

# فتح الباري

بشرح  
صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بغير رسم أجري بإسراء كتب صحيح البخاري

فأصله تصحيحاً وتحقيقاً  
وأثره على مقابلة نسو الطبع في المطبعة  
عبد العزيز بن عبد الله بن باز  
الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

قام باعترافه ومعه وأثره على طبعه  
محب الدين الخطيب

تم كتابه وإبراهه وإمادته  
محمد فؤاد عبد الباقي

المجلد التاسع

دار المعرفة

بيروت، لبنان

## فهرس أسماء كتب صحيح البخاري على ترتيب حروف المعجم (\*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
١٠٠ - الغسل (ج ١)	٥	٨٦ - الحدود (ج ١٢)	٤١	٣٧ - الإجارة (ج ٤)	٤٣
٩٢ - الفتن (ج ١٣)	١٣	٤١ - الحرث والمزراعة (ج ٥)	٣٨ - الحوالة (ج ٤)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	٩٥
٨٥ - الفرائض (ج ١٢)	٨٥	٦ - الحيض (ج ١)	٩٠ - الجبل (ج ١٢)	٩٥ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	٧٨
٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)	٥٧	٤٤ - الخصومات (ج ٥)	٧ - الخوصم (ج ٦)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)	١٠
٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)	٦٢	١٢ - الخوف (ج ٢)	٨٠ - الدعوات (ج ١١)	١٠ - الأذان (ج ٢)	٨٨
٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)	٦٦	١٢ - الدعوات (ج ١١)	٨٧ - الديات (ج ١٢)	٨٨ - استنباط المرتدين (ج ١٢)	١٥
٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)	٢٩	٩ - الذبائح والصيد (ج ٩)	٨١ - الرقاق (ج ١١)	١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	٤٣
٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)	٢٠	٨١ - الرقاق (ج ١١)	٨٨ - الرهن (ج ٥)	٤٣ - الاستقراض (ج ٥)	٧٩
٨٢ - القدر (ج ١١)	٨٢	٨٨ - الرهن (ج ٥)	٢٤ - الزكاة (ج ٣)	٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	٧٤
١٦ - الكسوف (ج ٢)	١٦	٢٤ - الزكاة (ج ٣)	١٧ - سجود القرآن (ج ٢)	٧٤ - الأثرية (ج ١٠)	٧٣
٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)	٨٤	١٧ - سجود القرآن (ج ٢)	٣٥ - السلم (ج ٤)	٧٣ - الأضاحي (ج ١٠)	٧٠
٣٩ - الكفالة (ج ٤)	٣٩	٣٥ - السلم (ج ٤)	٢٢ - السهو (ج ٣)	٧٠ - الأطفعة (ج ٩)	٩٦
٧٧ - اللباس (ج ١٠)	٧٧	٢٢ - السهو (ج ٣)	٥٦ - السير (ج ٦)	٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	٣٣
٤٥ - اللقطة (ج ٥)	٤٥	٥٦ - السير (ج ٦)	٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)	٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)	٨٩
٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)	٣٢	٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)	٤٧ - الشربة (ج ٥)	٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	٦٠
٢٧ - المحصر (ج ٤)	٢٧	٤٧ - الشربة (ج ٥)	٥٤ - الشروط (ج ٥)	٦٠ - الأنبياء (ج ٦)	٢
٧٥ - المرضى (ج ١٠)	٧٥	٥٤ - الشروط (ج ٥)	٣٦ - الشفعة (ج ٤)	٢ - الإيمان (ج ١)	٨٣
٤١ - المزراعة (ج ٥)	٤١	٣٦ - الشفعة (ج ٤)	٥٢ - الشهادات (ج ٥)	٨٣ - الإيمان والنذور (ج ١١)	٥٩
٤٢ - المساقاة (ج ٥)	٤٢	٥٢ - الشهادات (ج ٥)	٨ - الصلاة (ج ١)	٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	١
٤٦ - النظام (ج ٥)	٤٦	٨ - الصلاة (ج ١)	٥٣ - الصلح (ج ٥)	١ - بدء الوحي (ج ١)	٣٤
٦٤ - المغازي (ج ٧-٨)	٦٤	٥٣ - الصلح (ج ٥)	٣٠ - الصوم (ج ٤)	٣٤ - البيوع (ج ٤)	٣١
٥٠ - المكاتب (ج ٥)	٥٠	٣٠ - الصوم (ج ٤)	٧٢ - الصيد (ج ٩)	٣١ - التراويح (ج ٤)	٩١
٦١ - المناقب (ج ٦)	٦١	٧٢ - الصيد (ج ٩)	٧٦ - الطب (ج ١٠)	٩١ - التعبير (ج ١٢)	٦٥
٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)	٦٣	٧٦ - الطب (ج ١٠)	٦٨ - الطلاق (ج ٩)	٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)	١٨
٩ - مواقيت الصلاة (ج ٢)	٩	٦٨ - الطلاق (ج ٩)	٤٩ - العتق (ج ٥)	١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	٩٤
٨٣ - النذور (ج ١١)	٨٣	٤٩ - العتق (ج ٥)	٧١ - العقيقة (ج ٩)	٩٤ - التمني (ج ١٣)	١٩
٦٩ - النفقات (ج ٩)	٦٩	٧١ - العقيقة (ج ٩)	٣ - العلم (ج ١)	١٩ - التهجد (ج ٣)	٩٧
٦٧ - النكاح (ج ٩)	٦٧	٣ - العلم (ج ١)	٢٦ - العمرة (ج ٣)	٩٧ - التوحيد (ج ١٣)	٧
٥١ - النية (ج ٥)	٥١	٢٦ - العمرة (ج ٣)	٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)	٧ - التيمم (ج ١)	٢٨
١٤ - الوتر (ج ٢)	١٤	٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)	١٣ - العيدين (ج ٢)	٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)	٥٨
١ - الوحي (ج ١)	١	١٣ - العيدين (ج ٢)		٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)	١١
٥٥ - الوصايا (ج ٥)	٥٥			١١ - الجمعة (ج ٢)	٢٣
٤ - الوضوء (ج ١)	٤			٢٣ - الجنائز (ج ٣)	٥٦
٤٠ - الوكالة (ج ٤)	٤٠			٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)	٢٥
				٢٥ - الحج (ج ٣)	

(\*) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على غلاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق.

(يوسف المرعشي)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٦٦- كتاب فضائل القرآن

### ١- باب كيف نزل الوحي، وأول ما نزل

قال ابن عباس : المومنين المؤمنين . للقرآن أمين على كل كتاب قبله

٤٩٧٨ ، ٤٩٧٩ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى عن أبي سلمة قال : أخبرني عائشة وابن عباس رضي الله عنهم قالا : ليث النبي ﷺ بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن ، وبالمدينة عشر سنين .  
٤٩٨٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** معتمر قال سمعت أبي عن أبي عثمان قال « أنيئت أن جبريل أتى النبي ﷺ وعنده أم سلمة ، فجعل يتحدث ، فقال النبي ﷺ لأُم سلمة : من هذا ؟ أو كما قال . قالت : هذا دحية . فلما قام قالت : والله ما حميت إلا إياه ، حتى سمعت خطبة النبي ﷺ يخبر خبر جبريل . أو كما قال . قال أبي قلت لابي عثمان : من سمعت هذا ؟ قال : من أسامة بن زيد ، »

٤٩٨١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الأيث **حدثنا** سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ : ما من الأنبياء بي إلا أعطى من الآيات ما ملأه آمن عليه البشر ، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلي ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة »

[ الحديث ٤٩٨١ - طرته في : ٧٢٧٤ ]

٤٩٨٢ - **حدثنا** عمرو بن محمد **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** أبي عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال « أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه أن الله تعالى تابع على رسوله ﷺ قبل وفاته حتى توفاه أكثر ما كان الوحي ، ثم توفي رسول الله ﷺ »

٤٩٨٣ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سفيان عن الأسود بن قيس قال سمعت جندبا يقول « اشكى النبي ﷺ فلم يقم ليلة أو ليلتين ، فأنته أسراء قالت : يا بعد ما أرى شيطانك لا لاقد تركك ، فنزل الله عز وجل (والضحى والليل إذا سجي ، ما ودعك ربك وما قلى) »

(كتاب فضائل القرآن) . ثبتت البسمة و «كتاب» ، لا بذر ، ووقع لغيره و فضائل القرآن ، حسب

قوله (باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل) كذا لا بذر نزل ، بلفظ الفعل الماضي ، ولغيره وكيف نزل الوحي ، بصيغة الجمع ، وقد تقدم البحث في كيفية نزوله في حديث عائشة ، أن الحارث بن هشام سأل النبي ﷺ كيف يأتيك الوحي ، في أول الصحيح ، وكذا أول نزوله في حديثها ، أول ما بدى به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة ، لكن التعبير بأول ما نزل أخص من التعبير بأول ما بدى ، لأن النزول يقتضي وجود من ينزل به ، وأول ذلك بحى الملك له عيانا مبلغا عن الله بما شاء من الوحي ، وإبصار الوحي أعم من أن يكون بانزال أو بالهام ، سواء وقع ذلك في النوم أو في اليقظة . وأما انتزاع ذلك من أحاديث الباب فساد ذكره إن شاء الله تعالى عند شرح كل حديث منها . قوله (قال ابن عباس : الميمون الأمين ، القرآن أمين على كل كتاب قبله) تقدم بيان هذا الأثر وذكر من وصله في تفسير سورة المائدة ، وهو يتعلق بأصل الترجمة وهي فضائل القرآن ، وتوجيه كلام ابن عباس أن القرآن تضمن تصديق جميع ما أنزل قبله ، لأن الأحكام التي فيه إما مقررة لما سبق وإما ناسخة . وذلك يستدعي إثبات المنسوخ - وإما مجدة ، وكل ذلك دال على تفضيل المجدد . ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث : الأول والثاني حديثا ابن عباس وعائشة معا . قوله (عن شيبان) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن . قوله (لبث النبي ﷺ بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن وبالمدينة عشر سنين) كذا الكشيبى ، ولغيره وبالمدينة عشرا ، بإهمام المحدث ، وهذا ظاهره أنه ﷺ عاش ستين سنة إذا انضم إلى المشهور أنه بعث على رأس الأربعين ، لكن يمكن أن يكون الراوى أنفى الكسر كما تقدم بيانه في الوفاة النبوية ، فإن كل من روى عنه أنه عاش ستين أو أكثر من ثلاث وستين جاء عنه أنه عاش ثلاثا وستين ، فالتمس أنه عاش ثلاثا وستين ، وما يخالف ذلك (إما أن يحمل على إلغاء الكسر في السنين ، وإما على جبر الكسر في المشهور ، وأما حديث الباب فيمكن أن يجمع بينه وبين المشهور بوجه آخر ، وهو أنه بعث على رأس الأربعين ، فكانت مدة وحى النام ستة أشهر إلى أن نزل عليه الملك في شهر رمضان من غير فترة ، ثم نزل الوحي ، ثم تواتر وتتابع ، فكانت مدة تواتره وتتابعه بمكة عشر سنين من غير فترة ، أو أنه على رأس الأربعين قرن به ميكائيل أو اسرافيل فكان يأتى إليه الكلمة أو الشيء مدة ثلاث سنين كما جاء من وجه مرسل ، ثم قرن به جبريل فكان ينزل عليه بالقرآن مدة عشر سنين بمكة . وبؤخذ من هذا الحديث بما يتعلق بأثره أنه نزل مفردا ولم ينزل جملة واحدة ، ولعله أشار إلى ما أخرجه النسائي وأبو عبيد والحاكم من وجه آخر عن ابن عباس قال «أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا في ليلة القدر» ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة . وقرأ (وقرأنا فرقاه لتقرأه على الناس على مكث) الآية ، وفي رواية للحاكم والبيهقي في الدلائل «فرق في السنين ، وفي أخرى صحبة لابن أبي شبة والحاكم أيضا وضع في بيت الدرة في السماء الدنيا ، لجعل جبريل ينزل به على النبي ﷺ ، وإسناده صحيح ، ووقع في «المنهاج للحلي» : أن جبريل كان ينزل منه من الألواح المحفوظة في ليلة القدر إلى السماء الدنيا قدر ما ينزل به على النبي ﷺ في تلك السنة إلى ليلة القدر التي تليها ، إلى أن أنزله كله في عشرين ليلة من عشرين سنة من الألواح المحفوظة إلى السماء الدنيا ، وهذا أورده ابن الأثير من طريق ضعيفة ومنقطعة أيضا ، وما تقدم من أنه نزل جملة واحدة من الألواح المحفوظة إلى السماء الدنيا ثم أنزل بعد ذلك مفردا هو الصحيح المعتمد . وحكى الماوردي في تفسير ليلة القدر



أنه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة وأن الحفظه نجمته على جبريل في عشرين ليلة وأن جبريل نجمه على النبي ﷺ في عشرين سنة، وهذا أيضا غريب، والمعتمد أن جبريل كان يعارض النبي ﷺ في رمضان بما ينزل به عليه في طول السنة، كذا جزم به الشعبي فيها أخرجه عنه أبو عبيد وابن أبي شبة بأسناد صحيح، وسيأتي مزيد لذلك بعد ثلاثة أبواب. وقد تقدم في بدء الوحى أن أول نزول جبريل بالقرآن كان في شهر رمضان، وسيأتي في هذا الكتاب أن جبريل كان يعارض النبي ﷺ بالقرآن في شهر رمضان، وفي ذلك حكمتان: إحداهما تعاضده، والأخرى تبقية ما لم ينسخ منه ورفع مانسح، فكان رمضان ظرفا لازالة جملة وتفصيلا وعرضا وأحكاما. وقد أخرج أحمد والبيهقي في الشعب، عن وائلة بن الأسقع أن النبي ﷺ قال: «أزالت التوراة است مضين من رمضان. والإنجيل ثلاث عشرة خلت منه، والزبور لثمان عشرة خلت منه، والقرآن لأربع وعشرين خلت من شهر رمضان». وهذا كله مطابق لقوله تعالى (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن) وقوله تعالى (إنا أنزلناه في ليلة القدر) فيحتمل أن تكون ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة، فأُنزل فيها جملة إلى سماء الدنيا، ثم أنزل في اليوم الرابع والعشرين إلى الأرض أول (اقرأ باسم ربك) ويستفاد من حديث الباب أن القرآن نزل كله بمكة والمدينة خاصة، وهو كذلك، لكن نزل كثير منه في غير الحرمين حيث كان النبي ﷺ في سفر حج أو عمرة أو غزاة، ولكن الاصطلاح أن كل منازل قبل الهجرة فهو مكى، وما نزل بعد الهجرة فهو مدنى، سواء نزل في البلد حال الإقامة أو في غيرها حال السفر، وسيأتي مزيد لذلك في باب تأليف القرآن. الحديث الثالث. قوله (حدثنا معتمر) هو ابن سليمان التيمي. قوله (قال أنبئت أن جبريل) فاعل «قال»، هو أبو عثمان النهدي. قوله (أنبئت) يضم أوله على البناء للجول، وقد عينه في آخر الحديث. ووقع عند مسلم في أوله زيادة حذفها البخاري عمدا لكونها موقوفة ولعدم تعلقها بالباب ومضى: عن أبي عثمان عن سلمان قال ولا تكونن إن استطعت أول من يدخل السور! الحديث موقوف، وقد أورده البرقاني في مستخرجه من طريق عاصم عن أبي عثمان عن سلمان مرفوعا. قوله (فقال لام سنة: من هذا؟) فاعل ذلك النبي ﷺ، استفهم أم سلة عن الذي كان يحدثه هل فطنت لكونه ملكا أو لا. قوله (أو كما قال) يريد أن الراوى شك في اللفظ مع بقاء المعنى في ذهنه، وهذه الكلمة كثر استعمال المحدثين لها في مثل ذلك. قال الداودى، هذا السؤال إنما وقع بعد ذهاب جبريل، وظاهر سياق الحديث يخالفه (كذا قال، ولم يظهر لي ما ادعاه من الظهور، بل هو محتمل للأمرين. قوله (قالت هذا دحية) أى ابن خليفة الكلبى الصحابى المشهور، وقد تقدم ذكره في حديث أبي سفيان الطويل في قصة هرقل أول الكتاب، وكان موصوفاً بالجمال، وكان جبريل يأتي النبي ﷺ غالبا على صورته. قوله (فلما قام) أى النبي ﷺ أى قام ذاهبا إلى المسجد، وهذا يدل على أنه لم ينكر عليها مغلته من أنه دحية اكتفاء بما سبق منه في الخطبة بما يوضح لها المقصود. قوله (ماحبته إلا إياه) هذا كلام أم سلة، وعند مسلم «فقلت أم سلة أئمن الله ماحبته إلا إياه، وأئمن من حروف الغم»، وفيها لفات قد تقدم بيانها. قوله (حتى سمعت خطبة النبي ﷺ يخبر بخبر جبريل أو كما قال) في رواية مسلم «غيرنا خبرنا»، وهو تصحيف نه عليه عياض، قال النووي: وهو الموجود في نسخ بلادنا. تلك: ولم أر هذا الحديث في شيء من المسانيد إلا من هذا الطريق فهو من غرائب الصحيح، ولم أقف في شيء من الروايات على بيان صلة الخبر في أي قصة، ويحتمل أن يكون في قصة بني قريظة، فقد وقع في «دلائل البيهقي»، وفي

معروفين من شيوخ البخاري، لكن الناقد أحسن من غيره بالرواية عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ورواية صالح بن كيسان عن ابن شهاب من رواية الأقران، بل صالح بن كيسان أكبر سناً من ابن شهاب وأقدم سماعاً، وإبراهيم بن سعد قد سمع من ابن شهاب كما سيأتي نصريحه بتحديثه له في الحديث الآتي بعد باب واحد. قوله (إن الله تابع على رسوله ﷺ قبل وفاته) كذا للأكثر، وفي رواية أبي ذر: إن الله تابع على رسوله الوحي قبل وفاته، أي أكثر إنزاله قرب وفاته ﷺ، والسر في ذلك أن الوفود بعد فتح مكة كثروا وكثر سؤالهم عن الأحكام فكثرت النزول بسبب ذلك. ووقع لي سبب تحديث أنس بذلك من رواية الدواوردي عن الإمامي عن الزهري وسألت أنس بن مالك: هل قرأ الوحي عن النبي ﷺ قبل أن يموت؟ قال: أكثر ما كان وأجمه، أوردته ابن يونس في تاريخ مصر، في ترجمة محمد بن سعيد بن أبي مريم. قوله (حتى توفاه أكثر ما كان الوحي) أي الزمان الذي وقعت فيه وفاته كان نزول الوحي فيه أكثر من غيره من الأزمنة. قوله (ثم توفي رسول الله ﷺ بعد) فيه إظهار ما تضمنته الفاية في قوله (حتى توفاه الله)، وهذا الذي وقع أخيراً على خلاف ما وقع أولاً، فإن الوحي في أول البعثة فتر فترة ثم كثر، وفي أثناء النزول بمكة لم ينزل من السور الطوال إلا القليل، ثم بعد الهجرة نزلت السور الطوال المشتملة على غالب الأحكام، إلا أنه كان الزمن الأخير من الحياة النبوية أكثر الأزمنة نزولاً بالسبب المتقدم، وهذا يظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة لتضمنه الإشارة إلى كيفية النزول. الحديث السادس: قوله (حدثنا سفيان) هو الزوري، وقد تقدم شرح الحديث قريباً في سورة والصفي، ووجه إرواده في هذا الباب الإشارة إلى أن تأخير النزول أحياناً إنما كان يقع لحكمة تقتضي ذلك لا لقصد تركه أصلاً، فكان نزوله على أنحاء شتى: تارة يتتابع، وتارة يتراسخ. وفي إنزاله مفرداً وجوه من الحكمة: منها تسهيل حفظه لانه لو نزل جملة واحدة على أمة أمية لا يقرأ غالبهم ولا يكتب لثقل عليهم حفظه. وأشار سبحانه وتعالى إلى ذلك بقوله رداً على الكفار (وقالوا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة، كذلك - أي أنزلناه مفرداً - لنثبت به فؤادك) وبقوله تعالى (وقرآننا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث). ومنها ما يستلزمه من الشرف له والعناية به لكثرة تردد رسول ربه إليه يعلمه بأحكام ما يقع له وأجوبة ما يسأل عنه من الأحكام والحوادث. ومنها أنه أنزل على سبعة أحرف، فناسب أن ينزل مفرداً، إذ لو نزل دفعة واحدة لثقل بيانها عادة. ومنها أن الله قدر أن ينسخ من أحكامه ما شاء، فكان إنزاله مفرداً لينفصل الناسخ من المنسوخ أولاً من إنزالها معاً. وقد ضبط الثقة ترتيب نزول السور كما سيأتي في باب تأليف القرآن، ولم يضبطوا من ترتيب نزول الآيات إلا قليلاً، وقد تقدم في تفسير (اقرأ باسم ربك) أنها أول سورة نزلت، ومع ذلك فنزل من أولها أولاً خمس آيات ثم نزل باقيها بعد ذلك، وكذلك سورة المدثر التي نزلت بعدها نزل أولها أولاً ثم نزل سائرهما بعد. وأوضح من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وصححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس عن عثمان قال: «كان النبي ﷺ ينزل عليه الآيات فيقول: ضمومها في السورة التي يذكر فيها كذا، إلى غير ذلك مما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى»

٢ - باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب، (قرآنك عريماً - بلسان عربي مبين)

٤٩٨ - حدثنا أبو البنان أخبرنا شبيب عن الزهري وأخبرني أنس بن مالك قال: «فأمر عثمان زيد

ابن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوها في الصحيف ، وقال لهم : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن ، فاكتبوها بلسان قريش ، فإن القرآن أنزل بلسانهم ، ففعلوا .

٤٩٨٥ - حدثنا أبو نعيم حدثنا همام حدثنا عطاء ح . وقال مسدد حدثنا يحيى عن ابن مبرج قال أخبرني عطاء قال أخبرني صفوان بن يحيى بن أمية أن يعل كات يقول : لئن أرى رسول الله ﷺ حين ينزل عليه الوحي ، فلما كان النبي ﷺ بالجمرانة وعليه ثوب قد أظلم عليه وسه الناس من أصحابه ، إذ جاءه رجل متضمخ بطيب فقال : يا رسول الله : كوف ترى في رجل أحرم في حبة بعد ما تصنع بطيب ، فنظر النبي ﷺ ساعة فجاءه الوحي ، فأشار عمرُ إلى يعل أي نعال ، فجاء يعل فأدخل رأسه ، فإذا هو بمحمر الوجه ، يقط كذلك ساعة ، ثم مرى منه فقال : ابن الذي يسألني عن المعرق أينما ؟ فالتوس الرجل نجيء به إلى النبي ﷺ قال : أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرّات ، وأما الجبة فارزها ، ثم اصنع في ممرتك كما تصنع في حجبك .

قوله (باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب ، قرأنا عربيا - بلسان عربي مبين) في رواية أبي ذر ، لقول الله تعالى قرأنا الخ . ، وأما نزوله بلغة قريش فذكر في الباب من قول عثمان وقد أخرج أبو داود من طريق كعب الأنصاري أن عمر كتب إلى ابن مسعود ، أن القرآن نزل بلسان قريش ، فأقرى الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل ، وأما عطف العرب عليه فن عطف العام على الخاص ، لأن قريشا من العرب ، وأما ما ذكره من الآيتين فهو حجة لذلك . وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف ، من طريق أخرى عن عمر قال : إذا اختلفتم في اللغة فاكتبوها بلسان مضر ، اه وضهر هو ابن زرار بن معد بن عدنان واليه تنتمي أنساب قريش وقيس وهذيل وغيرهم . وقال القاضى أبو بكر بن الباقلاني : معنى قول عثمان ، نزل القرآن بلسان قريش ، أي معظمه ، وإنه لم يبق دالة فاطمة على أن جميعه بلسان قريش ، فإن ظاهر قوله تعالى (إنا جعلناه قرآنا عربيا) أنه نزل بجميع السنة العرب ، ومن زعم أنه أراد مضر دون ربيعة أو همدان أو اليمن أو قريشا دون غيرهم فعليه البيان ، لأن اسم العرب يتناول الجميع تناولا واحداً ، ولو ساءت هذه الدعوى لساخ للأخر أن يقول نزل بلسان بني هاشم مثلا لأنهم أقرب نسباً إلى النبي ﷺ من سائر قريش . وقال أبو شامة : يحتمل أن يكون قوله ، نزل بلسان قريش ، أي ابتداء نزوله ، ثم أصبح أن يقرأ بلغة غيرهم كما سيأتي تقريره في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ، اه . وتساكنه أن يقال : أنه نزل أولاً بلسان قريش أحد الأحرف السبعة ثم نزل بالأحرف السبعة المأذون في قراءتها تسهيلا وتيسيرا كما سيأتي بيانه ، فلما جمع عثمان الناس على حرف واحد رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولاً بلسانه أولى الأحرف لحمل الناس عليه لسكونه لسان النبي ﷺ ولما له من الأولوية المذكورة ، وعليه يحمل كلام عمر لابن مسعود أيضا . قوله (وأخبرني) في رواية أبي ذر ، فأخبرني أنس بن مالك قال فأمر عثمان ، هو معطوف على شيء محذوف بأن بيانه في الباب الذي بعده ، فاقصر المصنف من الحديث على موضع الحاجة منه وهو قول عثمان ، فاكتبوها بلسانهم ، أي

قرئش . قوله ( أن ينسخوها في المصاحف ) كذا الأكثر ، والضمير للسور أو الآيات أو الصحف التي أحضرت من بيت حفصة ، والكشمة هي ، أن ينسخوا ما في المصاحف ، أي ينقلوا الذي فيها إلى مصاحف أخرى ، والاول هو المعتمد لأنه كان في صحف لا مصاحف . قوله ( وقال مسدد حدثنا يحيى ) في رواية أبي ذر ، ويحيى بن سعيد ، وهو القطان ، وهذا الحديث وقع لنا موصولاً في رواية مسدد من رواية معاذ بن المثني عنه كما بينته في التعليق . قوله ( أن يعلى ) هو ابن أمية والد صفوان . قوله ( كان يقول : ليتني أرى رسول الله ﷺ الخ ) هذا صورته مرسل ، لأن صفوان بن يعلى ما حضر القصة ، وقد أوردته في كتاب العمرة من كتاب الحج بالاسناد الآخر المذكور هنا عن أبي نعيم عن همام قال فيه : عن صفوان بن يعلى عن أبيه ، فوضح أنه ساقه هنا على لفظ رواية ابن جريج ، وقد أخرجه أبو نعيم من طريق محمد بن خالد عن يحيى بن سعيد بنحو اللفظ الذي ساقه المصنف هنا ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الحج . وقد خفي وجه دخوله في هذا الباب على كثير من الأئمة حتى قال ابن كثير في تفسيره : ذكر هذا الحديث في الترجمة التي قبل هذه أظهر وأبين ، فعمل ذلك وقع من بعض النساخ . وقيل بل أشار المصنف بذلك إلى أن قوله تعالى ( وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ) لا يستلزم أن يكون النبي ﷺ أرسل بلسان قرئش فقط لكونهم قومه ، بل أرسل بلسان جميع العرب لأنه أرسل إليهم كلهم ، بدليل أنه خاطب الأعرابي الذي سأله بما يفهمه بعد أن نزل الوحي عليه بحجواب مسألته فدل على أن الوحي كان ينزل عليه بما يفهمه السائل من العرب قرشياً كان أو غير قرشي ، والوحي أهم من أن يكون قرآناً يتلى أولاً يتلى . قال ابن بطال : مناسبة الحديث للترجمة أن الوحي كله متلواً كان أو غير متلواً إنما نزل بلسان العرب ، ولا يرد على هذا كونه ﷺ بمث إلى الناس كافة عرباً وعجماً وغيرهم لأن اللسان الذي نزل عليه به الوحي عربي وهو يبلغه إلى طوائف العرب وهم يترجمونه لغير العرب بالسنتهم ، ولذا قال ابن المنير : كان إدخال هذا الحديث في الباب الذي قبله أليق ، لكن إعلاله قصد التنبيه على أن الوحي بالقرآن والسنة كان على صفة واحدة ولسان واحد

### ٣ - باب جمع القرآن

٤٩٨٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل عن إبراهيم بن سعيد حدثنا ابن شهاب عن عبيد بن السباق « أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : أرسل إلى أبو بكر الصديق فقتل أهل البكة ، فإذا عمر بن الخطاب عنده ، قال أبو بكر رضي الله عنه : إن عمر أتاني فقال إن القتل قد استقر يوم البكة بقرء القرآن ، وإني أخشى إن استقر القتل بالقرء بالموطن فيذهب كثير من القرآن ، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن . قلت لعمر : كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ ؟ قال عمر : هذا والله خير . فلم يزل عمر يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك ورأيت في ذلك الذي رأى عمر . قال زيد قال أبو بكر : إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك ، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ ، فتتبع القرآن فاتجنته . فوالله لو تملأوني نخل جبل من الجبال ما كان أهمل عليّ مما

أمرني به من جمع القرآن . قلت : كيف تكفون شيئاً لم يكمله رسول الله ﷺ ؟ قال : هو والله خير . فلم يزل أبو بكر يراجعي حتى شَرَحَ الله صدرِي الذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما . فتكتمت القرآن أجمع من السُّبب والخاف وصدور الرجال ، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدُها مع أحد غيره ( لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيزٌ عليه ما عِثْتُمْ ) ، حتى خاتمة براءة ، فكانت المصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله ، ثم عند عمر حياته ، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنه »

٤٩٨٧ - حدثنا موسى حدثنا إبراهيم حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه « أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان ، وكان يُنازي أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفرغ حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين ، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى . فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالمصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك . فأرسلت بها حفصة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث ابن هشام ، فنسخوها في المصاحف ، وقال عثمان الرهط القرشيون الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم ، ففعلوا . حتى إذا كتبوا المصحف في المصاحف رد عثمان المصحف إلى حفصة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق »

٤٩٨٨ - قال ابن شهاب وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال « فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها فالتفتنا لها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري : ( من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فالحقناها في سورتها في المصحف »

**قوله** ( باب جمع القرآن ) المراد بالجمع هنا جمع مخصوص ، وهو جمع متفرقة في صحف ، ثم جمع تلك الصحف في مصحف واحد مرتب السور . وسيأتي بعد ثلاثة أبواب د باب تأليف القرآن ، والمراد به هناك تأليف الآيات في السورة الواحدة أو ترتيب السور في المصحف . **قوله** ( عن عبيد بن السباق ) بفتح المهملة وتشديد الموحدة ، مدني يكنى أبا سعيد ، ذكره مسلم في الطبقة الأولى من التابعين ، لكن لم أر له رواية عن أقدم من سهل ابن حنيف الذي مات في خلافة علي ، وحديثه عنه عند أبي داود وغيره ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، لكنه كرره في التفسير والأحكام والتوحيد وغيرها مطولاً ومختصراً . **قوله** ( عن زيد بن ثابت ) هذا هو الصحيح عن الزمري أن قصة زيد بن ثابت مع أبي بكر وعمر عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت ، وقصة حذيفة مع عثمان عن أنس بن مالك ، وقصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الأحزاب في رواية عبيد بن السباق عن خارجة بن زيد

ابن ثابت عن أبيه ، وقد رواه إبراهيم بن اسماعيل بن جهم عن الزهري فأدوج قصة آية سورة الاحزاب في رواية عبيد ابن السباق ، وأغرب عمارة بن غزية فرواه عن الزهري فقال : عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه ، وساق النص الثلاث بطولها : قصة زيد مع أبي بكر وعمر ، ثم قصة حذيفة مع عثمان أيضا ، ثم قصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الاحزاب أخرجه الطبري ، وبين الخطيب في المدرج ، أن ذلك وهم منه وأنه أدرج بعض الأسانيد على بعض .

**قوله** ( أرسل الى أبو بكر الصديق ) لم أقف على اسم الرسول اليه بذلك ، وزدنا في الجزء الاول من وفوائد الديرعاقولي ، قال وحدثنا إبراهيم بن بشار حدثنا سفیان بن عيينة عن الزهري عن عبيد عن زيد بن ثابت قال : قبض النبي ﷺ ولم يكن القرآن جمع في شيء . **قوله** ( قتل أهل النجاة ) أي عقب قتل أهل النجاة . والمراد بأهل النجاة هنا من قتل بها من الصحابة في الواقعة مع مسيلة الكذاب ، وكان من شأنها أن مسيلة ادعى النبوة وقوى أمره بعد موت النبي ﷺ بارتداد كثير من العرب ، فجزأ اليه أبو بكر الصديق خالد بن الوليد في جمع كثير من الصحابة لخاربه أشد عاربه ، الى أن خذله الله وقتله ، وقتل في غضون ذلك من الصحابة جماعة كثيرة قبل سبعمائة وقبل أكثر . **قوله** ( قد استخرج ) بسين مهملة ساكنة ومثناة مفتوحة بعدها حاء مهملة مفتوحة ثم راء ثقيلة ، أي اشتد وكثر ، وهو استفعل من الحر لأن المكروه غالبا يضاف الى الحر ، كما أن المحبوب يضاف الى البرد يقولون : أخصي الله عينه وأفر عينه . ووقع من تسمية القراء الذين أراد عمر في رواية سفیان بن عيينة المذكورة قتل سالم مولى أبي حذيفة وإفظه فلما قتل سالم مولى أبي حذيفة خشي عمر أن يذهب القرآن ، فجاء الى أبي بكر ، وسيأتي أن سالما أحد من أمر النبي ﷺ بأخذ القرآن عنه . **قوله** ( بالقراء بالمواطن ) أي في المواطن ، أي الأماكن التي يقع فيها القتال مع الكفار ، ووقع في رواية شعيب عن الزهري في المواطن ، وفي رواية سفیان ، وأنا أخشى أن لا ياتي المسلون زحفا آخر إلا استمر القتل بأهل القرآن . **قوله** ( فيذهب كثير من القرآن ) في رواية بمقرب بن إبراهيم ابن سعد عن أبيه من الزيادة ، إلا أن يجموهه ، وفي رواية شعيب ، قبل أن يقتل الباقر ، وهذا يدل على أن كثيرا من قتل في وقعة النجاة كان قد حفظ القرآن ، لكن يمكن أن يكون المراد أن مجموعهم جمعه لا أن كل فرد فرد جمعه ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في باب من جمع القرآن ، ان شاء الله تعالى . **قوله** ( قلت لعمر ) هو خطاب أبي بكر لعمر ، حكاه ثانيا لزيد بن ثابت لما أرسل اليه ، وهو كلام من يؤثر الانباع وينفر من الابتداع . **قوله** ( لم يفعله رسول الله ﷺ ) تقدم من رواية سفیان بن عيينة قصر ج زيد بن ثابت بذلك ، وفي رواية عمارة بن غزية ودفن فيها أبو بكر وقال : أفعل ما لم يفعله رسول الله ﷺ ، وقال الخطابي وغيره : يحتمل أن يكون ﷺ إنما لم يجمع القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته ، فلما انقضى نزوله بوفاة ﷺ ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك وفاء لوعده الصادق بضمان حفظه على هذه الأمة المحمدية زادها الله شرفا ، فكان ابتداء ذلك على يد الصديق رضي الله عنه بمشورة عمر ، ويؤيده ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ، باسناد حسن عن عبد خير قال : سمعت عليا يقول : أعظم الناس في المصاحف أجرا أبو بكر ، رحمه الله على أبي بكر ، هو أول من جمع كتاب الله . وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : لا تكتبوا عن شيئا غير القرآن ، الحديث فلا ينافي ذلك ، لأن الكلام في كتابة مخصوصة على صفة مخصوصة ، وقد كان القرآن كله كتب في عهد النبي ﷺ لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور ، وأما ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ، من

طريق ابن سيرين قال وقال عل : لما مات رسول الله ﷺ آليت أن لا آخذ على رداي إلا صلاة جمعة حتى أجمع القرآن لجمعه ، فاستاده ضئيف لا تقطاعه ، وعلى تقدير أن يكون محفوظا فراده بجمعه حفظه في صدره ، قال : والذي وقع في بعض طرقه حتى جمعته بين اللوحين ، وهم من راويه . قلت : وما تقدم من رواية عبد خير عن علي أصح ، فهو المعتمد . ووقع عند ابن أبي داود أيضا بيان السبب في إثارة عمر بن الخطاب بذلك ، فأخرج من طريق الحسن ، أن عمر سأل عن آية من كتاب الله فقيل : كانت مع فلان فقتل يوم القيامة ، فقال : إنا لله ، وأمر بجمع القرآن ، فسكان أول من جمعه في المصحف ، وهذا منقطع ، فإن كان محفوظا حمل على أن المراد بقوله : فسكان أول من جمعه ، أي أشار بجمعه في خلافة أبي بكر فذهب الجمع إليه لذلك . وقد تسوّل لبعض الروافض أنه بتوجه الاعتراض على أبي بكر بما فعله من جمع القرآن في المصحف فقال : كيف جاز أن يفعل شيئا لم يفعله الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام ؟ والجواب أنه لم يفعل ذلك إلا بطريق الاجتهاد السائغ الناشئ عن النصح منه لله ولرسوله ولكتابيه ولأئمة المسلمين وعامتهم ، وقد كان النبي ﷺ أذن في كتابة القرآن ونهى أن يكتب معه غيره ، فلم يأمر أبو بكر إلا بكتابه ما كان مكتوبا ، ولذلك توقف عن كتابة الآية من آخر سورة براءة حتى وجدها مكتوبة ، مع أنه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه . وإذا تأمل المصنف ما فعله أبو بكر من ذلك جزم بأنه بعد في فضائله وبنوه بهظيم منقبته ، ثبتت قوله ﷺ : من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها ، فاجمع القرآن أحد بعده إلا وكان له مثل أجره إلى يوم القيامة . وقد كان لأبي بكر من الاعتناء بقراءة القرآن ما اختار معه أن يرد على ابن الدغنة جواره ويرضى بجواره ورسوله ، وقد تصدعت القصة مبسطة في فضائله ، وقد أعلم الله تعالى في القرآن بأنه يجمع في المصحف في قوله ( يتلو صفحا مطهرة ) الآية ، وكان القرآن مكتوبا في الصحف ، لكن كانت مفرقة لجمعهما أبو بكر في مكان واحد ، ثم كانت بعده محفوظة إلى أن أسر عثمان بالنسخ منها فندسخ منها عدة مصاحب وأرسل بها إلى الامصار ، كما سيأتي بيان ذلك . قوله ( قال زيد ) أي ابن ثابت ( قال أبو بكر ) أي قال لي ( إنك رجل شاب حافل لا تهملك ، وقد كتبت تكتب الوحي ) ذكر له أربع صفات مقتضية خصوصيته بذلك : كونه شابا فيسكون أفضط لما يطالب منه ، وكونه عاقلا فيسكون أوعى له ، وكونه لا يهتم فتركن النفس إليه ، وكونه كان يكتب الوحي فيسكون أكثر ممارسة له . وهذه الصفات التي اجتمعت له قد توجد في غيره لكن مفرقة . وقال ابن بطلان عن المهلب : هذا يدل على أن العسل أصل الخصال الحمودة لأنه لم يصف زيدا بأكثر من العقل وجسده سلبا لاتبانه ووقع التهمة عنه ، كذا قال وفيه نظر ، وسيأتي مزيد البحث فيه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . ووقع في رواية سفيان بن عيينة وقال أبو بكر ، أما إذا عزمت على هذا فأرسل إلى زيد بن ثابت قاعده ، فإنه كان شابا حدثا قويا يكتب الوحي لرسول الله ﷺ ، فأرسل إليه قاعده حتى يجمعه معنا . قال زيد بن ثابت : فأرسلنا إلى فأتيتهما ، فقالا له : إنا نريد أن نحسم القرآن في شيء ، فأجمعه معنا . وفي رواية عمار بن غزوة وقال لي أبو بكر : إن هذا جهاني إلى أمر ، وأنت كاتب الوحي ، فإن تلك معه اتبعنا ، وإن توافقتي لا أفضل ، فأنتهي قول عمر - فنفرت من ذلك ، فقال عمر : كله وما عليكم لو فعلنا ، قال فيظننا فعلنا : لا شيء والله ، ما علمنا . قال ابن بطلان : إنما نضر أبو بكر أولا ثم زيد بن ثابت فأتينا لاتبنا لم يجدنا رسول الله ﷺ فله فكرهما أن يحللا أنفسهما محل من يريد احتياط المؤمنين على احتياط الرسول فلما نهما عمر على قاعة ذلك وأنه خشيته أن يتخير الحال في المستقبل إذا لم يجمع

القرآن فيصير الى حالة الخفاء بعد الشهرة . رجعا اليه . قال : ودل ذلك على أن فعل الرسول إذا تجرد عن القرائن - وكذا تركه - لا يدل على وجوب ولا محرم انتهى . وليس ذلك من الزيادة على احتياط الرسول . بل هو مستمد من القواعد التي مهدها الرسول ﷺ . قال ابن الأثير : كان الذي فعله أبو بكر من ذلك فرض كفاية ، بدلالة قوله ﷺ : لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن ، مع قوله تعالى ( إن علينا جمعه وقرآنه ) وقوله ( إن هذا لي والصحب الأولي ) وقوله ( رسول من الله يتلو صحفا مطهرة ) . فكل أمر يرجع لاحصائه وحفظه فهو واجب على الكفاية ، وكان ذلك من النصيحة لله ورسوله وكتابه وأئمة المسلمين وعامتهم . قال : وقد فهم عمر أن ترك النبي ﷺ جمعه لا دلالة فيه على المنع ، ورجع اليه أبو بكر لما رأى وجهه الاصابة في ذلك ، وأنه ليس في المنقول ولا في المنقول ما ينافيه ، وما يترتب على ترك جمعه من ضياع بعضه ، ثم تابعهما زيد بن ثابت وسائر الصحابة على تصويب ذلك . قوله ( فوالله لو كفروني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل على مما أسرفي به ) كأنه جمع أولا باعتبار أبي بكر ومن وافقه ، وأفراد باعتبار أنه الأمر وحده بذلك . ووقع في رواية شعيب عن الزهري : لو كلفني ، بالإنفراد أيضا ، وإنما قال زيد بن ثابت ذلك لما خشيه من التقصير في إحصاء ما أمر بجمعه ، لكن الله تعالى يسره ذلك كما قال تعالى ( ولقد يسرنا القرآن للذكر ) . قوله ( فتبعت القرآن أجمعه ) أي من الأشياء التي عندى وهند غيري . قوله ( من المسب ) يضم المهملتين ثم موحدة جمع عسيب وهو جريد النخل ، كما رواه يكتشرون الخوص ويكتبون في الطرف المريض . وقبل العسيب طرف الجريدة المريض الذي لم يثبت عليه الخوص ، والذي يثبت عليه الخوص هو السعف . ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن شهاب ، الفصب والمصب والكرانيف وجرائد النخل ، ووقع في رواية شعيب : من الرقاق ، جمع رقة ، رقة تكون من جلد أو ورق أو كاغد ، وفي رواية عمار بن غزية : وقطع الاديم ، وفي رواية ابن أبي داود من طريق أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد ، والصنف . قوله ( وللخاف ) بكسر اللام ثم غاء معجمة خفيفة وآخره فاء جمع لحقة بفتح اللام وسكون المعجمة ، ووقع في رواية أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد ، والضمتين وفي آخره فاء ، قال أبو داود الطيالسي في روايته : هي الحجارة الرقاق . وقال الخطابي : صفائح الحجارة الرقاق . قال الأصمعي : فيها عرض ودقة . وسيأتي للصنف في الاحكام من أبي ثابت أحد شيوخه أنه فسره بالحزف بفتح المعجمة والزاي ثم فاء . وفي الآية التي تصنع من الطين المشوي . ووقع في رواية شعيب : والاكتاف ، جمع كتف وهو العظم الذي للبعير أو الشاة ، كانوا اذا جف كتبوا فيه . وفي رواية عمار بن غزية : وكسر الاكتاف ، وفي رواية ابن جمح عن ابن شهاب عند ابن أبي داود والاضلاع ، وهن من وجه آخر من الاقطاب ، بقاف ومثناة وآخره موحدة جمع قتب بفتحيتين وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه ، وعند ابن أبي داود أيضا في المصاحف ، من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال : قام عمر فقال : من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئا من القرآن فليأت به . وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والالواح والمصب . قال وكان لا يقبل من أحد شيئا حتى يشهد شاهدان ، وهذا يدل على أن زيدا كان لا يكتبني تجرد وجدانه مكتوبا حتى يشهد به من تلقاه سماعا ؛ مع كون زيد كان يحفظه ، وكان يفضل ذلك مباينة في الاحتياط . وسند ابن أبي داود أيضا من طريق هشام بن عروة عن أبيه : ان أبا بكر قال لعمر ولزيد : اعدا على باب المسجد من جاءكم بشاهدين على شيء من كتب الله فاكتموا ، ورجاله قعات مع انقطاعه ، وكان المراد بالشاهدين الحفظ



والكتاب ، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ ، أو المراد أنها يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن . وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي ﷺ لا من مجرد الحفظ . قوله ( وصدور الرجال ) أي حيث لا أجد ذلك مكتوبا . أو الواو بمعنى مع أي أكتبه من المكتوب الموافق للمحفوظ في الصدر . قوله ( حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الانصاري ) وقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد « مع خزيمة بن ثابت ، أخرجه أحمد والترمذي . ووقع في رواية شعيب عن الزهري كما تقدم في سورة التوبة « مع خزيمة الانصاري ، وقد أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » من طريق أبي الثمان عن شعيب فقال فيه « خزيمة بن ثابت الانصاري ، وكذلك أخرجه ابن أبي داود من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب ، وقول من قل عن إبراهيم بن سعد « مع أبي خزيمة » أصح ، وقد تقدم البحث فيه في تفسير سورة التوبة وأن الذي وجد معه آخر سورة التوبة غير الذي وجد معه الآية التي في الأحزاب ، فالأول اختلف الرواة فيه على الزهري ، فن قائل « مع خزيمة » ، ومن قائل « مع أبي خزيمة » ، ومن شاك فيه يقول « خزيمة » أو « أبي خزيمة » ، والراجح أن الذي وجد معه آخر سورة التوبة أبو خزيمة بالكسنية ، والذي وجد معه الآية من الأحزاب خزيمة . وأبو خزيمة هــ ابن أوس بن يزيد بن أصرم مشهور بكسنيته دون اسمه ، وقيل هو الحارث بن خزيمة ، وأما خزيمة فهو ابن ثابت ذو الشهادتين كما تقدم صريحا في سورة الأحزاب . وأخرج ابن أبي داود من طريق محمد بن اسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال « أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة فقال : أشهد أني سمعتما من رسول الله ﷺ ووعيتهما ، فقال عمر : وأنا أشهد لقد سمعتما . ثم قال : لو كانت ثلاث آيات لجمعتهما سورة على حدة ، فافطروا سورة من القرآن فالحقوا في آخرها ، فهذا إن كان محفوظا احتمل أن يكون قول زيد بن ثابت « وجدت مع أبي خزيمة لم أجدها مع غيره » أي أول ما كتبت ، ثم جاء الحارث بن خزيمة بعد ذلك ، أو أن أبا خزيمة هو الحارث بن خزيمة لا ابن أوس . وأما قول عمر « لو كانت ثلاث آيات ، فظاهره أنهم كانوا يؤلفون آيات السور باجتهادهم ، وسائر الاخبار تدل على أنهم لم يفعلوا شيئا من ذلك إلا بتوقيف . نعم ترتيب السور بعضها إثر بعض كان يقع بعضه منهم بالاجتهاد كما سيأتى في « باب تأليف القرآن » . قوله ( لم أجدها مع أحد غيره ) أي مكتوبة ، لما تقدم من أنه كان لا يكتب بالحفظ دون الكتابة . ولا يلزم من عدم وجدانه إياها حينئذ أن لا تكون توافرت عند من لم يتلقها من النبي ﷺ ، وإنما كان زيد يطلب الثبوت عن تنقاهما بغير واسطة ، ولعلم لما وجدها زيد عند أبي خزيمة تذكرها كما تذكرها زيد . وقاعدة التبع المبالغة في الاستظهار ، والوقوف عندما كتب بين يدي النبي ﷺ . قال الخطابي : هذا مما يخفى معناه . ويوم أنه كان يكتب في إثبات الآية بحجر الشخص الواحد ، وليس كذلك ، فقد اجتمع في هذه الآية زيد بن ثابت وأبو خزيمة وعمر . وحكى ابن التين عن الداودي قال : لم يتفرد بها أبو خزيمة ، بل شاركه زيد بن ثابت ، فعلى هذا تثبت برجلين اهـ . وكأنه ظن أن قولهم لا يثبت القرآن بحجر الواحد أي الشخص الواحد ، وليس كما ظن ، بل المراد بحجر الواحد خلاف الخبر المتواتر ، فلو بلغت رواية الخبر عددا كثيرا وفقد شيئا من شروط المتواتر لم يخرج عن كونه خبر الواحد . والحق أن المراد بالثني في وجودها مكتوبة ، لا ثني كونها محفوظة . وقد وقع عند ابن أبي داود من رواية يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب « لحاء خزيمة

ابن ثابت فقال : إني رأيتم تركتم آيتين فلم تسكتوهما . قالوا : وماهما ؟ قال : نقيبت من رسول الله ﷺ ( لقد جاءكم رسول من أنفسكم ) الى آخر السورة ، فقال عثمان : وأنا أشهد ، فكيف ترى أن تجعلهما ؟ قال : اختم بهما آخر ما نزل من القرآن ، ومن طريق أبي العالية أنهم لما جمعوا القرآن في خلافة أبي بكر كان الذي يمل عليهم أبي بن كعب ، فلما انتهوا من براءة الى قوله ( لا يفتنون ) ظنوا أن هذا آخر ما نزل منها ، فقال أبي بن كعب : أقرأني رسول الله ﷺ آيتين بعدهن ( لقد جاءكم رسول من أنفسكم ) الى آخر السورة . قوله ( فكانت الصحف ) أي التي جمعها زيد بن ثابت . قوله ( عند أبي بكر حتى توفاه الله ) في « موطأ ابن وهب » عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : « جمع أبو بكر القرآن في قرطيس ، وكان سأل زيد بن ثابت في ذلك فأبى حتى استعان عليه بعمر ففعل ، وعند موسى بن عقبة في المغازي ، عن ابن شهاب قال : « لما أصيب المسلمون بالجماعة فزع أبو بكر وخاف أن يهلك من القراء طائفة ، فأقبل الناس بما كان معهم وعندهم ، حتى جمع على عهد أبي بكر في الورق فكان أبو بكر أول مع جمع القرآن في الصحف ، وهذا كله أصح مما وقع في رواية عمارة بن غزوة وإن زيد بن ثابت قال : فأمرني أبو بكر فكتبت في قطع الأديم والعسب ، فلما هلك أبو بكر وكان عمر كتبت ذلك في صحيفة واحدة فكانت عنده ، وإنما كان في الأديم والعسب أولا قيل أن يجمع في عهد أبي بكر ، ثم جمع في الصحف في عهد أبي بكر كما دلت عليه الأخبار الصحيحة المتداخلة . قوله ( ثم عند حفصة بنت عمر ) أي بعد عمر في خلافة عثمان ، الى أن شرح عثمان في كتابة المصحف . وإنما كان ذلك عند حفصة لأنها كانت وصية عمر ، فاستمر ما كان عنده عندها حتى طلبه منها من له طلب ذلك . قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل ، وإبراهيم هو ابن سعد ، وهذا الإسناد الى ابن شهاب هو الذي قبله بعينه ، « عاده إشارة الى أنهم حديثان لابن شهاب في قصتين مختلفتين وإن اتفقتا في كتابة القرآن ووجهه . وعن ابن شهاب قصة تالفة كما بيناه عن خارجة بن زيد عن أبيه في قصة الآية التي من الأحزاب وقد ذكرها في آخر هذه الفقرة الثانية هنا . وقد أخرج المصنف من طريق شعيب عن ابن شهاب مفرقا ، فأخرج القصة الأولى في تفسير التوبة ، وأخرج الثانية قبل هذا الباب لكن باختصار . وأخرج الطبراني في « مسند الشاميين » وابن أبي داود في « المصاحف » والخطيب في « المدرج » من طريق أبي اليان بتامه . وأخرج المصنف الثالثة في تفسير سورة الأحزاب كما تقدم . قال الخطيب : روى إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب القصص الثلاث ، ثم ساقها من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب مساقا واحدا مفصلا للأسانيد المذكورة ، قال وروى القصص الثلاث شعيب عن ابن شهاب ، وروى قصة آخر التوبة مفردا يونس بن زيد . قلت : وروايته تأتي عقب هذا باختصار . وقد أخرجها ابن أبي داود من وجه آخر عن يونس مطولة ، وقاته رواية سفيان بن عيينة لها عن ابن شهاب أيضا ، وقد ثبت ذلك قبيل . قال : وروى قصة آية الأحزاب معمر وهشام بن الغاز ومعوية بن يحيى ثلاثهم عن ابن شهاب ثم ساقها عنهم . قلت : وقاته رواية ابن أبي عتيق لها عن ابن شهاب وهي عند المصنف في الجهاد . قوله ( حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه ) في رواية يونس عن ابن شهاب « ثم أخبرني أنس بن مالك » . قوله ( أن حذيفة بن اليمان قسم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ) في رواية الكشي « وفي أهل العراق ، والمراد أن أرمينية فتحت في خلافة عثمان ، وكان أمير المسكر من أهل العراق سلمان بن ربيعة الباهلي ، وكان عثمان أمر أهل الشام وأهل العراق أن يجتمعوا على ذلك ، وكان أمير أهل

الشام على ذلك العسكر حبيب بن مسلمة الفهرى ، وكان حذيفة من جملة من غزا معهم ، وكان هو على أهل المدائن وهي من جملة أعمال العراق . ووقع في رواية عبد الرحمن بن مهاد عن إبراهيم بن سعد ، وكان يغازي أهل الشام في فرج أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، قال ابن أبي داود : الفرّج الثغر . وفي رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه وإن حذيفة قدم على عثمان وكان يغزو مع أهل العراق قبل أرمينية في غزوه ذلك الفرّج مع من اجتمع من أهل العراق وأهل الشام ، وفي رواية يونس بن يزيد واجتمع لغزو أذربيجان وأرمينية أهل الشام وأهل العراق . وأرمينية بفتح الهزة عند ابن السمعاني وبكسرهما عند غيره ، وبه جزم الجواليقي وتبعه ابن الصلاح ثم النووي ، وقال ابن الجوزي : من ضمنها فقد غط ، وبسكون الزاء وكسر الميم بعدما تحتانية ساكنة ثم نون مكسورة ثم تحتانية مفتوحة خفيفة وقد تمقل قاله ياقوت ، والنسبة إليها أرمئي بفتح الهزة وضبطها الجوهري . وقال ابن قرقول : بالتخفيف لا غير ، وحكى ضم الهزة وغلط . وإنما المضموم همزتها أرمية والنسبة إليها أرموى وهي بلدة أخرى من بلاد أذربيجان ، وأما أرمينية فهي مدينة عظيمة من نواحي خلاط . ومد الأصلي والمهلب أوله<sup>(١)</sup> وزاد المهلب الدال وكسر الزاء وتقديم الموحدة ، وتشمل على بلاد كثيرة ، وهي من ناحية النجال . قال ابن السمعاني : هي من جهة بلاد الروم يضرب بحصنها وطيب هوائها وكثرة عائها وشجرها المثل . وقيل لأنها من بناء أرمين من ولد يافث بن نوح ، وأذربيجان بفتح الهزة والدال المعجمة وسكون الزاء ، وقيل بسكون الدال وفتح الزاء وبكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم جيم خفيفة وآخره نون ، وحكى ابن مكى كسر أوله ، وضبطها صاحب المطالع ، وقله عن ابن الأعرابي بسكون الدال وفتح الزاء . ولد كبير من نواحي جبال العراق غربي<sup>(٢)</sup> وهي الآن تبريز وقصباتها ، وهي نلى أرمينية من جهة غربها ، واتفق غزوها في سنة واحدة ، واجتمع في غزوة كل منهما أهل الشام وأهل العراق ، والذي ذكرته الأشهر في ضبطها ، وقد تمتد الهزة وقد تكسر وقد تحذف وقد تفتح الموحدة وقد يزداد بعدها ألف مع مد الأول حكاك الهجري وأبكره الجواليقي ، ويؤكد أنه نسبوا إليها آذرى بالماد اقتصارا على الركن الأول كما قالوا في النسبة إلى بعلبك بعل . وكانت هذه القصة في سنة خمس وعشرين في السنة الثالثة أو الثانية من خلافة عثمان . وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي اسحاق عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال : خطب عثمان فقال : يا أيها الناس ، إنما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة ، وقد اختلفتم في القزاة ، الحديث في جمع القرآن ، وكانت خلافة عثمان بعد قتل عمر ، وكان قتل عمر في أواخر ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة بعد وفاة النبي ﷺ بثلاث عشرة سنة إلا ثلاثة أشهر ، فإن كان قوله : خمس عشرة سنة ، أى كاملة فيكون ذلك بعد مضي سنتين وثلاثة أشهر من خلافته ، لكن وقع في رواية أخرى له : منذ ثلاث عشرة سنة ، فيجمع بينهما بأنما العسكر في هذه وجبهه في الأول فيكون ذلك بعد مضي سنة واحدة من خلافته ، فيكون ذلك في أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين ، وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن أرمينية فتحت فيه ، وذلك في أول ولاية الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان . وغفل بعض من أدركناه فنوعم أن ذلك كان في حدود سنة ثلاثين ولم يذكر لذلك مستندا : قوله ( فأزع حذيفة اختلافهم في القراءة ) في

(١) أى أوله ، أذربيجان ، (٢) بياض بالأصل

رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه ، فيتنازعون في القرآن ، حتى سمع حذيفة من اختلافهم ما ذعره ،  
وفي رواية يونس ، فتذاكروا القرآن ، فاختلفوا فيه حتى كاد يسكون بينهم فتنة ، وفي رواية عمارة بن غزية أن  
حذيفة قدم من غزوة فلم يدخل بيته حتى أتى عثمان فقال : يا أمير المؤمنين أدرك الناس ، قال : وما ذاك ؟ قال :  
غزوت فرج أرمينية ، فإذا أهل الشام يقرءون بقراءة أبي بن كعب فيأتون بما لم يسمع أهل العراق ، وإذا أهل  
العراق يقرءون بقراءة عبد الله بن مسعود فيأتون بما لم يسمع أهل الشام ، فيكفر بعضهم بعضا . وأخرج  
ابن أبي داود أيضا من طريق يزيد بن معاوية النخعي قال داني لفي المسجد زمن الوليد بن عقبة في حلقة فيها حذيفة  
فسمع رجلا يقول قراءة عبد الله بن مسعود ، وسمع آخر يقول قراءة أبي موسى الأشعري ، فغضب ثم قام فحمد  
الله وأثنى عليه ثم قال : هكذا كان من قبلكم اختلفوا ، والله لا أركبني إلى أمير المؤمنين ، ومن طريق أخرى عنه  
: ان اثنين اختلفا في آية من سورة البقرة ، قرأ هذا ( وأتموا الحج والعمرة لله ) وقرأ هذا ( وأتموا الحج  
والعمرة للبيت ) فغضب حذيفة واحمرت عيناه ، ومن طريق أبي الشعثاء قال قال حذيفة يقول أهل الكوفة قراءة  
ابن مسعود ، ويقول أهل البصرة قراءة أبي موسى ، والله لئن قدمت على أمير المؤمنين لأمرته أن يجعلها قراءة  
واحدة ، ومن طريق أخرى أن ابن مسعود قال لحذيفة : بلغني عنك كذا ، قال : فمكرهت أن يقال قراءة فلان  
وقراءة فلان فيختلفون كما اختلف أهل الكتاب . وهذه القصة لحذيفة يظهر لي أنها متقدمة على القصة التي وقعت له  
في القراءة ، فكأنه لما رأى الاختلاف أيضا بين أهل الشام والعراق اشتد خوفه فركب إلى عثمان . وصادف أن  
عثمان أيضا كان وقع له نحو ذلك ، فأخرج ابن أبي داود أيضا في المصاحف ، من طريق أبي قلابة قال : لما كان  
في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل والمعلم يعلم قراءة الرجل ، فجعل القليان يتلقون فيختلفون ، حتى  
ارتفع ذلك إلى المعلمين حتى كفر بعضهم بعضا ، فبلغ ذلك عثمان فخطب فقال : أتم عندي تختلفون ، فمن نأى عنى  
من الأمصار أشد اختلافا . فكأنه والله أعلم لما جاءه حذيفة وأهله باختلاف أهل الأمصار تحقق عنده ما ظنه  
من ذلك . وفي رواية مصعب بن سعد فقال عثمان : تمترون في القرآن ، تقولون قراءة أبي قراءة عبد الله ،  
ويقول الآخر والله ما تقيم قراءتكم ، ومن طريق محمد بن سيرين قال : كان الرجل يقرأ حتى يقول الرجل لصاحبه  
كفرت بما تقول ، فرفع ذلك إلى عثمان فتعاطم في نفسه . وعند ابن أبي داود أيضا من رواية بكير بن الأشج :  
ان ناسا بالدرق يسأل أحدهم عن الآية فإذا قرأها قال : الا أنى أكفر بهذه ، ففشا ذلك في الناس ، فكلم عثمان  
في ذلك . **قوله** ( فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسل إلينا بالمصحف فننسخها في المصاحف ) في رواية يونس بن  
يزيد فاستخرج الصحيفة التي كان أبو بكر أمر زيداً بجمعها فدخل منها مصاحف فثبت بها إلى الآفاق ، والفرق بين  
المصحف والمصحف أن المصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر . وكانت سورا مفرقة كل سورة  
مرتبة بآياتها على حدة لسكر لم يرتب بعضها ثر بعض ، فلما نسخت ورتب بعضها أثر بعض صارت مصحفا ، وقد  
جاء عن عثمان أنه لما فعل ذلك بعد أن استشار الصحابة ، فأخرج ابن أبي داود باسناد صحيح من طريق سويد بن  
غفلة قال ، قال علي . لا تقولوا في عثمان إلا خيرا . أو الله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملائنا . قال ما  
تقولون في هذه القراءة ؟ لقد بلغني أن بعضهم يقول إن قراءتي خير من قراءتك وهذا يكاد أن يكون كفرا ، قلنا :  
فأترى ؟ قال : أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون مرة ولا اختلاف . قلنا نعم ما رأيت .

قوله ( قاسم زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ونسخوها في المصاحف ) وعند ابن أبي داود من طريق محمد بن سيرين قال : جمع عثمان اثنى عشر رجلا من قريش والانصار منهم ابي بن كعب ، وأرسل الى الرقة التي في بيت عمر ، قال لحدثني كثير بن أفلح وكان ممن يكتب قال : فكانوا اذا اخذوا في الشيء اخرجوه ، قال ابن سيرين اظنه ليكتبوه على العرصة الأخيرة ، وفي رواية مصعب بن سعد وقال عثمان : من اكتب الناس ؟ قالوا كاتب رسول الله ﷺ زيد بن ثابت . قال : فأبى الناس أن يكتبوا . وفي رواية أفصح - قالوا : سعيد بن العاص ، قال عثمان : فليعمل سعيد وليكتب زيد ، ومن طريق سعيد بن عبد العزيز أن هروبة القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله ﷺ ، وقتل أبوه العاص يوم بدر مشركا ، ومات جده سعيد بن العاص قبل بدر مشركا . قلت : وقد أدرك سعيد بن العاص هذا من حياة النبي ﷺ تسع سنين ، قاله ابن سعد وعدوه لذلك في الصحابة ، وحديثه عن عثمان وعائشة في صحيح مسلم ، واستعمله عثمان على السكوة ومعاوية على المدينة . وكان من أجواد قريش وحلبائها ، وكان معاوية يقول : لكل قوم كريم ، وكريمتنا سعيد . وكانت وفاته بالمدينة سنة سبع أو ثمان أو تسع وخمسين . ووقع في رواية حمارة ابن غزبة : أبان بن سعيد بن العاص ، بدل سعيد ، قال الخطيب : وهم عمارة في ذلك لأن أبان قنسل بالشام في خلافة عمر ولا مدخل له في هذه القصة . والذي قاله عثمان في ذلك هو سعيد بن العاص ابن أخى أبان المذكور اه . ووقع من تسمية بقية من كتب أو أملى عند ابن أبي داود مفرقا جماعة : منهم مالك بن أبي عامر جد مالك بن انس من روايته ومن رواية أبي قلابة عنه ، ومنهم كثير بن أفلح كما تقدم . ومنهم أبي بن كعب كما ذكرنا ، ومنهم انس ابن مالك ، وعبد الله بن عباس . وقع ذلك في رواية إبراهيم بن اسماعيل بن جهمع عن ابن شهاب في أصل حديث الباب ، فهو لاء تحذف حرفا تسميتهم من الاثنى عشر ، وقد أخرج ابن أبي داود من طريق عبد الله بن مغفل وجابر ابن سمرة قال : قال عمر بن الخطاب : لا يملين في مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف ، وليس في الذين سميتم أحد من ثقيف بل كلهم إما قرشي أو أنصاري ، وكان ابتداء الامركان لزيد وسعيد المعنى المذكور فيهما في رواية مصعب ، ثم احتاجوا الى من يساعد في الكتابة بحسب الحاجة الى عدد المصاحف التي ترسل الى الآفاق فأضافوا الى زيد من ذكر ثم استظفروا بأبي بن كعب في الاملاء . وقد شق على ابن مسعود صرفه عن كتابة المصحف حتى قال ما أخرجه الترمذي في آخر حديث إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عنه ، قال ابن شهاب : فاعترضني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف وقال : يا مفسد المسلمين أزل عن نسخ لثة المصاحف ويتولاها رجل والله لقد أسبلت والله لني صلب رجل كافر؟ يريد زيد بن ثابت . وأخرج ابن أبي داود من طريق بخير بن مالك بالخاء مصغر : سمعت ابن مسعود يقول تقدم أخذت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة ران زيد بن ثابت لصبي من الصبيان . ومن طريق أبي واثل عن ابن مسعود بصحا وسبعين سورة . ومن طريق زر بن حبیش عنه . ثم وزاد : وان لزيد بن ثابت دوايتين . والعدد لثمان في ذلك أنه فعله بالمدينة وعبد الله بالكوفة ولم يؤخر ما عزم عليه من ذلك الى أن يرسل اليه ويحضر وايضا فان عثمان إنما أراد نسخ الصحف التي كانت جمعت في عهد أبي بكر وان يجعلها مصحفا واحدا ، وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت كما تقدم لكونه كان كاتب الوحي ، فكانت له في ذلك أولية ليست لغيره . وقد

أخرج الترمذى في آخر الحديث المذكور عن ابن شهاب قال : بلغنى أنه كره ذلك من مائة عبد الله بن مسعود رجال من أفاضل الصحابة . قوله ( وقال عثمان الزهري القرشيون الثلاثة ) يعنى سعيداً وعبد الله وعبد الرحمن ، لأن سعيداً أموى وعبد الله أسدى وعبد الرحمن بنى وكلها من بطون قريش . قوله ( فى شيء من القرآن ) فى رواية شعيب وفى عربية عن ابن شهاب قال : حدثنا عثمان بن عفان ، حدثنا عبد الرحمن بن مهند عن إبراهيم بن سعد فى حديث الباب وقال ابن شهاب فاعتدوا يومئذى لتأبوت واثابوه ، نفس القرشيون أتأبوت وقال زيد التابوه ، فرجع اختلافهم الى عثمان فقال : اكتبوه التأبوت قائمه نزل بلسان قريش ، وهذا الزيادة أدرجها إبراهيم بن اسماعيل بن يحيى فى روايته عن ابن شهاب فى حديث زيد بن ثابت ، قال الخطيب : وإنما رواها ابن شهاب مسلسلة . قوله ( حتى اذا نسخوا الصحف فى المصاحب رد عثمان الصحف الى حفصة ) زاد أبو عبيد وابن أبي داود من طريق شعيب عن ابن شهاب قال أخبرنى سالم بن عبد الله بن عمر قال : كان مروان يرسل الى حفصة - يعنى حين كان أمير المدينة من جهة معاوية - يسألها المصحف أتت كتب منها القرآن فتأبى أن تعطيه ، قال سالم فلما توفيت حفصة ورجعنا من دفنها أرسل مروان بالعزيمة الى عبد الله بن عمر ليرسل اليه ذلك المصحف ، فأرسل بها اليه عبد الله بن عمر ، فأمر بها مروان فشققت وقال : إنما فعلت هذا لأنى خشيت أن طال بالباس زمان أن يرتأب فى شأن هذه الصحف مرتأب ، ووقع فى رواية أبى عبيدة وفزئت ، قال أبو عبيد : لم يسمع أن مروان مرق المصحف إلا فى هذه الرواية . فمت : قد أخرجه ابن أبي داود من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب نحوه وفيه : ولما كان مروان أمير المدينة أرسل الى حفصة يسألها المصحف ، فسمته إياها ، قال الحديث سالم بن عبد الله قال : لما توفيت حفصة ، فذكره وقال فيه : ونسفتها وحرقها ، ووقعت هذه الزيادة فى رواية عمارة بن عذبة أيضاً باختصار ، لكن أدرجها أيضاً فى حديث زيد بن ثابت وقال فيه : ففصلها غسلها . وعند ابن أبي داود من رواية مالك عن ابن شهاب عن سالم أو خارجة أن أبا بكر لما جمع القرآن سأل زيد بن ثابت النظر فى ذلك فذكر الحديث مختصراً أن قال : فأرسل عثمان أنى حصصه فطلبها وأبى حتى عاهدها ليردنها اليها ، فنسخ منها ثم ردها ، فلم تزل عندها حتى أرسل مروان وأخذها لحرقها ويجمع بأنه صنع بالمصحف جميع ذلك من نسفتها ثم غسل ثم حرق ، ويحتمل أن يكون بالحرق المعجمة فيكون مرقها ثم غسلها والله أعلم . قوله ( فأرسل الى كل امة بمصحف مما نسخوا ) فى رواية شعيب : فأرسل الى كل جند من أجناد المسلمين بمصحف . واختلفوا فى عدة المصاحف التى أرسل بها عثمان الى الأقاليم ، فأنشور وأما خمسة ، وأخرج ابن أبي داود فى كتاب المصاحف ، من طريق حمزة الزيات قال : أرسل عثمان أربعة مصاحف ، وبعث منها الى الكوفة بمصحف فوقع عند رجل من مراد ، فبقى حتى كتبت مصحفى عليه . قال ابن أبي داود سمعت أبا حاتم السجستاني يقول : كتبت سبعة مصاحف الى مكة والى الشام والى اليمن والى البحرين والى البصرة والى الكوفة ، وحبس بالمدينة واحداً . وأخرج بإسناد صحيح الى إبراهيم بن يحيى قال : قال لى رجل من أهل الشام مصحفاً ومصحف أهل البصرة مضبوط من مصحف أهل الكوفة ، قلت : لم ؟ قال : لأن عثمان بعث الى الكوفة لما بلغه من اختلافهم بمصحف قبل أن يمرض ، وبقي مصحفنا ومصحف أهل البصرة حتى عرضا . قوله ( وأمر بما سواه من القرآن فى كل صحيفة أو مصحف أن يحرق ) فى رواية الأكراد أن يحرق ، بالخاء المعجمة . والبروزى بالمعجمة ودرواه الأصل بالوجهين ، والمعجمة أثبت . وفى رواية الاسماعيل : أن تمحى أو تحرق ، وقد وقع فى رواية شعيب

عند ابن أبي داود والطبراني وغيرهما وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل به ، قال : فذلك زمان حرق المصاحف بالعراق بالنار ، وفي رواية سويد بن غفلة عن علي قال : لا تقولوا لثمان في إحراق المصاحف إلا خيرا ، وفي رواية بكير بن الأشج : فأمر بجمع المصاحف فأحرقها ، ثم بث في الأجناد التي كتب ، ومن عارق مصعب بن سعد قال : أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف ، ففهم ذلك - أو قال - لم يتكر ذلك منهم أحد ، وفي رواية أبي قتادة : فلما فرغ عثمان من المصحف كتب إلى أهل الأمصار : إنى قد صنعت كذا وكذا وموت ما عندي ، فاعلموا ما عندي ، والمحو أعم من أن يكون بالفضل أن التحريق ، وأكثر الروايات صريح في التحريق فهو الذي وقع ، ويحتمل وقوع كل منهما ما رأى من كمال بيده شيء من ذلك . وقد جزم عياض بأنهم غسلوها بالماء ثم أحرقوها مبالغة في إذهابها . قال ابن بطال : في هذا الحديث جواز تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار وأن ذلك إكرام لها وصون عن وطأها بالأقدام . وقد أخرج عبد الرزاق عن طريق عمارس أنه كان يحرق الرسائل التي فيها البسمة إذا اجتمعت ، وكذا فعل عروة ، وكرمه إبراهيم ، وقال ابن عطية : الرواية بالخاء المهملة أصح . وهذا الحكم هو الذي وقع في ذلك الوقت ، وأما الآن فالفضل أولى لما دعت الحاجة إلى إزالته . وقوله : وأمر بما سواه ، أي بما سوى المصحف الذي استكتبه والمصاحف التي نقلت منه وسوى الصحف التي كانت عند حفصة وردها إليها ، ولهذا استدرك مروان الأمر بعدها وأعدمها أيضا خشية أن يقع لاحد منها توهم أن فيها ما يخالف المصحف الذي استقر عليه الأمر كما تقدم . واستدل بتحريق عثمان الصحف على أنه ثلثين بقدم الحروف والأصوات لأنه لا يلزم من كون كلام الله قديما أن تكون الأسطر المكتوبة في الورق قديمة ، ولو كانت هي غير كلام الله لم يستجر الصحابة لإراقها والله أعلم . قوله ( قال ابن شهاب وأخبرني خارجة الخ ) هذه هي القصة الثالثة وهي موصولة إلى ابن شهاب بالاسناد المذكور كما أنه م بيانه واضحا ، وقد تقدمت موصولة مفردة في الجاه : وفي تفسير سورة الاحزاب ، وظاهر حديث زيد بن ثابت هذا أنه فقد آية الاحزاب من الصحف التي كان نسخها في خلافة أبي بكر حتى وجدها مع نزيمة بن ثابت . ووقع في رواية إبراهيم بن اسماعيل بن مجمع عن ابن شهاب أن فقده إما ما كان في خلافة أبي بكر ، وهو وهم منه ، والصحيح ما في الصحيح وأن الذي فقده في خلافة أبي بكر الآيتان من آخر برادة وأما التي في الاحزاب ففقدها لما كتب المصحف في خلافة عثمان ، وجزم ابن كثير بما رقع في رواية ابن مجمع ، وليس كذلك والله أعلم . قال ابن التين وغيره : الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان أن جمع أبي بكر كان لحشية أن ينصب من القرآن شيء بذهاب حسنة ، لأنه لم يكن بمجرع في موضع واحد لجمعه في صحائف مرتبة بآيات سورة على ما وقفهم عليه النبي ﷺ ، وجمع عثمان كان لما كثرت الاختلاف في وجوه القرآن حين قرؤه بلغاتهم على اتساع اللغات ، فأدى ذلك ببعضهم إلى تخطئة بعض ، غشى من تقادم الأمر في ذلك ، ففسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتبا لسوره كما سيأتي في دهاب تأليف القرآن ، واقتصر من سائر اللغات على لغة قریش محتجا بأنه نزل بلغتهم وإن كان قد وسع في قرأته بلفظ غيرهم فعلا للحرج والمصلحة في ابتداء الأمر ، فرأى أن الحاجة إلى ذلك انتهت فاقصر على لغة واحدة ، وكانت لغة قریش أرجح اللغات فاقصر عليها ، وسيأتي ، ويد ببيان لذلك بعد باب واحد . ( تنبيه ) : قال ابن مسعود لم يرو أحد حديث جمع القرآن أحسن من سياق إبراهيم بن سعد ، وقد دوى مالك طرقا منه عن ابن شهاب

## ٤ - باب كتاب النبي ﷺ

٤٩٨٩ - **حدثنا** يحيى بن نُسَيج حدثنا الوثب عن يونس عن ابن شهاب أن ابن السباق قال : « إن زيد بن ثابت قال : أرسل إلى أبو بكر رضى الله عنه قال : إنك كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ ، فاجمع القرآن . ففعلت حتى وجدت آخر سورة النوبة آيتين من أبي خزيمه ، لأصاري . لم أجدهما مع أحد غيره ( لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم ) » إلى آخره .

٤٩٩٠ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال : لما نزلت : ( لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله ) قال النبي ﷺ : ادع لي زيداً وإنيجي بالخروج والعودة والكتب . أو الكتب والعودة . ثم قال : اكتب ( لا يستوي القاعدون ) وكتب ظهر النبي ﷺ عمرو ابن أم مكتوم الأعمى فقال : يا رسول الله فإنا نسئني ، فإني رجل ضرب للبحر ، فزكت مكانها : ( لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غير أولي الضرر ) .

قوله ( باب كتاب النبي ﷺ ) قال ابن كثير : ترجم كتاب النبي ﷺ ولم يذكر سوى حدث زيد بن ثابت وهذا عجيب ، فكانه لم يقع له على شرطه غير هذا . ثم أشار إلى أنه استوفى بيان ذلك في السيرة النبوية . قلت : لم أفق في شيء من النسخ إلا بلفظ « كاتب » بالافراد وهو مطابق لحديث الباب ، نعم قد كتب الوحي لرسول الله ﷺ جماعة غير زيد بن ثابت ، أما بمكة فجميع ما نزل بها لأن زيد بن ثابت إنما أسلم بعد الهجرة ، وأما بالمدينة فأكثر ما كان يكتب زيد ، وللكثرة تعاطيه ذلك أطلق عليه الكتاب بلام الممد كما في حديث البراء بن عازب ثاني حديث الباب ، ولهذا قال له أبو بكر : إنك كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ . وكان زيد بن ثابت ربما غاب فكتب الوحي غيره . وقد كتب له قبل زيد بن ثابت أبي بن كعب وهو أول من كتب له بالمدينة ، وأول من كتب له بمكة من قريش عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم ارتد ثم عاد إلى الإسلام يوم الفتح ، ومن كتب له في الجلفة الخلفاء الأربعة والزبير بن العوام وعالده وأبان ابن سميعة بن العاص بن أسية وحفظة بن الربيع الأسدي ومعيقب ابن أبي قاطمة وعبد الله بن الأرقم الزهري وشرحبيل بن حسنة وعبد الله بن رواحة في آخرين ، وروى أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عباس عن عثمان بن عفان قال : كان رسول الله ﷺ ياتي عليه الزمان ينزل عليه من السور ذرات الدود ، فكان إذا نزل عليه شيء يدعو بعض من يكتب عنده فيقول : ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا ، الحديث . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : الأول حديث زيد بن ثابت في قصته مع أبي بكر في جمع القرآن ، وأورد منه طرقات ، وغرضه منه قول أبي بكر لزيد : إنك كنت تكتب الوحي ، فقد مضى البحث فيه مستوفى في الباب الذي قبله . الثاني حديث البراء . وهو ابن عازب ولما نزل ( لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله ) قال النبي ﷺ : ادع لي زيداً ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء بلفظ « ادع لي فلانا » من رواية إسرائيل أيضاً ، وفي رواية غيره « ادع لي زيداً » أيضاً وتقدمت



القصة هناك من حديث زيد بن ثابت نفسه . ووقع هنا فزات مكانها ( لا يستوى الفاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غير أولي الضرر ) هكذا رقم متأخر لفظ ( غير أولي الضرر ) والذي في السلاوة ( غير أولي الضرر ) قبل ( والمجاهدون في سبيل الله ) وقد تقدم على الصواب من وجه آخر عن إسرائيل

### ٥ - باب أنزل القرآن على سبعة أحرف

٤٩٩١ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الحديث حدثني عن ابن شهاب حدثني عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس رضي الله عنهما حديثه « أن رسول الله ﷺ قال : أفرأى جبريل على حرف قرأته ، فلم أنزل أسعده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف »

٤٩٩٢ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الحديث حدثني عفي عن ابن شهاب قال حدثني عروة بن الزبير أن المسور بن عخرمة وعبد الرحمن بن عبد القاري حدثاه أنهما سمعا عمر بن الخطاب قول « سمعت هشام ابن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ ، فاستمعت أفراذه فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ ، فكتبت أساوره في الصلاة ، فصبرت حتى سلم ، فلبثته بردائه فقلت : من أقرأك هذه السورة لاني سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فقلت : كذبت ، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت . فانطلقت به أفوده إلى رسول الله ﷺ فقلت : إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم يقرئها . فقال رسول الله ﷺ : أرسله ، أقرأ يا هشام . فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ ، فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت . ثم قال : أقرأ يا عمر ، فقرأت القراءة التي أقرأني ، فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فأقرأوا ما نيسر منه »

قوله ( باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ) أي على سبعة أوجه يجوز أن يقرأ بكل وجه منها ، وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه ، بل المراد أن غاية ما انتهى إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة إلى سبعة ، فإن قيل فإنا نجد بعض الكلمات يقرأ على أكثر من سبعة أوجه ، فالجواب أن غالب ذلك إما لا يثبت الزيادة وإما أن يكون من قبيل الاختلاف في كيفية الأداء كما في المد والامالة ونحوهما . وقيل ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل المراد التسهيل والتيسير ، ولفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة في الأحكام كما يطلق السبعين في العشرات والسبعمائة في المئين ولا يراد العدد المعين ، وإلى هذا جنح عياض ومن تبعه . وذكر القرطبي عن ابن حبان أنه بلغ الاختلاف في معنى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة ، وقال المنذرى : أكثرها غير عتبار ، ولم أفد على كلام ابن حبان في هذا بعد تلقي مظاهره من صحيحه ، وسأذكر ما انتهى إلى من أقوال العلماء في ذلك مع بيان المقبول منها والمردود إن شاء الله تعالى في آخر هذا الباب . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عباس . قوله ( حدثنا سعيد بن عمرو ) بالمعجمة والفاء مصدر ، وهو سعيد بن كثير بن

عفير ينسب إلى جده ، وهو من حفاظ المصريين وقتاتهم . قوله ( أن ابن عباس رضى الله عنه حدثه أن رسول الله ﷺ قال ) هذا ما لم يصرح ابن عباس بسامعه له من النبي ﷺ ، وكأنه سمعه من أبي بن كعب ، فقد أخرج النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب نحوه . والحديث مشهور عن أبي أخرجه مسلم وغيره من حديثه كما سأذكره . قوله ( أقرأني جبريل على حرف ) في أول حديث النسائي عن أبي ابن كعب ، وأقرأني رسول الله ﷺ سورة ، فبينما أنا في المسجد إذ سمعت رجلا يقرأها بخالف قراءتي ، الحديث . ومسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليل عن أبي بن كعب قال : كنت في المسجد فدخل رجل يصلي فقرأ قراءة أنكرتها عليه ، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه ، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعا على رسول الله ﷺ فقلت : ان هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه . ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه ، فأمرهما فقرأ ، حسن النبي ﷺ شأنهما قال فسقط في نفسي ولا اذ كنت في الجاهلية ، فضرب في صدري ففضت عرتا وكأنما أنظر إلى الله فرقا ، فقال لي : يا أبا ، أرسل إلى أن أقرأ أقرأني على حرف ، الحديث . وعند الطبري في هذا الحديث : وفوجدت في نفسي وسوسة الشيطان حتى أحر وجهي ، فضرب في صدري وقال : اللهم احسنا عنه الشيطان . وعند الطبري من وجه آخر عن أبي أن ذلك وقع بينه وبين ابن مسعود ، وأن النبي ﷺ قال : كلا كما حسن قال أبي فقلت : ما كلاما أحسن ولا أجل ، قال فضرب في صدري ، الحديث . وبين مسلم من وجه آخر عن أبي ليل عن أبي المسكان الذي نزل فيه ذلك على النبي ﷺ ، ولفظه ، أن النبي ﷺ كان عند أذاه في غمار ، فأتاه جبريل فقال : أن الله يأمرك أن تقرئ أمئك القرآن على حرف الحديث . وبين الطبري من هذه الطريق أن السورة المذكورة سورة النحل قوله ( أجمعت ) في رواية مسلم عن أبي ، فرددت إليه أن هرون على أمي ، وفي رواية له : أن أمي لا تطيق ذلك . ولأبي داود من وجه آخر عن أبي ، فقال لي الملك الذي معي : قل على حرفين ، حتى بلغت سبعة أحرف . وفي رواية للنسائي من طريق أنس عن أبي بن كعب ، أن جبريل وميكائيل أتيا فقال جبريل : أقرأ القرآن على حرف ، فقال ميكائيل استزده ، ولاحمد من حديث أبي بكر نحوه . قوله ( فم أزل أستزده ويزيدني ) في حديث أبي ، ثم أتاه الثانية فقال على حرفين ، ثم أتاه الثالثة فقال على ثلاثة أحرف ، ثم جاءه الرابعة فقال : أن الله يأمرك أن تقرئ أمئك على سبعة أحرف ، فأبى حرف فقرأ عليه فقد أصابوا ، وفي رواية للطبري : على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنة ، وفي أخرى له : من قرأ حرفا منها فهو كما قرأ ، وفي رواية أبي داود : ثم قال : ليس منها إلا شاف كاف إن قلت سمعنا عينا عزيزا حكيم ، ما لم تحتم آية عذاب برحة أو آية رحمة بعذاب ، ولتؤمنن من وجه آخر أنه ﷺ قال : يا جبريل إني بعثت إلى أمة أمين ، منهم العجوز والشيخ الكبير والغلाम والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط ، الحديث . وفي حديث أبي بكر : عذ أحمد كلها شاف كقرئك فلم وتمأن ما لم تحتم ، الحديث . وهذه الأحاديث تقوى أن المراد بالحرف اللغات أو القراءات ، أي أنزل القرآن على سبع لغات أو قراءات ، والأحرف جمع حرف مثل فلس وأطلس ، فهي الأولى يكون المعنى على سبعة أوجه من اللغات لأن أحد معاني الحرف في اللغة الوجه كقوله تعالى ( ومن الناس من يعبد الله على حرف ) وعلى الثاني يكون المراد من إطلاق الحرف على الكلمة مجازا لسكونه بعضها . الحديث الثاني ، قوله ( أن المسود بن عزمة ) أي ابن نوفل الزهري ، كذا رواه عقيل ويونس وشعيب وابن أخى الزهري عن الزهري ، واقتصر مالك عنه على عروة فلم يذكر المسود في إسناده ، واقتصر فهد

الأعلى عن معمر عن الزهري فيما أخرجه النسائي عن المسور بن عزمة فلم يذكر عبد الرحمن ، وذكره عبد الرزاق عن معمر أخرجه الترمذي ، وأخرجه مسلم من طريقه لكن أحال به قال : كرواية يونس وكأنه أخرجه من طريق ابن وهب عن يونس فذكرهما ، وذكره المصنف في المحاربة في الحديث عن يونس تعليقاً . قوله ( وعبد الرحمن بن عبد ) هو بالتونين غير مضاف لشيء . قوله ( الفاري ) بتشديد الياء . التجتانية نسبة إلى القنارة بطن من خزيمة ابن مدركة ، والقنارة لقب واسمه أنيع . بالثلاثة مصدر ابن ملبج بالتصغير وآخره مهملة ابن الهون بضم الهاء ابن خزيمة . وقيل بل القنارة هو الديش بكسر المهملة وسكون التجتانية بعدها معجمة من ذرية أنيع المذكور ، وليس هو منصوباً إلى القنارة ، وكانوا قد حالفوا بني زهرة وسكنوا معهم بالمدينة بعد الإسلام ، وكان عبد الرحمن من كبار التابعين ، وقد ذكر في الصحابة لكونه أتى به إلى النبي ﷺ وهو صغير ، أخرج ذلك البغوي في مسند الصحابة بإسناد لا بأس به ، ومات سنة ثمان وثمانين في قول الأكثر وقيل سنة ثمانين ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد ذكره في الأشخاص ، وله عنده حديث آخر عن عمر في الصيام . قوله ( سمعت هشام بن حكيم ) أي ابن حزام الأسدي ، له ولأبيه حجة ، وكان إسلامهما يوم الفتح ، وكان هشاماً فضلاً ، ومات قبل أبيه ، وليس له في البخاري رواية . وأخرج له مسلم حديثاً واحداً مرفوعاً من رواية عروة عنه ، وهذا يدل على أنه تأخر إلى خلافة عثمان وعلي ، وهم من زعم أنه استشهد في خلافة أبي بكر أو عمر . وأخرج ابن سعد عن معمر بن عيسى عن مالك عن الزهري : كان هشام بن حكيم بأمر بالمعروف ، فكان عمر يقول إذا بلغه شيء : أما عشت أنا وهشام فلا يكون ذلك . قوله ( اقرأ سورة الفرقان ) كذا للجميع ، وكذا في سائر طرقات الحديث في المسانيد والجوامع ، وذكر بعض الشراح أنه وقع عند الخطيب في المهمات ، سورة الأحزاب بدل الفرقان ، وهو غلط من النسخة التي وقف عليها ، فإن الذي في كتاب الخطيب الفرقان كما في رواية غيره . قوله ( فسكت أسأره ) بالسين المهمة أي أخذ برأسه قاله الجرجاني ، وقال غيره : وأوابه ، وهو أشبه . قال النابغة :

فبت كآني ساورتي ضئيلة من الرقش في أنيابها السم نافع

أي رايتني ، وفي بابت سعاد :

إذا يساور قرناً لا يحل له أن يترك القرن الا وهو مخدول

ووقع عند الكشميني والقابسي في رواية شعيب الآتية بعد أبواب دأناوره ، بالثلاثة عوض المهمة ، قال عياض : والمعروف الاول . قلت : سكن معناها أيضاً صحيح ، ووقع في رواية مالك دأن أجعل عليه . قوله ( فتصبرت ) في رواية ذلك ثم أمهاته حتى انصرف ، أي من الصلاة ، لقوله في هذه الرواية دحتى سلم . قوله ( فليبتة بردائه ) بفتح اللام وموحدين الاولى مشددة والثانية ساكنة ، أي جمعت عليه ثيابه عند ليته ، لثلاثين لثي ، وكان عمر شديداً في الامر بالمعروف ، وفعل ذلك عن اجتهاد منه لظنه أن هشاماً خالف الصواب ، ولهذا لم يذكر عليه النبي ﷺ بل قل له أرسله . قوله ( كذب ) فيه إطلاق ذلك على غلبة الظن ، أو المراد بقوله كذبت أي أخطأت لأن أهل الحجاز يطبقون الكذب في موضع الخطأ . قوله ( فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنها ) هذا قاله عمر استدلالاً على ما ذهب إليه من تحطئة هشام ، وإنما ساق له ذلك لرسوخ قدمه في الإسلام وسابغته ، بخلاف

هشام فإنه كان قريب العهد بالاسلام نظى عن من ذلك ان لا يكون اتفق القراءة . بخلاف نفسه فإنه كان قد اتفقنا ماسمع ، وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر حفظ هذه السورة من رسول الله ﷺ فديما ثم لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاعده ، ولان هشاما من سلة السبع فكان الذي ﷺ اقرأه على ما نزل اخيرا فنشأ اختلافهما من ذلك ، ومبادرة عمر للانكار محمولة على أنه لم يكن سمع حديثه و أنزل القرآن على سبعة أحرف ، الا في هذه الواقعة . قوله ( فانطلقت به أنفذه الى رسول الله ﷺ ، كأنه لما لبه برأه صار يحمر به ، فلنذا صار قائدا له ، ولولا ذلك لكان يسوقه ، ولهذا قال له النبي ﷺ لا وصلا اليه : أرسله . قوله ( ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ) هذا أورده النبي ﷺ تطمينا لعمر لئلا يسكر تصويب الشبثين المختلفين ، و قد وقع عند الطبري من طريق اصحاق بن عبيد الله ابن أبي طلحة عن أبيه عن جده قال قرأ رجل فغير عليه عمر ، فاختصما عند النبي ﷺ . فقال الرجل : ألم تقرني يا رسول الله ؟ قال : بلى ، قال فوقع في صدر عمر شيء عرفه النبي ﷺ في وجهه ، قال فضرب في صدره وقال : أبعد شيطاننا . قالوا ثلاثا . ثم قال : يا عمر ، القرآن كله صواب ، ما لم يجعل رحمة عذابا أو عذابا رحمة ، ومن طريق ابن عمر وسمع عمر رجلا يقرأ ، فذكر نحوه ولم يذكر وقوعه في صدر عمر ، لكن قال في آخره و أنزل القرآن على سبعة أحرف كلما كاف شاف ، . ووقع جماعة من الصحابة نظير ما وقع لعمر مع هشام ، منها لابي بن كعب مع ابن مسعود في سورة النحل كما تقدم ، ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو و ان رجلا قرأ آية من القرآن ، فقال له عمرو إنما هي كذا وكذا ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأبى ذلك قرأتهم أصبتهم ، فلا تداروا فيه ، إن شاء حسن ، ولاحد أيضا و أبي عبيد والطبري من حديث أبي جهم بن الصمة و ان رجلاين اختلفا في آية من القرآن كلاهما يزعم أنه نقلاها من رسول الله ﷺ ، فذكر نحوه حديث عمرو بن العاص . والطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : أقرأت ابن مسعود سورة أقرأتها زيدا وأقرأتها أبي بن كعب ، فاختلف قراءتهما ، فبقرأة أيهم أخذ ؟ فسكت رسول الله ﷺ . وعلى الى جنبه . فقال على : ليقرأ كل إنسان منكم كما عم فإنه حسن جميل ، ولان حبان والحاكم من حديث ابن مسعود وأقرأتني رسول الله ﷺ سورة من آل حم ، فرحت الى المسجد فقلت لرجل : أقرأها ، فإذا هو يقرأ حروفا ما أقرأها ، فقال : أقرأتها رسول الله ﷺ ، فانطلقت الى رسول الله ﷺ فأخبرناه ، فتغير وجهه وقال : إنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف ، ثم أسرأ الى علي شيئا ، فقال علي : ان رسول الله ﷺ يأمركم ان يقرأ كل رجل منكم كما سمع . قال فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حرا ، فلا يقرؤها صاحبه ، وأصل هذا سياق في آخر حديث في كتاب فضائل القرآن . وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على أقوال كثيرة بلغها أبو حاتم بن حبان إلى خمسة وثلاثين قولاً ، وقال المنذرى : أكثرها غير مختار . قوله ( فآقرء ما تبدر منه ) أي من المنزل . وفيه إشارة إلى الحكمة في التحدد المذكور ، وأنه للتيسير على القارىء ، وهذا يقوى قول من قال : المراد بالأحرف تأدية المعنى باللفظ المراد ولو كان من لغة واحدة ، لأن لغة هشام بلسان قريش وكذلك عمر ، ومع ذلك فقد اختلفت قراءتهما . نبه على ذلك ابن عبد البر ، ونقل عن أكثر أهل العلم أن هذا هو المراد بالأحرف السبعة . وذهب أبو عبيد وآخرون إلى أن المراد ، اختلاف اللغات ، وهو اختيار ابن عطية ، وتعب بأن لغات العرب أكثر من سبعة ، وأجيب بأن المراد أفصحها ، فجاء عن أبي صالح عن ابن عباس قال : نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة

المعجز من هوازن ، قال : والعجز سعد بن بكر وجنم بن بكر وأضر من معوية وثقيف ، وهؤلاء كلهم من هوازن ، وقال لهم عليا هوازن ، ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء : أفصح العرب عليا هوازن وسفل تميم ، يعني بني دارم . وأخرج أبو عبيد من وجه آخر عن ابن عباس قال : نزل القرآن بلغة الكعبين كعب قريش وكعب خزاعة ، قبل وكيف ذلك ؟ قال : لأن الدار واحدة . يعني أن خزاعة كانوا جيران قريش فسبوا عليهم لغتهم . وقال أبو حاتم السجستاني : نزل بلغة قريش وهذيل ونتم الرواب والأسود وربيعة وهوازن وسعد بن بكر ، واستنكره ابن قتيبة واحتج بقوله تعالى ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قوم ﴾ ، فعلى هذا فلو كان نزل بلغة قريش ، بل لغة قريش ، وذلك جزم أبو علي الأهوازي . وقال أبو عبيد : ليس المراد أن كل كلمة تقرأ على سبع لغات ، بل اللغات السبع مفرقة فيه ، فبعضه بلغة قريش ، وبعضه بلغة هذيل ، وبعضه بلغة هوازن ، وبعضه بلغة اليمن وغيرهم . قال : وبعض اللغات أسد بها من بعض وأكثر نصيبا . وقيل : نزل بلغة مضر خاصة لقول عمر نزل القرآن بلغة مضر . وعين بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر السمع من مضر أنهم هذيل وكنانة وقيس وبنو تميم الرواب وأسود بن خزيمه وقريش ، فهذه قبائل مضر تستوعب سبع لغات . ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال : أنزل القرآن أولا بلسان قريش بمن جازهم من العرب الفصحاء ، ثم أبيع للعرب أن يقرؤه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب ، ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغته إلى لغة أخرى للشقة ولما كان فيهم من الحسية ولطلب تسهيل فهم المراد ، كل ذلك مع اتفاق المعنى . وعلى هذا يتناول اختلافهم في القراءة كما تقدم ، وتשוב رسول الله ﷺ كلاً منهم . قلت : وتتم ذلك أن يقال : إن الإباحة المذكورة لم تقع بالقيس ، أي أن كل أحد يغير الكلمة بمرادها في لغته ، بل المراعى في ذلك السماع من النبي ﷺ ، ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب أقرأني النبي ﷺ ، ليس ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموعا له ، ومن ثم أنكروا عمر على ابن مسعود قراءته « عى حين » ، أي « حتى حين » ، وكتب إليه : إن القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقرأني الناس لغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل . وكان ذلك قبل أن يجمع عثمان الناس على قراءة واحدة . قال ابن عبد البر بعد أن أخرجه من طريق أبي داود بسنده : يحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار ، لا أن الذي قرأ به ابن مسعود لا يجوز . قال : وإذا أيسحت قراءته على سبعة أوجه أنزلت جائز الاختيار فيما أنزل . قال أبو شامة : إن يكون مراد عمر ثم عثمان بقولها « نزل بلسان قريش » ، أن ذلك كان أول نزوله ، ثم أن الله تعالى مهله على الناس فجوز لهم أن يقرؤوه على لغاتهم على أن لا يخرج ذلك عن لغات العرب لكونه بلسان عربي مبين . فأما من أراد قراءته من غير العرب فالاختيار له أن يقرأه بلسان قريش لأنه الأولى ، وعلى هذا يحمل ما كتب به عمر إلى ابن مسعود لأن جميع اللغات بالنسبة لغير العربي مستوية في التعبير ، فإذا لا بد من واحدة ، فلذلك بلغة النبي ﷺ ، وأما العربي المحبوس على لغته فلو كلف قراءته بلغة قريش لعسر عليه التحول مع إباحة الله له أن يقرأه بلغته ، ويشير إلى هذا قوله في حديث أبي كما تقدم « هون على أمي » وقوله « دان أمي » لا تطبق ذلك ، وكأنه انتهى عند السمع اعلم أنه لا يحتاج لفظه من ألفاظه إلى أكثر من ذلك العدد غالبا ، وليس المراد كما تقدم أن كل لفظه منه تقرأ على سبعة أوجه . قال ابن عبد البر : وهذا يجمع عليه ، بل هو غير ممكن بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا الشيء القليل مثل

« عبد الطاغوت » . وقد أنكر ابن قتيبة أن يكون في القرآن كلمة تقراء على سبعة أوجه ، ورد عليه ابن الأنباري بمثل « عبد الطاغوت » ، ولا نقل لها أف ، وجبريل ، وبذل على ما قرره أنه أنزل أولاً بلسان قريش ثم سهل على الأمة أن يقرءه بغير لسان قريش وذلك بعد أن كثرت دعوى العرب في الاسلام ، فقد ثبت أن ورود التخفيف بذلك كان بعد الهجرة كما تقدم في حديث أبي بن كعب « أن جبريل أتى النبي ﷺ وهو عند أخته بنتي غفار فقيل : إن الله يأمرك أن تقرء القرآن على حرف فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، فإن أميت لا يطبق ذلك ، الحديث أخرجه مسلم ، وأخته بنتي غفار هي بفتح الهمة والضاد المعجمة بغير مز و آخره تا . ثانياً ، هو مستنقع الماء كالغدير ، وجمعه أضناكهها ، وقيل بالمد والمعز مثل إناه ، وهو موضع بالمدينة النبوية ينسب إلى بنتي غفار بكسر المعجمة وتخفيف الفاء لأنهم نزلوا عنده . وحاصل ما ذهب إليه هؤلاء أن معنى قوله « أنزل القرآن » على سبعة أحرف ، أي أنزل موسعاً على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه ، أي يقرأ بأى حرف أراد منها على البدل من صاحبه ، كأنه قال أنزل على هذا الشرط أو على هذه التوسعة وذلك لتسهيل قراءته ، إذ لو أخذوا بأن يقرءوه على حرف واحد لثقت عليهم كما تقدم . قال ابن قتيبة في أول « تفسير المشكل » له : كان من تفسير الله أن أمر نبيه أن يقرأ كل قوم بلغتهم ، فاللهلى يقرأ حتى حين يريد « حتى حين » ، والاسدى يقرأ تعلون بكسر أوله ، والتمحي يمز والقرشى لا يمز ، قال ولو أراد كل فريق منهم أن يزول عن لغته وما جرى عليه لسانه طفلاً وناشئاً وكلما لثقت عليه غاية المشقة ، فيسر عليهم ذلك منه ، ولو كان المراد أن كل كلمة منه تقرأ على سبعة أوجه لقال مثلاً أنزل سبعة أحرف ، وإنما المراد أن يأتي في الكلمة وجه أو وجهان أو ثلاثة أو أكثر إلى سبعة . وقال ابن عبد البر : أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف اللغات ، لما تقدم من اختلاف هشام وعمر ولغتهما واحدة ، قالوا : وإنما المعنى سبعة أوجه ، من المعاني المتفقة بالانفاط . مختلفة ، نحو أقبل وتعال وهلم ثم ساق الأحاديث الماضية الدالة على ذلك . قلت : ويمكن الجمع بين القولين بأن يكون المراد بالأحرف تغاير الانفاط مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات ، لكن لاختلاف القولين فائدة أخرى ، وهي ما نبه عليه أبو عمرو الداني أن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلها ولا موجودة فيسمة واحدة ، فإذا قرأ القارئ برواية واحدة فأنما قرأ ببعض الأحرف السبعة لا بأكملها ، وهذا إنما يتأتى على القول بأن المراد بالأحرف اللغات ، وأما قول من يقول بالقول الآخر فيتأتى ذلك في ختمة واحدة بلا ريب ، بل يمكن على ذلك القول أن تحصل الأوجه السبعة في بعض القرآن كما تقدم . وقد حل ابن قتيبة وغيره العدد المذكور على الوجوه التي يقع بها التغاير في سبعة أشياء : الأول ما يتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته ، مثل « ولا يضار كاتب ولا شهيد » بنصب الزاء ووقفها . الثاني ما يتغير بتغير الفعل مثل « بعد بين أسفارنا » وه باعد بين أسفارنا ، بصيغة الطلب والفعل الماضي . الثالث ما يتغير بنقط بعض الحروف المهملة مثل « ثم نشرها بالراء والراء » . الرابع ما يتغير بإبدال حرف قريب من مخرج الآخر مثل « طلع منضود » في قراءة علي وطلع منضود . الخامس ما يتغير بالتقديم والتأخير مثل « وجاءت سكرة الموت بالحق » في قراءة أبي بكر الصديق وطلحة بن مصرف وزين العابدين « وجاءت سكرة الحق بالماوت » . السادس ما يتغير بزيادة أو نقصان كما تقدم في التفسير عن ابن مسعود وأبي هريرة « والليل إذا يقضى ونهار إذا تجلى » والذكر والاني ، هذا في النقصان ، وأما في الزيادة فسيكا تقدم في تفسير « ثبت يدا أبي لهب » في

حديث ابن عباس « وأبذر عشرين ألفاً من الذهب ، ورهطك منهم المخلصين » . السابغ ما يتغير بإبدال كلمة بكلمة ترادفها مثل « ألصق المنفوش » ، في قراءة ابن مسعود وسعيد بن جبير كالصوف المنفوش ، وهذا وجه حسن لكن استبعده قاسم بن ثابت في « الدلائل » ، ليكون الرخصة في القراءات إنما وقعت وأكثرهم يرمضون لا يكتبون ولا يعرف الرسم ، وإنما كانوا يصفون الحروف بمخارجها . قال : وأما ما وجد من الحروف المتباينة المخرج المتفقة الصورة مثل « نشرها ونشزها » ، فإن السبب في ذلك تقارب معانيها . واتفق تشابه صورتها في الخط . قلت : ولا يلزم من ذلك توهمين مذهب إليه ابن قتيبة ، لاحتمال أن يكون الانحصار المذكور في ذلك وقع اتفاقاً ، وإنما اطلع عليه بالاستقراء ، وفي ذلك من الحكمة البالغة ما لا يخفى . وقال أبو الفضل الرازي : الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف : الأول اختلاف الاسماء من أفراد وثنية وجمع أو تذكير وتأنيت . الثاني اختلاف تصرف الأفعال من ماضٍ ومضارع وأمر ، الثالث وجوه الإعراب ، الرابع القص والزيادة ، الخامس التقديم والتأخير ، السادس الإبدال ، السابغ اختلاف اللغات كالفتح والإمالة والترقيق والتخميم والادغام والظهار وبحو ذلك قلت : وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقحه . وذهب قوم إلى أن السبعة الأحرف سبعة أصناف من الكلام ، واحتجوا بحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قال « كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد ، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف : زاجر وأمر وحلال وحرام ومحرم ومتشابه وأمثال ، فأحلوا حلاله وحرموا حرامه ، وأفعلوا ما أمرتم به وانتهوا عما نهيتهم عنه ، وأعملوا بما مثاله ، وأمنوا بما تشابهه وقولوا آمناً به كل من عند ربنا » أخرجه أبو عبيد وغيره ، قال ابن عبد البر : هذا حديث لا يثبت ، لأنه من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ولم يلق ابن مسعود ، وقد رده قوم من أهل النظر منهم أبو جعفر أحمد بن أبي عمران . قلت : وأطلب الطائفة في مقدمة تفسيره في الرد على من قال به ، وحاصله أنه يستحيل أن يجتمع في الحرف الواحد هذه الأوجه السبعة . وقد صحح الحديث المذكور ابن حبان والحاكم ، وفي تصحيحه نظر لا يقطعه بين أبي سلمة وابن مسعود . وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلًا وقال هذا مرسل جيد ، ثم قال : إن صح فعني قوله في هذا الحديث « سبعة أحرف » أي سبعة أوجه كما فسرت في الحديث ، وليس المراد الأحرف السبعة التي تقدم ذكرها في الأحاديث الأخرى ، لأن سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا ، بل هي ظاهرة في أن المراد أن الكلمة الواحدة تقرأ على وجهين وثلاثة وأربعة إلى سبعة تهوينا ونيسيرا ، والنهي الواحد لا يكون حراماً وحلالاً في حالة واحدة . وقال أبو علي الأهوازي وأبو العلاء الهمداني : قوله زاجر وأمر استذف كلام آخر ، أي هو زاجر أي القرآن ؛ ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة ، وإنما توهم ذلك من توهمه من جهة الانضاق في العدد . ويؤيده أنه جاء في بعض طرقه زاجراً وأمرًا إلخ بالنصب أي نزل على هذه الصفة من الأبواب السبعة . وقال أبو شامة : يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب لا للأحرف ، أي هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه ، وأنزل الله على هذه الأصداف لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب . قلت : وما يوضح أن قوله زاجر وأمر إلخ ليس تفسيراً للأحرف السبعة ما وقع في مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عفيب حديث ابن عباس الأول من حديث هذا الباب : قال ابن شهاب بلغني أن تلك الأحرف السبعة إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام ، قال أبو شامة : وقد اختلف السلف في الأحرف

السبعة التي نزل بها القرآن هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم أو ليس فيه إلا حرف واحد منها ؟  
 مال ابن الباقلائي أن الأول . وصرح الطبري وجماعة بالثاني وهو المتمد . وقد أخرج ابن أبي داود في «صاحفه»  
 عن أبي الطاهر بن أبي السرح قال : سألت ابن عيينة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين هل هي الأحرف السبعة ؟  
 قال : لا ، وإنما الأحرف السبعة مثل لم ونعال وأقبل ، أي ذلك قلت أجزأك . قال وقال لي ابن وهب مثله . والحق  
 أن الذي جمع في المصحف هو المنفق على إزاله المقطوع به المكتوب بأمر النبي ﷺ ، وفيه بعض ما اختلف فيه  
 الأحرف السبعة لا جميعها ، كما وقع في المصحف المكتوب تجري من تحتها الأنهار ، في آخر براءة وفي غيره بخذف  
 ومنه . وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدة وأرات ثابتة في بعضها دون بعض ، وعدة هات  
 وعدة لامات ونحو ذلك ، وهو محمول على أنه نزل بالأميرين معا . وأمر النبي ﷺ بكتابتها للشخصين أو أعلم بذلك  
 شخصا واحدا وأمره بأثباتها على الوجهين . وما عدا ذلك من الفرائد بما لا يوافق الرسم فهو عما كانت القراءة  
 جوزت به توسعة على الناس وتسهيلا ، فلما آل الحال إلى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان وكفر بعضهم بعضا  
 اختاروا الاختصار على اللفظ المأذون في كتابته وتركوا الباقي . قال الطبري : وصار ما اتفق عليه الصحابة من  
 الاختصار كمن اقتصر عما خبر فيه على خصلة واحدة . لأن أمرهم بالقراءة على الأوجه المذكورة لم يكن على سبيل  
 الإيجاب بل على سبيل الرخصة . قلت : ويدل عليه قوله ﷺ في حديث الباب « فاقروا ما تيسر منه » وقد قرر  
 الطبري ذلك تقريراً أطنب فيه ووهي من قال بخلافه ، ووافقه على ذلك جماعة منهم أبو الهيثم بن عمار وشرح  
 الهداية ، وقال : أصح ما عليه الخذاق أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة المأذون في قراءتها لكلامه ، وضاعفه  
 ما وافق رسم المصحف ، فاما ما خاله مثل « أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج » ومثل « إذا جاء فتح الله  
 والنصر » فهو من تلك القراءات التي تركت إن صح السند بها ، ولا يكفي صحة سندها في إثبات كونها قرآنا ، ولا سيما  
 والكثير منها مما يحتمل أن يكون من التأويل الذي قرن إلى التزيل فصار يظن أنه منه . وقال البغوي في شرح  
 السنة : المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العرصات على رسول الله ﷺ . فأمر عثمان بن عفان في مصاحف  
 وجمع الناس عليه ، وأذهب ما سوى ذلك فصار مادة الخلاف . فصار ما يخالف خط المصحف في حكم المسوخ  
 والمرفوع كسائر ما نسخ ورفع ، فليس لاحد أن يعدو في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم . وقال أبو شامة : ظن  
 قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة ، وإنما يظن  
 ذلك بعض أهل الجبل . وقال ابن عمار أيضا : لقد فعل مستبغ هذه السبعة ما لا ينبغي له ، وأشكل الأمر على العامة  
 بأجانه كل من مل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر ، وإيته إذا اقتصر نقص عن السبعة أو راد ليزيل  
 النسخة ، ووقع له أيضا في اقتصاده عن كل إمام على راويين أنه صار من سمع قراءة راوي ذلك غيرهما أبطها ، وقد  
 تكون هي أشهر وأصح وظهر ، وربما بالغ من لا يفهم خطأ أو كفر . وقال أبو بكر بن العباس : ليس هذه  
 السبعة متبعة الجواز حتى لا يجوز غيرها كقراءة أبي جعفر وشيبة والأعشى ونحوهم ، فإن هؤلاء متابعون أو موافقون .  
 وكذا قال غير واحد منهم مكي بن أبي طالب وأبو العلاء أحمداني وغيرهم من أئمة القراء . وقال أبو حيان ليس  
 في كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلا الثور اليسير ، فهذا أبو عمرو بن العلاء اشتهر عنه سبعة  
 عشر واويا ، ثم ساق أسماءهم . واقتصر في كتاب ابن مجاهد على يزيدى ، واشتهر عن يزيدى عشرة أنفس فكيف



يقصر على السوسى والدورى وليس لها مزية على غيرها لأن الجميع مشتركون في الضبط والافتقان والاشتراك في  
الاخذ ، قال : ولا أعرف لهذا سببا الا ما مضى من نقص العلم فاقصر هؤلاء على السبعة ثم اقتصر من بعدهم من  
السبعة على الثور البدير . وقال أبو شامة : لم يرد ابن مجاهد ما نسب اليه ، بل أخطأ من نسب اليه ذلك ، وقد بالغ  
أبو طاهر بن أبي هاشم صاحبه في الرد على من نسب اليه أن مراده بالقرآت السبع الاحرف السبعة المذكورة في  
الحديث ، قال ابن أبي هشام : ان السبب في اختلاف القرآت السبع وغيرها أن الجهات التي وجهت اليها المصاحف  
كان بها من الصحابة من حل عنه أهل تلك الجهة ، وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل ، قال فثبت أهل كل  
ناحية على ما كانوا تلقوه سماعا عن الصحابة بشرط موافقة الخط ، وتركوا ما يخالف الخط ، امثالاً لأمر عثمان الذي  
وافقه عليه الصحابة لما رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن ، فنشأ الاختلاف بين قراء الامصار مع كونهم  
متمسكين بحرف واحد من السبعة . وقال مكي بن أبي طالب : هذه القرآت التي يقرأ بها اليوم وصحت رواياتها عن  
الائمة جزء من الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن . ثم ساق نحوه فقدم قال : وأما من ظن أن قراءة هؤلاء القراء  
كنافع وعاصم هي الاحرف السبعة التي في الحديث فقد غلط غلطاً عظيماً . قال : ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة  
هؤلاء السبعة بما ثبت من الائمة غيرهم ووافي خط المصحف أن لا يكون قرأنا ، وهذا غلط عظيم ، فإن الذين صنفوا  
القرآت من الائمة المتقدمين - كابن عبيد القاسم بن سلام وأبي حاتم السجستاني وأبي جعفر الطبري وإسماعيل بن  
إسحاق والقاضي - قد ذكروا أضعاف هؤلاء . قلت : اقتصر أبو عبيدة في كتابه على خمسة عشر رجلاً ، من كل  
مصر ثلاثة أنفس ، فذكر من مكة ابن كثير وابن محيصن وحيداً الأعرج ، ومن أهل المدينة أبا جعفر وشيبة  
ونافعا ، ومن أهل البصرة أبا عمرو وعيسى بن عمر وعبد الله بن أبي إسحاق . ومن أهل الكوفة يحيى بن وثاب  
وعصم والأعمش ، ومن أهل الشام عبد الله بن عاصر ويحيى بن الحارث قال : وذهب عن اسم الثالث ، ولم  
يذكر في الكوفيين حمزة ولا الكسائي . بل قال : إن جمهور أهل الكوفة بعد الثلاثة صاروا إلى قراءة حمزة ولم يجتمع  
عليه جماعتهم ، قال : وأما الكسائي فكان بتخريج القرآت . فأخذ من قراءة الكوفيين بعضاً وترك بعضاً ، وقال  
بعد أن ساق أسماء من نقلت عنه القراءة من الصحابة والتابعين : فهؤلاء هم الذين يحكى عنهم عظم القراءة وإن كان  
الغالب عليهم الهذلي والحديث ، قال : ثم قام بعدهم بالقرآت قوم ليست لهم أسنانهم ولا تقدمهم غير أنهم تمجدوا  
للقراءة واشتدت عنايتهم بها وطلبهم لها حتى صاروا بذلك أئمة يقتدى الناس بهم فيها فذكرهم ، وذكر أبو حاتم زيادة  
على عشرين رجلاً ولم يذكر فيهم ابن عاصم ولا حمزة ولا الكسائي ، وذكر الطبري في كتابه اثنين وعشرين رجلاً ،  
قال مكي : وكان الناس على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب ، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم  
وبالشام على قراءة ابن عاصم ، ويمكن على قراءة ابن كثير ، وبالمدينة على قراءة نافع ، واستمروا على ذلك . فلما كان  
على رأس الثلاثمائة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب ، قال : والسبب في الاختصار دلي السبعة مع أن في  
أئمة القراء من هو أجل منهم قدراً وشاهم أكثر من عددهم أن الرواة عن الائمة كانوا كثيراً جداً ، فلما تقاصرت  
الهمم اقتصروا - بما يوافق خط المصحف - دلي ما سهل حفظه وتعبط القراءة به ، فنظروا الى من اشتهر بالثقة  
والأمانة ومول العمر في ملازمة القراءة والاتفاق على الاخذ عنه فانفردوا من كل مصر إماماً واحداً ، ولم يتركوا  
مع ذلك نقل ما كان عليه الائمة غير هؤلاء . من القرآت ولا القراءة به كقراءة يعقوب وعاصم الجحدوى وأبي

جعفر وشيبة وغيرهم . قال ومن اختار من القراءات كما اخبر الكسائي أبو عبيد وأبو حاتم والمفضل وأبو جعفر الطبري وغيرهم وذلك واضح في تصانيفهم في ذلك ، وقد صنف ابن جبير المسكي وكان قبل ابن مجاهد كتابا في القراءات فاقصر على خمسة اختار من كل مصر إماما . وإنما اقتصر على ذلك لأن المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة إلى هذه الأمصار ، ويقال إنه وجه بسبعة هذه الخمسة ومصحف إلى اليمن ومصحف إلى البحرين لكن لم نسمع لهماذين المصحفين خيرا ، وأراد ابن مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف فاستبدلوا من غير البحرين وابن قارئين بكلهما العدد فصادف ذلك موافقة العدد الذي ورد الخبر بها وهو أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فوقع ذلك لمن لم يعرف أصل المسألة ولم يكن له ظنة فظن أن المراد بالقراءات السبع الأحراف السبعة ، ولا سيما وقد كثرت استيغالهم الحرف في موضع القراءة فقالوا : قرأ بحرف نافع بحرف ابن كثير ، فتأكد الظن بذلك ، وأيسر الأمر كما ظنه ، والأصل المتمد عليه عند الأئمة في ذلك أنه الذي يصح سنده في السماع ويستقيم وجهه في العربية . ووافق خط المصحف ، وربما زاد بعضهم الاتفاق عليه ونعني بالاتفاق كما قال مكي بن أبي طالب ما اتفق عليه قراء المدينة والكوفة ولا سيما إذا اتفق نافع وعاصم . قال وربما أرادوا بالاتفاق ما اتفق عليه أهل الحرمين ، قال : وأصح القراءات سندا نافع وعاصم ، وأفصحها أبو عمرو والكسائي ، وقال ابن السمعاني (١) في والثاني : التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة ، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين فانتشر رأيهم أنه لا يجوز الزيادة على ذلك قال : وقد صنف غيره في السبع أيضا فذكر شيئا كثيرا من الروايات عنهم غير ما في كتابه ، فلم يقل أحد إنه لا يجوز القراءة بذلك لحلول ذلك المصحف عنه . وقال أبو الفضل أرازي في (الروائح) بعد أن ذكر الشهادة التي من أجلها ظن الأغبياء أن أحرف الأئمة السبعة هي المشار إليها في الحديث وأن الأئمة بعد ابن مجاهد جعلوا القراءات ثمانية أو عشرة لأجل ذلك قال : واقفيت أئمة لأجل ذلك وأقول : لو اختار إمام من أئمة القراء حروفا وحرد طريقا في القراءة بشرط الاختيار لم يكن ذلك خارجا عن الأحرف السبعة . وقال الكواشي : كل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خط المصحف الإمام فهو من السبعة المنصوصة فعلى هذا الأصل بقبول القراءات عن سبعة كانوا أو سبعة آلاف ، ومن فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذ . قلت : وإنما أوصعت القول في هذا لما تجد في الأعصار المتأخرة من توهم أن القراءات المشهورة منحصرة في مثل والتيسير ، والشاطبية ، وقد انتد إنكار أئمة هذا الشأن على من ظن ذلك كما في شامة وأبي حيان ، وآخر من صرح بذلك السبكي فقال في (شرح المهاج) عند الكلام على القراءة بالشاذ : صرح كثير من الفقهاء بأن ماعدا السبعة شاذ توهم منه انحصار المشهور فيها ، والحق أن الخارج عن السبعة على قسمين : الأول ما يخالف رسم المصحف فلا شك في أنه ليس بقراء ، والثاني ما لا يخالف رسم المصحف وهو على قسمين أيضا : الأول ما ورد من طريق غريبة فهذا ملحق بالأول ، والثاني ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن القراءة به قديما وحديثا فهذا لا وجه للنسج منه كقراءة يعقوب وأبي جعفر وغيرهما . ثم نقل كلام البغوي قال : هو أول من يعتمد عليه في ذلك ، فإنه فقيه محدث مقرب . ثم قال : وهذا التفصيل بعينه وارد في الروايات عن السبعة ، فإن عنهم شيئا كثيرا من الشواهد وهو الذي لم يأت إلا

من طريق غريبة وإن اشتهرت القراءة من ذلك المنفرد . وكذا قال أبو شامة . ونحن وإن قلنا إن القراءة الصحيحة اليهم نسبت وعلمت فلا يلزم أن جميع ما نقل عنهم بهذه الصفة ، بل فيه الضعيف لوجهه عن الأركان الثلاثة ، ولهذا ترى كتب المصنفين عمدة في ذلك ، فالاعتدال في غير ذلك على الضابط المنفق عليه

(نصل) لم أقف في شيء من طرق حديث عمر على تعيين الأحرف التي اختلف فيها عمر وهشام من سورة الفرقان . وقد زعم بعضهم فيما حكاه ابن التين أنه ليس في هذه السورة عند القراء خلاف فيما ينقص من خط المصحف سوى قوله (وجعل فيها سراجاً) وقريء «سرجاً» جمع سراج ، قال : وباقى ما فيها من الخلاف لا يخاف غلط المصنف . قلت : وقد تتبع أبو عمر بن عبد البر ما اختلف فيه القراء من ذلك من لدن الصحابة ومن بعدهم من هذه السورة ، فأوردته ملخصاً وزدت عليه قدر ما ذكره وزيادة على ذلك ، وفيه تعقب على ما حكاه ابن التين في سورة مواضع أو أكثر ، قوله (تبارك الذي نزل الفرقان) قرأ أبو الجوزاء وأبو السوار «أنزل» ، بأنف . قوله (على عبده) قرأ عبد الله بن الزبير وعاصم الجحدري «على عباده» ، ومعاذ أبو حليمة وأبو نبيك «على عبده» . قوله (وقالوا أساطير الأولين اكتتبها) قرأ طلحة بن مصرف ورويت عن إبراهيم النخعي بضم المثناة الأولى وكسر الثانية مبنياً للمفعول ، وإذا ابتدأ غم أوله . قوله (ملك فيكون) قرأ عاصم الجحدري وأبو المتوكل ويحيى بن يعمر «فيكون» بضم النون . قوله (أو تكون له جنة) قرأ الاعمش وأبو حصين «يكون» بالتحانية . قوله (ياكل منها) قرأ الكوفيون سوى عاصم «ياكل» بالنون ونقله في الكامل عن القاسم وابن سعد وابن مقسم . قوله (ويجعل لك قصوراً) قرأ ابن كثير وابن عاصم وحيداً وتبعهم أبو بكر وشيبان عن عاصم وكذا محبوب عن أبي عمرو وورش «يجعل» ورفع اللام والياءون بالجرم عطفاً على عمل جعل وقيل لا دغاها ، وهذا يجرى على طريقة أبي عمرو بن العلاء ، وقرأ بنصب اللام عمر بن ذر وابن أبي عمير وطائفة ابن سليمان وعبد الله بن موسى ، وذكرها الفراء جوازاً على إضمار أن ولم ينقلها ، وضعفها ابن جني . قوله (مكافاً ضيقاً) قرأ ابن كثير والاعمش وعلي بن نصر ومسلمة بن عمار بالخفيف ، ونقلها عتبة بن يسار عن أبي عمرو أيضاً : قوله (مقرنين) قرأ عاصم الجحدري ومحمد بن السميع «مقرنون» . قوله (ثبورا) قرأ المذكوران بفتح المثناة . قوله (ويوم نحشرهم) قرأ ابن كثير ونقص عن عاصم وأبو جعفر ويقوب والاعمش والجحدري وكذا الحسن وقادة والاعمش على اختلاف عنهم بالتحانية وقرأ الأعرج (١) بكسر الشين ، قال ابن جني وهي قوية في القياس متركة في الاستعمال . قوله (وما يعبدون من دون الله) قرأ ابن مسعود وأبو نبيك وعمر بن ذر «وما يعبدون من دوننا» . قوله (فيقول) قرأ بن عاصم وطلحة ابن مصرف وسلام وابن حسان وطلحة بن سليمان وعيسى بن عمر وكذا الحسن وقادة على اختلاف عنهم ورويت عن عبد الوارث عن أبي عمرو بالنون . قوله (ما كان ينبغي) قرأ أبو عيسى الاسواري وعاصم الجحدري بضم الياء وفتح النين . قوله (أن تتخذ) قرأ أبو الدرداء وزيد بن ثابت والباقر وأخوه زيد وجعفر الصادق ونصر بن عتبة ومكحول وشيبة وحفص بن حميد وأبو جعفر القاري وأبو حاتم السجستاني والإعرافي . وروى عن مجاهد . وأبو رجاء

والحسن بضم أوله وفتح الحاء على البناء للفعول ، وأنكرها أبو حنيفة وذعم الفراء أن أبا جعفر تفرد بها .  
 قوله ( فـ كـ ذ بـ ر كـ ) حكى القرامطي أنها قرئت بالتخفيف . قوله ( بما قولون ) قرأ ابن مسعود ومجاهد وسعيد  
 ابن جبير والاعشى وحيد بن قيس وابن جريج وعمر بن ذر وأبو حنيفة ورويت عن قنبل بالتحتانية . قوله ( فـ ا )  
 يستعملون ) قرأ حفص في الأكثر عنه عن عاصم بالفوتانية وكذا الاعشى وطلحة بن مصرف وأبو حنيفة .  
 قوله ( ومن يظلم منكم نذقه ) قرئ : يذقه ، بالتحتانية . قوله إلا أنهم قرئ : أنهم ، بفتح الهمزة والاصل لأنهم  
 لحذفت اللام ، نقل هذا والذي قبله من اعراب السمين . قوله ( ويمشون ) قرأ علي وابن مسعود وابنه عبد  
 الرحمن وأبو حنيفة الرحمن السلي بفتح الميم وتشديد الشين مبنيًا للفاعل وللفعول أيضا . قوله ( حجرا محجورا ) قرأ  
 الحسن والضحاك وقنادة وأبو رجاء والاعشى وحجرا ، بضم أوله وهي لغة ، وحكى أبو البقاء الفتح عن بعض  
 المصريين ولم أر من نقلها قراءة . قوله ( ويوم تذاق ) قرأ السكريون وأبو عمرو والحسن في المشهور عنهما وعمرو  
 ابن ميمون ونعيم بن ميسرة بالتخفيف ، وقرأ الياقون بالتشديد ووافقه عبد الوارث ومعاذ عن أبي عمرو وكذا  
 محبوب وكذا الحمصي من الشاميين في نقل الهمزة . قوله ( ونزل الملائكة ) قرأ الأكثر بضم النون وتشديد الزاي  
 وفتح اللام الملائكة بالرفع ، وقرأ خارجة بن مصعب عن أبي عمرو ورويت عن معاذ أبي حنيفة بتخفيف الزاي  
 وضم اللام ، والاصل نزل الملائكة لحذفت تخفيفا ، وقرأ أبو رجاء ويحيى بن يعمر وعمر بن ذر ورويت عن ابن  
 مسعود ونقلها ابن مقفع عن المسكي واختارها السدذي بفتح النون وتشديد الزاي وفتح اللام على البناء للفاعل  
 الملائكة بالنصب ، وقرأ جناح بن حبيش والخفاف عن أبي عمرو بالتخفيف الملائكة بالرفع على البناء للفاعل ،  
 ورويت عن الخفاف على البناء للفعول أيضا ، وقرأ ابن كثير في المشهور عنه وشبيب عن أبي عمرو ونزل ،  
 بنونين الثانية خفيفة الملائكة بالنصب ، وقرئ : بالتشديد عن ابن كثير أيضا ، وقرأ هارون عن أبي عمرو بمشاة  
 أوله وفتح النون وكسر الزاي الثقيلة الملائكة بالرفع أي نزل ما أمرت به ، وروى عن أبي بن كعب مثله لكن  
 بفتح الزاي ، وقرأ أبو الجبال وأبو الأشهب كالشهور عن ابن كثير لكن بألف أوله ، وعن أبي بن كعب ونزلت ،  
 بفتح وتخفيف وزيادة مشاة في آخره ، وعنه مثله لكن بضم أوله مشددا ، وعنه ونزلت ، بمشاة في أوله وفي آخره  
 بوزن ففعلت . قوله ( يا ليتني اتخذت ) قرأ أبو عمرو بفتح الياء الأخيرة من ليتني ، . قوله ( يا ليتني ) قرأ  
 الحسن بكسر المثناة بالإضافة ، ومنهم من أمال . قوله ( ان قومي اتخذوا ) قرأ أبو عمرو وروح وأهل مكة - إلا  
 رواية ابن مجاهد عن قنبل - بفتح الياء - من قومي ، . قوله ( انثبت ) قرأ ابن مسعود بالتحتانية بدل النون ،  
 وكذا روى عن حميد بن قيس وأبي حصين وأبي عمران الجوني . قوله ( فدرناهم ) قرأ علي ومسلمة بن عمار  
 فدرناهم ، بكسر الميم وفتح الواو وكسر النون الثقيلة بينهما ألف ثنية ، وعن علي بغير نون ، والخطاب لموصي  
 وهارون . قوله ( وعادا وثمود ) قرأ حوة ويعقوب وحفص وثمود بغير صرف . قوله ( أمطرت ) قرأ معاذ  
 أبو حنيفة وزيد بن علي وأبو نعيم ، مطرت ، بضم أوله وكسر الطاء مبنيًا للفعول ، وقرأ ابن مسعود وأمطروا  
 زعنه ، أمطراهم ، . قوله ( مطر السوء ) قرأ أبو الجبال وأبو العالية وعاصم الجعدي بضم السين ، وأبو الجبال  
 أيضا مثله بغير همز ، . وقرأ علي وحفيدة زين العابدين وبهضر بن محمد بن زين العابدين بفتح السين وتشديد الواو  
 بلا همز ، وكذا قرأ الضحاك لكن بالتخفيف . قوله ( هزوا ) قرأ حوة وإسماعيل بن جعفر والمفضل بالسكان الزاي

وحفص بالضم بغير همز . قوله (أهذا الذي بعث الله) قرأ ابن مسعود وأبي بن كعب اختاره الله من بيننا .  
قوله (عن ألفتنا) قرأ ابن مسعود وأبي عن عبادة ألفتنا . قوله (أرأيت من اتخذ إلهه) قرأ ابن مسعود بعد الحمد  
وكسر اللام والتنوين بصيغة الجمع ، وقرأ الأعرج بكسر أوله وفتح اللام بعدها الف وهاء تأنيث وهو اسم الشمس ،  
وعنه بضم أوله أيضا . قوله (أم تحسب) قرأ الشامي بفتح السين . قوله (أو يقولون) قرأ ابن مسعود أو  
ببصرون . قوله (وهو الذي أرسل) قرأ ابن مسعود جمل . قوله (الربيع) قرأ ابن كثير وابن عيص  
والحسن ، الربيع . قوله (نشرا) قرأ ابن عامر وقناة وأبو رجاء وعمرو بن ميمون بسكون السين ، وتأنيهم  
هارون الأعور وخارجة بن مصعب كلاهما عن أبي عمرو ، وقرأ الكوفيون سوى عاصم وطائفة بفتح أوله ثم  
سكون ، وكذا قرأ الحسن وجهم بن محمد والعلاء بن شاذان ، وقرأ عاصم بموحدة بدل النون ، وتأنيهم عيسى  
الهمداني وأبو ثعلب ، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي في رواية وابن السميع بضم الموحدة مقصور بوزن حيل  
قوله (لتحيي به) قرأ ابن مسعود لينثر به . قوله (ميتا) قرأ أبو جعفر بالتشديد . قوله (وتسقيه) قرأ  
أبو عمرو وأبو حيوه وابن أبي عملة بفتح النون ، وهي رواية عن أبي عمرو وعاصم والأعمش . قوله (وأناشي)  
قرأ يحيى بن الحارث بتخفيف آخره ، وهي رواية عن الكسائي وعن أبي بكر بن عياش وعن قتيبة الميال وذكرها  
الفراء جواز لا نقلا . قوله (ولقد صرفناه) قرأ عكرمة بتخفيف إراه . قوله (ليذكروا) قرأ الكوفيون  
سوى عاصم بسكون الدال مخففا . قوله (وهذا مال) قرأ أبو حصين وأبو الجوزاء وأبو المتوكل وأبو حيوه  
وعمر بن ذر ونقلها المنفلوطي عن طلحة بن مصرف ، ورويت عن الكسائي وقتيبة الميال بفتح الميم وكسر اللام ،  
واستكثرها أبو حاتم المجاشعي ، وقال ابن جني يجوز أن يكون أراد مال خذف الألف تخفيفا قال : مع أن مال  
ليست فصحة . قوله (وحجرا) تقدم ، قوله (الرحمن فأسأل به) قرأ زيد بن علي بحر النون نعتا لحي . وابن  
معدان بالنصب قال على المدح . قوله (فأسأل به) قرأ المديوني والكسائي وخلف وابن زيد واسماعيل بن  
جعفر ، ورويت عن أبي عمرو . وعن زافع ، أسأل به ، بغير همز . قوله (لما تأمرنا) قرأ الكوفيون بالتحانية ،  
لكن اختالف عن حفص ، وقرأ ابن مسعود لما تأمرنا به . قوله (سراجا) قرأ الكوفيون سوى عاصم  
د سرجا ، بضمين ، لكن سكن الراء الأعمش ويحيى بن وثاب وإبان بن ثعلب والثيرازي . قوله (وقر)  
قرأ الأعمش وأبو حصين والحسن ورويت عن عاصم بضم القاف وسكون الميم ، وعن الأعمش أيضا فتح أوله .  
قوله (أن يذكر) قرأ حوّه بالتخفيف وأبي بن كعب بتذكّر ورويت عن علي وابن مسعود وقرأها أيضا  
إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب والأعمش وطلحة بن مصرف وعيسى الهمداني والباقر وأبوه وعبد الله بن  
إدريس ونعيم بن ميسرة . قوله (وعباد الرحمن) قرأ أبي بن كعب بضم العين وتشديد الموحدة ، والحسن  
بضمين بغير ألف ، وأبو المتوكل وأبو نعيم وأبو الجوزاء بفتح ثم كسر ثم تحانية ساكنة . قوله (يمشون)  
قرأ علي ومعاذ القاري وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو المتوكل وأبو نعيم وابن السميع بالتشديد مبنيًا للفاعل ،  
وعاصم الجحدري وعيسى بن عمر مبنيًا للفعول . قوله (سجدا) قرأ إبراهيم النخعي وسجودا . قوله (ومقاما)  
قرأ أبو زيد بفتح الميم . قوله (ولم يقتروا) قرأ ابن عامر والمديوني وهي رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن علي  
وعن الحسن وأبي رجاء ونعيم بن ميسرة والمنفلوطي والدارقطني والجمع في رواية عن أبي بكر بضم أوله من الرباعي

وأُنكرها أبو حاتم ، وقرأ الكوفيون إلا من تقدم منهم وأبو عمرو في رواية بفتح أوله وضم التاء ، وقرأ حاصم الجعدي وأبو حبة وعيسى بن عمرو رواية عن أبي عمرو أيضا بضم أوله وفتح القاف وتشديد التاء والباقر بن فتح أوله . وكسر التاء . قوله ( قواما ) قرأ حسان بن عبد الرحمن صاحب عائشة بكسر القاف ، وأبو حصين وعيسى بن عمر بتشديد الواو مع فتح القاف . قوله ( يلق أئاما ) قرأ ابن مسعود وأبو رجاء . يلق ، بإشباع القاف ، وقرأ عمر بن ذر بضم أوله وفتح اللام وتشديد الدال بغير إشباع . قوله ( يضادف ) قرأ أبو بكر عن حاصم برفع الفاء ، وقرأ ابن كثير وابن عمار وأبو جعفر وشيبة وبه ثوب بضم الفاء بتشديد . وقرأ طلحة بن سلبان بالنون ، والذباب ، بالنصب . قوله ( ويخلد ) قرأ ابن عمار والأعشى وأبو بكر عن حاصم بالرفع ، وقرأ أبو حبة بضم أوله وفتح الحاء ، وتشديد اللام ، ورويت عن الجمعي عن شعبة ورويت عن أبي عمرو لكن بتشفيف اللام ، وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ الفاري وأبو المنكر وأبو نبيك وعاصم الجعدي بالمشاء مع الجوز على الخطاب . قوله ( فيه ميانا ) قرأ ابن كثير بإشباع الميم من « فيه » حيث جاء ، وتأبى به حفص عن عاصم هنا فقط . قوله ( وذربنا ) قرأ أبو عمرو والكوفيون سوى رواية عن حاصم بالأفراد ، والباقر بن الجهم ، قوله ( قرأ أعين ) قرأ أبو الدرداء وابن مسعود وأبو هريرة وأبو المنكر وأبو نبيك وحيد ابن قيس وعمر بن ذر . قرأت ، بصيغة الجمع . قوله ( يجوزون الذرفة ) قرأ ابن مسعود ويجوزون الجنة . قوله ( ويلفون فيها ) قرأ الكوفيون سوى حفص وابن مسعود فتح أوله وسكون اللام ، وكذا قرأ النخعي عن الفضل . قوله ( فقد كذبتم ) قرأ ابن عباس وابن مسعود وابن الزبير ، فقد كذب الكافرون ، وحكى الواقدي عن بعضهم تحفیف اذال . قوله ( فسوف يكون ) قرأ أبو السلال وأبو المنكر وعيسى بن عمر وأبان بن تغلب بالفوقانية . قوله ( لزاما ) قرأ أبو السلال بفتح اللام أسند أبو حاتم السجستاني عن أبي زيد عنه ونقلوا المثل عن أبان بن تغلب . قال أبو عمرو بن عبد البر بعد أن أورد بعض ما أورده : هذا ماقى سورة الفرقان من الحروف التي بأيدي أهل العلم اقرآن ، والله أعلم بما أنكر منها عمر على هشام وما قرأ به عمر ، فقد يمكن أن يكون هناك حروف أخرى لم تصل إلينا ، وإيس كل من قرأ بشئ . نقل ذلك عنه ، ولكن إن كانت من ذلك شيء فهو النذر اليسير . كذا قال ، والذي ذكرناه يزيد على ما ذكره مثله أو أكثر ، ولكننا لا نتله عهدة ذلك ، ومع ذلك فنقول بمحتمل أن تكون بقيت أشياء لم يطلع عليها ، هل أتت تركت أشياء مما يتعلق بصفة الأداء من الهدى والمد والروم والإشمام ونحو ذلك . ثم بعد كتابنا هذا وإسماعه وقفت على الكتاب الكبير المسمى « بالجامع الأكبر والبحر الأزهر » تأليف شيخ شيوخنا أبي القاسم عيسى بن عبد العزيز اللخمي الذي ذكر أنه جمع فيه سبعة آلاف رواية من طريق غير ما لا يلقى ، وهو في نحو ثلاثين مجلدة ، فالتقطت منه ما لم يتقدم ذكره من الاختلاف ، فقارب قدر ما كنت ذكرته أولا ، وقد أوردته على ترتيب السورة . قوله ( ليسكون للعالمين نذيرا ) قرأ آدم السدوسي بالمشاء فرق ، قوله ( واتخذوا من دونه آلهة ) قرأ سعيد بن يونس بكسر الهمزة وفتح اللام بعدها ألف . قوله ( وبمضى ) قرأ العلاء بن شبابة وموسى بن إسماعيل بضم أوله وفتح الميم وتشديد الشين المفتوحة ، ونقل عن الحجاج بضم أوله وسكون الميم وبالشين المهملة المكسورة وقالوا هو تصحيف . قوله ( ان نذيمون ) قرأ ابن أنعم بفتحانية أوله ، وكذا محمد بن جعفر بفتح المشاء الأولى وسكون الثانية . قوله ( فلا يستطيعون ) قرأ دهم بن

أحد بمشاة من فوق . قوله ( جنة يأكل منها ) قرأ سالم بن عامر د جنات ، بصيغة الجمع ، قوله ( مكانا ضيقا مقرنين ) قرأ عبد الله بن سلام د مقرنين ، بالتخفيف وقرأ سبل د مقرنون ، بالتخفيف مع الواو . قوله ( أم جنة الخلد ) قرأ أبو هشام د أم جنات ، بصيغة الجمع . قوله ( عبادى هؤلاء ) قرأها الوليد بن مسعود بتحريك الياء . قوله ( نسوا الذكر ) قرأ أبو مالك بضم النون وتشديد السين . قوله ( فما يستطيعون صرعا ) قرأ ابن مسعود د فما يستطيعون لكم ، وأبو بن كعب د فما يستطيعون لك . حكى ذلك أحمد بن يحيى بن مالك عن عبد الوهاب عن هارون الأعور ، وروى عن ابن الأصهباني عن أبي بكر بن عياش وعن يوسف بن سعيد عن خلف بن عجم عن زائدة كلاهما عن الأعمش بزيادة د لكم ، أيضا . قوله ( ومن يظلم منكم ) قرأ يحيى بن واضح ، ومن يكذب ، بدل يظلم ووزنها ، وقرأها أيضا هارون الأعور د يكذب ، بالتشديد . قوله ( عذابا كبيرا ) قرأ شعيب عن أبي حنيفة بالثالثة بدل الموحدة . قوله ( لولا أنزل ) قرأ جعفر بن محمد بفتح الهوالة والواو ولصعب اللانثكة . قوله ( عتوا كبيرا ) قرأ د عتيا ، بفتحانية بدل الواو ، وقرأ أبو إسحاق الكوفي د كثيرا ، بالثالثة بدل الموحدة . قوله ( يوم يرون اللانثكة ) قرأ عبد الرحمن بن عبد الله د ترون ، بالمشاة من فوق . قوله ( ويقولون ) قرأ هشيم عن يونس د ويقولون ، بالمشاة من فوق أيضا . قوله ( وقدمننا ) قرأ سعيد بن اسماعيل بفتح الدال . قوله ( الى ما عملوا من عمل ) قرأ الوكيعي د من عمل صالح ، بزيادة د صالح . قوله ( هباء ) قرأ مجارب بضم الهاء مع اللام ، وقرأ نصر بن يوسف بالضم والقصر والتنوين ، وقرأ ابن دينار كذلك لكن بفتح الهاء . قوله ( مستقرا ) قرأ طلحة بن موسى بكسر الهمزة . قوله ( ويوم تنفق ) قرأ أبو ضمام د ويوم ، بالرفع والتنوين ، وأبو وجرة بالرفع بلا تنوين ، وقرأ عصمة عن الأعمش يوم د يرون السماء تنفق ، بحذف الواو وزيادة يرون . قوله ( الملك يومئذ ) قرأ سليمان بن إبراهيم د الملك ، بفتح الميم وكسر اللام . قوله ( الحق ) قرأ أبو جعفر بن يزيد بنصب الحق . قوله ( ياليتنى اتخذت ) قرأ عامر بن لصيد د اتخذت . قوله ( وقالوا لولا نزل عليه القرآن ) قرأ المل عن الجهمدي بفتح النون والواو مخففا ، وقرأ زيد بن علي وعبيد الله بن خليفة كذلك لكن مثفلا . قوله ( وقوم نوح ) قرأها الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه بالرفع . قوله ( وجعلناهم ناس آية ) قرأ حامد الزاهرى د آيات ، بالجمع . قوله ( ولقد أنزلنا على القرية ) قرأ سورة بن إبراهيم د القرية ، بالجمع ، وقرأ بهرام د القرية ، بالتصغير مثفلا . قوله ( أفلم يكونوا يرونها ) قرأ أبو حنيفة عن شعبة بالمشاة من فوق فبهما . قوله ( وسوف يعلمون حين يرون ، قرأ عثمان بن المبارك بالمشاة من فوق فبهما قوله ( أم تحسب ) قرأ حنيفة بن حنيفة بضم النون والثانية وفتح السين المهملة . قوله ( حسانا ) قرأ يوسف بن أحمد بكسر المهملة أوله وقال : معناه الراحة . قوله ( جهادا كبيرا ) قرأ محمد بن الحنفية بالمشقة . قوله ( مرج البحرين ) قرأ ابن حنيفة د مرج ، بتشديد الراء . قوله ( هذا عذب ) قرأ الحسن بن محمد بن أبي سعدان بكسر الدال المعجمة . قوله ( لجلسه لسيا ) قرأ الحجاج بن يوسف بضم السين المهملة ثم موحدتين . قوله ( أنسجد ) قرأ أبو المتوكل بالناء المشاة من فوق . قوله ( وهو الذى جعل الليل والنهار خافعة ) قرأ الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه د خلفه ، بفتح الحاء وبالله ضميد يعود على الليل . قوله ( على الأرض حونا ) قرأ ابن السميع بضم الهاء . قوله ( قالوا سلاما ) قرأ حنيفة بن حنيفة على بكسر السين وسكون اللام . قوله ( بين ذلك ) قرأ جعفر بن يحيى بضم النون وقال : هو

اسم كل . قوله ( لا يدعون ) قرأ جعفر بن محمد بتشديد الدال . قوله ( ولا يقتلون ) قرأ ابن جامع بضم أوله وفتح القاف وتشديد التاء المكسورة ، وقرأها معاذ كذلك لكن بألف قبل المنة . قوله ( أناما ) قرأ عبد الله بن صالح المعلى عن حمزة ، وإنما ، بكسر أوله وسكون ثانية بغير ألف قبل الميم ، وروى عن ابن مسعود بصيغة الجمع ، وأناما . قوله ( يبدل الله ) قرأ عبد الحميد عن أبي بكر وابن أبي عتبة وابن جلد عن عاصم ، وأبو حمزة والبرمى عن الاعشى ، بسكون الموحدة . قوله ( لا يشهدون الزور ) قرأ أبو المظفر بنون بدل الزاء قوله ( ذكرنا آياتهم ) قرأ تميم بن زياد بفتح الدال والسكاف . قوله ( بآياتهم ) قرأ سليمان بن يزيد ، وآية ، بالافراد . قوله ( قرأ عين ) قرأ معروف بن حكيم ، قرأ عين ، بالافراد وكذا أبو صالح من رواية السكلى عنه لكن قال ، قرأت عين . قوله ( واجعلنا للفقير ) قرأ جعفر بن محمد ، واجعل لنا من المؤمنين إماما . قوله ( يحزنون ) قرأ أبي في رواية ، ويجازون . قوله ( العرفة ) قرأ أبو حاتم ، والفرقات . قوله ( تحية ) قرأ ابن حمير ، وتحيات ، بالجمع . قوله ، وسلاما ، قرأ الحارث ، وسلاما ، في الموضعين . قوله ( مستقرا ومقاما ) قرأ عمير بن حمران ، ومقاما ، بفتح الميم . قوله ( فقد كذبتم ) قرأ عبد ربه بن سعيد بتشخيص الدال . فهذه ستة وخمسون موضعا ليس فيها من المشهور شيء ، فليضاف إلى ما ذكرته أولا فنكون جمعتها نحو من مائة وثلاثين موضعا ، والله أعلم واستدل بقوله عليه السلام ( فاقروا ما تيسر منه ) على جواز القراءة بكل ما ثبت من القرآن بالشروط المتقدمة ، ومضى شروط لا بد من اعتبارها ، ففى احتل شرط منها لم تكن تلك القراءة متممة ، وقد قرر ذلك أبو شامة في ، الوجيز ، تقريرا بلبغا وقال : لا يقطع بالقراءة بأنها منزلة من عند الله إلا إذا انفقت الطرق عن ذلك الإمام الذى قام بإمامة المصر بالقراءة وأجمع أهل عصره ومن بعدهم على إمامته فى ذلك ، قال : أما إذا اختلفت الطرق عنه فلا ، ولو اشتملت الآية الواحدة على قراءات مختلفة مع وجود الشرط المذكور جازت القراءة بها بشرط أن لا يحتل المعنى ولا يتغير الاعراب . وذكر أبو شامة في ، الوجيز ، أن فتوى وردت من المعجم لدمشق سألوا عن قارئ . يقرأ عشرا من القرآن فيخلط القراءات ، فأجاب ابن الحاجب وابن الصلاح وغير واحد من أئمة ذلك العصر بالجواز بالشروط التى ذكرناها . كن . يقرأ مثلاً ( فتلقى آدم من به كلمات ) فلا يقرأ لابن كثير بنصب آدم ولا يقرأ بنصب كلمات ، وكن يقرأ ، ونقرأ لكم ، بالنون ، خطا يا ناسكم ، بالرفع ، قال أبو شامة : لاشك فى منع مثل هذا ، وما عده جائز والله أعلم . وقد شاع فى زماننا من طائفة من القراء إنكار ذلك حتى صرح بعضهم بتحريمه فظن كثير من الفقهاء ان لهم فى ذلك معتمدا فتابعوهم وقالوا : أهل كل فن أدرى بفنهم ، وهذا ذمول من قاله ، فان علم الحلال والحرام إنما يتلقى من الفقهاء ، والذي منع ذلك من القراء إنما هو عمول على ما إذا قرأ برواية خاصة فانه متى خلطها كان كاذبا على ذلك القارئ الخاص الذى شرع فى إقرار روايته ، فنقرأ رواية لم يحسن أن يتنقل عنها إلى رواية أخرى كما قاله الشيخ عبي الدين ، وذلك من الأولوية لا على الحتم ، أما المنع على الإطلاق فلا ، والله اعلم

## ٦ - باب . تأليف القرآن

٩٩٥ - ع - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال وأخبرني يوسف بن



ماهلك : قال إني عند عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها إذ جاءها عراق ، قال : أى الكفن خير ؟ قالت : وبهك وما يضرك ، قال يا أم المؤمنين أرى مصحفك ، قلت لم ؟ قال لعل أول القرآن عليه ، فإنه يقرأ غير مؤلف قالت وما يضرك أبه ؟ قرأت فهل إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار ، حتى إذا ناب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام ، ولو نزل أول شيء لا نشرهوا الحمر لقالوا لا ندع الحمر أبداً ، ولو نزل لا تنزوا لقالوا لا ندع الزنا أبداً ، لقد نزل بمكة على محمد ﷺ وإنى لجارية ألنب : بل الساعة موعدهم وللأمة أدهى وأمر . وما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده . قال : فأخرجت له المصحف ، فأنتت عليه آمى السور

٤٩٩٤ - **حديث** آدم حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت عبد الرحمن بن يزيد سمعت ابن مسعود يقول في بني إسرائيل والكنف وسديم وطه والأنبياء : إنهم من اللغات الأول ، ومن ثلاثي  
٤٩٩٥ - **حديث** أبو الوليد حدثنا شعبة أن أبا إسحاق سمع البراء رضى الله عنه قال : قلت (سبح اسم ربك الأعلى) قول أن يقدم النبي ﷺ

٤٩٩٦ - **حديث** عبد الله بن أنس عن أبي حنيفة عن الأعمش عن شقيق قال : قال عبد الله : لقد كتبت النظر إلى كان الذي ﷺ يقرؤه من اثنين اثنين في كل ركعة فقام عبد الله ودخل معه علقمة وخرج علقمة فأتاه فقال عشرون سورة من أول المفصل على تأليف ابن مسعود آخرهم الحواميم حم الحان وعم يتساءلون قوله ( باب تأليف القرآن ) أى جمع آيات السورة الواحدة ، أو جمع السور مرتبة في المصحف . قوله ( أن ابن جريج أخبرهم قال وأخبرني يوسف ) كذا عندهم ، وما عرفت ماذا عطف عليه ، ثم رأيت الواو ساقطة في رواية النسقي ، وكذا ما وقفت عليه من طرق هذا الحديث . **قوله** ( إذ جاءها عراق ) أى رجل من أهل العراق ، ولم أقف على اسمه . قوله ( أى الكفن خير ؟ ) قالت ويحك وما يضرك ؟ لعل هذا العراقي كان سمع حديث سورة المرفوع والبسوا من ثيابكم البياض وكفنوا فيها موتاكم قالها أظهر وأطيب ، وهو عند الترمذي مصححاً ، وأخرجه أيضاً عن ابن عباس : فلعل العراقي سمع فأراد أن يستثبت عائشة في ذلك ، وكان أهل العراق اشتهروا بالاعتناء في السؤال ، فلماذا قالت له عائشة : وما يضرك ؟ تعنى أى كفن كفنك فيه أجراً . وأول ابن عمر الذي سأله عن دم البعوض مشهور حيث قال : انظروا إلى أهل العراق ، يسألون عن دم البعوض وقد قتلوا ابن بنت رسول الله ﷺ قوله ( أولف عليه القرآن ، فإنه يقرأ غير مؤلف ) قال ابن كثير : كان قصة هذا العراقي كانت قبل أن يرسل عثمان المصحف إلى الآفاق ، كذا قال وفيه نظر ، فإن يوسف بن ماله لم يذكر زمان أرسل عثمان المصاحف إلى الآفاق ، فقد ذكر المزني أن روايته عن أبي بن كعب رسالة رأت عاش بعد إرسال المصاحف على الصحيح ، وقد صرح يوسف في

هذا الحديث أنه كان عند عائشة حين سألتها هذا العراقي ، والذي يظن لي أن هذا العراقي كان ممن يأخذ بقراءة ابن مسعود ، وكان ابن مسعود لما حضر مصحف عثمان إلى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قراءته ولا على إعدام مصحفه كما سيأتي بيانه بعد الباب الذي يلي هذا ، فكان تأليف مصحفه مغايرا لتأليف مصحف عثمان . ولا شك أن تأليف المصحف المثنى أكثر مناسبة من غيره ، فلمنأ أطلق العراقي أنه غير مؤلف ، وهذا كله على أن السؤال إنما وقع عن ترتيب السور ، ويدل على ذلك قولها له ، وما يضرك أنه قرأت قبل ، ومحتمل أن يكون أراد تفصيل آيات كل سورة لقوله في آخر الحديث ، فأملت عليه آي السور ، أي آيات كل سورة كأن تقول له سورة كذا مثلا كذا كذا آية ، الأولى كذا الثانية الخ ، وهذا يرجع إلى اختلاف عدد الآيات ، وفيه اختلاف بين المدني والعمالي والبصري ، وقد اعتنى أئمة الفراء بجميع ذلك وبيان الخلاف فيه ، والأول أظهر . ومحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين وإليه أعلم . قال ابن بطال : لا نعلم أحدا قال بوجوب ترتيب السور في القراءة لا داخل الصلاة ولا خارجها ، بل يجوز أن يقرأ الكهف قبل البقرة والحج قبل الكهف مثلا ، وأما ما جاء عن السلف من النهي عن قراءة القرآن منكوسا فالمراد به أن يقرأ من آخر السورة إلى أولها ، وكان جماعة يصنعون ذلك في القصيدة من الشعر مبالغة في حفظها وتبليغا لسانه في سردها ، فتحذف ذلك في القرآن فهو حرام فيه . وقال القاضي عياض في شرح حديث حديثه أن النبي ﷺ قرأ في صلاته في الليل بسورة الدماء قبل آل عمران : هو كذلك في مصحف أبي بن كعب ، وفيه حجة لمن يقول أن ترتيب السور اجتهاد وليس بتوقيف من النبي ﷺ وهو قول جمهور العلماء واختاره القاضي الباقلاني قال : وترتيب السور ليس بواجب في التلاوة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التعليم فلذلك اختلفت المصاحف ، فلما كتب مصحف عثمان رتبوه على ما هو عليه الآن ، فلذلك اختلف ترتيب مصاحف الصحابة . ثم ذكر نحو كلام ابن بطال ثم قال : ولا خلاف أن ترتيب آيات كل سورة على ما هي عليه الآن في المصحف توقيف من الله تعالى وعلى ذلك تفتت الأئمة عن نبيها ﷺ . قوله ( إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيما ذكر الجنة والنار ) هذا ظاهره مغاير لما تقدم أن أول شيء نزل ( اقرأ باسم ربك ) وليس فيما ذكر الجنة والنار ، فلعل من ، مقدرة أي من أول ما نزل ، أو المراد سورة المدثر فاما أول ما نزل بعد فترة الوحى وفي آخرها ذكر الجنة والنار ، فلعل آخرها نزل قبل نزول بقية سورة اقرأ ، فإن الذي نزل أولا من اقرأ كما تقدم خمس آيات فقط . قوله ( حتى إذا تاب ) بالثنية ثم الموحدة أي رجع . قوله ( نزل الحلال والحرام ) أشارت إلى الحسكة الإهية في ترتيب التنزيل ، وأن أول ما نزل من القرآن الدماء إلى التوحيد ، والتبشير للنؤمن والمطيع بالجنة وللكافر والمعاصي بالنار ، فلما اطمأننت النفوس على ذلك أُنزلت الأحكام ، ولهذا قالت ولو نزل أول شيء لا تدربوا الخرف لقالوا لا ندعها ، وذلك لما طبع على النفوس من النفرة عن ترك المألوف ، وسيأتي بيان المراد بالمفصل في الحديث الرابع . قوله ( لقد نزل بمكة الخ ) أشارت بذلك إلى تقوية ما ظهر لها من الحسكة المذكورة ، وقد تقدم نزول سورة القمر - وليس فيها شيء من الأحكام - على نزول سورة البقرة والنساء مع كثرة ما اشتملت عليه من الأحكام ، وأشارت بقولها موافقا عنده ، أي بالمدينة ، لأن دخولها عليه إنما كان بعد الهجرة اتفاقا ، وقد تقدم ذلك في مناقبها . وفي الحديث رد على النحاس في دعه أن سورة النساء مكية مستندة إلى قوله تعالى ( إن الله يأمركم أن تتودوا الأمانات إلى أهلها ) نزلت بمكة اتفاقا في قصة مفتاح السمكة ، لكنها حجة وأهية ، فلا يلزم من نزول آية أو آيات من سورة طوبى بمكة

إذا نزل معظمها بالمدينة أن تكون مكة ، بل الأرجح أن جميع ما نزل بعد الهجرة معدود من المدني . وقد اعتنى بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السور المذكورة . وقد أخرج ابن الضريس في « فضائل القرآن » ، من طريق عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابن عباس أن الذي نزل بالمدينة البقرة ثم الانفصال ثم الأحزاب ثم المائدة ثم الممتحنة والنساء ثم إذا زلزلت ثم الحديد ثم القتال ثم الزمر ثم نوح ثم الإنسان ثم العنكبوت ثم إذا جاء نصر الله ثم النور ثم المنافقون ثم المجادلة ثم الحجرات ثم التوحيد ثم الجاثية ثم النساء ثم الصف ثم الفتح ثم البراءة ، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أنس أن سورة الكوثر مدنية فهو المعتمد ، واختلف في الفاتحة والرحمن والمطهرين وإذا زلزلت - العاديات والغدر وأرابت والإخلاص والمعوذتين . وكذا اختلف عما تقدم في الصف والجمعة والتغابن ، وهذا بيان ما نزل بعد الهجرة من الآيات بما في المدني ، فمن ذلك الأعراف : نزل بالمدينة منها ( وسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر - إلى - وإذا أخذ ربك ) . يوسف : نزل منها بالمدينة ( فإن كنت في شك ) ( آيتن رقيب ) ( ومنهم من يؤمن به ) ( آية ، وقيل من رأس أربعين إلى آخرها مدني . هود : ثلاث آيات ( ولعلك تارك - أفن كان على بيعة من به - وأقم الصلاة طر في النهار ) . النحل ( ثم إن ربك للدين هاجروا ) الآية ( وإن عاقبتهم ) إلى آخر السورة . الأعراف ( وإن كادوا ليستمروا لك ) ( وقيل وب أدخلني - وإذا قلنا لك - إن ربك أحاط بالراس - وسألهم عن الروح - قل آمنوا به أو لا تؤمنوا ) . الشكف : مكة إلا أولها إلى ( جزوا ) وآخرها من ( إن الذين آمنوا ) . مريم : آية السجدة . الحج : من أولها إلى ( شديد ) و ( مركان يظل ) و ( أن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ) و ( أذن للذين يقاتلون ) . ( ولولا دفع الله ) . ( وليلتم الذين أتوا العلم ) ، و ( الذين هاجروا ) وما بعدها ، وموضع السجدة ( وهذا خصمان ) . الفرقان : ( والذين يدعون مع الله إلها آخر - إلى - رحيم ) ، الشعراء : آخرها من ( والشعراء يتبعهم ) . القصص : ( الذين آتيناهم الكتاب - إلى - الجاهلين ) و ( أن الذي فرض عليك القرآن ) . العنكبوت : من أولها إلى ( ويعلم المنافقين ) . لقمان : ( ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام ) . ألم تزدل : ( أفن كان مؤمنا ) وقيل من ( تنجاني ) . سبأ : ( ويرى الذين أوتوا العلم ) . الزمر : ( قل يا عبادي - إلى - يشكروا ) . المؤمن : ( أن الذين يجادلون في آيات الله ) ( والي تابها . الشورى : ( أم يقولون افتري ) ( هو الذي يقبل التوبة إلى - شديد ) . الجاثية : ( قل للذين آمنوا يفتخروا ) . الاحقاف : ( قل أرأيتم إن كان من عند الله وكفرتم به ) وقوله ( فاصبر ) . ق : ( وإذا خلقتنا السموات - إلى - لغوب ) . النجم : ( الذين يحتسبون - إلى - اتقى ) . الرحمن : ( يدأله من في السموات والأرض ) . الواقعة : ( ويجهلون رزقكم ) . ن : من ( إنا بلوانا - إلى - يعلمون ) ومن ( فاصبر لحكم ربك - إلى - الصالحين ) . المرسلات : ( وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون ) فهذا ما نزل بالمدينة من آيات من سور تقدم نزولها بمكة . وقد بين ذلك حديث ابن عباس عن عثمان قال : كان رسول الله ﷺ كثيرا ما ينزل عليه الآيات فيقول : سمعوها في السورة التي يذكر فيها كذا ، وأما عكس ذلك وهو نزول شيء من سورة بمكة تأخر نزول تلك السورة إلى المدينة لم أره إلا نادرا ، فقد اتفقوا على أن الانفصال مدنية ، لكن قيل إن قوله تعالى ( وإذا بمكة بك الذين كفروا ) الآية نزلت بمكة ثم نزلت سورة الانفصال بالمدينة ، وهذا غريب جدا . نعم نزل من السور المدنية التي تقدم ذكرها بمكة ثم نزلت سورة الانفصال بعد الهجرة في العمرة والفتح والحج

و. واضح متعددة في الغزوات كتبوك وغيرها أشياء كثيرة كلها تسمى المدني اصطلاحاً والله أعلم. الحديث الثاني :  
حديث ابن مسعود ، تقدم شرحه في تفسير سبحان وفي الانبياء . والغرض منه هنا أن هذه السور تزل بمكة وأنها  
مرتبة في مصحف ابن مسعود كما هي في مصحف عائشة ، ومع تقديمهن في النزول فمن مؤخرات في ترتيب  
المصاحف . والمراد بالعتاق وهو بكر المهمة أنهن من قديم ما نزل . الحديث الثالث : حديث البراء وتعلت سورة  
( سبح اسم ربك الاعلى ) قبل أن يقدم النبي ﷺ ، هو طرف من حديث تقدم شرحه في أحاديث الهجرة ،  
والغرض منه أن هذه السورة متقدمة النزول ، وهي في أواخر المصحف مع ذلك . الحديث الرابع : حديث ابن  
مسعود أيضاً ، قوله ( من شقني ) هو ابن سلة وهو أبو وائل مشهور بكنيته أكثر من اسمه : وفي رواية أبي داود  
الطيالسي عن شعبة عن الأعمش وسعد بن أبي وائل ، أخرجه الزمذني ، قوله ( قال عبد الله ) سيأتي في باب الترتيل ،  
بلفظ وغدونا على عبد الله ، وهو ابن مسعود . قوله ( لف تعلت النظائر ) تقدم شرحه مستوفى في باب الجمع بين  
سورتين في الصلاة ، من أبواب صفة الصلاة ، وفيه أسماء السور المذكورة ، وأن فيه دلالة على أن تأليف مصحف  
ابن مسعود على غير تأليف العثماني . وكان أوله الفاتحة ثم البقرة ثم النساء ثم آل عمران ولم يكن على ترتيب النزول ،  
وبقال إن مصحف على كان على ترتيب النزول أوله اقرأ ثم المدثر ثم ن والقلم ثم المزمل ثم تبت ثم التكويم ثم  
سبح وهكذا إلى آخر المسكن ثم المدني والله أعلم . وأما ترتيب المصحف على ما هو عليه الآن فقال القاضي أبو بكر  
البيهقي : يحتمل أن يكون النبي ﷺ هو الذي أمر بترتيبه هكذا ، ويحتمل أن يكون من اجتهاد الصحابة ، ثم رجح  
الأول بما سيأتي في الباب الذي بعده هذا أنه كان النبي ﷺ يمارض به جبريل في كل سنة . فالذي يظهر أنه عارضه به  
هكذا على هذا الترتيب ، وبه جزم ابن الأنباري ، وفيه نظر ، بل الذي يظهر أنه كان يمارضه به على ترتيب النزول .  
نعم ترتيب بعض السور على بعض أو مطلقاً لا يمتنع أن يكون توقيفاً وإن كان بعض من اجتهاد بعض الصحابة ،  
وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس قال : قلت ، لعثمان : ما حملكم على  
أن تعدتم إلى الانفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المئين فقررتن بهما ولم تكتبوا بينهما سطر  
بسم الله الرحمن الرحيم ، وضمتوهما في السبع الطوال ؟ فقال عثمان : كان رسول الله ﷺ كثيراً ما ينزل عليه السورة  
ذات العدد ، فإذا نزل عليه شيء - يعني منها - دعا بعض من كان يكتب فيقول : ضعوا هؤلاء الآيات في السورة  
التي يذكر فيها كذا ، وكانت الانفال من أوائل ما نزل بالمدينة وبراءة من آخر القرآن وكان قصتها شديدة بها فظننت  
أنها منها . فقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها . فهذا يدل على أن ترتيب الآيات في كل سورة كان  
توقيفاً ، ولما لم يفصح النبي ﷺ بأمر براءة أضافها عثمان إلى الانفال اجتهاداً منه رضي الله تعالى عنه . ونقل  
صاحب الاقناع ، أن البسملة براءة ثابتة في مصحف ابن مسعود . قال : ولا يؤخذ بهذا . وكان من علامة  
ابتداء السورة نزول بسم الله الرحمن الرحيم ، أول ما ينزل شيء منها كما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم  
من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كان النبي ﷺ لا يعلم ختم السورة حتى ينزل  
بسم الله الرحمن الرحيم ، وفي رواية ، فإذا نزلت بسم الرحمن الرحيم علموا أن السورة قد انقضت ، وما يدل على أن  
ترتيب المصحف كان توقيفاً ما أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما عن أوس بن أبي أوس حديثه الثقي قال : كنت  
في الوفد الذين أسبلوا من ثقيب ، فذكر الحديث وفيه ، فقال لنا رسول الله ﷺ : طرأ على حربي من القرآن فأردت

أن لا أخرج حتى أفضيه . قال فسلنا أصحاب رسول الله ﷺ قلنا : كيف تحزبون القرآن ؟ قالوا : نحزبه ثلاث سور وخمس سور وسبع سور وتسع سور وأحدى عشرة وثلاث عشرة ، وحزب المفصل من من حتى نختم . قلت : فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان في عهد النبي ﷺ ، ويحتمل أن الذي كان مرتباً حينئذٍ حزب المفصل خاصة ، بخلاف ما عدها فيحتمل أن يكون كما فيه تقديم وتأخير كما ثبت من حديث حذيفة وأنه ﷺ قرأ النساء بعد البقرة قبل آل عمران ، يستمد من هذا الحديث - حديث أوس - أن الراجح في المفصل أنه من أول سورة ق إلى آخر القرآن ، لكنه جنى على أن الماتحة لم تعد في تلك الأول فانه يلزم من عدما أن يكون أول المفصل من الحجرات وبه جزم جماعة من الأئمة . وقد نقضنا الاختلاف في تحديده في باب الجهر بالقراءة في المغرب ، من أبواب صفة الصلاة ، والله أعلم

#### ٧ - باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ

وقال مسروق عن عائشة رضي الله عنها من فاطمة عليها السلام « أمر إلى النبي ﷺ أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة ، وله عارضني العام مرتين ، ولا أراه إلا حَضَرَ أَجْلِي »

٤٩٩٧ - حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان للنبي ﷺ أجود الناس بالخيم ، وأجود ما يسكون في شهر رمضان ، لأن جبريل كان يلقاه في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ ، يعرض عليه رسول الله ﷺ القرآن ، فإذا لقيه جبريل كان أجود بالخيم من الأربع المرات »

٤٩٩٨ - حدثنا خالد بن يزيد حدثنا أبو بكر عن أبي حصين عن ذكوان عن أبي هريرة قال « كان يعرض على النبي ﷺ القرآن كل عام مرة ، فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه ، وكل يستكفي في كل عام عشرة ، فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه »

قوله ( باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ ) يسكر الزاء من العرض وهو يفتح العين وسكون الراء أى يقرأ ، والمراد يستعرضه ما أفراه إياه . قوله ( وقال مسروق عن عائشة عن فاطمة قالت : أمر إلى النبي ﷺ أن جبريل كان يعارضني بالقرآن ) هذا طرف من حديث وصله بتمامه في علامات النبوة ، وتقدم شرحه في باب الوفاة النبوية ، من آخر المغازي ، وتقدم بيان فائدة المعارضة في الباب الذي قبله . والمماضة مفاعلة من الجانبين كأن كلا منهما كان تارة يقرأ والآخر يستمع . قوله ( وانه عارضني ) في رواية البرخسي « واني عارضني » . قوله ( إبراهيم بن سعد عن الزهري ) تقدم في الصيام من وجه آخر عن إبراهيم بن سعد قال أنبأنا الزهري ، وإبراهيم ابن سعد سمع من الزهري ومن صالح بن كيسان عن الزهري ، وروايته على الصفتين تكررت في هذا الكتاب كثيراً وقد تقدمت فوائد حديث ابن عباس هذا في بدء الوحي فذكر هنا نسكتا بما لم يتقدم . قوله ( كان النبي ﷺ أجود

الناس) فيه احتراص بليغ لئلا يتخيل من قوله «وأجود ما يكون في رمضان» أن الأجودية خاصة منه بـرمضان فيه فأثبت له الأجودية المطلقة أولاً ثم عطف عليها زيادة ذلك في رمضان. **قوله** (وأجود ما يكون في رمضان) تقدم في بدء الوحي من وجه آخر عن الزمري بلفظ «وكان أجود ما يكون في رمضان» وتقدم أن المشهور في ضبط أجود أنه بالرفع وأن النصب موجه، وهذه الرواية مما تزايد الرفع. **قوله** (لأن جبريل كان يلقاه) فيه بيان سبب الأجودية المذكورة، وهي أبين من الرواية التي في بدء الوحي بلفظ «وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل»، **قوله** (في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ أي رمضان، وهذا ظاهر في أنه كان يلقاه كذلك في كل رمضان منذ أنزل عليه القرآن ولا يختص ذلك برمذانات الهجرة، وإن كان صيام شهر رمضان إنما فرض بعد الهجرة لأنه كان يسمى بـرمضان قبل أن يفرض صيامه. **قوله** (يعرض عليه رسول الله ﷺ القرآن) هذا عكس ما وقع في الترجمة لأن فيها أن جبريل كان يعرض على النبي ﷺ، وفي هذا أن النبي ﷺ كان يعرض على جبريل، رتقدم في بدء الوحي بلفظ «وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن» فيحمل على أن كلا منهما كان يعرض على الآخر، ويؤيده ما وقع في رواية أبي هريرة آخر أحاديث الباب كما سأوضحه. وفي الحديث إطلاق القرآن على بعضه وعلى معظمه، لأن أول رمضان من بعد البثمة لم يكن مزل من القرآن إلا بعضه، ثم كذلك كل رمضان بعده، إلى رمضان الأخير فكان قد مزل كله إلا ما تأخر نزوله بعد رمضان المذكور، وكان في سنة عشر إلى أن مات النبي ﷺ في ربيع الأول سنة إحدى عشرة، وما مزل في تلك المدة قوله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم) فانها نزلت يوم عرفة والنبي ﷺ بها بالاتفاق، وقد تقدم في هذا الكتاب. وكان الذي مزل في تلك الأيام لما كان قليلاً بالنسبة لما تقدم اغتفر أمر ماضته، فيستفاد من ذلك أن القرآن يطلق على البعض مجازاً، ومن ثم لا يبحث من حلف ليعرأ القرآن فقرأ بعضه، إلا أن قيد الجميع. واختلفت في العرصة الأخيرة هل كانت بجميع الأحرف المأذون في قراءتها أو بحرف واحد منها؟ وعلى الثاني فهل هو الحرف الذي جمع عليه عثمان جميع الناس أو غيره؟ وقد روى أحمد وابن أبي داود والطبري من طريق سميدة بن عمرو السلمي (أن الذي جمع عليه عثمان الناس يوافق العرصة الأخيرة، ومن طريق محمد بن سيرين قال «كان جبريل يمارض النبي ﷺ بالقرآن» الحديث نحو حديث ابن عباس وزاد في آخره - : فيرون أن قراءتنا أحدث القراءات عهداً بالعرصة الأخيرة. وعند الحاكم نحوه من حديث سمرة وإسناده حسن، وقد صححه هو ولفظه «عرض القرآن على رسول الله ﷺ عرضات، ويقولون إن قراءتنا هذه هي العرصة الأخيرة» ومن طريق مجاهد «عن ابن عباس قال: أي القراءتين ترون كان آخر القراءة؟ قالوا: قراءة زيد بن ثابت، فقال: لا، إن رسول الله ﷺ كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل، فلما كان في السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين وكانت قراءة ابن مسعود آخرهما، وهذا يغاير حديث سمرة ومن وافقه. وعند مسدد في مسنده من طريق إبراهيم النخعي «أن ابن عباس سمع رجلاً يقول: الحرف الأول، فقال: ما الحرف الأول؟ قال إن عمر بعث ابن مسعود إلى الكوفة معلماً فأخذوا بقراءته فغير عثمان القراءة، فهم يدهون قراءة ابن مسعود الحرف الأول، فقال ابن عباس: إنه لآخر حرف عرض به النبي ﷺ على جبريل، وأخرج النسائي من طريق أبي ظبيان قال «قال لي ابن عباس: أي القراءتين تقرأ؟ قلت: للقراءة الأولى قراءة ابن أم عبد - يعني عبد الله بن مسعود - قال: بل هي الأخيرة، إن رسول الله ﷺ كان يعرض

على جبريل - الحديث وفي آخره - لحضر ذلك ابن مسعود فعلم ما نسخ من ذلك وما بدل ، واستأذنه صحيح ، ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون المرسلة الأسريان وقعتا بالحرفين المذكورين ، فيصح إطلاق الأخيرة على كل منهما . قوله ( أجود بالخير من الريح المرسلة ) فيه جواز المبالغة في التشبيه ، وجواز تشبيه المعنوي بالحدوس ليقرب لفهم سامعه ، وذلك أنه أثبت له أوز وصف الأجودية ، ثم أراد أن يصفه بأزيد من ذلك فتشبه جوده بالريح المرسلة ، بل جعله أبخ في ذلك منها ، لأن الريح قد تسكن . وفيه الاحتراز لأن الريح منها الغفيم الصادرة ومنها المبشرة بالخير بوصفها المرسلة ليعين الثانية ، وأشار إلى قوله تعالى ( وهو الذي يرسل الرياح بشرا )<sup>(١)</sup> ( والله الذي أرسل الرياح ) ونحو ذلك ، فالريح المرسلة تستمر مدة أرسالها ، وكذا كان عمله ﷺ في رمضان دجعة لا يقطع ، وفيه استعمال أفضل التفضيل في الاسناد الحقيقى والمجازى ، لأن الجود من النبي ﷺ حقيقة ومن الريح مجاز فكأنه استعار للريح جوردا باعتبار مجيئها بالخير فأزله منزلة من جاد ، وفي تقديم معمول أجود على المفضل عليه نكتة لطيفة ، وهى أنه لو أخره لظن تعلقه بالمرسلة . وهذا وإن كان لا يتغير به المعنى المراد بالموصف من الأجودية إلا أنه تغيرت فيه المبالغة لأن المراد وصفه بزيادة الأجودية على لريح المرسلة مطافا . وفي الحديث من الفوائد غير ما سبق تعظيم شهر رمضان لاختصاصه بالبتهاء نزول القرآن فيه ، ثم معارضته ما نزل منه فيه ، ويلزم من ذلك كثرة نزول جبريل فيه . وفي كثرة نزوله من توارد الخيرات والبركات ما لا يحصى ، ويستفاد منه أن فضل الزمان إنما يحصل بزيادة العبادة . وفيه أن مداومة التلاوة توجب زيادة الخير . وفيه استحباب تكرير العبادة في آخر العمر ، ومذاكرة الفضل بالخير والهدم وإن كان هو لا ينفى عليه ذلك لزيادة التذكرة والانتهاز . وفيه أن ليسل رمضان أفضل من نهاره ، وأن المقصود من التلاوة الحضور والفهم لأن الليل مظلة ذلك لما في النهار من الدواغل والعيوارض الدنيوية والدنيية ، ويحتمل أنه ﷺ كان يقسم ما نزل من القرآن في كل سنة على ليالى رمضان أجوا فيقرأ كل ليلة جزءا في جزء من الليلة ، والسبب في ذلك ما كان يشتغل به في كل ليلة من سوى ذلك من تهجد بالصلاة ومن راحة بدن ومن تعاهد أهل ، ولعله كان يعيد ذلك الجزء سراوا بحسب تعدد الحروف المأذون في قراءتها ولتسوع بركة القرآن جميع الشهر ، ولولا التصريح بأنه كان يصحبه مرة واحدة وفي السنة الأخيرة عرضه مرتين لجاز أنه كان يصح جميع ما نزل عليه كل ليلة ثم يعيده في بقية الليالى . وقد أخرج أبو عبيد من طريق داود بن أبي هند قال : قلت للشعبى : فوله تعالى ( شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن ) أما كان ينزل عليه في سائر السنة ؟ قال : بلى ، واسكن جبريل كان يمارض مع النبي ﷺ في رمضان ، ما أنزل الله فيحكم الله ما يشاء ويثبت ما يشاء . ففي هذا إشارة إلى الحكمة في التفسير الذى أشرت إليه لتفصيل ما ذكره من الحكم والمنسوخ . وبؤيده أيضا الرواية الماضية في بدء الخلق بلفظ ديفداده القرآن فان ظاهره أن كلا منهما كان يقرأ على الآخر ، وهى موافقة لقوله « يعارضه » فيستدعى ذلك زمانا زائدا على ما لو قرأ الواحد ، ولا يمارض ذلك قوله تعالى ( سنقرئك فلا تنسى ) إذا قلنا ان ولا نافية كما هو المشهور وقول الأكثر ، لأن المعنى أنه إذا قرأه فلا ينسى ما أفراه ، ومن جملة الإقراء مدرسة جبريل ، أو المراد أن التفتى بقوله ( فلا تنسى ) النسيان الذى لا ذكر بعده لا النسيان الذى يعقبه الذكر في الحال حتى لو قدر

(١) في الأصل : مبهرات ، والتصحيح من - ورة الأعراف - وما ، مبهرات ، ناية أخرى في سورة الروم ٥٩

أنه نسي شيئاً فانه يذكره إياه في الحال ، وسياق مزيد يبان لذلك في « باب نسيان القرآن » ان شاء الله تعالى . وقد تقدمت بقية فوائد حديث ابن عباس في بدء الوحي قوله ( حدثنا خالد بن يزيد ) هو الكاهلي ، وأبو بكر هو ابن عباس بالتحانية والمعجمة . وأبو حصين بفتح أوله عتيان بن عاصم ، وذكر أن هو أبو صالح السنان . قوله ( كان يمرض على النبي ﷺ ) كذا لهم بضم أوله على البناء للجهول ، وفي بعضها بفتح أوله بحذف المعامل ، فالجحدوف هو جبريل صرح به إسرائيل في روايته عن أبي حصين أخرجه الاسماعيل والفظاء . وكان جبريل يمرض على النبي ﷺ القرآن في كل رمضان ، وإلى هذه الرواية أشار المصنف في الترجمة . قوله ( القرآن كل عام مرة ) - سقط لفظ « القرآن » لغیر الکشمینی ، زاء إسرائيل عند الاسماعيل وقيصيص وهو أجود بالخبر من أريح المرسلة وهذه الزيادة غريبة في حديث أبي هريرة ، وإنما هي محفوظه من حديث ابن عباس . قوله ( فمرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه ) في رواية إسرائيل « عرضتين » وقد تقدم ذكر الحكمة في تكرار المرض في السنة الأخيرة ، ويحتمل أيضاً أن يكون السر في ذلك أن رمضان من السنة الأولى لم يقع فيه مذاكرة لوقوع ابتداء النزول في رمضان ، ثم قدر الوحي ثم تابع ف وقعت المذاكرة في السنة الأخيرة مرتين ليستوى عدد السنين والمرض . قوله ( وكان يعتكف في كل عام عشراً فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه ) ظاهره أنه اعتكف عشرين يوماً من رمضان وهو مناسب لفعل جبريل حيث صاعف عرض القرآن في تلك السنة ، ويحتمل أن يكون السبب ما تقدم في الاعتكاف أنه ﷺ كان يعتكف عشراً فصار عاماً فلم يعتكف فاعتكف من قابل عشرين يوماً ، وهذا إنما يتأتى في سفر وقع في شهر رمضان ، وكان رمضان من سنة تسع دخل وهو ﷺ في غزوة تبوك ، وهذا بخلاف القصة المتقدمة في كتاب الصيام أنه شرع في الاعتكاف في أول العشر الأخير فلما رأى ما صنع أزواجه من حرب الأخيرة تركه ثم اعتكف عشراً في شوال ، ويكمل اتحاد القصة ، ويحتمل أيضاً أن تكون القصة التي في حديث الباب هي التي أوردناها مسلم وأصلها عند البخاري من حديث أبي سعيد قال « كان رسول الله ﷺ يجاور العشر التي في وسط الشهر ، فإذا استقبل إحدى وعشرين رجع ، فأقام في شهر جاور فيه تلك الليلة التي كان يرجع فيها ثم قال : لاني كنت أجاور هذه العشر الوسط ثم بدلت أن أجاور العشر الاواخر ، يجاور العشر الاخير » الحديث ، ليكون المراد بالعشرين العشر الاوسط والعشر الاخير

### ٨ - باب القراء من أصحاب النبي ﷺ

٤٩٩٩ - حريش بن حصن بن حمر حدثنا شعبة عن عمرو بن إبراهيم عن مسروق « ذكر عبد الله بن عمرو عبد الله بن مسعود فقال : لا أزال أحبه ، سمعتُ النبي ﷺ يقول : « خذوا القرآن من أربعة : من عبد الله بن مسعود وصالح ومعاذ وأبي بن كعب »

٥٠٠٠ - حريش بن حصن حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا شقيق بن سلمة قال « خطبنا عبد الله بن مسعود فقال : والله لقد أخذتُ من في رسول الله ﷺ بعضاً وسبعين سورة ، والله لقد علم أصحاب النبي ﷺ أنني من أعلمهم بكتاب الله ، وما أنا بجهلهم . قال شقيق فجئت في الخطبة أسمع ما يقولون فما سمعتُ راداً



يقول غير ذلك ،

٥٠٠١ - **حدثنا** عبد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال «كنا بمصر ،  
قرأ ابن مسعود سورة يوسف ، فقال رجل ما هكذا أنزلت ، فقال : قرأت على رسول الله ﷺ فقال : أحسنت ،  
ووجدت منه ريح الطمر فقال : أتجمع أن نكذب بكتاب الله ونشرب الخمر ؟ فضربه الحد »

٥٠٠٢ - **حدثنا** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا مسلم عن مسروق قال «قال عبد  
الله رضى الله عنه . والله الذى لا إله غيره . ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت ، ولا  
أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فين أنزلت ، ولو أعلم أحدا أعلم منى بكتاب الله قبله إلا بل لركبت إليه »  
٥٠٠٣ - **حدثنا** حفص بن عمر حدثنا همام حدثنا قتادة قال «سألت أنس بن مالك رضى الله عنه :

من جمع القرآن على عهد النبى ﷺ ؟ قال : أربعة كلهم من الأنصار أبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن  
ثابت ، وأبو زيد . تابعه الفضل عن حسين بن واقد عن ثمامة عن أنس

٥٠٠٤ - **حدثنا** مسلم بن أسد حدثنا عبد الله بن المنثى حدثني ثابت البناني و ثمامة عن أنس قال :  
« مات النبى ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة : أبو الدرداء ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو زيد . قال :  
ونحن ورثناه »

٥٠٠٥ - **حدثنا** صدقة بن الفضل أخبرنا يحيى عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن سعد بن  
جبير عن ابن عباس قال «قال عمر : أبى أقرؤنا ، وإنا لنَدع من لحن أبى وأبى يقول أخذته من فى رسول  
الله ﷺ فلا أتركه لشيء ، قال الله تعالى : ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بجهر منها أو ميلا ﴾

قوله (باب القراءة من أصحاب رسول الله ﷺ) أى الذين اشتجروا بحفظ القرآن والتصدى لتعليمه ، وهذا اللفظ  
كان فى عرف السلف أيضا لمن تفقه فى القرآن . وذكر فيه ستة أحاديث : الاول عن عمرو هو ابن مرة ، وقد نسبته  
المصنف فى المناقب من هذا الوجه ، وذهل الكرماني فقال : هو عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي ، وليس كما  
قال . قوله (عن مسروق) جاء عن إبراهيم وهو التميمي فيه شيخ آخرجه الحاكم من طريق أبي سعيد الخدري  
عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ، وهو مقلوب فإن المحفوظ فى هذا عن الأعمش عن أبي وائل عن  
مسروق كما تقدم فى المناقب ، ويحتمل أن يكون إبراهيم حله عن شيخين والأعمش حله عن شيخين . قوله ( خذوا  
القرآن من أربعة ) أى تعلموه منهم ، والأربعة المذكورون اثنان من المهاجرين وهما المبدأ جهسا واثنان من  
الأنصار ، وسالم هو ابن مقل مولى أبي حذيفة ، ومعاذ هو ابن جبل . وقد تقدم هذا الحديث فى مناقب سالم مولى  
أبي حذيفة من هذا الوجه وفى أوله ذكر عبد الله بن مسعود عند عبد الله بن عمرو فقال : ذلك رجل لا يزال أحبه

بعد ما سمعت رسول الله ﷺ يقول : أخذوا القرآن من أربعة فبدأ به ، فذكر حديث الباب . ويستفاد منه عجة من يكون ماهرا في القرآن ، وأن البداية بالرجل في الذكر على غيره في أمر اشترك فيه مع غيره يدل على تقدمه فيه ، وتقدم بقية شرحه هناك . وقال السكرماني : يحتمل أنه ﷺ أراد الإعلام بما يكون بعده ، أي ان هؤلاء الاربعة يبقون حتى ينفردوا بذلك : وتعتب بأنهم لم ينفردوا بل الذين مهروا في تجويد القرآن بعد العصر النبوي اضعاف المذكورين ، وقد قتل سالم مولى أبي حذيفة بعد النبي ﷺ في وقعة الجامة ، ومات معاذ في خلافة عمر ، ومات أبي وابن مسعود في خلافة عثمان ، وقد تأخر زيد بن ثابت واثبت اليه الرئاسة في القرأة وعاش بعدهم زمانا طويلا ، فالظاهر أنه أمر بالآخذ عنهم في الوقت الذي صدر فيه ذلك القول ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون أحد في ذلك الوقت شاركهم في حفظ القرآن ، بل كان الذين يحفظون مثل الذين حفظوه وأزيد منهم جماعة من الصحابة ، وقد تقدم في غزوة بدر معونة أن الذين قتلوا بها من الصحابة كان يقال لهم القراء وكانوا سبعين رجلا . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي ) كذا الأكثر ، وحكى الجياني أنه وقع في رواية الأصيلي عن الجرجاني وحدثنا حفص بن عمر حدثنا أبي ، وهو خطأ مقلوب ، وليس لحفص بن عمر أب يروى عنه في الصحيح ، وإنما هو عمر ابن حفص بن غياث بالعين المدجمة والتعجانية والمثلثة ، وكان أبوه قاضي الكوفة ، وقد أخرج أبو نعيم الحديث المذكور في المستخرج ، من طريق سهل بن بحر عن عمر بن حفص بن غياث ونسبه ثم قال : أخرجه البخاري عن عمر بن حفص . قوله ( حدثنا شقيق بن سلمة ) في رواية مسلم والنسائي جميعا عن إسماعيل عن عتبة عن الأعمش عن أبي وائل وهو شقيق المذكور ، وجاء عن الأعمش فيه شيخ آخر أخرجه النسائي عن الحسن بن اسماعيل عن عتبة ابن سليمان عنه عن أبي إسماعيل عن راهويه بن يريم عن ابن مسعود ، فان كان محفوظا احتمل أن يكون الأعمش فيه طريقان ، وإلا فإسماعيل وهو ابن راهويه أنقن من الحسن بن اسماعيل ، مع أن المحفوظ عن أبي إسماعيل فيه ما أخرجه أحمد وابن أبي داود من طريق الثوري وإسرائيل وغيرهما عن أبي إسماعيل عن نعيم بالحساء المعجمة مصغر عن ابن مسعود ، فحصل الشذوذ في رواية الحسن بن اسماعيل في موضعين . قوله ( خطبنا عبد الله بن مسعود فقال : والله لقد أخذت من في رسول الله ﷺ بعضا وسبعين سورة ) زاد عاصم عن بدر عن عبد الله : وأخذت بقية القرآن عن أصحابه ، وعند إسماعيل بن راهويه في روايته المذكورة في أوله ( ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة ) ثم قال : على قراءة من تأمروني أن أقرأ وقد قرأت على رسول الله ﷺ ، وذكر الحديث . وفي رواية للنسائي وأبي عوانة وابن أبي داود من طريق ابن شهاب عن الأعمش عن أبي وائل قال : خطبنا عبد الله بن مسعود على المنبر فقال ( ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة ) غلوا مصاحفكم ، وكيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول الله ﷺ مثله ، وفي رواية خير بن مالك المذكورة بيان السبب في قول ابن مسعود هذا ولفظه : لما أمر بالمصاحف أن تقرأ ساء ذلك عبد الله بن مسعود فقال من استطاع - وقال في آخره - أفترك ما أخذت من في رسول الله ﷺ ، وفي رواية له فقال : إلى غل مصحفني ، فن استطاع أن يغل مصحفه فليفعل ، وعند الحاكم من طريق أبي مبصرة قال : رحمتنا أنا بالأشعرى وحذيفة وابن مسعود ، فقال ابن مسعود : والله لا أدفعه - يعني مصحفه - أقراني رسول الله ﷺ ، فذكره . قوله ( والله لقد علم أصحاب رسول الله ﷺ أني من أعلمهم بكتاب الله ) وقع في رواية عتبة وأبي شهاب جميعا عن الأعمش ، أني أعلمهم بكتاب الله ، بحذف د من ، وزاد د ولو أعلم

أن أحدا أعلم مني لرحلت إليه ، وهذا لا يبنى لإثباته من ، فإنه نفي الألفية ولم ينف المساواة ، وسيأتي مزيد  
لذلك في الحديث الرابع . قوله ( وما أنا بجيرم ) يستفاد منه أن الزيادة في صفة من صفات الفضل لا تقتضي  
الافضلية المطلقة . فالألفية بكتاب الله لا تستلزم الألفية المطلقة ، بل يحتمل أن يكون غيره أعلم منه بعلوم أخرى  
فهذا قال ، وما أنا بجيرم ، وسيأتي في هذا بحث في باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه ، إن شاء الله تعالى . قوله  
( قال شقيق ) أي بالاسناد المذكور : ( جلست في الحلق ) بفتح المهملة واللام ( فما سمعت رادا يقول غير ذلك )  
يعني لم يسمع من يخالف ابن مسعود يقول غير ذلك ، أو المراد من يرد قوله ذلك . ووقع في رواية مسلم ، قال  
شقيق جلست في حلق أصحاب محمد ﷺ فما سمعت أحدا يرد ذلك ولا يعيبه . وفي رواية أبي شهاب ، فلما عزل عن  
المنبر جلست في الحلق فما أحد ينكر ما قال ، وهذا يخص عموم قوله ، أصحاب محمد ﷺ ، بمن كان منهم بالكوفة  
ولا يعارض ذلك ما أخرجه ابن أبي داود من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن  
عبد الله بن مسعود قال ذكر نحر حديث الباب ومعه ، قال الزهري : فبلغني أن ذلك كرهه من قول ابن مسعود وجلال  
من أصحاب رسول الله ﷺ ، لأنه محمول على أن الذين كرهوا ذلك من غير الصحابة الذين شاهدتهم شقيق بالكوفة ،  
ويحتمل اختلاف الجهة ، فالذي نفي شقيق أن أحدا رده أو عابه وصف ابن مسعود بأنه أعلمهم بالقرآن ، والذي  
أنبأه الزهري ما يتعلق بأمره بجلال المصاحف ، وكان مراد ابن مسعود بجلال المصاحف كتبها وإخفاؤها لئلا يخرج  
فتقدم وكان ابن مسعود رأى خلاف ما رأى عثمان ومن وافقه في الاختصار على قراءة واحدة والغناء ماعدا ذلك ،  
أو كان لا ينكر الاختصار لما في عدمه من الاختلاف ، بل كان يريد أن تكون قراءته هي التي يقول عليها دون  
غيرها لما له من المزية في ذلك مما ليس لغيره كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلامه ، فلما فاته ذلك ورأى أن الاختصار على  
قراءة زيد ترجيح بغير مرجح عنده اختار استمرار القراءة على ما كانت عليه ، على أن ابن أبي داود ترجم باب  
رعى ابن مسعود بعد ذلك بما صنع عثمان ، لكن لم يورد ما يصرح بمطابقة ما ترجم به . الحديث الثالث ، قوله  
( كتبنا بمحمد فقرأ ابن مسعود سورة يوسف ) هذا ظاهره أن علقمة حضر القصة ، وكذا أخرجه الاسماعيل عن  
أبي خليفة عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه ، وأخرجه أبو نعيم من طريق يوسف القاضي عن محمد بن كثير فقال  
فيه ، عن علقمة قال : كان عبد الله بمحمد ، وقد أخرجه مسلم من طريق جرير عن الاعمش ولفظه ، عن عبد الله بن  
مسعود قال : كنت بمحمد ، فقرأت ، فذكر الحديث ، وهذا يقتضي أن علقمة لم يحضر القصة وإنما نقلها عن ابن  
مسعود ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق عن الاعمش ولفظه ، كنت جالسا بمحمد ، وعند أحمد عن أبي معاوية  
عن الاعمش قال ، عن عبد الله أنه قرأ سورة يوسف ، ورواية أبي معاوية عند مسلم لكن أحال بها . قوله ( فقال  
رجل ما هكذا أنزلت ) لم انف على اسمه ، وقد قيل إنه نبيك بن سنان الذي تقدمت له مع ابن مسعود في القرآن  
قصة غير هذه ، لكن لم أر ذلك صريحا . وفي رواية مسلم ، فقال لي بعض القوم : اقرأ علينا ، فقرأت عليهم سورة  
يوسف ، فقال رجل من القوم : ما هكذا أنزلت ، فان كان السائل هو القائل وإلا ففيه مهم آخر . قوله ( فقال  
قرأت على رسول الله ﷺ ) في رواية مسلم ، نقلت ويحك ، والله لقد أقرأنيها رسول الله ﷺ . قوله ( ووجد  
منه ريح الخبز ) هي جنة حالية ، ووقع في رواية مسلم ، فبينما أنا أكله إذ وجدت منه ريح الخبز . قوله ( فضربه  
الحمد ) في رواية مسلم ، فقلت لا تبرح حتى أجلك ، قال لجلدته الحمد ، قال النووي : هذا محمول على أن ابن مسعود كانت

له ولاية إقامة الحدود نيابة عن الامام ، إما عموماً وإما خصوصاً ، وعلى أن الرجل اعترف بشرها بلا عذر  
والأفلا يجب الحد بمجرد ردها . وعلى أن التكذيب كان بانكار بعضه جاملاً ، اذ لو كذب به حقيقة لكفر ، فقد  
أجمعوا على أن من جحد حرفاً مجعاً عليه من القرآن كفر اه . والاحتياط الأول جيد . ويحتمل أيضاً أن يكون قوله  
« فضره الحد » أي رفعه الى الأمير فضره فأسند الضرب الى نفسه مجازاً لكونه كان « يلبس فيه » ، وقال القرطبي : إنما  
أقام عليه الحد لأنه جعل له ذلك من له الولاية ، أو لأنه رأى أنه قام عن الإمام بواجب ، أو لأنه كان ذلك في زمان  
ولايته الكوفة فإنه وإياها في زمن عمر وصدر من خلافة عثمان انتهى ، والاحتياط الثاني موجه ، وفي الأخير غفلة عما  
في أول الخبر أن ذلك كان بجمص ، ولم يلها ابن مسعود وإنما دخلها غايباً وكان ذلك في خلافة عمر . وأما الجواب  
الثاني عن الرخصة فيرده النقل عن ابن مسعود أنه كان يرى وجوب الحد بمجرد وجود الرخصة ، وقد وقع مثل ذلك  
لعثمان في قصة الوليد بن عتبة ، ووقع عند الاسماعيلي اثر هذا الحديث النقل عن دلي أنه أنكر على ابن مسعود جلده  
الرجل بالرخصة وحدها اذ لم يقر ولم يشهد عليه . وقال القرطبي : في الحديث حجة على من يمنع وجوب الحد بالرخصة  
كالخيفية وقد قال به مالك وأصحابه وجماعة من أهل الحجاز . قلت : والمسألة خلافية شهيرة ، والمنازع أن يقول :  
إذا احتمل أن يكون أقر سقط الاستدلال بذلك ، ولما حكى الموفق في « المغني » الخلاف في وجوب الحد بمجرد  
الرخصة اختار أن لا يحيد بالرخصة وحدها بل لا بد معها من قرينة ثلثان يوجد سكران أو بتقيها ، ونحوه أن يوجد  
جماعة شهبوا بالفسق ويوجد معهم خمر ويوجد من أحدهم رائحة الخمر ، وحكى ابن المذخر عن بعض السلف أن  
الذي يجب عليه الحد بمجرد الرائحة من يكون مشهوراً بأدمان شرب الخمر ، وقيل بنحو هذا التفصيل فيمن شك  
وهو في الصلاة هل خرج منه ريح أو لا فإن قارن ذلك وجود رائحة دل ذلك على وجود الحد فتبرأ وإن كان  
في الصلاة فليتصرف ، وبجمل ما ورد من ترك الوضوء مع الشك على ما إذا تجرد الطن عن القرينة ، وسيكون لنا  
عودة الى هذه المسألة في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . وأما الجواب عن الثالث لحيد أيضاً ، لكن يحتمل أن  
يكون ابن مسعود كان لا يرى بمؤاخذة السكران بما يصدر منه من الكلام في حال سكره . وقال القرطبي : يحتمل  
أن يكون الرجل كذب ابن مسعود ولم يكذب بالقرآن ، وهو الذي يظهر من قوله « ما هكذا أزلت » ، فإن ظاهره  
أنه أثبت لزوالها ونفي الكيفية التي أوردتها ابن مسعود ، وقال الرجل ذلك إما جهلاً منه أو قلة حفظ أو  
عدم ثبت بعنه عليه السكر ، وسأني مزيد بحث في ذلك في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع ، قوله  
( حدثنا مسلم ) هو أبو الضحى السكوي ، وقع كذلك في رواية أبي حمزة عن الاعشى عند الاسماعيلي ، وفي طبقة  
مسلم هذا رجلان من أهل الكوفة يقال لكل منهما مسلم أحدهما يقال له الأعور والآخر يقال له البطين ، فالأول  
هو مسلم بن كيسان والثاني مسلم بن عمران ، ولم أر لواء منهما رواية عن مسروق فاذ أطلق مسلم عن مسروق عرف  
أنه هو أبو الضحى ، ولو اشتروا في أن الاعشى روى عن الثلاثة . قوله ( قال عبد الله ) في رواية قطبة عن الاعشى  
عند مسلم ، عن عبد الله بن مسعود ، قوله ( والله ) في رواية جرير عن الاعشى عند ابن أبي داود . قال عبد الله لما  
صنع بالمصاحف ما صنع : والله الخ . قوله ( فيمن أزلت ) في رواية الكشميهن . فدجأ أنزلت ، ومثله في رواية  
قطبة وجرير . قوله ( ولو أعلم أهدأ أعلم مني بكتاب الله فبغى لأبلي ) في رواية الكشميهن ، نبلغني ، وهي رواية  
جرير . قوله ( لربك آية ) تقدم في الحديث الثاني بلفظ « ولحق آية » ، ولأبي عبيدة من طريق ابن سيرين و ثبت

أن ابن مسعود قال : لو أهم أحدنا تبليغيه الإبل أحدث عهدا بالعرضة الأخيرة مني لأبنته - أو قال - لتكلفت أن آتيه ، وكأنه احتجز بقوله تبليغيه الإبل عن لا يصل اليه على الواحد إما لكونه كان لا يركب البحر فقيد بالبر أو لأنه كان جازما بأنه لا أحد يفوقه في ذلك من البشر فاحتجز عن سكان السماء . وفي الحديث جواز ذكر الإنسان نفسه بما فيه من الفضيلة بقدر الحاجة ، ويحتمل ماورد من ذم ذلك على من وقع ذلك منه غفرا أو إعجابا . الحديث الخامس حديث أنس ، ذكره من وجهين . قوله ( سألت أنس بن مالك : من جمع القرآن على عهد النبي ﷺ ؟ قال : أربعة كلهم من الأنصار ) في رواية الطبري من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في أول الحديث وفتخر الحليان الأوس والخزرج ، فقال الأوس : منا أربعة : من اهتز له العرش سعد بن معاذ ، ومن عدلت شهادته شهادة رجلين خزرجية بن ثابت ، ومن غسلته الملائكة حفظة بن أبي عامر ، ومن حمته الدبر عاصم بن ثابت . فقال الخزرج : منا أربعة حصوا القرآن لم يجمعهم غيرهم . فذكرهم . قوله ( وأبو زيد ) تقدم في مناقب زيد بن ثابت من طريق شعبة عن قتادة . قلت لأنس : من أبو زيد ؟ قال : أحد عمومي ، وتقدم بيان الاختلاف في اسم أبي زيد هناك وجوزت هناك أن لا يكون لقول أنس د أربعة ، مفهوم ، لكن رواية سعيد التي ذكرتها الآن من عند الطبري صريحة في الحصر ، وسعيد ثبت في قتادة . ويحتمل مع ذلك أن مراد أنس د لم يجمعهم غيرهم ، أي من الأوس بقرينة المخاطبة المذكورة ، ولم يرد نفي ذلك عن المهاجرين ، ثم في رواية سعيد أن ذلك من قول الخزرج ، ولم يفصح باسم قائل ذلك ، لكن لما أوردته أنس ولم يثمه كان كأنه قائل به ولا سيما وهو من الخزرج . وقد أجاب القاضي أبو بكر الباقلي وغيره عن حديث أنس هذا بأجوبة : أحدها أنه لا مفهوم له ، فلا يلزم أن لا يكون غيرهم جمعه . ثانيا المراد لم يجمعهم على جميع الوجوه والقرائن التي نزل بها إلا أولئك . ثالثا لم يجمع ما نسخ منه بعد تلاوته وما لم ينسخ إلا أولئك ، وهو قريب من الثاني . رابعا أن المراد بجمعه تلقيه من في رسول الله ﷺ لا بواسطة ، بخلاف غيرهم فيجتمعت أن يكون ثاني بعضه بالواسطة . خامسا أنهم تصدوا لإلقائه وتعليمه فالتقوا به ، وخفي حال غيرهم عن عرف حالهم لحصر ذلك فيهم بحسب علمه ، وليس الأمر في نفس الأمر كذلك ، أو يسكن السبب في خفتهم أنهم خافوا غائلة الرباء والعجب ، وأمن ذلك من أظهره . سادسا المراد بالجمع الكتابة ، فلا ينبغي أن يكون غيرهم جمعه حفظا عن ظهر قلب ، وأما هؤلاء لجمعوه كتابة وحفظوه عن ظهر قلب . سابعا المراد أن أحدا لم يفصح بأنه جمعه بمعنى أكل حفظه في عهد رسول الله ﷺ إلا أولئك ، بخلاف غيرهم فلم يفصح بذلك لأن أحدا منهم لم يكله إلا عند وفاة رسول الله ﷺ حين نزلت آخر آية منه ، فعمل هذه الآية الأخيرة وما أشبهها محضرها إلا أولئك الأربعة من جمع جميع القرآن قبلها ، وإن كان قد حضرها من لم يجمع غيرها الجمع البين . ثامنا أن المراد بجمعه السمع والطاعة له والعمل بموجبه ، وقد أخرج أحد في الزهد من طريق أبي الزاهرية أن أبا الدرداء فقال : إن ابن جمع القرآن ، فقال : اللهم غفرا ، إنما جمع القرآن من سمع له وأطاع ، وفي غالب هذه الاحتمالات تكلف ولا سيما الأخير وقد أومأت قبل هذا إلى احتمال آخر ، وهو أن المراد اثبات ذلك للخزرج دون الأوس فقط ، فلا ينبغي ذلك عن غير القبيلتين من المهاجرين ومن جاء بعدهم ، ويحتمل أن يقال : إنما اقتصر عليهم أنس لتمام غرضه بهم ، ولا يخفى بعده . والذي يظهر من كثير من الأحاديث أن أبا بكر كان يحفظ القرآن في حياة رسول الله ﷺ ، فقد تقدم في المبحث أنه بنى مسجدا بفتنه داره فكان يقرأ فيه القرآن ، وهو محمول على ما كان نزل منه إذ ذاك ، وهذا مما لا يرتاب فيه

مع شدة حرص أبي بكر على تاتي القرآن من النبي ﷺ وفراغ باله له وهما بمسكة وكثرة ملازمة كل منهما الآخر حتى قالت عائشة كما تقدم في الهجرة انه ﷺ كان يأتيهم بكرة وعشية. وقد صحح مسلم حديثه يوم أقرؤم لكتاب الله ، وتقدمت الإشارة اليه ، وتقدم انه ﷺ أمر أبا بكر أن يؤم في مكانه لما مرض فبذل على أنه كان أقرأهم ، وتقدم عن علي أنه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي ﷺ ، وأخرج الداني بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر قال : جمعت القرآن فقرأت به كل ليلة ، فبلغ النبي ﷺ فقال : أقرأه في شهر ، الحديث ، وأصله في الصحيح وتقدم في الحديث الذي معنى ذكر ابن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة وكل هؤلاء من المهاجرين ، وقد ذكر أبو حبيد القراء من أصحاب النبي ﷺ فقد من المهاجرين الخلفاء الأربعة وطلحة وسعدا وابن مسعود وحذيفة وسالما وأبا هريرة وعبد الله بن السائب والعبادة ، ومن النساء عائشة وحفصة وأم سلمة ، ولكن بعض هؤلاء إنما أكله بعد النبي ﷺ فلا يرد على المحصر المذكور في حديث أنس ، وعد ابن أبي داود في كتاب الشريعة ، من المهاجرين أيضا نعيم بن أوس الداري وعقبة بن عامر ومن الأنصار عبادة بن الصامت ومعاذ الذي يكنى أبا حليمة وجمع ابن حارثة وفضالة بن عبيد ومسالة بن مخلد وغيرهم ، وصرح بأن بعضهم إنما جمعه بعد النبي ﷺ ، ومن جمعه أيضا أبو موسى الأشعري ذكره أبو عمرو الداني ، وعد بعض المتأخرين من القراء عمرو بن العاص وسعد بن عباد وأم ورقة . قوله ( تابعه الفضل بن موسى عن حسين بن واقد عن ثمامة عن أنس ) هذا التعليل وصله إسحاق بن راهويه في مسنده عن الفضل بن موسى به ، ثم أخرجه المصنف من طريق عبد الله بن المنذر . حدثني ثابت البناني وثمامة عن أنس قال مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة ، فذكر الحديث ، فخالف رواية قتادة من وجهين : أحدهما التصريح بصيغة المحصر في الأربعة ، ثانيها ذكر أبي الدرداء بدل أبي بن كعب . فاما الأول فقد تقدم الجواب عنه من عدة أوجه ، وقد استنكره جماعة من الأئمة . قال المازري : لا يلزم من قول أنس لم يجمعه غيرهم أن يكون الواقع في نفس الامر كذلك لأن التقدير أنه لا يعلم أن سواهم جمعه ، وإلا فكيف الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم في البلاد ، وهذا لا يستلزم إلا أن كان في كل واحد منهم على انفراده وأخبره عن نفسه أنه لم يكل له جمع القرآن في عهد النبي ﷺ ، وهذا في غاية اليأس من العادة ، وإذا كان المرجح إلى ما في عليه لم يلزم أن يكون الواقع كذلك . قال واقد بن مسك يقول أنس هذا جماعة من الملاحدة ، ولا متمسك لهم فيه فانا لا نسلم حمله على ظاهره . سلناه ، ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الامر كذلك ؟ سلناه ، لكن لا يلزم من كون كل واحد من الجمل الغفير لم يحفظه كله أن لا يكون حفظ مجموع الجمل الغفير ، وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه ، بل إذا حفظ الكل ولو على التوزيع كفى ، واستدل القرطبي على ذلك ببعض ما تقدم من أنه قتل يوم اتمامه سبعون من القراء ، وقتل في عهد النبي ﷺ بئر معونة مثل هذا العدد ، قال : وإنما خص أنس الأربعة بالذكر لشدة تعلقهم بهم دون غيرهم ، أو لكونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم . وأما الوجه الثاني من الخافقة فقال الاسماعيل : هذان الحديثان مختلفان ، ولا يجوز أن في الصحيح مع تباينهما . بل الصحيح أحدهما . وجزم البيهقي بأن ذكر أبي الدرداء وهم والصواب أبي بن كعب . وقال الداردي : لا أرى ذكر أبي الدرداء محظوظا . قلت : وقد أشار البخاري إلى عدم الترجيح باستواء الطرفين ، فطريق قتادة على شرطه وقد وافقه عليها ثمامة في إحدى الروايتين عنه ، وطريق ثابت أيضا على شرطه وقد وافقه عليها أيضا ثمامة في الرواية الأخرى ، لكن عرج الرواية عن ثابت وثمامة بموافقتها ،

وقد وقع عن عبد الله بن المثنى رفيه مقال وان كان عند البخارى مذبولا لكن لا تعادل روايته رواية قتادة ، ويرجع رواية قتادة حديث عمر في ذكر أبي بن كعب وهو خاتمة أحاديث الباب ، ولعل البخارى أشار بإخراجه الى ذلك لتصريح عمر بترجيحه في القراءة على غيره ، وبمحتمل أن يكون أنس حدث بهذا الحديث في وقتين فذكره مرة أبي بن كعب ومرة بدله أبا الدرداء ، وقد روى ابن أبي داود من طريق محمد بن كعب القرظي قال د جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ خمسة من الأنصار : معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأبي بن كعب وأبو الدرداء وأبو أيوب الأنصاري ، وإسناده حسن مع إرساله ، وهو شاهد جيد لحديث عبد الله بن المثنى في ذكر أبي الدرداء وان خالفه في العدد والمعدد . ومن طريق الشعبي قال د جمع القرآن في عهد رسول الله ﷺ ستة منهم أبو الدرداء ومعاذ وأبو زيد وزيد بن ثابت ، وهؤلاء الأربعة هم الذين ذكروا في رواية عبد الله بن المثنى ، وإسناده صحيح مع إرساله . فلهذا در البخارى ما أكثر اطلاعه . وقد تبين بهذه الرواية المرسلة قوة رواية عبد الله بن المثنى وأن لروايته أصلا والله أعلم . وقال الكرماني : لعل السامع كان يعتقد أن هؤلاء الأربعة لم يجمعوا وكان أبو الدرداء من جمع فقال أنس ذلك ردا عليه ، وأتى بسميعة المخمر ادعاء ومبالغة ، ولا يلزم منه الثاني عن غيرهم بطريق الحقبة والله أعلم . قوله ( وأبو زيد قال ونحن ورنناه ) القائل ذلك هو أنس ، وقد تقدم في مناقب زيد بن ثابت قال قتادة : قلت ومن أبو زيد ؟ قال : أحد عمومتى ، وتقدم في غزوة بدر من وجه آخر عن قتادة عن أنس قال د مات أبو زيد وكان يندبوا ولم يترك عقبها ، وقال أنس : نحن ورنناه . وقوله د أحد عمومتى ، يرد قول من سى أبا زيد المذكور سعد بن عبيدة بن النعمان أحد بنى عمرو بن عوف لأن أنسا خزرجي وسعد بن عبيد أوسى ، وإذا كان كذلك احتمل أن يكون سعد بن عبيدة من جمع ولم يطلع أنس على ذلك ، وقد قال أبو أحمد العسكري : لم يجمعه من الأوس غيره . وقال محمد بن حبيب في د المحبر : سعد بن عبيد ونسبه كان أحد من جمع القرآن في عهد النبي ﷺ : ووقع في رواية الشعبي التي أشرت إليها المغايرة بين سعد بن عبيدة وبين أبي زيد فانه ذكرهما جميعا فدل على أنه غير المراد في حديث أنس . وقد ذكر ابن أبي داود فيمن جمع القرآن قيس بن أبي صمصمة وهو خزرجي وتقدم أنه يكنى أبا زيد ، وسعد بن المنذر بن أرس بن زهير وهو خزرجي أيضا لكن لم أر التصريح بأنه يكنى أبا زيد ، ثم وجدت عند ابن أبي داود ما يرفع الإشكال من أصله ، فانه روى بإسناد على شرط البخارى الى ثمانية عن أنس أن أبا زيد الذي جمع القرآن اسمه قيس بن السكن ، قال د وكان رجلا منا من بنى عدى بن النجار أحد عمومتى ومات ، ولم يبق عقبها ، ونحن ورنناه ، قال ابن أبي داود : حدثنا أنس بن خالد الأنصاري قال هو قيس بن السكن من جهوداء من بنى عدى بن النجار ، قال ابن أبي داود : مات قريبا من وفاة النبي ﷺ فذهب عنه ولم يؤخذ عنه وكان عقبها يندبوا . الحديث السادس ، قوله ( يحيى ) هو القطان ، وسفيان هو الثوري . قوله ( عن حبيب بن أبي ثابت ) عند الأصمعي د حدثنا حبيب . قوله ( أبي أنس ) كذا للاكثر وبه جزم المزي في الأطراف ، فقال : قيس في رواية صدقة ذكر على . قلت : وقد ثبت في رواية النسفي عن البخارى ، قال الحديث عنه د على أنصانا ، وأبي أنسنا ، وقد ألحق الدمياطي في نسخته في حديث الباب ذكر على وليس بمجيد ، لانه ساقط من رواية الثوري التي عليها مدار روايته ، وقد تقدم في تفسير البقرة عن عمرو بن علي عن يحيى القطان بسنده هذا رفيه ذكر على عند الأصمعي . قوله ( من ابن أبي ) أى من قراءته ، ولحن القول لحواء ومضاه المراد به هنا القول . وكان أبي بن كعب

لا يرجع عما حفظه من القرآن الذي تلقاه عن رسول الله ﷺ ولو أخبره غيره أن تلاوته نسخت ، لأنه إذا سمع ذلك من رسول الله ﷺ حصل عنده القطع به فلا يزول عنه بأخبار غيره أن تلاوته نسخت ، وقد استدل عليه صر بالآية الدالة على النسخ وهو من أوضح الاستدلال في ذلك ، وقد تقدم بقية شرحه في التفسير

### ٩ - باب فضل فاتحة الكتاب

٥٠٠٦ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا شعبة قال حدثني حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد بن الملق قال كنت أصلي ، فدعاني النبي ﷺ فلم أجد له ، قلت : يا رسول الله إني كنت أصلي ، قال ألم يقل الله ( استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم ) ؟ ثم قال : ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قبل أن نخرج من المسجد ؟ فأخذ بيدي ، فلما أردنا أن نخرج قلت : يا رسول الله ، إنك قلت لأعلمك أعظم سورة في القرآن ، قال : ( الحمد لله رب العالمين ) هي السبع للثاني والقرآن العظيم للذي أوليته ،

٥٠٠٧ - حدثنا محمد بن المثنى حدثنا وهب حدثنا هشام عن محمد عن معمر عن أبي سعيد الخدري قال كنا في مسير لنا ، فززلنا ، فجاءت جارية فقالت إن سيد الحمى سليم ، وإن نفرنا غيب ، فهل منكم راقى ؟ فقام معها رجل ما كنا نأمنه برقية ، فراقاه فبرأ ، فأسرنا ثلاثين شاة وسقانا لبنا . فلما رجع قلنا له أ كنت ممن رقية أو كنت ترقى ؟ قال : لا ، ما رقيت إلا بأمر الكتاب . قلنا : لا تخدثوا شيئا حتى تأتي أو نسأل النبي ﷺ . فلما قدمنا المدينة ذكرناه للنبي ﷺ فقال : وما كان يُدرى أنها رقية ؟ اقموا واضربوا لي بسهم ، وقال أبو معمر : حدثنا عبد الوارث حدثنا هشام حدثنا محمد بن سيرين حدثنا معمر بن سيرين عن أبي سعيد الخدري بهذا

قوله ( باب فضل فاتحة الكتاب ) ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي سعيد بن الملق في أنها أعظم سورة في القرآن ، والمراد بالعظيم عظم القدر بالثواب المرتب على قراتها وإن كان غيرها أطول منها ، وذلك لما اشتملت عليه من المعاني المناسبة لذلك ، وقد تقدم شرح ذلك مبسوطا في أول التفسير . ثانيهما حديث أبي سعيد الخدري في الرقية بفاتحة الكتاب ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاجارة ، وهو ظاهر الدلالة على فضل الفاتحة . قال القرطبي : اقتصت الفاتحة بأنها مبدأ القرآن وحاربة لجميع علومه ، لاحتوائها على التناء على الله والإقرار بعبادته والإخلاص له وسؤال الهداية منه والإشارة إلى الاعتراف بالعجز عن القيام بنعمه ، وإلى شأن المعاد وبيان عاقبة المجاهدين ، إلى غير ذلك مما يقتضى أنها كلها موضع الرقية . وذكر الروياني في البحر أن البسملة أفضل آيات القرآن وتلقب بمحذية آية الكرسي وهو الصحيح . قوله ( وقال أبو معمر حدثنا عبد الوارث الخ ) أود بهذا التعليق



التصريح بالتحديث من محمد بن سيرين لهشام . ومن معبد لمحمد . قاله في الاسناد الذي ساقه أولا بالنعنة في الموضوعين ، وقد وصله الاسماعيل من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن أبي معمر كذلك ، وذكر أبو علي الجبائي أنه وقع عند القابسي عن أبي زيد السند الى محمد بن سيرين ، وحدثني معبد بن سيرين ، بإو المطف قال والصواب حذفها

### ١٠ - باب فضل سورة البقرة

٥٠٠٨ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا شعبة عن سليمان عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن أبي مسعود عن النبي ﷺ قال : « من قرأ بالآيتين ... »

٥٠٠٩ - حدثنا أبو نعيم حدثنا صفوان عن منصور عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن أبي مسعود رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه ، »

٥٠١٠ - وقال عثمان بن الهيثم حدثنا هوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : وكلي رسول الله ﷺ بمحفظ زكاة رمضان ، فأتاني آت فجعل يستخرج من الطعام ، فأخذته فقلت : لأرفعك إلى رسول الله ﷺ . . . . . فقلت : إذا أوتيت إلى فراشك فافرا آية الكرسي لم يزل معك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح . فقال النبي ﷺ : صدقت وهو كذوب ، ذاك شيطان ،

قوله ( باب فضل سورة البقرة ) أورد فيه حديثين . الأول . قوله ( عن سليمان ) هو الأعشى ، ولشعبة فيه شيخ آخر وهو منصور أخرجه أبو داود عن حفص بن عمر عن شعبة عنه ، وأخرجه النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة كذلك ، وجمع غندر عن شعبة فأخرجه مسلم عن أبي موسى وبندار وأخرجه النسائي عن بشر بن خالد ثلاثهم عن غندر ، أما الأولان فقالا عنه عن شعبة عن منصور ، وأما بشر فقال عنه عن شعبة عن الأعشى وكذا أخرجه أحمد عن غندر . قوله ( عن عبد الرحمن ) هو ابن يزيد النخعي . قوله ( عن أبي مسعود ) في رواية أحمد عن غندر عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة عن أبي مسعود وقال في آخره : قال عبد الرحمن ولقيت أبا مسعود حدثني به ، وسأته نحوه للوصف من وجه آخر في : باب كذا يقرأ من القرآن ، وأخرجه في : باب من لم يربأما أن يقول سورة كذا ، من وجه آخر عن الأعشى عن إبراهيم عن عبد الرحمن وعاقمة جميعهما عن أبي مسعود ، فكان إبراهيم حله عن عاقمة أيضا بعد أن حدث به عبد الرحمن عنه ، كما في عبد الرحمن أبا مسعود حله عنه بعد أن حدث به علقمة ، وأبو مسعود هذا هو عقبه بن عمرو الانصاري البدرى الذي تقدم بيان حاله في غزوة بدر من المفازي ، ووقع في رواية عيسودوس بدله . ابن مسعود ، وكذا عند الاصيل عن أبي زيد المروزي (١) وصوبه الاصيل فأخطأ في ذلك بل هو تصحيف ، قال أبو علي الجبائي : الصواب : عن أبي مسعود ، وهو عقبه بن

عمرو ، . قلت : وقد أخرجه أحمد من وجه آخر عن الأعمش فقال فيه ، عن عتبة بن عمرو ، . قوله ( من قرأ بالآيتين ) كذا اختصر البخاري من المتن على هذا القدر ، ثم حول السند الى طريق منه ور عن إبراهيم بالسند المذكور واكل المتن فقال ، من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه ، وقد أخرجه أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة فقال فيه ، من سورة البقرة ، لم يقل د آخر ، فاعلم هذا هو السرى في تحويل السند ليسوقه على لفظ منصور ، دلى أنه وقع في رواية غندر عند أحمد باللفظ د ن قرأ الآيتين الأخيرتين ، فعلى هذا فيكون اللفظ الذى ساقه البخاري لفظ منصور ، وليس بينه وبين لفظ الأعمش الذى حوله عنه ، مغيرة في المعنى والله أعلم . قوله ( من آخر سورة البقرة ) يعنى من قوله تعالى ( آمن الرسول ) الى آخر السورة ، وآخر الآية الأولى ( المصير ) ومن ثم الى آخر السورة آية واحدة ، وأما ( ما اكتسبت ) فليست رأس آية بانفلاق السادتين . وقد أخرج على بن سعيد السكري في ثواب القرآن، حديث الباب من طريق عاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش عن علقمة بن قيس عن عتبة بن عمرو بلفظه من قرأهما بعد العشاء الآخرة أجزأنا : آمن الرسول الى آخر السورة ، ومن حديث الثمان بن بشير رفعه ، ان الله كتب كتابا أنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة وقال في آخره : آمن الرسول ، وأصله عند الترمذى والنسائى وصححه ابن حبان والحاكم . ولابى عبيد في فضائل القرآن ، من مرسل جبير بن نفير نحوه وزاد فأقرهما وعلوهما أبناءكم ونساءكم ، فانهما قرآن وصلاة ودعاء . قوله ( كفتاه ) أى أجزأنا عنه من قيام الليل بالقرآن ، وقبل أجزأنا عنه عن قراءة القرآن مطلقا سواء كان داخل الصلاة أم خارجها ، وقيل معناه أجزأنا فبما يتعلق بالاعتقاد لما اشتملتا عليه من الإيمان والأعمال إجمالا ، وقيل معناه كفتاه كل سوء ، وقبل كفتاه شر الشيطان ، وقيل دفعنا عنه شر الانس والجن ، وقيل معناه كفتاه ما حصل له بسببهما من الثواب عن طاب شيء آخر ، وكأنهما اختصتا بذلك لما تضمنتا من الثناء على الصحابة بجمعيل اقتيادهم الى الله وإبائهم ورجوعهم اليه وما حصل لهم من الإجابة الى مطلوبهم ، وذكر الكرماني عن النووى أنه قال : كفتاه عن قراءة سورة الكهف وآية الكرسي ؛ كذا نقل عنه جازما به ، ولم يقل ذلك النووى وإنما قال مانصه : قبل معناه كفتاه من قيام الليل ، وقيل من الشيطان ، وقيل من الآفات ، ويحتدل من الجميع . هذا آخر كلامه . وكان سبب الوم أن عند النووى عقب هذا باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي فاعلم النسخة التى وقعت للكرماني سقط منها لفظ باب وصحفت فضل فصارت وقيل ، واقتصر النووى في الذاكرة ، على الاول والثالث تخلصا قال : قلت ويجوز أن يراد الاولان انتهى . وعلى هذا فأقول : يجوز أن يراد جميع ما تقدم والله أعلم . والوجه الاول ورد صريحا من طريق عاصم عن علقمة عن أبى مسعود رفعه ، من قرأ خاتمة البقرة أجزأت عنه قيام ليلة ، ويؤيد الرابع حديث الثمان بن بشير رفعه ، ان الله كتب كتابا أنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة ، لا يقرآن في دار فيقر بها الشيطان ثلاث ليال ، أخرجه الحاكم وصححه ، وفي حديث معاذ لما أمسك الحنفى وآية ذلك ولا يقرأ أحد منكم خاتمة سورة البقرة فيدخل أحد منها بيته تلك الليلة ، أخرجه الحاكم أيضا . الحديث الثانى حديث أبى هريرة ، تقدم شرحه في الوكالة ، وقوله في آخره ، صدقك وهو كذب ، هو من التحميم البلغ ، لأنه لما أومم مدحه بوصفه الصدق في قوله صدقك استدركه فى الصدق منه بصيغة مبالغة ، والمعنى صدقك في هذا القول مع أن عادته الكذب المستمر ، وهو كقولهم قد يصدق الكذب ، وقوله وذاك شيطان ، كذا للاكثر ، وتقدم في الوكالة أنه وقع هنا ذاك الشيطان ، واللام فيه للجنس أو العهد النعنى من الوارد

ان لكل آدمي شيطاناً وكل به . أو اللام بدل من الضمير كأنه قال : ذاك شيطانك ، أو المراد الشيطان المذكور في الحديث الآخر حيث قال في الحديث ، ولا يقربك شيطان ، وشرحه الطبري على هذا فقال : هو - أى قوله فلا يقربك شيطان - مطابق شائع في جنسه ، والثاني فرد من أفراد ذلك الجنس . وقد استشكل الجمع بين هذه القصة وبين حديث أبي هريرة أيضاً الماضى في الصلاة وفي التفسير وغيرهما أنه ﷺ قال : ان شيطاناً نفلت على البارحة ، الحديث وفيه ، ولولا دعوة أخى سليمان لأصبح مربوطاً بسارية ، وتقرير الإشكال أنه ﷺ امتنع من إمساكه من أجل دعوة سليمان عليه السلام حيث قال ( وهب لى ملكاً لا ينبغي لأحد من عبادى ) قال الله تعالى ( فسخرنا له الريح ثم قال ) ( والشياطين ) وفي حديث الباب أن أبا هريرة أمسك الشيطان الذى رآه وأراد حمله الى النبي ﷺ ، والجواب أنه يحتمل أن يكون المراد بالشيطان الذى هم النبي ﷺ أن يوقعه هو رأس الشياطين الذى يلزم من التمكن منه التمكن منهم فيضاهى حينئذ ما حصل لسليمان عليه السلام من تسخير الشياطين فيما يريد والترويق منهم ، والمراد بالشيطان في حديث الباب إما شيطانه بخصوصه أو آخر في الجلة لأنه يلزم من تمكنه منه اتباع غيره من الشياطين في ذلك التمكن ، أو الشيطان الذى هم النبي ﷺ بربطه تبدى له في صفته اتى خلقاً عليها ، وكذلك كانوا في خدمة سليمان عليه السلام على هيئةهم ، وأما الذى تبدى لأبي هريرة في حديث الباب فكان على هيئة الآدميين فلم يكن في إمساكه مصاهاة لملك سليمان ، والعلم عند الله تعالى

### ١ - باب . فضل الكهف .

٥٠١١ - حدثنا عمرو بن خالد حدثنا زهير حدثنا أبو إسحاق عن البراء قال : كان رجلٌ يقرأ سورة الكهف ، وإلى جانبه حصانٌ مربوطٌ بشطَين ، فنفثتهُ سحابةٌ ، فبعثتُ تدنو وتدنو ، وجعلَ فرسهُ يَبْرِفُ . فلما أصبح أتى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فقال : تلك السكينةُ تنزلت بالقرآن .

**قوله** ( باب فضل الكهف ) في رواية أبي الوقت : فضل سورة الكهف ، وسقط لفظ ، باب ، في هذا والذي قبله والثلاثة بعده غير أبي ذر . **قوله** ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية . **قوله** ( عن البراء ) في رواية الترمذي من طريق شعبة عن أبي إسحاق وسمعت البراء ، **قوله** ( كان رجل ) قيل هو أسيد بن حضير كما سيأتى من حديثه نفسه بعد ثلاثة أبواب ، لكن فيه أنه كان يقرأ سورة البقرة وفي هذا أنه كان يقرأ سورة الكهف ، وهذا ظاهره التعمد . وقد وقع قريب من القصة التي لأسيد لثابت بن قيس بن شماس لكن في سورة البقرة أيضاً . وأخرج أبو داود من طريق رسالة قال : قيل للنبي ﷺ : ألم تر ثابت بن قيس لم نزل دأوه البارحة نزم بمصاييح ، قال : فلهه قرأ سورة البقرة . فسيئال قال : قرأت سورة البقرة ، ويحتمل أن يكون قرأ سورة البقرة وسورة الكهف جميعاً أو من كل منهما . **قوله** ( بشطين ) جمع شيطان بفتح المعجمة وهو الحبل ، وقيل بشرط طوله ، وكأنه كان شديد الصعوبة . **قوله** ( وجعل فرسه يَبْرِفُ ) بنون وفاء ومهملة ، وقد وقع في رواية لمسلم : ينفق ، بفتح وواو ، وعطاء عياض ، فان كان من حيث الرواية فذاك وإلا فعناها هنا واضح . **قوله** ( تلك السكينة ) بمجمة وزن عظيمة ، وحكى ابن قرقول والصماني فيها كسر أولها والتشديد بلفظ المرادف للهدية ؛ وقد نسب ابن قرقول للعربي وأنه حكاه عن

بعض أهل اللغة . وقرر لفظ السكينة في القرآن والحديث ، فروى الطبري وغيره عن علي قال : هي ريح هفاقة لها وجه كوجه الانسان ، وقيل لها رأسان ، وعن مجاهد لها رأس كراس الهر ، وعن الربيع بن أنس لعينها شعاع ، وعن السدي : السكينة طست من ذهب من الجنة يفسل فيها قلوب الانبياء ، وعن أبي مالك قال : هي التي التي فيها موسى الاوايح والثوراة والعصا ، وعن وهب بن منبه : هي روح من الله ، وعن الضحاك بن مزاحم قال : هي الرحمة ، وعنه هي سكون القلب وهذا اختيار الطبري ، وقيل هي الطمأنينة ، وقيل الوقار ، وقيل الملاسكة ذكره الصناني . والذي يظهر أنها مقولة بالاشتراك على هذه المعاني ، فيحمل كل موضع وردت فيه على ما يليق به ، والذي يليق بحديث الباب هو الأول ، وليس قول وهب ببعيد . وأما قوله ( فأنزل الله سكينة عليه ) وقوله ( هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ) فيحتمل الأول ويحتمل قول وهب والضحاك ، فقد أخرج المصنف حديث الباب في تفسير سورة الفتح كذلك ، وأما التي في قوله تعالى ( فيه سكينة من ربكم ) فيحتمل قول السدي وأبي مالك ، وقال النووي : المختار أنها شيء من المخلوقات فيه طمأنينة ورحمة ومعها الملاسكة . قوله ( تنزل ) في رواية الكشمي « تنزل » بضم اللام بغير تاء . والأصل تنزل ، وفي رواية الترمذي « نزلت مع القرآن أو على القرآن »

### ٣ - باب فضل سورة الفتح

٥٠١٢ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه « ان رسول الله ﷺ كان يسير في بعض أسفاره ، وعمر بن الخطاب يسير معه ليلاً ، فسأله عمر عن شيء فلم يجبه رسول الله ﷺ ، ثم سأله فلم يجبه ، ثم سأله فلم يجبه . فقال عمر يكذبك أمك زرت رسول الله ﷺ ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك . قال عمر : فحركت بعيري حتى كنت أمام الناس ، وخشيت أن ينزل في قرآن ، فأنشيت أن سمعت صارخاً بصريخ ، قال قلت : لقد خشيت أن يكون نزل في قرآن ، قال فبحث رسول الله ﷺ فلمس عليه فقال : لقد أنزلت على الليلة سورة لمي أحب إلي مما طلعت عليه الشمس ، ثم قرأ : ( إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ) »

قوله ( باب فضل سورة الفتح ) في رواية غير أبي ذر « فضل سورة الفتح » بغير « باب » . قوله ( عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يسير في بعض أسفاره ) تقدم في غزوة الفتح وفي التفسير أن هذا السياق صورته الإرسال وأن الاسماعيل والبخاري أخرجاه من طريق محمد بن خالد بن عثمة عن مالك بصريح الاتصال ولفظه « عن أبيه عن عمر » ثم وجدته في التفسير من جامع الترمذي من هذا الوجه فقال « عن أبيه سمعت عمر » ثم قال « حديث حسن غريب » وقد رواه بعضهم عن مالك فأرسله فأشار إلى الطريق التي أخرجه البخاري وما وافقها ، وقد بينت في المقدمة أن في أثناء السياق ما يدل على أنه من رواية أسلم عن عمر لقوله فيه « قال عمر فحركت بعيري الخ » وتقدمت بقية شرحه في تفسير سورة الفتح

### ٣ - باب فضل ( قل هو الله أحد ) فيه عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ

٥٠١٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي

صَعَمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ « أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ) يَرُدُّهَا ، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ - وَكَأَنَّ الرَّجُلَ يَنْتَالُهَا - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَاللَّهِ نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَمُحَدِّلٌ مُتَلَتِّ لِلْقُرْآنِ ،

[ الحديث ٥٠١٣ طرأه في : ٦٦٤٣ ، ٧٣٧٤ ]

٥٠١٤ - وزاد أبو معمر : حدثنا إسماعيل بن جعفر عن مالك بن أنس عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صَعَمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَخْبَرَنِي أَخِي قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ « أَنَّ رَجُلًا قَامَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَقْرَأُ مِنَ السُّحْرِ ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ) لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا أَنَّى الرَّجُلُ النَّبِيُّ ﷺ . . . نَحْوَهُ » ،

٥٠١٥ - حَدَّثَنَا مُعَرُّ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ وَالضَّحَّاكُ لِلشَّرْقِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ : أَيْعِزُّكُمْ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ ؟ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَالُوا : أَتَيْنَا يُطْبِقُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : اللَّهُ الْوَاحِدُ الْمُصَمَّدُ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ . قَالَ الْفَرَبَرِيُّ مِمَّتْ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَاسِمٍ وَرَأَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : عَنْ إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلٌ ، وَتَنَ لِلضَّحَّاكِ لِلشَّرْقِيِّ مُسْنَدٌ

قَوْلُهُ ( بَابُ فَضْلِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، فِيهِ عَمْرَةٌ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ) هُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ أَوَّلُهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بِمَثَرَةٍ رَجُلًا عَلَى سَرِيَةٍ ، فَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ فَيَعْتَمُ يَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » الْحَدِيثُ وَفِي آخِرِهِ « أَخْبَرُونِي أَنَّ اللَّهَ يَجِبُهُ » وَسَيَأْتِي مَوْصُولًا فِي أَوَّلِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ بِتَمَامِهِ ، وَتَقَدَّمَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَنَسٍ ، وَبَيَّنْتُ هُنَاكَ الْاِخْتِلَافَ فِي تَسْمِيَّتِهِ ، وَذَكَرْتُ فِيهِ بَعْضَ فَوَائِدِهِ ، وَأَحَلْتُ بِبَقِيَّةِ شَرْحِهِ عَلَى كِتَابِ التَّوْحِيدِ وَذَهَلُ الْكِرْمَانِيُّ فَقَالَ : قَوْلُهُ « فِيهِ عَمْرَةٌ » أَيْ رَوَتْ عَنْ عَائِشَةَ حَدِيثًا فِي فَضْلِ سُورَةِ الْاِخْلَاصِ ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرْطِهِ لَمْ يَذْكُرْهُ بِنَصِّهِ وَارْتَكَبَ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ إِجْمَالًا . كَذَا قَالَ . وَغَفَلَ عَنِ أَنَّ كِتَابَ التَّوْحِيدِ وَانَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ ( عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَمَةَ ) هَذَا هُوَ الْمُحْفُوظُ ، وَكَذَا هُوَ فِي الْمَوْطَأِ ، وَرَوَاهُ أَبُو صَفْوَانَ الْأَمْوِيُّ عَنْ مَالِكٍ فَقَالَ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَمَةَ عَنْ أَبِيهِ » أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ عَنْ أَبِيهِ ، وَمَعْنَى مِنْ طَرِيقِ بِيحَى الْقَطَّانِ ، ثَلَاثُهُمْ عَنْ مَالِكٍ ، وَقَالَ بَعْدَهُ « إِنَّ الصَّوَابَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . كَمَا فِي الْأَصْلِ ، وَكَذَا قَالَ الدَّارِقُطِيُّ ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مَالِكٍ كَذَلِكَ وَقَالَ بَعْدَهُ « الصَّوَابُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ » وَفَدَّ قَدَّمَ مِثْلَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ فِي حَدِيثٍ آخَرَ عَنْ مَالِكٍ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ . قَوْلُهُ ( أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ يَرُدُّهَا ) الْقَارِئُ هُوَ قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ ، أَخْرَجَ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْهَيْثَمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ « بَاتَ قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ كَمَا هُوَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا ، الْحَدِيثُ ، وَالَّذِي سَمِعَهُ لَمْ يَلَهُ أَبُو سَعِيدٍ رَأَى الْحَدِيثَ لِأَنَّهُ أَخُوهُ لَأَمَّهُ وَكَانَا مُتَجَاوِرِينَ ، وَبِذَلِكَ جَزَمَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، فَكُنْهُنَّ أَهْمُ نَفْسِهِ وَأَخَاهُ ، وَقَدْ أَخْرَجَ الدَّارِقُطِيُّ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ

الطباع عن مالك في هذا الحديث بلفظ « أن لي جاراً يقوم بالليل فإقرأه لا يقل هو الله أحد » . قوله ( يقرأ قل هو الله أحد ) في رواية عمن بن جهم ضم « يقرأ قل هو الله أحد كلها بردها » . قوله ( وكان الرجل ) أى السائل . قوله ( يتقيد باللام وأصله يتقالم أى يعتقد أنها قليلة ، وفي رواية ابن الطباع المذكورة « كأنه يقلها » ، وفي رواية يحيى القطان عن مالك « فكأنه استقلها » والمراد استقلال العمل لا التقيص . قوله ( وزاد أبو معمر ) قال الديلمى . هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المنقرى ، وخالفه المازى تبعاً لابن عساكر لجزمياً بأنه إسماعيل بن إبراهيم الهذلى وهو الصواب ، وإن كان كل من المنقرى والهذلى يكنى أبا معمر وكلاهما من شيوخ البخارى ، لكن هذا الحديث إنما يعرف بالهذلى ، بل لا نعرف للمنقرى عن إسماعيل بن جعفر شيئاً ، وقد وصله النسائى والإسماعيل من طرق عن ابن معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلى . قوله ( حدثنا إسماعيل بن جعفر عن مالك ) هو من رواية الأقران . قوله ( أخبرنى اخى قتادة بن النعمان ) هو أخوه لأمه ، أمهم أنيسة بنت عمرو بن قيس بن مالك من بنى النجار . قوله ( فلما أصبحنا أتى الرجل النبي ﷺ نحوه ) يعنى نحو الحديث الذى قبله ، ولفظه عند الإسماعيل « فقال : يا رسول الله إن فلاناً قام الليلة يقرأ من السحر قل هو الله أحد ففارق السورة بردها لا يزيد عليها وكان الرجل يتقالم » ، فقال النبي ﷺ : إنما لتعدل تلك القرآن . قوله ( إبراهيم ) هو النخعى والضحاك المشرق بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء نسبة إلى مشرق بن زيد بن جهم بن حاشد بطن من همدان ، قيده السكرى وقال : من فتح الميم فقد صحف ، كأنه يشير إلى قول ابن أبى حاتم مشرق موضع ، وقد ضبطه بفتح الميم وكسر الراء الدارقطنى وابن ما كولا وتبعهما ابن السمعانى فى موضع ، ثم غفل فذكره بكسر الميم كما قال السكرى لكن جعل فافه فاف ، وتعبه ابن الأثير فأصاب . والضحاك المذكور هو ابن شراحيل ويقال شراحيل ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر يأتى فى كتاب الأدب قرئ فيه بأبى سلة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبى سعيد الخدرى ، وحكى البزار أن بعضهم زعم أنه الضحاك بن زراحم وهو غلط . قوله ( أيعجز أحدكم ) بكسر الجيم قوله ( أن يقرأ تلك القرآن فى ليلة ) لعل هذه قصة أخرى غير قصة قتادة بن النعمان . وقد أخرج أحمد والنسائى من حديث أبى مسعود الأنصارى مثل حديث أبى سعيد بهذا . قوله ( فقال : الله الواحد الصمد تلك القرآن ) عند الإسماعيل من رواية أبى خالد الأحمر عن الأعمش « فقال : يقرأ قل هو الله أحد فهى تلك القرآن » . فكأن رواية الباب بالمعنى . وقد وقع فى حديث أبى مسعود المذكور نظير ذلك ، ويحتمل أن يكون سعى السورة بهذا الاسم لاستئصالها على الصفتين المذكورتين ، أو يكون بعض رواته كان يقرؤها كذلك ، فقد جاء عن عمر أنه كان يقرأ « الله أحد الله الصمد » بغير « قل » ، فى أولها . قوله ( قال الفربرى . سمعت أبا جعفر محمد بن أبى حاتم وراق أبى عبد الله يقول قال أبو عبد الله : عن إبراهيم سرسل ، وعن الضحاك المشرقى مسند ) ثبت هذا عند أبى ذر عن شيوخه ، والمراد أن رواية إبراهيم النخعى عن أبى سعيد منقطعة ورواية الضحاك عنه متصلة ، وأبو عبد الله المذكور هو البخارى المصنف ، وكان الفربرى ما سمع هذا الكلام منه لحمله عن أبى جعفر عنه ، وأبو جعفر كان يورق للبخارى أى ينسخ له وكان من الملازمين له والعارفين به والمكثرين عنه ، وقد ذكر الفربرى عنه فى الحج والمظالم والاعتصام وغيرها فوائد عن البخارى ، ويؤخذ من هذا الكلام أن البخارى كان يطلق على المنقطع لفظ المرسل وعلى المتصل لفظ المسند ، والمشهور فى الاستعمال أن المرسل ما يضيفه التابعى إلى النبي ﷺ والمسند ما يضيفه

الصالحين إلى النبي ﷺ بشرط أن يكون ظاهر الاستناد إليه الاتصال ، وهذا الثاني لا يتناقض ما أطلقه المصنف . قوله ( تلك القرآن ) حمله بعض العلماء على ظاهره فقال : هي تلك باعتبار معاني القرآن ، لأنه أحكام وأخبار وتوحيد وقد اشتملت هي على القسم الثالث فكانت ثلثاً بهذا الاعتبار ، ويستأنس لهذا بما أخرجه أبو عبيدة من حديث أبي الدرداء قال : جزء النبي ﷺ القرآن ثلاثة أجزاء : لجعل قل هو الله أحد جزءاً من أجزاء القرآن ، وقال القرطبي : اشتملت هذه السورة على اسمين من أسماء الله تعالى يتضمنان جميع أصناف الكمال لم يوجد في غيرها من السور وهما الاحد الصمد ، لأنهما يدلان على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال ، وبين ذلك أن الأحاد يشعر بوجوده الخاص الذي لا يشاركه فيه غيره ، والصمد يشعر بجميع أوصاف الكمال لأنه الذي انتهى إليه سؤده فمكان مرجع الطلب منه وإلى ، ولا يتم ذلك على وجه التحقيق إلا لمن سار جميع خصال الكمال وذلك لا يصلح إلا لله تعالى ، فلما اشتملت هذه السورة على معرفة الذات المقدسة كانت بالنسبة إلى تمام المعرفة بصفات الذات وصفات الفعل ثلثاً . وقال غيره : تضمنت هذه السورة توجيه الاعتقاد وصدق المعرفة وما يجب لإتيانه لله من الاحدية المتأدية لاطلاق الشريك ، والصدمة المثبتة له جميع صفات الكمال الذي لا يلحقه نقص ، ونفى الولد والوالد المقرر لكمال المعنى ، ونفى الكف المتضمن لنفي الشبهة والظير ، وهذه مجامع التوحيد الاعتقادي ، ولذلك عادت تلك القرآن لأن القرآن خبر وإنشاء ، والانشاء أمر ونهي وإباحة ، والخبر خبر عن الخالق وخبر عن خلقه . وأخلصت سورة الاخلاص الخبر عن الله وخلصت قارئها من الشرك الاعتقادي . ومنهم من حمل المثلية على تحصيل الثواب فقال : معنى كونها تلك القرآن أن ثواب قراءتها يحصل للقارئ مثل ثواب من قرأ تلك القرآن وقيل مثله بغير تضعيف ، وهي دعوى بغير دليل ، وبؤيد الاطلاق ما أخرجه مسلم من حديث أبي الدرداء فذكر نحوه حديث أبي سعيد الأخير وقال فيه : قل هو الله أحد تعدل تلك القرآن ، ولمسلم أيضاً من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : احشوا ، فقرأوا عليكم تلك القرآن . فخرج فقرأ قل هو الله أحد ، ثم قال : ألا إنها تعدل تلك القرآن ، ولأبي عبيد من حديث أبي بن كعب : من قرأ قل هو الله أحد فكأنما قرأ تلك القرآن ، وإذا حل ذلك على ظاهره فهل ذلك ثلث من القرآن معين أو لا شيء ثلث فرض منه ؟ فيه نظر ، ويلزم على الثاني أن من قرأها ثلاثاً كان كن قرأ ختمة كاملة . وقيل : المراد من عمل بما تضمنته من الإخلاص والتوحيد كان كن قرأ تلك القرآن . وادعى بعضهم أن قوله : تعدل تلك القرآن ، يختص بصاحب الواقعة لأنه لما ردها في ليلته كان كن قرأ تلك القرآن بغير تردد ، قال القابسي : ولعل الرجل الذي جرى له ذلك لم يكن يحفظ غيرها فلذلك استقل عمله ، فقال له الشارح ذلك ترغيباً له في عمل الخير ولن قل . وقال ابن عبد البر : من لم يتأول هذا الحديث أخلص من أجاب فيه بالواي . وفي الحديث لإثبات فضل قل هو الله أحد . وقد قال بعض العلماء : إنها تضاهي كله للتوحيد لما اشتملت عليه من الجمل المثبتة والتأدية مع زيادة تعليق ، ومعنى التني فيها أنه الخالق الرزاق المعبود ، لأنه ليس فوقه من يمنه كالوالم ، ولا من يساويه في ذلك كالكنه ، ولا من يعينه على ذلك كالولد . وفيه إلقاء العالم المسائل على أصحابه ، واستعمال اللفظ في غير ما يتبادر للنفس ، لأن المتبادر من إطلاق تلك القرآن أن المراد تلك حجمه المكتوب مثلاً ، وقد ظهر أن ذلك غير مراد . ( تنبيه ) : أخرج الترمذي والحاكم وأبو الشيخ من حديث ابن عباس رفعه ، إذا ذلزلت تعدل نصف القرآن ، والشافعيون تعدل ربع القرآن ، وأخرج الترمذي أيضاً وابن أبي شيبة وأبو الشيخ من طريق سلة بن وردان عن

أنفسه ان الكافرون والنصر تعدل كل منهما ربع القرآن . وإذا زلزلت تعدل ربع القرآن ، زاد ابن أبي شيبة وأبو الشيخ رواية الكرسي تعدل ربع القرآن ، وهو حديث ضعيف لضعف سبلة وإن حسنة الترمذي فلهذا تساهل فيه لكونه من فضائل الأعمال ، وكذا صحح الحاكم حديث ابن عباس وفي سنده يمان بن المغيرة وهو ضعيف عندهم

### ١٤ - باب فضل الموعظات

٥٠١٦ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَبِي شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا **«** إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اشْتَكَى يَقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمَوْعِظَاتِ وَيَنْتَثُ ، فَلَمَّا أَشَدُّ وَجَعَهُ كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَيْهِ وَأَمْسَحُ بِيَدِهِ رَجَاءَ بَرَكَتِهَا ، **»**

٥٠١٧ - **حَدَّثَنَا** عُثَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ أَصْبَغٍ عَنْ عُثَيْلٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ **«** إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَلْقَى رَجُلًا يَجْعَلُ لَوْحَةً يَكْتُبُ عَلَيْهَا قَوْلَهُ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (قُلْ أَهْوَ رَبُّ الْفَلَقِ) (قُلْ أَهْوَ رَبُّ النَّاسِ) ثُمَّ يَمْسَحُ بِهَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ ، يَبْدَأُ بِهَا عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ وَمَا أَهْوَلَ مِنْ جَسَدِهِ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، **»**

[ الحديث ٥٠١٧ - طرقه في : ٥٧٤٨ ، ٦٣١٩ ]

**قوله** ( باب فضل الموعظات ) أى الإخلاص والخلق والناس ، وقد كنت جاوزت في باب الوفاة النبوية ، ومن كتاب المغازي أن الجمع فيه بناء على أن أقل الجمع اثنان ، ثم ظهر من حديث هذا الباب أنه على الظاهر ، وأن المراد بأنه كان يقرأ بالموعظات أى السور الثلاث ، وذكر سورة الاخلاص معهما تغليباً لما اشتملت عليه من صفة الرب وإن لم يصرح فيها بلفظ التعميد . وقد أخرج أصحاب السنن الثلاثة وأحمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث عتبة بن حمار قال : قال لى رسول الله ﷺ : قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس ثم يمسح بهن ، فإنه لم يعمد بثلثهن ، وفي لفظه : أقرأ الموعظات دبر كل صلاة ، فذكرهن . **قوله** ( كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالموعظات ) الحديث تقدم في الوفاة النبوية من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس عن ابن شهاب ، وأصله يشرح على كتاب الطب ، ورواية عقيل عن ابن شهاب في هذا الباب وإن أحمد سندها بالذى قبله من ابن شهاب فصاعداً لكن فيها أنه كان يقرأ الموعظات عند النوم ، فهى مغايرة لحديث مالك المذكور ، فالذى يترجم أنهما حديثان عند ابن شهاب يسند واحد عند بعض الرواة عنه ما ليس عند بعض ، فاما مالك ومعه ويونس وزياد بن سعد عند مسلم فلم تختلف الرواة عنهم في أن ذلك كان عند الوجع ، ومنهم من قبله بمرض الموت ، ومنهم من رواه فيه فصل عائفة ، ولم يفسر أحد منهم الموعظات . وأما عقيل فلم تختلف الرواة عنه في ذلك عند النوم . ووقع في رواية يونس من طريق سليمان بن بلال عنه أن فعل عائشة كان بأمره ﷺ ، وسيأتى في كتاب الطب ، وقد جعلها أبو مسعود حديثاً واحداً ، وتعقبه أبو العباس الطبري ، وفرق بينهما خلف ، وتبعه المزى وإليه أم . وسيأتى شرح حديث كتاب الطب إن شاء الله تعالى



## ١٥ - باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن

٥٠١٨ - وقال البيهقي يزيدي بن الهادي عن محمد بن إبراهيم عن أسيد بن حضير قال « بينما هو يقرأ من الليل سورة البقرة وفرسه صرّوط عنده إذ جالت الفرس ، فسكت فسككت ، فقرأ فجالت الفرس ، فسكت وسكت الفرس ، ثم قرأ فجالت الفرس فانصرف ، وكان ابنه يحيى قريباً منها فاشفق أن تُصيبه ، فلما أجتره رفع رأسه إلى السماء حتى ما برأها ، فلما أصبح حدث النبي ﷺ فقال له : اقرأ يا ابنَ حضير ، اقرأ يا ابنَ حضير . قال فاشفقت يا رسول الله أن تُخطأ يحيى ، وكان منها قريباً ، فرفعت رأسي فانصرفت إليه ، فرفعت رأسي إلى السماء ، فإذا مثلُ الظلة فيها أمثالُ المصابيح ، فخرجتُ حتى لا أراها ، قال : وتدرى ما ذاك ؟ قال : لا ، قال تلك الملائكة ذنتِ أصوتك ، ولو قرأت لأصبحت ينظر الناسُ إليها ، لا تتواري منهم »

قال ابن الهادي : وحدثني هذا الحديث عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري عن أسيد بن حضير قوله ( باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن ) كذا جمع بين السكينة والملائكة ، ولم يقع في حديث الباب ذكر السكينة ولا في حديث البراء الماضي في فضل سورة الكهف ذكر الملائكة ، فلعل المصنف كان يرى أنهما قصة واحدة ، ولعله أشار إلى أن المراد بالظلة في حديث الباب السكينة ، لكن ابن بطال جزم بأن الظلة السحابة وأن الملائكة كانت فيها ومعها السكينة . قال ابن بطال قضية الترجمة أن السكينة تنزل أهدأ مع الملائكة ، وقد تقدم بيان الخلاف في السكينة ما مضى وما قال النووي في ذلك . قوله ( وقال البيهقي الخ ) وصله أبو عبيد في فضائل القرآن ، عن يحيى بن بكير عن الليث بالاسنادين جميعاً . قوله ( حدثني يزيدي بن الهادي ) هو ابن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهادي . قوله ( عن محمد بن إبراهيم ) هو النعمي وهو من صفار التابعين ، ولم يدرك أسيد ابن حضير فروايته عنه منقطعة ، لكن الاعتقاد في وصل الحديث المذكور على الاسناد الثاني ، قال الاسماعيلي : محمد بن إبراهيم عن أسيد بن حضير مرسل ، وعبد الله بن خباب عن أبي سعيد متصل . ثم ساقه من طريق عبد العزيز ابن أبي حازم عن أبيه عن يزيدي بن الهادي بالاسنادين جميعاً وقال : هذه الطريق دلي شرط البخاري . قلت : وجاء عن الليث فيه إسناد ثالث أخرجه النسائي من طريق شعيب بن الليث وداود بن منصور كلاهما عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد عن ابن أبي هلال عن يزيدي بن الهادي بالاسناد الثاني فقط ، وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من طريق إبراهيم بن سعد عن سعد بن يزيدي بن الهادي بالاسناد الثاني لكن وقع في روايته « عن أبي سعيد عن أسيد ابن حضير ، وفي لفظ « عن أبي سعيد أن أسيد بن حضير قال ، لكن في سياقه ما يدل على أن أبا سعيد إنما حمله عن أسيد فإنه قال في أثناءه « قال أسيد : غفقت أن يطأ يحيى . فندوت على رسول الله ﷺ ، فحدثت من مسند أسيد بن حضير ، وليحيى بن بكير فيه عن الليث اسناد آخر أخرجه أبو عبيد أيضاً من هذا الوجه فقال « عن ابن شهاب عن ابن بن كعب بن مالك عن أسيد بن حضير . » قوله ( بينما هو يقرأ من الليل سورة البقرة ) في رواية ابن أبي ليلى عن أسيد بن حضير « بينما أنا أقرأ سورة ، فلما انتهيت إلى آخرها ، أخرجه أبو عبيد ، ويستفاد منه أنه ختم السورة

التي ابتدأ بها . ووقع في رواية إبراهيم بن سعد المذكورة ، بينما هو يقرأ في مرابه ، أي في المسكن الذي فيه القبر ، وفي رواية أبي بن كعب المذكورة أنه كان يقرأ على ظهر بيته وهذا مغاير للقبعة التي فيها أنه كان في مرابه ، وفي حديث الباب أن ابنه كان إلى جانبه وفرسه مربوطة بثني أن تطأه ، وهذا كله مخالف لكونه كان حينئذ على ظهر البيت ، إلا أن يراد بظلم البيت خارجة لا أهله فتتحد القعتان . قوله ( إذا جالت الفرس فسكت فسكت ) في رواية إبراهيم بن سعد أن ذلك تكرر ثلاث مرار وهو يقرأ ، وفي رواية ابن أبي ليل سمعت رجلة من خلني حتى ظننت أن فرسي تطلق . قوله ( فلما اجتريه ) بجيم ومثناه وراء ثقيلة والعصير لولده أي اجتري ولده من المسكن الذي هو فيه حتى لا تطأ الفرس ، ووقع في رواية القابسي ، أخره ، بمججمة ثقيلة وراء خفيفة أي عن الموضوع الذي كان به خشية عليه . قوله ( رفع رأسه إلى السماء حتى ما يراها ) كذا فيه باختصار ، وقد أورده أبو عبيد كاملا واضفا ورفع رأسه إلى السماء فإذا هو بمثل الظلة فيها أمثال المصابيح عرجت إلى السماء حتى ما يراها ، وفي رواية إبراهيم بن سعد « فقامت إليها فإذا مثل الظلة فوق رأسي فيها أمثال السرج » ، فخرجت في الجو حتى ما أراها . قوله ( اقرأ يا ابن حضير ) أي كان ينبغي أن تستمر على قراءة ذلك ، وليس أمراله بالقراءة في حالة التحديث . وكانه استعصر صورة الحال فصار كأنه حاضر عنده لما رأى ما رأى ، فكأنه يقول : استمر على قراءة تلك لتستمر لك البركة بتدول الملائكة واستماعها لقراءتك ، وفهم أسيد ذلك فأجاب بمذره في قطع القراءة ، وهو قوله « خفت أن تطأ بجي » ، أي خشيت إن استمرت على القراءة أن تطأ الفرس ولدي ، ودل سياق الحديث على محافظة أسيد على خشوعه في صلاته لأنه كان يمكنه أول ما جالت الفرس أن يرفع رأسه ، وكأنه كان بلغه حديث النبي عن رفع المعلى رأسه إلى السماء فلم يرفعه حتى اشتد به الخطب ، ويحتمل أن يكون رفع رأسه بعد انقضاء صلاته فلن هذا مما أدى به الحال ثلاث مرات . ووقع في رواية ابن أبي ليل المذكورة « اقرأ أباعتيك » ، وهي كنية أسيد . قوله ( دنت لصوتك ) في رواية إبراهيم بن سعد « نسمع لك » ، وفي رواية ابن كعب المذكورة « وكان أسيد حسن الصوت » ، وفي رواية يحيى بن أيوب عن يزيد بن الحارث عن الأسماعيلي أيضا « اقرأ أسيد فقد أوتيت من مزاير آل داود » ، وفي هذه الرواية إشارة إلى الباء على استماع الملائكة لقراءته . قوله ( ولو قرأت ) في رواية ابن أبي ليل « أما أنك لو مضيت » . قوله ( ما يتواري منهم ) في رواية إبراهيم بن سعد « ما تستر منهم » ، وفي رواية ابن أبي ليل « رأيت الإعاجيب » ، قال الزوري : في هذا الحديث جواز رؤية آحاد الأئمة للملائكة ، كذا أطلق ، وهو صحيح لكن الذي يظهر التقييد بالصالح مثلا والحسن الصوت ، قال : وفيه فضيلة القراءة وأنها سبب نزول الرحمة وحضور الملائكة . قلت : الحكم المذكور أعم من الدليل ، فالذي في الرواية إنما نفا عن قراءة خاصة من سورة خاصة بصفة خاصة ، ويحتمل من الخصوصية ما لم يذكر ، وإلا لو كان على الإطلاق لحصل ذلك لكل قارئ . وقد أشار في آخر الحديث بقوله « وما يتواري منهم » ، إلى أن الملائكة لاستغراقهم في الاستماع كانوا يستترون على عدم الاختفاء الذي هو من شأنهم ، وفيه منقبة لأسيد بن حضير ، وفضل قراءة سورة البقرة في صلاة الليل ، وفضل الخشوع في الصلاة ، وأن التواضع بشئ من أمور الدنيا ولو كان من المباح قد يفوت الخير الكثير فكيف لو كان بغير الأمر المباح

### ١٦ - باب من قال لم يتركك الله إلا ما بين يدي

٥٠١٩ - حدثنا فضيلة بن سعيد حدثنا سفهان عن عبد العزيز بن رافع قال « دخلت أنا وشداد بن مسقل

على ابن عباس رضى الله عنهما ، فقال له شداد بن معقل : أترك النبي ﷺ من شيء ؟ قال : ما ترك إلا ما بين  
الهدفتين . قال : ودخلنا على محمد بن الحنفية فأسأله ، فقال : ما ترك إلا ما بين الهدفتين .

قوله ( باب من قال : لم يترك النبي ﷺ إلا ما بين الهدفتين ) أى ما فى المصحف ، وليس المراد أنه ترك القرآن  
بمجموع ما بين الهدفتين لأن ذلك يخالف ما تقدم من جمع أى بكر ثم عثمان . وهذه الترجمة الرد على من زعم أن كثيرا من  
القرآن ذهب لذهاب حملته ، وهو شيء اختلفه الروافض لتصبح دعواهم أن التخصيص على إمامة على واستحقاقه  
الخلافة عند موت النبي ﷺ كان ثابتا فى القرآن وأن الصحابة كتموه ، وهى دعوى باطلة لأنهم لم يكتبوا مثل وائت  
صندى بمثلة هارون من موسى ، وغيرها من الظاهر التى قد يسمعك بها من يدعى إمامته . كما لم يكتبوا ما يعارض  
ذلك أو يخصص عمومه أو يقيد مطلقه . وقد تطاب المصنف فى الاستدلال على رافضة بما أخرجه عن أحد أتباعهم  
الذين يدعون إمامته وهو محمد بن الحنفية وهو ابن على وأبى طالب . فلو كان هناك شيء ما يتعلق بأبيه لكان هو أحق  
الناس بالإطلاع عليه ، ولذلك ابن عباس قام ابن عم على وأشد الناس له لزوما وإطلاعا على حاله . قوله ( عن  
عبد العزيز بن رفيع ) فى رواية على بن الحسين عن سمعان ، حدثنا عبد العزيز ، أخرجه أبو نعيم فى المستخرج ،  
قوله ( دخلت أنا وشداد بن معقل ) هو الأسدي الكوفي ، تابعى كبير من أصحاب ابن مسعود ونابى . ولم يقع له فى  
رواية البخارى ذكر إلا فى هذا الموضع ، وأبوه بأهله والقبائل . وقد أخرج البخارى فى خلق أفعال العباد من  
طريق عبد العزيز بن رفيع عن شداد بن معقل عن عبد الله بن مسعود حديثا غير هذا . قوله ( أترك النبي ﷺ  
من شيء ) ؟ فى روايه الاسماعيلى شيئا سوى القرآن . قوله ( الاما بين الهدفتين ) بالفاء ثنية دقة بفتح أوله  
وهو اللوح ، ووقع فى رواية الاسماعيلى ، بن اللوحين . قوله ( قال ودخلنا القائل ) هو عبد العزيز ، ووقع عند  
الاسماعيلى . لم يدع الاما فى هذا المصحف ، أى لم يدع من القرآن ما يتلى الاما هو داخل المصحف الموجود . ولا يرد  
على هذا ما تقدم فى كتب العلم عن على أنه قال : ما عندنا إلا كتاب الله وما فى هذه الصحيفة ، لأن عليا أراد الاحكام  
لحق كتبها عن النبي ﷺ ، ولم ينف أن عنده أشياء أخرى من الاحكام التى لم يكن كتبها . وأما جواب ابن عباس وابن  
الحنفية فإنما أرادا من القرآن الذى يتلى . أو أرادا ما يتعلق بالإمامة ، أى لم يترك شيئا يتفق بأحكام الإمامة الاما  
هو بأيدى الناس ، ويؤيد ذلك ما ثبت عن جماعة من الصحابة من ذكر أشياء نزلت من القرآن ففسخت تلاوتها  
وبقي حكمها أو لم يبق ، مثل حديث عمر ، الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، وحديث أنس فى قصة القراء  
الذين قتلوا فى بدر مموتة ، قال فأنزل الله فيهم قرآنا وبلغوا عنا قومنا أنا لقد اقتنينا ربنا ، وحديث أبى بن كعب وكانت  
الاحزاب قد البقرة ، وحديث حذيفة ما يقرءون ربها يعنى براءة ، وكلها أحاديث صحيحة . وقد أخرج ابن  
الضريس من حديث ابن عمر أنه : كان يكره أن يقول الرجل قرأت القرآن كله ، ويقول : إن منه قرآنا قد رفع ،  
وليس فى شيء من ذلك ما يعارض حديث الباب ، لأن جميع ذلك مما فسخت تلاوته فى حياة النبي ﷺ

## ١٧ - باب فضل القرآن على سائر الكلام

٥٠٢٠ - حدثنا هذبة بن خالد أبو خالد حدثنا همام حدثنا قتادة حدثنا أنس بن مالك عن أبى موسى

١ - ٩ ج ٥٩ ص ١٥٩

الأشعري عن النبي ﷺ قال «مثل الذي يقرأ القرآن كالزوجة طيب وريحها طيب، والذي لا يقرأ القرآن كالثمرة طعمها طيب ولا ريح فيها». ومثل الفاجر الذي يقرأ القرآن، كمثل الريحانة، ريحها طيب وطعمها مر، ومثل الفاجر الذي لا يقرأ القرآن، كمثل الحنظل طعمها مر، ولا ريح لها.»

[المحدث ٥٠٢٠ أطرافه في: ٥٠٨٩، ٤٢٧، ٧٥٦٠]

٥٠٢١ - حدثنا مسدد عن يحيى عن مفيان حدثني عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال «إني أجلكم في أجل من خلا من الأمم، كما بين صلاح العصر ومغرب الشمس، ومثلكم ومثل اليهود والنصارى، كمثل رجل استعمل أهلاً، فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ فمكنت اليهود، فقال: من يعمل لي من نصف النهار إلى العصر؟ فمكنت النصارى، ثم أنتم تعملون من العصر إلى المغرب بقيراطين قيراطين، قالوا: نحن أكثر عملاً وأقل عطاً، قال: هل ظلمتكم من حكم؟ قالوا: لا. قال: فذاك فضلي أو شيء من شئتي.»

قوله (باب فضل القرآن على سائر السلام) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الترمذي معناه من حديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ «يقول الرب عز وجل: من شغله القرآن عن ذكرى وعن مسأى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين، وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه، ورجاله ثقات إلا عطية العوفي ففيه ضعف، وأخرجه ابن عدي من رواية شهر بن حوشب عن أبي هريرة مرفوعاً، وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه، وفي إسناده عمر بن سعيد الأشج وهو ضعيف، وأخرجه ابن الضريس من وجه آخر عن شهر بن حوشب مرسلاً ورجاله لا بأس بهم، وأخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده من حديث عمر بن الخطاب وفي إسناده صفوان بن أبي الصبيان مختلف فيه، وأخرجه ابن الضريس أيضاً من طريق الجراح بن الضحاك عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رفته، وخبركم من تعلم القرآن وعلمه - ثم قال - وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه وذلك أنه منه، وحديث عثمان هذا سيأتي بعد أبواب بدون هذه الزيادة، وقد بين العسكري أنها من قول أبي عبد الرحمن السلمي، وقال المصنف في خلق أفعال العباد وقال أبو عبد الرحمن السلمي، فذكره، وأشار في خلق أفعال العباد إلى أنه لا يصح مرفوعاً، وأخرجه العسكري أيضاً عن طاوس والحسن من قولهما. ثم ذكر المصنف في الباب حديثين: أحدهما حديث أبي موسى، قوله (مثل الذي يقرأ القرآن كالزوجة) يضم المزة والراء بينهما مشابة ساكنة وآخره جيم ثقيلة، وقد تحذف. ويزاد قبلها حون ساكنة، ويقال بجلف الآلف مع الوجهين فتلك أربع لغات وتبلغ مع التخفيف إلى ثمانية. قوله (طعمها طيب وريحها طيب) قيل خص صفة الإيمان بالطعم وصفة التلاوة بالريح لأن الإيمان أوم للؤمن من القرآن إذ يمكن حصول الإيمان بدون القراءة، وكذلك الطعم أوم للجوهر من الريح فقد يذهب ريح الجوهر ويبقى طعمه، ثم قيل: الحكمة في تخصيص الإثمة بالثقل دون غيرها من الفاكهة التي تجمع طيب الطعم والريح كالنخلة لأنه

يتداوى بقشرها وهو مفرح بالخاصية ، ويستخرج من جها دهن له منافع وقيل إن الجن لا تقرب البيت الذي فيه الأترج فناسب أن يمثل به القرآن الذي لا تقربه الشياطين ، وغلاف حبه أبيض فيناسب قلب المؤمن ، وفيها أيضا من المزايا كبر جرمها وحسن منظرها وقصر لونها ولين ملمسها ، وفي أكلها مع الالتذاذ طيب نكهة ودباغ معدة وجوده هضم ، ولها منافع أخرى مذكورة في المفردات . ووقع في رواية شعبة عن قتادة كما سيأتي بعد أبواب المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل به ، وهي زيادة مفسرة للبراد وأن التثليل وقع بالذي يقرأ القرآن ولا يخالف ما اشتمل عليه من أمر ونهي لا مطلق التلاوة ، فإن قيل لو كان كذلك لكثر التقسيم كأن يقال الذي يقرأ ويعمل وعكسه والذي يعمل ولا يقرأ وعكسه ، والأقسام الأربعة ممكنة في غير المناق واما المناق فليس له إلا فصان فقط لأنه لا اعتبار بعمله إذا كان نفاقه نفاقا كفر ، وكان الجواب عن ذلك أن الذي حذف من التثليل قبيان . الذي يقرأ ولا يعمل ، والذي لا يعمل ولا يقرأ ، وهما شيان مجال المناق فيمكن تعديبه الأول بالريحانة والثاني بالحنظلة فاكتمى بذكر المناق ، واتسبان الآخران قد ذكرا ، قوله ( ولا ربح فيها ) في رواية شعبة ، ولها . قوله ( ومثل الفاجر الذي يقرأ ) في رواية شعبة ، ومثل المناق ، في الموضعين . قوله ( ولا ربح لها ) في رواية شعبة «وربحها مر » واستشكلت هذه الرواية من جهة أن المرادة من أوصاف الطعوم فكيف يوصف بها الريح ؟ وأجيب بأن ربحها لما كان كريها استعمله له وصف المرادة ، وأطلق الزركشي هنا أن هذه الرواية وهم وأن الصواب ما في رواية هذا الباب « ولا ربح لها ، ثم قال في كتاب الأطعمة لما جاء فيه « ولا ربح لها ، هذا أصوب من رواية الترمذي « طعمها مر وريحها مر » ثم ذكر توجيهها وكأنه ما استحضر أنها في هذا الكتاب وتكلم عليها فلذلك نسبها للترمذي . وفي الحديث فضيلة حامل القرآن وضرب المثل للتقريب لفهم ، وأن المقصود من تلاوة القرآن العمل بما دل عليه . الحديث اثني حديث ابن عمر « إنما أجلكم في أجل من قبلكم ، الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في المواقيت من كتاب الصلاة ، ومطابقة الحديث الأول للترجمة من جهة ثبوت فضل قارئ القرآن على غيره فيستلزم فضل القرآن على سائر السلام كما فضل الأترج على سائر الفواكه ، ومناسبة الحديث الثاني من جهة ثبوت فضل هذه الأمة على غيرها من الأمم وثبوت الفضل لها بما ثبت من فضل كتابها الذي أمرت بالعمل به

## ١٨ - باب الوصاة بكتاب الله عز وجل

٥٠٢٢ - حزن بن محمد بن يوسف حدثنا مالك بن منقول حدثنا طلحة قال « سألت عبد الله بن أبي أوفى أوصى الله <sup>ﷺ</sup> ؟ قال : لا ، قلت : كيف كتب على الناس الوصية ، أمروا بها ولم يوصي ؟ قال : أوصى بكتاب الله »

قوله ( باب الوصاة بكتاب الله ) في رواية الكشميني و الوصية ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الوصايا ، وقد تقدم فيه حديث الباب مشروحا ، وقوله فيه « أوصى بكتاب الله ، بعد قوله « لا ، حين قال له « هل أوصى بشيء » ، ظاهرهما التخالف ، وليس كذلك لأنه نفي ما يتعلق بالإمارة ونحو ذلك لا مطلق الوصية ، والمراد بالوصية بكتاب الله حفظه حسا ومعنى ، فيحرم ويصان ولا يسافر به إلى أرض العدو ، ويتبع ما فيه فيعمل بأوامره ويحفظ نواحيه ويدوم تلاوته وتعلمه وتعليمه ونحو ذلك

١٩ - باب من لم يفتن بالقرآن، وقوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾

٥٠٢٣ - حَرْشٌ يَحْيَىٰ بنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ

عَدِ الرَّحْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَمْ يَأْذَنْ اللَّهُ لشيءٍ مَا أَوْذَنَ لِهَيْ

أَنْ يَفْتَنَ بِالْقُرْآنِ . وَقَالَ صَاحِبُهُ : يُرِيدُ يَجْهَرُ بِهِ »

[ الحديث ٥٠٢٣ - أخرجه في : ٥٠٢٤ ، ٧٢٨٧ ، ٧٥٤٤ ]

٥٠٢٤ - حَرْشٌ عَلَىٰ بنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ « مَا أَوْذَنَ اللَّهُ لشيءٍ مَا أَوْذَنَ لِهَيْ أَنْ يَفْتَنَ بِالْقُرْآنِ » ، قَالَ سُفْيَانُ : تَفْسِيرُهُ يَسْتَفْنِي بِهِ

قوله ( باب من لم يفتن بالقرآن ) هذه الترجمة لفظ حديث أورده المصنف في الأحكام من طريق ابن جرير عن ابن شهاب بسند حديث الباب بألفظ « من لم يفتن بالقرآن فليس منا » وهو في السنن من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره . قوله ( وقوله تعالى : أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ) أشار بهذه الآية إلى ترجيح تفسير ابن عيينة : يفتن يستفني ، كما سيأتي في هذا الباب عنه ، وأخرجه أبو داود عن ابن عيينة ووكيع جميعاً وقد بين إسحاق بن راهويه عن ابن عيينة أنه استغناء خاص ، وكذا قال أحمد بن وكيع : يستفني به عن أخبار الأمم الماضية ، وقد أخرج الطبري وغيره من طريق عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال « جاء ناس من المسلمين يكتبون كتباً فيها بعض ما سمعوا من اليهود ، فقال النبي ﷺ : كفى قوم ضلالة أن يرغبوا عما جاء به نبيهم اليم إلى ما جاء به غيره إلى غيرهم ، فذل : أو لم يكفهم أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ » ، وقد خفي وجه مناسبة تلاوة هذه الآية هنا على كثير من الناس كإنهم نفى أن يكونوا لذكرها وجه ، على أن ابن بطال مع تقدمه قد أشار إلى المناسبة فقال : قال أهل التأويل في هذه الآية . فذكر أن يحيى بن جعدة مختصراً قال : فالمراد بالآية الاستغناء عن أخبار الأمم الماضية ، وليس المراد الاستغناء الذي هو ضد الفتن ، قال : وإتباع البخاري الترجمة بالآية بدل على أنه يذهب إلى ذلك ، وقال ابن التين : يفهم من الترجمة أن المراد بالفتن الاستغناء لكونه أنبأه الآية التي تضمن لا نكار على من لم يستغن بالقرآن عن غيره ، ولعله على الاكتفاء به وعدم الالتفات إلى غيره وحله على ضد الفتن من جهة ذلك . قوله ( عن أبي هُرَيْرَةَ ) في رواية شعيب عن ابن شهاب « حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ، أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ . قوله ( لَمْ يَأْذَنْ ) كذا لهم بنون ووحدة ، وعند الإسماعيلي « لشيء » . ويشير « كذا » عند مسلم من جميع طرقه . ووقع في رواية - غير أن قل في هذه في الأصل كالجهود ، وفي رواية السكتميني كرواية عقيل . قوله ( مَا أَوْذَنَ ) كذا لا كسر ، وعند أبي ذر « لشيء » بزيادة اللام ، فإن كانت محفوفة فهي للجنس ، ووجه من ظنها تقدم ونوم أن المراد نبيها محمد ﷺ قال : « مَا أَوْذَنَ لِهَيْ ﷺ » ، وشرحه على ذلك . قوله ( أَنْ يَفْتَنَ ) كذا لهم ، وأخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن يحيى بن بكير : شيخ البخاري فيه بدون « أَنْ » ، ودعم ابن الجوزي أن الصواب حذف « أَنْ » ، وأن إسناده وهم من بعض الرواة لأنهم كانوا يروون بالمعنى فربما ظن بعضهم المساواة لوقع في الخطأ لأن الحديث لو كان بألفظ « أَنْ » ، لكان من الإذن بكسر الهوة وسكون

الذال بمعنى الإباحة والاطلاق ، وليس ذلك مراداً هنا وإنما هو من الأذن بفتحتيْن وهو الاستماع ، وقوله أذن أى استمع ، والمعاصل أن لفظ أذن بفتحـة ثم كسرة في الماضي وكذا في المضارع مشترك بين الإطلاق والاستماع ، تقول أذنت أذن بالمد ، فإن أردت الإطلاق فالمصدر بكسرة ثم سكن ، وإن أردت الاستماع فالمصدر بفتحتيْن ، قال علي بن زيد :

أيها القلب تملل بـدعن إن همى في سماع وأذن

أى في سماع واستماع ، وقال القرطبي : أصل الأذن بفتحتيْن أن المستمع يميل بأذنه إلى جهة من يسمعه ، وهذا المعنى في حق الله لا يراد به ظاهره وإنما هو على سبيل التوسع دلى ما جرى به عرف المخاطب ، والمراد به في حق الله تعالى إكرام القارىء وإجزال ثوابه ، لأن ذلك ثمرة الإصغاء . ووقع عند مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في هذا الحديث ما أذن لشيء كآذنه ، بفتحتيْن ، ومثله عند ابن أبي داود من طريق محمد بن أبي حفصة عن عمرو بن دينار عن أبي سلمة ، وعند أحمد وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث فضالة بن عبيد الله وأشد أذنا إلى الرجل الحبيب الصوت بالقرآن من صاحب القبة إلى قبته . قلت : ومع ذلك كله فليس ما أنكره ابن الجوزى بمشكرك بل هو موجه ، وقد وقع عند مسلم في رواية أخرى كذلك ووجهها عياض بأن المراد الحث على ذلك والأمر به . قوله ( وقال صاحب له بجهز به ) الضمير في وله لأبي سلمة ، والصاحب المذكور هو عبد الحميد بن عبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب ، بينه الزبيدي عن ابن شهاب في هذا الحديث أخرجه ابن أبي داود عن محمد بن يحيى الذهلي في الإبريات ، من طريقه بلفظ ما أذن الله لشيء ما أذن لشيء يتقن بالقرآن ، قال ابن شهاب : وأخبرني عبد الحميد ابن عبد الرحمن عن أبي سلمة و يتقن بالقرآن بجم به ، فكأن هذا التمهيد لم يسمعه ابن شهاب من أبي سلمة وسمعه من عبد الحميد عنه فكان تارة يسميه وتارة يجم به ، وقد أرجه عبد الرزاق عن معمر عنه ، قال الذهلي : وهو غير محفوظ في حديث معمر ، وقد رواه عبد الأعلى عن معمر بدون هذه الزيادة . قلت : وهي ثابتة عن أبي سلمة من وجه آخر أخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ ما أذن الله لشيء كآذنه لشيء يتقن بالقرآن بجم به ، وكذا ثبت عنده من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة . قوله ( عن سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( عن الزهري ) هو ابن شهاب المذكور في الطريق الأولى ، ونقل ابن أبي داود عن علي بن المدين شيخ البخاري فيه قال : لم يقل لنا سفيان قط في هذا الحديث حدثنا ابن شهاب . قلت : قد رواه الحميدي في مسنده عن سفيان قال سمعت الزهري ، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، والحميدي من أئمة الناس بحديث سفيان وأكثرهم ثبناً عنه للسمع من شيوخهم . قوله ( قال سفيان تفسيره يستقن به ) كذا فسره سفيان ، ويمكن أن يمتأس بما أخرجه أبو داود وابن الضريس وصححه أبو حنيفة عن ابن أبي مليكة عن عبيد الله بن أبي نبيك قال ولقيت سعد بن أبي وقاص وأنا في السوق فقال : بخار كبة ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : ليس منا من لم يتقن بالقرآن ، وقد ارتضى أبو حميد تفسيره يتقن يستقن وقال إنه جائز في كلام العرب ، وأشد الأعشى :

وكنت امرأ اذنا بالعراق خفيف المناخ طويل التقى

أى كثير الاستغناء وقال المغيرة بن حنبل :

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن اذا متنا أشد تنافيا

قال : فلي هذا يكون المعنى من لم يستغن بالقرآن عن الاكتثار من الدنيا فليس منا ، أى على ما رويتمنا . واحتج أبو عبيد أيضا بقول ابن مسعود : من قرأ سورة آل عمران فهو غنى ، ونحو ذلك . وقال ابن الجوزى : اختلفوا فى معنى قوله يتغنى على أربعة أقوال . أحدها تحسين الصوت ، والثانى الاستغناء ، والثالث التحزون قاله الشافعى ، والرابع التشاغل به بقول العرب تغنى بالمكان أقام به . قلت : وفيه قول آخر حكاه ابن الأنبارى فى الزاهر ، قال : المراد به التلذذ والاستحلاء له كما يستلذ أهل الطرب بالغناء ، فأطلق عليه تغنيا من حيث أنه يفعل عنده ما يفعل عند الغناء ، وهو كقول النابغة :

بكاه حمامة تدعو هديلا مفاجمة دلى فتن تغنى

أطلق على صوتها غناء لأنه يطرب كما يطرب الغناء وإن لم يكن غناء حقيقة ، وهو كقولهم والعالم نيجان العرب ، لكونها تقوم مقام النيجان ، وفيه قول آخر حسن وهو أن يجعله هجيراء كما يجعل المسافر والفادخ هجيراء الغناء ، قال ابن الأعرابي : كانت العرب اذا ركبت الإبل تتغنى واذا جلست فى أفئتها وفى أكثر أحوالها ، فلما نزل القرآن أحب النبي ﷺ أن يكون هجيراء القراءة مكان التغنى . ويؤيد القول الرابع بيت الأعمش المتقدم ، فإنه أراد بقوله طول التغنى ، حاول الإغامة لا الاستغناء لأنه أليق بوصف الطول من الاستغناء ، يعنى أنه كان مسلزما لوطنه بين أهله كانوا يتمدحون بذلك كما قال حسان :

أولاد جفنة حول قبر أبيهم قبر ابن مادبة الكريم المفضل

أراد أنهم لا يحتاجون إلى الاتجاع ولا يبرحون من أوطانهم ، فيكون معنى الحديث الحث دلى ملازمة القرآن وأن لا يمتدئ إلى غيره ، وهو يقول من حيث المعنى الى ما اختاره البخارى من تخصيص الاستغناء وأنه يستغنى به عن غيره من الكتب ، وقيل المراد من لم يغتن القرآن وينفعه فى إيمانه ويصدق بما فيه من وعد ووعد وقيل معناه من لم يرنح لقراءته وسماحه ، وليس المراد ما اختاره أبو عبيد أنه يحصل به الغنى دون الفقر ، لكن الذى اختاره أبو عبيد غير مدفوع إذا أريد به الفنى المعنوى وهو غنى النفس وهو القناعة لا الغنى المحسوس الذى هو ضد الفقر ، لأن ذلك لا يحصل بمجرد ملازمة القراءة إلا إن كان ذلك بالخاصية ، وسياق الحديث يأبى الحل على ذلك فإن فيه إشارة إلى الحث على تكلف ذلك ، وفى توجيهه تكلف كأنه قال ليس منا من لم يتطلب الفنى بملازمة تلاوته ، وأما الذى نقله عن الشافعى فلم أره صريحا منه فى تفسير الخبر . وإنما قال فى مختصر المازنى : وأحب أن يقرأ حذرا ونحوينا انتهى . قال أهل اللغة : حدثت القراءة أدرجتها ولم أعطها ، وقرأ فلان نحوينا إذا رقق صوته وصغره كصوت الحزين . وقد روى ابن أبى داود بإسناد حسن عن أبى هريرة أنه قرأ سورة لحزننا شبه لرقى ، وأخرجه أبو حوافه عن الليث بن سعد قال يتغنى به يتحزون به ويرقق به قلبه . وذكر الطبرى عن الشافعى أنه سئل عن تأويل ابن عيينة التغنى بالاستغناء فلم يرتضه وقال : لو أراد الاستغناء لقال لم يستغن ، وإنما أراد تحسين الصوت . قال ابن بطال : وبذلك فسره ابن أبى مليكة وعبد الله بن المبارك والنضر بن شميل ، ويؤيده



رواية عبد الأعلى عن معمر عن ابن شهاب في حديث الباب بلفظ : « ما أذن لبي في التزم في القرآن » أخرجه الطبري ، وعنده في رواية عبد الرزاق عن معمر : « ما أذن لبي حسن الصوت » وهذا اللفظ عند مسلم من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة ، وعند ابن أبي داود والطحاوي من رواية عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة : « حسن التزم بالقرآن » ، قال الطبري : « والتزم لا يكون إلا بالصوت إذا حسنه القارئ » وطرب به ، قال ولو كان معناه الاستثناء لما كان لذكر الصوت ولا لذكر الجهر معنى . وأخرج ابن ماجه والكنهي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد سرفوعا « أنه أشد أذنا - أي اجتماعا - للرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القيمة إلى قيمته ، والقيمة المغنية ، وروى ابن أبي شبة من حديث عقبة بن عامر رفعه « تعلوا القرآن وغنوا به وأنشؤوه » ، وكذا وقع عنده والمثبور عند غيره في الحديث « وتغنوا به » ، والمعروف في كلام العرب أن التغنى الترجيع بالصوت كما قال حسان :

تغن بالشعر إما أنت قائله إن الغناء بهذا الشعر مضطرب

قال : « ولا نعلم في كلام العرب تغنى بمعنى استغنى ولا في أشعارهم ، ربيت الأعشى لا حجة فيه لأنه أراد طول الإقامة ، ومنه قوله تعالى ( كأن لم يغنوا فيها ) » وقال : « بيت الغيرة أيضا لا حجة فيه ، لأن التغنى تفاعل بين اثنين وليس هو بمعنى تغنى ، قال : « وإنما يأتي « تغنى » من الغنى الذي هو ضد الفقر بمعنى تفعل أى يظهر خلاف ما عنده ، وهذا فاسد المعنى . قلت : « ويمكن أن يكون بمعنى تكلفه أى تطلبه وحمل نفسه عليه ولوشق عليه كما تقدم قريبا ، ويؤيده حديث « قال لم تكبروا قتيلا كراه » وهو في حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي حنيفة . وأما إنكاره أن يكون تغنى بمعنى استغنى في كلام العرب فردود ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد تقدم في الجهاد في حديث الحليل « ودجل ربطها تغفقا وتغنيا » وهذا من الاستثناء بلا ريب ، والمراد به يطلب الغنى بها عن الناس بقرينة قوله تغفقا . ومن أنكر تفسير يتغنى أيضا الاسماعيل فقال : « الاستثناء به لا يحتاج إلى استماع ، لأن الاستماع أمر خاص زائد على الاكتفاء به ، وأيضا فلا اكتفاء به عن غيره أمر واجب على الجميع ، ومن لم يفعل ذلك خرج عن الطاعة . ثم ساق من وجه آخر عن ابن عينة قال : « يقرءون إذا رفع صوته فقد تغنى » . قلت : « الذي نقل عنه أنه بمعنى يستغنى اتفق لحديثه ، وقد نقل أبو داود عنه مثله ، ويمكن الجمع بينهما بأن تفسير يستغنى من جهته ويرفع عن غيره ، وقال عمر بن شبة : ذكرت لأبي حاتم النبيل تفسير ابن عينة فقال : « لم يصنع شيئا حدثني ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن حمير قال « كان داود عليه السلام يتغنى - يعنى حين يقرأ - ويبيك ويبيك » وعن ابن عباس : « أن داود كان يقرأ الزبور بسجين لحنا ، ويقرأ قراءة يطرِب منها الحموم . وكان إذا أراد أن يبيك نفسه لم يبق دابة في بر ولا بحر إلا أصغيت له واستمعت وبكت . وسيأتي حديث « أن أبا موسى أعطى مراما من مزمار داود ، في « باب حسن الصوت بالقراءة » . وفي الجملة ما فرغ به ابن عينة ليس بمدفوع ، وإن كانت ظواهر الأخبار ترجح أن المراد تحسين الصوت ويؤيده قوله « ويحمر به » ، فإنها إن كانت مرفوعة قامت الحجة ، وإن كانت غير مرفوعة فالراوى أعرف بمعنى الخبر من غيره ولا سيما إذا كان قتها ، وقد جزم الحلبي بأنها من قول أبي هريرة « والرب يقول : سمعت فلانا يتغنى بكذا » . أى يحمر به . وقال أبو حاتم : أخذ يسدي ابن جريج فأوقفني على

أشعب فقال : غن ابن أخى ما بلغ من طمعك ؟ فذكر قصة . فقوله غن أى أخبرنى جهرا صريحا . ومنه قول  
ذى الرمة :

أحب المسكان الفقر من أجل أنى به أقتنى باسمها غير معجم  
أى أجهر ولا أكنى ، والحاصل أنه يمكن الجمع بين أكثر التأويلات المذكورة ، وهو أنه يحسن به صوته  
جاهرا به مترنما على طريق التحذير ، مستغنيا به عن غيره من الأخبار ، طالبا به غنى النفس واجبا به غنى اليد ، وقد  
نظمت ذلك في بيتين :

تغن بالقرآن حسن به الصو ت حزنا جاهرا رنم  
واستغن عن كتب الألى طالبا غنى بد والنفس ثم الزم

وسبأى ما يتعلق بحسن الصوت بالقرآن في ترجمة مفردة . ولا شك أن النفوس تميل الى سماع القراءة بالترنم  
أكثر من ميلها لمن لا يترنم ، لأن للتطريب تأثيرا في رقة القلب وإجراء الدمع . وكان بين السلف اختلاف في جواز  
القرآن بالألحان ، أما محمد بن الصوت وتقديم حسن الصوت على غيره فلا نزاع في ذلك ، حكى عبد الوهاب  
المالكي عن مالك تحريم القراءة بالألحان ، وحكاه أبو الطيب الطبري والماوردي وابن حمدان الحنبلي من جماعة من  
أهل العلم ، وحكى ابن بطال وعياض والقرطبي من المالكية والماوردي والپندنجي والغزالي من الشافعية ، وصاحب  
الذخيرة من الحنفية الكرامة . واختاره أبو يعلى وابن عقييل من الحنابلة ، وحكى ابن بطال من جماعة من الصحابة  
والتابعين الجواز ، وهو المصوص للشافعي ونقله الطحاوي عن الحنفية ، وقال الفوراني عن الشافعية في الإجابة يجوز  
بل يستحب ، وعمل هذا الاختلاف إذا لم يحتل شيء من الحروف عن مخرجه ، فلو تغير قال الثوري في «التيان» ،  
أجمعوا على تحريمه ولغضا : أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقرآن ما لم يخرج من حد القراءة بالتعطيط ،  
فإن خرج حتى زاد حرفا أو أخفاه حرم ، قال : وأما القراءة بالألحان فقد أفس الشافعي في موضع هل كرامته وقال  
في موضع آخر لا بأس به ، فقال أصحابه : ليس على اختلاف قولين ، بل على اختلاف طائفتين ، فإن لم يخرج بالألحان  
حل المنهج القويم جاز وإلا حرم . وحكى الماوردي عن الشافعي أن القراءة بالألحان إذا انتهت الى إخراج بعض  
الالفاظ عن مخرجها حرم وكذا حكى ابن حمدان الحنبلي في «الزعاية» ، وقال الغزالي والپندنجي وصاحب الذخيرة  
من الحنفية : إن لم يفرط في التعطيط الذي يشوش النظم استحباب وإلا فلا . وأغرب الرافعي لحسكى عن «أمالى  
السرخسى» أنه لا يضر التعطيط مطلقا ، وحكاه ابن حمدان رواية عن الحنابلة ، وهذا شذوذ لا يرجع عليه . والذي  
يتحصل من الأدلة أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب ، فإن لم يكن حسنا فليحسنه ما استطاع كما قال ابن أبي طيبة  
أحد رواة الحديث ، وقد أخرج ذلك عنه أبو داود بإسناد صحيح . ومن جملة تحمينه أن يراعى فيه قوانين النغم  
فإن الحسن الصوت يزداد حسنا بذلك ، وإن خرج عنها أثر ذلك في حسنه ، وغير الحسن ربما انجذب بمراحاتها ما لم  
يخرج عن شرط الأداء المعترف عند أهل القراءة ، فإن خرج عنها لم يف تحسين الصوت بقيق الأداء ، ولعل هذا  
مستند من كره القراءة بالانغام لأن الغالب حل من راعى الانغام أن لا يراعى الأداء ، فإن وجد من يراعيهما معا  
فلا شك في أنه أرجح من غيره لأنه يأتي بالمطلوب من تحسين الصوت ويمتنع المحتوح من حرمة الأداء والله أعلم

## ٢٠ - باب اغتباط صاحب القرآن

٥٠٢٥ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول «لا حسد إلا على الثنتين : رجل آتاه الله الكتاب وقام به آتاه الليل ، ورجل أعطاه الله مالا فهو يصدق به آتاه الليل وآتاه النهار» [ الحديث : ٥٠٢٥ - طرقه في : ٧٥٢٦ ]

٥٠٢٦ - حدثنا علي بن إبراهيم حدثنا روح حدثنا شعبة عن سليمان قال سمعت ذكوان عن أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ قال : لا حسد إلا في اثنتين : رجل علمه الله القرآن فهو يتلوه آتاه الليل وآتاه النهار ، فسمعه جاره فقال : ليتني أوتيت مثلما أوتي فلان ، فعملت مثل ما يعمل ، ورجل آتاه الله مالا فهو يهلكه في الحق ، فقال رجل : ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان ، فعملت مثل ما يعمل» [ الحديث : ٥٠٢٦ - طرقه في : ٧٢٢٢ ، ٧٢٢٨ ]

قوله ( باب اغتباط صاحب القرآن ) تقدم في أدلائل كتاب العلم ، باب الاغتباط في العلم والحكمة وذكرنا هذه تفسيرا للنبذة والفرق بينها وبين الحسد وأن الحسد في الحديث أطلق عليها مجازا وذكرنا في كتابنا المن هناك . وقال الاسماعيل هنا ترجمة الباب واغتباط صاحب القرآن ، وهذا فعل صاحب القرآن فهو الذي يفتبط وإذا كان يفتبط بفعل نفسه كان معناه أنه يسر ويرتاح بعمل نفسه ، وهذا ليس مطابقا ، قلت : ويمكن الجواب بأن مراد البخاري بأن الحديث لما كان دالا على أن غير صاحب القرآن يفتبط صاحب القرآن بما أعطيه من العمل بالقرآن فاغتباط صاحب القرآن بعمل نفسه أولى إذا سمع هذه البشارة الواردة في حديث الصادق . قوله ( لا حسد ) أي لا رخصة في الحسد إلا في خصيتين ، أو لا يحسن الحسد إن حسن ، أو أطلق الحسد مبالغة في الحق على تحصيل الحاصلين كأنه قيل لو لم يحصل إلا بالطريق المذموم لكان ما فيهما من الفضل حاملا على الإقسام هل تحصيلهما به فكيف والطريق المحمود يمكن تحصيلهما به ، وهو من جنس قوله تعالى ( فاستبقوا الخيرات ) فإن حقيقة السبق أن يتقدم على غيره في المطلوب . قوله ( إلا على اثنتين ) في حديث ابن مسعود الماضي وكذا في حديث أبي هريرة المذكور تلوه هذا ، إلا في اثنتين ، تقول حسدته على كذا أي على وجود ذلك له ، وأنا حسدته في كذا فغناه حسدته في شأن كذا وكأنها سببية . قوله ( وقام به آتاه الليل ) كذا في النسخ التي وقفت عليها من البخاري ، وفي « مستخرج أبي نعيم » من طريق أبي بكر بن زنجويه عن أبي اليان شيخ البخاري فيه وآتاه الليل وآتاه النهار ، وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق إسحق بن يسار عن أبي اليان ، وكذا هو عند مسلم من وجه آخر عن الزهري ، وقد تقدم في العلم أن المراد بالقيام به العمل به تلاوة وطاعة . قوله ( حدثنا علي بن إبراهيم ) هو الواسطي في قول الأكثر ، واسم جده عبد المجيد البشكري ، وهو ثقة متفق ، طاب بعد البخاري فهو عشرين سنة . وقيل ابن اشكاب وهو علي بن الحسين بن إبراهيم بن اشكاب فبسط إلى جده ، وبهذا جزم ابن عدي . وقيل علي بن عبد الله بن إبراهيم لسبب إلى جده وهو قول

الدارقطني وأبي عبد الله بن منده . وسيأتي في التشكاح رواية الثوري عن علي بن عبد الله بن إبراهيم عن حجاج بن محمد . وقال الحاكم : قيل هو علي بن إبراهيم المروزي وهو مجهرل ، وقيل الواسطي . **قوله** (روح) هو ابن عبادة وقد تابعه بشر بن منصور وابن أبي عدى والنضر بن شميل كلهم عن شعبة ، قال الاسماعيلي : رفعه هؤلاء . ورفعه غندر عن شعبة . **قوله** (عن سليمان) هو الاعمش (قال سمعت ذكوان) هو أبو صالح الدمان . قلت . ولشعبة عن الاعمش فيه شيخ آخر أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن الاعمش عن سالم بن أبي الجعد عن أبي كبشة اليماني . قلت : وقد أشرت إلى متن أبي كبشة في كتاب العلم ، وسيأتي أنهم من سياق أبي هريرة . وأخرجه أبو عوانة في صحيحه أيضا من طريق أبي زيد الهروزي عن شعبة ، وأخرجه أيضا من طريق جرير عن الاعمش بالاسنادين معا ، وهو ظاهر في أنهما حديثان متغايران سنداً ومتناً اجتماعاً لشعبة وجرير معا عن الاعمش ، وأشار أبو عوانة إلى أن مسلماً لم يخرج حديث أبي هريرة لهذه الدلة ، وليس ذلك بواضح لأنها ليست علة قاطعة . **قوله** (فوق يهلكه في الحق) فيه احتراس بليغ ، كأنه لما أوم الإتيان في التنبيه من جهة عموم الإهلاك قيده بالحق والله أعلم

## ٢١ - باب خبركم من تعلم القرآن وعلمه

٥٠٢٧ - **حدثنا حجاج بن منهال** حدثنا شعبة قال أخبرني **عقمة بن صرمد** سمعت **سعد بن عبيدة** عن **أبي عبد الرحمن التميمي** عن **عثمان** رضي الله عنه عن **النبي ﷺ** قال «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» . قال وأقرأ أبو عبد الرحمن في **إسرة عثمان** حتى كان الحجاج ، قال : وذلك الذي أفضدني بمقدي هذا [ الحديث ٥٠٢٧ - طريقه في : ٥٠٢٨ ]

٥٠٢٨ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا **سفيان** عن **عقمة بن صرمد** عن **أبي عبد الرحمن التميمي** عن **عثمان بن عفان** رضي الله عنه قال : قال **النبي ﷺ** «إن أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه»

٥٠٢٩ - **حدثنا عمرو بن عون** حدثنا **حماد** عن **أبي حازم** عن **سهل بن معا** قال «أنت النبي ﷺ امرأة فقالت إنها قد وهبت نفسها لله ورسوله ﷺ . فقال : مالي في النساء من حاجة ، فقال رجل : زوجنيها ، قال : أعطها ثوبا ، قال : لا أجيد ، قال : أعطها ولو خاتماً من حديد . فاعتل له ، قال : ما معك من القرآن ؟ قال : كذا وكذا قال : فقد زوجتكها بما معك من القرآن »

**قوله** (باب خبركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا ترجم بلفظ المتن ، وكأنه أشار إلى ترجيح الرواية بالوارد . **قوله** (عن سعد بن عبيدة) كذا يقرأ شعبة ، يدخل بين **عقمة بن صرمد** و**أبي عبد الرحمن سعد بن عبيدة** . وخالفه **سفيان الثوري** فقال : عن **عقمة** عن **أبي عبد الرحمن** ، ولم يذكر **سعد بن عبيدة** . وقد أطنب الحافظ **أبو العلاء المطار** في كتابه ، **الهادي في القرآن** ، في تخريج طريقه ، فذكر من تابع شعبة ومن تابع **سفيان** جمعا كثيرا ، وأخرجه

أبو بكر بن أبي داود في أول الشريعة له وأكثر من تخريج طرقة أيضا، ورجح الحفاظ رواية الثوري وعدوا رواية شعبة من الزيد في متصل الاسانيد. وقال الترمذى كان رواية سفيان أصح من رواية شعبة. وأما البخارى فأخرج الطريقتين فكأنه ترجح عنده أنهما جميعا محفوظان، فيحمل على أن علقة سمعه أولا من سعد ثم اتى أبا عبد الرحمن لحديثه به، أو سمعه مع سعد من أبي عبد الرحمن فثبت فيه سعد، ويؤيد ذلك ما في رواية سعد بن عبيدة من الزيادة الموقوفة وهي قول أبي عبد الرحمن: «فذلك الذى أقعدنى هذا المقعد» كما سيأتى البحث فيه. وقد شدت رواية عن الثوري بذكر سعد بن عبيدة فيه، قال الترمذى: «حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى القطان حدثنا سفيان وشعبة عن علقة عن سعد بن عبيدة به»، وقال النسائى: «أنبأنا عبد الله بن سعيد حدثنا يحيى القطان حدثنا سفيان وشعبة عن علقة عن سعد بن عبيدة» وأما ما عدي بن بشار: «أصحاب سفيان لا يذكرون فيه سعد بن عبيدة وهو الصحيح اهـ». وهكذا حكم على بن المدنى على يحيى القطان فيه بالوهم، وقال ابن عدى: «جمع يحيى القطان بين شعبة وسفيان، فالثوري لا يذكر في إسناده سعد بن عبيدة». وهذا مما عدي بن خطأ يحيى القطان على الثوري. وقال في موضع آخر: «حل يحيى القطان رواية الثوري على رواية شعبة فساق الحديث عنهما، وحل إحدى الروايتين على الأخرى فساقه على لفظ شعبة، وإلى ذلك أشار الدارقطنى. وتعقب بأنه فصل بين لفظهما في رواية النسائى فقال «قال شعبة خيركم وقال سفيان أفضلكم»، قلت: وهو تعقب واه، إذ لا يلزم من تفصيله لفظهما في المتن أن يكون فصل لفظهما في الاسناد «قال ابن عدى: يقال إن يحيى القطان لم يخطئ قط إلا في هذا الحديث». وذكر الدارقطنى أن خلاد بن يحيى تابع يحيى القطان عن الثوري على زيادة سعد بن عبيدة وهي رواية شاذة، وأخرج ابن عدى عن طريق يحيى بن آدم عن الثوري وقيس بن الربيع، وفي رواية عن يحيى بن آدم عن شعبة وقيس بن الربيع جميعا عن علقة عن سعد بن عبيدة قال وكذا رواه سعيد بن سالم القداح عن الثوري ومحمد بن أبان كلاهما عن علقة بزيادة سعد وزاد في إسناده رجلا آخر كما سيأتى، وكل هذه الروايات وهم، والصواب عن الثوري بدون ذكر سعد وعن شعبة باتباعه. قوله (عن عثمان) في رواية شريك عن عاصم بن بهدلة عن أبي عبد الرحمن السلى عن ابن مسعود أخرجه ابن أبي داود بلفظ «خيركم من قرأ القرآن وأقرأه» وذكره الدارقطنى وقال: «الصحيح عن أبي عبد الرحمن عن عثمان. وفي رواية خلاد بن يحيى عن الثوري بسنده قال: «عن أبي عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن عثمان» قال الدارقطنى: هذا وهم، فإن كان محفوظا احتمل أن يكون السلى أخذه عن أبان بن عثمان عن عثمان ثم اتى عثمان فأخذه عنه، وتعقب بأن أبا عبد الرحمن أكثر من أبان. وأبان اختلف في سماعه من أبيه أشد مما اختلف في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان فبعد هذا الاحتمال. ووجه من وجه آخر كذلك أخرجه ابن أبي داود من طريق سعيد بن سلام «عن محمد بن أبان سمعت علقة يحدث عن أبي عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن عثمان» فذكره وقال: «تفرد به سعيد بن سلام يعنى عن محمد بن أبان. قلت: وسعيد ضعيف، وقد قال أحد: «حدثنا حجاج بن محمد عن شعبة قال لم يسمع أبو عبد الرحمن السلى من عثمان وكذا نقله أبو عروانة في صحيحه عن شعبة ثم قال: اختلف أهل القيين في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان وتقول ابن أبي داود عن يحيى بن معين مثل ما قال شعبة». وذكر الحفاظ أبو العلاء أن مسلما سكت عن إخراج هذا الحديث في صحيحه. قلت: قد وقع في بعض الطرق التصريح بتحديث عثمان لأبي عبد الرحمن، وذلك فيما أخرجه ابن عدى في ترجمة عبد الله بن محمد بن أبي مريم من طريق ابن جريج عن «عبد الكريم عن أبي عبد

الرحمن وحديثي عثمان، وفي إسناده مقال، لكن ظهر لي أن البخاري اعتمد في وصله وفي ترجيح لقاء أبي عبد الرحمن لعثمان على ما وقع في رواية شعبة عن سعد بن عبيدة من الزيادة، وهي أن أبا عبد الرحمن أقرأ من زمن عثمان إلى زمن الحجاج، وأن الذي حمله على ذلك هو الحديث المذكور، فدل على أنه سمعه في ذلك الزمان. وإذا سمعه في ذلك الزمان ولم يوصف بالتدليس اقتضى ذلك سماعه ممن عنده عنه وهو عثمان رضي الله عنه ولا سيما مع ما اشتهر بين القراء أنه قرأ القرآن على عثمان، وأخذوا ذلك عنه من رواية عاصم بن أبي النجود وغيره، فكان هذا أولى من قول من قال إنه لم يسمع منه. قوله (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا لأكثر وللمرجي د أو علمه، وهي لثنيونع لا لشك، وكذا لأحمد عن غندر عن شعبة وزاد في أوله وإن، وأكثر الرواة عن شعبة يقولونه بالواو، وكذا وقع عند أحمد بن حنبل وعند أبي داود عن حفص بن عمر كلاهما عن شعبة وكذا أخرجه الترمذي من حديث علي وهو أظهر من حيث المعنى لأن التي بأو تقتضي إثبات الخيرية المذكورة لمن فعل أحد الأمرين فيلزم أن من تعلم القرآن ولو لم يعلمه غيره أن يكون خيرا ممن عمل بما فيه مثلاً وان لم يتعلمه، ولا يقال يلزم على رواية الوار أيضاً أن من تعلمه وعلمه غيره أن يكون أفضل ممن عمل بما فيه من غير أن يتعلمه ولم يعلمه غيره، لأننا نقول يحتمل أن يكون المراد بالخيرية من جهة حصول التعليم بعد العلم، والذي يعلم غيره يحصل له النفع المتعدى بخلاف من يعمل فقط، بل من أشرف العمل لتعليم غيره، فعمل غيره يستلزم أن يكون تعلمه، وتعليمه لغيره عمل وتحصيل نفع متعدد، ولا يقال لو كان المعنى حصول النفع المتعدى لاشتراك كل من علم غيره علماً ما في ذلك، لأننا نقول القرآن أشرف العلوم فيكون من تعلمه وعلمه لغيره أشرف من تعلم غير القرآن وإن علمه فيثبت المدعى. ولا شك أن الجامع بين تعلم القرآن وتعليمه مكمل لنفسه ولغيره جامع بين النفع المقاصر والنفع المتعدى ولهذا كان أفضل، وهو من جملة من عني سبحانه وتعالى بقوله (ومن أحسن قولاً عن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال انني من المسلمين) والدعاء إلى الله يقع بأمر وشئ من جهات تعليم القرآن وهو أشرف الجميع، وعكسه الكافر المانع لغيره من الاسلام كما قال تعالى (فن أظلم من كذب بآيات الله وصدف عنها) فان قيل: فيلزم على هذا أن يكون المقرئ أفضل من الفقيه، قلنا: لا، لأن الخاطئين بذلك كانوا فقهاء النفوس لأنهم كانوا أهل اللسان فكأنوا بدروا معاني القرآن بالسليقة أكثر مما يدور بها من بعدهم بالاكتساب، فكان الفقه لهم سجية، فمن كان في مثل شأنهم شاركهم في ذلك، لا من كان قارئاً أو مقرئاً محضاً لا يفهم شيئاً من معاني ما يقرؤه أو يقرئه. فان قيل فيلزم أن يكون المقرئ أفضل ممن هو أعظم غناء في الاسلام بالمجاهدة والرباط والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلاً، قلنا حرف المسألة يدور على النفع المتعدى فن كان حصوله عنده أكثر كان أفضل، فلهذا ومن، مضرة في الخبر، ولا بد مع ذلك من مراعاة الاخلاص في كل صنف منهم. ويحتمل أن تكون الخيرية وإن أطلقت لكنها مقيدة بناس مخصوصين خوطبوا بذلك كان للاتي بحالهم ذلك، أو المراد خير المتعلمين من يعلم غيره لا من يقتصر على نفسه، أو المراد مراعاة الحيثية لأن القرآن خير الكلام فتعلمه خير من متعلم غيره بالنسبة إلى خيرية القرآن، وكيفما كان فهو مخصوص بمن علم وتعلم بحيث يكون قد علم ما يجب عليه عينا. قوله (قال وأقرأ أبو عبد الرحمن في إمرة عثمان حتى كان الحجاج) أي حتى ولي الحجاج على العراق. قلت: بين أول خلافة عثمان وآخر ولاية الحجاج اثنتان وسبعون سنة إلا ثلاثة أشهر، وبين آخر خلافة عثمان وأول ولاية الحجاج العراق ثمان وثلاثون سنة، ولم أقف على تعيين ابتداء إقراء

أبي عبد الرحمن رآه فانه أعلم بمقدار ذلك ، ويعرف من الذى ذكرته أنصى المدة وأدناها ، والقائل وأقرأ الخ ، هو سعد بن عبيدة فأتى لم أر هذه الزيادة إلا من رواية شعبة عن علقمة ، وقائل ، وذلك الذى أئخذنى مقصدي هذا ، هو أبو عبد الرحمن ، وحكى السكرمانى أنه وقع فى بعض نسخ البخارى ، قال سعد بن عبيدة وأقرأنى أبو عبد الرحمن ، قال وهى أنسب لقوله ، وذلك الذى أئخذنى الخ ، أى أن إقرائه إلباى هو الذى حافى على أن أئخذت هذا المقعد الجليل اه . والذى فى معظم النسخ ، وأقرأ ، بحذف المفعول وهو الصواب ، وكان السكرمانى ظن أن قائل ، وذلك الذى أئخذنى ، هو سعد بن عبيدة ، وليس كذلك بل قائله أبو عبد الرحمن ، ولو كان كاظم الزم أن تكون المادة الطويلة سبقت لبيان زه أن إقرائه أبى عبد الرحمن السعد بن عبيدة ، وليس كذلك بل إنما سبقت لبيان طول مدته لاقرء الناس القرآن ، وأيضاً فممكن يلزم أن يكون سعد بن عبيدة قرأ على أبى عبد الرحمن من زمن عثمان ، وسعد لم يدرك زمان عثمان . فإن أكبر شيخ له المغيرة بن شعبة وقد عاش بعد عثمان خمس عشرة سنة ، وكان يلزم أيضاً أن تكون الانارة بقوله ، وذلك ، الى صنيع أبى عبد الرحمن ، وليس كذلك بل الاشارة بقوله ذلك الى الحديث المرفوع ، أى أن الحديث الذى حدث به عثمان فى أفضلية من تعلم القرآن وعلمه حل أباً عبد الرحمن أن فقد يعلم الناس القرآن لتحصين تلك العضية ، وقد وقع الذى حملنا كلامه عليه صريحاً فى رواية أحمد عن محمد بن جعفر ، حجاج بن محمد جها عن شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة قال ، قال أبو عبد الرحمن فذاك الذى أئخذنى هذا المقعد ، وكذا أخرجه الترمذى من رواية ابن داود الطيالسى عن شعبة وقال فيه ، ومقعدى هذا ، قال وعلم أبو عبد الرحمن القرآن فى زمن عثمان حتى بلغ الحجاج ، وعند أبى عوانة من طريق بشر بن أبى عمرو وأبى غياث وأبى الوليد ثلاثهم عن شعبة بلفظ ، قال أبو عبد الرحمن : فذاك الذى أئخذنى هذا ، وكان يعلم القرآن ، والاشارة بذلك الى الحديث كافيه ، وإسناده اليه إسناد مجازى ، ويحتمل أن تكون الاشارة به الى عثمان وقد وقع فى رواية أبى عوانة أيضاً عن يوسف بن مسلم عن حجاج بن محمد بلفظ ، قال أبو عبد الرحمن : وهو الذى أجلسنى هذا المجلس ، وهو محتمل أيضاً . قوله (حدثنا سفيان) هو الثورى ، وعلقمة بن مرثد بمثلثة يوزن جعفر ، ومنهم من ضبطه بكسر المثنة ، وهو من نقات أهل السكونة من طائفة الأعمش ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث ، وآخر فى الجناز من روايته عن سعد بن عبيدة أيضاً ، وثالث فى مناقب الصحابة وقد تقدما . قوله (ان لفظكم من تعلم القرآن أو عنه) كذا ثبت عندهم بلفظ ، أو ، وفى رواية الترمذى من طريق بشر بن السرى عن صفوان بن وهبكم أو أعضاكم من تعلم القرآن وعلمه ، فاختلف فى رواية سفيان أيضاً فى أن الرواية بأو أو بالواو ، وقد تقدم توجيهه . وفى الحديث المحدث على تعليم القرآن ، وقد سئل الثورى عن الجهاد وإقرء القرآن فرجع الثانى واستجبه بهذا الحديث أخرجه ابن أبى داود ، وأخرج عن أبى عبد الرحمن السلى أنه كان يقرئ القرآن خمس آيات خمس آيات ، وأستند من وجه آخر عن أبى المالية مثل ذلك وذكر أن جرير كان ينزل به كذلك ، وهو مرسل جيد . وشاهده مقدمته فى تفسير المحدث وفى تفسير سورة اقرأ . ثم ذكر المصنف طرفاً من حديث سهل بن سعد فى قصة التى وهبت نفسها . قال ابن بطال : وجه إدخاله فى هذا الباب أنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> زوجة المرأة لحرمه القرآن ، وتنبه ابن القيم بأن السياق يدل على أنه زوجها له على أن يعلمها ، وسيأتى البحث فيه مع استيفاء شرحه فى كتاب التكاثر . وقال غيره وجه دخوله أن فضل القرآن ظهر على صاحبه فى العاجل بأن قام له مقام المال الذى يتوصل به الى بلوغ

الغرض ، وأما نفعه في الآجل فظاهر لا يخفاء به . **قوله** ( وهبت نفسها لله ولسوله ) في رواية الحموي  
والرسول . **قوله** ( ماملك من القرآن ؟ قال : كذا وكذا ) ووقع في الباب الذي يلي هذا ، سورة كذا وسورة  
كذا ، وسيأتي بيان ذلك عند شرحه إن شاء الله تعالى

### ٢٢ - باب القراءة عن ظهر القلب

٥٠٣ - **عمر بن كعب بن سعيد** حدثنا **يعقوب بن عبد الرحمن** عن **أبي حازم** عن **سهل بن سعد** « أن  
امراً جاءت رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله جئت لأهَبَ لك نفسي . فنظر إليها رسول الله ﷺ فصعد  
النظر إليها وصوبه ، ثم خاطبها رأسه . فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئاً جاست . فقام رجل من أصحابه فقال  
يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزواجنيها . فقال له هل عندك من شيء ؟ فقال : لا والله يا رسول الله . قال  
اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئاً . فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ، ما وجدت شيئاً . قال انظر  
وفي خاتما من حديد . فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ولا خاتما من حديد ، ولكن هذا إزارى . قال  
سهل ماله رداء فلها نصفه ، فقال رسول الله ﷺ : ما تصنع بارارك ؟ إن أبست لم يكن عليها منه شيء ، وإن  
لبست لم يكن عليك شيء ، فجلس الرجل حتى طال مجلسه ، ثم قام ، فراه رسول الله ﷺ موكباً ، فأمر به  
فدُشِيَ . فلما جاء قال : ماذا ملك من القرآن ؟ قال : معى سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا هذا . قال  
أنقروهن عن ظهر قلبك ؟ قال : نعم . قال : اذهب ، فقد مكنتكم بما ملك من القرآن »

**قوله** ( باب القراءة عن ظهر القلب ) ذكر فيه حديث سهل في الواهب معلولا ، وهو ظاهر فيما ترجم له لقوله  
فيه « أنقروهن عن ظهر قلبك ؟ قال : نعم » ، فدل على فضل القراءة عن ظهر القلب لأنها أمكن في التوصل إلى التعليم  
وقال ابن كثير : إن كان البخاري أراد بهذا الحديث الدلالة على أن تلاوة القرآن عن ظهر قلب أفضل من تلاوته  
نظراً من المصحف فغيره ، لأنها قضية عين فيحتمل أن يكون الرجل كان لا يحسن الكتابة وعلم النبي ﷺ ذلك فلا  
يدل ذلك على أن التلاوة عن ظهر قلب أفضل في حق من يحسن ومن لا يحسن ، وأيضاً فإن سياق هذا الحديث إنما هو  
لاستبانت أنه يحفظ تلك السور عن ظهر قلب ليمكن من تعليمه لزوجته ، وليس المراد أن هذا أفضل من التلاوة  
نظراً ولا هدمه . قلت : ولا يرد على البخاري شيء مما ذكر ، لأن المراد بقوله « باب القراءة عن ظهر قلب »  
موضوعها وأستحبها ، والحديث مطابق لما ترجم به ، ولم يتعرض لكونها أفضل من القراءة نظراً . وقد صرح  
كثير من العلماء بأن القراءة من المصحف نظراً أفضل من القراءة عن ظهر قلب . وأخرج أبو عبيد في « فضائل  
القرآن » ، من طريق عبيد الله بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي ﷺ رفعه قال « فضل قراءة القرآن نظراً على من  
يقروها نظراً كفضل الفريضة على الزافة ، وإسناده ضعيف ، ومن طريق ابن مسعود مرفوعاً « أديعوا للنظر في  
المصحف ، وإسناده صحيح ، ومن حيث المعنى أن القراءة في المصحف أسلم من الغلط ، لكن القراءة عن ظهر قلب



أبعد من الرياء وأمكن للخشوع. والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص. وأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح عن أبي أمامة «اقرأوا القرآن، ولا تفرسكم هذه المصاحف المعلقة، فإن الله لا يعذب قلباً وعى القرآن، وزعم ابن بطال أن في قوله «اقرأها» من ظهر قلب، ؟ رد لما تأوله الشافعي في إنسكاح الرجل على أن صدقها أجرة تعليمها، كذا قال: ولا دلالة فيه لما ذكر، بل ظاهر سياقه أنه استغنى به كما تقدم. والله أعلم

### ٢٣ - باب استدكار القرآن وتعاونه

٥٠٣١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «إنما مثل صاحب القرآن كمثل الإبل المعلقة، إن عاهد عليها أمسكها، وإن أطلقها ذهبت»

٥٠٣٢ - **حدثنا** محمد بن عرفة حدثنا شعبة عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله قال: قال النبي ﷺ: «يُنْسَى مَا لَمْ يَحْدَثْ» أن يقول: نسيت آيةً كنتُ بكيتُ بل نسي، واستذكر القرآن فإنه أشدَّ تفصيلاً من صدور الرجال من النسي»

[ الحديث ٥٠٣٢ - طوله في: ٥٠٣٩ ]

**حدثنا** عثمان بن عمار حدثنا جرير عن منصور مثله. تابعه بشر عن ابن المبارك عن شعبة. وتابعه ابن جرير عن عهدة عن شقيق سمعت عبد الله سمعت النبي ﷺ

٥٠٣٣ - **حدثنا** محمد بن الوليد حدثنا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «تعاودوا القرآن، فوالذي نفسي بيده لمؤ أشدَّ تفصيلاً من الإبل في عقلها»

قوله (باب استدكار القرآن) أي طلب ذكره بضم الذال (وتعاوده) أي تجديد العهد به بملازمة تلاوته. وذكر في الباب ثلاثة أحاديث: الأول، قوله (إنما مثل صاحب القرآن) أي مع القرآن، والمراد بالصاحب الذي ألفه، قال عياض: لمؤالفة المصاحبة، وهو كقوله أصحاب الجنة، وقوله آله أي أمم تلاوته، وهو أعم من أن يألفها نظراً من المصحف أو عن ظهر قلب، فإن الذي يداوم على ذلك يذل له لسانه ويسهل عليه قراءته، فإذا هجره غفلت عليه القراءة وشقت عليه، وقوله «إنما» يقتضي الحصر على الراجح، لكنه حصر مخصوص بالنسبة إلى الحفظ والنسيان بالتلاوة والترك. قوله (كمثل صاحب الإبل المعلقة) أي مع الإبل المعلقة. والمعلقة بضم الميم وقح العين المهذلة وتشديد القاف أي المشدودة بالمقال وهو الحبل الذي يشد في ركة البعير، شبه درس القرآن واستمرار تلاوته بربط البعير الذي يخشى منه الشراد، فما زال التعاود موجوداً فالحفظ موجود، كما أن البعير ما دام مشدوداً بالمقال فهو محفوظ. وخص الإبل بالذكر لأنها أشد الحيوان الإنسي نفوراً، وفي تحصيلها بعد استمكان نفورها صعوبة. قوله (إن عاهد عليها أمسكها) أي استمر إمساكها، وفي رواية أبوب عن نافع عند مسلم «فإن عقلها حفظها». قوله (وإن أطلقها ذهبت) أي انفلتت. وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عند مسلم «إن تعاودها صاحبها ففعلها أمسكها، وإن أطلق عقلها ذهبت»، وفي رواية موسى بن عتبة عن نافع إذا قام

صاحب القرآن قراءه بالليل والنهار ذكره ، وإذا لم يقم به نسبه . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا محمد بن عرصة ) بعين مهمله مفتوحة وراء ساكنة مكررتين ، ومنصور هو ابن المعتز ، وأبو وائل هو شقيق بن سلة ، وعبد الله هو ابن مسعود ، وسيأتي في الرواية المعلقة التصريح بسامع شقيق له من ابن مسعود . قوله ( بنس ما لاحدهم أن يقول ) قال القرطبي : بنس هي أخت نعم ، فالاولى للدم والآخرى للدمج ، وهما فعلان غير متصرفين رفعان الفاعل ظاهرا أو مضمرًا إلا أنه إذا كان ظاهرا لم يكن في الأمر العام إلا بالالف واللام الجنس أو مضاف الى ما هما فيه حتى يشتمل على الموصوف بأحدهما ، ولا بد من ذكره تعينا كقوله نعم الرجل زيد وبنس الرجل عمرو ، فإن كان الفاعل مضمرًا فلا بد من ذكر اسم نكرة ينصب على التفسير للضمير كقوله نعم رجلا زيد ، وقد يكون هذا التفسير دما ، على ما نص عليه سيوبه كما في هذا الحديث وكما في قوله تعالى ( فنعما هي ) ، وقال القرطبي : ودما نكرة موصوفة ، وأن يقول ، مخصوص بالدم . أي بنس شيئا كان الرجل يقول . قوله ( نسيت ) بفتح النون وتخفيف الدين انفاقا . قوله ( آية كيت وكيت ) قال القرطبي : كيت وكيت يعبر بهما عن الجمل الكثيرة والحديث الطويل ، ومثلهما ذبت وذبت . وقال ثعلب : كيت للأعمال وذبت للآسما . وحكى ابن التين عن الداودي أن هذه الكلمة مثل كذا إلا أنها خاصة بالمؤنث ، وهذا من مفردات الداودي . قوله ( بل هو نسي ) بضم النون وتشديد المهملتين المكسورة ، قال القرطبي : رواه بعض رواة مسلم غفرا . قلت : وكذا هو في مسند أبي يعلى ، وكذا أخرجه ابن أبي داود في كتاب الثربعة ، من طرق متعددة مضبوطة بخط موثق به على كل حين علامة التخفيف وقال عياض : كان السكتان - يعني أبا الوليد الوقفي - لا يجيز في هذا غير التخفيف . قلت : والتثنية هو الذي وقع في جميع الروايات في البخاري ، وكذا في أكثر الروايات في غيره ، ويؤيده ما وقع في رواية أبي حنيفة في الغرب ، بعد قوله كيت وكيت : ليس هو نسي وليكنه نسي . الاول بفتح النون وتخفيف الدين والثاني بضم النون وتثنية الدين ، قال القرطبي : التثنية معناه أنه عوقب بوقوع النسيان عليه لتفريطه في معاهدته واستدراكه ، قال : ومعنى التخفيف أن الرجل ترك غير ملتفت اليه ، وهو كقوله تعالى ( نسوا الله فانسهم ) أي تركهم في العذاب أو تركهم من الرحمة . واختلف في مملأى الذم من قوله . بنس ، على أوجه : الاول قيل هو على نسبة الانسان إلى نفسه النسيان وهو لا يصح له فيه فاذا نسبه الى نفسه أوهم أنه انفرد بفعله ، فكان ينبغي أن يقول أنسيت أو نسيت بالتثنية على البناء للجهول فيها ، أي ان الله هو الذي أنساني كما قال ( وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ) وقال ( أنتم تزعمون أنه نعم الزارعون ) ؟ وهذا الوجه جزم ابن بطال فقال : أراد أن يجري على السن العباد نسبة الأفعال إلى خالقها لما في ذلك من الإقرار له بالعبودية والاستسلام لقدرته ، وذلك أولى من نسبة الأفعال إلى مكتسبها مع أن نسبتهما إلى مكتسبها جائز بدليل الكتاب والسنة . ثم ذكر الحديث الآتي في باب نسيان القرآن ، قال : وقد أضاف موسى عليه السلام النسيان مرة الى نفسه ومرة الى الشيطان فقال ( لئن نسيت الحوت وما أنسانيه الا الشيطان ) ولكل إضافة منها معنى صحيح ، فالإضافة الى الله بمعنى أنه خالق الأفعال كلها ، وإلى النفس لأن الانسان هو المكتسب لها ، وإلى الشيطان بمعنى الوسوسة له . ووقع له دخول فيما نسبته لموسى ، وإنما هو كلام قتاد . وقال القرطبي : ثبت أن النبي ﷺ نسب النسيان الى نفسه يعني كما سيأتي في باب نسيان القرآن ، وكذا نسبه يروى عن النبي ﷺ حيث قال ( نسيت الحوت ) وموسى الى نفسه حيث قال

( لا تأخذني بما نسيت ) وقد سبق قول الصحابة ( ربنا لا تأخذنا إن نسيتنا ) مساق المدح ، قال تعالى لنبيه  
 ﷺ ( سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ) فإذنى يظهر أن ذلك ليس متملئ الذم ، وجمع إلى اختيار الوجه الثاني  
 وهو الأول ، لكن سبب الذم مانع من الإشعار بعدم الاعتناء بالقرآن إذ لا يقع النسيان إلا بترك التعاهد  
 وكثرة الغفلة ، فهو تعاهد بتلاوته والقيام به في الصلاة لدام حفظه وتذكره ، فإذا قال الإنسان نسيت الآية  
 الغفلة فكأنه شهد على نفسه بالتفريط فيكون متملئ الذم ترك الاستدكار والتعاهد لأنه الذي يورث النسيان ،  
 الوجه الثالث ، قال الاسماعيل : يحتمل أن يكون كره له أن يقول نسيت بمعنى تركت لا بمعنى السهو العارض ،  
 كما قال تعالى ( نسوا الله أنفسهم ) وهذا اختيار أبي حنيفة وطائفة . الوجه الرابع ، قال الاسماعيل أيضا :  
 يحتمل أن يكون فاعل نسيت النبي ﷺ كأنه قال : لا يقل أحد عني أني نسيت آية كذا ، فإن الله هو الذي نسي  
 ذلك لحكمة نسخها ورفع تلاوته ، وليس لي في ذلك صنع بل الله هو الذي ينسئ لما نسخ تلاوته ، وهو كقول  
 تعالى ( سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ) فإن المراد بالمسئ ما ينسخ تلاوته فينسى الله نبيه ما يريد نسخ  
 تلاوته . الوجه الخامس ، قال الخطابي : يحتمل أن يكون ذلك خاصا بزمن النبي ﷺ ، وكان من ضرور  
 النسخ نسيان الشيء الذي ينزل ثم ينسخ منه بعد نزوله الشيء فيذهب رسمه وترفع تلاوته ويسقط حفظه عن حملته ،  
 فيقول الغافل نسيت آية كذا فهو عن ذلك للثبات يوم على حكم القرآن الضياع ، وأشار لهم إلى أن الذي يقع من  
 ذلك إنما هو باذن الله لما رآه من الحكمة والمصلحة . الوجه السادس ، قال الاسماعيل : وفيه وجه آخر وهو أن  
 النسيان الذي هو خلاف الذكر إضافته إلى صاحبه مجاز لأنه عارض له لا عن قصد منه ، لأنه لو قصد نسيان الشيء  
 لكان ذا كراهة في حال قصده ، فهو كما قال ما مات فلان ولمكن أميت . قلت : وهو قريب من الوجه الأول .  
 وأرجح الأوجه الوجه الثاني ، وبؤيده عطف الأمر باستدكار القرآن عليه . وقال عياض : أولى ما يتناول عليه  
 ذم الحال لا ذم القول ، أي بنس الحال حال من حفظه ثم غفل عنه حتى نسيه . وقال النووي : المكره فيه للتزبد  
 قوله ( واستذكروا القرآن ) أي واطلبوا على تلاوته واطلبوا من أنفسكم المذاكرة به ، قال الطيبي : وهو عطف  
 من حيث المعنى على قوله ، بنس ما لاحدكم ، أي لانفصروا في معاهدته واستذكروه ، وزاد ابن أبي داود من طريق  
 حاصم عن أبي وائل في هذا الموضع ( فإن هذا القرآن وحش ) . وكذا أخرجهما من طريق المسيب بن رافع عن ابن  
 مسعود . قوله ( فانه أشد تنصيا ) بفتح الفاء وكسر الصاد المهملة الثقيلة بعدما قمتا خفيفة أي تفلتا وتخلصا ،  
 تقول تنصيت كذا أي أحط بتفاصيله . والاسم النصة ، ووقع في حديث عقبة بن عامر بلفظ ( تفلتا ) وكذا  
 وقعت عند مسلم في حديث أبي موسى ثلث أحاديث الباب ، وانصب على التمييز . وفي هذا الحديث زيادة على حديث  
 ابن عمر ، لأن في حديث ابن عمر تشبيه أحد الأمرين بالآخر وفي هذا أن هذا أبلغ في التفور من الأبل ، ولذا أفصح  
 به في الحديث الثالث حيث قال وهو أشد تنصيا من الإبل في عقلها ، لأن من شأن الأبل تطلب التفلت ما أمكنها فتي  
 لم يتاح لها برابطها تفلتت ، فكذلك حافظ القرآن إن لم يتاح له تفلت بل هو أشد في ذلك . وقال ابن بطال : هذا  
 الحديث يوافق الآيتين قوله تعالى ( أنا سئلكم عليكم فقلوا تقبلوا ) وقوله تعالى ( ولقد يسرنا القرآن للذكر ) ، فن  
 أقبل عليه بالمحافظة والتعاهد يسره ، ومن أعرض عنه تفلت منه . قوله ( حدثنا عثمان ) هو ابن أبي شيبة ، وجرير  
 هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو المذكور في الاستناد الذي قبله . وهذه الطريق ثبتت عند الكشميني وحده ،

وثبت أيضا في رواية النسبي ، وقوله مثله ، الضمير للحديث الذي قبله ، وهو يشعر بأن سياق جرير مساو لسياق شعبة . وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة مقرؤا بأسحق بن راهويه وزهير بن حرب ثلاثهم عن جرير ولفظه مساو لفظ شعبة المذكور إلا أنه قال « استذكروا » بغير واو ، وقال « فلهو أشد » بدل قوله « فانه » ، وزاد بعد قوله من النعم « بعقلها » ، وقد أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة بأبناث الواو وقال في آخره « من عقله » وهذه الزيادة ثابتة عنده في حديث شعبة أيضا من رواية غندر عنه بلفظه « وبشيا لأحدكم » أو لأحدكم . أن يقول : إني نسيته آية كيت وكيت . قال رسول الله ﷺ : بل هو نسي ، ويقول استذكروا القرآن الخ ، وكذا ثبتت عنده في رواية الأعمش عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود . قوله ( تابعه بشر عن ابن المبارك عن شعبة ) يريد أن عبد الله بن المبارك تابع محمد بن عريرة في رواية هذا الحديث عن شعبة ، وبشر هو ابن محمد المروزي شيخ البخاري ، قد أخرج عنه في بدء الوحي وغيره . ونسبة المتابعة إليه مجازية ، وقد يوم أنه تفرد بذلك عن ابن المبارك وليس كذلك . قال الاسماعلي أخرج الحديث من طريق حبان بن موسى عن ابن المبارك ، ويوم أيضا أن ابن عريرة وابن المبارك انفردا بذلك عن شعبة وليس كذلك لما ذكر فيه من رواية غندر وقد أخرجهما أحد أيضا عنه . وأخرجه عن حجاج بن محمد وأبي داود الطيالسي كلاهما عن شعبة ، وكذا أخرجه الترمذي من رواية الطيالسي . قوله ( وتابعه ابن جريج عن عبدة عن شقيق سمعت عبد الله ) أما عبدة فهو يسكون الموحدة وهو ابن أبي لبابة بضم اللام ومحدثين مخففاً ، وشقيق هو أبو وائل ، وعبد الله هو ابن مسعود ، وهذه المتابعة وصلها مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج قال « حدثني عبدة بن أبي لبابة عن شقيق بن سلمة سمعت عبد الله بن مسعود » ، فذكر الحديث إلى قوله ، بل هو نسي ، ولم يذكر ما بعده . وكذا أخرجه أحمد عن عبد الرزاق ، وكذا أخرجه أبو عرواية من طريق محمد بن جحادة عن عبدة ، وكان البخاري أراد بإيراد هذه المتابعة دفع تمثيل من أعل الخبر برواية حماد بن زيد وأبي الأحوص له عن منصور موقوفة على ابن مسعود ، قال الاسماعيلي : روى حماد بن زيد عن منصور وعاصم الحديثين معا موقوفين ، وكذا رواهما أبو الأحوص عن منصور . وأما ابن هبينة فأُسند الاول ووقف الثاني ، قال ورفعهما جميعا إبراهيم بن طهمان وعبدة بن حميد عن منصور ، وهو ظاهر سياق سفيان الثوري . قلت : ورواية عبدة أخرجهما ابن أبي داود . ورواية سفيان ستأتي عند المصنف قريباً مرفوعاً لكن أقصر على الحديث الاول ، وأخرج ابن أبي داود من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعاً الحديثين معا ، وفي رواية عبدة بن أبي لبابة تصريح ابن مسعود بقوله « سمعت رسول الله ﷺ » ، وذلك يقوى رواية من رفعه عن منصور والله أعلم . الحديث الثالث . قوله ( من يريد ) بالموحدة هو ابن عبد الله ابن أبي بردة ، وشيخه أبو بردة هو جده المذكور ، وأبو موسى هو الأشعري . قوله ( في عقلها ) بضمين ويجوز سكون القاف جمع عقل وهو الحبل ، ووقع في رواية الكشميني « من عقلها » ، وذكر السكراني أنه وقع في بعض النسخ « من عقلها » ، بلامين ؛ ولم أقف على هذه الزيادة ، بل هي تصحيف . ووقع في رواية الاسماعيلي « بعقلها » ، قال القرطبي : من رواه « من عقلها » فهو على الأصل الذي يقتضيه التعدى من لفظ التقلت ، وأما من رواه بالباء أو بالفاء فيحتمل أن يكون بمعنى « من » ، أو للصحابة أو الظرفية ، والحاصل تفسيره من يتقلت منه القرآن بالناقصة التي تقلت من عقلها وبقيت متعلقة به ، كذا قال ، والتحرير أن التفتيح وقع بين

ثلاثة بثلاثة : لحامل القرآن شبه بصاحب الناقة ، والقرآن بالناقة ، والحفظ بالربط . قال الطيبي : ليس بين القرآن والناقة مناسبة لأنه قديم وهي حادثة ، لكن وقع التشبيه في المعنى . وفي هذه الاحاديث الحض على محافظة القرآن بدوام دراسته وتكرار تلاوته ، وضرب الامثال لايضاح المقاصد ، وفي الاخير القسم عند الخبر المنطوق بصدقه مبالغة في تثبيته في صدور سامعيه وحكى ابن التين عن اداودي أن في حديث ابن مسعود حجة لمن قال فيمن ادعى عليه مال فأنكر وحلف ثم قامت عليه البينة فقال : كنت نسيت ، أو ادعى بينة أو إبرا ، أو اتس بين المدعى أن ذلك يكون له ويعنف في ذلك ، كذا قال

#### ٢٤ - باب القراءة على الدابة

٥٠٣٤ - حَدَّثَنَا جَبَّارُ بْنُ مَنْهَالٍ حَدَّثَنَا شَيْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو يُاسِرٍ قَالَ سَمِعْتُ هَبْدَ اللَّهِ بْنِ مُثَنَّى قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَهُوَ يَقْرَأُ عَلَى رَاحِلَتِهِ سُورَةَ الْفَتْحِ قَوْلُهُ ( باب القراءة على الدابة ) أى لراكبها ، وكأنه أشار إلى الرد على من كره ذلك ، وقد نقله ابن أبي داود عن بعض السلف ، وقد قدم البحث في كتاب الطهارة في قراءة القرآن في الخيام وغيرها . وقال ابن بطال : إنما أراد بهذه الترجمة أن في القراءة على الدابة سنة موجودة ، وأصل هذه السنة قوله تعالى ﴿ تَلْسُتُوا عَلَى ظُهُورِهِمْ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَرَبْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ الآية . ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل مختصراً ، وقد تقدم بهتمامه في تفسير سورة الفتح ، ويأتى بعد أبواب

#### ٢٥ - باب تعليم الصبيان للقرآن

٥٠٣٥ - حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ « إِنَّ الَّذِي تَذْكُرُوهُ لَانْتَصَلَ هُوَ الْحَكَمُ . قَالَ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : تُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ سَنِينَ وَقَدْ قُرَأْتُ الْحَكَمَ » [ الحديث ٥٠٣٥ - طرده في : ٥٠٣٦ ]

٥٠٣٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي رَاهِمٍ حَدَّثَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَعَلَ الْحَكَمُ فِي يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقُلْتُ لَهُ : وَمَا الْحَكَمُ ؟ قَالَ : الْمَقْصَلُ »

قوله ( باب تعليم الصبيان القرآن ) كأنه أشار إلى الرد على من كره ذلك ، وقد جاءت كراهية ذلك عن سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وأسند ابن أبي داود عنهما ، ولفظ إبراهيم « كانوا يكرهون أن يعلموا الغلام القرآن حتى يقضل ، وكلام سعيد بن جبير يدل على أن كراهة ذلك من جهة حصول اللال له ، ولفظه عند ابن أبي داود أيضاً « كانوا يحبون أن يكون يقرأ الصبي بعد حين ، وأخرج باسناد صحيح عن الأشعث بن قيس أنه قدم غلاماً صغيراً ، فعابروا عليه فقال : ما قدمت ، ولكن قدمه القرآن . وحجة من أجاز ذلك أنه أدى إلى ثبوته وروسخه عنده ، كما يقال لتعلم في الصغر كأنفخ في الحجر . وكلام سعيد بن جبير يدل على أنه يستحب أن يترك الصبي أولاً سرفها ثم

يؤخذ بالجد على التدريج ، والحق أن ذلك يختلف بالأشخاص والله أعلم . قوله ( عن سعيد بن جبير قال : أن الذي تدعونه المفصل هو المحكم ، قال وقال ابن عباس : توفي رسول الله ﷺ وأنا ابن عشر سنين وقد قرأت المحكم ) كذا فيه تفسير المفصل بالمحكم من كلام سعيد بن جبير ، وهو دال على أن الضمير في قوله في الرواية الأخرى وقفت له وما المحكم لسعيد بن جبير ، وفاعل ك هو أبو بشر بخلاف ما يتبادر أن الضمير لابن عباس وقايل قلعه سعيد بن جبير ، ويحتمل أن يكون كل منهما سأل شيخه عن ذلك ، والمراد بالمحكم الذي ليس فيه منسوخ ، ويطلق المحكم على ضد المتشابه ، وهو اصطلاح أهل الأصول ، والمراد بالمفصل السور التي كثرت فصولها وهي من الحجرات إلى آخر القرآن على الصحيح ، ولعل المصنف أشار في الترجمة إلى قول ابن عباس د سلوى عن التفسير فاني حفظت القرآن وأنا صغيره أخرجه ابن سعيد وغيره بإسناد صحيح عنه . وقد استشكل عياض قول ابن عباس دتوفي رسول الله ﷺ وأنا ابن عشر سنين ، بما تقدم في الصلاة من وجه آخر عن ابن عباس أنه كان في حجة الوداع ناهز الاحتلام ، وسيأتي في الاستئذان من وجه آخر د أن النبي ﷺ مات وأنا ختنين ، وكانوا لا يمتحنون الرجل حتى يدرك ، وعنه أيضا أنه كان عند موت النبي ﷺ ابن خمس عشرة سنة . وسبق إلى استشكل ذلك الاسماعيل فقال : حديث الزهري عن عبيد الله بن ابن عباس - يعني الذي مضى في الصلاة - يخالف هذا . وبالخ الداودي فقال : حديث أبي بشر - يعني الذي في هذا الباب - وم ، وأجاب عياض بأنه يحتمل أن يكون قوله د وأنا ابن عشر سنين ، راجع إلى حفظ القرآن لا إلى وفاة النبي ﷺ ، ويكون تقدير الكلام : توفي النبي ﷺ وقد جمعت المحكم وأنا ابن عشر سنين ففيه تقديم وتأخير ، وقد قال عمرو بن علي الفلاس : الصحيح عندنا أن ابن عباس كان له عند وفاة النبي ﷺ ثلاث عشرة سنة قد استكملها . ونحوه لابي حنيفة . وأسند البيهقي عن مصعب الزبيري أنه كان ابن أربع عشرة وبه جزم أنصافى في د الأم ، ثم حكى أنه قبل ست عشرة وحكى قول ثلاث عشرة وهو المشهور ، وأورد البيهقي عن أبي العالفة عن ابن عباس د قرأت المحكم على عهد رسول الله ﷺ وأنا ابن ثلثي عشرة ، فهذه ستة أقوال ، ولو ورد لإحدى عشرة لكانت سبعة لأنها من عشر إلى ست عشرة . قلت : والأصل فيه قول الزبيري بن بكار وغيره من أهل النسب أن ولادة ابن عباس كانت قبل الهجرة بثلاث سنين وبنو هاشم في الضعب ، وذلك قبل وفاة أبي طالب ونحوه لابي حنيفة . ويمكن الجمع بين مختلف الروايات إلا ست عشرة وثلثي عشرة فإن كلا منهما لم يثبت سنده ، والأشهر بأن يكون ناهز الاحتلام لما قارب ثلاث عشرة ثم بلغ لما استكملها ودخل في التي بعدها ، فاطلاق خمس عشرة بالنظر إلى جبر الكسرين ، واطلاق العشر والثلاث عشرة بالنظر إلى إلغاء الكسر ، واطلاق أربع عشرة بجبر أحدهما ، وسيأتي مزيد لهذا في د باب الختان بعد الكبير ، من كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . واختلاف في أول المفصل مع الاتفاق على أنه آخر جزء من القرآن على عشرة أقوال ذكرتها في د باب المهر بالقرءاءة في المغرب ، وذكرت قولاً شافاً أنه جميع القرآن

٢٦ - باب نسيان القرآن وهل يقول نَسِيتُ آيَةً كذا وكذا ؟

وقول الله تعالى : ( سَفَرُكَ فَلَا تَنْسَىٰ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ )

٥٠٣٧ - حَرَّشَ رَجَبُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا زَائِدَةُ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ

« سمع النبي ﷺ رجلاً يقرأ في السجدة فقال : يرحمهُ الله ، لقد أذكرني كذا وكذا آية من سورة كذا ،

حدثنا محمد بن يزيد بن ميمون حدثنا عيسى عن هشام وقال : أسقطهن من سورة كذا . تابعة على بن مسهر وعبد الله بن هشام

٥٠٣٨ - حدثنا أحمد بن أبي رجاء حدثنا أبو اسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « سمع رسول الله ﷺ رجلاً يقرأ في سورة البقرة فقال : يرحمهُ الله ، لقد أذكرني آية كذا وكذا كنت أنسيهن من سورة كذا وكذا ،

٥٠٣٩ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن منصور عن أبي واثل عن عبد الله قال « قال النبي ﷺ : بش ما لأحدكم يقول نسيت آية كمت وكمت ، بل هو نسي ،

قوله ( باب نسيان القرآن ، وهل يقول نسيت آية كذا وكذا ) ؛ كأنه يريد أن النبي عن قول نسيت آية كذا وكذا ليس للزجر عن هذا اللفظ ، بل للزجر عن تعاطي أسباب النسيان المتضمنة لقول هذا اللفظ ، وبمقتضى أن يقول المنع والإباحة على حالتين : فمن نسا نسيانه عن اشتغاله بأمر ديني كالجهاد لم يمتنع عليه قول ذلك لأن النسيان لم ينفصاً عن إعمال ديني ، وعلى ذلك يحمل ما ورد من ذلك عن النبي ﷺ من نسبة النسيان الى نفسه . ومن نسا نسيانه عن اشتغاله بأمر دنيوي - ولا سيما إن كان محظوراً - امتنع عليه لتعاطيه أسباب النسيان . قوله ( وقول الله تعالى ( سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ) هو مصير منه الى اختيار ما عليه الأكثر أن لا ، في قوله ( فلا تنسى ) نافية ، أن الله أخبره أنه لا ينسى ما أقرأه إياه ، وقد قيل إن لا ، ناهية ، وإنما وقع الإشباع في السين لتناسب ردوس الآي ، والأول أكثر . واختلف في الاستثناء فقال القراء : هو للتبرك وليس هناك شيء استثنى ، ومن الحسن وقتادة ( إلا ما شاء الله ) أي قضى أن ترفع تلاوته . وعن ابن عباس : إلا ما أراد الله أن ينسيك لتنسى ، وقيل لما تجلبت عليه من الطباع البشرية لكن سنذكره بعد ، وقيل المعنى ( فلا تنسى ) أي لا تترك العمل به إلا ما أراد الله أن ينسخه فتترك العمل به . قوله ( سمع النبي ﷺ رجلاً ) أي صوت رجل ، وقد تقدم بيان اسمه في كتاب الشهادات . قوله ( لقد أذكرني كذا وكذا آية من سورة كذا ) لم أقف على تعيين الآيات المذكورة ، وأغرب من ذهب أن المراد بذلك إحدى وعشرون آية ، لأن ابن عبد الحكم قال فيمن أقر أن عليه كذا وكذا درهما أنه يلزمه أحد وعشرون درهما . وقال الداودي : يكون مقرا بدرهمين لأنه أقل ما يقع عليه ذلك . قال : فان قال له على كذا درهما كان مقرا بدرم واحد . قوله في الطريق الثانية ( حدثنا عيسى ) هو ابن يونس بن أبي إسحاق . قوله ( عن هشام وقال أسقطهن ) يعني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بالمتن المذكور وزاد فيه هذه اللفظة وهي « أسقطهن ، وقد تقدم في الشهادات من هذا الوجه بلفظ « فقال : رحمه الله ، لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطهن من سورة كذا وكذا . » قوله ( تابعة على بن مسهر وعبد الله بن هشام ) كذا للأكثر ، ولا يدرى من الحكمين « تابعة على بن مسهر عن عبدة ، وهو غلط ، فان عبدة ولفظ على بن مسهر لا شيء . وقد أخرج

المصنف طريق علي بن مسهر في آخر الباب الذي يلي هذا بلغظ واستعظما ، وأخرج طريق عبدة وهو ابن سليمان في الدهوات ولفظه مثل لفظ علي بن مسهر سواء . قوله في الرواية الثالثة ( كنت أنسيتها ) هي مفسدة لقوله واستعظما ، فكأنه قال استعظما نسيانا لا عمدا ، وفي رواية معمر عن هشام عند الاسماعيل : كنت نسيته ، وبفتح النون ليس قبلها همزة قال الاسماعيل : النسيان من النبي ﷺ لشيء من القرآن يكون على فسد من : أحدهما نسيانه الذي يتذكره من قرب ، وذلك قائم بالطباع البشرية ، وعليه بدل قوله ﷺ في حديث ابن مسعود في السهو وإنما أنا بشر مثاكم أنسى كما تنسون ، والثاني أن يرفعه الله عن قلبه على إرادة نسخ تلاوته ، وهو المشار إليه بالاستثناء في قوله تعالى ( مستقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ) قال : أما القسم الأول فعارض سريع الزوال لظاهر قوله تعالى ( إذا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ) وأما الثاني فداخل في قوله تعالى ( ما ننسخ من آية أو ننسها ) على قراءة من قرأ بعزم أوله من غير همزة . قلت : وقد تقدم توجيه هذه القراءة وبيان من قرأ بها في تفسير البقرة . وفي الحديث حجة لمن أجاز النسيان على النبي ﷺ فيما ليس طريقه البلاغ مطلقا ، وكذا فيما طريقه البلاغ لكن بشرطين : أحدهما أنه بعد ما يقع منه تبليغه ، والآخر أنه لا يستمر على نسيانه بل يحصل له تذكره أما بنفسه وأما بغيره . وهل يشترط في هذا الفور ؟ قولان ، فأما قيل تبليغه فلا يجوز عليه فيه النسيان أصلا . وزعم بعض الأصوليين وبعض الصوفية أنه لا يقع منه نسيان أصلا وإنما يقع منه صورته ليس ، قال عياض : لم يقل به من الأصوليين أحد إلا أباه المظهر الأسفرائيني ، وهو قول ضعيف . وفي الحديث أيضا جواز رفع الصوت بالقراءة في الليل وفي المسجد والدعاء لمن حصل له من جهته خير وإن لم يقصد الحصول منه ذلك . واختلاف السلف في نسيان القرآن فهم من جعل ذلك من الكبائر ، وأخرج أبو حنيفة عن طريق الضحاك بن مزاحم موقوفا قال : ما من أحد تعلم القرآن ثم نسيه إلا يذنب أحده ، لأن الله يقول ( وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ) ونسيان القرآن من أعظم المصائب واحتجوا أيضا بما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس مرفوعا وعرضت على ذؤيب أمي فلم أر ذنبا أعظم من سورة من القرآن أو ثوبا رجل ثم نسيها ، في إسناده ضعف . وقد أخرج ابن أبي داود من وجه آخر مرسل نحوه ولفظه : أعظم من حامل القرآن وتاركه ، ومن طريق أبي العالية موقوفا : كنا نعد من أعظم الذنوب أن يتمل الرجل القرآن ثم ينام عنه حتى يسه ، وإسناده جيد . ومن طريق ابن سيرين بإسناد صحيح في الذي ينسى القرآن كلوا بكرهه ويقولون فيه قولا شديدا . ولابن داود عن سعد بن عباد مرفوعا : من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله وهو أجلم ، وفي إسناده أيضا مقال ، وقد قال به من الشافعية أبو المكارم والروائي واحتج بأن الإعراض عن التلاوة يتسبب عنه نسيان القرآن ، ونسيانه يدل على عدم الاعتناء به والتهاون بأمره . وقال القرطبي : من حفظ القرآن أو بعضه فقد علمت رتبته بالنسبة إلى من لم يحفظه ، فإذا أخل هذه الرتبة الدينية حتى تزحزح عنها تأسبه أن يعاقب على ذلك ، فإن ترك معاهدة القرآن ينفى إلى الرجوع إلى الجهل ، والرجوع إلى الجهل بعد العلم شبيه . وقال إسحاق بن راهويه : يكره للرجل أن يمر عليه أربعون يوما لا يقرأ فيها القرآن . ثم ذكر حديث عبد الله وهو ابن مسعود : بنسى ما لأحدم أن يقول نسيت آية كيت وكيت ، وقد تقدم شرحه قريبا . وسفيان في السند هو الجوهري . ولختلف في معنى « أجلم » ، قيل مقطوع اليد ، وقيل مقطوع الحجة ، وقيل مقطوع السبب من الخير ، وقيل بخلافه من الخير ، وهي متقاربة . وقيل يحشر مجلوما حقيقة . ويؤيده أن في رواية زائدة بن قدامة عند



عبد بن حميد «أتى الله يوم القيامة وهو مجنون» وفيه جواز قول المرء أسقطت آية كذا من سورة كذا إذا وقع ذلك منه . وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال : لا تنقل أسقطت كذا ؛ بل قل أغفلت . وهو أدب حسن وليس واجبا

### ٢٧ - باب من لم ير بأساً أن يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا

٥٠٤٠ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش قال **حدثني** إبراهيم عن طعمة **وحدثني** الرحمن ابن يزيد عن أبي مسعود الأنصاري قال قال النبي ﷺ : **الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأ بهما في ليلة كَفَتاه** »

٥٠٤١ - **حدثنا** أبو الليثان أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن حديث **للشوم** ابن تحفة **وعبد الرحمن بن عبد القاري** أنهما «سما عمر بن الخطاب يقول : سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرأها رسول الله ﷺ ، فكادت أساوره في الصلاة ، فلاحظته حتى سلم فليعه فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ . قال أقرأنيها رسول الله ﷺ . فقلت له : كذبت ، فوالله إن رسول الله ﷺ لم يقرأني هذه السورة التي سمعتك . فانطلقت به إلى رسول الله ﷺ أقوده ، فقلت : يا رسول الله ، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها ، وإنك أقرأني سورة الفرقان . فقال : يا هشام اقرأها ، فقرأها فقرأت على سمعته ، فقال رسول الله ﷺ : هكذا أنزلت . ثم قال : اقرأ يا عمر ، فقرأتها التي أقرأنيها ، فقال رسول الله ﷺ : هكذا أنزلت . ثم قال رسول الله ﷺ : إن القرآن أنزل على سبعه أحرuf ، فقرأوا ما ينسره منه »

٥٠٤٢ - **حدثنا** بشر بن آدم أخبرنا علي بن مسهر أخبرنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت «سمع النبي ﷺ قارئاً يقرأ من الليل في المسجد ، فقال : يرحمه الله ، لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطتها من سورة كذا وكذا »

قوله ( باب من لم ير بأساً أن يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا ) أشار بذلك إلى الرد على من كره ذلك وقال : لا يقال إلا السورة التي يذكر فيها كذا ، وقد تقدم في الحج من طريق الأعمش أنه سمع الحجاج بن يوسف على المنبر يقول : السورة التي يذكر فيها كذا ، وأنه رد عليه بحديث أبي مسعود ، قال عياض : حديث أبي مسعود حجة في جواز قول سورة البقرة ونحوها ، وقد اختلف في هذا فأجلاه بعضهم وكرهه بعضهم وقال : قول السورة التي تذكر فيها البقرة . قلت : وقد تقدم في أبواب الرمي من كتاب الحج أن إبراهيم التيمي أنكر قول الحجاج لا تقولوا سورة البقرة ، وفي رواية مسلم أنها سنة ، وأورد حديث أبي مسعود ، وأقوى من هذا في الحجة ما أورده

المصنف من لفظ النبي ﷺ ، وجاءت فيه أحاديث كثيرة صحيحة من لفظ النبي ﷺ ، قال النووي في «الأذكار» : يجوز أن يقول سورة البقرة - إلى أن قال - وسورة التكبوت وكذلك الباقي ولا كراهة في ذلك . وقال بعض السلف : بكرة ذلك ، والصواب الأول ، وهو قول الجاهليين ، والأحاديث فيه عن رسول الله ﷺ أكثر من أن تحصر ، وكذلك عن الصحابة فمن بعدهم . قلت : وقد جاء فيها يوافق ما ذهب إليه البعض المشار إليه حديث مرفوع عن أنس رفته ، لا تقولوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء وكذلك القرآن كله ، أخرجه أبو الحسن بن الحسين بن قانع في فوائده ، والطبراني في «الأوسط» ، وفي سننه عيسى بن ميمون الطاطري وهو ضعيف . وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، ونقل عن أحمد أنه قال : هو حديث منكر . قلت : وقد تقدم في «باب تأليف القرآن» حديث يزيد الفارسي عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يقول ضمومها في السورة التي يذكر فيها كذا ، قال ابن كثير في تفسيره : ولا شك أن ذلك أحوط ، ولكن استقر الإجماع على الجواز في المصاحف والتفاسير قلت : وقد تمسك بالاحتياط المذكور جماعة من المفسرين منهم أبو محمد بن أبي حاتم ومن المتقدمين السكيتي وهب الرزاق ، ونقله القرطبي في تفسيره عن الحكم الترمذي أن من حرمة القرآن أن لا يقال سورة كذا كقولك سورة البقرة وسورة النحل وسورة النساء ، وإنما يقال السورة التي يذكر فيها كذا . وتمتبه القرطبي بأن حديث أبي مسعود يعارضه ، ويمكن أن يقال لامعارة مع إمكان ، فيكون حديث أبي مسعود ومن وافقه دالا على الجواز ، وحديث أنس إن ثبت محمول على أنه خلاف الأولى والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث تشهد لما ترجم له : أحدها حديث أبي مسعود في الآيتين من آخر سورة البقرة ، وقد تقدم شرحه قريبا . الثاني حديث حماد سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان ، وقد تقدم شرحه في «باب أنزل القرآن على سبعة أحرف» . الثالث حديث عائشة المذكور في الباب قبله ، وقد تقدم التنبية عليه

## ٢٨ - باب للقرآن في القراءة ، وقوله تعالى (ورتل القرآن ترتيلا)

وقوله تعالى (وقرآنًا فرقانًا لئلا تنزل القرآن على الناس على مكث)

وما يُكره أن يُهذَّ كَذَّ الشَّعر . فيها يُفرَّق . يُفصل . قال ابن عباس فرقاناً : فصلاناً

٥٠٤٣ - **حدثنا** أبو الثَّعْبان حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا وَاصِلٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ دَخَلْنَا

عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ، فَقَالَ رَجُلٌ : قَرَأْتَ لِلْفَصْلِ الْبَارِعَةِ ، فَقَالَ : هَذِهِ كَذَّةٌ لِلشَّعْرِ ، إِنَّا قَدْ سَمِعْنَا الْقِرَاءَةَ ، وَإِنِّي لَأَحْفَظُ لِلْقُرْآنِ لَعْنَةً كَانَ يَقْرَأُ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ : ثَمَانِي عَشْرَةَ سُورَةً مِنَ الْفَصْلِ وَسُورَتَيْنِ مِنْ آلِ حُمَ ،

٥٠٤٤ - **حدثنا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ (لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُجْزَلَ بِهِ) ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ ، وَكَانَ مِمَّا يَحْرُكُ بِهِ لِسَانَهُ وَشَفَتَيْهِ ، فَيَشُدُّ عَلَيْهِ ، وَكَانَ يُعْرِفُ مِنْهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ لَعْنَةً فِي (لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) : (لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُجْزَلَ بِهِ ، إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُ وَقُرْآنِهِ) فَإِنَّ عَلَيْنَا أَنْ يَجْمَعَهُ فِي

صدرك وقرآنه ( فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ) فإذا أنزلناه فاستمع ( ثم إن علينا بيانه ) قال إن علينا أن نبيته بلسانك . قال : وكان إذا أتاه جبريل أطرق ، فإذا ذهب قرأ كما وعد الله .

قوله (باب الترتيل في القراءة) أى تبين حروفها والثانى فى أدلتها ليسكون أدهى الى فهم معانيها . قوله (وقوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا) كأنه يشير الى ما ورد عن السلف فى تفسيرها ، فعند الطبرى بسند صحيح عن مجاهد فى قوله تعالى ( ورتل القرآن ) قال : بعضه إثر بعض على تودة . وعن قتادة قال : بينه بيانا . والأمر بذلك إن لم يكن للوجوب يكون مستحبا . قوله ( وقوله تعالى وقرأنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ) سبأى توجهه . قوله ( وما يكره أن يذكى الشجر ) كأنه يشير الى أن استحباب الترتيل لا يستلزم كراهة الإسراع ، وإنما الذى يكره الهذ وهو الإسراع المفرط بحيث يخفى كثير من الحروف أو لا يخرج من مخارجها . وقد ذكر فى الباب إنكار ابن مسعود على من هذه القراءة كذا الشعر ، ودليل جواز الإسراع ما تقدم فى أحاديث الأنبياء من حديث أبى هريرة رفعه وخفف على داود القرآن ، فكان يأمر بدوايه فتنسج ، فيخرج من القرآن قبل أن تنسج . قوله فيها ( يفرق بفصل ) هو تفسير أبى عبيدة . قوله ( قال ابن عباس فرقناه فصلناه ) وصله ابن جريج من طريق على بن أبى طلحة عنه ، وهند أبى عبيد من طريق مجاهد أن رجلا سأله عن رجل قرأ البقرة وآل عمران ورجل قرأ البقرة فقط قيامهما واحد ركوعهما واحد وسجودهما واحد ، فقال : الذى قرأ البقرة فقط أفضل ، ثم تلا ( وقرأنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ) ومن طريق أبى حمزة : قلت لابن عباس إني سريع القراءة ، وإنى لأقرأ القرآن فى ثلاث فقال : لأن أقرأ البقرة أرتيا فأندبرها خير من أن أقرأ كما تقول ، وعند ابن أبى داود من طريق أخرى عن أبى حمزة : قلت لابن عباس : إني ورجل سريع القراءة ، إني لأقرأ القرآن فى ليلة . فقال ابن عباس : لأن أقرأ سورة أحب إلى . إن كنت لابد فاعلا فاقرا قراءة تسمعها أذنك ويوعها قلبك ، والتحقيق أن لكل من الإسراع والترتيل جهة فضل ، بشرط أن يكون المسمع لا يخل بشئ من الحروف والحركات والسكون الواجبات ، فلا يمتنع أن يفضل أحدهما الآخر وأن يستويا ، فإن من رتل وتأمل كن تصدق بجمهرة واحدة مشتمة ، ومن أسرع كن تصدق بعدة جواهر لكن قيمتها قيمة الواحدة ، وقد تكون قيمة الواحدة أكثر من قيمة الاخرى ، وقد يكون بالعكس . ثم ذكر المصنف فى الباب حديثين : أحدهما حديث ابن مسعود ، قوله ( حدثنا واصل ) هو ابن حيان بمهمة وتحناينة نقيلة الأحادب الكوفى ، ووقع صريحا عند الاسماعيل ، وزعم خلف فى الأطراف ، أنه واصل مولى أبى عبيدة ابن المطلب ، وغلطوه فى ذلك فإن مولى أبى عبيدة بصرى وروايته عن البصريين ، وليس له رواية عن الكوفيين وأبو وائل شيخ واصل هذا كوفى . قوله ( عن أبى وائل عن عبد الله قال : غدونا على عبد الله ) أى ابن مسعود ( فقال رجل : قرأت المفضل ) كذا أورده مختصرا ، وقد أخرجه مسلم من الوجه الذى أخرجه منه البخارى فزاد فى أوله ( غدوننا على عبد الله بن مسعود يوما بعد ما حلينا الغداة ، فسلنا بابا فأذن لنا ، فركبنا بابا هنية ، فخرجت الجارية فقالت : ألا تدخلون ؟ فدخلنا ، فإذا هو جالس يسبح فقال : ما منكم أن تدخلوا وقد أذن لكم ؟ قلنا : ظننا أن بعض أهل البيت ذائم ، قال : ظننتم بأل أم عبد غفلة . فقال رجل من القوم : قرأت المفضل البارحة كله ، فقال عبد الله : هذا كذب الشعر ، ولأحد من طريق الأسود بن يزيد : عن عبد الله بن مسعود أن رجلا أتاه

فقال : قرأت الفصل في ركعة ، فقال : بل هذبت كهيئة الشعر وكثير الدقل ، وهذا الرجل هو نبيك بن سنان كما أخرجه مسلم من طريق منصور عن أبي وائل في هذا الحديث . وقوله « هذا » ، بفتح الحاء وبالدال المعجمة المنونة قال الخطابي معناه سرعة القراءة بغير تأمل كما يشهد الشعر . وأصل هذه سرعة الدفع . وعند سعيد بن منصور من طريق يسار عن أبي وائل عن عبد الله أنه قال في هذه القصة : « إنما فصل لتفصلوه » . قوله ( ثمان عشرة ) تقدم في « باب تأليف القرآن » من طريق الأعمش عن شقيق فقال فيه « عشرين سورة من أول الفصل » ، والجمع بينهما أن الثمان عشرة غير سورة الدعان والتي معها ، وإطلاق الفصل على الجميع تغليباً ، وإلا فالدعان ليست من الفصل على المرجح ، لكن يستعمل أن يكون تأليف ابن مسعود على خلاف تأليف غيره ، فإن في آخر رواية الأعمش على تأليف ابن مسعود آخرهم حم الدعان وهم ، فلي هذا لا تغليب . قوله ( من آل حاتم ) أي السورة التي أولها حم ، وقيل : يريد حم نفسها كما في حديث أبي موسى ، « أنه أوتي موماراً من مزامير آل فرعون » يعني داود نفسه ، قال الخطابي : قوله « آل داود » يريد به داود نفسه ، وهو كقوله تعالى ( ادخلوا آل فرعون أشد العذاب ) وتعبه أن الذين بأن دليله يخالف تأويله ، قال : « وإنما يتم مراده لو كان الذي يدخل أشد العذاب فرعون وحده . » وقال الزكرياني : لولا أن هذا الحرف ورد في الكتابة منفصلاً يعني « آل » وحدها و « حم » وحدها لجاز أن تكون الآلف واللام التي لتعريف الجنس ، والتقدير : وسورتين من الحواميم . قلت : لكن الرواية أيضاً ليست فيها واو ، نعم في رواية الأعمش المذكورة وآخرهم من الحواميم وهو يؤيد الاحتمال المذكور والله أعلم . وأغرب الداودي فقال : قوله « من آل حاتم » من كلام أبي وائل ، وإلا فإن أول الفصل عند ابن مسعود من أول الجاثية اه ، وهذا إنما يره لو كان ترتيب مصحف ابن مسعود كترتيب المصحف العثماني ، والأمر بخلاف ذلك فإن ترتيب السور في مصحف ابن مسعود يغير الترتيب في المصحف العثماني ، فلعل هذا منها ويكون أول الفصل عنده أول الجاثية والدعان متأخرة في ترتيبه عن الجاثية لا مانع من ذلك . وقد أجاب النووي على طريق التنازل بأن المراد بقوله عشرين من أول الفصل أي « معظم العشرين » . الحديث الثاني حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى ( لا تحرك به لسانك لتعجل به ) وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير القيامة ، وجريء المذكور في إسناده هو ابن عبد الحيد بخلاف الذي في الباب بعده ، وقوله فيه « وكان مما يحرك به لسانه وشفته » ، كذا للاكثر وتقدم توجيهه في بدء الوحى ، ووقع عند المستعمل هذا « وكان مما يحرك » ، ويتمين أن يكون « من » فيه للتبخيص و « من » موصولة والله أعلم . وشاهد الترجمة منه النهى عن تعجيله بالتلاوة ، فإنه يقتضى استحباب التأني فيه وهو المناسب للتزليل . وفي الباب حديث حفصة أم المؤمنين أخرجه مسلم في أثناء حديث وفيه « كان النبي ﷺ يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها » ، وقد تقدم في أواخر المغازي حديث علقمة أنه قرأ على ابن مسعود فقال « رتل فذاك أبي وأمي » فإنه زينة القرآن ، وإن هذه الزيادة وقعت عند أبي نعيم في المستخرج ، وأخرجها ابن أبي داود أيضاً . والله أعلم

### ٢٩ - باب مدق القراءة

٤٤٥ هـ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا جرير بن حازم الأزدي حدثنا فضالة قال « سألت أنس بن

مالك عن قراءة النبي ﷺ قال: كان يمدّ مدًّا .

[المحدث ٥٠٤٥ - طرحة في: ٥٠٤٦]

٥٠٤٦ - حدثنا عمرو بن عامر حدثنا همام عن قتادة قال: سئل أنس: كيف كانت قراءة النبي ﷺ؟

فقال: كانت مدًّا . ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمدٍّ بسم الله ، ومدٍّ بالرحمن ، ومدٍّ بالرحيم ،

قوله (باب مد القراءة) المد عند القراءة على ضربين: أصلي وهو إشباع الحرف الذي بعده ألف أو واو أو ياء ، وغير أصلي وهو ما إذا أعقب الحرف الذي هذه صفته همزة . وهو متصل ومنفصل ، فالتصل ما كان من نفس الكلمة والمنفصل ما كان بكلمة أخرى ، فالاول بؤى فيه بالآباء والواو والياء بمسكنات من غير زيادة ، والثاني يزداد في تمكين الألف والواو والياء زيادة على المد الذي لا يمكن النطق بها إلا به من غير إسراف . والمذهب الأول أنه يمد كل حرف منها ضمن ما كان يمد به ألا وقد يزداد على ذلك قليلا ، وما فرط فهو غير محمود ، والمراد من الترجمة الضرب الأول . قوله في الرواية الثانية (حدثنا عمرو بن عامر) وقع في بعض النسخ عمرو بن حفص وهو غلط ظاهر . قوله (سئل أنس) ظاهر من الرواية الأولى أن قتادة الراوي هو السائل ، وقوله في الرواية الأولى كان يمد مدا بين في الرواية الثانية المراد بقوله « يمد » بسم الله الخ يمد اللام التي قبل الهاء من الجلالة ، والهمزة التي قبل النون من الرحمن ، والحاء من الرحيم . وقوله في الرواية الأولى (كانت مدا) أي كانت ذات مد ، ووقع عند أبي نعيم من طريق أبي النعمان عن جرير بن حازم في هذه الرواية « كان يمد صوته مدا » وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق آخر عن جرير بن حازم ، وكذا أخرجه ابن أبي داود من وجه آخر عن جرير ، وفي رواية له « كان يمد قراءته » وأفاد أنه لم يروه هذا الحديث عن قتادة إلا جرير بن حازم وهمام بن يحيى ، وقوله في الثانية « يمد بسم الله » ، وكذا وقع بموحدة قبل الموحدة التي في بسم الله ، كأنه حكى لفظ بسم الله كما حكى لفظ الرحمن في قوله « ومد بالرحمن » ، أو جملة الكلمة الواحدة علما لذلك . ووقع عند أبي نعيم من طريق الحسن الحلواني عن عمرو بن عاصم شيخ البخاري فيه « يمد بسم الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم » ، من غير موحدة في الثلاثة . وأخرجه ابن أبي داود عن يعقوب بن إسحاق عن عمرو بن عاصم عن همام وجرير جميعا عن قتادة بلفظ « يمد بسم الله الرحمن الرحيم » ، بانيات الموحدة في أوله أيضا ، ويزاد في الإسناد جريرا مع همام في رواية عمرو بن عاصم . وأخرج ابن أبي داود من طريق قطبة بن مالك سمعت رسول الله ﷺ قرأ في الفجر في قر بهذا الحرف (لها طلع نضيد) قد نضيد ، وهو شاهد جيد لحديث أنس ، وأصله عند مسلم والترمذي والنسائي من حديث قطبة نفسه . (تنبية) استدل بعضهم بهذا الحديث على أن النبي ﷺ كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة ، ورام بذلك معارضة حديث أنس أيضا المخرج في صحيح مسلم أنه ﷺ كان لا يقرأها في الصلاة ، وفي الاستدلال لذلك بحديث الباب نظر ، وقد أرهقنا فيما كتبناه من النكت على علوم الحديث لابن الصلاح ، وحاصله أنه لا يلزم من وصفه بأنه كان إذا قرأ البسملة يمد فيها أن يكون قرأ البسملة في أول الفاتحة في كل ركعة ، ولأنه إنما ورد بصورة المثال فلا تعمير البسملة ، والعلم عند الله تعالى

## ٣٠ - باب الترجيع

٥٠٤٧ - حَدَّثَنَا آدمُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُغَفَّلٍ قَالَ «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ - أَوْ جَمَلِهِ - وَهُوَ تَسْبِيحُهُ بِهِ وَهُوَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ - أَوْ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ - قِرَاءَةً لَيِّنَةً يَقْرَأُ وَهُوَ يَرْجِعُ»

قوله ( باب الترجيع ) هو تقارب ضروب الحركات في القراءة ، وأصله التردد ، وترجيع الصوت تردده في الحلق ، وقد فسرناه كما سيأتي في حديث عبد الله بن مغفل المذكور في هذا الباب في كتاب التوحيد بقوله « أأبهمزة مفتوحة بعدها ألف ساكنة ثم همزة أخرى ، ثم قالوا : يحتمل أمرين : أحدهما أن ذلك حدث من هز الناقة ، والآخر أنه أشبع المد في موضعه لحدث ذلك ، وهذا الثاني أشبه بالسياق فإن في بعض طرقه « ولولا أن يجتمع الناس لقراءتكم بذلك اللحن ، أي النغم . وقد ثبت الترجيع في غير هذا الموضع ، فأخرج الترمذي في « الدلائل » والنسائي وابن ماجه وابن أبي داود واللفظ له من حديث أم هانئ « كنت أسمع صوت النبي ﷺ وهو يقرأ وأنا قائمة على فراشي يرجع القرآن » والذي يظهر أن في الترجيع قدرا زائدا على الترنيل ، فممن ابن أبي داود من طريق أبي إسحاق عن علقمة قال « كنت مع عبد الله بن مسعود في داره ، فقام ثم قام فكان يقرأ قراءة الرجل في مسجد حبه لا يرفع صوته ويسمع من حوله ، ويرتل ولا يرجع » وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : معنى الترجيع تحسين التلاوة لا ترجيع الغناء ، لأن القراءة بترجيع الغناء تنافي الحشود الذي هو مقصود التلاوة . قال : وفي الحديث ملازمته ﷺ للعبادة لأنه حالة ركوبه الناقة وهو يسير لم يترك العبادة بالتلاوة ، وفي جهه بذلك إرشاد أن إلى الجهر بالعبادة قد يكون في بعض المواضع أفضل من الإسرار ، وهو عند التعميم وإيقاظ العاقل ونحو ذلك

## ٣١ - باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن

٥٠٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَتِيفٍ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْخَمَانِيُّ حَدَّثَنَا بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : يَا أَبَا مُوسَى ، لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَارًا مِنْ مِزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ ،

قوله ( باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن ) كذا في ذر ، وسقط قوله « للقرآن » ، لغيره . وقد تقدم في « باب من لم يتغن بالقرآن » نقل الإجماع على استحباب سماع القرآن من ذى الصوت الحسن . وأخرج ابن أبي داود من طريق ابن أبي مسجعة قال « كان عمر يقدم الشاب الحسن الصوت لحسن صوته بين يدي القوم » . قوله ( حدثنا محمد بن خلف أبو بكر ) هو الحدادي بالمهمات وفتح أوله والتفخيل ، بقدادی مقرأ من صفار شيوخ البخاري ، وعاش بعد البخاري خمس سنين . وأبو يحيى الخماني بكسر المهملة وتشديد الميم اسمه عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفي وهو والد يحيى بن عبد الحميد الكوفي الحافظ صاحب المستند . وليس لمحمد بن خلف ولا لشيوخه أبي يحيى في البخاري إلا هذا الموضع ، وقد أدرك البخاري أبي يحيى بالنسب ، لكنه لم يلقه . قوله ( حدثني إبريد ) في رواية الكشمي



فقال: حبسك، والمراد بالقرآن بعض القرآن، والذي في معظم الروايات، «قرأ على»، ليس فيه لفظ «القرآن»، بل أطلق فيصدق بالبعض، قال ابن بطال: يحتمل أن يكون أحب أن يسمه من غيره ليكون عرض القرآن سنة، ويحتمل أن يكون لكي يتدبره ويتهمهم، وذلك أن المستمع أقوى على التدبر ونفسه أغل وأشط لذلك من القارئ، لاشتغاله بالقراءة وأحكامها، وهذا بخلاف قراءته وهو يطلع على أبي بن كعب كما تقدم في المناقب وغيرها فانه أراد أن يعلمه كيفية أداء القراءة ومخارج الحروف ونحو ذلك، وبأى شرح الحديث بعد أبواب في باب البكاء عند قراءة القرآن،

### ٣٣ - باب قول القارئ: حَسْبُكَ

٥٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ اقْرَأْ عَلَى، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْرَأْ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَرَأْتُ سُورَةَ النَّسَاءِ حَتَّى أَتَيْتُ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ قَالَ: حَسْبُكَ الْآنَ، فَأَنْفَعْتُ إِلَيْهِ، فَذَا عَيْنَاهُ تَذَرَفَانِ »

### ٣٤ - باب في كم يُقرأ القرآن؟ وقول الله تعالى: ﴿فَاقرءوا ما تيسر منه﴾

٥٠٥١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ لِي ابْنُ شُرَيْمَةَ: ظَرَفْتُ كَمْ يَكْفِي الرَّجُلَ مِنَ الْقُرْآنِ؟ فَلَمْ أَجِدْ سُورَةً أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ، فَقُلْتُ لَا يَتَّبِعُنِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقْرَأَ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ. قَالَ عَلِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ أَخْبَرَنَا مَنصُورٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ عَلَمَةٌ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ وَلَقِيْتَهُ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ «إِنَّهُ» مِنْ قَرَأَ بِالْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةٍ كَفْتَاهُ »

٥٠٥٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو خَوَازِمَةَ عَنْ مُعْمِرَةَ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوٍ قَالَ «أُنْكَحْتَنِي أَبِي امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ، فَكَانَ يَتَاهَدُ كُنْتُهُ فَيَسْأَلُنِي عَنْ بَيْتِهَا، فَقُلْتُ: نَعَمْ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ، لَمْ يَطْلُ لَنَا فِرَاشًا وَلَمْ يُفَكِّشْ لَنَا كَتَفًا مِذَّ أَنْبِيَاءَ. فَلَا حَالُ ذَلِكَ عَلَيْهِ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: الْغَفَى بِهِ فَلَقِيْتُهُ بَدُءُ، قَالَ: كَيْفَ نَصُومُ؟ قُلْتُ: أَصُومُ كُلَّ يَوْمٍ. قَالَ: وَكَيْفَ تَتَقَمُّ؟ قُلْتُ: كُلَّ لَيْلَةٍ. قَالَ: صُمْ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةً وَاقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ. قَالَ قُلْتُ: أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْجُمُعَةِ. قَالَ قُلْتُ: أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: أَفْطِرْ يَوْمَيْنِ. وَصُمْ يَوْمًا. قَالَ قُلْتُ: أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ صُمْ أَفْضَلَ الصَّوْمِ صَوْمَ دَاوُدَ، صِيَامَ يَوْمٍ وَإِفْطَارَ يَوْمٍ، وَاقْرَأْ فِي كُلِّ سَبْعٍ لَيْلًا مَرَّةً. فَلَقِيْتَنِي قَبْلَتْ رُحْمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ أَنِّي كَبُرْتُ وَضَعْتُ فَكَّالًا يَحْرَأُ عَلَيَّ بَعْضُ أَهْلِ الشَّيْخِ مِنَ الْقُرْآنِ بِالنَّهَارِ وَاللَّيْلِ يَقْرَؤُهُ يَعْزُوه مِنَ النَّهَارِ لِيَكُونَ أَخَفَّ عَلَيْهِ



بالليل وإذا أراد أن يتقوى أظفر أياها وأحمى وصام متكئاً، كراهية أن يترك شيئاً فارقَ النبي ﷺ عليه .  
قال أبو عبد الله وقال بعضهم: في ثلاثٍ أُرِفي سبعٍ وأكثرهم على سبعٍ

٥٠٥٣ - حدثنا سعد بن حفص حدثنا شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو قال: قال لي النبي ﷺ: في كم نقرأ القرآن؟

٥٠٥٤ - حدثني إسحاق أخبرنا عبيد الله بن عيسى عن شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهرة عن أبي سلمة - قال وأحسبني قال سمعتُ أنا من أبي سلمة - عن عبد الله بن عمرو قال: قال لي رسول الله ﷺ: أقرأ القرآن في شهر، قلتُ: إني أجد قوة، حتى قال: فأقرأه في سبع ولا تزيد على ذلك .

قوله (باب في كم يقرأ القرآن؟ وقول الله تعالى فاقروا ما تيسر منه) كأنه أشار إلى الرد على من قال أقل ما يجوز من القراءة في كل يوم وليلة جزء من أربعين جزءاً من القرآن، وهو منقول عن إسحاق بن راهويه والحنابلة لأن عموم قوله (فاقروا ما تيسر منه) يشمل أقل من ذلك، فني ادعى التحديد فليده البيان. وقد أخرج أبو داود من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو في كم يقرأ القرآن؟ قال: في أربعين يوماً. ثم قال وفي شهر، الحديث ولا دلالة فيه على المدعى. قوله (حدثنا علي) هو ابن المدبني، وسفيان هو ابن عيينة، وابن شبرمة هو عبد الله قاضي الكوفة ولم يخرج له البخاري إلا في موضع واحد يأتي في الأدب شاهداً، وأخرج من كلامه غير ذلك. قوله (كم يكن الرجل من القرآن)؟ أي في الصلاة. قوله (قال علي) هو ابن المدبني، وهو موصول من تنمة الخبر المذكور، ومنصور هو ابن المعتز، وأبراهيم هو النخعي. وقد تقدم نقل الاختلاف في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد وعن علقمة في باب فضل سورة البقرة، وتقدم بيان المراد بقوله وكفتاه، وما استدلل به ابن عيينة إنما يحى على أحد ما قيل في تأويل كفتاه، أي في القيام في الصلاة بالليل، وقد خفيت مناسبة حديث أبي مسعود بالترجمة على ابن كثير، والذي يظهر أنها من جهة أن الآية المترجم بها تناسب ما استدلل به ابن عيينة من حديث أبي مسعود والجامع بينهما أن كلام الآية والحديث يدل على الاكتفاء، بخلاف ما قال ابن شبرمة. قوله (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل التبوذكي، ومغيرة هو ابن مقسم. قوله (أنكحني أبي) أي زوجني، وهو محمول على أنه كان المشهر عليه، بذلك، وإلا فبعد الله بن عمرو حينئذ كان رجلاً كادلاً، ويحتمل أن يكون قام عنه بالصدق وهو ذلك. قوله (امرأة ذات حسب) في رواية أحمد عن هشيم عن مغيرة وحسين عن مجاهد في هذا الحديث: امرأة من قريش، أخرجه النسائي من هذا الوجه، وهي أم محمد بنت حمية - بفتح الهمزة وسكون الهمزة وكسر الهمزة بعدها تحتانية مفتوحة خفيفة - ابن جزء الزبيدي حليف قريش ذكرها الزبير وغيره. قوله (كنته) بفتح الكاف وتشديد التاء هي زوج الولد. قوله (نعم الرجل من رجل لم يطلأ لنا فراشا) قال ابن مالك: يستفاد منه وقوع التثنية بعد فاعل: نعم، الظاهر، وقد منعه سيبويه وأجلزه المبرد. وقال الكرماني يحتمل أن يكون التقدير نعم الرجل من الرجل، قال: وقد نفيد الشك في الإنبات التعميم كما في قوله تعالى (علت نفس ما أحضرت) قال: ويحتمل أن يكون من التجريد، كأنه جرد من رجل موصوف بكذا وكذا رجلاً فقال نعم الرجل المجرد من كذا رجل صفته كذا

قوله (لم يظأ لنا فراشا) أى لم يصاحبنا حتى يظأ فراشنا . **قوله** (ولم يفتش لنا كنفا) كذا لاكثر بقاء ومشاة  
 قتيلة وشين معجزة ، وفي رواية أحد والنسائي والكشميتي « ولم يفتش » بنين معجزة ساكنة بعدها شين معجزة  
 وكنفا بفتح الكاف والنون بعدها فاء هو السر والجواب ، وأرادت بذلك السكناية عن عدم جماعه لها ، لأن عادة  
 الرجل أن يدخل يده مع زوجته في دواخل أمرها . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون المراد بالكنف الكنف  
 وأرادت أنه لم يطعم غيرها حتى يحتاج إلى أن يفتش عن موضع قضاء الحاجة ، كذا قال والاول أولى ، وزاد في  
 رواية هشيم « فأقبل على يلوحى فقال : أسكتك امرأة من قريش ذات حسب فعضلتها وفعلت ، ثم انطلق إلى النبي  
 ﷺ فشقاني » . **قوله** (فلما طال ذلك) أى على عمرو (ذكر ذلك للنبي ﷺ) وكأنه تأنى في شكواه رجاء أن يتداركه ،  
 فلما تمادى على حاله غشى أن يابحه ثم بتتبع حق الزوجة فشكا . **قوله** (فقال النبي) أى قال لعبد الله بن عمرو  
 وفي رواية هشيم « فواصل إلى النبي ﷺ » ويجمع بينهما بأنه أرسل إليه أولا ثم لقيه اتفاقا فقال له اجتمع في .  
**قوله** (فما كيف تصوم؟ قلت أصوم كل يوم) تقدم ما يتعلق بالصوم في كتاب الصوم مشروحا ، وقوله في هذه  
 الرواية « صم ثلاثة أيام في الجمعة » قلت أطيق أكثر من ذلك . قال : صم يوما وأفطر يومين ، قلت : أطيق أكثر  
 من ذلك ، قال الدارودي : هذا وهم من الراوي لأن ثلاثة أيام من الجمعة أكثر من فطر يومين وصيام يوم ، وهو  
 إنما يدرجه من الصيام القليل إلى الصيام الكثير . قلت : وهو اعتراض متجه ، فلعله وقع من الراوي فيه تقديم  
 وتأخير ، وقد سلت رواية هشيم من ذلك قال لفظه « صم في كل شهر ثلاثة أيام » قلت إنى أقوى أكثر من ذلك .  
 فلم يزل يرفعه حتى قال صم يوما وأفطر يوما . **قوله** (وأقرأ في كل سبع ليال مرة) أى اختم في كل سبع (فليتني  
 قبلت) كذا وقع في هذه الرواية احتصارا ، وفي غيرها مراجعات كثيرة في ذلك كما سأبينه . **قوله** (فكان يقرأ)  
 هو كلام مجاهد يصف صنيع عبد الله بن عمرو لما كبر ، وقد وقع مصرحا به في رواية هشيم . **قوله** (على بعض أهله)  
 أى على من تيسر منهم ، وإنما كان يصنع ذلك بالتمار ليتذكر ما يقرأ به في قيام الليل خشية أن يكون خفي عليه  
 شيء منه بالنسيان . **قوله** (ولذا أراد أن يتقوى أفطر أياما الخ) يؤخذ منه أن الأفضل لمن أراد أن يصوم صوم  
 داود أن يصوم يوما ويفطر يوما دائما ، ويؤخذ من صنيع عبد الله بن عمرو أن من أفطر من ذلك وصام قدر  
 ما أفطر أنه يجزئ منه صيام يوم وإفطار يوم . **قوله** (وقال بعضهم في ثلاث أو في سبع) كذا لا في ذر ، ولغيره  
 « في ثلاث وفي خمس » وسقط ذلك للنسائي ، وكان المصنف أشار بذلك إلى رواية شعبة عن مغيرة بهذا الاسناد فقال  
 « اقرأ القرآن في كل شهر » ، قال : إنى أطيق أكثر من ذلك ، فما زال حتى قال في ثلاث ، فإن الخمس تؤخذ منه بطريق  
 التضمن ، وقد تقدم للمصنف في كتاب الصيام . ثم وجدت في مسند الدارمي من طريق أبي فروة عن عبد الله بن  
 عمرو قال « قلت : يا رسول الله في كم اختم القرآن؟ قال : اختمه في شهر . قلت : إنى أطيق ، قال : اختمه في خمسة  
 وعشرين ، قلت : إنى أطيق . قال : اختمه في عشرين . قلت : إنى أطيق . قال : اختمه في خمس عشرة . قلت : إنى  
 أطيق . قال : اختمه في خمس ، قلت : إنى أطيق . قال : لا ، وأبو فروة هذا هو الجهني واسمه عروة بن الحارث ،  
 وهو كوفي ثقة . ووقع في رواية هشيم المذكورة « قال قافرا » في كل شهر ، قلت : إنى أجدي أقوى من ذلك . قال  
 قافرا في كل عشرة أيام . قلت : إنى أجدي أقوى من ذلك ، قال أحدهما إما حصين وإما مغيرة « قال قافرا في كل  
 ثلاث » ، وهذا أبي داود والترمذي مصححا من طريق يزيد بن عبد الله بن الفخير عن عبد الله بن عمرو مرفوعا « لا

يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث ، وشاهده عند سعيد بن منصور بأسناد صحيح من وجه آخر عن ابن مسعود  
 و أفروا القرآن في سبع ولا تقرأوه في أقل من ثلاث ، ولأبي عبيد من طريق الطيب بن سلمان عن عمرة عن  
 عائشة وأن النبي ﷺ كان لا يحتم القرآن في أقل من ثلاث ، وهذا اختيار أحمد وأبي عبيد وإسحق بن راهوية وغيرهم  
 ونهت عن كثير من السلف أنهم قرءوا القرآن في دون ذلك ، قال النووي : والاختيار أن ذلك يختلف بالأشخاص ،  
 فمن كان من أهل الفهم وتدقيق الفكر استحب له أن يقتصر على القدر الذي لا يحتل به المقصود من التدبر واستخراج  
 المعاني ، وكذا من كان له شغل بالعلم أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة يستحب له أن يقتصر منه على  
 القدر الذي لا يحتل بما هو فيه ، ومن لم يكن كذلك فالأولى له الاستكثار ما أمكنه من غير خروج إلى الملل ولا  
 يقرؤه مندومة . والله أعلم . قوله ( وأكثرهم ) أي أكثر الرواة عن عبد الله بن عمرو . قوله ( على سبع ) كأنه  
 يشير إلى رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو الموصولة بقب هذا ، فإن في آخره د ولا يزد على  
 ذلك ، أي لا يغير الحال المذكورة إلى حالة أخرى ، فأطلق الزيادة والمراد النقص ، والزيادة هنا بطريق التدل أي  
 لا يقرؤه في أقل من سبع . ولأبي داود والترمذي والنسائي من طريق وهب بن منبه د عن عبد الله بن عمرو أنه  
 سأل رسول الله ﷺ : في كم قرأ القرآن ؟ قال : في أربعين يوما . ثم قال : في شهر . ثم قال : في عشرين . ثم قال : في  
 خمس عشرة . ثم قال : في عشر . ثم قال في سبع . ثم لم يزل عن سبع ، وهذا إن كان محفوظا احتمل في الجمع بينه  
 وبين رواية أبي فروة تعدد القصة ، فلا مانع أن يتعدد قول النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو ذلك تأكيدا ، ويؤيده  
 الاختلاف الواقع في السياق ، وكان النهي عن الزيادة ليس على التحريم ، كما أن الأمر في جميع ذلك ليس للوجوب ،  
 وعرف ذلك من قرائن الحال التي أرشد إليها السياق ، وهو النظر إلى مجزئه عن سوى ذلك في الحال أو في المسأل ،  
 وأغرب بعض الظاهرية فقال : يحرم أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث ، وقال النووي : أكثر العلماء على أنه لا  
 تقدير في ذلك ، وإنما هو بحسب النشاط والقوة ، فعلى هذا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص . والله أعلم . قوله  
 ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير ، ومحمد بن عبد الرحمن وقع في الاسناد الثاني أنه مولى زهرة ، وهو محمد بن عبد الرحمن  
 ابن ثوبان ، فقد ذكر ابن حبان في الثقات ، أنه مولى الأخنس بن شريق الثقفي ، وكان الأخنس ينسب زهريا لأنه  
 كان من حلفائهم ، وجزم جماعة بأن ابن ثوبان عاصري ، فلعله كان ينسب عاصريا بالأصالة وزهريا بالحلف وهو ذلك .  
 والله أعلم . ( تنبيه ) : هذا التعليق وهو قوله د وقال بعضهم الخ ، ذهلت عن تخرجه في تعاقب التعاليق ، وقد يسم الله  
 تعالى بتحريره هنا والله الحمد . قوله ( في كم قرأ القرآن ) ؟ كذا اقتصر البخاري في الاسناد العالي على بعض المتن ثم  
 حوله إلى الاسناد الآخر ، وإسحاق شيخه فيه هو ابن منصور ، وعبيد الله هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري ،  
 إلا أنه ربما حدث عنه بواسطة كاهنا . قوله ( عن أبي سلمة ) قال وأحسبني قال سمعت أنا من أبي سلمة قائل ذلك هو  
 يحيى بن أبي كثير ، قال الاسماعيل : خالف أبان بن يزيد العطار شبليان بن عبد الرحمن في هذا الاسناد عن يحيى بن أبي  
 كثير ، ثم ساقه من وجهين عن أبان عن يحيى عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة وزاد في سياقه بعد قوله أفراه  
 في شهر د قال إن أجد قوة . قال في عشرين . قال : إن أجد قوة . قال : في عشر قال : إن أجد قوة . قال : في سبع  
 ولا ترد على ذلك ، قال الاسماعيل : ورواه عكرمة بن عمار عن يحيى قال د حدثنا أبو سلمة ، بنهر واسطة ، وساقه من  
 طريقه . قلت : كأن يحيى بن أبي كثير كان يتوقف في تحديث أبي سلمة له ثم تذكر أنه حدثه به أو بالعكس كأن

يصرح بتحديثه ثم توقف وتحقق أنه سمعه بواسطة محمد بن عبد الرحمن ، ولا بدح في ذلك مخالفة أبان لأن شيبان أحفظ من أبان ، أو كان عند يحيى عنها ويؤيده اختلاف سياقهما ، وقد تقدم في الصيام من طريق الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مصرحا بالسماع بغير توقف لكن لبعض الحديث في قصة الصيام حسب ، قال الاسماعيل : قصة الصيام لم تختلف على يحيى في روايته إياها عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو بغير واسطة . ( تنبيه ) : المراد بالقرآن في حديث الباب جميعه ، ولا يرد على هذا أن القصة وقعت قبل موت النبي ﷺ بمدة وذلك قبل أن ينزل بعض القرآن الذي تأخر نزوله ، لانا نقول سلبنا ذلك لكن العبرة بما دل عليه الإطلاق وهو الذي فهم الصحابي فكان يقول : ليتني لو قبلت الرخصة . ولا شك أنه بعد النبي ﷺ كان قد أضاف الذي نزل آخره الى ما نزل أولا ، فالمراد بالقرآن جميع ما كان نزل إذ ذاك وهو معظمه ، ووقعت الإشارة الى أن ما نزل بعد ذلك يوزع بقسطه ، والله أعلم

### ٣٥ - باب . البكاء عند قراءة القرآن

٥٠٥٥ - **حدثنا** صدقة أخبرنا يحيى عن سفيان عن سليمان عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله . قال يحيى بعض الحديث عن عمرو بن مرة **قال** لي النبي ﷺ : **«** حدثنا سعد بن يحيى عن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله . قال الأعمش : وبعض الحديث حدثني عمرو بن مرة عن إبراهيم ومن أياه عن أبي الصنع عن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : **«** اقرأ على **»** ، قال قلت أقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال إن أشتى أن أسمعه من غيري ، قال فقرأت النساء حتى إذا بلغت **«** فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد ، وجئنا بك على هؤلاء شهيدا **»** قال لي : كد ، أو انسك . فأريت عيني نذرا قال **«**

٥٠٥٦ - **حدثنا** قيس بن حفص حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة السلمي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال **«** قال لي النبي ﷺ : اقرأ على **»** ، قلت أقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : **«** لي أحب أن أسمعه من غيري **»**

**قوله** ( باب البكاء عند قراءة القرآن ) قال النووي . البكاء عند قراءة القرآن صفة العارفين وشعار الصالحين ، قال الله تعالى ( ويخرون للأذان يكون ) ( خروا سجدا وبكيا ) والاحاديث فيه كثيرة . قال التوالى : يستحب البكاء مع القراءة وعندها ، وطريق تحصيله أن يحصر قلبه الحزن والخوف بتأمل ما فيه من التهديد والوعيد الشديد والوئاع والمهود ثم ينظر تقهيره في ذلك ، قال لم يحضره حزن فليبك على فقد ذلك وأنه من أعظم المصائب . ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن مسعود المذكور في تفسير سورة النساء . وسبق المتن هناك هل افطخ شيخه صدقة ابن الفضل المروزي . وساق هنا على لفظ شيخه مسدد كلاهما عن يحيى القطان . وعرف من هنا المراد بقوله بعض الحديث عن عمرو بن مرة ، وحاصله أن الأعمش سمع الحديث المذكور من إبراهيم النخعي ، وسمع به عنه من عمرو بن مرة عن إبراهيم ، وقد أوضحت ذلك في تفسير سورة النساء أيضا ، ويظهر لي أن القدر الذي عند الأعمش عن

عمر بن مرة من هذا الحديث من قوله « فقرأت النساء » الى آخر الحديث ، وأما ما قبله الى قوله « أن اسمه من هيرى » فهو عند الأعمش عن إبراهيم كما هو في الطريق الثانية في هذا الباب ، وكذا أخرجه المصنف من وجه آخر عن الأعمش قبل يابن ، وتقدم قبل يابن واحد عن محمد بن يوسف الفرياني عن سفيان الثوري مقتصر على طريق الأعمش عن إبراهيم من غير تعيين التفصيل الذي في رواية يحيى القطان عن الثوري ، وهو يقتضي أن في رواية الفرياني إدراجا . وقوله في هذه الرواية « عن أبيه » هو معطوف على قوله « عن سليمان » وهو الأعمش ، وحاصله أن سفيان الثوري روى هذا الحديث عن الأعمش ، ورواه أيضا عن أبيه وهو سعيد بن مسروق الثوري عن أبي الضحى ، ورواية إبراهيم عن عبيدة بن حمزة عن ابن مسعود موصولة ، ورواية أبي الضحى عن عبد الله بن مسعود منقطعة ، ووقع في رواية أبي الأحوص عن سعيد بن مسروق عن أبي الضحى « أن رسول الله ﷺ قال لعبد الله بن مسعود » فذكره ، وهذا أشد انقطاعا أخرجه سعيد بن منصور ، وقوله « اقرأ على » وقع في رواية علي بن مسهر عن الأعمش بلفظ « قال لي رسول الله ﷺ » وهو على المنبر اقرأ على ، ووقع في رواية محمد بن فضالة الظفري أن ذلك كان وهو ﷺ في بني ظفر أخرجه ابن أبي حاتم والطبراني وغيرهما من طريق بونس بن محمد بن فضالة عن أبيه « أن النبي ﷺ أتاه في بني ظفر ومعه ابن مسعود وناس من أصحابه ، فأمر قارئنا فقرأ ، فأتى على هذه الآية ( فكيف إذا جهنا من كل أمة بشييد وجهنا بك على هؤلاء شييدا ) فبكي حتى ضرب لحياء وجهنا فقال : يارب ، هذا على من أنا بين ظهره فكيف بمن لم أراه . وأخرج ابن المبارك في الزهد من طريق سعيد بن المسيب قال : ليس من يوم إلا يمرض على النبي ﷺ أمته غدوة وعشبة فيعرفهم بسلام وأعمالهم . فلذلك يشهد عليهم ، في هذا المرسل ما يرفع الاشكال الذي تضمنه حديث ابن فضالة واه أعلم . قال ابن بطلان : إنما بكى ﷺ عند تلاوته هذه الآية لأنه مثل لنفسه أحوال يرم القبيحة وشدة الحال الداعية له الى شهادته لآلته بالتصديق رسوالة الشفعة لاهل الموقف ، وهو أمر يحق له طول البكاء انتهى . والذي يظهر أنه بكى رحمة لآلته ، لأنه علم أنه لا بد أن يشهد عليهم بعملهم وعلمهم قد لا يكون مستقيا فقد يفضى الى تمذيبهم ، واه أعلم

٣٦ - باب إنهم من رادى بقراءة القرآن ، أو تأكل به ، أو فجر به

٥٠٥٧ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان حدثنا الأعمش عن حنيفة عن سويد بن غفلة قال قال علي رضي الله عنه « سمعت النبي ﷺ يقول : يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية . لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، فأينا يقيتوم فقتلوه ، فإن قتلهم أجرتكم قتلتهم يوم القيامة »

٥٠٥٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول يخرج فيكم قوم يخفون صلاتكم مع صلاتهم ، وصيامكم مع صيامهم ، وعملكم مع عملهم ، ويفرقون

للقرآن لا يجاوز حناجرهم ، يترقون من الدين ، كما يرقى السهم من الرمية ، ينظر في الصل فلا يرى شيئاً ، وينظر في الفتح فلا يرى شيئاً ، وينظر في الرئس فلا يرى شيئاً ، وينظر في اللقوى »

٥٥٩ - حدثنا يحيى عن شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال : المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل به كالأنزج طعمها طيب وريحها طيب . والمؤمن الذي لا يقرأ القرآن ويعمل به كالتمر طعمها طيب ولا ريح لها . ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن كالريحانة ريحها طيب وطعمها مر ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كالخنطة طعمها مر أو خبيث وريحها مر »

قوله ( باب لائم من رآى بقراءة القرآن ، أو تأكل به ) كذا الأكثر ، وفي رواية د رايه ، بتحانية بدل الهمة ، وتأكل أى طلب الأكل ، وقوله د أو لجر به ، الأكثر بالجم ، وحكى ابن التين أن في رواية بالخاء الموحدة . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث علي في ذكر الخوارج ، وقد تقدم في علامات النبوة . وأغرب الداودي فزعم أنه وقع هنا د عن سويد بن غفلة قال : سمعت النبي ﷺ قال واشتلف في صحبة سويد . والصحيح ما هنا أنه سمع من النبي ﷺ ، كذا قال معتمدنا على الخط الذي نشأ له عن السقط ، والذي في جميع نسخ صحيح البخاري د عن سويد بن غفلة عن علي رضي الله عنه قال : سمعت د وكذا في جميع المسانيد ، وهو حديث مشهور لسويد بن غفلة عن علي ، ولم يسمع سويد من النبي ﷺ على الصحيح ، وقد قيل إنه صلى مع النبي ﷺ ولا يصح ، والذي يصح أنه قدم المدينة حين نهضت الأيدي من دفن رسول الله ﷺ ، وصح سماعه من الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة ، وصح أنه أدى صدقة ماله في حياة النبي ﷺ . قال أبو نعيم : مات سنة ثمانين ، وقال أبو عبيد سنة إحدى ، وقال عمرو بن علي سنة اثنتين ، وبلغ مائة وثلاثين سنة . وهو جدني بكنتي أبا أمية ، نزل الكوفة ومات بها . وسأيت البحث في قتال الخوارج في كتاب المحاربين ، وقوله د الأحلام ، أى العقول ، وقوله د يقولون من غير قول البرية ، هو من المقلوب والمراد من د قول خير البرية ، أى من قول الله ، وهو انساب للترجمة ، وقوله د لا يجاوز حناجرهم ، قال الداودي : يريد أنهم تعلقوا بشيء منه . قلت : إن كان مراده بالتمتع الحفظ فقط دون العلم بمدلوله فمضى أن يتم له مراده ، وإلا فالذي فهمه الأئمة من السياق أن المراد أن الإيمان لم يرسخ في قلوبهم لأن ما وقف عند الحلقوم فلم يتجاوزه لا يصل إلى القلب . وقد وقع في حديث حذيفة نحو حديث أبي سعيد من الزيادة د لا يجاوز تراقيمهم ولا تميع قلوبهم . الحديث الثاني حديث أبي سلمة عن أبي سعيد في ذكر الخوارج أيضا ، وسأيت شرحه أيضا في استنباط المرتدين ، وتقدم من وجه آخر في علامات النبوة . ومناسبة هذين الحديثين للترجمة أن القراءة إذا كانت لغیر الله فهى للرياء أو للتأكل به ونحو ذلك ، فالأحاديث الثلاثة دالة لأركان الترجمة لأن منهم من رآياه وإلى الإشارة في حديث أبي موسى ، ومنهم من تأكل به وهو يخرج من حديثه أيضا ، ومنهم من لجر به وهو يخرج من حديث علي وأبي سعيد . وقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن ، من وجه آخر عن أبي سعيد وصحبه الحاكم رحمه الله فتلوا القرآن وأسألوا الله به قبل أن يتعلمه قوم يسألون به الدنيا ، فإن القرآن يتعلمه ثلاثة نفر : رجل يطامى به ، ورجل يتأكل به ، ورجل يقرئه الله ، وعند ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس موقوفا لا تضربوا

كتب الله بعضه ببعض ، فان ذلك يوقع الشك في قلوبكم ، وأخرج أحمد وأبو يعلى من حديث عبد الرحمن بن شبل رفعه ، أقرءوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تحفوا عنه ولا تأكلوا به ، الحديث وسنده قوى ، وأخرج أبو عبيد عن عبد الله بن مسعود وسبجى . زمان يسأل فيه بالقرآن ، فاذا سألوكم فلا تعطوهم . الحديث الثالث حديث أبي موسى الذى تقدم مشروحا في باب فضل القرآن على سائر الكلام ، وهو ظاهر فيما ترجم له . ووقع هذا عند الاسماعلى من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة بسنده ، قال شعبة وحدثني شبل يعني ابن عذرة أنه سمع أنس بن مالك ، بهذا . قلت : وهو حديث آخر أخرجه أبو داود في مثل الجليس الصالح والجليس السوء .

### ٣٧ - باب أقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم

٥٠٦٠ - حدثنا أبو الثمان حدثنا حماد عن أبي عمران الجوني عن جندب بن عبد الله عن النبي ﷺ

قال « أقرءوا القرآن ما اختلفت قلوبكم ، فاذا اختلفتم فقوموا عنه »

[ الحديث ٥٠٦٠ - أطراة في : ٥٠٦١ ، ٣٦٤ ، ١٣٦٥ ]

٥٠٦١ - حدثنا عمرو بن علي حدثنا عبد الرحمن بن مهزي عن حماد بن سلمة عن أبي مطيع عن أبي عمران الجوني عن جندب « قال النبي ﷺ : أقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم ، فاذا اختلفتم فقوموا عنه » . تابعة الحارث بن عبيد وصعيد بن زيد عن أبي عمران . ولم يرفعه حماد بن سلمة وأبان . وقال غندر عن شعبة عن أبي عمران سمعت جندبا . قوله . وقال ابن عثرون عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر قوله ، وجندب أصح وأكثر

٥٠٦٢ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عبد الملك بن مبصرة عن الزبال بن سبرة عن عبد الله أنه سمع رجلا يقرأ آية سمع النبي ﷺ قرأ خلائها ، فأخذت يده فاطلقت به إلى النبي ﷺ ، فقال : كلا كما يحسن ، فاقرا . أكبر على قال : فان من كان قبلكم اختلفوا فأهلكهم ،

قوله ( باب أقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم ) أى اجتمعت . قوله ( فاذا اختلفتم ) أى في فهم معانيه ( فقوموا عنه ) أى تفرقوا لتلايتيكم بكم الاختلاف الى الشر ، قال عياض : يحتمل أن يكون النهي خاصا بزمنه ﷺ لتلايكون ذلك سببا لنزول ما يسوؤهم كما في قوله تعالى ( لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ) ، ويحتمل أن يكون المنهى أقرءوا والزموا الاتفاق على ما دل عليه وقاد اليه ، فاذا وقع الاختلاف أو مرض عارض شعبة يفضي المنازعة الداعية الى الاقراق فتركوا القراءة ، وتمسكوا بالحكم الموجب للألفة وأعرضوا عن التشابه المؤدى الى الفقرة ، وهو كقوله ﷺ « فاذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فاحذروهم ، ويحتمل أنه ينهى عن القراءة إذا وقع الاختلاف في كيفية الأداء بأن يتفرقوا عند الاختلاف ويستمر كل منهم على قراءته ، ومثله ما تقدم من ابن مسعود لما وقع بينه وبين الصحابة الآخرين الاختلاف في الأداء ، فقرأوا الى النبي ﷺ فقال « كلهم حسن »

وبهذه النكتة تظهر الحكمة في ذكر حديث ابن مسعود عقيب حديث جندب . قوله (تأبى الحارث بن هبيل وسعيد ابن زيد عن أبي عمران) أي في رفع الحديث ، فأما متابعة الحارث وهو ابن قدامة الإباني فوصلها البخاري عن أبي هسان مالك بن إسماعيل عنه ، ولفظه مثل رواية حماد بن زيد ، وأما متابعة سعيد بن زيد وهو أخو حماد بن زيد فوصلها الحسن بن سفيان في مسنده من طريق أبي هشام الخزرجي عنه قال « سمعت أبا عمران قال حدثنا جندب ، فذكر الحديث مرفوعاً وفي آخره « فإذا اختلصتم فيه فتقوموا » . قوله ( ولم يرفعه حماد بن سلمة وأبان ) يعني ابن يزيد الطمار ، أما رواية حماد بن سلمة فلم تقع لي موصولة ، وأما رواية أبان فوقعت في صحيح مسلم من طريق حبان بن هلال عنه ولفظه « قال لنا جندب ونحن غلمان » فذكره لكن مرفوعاً أيضاً ، فلهذا وقع للمصنف من وجه آخر عنه موقوفاً . قوله ( وقال غندر عن شعبة عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر قوله ) ابن عون هو عبد الله البصري الإمام المشهور وهو من أقران أبي عمران ، وروايته هذه وصلها أبو عبيد عن معاذ بن معاذ عنه ، وأخرجها النسائي من وجه آخر عنه . قوله ( وجندب أصح وأكثر ) أي أصح إسناداً وأكثر طرقاً ، وهو كما قال تان الجهم الصغير ورواه عن أبي عمران عن جندب ، إلا أنهم اختلفوا عليه في رفعه ووقفه ، والذين رفعوه وثقات حفاظنا لحكمهم . وأما رواية ابن هرون فتأذى لم يتابع عليها ، قال أبو بكر بن أبي داود : لم يخطئ ابن عون قط إلا في هذا ، والصواب عن جندب انتهى . ويحتمل أن يكون ابن عون حفظه ويكون لأبي عمران فيه شيخ آخر وإنما توارد الرواية على طريق جندب لعلوها والتصریح برفعها ، وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن أبي عمران هذا حديثاً آخر في المعنى أخرجه من طريق حماد عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن رباح عن عبد الله بن عمر قال « هاجرت إلى النبي ﷺ ، فسمع رجلين اختلفا في آية نخرج يعرف النضب في وجهه فقال : إنما ذلك من كان قبلكم بالاختلاف في الكتاب ، وهذا بما بقى أن يكون لطريق ابن عون أصل راقه أعل . قوله ( التنازل ) بفتح التاء وتهديد الزاوي وآخره لام ( ابن سبرة ) بفتح المهملة وسكون الموحدة الملال ، تابعي كبير ، وقد قيل إنه له صحبة ، وهذا الذي لجزم في الاطراف ، بأن له صحبة ، وجزم في التهذيب ، بأن له رواية عن أبي بكر الصديق مرسلة . قوله ( أنه سمع رجلاً يقرأ آية سمع النبي ﷺ فقرأ خلفها ) هذا الرجل يحتمل أن يكون هو أبي بن كعب ، فقد أخرج الطبري من حديث أبي بن كعب أنه سمع ابن مسعود يقرأ آية فقرأ خلفها وفيه « ان النبي ﷺ قال : كلا كما عسى ، الحديث ، وقد تقدم في باب أول القرآن على سبعة أحرف ، بيان عدة الفاظ لهذا الحديث . قوله ( قافراً ) بصيغة الأمر للثنتين . قوله ( أكبر على ) هذا الذي من شعبة ، وقد أخرجه أبو هبيل عن حجاج بن محمد عن شعبة قال « أكبر على أن سمعت وحديثي منه مسعود » فذكره . قوله ( كان كان قبلكم اختلفوا فأهلككم ) في رواية للتسل ، فأهلكوا ، بضم أوله ، وعند ابن حبان والحاكم من طريق زر بن حبیش عن ابن مسعود في هذه القصة « فأما ذلك من كان قبلكم الاختلاف » وقد تقدم القول في معنى الاختلاف في حديث جندب الذي قبله . وفي رواية زر المذكورة من القصة أن السورة التي اختلف فيها أبي وابن مسعود كانت من آل حم ، وفي المجهات ، الخطيب أنها الاحزاب ، ووقع عند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند في هذا الحديث أن اختلفهم كان في صعدا من عيسى وثلاثون آية أو ست وثلاثون الحديث ، وفي هذا الحديث والذي قبله الخش على الخطأ والآلية



والتحذير من الفرفة والاختلاف والنهي عن المراء في القرآن بغير حق ، ومن شر ذلك أن تظهر دلالة الآية على شيء يخالف الرأي فيتمسك بالنظر وتدعيته الى تأويلها وحملها على ذلك الرأي ويقع اللجاج في ذلك والمناسبة عليه ( خاتمة ) اشتمل كتاب فضائل القرآن من الاحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثا ، المعلق منها وما التحق به من المتابعات تسعة عشر حديثا والباقي موصولة ، المكرر منها فيه وفيها مضى ثلثة وسبعون حديثا والباقي خالص واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث انس فيمن جمع القرآن ، وحديث قتادة بن النعمان في فضل قل هو الله أحد ، وحديث أبي سعيد في ذلك ، وحديثه أيضا « أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن » وحديث عائشة في قراءة المعوذات عند النوم ، وحديث ابن عباس في قرأته الموصول ، وحديثه « لم يترك إلا ما بين الدفتين » وحديث أبي هريرة « لا حسد إلا في اثنتين » وحديث عثمان « ان خيركم من تعلم القرآن » وحديث انس « كانت قرأته مدا ، وحديث عبد الله بن مسعود « انه سمع رجلا يقرأ آية . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٦٧ - كتاب النكاح

( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب النكاح ) كذا للنسفي ، وعن رواية الفريسي تأخير البسملة . و « النكاح » في اللغة الضم والتداخل ، ونحوه من قال إنه الضم . وقال الفراء : النكح بضم ثم سكن اسم الفرج ، ويحوز كسراؤه وكثر استعماله في الوطء ، وسمى به العقد لكونه سببه . قال أبو القاسم الزجاجي : هو حقيقة فيهما . وقال الفارسي : اذا قالوا نكح فلانة أو بنت فلان فالمراد العقد ، وإذا قالوا نكح زوجته فالمراد الوطء . وقال آخرون أصله لزوم شيء لشيء مستمليا عليه . ويكون في المحرمات وفي المعاني ، قالوا نكح المطر الأرض ونكح للناس مئنه ونكحت القمح في الأرض اذا حررتها وبذرت فيها ونكحت الحصاة أخفاف الإبل . وفي الشرع حقيقة في العقد مجاز في الوطء . على الصحيح ، والحجة في ذلك كثرة وروده في الكتاب والسنة للعقد حتى قيل إنه لم يرد في القرآن إلا للعقد ، ولا يرد مثل قوله ( حتى تنكح زوجا غيره ) لأن شرط الوطء في التحليل إنما ثبت بالسنة ، وإلا فالعقد لا بد منه لأن قوله ( حتى تنكح ) معناه حتى تزوج أى بعقد عليها ، ومفهومه أن ذلك كاف بمجرده لكن يثبت السنة أن لا هبة بمفهوم الغاية ، بل لا بد بعد العقد من ذوق البسملة ، كما أنه لا بد بعد ذلك من التطليق ثم العدة . نعم أفاد أبو الحسين ابن فارس أن النكاح لم يرد في القرآن إلا للتزويج ، إلا في قوله تعالى ( وابتلوا البنات حتى إذا بلغوا النكاح ) فإن المراد به الحلم والله أعلم . وفي وجه لضعفية - كقول الحنفية - أنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد ، وقيل مقول بالاشتراك على كل منهما ، وبه جزم الزجاجي ، وهذا الذي يرجح في نظري وإن كان أكثر ما يستعمل في العقد ، ورجح بعضهم الأول بأن أسماء الجاه كلها كتابات لاستفحاح ذكره ، فيبعد أن يستمر من لا يقصد لحشا اسم ما يستفظمه لما لا يستفظمه ، فدل على أنه في الأصل للعقد ، وهذا يتوقف على تسليم المعنى أنها كلها كتابات . وقد جمع اسم النكاح ابن القنطاع فوات على الالف

## ١ - باب الترغيب في النكاح . لقوله تعالى ﴿ فأنكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ الآية

٥٠٦٣ - **حدثنا** سعيد بن أبي مسرمة أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا حميد بن أبي حميد الطويل أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول : « جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عباد الله ﷺ ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها ، فقالوا : وأين نحن من النبي ﷺ ؟ قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر . قال أحدهم : أما أنا فانا أصلي الليل أبدا . وقال آخر : أنا أصوم الدهر ولا أفطر . وقال آخر : أنا أعزل النساء فلا أتزوج أبدا . فجاء رسول الله ﷺ فقال : أنتم الذين قلتم كذا وكذا ؟ أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له ، لست من أصوم وأفطر ، وأصل وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني ، »

٥٠٦٤ - **حدثنا** علي بن سفيان عن إبراهيم بن يونس بن يزيد عن الزهري قال أخبرني عروة أنه سأل عائشة عن قوله تعالى ﴿ وإن خيفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خيفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ، ذلك أدنى أن لا تعولوا ﴾ قالت : يا ابن أخي ، اليتيمة تكون في حرج وليها ، ف يرغب في مالها وجعلها يريد أن يتزوجها بأدنى من سنتي صداقها ، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن فيكيلوا الصداق ، وأيسروا بنكاح من سيواهن من النساء . »

قوله ( باب الترغيب في النكاح ) لقوله تعالى ﴿ فأنكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾ زاد الأصملي وأبو الوقت والآية ، ووجه الاستدلال أنها صيغة أمر تقتضي الطلب ، وأقل درجاته التدب فثبت الترغيب . وقال القرطبي : لا دلالة فيه ، لأن الآية سقت لبيان ما يجوز الجمع بينه من أعداد النساء . ويحتمل أن يكون البخاري ارتفع ذلك من الأمر بنكاح الطيب مع ورود النهي عن ترك الطيب ونسبة فاعله إلى الاعتداء في قوله تعالى ﴿ لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تمتدوا ﴾ وقد اختلف في النكاح ، فقال الشافعية : ليس عبادة ، ولهذا لو نذر لم يعتقد . وقال الحنفية : هو عبادة . والتحقيق أن الصورة التي يستحب فيها النكاح - كما ساقى بيانه - تستلزم أن يكون حينئذ عبادة ، فن نفى نظر إليه في حد ذاته ومن أثبت نظر إلى الصورة المخصوصة . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : الأول حديث أنس ، وهو من المتفق عليه لكن من طريقين إلى أنس . قوله ( جاء ثلاثة رهط ) كذا في رواية حميد ، وفي رواية ثابت عند مسلم د أن نفرا من أصحاب النبي ﷺ ، ولا منافاة بينهما ظاهرهما من ثلاثة إلى عشرة ، والنفر من ثلاثة إلى تسعة ، وكل منهما اسم جمع لا واحد له من لفظه . ووقع في مرسل شعيب بن المسيب عند عبد الرزاق أن الثلاثة المذكورين هم علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعثمان بن مظعون وعند ابن مردويه من طريق الحسن العدني د كان علي في أناس ، ممن أرادوا أن يحرموا الشهوات فزلت الآية في المائدة ، ووقع في أسباب الواحدية ، بنير إسناد د أن رسول الله ﷺ ذكر الناس وخوفهم ، فاجتمع عشرة من الصحابة - وهم أبو بكر وعمر وعلي وأبى مسعود وأبو ذر وسالم مولى أبي حذيفة والمقداد وسلمان وعبد الله بن

عمر بن العاص ومعل بن مقرن - في بيت عثمان بن مظعون ، فاتفقوا على أن يصوموا النار ويقوموا الليل ، لا يناموا على الفرش ولا يأكلوا اللحم ولا يقربوا النساء . ويجبوا هذا كبرهم ، فان كان هذا عفوا احتمل أن يكون الرهط الثلاثة هم الذين باشروا السؤال فنسب ذلك إليهم بخصوصهم نارة ونسب نارة للجميع لاشتراكهم في طلبه ، ويؤيد أنهم كانوا أكثر من ثلاثة في الجملة ما روى مسلم من طريق سعيد بن هشام أنه « قدم المدينة ، فأراد أن يبيع عقاره فيجعله في سبيل الله ، ويجاهد الروم حتى يموت ، فلقى ناسا بالمدينة فنوه عن ذلك ، وأنبروه أن رهط ستة أرادوا ذلك في حياة رسول الله ﷺ فنام ، فلما حدثوه ذلك راجع امرأته وكان قد طلقها ، يعني بسبب ذلك ، لكن في عد عبد الله بن عمرو معهم نظر ، لأن عثمان بن مظعون مات قبل أن يهاجر عبد الله فيها أحب . قوله ( يسألون عن عبادة النبي ﷺ ) في رواية مسلم عن عذمة في السر . قوله ( كأنهم قالوها ) بتشديد اللام المضمومة أي استقلوها ، وأصل نقالوها نقالوها أي رأى كل منهم أنها قليلة . قوله ( فقالوا وأين نحن من النبي ﷺ ؟ قد غفر الله له ) في رواية الحوى والكشميني « قد غفر له » بضم أوله . والمعنى أن من لم يعلم بمحصل ذلك له يحتاج إلى المبالغة في العبادة عسى أن يحصل . بخلاف من حصل له ، لكن قد بين النبي ﷺ أن ذلك ليس بلام ، فأشار إلى هذا بأنه أشدهم خشية وذلك بالنسبة لمقام العبودية في جانب الربوبية ، وأشار في حديث عائشة والمغيرة - كما تقدم في صلاة الليل - إلى معنى آخر بقوله « أفلا أكون عبدا شكورا » . قوله ( فقال أحدهم أما أنا فأنا أصل الليل أبدا ) هو قيد ليل لا لأصلي ، وقوله « فلا أتزوج أبدا » أكد الصلي ومعتزل النساء بالتأيد ولم يؤكد الصيام لأنه لا بد له من فطر الليالي وكذا أيام العيد ، ووقع في رواية مسلم « فقال بعضهم لا أتزوج النساء » وقال بعضهم لا أكل اللحم ، وقال بعضهم لا أنام على الفراش ، وظاهره بما يؤكد زيادة عدد القانين . لأن ترك أكل اللحم أخص من مداومة الصيام ، واستغراق الليل بالصلاة أخص من ترك النوم على الفراش . ويمكن التوفيق بضرورة من التجوز . قوله ( لجاء إليهم رسول الله ﷺ فقال : أنتم الذين قلتم ) في رواية مسلم قبله ذلك النبي ﷺ حمد الله وأثنى عليه وقال ما بال أقوام قالوا كذا ؟ ويجمع بأنه منع من ذلك عموما جهرا مع عدم تعيينهم وخصوصا فيما بينه وبينهم رفقا بهم وسترا لهم ، قوله ( أما والله ) بتخفيف الميم حرف تنبيه بخلاف قوله في أول الخبر أما أنا فإنها بتشديد الميم للتقسيم . قوله ( اني لأخشاكم لله وأحقاكم له ) فيه إشارة إلى رد ما بنوا عليه أمرهم من أن المغفور له لا يحتاج إلى مزيد في العبادة بخلاف غيره ، فاعلمهم أنه مع كونه يبالغ في التشديد في العبادة أخشى الله واثق من الذين يشددون وإنما كان كذلك لأن المشدد لا يأمن من المال بخلاف المتقصد فانه أمكن لاستمراره وخير العمل ماداوم عليه صاحبه ، وقد أرشد إلى ذلك في قوله في الحديث الآخر « الميت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى » وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى ، وتقدم في كتاب الطل شيء منه . قوله ( لكني ) استدراك من شيء محذوف دل عليه السياق أي أنا وأنتم بالنسبة إلى العبودية سواء ، لكن أنا أعمل كذا . قوله ( فن رغب عن سنني فليس مني ) المراد بالسنة الطريقة لا التي تقابل الفرض ، والرغبة عن الشيء الاعراض عنه إلى غيره ، والمراد من ترك طريقي وأخذ بطريقة غيري فليس مني ، ولجئ بذلك إلى طريق الرهبانية فأنهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد عابهم بأنهم مارفوه بما أقزموه ، وطريقة النبي ﷺ الحنيفية السمحة فيفطر ليتقوى على الصوم وينام ليتقوى على القيام ويتزوج لكسر الشهوة واحفاف النفس وتكثير النسل . وقوله فليس مني ان كانت الرغبة

بغرب من التأويل يذمر صاحبه فيه فمضى فليس منى، أى على طريقى ولا يلزم أن يخرج عن الملة وإن كان اعراضا  
وتنطعا يضى إلى اعتقاد أرجحية محم فمضى فليس منى ليس على منى لأن اعتقاد ذلك نوع من الكفر . وفي الحديث  
دلالة على فضل النكاح والرغبة فيه ، وفيه تدبج أحوال الاكبر للامنى بانه لهم وأنه اذا تعذرت معرفته من الرجال  
جاز استكشافه من النساء ، وأن من عزم على عمل بر واحتياج إلى اظهاره حيث يأمن الرياء لم يكن ذلك ممنوعا . وفيه  
تقديم الحمد والشأن على الله عند الفاء مسائل العلم وبيان الاحكام للمكاتبين وازالة الشبهة عن المجتهدين ، وأن المباحات  
قد تنقلب بالنفسد إلى الكراهة والاستحباب . وقال الطائى : فيه الرد على من منع استعمال الحلال من الاطعمة  
والملابس وآثر غليظ الثياب وغش المأكلى . قال عياض هذا بما اختلف فيه السلف ففهم من نحا إلى ما قال الطائى  
ومهم من عكس واحتج بقوله تعالى اذهبهم طيائركم الدنيا ، قال والحق أن هذه الآية في التكفار وقد أخذ النبي ﷺ  
بالامرين . قلت : لا يدل ذلك لاحد الفريقين أن كان المراد المداومة على إحدى الصفتين ، والحق أن ملازمة استعمال  
الطيبات تضى إلى الترفه والبطل ولا بأمن من الوقوع في الشهوات لأن من اعتاد ذلك قد لا يجده أحيانا فلا يستطيع  
الامتناع عنه ، فيقع في المحذور كما أن منع تناول ذلك أحيانا يضى إلى التنطع المنهى عنه ويرد عليه صريح قوله تعالى  
( قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق ) كما أن الاخذ بالتحديد في العبادة يضى إلى الملل  
الفاطع لاصلها وملازمة الاقتصار على المرائض مثلا وترك التنفل يضى إلى ايثار البطالة وعدم النشاط إلى العبادة  
وغير الأمور الوسط ، وفي قوله انى لا تخشاكم معه ما انضم إليه إشارة إلى ذلك ، وفيه أيضا إشارة إلى أن العلم بالله  
ومعرفة ما يجب من حقه أعظم قدرا من مجرد العبادة البدنية ، وانه أعلم . الحديث الثانى ، قوله ( حدثنا على سمع  
حسان بن ابراهيم ) لم أر عليا هذا منسوبا في شيء من الروايات ، ولا نبه عليه أبو على الضائى ولا نسب أبو نعيم  
كبادته ، لكن جزم الزوى تبعاً لابن مسعود بأنه على بن المدينى ، وكان الحامل على ذلك شهرة على بن المدينى في  
شيوخ البخارى فإذا أطلق اسمه كان الحمل عليه أولى من غيره . وإلا فقد روى عن حسان - بن يسمى عليا - على  
ابن حجر وهو من شيوخ البخارى أيضا ، وكان حسان المذكور قاضى كerman ، ووثقه ابن معين وغيره ، ولكن له  
أفراد ، قال ابن عدى : هو من أهل الصدق إلا أنه ربما غلط . قلت : ولم أر له في البخارى شيئا انفرد به ، وقد  
أدركه بالسنن إلا أنه لم يلقه لأنه مات سنة ست ومائتين قبل أن يرتحل البخارى ، وقد تقدم شرح الحديث المذكور  
فيه صنوف في تفسير سورة النساء .

## ٢ - باب قول النبي ﷺ « من استطاع العبادة فليزوج »

فانه أفضل لقيم وأحسن لفرج . وهل يتزوج من لا أرب له في النكاح ؟

٥٠٦٥ - حريش بن حمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني ابراهيم عن علقمة قال « كنت »

مع عبد الله ، فلقية عيان بنى قال : يا أبا عبد الرحمن إننى إليك حاجة تخلياً ، قال عيان : هل لك يا أبا  
عبد الرحمن أن تزوجه بكراً تذكره ما كنت تهمد ؟ فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة إلى هذا أشار  
إلى قال : يا علقمة ، فأنهت إليه وهو يقول : أما إن قلت ذلك لقد قال لنا النبي ﷺ : يا سائر الشباب من  
استطاع منكم الباءة فليزوج ، ومن لم يستطع فليصوم فإنه له راحة »

**قوله** (باب قول النبي ﷺ من استطاع الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ) وقع في رواية المصنف ، لأنه ، والأول أول لأنه بقية لفظ الحديث ، وإن كان تصرف فيه فاختصر منه لفظ د منك . وكأنه أشار إلى أن الثامني لا يحسن ، وهو كذلك اتفاقا ، وإنما الخلاف هل يعم نصا أو استنباطا ؟ ثم رأيت في الصيام أخرجه من وجه آخر عن الأعمش بلفظ : من استطاع الباءة ، كما ترجم به ليس فيه د منك . قوله (وهل يتزوج من لا أرب له في النكاح ) كأنه يشير إلى ما رُفِعَ بين ابن مسعود وعثمان ، فمرض عليه عثمان فأجابته بالحديث ، فأحتمل أن يكون لا أرب فيه فلم يوافقته ، واحتمل أن يكون وافقته وإن لم يقل ذلك ، ولعله رمز إلى ما بين العلماء فيمن لا يتزوج إلى النكاح هل يندب إليه أم لا ؟ وسأذكر ذلك بعد . قوله (حدثني إبراهيم) هو الحمصي ، وهذا الاستناد ما ذكر أنه أصح الاستناد ، وهي ترجمة الأعمش عن إبراهيم الخثعمي عن علقمة عن ابن مسعود ، وللأعمش في هذا الحديث إسناد آخر ذكره المصنف في الباب الذي يليه بإسناده بعينه إلى الأعمش . قوله (كنت مع عبد الله) يعني ابن مسعود . قوله (فقيه عثمان يعني) كذا وقع في أكثر الروايات ، وفي رواية زيد بن أبي أنيسة عن الأعمش عن ابن حبان ، بالمدينة ، وهي شاذة . **قوله** ( فقال : يا أبا عبد الرحمن) هي كنية ابن مسعود ، وظن ابن المنير أن المخاطب بذلك ابن عمر لأنما كنيته المشهورة . وأكده ذلك عنده أنه وقع في نسخة من شرح ابن بطلال ، عقب الترجمة وفيه ابن عمر ، فقيه عثمان يعني ، وقص الحديث . فكتب ابن المنير في حاشيته : هذا يدل على أن ابن عمر شهد على نفسه في زمن الشباب ، لأنه كان في زمن عثمان شابا ، كذا قال ، ولا مدخل لابن عمر في هذه القصة أصلا ، بل القصة والحديث لابن مسعود ، مع أن دعوى أن ابن عمر كان شابا إذ ذاك فيه نظر لما سأينته قريبا ، فإنه كان إذ ذاك جاور الثلاثين . قوله ( غلبا ) كذا الأكثر ، وفي رواية الأسبلي وغلوا ، قال ابن القيم : وهي الصواب ، لأنه وأوى يعني من الخوة مثل دعوا ، قال الله تعالى ( فلما أنقلت دعوا الله ) انتهى . ووقع في رواية جرير عن الأعمش عند مسلم ، إذا فقه عثمان فقال : هل يا أبا عبد الرحمن ، فاستغله . **قوله** ( فقال عثمان : هل لك يا أبا عبد الرحمن في أن تزوجه بكرا تذكرك ما كنت تعد ) لعل عثمان رأى به نفعا وثمنا هينة لحمل ذلك على فقهه الزوجة التي ترفهه ، ووقع في رواية ابن معاوية عند أحمد ومسلم ، ولعلهما أن تذكرك ما مضى من زمانك ، وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم ، لعلك يرجع إليك من نفسك ما كنت تعد ، وفي رواية زيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان ، ولما أن تذكرك ما فأنك ، ويؤخذ منه أن معاشره الزوجة الشابة تزيد في القوة والنفط ، بخلافه عكسها فبالعكس . **قوله** ( فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة إلى هذا أشار إلى فقال : يا علقمة فأتيت به وهو يقول : أما إن قلت ذلك لقد هكذا عند الأكثر أن مراجعة عثمان لابن مسعود في أمر التزويج كانت قبل استنطاقه لعلقمة . ووقع في رواية جرير عند مسلم وزيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان بالعكس ، ولفظ جرير بعد قوله فاستغله فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة قال لي : فقال يا علقمة ، قال جلست ، فقال له عثمان : ألا تزوجه لك ، وفي رواية زيد ، فقلت عثمان ، فأخذ بيده فقاما ، وتحميت بيده فقاما ، فلما رأى عبد الله أن ليست له حاجة بسرهما قال : ادن يا علقمة ، فأتيت به وهو يقول : ألا تزوجه لك ، ويحتمل في الجمع بين الروايتين أن يكون عثمان أماد على ابن مسعود ما كان قال له بعد أن استدعى علقمة ، لكونه فهم منه إرادة إعلام علقمة بما قاله ، **قوله** ( لقد قال لنا النبي ﷺ يا معشر الشباب ) في رواية زيد ، ولقد كننا مع رسول الله ﷺ شبابا فقال لنا وفي

رواية عبد الرحمن بن يزيد في الباب الذي يليه ، دخلت مع علقمة والأسود على عبد الله ، فقال عبد الله : كنا مع النبي ﷺ شابا لا نجد شيئا ، فقال لنا : يا معشر الشباب ، وفي رواية جرير عن الأعشى عند مسلم في هذه الطريق . قال عبد الرحمن وأنا يومئذ شاب ، حدثت بحديث رأيت أنه حدث به من أجلي ، وفي رواية وكيع عن الأعشى ، وأنا أحدث النعم ، قوله ( يا معشر الشباب ) المعشر جماعة يشملهم وصف ما ، والشباب جمع شاب ويجمع أيضا على شبة وشبان بضم أوله والتثنية ، وذكر الأزهري أنه لم يجمع فاعل على فعال غيره ، وأصله الحركة والفتحة ، وهو اسم لمن بلغ إلى أن يكمل ثلاثين ، هكذا أطلق الشافعية ، وقال القرطبي في المفهم ، يقال له حدث لي ستة عشر سنة ، ثم شاب إلى اثنتين وثلاثين ثم كمل ، وكذا ذكر الزعفراني في الشباب أنه من لدن البلوغ إلى اثنتين وثلاثين ، وقال ابن شاس المالكي في الجواهر ، إلى أربعين ، وقال النووي : الأصح المختار أن الشاب من بلغ ولم يجاوز الثلاثين ، ثم هو كمل إلى أن يجاوز الأربعين ، ثم هو شيخ . وقال الروياني وطائفة : من جاوز الثلاثين سمى شيخا ، زاد ابن قتيبة : إلى أن يبلغ الخمسين ، وقال أبو اسحاق الأصفهاني عن الأصحاب : المرجع في ذلك إلى اللغة ، وأما بياض الشعر فيختلف باختلاف الأملجة . قوله ( من استطاع منكم البائة ) خص الشباب بالحطاب لأن الغالب وجود قوة الداعي فيهم إلى النكاح بخلاف الشيخوخة . وإن كان المعنى معتبرا إذا وجد السبب في الكهول والشيخوخة أيضا . قوله ( البائة ) بالهمز وناه تأنيث ممدود ، وفيها لغة أخرى بغير همز ولا مد ، وقد يمز ويعد بلاهاء ، ويقال لها أيضا البائة كالأول لكن بهااء بدل الهمة ، وقيل بالمد القدرة على مؤن النكاح وبالقصر الوطء ، قال الخطابي : المراد بالبائة النكاح ، وأصله الموضع الذي يتبوؤ ، ويأوى إليه ، وقال المازري : اشتق القعد على المرأة من أصل البائة ، لأن من شأن من يتزوج المرأة أن يبوءها منزلا . وقال النووي : اختلف العلماء في المراد بالبائة هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد : أحدهما أن المراد معناه الخلق وهو الجماع ، فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدوته على مؤنه . وهي مؤن النكاح - فليزوج ، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شر منه كما يقطعه الواج ، وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء ولا ينفكون عنها غالبا . والقول الثاني أن المراد هنا بالبائة مؤن النكاح ، سميت باسم ما يلزمها ، وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليزوج ، ومن لم يستطع فليصم لدفع شهوته . والذي حمل القائلين بهذا على ما قاله قوله ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، قالوا : والماجوز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة ، فوجب تأويل البائة على المؤن . وافصل القائلون بالأول عن ذلك بالتقدير المذكور انتهى . والتعليل المذكور للمازري . وأجاب عنه عياض بأنه لا يبعد أن تختلف الاستطاعتان ، فيكون المراد بقوله ( من استطاع البائة ) أي بلغ الجماع وقدر عليه فليزوج . ويكون قوله ( ومن لم يستطع ) أي من لم يقدر على التزوج . قلت : وتبها له هذا الخلف المفعول في المتن ، فيحتمل أن يكون المراد ومن لم يستطع البائة أو من لم يستطع التزوج ، وقد وقع كل منهما صريحا ، فثبت الرمي في رواية عبد الرحمن بن يزيد من طريق الثوري عن الأعشى : ومن لم يستطع منكم البائة ، وعند الأصمعي من هذا الوجه من طريق أبي عوانة عن الأعشى : ومن استطاع منكم أن يتزوج فليزوج ، ويؤيده ما وقع في رواية للسنائي من طريق أبي معشر عن إبراهيم الأنصمي : ومن كان ذا طول فليستكح ، ومثله لابن ماجه من حديث عائشة ، وإبرار من حديث أنس . وأما تعليل المازري فيعكر عليه قوله في الرواية الأخرى التي في الباب

الذي يليه بلفظ «كنا مع النبي ﷺ شبابا لا نجد شيئا» فانه يدل على أن المراد بالبيعة الجماع ، ولا مانع من الحمل على المعنى الأعم بأن يراد بالبيعة القدرة على الوطء ومؤن التزويج ، والجواب عما استشكله المازري أنه يجوز أن يرشد من لا يستطيع الجماع من الشباب لفطر حياء أو عدم شهوة أو هنة مثلا إلى مايجي له استمرار تلك الحالة ، لأن الشباب مظنة توران الشهوة الداعية إلى الجماع فلا يلزم من كسرهما في حالة أن يستمر كسرهما ، فلهذا أرشد إلى ما يستمر به الكسر المذكور ، فيسكون قسم الشباب إلى قسمين : قسم يتوقون إليه ولم اقتدار عليه فندبهم إلى التزويج دفعا للبحذور ، بخلاف الآخرين فندبهم إلى أمر تستمر به حالتهم ، لأن ذلك أرفق بهم لعله التي ذكرت في رواية عبد الرحمن بن يزيد وهي أنهم كانوا لا يجدون شيئا ، ويستفاد منه أن الذي لا يجد أمية النكاح وهو تائق إليه ينذب له التزويج دفعا للبحذور . قوله ( فليتزوج ) زاد في كتاب الصيام من طريق أبي حنيفة عن الأعمش هنا ، فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ، وكذا ثبتت هذه الزيادة عند جميع من أخرج الحديث المذكور من طريق الأعمش بهذا الإسناد ، وكذا ثبت بإسناده الآخر في الباب الذي يليه ، ويقال على ظني أن حذفها من قبل حفص ابن غياث شيخ شيخ البخاري . وإنما أثر البخاري روايته على رواية غيره لوقوع التصريح فيها من الأعمش بالتحديث ، فاستغنى له اختصار المتن لهذه المصلحة . وقوله «أغض» أي أشد غضا ، وأحصن ، أي أشد إحسانا له ومنعا من الوقوع في الفاحشة . وما أظف ما وقع لمسلم حيث ذكر عقب حديث ابن مسعود هذا يصير حديث جابر رفعة ، إذا أحدكم محبته المرأة فوقت في قلبه فليعمد إلى امرأته فليواقها ، فان ذلك يرد ما في نفسه ، فان فيه إشارة إلى المراد من حديث الباب . وقال ابن دقيق العيد : يحتمل أن تكون أفضل على بابها ، فان التقوى سبب لغض البصر وتحصين الفرج ، وفي معارضتها الشهوة الداعية ، وبعد حصول التزويج يضمف هذا العارض فيسكون أغض وأحصن مما لم يكن ، لأن وقوع الفعل مع ضعف الداعي أندر من وقوعه مع وجود الداعي . ويحتمل أن يكون أفضل فيه لغير المبالغة بل إخبار عن الواقع فقط . قوله ( ومن لم يستطع فعليه بالصوم ) في رواية مفيدة عن إبراهيم عند الطبراني ، ومن لم يقدر على ذلك فعليه بالصوم ، فان المازري : فيه إغراء بالغائب ، ومن أصول التحويلين أن لا يفرى الغائب ، وقد جاء شاذا قول بعضهم عليه رجلا ليسنى على جهة الإغراء . وتعليقه عياض بأن هذا الكلام موجود لابن قتيبة والزجاجي ، ولكن فيه غلط من أوجه : أما أولا فن التمهيد بقوله لا إغراء بالغائب ، والصراف فيه إغراء الغائب ، فأما الإغراء بالغائب المجتزئ ، وأص سبويه أنه لا يجوز دونه زيدا ولا يجوز عليه زيدا عند إرادة غير مخاطب ، وإنما جاز للحاضر لما فيه من دلالة الحال ، بخلاف الغائب فلا يجوز لعدم حضوره ومعرفته بالحالة الدالة على المراد . وأما ثانيا فان المثال ما فيه حقيقة الإغراء وان كانت صوته ، فلم يرد القائل بتلغ الغائب وإنما أراد الإخبار عن نفسه بأنه قليل المبالاة بالغائب ، ومثله قولهم : اليك هنى ، أى اجعل شغلك بنفسك . ولم يرد أن يغريه به وإنما مراده دعوى وكن كمن شغل عنى . وأما ثالثا فليس في الحديث إغراء بالغائب بل الخعاب للحاضرين الذين خاطبهم أولا بقوله «من استطاع مشك» فالهاء في قوله «فعليه» ليست لغائب وإنما هي للحاضر المهم ، إذ لا يصح خطابه بالسكاف ، ونظير هذا قوله ( كتب عليكم القصاص في القتل - لئلا أن قال - فن عني له من أخيه شئ ) ومثله لو قلت لاثنتين من قام منكبا فله درهم قالها لهما من الخياطيين لا لغائب إحداهما . وقد استحسنته القرطبي ، وهو حسن بالغ ، وقد تعلقن له الطيبي فقال : قال أبو عبيد قوله

فعلية بالصوم إغراء غائب ، ولا تكاد العرب تنسرى إلا الشاهد تقول عليك زيدا ولا تقول عليه زيدا إلا في هذا الحديث ، قال : وجوابه أنه لما كان الضمير الغائب راجعا إلى لفظة « من » ، وهي عبارة عن المخاطبين في قوله « يا معشر الصيابة » ، وبيان لقوله « منكم » ، جاز قوله « عليه » ، لأنه بمنزلة الخطاب . وقد أجاب بعضهم بأن إيراد هذا اللفظ في مثال إغراء الغائب هو باعتبار اللفظ ، وجواب عياض باعتبار المعنى ، وأكثر كلام العرب اعتبار اللفظ . هكذا قال ، والحق مع عياض ، فإن الألفاظ توابع للمعاني ، ولا معنى لاعتبار اللفظ مجردا هنا . قوله ( بالصوم ) يدل عن قوله فعلية بالجوع وقلة ما يشير الشهوة ويستدعي طغيان الماء من الطعام والشراب إلى ذكر الصوم إذا ما جاء لتحصيل عبادة هي برأسها مطلوبة . وفيه إشارة إلى أن المطلوب من الصوم في الأصل كسر الشهوة . قوله ( فانه ) أى الصوم . قوله ( له وجاء ) بكسر الواو والمد ، أصله الغنز ، ومنه وجاء في حقة إذا غزته دافعا له ، وجاء بالسيف إذا طعمه به ، وجاء أنثى غمزها حتى رضعها . ووقع في رواية ابن حبان المذكورة « فانه له وجاء وهو الإخصاء » ، وهي زيادة مدرجة في الخبر لم تقع إلا في طريق زيد بن أبي أنيسة هذه ، وتفسير الوجاء بالإخصاء فيه نظر . فإن الوجاء رض الإثنيين والإخصاء سلهما ، وإطلاق الوجاء على الصيام من مجاز المشابهة . وقال أبو عبيد قال بعضهم وجا بفتح الواو مقصور ، والأول أكثر . وقال أبو زيد لا يقال وجاء إلا فيما لم يبرأ وكفى قرب المهد بذلك . واستدل بهذا الحديث على أن من لم يستطع الجوع فاطلوع منه ترك التزويج لأنه أرشده إلى ما ينافيه ويضعف دواعيه . وأطلق بعضهم أنه يكره في حقه . وقد قسم العلماء الرجل في التزويج إلى أقسام : الأول التائق إليه القادر على نفسه ، فهذا يندب له النكاح عند الجميع ، وزاد الحنابلة في رواية أنه يجب وبذلك قال أبو عوانة الأسفرائيني من الشافعية وصرح به في صحيحه ، ونقله المصنف في شرح مختصر الجويني ، وجها ، وهو قول داود وأتباعه . ورد عليهم عياض ومن تبعه بوجهين : أحدهما أن الآية التي احتجوا بها خيرت بين النكاح والتسرى - يعنى قوله تعالى ( فإحصوا نكاحكم ) قالوا والتسرى ليس واجبا اتفاقا فيكون التزويج خير واجب إذا بلغ التحريم بين واجب ومندوب ، وهذا الرد متعقب ، فإن الذين قالوا بوجوبه فيمضونه بما إذا لم يدفع التوقان بالتسرى ، فإذا لم يدفع تمين التزويج ، وقد صرح بذلك ابن حزم فقال : وفرض على كل قادر على الوطء إن وجد ما يتزوج به أو يتسرى أن يفعل أحدهما ، قال عجز عن ذلك فليكثر من الصوم ، وهو قول جماعة من السلف . الوجه الثاني أن الواجب عند المقد لا الوطء ، والمقد بمجرد لا يدفع مشقة التوقان قال : فما ذهبوا إليه لم يتناوله الحديث ، وما تناوله الحديث لم ينهوا إليه ، كذا قال ، وقد صرح أكثر المخالفين بوجوب الوطء فأنفع الإيراد . وقال ابن بطال : احتج من لم يوجب بقوله <sup>عليه</sup> « ومن لم يستطع فعلية بالصوم » قل : فلما كان الصوم الفتي هو بدله ليس بواجب قبله مثله . وتعقب بأن الأمر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة ولا لسهولة أن يقول أفاضل أوجب عليك كذا فإن لم تستطع فأندبك إلى كذا . والمذكور من أحد أنه لا يجب لقاده التائق إلا إذا خشي الفتنة ، وعلى هذه الرواية انقصر ابن مبررة . وقال المازري : الذي نطقت به مذهب مالك أنه مندوب ، وقد يجب عندنا في حق من لا يتكف من الزنا إلا به . وقال القرطبي : المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من القهورة بحيث لا يرتفع عنه ذلك إلا بالتزويج لا يختلف في وجوب التزويج عليه . وبه ابن القيس على صورة يجب فيها ، وهي ما إذا نذر حيث كان مستحبا . وقال ابن دقيق العيد : قسم بعض الفقهاء النكاح



إلى الأحكام الخمسة ، وجعل الوجوب فيها إذا غاب العنت وقدر على النكاح وتمتد التسرى - وكذا حكاة القرطبي  
 عن بعض علمائهم وهو المازري قال : فالوجوب في حق من لا ينكشف عن الزنا إلا به كما تقدم . قال والتحرير في  
 حق من يحل بالزوجة في الوط . والافتاق مع عدم قدرته عليه وتوقانه إليه . والكرامة في حق مثل هذا حيث  
 لا إضرار بالزوجة ، فإن انقطع بذلك عن شيء من أفعال الطاعة من عبادة أو اشتغال بالعلم اشتهدت الكرامة ، وقبل  
 الكرامة فيما إذا كان ذلك في حال العزوبة أجمع منه في حال التزويج . والاستعجاب فيما إذا حصل به معنى مقصودا من  
 كثرة شهوة وإعفاف نفس وتحصين فرج ونحو ذلك . والاباحة فيما انتفت الدواعي والموانع . ومنهم من استمر بهدوى  
 الاستعجاب فيمن هذه صفة ، لظواهر الواردة في الترغيب فيه ، قال عياض : هو مندوب في حق كل من يرجى منه  
 النسل ولو لم يكن له في الوط شهوة ، لقوله ﷺ ، فاني مكاثركم ، ولظواهر الحضي على النكاح والأمر به ، وكذا  
 في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غصير الوط ، فأما من لا ينسل ولا أرب له في النساء ولا في  
 الاستمتاع فهذا مباح في حقه إذا علمت المرأة بذلك ورضيت . وقد يقال : إنه مندوب أيضا لمعوم قوله  
 « لأرهبانية في الإسلام » . وقال الغزالي في الاحياء : من اجتمعت له فرائد الكساح وانتفت عنه آفاته فاستحب في  
 حقه التزويج ، ومن لا فائز له أفضل ، ومن تعارض الأمر في حقه فليجتهد ويعمل بالراجح . قلت : الأحاديث  
 الواردة في ذلك كثيرة ، فأما حديث « فاني مكاثركم » فصح من حديث أنس بلغظ « تزوجوا الودود الولود ، فاني  
 مكاثركم يوم القيامة » أخرجه ابن حبان ، وذكره الكافى بلاغا عن ابن عمر بلغظ « تناكحوا نكاحوا فاني  
 أباهيكم بالأمم » ، والبيهقي من حديث أبي أمامة « تزوجوا » ، فاني مكاثركم بالأمم ، ولا تكونوا كرهبانية  
 النصارى ، وورد « فاني مكاثركم » أيضا من حديث الصانعي وابن الأصبه ومقل بن يسار وسهل بن خنيف  
 وحرمة بن النعمان وعائشة وعياض بن غنم ومعاوية بن حيدة وغيرهم ، وأما حديث « لأرهبانية في الإسلام » فلم  
 أراه بهذا اللفظ ، لكن في حديث سعد بن أبي وقاص عند الطبراني « إن الله أبداكم بالرهبانية الخنيفية السمحة » وعن  
 ابن عباس رفته « لأصرورة في الإسلام » أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم ، وفي الباب حديث النهي عن  
 التبتل وسبأني في باب « مفرد » ، وحديث « من كان موسرا فلم ينكح فليس منا » أخرجه الدارمي والبيهقي من حديث  
 ابن أبي نعيم وجوزم بأنه مرسل ، وقد أورده البغوى في « معجم الصحابة » وحديث طاوس « قال عمر بن الخطاب  
 لأبي الروائد : إنما ينكح من التزويج عجز أو الجور » أخرجه ابن أبي شيبة وغيره ، وقد تقدم في الباب الأول  
 الإشارة إلى حديث عائشة « النكاح سنى » ، فمن رغب عن سنى فليس منى » وأخرج الحاكم من حديث أنس رفته  
 « من رزقه الله امرأة سالمة فقد أعانه على شطر دينه » ، فليتن الله في العطر الثاني ، وهذه الأحاديث وإن كانت في  
 الكثير منها ضيف فيجوزها يدل على أن لا يحصل به المقصود من الترغيب في التزويج أصلا ، لكن في حق من  
 يتأق منه النسل كما تقدم ، والله أعلم . وفي الحديث أيضا إرشاد العاجز عن مؤن الكساح إلى العزم . لأر شهوة  
 النكاح تاربة لشهوة الأكل تحوى بقوته وتضعف بضعفه ، واستبدل به الخطابى دلى جوار الحاجة لقطع شهوة  
 الكساح بالأدوية ، وحكاة البغوى في « شرح السنة » ، وينبى أن يعمل على دواء يسكن الشهوة دون ما يقطعها  
 أصالة لأنه قد يقدر بعد فيندم لفوات ذلك في حقه ، وقد صرح الشافعية بأنه لا يكسرهما بالكافور ونحوه والحجة  
 فيه أنهم اتفقوا على منع الجب والحساء فليمت بذلك مافى معناه من التداوى بالنكاح أصلا ، واستدل به الخطابى

أيضا على أن المقصود من النكاح الوطء ولهذا شرع الخيار في العنة . وفيه الحث على غض البصر وتحصين الفرج بكل يمكن وعدم التكليف بغير المستطاع ، ويؤخذ منه أن حظوظ النفوس والشهوات لا تتقدم على أحكام الشرع بل هي دائرة معها ، واستنبط القرائن من قوله « فانه له وجاء » أن التشرىك في العبادة لا يقدر فيها بخلاف الرياء ، لأنه أمر بالصوم الذي هو قرينة وهو بهذا القصد صحيح مثاب عليه ، ومع ذلك فأرشد اليه لتحصيل غض البصر وكف الفرج عن الوقوع في المحرم اه . فان أراد تشرىك عبادة بعبادة أخرى فهو كذلك وليس محل النزاع . وان أراد تشرىك العبادة بأمر مباح فليس في الحديث ما يساعده . واستدل به بعض المالكية على تحريم الاستمنا لأنه أرشد عند الهجر عن التزويج إلى الصوم الذي يقطع الشهوة ، ولو كان الاستمنا مباحا لكان الارشاد اليه أسهل . وتعقب دعوى كونه أسهل لأن الترك أسهل من الفعل . وقد أباح الاستمنا طائفة من العلماء ، وهو عند الحنابلة وبعض الحنفية لأجل تسكين الشهوة ، وفي قول عثمان لابن مسعود « ألا تزوجك شابة » استحباب نكاح الشابة ولا سيما ان كانت بكرا ، وسيأتي بسط القول فيه بعد أبواب

### ٣ - باب من لم يستطع الباءة فَلْيَتِمِّمْ

٥٠٦٦ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش **قال** **حدثني** هُمارة عن هبيرة الرحن بن يزيد **قال** « دخلتُ مع هِلَمةَ والأَسودَ على هبيرة الله ، فقال عبدُ الله : كنا مع النبي ﷺ شبابا لا نجدُ شيئا ، فقال لنا رسولُ الله ﷺ : يا مِشرَ للشباب ، مَنْ استطاع الباءةَ فليتزوج ، فانه أغضُّ أُنسَهُ وأحصنُ لفرجِ ، وَمَنْ لم يستطعْ فعليه بالصَّومُ ، فانه له وجاء »

**قوله** ( باب من لم يستطع الباءة فليصم ) أورد فيه حديث إن مسعود المذكور في الباب قبله ، وهذا اللفظ ورد في رواية الثوري عن الأعمش في حديث الباب ، فعند الترمذي عنه بلفظ « مَنْ لم يستطع الباءة فعليه بالصوم » وعند النسائي عنه باللفظ « ومن لا فليصم » وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله

### ٤ - باب كثرة اللذناء

٥٠٦٧ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرني قال أخبرني عطاة قال « حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة بسرِّف ، فقال ابنُ عباس : هذه زَوْجَةُ النبي ﷺ ، فإذا رُفِعَ نَشَبُهَا فلا تُزَعِّزُوهَا ولا تُزَلِّزُوهَا وارْقُوا ، فانه كان عندَ النبي ﷺ نِسْعٌ كان يقيِّمُ لِمَنْ لا يقيِّمُ لَواحِدَةٍ »

٥٠٦٨ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** سعيد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ كان يطوفُ على نسائه في ليلة واحدة ، يُنَسِّمُ نِسْوَةً . وقال لي خليفة **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** سعيد عن قتادة أن أنسا **حدثهم** عن النبي ﷺ ،

٥٠٦٩ - **حدثنا** علي بن الحكم الأنصاري **حدثنا** أبو عوانة عن رقية عن طلحة الليثي عن سعيد بن جبيرة قال **قال** لي ابن عباس : هل تزوجت ؟ قلت : لا . قال : فتزوج ، فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء . **قوله** ( باب كثرة النساء ) يعني لمن قدر على العدل بينهما ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول حديث عطاء قال و حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة ، زاد مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج **عن** النبي **ﷺ** . **قوله** ( بسرف ) بفتح المهملة وكسر الواو بعدها فاء : مكان معروف بظاهر مكة ، تقدم بيانه في الحج . وأخرج ابن سعد بإسناد صحيح عن يزيد بن الأصم قال و دفنا ميمونة بسرف في الطلة التي بنى بها فيها رسول الله **ﷺ** ، ومن وجه آخر عن يزيد بن الأصم قال و صلى عليها ابن عباس ، ونزل في قبرها عبد الرحمن بن خالد بن الوليد . **قلت** : وهي خالة أبيه و عبيد الله الحنظلي . **قلت** : وكان في حجرها و يزيد بن الأصم . **قلت** : وهي خالته كما هي خالة ابن عباس . **قوله** ( فأنار فقمتم نعشها ) بعين مهملة وشين معجمة : السرير الذي يوضع عليه الميت . **قوله** ( فلا تزعموها ) بزاي من معجمتين وعيين مهملتين ، والعزعة تحريك الشيء الذي يرفع . **قوله** و لا تزلزلوها ، الزلزلة الاضطراب **قوله** ( وارفقوا ) إشارة إلى أن مراده السير الوسط المعتدل ، ويستفاد منه أن حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته ، وفيه حديث و كسر عظم المؤمن ميتا ككسره حيا ، أخرجه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان . **قوله** ( فاه كان عند النبي **ﷺ** تسع نسوة ) أي عند موته . ومن سودة وعائشة وحفصة وأم سلمة وزينب بنت جحش وأم حبيبة وجويرية وصفية وميمونة . هذا ترتيب تزويجه لإياهن رضي الله عنهن ، وماتت ومن في عصمته . واحتسف في ربحانه هل كانت زوجة أو سريه ، وهل ماتت قبله أو لا ؟ **قوله** ( كان يقسم لثان ولا يقسم لواحدة ) زاد مسلم في روايته و قال عطاء : التي لا يقسم لها صفية بنت حيي بن أخطب ، قال عياض قال الطحاوي : هذا وهم وصوابه سودة كما تقدم أنها وهبت يومها لعائشة . وإنما غلط فيه ابن جريج راويه عن عطاء كذا قال ، قال عياض : قد ذكروا في قوله تعالى ( ترجى من تشاء . منهن ) أنه أوى عائشة وحفصة وزينب وأم سلمة فكان يستوى لمن القسم . وأرجأ سودة وجويرية وأم حبيبة وميمونة وصفية فكان يقسم لمن ما شاء . قال : فيحتمل أن تكون روايه ابن جريج صحيحة ويكون ذلك في آخر أمره حيث أوى الجميع فكان يقسم للجميع إلا لصفية . **قلت** : قد أخرج ابن سعد عن ثلاثة طرق أن النبي **ﷺ** كان يقسم لصفية كما يقسم لنسائه ، لكن في الاسانيد الثلاثة الواقدي وليس بحجة . وقد نهض مغلطاي للواقدي فقل كلام من قواه ووقفه وسكت عن ذكر من وهاه واتمه وهم أكثر عددا وأشد إنفانا وأقوى معرفة به من الأولين ، ومن جملة ما قواه به أن الشافعي روى عنه ، وقد أسند البيهقي عن الشافعي أنه كذبه ، ولا يقال فكيف روى عنه لأننا نقول : رواية العدل ليست بجردها توثيقا ، فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي وثبت عنه أنه قال : ما رأيت أكذب منه ، فيترجح أن مراد ابن عباس بأن لا يقسم لها سودة كما قاله الطحاوي ، لحديث عائشة و أن سودة وهبت يومها لعائشة ، وكان النبي **ﷺ** يقسم لعائشة يومها ويوم سودة ، وسيأتي في باب مفرد وهو قبل كتاب الطلاق بأربعة وعشرين بابا ويأتي بسط القصة هناك إن شاء الله تعالى ، لكن يحتمل أن يقال لا يلزم من أنه كان لا يبيت عند سودة أن لا يقسم لها ، بل كان يقسم لها لكن يبيت عند عائشة لما وقع من تلك الهبة . نعم يجوز نفي القسم عنها مجازا ، والراجع عندي ما ثبت في الصحيح . ولعل البخاري حذف هذه الرواية

عمدا . وقد وقع عند مسلم أيضا فيه زيادة أخرى من رواية عبد الرزاق عن ابن جريج ، قال عطاء : كانت آخرهن موتا ماتت بالمدينة . كذا قال ، فاما كونها آخرهن موتا فقد وافق عليه ابن سعد وغيره قالوا : وكانت وقتها سنة احدى وستين ، وخالفهم آخرون فقالوا : ماتت سنة سبع وخمسين ، ويكره عليه أن أم سلمة عاشت الى قتل الحسين ابن علي وكان قتله يوم عاشوراء سنة احدى وستين ، وقيل بل ماتت أم سلمة سنة تسع وخمسين ، والاول أرجح . ويحتمل أن تكونا ماتتا في سنة واحدة لكن تأخرت ميمونة . وقد قيل أيضا إنها ماتت سنة ثلاث وستين وقيل ، سنة ست وستين ، وعلى هذا لا ترديد في آخرتها في ذلك . وأما قوله : وماتت بالمدينة ، فقد تكلم عليه عياض فقال : ظاهره أنه أراد ميمونة ، وكيف يلتزم مع قوله في أول الحديث إنها ماتت بسرف ، وسرف من مكة بلا خلاف ، فيكون قوله بالمدينة وهما . قلت : يحتمل أن يريد بالمدينة البلد وهي مكة . والذي في أول الحديث أنهم حضروا جنازتها بسرف ، ولا يلزم من ذلك أنها ماتت بسرف فيحتمل أن تكون ماتت داخل مكة وأوصت أن تدفن بالمكان الذي دخل بها رسول الله ﷺ فيه فنفذ ابن عباس وصيتها ، ويؤيد ذلك أن ابن سعد لما ذكر حديث ابن جريج هذا قال بعده : وقال غير ابن جريج في هذا الحديث توفيت بمكة لحملها ابن عباس حتى دفنها بسرف . الحديث الثاني حديث أنس « أن النبي ﷺ كان يطوف على نساءه في ليلة واحدة بفضل واحد وله تسع نساء » ، وتقدم شرحه في كتاب الفحل ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد اتفق العلماء على أن من خصائصه ﷺ الزيادة على أربع نساء يجمع بينهن ، واختلفوا هل للزيادة انتهاء أو لا ، وفيه دلالة على أن القسم لم يكن واجبا عليه . وسيأتي البحث فيه في بابه . وقوله « وقال لي خليفة الخ » ، قصد به بيان تصريح فتادة بتحديث أنس له بذلك . الحديث الثالث . قوله ( حدثنا علي بن الحكم الأنصاري ) هو الروزي ، مات سنة ست وعشرين . قوله ( عن رغبة ) بفتح القاف والموحدة هو ابن مصقلة بصاح ميمونة ساكنة ثم قاف ويقال بالسين المهملة بدل الصاد ، وطليحة هو بن مصرف الباسي بتحتانية مخففا . قوله ( قال لي ابن عباس هل تزوجت ؟ قلت لا ) زاد فيه أحمد بن منيع في مسنده من طريق أخرى عن سعيد بن جبير « قال لي ابن عباس وذلك قبل أن يخرج وجهي » أي قبل أن يلتقي = هل تزوجت ؟ قلت لا ، وما أريد ذلك يومئذ هذا ، وفي رواية سعيد بن منصور من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير « قال لي ابن عباس : هل تزوجت ؟ قلت ما ذاك في » الحديث . قوله ( فان خير هذه الأمة أكثرها نساء ) قيد بهذه الامة ليخرج مثل سليمان عليه السلام ، فانه كان أكثر نساء كما تقدم في ترجمته ، وكذلك أبوه داود ، ووقع عند الطبراني من طريق أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « تزوجوا فان خيرنا كان أكثرنا نساء » ، قبل المعنى خير أمة محمد من كان أكثر نساء من غيره من يتساوى معه فيما عدوا ذلك من الفضائل . والذي يظهر أن مراد ابن عباس بالخير النبي ﷺ ، وبالأمة أخصاء أصحابه ؛ وكأنه أشار الى أن ترك التزويج مرجوح ، اذ لو كان راجعا ما أثر النبي ﷺ غيره ، وكان مع كونه أخشى الناس لله وأهلهم به يكثر التزويج لمصلحة تبليغ الأحكام التي لا يطلع عليها الرجال ، ولاظهار المعجزة البالغة في خرق العادة لتكونه كان لا يجد ما يشبع به من القوم غالبا ، وان وجد كان يؤثر بأكثره ، وبصوم كثيرا وبواصل ، ومع ذلك فكان يطوف على نساءه في الليلة الواحدة ، ولا يطابق ذلك الا مع قوة البدن ، وقوة البدن كما تقدم في أول أحاديث الباب نابعة لما يقوم به من استعمال القويات من مأكل ومشروب ، وهي عنده فادرة أو معدومة . ووقع في « الشفاء » أن العرب كانت تمدح بكثرة النكاح لدلالته على الرجولية ، الى أن قال :

ولم تغله كثرتهم من عبادة ربه ، بل زاده ذلك عبادة لتحسينهم وقيامه بمحورقهم واكتسابه لهم وهدايته إياهم وكأنه أراد بالتحسين قصر طرفين عليه فلا يتطلعن الى غيره ، بخلاف الذرية فان العقيدة تتطعن بالطبع البشرى الى التزويج ، وذلك هو الوصف اللاتقيين . والذي تحصل من كلام أهل العلم في الحكمة في استكثاره من النساء عشرة أوجه تقدمت الإشارة الى بعضها . أحدها أن يكبر من يشاهد أحواله الباطنة فينتقي عند ما يظن به المشركون من أنه ساحر أو غير ذلك . ثانيها لتنتشر به قبائل العرب بمصاهرته فهم . ثالثها للزيادة في تأنيهم لذلك . رابعها للزيادة في التكليف حيث كلف أن لا يشغل ما حجب اليه ممن من المبالغة في التبليغ . خامسها لتكثير عشيرته من جهة نسائه فتراد أحواله على من يحاربه . سادسها نقل الأحكام الشرعية التي لا يطلع عليها الرجال ، لأن أكثر ما يقع مع الزوجة مما شأنه أن يحتفى مثله . سابعها الاطلاع على عاسن أخلاقه الباطنة ، فقد تزوج أم حبيبة وأبوها إذ ذاك بمعاده ، وصفية بعد قتل أبيها وعمها وزوجها ، فلو لم يكن أكمل الخلق في خلقه انفرن منه ، بل انذى وقع أنه كان أحب اليهن من جميع أهلن . ثامنها ما تقدم مبسوطا من خرق العادة له في كثرة الجماع مع القتل من المأكول والمشروب وكثرة الصيام والوصال ، وقد أمر من لم يقدر على مؤن النكاح بالصوم ، وأشار الى أن كثرتة تكسر شهوته فانخرقت هذه العادة في حقه عليه السلام . ثامسها وعاشرها ما تقدم نقله عن صاحب « الشفاء » من تحسينهم والقيام بمحورقهم ، والله أعلم . ووقع عند أحمد بن منيع من الزيادة في آخره . أما انه يستخرج من صلبك من كان مستودعا . وفي الحديث الحوض على الزويج وترك الوهانية

### ٥ - باب من هاجر أو عمل خيرا أتزوج امرأة فله ما نوى

٥٠٧٠ - **عروضا يحيى بن قزعة** حدثنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن هلقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال « قال النبي ﷺ : العمل بالنية ، وإنما لامرى ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ﷺ ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينجسها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه »

قوله ( باب من هاجر أو عمل خيرا أتزوج امرأة فله ما نوى ) ذكر فيه حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وإنما لامرى ما نوى ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أول الكتاب ، وما ترجم به من الهجرة منصوص في الحديث ، ومن عمل الخير مستند لأن الهجرة من جملة أعمال الخير ، فكما عزم في الخير في شق المطلوب وتعمه بلنظ فله هجرته الى ما هاجر اليه ، فيكذلك شق الطلب يشمل أعمال الخير هجرة أو حجا مثلا أو صلاة أو صدقة ، وقصة مهاجر أم قيس أو ردها الطبراني مسندة والآجري في كتاب الشريعة بنظر اسناد ، ويدخل في قوله « أو عمل خيرا » ما وقع من أم سليم في امتناعها من التزويج بأبي طلحة حتى يسلم ، وهو في الحديث الذي أخرجه النسائي بسند صحيح عن انس قال « خطب أبو طلحة أم سليم فقالت : والله ما مثلك يا أبا طلحة يرد ، ولكنك رجل كافر وأنا امرأة مسلمة ، ولا يحل لي أن أتزوجك ، فان تسل فذاك مهري ، فأسلم فكان ذلك مهرا . الحديث . ووجه دخوله أن أم سليم رغب في تزويج أبي طلحة ومنعها من ذلك كفره ، فتوصلت الى بلوغ غرضها ببذل نفسها فظفرت بالخيرين ، ولقد استشكله

بعضهم بأن تحريم المسلمات على الكفار إنما وقع في زمن الحديبية وهو بعد قصة تزوج أبي طلحة بأُم سلمة بمدة ، ويمكن الجواب بأن ابتداء تزوج الكافر بالمسلمة كان سابقا على الآية ، والذي دلت عليه الآية الاستمرار ، لذلك وقع التفريق بعد أن لم يكن ، ولا يحفظ بعد الهجرة أن مسلمة ابتدأت بتزوج كافر ، وافته أهل

٦ - باب تزويج المصير الذي معه القرآن والإسلام . فيه سئل بن سعد عن النبي ﷺ

٥٠٧١ - حدثنا محمد بن المنقر حدثنا يحيى حدثنا إسماعيل قال حدثني قيس عن ابن مسعود رضي الله

عنه قال : كنا نكفروا مع النبي ﷺ ليس لنا نساء ، فقلنا : يا رسول الله ألا نستخفى ؟ فنهانا عن ذلك .

قوله ( باب تزويج المصير الذي معه القرآن والإسلام . فيه سئل بن سعد عن النبي ﷺ ) يعني حديث سهل بن سعد في قصة التي وهبت نفسها . وما ترجم به ما أخذ من قوله : اتيس ولو عاتما من حديث ، فالتيس فلم يجد شيئا ومع ذلك زوجوه ، قال الكرماني : لم يبق حدث سهل منا لأنه ساقه قبل وبعد اكتماله . يذكره ، أو لأن شبيهه لم يرو له في سياق هذه الترجمة اه . الثاني بعد جدا لم أجد من قال إن البخاري يتقيد في تراجم كتابه بما يترجم به مشايخه ، بل الذي صرح به بجمهور أن غالب تراجمه من نصريه فلا وجه لهذا الاحتمال ، وقد لُجج الكرماني به في مواضع وليس بشيء . ثم ذكر طرفا من حديث ابن مسعود : كنا نكفروا وليس لنا نساء ، فقلنا : يا رسول الله نستخفى ؟ فنهانا عن ذلك . وقد تنطبت المصنف في استنباطه الحكم كأنه يقول : لما نهام عن الاختصاص مع احتياجهم إلى النساء . ومع ذلك لا شيء له كما صرح به في نفس هذا الخبر كما سيأتي تأملا بعد باب واحد . وكان كل منهم لابد وأن يكون حنظ شيتا من القرآن ، فتمين التزويج بما معهم من القرآن ، لحكمة الترجمة من حديث سهل بالتنصيص ، ومن حديث ابن مسعود بالاستدلال . وقد أعرب المصنف فقال : في قوله تزويج المصير دليل على أن النبي ﷺ لم يزوج الرجل على أن يعلم المرأة القرآن ، إذ لو كان كذلك ما سماه مصيرا . قال : وكذلك قوله والإسلام ، لأن الواهبة كانت مسلمة اه . والذي يظهر أن مراد البخاري المصير من المال بدليل قول ابن مسعود وليس لنا شيء ، وافته أهل

٧ - باب قول الرجل لأخيه : انظر أي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها ،

رواه عبد الرحمن بن عوف

٥٠٧٢ - حدثنا محمد بن كثير عن سفان عن محمد الطويل قال سمعت أنس بن مالك قال « قدِمَ عبدُ الرحمن بن عوفٍ مآحى إلى النبي ﷺ بيته وبين سعد بن الربيع الأنصاري ، وعند الأنصاري أسراة ، ففرض عليه أن يبايعه أهله وماله . فقال : بارك الله لك في أهلك ومالك ، دُلوني على الدوق ، فأتى الدوق فَرَجَ شيئا من أقط وشيئا من تنن ، فرآه النبي ﷺ بعد أيام وعليه وَصْرٌ من صَفَرَةٍ ، فقال : مَهْمٌ يا عبدَ الرحمن ؟ فقال تزوجت أنصارية . قال فما صُفَّت ؟ قال : وزنَ نَوَافٍ من ذهب . قال : أولم ولو بشاة ؟

**قوله** (باب قول الرجل لاخته . انظر أي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها) هذه الترجمة لفظ حديث عبد الرحمن بن عوف في البيوع **قوله** (رواه عبد الرحمن بن عوف ) وصله في البيوع عن عبد العزيز بن عبد الله عن إبراهيم بن سعد أي ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده قال : قال عبد الرحمن بن عوف . وأورده في فضائل الأنصار عن اسماعيل بن أبي أويس عن إبراهيم وقال في روايته . وانظر أعجمها إليك قسمي إلى أطلقها ، فإذا انقضت عدتها فتزوجها ، وهو معنى ما ساقه موصولا في الباب عن أنس بلفظه وأعرض عليه أن يناصفه أهله وماله ، ويأتي في الوجيزة من حيث أس بلفظ . فأشركه مالي ، وأنزل لك عن إحدى امرأتى ، وسياق بقية شرح الحديث المذكور في أبواب الوجيزة . وفيه ما كانوا عليه من الإتيان حق بالنفس والأهل . وفيه جواز نظر الرجل إلى المرأة عند إرادة تزويجها ، وجواز المراجعة بطلاق المرأة ، وسقوط الفيرة في مثل ذلك ، وتزهر الرجل عما يبذل له من مثل ذلك ، وترجيح الاكتساب بنفسه بتجارة أو صناعة . وفيه مباشرة الكبار التجارة بأنفسهم مع وجود من يكفهم ذلك من وكيل وغيره . وقد أخرج الزبير بن بكار في «الموفقيات» من حديث أم سلمة قالت : خرج أبو بكر الصديق رضي الله عنه تاجرا إلى بصري في عهد النبي ﷺ ، ما منع أباه بكر حبه للملازمة النبي ﷺ ، ولا منع النبي ﷺ حبه لقرب أبي بكر عن ذلك لمحبتهم في التجارة ، هذا أو مثناه ، وبقية الحديث في قصة سوط بن حملة والتمنان وأصلها عند ابن ماجه ، وقد تقدم بيان البحث في أفضل الكتب بما يغني عن إعادة ، والله أعلم

۸ - باب ما بُكَرَ مِنْ التَّجْبُلِ وَالْخِصَاءِ

٥٧٣ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ** حَدَّثَنَا **إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ** أَخْبَرَنَا **ابْنُ شِهَابٍ** سَمِعَ **سَعِيدَ بْنَ السَّيِّبِ** يَقُولُ سَمِعْتُ **سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ** يَقُولُ «رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبِثْلَ ، وَلَوْ أَزْنُ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا » [الحدث ٥٧٣ - طريقه ١ : ٥٠٧٤]

۰۰۷۴ - **حدیث ابوالبان** أخبرنا شعب بن الحری قال : أخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع سعد ابن أبي وقاص يقول : لقد رد ذلك - بنی لثی - علی عثمان بن مظعون ، ولو أجاز له التبتل لاختصنا »

۰۰۷۵ - **حدیث ثقیبة بن سويد** حدثنا جریر عن إسماعيل عن قيس قال : قال عهد الله : كنتا نغزو مع رسول الله ﷺ وليس لنا شيء ، فقلنا : ألا نستخمي ؟ فنهانا عن ذلك ، ثم رخص لنا أن نكبح المرأة بالثوب ، ثم قرأ علينا ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ، ولا تعتدوا ، إن الله لا يحب المعتدين ) »

٥٧٦ - وقال أصبغُ أخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ عَنْ بُوَيْسَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ رَجُلٌ شَابَ ، وَأَنَا خَافُ عَلَى نَفْسِي الْفَتَى ، وَلَا أَجِدُ مَا أَتَزَوَّجُ بِهِ الْفَسَاءَ ، فَسَكَتَ عَنِّي . ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَسَكَتَ عَنِّي . ثُمَّ قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَسَكَتَ عَنِّي . ثُمَّ قُلْتُ مِثْلَ ذَلِكَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ جَنِّ الْقَلَمَ بِمَا أَنْتَ لَاقٍ ، فَانْخَسِصْ عَلَى ذَلِكَ أَوْ ذَرَّ »

قوله ( باب ما يكره من التبتل ) المراد بالتبتل هنا الانقطاع عن النكاح وما يتبعه من الملاذ الى العبادة . وأما المأمور به في قوله تعالى ( وتبتل اليه تبتيلا ) فقد فسره مجاهد فقال : أخلص له إخلاصا ، وهو تفسير معنى ، وإلا فأصل التبتل الانقطاع ، والمعنى انقطع اليه انقطاعا . لكن لما كانت حقيقة الانقطاع الى الله إنما تقع باخلاص العبادة له فسرنا بذلك ، ومنه صدقة بتلة ، أى منقطعة عن الملك ، ومرهم البتول لانقطاعها عن التزويج الى العبادة وقيل لفاعلة البتول إما لانقطاعها عن الأزواج غير على أو لانقطاعها عن نظراتها في الحسن والشرف . قوله ( والحصاء ) هو الذي هلل الانثيين وانتزاعهما ، وإنما قال ما يكره من التبتل والحصاء للإشارة إلى أن الذي يكره من التبتل هو الذي يفضي إلى التنطح وتحريم ما أحل الله وليس التبتل من أصله مكروها ، ودعطف الحصاء عليه لأن بعضه يجوز في الحيوان المأكول . ثم أورد المصنف ثلاثة أحاديث : أحدها حديث سعد بن أبي وقاص في قصة عثمان بن مظعون أوردته من طريقين إلى ابن شهاب الزهري ، وقد أوردته مسلم من طريق عقيل عن ابن شهاب بلفظ « أراد عثمان بن مظعون أن يتبتل ، فنهاه رسول الله ﷺ ، ففر أن معنى قوله رد على عثمان ، أى لم يأذن له بل نهاه . وأخرج الطبراني من حديث عثمان بن مظعون نفسه « أنه قال يا رسول الله اني رجل يشق على الدوبة ، فأذن لي في الحصاء . قال : لا ، ولكن عليك بالصيام ، الحديث . ومن طريق سعيد بن العاص « أن عثمان قال : يا رسول الله ائذن لي في الاختصاء ، فقال : أن الله قد أبدانا بالرهبانة الحنفية السمحة ، فيحتمل أن يكون الذي طلبه عثمان هو الاختصاء حقيقة فغير عنه الراوي بالتبتل لأنه ينفأ عنه ، فلذلك قال « ولو أذن له لاختصنا » ويحتمل عكسه وهو أن المراد بقول سعد « ولو أذن له لاختصنا » لفعلنا فعل من يختص وهو الانقطاع عن النساء . قال الطبري : التبتل الذي أراد عثمان بن مظعون بحريم النساء والطيب وكل ما يلتذ به ، فلذلك أنزل في حقه ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ) وقد تقدم في الباب الأول من كتاب النكاح تسمية من أراد ذلك مع عثمان بن مظعون ومن وافقه ، وكان عثمان من السابقين إلى الاسلام ، وقد تقدمت قصته مع لبيد بن ربيعة في كتاب المبعث ، وتقدمت قصة وفاته في كتاب الجنائز ، وكانت في ذي الحجة سنة ائنتين من الهجرة ، وهو أول من دفن باليميع . وقال الطبري : قوله « ولو أذن له لاختصنا » كان الظاهر أن يقول ولو أذن له لتبتلنا ، لكنه عدل عن هذا الظاهر إلى قوله « لاختصنا » لإرادة المبالغة ، أى لما لنا في التبتل حتى يفضي بنا الأمر إلى الاختصاء ، ولم يرد به حقيقة الاختصاء لأنه حرام ، وقيل بل هو على ظاهره ، وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاء ، ويؤيده توارد استئذان جماعة من الصحابة النبي ﷺ في ذلك كآبى هريرة وابن مسعود وغيرهما ، وإنما كان التعبير بالحصاء أبلغ من التعبير بالتبتل لأن وجود الآلة يقتضي استمرار وجود الشهوة ، ووجود الشهوة يناق المراد من التبتل ، فيحتمل الحياء طريقا إلى تحصيل المطلوب ، وغايته أن فيه ألما عظيما في العاجل يفتقر في جنب ما يندفع به في الآجل ، فهو كقطع الأصبع إذا وقعت في اليد الأكلة صيانة لبقية اليد ، وليس الهلاك بالحصاء محققا بل هو نادر ، ويشهد لكثرة وجوده في البهائم مع بقائها ، وهل هذا فاعل الراوي غير الحصاء عن الحب لأنه هو الذي يحصل المقصود . والحكمة في منعهم من الاختصاء إرادة تكثير النسل ليستمر جهاد الكفار ، وإلا لو أذن في ذلك لأوشك تواردهم عليه فيقطع النسل فيقل المسلمون بانقطاعه ويكثر الكفار ، فهو خلاف المقصود من البعث الحمدي . الحديث الثاني ، قوله ( جبر ) هو ابن عبد الحميد وإسماعيل هو ابن أبي خالد وقبس هو ابن أبي حازم وعبد الله هو ابن



مسعود . وقد تقدم قبل بباب من وجه آخر عن اسماعيل بلفظ « عن ابن مسعود ، ووقع عند الاسماعيل من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير بلفظ « سمعت عبد الله ، » وكذا مسلم من وجه آخر عن اسماعيل . قوله ( ألا نستخصي ) أى ألا نستدس من يفعل بنا الحصاص أو نعالج ذلك بانفسنا . وقوله ( فنهانا عن ذلك ) هو نهى تحريم بلا خلاف في بني آدم ، لما تقدم . وفيه أيضا من المفاسد تعذيب النفس والتعوية مع إدخال الضرر الذي قد يفضى إلى الهلاك . وفيه إبطال معنى الرجوة وتغيير خلق الله وكفر النعمة ، لأن خلق الشخص رجلا من النعم العظيمة فإذا أزال ذلك فقد تشبه بالمرأة واختار النقص على الكمال . قال القرطبي : الحصاص في غير بني آدم ممنوع في الحيوان إلا لمنفعة حاصلة في ذلك كتنطيب اللحم أو قطع ضرره . وقال النووي : يحرم حصاص الحيوان غير المأكول مطلقا ، وأما المأكول فيجوز في صغيره دون كبيره . وما أظنه يدفع ما ذكره القرطبي من إباحة ذلك في الحيوان الكبير عند إزالة الضرر . قوله ( ثم رخص لنا ) في الرواية السابقة في تفسير المائدة « ثم رخص لنا بعد ذلك » . قوله ( أن نتكح المرأة بالثوب ) أى إلى أجل في تكاح المتعة . قوله ( ثم قرأ ) في رواية مسلم « ثم قرأ علينا عبد الله » وكذا وقع عند الاسماعيل في تفسير المائدة . قوله ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل لكم الآية ) ساق الاسماعيل إلى قوله ( المعتدين ) وظاهر استشهاد ابن مسعود بهذه الآية هنا إشعر بأنه كان يرى بجواز المتعة ، فقال القرطبي : لعله لم يكن حينئذ بلغه الناسخ ، ثم بلغه فرجع بعد . قلت : يؤيده ما ذكره الاسماعيل أنه وقع في رواية ابن مسعود عن اسماعيل بن أبي خالد « ففعله ثم ترك ذلك » قال : وفي رواية لابن عيينة عن اسماعيل « ثم جاء تحريمها بعد » وفي رواية ممر عن اسماعيل « ثم نسخ » وسبأني مزيد البحث في حكم المتعة بعد أربعة وهشرين بابا . الحديث الثالث ، قوله ( وقال أصبغ ) كذا في جميع الروايات التي وقفت عليها ، وكلام أبي نعيم في « المستخرج » إشعر بأنه قال فيه حديثا ، وقد وصله جعفر القزويني في كتاب القدر والجوز في « الجمع بين الصحيحين » والاسماعيل من طرق عن أصبغ ، وأخرجه أبو نعيم من طريق حرمة عن ابن وهب ، وذكر مغلاطى أنه وقع عند الطبري ر.اه البخاري عن أصبغ بن محمد وهو غلط ، هو أصبغ بن الفرج ليس في آباءه محمد . قوله ( أني رجل شاب وأنا أخاف ) في رواية الكشي « معني » ولأن أخاف » وكذا في رواية حرمة . قوله ( العنت ) بفتح المهملة والنون ثم مثناة هو الزنا هنا ، ويطلق على الاثم والفجور والامر الشاق والمكروه ، وقال ابن الانباري : أصل العنت الشدة . قوله ( ولا أجد ما أتزوج النساء ، فسكت عني ) كذا وقع ، وفي رواية حرمة « ولا أجد ما أتزوج النساء ، فأتذني لي اختصي » وهذا يرتفع الاشكال عن مطابقة الجواب للسؤال . قوله ( جف القلم بما أنت لاق ) أى نفذ المقدور بما كتبت في اللوح المحفوظ فبق القلم الذي كتبت به جافا لامداد فيه لافراغ ما كتبت به ، قال حياض : كتابة الله وروحه وقلمه من غيب عليه الذي يؤمن به ونسكل عليه اليه . قوله ( فاختص على ذلك أو ذر ) في رواية الطبري وحكاها الحيدري في الجمع ووقعت في المصابيح « فاقصر على ذلك أو ذر » قال الطبري : معناه اقتصر على الذي أمرتك به أو اتركه وافعل ما ذكرت من الحصاص اه . وأما اللفظ الذي وقع في الأصل فعناه فاعقل ما ذكرت أو اتركه واتبع ما أمرتك به ، وعلى الروایتين فليس الأمر فيه لطلب الفعل بل هو للهديد ، وهو كقوله تعالى (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ) والمعنى إن فعلت أو لم تفعل فلا بد من نفوذ القدر ، وليس فيه تعرض لحكم الحصاص . وحصل الجواب أن جميع الأمور بتقدير الله في الأزل ، فالحصاص وتركه سواء ، فإن الذي

قدر لابد أن يقع . وقوله « على ذلك » هي متعلقة بمقدور أى اختص حال استعلائك على العلم بأن كل شئ بقضاء الله وقدره ، وليس إذنا في الحشاء ، بل فيه إشارة الى الهى عن ذلك ، كما أنه قال اذا علمت أن كل شئ بقضاء الله فلا فائدة في الاختصاص ، وقد تقدم أنه عليه السلام . ورواه عن ابن عباس قال « شكرا رجل الى رسول الله ﷺ العزوبة فقال ألا اختصي ؟ قال : ليس منا من خصى أو اختصى ، وفي الحديث ذم الاختصاص ، وقد تقدم ما فيه وأن القدر إذا نفذ لا تنفع الحيل . وفيه مشروعية شكرى الشخص ما يقع له الكبير ولو كان مما يستهجن ويستقبح . وفيه إشارة الى أن من لم يجد الصداق لا يهرض للتزوج . وفيه جواز تكرار النكوى الى ثلاث ، والجواب لمن لا يفتتح بالسكوت ، وجواز السكوت عن الجواب لمن يظن به أنه يفهم المراد من مجرد السكوت . وفيه استحباب أن يقدم طالب الحاجة بين يدي حاجته عذره في السؤال . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة نعم الله به : ويؤخذ منه أن مهما أمكن المكلف فعل شئ من الأسباب المشروعة لا يتوكل إلا بعد عملها للتلايخالف الحكمة ، فإذا لم يقدر عليه وطن نفسه على الرضا بما قدره عليه مولاه ولا يتكلف من الأسباب ما لا طاقة به له . وفيه أن الأسباب اذا لم تصادف القدر لا تجدى ، فإن قيل : لم لم يؤمر أبو حمزة بالصيام لكسر شيئونه كما أمر غيره ؟ فالجواب أن أبا حمزة كان الغالب من حاله ملازمة الصيام لأنه كان من أهل الصفة . قلت : ويحتمل أن يكون أبو حمزة سمع « بامعشر الشباب من استطاع منك الباءة فليتزوج » الحديث ، اسكنه إنما سأل عن ذلك في حال الفزوق كما رفع لابن مسعود ، وكانوا في حال الفزوق يؤثرون القطر على الصيام للتعوى على القتال ، فأداه اجتهاده الى حسم مادة الشهوة بالاختصاص كما ظهر لبيان فنه ﷺ من ذلك ، وإنما لم يرشده الى المنعة التى رخص فيها لغيره لأنه ذكر أنه لا يجد شيئا ، ومن لم يجد شيئا أصلا لا ثوبا ولا غيره فكيف يستمتع والى يستمتع بها لابد لها من شئ .

## ٩ - باب نكاح الأبكار

وقال ابن أبي مليكة « قال ابن عباس لعائشة : لم ينكح النبي ﷺ بكرا غيرك »

٥٠٧٧ - حدثنا اسماعيل بن عبد الله قال حدثني أخى عن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة رضى الله عنها قالت : قلت يا رسول الله أرايت لو نزلت واديا وفيه شجرة قد أكل منها ، ووجدت شجرة لم يؤكل منها ، فى أيها كنت ترغم بغيرك ؟ قال : فى التى لم ترغم منها . يعنى أن رسول الله ﷺ لم يزوج بكرا غيرها »

٥٠٧٨ - حدثنا عبيد بن اسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت « قال رسول الله ﷺ أربنك فى اللام مرتين ، إذا رجل يبحر لك فى سرقة حرير فيقول : هذو اسرائنك ، فأكسبها فإذا هي آيت . فاقول : إن يكن هذا من عند الله يبيضه »

قوله ( باب نكاح الأبكار ) جمع بكر ، وهي التي لم توطأ واستموت حل حالتها الاولى . قوله ( وقال ابن أبي

عليه قال ابن عباس لما نشف : لم ينكح النبي ﷺ بكراً غيرك) هذا طرف من حديث وصله المصنف في تفسير سورة النور . وقد تقدم الكلام عليه هناك . قوله (حزني أخى) هو عبد الحميد ، وساجان هو ابن بلال . قوله (فيه شجرة قد أكل منها . ووجعت شجرة لم تؤكل منها) كذا لا بن ذر ، وأخبره ووجدت شجرة ، وذكره الحميدي بلفظ : فيه شجرة قد أكل منها ، وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، بصيغة الجمع وهو أصوب لقوله بعد في أيها ، أى في أى الشجر ، ولو أراد الموضعين لقال في أيهما . قوله (ترنع) بضم أوله ، أرتع بعيره إذا تركه يرعى ماشاء ورتع البعير في المرعى إذ أكل ماشاء ورتعه أهـ أى أنبت له ما يرداه على سعة . قوله (قال في التى لم يرتع منها) في رواية أبي نعيم . قال في الشجرة التى ، وهو أوضح . وقوله : يعنى الخ ، زاد أبو نعيم قبل هذا : قالت فأنافيه ، بكسر الهاء . وفتح التحتانية وسكون الهاء . وهى السكت . وفي هذا الحديث مشروعية ضرب المثل وتقليده شىء موصوف بصفة بمثابة مسلوب الصفة ، وفيه بلاغة عائذة وحسن تأنيها في الأمور ، ومعنى قوله ﷺ : وفي التى لم يرتع منها ، أى أوش ذلك في الاختيار على غيره ، فلا يرد على ذلك كرن الواقع منه أن الذى تزوج من النيبات أكثر ، ويحتمل أن تكون عائذة كذلك بذلك عن المحبة بل عن أدق من ذلك . ثم ذكر المصنف حديث عائشة أيضاً : وأنت في المنام ، وسيأتى شرحه بعد ستة وعشرين باباً ، ووقع في رواية الترمذى أن الملك الذى جاء إلى النبي ﷺ بصورتها جبريل

١٠ - باب تزويج النيبات . وقالت أم هانئ : قال لى النبي ﷺ : « لا تعرضن ، على بناتك ولا أخواتك

٥٠٧٩ - حدثنا أبو الثمان حدثنا هشيمٌ حدثنا سيارٌ عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال : « قلنا مع النبي ﷺ من غزوة ، فنهجنت على بعير لى قطوف ، فلحقني ركبٌ من سحاني ، ففخس بعيري بمنزلة كانت معه ، فانطلق بعيري كأجور ما أنت راء من الإبل ، فإذا النبي ﷺ ، فقال : ما بهجلك ؟ قلت : سكنت حديث عهد بعرس . قال : أبكر أم تئيبا ؟ قلت : تئيبا . قال : فهلا جارية تُلاعِبها وتلاعِبك . قال : فلما ذهبا لندخل قال : أمهوا حتى تدخلوا ليلاً - أى عشاء - لكي تمتشط الشعنة ، وتسجد النيبية »

٥٠٨٠ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محارب قال سمعتُ جابر بن عبد الله رضى الله عنهما يقول : « تزوجت ، فقال لى رسول الله ﷺ : ما تزوجت ؟ قلتُ تزوجتُ ثيباً . فقال : مالك ولما ذارى ولها بها . فذكرت ذلك لعمرو بن دينار ، فقال عمرو : سمعتُ جابر بن عبد الله يقول : قال لى رسول الله ﷺ : هلا جارية تلاعِبها وتلاعِبك »

قوله (باب تزويج النيبات) جمع نيبية بمثابة ثم محتانية تهيئة مكسورة ثم موحدة ، ضد البكر . قوله (وقالت أم هانئ) قال لى النبي ﷺ : لا تعرضن على بناتك ولا أخواتك) هذا طرف من حديث سياتى موصولا بعد عشرة أبواب ، واستنبط المصنف الترجمة من قوله « بناتك » لأنه عاطف بذلك لئلا يفتنى أن هن بنات من غيره

فيستلزم أنهن نيبات كما هو الأكثر الغالب . ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة بعيره ، وقد قسم شرحه في الشروط فيما يتعلق بذلك . قوله ( مايعملك ) بعنم أوله ، أى ما سبب إسماعك ؟ قوله ( كنت حديث عهد بعمرس ) أى قريب عهد بالدخول على الزوجة . وفي رواية عطاء عن جابر في الوكالة د فلما دنونا من المدينة - على ساكنها أفضل الصلاة والسلام والتحية والاكرام - أخذت أرتحل ، قال : أين تريد ؟ قلت : تزوجت . وفي رواية أبي عقيل عن أبي المتوكل عن جابر دمن أحب أن يتعجل الى أهله فليتعجل ، أخرجه مسلم . قوله ( قال أبكرا أم ثيبا ؟ قلت : ثيبا ) هو منصوب بفعل محذوف تقديره تزوجت وتزوجت ، وكذا وقع في ثاني حديث الباب د فقلت تزوجت ثيبا ، في رواية الكشميني في الوكالة من طريق وهب بن كيسان عن جابر قال تزوجت ؟ قلت : نعم . قال بكرا أم ثيبا ؟ قلت ثيبا . وفي المغازي عن قتبية عن سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بلفظ هل نكحت يا جابر ؟ قلت نعم قال : ماذا ، أبكرا أم ثيبا ؟ قلت : لا بل ثيبا ، ووقع عند أحمد عن سفيان في هذا الحديث وقلت : ثيب ، وهو خير مبتدأ محذوف تقديره تزوجت ثيب ، وكذا وقع لمسلم من طريق عطاء عن جابر . قوله ( فهلا جلوية ) في رواية وهب بن كيسان د أهلا جلوية ، وهما بالنصب أى فهلا تزوجت ؟ وفي رواية يعقوب الدورقي عن هشام بنسناد حديث الباب د هلا بكرا ؟ وسياق قبيل أبواب الطلاق ، وكذا لمسلم من طريق عطاء عن جابر ، وهو معنى رواية عمارب المذكورة في الباب بلفظ د العذاري ، وهو جمع عذراء بالمذ . قوله ( نلاهبها وتلاعبك ) زاد في رواية النفقات د وتضاحكها وتضاحكك ، وهو عما يؤيد أنه من اللعب ووقع عند الطبراني من حديث كعب بن بجرة د أن النبي ﷺ قال لرجل ، فذكر نحو حديث جابر وقال فيه د وتعضها وتعضك ، ووقع في رواية لأبي عبيدة د وتلاعبها وتلاعبك ، بالذال المعجمة بدل اللام ، وأما ما وقع في رواية عمارب بن دينار عن جابر ثاني حديث الباب بلفظ د مالك وللمذاري وأماها ، فقد ضبطه الأكثر بكسر اللام وهو مصدر من الملاعبة أيضا ، يقال لاهب لعاها وملاعبة مثل قاتل قتالا ومقاتلة . ووقع في رواية المستمل بعنم اللام والمراد به الرق ، وفيه إشارة الى مص لسانها وششف شفنها ، وذلك يقع عند الملاعبة والتقبيل ، وليس هو بعيد كما قال القوطي ، ويؤيد أنه بمعنى آخر غير المعنى الأول قول شعبة في الباب أنه عرض ذلك على عمرو بن دينار فقال اللفظ الموافق للجماعة وفي رواية مسلم التلويح بانكار عمرو رواية عمارب بهذا اللفظ ولفظه د إنما قال جابر تلاعبها وتلاعبك ، فلو كانت الروايتان متحدتين في المعنى لما أنكر عمرو ذلك لأنه كان بمن يحيد الرواية بالمعنى ، ووقع في رواية وهب بن كيسان من الزيادة د قلت حسن لي أخوات فاحببت أن أتزوج امرأة تجمعن وتمشطن وتقوم عليهن ، أى في غير ذلك من مصالحهن ، وهو من العام بعد الخاص ، وفي رواية عمرو عن جابر الآتية في النفقات د هلك أبي وترك سبع بنات - أو تسع بنات - فتزوجت ثيبا ، كرهت أن أجيبن بمثلن . فقال : بارك الله لك ، أو د قال خيرا ، وفي رواية سفيان عن عمرو في المغازي د وترك تسع بنات كن لي تسع أخوات ، فكرهت أن أجمع اليهن جلوية خرقاء مثلن ، ولكن امرأة تقوم عليهن وتمشطن . قال : أصبت ، وفي رواية ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر د فأردت أن أنكح امرأة قد جربت خلا متها ، قال فذلك ، وقد تقدم التوفيق بين مختلف الروايات في عدد أخوات جابر في المغازي ، ولم أقف على تسميتهن . وأما امرأة جابر المذكورة فاسمها سهلة بنت مسعود بن أوس بن مالك الانصارية الأوسية ذكره ابن سعد . قوله ( فلما ذهبنا لدخول قال : امهلوا حتى تدخلوا ليلا أى عشاء ) كذا هنا ، ويبارضه الحديث الآخر الآتي

قبل أبواب الطلاق ، لا يطرق أحدكم أهله ليلاً ، وهو من طريق الشعبي عن جابر أيضاً ، ويجمع بينهما أن الذي في الباب لمن علم خسر بحيته والعلم بوصوله ، والآتي لمن قدم بغتة . ويؤيده قوله في الطريق الأخرى « يتخونهم بذلك » وسبأني مزيد بحث فيه هناك . وفي الحديث الحث على نكاح البكر ، وقد ورد بأمرح من ذلك عند ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده بلفظ « عليكم بالابكار ، فإن أعذب أفواها وأتنت أرحاما ، أى أكثر حركة ، والتنت بنون ومثناة الحركة ، ويقال أيضاً للرى ، فلعله يريد أنها كثيرة الأولاد . وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود نحوه وزاد « وأرضى باليسير » ولا يعارضه الحديث السابق « عليكم بالولود » من جهة أن كونها بكر لا يعرف به كونها كثيرة الولادة ، فإن الجواب عن ذلك أن البكر مظنة فيكون المراد بالولود من هي كثيرة الولادة بالتجربة أو بالمظنة ، وأما من جربت فظرت عقيباً وكذا الآيسة فالخبران متفقان على مرجوحتهما ، وفيه فضيلة لجابر لشقيقته على أخوانه وإشارته مصلحتين على حفظ نفسه ، ويؤخذ منه أنه إذا تراحت مصلحتان قدم أهمهما لأن النبي ﷺ صوب فعل جابر ودعا له لأجل ذلك . ويؤخذ منه الدعاء لمن فعل خيراً وإن لم يتماق بالداعى . وفيه سؤال الإمام أصحابه عن أمورهم ، وتقديره أحوالهم ، وإرشاده الى مصالحهم وتنبيههم على وجه المصلحة ولو كان في باب النكاح وفيما يستجيب من ذكره . وفيه مشروعية خدمة المرأة زوجها ومن كان منه بسبيل من ولد وأخ وعائلة ، وأنه لا يخرج على الرجل في قصده ذلك من أمراته وإن كان ذلك لا يجب عليها ، لكن يؤخذ منه أن العادة جارية بذلك ، فلذلك لم ينكره النبي ﷺ . وقوله في الرواية المتقدمة « خرقاء » بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء بعدها قاف ، هي التي لا تعمل بيدها شيئاً ، وهي تأنيث الآخرق وهو المجاهل بمصلحة نفسه وغيره . قوله ( تمشط الشعثة ) بفتح المعجمة وكسر العين المهملة ثم مثثلة ، أطلق عليها ذلك لأن التي يغيب زوجها في مظنة عدم التزين . قوله ( تستحد ) بجاء مهملة أى تستعمل الحديدة وهي المرسى . والمقيبة بضم الميم وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم موحدة مفتوحة أى التي غاب عنها زوجها ، والمراد إزالة الشعر عنها وعبر بالاستعداد لأنه الغالب استعماله في إزالة الشعر ، وليس في ذلك منع لإزالته بغير المرسى ، والله أعلم . قوله في الرواية الثانية ( تزوجت ) ، فقال لى رسول الله ﷺ : ما تزوجت ؟ هذا ظاهره أن السؤال وقع عقب تزوجه ، وليس كذلك لما دل عليه سياق الحديث الذى قبله ، وقد تقدم في الكلام على حديث جمل جابر في كتاب الشروط في آخره أن بين تزوجه والسؤال الذى دار بينه وبين النبي ﷺ في ذلك مدة طويلة

## ١١ - باب تزويج الصغار من الكبار

٥٠٨١ - **عز بن عبد الله بن يوسف** حدثنا **اليثب** عن **يزيد** عن **عراك** عن **عروة** « أن النبي ﷺ خطب عائشة إلى أبي بكر ، فقال له أبو بكر : إنما أنا أخوك ، فقال له : أنت أخى في دين الله وكتابه ، وهي لى خلال »

قوله ( باب تزويج الصغار من الكبار ) أى فى الصن . قوله ( هن يزيد ) هو ابن أبى حبيب ، وعراك بكسر المعجمة وتخفيف الراء ثم كاف هو ابن مالك تابعى شهير ، وعروة هو ابن الزبير . قوله ( أن النبي ﷺ خطب

عائشة) قال الاسماعيلي : ليس في الرواية ما ترجم به الباب ، وصغر عائشة عن كبر رسول الله ﷺ معلوم من غير هذا الخبر ، ثم الخبر الذي أورده مرسل فان كان يدخل مثل هذا في الصحيح فيلزمه في غيره من المراسيل . قلت : الجواب عن الاول يمكن أن يؤخذ من قول أبي بكر وإنما أنا أخوك ، قال الغالب في بنت الاخ أن تكون أصغر من عمها ، وأيضا فيمكن ما ذكر في مطابقة الحديث للترجمة ولو كان معلوما من خارج . وعن الثاني أنه وإن كان صورة سياقه الارسال فهو من رواية عروة في قصة وقعت لحائثة عائشة وجمدة لأمه أبي بكر ، فالظاهر أنه حل ذلك عن حالته عائشة أو عن أمه أسماء بنت أبي بكر ، وقد قال ابن عبد البر : إذا علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه ولم يكن مدلسا حل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك ، ومن أمثلة ذلك رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم ، ولى أبي حذيفة ، قال ابن عبد البر : هذا يدخل في المسند للقاء عروة عائشة وغيرها من نساء النبي ﷺ ولقائه سهلة زوج أبي حذيفة أيضا . وأما الازام فالجواب عنه أن القصة المذكورة لا تشمل على حكم متأصل ، فوقع فيها التساهل في صريح الاتصال ، فلا يلزم من ذلك إيراد جميع المراسيل في الكتاب الصحيح . نعم الجمهور على أن السياق المذكور مرسل ، وقد صرح بذلك الدارقطني وأبو مسعود وأبو نعيم والحيدري ، وقال ابن بطال . يجوز تزويج الصغيرة والكبير إجماعا ولو كانت في المهد ، لكن لا يمكن منها حتى تصلح للوطء ، فمرسدا إلى أن لا فائدة للترجمة لأنه أمر يجمع عليه . قال : ويؤخذ من الحديث أن الأب يزوج البكر الصغيرة بغير استئذانها . قلت : كانه أخذ ذلك من عدم ذكره ، وليس بواضح الدلالة ، بل يحتمل أن يكون ذلك قبل ورود الامر باستئذان البكر وهو الظاهر ، فان القصة وقعت بمكة قبل الهجرة . وقول أبي بكر وإنما أنا أخوك ، حصر مخصوص بالنسبة إلى تيميم نكاح بنت الاخ ، وقوله ﷺ في الجواب : أنت أخي في دين الله وكتابه ، إشارة إلى قوله تعالى ( إنما المؤمنون إخوة ) نحو ذلك ، وقوله : وهي لي حلال ، معناه وهي مع كونها بنت أخي يحل لي نكاحها لأن الأخوة المانعة من ذلك أخوة النسب والرضاع لا أخوة الدين . وقال مغلطاي : في صحة هذا الحديث نظر ، لأن الحلة لأبي بكر إنما كانت بالمدينة ، وخطبة عائشة كانت بمكة ، فكيف يلتزم قوله وإنما أنا أخوك ، وأيضا فالنبي ﷺ ما هاشم الخطبة بنفسه كما أخرجه ابن أبي عاصم من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة : أن النبي ﷺ أرسل خولة بنت حكيم إلى أبي بكر يخاطب عائشة ، فقال لها أبو بكر : وهل تصلح له ؟ إنما هي بنت أخيه . فرجعت فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال لما : ارجعي فقولي له أنت أخي في الاسلام وابنتك تصلح لي ، فأقبت أبا بكر فذكرت ذلك له فقال : ادعي رسول الله ﷺ . فجاء فأمنكه ، قلت : اعتراضه الثاني يرد الاعتراض الاول من وجهين ، اذ المذكور في الحديث الأخوة وهي أخوة الدين ، والذي اعترض به الحلة وهي أخص من الأخوة . ثم الذي وقع بالمدينة إنما هو قوله ﷺ : لو كنت متخذنا خبيلا ، الحديث الماضي في المناقب من رواية أبي سعيد ، فليس فيه إثبات الحلة إلا بالقوة لا بالفضل . الوجه الثاني أن في الثاني إثبات ما نقاه في الاول ، والجواب عن اعتراضه بالمباشرة إمكان الجمع بأنه خاطب بذلك بعد أن واسله .

١٢ - باب إلى من يسكن ، وأى النساء خير ؟

وما يستحب أن يتخير لنطانه من غير إيجاب

٥٠٨٢ - **عز بن أبي الباق** أخبرنا **شبيب** حدثنا **أبو الزناد** عن **الأعرج** عن **أبي هريرة** رضي الله عنه من النبي ﷺ قال « خير نساء ركبهن الإبل صالح نساء قريش : أحفاد على ولدي في صفته ، وأرداه على زوج في ذات يده »

**قوله** ( باب الى من يشكح ، راي النساء خير ؟ وما يستحب أن يتخير لفظه من غير إيجاب ) اشتملت الترجمة على ثلاثة أحكام ، وتناول الأول والثاني من حديث الباب واضح ، وأن الذي يريد التزويج ينبغي أن يشكح الى قريش لأن نساء من غير النساء وهو المحكم الثاني ، وأما الثالث فيؤخذ منه بطريق الزوم لأن من ثبت أنه خير من غيرهن استحب تخيرهن الأولاد ، وقد ورد في الحكم الثالث حديث صريح أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عائشة مرفوعا وتخبروا لظفكم . وانكحوا الأكفاء ، وأخرجه أبو نعيم من حديث عمر أيضا وفي أصحاده مقال ، ويقوى أحد الاستادين بالآخر . **قوله** ( خير نساء ركب الإبل ) تقدم في أواخر أحاديث الأنبياء في ذكر مريم عليها السلام قول أبي هريرة في آخره . ولم تركب مريم بنت عمران بعيرا قط ، فكأنه أراد إخراج مريم من هذا التفضيل لأنها لم تركب بعيرا قط . فلا يكون فيه تفضيل لنساء قريش عليها ، ولا يشك أن لريم فضلا وأنها أفضل من جميع نساء قريش إن ثبت أنها نبتت . من أكثرهن إلا لم تكن نبية ، وقد تقدم بيان ذلك في المقاب في حديث « خير نساء مريم » خير نسائها خديجة ، وأن معناها أن كل واحدة منها خير نساء الأرض في عصرها ، ويحتمل أن يحتاج في إخراج مريم من هذا التفضيل الى الاستنباط من قوله « ركب الإبل » ، لأن تفضيل الجملة لا يستلزم ثبوت كل فرد فرد منها . فان قوله « ركب الإبل » إشارة الى العرب الذين يكثر منهم ركوب الإبل ، وقد عرف أن العرب خير من غيرهم مطلقا في الجملة فيستفاد منه تفضيلهن مطلقا على نساء غيرهن مطلقا ، ويمكن أن يقال أيضا : إن الظاهر أن الحديث سبق في معرض الترغيب في نكاح القرشيات ، فليس فيه التعرض لمريم ولا لغيرها عن انقضى زمن . **قوله** ( صالح نساء قريش ) كذا الأكثر بالأفراد ، وفي رواية غير الكشميني « صالح » بضم أوله وتشديد اللام بصيغة الجمع ، وسبأني في أواخر النفقات من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « نساء قريش » والمطلق محمول على المقيد . فالمحكم له بالخيرية الصالحات من نساء قريش لاجل العموم ، والمراد بالصلاح هنا صلاح الدين ، وحسن المخالطة مع الزوج ونحو ذلك . **قوله** ( أحفاد ) بسكون الميم بعد ما نون : أكثره شفقة ، والعناية على ولدها هي التي تقوم عليهم في حال بشيم فلا تزوج ، فان تزوجت فليبت بحانية قاله الهروي ، وجاء الضمير مذكرا وكان القياس أحفادهم ، وكأنه ذكر باعتبار اللفظ والجنس أو الشخص أو الإنسان ، وجاء نحو ذلك في حديث أسد « كان النبي ﷺ أحسن الناس وجها وأحسن خلقا » ، بالأفراد في الثاني وحديث ابن عباس في قول أن سفيان بن عيينة أحسن العرب . وجملة أم حبيبة بالأفراد في الثاني أيضا ، قال أبو حاتم السجستاني : لا يكدون يتكلمون به ، لا مفردا . **قوله** ( على ولده ) في رواية الكشميني « ذلي ولد » ، بلا ضمير وهو أوجه ، ووقع في رواية مسلم « على يتيم » وفي أخرى « على طفل » ، والتقييد باليتيم والضمير يحتمل أن يكون معتبرا من ذكر بعض أفراد العموم ، لأن صفة العنوة على الولد ثابتة لها ، لكن ذكرت العاليتان لكونهما أظهر في ذلك **قوله** ( وأرداه على زوج ) أي أحفظ وأصون لاله بالأمانة فيه والصيانة له وترك التبذير في الانفاق . **قوله** ( في

ذات يده : أى فى ماله المضاف اليه ، ومنه قولهم فلان قليل ذات اليد أى قليل المال ، وفى الحديث الحث على نكاح الأشراف خصرها القرشيات ، ومقتضاه أنه كلما كان لديها أعلى فأكد الاستحباب . ويؤخذ منه اعتبار الكفاءة فى النسب ، وأن غير القرشيات ليس كفى لهن ، وفضل الحنوف والشفقة وحسن التربية والقيام على الأولاد وحفظ مال الزوج وحسن التدبير فيه . ويؤخذ منه مشروعية اتفاق الزوج على زوجته ، وسيأتى فى أواخر النفقات بيان سبب هذا الحديث

### ١٣ - باب اتخاذ الدرارى ، ومن أعتق جارية ثم تزوجها

٥٠٨٣ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا صالح بن صالح القشيري حدثنا الشامي حدثني أبو بردة عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ : إنما رجل كانت عنده وليدة فسلمها فأحسن تعليمها ، وأدبها فأحسن تأديبها ، ثم أعتقها وتزوجها ، فله أجران . وإما رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بعني ، فله أجران . وإما مملوك أدى حتى ماله وحق ربه ، فله أجران ، قال الشامي : أخذها بنهر شي ، قد كان الرجل يرسل فبا دونها إلى المدينة .

وقال أبو بكر عن أبي حصين عن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ : « أعتقها ثم أعتقها »

٥٠٨٤ - حدثنا سفيان بن تليد قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني جرير بن حازم عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال قال النبي ﷺ : « . حدثنا سليمان عن حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة » لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات : بينا إبراهيم صرا بجبار ومعه سارة . فذكر الحديث . فأطاعها هاجر قالت : كف الله يد الكافر ، وأخدمني أجرة . قال أبو هريرة : ففك أمكم يابني ماء السماء »

٥٠٨٥ - حدثنا حبيب بن إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال « أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاثا بيني عليه بصفية بنت حبي ، فدعوت المسلمين إلى وليته ، فإني فيها خير ولا لهم . أتمر بالانطاع فأنتي فيها من التمر والاقطر والسمن ، فكانت وليته . فقال المسلمون : إحدى أمهات المؤمنين ، أو مما ملكك يمينه ؟ فقالوا : إن حببها فهي من أمهات المؤمنين ، وإن لم يحببها فهي مما ملكك يمينه . فلما ارتحل وطئ لها خلفه ومد الحجاب بينها وبين الناس »

قوله ( باب اتخاذ الدرارى ) جمع سرية بضم السين وكسر الراء الثقيلة ثم تخانية ثقيلة وقد تكسر السين أيضا سميت بذلك لأنها معتقة من القسر ، وأصله من السر وهو من أسماء الجماع ، ويقال له الاستقرار أيضا ، أو أطلق عليها ذلك لأنها في الغالب يكثر أمرها عن الوجوه . والمراد بالاتخاذ الاقتناء ، وقد ورد الأمر بذلك صريحا



في حديث أبي الدرداء مرفوعا عليكم بالسراى فانهم مياراتك الارحام ، أخرجه الطبراني وإسناده واه . ولاحد  
من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا : أنكموا أمهات الاولاد فاني أباهى بكم يوم القيامة وإسناده  
أصلح من الأول . لكنه ليس بصريح في التسرى . قوله ( ومن اعتق جارية ثم تزوجها ) عطف هذا الحكم على  
الاقتناء لانه قد يقع بعد التسرى وقوله ، وأول أحاديث الباب منطبق على هذا الشق الثاني . ثم ذكر في الباب ثلاثة  
أحاديث : الأول حديث أبي موسى ، وقد تقدم شرحه في كتاب العلم . وقوله في هذه الطريق : أيما رجل كانت  
عنده وليدة ، أي أمة ، وأصلها ماولد من الإمام في ملك الرجل ، ثم أطلق ذلك على كل أمة . قوله ( فله أجران )  
ذكر من يحصل لهم تضعيف الأجر مرتين ثلاثة أصناف : متزوج الأمة بعد عتقها ، ومؤمن أهل الكتاب وقد  
تقدم البحث فيه في كتاب العلم ، والمملوك الذي يؤدي حق الله وحقوق مواليه وقد تقدم في التتق . ووقع في حديث  
أبي أمامة رفعه عند الطبراني « أربعة يؤتون أجرهم مرتين » فذكر الثلاثة كالذي هنا وزاد أزواج النبي ﷺ . وتقدم  
في التفسير حديث الماهر بالقرآن ، والذي يقرأ وهو عليه شاق ، وحديث زهنب امرأة ابن مسعود في التي تتصدق  
على قريبها لها أجران أجر الصدقة وأجر الصلة ، وقد تقدم في الزكاة . وحديث عمرو بن العاص في الحاكم إذا  
أصاب له أجران وسيأتى في الأحكام ؛ وحديث جرير « من سن سنة حسنة ، وحديث أبي هريرة « من دعا إلى  
هدى ، وحديث أبي مسعود « من دل على خير ، والثلاثة بمعنى وعن في الصبيحين . ومن ذلك حديث أبي سعيد  
في الذي تيمم ثم وجد الماء فأعاد الصلاة ، فقال له النبي ﷺ « لك الأجر مرتين » أخرجه أبو داود . وقد يحصل  
بمزيد التبعية أكثر من ذلك . وكل هذا دان على أن لا مفهوم للمدد المذكور في حديث أبي موسى . وفيه دليل على  
مزيد فضل من أعتق أمته ثم تزوجها سواء أعتقها ابتداء لله أو لسبب . وقد بالغ قوم فكرهوه فكأنهم لم يلبثهم  
الخبر ، فن ذلك ما وقع في رواية هشيم عن صالح بن صالح الرازي المذكور وفيه قال « رأيت رجلا من أهل خراسان  
سأل الشعبي فقال : إن من قبلنا من أهل خراسان يقولون في الرجل إذا أعتق أمته ثم تزوجها فهو كالراكب بدته .  
فقال الشعبي فذكر هذا الحديث . وأخرج الطبراني بإسناده رجاله ثقات عن ابن مسعود أنه كان يقول ذلك ، وأخرج  
سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله : وهذا ابن أبي شيبة بإسناده صحيح عن أنس أنه سئل عنه فقال « إذا أعتق أمته  
فه فلا يعود فيها » ومن طريق سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي أنهما كرها ذلك . وأخرج أيضا من طريق عطاء  
والحسن أنهما كانا لا يريان بذلك بأسا . قوله ( وقال أبو بكر ) هو ابن عياش بفتح تانية وآخره مجمة ، وأبو حصين  
هو عثمان بن حاصم (عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى . وهذا الإسناد مسلسل بالكوفيين وبالمكيني . قوله (عن أبيه عن  
النبي ﷺ ) اعتقوا ثم أصدقها ( كأنه أشار بهذه الرواية إلى أن المراد بالتزويج في الرواية الأخرى أن يقع بمهر  
جديد سوى العتق ، لا كما وقع في قصة صفية كما سيأتى في الباب الذي بعده ، فأقادت هذه الطريق ثبوت الصدق ،  
فانه لم يقع التصريح به في الطريق الأولى بل ظاهرها أن يكون العتق نفس المهر . وقد وصل طريق أبي بكر بن  
عياش هذه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه فقال « حدثنا أبو بكر الحياط ، فذكره بإسناده بلفظ « إذا أعتق الرجل  
أمته ثم أمهرها مهرًا جديدًا كان له أجران ، وكان أباه بكر كان يتعاقب الحياطة في وقت ، وهو أحد الحفاظ  
المشهورين في الحديث ، والقراء المذكورين في القراءة ، وأحد الرواة عن عاصم وله اختيار . وقد احتج به البخاري  
ووصله من طريقه أيضا الحسن بن سفيان وأبو بكر البزار في مسنديهما عنه ، وأخرجه الإسماعيلي عن الحسن

ولفظه عنده ثم تزوجها بمهر جديد ، وكذا أخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده عن أبي بكر بهذا اللفظ ، ولم يقع لابن حزم إلا من رواية الحماني فضعف هذه الرواية به ولم يصب . وذكر أبو نعيم أن أبا بكر تفرد بها عن أبي حصين ، وذكر الاسماعيل أن فيه اضطرابا على أبي بكر بن عياش ، كأنه حتى في سياق المتن لا في الاستناد ، وليس ذلك الاختلاف اضطرابا لأنه يرجع الى معنى واحد وهو ذكر المهر ، واستدل به على أن عتق الأمة لا يكون نفس الصداق ، ولا دالة فيه ، بل هو شرط لما يترتب عليه الإجران المذكوران ، وليس قيذا في الجواز . (تتبعه)  
 وقع في رواية أبي زيد المروزي عن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى ، والحديث الثاني ، قوله (حدثنا سعيد بن تليد) بفتح المشاة وكسر اللام موسى ، بحذف عن أبي قبل أبي موسى . الحديث الثاني ، قوله (حدثنا سعيد بن تليد) بفتح المشاة وكسر اللام الخفيفة وسكون التحتانية بعدها مهمل ، مصرى مشهور ، وكذا شيخه ، وبقية الاستناد إلى أبي هريرة عن أهل البصرة ، ومحمد بن ابن سيرين . وقوله في الرواية الثانية ، عن أيوب عن محمد ، كذا للاكثر ، ووقع لأبي ذر بدله عن مجاهد ، وهو خطأ ، وقد تقدم في أحاديث الانبياء ، عن محمد بن محبوب عن حماد بن زيد ، على الصواب لكنه ساقه هناك موقوفا ، واختلف هنا الرواة : فوقع في رواية كريمة والنسفي موقوفا أيضا ، ولغيرهما سرفوطا ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه موقوفا . وكذا ذكر أبو نعيم أنه وقع هنا البخاري موقوفا ، وبذلك جزم الحميدي ، وأطنه الصواب في رواية حماد عن أيوب ، وأن ذلك هو السرى ابراد رواية جرير بن حازم مع كونها فائزة ، ولكن الحديث في الأصل ثابت الرفع ، لسكن ابن سيرين كان يقف كثيرا من حديثه تخفيفا . وأغرب الذي فزا رواية حماد هذه هنا إلى رواية ابن رميح عن الفربري ، وغفل عن ثبوتها في رواية أبي ذر والأصيل وغيرهما من الرواة من طريق الفربري حتى في رواية أبي الوقت ، وهي ثابتة أيضا في رواية النسفي . فما أدري ماوجه تخصيص ذلك برواية ابن رميح . قوله لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات الحديث (ساقه مختصرا هنا ، وقد تقدم شرحه مستوفى في ترجمة إبراهيم من أحاديث الانبياء ، قال ابن المنير : مطابقة حديث هاجر للرجة أنها كانت مملوكة ، وقد صح أن إبراهيم أولها بعد أن ملكها فهي سرية . قلت : إن أراد أن ذلك وقع صريحا في الصحيح فليس بصحيح ، وإنما الذي في الصحيح أن سارة ملكتها وأن إبراهيم أولها اسماعيل ، وكونه ما كان بالذي يستولد أمة أمر أنه إلا بذلك مأخوذ من خارج الحديث غير الذي في الصحيح ، وقد ساقه أبو يعلى في مسنده من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره : فاستوهبها إبراهيم من سارة ، فوهبتها له ، ووقع في حديث حارثة بن مضرب عن علي عند الفاكي . وإن إبراهيم استوهب هاجر من سارة فوهبتها له وشرطت عليه أن لا يسرها فالزم ذلك ، ثم غارت منها فكان ذلك السبب في تحويلها مع ابنها الى مكة ، وقد تقدم شيء من ذلك في أحاديث الانبياء . الحديث الثالث حديث أنس قال رأقت النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاثا) الحديث ، وفيه (فقال المسلمون إحدى أمهات المؤمنين ، أو أم ملكيت عينة) ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم . وقال الناس : لاندري أنزوجها أم اتخذها أم ولد ، وشاهد الترجمة منه تردد الصحابة في صفية هل هي زوجة أو سرية فيطابق أحد ركني الترجمة ، قال بعض الشراح : دل تردد الصحابة في صفية هل هي زوجة أو سرية على أن عتقها لم يكن نفس الصداق ، كذا قال : وهو متعقب بأن الفرد إنما كان في أول الحال ثم ظهر بعد ذلك أنها زوجة ، وليس فيه دلالة لما ذكر . واستدل به على صحة التكاثر بغيره

شهود لأنه لو حضر في تزويج صفة شهيد لما حصى من الصحابة حتى يرددوا ، ولا دلالة فيه أيضا لاحتمال أن الذين حضروا التزويج غير الذين ترددوا ، ودلى تسليم أن يسكن الجميع ترددوا فذلك مذكور من خصائصه عليه السلام أنه يزوج بلا ولي ولا شهيد كما وقع في قصة زينب بنت جحش ، وقد سبق شرح أول الحديث في سورة خير من كتابه للغازي ، ويأتى ما يتعلق بالعتق في الذي بعده

### ١٣ - باب من جمل عتق الأمة صدقاتها

٥٠٨٩ - عن حُرَيْثِ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا حُجَّادٌ عَنْ نَائِبٍ وَشُعَيْبِ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قال

رسول الله ﷺ أعتق صفتي ، وجعل عتقها صدقاتها

قوله ( باب من جعل عتق الأمة صدقاتها ) كذا أورده غيره جازم بالحكم ، وقد أخذ بظاهره من القدماء سعيد بن المسيب وإبراهيم وطائوس والزهري ، ومن فقهاء الأمصار الثوري وأبو يوسف وأحمد وإسحق ، قالوا إذا أعتق أمته على أن يجعل عتقها صدقاتها صح المقعد والعتق والمهر على ظاهر الحديث . وأجاب الباقر عن ظاهر الحديث بأجوبة أقربها إلى لفظ الحديث أنه اعتقها بشرط أن يتزوجها فوجب له عليها قيمتها وكانت معلومة فتزوجها بها . ويؤيده قوله في رواية عبد العزيز بن صهيب : سمعت أسا قال : سبى النبي ﷺ صبية فاعتقها وتزوجها . فقال فاجب لانس : ما أصدقها قال نفسها ، فاعتقها هكذا أخرجه المصنف في المغازي . وفي رواية حماد بن ثابت وعبد العزيز عن أنس في حديث : قال وصارت صبية رسول الله ﷺ ، ثم تزوجها وجعل عتقها صدقاتها ، فقال عبد العزيز لثابت : يا أبا محمد ، أنت سألت أسا ما أمهرها ؟ قال : أمهرها نفسها . فبسم . فهو ظاهر جدا في أن المجدول مهرها هو نفس العتق ، فاتأويل الأول لا بأس به ، فإنه لا منافاة بينه وبين القواعد حتى لو كانت القيمة مجهولة ، فإن في صحة المقعد بالشرط المذكور وجهها عند الشافعية . وقال آخرون : بل جعل نفس العتق المهر ، ولكنه من خصائصه ومن جزم بذلك الماوردي . وقال آخرون : قوله : أعتقها وتزوجها ، معناه أعتقها ثم تزوجها . فلما لم يعلم أنه ساق لها صداقا قال أصدقها نفسها ، أي لم يصدقها شيئا فيما أعلم ، ولم ينف أصل الصداق ، ومن ثم قال أبو الطيب الطبري من الشافعية وابن المربوط من المالكية ومن تبعهما : أنه قول أنس ، قاله ظنا من قبل نفسه ولم يفهمه . وربما تأيد ذلك عندهم بما أخرجه البيهقي من حديث أمية - ويقال أمه الله - بنت وزينة عن أمها : أن النبي ﷺ أعتق صبية وخطبها وتزوجها وأمهرها وزينة ، وكان أبي بها صبية من قريظة والنضير ، وهذا لا يقوم به حجة لعصف لإسناده ، وبعارضه ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث صبية نفسها قالت : أعتقني النبي ﷺ وجعل عتقي صدقا ، وهذا موافق لحديث أنس ، وفيه رد على من قال إن أسا قال ذلك بناء على ما ظنه . وقد خالف هذا الحديث أيضا ما عليه كافة أهل السير أن صبية من سبى خيبر . ويحتمل أن يكون اعتقها بشرط أن يتكهنها بفهر مهر فلزمها الوفاء بذلك ، وهذا خاص بالنبي ﷺ دون غيره . وقيل يحتمل أنه أعتقها بفهر عوض وتزوجها بفهر مهر في الحال ولأن المسأل ، قال ابن الصلاح : معناه أن العتق محل محل الصداق وإن لم يكن صداقا ، قال : وهذا كقولهم : المخرج زاد من لا زاده له ، قال : وهذا الوجه أصح أكرجه وأقرها إلى لفظ الحديث ، وتبعه الثوري في الروضة . ومن المستغربات قول الترمذي بعد أن أخرج الحديث : وهو قول الثعالبي وأحمد وإسحق .

قال : وكره بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صداقها حتى يجعل لها مهورا سوى العتق ، والقول الأول أصح . وكذا قل ابن حزم عن الشافعي . والمعروف عند الشافعية أن ذلك لا يصح ، لكن لعل مراد من قلله عنه صورة الاحتمال الأول ، ولا سيما نص الشافعي على أن من أعتق أمته على أن يتزوجها فقبلت عتقت ولم يلزمها أن تزوج به ، لكن يلزمها له قيمتها ، لأنه لم يرض بعتقها بجائنا فصار كدائر الشروط الفاسدة ، فإن رضيت وتزوجته على مهر يتفقان عليه كان لها ذلك المسمى وعليها له قيمتها . فإن اتحدت تقاصا . ومن قال بقول أحمد من الشافعية ابن حبان صرح بذلك في صحيحه ، قال ابن دقيق العيد : الظاهر مع أحمد ومن وافقه ، والقياس مع الآخرين ؛ فيتردد الحال بين ظن نشأ عن قياس وبين ظن نشأ عن ظاهر الخبر مع ما تحتمله الواقعة من الخصوصية ، وهي وإن كانت على خلاف الأصل لكن يتقوى ذلك بكثرة خصائص النبي ﷺ في النكاح ، وخصوصا خصوصيته بتزويج الواهبة من قوله تعالى ( وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ﷺ ) الآية . ومن جزم بأن ذلك كان من الخصائص فيجب بن أكثم فيما أخرجه البيهقي قال : وكذا نقله المزني عن الشافعي . قال : وموضع الخصوصية أنه أعتقها مطلقا وتزوجها بغير مهر ولا ولي ولا شهود ، وهذا بخلاف غيره . وقد أخرج عبد الرزاق جواز ذلك عن علي وجماعة من التابعين . ومن طريق إبراهيم النخعي قال : كانوا يكرهون أن يهتق أمته ثم يتزوجها ، ولا يرون بأسا أن يجعل عتقها صداقها . وقال القرطبي : منع من ذلك مالك وأبو حنيفة لاستحالة ، وقرر استحالة بوجهين : أحدهما أن عقدها على نفسها إما أن يقع قبل عتقها وهو محال لتناقض الحكمين الحرية والرق ، فإن الحرية حكمها الاستقلال والرق ضده ، وأما بعد العتق فلزوال حكم الجبر عنها بالعق ، فيجوز أن لا ترضى وحينئذ لا تنكح إلا برضاها . الوجه الثاني أنا إذا جعلنا العتق صداقا فاما أن يتقرر العتق حالة الرق وهو محال لتناقضهما ، أو حالة الحرية فيلزم أسبقيته على العقد ، فيلزم وجود العتق حالة فرض عدمه وهو محال ، لأن الصداق لا بد أن يتقدم تقرره على الزوج إما نصا وإما حكما حتى تملك الزوجة طلبه . فإن اعتلوا بنكاح التفويض فقد تحوزنا عنه بقولنا حكما ، فلها وإن لم يتعين لها حالة العقد شيء . لكننا تلك المطالبة فثبت أنه يثبت لها حالة العقد شيء . فطالب به الزوج ، ولا يتأتى مثل ذلك في العتق فاستحال أن يكون صداقا . وتعب ما ادعاء من الاستحالة بجواز تعليق الصداق على شرط إذا وجد استحقته المرأة كأن يقول تزوجتك على ما سيستحق لي عند فلان وهو كذا . فإذا حل المال الذي وقع العقد عليه استحقته . وقد أخرج الطحاوي من طريق نافع عن ابن عمر في قصة جويرية بنت الحارث د أن النبي ﷺ جعل عتقها صداقها ، وهو ما يتأيد به حديث أنس ، لكن أخرج أبو داود من طريق عروة عن عائشة في قصة جويرية د أن النبي ﷺ قال لها لما جاءت تستعين به في كتابتها : هل لك أن أفضي عنك كتابتك وأزوجك ؟ قالت : قد فعلت ، وقد استشكله ابن حزم بأنه يلزم منه إن كان أدى عنها كتابتها أن يصير ولاؤها مسكوتها . وأجيب بأنه ليس في الحديث التصريح بذلك ، لأن معنى قولها قد فعلت ، رضيت ، فيحتمل أن يكون ﷺ عوض ثابت بن قبس عنها فصارت له فأعتقها وتزوجها كما صنع في قصة صفية ، أو يكون ثابت لما بلغت رغبة النبي ﷺ وهما له ، وفي الحديث : ليسيد تزويج أمته إذا أعتقها من نفسه ولا يحتاج إلى ولي ولا حاكم . وفيه اختلاف يأتي في د باب إذا كان الولي هو الخاطب ، بعد ثبوت وعشرين بابا . قال ابن الجوزي : فإن قيل ثواب العتق عظيم ، فكيف قوة جهته جملة مهر ؟ وكان يمكن جعل المهر غيره . فالجواب أن صفية بنت ملك ، ومثلها لا يقع إلا بالمهر المكشوف ،

ولم يكن عنده عليه السلام إذ ذاك ما يرضيها به ، ولم ير أن يقتصر ، لجعل صداقها نفسها ، وذلك عندها أشرف من المال الكثير

#### ١٤ - باب تزويج الممسرة ، لقوله تعالى : ﴿لَنْ يَكُونُوا أَقْرَاءَ يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾

٥٠٨٧ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ رَجَعْتُ أَهْبُ لَكَ نَفْسِي . قَالَ فَنَظَرَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَدَّ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ ، ثُمَّ تَلَامَعًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ . فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَكْ بِهَا حَاجَةٌ فَرَزَوْجُوبِهَا . فَقَالَ : وَهَلْ عِدَّكَ مِنْ شَيْءٍ ؟ قَالَ : لَا وَاقَهْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ أَذْهَبَ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا ، فَذَهَبَ ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : لَا وَاقَهْ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ . فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : لَا وَاقَهْ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ، وَلَكِنْ هَذَا إِذَا رَأَى - قَالَ سَهْلٌ مَا لَمْ يَرِدْهَا فَلَهَا نَفْسُهُ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا نَصْنَعُ بِأَزَارِكِ ، إِنْ لَبَسَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْ شَيْءٍ ، وَلَمْ لَبَسَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْ شَيْءٍ . فَنَظَرَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ جُلُوسُهُ قَامَ ، فَرَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُؤَلِّيًا فَأَمَرَ بِهِ فَدُعِيَ ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ : مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ؟ قَالَ : مَعِيَ سُورَةُ كُذِّبَتْ وَسُورَةُ كُذِّبَتْ - فَقَالَ : تَقْرَأُوهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : أَذْهَبَ فَقَدْ مَكَّنْتُكُمْ بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ ،

قوله ( باب تزويج الممسرة ) تقدم في أوائل كتاب النكاح ، باب تزويج الممسرة الذي معه القرآن والاسلام ، وهذه الترجمة أخص من تلك ، وعلق هناك حديث سهل الذي أوردته في هذا الباب مبسوطا ، وسيأتى شرحه بعد ثلاثين بابا . قوله ( لقوله تعالى ﴿لَنْ يَكُونُوا أَقْرَاءَ يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ) هو تعليل لحكم الترجمة ، ومحصله أن الفقر في الحال لا يمنع التزويج ، لاحتمال حصول المال في المسأل ، وانه أعلم

#### ١٥ - باب الأكفاء في الدين

وقوله : ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾ . وكان ربك قديرا ﴿

٥٠٨٨ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي هُرَيْرَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَبَا حُدَيْفَةَ بْنِ عُبَيْدَةَ بْنِ رَيْمَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ - وَكَانَ مِمَّنْ شَدِيدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ - تَبَنَّى سَالِمًا وَأَنكَحَتْهُ بِنْتَ أَخِيهِ هَذَا بِنْتَ الْوَلِيدِ بْنِ حَبَّةَ بْنِ رَبِيعَةَ ، وَهُوَ مَوْلَى لَأَسْرَافَةَ مِنَ الْأَنْصَارِ ، كَاتِبَتِ النَّبِيَّ ﷺ زَيْدًا . وَكَانَ مِنْ تَبَنَّى رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ دَعَاهُ النَّاسُ إِلَيْهِ وَوَرَّثَ مِنْ مِيرَاثِهِ ، حَتَّى أُنْزِلَ اللَّهُ ﷻ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ - إِلَى قَوْلِهِ -

وَمَوَالِكُمْ) فَرَدُّوا إِلَى آبَائِهِمْ، فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ لَهُ أَبٌ كَانَ مَوْلَى وَأَخًا فِي الدِّينِ. فَبَعَثَتْ سَمَةَ بِنْتُ سُهَيْلٍ بِنَ مَرْوٍ  
لِلْقُرَآنِيِّ نِسْمَ السَّامِرِيِّ - وَهِيَ امْرَأَةُ أَبِي حُدَيْفَةَ بْنِ عُتْبَةَ - النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كُنَّا نَرَى سَالِمًا  
وَهَذَا، وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ مَا قَدْ عَلِمْتَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ

٥٠٨٩ - حَدَّثَنَا هُبَيْرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ عَلَى مُضَبَّاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ فَقَالَ لَهَا: أَمَّا لَكَ أَرَدْتَ الْحَيْضَ، قَالَتْ: وَاللَّهِ لَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجَعًا، فَقَالَ لَهَا:  
حَبِّبِي وَاشْتَرِطِي، قَوْلِي: اللَّهُمَّ تَحَيَّلِي حَيْثُ حَبَبْتَنِي. وَكَانَتْ نَحْتُ الْمُقْدَادِرَ بْنَ الْأَسْوَدِ

٥٠٩٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هُبَيْرِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: تَنْكِحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِلْمَالِ، وَلِلْحَسَبِ، وَحَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَاطْلُقْ  
بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ بِدَاكِ

٥٠٩١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَزْزَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَبِيلٍ قَالَ: «مَرُّ رَجُلٍ عَلَى رَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟ قَالُوا: حَرَرِي إِنْ خَطَبَ أَنْ يُنْكِحَ وَإِنْ شَئَعَ أَنْ يُشْتَنَعَ وَإِنْ قَالَ أَنْ يُسْتَنَعَ  
قَالَ ثُمَّ سَكَتَ. فَرَجُلٌ مِنْ قُرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟ قَالُوا: حَرَرِي إِنْ خَطَبَ أَنْ  
يُنْكِحَ وَإِنْ شَئَعَ أَنْ لَا يُسْتَنَعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْتَنَعَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلَّةِ الْأَرْضِ  
مِثْلَ هَذَا»

[الحديث ٥٠٩١ - طرأه في ٦٤٤٧]

قَوْلُهُ (بَابُ الْإِكْفَاءِ فِي الدِّينِ) جَمَعَ كَفَّ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ الْفَاءِ بَعْدَهَا هَمْزَةً: الْمَثَلُ وَالنَّظِيرُ. وَاعْتِبَارُ  
الْكُفَاءَةِ فِي الدِّينِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فَلَا تَحُلُ الْمَسْئَلَةُ لِكَاثِرِ أَصْلًا. قَوْلُهُ (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا جَلِيلًا نَسَبًا  
وَصَهْرًا الْآيَةَ) قَالَ الْفَرَاءُ النَّسَبُ مِنَ لَابِحِلِ نِكَاحِهِ، وَالصَّهْرُ مَنْ يَحِلُّ نِكَاحُهُ. فَكَأَنَّ الْمَصْرَفَ لِمَا رَأَى الْحَصْرَ وَفَعَلَ  
بِالْقِسْمِينَ صَلَاحَ النَّسَبِ بِالْعَدَمِ لَوْجُودِ الصَّلَاحَةِ إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى اعْتِبَارِهِ وَهُوَ اسْتِثْنَاءُ السَّكَافِرِ، وَقَدْ جَرَمَ  
بِأَنِّ اعْتِبَارِ الْكُفَاءَةِ عِنْدَ الَّذِينَ مَالَهُ، وَقَتْلَ عَن ابْنِ عَمْرِو بْنِ مَسْعُودٍ، وَمَنْ التَّابِعِينَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ وَهَمَّرَ  
ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ. وَاعْتَبَرَ الْكُفَاءَةَ فِي النَّسَبِ الْجَاهُورُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: قَرِيشُ أَكْفَاءَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَالْعَرَبُ  
كَذَلِكَ، وَابْنُ أَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ كَفَأَ لِقَرِيشَ كَمَا لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ غَيْرِ الْعَرَبِ كَفَأَ لِلْعَرَبِ. وَهُوَ وَجْهٌ لِلشَّافِعِيَّةِ. وَالصَّحِيحُ  
تَقْدِيمُ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمَطْلَبُ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَمَنْ عَدَاهُمْ وَلَا أَكْفَاءَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِذَا نَكَحَ الْمَوْلَى الْعَرَبِيَّةَ  
بُفْخِ النَّسَبِ، وَبِهِ قَالَ أَحَدٌ فِي رِوَايَةٍ. وَتَوَسَّطَ الشَّافِعِيُّ فَقَالَ: لَيْسَ نِكَاحٌ غَيْرُ الْإِكْفَاءِ حَرَامًا فَأَرَادَ بِهِ النَّكَاحَ،  
وَلَمَّا هُوَ تَقْصِيرُ بِالْمَرْأَةِ وَالْأَوْلِيَاءِ، فَإِذَا رَضُوا صَحَّ وَيَكُونُ حَقًّا لَهُمْ تَرْكُوهُ، فَلَوْ رَضُوا إِلَّا وَاحِدًا فَلَهُ فُسْخُوهُ.

وذكر أن المعنى في اشتراط الولاية في النكاح كيلا تضعيف المرأة نفسها في غير كفء انتهى . ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالنسب حديث ، وأما ما أخرجه الزوار من حديث معاذ رفعه العرب بعضهم أكفاء بعض ، والموالي بعضهم أكفاء بعض ، فاستداه ضيف . واحتج البيهقي بحديث وثالة مرفوعا ، أن الله اصطفى بني كنانة من بني إسماعيل ، الحديث وهو صحيح أخرجه مسلم ، لكن في الاحتجاج به لذلك نظر ، لكن ضم بعضهم إليه حديث وقدموا قريبا ولا تقدموها ، وقل ابن المنذر عن البيهقي أن الشافعي قال : الكفاءة في الدين ، وهو كذلك في مختصر البيهقي ، قال الرازي : وهو خلاف مشهور . ونقل الأبي عن الربيع أن رجلا سأل الشافعي عنه فقال : أنا عربي لا تسألني عن هذا . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث عائشة ، قوله ( أن أباحذيفة ) اسمه مهشم على المشهور وقيل هاشم وقيل غير ذلك ، وهو خال معاوية بن أبي سفيان . قوله ( تبنى ) بفتح التاء والموحدة وتشديد النون بعدها ألف أى اتخذها ولدا ، وسالم هو ابن معقل مول أبى حذيفة ، ولم يكن مولاه وإنما كان يلازمه ، بل كان من حلفائه كما وقع في رواية لمسلم ، وكان استشهاد أبى حذيفة وسالم جميعا يوم البامة في خلافة أبى بكر . قوله ( وأنكحه ) أى زوجه ( وهذا ) كذا في هذه الرواية . ووقع عند مالك ، فاعلمة ، فلعل لها اسمين ، والوليد ابن حبة أحد من قتل يدر كافرا ، وقوله د بنت أخيه ، بفتح الهمة وكسر المعجمة ثم تحنانية هو الصحيح ، وحكى ابن التين أن في بعض الروايات بضم الهمة وسكون الحاء ثم مثناة وهو غلط . قوله ( وهو مولى امرأة من الانصار ) تقدم بيان اسمها في غزوة بدر . قوله ( كما تبنى النبي ﷺ زيدا ) أى ابن حارثة ، وقد تقدم خبره بذلك في قصص سورة الاحزاب . قوله ( فمن لم يعلم له أب ) بضم أول يعلم وفتح اللام على البناء للجھول . قوله ( كان مولى وأما في الدين ) لعل في هذا إشارة الى قولهم ، مولى أبى حذيفة ، وإن سالما لما نزلت ( ادعهم لآبائهم ) كان بمن لا يعلم له أب فقيل له مولى أبى حذيفة . قوله ( انا كسا نرى ) بفتح النون أى اعتقد . قوله ( سالما ولدا ) زاد البرقاني من طريق أبى أيمن شيخ البخارى فيه وأبو داود من رواية يونس عن الزهري د فكان يأوى معى ومع أبى حذيفة في بيت واحد فإني فضلا ، فضلا بضم الفاء والمعجمة أى متبذلة في ثياب المهنة ، يقال تفضلت المرأة اذا فطت ذلك ، هذا قوله الخطابي وتبعه ابن الاثير وزاد وكانت في ثوب واحد ، وقال ابن عبد البر : قال الخليل رجل فضل متوشح في ثوب واحد يخالف بين طرفيه ، قال : فعلى هذا فمضى الحديث أنه كان يدخل عليها وهي منكشف بعضها . وعن ابن وهب : فضل مكشوفة الرأس والصدر ، وقيل المعضل الذى عليه ثوب واحد ولا إزار تحته . وقال صاحب الصحاح : تفضلت المرأة في بيتها اذا كانت في ثوب واحد كقميص لا كمين له . قوله ( وقد أنزل الله فيه ما قد علمت ) أى الآية التى ساقها قبل وهي ( ادعهم لآبائهم ) وقوله ( وما جميل أدبياكم أبناءكم ) . قوله ( فذكر الحديث ) ساق بقية البرقاني وأبو داود وكيف ترى ؟ فقال رسول الله ﷺ أرضعها ، فأرضعته خمس رضعات فكان يمتاز ولدها من الرضاعة ، فبذلك كانت عائشة تأمر بنات إخوانها وبنات أخواتها أن يرضعن من أحببت عائشة أن يراها ويدخل عليها وإن كان كبيرا خمس رضعات ثم يدخل عليها ، وأبت أم سلمة وسائر أزواج النبي ﷺ أن يدخلن طلعن بتلك الرضاعة أحدا من الناس حتى يرضع في الهد ، وقلن لعائشة : والله ما ندرى لعلها رخصت من رسول الله ﷺ لسالم دون الناس . ووقع عند إسماعيل من طريق فياض بن زهير عن أبى أيمن فيه مع عروة أبو عائشة ابن ربيعة ومع عائشة أم سلمة وقال في آخره : لم يذكرها البخارى في إسناده . قلت : وقد أخرجه

النسائي عن عمران بن بكار عن أبي الثمان مختصراً رواية البخاري وأخرجه البخاري في غزوة بدر من طريق عقيل عن الزهري كذلك واختصره ابن أيضاً . وأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن الزهري فقال : عن عروة وابن عبد الله بن أبي ربيعة كلاهما عن عائشة وأم سلمة . وأخرجه أبو داود من طريق يونس كما ترى . وأخرجه عبد الرزاق عن معمر ، والنسائي من طريق جعفر بن ربيعة ، والذهلي من طريق ابن أخي الزهري كاهم عن الزهري كما قال عقيل . وكذا أخرجه مالك وابن إسحق عن الزهري ، لكنه عند أكثر الرواة عن مالك مرسل . وخالف الجميع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري فقال : عن عروة وعمره كلاهما عن عائشة ، أخرجه الطبراني . قال الذهلي في «الزهريات» ، هذه الروايات كلها عندنا محفوظة إلا رواية ابن مسافر فانها غير محفوظة ، أي ذكر حمزة في إسناده ، قال : والرجل المذكور مع عروة لا أعرفه إلا أنني أتوهم أنه إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة ، فإن أمه أم كلثوم بنت أبي بكر ، فهو ابن أخت عائشة ، كما أن عروة ابن أختها ، وقد روى عنه الزهري حديثين غير هذا قال : وهو برواية يحيى بن سعيد أشبه حيث قال ابن عبد الله بن أبي ربيعة ففسحه لجدّه ، وأما قول شعيب أبو حازم الله فهو مجهول . قلت : لعلها كنية إبراهيم المذكور ، وقد نقل المزي في «التنزيل» ، قول الذهلي هذا وأقره ، وخالف في «الاطراف» فقال : أظنه الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة ، يعني عم إبراهيم المذكور . والذي أظن أن قول الذهلي أشبه بالصواب . ثم ظهر لي أنه أبو عبيدة بن عبد الله بن زمة ، فإن هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريقه من وجه آخر ، فهذا هو المتمد ، وكأن ما عدها تصحيف والله أعلم . وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق القاسم بن محمد عن عائشة ، ومن طريق زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة ، فله أصل من حديثهما ، ففي رواية للقاسم عنده « وجاءت سمة بنت سمل بن عمرو فقالت : يا رسول الله إن في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه ، فقال : أرضعيه . فقالت : وكيف أرضعه وهو رجل كبير ؟ فتبسّم رسول الله ﷺ وقال : قد علمت أنه رجل كبير » وفي لفظ فقالت « إن سالماً قد بلغ ما يبلغ الرجال ، وإنه يدخل علينا ، وإنى أظن أن في نفس أبي حذيفة شيئاً من ذلك ، فقال أرضعيه تحمري عليه . فرجعت إليه فقالت : إنى قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة ، وفي بعض طرق حديث زينب « قالت أم سلمة لعائشة : إنه يدخل عليك الغلام الذي ما أحب أن يدخل علي ، فقالت : أما لك في رسول الله ﷺ أسوة ، إن امرأة أبي حذيفة ، فذكرت الحديث مختصراً . وفي رواية « الغلام الذي قد استغنى عن الرضاعة » وفيها « فقال : أرضعيه . قالت : إنه ذو لحية . فقال : أرضعيه يذهب ما في وجه أبي حذيفة . قالت فوالله ما عرفته في وجه أبي حذيفة ، وفي لفظ عن أم سلمة « أبي سائر أدواج النبي ﷺ أن يدخلن عليهن أحداً بتلك الرضاعة ، وقلن لعائشة : والله ما نرى هذا إلا رخصة لسالم ، فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة ولا رائينا ، قلت : وهذا العموم مخصوص بغير حفصة كما سيأتى في أبواب الرضاع ، ونذكر هناك حكم هذه المسألة أعنى إرضاع الكبير إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني حديث عائشة في قصة ضباعة بنت الزبير بن عبيد المطلب الهاشمية بنت عم النبي ﷺ في الاشتراط في الحج وقد تقدم البحث فيه في أبواب المحصر من كتاب الحج وقوله في هذا الحديث « ما أجدني ، أي ما أجده نفسي ، واتحاد الفاعل والمفعول مع كونهما ضميرين لشيء واحد من خصائص أفعال القلوب . وفي الحديث جواز البين في درج الكلام بغير قصد . وفيه أن المرأة لا يجب عليها أن تستأمر زوجها في حج الفرض ، كذا قيل ، ولا يلزم من كونه لا يجوز له منها أن يسقط عنها استئذانه . قوله في



آخره ( وكانت تحت المقداد بن الاسود ) ظاهر سياقه أنه من كلام عائشة ، ويحتمل أنه من كلام عروة ، وهذا القدر هو المقصود من هذا الحديث في هذا الباب ، فإن المقداد وهو ابن عروة الكندي نسب إلى الاسود بن عبد يافوث الزمري لكونه تبناه ، فكان من خلفاء قريش ، وتزوج ضباعة وهي هاشمية ، فلولا أن الكفاءة لا تعتبر بالنسب ، لما جاز له أن يتزوجها لأنها فوقه في النسب ، والذي يعتبر الكفاءة في النسب أن يجيب بأنها رضية هي وأولياؤها فمقط حقهم من الكفاءة ، وهو جواب صحيح إن ثبت أصل اعتبار الكفاءة في النسب . الحديث الثالث حديث أبي هريرة ، قوله ( تنكح المرأة لأربع ) أى لأجل أربع قوله ( لما لها والحسب ) بفتح المهملة ثم موحدة أى شرفها ، والحسب فى الأصل الشرف بالأباء والأقارب ، مأخوذ من الحساب ، لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدوا مناهم ومآثر آباءهم وقومهم وحسروها فيحكم لمن زاد عنده على غيره . وقيل المراد بالحسب هنا الفعل الحسن . وقيل المال وهو مردود لذكر المال قبله وذكره معطوفا عليه . وقد وقع فى مرسل يحيى بن جعدة عند سعيد بن منصور ، على دينها ومالها وعلى حسبها ونسبها ، وذكر النسب على هذا تأكيد ، ويؤخذ منه أن الشريف الذئب يستحب له أن يتزوج نسيبة إلا إن تعارض نسيبة غير دينه وغير نسيبة دينه فتقدم ذات الدين ، وهكذا فى كل الصفات . وأما قول بعض الشافعية يستحب أن لا تكون المرأة ذات قرابة قريبة فإن كان مستندا إلى الخبر فلا أصل له أو إلى التجربة وهو أن الغالب أن الولد بين القريبين يكون أحق فهو متجه . وأما ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه وإن أحساب أهل الدنيا الذى يذهبون إليه المال ، فيحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له ، فيقوم النسب الشريف لساخيه مقام المال لمن لا نسب له ، ومنه حديث سمرة رفعه والحسب المال ، والكرم التقوى ، أخرجه أحمد والترمذى وصححه هو والحاكم . وهذا الحديث تمسك من اعتبار الكفاءة بالمال وسياق فى الباب الذى بعده ، أو أن من شأن أهل الدنيا رفعة من كان كثير المال ولو كان وضعيا ، ورضعة من كان مقلدا ولو كان فليسع النسب كما هو موجود مشاهد ، ففى الاحتمال الاول يمكن أن يؤخذ من الحديث اعتبار الكفاءة بالمال كما سيأتى البحث فيه ، لا على الثانى لكونه سبق فى الإنكار على من يفعل ذلك . وقد أخرج مسلم الحديث من طريق عطاء عن جابر وليس فيه ذكر الحسب اقتصر على الدين والمال والجمال . قوله ( وجمالها ) يؤخذ منه استحباب تزوج الجميلة إلا أن تعارض الجميلة الغير دينه والغير جميلة الدينية ، نعم لو تساوتا فى الدين فالجميلة أولى ، ويلتحق بالحسنة الذات الحسنة الصفات . ومن ذلك أن تكون خفيفة الصداق . قوله ( فاطفر بذات الدين ) فى حديث جابر ، فعليك بذات الدين ، والمعنى أن اللاتقى بذى الدين والمروءة أن يكون الدين مطمح نظره فى كل شئ . لا سيما فيما تطول صحبته فأمره النبي ﷺ بتحصيل صاحبة الدين الذى هو غاية البغية . وقد وقع فى حديث عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه رفعه لا تزوجوا النساء لحسنهن ففسى حسنهن أن يرددين - أى يهلكن - ولا تزوجوهن لأموالهن ففسى أموالهن أن تظفهن ، ولكن تزوجوهن على الدين ، ولامة سوداء ذات دين أفضل . قوله ( تربت يدك ) أى لصقت بالتراب وهى كناية عن الفقر وهو خبر بمعنى الدعاء ، لكن لا يراد به حقيقته ، وهذا جزء صاحب العمدية . زاد غيره أن صلوا ذلك من النبي ﷺ فى حق مسلم لا يستجاب لشروطه ذلك على ربة ، وحكى ابن العربى أن معناه استغنى ، ورد بأن المعروف أترب إذا استغنى وعرب إذا افتقر ، ووجه بأن الغنى الناشئ عن المال تراب لأن جميع ما فى الدنيا تراب ولا يخفى بعده . وقيل معناه ضعف عقلك ، وقيل انفتحت من العلم ، وقيل فيه تقدير شرط أى وقع لك ذلك

ان لم يفعل ووجهه ابن الهيثم، وقيل معنى أفقرت عابت، ووجهه بعضهم فقالوا بالثناء اشكته ووجهه بأن معنى تربت  
تفرقت وهو مثل حديث ونهى عن الصلاة اذا صارت الشمس كالأنارب، وهو جمع ثروب وأثروب مثل ففوس  
وأفلس وهي جمع ثرب مفتوح أوله وسكون الراء وهو النجم الرقيق المتفرق الذى يمشى الكرش، وسبأني مؤيد  
لذلك فى كتاب الادب. قال الفرطى: معنى الحديث أن هذه الحصال الأربع هى التى يرغب فى نكاح المرأة لاجلها،  
فهو خبر عما فى الوجود من ذلك لأنه وقع الأمر بذلك بل طاهر لإباحة النكاح لفصل كل من ذلك لكن قصد الدين  
أولاً، قال ولا يطن من هذا الحديث أن هذه الأربع تؤخذ منها الحكمة أى تنحصر فيها، فإن ذلك لم يقل به أحد  
فيما علمت وان كانوا اختلفوا فى الكفاية ما هى. وقال الباب: فى هذا الحديث دليل على أن الزوج الاستمتاع  
بمال الزوجة، فإن طابت نفسها بذلك حل له وإلا فله من ذلك فسر ما بذل لها من الصداق. وتعمق بأن هذا التفصيل  
ليس فى الحديث. ولم ينحصر قصد نكاح المرأة لأجل مالها فى استمتاع الزوج، بل قد يقصد تزويج ذات الغنى لما  
صاح بمصلحة له منها من ولد فيورد اليه ذلك المال بطريق الإرث إن وقع، أو ليكونها تستغنى بمالها عن كثرة  
مطالبته بما يحتاج اليه النساء ونحو ذلك. وأعجب منه استدلال بعض المالكية به على أن الرجل أن يصير حل امرأته  
فى مالها، قال: لأنه إنما تزوج لأجل المال فليس لها نفقته عليه، ولا ينفى وجه الرد عليه والله أعلم. الحديث  
الرابع حديث سهل وهو ابن سعد، قوله (ابن أبي حازم) هو عبد العزيز. قوله (سر رجل) لم أفق على اسمه  
قوله (حرى) بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد النون أى حقيق وجد. قوله (يشفع) يضم أوله وتشديد الباء  
المفتوحة أى قبل شفاعة. قوله (فر رجل من فقراء المسلمين) لم أفق على اسمه: وفى مسند ابو باني،  
ود فروح مصر لابن عبد الحكم، ود مسند الصحابة الذين دخلوا مصر، من طريق أبي سالم الجيثاني عن أبي ذر أنه  
جميل بن سراقه. قوله (فر رجل) فى رواية الرقاق قال: فسكت النبي ﷺ ثم سر رجل. قوله (قال) ونفع فى  
طريق أخرى نأتى فى الرقاق لفظه وقال رجل فعنده جالس: ما أدراك فى هذا، وكأنه جمع هنا باعتبار أن  
المسلمين عنده كانوا جماعة لكن الجيب واحد. وقد سمي من الجيبين أبو ذر فيما أخرجه ابن حبان من طريق  
عبد الرحمن بن جبير بن نفيع عن أبيه عنه. قوله (أن لا يسمع) زاد فى رواية الرقاق: أن لا يسمع لأذنه. قوله  
(هذا) أى الفقير (خير من مل الأرض مثل هذا) أى الغنى، ومل بالهمز ويجوز فى مثل النصب والجر،  
قال الكرماني: ان كان الأول كافراً فوجهه ظاهر، وإلا فيكون ذلك معلوماً رسول الله ﷺ بالوحى قلت: يعرف  
المراد من الطريق الأخرى التى ستأتى فى كتاب الرقاق بلفظه وقال رجل من أشرف الناس: هذا والله حرى الخ.  
لحاصل الجواب أنه أطلق تفضيل الفقير المذكور على الغنى المذكور، ولا يلزم من ذلك تفضيل كل غنى على كل فقير،  
وقد ترجم عليه المصنف فى كتاب الرقاق، فضل الفقر، وبأن البحث فى هذه المسألة هناك ان شاء الله تعالى

## ١٦ - باب الألفاء فى اللال، وتزويج القل المُرَّة

٥٠٩٧ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا الأيثر عن عتيق عن ابن شهاب قال أخبرني مروان أنه سأل  
عائشة رضى الله عنها (وان ختم أن لا تخطبوا فى بيتي) قالت: يا ابن أختي هذه البنية تكون فى حجر  
ولها، قد عرفت فى جمالها وملا، ويريد أن يتنقص صداقها، فنبوا عن بكائين، إلا أن يخطبوا فى إكل

للصدّق ، وأمرُوا بِتَكَاحٍ مِنْ سِوَاهُنَّ قَالَتْ : وَاسْتَفْتَى النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِدَعَاكَ ذَلِكَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ نَزْلًا ( وَاسْتَفْتَوْكَ فِي النِّسَاءِ - لَمْ - وَرَغَبُونَ أَنْ تَنْكِحَهُمْ ) فَأَنْزَلَ اللَّهُ لَهُمْ أَنْ الْيَتِيمَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ جَمَالٍ وَمَالَ رَغِبُوا فِي نِكَاحِهَا وَنَسَبِهَا فِي إِكْمَالِ الصَّدَاقِ ، وَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبَةً عَنْهَا فِي قَرِّ الْمَالِ وَالْجَمَالِ تَزَكُّوْهَا وَأَخْضُوا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ . قَالَتْ : فَكَيْفَ يَتَزَكُّونَهَا حِينَ يَرِغَبُونَ عَنْهَا فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَنْكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا ، إِلَّا أَنْ يَقْطُرُوا لَهَا وَيُطَوِّعُوا حَقَّهَا الْأَوْفَى مِنَ الصَّدَاقِ »

قوله ( باب الاكفاء في المال ، وتزويج المفل المثرية ) أما اعتبار الكفاءة بالمال فتختلف فيه عند من يشترط الكفاءة ، والأشهر عند الشافعية أنه لا يعتبر ، ونقل صاحب الافصح ، عن الشافعي أنه قال : الكفاءة في الدين والمال والنسب . وجزم باعتباره أبو الطيب والصيمري وجماعة . واعتبره الماوردي في أهل الامصار ، وخص الخلاف بأهل البوادي والقرى المتأخرين بالنسب دون المال . وأما المثرية فبضم الميم وسكون المثناة وكسر الراء وفتح التحتانية هي التي لها ثراء بفتح أوله والد وهو الغنى ، ويؤخذ ذلك من حديث عائشة الذي في الباب من صوم التستيم فيه لاستئجاره على الثرى والمقل من الرجال والمثري والمثلة من النساء فدل على جواز ذلك ، ولكنه لا يرد على من يشترط لاحتمال اختار رضا المرأة ورضا الأولياء ، وقد تقدم شرح الحديث في تفسير سورة النساء ، ومضى من وجه آخر في أوائل النكاح ، واستدل به على أن الولي أن يزوج محجورته من نفسه ، وسيأتي البحث فيه قريباً . وفيه أن الولي حقا في التزويج لأن الله غاطب الأولياء بذلك ، والله أعلم

١٧ - باب ما يأتى من شؤم المرأة ، وقوله تعالى ( إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم )

٥٠٩٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حُرَّةَ وَسَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « الشُّؤْمُ فِي الرَّأْفِ وَالْعَارِ وَالْفَرَسِ »

٥٠٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْهَالٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمَسْلُوكِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ « ذَكَرُوا الشُّؤْمَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ فِي الدَّارِ وَالرَّأْفِ وَالْفَرَسِ »

٥٠٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ فِي الْفَرَسِ وَالرَّأْفِ وَالْمَسْكَنِ »

٥٠٩٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ النَّبِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عُمَانَ النَّهْدِيَّ عَنْ أَسَمَةَ بِنْتِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَا رَكْتُ بَعْدِي شَيْئًا أَضُرُّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ »

قوله ( باب ما يأتى من شؤم المرأة ) الشؤم الضم المعجمة بعدها وار ساكنة وقد تهم وهو ضد العين ، يقال نساء بكذا وتيسنت بكذا . قوله ( وقوله تعالى : إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم ) كأنه يشير إلى اختصاص

الشوم ببعض النساء دون بعض بما دلت عليه الآية من التمييز، وذكر في الباب حديث ابن عمر من وجهين وحديث سهل من وجه آخر وقد تقدم شرحهما مبسوطاً في كتاب الجهاد. وقد جاء في بعض الأحاديث ماعله يفسر ذلك وهو ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث سعد مرفوعاً، من سعادة ابن آدم ثلاثة: المرأة الصالحة، والمسكن الصالح، والمركب الصالح. ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة: المرأة السوء، والمسكن السوء، والمركب السوء. وفي رواية لابن حبان والمركب الهني، والمسكن الواسع. وفي رواية للحاكم وثلاثة من الشقاء: المرأة تراها فقتلوك وتحمل لسانها عليك، والذابة تكون قطوفاً فإن ضربتها أنعمت عليك وإن تركتها لم تلحق أصحابك، والدار تكون ضيقة قليلة المرافق. وللطبراني من حديث أسماء: وإن من شقاء المرأة في الدنيا سوء الدار والمرأة والذابة. وفيه سوء الدار ضيق ساحتها وخيب جيرانها، وسوء الذابة منعتها ظهريها وسوء طبعها، وسوء المرأة عقم رحمها وسوء خلقها. قوله (عن أسامة بن زيد) زاد مسلم من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه مع أسامة سعيد بن زيد، وقد قال الترمذي لأنهم أحداً قال فيه: عن سعيد بن زيد، عن غير معتمر بن سليمان. قوله (ما تركت بعدى فتنة أضر على الرجال من النساء) قال الشيخ تقي الدين السبكي: في إيراد البخاري هذا الحديث عقب حديث ابن عمر وسهل بعد ذكر الآية في الترجمة إشارة إلى تخصيص الشوم بمن تحصل منها العداوة والفتنة، لا كما يفهمه بعض الناس من التناوؤن بكمبها أو أن لها تأثيراً في ذلك، وهو شيء لا يقول به أحد من العلماء، ومن قال إنها سبب في ذلك فهو جاهل، وقد أطلق الشارع على من ينسب المطر إلى النوء الكفر فكيف بمن ينسب ما يقع من الشر إلى المرأة ما ليس لها فيه مدخل، وإنما يتفق موافقة قضاء وفقد امتنع النفس من ذلك، فمن وقع له ذلك فلا يهره أن يتركها من غير أن يستند بسببه الفعل إليها. قلت: وقد تقدم تقرير ذلك في كتاب الجهاد، وفي الحديث أن الفتنة بالنساء أشد من الفتنة بغيرهن، ويشهد له قوله تعالى (زين للناس حب الشهوات من النساء) فحظ من حب الشهوات، وبدأ بين قبل بقية الأنواع إشارة إلى أنهن الأصل في ذلك، ويقع في المشاهدة حب الرجل ولد من امرأته التي هي عنده أكثر من حبه ولده من غيرها، ومن أمثلة ذلك قصة النعمان بن بشير في الحبة. وقد قال بعض الحكماء: الفساد شركهن وأشر ما بين عدم الاستغناء عنهن. ومع أنها ناقصة العقل والدين تحمل الرجل على تعاطي ما فيه نقص العقل والدين كشفله عن طلب أمور الدين وحمله على التهلكة على طلب الدنيا وذلك أشد الفساد وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد في أثناء حديثه وانقوا النساء، فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء.

### ١٨ - باب المرأة تحت العبد

٥٠٩٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت «كانت في بريرة ثلاث سنين غنقت فحقت»، وقال رسول الله ﷺ: الولاء لمن أعتق، ودخل رسول الله ﷺ وبريرة على النار فقرب الله خبراً وأذن من أذن لم يبيت فقال: ألم أزل للبريرة؟ قيل: لعمركم تصدقني به على بريرة وأنت لا تأكل الصدقة، قال: هو عليها صدقة ولنا هدية.

قوله (باب الحرة تحت العبد) أي جواز تزويج العبد الحرة إن رخصت به ، وأورد فيه طرفاً من قصة بريدة حيث غيرت حين عتقت ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الطلاق ، وهو مصير من المصنف إلى أن زوج بريدة حين عتقت كان عبداً ، وسيأتي البحث فيه هناك إن شاء الله تعالى

١٩ - **باب لا يتزوج أكثر من أربع** ، لقوله تعالى (مثنى وثلاث ورباع)

وقال علي بن الحسين عليهما السلام : يعنى مثنى أو ثلاث أو رباع

وقوله جل ذكره (أولى أجنبه مثنى وثلاث ورباع) يعنى مثنى أو ثلاث أو رباع

٥٠٩٨ - **حديثنا محمد أخبرنا عبدة عن هشام عن أبيه** ، عن عائشة (وإن خفتم أن لا تقسطوا في الفتيان) قالت : هي البتية تكون عند الرجل وهو وليها فيتزوجها على مالها وبئى صحتها ولا يبدل في مالها فليتزوج ما طاب له من النساء سواها مثنى أو ثلاث ورباع

قوله (باب لا يتزوج أكثر من أربع لقوله تعالى : مثنى وثلاث ورباع) أما حكم الترجمة فبالاجماع ، إلا قول من لا يبعد بخلافه من رافضى ونحوه ، وأما انتزاع من الآية فلأن الظاهر منها التخيير بين الأعداد المذكورة بدليل قوله تعالى في الآية نفسها (فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة) ولأن من قال جاء القوم مثنى وثلاث ورباع أراد أنهم جاءوا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، فالمراد تعيين حقيقة مجيئهم وأنهم لم يجيئوا جملة ولا فرادى ، وعلى هذا فعنى الآية انكحوا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، فالمراد الجميع لا المجموع ، ولو أريد مجموع العدد المذكور لكان قوله مثلاً تسماً أوشق وأبلغ ، وأيضاً قارب لفظ مثنى ، معدول عن اثنين اثنين كما تقدم تقريره في تفسير سورة النساء ، فدل إرادته أن المراد التخيير بين الأعداد المذكورة ، واحتجاجهم بأن الواو للجمع لا يفيد مع وجود القرينة الدالة على عدم الجمع ، وبكونه **مثنى** جمع بين تسع معارض بأمره **مثنى** من أسلم على أكثر من أربع بمفارقة من زاد على الأربع ، وقصد وقع ذلك لغيلان بن سلمة وغيره كما خرج في كتب السنن فدل على خصوصيته **مثنى** بذلك ، وقوله (أولى أجنبه مثنى وثلاث ورباع) تقدم الكلام عليه في تفسير فاطر ، وهو ظاهر في أن المراد به تنويع الأعداد لا أن لكل واحد من الملائكة مجموع العدد المذكور - قوله (وقال علي بن الحسين) أي ابن علي بن أبي طالب (يعنى مثنى أو ثلاث أو رباع) أراد أن الواو بمعنى أو ، فهي للتنويع ، أو هي عاطفة على التامل والتقدير فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وانكحوا ما طاب من النساء ثلاث الخ ، وهذا من أحسن الأدلة في الرد على الرافضة لكونه من تفسير زين العابدين وهو من أئمتهم الذين يرجعون إلى قولهم ويستدلون بصحتهم . ثم ساق المصنف طرفاً من حديث عائشة في تفسير قوله تعالى (وإن خفتم أن لا تقسطوا في الفتيان) وقد سبق قبل هذا باب أهم سياقا من الذي هنا وبالله التوفيق

٢٠ - **باب (وأما نسك اللان أرضعكم)** ، ويعرّف من الرضاع ما يحرم من النسب

٥٠٩٩ - **حديثنا إسماعيل حدثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حمزة بنت عبد الرحمن** « أن عائشة زوج النبي **عليها السلام** أخبرتها أن رسول الله **ﷺ** كان عندها ، وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت

حفصة ، قالت قلت : يا رسول الله ، هذا رجلٌ يَسْتَأْذِنُ في بيتك ، فقال النبي ﷺ : أَرَأَيْتَ فُلَانًا - نَسِمَ  
حفصة من الرضاة - قالت عائشة : لو كان فُلَانٌ حَيًّا - لَمَنَّا مِنَ الرضاة - دَخَلَ عَلَيَّ ؟ فقال : نعم ، الرضاة  
مَحْرُومٌ مَا مَحْرُومُ الْوَلَادَةِ ،

٥١٠٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ دَقِيلُ  
النَّبِيِّ ﷺ : أَلَا تَعْرِضُونَ ابْنَةَ حَزْرَةَ ؟ قَالَ : إِنَّهَا ابْنَةُ أُخَى مِنَ الرضاة . وَقَالَ يَشْرُبُ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا شُعْبَةُ سَمِعْتُ  
قَتَادَةَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ . . . مثله

٥١٠١ - حَدَّثَنَا الْحَكُمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ زَيْنَبَ  
ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سَفْيَانَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ انكِحْ أُخْتِي بِنْتَ أَبِي  
سَفْيَانَ ، فَقَالَ : أَوْ تَجِبِينَ ذَلِكَ ؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ ، لَسْتُ لَكَ بِخَلِيلَةٍ ، وَأَحَبُّ مَن شَارَكَنِي فِي خَيْرٍ أُخْتِي . قَالَ النَّبِيُّ  
ﷺ : إِنْ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي . قَالَتْ فَإِنَّا نَعْدُثُ أَنَّكَ تَرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ . قَالَ : بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ ؟  
قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَبْرَى مَا حَلَّتْ لِي . إِنَّهَا لَابْنَةُ أُخَى مِنَ الرضاة . أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا  
سَلَمَةَ نَوْبَةً ، فَلَا تَعْرِضْنِي عَلَيَّ بَنَاتِكُنْ وَلَا أُخَوَاتِكُنْ . قَالَ عُرْوَةُ : وَنَوْبَةُ مَوْلَاةٌ لِأَبِي لُحَبٍ وَكَانَ أَبُو لُحَبٍ  
أَعْتَقَهَا فَأَرْضَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ ، فَلَمَّا مَاتَ أَبُو لُحَبٍ أَرَبَتْهُ بَعْضُ أَهْلِهِ بِشَرِّ حَبِيبَةٍ ، قَالَ لَهُ : مَاذَا لَقِيتَ ؟ قَالَ أَبُو  
لُحَبٍ : لَمْ أَلْقَ بَدَلَكَ ، فَبَرَأَ أَنِّي سَقِيتُ فِي هَذِهِ بِصَاقَتِي نَوْبَةً ،

[ الحديث ٥١٠١ - أطرافه في : ٥١٠٦ ، ٥١٠٧ ، ٥١١٣ ، ٥١٢٢ ]

قوله ( باب وأما نكح اللاتي أرضعنكم ، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ) هذه الترجمة وثلاث تراجم  
بهدا يتعلق بأحكام الرضاة ، ووقع هنا في بعض الشروح « كتاب الرضاع » ، ولم أره في شيء من الأصول .  
وأشار بقوله « ويحرم الخ » ، أن الذي في الآية بيان بعض من يحرم بالرضاة . وقد بينت ذلك السنة . ووقع في  
رواية الكشميني « ويحرم من الرضاة » ، ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث عائشة ، قوله ( عن عبد  
الله بن أبي بكر ) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري ، وقد رواه هشام بن عروة عنه وهو من أقرانه ،  
لكنه اختصره فاقصر على المتن دون الفص ، أخرجه مسلم . قوله ( وأما سمعت صوت رجل يستأذن في  
بيت حفصة ) أي بنت عمر أم المؤمنين ، ولم أقف على اسم هذا الرجل . قوله ( أراه ) أي أخاه . قوله ( فلانا نعم  
حفصة ) اللام بمعنى من ، أي قال ذلك عن عم حفصة . ولم أقف على اسمه أيضا . قوله ( قالت عائشة ) فيه التفات  
وكان السياق يقتضي أن يقول « قلت » . قوله ( لو كان فلان حيا ) لم أقف على اسمه أيضا ، وعم من فسرهُ بأفطح  
أخي أبي الصميس لان أبا الصميس والد عائشة من الرضاة ، وأما أفطح فهو أخوه وهو حمى من الرضاة كما سبق

أنه حاش حتى جاء يستأذن على عائشة فأمرها النبي ﷺ أن تأذن له بعد أن امتنعت ، وقولها هذا ولو كان حياً ، يدل على أنه كان مات ، فيحتمل أن يكون أحاطوا آخر ، ويحتمل أن تكون ظنت أنه مات لبعد عهدها به ثم قدم بعد ذلك فاستأذن . وقال ابن التين : سئل الشيخ أبو الحسن عن قول عائشة : لو كان فلان حياً ، أن هو من الحديث الآخر الذي فيه فأبيت أن آذن له ، فالأول ذكرت أنه ميت والثاني ذكرت أنه حي ؟ فقال : هما من الرضاة أحدهما وضع مع أبي بكر الصديق وهو الذي قالت فيه لو كان حياً ، والآخر أخو أبيها من الرضاة . قلت : الثاني ظاهر من الحديث ، والأول حسن محتمل ، وقد ارتضاء عياض ، إلا أنه يحتاج إلى نقل لكونه جوم به ، قال : وقال ابن أبي حازم أرى أن المرأة التي أرضعت عائشة امرأة أخى الذي استأذن عليها . قلت : وهذا بين في الحديث الثاني لا يحتاج إلى ظن ولا هو مشكل ، إنما المشكل كونها سألت عن الأول ثم توقفت في الثاني ، وقد أجاب عنه القرطبي قال : هما سؤالان وقما مرتين في زمنين عن رجلين ، وتكرر منها ذلك إما لأنها نسبت القصة الأولى ، وإما لأنها جوزت تغير الحكم فأعادت السؤال .هـ . وتامه أن يقال : السؤال الأول كان قبل الوقوع والثاني بعد الوقوع ، فلا استبعاد في تجوز ما ذكر من نسبان أو تجوز النسخ . ويؤخذ من كلام عياض جواب آخر وهو أن أحد العميين كان أعلى والآخر أدنى ، أو أحدهما كان شقيقاً والآخر لأب فقط أو ألام فقط ، أو أرضعتها زوجة أخيه بعد موته والآخر في حياته . وقال ابن المرباط : حديث عم حفصة قبل حديث عم عائشة ، وهما متعارضان في الظاهر لا في المعنى ، لأن عم حفصة أرضعتها المرأة مع عمر فارضاة فيهما من قبل المرأة ، وعم عائشة إنما هو من قبل الفحل ، كانت امرأة أبي القعيس أرضعتها لجاء أخوه يستأذن عليها فأبيت فأخبرها الشارع أن لبن الفعل يحرم كما يحرم من قبل المرأة .هـ . فكانه جوز أن يكون عم عائشة الذي سألت عنه في قصة عم حفصة كان نظير عم حفصة في ذلك ، فلذلك سألت نائياً في قصة أبي القعيس ، وهذا إن كان وجده منقولاً فلا بعيد عنه وإلا فهو حمل حسن ، والله أعلم . قوله ( الرضاة تحرم ما تحرم الولادة ) أى وتبيح ما تبيح ، وهو بالاجماع فيما يتعلق بتحريم التمسك وتوابعه ، وانتشار الحرمة بين الرضيع وأرلاد المرضعة وتزويلهم منزلة الاقارب في جواز النظر والحلوة والمسافرة ، ولكن لا يترتب عليه باقى أحكام الامومة من التوارث ووجوب الإتيان والمقت بالملك والشهادة بالعقل وإسقاط القصاص . قال القرطبي : ووقع في رواية ما تحرم الولادة ، وفي رواية دما يحرم من النسب ، وهو دال على جواز قل الرواية بالمعنى ، قال : ويحتمل أن يكون ﷺ قال اللفظين في وقتين ، قلت : الثاني هو المتمد ، فإن الحديثين مختلفان في القصة والسبب والروى ، وإنما يأتي ما قال إذا اتحد ذلك . وقد وقع عند أحمد من وجه آخر عن عائشة دبحر من الرضاة ما يحرم من النسب من غال أو هم أو أخ ، قال القرطبي : في الحديث دلالة على أن الرضاة ينشر الحرمة بين الرضيع والمرضعة وزوجها ، يعنى الذى وقع الارضاة بين ولده منها أو السيد ، تحرم على الصبي لأنها تصير أمه ، وأما لأنها جدته فصاعداً ، وأختها لأنها غالته ، وبنتها لأنها أخته ، وبنت بنتها فإزلاً لأنها بنت أخته ، وبنت صاحب اللبن لأنها أخته ، وبنت بنته فإزلاً لأنها بنت أخته . وأمه فصاعداً لأنها جدته ، وأخته لأنها عمت ، ولا يتعدى التحريم إلى أحد من قرابة الرضيع ، فليست أخته من الرضاة أختاً لأخيه ولا بنتاً لأبيه إذ لا رضاة بينهم ، والحكمة في ذلك أن سبب التحريم ما ينفصل من أجراء المرأة وزوجها وهو اللبن ، فإذا اختلنى به الرضيع صار جزءاً من أجزائها فانتشر التحريم بينهم ، بخلاف قراباته الرضيع

لأنه ليس بينهم وبين المرضعة ولا زوجها نسب ولا سبب ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث ابن عباس ، قوله ( عن جابر بن زيد ) هو أبو الشعثاء البصري مشهور بكنته ، وأما جابر بن يزيد الكوفي فأول اسم أبيه تحتانية وليس له في الصحيح شيء . قوله ( قيل للنبي ﷺ ) القائل له ذلك هو علي بن أبي طالب كما أخرجه مسلم من حديثه قال « قلت ، يا رسول الله مالك تنوق في قريش وتدنعا ؟ قال : وعندكم شيء ؟ قلت : نعم ابنة حزة ، الحديث ، وقوله « تنوق » ضبط بفتح المشاة والنون وتشديد الواو بعدها قال أي تختار ، مشتق من النقة بكسر النون وسكون التحتية بعدها قال ، وهي الخيار من الشيء ، يقال تنوق تنوقا أي بالغ في اختيار الشيء وانتقائه . وعند بعض رواة مسلم « تنوق » بمثناة مضمومة بدل النون وسكون الواو من الترق أي تميل وتشتهي ، ووقع عند سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب « قال علي : يا رسول الله ألا تزوج بنت عمك حمزة فإنيها من أحسن فتاة في قريش » ، وكان عليا لم يعلم بأن حمزة رضيح النبي ﷺ ، أو يجوز الخصوصية ، أو كان ذلك قبل تقرير الحكم . قال القرطبي : وبعد أن يقال عن علي لم يعلم بتحريم ذلك . قوله ( إنها ابنة أخي من الرضاة ) زاد همام عن قتادة « ويحرم من الرضاة ما يحرم من النسب » ، وقد تقدم من طريقه في كتاب الشهادات ، وكذا عند مسلم من طريق سعيد عن قتادة ، وهو المطابق لفظ الترجمة . قال العلماء : يستثنى من عموم قوله « يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب » أربع نوسة يحرم من النسب مطلقا وفي الرضاة قد لا يحرم ، الأولى أم الاخ في النسب حرام لأنها إما أم ولما زوج أب ، وفي الرضاة قد تكون أجنبية فترضخ الاخ فلا تحرم على أخيه . الثانية أم الحفيد حرام في النسب لأنها إما بنت أو زوج ابن ، وفي الرضاة قد تكون أجنبية فتترضخ الحفيد فلا تحرم على جده . الثالثة جدة الولد في النسب حرام لأنها إما أم أو أم زوجة ، وفي الرضاة قد تكون أجنبية أرضعت الولد فيجوز لوالده أن يتزوجها . الرابعة أخت الولد حرام في النسب لأنها بنت أو بنية ، وفي الرضاة قد تكون أجنبية فتترضخ الولد فلا تحرم على الولد . وهذه الصور الأربع اقتصر عليها جماعة ، ولم يستن الجهور شيئا من ذلك . وفي التحقيق لا يستثنى شيء من ذلك لأنهم لم يحرم من جهة النسب وإنما حرم من جهة المصاهرة . واستدرك بعض المتأخرين أم العم وأم العممة وأم الخالة وأم الخالة فأنهم يحرم من النسب لا في الرضاة وليس ذلك على عمومه والله أعلم . قال مصعب الزبيري : كانت نوبة - يعني الآتي ذكرها في الحديث الذي بعده - أرضعت النبي ﷺ بعدما أرضعت حمزة ثم أرضعت أبا سلمة . قلت : وبنت حمزة تقدم ذكرها وتسميتها في كتاب المغازي في شرح حديث البراء بن عازب في قوله « فتبتمهم بنت حمزة » تنادى : ياعم ، الحديث . وجملة ما تحصل لنا من الخلاف في اسمها سبعة أقوال : أامة وعامرة وسلي وعائشة وفاطمة وأمة الله وبعل ، وحكي المزي في اسمائها أم الفضل لكن سرح ابن بشكوال بأنها كنية . الحديث الثالث حديث أم حبيبة وهي زوج النبي ﷺ ، قوله ( أنكح أختي ) أي تزوج . قوله ( بنت أبي سفيان ) في رواية يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عند مسلم والنسائي في هذا الحديث « أنكح أختي عزة بنت أبي سفيان » ، وابن ماجه من هذا الوجه « أنكح أختي حزة » ، وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث عند الطبراني أنها قالت « يا رسول الله هل لك في حنة بنت أبي سفيان ؟ قال : أصنع ماذا ؟ قالت : تنكحها » ، وقد أخرجه المصنف بعد أبواب من رواية هشام لكن لم يسم بنت أبي سفيان ، ولفظه « وقال فأفضل ماذا ؟ وفيه شاهد على جواز تقديم الفضل على « ما » الاستثنائية خلافاً لمن أنكره من النحاة . وعند أبي موسى في « الذيل » ددة بنت أبي سفيان ، وهذا وقع في رواية



الحيدى في مسنده عن سفيان عن هشام ، وأخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريق الحيدى وقالوا : أخرجه البخارى عن الحيدى ، وهو كما قال قد أخرجه عنه لكن حذف هذا الاسم وكأنه عمدا ، وكذا وقع في هذه الرواية زينب بنت أم سلمة وحده البخارى أيضا منها ثم نبه على أن الصواب درة وسيأتى بعد أربعة أبواب ، وجوم المنذرى بأن اسمها حنة كذا في الطبرانى ، وقال عياض : لا نعلم لعنة ذكرا في بنات أبي سفيان إلا في رواية يزيد بن أبي حبيب ، وقال أبو موسى : الأشهر فيها عزة . **قوله** ( أو تحبين ذلك ) ؟ هو استمهام تعجب من كونها تطالب أن يتزوج غيرها مع ما طبع عليه النساء من الغيرة . **قوله** ( است لك بمخيلة ) بضم الميم وسكون المعجمة وكسر اللام اسم قاعل من أخلى يخل ، أى لست بمنفردة بك ولا غالية من ضرة . وقال بعضهم هو يوزن قاعل الاخلاء متعديا ولازما ، من أخليت بمعنى خلوت من الضرة ، أى لست بمتمرغة ولا غالية من ضرة ، وفي بعض الروايات بفتح اللام بلفظ المفعول حكاهما الكرماني . وقال عياض : مخيلة أى منفردة يقال أخسل أمرك وأخل به أى انفرد به ، وقال صاحب النهاية : معناه لم أجدك غالبا من الزوجات ، وليس هو من قولهم امرأة غالية إذا غلت من الاطوار . **قوله** ( وأحب من شاركني ) مرفوع بالابتداء أى الى ، وفي رواية هشام الآتية قريبا « من شركنى » بغير ألف ، ولذا في الباب الذي بعده ، وكذا عند مسلم . **قوله** ( في خير ) كذا للبخارى بالتسكين أى أى خير كان ، وفي رواية هشام « في الخير » قيل المراد به محبة رسول الله ﷺ المتضمنة لسعادة الدارين السائرة لما لعله يعرض من الغيرة التي جرت بها العادة بين الزوجات ، لكن في رواية هشام المذكورة « وأحب من شركنى بك أخى » فعرف أن المراد بالخير ذاته ﷺ . **قوله** ( فانا نحدث ) بضم أوله وفتح الجاء على الباء للجهر . وفي رواية هشام المذكورة « قلت بلغنى » وفي رواية عقيل و الباب الذي بعدها « قلت يا رسول الله فوالله إنا لنحدث » وفي رواية وهب عن هشام عند أبي داود « فوالله لقد أخبرت » . **قوله** ( أنك تريد أن تنسكح ) في رواية هشام الآتية « بلغنى أنك تحطب » ولم أفس على اسم من أخبر بذلك ، ولعله كان من المنافقين فإنه قد ظهر أن الخبر لا أصل له ، وهذا مما يستدل به على ضعف المراسيل . **قوله** ( بنت أبي سلمة ) في رواية عقيل الآتية وكذا أخرجه الطبرانى من طريق ابن أخى الزهرى عن الزهرى ومن طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبيه ومن طريق عراك عن زينب بنت أم سلمة « درة بنت أبي سلمة » وهى بضم المهملة وتشديد الراء ، وفي رواية حكاهما عياض وخطاها بفتح المعجمة وعند أبي داود من طريق هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة درة أو درة ، على الشك ، شك زهير راويه عن هشام : ووقع عند البيهقي من رواية الحيدى عن سفيان عن هشام « بلغنى أنك تحطب زينب بنت أبي سلمة » وقد تقدم التنبيه على خطئه . ووقع عند أبي موسى في وذييل المعرفة حنة بنت أبي سلمة وهو خطأ ، وقوله بنت أم سلمة هو استمهام استبانت لرفع الاشكال ، أو استمهام انكار ، والمعنى أنها إن كانت بنت أبي سلمة من أم سلمة فيكون تحريرا من وجهين كما سيأتى بيانه ، وإن كانت من غيرها فن وجه واحد ، وكان أم حبيبة لم تطلع على تحرير ذلك إما لأن ذلك كان قبل نزول آية التحريم وإما بعد ذلك وظنت أنه من خصائص النبي ﷺ ، كذا قال الكرماني ، والاحتمال الثانى هو المعتد ، والاول يدعمه سياق الحديث ، وكان أم حبيبة استدلت على جواز الجمع بين الاختين بجواز الجمع بين المرأة وابنتها بطريق الاولى ، لأن الربيبة حرمت على التأييد والأخت حرمت في صورة الجمع فقط ، فأجابها ﷺ بأن ذلك لا يصلح ، وأن الذى بلغها من ذلك ليس بحق ، وأنها تحرم عليه من جهتين . **قوله** ( لو أنها لم

تسكن ربييتي في حجرى ما حلت لي ( قال القرطبي : فيه تعليل الحكم بملتين ، فانه علل تحريمها بكونها ربيية وبكونها  
 بنت أخ من الرضاة ، كذا قال ، والذي يظهر أنه فيه على أنها لو كان بها مانع واحد لكن في التحريم فكيف وبها  
 طلعان فليس من التعليل بملتين في شيء ، لأن كل وصفين يجوز أن يضاف الحكم إلى كل منهما لو انفرد قلما أن  
 بهاتين فيضاف الحكم إلى الأول منهما كما في السبين إذا اجتمعا ، ومثاله لو أحدث ثم أحدث بغير تغلل طهارة  
 الحديث الثاني لم يعمل شيئا أو يضاف الحكم إلى الثاني كما في اجتماع السبب والمباشرة ، وقد يضاف إلى أشبههما  
 وألحهما سواء كان الأول أم الثاني ، فعلى كل تقدير لا يضاف إليهما جميعا ، وإن قدر أنه يوجد فالإضافة إلى  
 المجموع ويكون كل منهما جزءا لعله مستقلة فلا تجتمع علتان على معلول واحد ، هذا الذي يظهر والمسألة  
 معصورة في الأصول وفيها خلاف ، قال القرطبي : والصحيح جوازها لهذا الحديث وغيره . وفي الحديث إشارة إلى  
 أن التحريم بالربيية أشد من التحريم بالرضاة . وقوله « ربييتي » أي بنت زوجتي ، مشتقة من الرب وهو الإصلاح  
 لأنه يقوم بأمرها ، وقيل من التربية وهو غلط من جهة الاشتقاق ، وقوله « في حجرى » راعى فيه لفظ الآية وإلا  
 فلا مفهوم له ، كذا عند الجمهور وأنه خرج مخرج الغالب ، وسيأتى البحث فيه في باب مفرد . وفي رواية عراك عن  
 زينب بنت أم سلمة عند الطبراني . لو أني لم أتكم أم سلمة ما حلت لي ، إن أباهما أخى من الرضاة . ووقع في  
 رواية ابن عينة عن هشام ، والله لو لم تسكن ربييتي ما حلت لي ، فنذكر ابن حزم أن منهم من احتج به على أن لا يفرق  
 بين اشتراط كونها في الحجر أو لا ، وهو ضعيف لأن القصة واحدة والذين زادوا فيها لفظ « في حجرى » حفاظ  
 أثبات . قوله ( أرضعتي وأبا سلمة ، أى وأرضعت أبا سلمة ، وهو من تقديم المفعول على الفاعل . قوله ( ثوبية )  
 بثلاثة وموحدة مصغر ، كانت مولاة لآل لب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ كما سيأتى في الحديث ، قوله ( فلا تمرضن )  
 بفتح أوله وسكون العين وكسر الراء بعدها معجمة ساكنة ثم تون على الخطاب بجماعة النساء ، وبكسر المعجمة وتشديد  
 النون خطاب لأم حبيبة وحدها ، والأول أوجه . وقال ابن التين : ضبط بضم الضاد في بعض الآمات ، ولا أعلم  
 له وجها لأنه إن كان الخطاب بجماعة النساء وهو الأبوين فهو بسكون الضاد لأنه فعل مستقبل مبنى على أصله ، ولو  
 أدخلت عليه التأكيد فشددت النون لكان تعرضان لأنه يجتمع ثلاث نونات فيفروق بينهما بألف ، وإن كان  
 الخطاب لأم حبيبة خاصة فنسكون الضاد مكسورة والنون مشددة . وقال القرطبي . جاء بلفظ الجمع وإن كانت القصة  
 لاثنتين وهما أم حبيبة وأم سلمة ردعا وزجرا أن تعود واحدة منهما أو غيرهما إلى مثل ذلك ، وهذا كما لو رأى  
 رجل امرأة تكلم رجلا فقال لها أتكلمين الرجال فانه مستعمل شائع ، وكان لأم سلمة من الأخوات قريية زوج ذمة  
 ابن الأسود ، وقريية الصغرى زوج عمر ثم معاوية ، وعزة بنت أبي أمية زوج منبه بن الحجاج ، ولها من البنات  
 زينب وأروية الحر ، ودرة التي قيل إنها غطوبة . وكانت لأم حبيبة من الأخوات هند زوج الحارث بن نوفل ،  
 وجويرة زوج السائب بن أبي حبيش ، وأميمة زوج صفوان بن أمية ، وأم الحكم زوج عبد الله بن عثمان ، وصخرة  
 زوج سعيد بن الأخنس ، وميمونة زوج هريرة بن مسعود . ولها من البنات حبيبة وقد روت عنها الحديث ولها صحبة  
 وكان لغيرهما من أمهات المؤمنين من الأخوات أم كلثوم وأم حبيبة ابنتا ذمة أختا سودة ، وأسماء أخت عائشة ،  
 وزينب بنت عمر أخت حفصة وغيرهن ، واه أعلم . قوله ( قال عروة ) هو بالاسناد المذكور ، وقد علق المصنف  
 طرقا منه في آخر التنقيحات فقال قال شبيب عن الزهري قال عروة ، فنذكره . وأخرجه الإسماعيلي من طريق الذهلي

عن أبي العيان بإسناده . قوله ( وثوبية مولاة لأبي لهب ) قلت : ذكرها ابن منده في الصحابة ، وقال : اختلف في إسلامها . وقال أبو نعيم : لا نعلم أحدا ذكر إسلامها غيره ، والذي في السير أن النبي ﷺ كان يكرها ، وكانت تدخل عليه بعد ما تزوج خديجة ، وكان يرسل إليها الصلة من المدينة ، إلى أن كان بعد فتح خيبر ماتت ومات ابنها مسروح . قوله ( وكان أبو لهب أعنتها فأرضعت النبي ﷺ ) ظاهره أن عنته لما كان قبل إرضاعها ، والذي في السير بخلافه ، وهو أن أبا لهب أعنتها قبل الهجرة وذلك بعد الإرضاع بدهر طويل وحكى السهيلي أيضا أن عنتها كان قبل الإرضاع ، وسأذكر كلامه . قوله ( أربه ) بضم الهمزة وكسر الراء وفتح التحتانية على البناء للجهول . قوله ( بعض أهله ) بالرفع على أنه النائب عن الفاعل . وذكر السهيلي أن العباس قال : لما مات أبو لهب رأيته في منامي بعد حول في شر حال فقال : ما لقيت بعدكم راحة ، إلا أن العذاب يخفف عني كل يوم اثنين ، قال : وذلك أن النبي ﷺ ولد يوم الاثنين ، وكانت ثوبية بشرت أبا لهب بمولده فأعنتها . قوله ( بشر حبيبة ) بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة أى سوء حال ، وقال ابن فارس : أصلها الحوبة وهى المسكنة والحاجة ، قالها في حبيبة منقلبة عن وار لا نكسار ما قبلها . ووقع في شرح السنة للبغوي ، وفتح الحاء ، ووقع عند المستعمل بفتح الحاء المعجمة أى في حالة غائبة من كل خير ، وقال ابن الجوزي : هو تصحيف ، وقال القرطبي : يروى بالمعجمة ، ووجدته في نسخة معتمدة بكسر المهملة وهو المعروف ، وحكى في المشارق ، عن رواية المستعمل بالجيم ولا أخذه إلا تصحيفا ، وهو تصحيف كما قال . قوله ( ماذا لقيت ) أى بعد الموت . قوله ( لم أكن بعدكم ، غير أني ) كذا في الأصول بحذف المفعول ، وفي رواية الاسماعيلى : لم أكن بعدكم رغاء ، وعند عبد الرزاق عن معمر بن الزهري : لم أكن بعدكم راحة ، قال ابن بطلان : سقط المفعول من رواية البخاري ، ولا يستقيم السلام إلا به . قوله ( غير أني ) سقطت في هذه ) كذا في الأصول بالحذف أيضا ، ووقع في رواية عبد الرزاق المذكورة ، وأشار إلى النقرة التي تحت إبهامه وفي رواية الاسماعيلى المذكورة وأشار إلى النقرة التي بين الإبهام والتي عليها من الأصابع ، ولبيق في الدلائل من طريق . . كذا مثله بلفظ : يعنى النقرة الخ ، وفي ذلك إشارة إلى حجارة ماسية من الماء . قوله ( بصتاني ) بفتح العين ، في رواية عبد الرزاق : بصتني ، وهو أوجه والوجه الأول أن يقول باعتاني ، لأن المراد التخليص من الرق . وفي الحديث دلالة على أن الكافر قد ينفعه العمل الصالح في الآخرة ؛ لكنه يخالف ظاهر القرآن ، قال الله تعالى ( وقد منا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا ) وأجيب أولا بأن الخبر مرسل أرسله عروة ولم يذكر من حدثه به ، وعلى تقدير أن يكون موصولا فالذي في الخبر رؤيا منام فلا حجة فيه ، وإلعل الذي رآها لم يكن إذ ذاك أسلم بعد فلا يحتاج به ، وثانيا على تقدير القبول فيحتمل أن يكون ما يتعلق بالنبي ﷺ مخصوصا من ذلك ، بدليل قصة أبي طالب كما تقدم أنه خفف عنه فنقل من الغمرات إلى الضحاح . وقال البيهقي : ماورد من بطلان الخبر للكفار فغناه أنهم لا يكون لهم التخلص من النار ولا دخول الجنة ، ويجوز أن يخفف عنهم من العذاب الذي يستوجبونه على ما ارتكبوه من الجرائم سوى الكفر بما عملوه من الخيرات : وأما عياض فقال : اتفق الإجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم ولا يتأبون عليها بنعيم ولا تخفيف عذاب ؛ وإن كان بعضهم أشد عذابا من بعض ، قلت : وهذا لا يرد الاحتمال الذي ذكره البيهقي ، فأت جميع ماورد من ذلك فيما يتعلق بذهب الكافر ، وأما ذنب غير الكافر فما المانع من تخفيفه ؟ وقال القرطبي : هذا التخفيف

خاص بهذا ومن ورد النص فيه . وقال ابن المنير في الحاشية : هنا قضيتان إحداهما محال وهي اعتبار طاعة الكافر مع كفره ، لأن شرط الطاعة أن تقع بقصد صحيح ، وهذا مفقود من الكافر . الثانية إثابة الكافر على بعض الأعمال أفضل من الله تعالى ، وهذا لا يمحله العقل ، فإذا تقرر ذلك لم يكن عتق أبي لبيب لثوبه قرينة معتبرة ، ويجوز أن يفضل الله عليه بما شاء كما تفضل على أبي طالب ، والمتبع في ذلك التوقيف نفياً وإثباتاً . قلت : وتمة هذا أن يقع التفضل المذكور لإكرام لمن وقع من الكافر البر له ومحو ذلك ، والله أعلم

٢١ - باب من قال : لا رضاع بعد حولين ،

لقوله تعالى ﴿ حَوَّلَيْن كَامِلَيْن لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ ﴾ وما يحرم من قبل الرضاع وكثيره ٥١٠٢ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن الأعشى عن أبيه عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها رجل ، فكأنه تغير وجهه ، كأنه كره ذلك ، فقالت : إنه أخي ، فقال : انظرن ما إخوانكن ، فأتتا الرضاعة من الحاجة ،

قوله ( باب من قال لا رضاع بعد حولين ، لقوله عز وجل ﴿ حَوَّلَيْن كَامِلَيْن لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ ﴾ ) أشار بهذا إلى قول الحنفية إن أقصى مدة الرضاع ثلاثون شهراً وحجتهم قوله تعالى ﴿ وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ﴾ أي المدة المذكورة لكل من الحمل والفصال ، وهذا تأويل غريب . والمشهور عند الجمهور أنها تقدر مدة أقل الحمل وأكثر مدة الرضاع ، وإلى ذلك صار أبو يوسف ومحمد بن الحسن ، ويؤيد ذلك أن أبا حنيفة لا يقول إن أقصى الحمل ستان ونصف ، وعند المالكية رواية توافق قول الحنفية لكن مزعمهم في ذلك أنه يقتصر بعد الحولين مدة يدمن الطفل فيها على الطعام ، لأن العادة أن الصبي لا يظلم دفعة واحدة بل على التدرج في أيام قليلة ، فللإمام التي يحاول فيها طعامه حكم الحولين . ثم اختلفوا في تقدير تلك المدة قيل يقتصر نصف سنة ، وقيل شهران ، وقيل شهر ونحوه ، وقيل أيام يسيرة ، وقيل شهر ، وقيل لايزاد على الحولين وهي رواية ابن وهب عن مالك وبه قال الجمهور ومن حجتهم حديث ابن عباس رفته لا رضاع إلا ما كان في الحولين ، أخرجه الدارقطني ، وقال : لم يسنده عن ابن عينة غير الهيثم بن جميل ، وهو ثقة حافظ . وأخرجه ابن عدى . وقال غير الهيثم يرفقه عن ابن عباس وهو محفوظ ، وعندما متى وقع الرضاع بعد الحولين ولو بلحظة لم يترتب عليه حكم ، وعند الشافعية لو ابتدأ الوضع في أثناء الشهر المنكسر من شهر آخر ثلاثين يوماً ، وقال زفر : يستمر إلى ثلاث سنين إذا كان يمتزى باللبن ولا يمتزى بالطعام ، وحكى ابن عبد البر عنه أنه يشترط مع ذلك أن يكون يمتزى باللبن ، وحكى عن الأوزاعي مثله لكن قال : بشرط أن لا يظلم ، فتي فطم ولو قبل الحولين فإرضاع بعده لا يكون رضاعاً . قوله ( وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره ) هذا مصير منه إلى التسك بالعموم الوارد في الاخبار مثل حديث الباب وغيره ، وهذا قول مالك وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي والليث ، وهو المشهور عند أحمد . وذهب آخرون إلى أنه الذي يحرم ما زاد على الرضعة الواحدة . ثم اختلفوا لجام عن عائشة عشر رضعات أخرجه مالك في الموطأ ، وعن حفصة كذلك ، وجاء عن عائشة أيضاً سبع رضعات أخرجه ابن أبي خيثمة بأسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير عنها ،

وعبد الرزاق من طريق عروة وكانت عائشة تقول لا يحرم دون سبع رضعات أو خمس رضعات ، وجاء من عائشة أيضا خمس رضعات ، فعند مسلم عنها وكان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات ، ثم نسخت بخمس رضعات معلومات فتوفي رسول الله ﷺ ، ومن مما يقرأ ، وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عنها قالت : لا يحرم دون خمس رضعات معلومات ، وإلى هذا ذهب الشافعي ، ومن رواية عن أحمد ، وقال به ابن حزم ، وذهب أحمد في رواية وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر وداود وأتباعه - إلا ابن حزم - إلى أن البنت التي يحرم ثلاث رضعات لقوله ﷺ ولا تحرم الرضعة والرضعتان ، فإن مفهومه أن الثلاث محرم ، وأغرب القرطبي . فقال : لم يقل به إلا داود . ويخرج مما أخرجه البيهقي عن زيد بن ثابت بإسناد صحيح أنه يقول لا تحرم الرضعة والرضعتان والثلاث ، وأن الأربع هي التي تحرم . والثابت من الأحاديث حديث عائشة في الحنس ، وأما حديث ولا تحرم الرضعة والرضعتان ، فلم له مثال لما دون الحنس ، وإلا فالنحرىم بالثلاث فافوتها إنما يؤخذ من الحديث بالمفهوم ، وقد عارضه مفهوم الحديث الآخر المخرج عند مسلم وهو الحنس ، فمفهوم ولا تحرم المصة ولا المصتان ، أن الثلاث تحرم ، ومفهوم خمس رضعات أن الذي دون الأربع لا يحرم فتعارض ، فيرجع إلى الترجيح بين المفهومين ، وحديث الحنس جاء من طرق صحيحة ، وحديث المصتان جاء أيضا من طرق صحيحة ، لكن قد قال بعضهم أنه مضطرب لأنه يختلف فيه هل هو عن عائشة أو عن الزبير أو عن ابن الزبير أو عن أم الفضل ، لكن لم يقدح الاضطراب عند مسلم فأخرجه من حديث أم الفضل زوج العباس ، وأن رجلا من بني عامر قال : يا رسول الله هل يحرم الرضعة الواحدة ؟ قال لا ، وفي رواية له عنها ولا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصة ولا المصتان ، قال القرطبي : هو أنص مافي الباب ، إلا أنه يمكن حمله على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع ، وقوى مذهب الجمهور بأن الأخبار اختلفت في العدد ، وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها فيما يعتبر من ذلك فوجب الرجوع إلى أقل ما يطلق عليه الاسم ، ويعضده من حيث النظر أنه معنى طارى يقتضى تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصبر ، أو يقال مائع يبلغ الباطن فيحرم فلا يشترط فيه العدد كالماء ، والله أعلم . وأيضا فقول عائشة وعشر رضعات معلومات ثم نسخت بخمس معلومات فات النبي ﷺ ، ومن ما يقرأ ، لا يفتنض الاحتجاج على الأصح من قول الأصوليين ، لأن القرآن لا يثبت إلا بالواتر ، والراوى روى هذا على أنه قرآن لا خبر فلم يثبت كونه قرآنا ولا ذكر الراوى أنه خبر ليقبل قوله فيه ، والله أعلم . قوله (عن الأشعث) هو ابن أبي الشعثا . واسمه سليم بن الأسود الحارثي الكوفي . قوله (إن النبي ﷺ دخل عليها وعندنا رجل) لم أقف على اسمه وأظنه ابن أبي القعيس ، وغلط من قال هو عبد الله بن يزيد رضي الله عنه لأن عبد الله هذا تابعي باتفاق الأئمة ، وكان أمه التي أَرْضعت عائشة عاشت بعد النبي ﷺ فولدته فلها قيل له رضيع عائشة . قوله (فكأنه تغير وجهه كأنه كره ذلك) كذا فيه ، ووقع في رواية مسلم من طريق أبي الأحوص عن أشعث وعندي رجل قاعد فاشته ذلك عليه ، ورأيت الغضب في وجهه ، وفي رواية أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة « شفق ذلك عليه وتغير وجهه » وتقدم من رواية سفيان المازنية في الشهادات ، فقال : يا عائشة من هذا ، ؟ . قوله (فألتا إنه أخى) في رواية غندر عن شعبة ، وإنه أخى من الرضاعة ، أخرجه الاسماعيلي ، وقد أخرجه أحمد عن غندر بدونها ، وتقدم في الشهادات من طريق سفيان الثوري عن أشعث فذكرها ، وكذا ذكرها أبو داود في روايته ، من طريق شعبة وسفيان جميعا عن الأشعث . قوله (انظرون ما إخوانكن) في رواية الكشميني من إخوانكن ، وهي

أوجه ، والمعنى تأملن ما وقع من ذلك هل هو رضاع صحيح بشرطه : من وقوعه في زمن الرضاعة ، ومقدار الارتضاع  
فإن الحكم الذي ينشأ من الرضاع إنما يكون إذا وقع الرضاع المشروط . قال المذهب : معناه انظرن ما سبب هذه  
الآخرة ، فإن حرمة الرضاع إنما هي في الصغر حتى تسد الرضاعة المجاعة . وقال أبو عبيد : معناه أن الذي جاع  
كان طعامه الذي يشبهه اللبن من الرضاع لا - حيث يكون الغذاء بغير الرضاع . قوله ( فإنما الرضاعة من المجاعة ) فيه  
تعليل الباعث على إيمان النظر والفكر ، لأن الرضاعة تثبت بالنسب وتجعل الرضيع محرماً . وقوله ( من المجاعة ،  
أي الرضاعة التي تثبت بها الحرمة ) يحمل بها الخفة هي حيث يكون الرضيع طفلاً لسد اللبن جوعته ، لأن معدته  
ضعيفة يكفها اللبن وينبت بذلك لحم فيصير بحراً من المرضة فيشترك في الحرمة مع أولادها ، فكأنه قال لا رضاعة  
معتبرة إلا المغنية عن المجاعة أو المطلعة من المجاعة ، كقوله تعالى ( أطعمهم من جوع ) ومن شواهد حديث  
ابن مسعود ولا رضاع إلا ما شد العظام ، وأثبت اللحم ، أخرجه أبو داود مرفوعاً وموقوفاً ، وحديث أم نضلة  
ولا يحرم من الرضاع إلا ما فقت الامعاء ، أخرجه الترمذي وصححه . ويمكن أن يستدل به على أن الرضعة الواحدة  
لا تحرم لأنها لا تفتي من جوع ، وإذا كان يحتاج إلى تقدير فأولى ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة وهو خمس رضعات ،  
واستدل به على أن التغذية بلبن المرضة يحرم سواء كان يشرب أم أكل بأى صفة كان ، حتى الوجور والسعوط  
والثرد والطبخ وغير ذلك إذا وقع ذلك بالشرط المذكور من العدد لأن ذلك يطرد الجوع ، وهو موجود في جميع  
ما ذكر فيوافق الخبر والمعنى وبهذا قال الجمهور . لكن استثنى الحنفية الحقة وعاف في ذلك القيت وأهل الظاهر  
فقالوا إن الرضاعة الحرمة إنما تكون بانقحام الثدي ومص اللبن منه ، وأورد على ابن حزم أنه يلزم على قولهم أشكال  
في التقام سالم لدى سلة وهي أجنبية منه ، فإن صيغاً أوجب عن الإشكال باحتمال أنها حلبته ثم شربه من غير أن  
يمس ثديها ، قال النووي : وهو احتمال حسن ، لكنه لا يفيد ابن حزم ، لأنه لا يكتفي في الرضاع إلا بالتقام  
الثدي ، لكن أوجب النووي بأنه عفي عن ذلك للحاجة . وأما ابن حزم فاستدل بقصة سالم هل جواز مس  
الأجنبي لدى الأجنبية والتقام ثديها إذا أراد أن يرتضع منها مطلقاً ؛ واستدل به على أن الرضاعة إنما تعتبر في  
حال الصغر لأنها الحال الذي يمكن طرد الجوع فيها باللبن بخلاف حال الكبر ، وضابط ذلك تمام الحولين كما تقدم في  
الترجمة ، وهليه دل حديث ابن عباس المذكور وحديث أم سلة ولا رضاع إلا ما فقت الامعاء وكان قبل النظام ،  
وصححه الترمذي وابن حبان ، قال القرطبي : في قوله ( فإنما الرضاعة من المجاعة ، تثبت قاعدة كلية صريحة في  
اعتبار الرضاع في الزمن الذي يستثنى به الرضيع عن الطعام باللبن ، ويستغنى بقوله تعالى ( لمن أراد أن يتم الرضاعة )  
فإنه يدل على أن هذه المدة أقصى مدة الرضاع المحتاج إليه عادة المعتبر شرطاً ، فما زاد عليه لا يحتاج إليه عادة فلا يعتبر  
شرطاً ، إذ لا حكم للنادر وفي اعتبار ارضاع الكبير انتهاك حرمة المرأة بارتضاع الأجنبي منها لاطلاعه على عورتها ولو  
بإتقانه ثديها . قلت : وهذا الأخير على الغالب وعلى مذهب من يشترط التقام الثدي ، وقد تقدم قبل خمسة أبواب  
أن عاقبة كانت لا تفرق في حكم الرضاع بين حال الصغر والكبر ، وقد استشكل ذلك مع كون هذا الحديث من روايتها  
واحتجتم هي بقصة سالم مولى أبي حذيفة فاطمها فهبت من قوله ( إنما الرضاعة من المجاعة اعتبار مقدار ما يسد  
الجوع من لبن المرضة لمن يرتضع منها ، وذلك أعم من أن يكون المرتضع صغيراً أو كبيراً فلا يكون الحديث  
لفصاً في منع اعتبار رضاع الكبير ، وحديث ابن عباس مع تقديره بقوة ليس نصاً في ذلك ولا حديث أم سلة

لمجواز أن يكون المراد أن الرضاع بعد الفطام ممنوع ، ثم لو وقع رتب عليه حكم التحريم ، فما في الأحاديث المذكورة ما يدفع هذا الاحتمال ، فلهاذا عملت عائشة بذلك ، وحكاها الثوري تبعاً لابن الصباغ وغيره عن داود . وفيه نظر . وكذا نقل القرطبي عن داود أن رضاع الكبير يفيد رفع الاحتجاب منه ، ومال إلى هذا القول ابن المراز من المالكية . وفي نسبة ذلك لدارد نظر فإن ابن حزم ذكر عن داود أنه مع الجمهور ؛ وكذا نقل غيره من أهل الظاهر وهم أغبر بمذهب صاحبهم ، وإنما الذي نصر مذهب عائشة هذا وبالغ في ذلك هو ابن حزم ونقله عن علي ، وهو من رواية الحارث الأعور عنه ، ولذلك ضعفه ابن عبد البر ، وقال عبد الرزاق عن ابن جريج : قال رجل لعطاء أن امرأة سقتني من لبنها بعدما كبرت أفأنا نكحها ؟ قال : لا . قال ابن جريج : فقلت له : هذا رأيك ؟ قال : نعم . كانت عائشة نأسر بذلك بنات أخوها ، وهو قول الثوري بن سعد ، وقال ابن عبد البر : لم يختلف عنه في ذلك . قلت : وذكر الطبري في تهذيب الآثار ، في مسند علي هذه المسألة وساق بأسناده الصحيح عن حفصة مثل قول عائشة ، وهو ما يخص به عموم قول أم سلمة وأبي سائر أرواح النبي ﷺ أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحداً أخرجه مسلم وغيره ، ونقله الطبري أيضاً عن عبد الله بن أزيير والثاقم بن محمد وعروة في آخرين ، وفيه تعقب على القرطبي حيث خص المجواز بعد عائشة بدارد ، وزعم الجمهور إلى اعتبار الصغر في الرضاع المحرم وقد تقدم ضبطه ، وأجابوا عن قصة سالم بأجربة : منها أنه حكم منسوخ وبه جزم الحب الطبري في أحكامه ، وقرره بعضهم بأن قصة سالم كانت في أوائل الهجرة والأحاديث الدالة على اعتبار الحواشي من رواية أحداث الصحابة فدل على تأخرها ، وهو مستند ضعيف إذ لا يلزم من تأخر إسلام الراوي ولا صغره أن لا يكون ما رواه متقدماً ، وأيضاً ففي سياق قصة سالم ما يشير بسبق الحكم باعتبار الحواشي لقول امرأة أبي حذيفة في بعض طرقه حيث قال لها النبي ﷺ : أرضعيه ، قالت : وكيف أرضعه وهو رجل كبير ؟ فتبسم رسول الله ﷺ وقال : قد علمت أنه رجل كبير ، وفي رواية مسلم فانت دانه ذو لحية ، قال : أرضعيه ، وهذا يشير بأنها كانت تعرف أن الصغر معتبر في الرضاع المحرم . ومنها دحوى الخصوصية بسالم وامرأة أبي حذيفة ، والأصل فيه قول أم سلمة وأزواج النبي ﷺ : ما نرى هذا إلا رخصه أرضعها رسول الله ﷺ لسالم غاصة ، وقرره ابن الصباغ وغيره بأن أصل قصة سالم ما كان وقع من النبي الذي أدى إلى اختلاط سالم بسلمة ، فلما نزل الاحتجاب ومنعوا من النبي ﷺ شق ذلك على سلمة فوقع الترخيص لها في ذلك لرفع ما حصل لها من المشقة ، وهذا فيه نظر لأنه يقتضي إلحاق من يساوي سلمة في المشقة والاحتجاج بها فتتقن الخصوصية ويثبت مذهب المخالف ، لكن يفيد الاحتجاج . وقرره آخرون بأن الأصل أن الرضاع لا يحرم ، فلما ثبت ذلك في الصغر خولف الأصل له وبقي ما عداه على الأصل ، وقصة سالم واقعة حين يطرقها احتمال الخصوصية فيجب الوقوف عن الاحتجاج بها . ورأيت بخط تاج الدين السبكي أنه رأى في تصنيف محمد بن خليل الأندلسي في هذه المسألة أنه توقف في أن عائشة وإن ضح عنها الفتيا بذلك لكن لم يقع منها إدخال أحد من الإجاب بتلك الرضاعة ، قال تاج الدين : ظاهر الأحاديث ترد عليه ، وليس صندي فيه قول جازم لآمن قطع ولا من ظن غالب ، كذا قال ، وفيه غفلة عما ثبت عند أبي داود في هذه القصة ، فكانت عائشة تأمر بنات إيجرتها وبنات أخواتها أن يرضعن من أحبهن أن يدخل عليهن وبراهما وإن كان كبيراً خمس رضعات ثم يدخل عليهن ومائة صحيح ، وهو صريح ، فأى ظن غالب وراء هذا ؟ والله سبحانه وتعالى أعلم . وفي الحديث أيضاً مجواز

دخول من اعترفت المرأة بالرضا معه عليها وأنه يصير أخا لها وقبول قولها فيمن اعترفت به ، وأن الزوج يسأل زوجته عن سبب إدخال الرجال بيته والاحتياط في ذلك والنظر فيه ، وفي قصة سالم جواز الارشاد الى الحيل ، وقال ابن الرقعة يؤخذ منه جواز تعاطي ما يحصل الحل في المستقبل وإن كان ليس حلالا في الحال

## ٢٢ - باب ابن الفحل

٥١٠٣ - حَرْشُ عِدْ أَيْهِ بِنِ يَوْسَفَ أَخْبَرَنَا مَا لَيْكُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بِنِ الزُّبَيْرِ « عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ أَمْلَحَ أَخَا أَبِي الْقَعِيسِ جَاءَ بِسِتَائِذْنُ عَلَيْهَا وَهُوَ عُمَاهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ بَعْدَ أَنْ نَزَلَ الْحِجَابُ ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ ، فَأَمَرَ نِي أَنْ أَذْنَ لَهُ »

قوله ( باب ابن الفحل ) بفتح الفاء وسكون المهملة ، أى الرجل ، ونسبة الابن اليه مجازية لسكونه السبب فيه . قوله ( عن ابن شهاب ) لئلا يخلط فيه شيخ آخر وهو هشام بن عروة ، وسياقه للأحدث عن عروة . وسياق قبيل كتاب الطلاق . قوله ( إن أملاح أخا أبي القعيس ) بمقاف وعين وسين مهملة من مصنف ، وتقديم في الشهادات من طريق الحكم عن عروة . استأذن على أملاح فلم أذن له ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه أملاح بن قعيس والمحفوظ أملاح أخو أبي القعيس ، ويحتمل أن يكون اسم أبيه قعيسا أو اسم جده فاسب اليه فتكون كنية أبي القعيس وافقت اسم أبيه أو اسم جده ، ويؤيده ما وقع في الأدب من طريق عقيل بن الزهري بلفظ « قال أخا بني القعيس » وكذا وقع عند النسائي من طريق وهب بن كيسان عن عروة ، وقد مضى في تفسير الأحزاب من طريق شعيب عن ابن شهاب بلفظ « أن أملاح أخا أبي القعيس » وكذا مسلم من طريق يونس ومعه عن الزهري ، وهو المحفوظ عن أصحاب الزهري ، لكن وقع عند مسلم من رواية ابن عيينة عن الزهري أملاح بن أبي القعيس ، وكذا لأبي داود من طريق الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه ، ومسلم من طريق ابن جريج عن عطاء . أخبرني عروة أن عائشة قالت استأذن علي عبي من الرضاة أبو الجعد ، قال فقال لي هشام : إنما هو أبو القعيس . وكذا وقع عند مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام . استأذن عليها أبو القعيس ، وسائر الرواة عن هشام قالوا أملاح أخو أبي القعيس كما هو المشهور ، وكذا قال سائر أصحاب عروة ، ووقع عند سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد . أن أبا قعيس أتى عائشة يستأذن حاليها ، وأخرجه الطبراني في الأوسط ، من طريق القاسم عن أبي قعيس ، والمحفوظ أن الذي استأذن هو أملاح وأبو القعيس هو أخوه ، قال القرطبي : كل ما جاء من الروايات وهم إلا من قال أملاح أخو أبي القعيس أو قال أبو الجعد لأنها كنية أملاح . قلت : وإذا تدبرت ما حوت عرفت أن كثيرا من الروايات لا وهم فيه ولم يخطئ عطاء في قوله أبو الجعد فإنه يحتمل أن يكون حفظ كنية أملاح ، وأما اسم أبي القعيس فلم أقف عليه إلا في كلام الدارقطني فقال : هو وائل بن أملاح الأشجري ، وحكى هذا ابن عبد البر ثم حكى أيضا أن اسمه الجعد ، فليهذا يكون أخوه وائل اسمه أبيه ، ويحتمل أن يكون أبو القعيس لسبب لجده ويكون اسمه وائل بن قعيس بن أملاح بن القعيس ، وأخوه أملاح بن قعيس بن أملاح أبو الجعد ، قال ابن عبد البر في الاستيعاب : لا أعلم لأبي القعيس ذكرا إلا في هذا الحديث . قوله ( وهو عُمَاهُ مِنَ الرِّضَاعَةِ ) فيه التفات ، وكان السياق يقتضى أن يقول وهو



عمى ، وكذا وقع عند النسائي من طريق معن عن مالك ، وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم « وكان أبو القعبس أخا عائشة من الرضاة » . قوله ( فأبئت أن آذن له ) في رواية عراك الماضية في الشهادات ، فقال أنتحجبين مني وأنا عمك ، ؟ وفي رواية شعيب عن الزهري كما مضى في تفسير سورة الاحزاب ، وقلت : لا آذن له حتى أستأذن رسول الله ﷺ ، فإن أخاه أبا القعبس ليس هو أرضعني ، ولكن أرضعتني امرأة أبي القعبس ، وفي رواية معمر عن الزهري عند مسلم « وكان أبو القعبس زوج المرأة التي أرضعت عائشة » . قوله ( فأمرني أن آذن له ) في رواية شعيب « ائذني له فإنه عمك تربت يمينك » وفي رواية سفيان يداك أو يمينك ، وقد تقدم شرح هذه اللفظة في باب الأكفاء في الدين ، وفي رواية مالك عن هشام بن عروة « انه عمك فليجلب عليك ، وفي رواية الحكم « صدق أفلح ، ائذني له ، ووقع في رواية سفيان الثوري عن هشام عند أبي داود « دخل على أفلح فاستترت منه فقال أنتسترين مني وأنا عمك ؟ قلت : من أين ؟ قال : أرضعتك امرأة أخى ، قلت إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل ، الحديث ، ويجمع بأنه دخل عليها أولا فاستترت ودار بينهما الكلام ، ثم جاء يستأذن فلما منه أنها قبلت قوله فلم تأذن له حتى تستأذن رسول الله ﷺ . ووقع في رواية شعيب في آخره من الزيادة « قال عروة : فبذلك كانت عائشة تقول قول حرموا من الرضاة ما يحرم من النسب » ووقع في رواية سفيان بن عيينة « ما تحرمون من النسب ، وهذا ظاهره الوقف ، وقد أخرجه مسلم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن هراكل عن عروة في هذه القصة « وقال النبي ﷺ : لا تحتجب مني ، فإنه يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب ، وقد تقدمت هذه الزيادة عن عائشة أيضا مرفوعة من وجه آخر في أول أبواب الرضاة . وفي الحديث أن لبن الفعل يحرم فتنتشر الحرمة لمن ارتضع الصغير لبنه ، فلا تلح له بنت زوج المرأة التي أرضعته من غيرها مثلا ، وفيه خلاف قديم حكى عن ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وزينب بنت أم سلمة وغيرهم ، وقوله ابن بطلان عن عائشة وفيه نظر ، ومن التابعين عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة والقاسم وسالم وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار والشعبي وإبراهيم النخعي وأبي قلابة وإياس بن معاوية أخرجه ابن أبي شيبة وهب الزيات وسعيد بن منصور وابن المنذر ، وعن ابن سيرين « نبئت أن ناسا من أهل المدينة اختلفوا فيه ، وعن زينب بنت أبي سلمة أنها سألت والصحابة متوافرون وأمهات المؤمنين فقالوا الرضاة من قبل الرجل لا تحرم شيئا ، وقال به من الفقهاء ربيعة الرأي وإبراهيم بن عليه وابن بنت الشافعي وداود وأتباعه ، وأهرب عياض ومن قبله في تخصيصهم ذلك بـ داود وإبراهيم مع وجود الرواية عن ذكرنا بذلك ، وحجتهم في ذلك قوله تعالى ( وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ) ولم يذكر العمة ولا البنت كما ذكرهما في النسب ، وأجيبوا بأن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه ، ولا سيما وقد جاءت الأحاديث الصحيحة . واحتج بعضهم من حيث النظر بأن اللبن لا ينفصل من الرجل وإنما ينفصل من المرأة فكيف تنتشر الحرمة الى الرجل ؟ والجواب أنه قياس في مقابلة النص فلا يلتفت إليه ، وأيضا فإن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معا فوجب أن يكون الرضاة منهما كالجد لما كان سبب الولد أوجب تحريم ولد الولدة لتعلقه بولده ، وإلى هذا أشار ابن عباس بقوله في هذه المسألة « الفلاح واحد » أخرجه ابن أبي شيبة . وأيضا فإن الوطء يدر اللبن فلهلحل فيه نصيب . وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وفتها الأئمة كالأوزاعي في أهل الشام والثوري وأبي حنيفة وصاحبيه في أهل الكوفة وابن جريج في أهل مكة ومالك في أهل المدينة والشافعي وأحمد وإسحق وأبي ثور وأتباعهم الى أن لبن الفعل يحرم وحجتهم هذا الحديث

الصحيح، وأزعم الشافعي المالكية في هذه المسألة برد أصلهم بتقديم عمل أهل المدينة ولو خالف الحديث الصحيح إذا كان من الآحاد لما رواه عن عبد العزيز بن محمد عن ربيعة عن أن ابن الفحل لا يحرم، قال عبد العزيز بن محمد: وهذا رأي فقهاءنا إلا الزهري فقال الشافعي: لا نعلم شيئا من علم الخاصة أولى بأن يكون عاما ظاهرا من هذا، وقد تركوه الخبر الوارد، فيلزمهم على هذا إما أن يردوا هذا الخبر وهم لم يردوه أو يردوا ما خالف الخبر، وعلى كل حال هو المطلوب. قال القاضي عبد الوهاب: يتصور تجريد ابن الفحل رجل له امرأتان ترضع إحداهما صبيا والآخرى صبية فالجمهور قالوا يحرم على الصبي تزويج الصبية، وقال من خالفهم: يجوز، واستدل به على أن من ادعى الرضاع وصدقه الرضيع ثبتت حكم الرضاع بينهما ولا يحتاج إلى بدنة، لأن أفلح ادعى وصدقه عائشة وأذن الشارع بمجرد ذلك، وتعمق باحتمال أن يكون الشارع أطلع على ذلك من غير دعوى أفلح وتسلم عائشة، واستدل به على أن قليل الرضاع يحرم كما يحرم كثيره ادمم الاستفصال فيه، ولا حجة فيه لأن عدم الذكر لا يدل على لعدم المحض وفيه أن من شك في حكم يتوقف عن العمل حتى يسأل العلماء عنه، وأن من أشبهه عليه الشيء طالب المدعي ببيانه ليرجع إليه أحدهما، وأن العالم إذا سئل يصدق من قال الصواب فيها، وفيه وجوب احتجاب المرأة من الرجال إلا لحالب وشروط رعية استئذان المحرم على محرمة، وأن المرأة لا تأمن في بيت الرجل إلا بأذنه، وفيه جواز التسمية بأفلح، ويؤخذ منه أن المستفتى إذا بادر بالتأميل قبل سماع الفتوى أنكر عليه إقراره لها بترتب يمينك، فإن فيه إشارة إلى أنه كان من حقه أن تسأل عن الحكم فقط ولأنه لم يرد به منهم من أطلق من الحنفية القائلين أن الصحابي إذا روى عن النبي ﷺ حديثا وصح عنه ثم صح عنه العمل بخلافه أن العمل بما رأى لا بما روى، لأن عائشة صح عنها أن لا اعتبار بلبن الفحل ذكره مالك في الموطأ وسعيد بن منصور في السنن وأبو عبيد في كتاب النكاح بأسناد حسن، وأخذ الجمهور منهم الحنفية بخلاف ذلك وعملوا بروايتها في قصة أخى أبي القيس وحرموه بلبن الفحل فكان يلزمهم على قاعدتهم أن ينهوا عمل عائشة ويعرضوا عن روايتها، ولو كان روى هذا الحكم غير عائشة لكان لهم معذرة لسكتهم لم يروه غيرها، وهو إلزام قوي

### ٢٣ - باب . شهادة المرضعة

٥١٠٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن إبراهيم أخبرنا أبو بوب عن عبد الله بن أبي مليكة قال حدثني عبيد بن أبي سريم عن عتبة بن الحارث - قال وقد سمعته من عتبة لكني لحديث عبيد أحفظ - قال وتزوجت امرأة، فجاءتنا امرأة سوداء فقالت: أرضعكها، فأنيت النبي ﷺ فقلت: تزوجت فلانة بنت فلان فجاءتنا امرأة سوداء، فقالت لي: إني قد أرضعكها، وهي كاذبة. فأعرض عني، فأنيت من قبل وجهي فقلت: إنها كاذبة. قال: كيف بها وقد زعمت أنها قد أرضعكها، دهما عنك. وأشار إسماعيل بأصبعه السبابة والوسطى يحكي أبو بوب،

**قوله** (باب شهادة المرضعة) أي وحدها، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك في كتاب الشهادات. وأغرب ابن بطال هنا فقتل الاجماع على أن شهادة المرأة وحدها لا تجوز في الرضاع وشبهه، وهو يجب منه قلة قول جماعة

من السلف حتى ان عند المالكية رواية أنها تقبل وحدها لكن بشرط فشو ذلك في الجبران . قوله (على بن عبد الله) هو ابن المديني ، واسماعيل بن ابراهيم هو المعروف بابن عاتبة ، وعبيد بن أبي سريم مكي ماله في الصحيح سوى هذا الحديث ، ولا أعرف من حله شيئا إلا أن ابن حبان ذكره في ثقات التابعين ، وقد أوضحت في الشهادات بيان الاختلاف في إسناده على ابن أبي مليكة ، وأن العدة فيه على سماع ابن أبي مليكة له من عقبة بن الحارث نفسه ، وقدم تسمية المرأة المعبر عنها هنا بثلاثة ينس فلان وتسمية أبيها ، وأما المرخصة السوداء فاعرفت اسمها بعد . قوله ( فأعرض عن ) في رواية المستملى ، فأعرض عنه ، وفيه التفتات . قوله (دعها عنك ، وأشار باصبعه السبابة والوسطى يحكي أروى) يعني يحكي إشارة أروى ، والفتان على والحاك لإسماعيل ، والمراد حكاية فعل النبي ﷺ حيث أشار بيده وقال بلسانه ، ودعها عنك ، لحكي ذلك كل راو لمن دونه . واستدل به على أن الرضاة لا يشترط فيها عدد الرضاعات وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم ذكرها عدم الاشتراط لاحتمال أن يكون ذلك قبل تقرير حكم اشتراط العدد ، أو بعد اشتداده فلم يحتاج لذكره في كل واقعة ، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك . ويؤخذ من الحديث عند من يقول ان الاسر بفرأها لم يكن لتحريرها عليه بقول المرخصة بل للاحتياط أن يحتاط من يريد أن يتزوج أو يزوجه ثم اطلع على أسره خلاف بين العلماء كمن زنى بها أو باشرها بشهوة أو ذنى بها أصله أو فرعه أو خلقت من زناه بأبها أو شك في تحريرها عليه بصهر أو قرابة ونحو ذلك ، والله أعلم

٢٤ - باب ما يحل من النساء وما يحرم ، وقوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبنَاتُكُمْ وَأَخُواتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ ﴾ إلى آخر الآيتين إلى قوله ﴿ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً ﴾ . وقال أنس ﴿ والمحصنات من النساء ﴾ ذوات الأزواج الحرار حرام ﴿ إلا ما ملكت أيمانكم ﴾ لا يبرى بأماً أن ينزع الرجل جاريته من عهده . وقال ﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ﴾ وقال ابن عباس : ما زاد على أربع فهو حرام كامرء وابنته وأخت

٥١٠٥ - وقال لما أحمد بن حنبل حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان حدثني حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « حُرِّمَ من النسب سبع ومن الأصهار سبع . ثم قرأ ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ الآية . وجمع عبد الله بن جعفر بين ابنة علي وأمرأة علي . وقال ابن سيرين : لا بأس به ، وكرهه الحسن مرة ثم قال : لا بأس به . وجمع الحسن بن الحسن بن علي بين ابنتي عم في ليلة ، وكرهه جابر بن زيد لقطعة وليس فيه تحریم لقوله تعالى ﴿ وأحل لكم ماوراء ذلك ﴾ . وقال عكرمة عن ابن عباس : إذا زنى بأخت امرأته لم تحرم عليه امرأته . ويروى عن يحيى الليثي عن الشعبي وأبي جعفر فمن يلبس بالصبي إن أدخله فيه فلا يتزوج أمه . ويحيى هذا غير معروف ، ولم يجاب عليه . وعن عكرمة عن ابن عباس : إذا زنى بها لا تحرم عليه امرأته . ويذكر عن أبي نصر أن ابن عباس حرمة . وأبو نصر هذا لم يعرف بسامعه من ابن عباس . ويروى عن عمران بن

حُصَيْنَ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَالْحَسَنُ وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالَ : بِحَرْمٍ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ حَتَّى يُلْزَقَ  
 بِالْأَرْضِ يَدْنِي حَتَّى يَجَامَعَ . وَجَوَّزَهُ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَهُرُوءُ وَالزُّهْرِيُّ ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ قَالَ عَلَى مَا يَحْرُمُ ، وَهَذَا مَرْسَلٌ  
 قَوْلُهُ ( بَابُ مَا يَحِلُّ مِنَ الْفَسَاءِ وَمَا يَحْرُمُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : حَرَّمَ عَلَيْكُمْ أَمْهَانَكُمْ وَبَنَاتَكُمْ الْآيَةَ إِلَى عَلِيٍّ حَكِيمًا )  
 كَذَا ابْنُ ذَرٍّ ، وَسَاقَ فِي رِوَايَةٍ كَرِيمَةٍ إِلَى قَوْلِهِ ( وَبَنَاتُ الْأَخْتِ - ثُمَّ قَالَ إِلَى قَوْلِهِ - عَلِيٍّ حَكِيمًا ) وَذَلِكَ يَشْمَلُ  
 الْآيَتَيْنِ ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى إِلَى قَوْلِهِ ( غَفُورًا رَحِيمًا ) . قَوْلُهُ ( وَقَالَ أَلَسَ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْفَسَاءِ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ الْحُرَّاتِ  
 حَرَامٌ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَنْزِعَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ ) وَفِي رِوَايَةِ الْكُشَمِيِّ جَارِيَةٍ ( مِنْ عِيْدِهِ ) وَصَلَهُ  
 إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي فِي كِتَابِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ مَرْيَمَ سَلِيَمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَلَسَ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ  
 قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَالْمُحْصَنَاتُ ) ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ الْحُرَّاتِ ( إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ) فَذَا هُوَ لَا يَرَى بِمَا مَلَكَتِ الْيَدَيْنِ بَأْسًا  
 أَنْ يَنْزِعَ الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ مِنْ عِيْدِهِ فَيُطْلِقَهَا ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ التَّمِيمِيِّ بِإِلْفِظِ ذَوَاتِ الْجَوْلِ  
 وَكَانَ يَقُولُ بَيْنَهُمَا طَلَاقُهَا ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُحْصَنَاتِ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ يَعْنِي أَنَّهُنَّ حَرَامٌ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْتِنَاءِ  
 فِي قَوْلِهِ ( إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ) الْمُسَبَّاتِ إِذَا كُنَّ مَتَزَوَّجَاتٍ فَتَنْهَى حِلَّالَهُنَّ سَبَاهُنَ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ ) أَيْ قَالَ اللَّهُ  
 عَنْ وَجَلٍ ( وَلَا تَنْكَحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ) أَشَارَ بِهَذَا إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى مَنْ حَرَّمَ نِكَاحَهَا زَادَهُ عَلَى مَا فِي الْآيَتَيْنِ  
 فَذَكَرَ الْمُشْرَكَةَ وَقَدْ اسْتَنْثَيْتِ الْكِتَابِيَّةُ وَالزَّائِدَةُ عَلَى الرَّابِعَةِ فَقَدْ ذَكَرَ عَلَى أَنَّ الْعِدَّةَ الَّتِي فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّتِي بَعْدَهُ  
 لَا مَفْهُومَ لَهُ وَإِنَّمَا أَرَادَ حَصْرَ مَا فِي الْآيَتَيْنِ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : عَازَدَ عَلَى أَرْبَعٍ فَهُوَ حَرَامٌ كَلِمَةً وَابْنَتَهُ وَأَخْتَهُ )  
 وَصَلَهُ الْقُرْبَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْهُ وَلَفْظُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْفَسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ) :  
 لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ فَوْقَ أَرْبَعِ نِسَاءٍ ، فَإِذَا زَادَ مِنْهُنَّ فَوَيْلٌ عَلَيْهِ حَرَامٌ ، وَالْبَاقِي مِثْلُهُ ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ )  
 لَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ( هَذَا قِيلَ أَخَذَهُ الْمُصَنِّفُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْمَذَاكِرَةِ أَوْ الْإِجَازَةِ ، وَالَّذِي ظَهَرَ لِي بِالِاسْتِقْرَاءِ  
 أَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَعْمَلَ هَذِهِ الصِّيغَةَ فِي الْمَوْقُوفَاتِ ، وَرَبَّمَا اسْتَعْمَلَهَا فُسَيْحًا فِيهِ قُصُورٌ مَا عَنْ شَرْطِهِ ، وَالَّذِي هُنَا مِنَ الشَّقِّ  
 الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ لِلْمُصَنِّفِ فِي هَذَا الْكِتَابِ رِوَايَةٌ عَنْ أَحَدٍ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَأَخْرَجَ عَنْهُ فِي آخِرِ الْمَغَازِي حَدِيثًا  
 بِوَسِيلَةٍ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرْ عَنْهُ لِأَنَّهُ فِي رِحْلَتِهِ الْقَدِيمَةِ اتَّقَى كَثِيرًا مِنْ مَشَايِخِ أَحْمَدَ فَاسْتَفْتَى بِهِمْ ، وَفِي رِحْلَتِهِ الْأَخِيرَةِ كَانَ أَحْمَدُ  
 قَدْ قَطَعَ التَّحْدِيثَ فَكَانَ لَا يَحْدُثُ إِلَّا نَادِرًا فَمِنْ ثَمَّ أَكْثَرَ الْبُخَارَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ دُونَ أَحْمَدَ ، وَسَفِيَّانَ الْمَذْكُورَ فِي  
 هَذَا الْإِسْنَادِ هُوَ الثَّوْرِيُّ ، وَحَبِيبٌ هُوَ ابْنُ أَبِي ثَابِتٍ . قَوْلُهُ ( حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ سَبْعٌ ، وَمِنَ الصَّرِّ سَبْعٌ ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ  
 مَهْدِيٍّ عَنْ سَفِيَّانَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَحَرَّمَ عَلَيْهِمْ ، وَفِي لَفْظٍ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ . قَوْلُهُ ( ثُمَّ قَرَأَ : حَرَّمَ عَلَيْكُمْ أَمْهَانَكُمْ  
 الْآيَةَ ) فِي رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَنْ سَفِيَّانَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ « قَرَأَ الْآيَتَيْنِ ، وَالِ هَذِهِ الرِّوَايَةُ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ  
 فِي التَّرْجُمَةِ إِلَى عَلِيٍّ حَكِيمًا ، فَانْهَآ آخِرُ الْآيَتَيْنِ ، وَوَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مِنْ مَرْيَمَ حَمِيدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
 فِي آخِرِ الْحَدِيثِ « ثُمَّ قَرَأَ : حَرَّمَ عَلَيْكُمْ أَمْهَانَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ : وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ ، ثُمَّ قَالَ : هَذَا النَّسَبُ .  
 ثُمَّ قَرَأَ : وَأَمْهَانُكُمْ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ : وَأَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ ، وَقَرَأَ : وَلَا تَنْكَحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ  
 النِّسَاءِ فَقَالَ : هَذَا النَّصْرُ ، أَنْتَهَى ، فَذَا جَمَعَ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ كَانَتْ الْجُمْلَةُ خَمْسَ عَشْرَةِ امْرَأَةٍ ، وَفِي تَسْمِيَةِ مَا هُوَ بِالرِّضَاعِ  
 صَبْرًا تَحْجُودُ ، وَكَذَلِكَ امْرَأَةُ الْغَيْرِ ، وَجَمِيعُهُنَّ عَلَى التَّأْيِيدِ إِلَّا الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ وَامْرَأَةِ الْغَيْرِ ، وَيَلْتَقِي بَيْنَ ذِكْرِهِمَا

موطوءة الجد وان علا وأم الأم ولو علت وكذا أم الأب وبنت الابن ولو سفلت وكذا بنت البنت وبنت بنت  
الأخت ولو سفلت وكذا بنت بنت الاخ وبنت ابن الاخ والأخت وعمه الأب ولو علت وكذا عمة الأم وعالة الأم  
ولو علت وكذا حالة الأب وجدة الزوجة ولو علت وبنت الزبيدة ولو سفلت وكذا بنت الربيب وزوجة ابن الابن  
وابن البنت والجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، وسياق في باب مفرد ، ويعمر من الرضاع ما يحرم من النسب ،  
وتقدم في باب مفرد ، ويان ما قيل انه يستثنى من ذلك . قوله ( وجمع عبد الله بن جعفر ) أي ابن أبي طالب ( بين  
بنت علي وامرأة علي ) كانه أشار بذلك الى دفع من يتخيل أن العلة في منع الجمع بين الأخنتين ما يقع بينهما من  
القطيعة فيطرده الى كل قريبتين ولو بالامارة فن ذلك الجمع بين المرأة وبنت زوجها ، والامر المذكور وصله البيهقي  
في «الجمعيات» من طريق عبد الرحمن بن مهران أنه قال جمع عبد الله بن جعفر بين زينب بنت علي وامرأة علي ليل  
بنت مسعود ، وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر فقال « ليل بنت مسعود النشلية وأم كلثوم بنت علي لفاطمة  
فذكنا امرأته » وقوله لفاطمة أي من فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، ولا تعارض بين الروايتين في زينب وأم  
كلثوم لانه تزوجهما واحدة بعد أخرى مع بقاء ليل في عصمته ، وقد وقع ذلك ميمنة عند ابن سعد . قوله ( وقال  
ابن سيرين لا بأس به ) وصله سعيد بن منصور عنه بسند صحيح ، وأخرجه ابن أبي شبة مطولا من طريق أيوب  
عن عكرمة بن خالد « ان عبد الله بن صفوان تزوج امرأة رجل من ثقيف وابنته - أي من غيرها - قال أيوب :  
ففسل عن ذلك ابن سيرين فلم يره بأسا » وقال : نبئت أن رجلا كان يصبر اسمه جبلة جمع بين امرأة رجل وبنته من  
غيرها ، وأخرج الدارقطني من طريق أيوب أيضا عن ابن سيرين « ان رجلا من أهل مصر كانت له حبة يقال له  
جبلة ، فذكره . قوله ( وكرهه الحسن مرة ثم لا بأس به ) وصله الدارقطني في آخر الآثار الذي قبله بلفظ « وكان  
الحسن يكرهه » وأخرجه أبو عبيد في كتاب النكاح من طريق سلمة بن علقمة قال « اني لجالس عند الحسن إذ سأله  
رجل عن الجمع بين البنت وامرأة زوجها فسكره ، فقال له بعضهم : يا أبا سعيد ، هل ترى به بأسا ؟ فنظر ساعة  
ثم قال : ما أرى به بأسا » وأخرج ابن أبي شبة عن عكرمة أنه كرهه ، وعن سليمان بن يسار ومجاهد والشعبي أنهم  
قالوا لا بأس به . قوله ( وجمع الحسن بن الحسن بن علي بين بنت عم في ليلة ) وصله عبد الرزاق وأبو حنيفة من  
طريق عمرو بن دينار بهذا وزاد في ليلة واحدة بنت محمد بن علي وبنت عمر بن علي ، فقال محمد بن علي هو أحب  
اليما منهما ، وأخرج عبد الرزاق أيضا والشافعي من وجه آخر عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي فلم  
ينسب المرأتين ولم يذكر قول محمد بن علي وزاد « فأصبح النساء لا يبدن أن يذهبن » . قوله ( وكرهه جابر بن زيد  
للقطيعة ) وصله أبو عبيد من طريقه . وأخرج عبد الرزاق نحوه عن قتادة وزاد وإسحاق بن إبراهيم . قوله ( وليس فيه  
تحريم لقوله تعالى ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ هذا من تفقه المصنف ، وقد صرح به قتادة قبله كما ترى ، وقد  
قال ابن المنذر : لا أعلم أحدا أبطل هذا النكاح ، قال : وكان يلزم من يقول بدخول القياس في مثل هذا أن يحرمه ،  
وقد أشار جابر بن زيد إلى العلة بقوله « للقطيعة » أي لأجل وقوح القطيعة بينهما ، لما يوجهه التنافس بين الصرتين  
في العادة ، وسياق التصريح بهذه العلة في حديث النوى عن الجمع بين المرأة وعمتها . بل جاء ذلك منصوبا في جميع  
القرابات ، فأخرج أبو داود وابن أبي شبة من مرسل عيسى بن طلحة « نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على  
قرباتها مخالفة القطيعة » وأخرج الحلال من طريق إسحق بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن أبي بكر وعمر وعثمان

أنهم كانوا يكرهون الجمع بين القرابة بخافة الضغائن ، وقد نقل العمل بذلك عن ابن أبي ليل وعن زفر أيضا ولكن انعقد الإجماع على خلافه وقاله ابن عبد البر وابن حزم وغيرهما . قوله ( وقال عكرمة عن ابن عباس : إذا زنى بأخت امرأته لم تحرم عليه امرأته ) هذا مصير من ابن عباس إلى أن المراد بالأم هي عن الجمع بين الأخنتين إذا كان الجمع بمقد التزويج وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في رجل زنى بأخت امرأته قال : تحظى حرمة إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته ، قال ابن جريج وبلغني عن عكرمة مثله ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال : جاوز حرمتين إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته ، وهذا قول الجمهور ، وخالف فيه طائفة كما سيأتي . قوله ( ويروى عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فيمن يلعب بالصبى أن أدخله فيه فلا يزوجن أمه ) في رواية أبي ذر عن المستمل وروى جعفر ، بدل قوله وأبي جعفر ، والاول هو المتمد ، وكذا وقع في رواية ابن نصر بن مهدي عن المستمل كالجماعة ، وهكذا وصله وكيع في مصنفه عن سفیان الثوري عن يحيى . قوله ( ويحيى هذا غير معروف ولم يتابع عليه ) انتهى وهو ابن قيس ، روى أيضا عن شريح روى عنه الثوري وأبو عروانة وشريك . قول المصنف ( غير معروف ، أي غير معروف بالعدالة والأقسام الجاهلة ارفع عنه رواية هؤلاء ، وقد ذكره البخاري في تاريخه وابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ، وذكره ابن حبان في الثقات كعادته فيمن لم يجرح ، والقول الذي رواه يحيى هذا قد نسب إلى سفیان الثوري والأوزاعي وبه قال أحمد وزاد : وكذا لو تلوط بأبي امرأته أو بأختها أو بشخص ثم ولد للشخص بنت فإن كلا منهما من محرم هل الواطئ له كوتها بنت أو أخت من نكحه ، وخالف ذلك الجمهور فنصوه بالمرأة المفقودة عليها ، وهو ظاهر القرآن لقوله ( وأهات نساكنم وأن تجمعوا بين الأخنتين ) والذكر ليس من النساء ولا أختا ، وعند الشافعية فيمن تزوج امرأة فلا ط بها هل تحرم عليه بنتها أم لا ؟ وجهان . والله أعلم . قوله ( وقال عكرمة عن ابن عباس : إذا زنى بها لا تحرم عليه امرأته ) وصله البيهقي من طريق هشام عن قتادة عن عكرمة بلفظه في رجل غشي أم امرأته قال : تحظى حرمتين ولا تحرم عليه امرأته ، وإسناده صحيح . وفي الباب حديث مرفوع أخرجه الدارقطني والطبراني من حديث طائفة ، أن النبي ﷺ سئل عن الرجل يقيم المرأة حراما ثم ينكح ابنتها أو البنت ثم ينكح أمها ، قال : لا يحرم الحرام الحلال إنما يحرم ما كان ينكح حلال ، وفي إسنادهما بيان بن عبد الرحمن الواقسي وهو مقروك ، وقد أخرج ابن ماجه طرفا منه من حديث ابن عمر لا يحرم الحرام الحلال ، وإسناده أصلح من الأول . قوله ( ويذكر عن أبي نصر عن ابن عباس أنه حرمة ) وصله الثوري في جامعه من طريقه ولفظه أن رجلا قال أنه أصاب أم امرأته ، فقال له ابن عباس : حرمت عليك امرأتك ، وذلك بعد أن ولدت منه سبعة أولاد كلهم بلغ مبالغ الرجال ، . قوله ( وأبو نصر هذا لم يعرف بجماعة من ابن عباس ) كذا الأكثر ، وفي رواية ابن المهدي عن المستمل لا يعرف سماعه وهي أوجه . وأبو نصر هذا بصري أسدي ، وقته أبو زرعة . وفي الباب حديث ضعيف أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أم هانئ مرفوعا ، من نظر إلى فرج امرأة لم تحل له أمها ولا بنتها ، وإسناده مجبول قاله البيهقي . قوله ( ويروى عن عمران بن حصين والحسن وجابر بن زيد وبعض أهل العراق أنها تحرم عليه ) أما قول عمران فوصله عبد الرزاق من طريق الحسن البصري عنه ، قال فيمن لجر بأمر امرأته حرمتا عليه جميعا ، ولا بأس بإسناده ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن عمران وهو منقطع ، وأما قول جابر بن زيد والحسن فوصله ابن أبي شيبة من طريق قتادة

عنهما قال : حرمت عليه امرأته . قال قتادة : لا تحرم غير أنه لا يغشى امرأته حتى تنقضي عدة التي ذى بها ، وأخرجه أبو عبيد من وجه آخر عن الحسن بلفظ : إذا جُر بأم امرأته أو ابنة امرأته حرمت عليه امرأته . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : قال يحيى بن يعمر الشعبي : وافته ما حرم حرام قط حلالا قط ، فقال الشعبي : بل لو صبغت خرا على ماء حرم شرب ذلك الماء . قال قتادة : وكان الحسن يقول مثل قول الشعبي . وأما قوله وقال بعض أهل العراق ، فلهذه عني به الثوري ، فإنه من قال بذلك من أهل العراق . وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال : لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فروج امرأة وبنتها . ومن طريق مغيرة عن إبراهيم وعاصم هو الشعبي في رجل وقع على أم امرأة ، قال : حرمتا عليه كاتماها ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، قالوا إذا ذنى بأمرأة حرمت عليه أمها وبنتها ، وبه قال من غير أهل العراق طه والاوزاعي وأحمد وإسحق ، ومى رواية عن مالك ، وأبي ذلك الجهور وحجتهم أن النكاح في الشرع إنما يطلق على المقنود عليها لا هل مجرد الوطء ، وأيضاً فإننا لا صدق فيه ولا عدة ولا ميراث ، قال ابن عبد البر : وقد أجمع أهل الفتوى من الأمصار على أنه لا يحرم على الزاني تزوج من ذى بها ، فنيكاح أمها وابنتها أجوز . قوله (وقال أبو هريرة : لا تحرم عليه حتى يلوق بالأرض ، يعني حتى يجامع ) قال ابن التين يلوق بفتح أوله وضبطه خير بالضم وهو أوجه ، وبالفتح لازم وبالضم متعمد يقال لوق به لوقاً والزقة بغيره ، وهو كناية عن الجماع كما قال المصنف وكأنه أشاد إلى خلاف الحنفية فأنهم قالوا : تحرم عليه امرأته بمجرد لمس أمها والنظر إلى فرجها ، فالحاصل أن ظاهر كلام أبي هريرة أنها لا تحرم إلا إن وقع الجماع ، فيكون في المسألة ثلاثة آراء : فذهب الجهور لا تحرم إلا بالجماع مع العقد ، والحنفية وهو قول عن الشافعي تلتحق بالباشرة بشهوة بالجماع لكونه استمتاعاً ومحل ذلك إذا كانت الباشرة بسبب مباح أما المحرم فلا يؤثم كالزنا ، والمذهب الثالث إذا وقع الجماع حلالاً أو زناً أثر بخلاف مقدماته . قوله (وجوزة سعيد بن المسيب وهرة والزهرى أى أجازوا الرجل أن يقام مع امرأته ولو ذنى بأمها أو اختها سواء فعل مقدمات الجماع أو جامع ، ولذلك أجازوا له أن يتزوج بنت أو أم من فعل بها ذلك ، وقد روى عبد الرزاق من طريق الحارث بن عبيد الرحمن قال : سألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير عن الرجل يذنى بالمرأة هل تحل له أمها ؟ فقالا : لا يحرم الحرام الحلال ، وعن معمر عن الزهرى مثله ، وعند البيهقي من طريق يونس بن يزيد عن الزهرى أنه سئل عن الرجل يفجر بالمرأة يتزوج ابنتها ؟ فقال : قال بعض العلماء لا يفسد الله حلالاً بجماع . قوله (وقال الزهرى قال علي : لا يحرم وهذا مرسل) أما قول الزهرى فوصله البيهقي من طريق يحيى بن أيوب عن عقيل عنه أنه سئل عن رجل وطئ أم امرأته ، فقال : قال علي بن أبي طالب لا يحرم الحرام الحلال . وأما قوله : وهذا مرسل ، ففي رواية الكشميني وهو مرسل أى منقطع ، فأطلق المرسل على المنقطع كما تقدم في فضائل القرآن والمحطاب فيه سهل ، وافته أعلم

٢٥ - باب (وربائكم اللاتي في حُجُورِك من نسائِك اللاتي دخلنَ بهن) وقال ابن عباس : المدخول وللنيس والباس هو الجماع . ومن قال : بناتٌ وقدرها من من بناتها في التحريم ، تقول النبي ﷺ لأُم حبيبة : لا تعرضن علي بناتِكن ولا أخواتِكن ، وكذلك حلالٌ ولِدِ الأبناء من حلالِ الأبناء . وهل تسمى الربيبة

وإن لم تكن في حجره ؟ ودفع النبي ﷺ ربيبة له إلى من يسكنها ، وسمى النبي ﷺ ابن ابنته ابناً  
 ٥١٦ - حدثنا سفيان حدثنا هشام عن أبيه عن زبيب « عن أم حبيبة قالت : قلت  
 يا رسول الله هل لك في بنت أبي سفيان ، قال : فأقبل ماذا ؟ قلت فتسكنح . قال : اتعنين ؟ قلت : لست لك  
 بمخيلة ، وأحب من شركني فيك أختي . قال : إنما لا نحل لي ، قلت بآنتي أنك تخطب . قال : ابنة أم سلمة ؟  
 قلت نعم . قال : لو لم تكن ربيبة ما حلت لي ، أرصفتني وأياها مؤببة . فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن  
 وقال النبي ﷺ حدثنا هشام « درة بنت أم سلمة »

قوله ( باب وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ) هذه الترجمة معقودة لغير الربيبة  
 وتفسير المراد بالدخول . فاما الربيبة فهي بنت امرأة الرجل ، قيل لها ذلك لأنها مربية ، وغلط من قال هو من  
 الزنية . وأما الدخول ففيه قولان : أحدهما أن المراد به الجماع وهو أصح قول الشافعي ، والقول الآخر وهو  
 قول الأئمة الثلاثة المراد به الخلوة . قوله ( وقال ابن عباس : للدخول والمديس واللباس هو الجماع ) تقدم ذكر  
 من وصله منه في تفسير المائة ، وفيه زيادة . وروى عبد الرزاق من طريق بكر بن عبد الله المزني قال قال ابن  
 عباس : الدخول والتغشى والافضاء والمباشرة والرفق واللبس الجماع ، إلا أن الله حي كريم يكتفي بما شاء مما شاء .  
 قوله ( ومن قال بنات ولدها من من بناتها في التحريم ) سقط من هنا إلى آخر الترجمة من رواية أبي ذر هـ  
 السرخسي ، وقد تقدم حكم ذلك في الباب الذي قبله . قوله ( لقول النبي ﷺ لام حبيبة الخ ) قد وصله في الباب ،  
 ووجه الدلالة من عموم قوله « بناتكن » ، لأن بنت الابن بنت . قوله ( وكذلك حلالة ولد الأبناء من حلالة  
 الأبناء ) أي مثلهن في التحريم ، وهذا بالاتفاق ، فكذلك بنات الأبناء وبنات البنات . قوله ( وهل  
 تسمى الربيبة وإن لم تكن في حجره ) أشار بهذا إلى أن التقييد بقوله « في حجوركم » هل هو للبالغ ،  
 أو يعتبر فيه مفهوم المخالفة ؟ وقد ذهب الجمهور إلى الأول ، وفيه خلاف قديم أخرجه عبد الرزاق وابن المنذر  
 وغيرهما من طريق إبراهيم بن عبيد عن مالك بن أوس قال : كانت عندي امرأة قد ولدت لي ، فأتت  
 فوجدت غليها ، فقلت على بن أبي طالب فقال لي : مالك ؟ فأخبرته ، فقال : أها ابنة ؟ يعني من غيرك ، قلت : نعم  
 قال : كانت في حجرك ؟ قلت : لا ، هي في الطائف ، قال : فأنكحها ، قلت : فأين قوله تعالى ( وربائكم ) قال أنها  
 لم تكن في حجره . وقد دفع بعض المتأخرين هذا الأثر وادعى نفي ثبوته بأن إبراهيم بن عبيد لا يعرف ، وهو  
 عجيب ، فإن الأثر المذكور عند ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق إبراهيم بن عبيد بن رفاع ، وإبراهيم ثقة تابعي  
 معروف ، وأبوه وجده صحابيان ، والأثر صحيح عن علي . وكذا صح عن عمر أنه أفتى من سأله أذ تزوج بنت  
 رجل كانت تحت جدتها ولم تكن البنت في حجره أخرجه أبو عبيد ، وهذا وإن كان الجمهور على خلافه فقد احتج أبو  
 عبيد للجمهور بقوله ﷺ « فلا تعرضن علي بناتكن » ، قال فعم ولم يقيد بالحجر ، وهذا فيه نظر لأن المطلق محمول  
 على التقييد ، ولولا الاجماع الحادث في المسألة وندرة المخالف لكان الأخذ به أولى . لأن التحريم جاء مشروطا  
 بأمرين : أن تكون في الحجر وأن يسكن الذي يريد التزويج قد دخل بالأم ، فلا تحرم بوجود أحد الشرطين .



واحتجوا أيضا بقوله عليه السلام : « لو لم تكن ريبيتي ما حلت لي ، وهذا وقع في بعض طرق الحديث كما تقدم ، وفي أكثر طرقه ، لو لم تكن ريبيتي في حجرى ، فقييد بالحجر كما قيد به القرآن فقوى اعتباره ، والله أعلم . » قوله ( ودفع النبي عليه السلام ريبيته له الى من يكفلم ) هذا طرف من حديث وصله البزار والحاكم من طريق أبي إسحق عن فروة بن نوفل الأصمعي عن أبيه . وكان النبي عليه السلام دفع اليه زينب بنت أم سلمة وقال : إنما أنت ظنرى ، قال فذهب بها ثم جاء ، فقال : ما فعلت الجارية ؟ قال : عند أمها - يعنى من الرضاة - وجئت لتعلمنى ، فذكر حديثا فيما يقرأ هذه النوم ، وأصله عند أصحاب السنن الثلاثة بدون القصة ، وأصل قصة زينب بنت أم سلمة عند أحمد ومحمد بن حبان من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن أم سلمة أخبرته أنها لما قدمت المدينة - فذكرت القصة في هجرتها ثم موت أبي سلمة - قالت قلنا وضعت زينب جاءني رسول الله عليه السلام خطبني - الحديث وفيه - لجعل يأتينا فيقول أين زينب ؟ حتى جاء عمار هو ابن ياسر فاخذها وقال : هذه تمنع رسول الله عليه السلام حاجته ، وكانت ترضعها ، فجاء النبي عليه السلام فقال أين زينب ؟ فقالت قريبة بنت أبي أمية وهي أخت أم سلمة : وافقتها عند ما أخذها عمار بن ياسر ، فقال النبي عليه السلام : أتى أنيكم الليلة ، وفي رواية لأحمد وجاء عمار وكان أخاها لأمها - يعنى أم سلمة - فدخل عليها فالتصطبا من حجرها وقال : شئى هذه المقبوحة ، الحديث . قوله ( وسعى النبي عليه السلام ابن ابنته ابنا ) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في المنافى من حديث أبي بكره ، فإن ابنه هذا سيده ، يعنى الحسن بن علي ، وأشار المصنف بهذا الى تقوية ما تقدم ذكره في الترجمة أن بنت ابن الزوجة في حكم بنت الزوجة ثم ساق حديث أم حبيبة . فلف يارسول الله هل لك في بنت أبي سفيان ، وقد تقدم شرحه مستوفى قبل هذا ، وقوله « أرضعتني وأبأها ثوبية » هو بفتح الهذلة والموحدة الخفيفة ، وثوبية بالرفع الفاعل والعنصر لبنت أم سلمة ، والمعنى أرضعتني ثوبية وأرضعت والددة بنت أبي سلمة ، وقد تقدم في الباب الماضي التصريح بذلك فقال « أرضعتني وأبأها سلمة » ، وإنما نبت هل ذلك لان صاحب « المشارق » نقل أن بعض الرواة عن أبي ذر رواها بكسر المعجمة وتشديد التثنية فصحت ، وبكى في الرد عليه قوله الرواية في الاخرى « وإنما ابنة اخي من الرضاة » ووقع في رواية لمسلم « أرضعتني وأبأها أباسلمة » . قوله ( وقال الليث حدثنا هشام درة بنت أم سلمة ) يعنى أن الليث رواه عن هشام بن هروة بالاسناد المذكور فسمى بنت أم سلمة دوة ، وكأنه روى بذلك الى غلط من سماها زينب ، وقد قدمت أنها في رواية الحميدى عن سفيان ؛ وأن المصنف أخرجه عن الحميدى فلم يسمها . وقد ذكر المصنف الحديث أيضا في الباب الذي بعده من طريق الليث أيضا عن ابن شهاب عن عروة فسمها أيضا دوة

### ٢٦ - باب وأن نجعوا بين الأختين إلا ما قد سلف

٥١٠٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث عن عُمَيل عن ابن شهاب أن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْر أخبرته أن زَيْنَبَ ابنةَ أبي سلمة أخبرته أن أم حبيبة قالت : قلت يارسول الله انكبح أختي بنت أبي سفيان : قال : ونجيبين ؟ قلت : نعم لست لك بمخيلة ، وأحب من شاركتي في خير أختي . فقال النبي عليه السلام : إن ذلك لا يعمل لي . قلت : يارسول الله ، فوالله إنا لتحدث أنك تريد أن تنكح دُرَّة بنت أبي سلمة . قال : بنت أم سلمة ؟

قلت : نعم . قال : فوالله لو لم تكن في حَجْرى ما حلت لى ، إنها لابنة أخى من الرضاة ، أرضعتنى وأبأسلة  
نوبة . فلا تعرضن على بنا تسكن ولا أخواتكن »

قوله ( باب وأن تجمعوا بين الأختين ) أورد فيه حديث أم حبيبة المذكور لقوله « فلا تعرضن على بنا تكن ولا  
أخواتكن ، والجمع بين الأختين في الزوج حرام بالإجماع ، سواء كانتا شقيقتين أم من أب أم من أم ، وسواء  
الزب والرضا . واختلف فيما إذا كانتا بملك اليدين ، فأجاز به بعض السلف وهو رواية عن أحمد والجمهور ،  
وقهها الأمصار على المنع ، ونظيره الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، وحكاها الثوري عن الشعبة

### ٢٧ - باب لا تنكح المرأة على عمتها

٥١٠٨ - **عبدان** أخبرنا **عبد الله** أخبرنا **عاصم** عن **الشمس** سمع **جابر** رضى الله عنه قال « نهى  
رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمها أو خالتها . » وقال **داود** و**ابن عوف** عن **الشمس** عن **أبي هريرة**

٥١٠٩ - **عبد الله** بن **يوسف** أخبرنا **مالك** عن **أبي الزناد** عن **الأعرج** عن **أبي هريرة** رضى الله  
عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها ،  
[ الحديث ٥١٠٩ - طرقة في ٥١١٠ ]

٥١١٠ - **عبدان** أخبرنا **عبد الله** قال أخبرني **يونس** عن **الزهرى** قال حدثني **قبيصة** بن **ذؤيب**  
أنه سمع **أبا هريرة** يقول « نهى النبي ﷺ أن تنكح المرأة على عمها ، والمرأة على خالتها . » فترى خالة أبيها  
بذلك للفرقة ،

٥١١١ - لأن حُرُوة حدثني من عائشة قالت « حرّموا من الرضاة ما يحرم من النسب ،

قوله ( باب لا تنكح المرأة على عمها ) أى ولا على خالتها ، وهذا اللفظ رواية **أبي بكر** **أبي شيبة** عن **عبد الله**  
**ابن المبارك** باسناد حديث الباب ، وكذا هو عند مسلم من طريق **يحيى** بن **أبي كثير** عن **أبي سلمة** عن **أبي هريرة** ومن  
طريق **هشام** بن **حسان** عن **محمد** بن **سيرين** عن **أبي هريرة** . قوله ( **عاصم** ) هو **ابن سليمان البصري**  
الأحول . قوله ( **الشمس** سمع **جابر** ) كذا قال **عاصم** وحده . قوله ( وقال **داود** و**ابن عوف** عن **الشمس** عن **أبي**  
**هريرة** ) أما رواية **داود** وهو **ابن أبي هند** فوصلها **أبو داود** و**الترمذي** و**الداري** من طريقه قال « حدثنا **عاصم**  
هو **الشمس** أنبأنا **أبو هريرة** أن رسول الله ﷺ نهى أن تنكح المرأة على عمها ، أو المرأة على خالتها ، أو  
العمة على بنت أخيها ، أو الخالة على بنت أخيها لا الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى ، لفظ **الداري**  
و**الترمذي** نحوه ، ولفظ **أبي داود** « لا تنكح المرأة على عمها ولا على خالتها وأخبره مسلم من وجه آخر عن  
**داود** بن **أبي هند** فقال « عن **محمد** بن **سيرين** عن **أبي هريرة** فكان **داود** فيه شيخين ، وهو محفوظ لابن **سيرين**  
عن **أبي هريرة** من غير هذا الوجه . وأما رواية **ابن عوف** وهو **عبد الله** فوصلها **النسائي** من طريق **خالد** بن **الحارث**

عنه بلفظ لا تزوج المرأة على عمتها ولا على خالتها ، ووقع لنا في « فوائد أبي محمد بن أبي شريح » من وجه آخر عن ابن عون بلفظ نهى أن تنكح المرأة على ابنة أخيها أو ابنة أختها ، والذي يظهر أن الطريقتين محفوظتان ، وقد رواه حماد بن سلمة عن عاصم عن الشعبي عن جابر أو أبي هريرة لكن نقل البيهقي عن الشافعي أن هذا الحديث لم يرو من وجه يثبت أهل الحديث إلا عن أبي هريرة ، وروى من وجوه لا يثبتها أهل العلم بالحديث ، قال البيهقي هو كما قال ، قد جاء من حديث علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأبى سعيد وعائشة ، وليس فيها شيء على شرط الصحيح ، وإنما انفقا على أثبات حديث أبي هريرة . وأخرج البخاري رواية عاصم عن الشعبي عن جابر وبين الاختلاف على الشعبي فيه ، قال : والحفاظ يرون رواية عاصم خطأ ، والصواب رواية ابن عون وداود بن أبي هنداه . وهذا الاختلاف لم يقدر عند البخاري ، لأن الشعبي أشهر بجابر منه بأبي هريرة ، وللهديث طرق أخرى عن جابر بشرط الصحيح أخرجهما النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر ، والحديث محفوظ أيضا من أوجه عن أبي هريرة ، فكل من الطريقتين ما يعضده ، وقول من نقل البيهقي عنهم تضعيف حديث جابر معارض بتصحيح الترمذي وابن حبان وغيرهما له ، وكفى بتخريج البخاري له موصولا قوة . قال ابن عبد البر : كان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة يعني من وجه يصح - وكأنه لم يصح حديث الشعبي عن جابر وصححه عن أبي هريرة ، والحديثان جميعا صحيحان . وأما من نقل البيهقي أنهم روه من الصحابة غير هذين فقد ذكر مثل ذلك الترمذي بقوله « وفي الباب » ، لكن لم يذكر ابن مسعود ولا ابن عباس ولا أسا ، وزاد بدلهم أبا موسى وأبا أمامة وسمرة . ووقع لي أيضا من حديث أبي الدرداء ومن حديث قتاد بن أسيد ومن حديث سعد بن أبي وقاص ومن حديث زينب امرأة ابن مسعود فصار عدة من رواه غير الأولين ثلاثة عشر نفسا ، وأحاديثهم موجودة عند ابن أبي شيبة وأحمد وإبى داود والنسائي وابن ماجه وأبى يعلى والبراء والطبراني وابن حبان وغيرهم ، ولولا خشية التطويل لأوردتها مفصلة ، لكن في لفظ حديث ابن عباس عند ابن أبي داود أنه كره أن يجمع بين العمة والحالة وبين العمتين والحالتين ، وفي روايته عند ابن حبان « نهى أن تزوج المرأة على العمة والحالة » ، وقال : انك إذا فماتن ذلك قطعن أرحامكن ، قال الشافعي : تحريم الجمع بين من ذكر هو قول من لقيته من المفتين لا اختلاف بينهم في ذلك . وقال الترمذي بعد تفريجه : العمل على هذا عند عامة أهل العلم لأنهم بينهم اختلافا أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ولا أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها . وقال ابن المنذر : لست أعلم في منع ذلك اختلافا اليوم ، وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج ، وإذا ثبت الحكم بالسنة وافق أهل العلم على القول به لم يضره خلاف من خالفه . وكذا نقل الإجماع ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي ، لكن استثنى ابن حزم عثمان بن حزم وعثمان بن حزم وهو أحد الفقهاء القدماء من أهل البصرة وهو بفتح الموحدة وتشديد المشاة ، واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة ، واستثنى القرطبي الخوارج ولفظه : اختار الخوارج الجمع بين الاختين وبين المرأة وعمتها وخالتها ، ولا يمتد بخلافهم لأنهم سرقوا من الدين . وفي قوله عنهم جواز الجمع بين الاختين غلط بين ، فإن عمدتهم التمسك بأدلة القرآن لا بما نقلوهما البتة وإنما يردون الأحاديث لاعتقادهم عدم الثقة بقرائنها ، وتحريم الجمع بين الاختين بنصوص القرآن . ونقل ابن دقيق العيد تحريم الجمع بين المرأة وعمتها عن جمهور العلماء ولم يبين المخالف . قوله ( لا يجمع ولا ينكح ) كله في الروايات بالرفع على الخبر عن المشروعية وهو يتضمن النهي

قوله (على عمدتها) ظاهره تخصيص المنع بما اذا تزوج لاحداهما على الأخرى ، ويؤخذ منه منع تزويجهما معا ، فان جمع بينهما بعدد بطلا أو مرتبا بطل الثاني . قوله في الرواية الأخيرة (فري) بضم الفين أي فطن ، وبفتحهما أي نعتند . قوله (خاله أيتها بئسك المذلة) أي من التحريم . قوله (لان عروة حدثني الخ) في أخذ هذا الحكم من هذا الحديث فخر ، وكذلك أراد إلحاق ما يحرم بالصهر بما يحرم بالنسب كما يحرم الرضاع بما يحرم بالنسب ، ولما كانت خالة الأب من الرضاع لا يحل نكاحها فتكذلك خالة الأب لا يجمع بينها وبين بنت ابن أخيها ، وقد تقدم شرح حديث عائشة المذكور ، قال أنورى : احتج الجمهور بهذه الأحاديث وخصوصا بها عموم القرآن بضمير الآحاد ، وانفصل صاحب الهداية من الحنفية عن ذلك بأن هذا من الأحاديث المشهورة التي تجوز الزيادة على الكتاب بثبوتها ، والله أعلم

## ٢٨ - باب الشغار

٥١١٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار . والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق » ( الحديث ٥١١٢ - طرفه في : ٦٩٦٠ )

**قوله** (باب الشغار) بمجمعتين مكسور الاول . **قوله** (نهى عن الشغار) في رواية ابن وهب عن مالك **نهى** عن نكاح الشغار ، ذكره ابن عبد البر ، وهو مراد من حذفه . **قوله** (والشغار أن يزوج الرجل ابنته الخ) قال ابن عبد البر : ذكر تفسير الشغار جميع رواة مالك عنه . قلت : ولا يرد على إطلاقه ، أن أبا داود أخرجه عن القعنبي فلم يذكر النسب ، وكذا أخرجه الترمذي من طريق من بن عيسى لهما احتصرا ذلك في تصنيفهما ، وإلا فقد أخرجه النسائي من طريق من بالنسب ، وكذا أخرجه الخطيب في المدرج ، من طريق القعنبي . نعم اختلفت الرواة عن مالك فيمن ينسب اليه تفسير الشغار ، فالأكثر لم ينسبوه لاحد ، ولهذا قال الشافعي فيما حكاه البيهقي في المعرفة : لا أدري التفسير عن النبي ﷺ أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك ، ونسبه محرز بن عون وغيره لمالك . قال الخطيب : تفسير الشغار ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو قول مالك وصل بالمتن المرفوع ، وقد بين ذلك ابن مهدي والقعنبي ومحرز بن عون ، ثم ساق كذلك عنهم ، ورواية محرز بن عون عند الاسماعيلي والدارقطني في الموطآت ، وأخرجه الدارقطني أيضا من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال : سمعت أن الشغار أن يزوج الرجل الخ ، وهذا دال على أن التفسير من منقول مالك لا من مقوله . ووقع عند المصنف - كما سيأتي في كتاب ترك الخيل - من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث تفسير الشغار من قول نافع ونظفه ، قال عبيد الله بن عمر قلت لنافع : ما الشغار ؟ فذكره ، فقلت ما سألتك أيضا نقله عن نافع ، وقال أبو الوائلي الباجي : الظاهر أنه من جملة الحديث ، وعنده يحمل على يثيق أنه من قوله الراوي وهو نافع . قلت : قد تبين ذلك ، ولكن لا يلزم من كونه لم يرفعه أن لا يكون في نفس الأمر مرفوعا ، فقد ثبت ذلك من غير روايته ، فعند مسلم من رواية أبي أسامة وابن نمير عن عبيد الله بن عمر أيضا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثله سواء ، قال : وزاد ابن نمير

والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجي ابنتك وأزوجه ابنتي وزوجتي أختك وأزوجه أختي ، وهذا يحتمل أن يكون من كلام عبيد الله بن عمر فيرجع الى نافع ، وبمحتمل أن يكون تلقاه عن أبي الزناد ، ويؤيد الاحتمال الثاني وروده في حديث أنس وجابر وغيرهما أيضا ، فأخرج عبد الرزاق عن معمر بن ثابت وأبان عن أنس مرفوعا ولا شغار في الاسلام ، والشغار أن يزوجه الرجل الرجل أخته بأخته ، وروى البيهقي عن طريق نافع بن يزيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا ، نسي عن الشغار ، والشغار أن يتكحل هذه بهذه بغير صداق ، بضع هذه صداق هذه وبضع هذه صداق هذه ، وأخرج أبو الشيخ في كتاب النكاح من حديث أبي ربحانة ، أن النبي ﷺ نسي عن المشاغرة ، والمشاغرة أن يقول زوج هذا من هذه وهذه من هذا بلا مهر ، قال القرطبي : تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعا فهو المقصود ، وإن كان من قول الصحابي فقبول أيضا لأنه أعلم بالقال وأقعد بالحال اه . وقد اختلف الفقهاء هل يعتبر في الشغار المنزوع ظاهر الحديث في تفسيره ، فإن فيه وصفين أحدهما تزويج كل من الولدين وليته الآخر بشرط أن يزوجه وليته ، والثاني غلو بضع كل منهما من الصداق ، فنهى عن اعتبارهما معا حتى لا يمنع مثلا إذا زوج كل منهما الآخر بغير شرط وإن لم يذكر الصداق ، أو زوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر الصداق . وذهب أكثر الشافعية الى أن علة النهي الاشتراك في البضع لأن بضع كل منهما يصير مورد العقد ، وجعل البضع صداقا غالف لإيراد عقد النكاح ، وليس المقتضى للبطان ترك ذكر الصداق لأن النكاح يصح بدون تسمية الصداق . واختلفوا فيما إذا لم يصرحا بذكر البضع فالأصح عندهم الصحة ، ولكن وجد نص الشافعي على خلافه وانفطه : إذا زوج الرجل ابنته أو المرأة بلى أمراها من كانت لآخر على أن صداق كل واحدة بضع الأخرى أو على أن ينسكه الأخرى ولم يسم أحد منهما لواحدة منهما صداقا فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله ﷺ وهو منسوخ ، هكذا ساقه البيهقي بأسناده الصحيح عن الشافعي ، قال : وهو الموافق للتفسير المأثور في الحديث ، واختلف نص الشافعي فيما إذا سمي مع ذلك مهرافص في الإجماع . على البطان ، وظاهر أنه في المنعصر ، الصحة ، وعلى ذلك اقتصر في النقل عن الشافعي من ينقل الخلاف من أهل المذاهب ، وقال القفال : العلة في البطان التعليق والترويق ، فكأنه يقول لا ينقذ لك نكاح بنتي حتى يعقد لي نكاح بنتك . وقال الخطابي : كان ابن أبي هريرة يشبه بزوج امرأة ويستثنى عضوا من أعضائها وهو بما لا خلاف في فساد ، وتزوير ذلك أنه يزوجه وليته ويستثنى بضمها حيث يجهله صداقا الأخرى . وقال الغزالي في الوسيط : صورته السكامة أن يقول زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك على أن يكون بضع كل واحدة منهما صداقا الأخرى ، ومهما انفقد نكاح ابنتي انفقد نكاح ابنتك . قال شيخنا في شرح الترمذي ، ينبغي أن يزداد : ولا يكون مع البضع شيء آخر ليكون متفقا على تحريره في المذهب . ونقل الخرق أن أحمد نسي على أن علة البطان ترك ذكر المهر ، ووجه ابن تيمية في المحرر ، أن علة التشريك في البضع ، وقال ابن دقيق العيد : ما نسي عليه أحمد هو ظاهر التفسير المذكور في الحديث لقوله فيه ولا صداق بينهما ، فإنه يشعر بأن جهة الفساد ذلك ، وإن كان يحتمل أن يكون ذلك ذكر للملازمة لجهة الفساد ، ثم قال : وعلى الجملة ففيه شعور بأن عدم الصداق له مدخل في النسي ، ويؤيده حديث أبي ربحانة الذي تقدم ذكره . وقال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز ، ولكن اختلفوا في هتته فالجمهور على البطان ، وفي رواية عن مالك يفسخ قبل الدخول لا بعده ، وحكا ابن المنذر عن الأوزاعي . وذهب الحنفية

إلى صحته ووجوب مهر المثل ، وهو قول الزهري ومكحول والثوري والليث ورواية عن أحمد وإسحق وأبي ثور ، وهو قول على مذهب الشافعي ، لاختلاف الجهة . لكن قال الشافعي : ان النساء محرمات إلا ما أحل الله أو ملك يمين ، فإذا ورد النهي عن نكاح تأكد التحريم  
( تنبيه ) : ذكر البنت في تفسير الشغار مثال ، وقد تقدم في رواية أخرى ذكر الأخت ، قال النووي : أجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن كالبنات في ذلك ، والله أعلم

### ٢٩ - باب هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد ؟

٥١١٣ - **حدثنا محمد بن سلام** **حدثنا ابن فضيل** **حدثنا هشام** عن أبيه قال : كانت خولة بنت حكيم من اللاتي وهبن أنفسهن **لنبي ﷺ** ، فقالت عائشة : أما تستحي المرأة أن تهب نفسها للرجل ؟ فلما نزلت ( ترجى من نشاء منه ) قلت : يا رسول الله ، ما أرى ربك إلا يسارع في هواك . رواه أبو سعيد المؤدب ومحمد بن بشر ومعدة عن هشام عن أبيه عن عائشة ، يزيد بعضهم على بعض

**قوله** ( باب هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد ) أي فيحل له نكاحها بذلك ، وهذا يتناول صورتين : إحداهما مجرد الهبة من غير ذكر مهر ، والثاني العقد بلفظ الهبة . فالصورة الأولى ذهب الجمهور إلى بطلان النكاح ، وأجازه الحنفية والأوزاعي ، ولكن قالوا يجب مهر المثل ، وقال الأوزاعي : ان تزوج بلفظ الهبة وشرط ان لا مهر لم يصح النكاح . وحجة الجمهور قوله تعالى ( خالصة لك من دون المؤمنين ) فعدوا ذلك من خصائصه **ﷺ** وأنه يتزوج بلفظ الهبة بغير مهر في الحال ولا في المآل . وأجاب المجزيون عن ذلك بأن المراد ان الواهبة تختص به لا مطلق الهبة . والصورة الثانية ذهب الشافعية وطائفة الى أن النكاح لا يصح إلا بلفظ النكاح أو التزويج ، لأنهما الصريحان اللذان ورد بهما القرآن والحديث . وذهب الأكثر الى أنه يصح بالكنايات ، واحتج الطحاوي لهم بالقياس على الطلاق فانه يجوز بصرائه وبكناياته مع القصد . **قوله** ( حدثنا هشام ) هو ابن عروة عن أبيه ( قال كانت خولة ) هذا مرسل ، لأن عروة لم يدرك زمن القصة ، لكن السياق يشمر بأنه حله عن عائشة . وقد ذكر المصنف عقب هذه الطريق رواية من صرح فيه بذكر عائشة تمليفا ، وقد تقدم في تفسير الاحزاب من طريق أبي أسامة عن هشام كذلك موصولا . **قوله** ( بنت حكيم ) أي ابن أمية بن الأوفس السلية ، وكانت زوج عثمان بن مظعون ، وهي من السابقات الى الاسلام ، وأمها من بني أمية . **قوله** ( من اللاتي وهبن ) وكذا وقع في رواية أبي أسامة المذكورة ، قالت كنت أغار من اللاتي وهبن أنفسهن ، وهذا يشمر بتعدد الواهبات وقد تقدم تفسيرهن في تفسير سورة الاحزاب ، ووقع في رواية أبي سعيد المؤدب الآتي ذكرها في المعلقات عن عروة عن عائشة ، قالت التي وهبت نفسها **لنبي ﷺ** خولة بنت حكيم ، وهذا محمول على تأويل أنها السابقة الى ذلك ، أو نحو ذلك من الوجوه التي لا تقتضي الحصر المطلق . **قوله** ( فقالت عائشة : أما تستحي المرأة أن تهب نفسها ) وفي رواية محمد بن ابن بشر المرصولة عن عائشة أنها كانت تهب اللاتي وهبن أنفسهن . **قوله** ( أن تهب نفسها ) زادي في رواية محمد بن بشر بغير صدق . **قوله** ( فلما نزلت : ترجى من نشاء ) في رواية حماد بن سليمان ، فانزل الله ترجى ، وهذا

أظهر أن نزول الآية بهذا السبب ، قال القرطبي حملت عائشة على هذا التقييد الغيرة التي طابت عليها النساء والا فقد علمت أن الله أباح لثنيبه ذلك وأن جميع النساء لو ملكن له رقهن لكان قليلا . قوله ( ما أرى ربك إلا يسارع في هواك ) في رواية محمد بن بشر ، أني لأرى ربك يسارع لك في هواك ، أي في رضاك ، قال القرطبي : هذا قول أبرزه الدلال والغيرة ، وهو من نوع قولها ما أحدا ولا أحد إلا الله ، والا فإضافة الهوى إلى النبي ﷺ لا تحمل على ظاهره ، لانه لا ينطق عن الهوى ولا يفعل بالهوى ، ولو قالت إلى مرضاتك لكان أليق ، ولكن الغيرة يفتقر بعضهم على بعض ) أما رواية أبي سعيد واسمه محمد بن مسلم بن أبي الوضاح فوصلها ابن مردويه في التفسير واليهيقي من طريق منصور بن أبي مزاحم عنه مختصرا كما نهت عليه ، قالت التي وهبت نفسها للنبي ﷺ خولة بنت حكيم ، حسب ، وأما رواية محمد بن بشر فوصلها الإمام أحمد عنه بتام الحديث ، وقد بينت ما فيه من زيادة وقائدة ، وأما رواية عبدة وهو ابن سليمان فوصلها مسلم وابن ماجه من طريقه وهي نحو رواية محمد بن بشر

### ٣٠ - باب نكاح المحرم

٥١١٤ - حديث مالك بن إسماعيل أخبرنا ابن عيينة أخبرنا عمرو حدثنا جابر بن زيد قال أنبأنا ابن عباس رضي الله عنهما « تزوج النبي ﷺ وهو محرم »

قوله ( باب نكاح المحرم ) كأنه يحتج إلى الجواز ، لانه لم يذكر في الباب شيئا غير حديث ابن عباس في ذلك ، ولم يخرج حديث المنع كأنه لم يصح عنده على شرطه . قوله ( أخبرنا عمرو ) هو ابن دينار ، وجابر بن زيد هو أبو الشمامسة . قوله ( تزوج النبي ﷺ وهو محرم ) تقدم في أواخر الحج من طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ « تزوج ميمونة وهو محرم » وفي رواية عطاء المذكورة عن ابن عباس عند النسائي « تزوج النبي ﷺ ميمونة وزاد « وبنا بها وهي حلال ، وماتت بسرف ، قال الأثرم : قلت لأحمد إن أبا نوح يقول بأى شيء يدفع حديث ابن عباس - أى مع صحت - قال فقال : الله المستعان ، ابن المسيب يقول : وم ابن عباس ، وميمونة تقول تزوجني وهو حلال له . وقد عارض حديث ابن عباس حديث عثمان « لا ينكح المحرم ولا ينكح » أخرجه مسلم ، وجميع بينه وبين حديث ابن عباس يحمل حديث ابن عباس على أنه من خصائص النبي ﷺ . وقال ابن عبد البر : اختلفت الآثار في هذا الحكم ، لكن الرواية أنه تزوجها وهو جلال ، جاءت من طريق شتى ، وحديث ابن عباس صحيح الأسناد ، لكن الروم إلى الواحد أقرب إلى الروم من الجاهة ، فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضوا فتطلب الحجة من غيرهما ، وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم فهو المعتمد له ، وقد تقدم في أواخر كتاب الحج البحث في ذلك ملخصا وأن منهم من حل حديث عثمان على الوطء ، ونعقب بأنه ثبت فيه « لا ينكح » بفتح أوله ، لا ينكح بضم أوله ولا بخطاب ، ووقع في صحيح ابن حبان زيادة « ولا ينكح عليه » ، ويترجح حديث عثمان بأنه تعبد قاعده ، وحديث ابن عباس واقعة حين تحتمل أولها من الاحتمالات : فمنها أن ابن عباس كان يرى أن من فله الهدى يصير محرما كما تقدم تقرير ذلك عنه في كتاب الحج ، والنبي ﷺ كان فله الهدى في حرمة تلك التي تزوج فيها ميمونة ، فيكون

اطلاقه أنه ﷺ تزوجها وهو محرم أي عقد عليها بعد أن قلده الهدى وإن لم يكن تلبس بالاحرام ، وذلك أنه كان أرسل إليها أبا رافع يخطبها فجاءت أمهرها إلى العباس فزوجها من النبي ﷺ . وقد أخرج الترمذي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من طريق مطر الوراق عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع « أن النبي ﷺ زوج ميمونة وهو حلال وبنيها وهو حلال ، وكنت أنا الرسول بينهما » قال الترمذي : لا نعلم أحدا أسنده غير حماد بن زيد عن مطر ، ورواه مالك عن ربيعة عن سليمان مرسل . ومنها أن قول ابن عباس تزوج ميمونة وهو محرم أي داخل الحرام أو في الشهر الحرام ، قال الأعشى « قتلوا كسرى بلبيل محرما ، أي في الشهر الحرام » ، وقال آخر « قتلوا ابن عفان الحليفة محرما ، أي في البلد الحرام » ، والى هذا التأويل جئنا ابن جهم به في صحيحه . وعارض حديث ابن عباس أيضا حديث يزيد بن الأصم « أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال » أخرجه مسلم من طريق الزهري قال « وكانت خاله كما كانت خالة ابن عباس » ، وأخرج مسلم من وجه آخر عن يزيد بن الأصم قال « حدثني ميمونة أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال » ، قال : وكانت خاتى وخالة ابن عباس « وأما أثر ابن المسيب الذي أشار إليه أحد فأخرجه أبو داود » ، وأخرج البيهقي من طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس الحديث قال : « وقال سعيد بن المسيب ذهل ابن عباس وإن كانت خالته ما تزوجها إلا بعد ما أحل » ، قال الطبري : الصواب من القول عندنا أن نكاح الحرام فاسد لصحة حديث عثمان ، وأما قصة ميمونة فتعارضت الأخبار فيها ثم ساق من طريق أئوب قال : « أتيت أن الاختلاف في زواج ميمونة إنما وقع لأن النبي ﷺ كان بعث إلى العباس لينكحها إياه فأنكحه » فقال بعضهم أنكحها قبل أن يحرم النبي ﷺ ، وقال بعضهم بعد ما أحرم ، وقد ثبت أن محرر وعليها وغيرهما من الصحابة فرقوا بين محرم ونكح وبين امرأته ولا يكون هذا إلا عن ثبت . ( تأنيده ) : قدمت في الحج أن حديث ابن عباس جاء مثله صحيحا عن عائشة وأبي هريرة ، فأما حديث عائشة فأخرجه النسائي من طريق أبي سلمة عنه ، وأخرجه الطحاوي والزار من طريق مسروق عنها وصححه ابن حبان ، وأكثر ما أعل بالارسل وليس ذلك بجادح فيه . وقال النسائي « أخبرنا عمرو بن علي أنبا أبو عاصم عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة منه » قال عمرو بن علي قلت لأبي عاصم : أنت أمليت علينا من الرقعة ليس فيه عائشة ، فقال : « دع عائشة حتى أنظر فيه » ، وهذا إسناد صحيح لولا هذه القصة ، لكن هو شاهد قوي أيضا وأما حديث أبي هريرة أخرجه الطبري في إسناده كامل أبو العلاء وفيه ضعف ، لكنه يعتمد بحديث ابن عباس وعائشة ، وفيه رد على قول ابن عبد البر أن ابن عباس تفرد من بين الصحابة بأن النبي ﷺ تزوج وهو محرم ، وجاه من الشعبي ومجاهد مرسل منه أخرجهما ابن أبي شيبة ، وأخرج الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال : سألت أنسا عن نكاح المحرم فقال : لا بأس به وهل هو [ إلا ] كالبيع وامتناده قوي ، لكنه قياس في مقابل النص فلا حجة به ، وكان أقساما يئله حديثه هناك

### ٣١ - باب نهى رسول الله ﷺ عن نكاح النسة أخيرا

٥١١٥ - **عروة** مالك بن إسماعيل حدثنا ابن عيينة أنه سمع الزهري يقول أخبرني الحسن بن محمد بن علي وأخوه عبد الله عن أبيهما أن عليا رضي الله عنه قال لابن عباس « إن النبي ﷺ نهى عن النسة وعن لحوم



الحر الأهلية زمن خيبر،

٥١١٦ - حدثنا محمد بن بشارة حدثنا غندر حدثنا شعبة عن أبي جرة قال «سمعت ابن عباس يسأل عن متعة النساء فرخص، فقال له موكل له: إنما ذلك في الحال الشديد، وفي النساء قل أو نحوه، فقال ابن عباس: نعم»

٥١١٧، ٥١١٨ - حدثنا علي حدثنا سفيان قال عمرو عن الحسن بن محمد عن جابر بن عبد الله وسلة ابن الأكوع قال: كنا في جيش، فأنا رسول رسول الله ﷺ فقال: إنه قد أذن لكم أن تستمتعوا، فاستمتعوا،

٥١١٩ - وقال ابن أبي ذئب حدثني إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه عن رسول الله ﷺ «إما رجل وأصواته نواظف في مشرة ما بينهما ثلاث كلال، فإن أحببنا أن يزيأ أو يتواركا تواركا. فإدري أمي كان لنا خاصة، أم قناس عامة». قال أبو عبد الله: وقد بينه علي عن النبي ﷺ أنه منسوخ

قوله (باب نهى النبي ﷺ عن نكاح المتعة أخيرا) يعني تزويج المرأة إلى أجل فاذا انقضى ونمت الفرقة. وقوله في الترجمة «أخيرا» يفهم منه أنه كان مباحا وأن النهي عنه وقع في آخر الأمر. وليس في الحديث الباب التي أوردتها التصريح بذلك، لكن قال في آخر الباب «إن عليا بين أنه منسوخ» وقد وردت عدة أحاديث صحيحة صريحة بالنهي عنها بعد الإذن فيها، وأقرب ما فيها عهدا بالوفاة النبوية ما أخرجه أبو داود عن طريق الزهري قال: «كنا عند عمر بن عبد العزيز فتذاكرنا متعة النساء، فقال رجل يقل له ربيع بن سبرة: أشهد على أبي أنه حدث أن رسول الله ﷺ نهى عنها في حجة الوداع، وسأذكر الاختلاف في حديث سبرة هذا - وهو ابن معبد - بعد هذا الحديث الأول. قوله (أخبرني الحسن بن محمد بن علي) أي ابن أبي طالب، وأبوه محمد هو الذي يعرف بابن الحنفية، وأخوه عبد الله بن محمد. أما الحسن فأخرج له البخاري غير هذا، منها ما تقدم له في الفسل من روايته عن جابر، ويأتي له في هذا الباب آخر عن جابر وسلة بن الأكوع، وأما أخوه جدد الله بن محمد فكنته أبو هاشم وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، ووثقه ابن سعد والنسائي والمجمل، وقد تقدمت له طريق أخرى في غزوة خيبر من كتاب المغازي، وتأتي أخرى في كتاب الذبايح، وأخرى في ترك الخيل؛ وقرنه في المواضع الثلاثة بأخيه الحسن، وذكر في التاريخ عن ابن عيينة عن الزهري «أخبرنا الحسن وعبد الله ابنا محمد بن علي وكان الحسن أو ثقيما» ولاحد عن سفيان «وكان الحسن أرضاهما إلى أنفسنا، وكان جدد الله يتبع السبئية وأه السبئية بمهمل ثم موحدة ينسبون إلى عبد الله بن سبأ، وهو من رؤساء الروافض، وكان المختار بن أبي عبيد على رآه، ولما غلب على السكوفة وتبع قتلة الحسين قتلهم أحبته الشيعة ثم قارقه أكثرهم لما ظهر منه من الأكاذيب، وكان من رأى السبئية موالاته محمد بن علي بن أبي طالب. وكانوا يزعمون أنه المهدي وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان. ومنهم من أقر بموته وزعم أن الأمر بعده صار إلى ابنه أبي هاشم هذا. ومات أبو هاشم في آخر ولاية سليمان

عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين . قوله ( عن أبيهما ) في رواية الدارقطني في « الموطآت » من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري . عن مالك عن الزهري أن عبد الله والحسن ابني محمد أخبراه أن أباهما محمد بن علي بن أبي طالب أخبرهما . قوله ( أن عليا قال لابن عباس ) سيأتي بيان تحديده له بهذا الحديث في ترك الحيل بلفظ « أن عليا قيل له أن ابن عباس لا يرى بتمتع النساء بأسا » وفي رواية الثوري ويحيى بن سعيد كلاهما عن مالك عند الدارقطني « أن عليا سمع ابن عباس وهو يفتي في متعة النساء فقال : أما علمت » وأخرجه سعيد بن منصور عن هشيم ، عن يحيى بن سعيد عن الزهري بدون ذكر مالك وانقطعه « أن عليا مر بابن عباس وهو يفتي في متعة النساء أنه لا بأس بها » ، ولمسلم من طريق جويرية عن مالك بسنده أنه « سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان إنك رجل ثاقل » وفي رواية الدارقطني من طريق الثوري أيضا « تكلم علي وابن عباس في متعة النساء فقال له علي : إنك امرؤ ثاقل » ، ولمسلم من وجه آخر أنه « سمع ابن عباس يلين في متعة النساء فقال له : مهلا يا ابن عباس » ، ولأحمد من طريق معمر « د رخص في متعة النساء » . قوله ( أن النبي ﷺ نهي عن المتعة ) في رواية أحمد عن سفيان نهي عن نكاح المتعة . قوله ( وعن لحوم الحر الأهلية زمن خبير ) هكذا لجميع الرواة عن الزهري وخبير ، بالمعجمة أوله والراء آخره إلا ما رواه عبد الوهاب : « نفي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فإنه قال « حين » بمهمله أوله وواوئين أخرجه النسائي والدارقطني ونها على أنه « وهم يردد به عبد الوهاب » ، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن يحيى بن سعيد فقال خبير على الصواب ، وأغرب من ذلك رواية إسحق بن راشد عن الزهري عنه بلفظ « نهي في غزوة تبوك عن نكاح المتعة » ، وهو خطأ أيضا . قوله ( زمن خبير ) الظاهر أنه ظرف للأمرين ، وحكى البيهقي عن الحميدي أن سفيان بن عيينة كان يقول : قوله « يوم خبير » يتعلق بالحر الأهلية لا بالمتعة ، قال البيهقي : وما قاله محتمل يعني في روايته هذه ، وأما غيره فصرح أن الظرف يتعلق بالمتعة ، وقد مضى في غزوة خبير من كتاب المغازي ويأتي في الذبايح من طريق مالك بلفظ « نهي رسول الله ﷺ يوم خبير عن متعة النساء » وعن لحوم الحر الأهلية ، وهكذا أخرجه مسلم من رواية ابن عيينة أيضا ، وسيأتي في ترك الحيل في رواية حميد الله بن عمار عن الزهري « أن رسول الله ﷺ نهي عنها يوم خبير » ، وكذا أخرجه مسلم وزاد من طريقه « فقال مهلا يا ابن عباس » ، ولأحمد من طريق معمر بسنده أنه « بلغه أن ابن عباس رخص في متعة النساء » ، فقال له : « أن رسول الله ﷺ نهي عنها يوم خبير » ، وعن لحوم الحر الأهلية ، وأخرجه مسلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري مثل رواية مالك ، والدارقطني من طريق ابن وهب عن مالك ويونس وأسامة بن زيد ثلاثهم عن الزهري كذلك ، وذكر السهيلي أن ابن عيينة رواه عن الزهري بلفظ « نهي عن أكل الحر الأهلية عام خبير » ، وعن المتعة بعد ذلك أوف غير ذلك اليوم ، اه وهذا اللفظ الذي ذكره لم أره من رواية ابن عيينة ، فقد أخرجه أحمد وابن أبي عمر والحميدي وإسحق في مسانيدهم عن ابن عيينة باللفظ الذي أخرجه البخاري من طريقه ، لكن منهم من زاد لفظ « نكاح » كما بينته ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وإبراهيم بن موسى والعباس بن الوليد ، وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وزهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة بمثل لفظ مالك ، وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة لكن قال « زمن » بدل « يوم » ، قال السهيلي : ويتصل بهذا الحديث تنبيه على إشكال لأن فيه النهي عن نكاح المتعة يوم خبير ، وهذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ورواة الآثار ، قال : فالذي يظهر

أنه وقع تقديم وتأخير في لفظ الزهري ، وهذا الذي قاله سبقه إليه غيره في النقل عن ابن عيينة ، فذكر ابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ أن الحميدى ذكر عن ابن عيينة أن النسي زمن خبير عن لحوم الحر الأهلية ، وأما المتعة فكان في غير يوم خبير ، ثم راجعت مسند الحميدى ، من طريق قاسم بن أصبغ عن أبي إسحاق السلي عنه فقال بعد سياق الحديث ، قال ابن عيينة : يعنى أنه نسي عن لحوم الحر الأهلية زمن خبير ، ولا يعنى نكاح المتعة ، قال ابن عبد البر : وعلى هذا أكثر الناس . وقال البيهقي : يشبه أن يكون كما قال لصحة الحديث في أنه ﷺ رخص فيها بعد ذلك ثم نسي عنها ، فلا يتم احتجاج على إلا إذا وقع النسي أخيراً لتقوم به الحجة على ابن عباس . وقال أبو عوانة في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون : معنى حديث على أنه نسي يوم خبير عن لحوم الحر ، وأما المتعة فسكت عنها وإنما نسي عنها يوم الفتح اهـ . والحامل لقوله على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد زمن خبير كما أشار إليه البيهقي ، لكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن علياً لم يبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النسي عنها عن قرب كما سيأتى بيانه ، ويؤيد ظاهر حديث على ما أخرجه أبو عوانة وصححه من طريق سالم بن عبد الله ، أن رجلاً سأل ابن عمر عن المتعة فقال : حرام . فقال : إن فلانا يقول فيها . فقال : والله لقد علم أن رسول الله ﷺ حرمها يوم خبير وما كنا فصالحين ، قال السهيلي : وقد اختلف في وقت تحريم نكاح المتعة فأعرب ما روى في ذلك رواية من قال في غزوة تبوك ، ثم رواية الحسن أن ذلك كان في عمرة القضاء ، والمشهور في تحريمها أن ذلك كان في غزوة الفتح كما أخرجه مسلم من حديث الربيع بن صبرة عن أبيه ، وفي رواية عن الربيع أخرجهما أبو داود أنه كان في حجة الوداع ، قال ومن قال من الرواة كان في غزوة أوطاس فهو موافق لمن قال عام الفتح اهـ . فتحصل بما أشار إليه ستة مواطن : خبير ، ثم عمرة القضاء ، ثم الفتح ، ثم أوطاس ، ثم تبوك ، ثم حجة الوداع . وبقي عليه حنين لانها وقعت في رواية قد نهت عليها قبل ، فأما أن يكون ذهل عنها أو تركها عمداً لخطأ روايتها ، أو لكون غزوة أوطاس وحنين واحدة . فأما رواية تبوك فأخرجها إسحق بن راهويه وابن حبان من طريقه من حديث أبي هريرة ، أن النبي ﷺ لما نزل بئنية الوداع رأى مصابيح وسمع نساء يبكين ، فقال : ما هذا ؟ فقالوا : يا رسول الله ، نساء كانوا نتمتعوا منهن . فقال : هدم المتعة النكاح والطلاق والميراث ، وأخرجه الحازمي من حديث جابر قال وخرجنا مع رسول الله ﷺ إلى غزوة تبوك حتى إذا كنا عند العقبة بما يلي الشام جاءت نسوة قد كنا نتمتعنا بهن يطفن برجلنا ، فجاء رسول الله ﷺ فذكرنا ذلك له ، قال فغضب وقام خطيباً لحمد الله وأثنى عليه ونهى عن المتعة ، فتوادعنا يومئذ فسميت ثنية الوداع . . وأما رواية الحسن وهو البصري فأخرجها عبد الرزاق من طريقه وزاد ما كانت قبلها ولا بعدها ، وهذه الزيادة منكسة من راويها عمرو بن عبدي ، وهو ساقط الحديث ، وقد أخرجه سعيد بن منصور من طريق صحيحة عن الحسن بدون هذه الزيادة . وأما غزوة الفتح فثبتت في صحيح مسلم كما قال : وأما أوطاس فثبتت في مسلم أيضاً من حديث سلمة بن الأكوع . وأما حجة الوداع فوقع عند أبي داود من حديث الربيع بن صبرة عن أبيه . وأما قوله لا غلظة بين أوطاس والفتح ففيه نظر ، لأن الفتح كان في رمضان ثم خرجوا إلى أوطاس في شوال ، وفي سياق مسلم أنهم لم يخرجوا من مكة حتى حرمت ، ولفظه أنه غزا مع رسول الله ﷺ الفتح ، فإذن لنا في متعة النساء ، فخرجت أنا ورجل من قومي . فذكر قصة المرأة ، إلى أن قال - ثم استمتع بها ، فلم أخرج حتى حرمها . وفي لفظ له رأيت رسول الله ﷺ قائماً بين الركن والباب وهو يقول ، بمثل حديث ابن عمر ولكن تقدم في حديث

ابن تيمية أنه قال : يا أيها الناس إني قد كنت أذن لك في الاستمتاع من النساء ، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة ، وفي رواية : أمرنا بالتمتع عام الفتح حين دخلنا مكة ، ثم لم نخرج حتى نهانا عنها ، وفي رواية له : أمر أصحابه بالتمتع من النساء - فذكر القصة قال - فكان معنا ثلاثا ، ثم أمرنا رسول الله ﷺ بفراقهن ، وفي لفظ وقال أنها حرام من يومك هذا إلى يوم القيامة ، فأما أوطاس فلفظ مسلم ورضي لنا رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتمتع ثلاثا ، ثم نهي عنها ، وظاهر الحديثين المغايرة ، لكن يحتمل أن يكون أطلق على عام الفتح عام أوطاس لثبوتيهما ، ولو وقع في سياقه أنهم تمتعوا من النساء في غزوة أوطاس لما حسن هذا الجمع ، نعم ويبعد أن يقع إلا في غزوة أوطاس بعد أن يقع التصريح قبلها في غزوة الفتح بأنها حُرمت إلى يوم القيامة ، وإذا تقرر ذلك فلا يصح من الروايات شيء بغير علة إلا غزوة الفتح . وأما غزوة خيبر وإن كانت طرق الحديث فيها صحيحة ففيها من كلام أهل العلم ما تقدم . وأما عمرة القضاء فلا يصح الاثر فيها لسكونه من مرسل الحسن ومراسيله ضعيفة لأنه كان يأخذ عن كل أحد ، وعلى تقدير ثبوته فلملله أراد أيام خيبر لأنهما كانا في سنة واحدة كما في الفتح وأوطاس سواء . وأما قصة تبوك فليس في حديث أبي هريرة التصريح بأنهم استمتعوا منهن في تلك الحالة ، فيحتمل أن يكون ذلك وقع قديما ثم وقع الترديع منهن حينئذ والنهي ، أو كان النهي وقع قديما فلم يبلغ بعضهم فاستمر على الرخصة ، فلذلك قرن النهي بالانصب لتقدم النهي في ذلك ، على أن في حديث أبي هريرة مقالا ، فانه من رواية مؤمل بن اسماعيل عن عكرمة بن عمار وفي كل منهما مقال . وأما حديث جابر فلا يصح فانه من طريق عباد بن كثير وهو متروك . وأما حجة الوداع فهو اختلاف على الربيع بن سبرة ، والرواية عنه بأنها في الفتح أصح وأشهر ، فان كان حفظه فليس في سياقه أي داود سوى مجرد النهي ، فلهذا ﷺ أراد إعادة النهي للإشيع وبسمعه من لم يسمعه قبل ذلك . فلم يبق من المواطن كما قلنا صحيحا صريحا سوى غزوة خيبر وغزوة الفتح ، وفي غزوة خيبر من كلام أهل العلم ما تقدم ، وزاد ابن القيم في الهدى ، أن الصحابة لم يكونوا يمتنعون باليهوديات ، يعني فيقوى أن النهي لم يقع يوم خيبر أو لم يقع هناك نكاح متمتع ، لكن يمكن أن يجاب بأن يهود خيبر كانوا يصاهرون الأوس والخزرج قبل الإسلام فيجوز أن يكون هناك من نسائهم من وقع التمتع من فلا ينقض الاستدلال بما قال ، قال الماوردي في الحاوي ، في تعيين موضع تحريم المتمتع وجهان أحدهما أن التحريم تكرر ليسكون أظهر وأنشر حتى يعلمه من لم يكن عليه لأنه قد يحضر في بعض المواطن من لا يحضر في غيرها ، والثاني أنها أبلغت مرارا ، ولهذا قال في المرة الأخيرة وإلى يوم القيامة ، إشارة إلى أن التحريم الماضي كان مؤذنا بأن الإباحة تنقضي ، بخلاف هذا فانه تحريم مؤبد لا تنقضي بإباحة أصلا ، وهذا الثاني هو المعتمد ، ويرد الأول التصريح بالاذن فيها في المواطن المتأخر عن المواطن الذي وقع التصريح فيه بتحريمها كما في غزوة خيبر ثم الفتح . وقال النووي : الصواب أن تحريمها وإباحتها وقضا مرتين فكانت مباحة قبل خيبر ثم حُرمت فيها ثم أُميت عام الفتح وهو عام أوطاس ثم حُرمت تحريما مؤبدا ، قال : ولا مانع من تكرير الإباحة . ونقل غيره من الشافعي أن المتمتع نسخ مرتين ، وقد تقدم في أوائل النكاح حديث ابن مسعود في سبب الاذن في نكاح المتمتع وأنهم كانوا إذا غزوا اشتدت عليهم الدربة فأذن لهم في الاستمتاع فلعل النهي كان يشكر في كل موطن بعد الاذن ، فلما وقع في المرة الأخيرة أنها حُرمت إلى يوم القيامة لم يقع بعد ذلك إذن وإفاه أهل . والحكمة في جمع على بين النهي عن الحرام والمتمتع أن ابن عباس كان يرخص في الأمرين معا ،

وسمى النقل عنه في الرخصة في آخر الأهمية في أوائل كتاب الأطعمة ، فرد عليه على في الأمرين معا وأن ذلك يوم خير ، فلما أن يكون على ظاهره وأن انتهى عنهما وقع في زمن واحد . وإما أن يكون الإن الذي وقع عام الفتح لم يباغ عليها لفصل مدة الاذن وهو ثلاثة أيام كما تقدم . والحديث في قصة تبوك على نسخ الجواز في السفر لأنه سمى عنها في أوائل إنشاء السفر مع أنه كان سفرا بعيدا والمدة فيه شديدة كما صرح به في الحديث في توبة كعب ، وكان علة الإحالة وهي الحاجة الشديدة انتهت من بعد فتح خيبر وما بعدها والله أعلم . والجواب عن قول السهلي أنه لم يكن في خيبر نساء يستمتع من ظاهر ما بينته من الجواب عن قول ابن القيم لم تكن الصحابة يستمتعون باليهوديات ، وأيضا فيقال كما تقدم لم يقع في الحديث التصرح بأنهم استمتعوا في خيبر ، وإنما فيه مجرد النهي ، فيؤخذ منه أن التمتع من النساء كان حلالا وسبب تحمله ما تقدم في حديث ابن مسعود حيث قال : كنا نغزو وليس لنا شيء . ثم قال - فرخص لنا أن نتكسك المرأة بالزوب ، فأشار إلى سبب ذلك وهو الحاجة مع قلة الشيء ، وكذا في حديث سهل بن سعد الذي أخرجه ابن عبد البر بلفظ : إنما رخص النبي ﷺ في المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة ، ثم سمى عنها ، فلما فتحت خيبر وسع عليهم من المال ومن السبي فناسب النهي عن المتعة لارتفاع سبب الإباحة ، وكان ذلك من تمام شكر نعمة الله على أتوسعه بعد الضيق ، أو كانت الإباحة إنما تقع في المغازي التي يكون في المسافة إليها بعد ومشقة ، وخبير بخلاف ذلك لأنهم بقرب المدينة فوقع النهي عن المتعة فيها إشارة إلى ذلك من غير تقدم إذن فيها ، ثم لما عادوا إلى سفرة بعيدة المدة وهي غزوة الفتح وشقت عليهم العزوبة أذن لهم في المتعة لكن مقيدا بثلاثة أيام فقط دفعا للحاجة ، ثم نهاهم بعد انقضاءها عنها سيأتي من دواية سلة ، وهكذا يحجب عن كل سفرة ثبت فيها النهي بعد الاذن ، وأما حجة الرداع فآلدي يظهر أنه وقع فيها النهي مجردا إن ثبت فخرج حديث سيرة راوية هو من طريق ابنه الربيع عنه ، وقد اختلف عليه في تعديها ؛ والحديث واحد في قصة واحدة قتمين الترجيع ، والطريق التي أخرجهما مسلم مصرفة بأنها في زمن الفتح أرجح قتمين المصير إليها والله أعلم . الحديث الثاني ، قوله ( عن أبي حمزة ) هو الضعيف بالجيم والراء ، ورأيت بخط بعض من شرح هذا الكتاب بالهملة والزاي وهو تصحيف . قوله ( سمعت ابن عباس يسأل ) بضم أوله . قوله ( فرخص ) أي فيها ، وثبتت في دواية الاسماعيل . قوله ( فقال له مولى له ) لم أقف على اسمه صريحا ، وأظنه عكرمة . قوله ( إنما ذلك في المال الشديد ، وفي النساء فلة أو نسوة ) في رواية الاسماعيل ، وإنما كان ذلك في الجهاد والنساء قليل . قوله ( فقال ابن عباس نعم ) في رواية الاسماعيل ، وصدق . وعند مسلم من طريق الزهري عن خالد بن المهاجر أو ابن أبي عمرة الانصاري قال وجعل - يعني لابن عباس ، وصرح به البيهقي في روايته - إنما كانت - يعني المتعة - رخصة في أول الاسلام لما اضطر إليها كاليمة والدم ولحم الخنزير ، ويؤيده ما أخرجه الخطابي والفاكهي من طريق سعيد بن جبيرة قال : قلت لابن عباس لقد سأرت بفتياك الركبان ، وقال فيها الشعراء ، يعني في المتعة . فقال : والله ما بهذا أثبتت وما هي إلا كاليمة لا تحمل الا للضر . وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة وزاد في آخره : إلا إنما هي كاليمة والدم ولحم الخنزير . وأخرجه محمد بن خلف المعروف بوكيع في كتابه الغرر من الأخبار ، بإسناد أحسن منه عن سعيد بن جبيرة بالقبضة ، لكن ليس في آخره قول ابن عباس المذكور . وفي حديث سهل بن سعد الذي أشرت

إليه قريبا نحوه . فنه أخبار يقوى بعضها ببعض ، وحاصلها أن المنة إنما رخص فيها بسبب العزبة في حال السفر وهو يوافق حديث ابن مسعود الماضي في أوائل النكاح . وأخرج البيهقي من حديث أبي ذر بإسناد حسن ، وإنما كانت المنة لحرثنا وخوفا ، وأما ما أخرجه الترمذي من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس قال : إنما كانت المنة في أول الإسلام ، كان الرجل يقدم الجلد لبس له فيها معرفة ، فيزوج المرأة بقدر ما يقيم فتحفظ له متاعه ، فإسناده ضعيف ، وهو شاذ مخالف لما تقدم من علة إباحتها . الحديث الثالث . قوله ( قال عمرو ) هو ابن دينار ، في رواية الإسماعيلي من طريق ابن أبي الوزير عن سفيان ، عن عمرو بن دينار ، وهو غريب من حديث ابن عبيدة قل من رواه من أصحابه عنه ، وإنما أخرجه البخاري مع كونه معنفا لوروده عن عمرو بن دينار ، عن غير طريق سفيان ، فيه على ذلك الإسماعيلي ، وهو كما قال قد أخرجه مسلم من طريق شعبة وروح بن القاسم ، وأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج كلهم عن عمرو . قوله ( عن الحسن بن محمد ) أي بن علي بن أبي طالب ، ووقع في رواية ابن جريج ، الحسن بن محمد بن علي ، وهو ما مضى ذكره في الحديث الأول ، وفي رواية شعبة المذكورة عن عمرو وسمعت الحسن بن محمد . قوله ( عن جابر بن عبد الله وسلي بن الأكوع ) في رواية روح بن القاسم تقديم سلة على جابر ، وقد أدركهما الحسن بن محمد جميعا لكن روايته عن جابر أشهر . قوله ( كنا في جيش ) لم أفد على تعيينه ، لكن عند مسلم من طريق أبي العميس عن إياس بن سلة بن الأكوع عن أبيه قال : رخص رسول الله ﷺ عام أو طاس في المنة ثلاثا ثم نهي عنها . ( تنبيه ) : ضبط جيش في جميع الروايات بفتح الجيم وسكون التثنية بعدها معجزة ، وحكى السكراني أن في بعض الروايات « حنين » بالمهمله ونونين باسم مكان الوقعة المشهورة ولم أفد عليه . قوله ( فأتانا رسول الله ﷺ ) لم أفد على اسمه ، لكن في رواية شعبة « خرج علينا منادي رسول الله ﷺ » فيشبه أن يكون هو بلال . قوله ( انه قد اذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا ) زاد شعبة في روايته « يعني مئة النساء » وضبط فاستمتعوا بفتح المشاة وكسرهما بلفظ الأمر وبلغظ الفعل الماضي . وقد أخرج مسلم حديث جابر من طرق أخرى ، منها عن أبي نضرة عن جابر أنه سئل عن المنة فقال : فمناها مع رسول الله ﷺ ، ومن طريق طه عن جابر : استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ، وأخرج عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريج : أخبرني أبو الزبير سمعت جابرا ، نحوه وزاد حتى نهي عنها عمر في شأن عمرو بن حريث ، وقصة عمرو بن حريث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بهذا الإسناد عن جابر قال : قدم عمرو بن حريث الكوفة فاستمتع بمولاة فأتى بها محرو حبل ، فسأله فاعترف . قال فذلك حين نهي عنها عمر ، قال البيهقي في رواية سلة بن الأكوع التي حكيناها عن تخرج مسلم « ثم نهي عنها » ضبطناه « نهي » بفتح النون وروايته في رواية معتمدة « نها » بالالف قال : فإن قيل بل هي بضم النون والمراد بالنهاي في حديث سلة عمر كما في حديث جابر قلنا هو محتمل ، لكن ثبت نهي رسول الله ﷺ عنها في حديث الربيع بن سبرة عن أبيه بعد الاذن فيه ، ولم نجد عنه الاذن فيه بعد النهي عنه ، فمنى عمر موافق لنهي رسول الله ﷺ . قلت : وتامه أن يقال : لعل جابرا ومن نقل عنه استمرادهم على ذلك بعد رسول الله ﷺ إلى أن نهي عنها عمر لم يبلغهم النهي . وما يستفاد أيضا أن عمر لم ينه عنها اجتماعا وإنما نهي عنها مستندا إلى نهي رسول الله ﷺ ، وقد وقع التصريح عنه بذلك فيما أخرجه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن حفص عن ابن عمر قال : لما ولي عمر خطب فقال : ان رسول الله ﷺ أذن لنا في المنة ثلاثا ثم حرمها ،

وأخرج ابن المنذر والبيهقي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : «صعد عمر المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ما بال رجال يشككون هذه المنة بعد نبي رسول الله ﷺ عنها ، ، وفي حديث أبي هريرة الذي أشرت إليه في صحيح ابن حبان : «فقال رسول الله ﷺ : هدم المنة النكاح والطلاق والعدة والميراث ، وله شاهد صحيح عن سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي . الحديث الرابع ، تقدمت له طريق في الذي قبله . قوله ( وقال ابن أبي ذئب الخ ) وصلة الطبراني والاسماعيلي وأبو نعيم من طرق عن ابن أبي ذئب . قوله ( أيما رجل وامرأة توافقا ف عشرة ما بينهما ثلاث ليال ) وقع في رواية المستطلى « بعشرة » بالواحدة المكسورة بدل الفاء المفتوحة ، وبالفاء أصح ، وهي رواية الاسماعيلي وغيره . والمعنى أن اطلاق الاجل محمول على التقيد بثلاثة أيام بلياليهن . قوله ( فان أحبا ) أى بعد اقتضاء الثلاث ( أن يتزيدا ) أى في المنة ؛ يعنى تزييدا . ووقع في رواية الاسماعيلي التصريح بذلك ، وكذا في قوله أن يتزاد أى يتفارقا تباركا . وفي رواية أبي نعيم « أن يتناقضا تناقضا ، والمراد به التفارق . قوله ( فما أدري أشئ كان لنا غاصه أم للناس عامة ) ووقع في حديث أبي ذر التصريح بالاختصاص أخرجه البيهقي عنه قال وإنما أحلت لنا أصحاب رسول الله ﷺ منته النساء ثلاثة أيام ، ثم نهي عنها رسول الله ﷺ . ، قوله ( وقد بينه على عن النبي ﷺ أنه منسوخ ) يريد بذلك تصريح على عن النبي ﷺ بالنهي عنها بعد الإذن فيها ، وقد بسطناه في الحديث الأول . وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن علي قال : « نسخ رمضان كل صوم ، ونسخ المنة الطلاق والعدة والميراث ، وقد اختلف السلف في نكاح المنة . قال ابن المنذر : جاء عن الأوائل الرخصة فيها ، ولا أعلم الإجماع من جميع العلماء على تحريمها إلا الروافض . وأما ابن عباس فروى عنه أنه أباحها ، وروى عنه أنه رجع عن ذلك . قال ابن بطال : روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس إباحة المنة ، وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة وإجازة المنة عنه أصح ، وهو مذهب الشيعة . قال : وأجمعوا على أنه متى وقع الآن أبطل سواء كان قبل الدخول أم بعده ، الا قول زفراته جعلها كالشروط الفاسدة ، ويرده قوله ﷺ « فمن كان عذره منهن شئ فليخل سبيلها » . قلت : وهو في حديث الربيع بن سبرة عن أبيه عند مسلم . وقال الخطابي : تحريم المنة كالإجماع إلا عن بعض الشيعة ، ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المخلفات الى على وآل بيته فقد صح عن علي أنها تسغت . ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المنة فقال « هي الزنا بعينه » قال الخطابي : ويحك عن ابن جريج جوازها . وقد نقل أبو عوانة في صحيحه عن ابن جريج أنه رجع عنها بعد أن روى بالبصرة في إباحتها ثمانية عشر حديثا . وقال ابن دقيق العيد : ما حاكمه بعض الحنفية عن مالك من الجواز خطأ ، فقد بالغ الماسكية في منع الشكاح الموقت حتى أطلقوا توقيف الحل بسببه فقالوا : لو علق على وقت لابد من مجيء وقع الطلاق الآن لأنه توقيت للعل فيسكون في معنى نكاح المنة . قال عياض : وأجمعوا على أن شرط البطلان التصريح بالشرط ، فلو نوى عند العقد أن يفارق بعد مدة صح نكاحه ، إلا الاذاعي فأبطله . واختلفوا هل يحد نكاح المنة أو يحدز ؟ على قولين مأخذهما أن الاتفاق بعد الخلاف على رفع الخلاف المتقدم . وقال القرطبي : الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحة المنة لم يطل وأنه حرم ، ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليه من الروافض . ووجه جماعة من الأئمة بتشديد ابن عباس بإباحتها فهي من المسألة المشهورة وهي تدرة المخالف ، ولكن قال ابن عبد البر : أصحاب ابن عباس

من أهل مكة واليمن على إباحتها ، ثم اتفق فقهاء الأمصار على تحريمها . وقال ابن حزم : ثبت على إباحتها بعد رسول الله ﷺ ابن مسعود ومعاوية وأبو سعيد وابن عباس وسليمة ومعبد ابنا أمية بن خلف وجابر وعمر بن حريث ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر ، قال : ومن التابعين طاوس وسعيد بن جبيرة وعطاء وسائر فقهاء مكة . قلت : وفي جميع ما أطلقه نفي ، أما ابن مسعود فستنده فيه الحديث الماضي في أوائل النكاح ، وقد بينت فيه ما نقله الاسماعيل بن أبي خالد وفي آخره « ففعلنا ثم ترك ذلك » . وأما معاوية فأخرجه عبد عوانة عن طريق أبي معاوية عن اسماعيل بن أبي خالد وفي آخره « ففعلنا ثم ترك ذلك » . وأما معاوية فأخرجه عبد الرزاق عن طريق صفوان بن يعلى بن أمية « أخبرني يعلى أن معاوية استمتع بإمرأة بالطائف ، وأسناده صحيح ، لكن في رواية أبي الزبير عن جابر عند عبد الرزاق أيضا أن ذلك كان قديما ولفظه « استمتع معاوية مقدمه الطائف بمولاة لبني الحضرمي يقال لها مائة » ، قال جابر : ثم عاشت مائة إلى خلافة معاوية فكانت يرسل إليها بمائة كل عام ، وقد كانه معاوية متبعا لعمر مقتديا به فلا يشك أنه عمل بقوله بعد النهي ، ومن ثم قال الطحاوي : خطب عمر فنهى عن المتعة ، ونقل ذلك عن النبي ﷺ فلم يذكر عليه ذلك منك ، وفي هذا دليل على متابعتهم له على ما نهى عنه . وأما أبو سعيد فأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أن عطاء قال « أخبرني من شئت عن أبي سعيد قال : لقد كان أحدنا يستمتع بماء الفرح سويقا ، وهذا - مع كونه ضعيفا للجهل بأحد رواه - ليس فيه التصريح بأنه كان بعد النبي ﷺ . وأما ابن عباس فتقدم النقل عنه والاختلاف هل يرجع أولا . وأما سلية ومعبد فقصةهما واحدة اختلف فيما هل وقعت لهذا أو لهذا ، فروى عبد الرزاق بسند صحيح عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال « لم يربح عمر إلا أم أراكة قد خرجت حبلى » ، فسألها عمر فقالت : استمتع بي سدة بن أمية ، وأخرج من طريق أبي الزبير عن طاوس فقصة معاوية بن أمية . وأما جابر فستنده قوله « فعلناها » ، وقد بينته قبل ، ووقع في رواية أبي نصر عن جابر عند مسلم « ففعلنا » ، فلم يفعل بعد ، فإن كان قوله فعلنا يعم جميع الصحابة لقوله ثم لم نعد يعم جميع الصحابة فيكون لإجماعا ، وقد ظهر أن مستنده الأحاديث الصحيحة التي بينها . وأما عمرو بن حريث وكذا قوله رواه جابر عن جميع الصحابة فموجب ، وإنما قال جابر « فعلناها » وذلك لا ينعني نعميم جميع الصحابة بل يصدق على فعل نفسه وحده ، وأما ما ذكره عن التابعين فهو عند عبد الرزاق عنهم بأسانيد صحيحة ، وقد ثبت عن جابر عند مسلم « فعلناها » مع رسول الله ﷺ ثم ثبانا عمر فلم يفعل لها ، فهذا يرد عده جابرا فيمن ثبت على تحليلها ، وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بتحريمها لثبوت قوله ﷺ « أنها حرام إلى يوم القيامة » ، قال فأنا بهذا القول نسخ التحريم والله أعلم

### ٣٣ - باب عرض المرأة نفسها على الرجل للمصالح

٥١٢٠ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سرحوم قال سمعت ثابتا الجبائي قال « كنت عند أنس وعنده ابنة له ، قال أنس : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ تعرض عليه نفسها قالت : يا رسول الله ، ألك بي حاجة ؟ فقالت بنت أنس : ما أفل حياهما ، واسوأهما . قال : هي خير منك ، رقيت في النبي ﷺ فمررت عليه نفسها »

[ الحديث ٥١٢٠ - طرقة في : ٦١٢٣ ]



٥١٢١ - **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ** حَدَّثَنَا أَبُو غَثَانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ امْرَأَةً عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، زَوِّجْنَاهَا . فَقَالَ : مَا عِنْدَكَ ؟ فَقَالَ : مَا عِنْدِي شَيْءٌ . قَالَ : أَذْهَبَ فَالتَّيْسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ . فَذَهَبَ ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ، وَلَسَكُنَ هَذَا إِنْ أَرَى وَلَمْ أَنْصِفُ . قَالَ سَهْلٌ : وَمَا لَهُ رَدَاءٌ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ . وَمَا تَصْنَعُ بَازَارَكَ ؟ إِنْ لَبِثْتُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ لَبِثْتُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ . فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ تَجَامُلُهُ قَامَ ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَدَعَاهُ - أَوْ دُعِيَ لَهُ - فَقَالَ لَهُ : مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ؟ فَقَالَ مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا - لِسُورَةٍ يُدْعِيكُمَا - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أُمْسِكُهَا كَمَا بِيَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ،

قَوْلُهُ ( بَابُ عَرْضِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا عَلَى الرَّجُلِ الصَّالِحِ ) قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي الْحَاشِيَةِ ، مِنْ (عَلَّافِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِالْخُصُوصِيَّةِ فِي قِصَّةِ الْوَاهِبَةِ اسْتَبْطِطَ مِنَ الْحَدِيثِ مَا لَا خُصُوصِيَّةَ فِيهِ وَهُوَ جِرَازُ عَرْضِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا عَلَى الرَّجُلِ الصَّالِحِ رَغْبَةً فِي صَلَاحِهِ يُجِوِّزُهَا ذَلِكَ ، وَإِذَا رَغِبَ فِيهَا تَزَوُّجَهَا بِشَرْطِهِ . قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا مَرْحُومٌ ) زَادَ أَبُو وَدَّادُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مِهْرَانَ ، وَهُوَ بَصْرِيُّ مَوْلَى آلِ أَبِي سَفْيَانَ ثَقَّةٌ مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ ، وَقَدْ أوردته عنه فِي كِتَابِ الْأَدَبِ أَيْضًا ، وَذَكَرَ الْبُزَارِيُّ أَنَّهُ تَقَرَّرَ بِهِ عَنْ ثَابِتٍ . قَوْلُهُ ( وَعِنْدَهُ ابْنَتُهُ ) لَمْ أَنْفِ عَلَى اسْمِهَا وَأَعْظَمَهَا أَمِينَةً بِالتَّصْفِيرِ . قَوْلُهُ ( جَاءَتْ امْرَأَةٌ ) لَمْ أَنْفِ عَلَى تَقْيِينِهَا ، وَأَشْبَهَ مِنْ رَأَيْتُ بِقِصَّتِهَا مِمَّنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ أَحْمَدَ فِي الْوَاهِبَاتِ لِبْنِ بَنِي قَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ ، وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ صَاحِبَةَ هَذِهِ الْقِصَّةِ غَيْرَ الَّتِي فِي حَدِيثِ سَهْلِ . قَوْلُهُ ( وَاسْوَأَنَاهُ ) أَصْلُ السُّوءَةِ - وَهِيَ يَفْتَحُ الْمَهْمَلَةَ وَسُكُونُ الْوَاوِ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ - الْفَعْلَةُ الْقَبِيحَةُ . وَتَطْلُقُ عَلَى الْفَرَجِ ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْأَوَّلُ . وَالْآلِفُ لِلتَّنْبِيهِ وَالْهَاءُ لِلتَّسْكِينِ . ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي قِصَّةِ الْوَاهِبَةِ مَطْوَلًا ، وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ بَعْدَ عَشْرِ بَابَاتٍ ، وَفِي الْحَدِيثَيْنِ جِرَازُ عَرْضِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا عَلَى الرَّجُلِ وَتَعْرِيفُهُ رَغْبَتَهَا فِيهِ وَأَنْ لَا غَضَاضَةَ عَلَيْهَا فِي ذَلِكَ ، وَإِنَّ الَّذِي تَعْرِضُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا عَلَيْهِ بِالْإِخْتِيَارِ لَكِنْ لَا يَأْتِي أَنْ يَصْرَحَ لَهَا بِالرَّدِّ بَلْ يَكْفِي السَّكُوتَ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ : فِيهِ أَنَّ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ لَا يَذْكُهَا إِلَّا إِذَا وَجَدَ فِي نَفْسِهِ رَغْبَةً فِيهَا ، وَلِذَلِكَ صَعِدَ النَّظَرُ فِيهَا وَصَوَّبَهُ أَنْتَهَى . وَلَيْسَ فِي الْقِصَّةِ دَلَالَةٌ لِمَا ذَكَرَهُ . قَالَ : وَفِيهِ جِرَازُ سَكُوتِ الْعَالَمِ وَمِنْ سَمَلٍ حَاجَةٌ إِذَا لَمْ يَرِدِ الْإِسْعَافُ ، وَأَنَّ ذَلِكَ الْإِنِّ فِي صَرْفِ السَّائِلِ وَالْأَدَبِ مِنَ الرَّدِّ بِالْقَوْلِ

٣٣ - **بَابُ عَرْضِ الْإِنْسَانِ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ عَلَى أَهْلِ الْخَلِيفَةِ**

٥١٢٢ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِمَا يُحَدِّثُ أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حِينَ تَأَمَّنَتْ حَفْصَةُ بِنْتُ عَمْرِو بْنِ حَنْسٍ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فَوُفِّيَ بِالْمَدِينَةِ - فَقَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ : أَتَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ فَعَرَّضْتُ عَلَيْهِ حَفْصَةَ فَقَالَ : سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِى . فَلَبِثْتُ لَيَالِيًا ، ثُمَّ تَقَيَّنِي فَقَالَ :

قد بدلى أن لا أزوجَ يومى هذا . قال عمرُ : فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ قَالَتْ : إِن شِئْتَ زَوَّجْتُكَ حَفْصَةَ بِنْتَ عَمْرِ ، فَصَمْتُ أَبُو بَكْرٍ فَرَجَعَ إِلَى شَيْئَا ، وَكُنْتُ أَوْجِدُ عَلَيْهِ مَنَى عَلَى عَمَّان ، فَلَبِثْتُ لَيْلًا . ثُمَّ خَطَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَانْكَحَهَا إِيَّاهُ ، فَلَقِيتُنِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ : لَعَلَّكَ وَجَدْتَ عَلَىَّ حِينَ عَرَّضْتَ عَلَىَّ حَفْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئًا ؟ قَالَ عَمْرُ : قَالَتْ نَعَمْ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَانْهَ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ فَبَا عَرَّضْتَ عَلَىَّ لِأَنِّي كُنْتُ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ ذَكَرَهَا ، فَلَمْ أَكُنْ لِأَنْفَى سِرِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَوْ تَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلُهَا »

٥١٢٣ - **حَرْشُ** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الْإِثُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عِرَاضِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ « أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنَّا قَدْ مُحَمَّدًا أَنْكَ نَا كَحِ دَرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَعْلَى أُمِّ سَلَمَةَ ؟ لَوْ لَمْ أَنْكَحْ أُمَّ سَلَمَةَ مَا حَلَّتْ لِي ، إِنَّ أَبَاهَا أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ »

قوله ( باب عرض الانسان ابنته أو أخته على أهل الخير ) أورد عرض البنت في الحديث الاول ، و عرض الأخت في الحديث الثاني . قوله ( حين تأمعت ) مهرة مفتوحة و تخمانيه نفيلة أى صارت أيماء ، وهى التى يموت زوجها أو تبين منه و تنقض عدها ، وأكثر ما تطلق على من مات زوجها . وقال ابن بطال : العرب تطلق على كل امرأة لا زوج لها وكل رجل لا امرأة له أيماء ، وادى و المشارق ، وإن كان بكرا . وسبأى مريدا لهذا في « باب لا ينكح الأب وغيره الأبكر ولا الثيب إلا برضاها » . قوله ( من خنيس ) بجماء معجمة ونون وسين مهمله مصغر . قوله ( ابن حذافة ) عند أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب وهى رواية بونس عن الزهرى و ابن حذافة أو حذيفة ، والصواب حذافة ، وهو أخو عبد الله بن حذافة الذى تقدم ذكره فى المغازى . ومن الرواة من فتح أول خنيس و كسر ثانيه ، والاول هو المشهور بالنصغير ، وعند معمر كالاول لكن بجماء مهمله وموحدة وشين معجمة . وقال الدارقطنى : اختلف على عبد الرزاق فروى عنه على الصواب وروى عنه بالاشك . قوله ( وكان من أصحاب النبي ﷺ ) زاد فى رواية معمر كما سبأى بعد أبواب ومن أهل بدر . . قوله ( فتوفى بالمدينة ) قالوا مات بعد غزوة أحد من جراحة أصابته بها ، وقيل بل بعد بدر وامله أولى ، فانهم قالوا أن النبي ﷺ تزوجها بعد خمسة وعشرين شهرا من الهجرة ، وفى رواية بعد ثلاثين شهرا ، وفى رواية بعد عشرين شهرا ، وكانت أحد بعد بدر بأكثر من ثلاثين شهرا ، ولكنه يصح على قول من قال بعد ثلاثين على الغاء الكسر ، وجزم ابن سعد بأنه مات عقب قدوم النبي ﷺ من بدر وبه جزم ابن سيد الناس ، وهو قول ابن عبد البر أنه شهد أحدا ومات من جراحة بها ، وكانت حفصة آمن من أخيها عبد الله فانها ولدت قبل البعثة بخمسة سنين وعبد الله ولد بعد البعثة بثلاث أو أربع . قوله ( فقال عمر بن الخطاب ) أعاد ذلك لوقوع الفصل ، والا فقله أولا وإن عمر بن الخطاب ، لا بد له من تقدير ، قال ووقع فى رواية معمر عند النسائى وأحمد عن ابن عمر عن عمر قال « تأمعت حفصة » . قوله ( أنبت عَمَّانَ فَعَرَّضْتُ عَلَيْهِ حَفْصَةَ ؟ فَقَالَ : سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِى ، إِلَى أَنْ قَالَ قَدْ بَدَّلَى أَنْ لَا أَزُوجَ ) هذا هو الصحيح ، ووقع فى رواية

وربى بن حراش عن عثمان عند الطبرى وصححه هو والحاكم و ان عثمان خطب الى عمر بنته فردة ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فلما راح اليه عمر قال : يا عمر الا اذلك على ختن خير من عثمان ، وأدل عثمان على ختن خير منك ؟ قال . نعم يا نبي الله قال : تزوجى بنتك وأزوج عثمان بنتى ، قال الحافظ الضياء : اسناده لا بأس به ، لكن فى الصحيح أن عمر عرض على عثمان حفصة فرد عليه وقد بدا لى أن لا أتزوج ، . قلت : أخرج ابن سعد من مرسل الحسن نحو حديث ربى ، ومن مرسل سعيد بن المسيب أن منه ، وزاد فى آخره : غارقه لها جميعا ، . ويحتمل فى الجمع بينهما أن يكون عثمان خطب أولا الى عمر فردة كما فى رواية ربى ، وسبب رده يحتمل أن يكون من جهتها وهى أنها لم ترغب فى التزوج عن قرب من وفاة زوجها ، ويحتمل غير ذلك من الأسباب التى لا غصاة فيها على عثمان فى رد عمر له ، ثم لما ارتفع السبب بادر عمر فعرضها على عثمان رعاية لخطاره كما فى حديث الباب ، ولعل عثمان بلغه ما بلغ أبا بكر من ذكر النبي ﷺ لها فضعف كما صنع من ترك إقضاء ذلك ، وورد على عمر بحميل . ووقع فى رواية ابن سعد ، وقال عثمان : مالى فى النساء من حاجة ، وذكر ابن سعد عن الواقدي بسنده و ان عمر عرض حفصة على عثمان حين توفيت رقية بنت رسول الله ﷺ وعثمان يومئذ يريد أم كلثوم بنت النبي ﷺ . قلت : وهذا مما يؤيد أن موت خديجة كان بعد بدر فإن رقية ماتت لىالى بدر وتخلف عثمان عن بدر لتريضها . وقد أخرج إسحاق فى مسنده وابن سعد من مرسل سعيد بن المسيب قال : تأتت حفصة من زوجها وتأييم عثمان من رقية ، فرعر بعثمان وهو حين فقال : هل لك فى حفصة ؟ فقد اتقضت عدتها من فلان ، واستشكل أيضا بأنه لو كان مات بعد أحد الزم أن لا تنقض عدتها إلا فى سنة أربع ، وأجيب باحتمال أن تكون وضعت عقب وفاته ولو سقطا حلت . قوله ( سأظفر فى أمرى ) أى أقسرك ، ويستعمل النظر أيضا بمعنى الرأفة لكن تعديته بالام ، ومعنى الرؤية وهو الاصل ويعدى إلى ، وقد يأتى بغير صلة وهو بمعنى الانتظار . قوله ( قال عمر فلقيت أبا بكر ) هذا يشعر بأنه عقب رد عثمان له بعرضها على أبى بكر . قوله ( فسمعت أبو بكر ) أى سكوت وزنا ومعنى ، وقوله بعد ذلك : فلم يرجع إلى شيئا ، تأكيد لرفع المجاز ، لاحتمال أن يظن أنه سمع زما ثم تكلم وهو بفتح الياء من رجوع . قوله ( وكنت أوجد عليه ) أى أشد موجودة أى غضبا على أبى بكر من غضبي على عثمان ، وذلك لاسمرين : أحدهما ما كان بينهما من أكيد المودة ، ولان النبي ﷺ كان أخى بينهما ، وأما عثمان فله كان تقدم من عمر رده فلم يعتب عليه حيث لم يحبه لما سبق منه فى حقه ، والثانى لكون عثمان أجاه أولا ثم اعتذر له ثانيا ، ولكون أبى بكر لم يعد عليه جوابا . ووقع فى رواية ابن سعد : فغضب على أبى بكر وقال فيها : كنت أشد غضبا حين سكنت منى على عثمان ، . قوله ( لقد وجدت على ) فى رواية الكشميهنى وللملك وجدت ، وهى أوجه . قوله ( فلم أرجع ) بكسر الجيم أى أعتد عليك الجواب . قوله ( الا أنى كنت علت أن رسول الله ﷺ قد ذكرها ) فى رواية ابن سعد ، وقال أبو بكر : ان النبي ﷺ قد كان ذكر منها شيئا وكان سرا . قوله ( فلم أكن لافنى من رسول الله ﷺ ) فى رواية ابن سعد وكرهت أن أفنى من رسول الله ﷺ ، . قوله ( ولو تركوا رسول الله ﷺ قبلتها ) فى رواية معمر المذكورة ونكحتها . وفيه أنه لولا هذا العذر لقلباها ، فيستفاد منه عذره فى كونه لم يقل كما قال عثمان قد بدا لى أن لا أتزوج ، وفيه فضل كتمان السر فاذا أظهره صاحبه ارتفع الحرج عن سمعه . وفيه عتاب الرجل لأخيه وعنه عليه واعتذاره اليه وقد جبلت الطباع البشرية على ذلك ، ويحتمل أن يكون سبب كتمان أبى بكر ذلك أنه خشى أن يبدو لرسول

الله ﷺ أن لا يتزوجها فقع في قلب عمر انكسار ، ولعل اطلاع أبي بكر على أن النبي ﷺ قصد خطبة حفصة كان باخباره له ﷺ إما على سبيل الاستشارة وإما لأنه كان لا يكره عنه شيئا مما يريد حتى ولا ما في العادة عليه غصاصة وهو كون ابنته عائشة عنده ، ولم يمنعه ذلك من اطلاعه على ما يريد لو توفقه بإثارة إياه على نفسه ، ولهذا اطلاع أبو بكر على ذلك قبل اطلاع عمر الذي يقع الكلام معه في الخطبة . ويؤخذ منه أن الصغير لا ينبغي له أن يخطب امرأة أراد الكبير أن يتزوجها ولو لم تقع الخطبة فضلا عن الركون . وفيه الرخصة في تزويج من عرض النبي ﷺ يخطبها أو أراد أن يتزوجها لقول الصديق : لو تركها لقبيلتها . وفيه عرض الانسان بنته وغيرها من موليائه على من يعتد بخيره وصلاحه لما فيه من النفع العائد على المروضة عليه ، وأنه لا استحياء في ذلك . وفيه أنه لا بأس بسرعه عليه ولو كان متزوجا لأن أبا بكر كان حينئذ متزوجا . وفيه أن من حلف لا يفشي سر فلان فأفشى فلان سر نفسه ثم تحدث به الحالف لا يحنث لأن صاحب السر هو الذي أفتاه فلم يكن الإفشاء من قبل الحالف ، وهذا بخلاف ما لو حدث واحد آخر بشئ واستخلفه ليكتمه فلقبه رجل فذكر له أن صاحب الحديث حدثه بمثل ما حدثه به فأظهر التمجيد وقال ما ظننت أنه حدث بذلك فغري فان هذا يحنث ، لأن تحليفه وقع على أنه يكتم أنه حدثه وقد أفتاه . وفيه أن الأب يخطب إليه بنته التي يخطب إليها البكر ولا يخطب إلى نفسها كذا قال ابن بطال ، وقوله لا يخطب إلى نفسها ليس في الخبر ما يدل عليه . قال وفيه أنه يزوج بنته التي يخطب إليها غيرها إذا علم أنها لا تنكره ذلك وكان الحاطب كفوا لها ، وليس في الحديث تصريح بالنفي المذكور إلا أنه يؤخذ من غيره ، وقد ترجم له النسائي وانكاح الرجل بنته الكبيرة ، فان أراد بالرحا لم يخالف القواعد ، وإن أراد بالاجبار فقد يمتنع ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف طرفا من حديث أم حبيبة في قصة بنت أم سلمة ، وقد تقدم شرحه قريبا ولم يذكر فيه هنا مقصود الترجمة استغناء بالإشارة إليه وهو قولها : انكح أخفى بنت أبي سفيان ، والله أعلم

٣٤ - باب قول الله عز وجل ( ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم أنفسكم ، علم الله ) الآية إلى قوله ( غفورٌ حلِيمٌ ) . أكننتم : أضمرتم في أنفسكم . وكل شيء صُنْته وأضمرته فهو مكنون

٥١٢٤ - وقال لي طائفة حدثنا زائدة عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس ( فيما عرضتم به من خطبة النساء ) يقول : لمي أريد التزويج ، ولوددت أنه يكره لي امرأة سالحة . وقال القاسم : يقول إنك هل كريمة ، وإني فيك أرغب ، وإن الله أسأق إليك خيرا ، أو نحو هذا . وقال عطاء : يُعرض ولا يزوج ، يقول : إن لي حاجة ، وأبشرى ، وأنت بمحمد الله ناقة . وتقول هي : قد أسمع ما تقول ، ولا تبد شيئا ، ولا يؤاخذ وليها بغير علمها . وإن واعدت رجلا في عِدتها ثم أنكحها بعد لم يُفرق بينهما . وقال الحسن : لا تؤاخذوهن ميراثا لزننا . ويذكر عن ابن عباس ( حتى يبلغ الكتاب أجله ) انقضاء العدة

قوله ( باب قول الله عز وجل : ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم ، علم الله

الآية الى قوله - غفور حلیم ) كذا لاكثر ، وحذف ما بعد « أكنتم » ، من رواية أبي ذر ، ووقع في شرح ابن بطال سياق الآية والتي بعدما إلى قوله « أجله » الآية . قال ابن القين : تضمنت الآية أربعة أحكام : اثنان مباحان التبريض والاكتنان ، واثنان ممنوعان النكاح في العدة والمواعدة فيها . قوله ( أضمرتم في أنفسكم ، وكل شيء صنته وأضمرته فهو مكشوف ) كذا للجميع ، وعند أبي ذر بعده إلى آخر الآية . والتفسير المذكور لأبي عبيدة . **قوله** ( وقال لي طلق ) هو ابن غنام بفتح المعجمة وتشديد النون . **قوله** ( عن ابن عباس فيما عرضتم ) أى أنه قال في تفسير هذه الآية . **قوله** ( يقول انى أريد التزويج الخ ) وهو تفسير للتبريض المذكور في الآية ، قال الرغزبى : التبريض أن يذكر المتكلم شيئاً يدل به على شيء لم يذكره . وتقرب بأن هذا التبريض لا يخرج المجاز . وأجاب سعد الدين بأنه لم يقصد التبريض ، ثم حقق التبريض بأنه ذكر شيء منصوص باللفظ حقيقى أو مجازى أو كذا ليدل به على شيء آخر لم يذكر في الكلام ، مثل أن يذكر المحبى . للتسليم ومراده التقاضى ، فالسلام مقصوده والتقاضى عرض ، أى أميل اليه الكلام عن عرض أى جانب . وامتاز عن السكينة فلم يشتمل على جميع أقسامها . والحاصل أنهما يجتمعان ويفترقان ، فمثل جئت لأسلم عليك كناية وتبريض ، ومثل طویل النجاد كناية لاتبريض ، ومثل آديتى فستعرف خطاباً لغير المؤذى تبريض بهديد المؤذى لا كناية انتهى ماخصاً . وهو تحقيق بالغ . **قوله** ( ولوددت أنه يسر ) بضم التحتانية وفتح أخرى مثلاً بعدها وفتح المهملة ، وفي رواية السكشمهني « يسر » بتحتانية واحدة وكسر المهملة ، وهكذا اقتصر المصنف في هذا الباب على حديث ابن عباس الموقوف ، وفي الباب حديث صحيح مرفوع وهو قوله ﷺ لفاطمة بنت قيس « إذا حلت فأذني » وهو عند مسلم ، وفي لفظ « لا تنفوتينا بنفسك » أخرجه أبو داود . واتفق العلماء على أن المراد بهذا الحكم من مات عنها زوجها ، واختلفوا في المدة من الطلاق البائن ، وكذا من وقف نكاحها ، وأما الرجعية فقال الشافعى : لا يجوز لأحد أن يعرض لها بالخطبة فيها . والمأصل أن التصريح بالخطبة حرام لجميع المعتدات والتبريض مباح للاولى ، حرام في الأخيرة ، مختلف فيه في البائن . **قوله** ( وقال القاسم ) يعنى ابن عمه ( لك على كريمة ) أى يقول ذلك ، وهو تفسير آخر للتبريض ، وكلها أمثلة . ولهذا قال في آخره أو نحو هذا . وهذا الاثر رسله مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول في قول الله هو وجل ( ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ) أن يقول الرجل للمرأة وهى في عدتها من وفاة زوجها : انك الى آخره . وقوله في الأمثلة إني فيك لراغب يدل على أن تصريحه بالرغبة فيها لا يمتنع . ولا يكون صريحاً في خطبتها حتى يصرح بمتعلق الرغبة كأن يقول : إني في نكاحك لراغب ، وقد نص الشافعى على أن ذلك من صور التبريض أعنى ما ذكره القاسم ، وأما ما مثلت به لحكى الروبانى فيه وجهاً ، وعبر الثوروى في الروضة بقوله وب راغب فيك ، فأوم أنه لا يصرح بالرغبة مطلقاً ، وليس كذلك . وأخرج البهقي من طريق مجاهد من صور التصريح : لا نسبى بنفسك فاني ناكحك ، ولو لم يقل فاني ناكحك فهو من صور التبريض لحديث فاطمة بنت قيس كما بينته قريباً . وقد ذكر الرافعى من صور التصريح لا تنفوتى على نفسك وتقبوه . وروى الدارقطنى من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل عن عمته سكينه قالت : استأذن على أبو جعفر محمد بن على بن الحسين ولم تقضى عدتي من مهلك زوجي فقال : قد عرفت قرأني من رسول الله ﷺ ومن دلى وموضعى في الرب فقلت : غفر الله لك يا أبا جعفر ، أنت رجل يؤخذ منك تعطينى في هدنى ؟ قال : إنما أخبرتك بقرايتى من

رسول الله ﷺ من حلى . قوله ( وقال عطاء يعرض ولا يبرح ) أى لا يصرح ( يقول إن لى حاجة وأبشرى ) .  
 قوله ( نافقة ) بنون وفاة وقاف أى راحة بال التحنانية والجيم . قوله ( ولا تعد شيئاً ) بكسر الميملة وتخفيف الدال .  
 وأثر عطاء هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه مرفوعاً ، وأخرجه الطبري من طريق ابن المبارك عن ابن جريج  
 قال : قلت لعطاء كيف يقول الخاطب ؟ قال يعرض تمريراً ولا يبرح بشئ ، فذكر مثله إلى قوله ولا تعد شيئاً .  
 قوله ( وإن واعدت رجلاً أن عدتها ثم نكحها ) أى تزوجها ( بعد ) أى عند انقضاء العدة ( لم يفرق بينهما )  
 أى لم يقدح ذلك في صحة النكاح وإن وقع الاثم . وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عقب أثر عطاء قال : وبلغنى  
 عن ابن عباس قال خير لك أن تفارقها . واختلف فيمن صرح بالخطبة في العدة لكن لم يعتد إلا بعد انقضائها ،  
 فقال مالك : يفارقها دخل بها أو لم يدخل ، وقال الشافعى : صح العقد وإن ارتسب التمسى بالتصریح المذكور  
 لاختلاف الجهة ، وقال الملب : علة المنع من التصریح في العدة أن ذلك ذريعة إلى الموافقة في العدة التى هى محبوسة  
 فيها على ماء الميت أو المطلق اهـ . وتعقب بأن هذه العلة تصلح أن تكون لمنع العقد لا ليجرد التصریح ، إلا أن يقال  
 التصریح ذريعة إلى العقد والعقد ذريعة إلى الوقاع . وقد اختلفوا لو وقع العقد في العدة ودخل فاتفقوا على أنه  
 يفرق بينهما . وقال مالك والليث والاوزاعى : لا يجزى له نكاحها بعد . وقال الباقر بن بلج له إذا انقضت العدة  
 أن يتزوجها إذا شاء . قوله ( وقال الحسن لا ترأعوهن سرا الزنا ) وصله عبد بن حميد من طريق عمران بن  
 حدير عنه بلفظه ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال : هو الفاحشة . قال قتادة قوله وسرا ،  
 أى لا تأخذ بهما في عدتها أن لا تزوج غيره . وأخرجه اسماعيل القاضي في الاحكام ، وقال : هذا أحسن من  
 قول من قهره بالزنا ، لأن ما قبل الكلام وما بعده لا يدل عليه ، ويجوز في اللغة أن يسمى الجماع سرا لذلك يجوز  
 إطلاقه على العقد ، ولا شك أن المراجعة على ذلك تزيد على التبريض المأذون فيه ، واستدل بالآية على أن التبريض  
 في القذف لا يوجب الحد لأن خطبة المعتدة حرام ، وفرق فيها بين التصریح والتبريض ففتح التصریح وأجيز  
 التبريض ، مع أن المقصود مفهوم منهما ، فكذلك يفرق في إيجاب حد القذف بين التبريض والتبريض . وأعرض  
 ابن بطال فقال : يلزم الشافعية على هذا أن يقولوا بإباحة التبريض بالقذف ، وهذا ليس بلازم لأن المراد أن  
 التبريض دون التصریح في الإفهام فلا يلحق به في إيجاب الحد ، لأن الذى يعرض أن يقول لم أرد القذف بخلاف  
 المصرح . قوله ( ويذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب أنجاءه انقضاء العدة ) وصله الطبري من طريق عطاء الخراساني  
 عن ابن عباس في قوله تعالى ( ولا تمزوا عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ) يقول : حتى تنقضي العدة

### ٣٥ - باب النظر إلى المرافقة قبل التزويج

٥١٢٥ - حدثنا حماد بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت قال لى رسول الله ﷺ ( أربك في المنام يحى بك الملك في سرقة من حرير ، فقال لى : هذو امرأتك فكشفت عن وجهك الثوب ، فإذا أنت هى ، قلت : إن بك هذا من عند الله بيمينه )

٥١٢٦ - حدثنا قتيبة حدثنا يعقوب عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن امرأة جاءت إلى رسول الله

قالت : يا رسول الله ، جئت لأهَبَ لك نفسى . فنظر إليها رسول الله ﷺ فصعدَ النظرَ إليها وصوبَ به ، ثم طأطأ رأسه . فلما رأت المرأةُ أنه لم يقبضَ فيها شيئاً جلست ، فقامَ رجلٌ من أصحابه فقال : أى رسول الله ، إن لم تكن لك بها حاجة فزواجينها . فقال : وهل عندك من شئ ؟ قال : لا والله يا رسول الله . قال : اذهب إلى أهلك فانظر هل تجدُ شيئاً . فذهبَ ثم رجعَ فقال : لا والله يا رسول الله ، ما وجدتُ شيئاً . قال : انظر ولو كان خاتماً من حديد . فذهبَ ثم رجعَ فقال : لا والله يا رسول الله ، ولا خاتماً من حديد ، ولكن هذا إزارى . قال صبل : ما له رداء ، فلما نصفه . فقال رسول الله ﷺ : ما تصنعُ بأزارك ؟ إن استنته لم يكن عليها منه شئ ، وإن ليست له لم يكن عليك منه شئ . فجلسَ الرجلُ حتى طالَ مجلسه ، ثم قام ، فرأه رسول الله ﷺ موأياً ، فأمرَ به فدُمى ، فلما جاء قال : ماذا معك من القرآن ؟ قال : معى سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا ، عاذها . قال : اتقروهن عن ظهر قلبك ؟ قال : نعم . قال : اذهب ، فقد ملكتكم بما معك من القرآن ،

قوله ( باب النظر الى المرأة قبل التزويج ) استنبط البخارى جواز ذلك من حديثى الباب ، لكون التصريح الوارد فى ذلك ليس على شرطه ، وقد ورد ذلك فى أحاديث أصحاب حديث أبى هريرة ، قال رجل انه تزوج امرأة من الأنصار ، فقال رسول الله ﷺ : أنظرت إليها ؟ قال : لا . قال : فاذهب فانظر إليها فان فى عين الأنصار شيئاً أخرجه مسلم والنسائى . وفى لفظ له صحيح وان رجلاً أراد أن يتزوج امرأة ، فذكره . قال الذزالى فى الاحياء : اختلف فى المراد بقوله شيئاً فقبل عشم وقيل صفر . قلت : الثانى وقع فى رواية أبى عوانة فى مستخرجه فهو المحدث وهذا الرجل يحتمل أن يكون المغيرة ، فقد أخرج الترمذى والنسائى من حديثه أنه دخطب امرأة فقال له النبي ﷺ : انظر إليها ، فانه أخرى أن يدوم بينكما ، وصححه ابن حبان ، وأخرج أبو داود والحاكم من حديث جابر مرفوعاً ، اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى فكاها فليفعل ، وسنده حسن ، وله شاهد من حديث محمد بن مسلمة ، وصححه ابن حبان والحاكم ، وأخرجه أحمد وابن ماجه . ومن حديث أبى حميد أخرجه أحمد والبخارى . ثم ذكر المصنف فيه حديثين : الاول حديث عائشة ، قوله ( أريتك ) بضم الهمزة ( فى المنام ) زاد فى رواية أبى أسامة فى أوائل النكاح ومرتين . . قوله ( يحنى بك الملك ) وقع فى رواية أبى أسامة وإذا رجل يملكه ، فكان الملك تمثل له حينئذ رجلاً . ووقع فى رواية ابن حبان من طريق أخرى عن عائشة وجاء فى جبريل لله رسول الله ﷺ . . قوله ( فى سرقة من حرير ) السرقة بفتح المهملة والراء والتفاد هى القطعة ، ووقع فى رواية ابن حبان وفى خرفة حرير . وقال الداودى : السرقة الثوب ، فان أراد تفسيره هنا فصحيح ، والا فالسرقة أعم . وأغرب المذهب فقال : السرقة كالكلبة أو كالبرقع . وعند الأجرى من وجه آخر عن عائشة ولقد نزل جبريل بصورتى فى راحته حين أمر رسول الله ﷺ أن يتزوجنى ، وجميع بين هذا وبين ما قبله بأن المراد أن صورتهما كانت فى الخرفة والخرفة فى راحته ، ويحتمل أن يكون نزل بالكيفتين لقولها فى نفس الخبر « نزل مرتين ، لله ) فكشفت عن وجهك الثوب ) فى رواية أبى أسامة ، فأكشفها ، فعبير بلفظ المضارع استحضارا لصورة

الحال . قال ابن المنير : يحتمل أن يكون رأى منها ما يجوز للغاطب أن يراه ، ويكون الضمير في « أكشفها » للسرقة أي أكشفها عن الوجه ، وكأنه حمله على ذلك أن رؤيا الأنبياء وحى ، وأن عصمتهم في المنام كالفظة ، وسيأتى في القياس في الكلام على تحريم التصوير ما يتعلق بشئ من هذا : وقال أيضا : في الاحتجاج هذا الحديث للترجمة نظر ، لأن طائفة كانت اذذاك في سن الطفولية فلا عودة فيها البتة ، ولكن يستأنس به في الجملة في أن النظر إلى المرأة قبل العقد فيه مصلحة ترجع إلى العقد . قوله ( فإذا أنت هي ) في رواية الكشميهني « فإذا هي أنت » ، وكذا تقدم من رواية أبي أسامة . قوله ( بمضه ) بضم أوله ، قال عياض : يحتمل أن يكون ذلك قبل البعثة فلا إشكال فيه ، وإن كان بعدها ففيه ثلاث احتمالات : أحدها التردد هل هي زوجته في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط ، ثانيا أنها أنه لفظ شك لا يراد به ظاهره وهو أبلغ في التحقق ، ويسمى في البلاغة مزج الشك باليقين ، ثالثا وجه التردد هل هي رؤيا وحى على ظاهرها وحقيقتها أو هي رؤيا وحى لها تعبير ؟ وكلا الأمرين جائز في حق الأنبياء . قلت : الأخير هو المعتمد ، وبه جزم السبيل عن ابن العربي ، ثم قال : وتفسيره باحتمال غيرها لا أرضاه ، والأول يرده أن السياق يقتضى أنها كانت قد وجدت فإن ظاهر قوله « فإذا هي أنت » مشعر بأنه كان قد رآها وعرفها قبل ذلك ، والواقع أنها ولدت بعد البعثة . ويرد لمؤل الاحتمالات الثلاث رواية ابن حبان في آخر حديث الباب « هي زوجته في الدنيا والآخرة » والثاني بعيد ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث سهل في قصة الوامبة ، والشاهد منه لترجمة قوله فيه « فصدت النظر إليها وصوبه » ، وسيأتى شرحه في « باب الترويح على القرآن وبغير صداق » . قوله ( ثم طأطا رأسه ) وذكر الحديث كله ، كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي ، وساق الياقون الحديث بطوله ، قال الجمهور : لا بأس أن ينظر الغاطب إلى المخطوبة ، قالوا : ولا ينظر إلى غير وجهها وكفها . وقال الاوزاعي : يجتهد وينظر إلى ما يريد منها إلا العودة . وقال ابن حزم . ينظر إلى ما أقبل منها وما أدبر منها . وعن أحمد ثلاث روايات : الأولى كالجمهور ، والثانية ينظر إلى ما يظهر غالبا ، والثالثة ينظر إليها متجردة . وقال الجمهور أيضا : يجوز أن ينظر إليها إذا أراد ذلك بغض لإذنها . وعن مالك رواية بشرط إذنها . ونقل الطحاوي عن قوم أنه لا يجوز النظر إلى المخطوبة قبل العقد بحال لأنها حينئذ أجنبية ، ورد عليهم بالأحاديث المذكورة

### ٣٦ - باب من قال : لا نكاح إلا بولي

قول الله تعالى ( وإذا طلقتم النساء فلهن أجلهن فلا تمضوهن ) فدخل فيه الثيب ، وكذلك البكر وقال ( ولا تفتكحوا المشركين حتى يؤمنوا ) وقال ( وأنكحوا الأبائكم )

٥١٧٧ - حدثنا يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب عن يونس ع حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عبيدة حدثنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته « أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنواع : فمكاح منها نكاح الناس اليوم فخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته فصدقها ثم يتكسبها . ونكاح آخر كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طهرتها : أرسلني فلان فاستبضي منه ويصير لها زوجها ولا يسأ أبدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه ، فإذا تبين حملها أصابها



زوجها إذا أحب ، وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة لودع ، فسكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع . ونكاح آخر مجتمع الرضط مادون العشرة يدخلون على المرأة كما هم يُصِيبها ، فإذا سحلت ورضعت ومراً آيل بعد أن تضع حملها أرسلت إليهم ، فلم يستطع رجل منهم أن يمنع حتى يتمتعوا عندّها ، تقول لهم : قد عرفتم الذي كان من أمركم ، وقد ولدت ، فهو ابنك يا فلان ، تُسمّى من أحبّت باسمه ، فيالحقّ به ولدّها لا يستطيع أن يتمتع به للرجل . ونكاح الرابع مجتمع للناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمنع من جاءها ، وهنّ البغايا كنّ ينصبن على أبوابهنّ رايات تكون علماً ، فمن أرادهنّ دخل عليهن ، فإذا سحلت إحداهن ورضعت حملها جموا لها ، ودعوا لهم العفافة ، ثم أخفوا ولدّها بالذي يرون ، فالتاطعت به ودعيّ ابنته لا يتمنع من ذلك . فلما بُرِث محمد ﷺ بالحقّ هدم نكاح الجاهلية كله ، لإلا نكاح الناس اليوم ،

٥١٢٨ **حدثنا يحيى** حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : ﴿ وما يقبلى عليكم في الكتاب في يتأذى النساء اللاتي لا تؤتوهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن ﴾ قالت : هذا في اليتيمة التي تكون عند الرجل - لعلها أن تكون شريكته في ماله ، وهو أولى بها - فيرغب عنها أن ينكحها ، فيعضلها لها ، ولا ينكحها غيره كراهية أن يشرّك أحد في مالها ،

٥١٢٩ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر حدثنا الزهري قال أخبرني سالم أن ابن عمر أخبره أن عمر بن الخطاب قال : حفصة بنت عمر من ابن حفصة السهمي - وكان من أصحاب النبي ﷺ من أهل بدر - توفي بالمدينة ، فقال عمر : فليت عثمان بن عفان فرأى عليه قلت : إن شئت أنكحتك حفصة ، فقال سأنظر في أمري ، فليت ليالي ، ثم لقيني فقال : بدالي أن لا أتزوج بوى هذا . قال عمر : فليت أبا بكر قلت إن شئت أنكحتك حفصة ،

٥١٣٠ - **حدثنا** أحمد بن أبي عمرو قال حدثني أبي قال حدثني إبراهيم بن يونس عن الحسن قال : فلا تمضوا قال حدثني معقل بن يسار أنها زلت فيه قال زوجت أختي من رجل فطلقها ، حتى إذا انقضت عدتها جاء يخطبها ، قلت له زوجتك وأفرقتك وأكرمك فطلقتها ثم جئت يخطبها ، لا والله لا تعود إليك أبداً ، وكان رجلاً لا بأس به ، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه ، فأنزل الله هذه الآية ﴿ فلا تمضوا ﴾ قلت الآن أفضل وأرسل الله ، قال فزوجها إياه .

قوله ( باب من قال لا نكاح الا بولي ) استنبط المصنف هذا الحكم من الآيات والأحاديث التي ساقها ،

ليكون الحديث الوارد بالفظ الترجمة على غير شرطه ، والمشهور فيه حديث أبي موسى مرفوعا بلفظه أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم ، لكن قال الترمذي بعد أن ذكر الاختلاف فيه : وإن من جملة من وصله إسرائيل عن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبيه ، ومن جملة من أرسله شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحق عن أبي بردة ليس فيه أبو موسى رواية ، ومن رواه موصولا أصح لأنهم سمعوه في أوقات مختلفة ، وشعبة وسفيان وإن كانا أحفظ وأثبت من جميع من رواه عن أبي إسحق لكنهما سمعاه في وقت واحد . ثم ساق من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة قال : سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحق أسعيت أبا بردة يقول : قال رسول الله ﷺ لا نكاح إلا بولي ؟ قال نعم ، قال : وإسرائيل ثبت في أبي إسحق . ثم ساق من طريق ابن مهدي قال : ما فاني الذي فاني من حديث الثوري عن أبي إسحق إلا لما أنكث به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أنهم . وأخرج ابن عدي عن عبد الرحمن بن مهدي قال : لإسرائيل في أبي إسحق أثبت من شعبة وسفيان . وأسند الحاكم من طريق علي بن المديني ومن طريق البخاري والمذلي وغيرهم أنهم صححوا حديث إسرائيل . ومن تأمل ما ذكرته عرف أن الذين صححوا وصله لم يستندوا في ذلك إلى كونه زيادة ثقة فقط ، بل للأرائن المذكورة المتضمنة لترجيح رواية إسرائيل الذي وصله على غيره ، وسأشير إلى بقية طرق هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب . دلي أن في الاستدلال بهذه الصيغة في منع النكاح بغير ولي نظرا ، لأنها تحتاج إلى تقدير : فمن قدره نفى الصحة استقام له ، ومن قدره نفى الكال هكر عليه ، فيحتاج إلى تأييد الاحتمال الأول بالأدلة المذكورة في الباب وما بعده . قوله ( لقول الله تعالى : وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن ) أي لا تمنوهن . وسيأتي في حديث مدغل آخر أحاديث الباب بيان سبب نزول هذه الآية ، ووجه الاحتجاج منها لترجمة . قوله ( فدخل فيه الثيب وكذلك البكر ) ثبت هذا في رواية الكشمي وحليه شرح ابن بطلان ، وهو ظاهر لعموم لفظ النساء . قوله ( وقال : ولا تنكحوا المشركن حتى يؤمنوا ) ووجه الاحتجاج من الآية والتي بعدما أنه تعالى خاطب بالنكاح الرجال ولم يخاطب به النساء ، فكأنه قال : لا تنكحوا أبا الأولياء . موليائكم للمشركين . قوله ( وقالوا أنكحوا الأباي منكم ) والأباي جمع أيم ، وسيأتي القول فيه بعد ثلاثة أبواب . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث عائشة ذكره من طريق ابن وهب ومن طريق عنبسة بن خالد جميعا عن أنس بن مالك عن ابن شهاب الزهري ، وقوله ( وقال يحيى بن سليمان ، هو المعنى من شيوخ البخاري ، وقد ساقه المصنف على لفظ عنبسة . وأما لفظ ابن وهب فلم أره من رواية يحيى بن سليمان إلى الآن ) لكن أخرجه الدارقطني من طريق أصيبغ وأبو نعيم في المستخرج ، من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب والاسماعيلي والجوزقي من طريق عثمان بن صالح ثلاثتهم عن ابن وهب . قوله ( على أربعة أنحاء ) جمع نحو أي ضرب وزنا ومعنى ، وبطابق النحر أيضا على الجهة والنوع ، وعلى العلم المعروف اصطلاحا . قوله ( أربعة ) قال الداودي وغيره بقاءها أنحاء لم تذكرها : الأول نكاح الحدن وهو في قوله تعالى ( ولا متخذات أخدان ) كانوا يقولون : ما استتر فلا بأس به ، وما ظهر فهو لوم . الثاني نكاح المنعة وقد تقدم بيانه . الثالث نكاح البذل ، وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة ( كان البذل في الجاهلية أن يقول الرجل للرجل أنزل لي عن امرأتك وأنزل لك عن امرأتك وأزيدك ، ولكن أسناده ضعيف جدا . قلت والاول لا يرد لأنها أرادت ذكر بيان نكاح من لا زوج لها أو من أذن لها زوجها في ذلك ، والثاني يحتمل أن لا يرد لأن المنوخ منه كونه مقدرا بوقت

لا أن عدم لولي فيه شرط وعدم ورود الثالث أظهر من الجميع . **قوله** (وليته أو ابنته) هو للتبويب لا للشك . **قوله** (فيصدقها) يضم أوله (ثم يتكلمها) أى يمين صداقها ويسمى مقدارها ثم يعقد عليها . **قوله** (ونكاح الآخر) كذا لآبى ذر بالإضافة أى ونكاح الصنف الآخر ، وهو من إضافة الشيء لنفسه على رأى السكوفيين . ووقع فى رواية الباقرين ونكاح آخره بالتبوين غير لام وهو الأشهر فى الاستعمال . **قوله** (إذا طهرت من طهرها) بفتح الميم وسكون الميم بعدها مثناة أى حيضها ، وكأن المراد ذلك أن يسرع علوقها منه . **قوله** (فاسقضى منه) بموحدة بعدها ضاد معجمة أى أطلى منه المباشعة وهو الجماع . ووقع فى رواية أصبغ عند الدارقطنى واسترضى ، براء بدل الموحدة ، قال راويه محمد بن إسحق الصفهاني : الأول هو الصواب يعنى بالموحدة ، والمعنى أطلى منه الجماع لتحمل منه ، والمباشعة الجماعة مشتقة من البضم وهو الفرج . **قوله** (وانما يفمل ذلك رغبة فى نجابة الولد) أى اكتسابا من ماء الفحل لأنهم كانوا يظنون ذلك من أكارهم ورؤسائهم فى الشجاعة أو السكرم أو غير ذلك . **قوله** (فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع) بالنصب والتقدير يسمى وبالرفع أى هو . **قوله** (ونكاح آخر يجتمع الرهط ما دون العشرة) تقدم تفسير الرهط فى أوائل الكتاب ، ولما كان هذا النكاح يجتمع عليه أكثر من واحد كان لابد من ضبط العدد الزائد لئلا ينتشر . **قوله** (كلهم يصيها) أى يطؤها ، والظاهر أن ذلك إنما يكون عن رضا منها وتوافق بينهما وبينها . **قوله** (وسر ليال) كذا لآبى ذر ، وفى رواية غيره : وسر عليها ليال . **قوله** (قد عرفتم) كذا الأكثر بصيغة الجمع ، وفى رواية الكشميضى وعرفت ، على خطاب الواحد . **قوله** (وتد ولدت) بالضم لأنه كلامها . **قوله** (فهو ابنك) أى إن كان ذكرا ، فلو كانت أنثى لقالت هى ابنتك ، لكن يحتمل أن يكون لا تفصل ذلك إلا إذا كان ذكرا لما عرف من كراهتهم فى البذخ ، وقد كان منهم من يقتل بلته التى يتحقق أنها بنت فضلا عن نجي . بهذه الصفة **قوله** (فيلحق به ولدا) كذا لآبى ذر ، وغيره : فيلحق به ، بزادة مشاة . **قوله** (لا يستطيع أن يتمتع به) فى رواية الكشميضى منه . **قوله** (ونكاح الرابع) تقدم توجيها . **قوله** (لا تمتنع من جاءها) وللأكثر لا تمتنع عن جاءها . **قوله** (وهن البغايا كن ينصبن على أبوابهن رايات تكون علما) بفتح اللام أى علامة . وأخرج الفاكهى من طريق ابن أبى مليكة قال : تبرع عمر بأجساد ، فدعا بماء ، فأنته أم مهزول - وهى من البغايا التسع اللاتي كن فى الجاهلية - فقالت : هذا ماء ولكنه فى إناء لم يدينغ ، فقال : هلم فإن الله جعل الماء طهورا ، ومن طريق القاسم ابن محمد عن عبد الله بن عمر : إن امرأة كانت يقال لها أم مهزول تنافس فى الجاهلية ، فأراد بعض الصحابة أن يتزوجها فنزلت : الزانى لا ينكح إلا لازانية أو مشركة ، ومن طريق مجاهد فى هذه الآية قال : هن بغايا ، كن فى الجاهلية معلومات لهن رايات يعرفن بها ، ومن طريق عاصم بن المنذر عن عروة بن الزبير مثله وزاد : كرايات البيطار ، وقد ساق هشام بن الكلبي فى كتاب المثالب ، أسامى صواحب الرايات فى الجاهلية فسمى منهن أكثر من عشر نسوة مشهورات تركت ذكرهن اختيارا . **قوله** (من أرادهن) فى رواية الكشميضى : فمن أرادهن . **قوله** (القافة) جمع قائف بقاف ثم فاء وهو الذى يعرف شبه الولد بالآثار الخفية . **قوله** (قالتا طنة) فى رواية الكشميضى : قالتا طنة ، بغير مشاة أى استباحته به ، وأصل الطوط بفتح اللام الاصورق . **قوله** (هدم نكاح الجاهلية) فى رواية الدارقطنى : نكاح أهل الجاهلية . **قوله** (كله) دخل فيه ما ذكرت وما استدرك عليها . **قوله** (الا نكاح الناس اليوم) أى الذى بدأت بذكره ، وهو أن يحطب الرجل الى الرجل فيزوجه . احتج بهذا على

اشترط الولي ، وتعقب بأن عائشة وهي التي روت هذا الحديث كانت تجهيز النكاح بغير ولي ، كما روى مالك أنها زوجت بنت عبد الرحمن أخوها وهو غائب فلما قدم قال : مثل بفئات عليه في بنائه ؟ وأجيب بأنه لم يرد في الخبر التصريح بأنها باشرت العقد . فقد يحتمل أن تكون البنت المذكورة ثيباً ودعت إلى كفها وأبوها غائب فانتقلت الولاية إلى الولي الأبعد أو إلى السلطان . وقد صح عن عائشة أنها « أنكحت رجلاً من بني أخيها فضربت بينهم بدتر ثم نكمت حتى إذا لم يبق إلا العقد أمرت رجلاً فأنكح ثم قالت : ليس إلى النساء نكاحه أخرجه عبد الرزاق .

الحديث الثاني ، قوله (حدثنا يحيى) هو ابن موسى أو ابن جعفر كما بينته في المقدمة ، وساق الحديث عن عائشة مختصراً وقد تقدم شرحه في كتاب التفسير . الحديث الثالث حديث ابن عمر « تأميت حفصة » تقدم شرحه قريباً ، ووجه الدلالة منه اعتبار الولي في الجملة . الحديث الرابع حديث معقل بن يسار . قوله (حدثنا أحمد بن أبي عمر) وهو النيسابوري قاضياً يكنى أبا علي ، واسم أبي عمر حفص بن عبد الله بن راشد . قوله (حدثني إبراهيم) هو ابن طهمان ، ويونس هو ابن عبيد ، والحسن هو البصري . قوله (فلا تمصلوهن) أي في تفسير هذه الآية . ووقع في تفسير الطبري من حديث ابن عباس أنها نزلت في ولي النكاح أن يضار وليته فيمنعها من النكاح . قوله (حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه) هذا صريح في رفع هذا الحديث ووصله ، وقد تقدم في تفسير البقرة معلقاً لإبراهيم بن طهمان ، وموصولاً أيضاً لعباد بن راشد عن الحسن ، وبصورة الإرسال من طريق عبد الوارث بن سعيد عن يونس ، وقويت رواية إبراهيم بن طهمان بوصله بمتابعة عباد بن راشد على تصريح الحسن بقوله « حدثني معقل بن يسار ، . قوله (زوجت أختي) اسمها جميل بالجيم . صغر بنت يسار ، وقع في تفسير الطبري من طريق ابن جريج وبه جزم ابن ماكولا ، وسماه ابن قتيون كذلك لكن بغير تصغير وسيأتي مستنده ، وقيل اسمها ليلي حكاه السهيلي في « معجمات القرآن » ، وتبعه البدرى ، وقيل فاطمة وقع ذلك عند ابن إسحق ، ويحتمل التعدد بأن يكون لها اسمان وأقب أو لقبان واسم . قوله (من رجل) قيل هو أبو اليداح بن عاصم الأنصاري ، هكذا وقع في « أحكام القرآن » لاسماعيل القاضي . من طريق ابن جريج « أخبرني عبد الله بن معقل أن جميل بنت يسار أخت معقل كانت تحت أبي اليداح بن عاصم فطلقها فأنقضت عدتها ، فخطبها ، وذكر ذلك أبو موسى في « ذيل الصحابة » وذكره أيضاً الثعلبي ولفظه « نزلت في جميلة بنت يسار أخت معقل وكانت تحت أبي اليداح بن عاصم بن عدي بن العجلان ، واستشكله الذهلي بأن اليداح تابعي على الصواب ، فيحتمل أن يكون صحابياً آخر . وجوم بعض المتأخرين بأنه اليداح بن عاصم وكنيته أبو عمرو فإن كان محفوظاً فهو أخو اليداح التابعي . ووقع لنا في « كتاب المجاز » للشيخ عبيد الله بن عبد السلام أن اسم زوجها عبد الله بن واحة ، ووقع في رواية عباد بن راشد عن الحسن عند البراء والدارقطني « فأتاني ابن عم لي فخطبها مع الخطاب ، وفي هذا نظر لأن معقل بن يسار من بني اليداح أنصاري فيحتمل أنه ابن عمه لأمه أو من الرضاعة . قوله (حتى إذا انقضت عدتها) في رواية عباد بن راشد « فاصطحبها ماشاً الله ثم طلقها طلاقاً رجعياً ثم تركها حتى انقضت عدتها فخطبها . قوله (لجاء يخطبها) أي من ولها وهو أخوها كما قال أولاد « زوجت أختي من رجل » . قوله (وأفرشتك) أي جعلتها لك فراشاً ، في رواية الثعلبي « وأفرشتك كريمي وآترتك بها على قومي » . وهذا مما يبعد أنه ابن عمه . قوله (لا والله لا تعود إليك أبداً) في رواية عباد بن راشد « ولا أدوجك أبداً ، زاد الثعلبي وحمة وأثفا ، وهو بفتح الهدة والنون والفاء . قوله (وكان رجلاً لا بأس

به) في رواية الثعالبي وكان رجل صدق ، قال ابن التين : أى كان جيداً . وهذا مما غيرته العامة فسكنوا به عن  
 لاخير فيه كذا قال . ووقع في رواية مبارك بن فضالة عن الحسن عند أبي مسلم الكجى : قال الحسن علم الله حاجة  
 الرجل إلى امرأته وحاجة المرأة إلى زوجها ، فأئزل الله هذه الآية . قوله ( فأئزل الله هذه الآية : فلا تعضلون )  
 هذا صريح في نزول هذه الآية في هذه القصة ، ولا يمنع ذلك كون ظاهر الخطاب في السياق للزواج حيث وقع  
 فيها ( وإذا طلقتم النساء ) ، لكن قوله في بقيتها ( أن ينكحن أزواجهن ) ظاهر في أن العضل يتعلق بالاولياء ،  
 وقد تقدم في التفسير بيان العضل الذى يتعلق بالاولياء في قوله تعالى ( لايجل لهن أن ترضوا النساء كرها ولا  
 تعضلون ) فيستدل في كل مكان بما يليق به . قوله ( فقلت الآن أقبل يا رسول الله . قال فزوجها إياه ) أى أعادها  
 اليه بعد جديد . وفي رواية أبي نعيم في المستخرج : فقلت الآن أقبل أمر رسول الله ﷺ ، وفي رواية أبي مسلم  
 الكجى من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن : فسمع ذلك معقل بن يسار فقال : سمعنا لربى وطاعة ، فدعا زوجها  
 فزوجها إياه ، ومن رواية الثعالبي : فأتى أومن بالله ، فأنكحها إياه وكفر عن يمينه ، وفي رواية عباد بن راشد  
 : فسكفرت عن يميني وأنكحتها إياه ، قال الثعالبي : ثم هذا قول أكثر المفسرين . وعن السدى : نزلت في جابر بن  
 عبد الله زوج بنت عمه فطلقها زوجها تطليقة وانقضت عدتها ثم أراد تزويجها ، وكانت المرأة تريد فأتى جابر ،  
 فنزلت ، قال ابن بطال : اختلفوا في الولي فقال الجمهور ومنهم مالك والثوري والليث والشافعي وغيرهم : الاولياء  
 في النكاح هم العصبة ، وليس للخال ولا والد الأم ولا الإخوة من الأم ونحو هؤلاء ولاية . وعن الحنفية هم من  
 الاولياء ، واحتج الأبهري بأن الذى يرث الولاء هم العصبة دون ذوى الأرحام قال : فذلك عقدة النكاح . واختلفوا  
 فيها إذا مات الأب فأوصى رجلاً على أولاده هل يكون أولى من الولي القريب في عقدة النكاح أم مثله أو لا ولاية  
 له ؟ فقال ربيعة وأبو حنيفة ومالك : الوصى أولى ، واحتج لهم بأن الأب لو جعل ذلك لرجل بعينه في حياته لم يكن  
 لأحد من الاولياء أن يعترض عليه ، فكذلك بعد موته . وتعقب بأن الولاية انتقلت بالموت فلا يقاس بحال  
 الحياة وقد اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فذهب الجمهور الى ذلك وقالوا : لا تزوج المرأة نفسها أصلاً ،  
 واحتجوا بالأحاديث المذكورة ، ومن أقواها هذا السبب المذكور في نزول الآية المذكورة ، وهى أصرح دليل  
 على اعتبار الولي والا لما كان معضله معنى ، ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها لم تحتج الى أخيها ، ومن كان أمره اليه  
 لا يقال ان غيره منعه منه . وذكر ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك . وعن مالك رواية أنها  
 ان كانت غير شريفة زوجت نفسها . وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يشترط الولي أصلاً ، ويجوز أن تزوج نفسها ولو  
 بغير إذن ولها إذا تزوجت كفراً ، واحتج بالقياس على البيع فإنها تستقل به ، وحمل الاحاديث الواردة  
 في اشتراط الولي على الصغيرة وخص بهذا القياس عمومها ، وهو عمل سائق في الأصول ، وهو جواز تخصيص  
 العموم بالقياس ، لكن حديث معقل المذكور دفع هذا القياس ، ويدل على اشتراط الولي في النكاح دون غيره  
 ليندفع عن موليته العار باختيار الكفء ، وانفصل بعضهم عن هذا الإيراد بالترامهم اشتراط الولي ولكن  
 لا يمنع ذلك تزويجها نفسها ، ويتوقف ذلك على اجازة الولي كما قالوا في البيع ، وهو مذهب الاوزاعي . وقال أبو  
 نوحه لسنن قال : يشترط إذن الولي لها في تزويج نفسها . وتعقب بأن إذن الولي لا يصح الا لمن ينوب عنه  
 والمرأة لا تنوب عنه في ذلك لأن الحق لها ، ولو أذن لها في انكاح نفسها صادت كمن أذن لها في البيع من نفسها ولا

يصح . وفي حديث معقل أن الولي إذا عطل لا يزوج السلطان إلا بعد أن يأمره بالرجوع عن العطل ، فإن أجاب فذاك ، وإن أصر زوج عليه الحاكم ، والله أعلم

٣٧ - **باب** إذا كان الولي هو الخاطب . وخطب المغيرة بن شعبه امرأة هو أولى الناس بها فأمر رجلاً فزوجه ، وقال عهد للرجل بن عوف لأم حكيم بنت قاريظ أن يجامين أمرك إلى ؟ قالت نعم . فقال قد تزوجتك . وقال عطاة لشهد أني قد نكحتك أو ليأمر رجلاً من عشيرتها . وقال سهل قالت امرأة للنبي ﷺ أحب إليك نفسي . فقال رجل يا رسول الله إن لم تكن لك بها حاجة فزوجه

٥١٣١ - **حديث** ابن سلام أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها في قوله : **وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ** ، قال هي اليتيمة تكون في حجر الرجل قد تتركه في ماله فيرغب عنها أن يتزوجها ، ويكره أن يزوجه غيره فيدخل عليه في ماله ، فيحبسها ، فهناك الله من ذلك

٥١٣٢ - **حديث** أحمد بن المقدام حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا أبو حازم حدثنا سهل بن سعد قال وكنا عند النبي ﷺ جلوساً فجاءته امرأة تعرض نفسها عليه تخفص فيها للبرص ورفقه فلم ير ذها ، فقال رجل من أصحابه زوجنيها يا رسول الله ، قال أعينك من شيء ؟ قال ما عندي من شيء . قال ولا خاتم من حديد ؟ قال ولا خاتم ، ولكن أشق بركتي هذه أعطيتها النصف وأخذ النصف ، قال لا ، هل تعلم من القرآن شيء ؟ قال نعم ، قال اذهب فقد زوجتكم بما معك من القرآن

**قوله** ( باب إذا كان الولي ) أي في النكاح ( هو الخاطب ) أي هل يزوج نفسه ، أو يحتاج إلى ولي آخر ؟ قال ابن المنير : ذكر في الترجمة ما يدل على الجواز والمنع مما ليس كل الأمر في ذلك إلى نظر المجتهد . كذا قال ، وكأنه أخذه من تركه الحزم بالحكم ، لكن الذي يظهر من صنيعه أنه يرى الجواز ، فإن الآثار التي فيها أمر الولي غيره أن يزوجه ليس فيها التصريح بالمنع من تزويجه نفسه . وقد أورد في الترجمة أثر عطاة الدال على الجواز ، وإن كان الأولي عنده أن لا يتولى أحد طرفي العقد . وقد اختلف السلف في ذلك ، فقال الأوزاعي وربيعه والثوري ومالك وأبو حنيفة وأكثر أصحابه والليث : يزوج الولي نفسه ، ووافقه أبو ثور . وعن مالك لو قالت الثيب لوليا زوجني بمن رأيت فزوجها من نفسه أو بمن اختار لزمها ذلك ولو لم تعلم عين الزوج . وقال الشافعي : يزوجهما السلطان أو ولي آخر مثله أو أقدم منه . ووافقه زفر ودارد . وحجتهم أن الولاية شرط في العقد فلا يكون النكاح مذكحاً كما لا يبيع من نفسه . **قوله** ( وخطب المغيرة بن شعبه امرأة هو أولى الناس بها فأمر رجلاً فزوجه ) هذا الاثر وصله وكيع في مصنفه والبيهقي من طريقه عن الثوري عن عبد الملك بن عبد الله أن المغيرة بن شعبه أراد أن يتزوج امرأة وهو وليها ، فجعل أمرها إلى رجل المغيرة أولى منه فزوجها ، وأخرجها عبد الرزاق عن الثوري وقال فيه : فأمر أبعد منه فزوجها ، وأخرجها سعيد بن منصور عن طريق الذهبي ولفظه : أن المغيرة خطب بنت عمه عروة بن مسعود ،

فأرسل إلى عبد الله بن أبي عقيل فقال : زوجنيها ، فقال : ما كنت لأفعل . أنت أمير البلد وابن عمها ، فأرسل المغيرة إلى عثمان بن أبي العاص فزوجها منه ، انتهى . والمغيرة هو ابن شعبة بن مسعود بن معتب من ولد عوف بن ثقيف فمى بنت عم لها . وعبد الله بن أبي عقيل هو ابن عمها معا أيضا لأن جده هو مسعود المذكور . وأما عثمان بن أبي العاص فهو وإن كان ثقيفيا أيضا لكنه لا يجتمع معهم إلا في جدهم الأعلى ثقيف لأنه من ولد جشم بن ثقيف ، فوضح المراد بقوله هو أولى الناس ، وعرف اسم الرجل المهم في الأثر المعلق . قوله ( وقال عبد الرحمن بن عوف لأم حكيم بنت قارظ : أتجعلين أمرك الـ ؟ قالت : نعم . فقال : فقد تزوجتك ) وصله ابن سعد من طريق ابن أبي ذئب عن سعد بن خالد أن أم حكيم بنت قارظ قالت لعبد الرحمن بن عوف : إنه قد خطبني غير واحد ، فزوجني إياهم رأيت . قال : وتجعلين ذلك الـ ؟ فقالت : نعم . قال قد تزوجتك ، قال ابن أبي ذئب : فجاز نكاحه . وقد ذكر ابن سعد أم حكيم في النساء اللواتي لم يرو عن النبي ﷺ وروى عن أزواجه ، ولم يزد في التعريف بها على ما في هذا الخبر ، وذكرها في تسمية أزواج عبد الرحمن بن عوف في ترجمته ، فأنسبها فقال : أم حكيم بنت قارظ ابن خالد بن عبيد حليف بني ذهرة . قوله ( وقال عطاء : أليشد أنى قد نكحتك ، أو ليأمر رجلا من عشرينها ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : امرأة عطاء ابن عم لها لا رجل لها غيره ، قال : فلتشهد أن فلانا خطبها وإن أشهدكم أنى قد نكحتك ، أو لتأمر رجلا من عشرينها . قوله ( وقال سبل : قالت امرأة للنبي ﷺ أحب لك نفسى ، فقال رجل : يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها ) هذا طرف من حديث الوأبة ، وقد تقدم موصولا في باب تزويج العسر ، وفي باب أنظر إلى المرأة قبل التزوج ، وغيرهما ، وصله في الباب بلفظه آخر ، وأقرها إلى لفظ هذا التعليل رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم بلفظه ، وإن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله جئت لأحب لك نفسى - وفيه - فقام رجل من أصحابه فقال : أى رسول الله ، ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قوله تعالى ( ويستفتونك في النساء ) أورده مختصرا ، وقد تقدم شرحه مستوفى في التفسير ، ووجه الدلالة منه أن قوله فرغب عنها أن يتزوجها ، أعم من أن يتولى ذلك بنفسه أو يأمر غيره فيزوجها . وبه احتج محمد بن الحسن على الجواز ، لأن الله لما عاتب الأولياء في تزويج من كانت من أهل المال والجمال بدون سنتها من الصدقات وعائتهم على ترك تزويج من كانت قليلة المال والجمال دل على أن الولي يصح منه تزويجها من نفسه ، إذ لا يمانب أحد على ترك ما هو حرام عليه ، ودل ذلك أيضا على أنه يتزوجها ولو كانت صغيرة لأنه أمر أن يسقط لها في الصداق ، ولو كانت بالغنا لما منع أن يتزوجها بما تراضيا عليه . فلم أن المراد من لا أمر لها في نفسها . وقد أجيب باحتمال أن يكون المراد بذلك السفينة فلا أثر لرضاها بدون مهر مثلها كالسكر . ثم ذكر المصنف حديث سبل بن سعد في الوأبة ، وصيأني شرحه قريبا ، ووجه الأخذ منه الإطلاق أيضا ، لكن اتصل من منع ذلك بأنه محدود من خصائصه ﷺ أن يزوج نفسه وبغير ولي ولا شهود ولا استئذان ولفظه الحجة كما يأتي تقريره ، وقوله فيه فلم يردها ، بسكون الدال من الإرادة ، وحكى بعض الشراح تشديد الدال وفتح أوله وهو محتمل

### ٣٨ - باب إنكاح الرجل ولده العتار

قوله تعالى (والأولاد لم يحضن) فجعل عدتها ثلاثة أشهر قبل البلوغ

٥١٣٣ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ سَنِينَ ، وَأُذْخِجَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ ، وَمَكَثَتْ عِنْدَهُ ثَمَا

**قَوْلُهُ** ( باب إنسكاح الرجل ولده الصغار ) ضبط ولده بضم الواو وسكون اللام على الجمع وهو واضح ، وبفتحهما على أنه اسم جنس ، وهو أعم من الذكور والإناث . **قَوْلُهُ** ( لقول الله تعالى : واللاتي لم يحضن ، لجمع حديثي ثلاثة أشهر قبل البلوغ ) أي فدل على أن نكاحها قبل البلوغ جائز ، وهو استنباط حسن ، لكن ليس في الآية تخصيص ذلك بالوالد ولا بالبكر . ويمكن أن يقال الأصل في الإبضاع التحريم إلا ما دل عليه الدليل ، وقد ورد حديث عائشة في تزويج أبي بكر لها وهي دون البلوغ فبقي ما عداه على الأصل ، ولهذا السر أورد حديث عائشة ، قال المهاب : أجمعوا أنه يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة البكر ولو كانت لا يوطأ مثلاً . إلا أن الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منه فيمن لا يوطأ ، وحكى ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقاً أن الأب لا يزوج بنته البكر الصغيرة حتى تبلغ رتاداً ، وزعم أن تزويج النبي ﷺ عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصه . ومقابلته بنحو الحسن والتخصي للأب إيجاب بنته ككبره كانت أو صغيرة بكراً كانت أو ثيباً . ( تنبيه ) : وقع في حديث عائشة من هذا الوجه إدراج يظهر من الطريق التي في الباب الذي بعده

٣٩ - **باب** . تزويج الأب ابنته من الإمام ، وقال عمر حَطَبُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى حَفْصَةَ فَأَنسَكَحَتْهُ

٥١٣٤ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَبُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ سَنِينَ ، وَبَنِيَّهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ سَنِينَ ، قَالَ هِشَامُ : وَأُبَيِّنْتُ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَهُ ثَمَعِ سَنِينَ **قَوْلُهُ** ( باب تزويج الأب ابنته من الإمام ) في هذه الترجمة إشارة إلى أن الولي الخاص يقدم على الولي العام ، وقد اختلف فيه عن المالكية . **قَوْلُهُ** ( وقال عمر الخ ) هو طرف من حديثه الذي تقدم موصولاً قريباً . ثم ذكر حديثاً عائشة وقوله فيه قال هشام ، يعني ابن عروة ، وهو موصول بالاسناد المذكور . وقوله وأُبَيِّنْتُ الخ لم يسم من أنباء بذلك ، وبعبارة أن يكون حمله عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن جسيها أسماء ، قال ابن بطلان : دل حديث الباب على أن الأب أولى في تزويج ابنته من الإمام ، وأن السلطان ولي من لا ولي لها ، وأن الولي من شروط إنسكاح . قلت : ولا دلالة في الحديثين على اشتراط شيء من ذلك ، وإنما فهم ما وقوع ذلك ، ولا يلزم منه منع ما عداه ، ولا يؤخذ ذلك من أدلة أخرى . وقال : وفيه أن النبي ﷺ عن إنسكاح البكر حتى تستأذن مخصوص بالبالغ حتى يتسود منها الإذن ، وأما الصغيرة فلا إذن لها ، وسيأتي الكلام على ذلك في باب مفرد

٤٠ - **باب** السلطان ولي ، لقول النبي ﷺ زَوَّجْنَا كَمَا بَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ

٥١٣٥ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ إِنِّي وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي ، فقامت طويلاً فقال رجل زَوَّجْنَاهَا إِنْ لَمْ تَسْكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ ، قَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُعْطِيهَا ؟ قَالَ مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي ، قَالَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِزَارَةٌ جَاءَتْ لَا إِزَارَ لَكَ



فالتمس شيئا ، فقال ما أجد شيئا ، فقال التمس ولو كان خاتما من حديد فلم يجد ، فقال أمعك من القرآن شيء ؟ قال نعم سورة كذا وسورة كذا يسور سمها ، فقال قد زوجناكما بما معك من القرآن

**قوله** ( باب السلطان ولي ، لقول النبي ﷺ : زوجناكما بما معك من القرآن ) ثم ساق حديث سهل بن سعد في الواهب من طريق مالك بلفظ « زوجة ككها » بالانفراد ، وقد وقع في رواية أبي ذر من هذا الوجه بلفظ « زوجناكما » بدون التعظيم ، وقد ورد التصريح بأن السلطان ولي في حديث عائشة المرفوع « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، الحديث ، وفيه والسلطان ولي من لا ولي لها ، أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه أبو حنيفة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، لكنه لما لم يكن على شرطه استنبطه من قصة الواهب . وعند الطبراني من حديث ابن عباس رفته « لا نكاح إلا بولي . والسلطان ولي من لا ولي له » وفي إسناده المجتاج بن أروطة وفيه مقال ، وأخرجه سفيان في جماعه ومن طريقه الطبراني في « الأوسط » بإسناد آخر حسن عن ابن عباس بلفظ « لا نكاح إلا بولي مرشد أو سلطان »

٤١ - باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها

٥١٣٦ - **حدثنا** معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة أن أبا هريرة حدثهم أن النبي ﷺ قال « لا ينكح الأب حتى تستأمر » ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن ، قالوا يا رسول الله وكيف إذنها ؟ قال أن تستكت ،

[ الحديث ٥١٣٦ - طريقه في : ٦٦٦٨ ، ٦٦٧٠ ]

٥١٣٧ - **حدثنا** عمرو بن أربيع بن طارق حدثنا الأيثم عن ابن أبي مليكة عن أبي عمرو مولى عائشة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : يا رسول الله إن البكر تستحي ، قال : رضاها صحتها

[ الحديث ٥١٣٧ - طريقه في : ٦٦٤٦ ، ٦٦٧١ ]

**قوله** ( باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها ) في هذه الترجمة أربع صور : تزويج الأب البكر ، وتزويج الأب الثيب ، وتزويج غير الأب البكر ، وتزويج غير الأب الثيب . وإذا اعتبرت البكر والصغر زادت الصور ، فالثيب البالغ لا يزوجه الأب ولا غيره إلا برضاها اتفاقا إلا من شذكا تقدم ، والبكر الصغيرة يزوجه الأب ، وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد : لا يزوجه إذا زالت البكارة بالوطء لا بتغيره ، والملة عندهم أن إزالة البكارة تزيد الحياء الذي في البكر ، والبكر البالغ يزوجه أبوها وكذا غيره من الأولياء ، واختلفت في استئمارها والحديث دال على أنه لا إيجاب للأب عليها إذا امتنع ، وحكاة الترمذي عن أكثر أهل العلم ، وسأذكر مزيد بحث فيه . وقد ألق الشافعي الجد بالأب . وقال أبو حنيفة والأوزاعي في الثيب الصغيرة يزوجه كل ولي ، فإذا بلغت ثبت الحيار . وقال أحمد : إذا بلغت تسعا جاز للأولياء غير الأب نكاحها ، وكأنه أقم المظنة مقام المثنة . وعن مالك يلتحق بالأب في ذلك وصى الأب دون بقية الأولياء لأنه أقامه مقامه كما تقدمت الإشارة إليه . ثم إن الترجمة معقودة

لاشترط رضا الزوجة بكر كانت أو ثيبا صغيرة كانت أو كبيرة ، وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث ، لكن تستثنى الصغيرة من حيث المعنى لأنها لا صبرة لها . **قوله** ( حدثنا هشام ) هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** ( عن أبي سلمة ) في رواية مسلم من طريق خالد بن الحارث عن هشام عن يحيى ، وحدثنا أبو سلمة . **قوله** ( لا تنكح ) بكسر الهمزة ، وبوقفا للخب وهو أبلغ في المنع ، وتقدم تفسير الإيم في باب عرض الإنسان ابنته ، وظاهر هذا الحديث أن الإيم هي الثيب التي فارق زوجها بموت أو طلاق لما بلتها بالبكر ، وهذا هو الأصل في الإيم ، ومنه قولهم : الغزو مأجمة ، أي يقتل الرجال فتصير النساء أبايم ، وقد طاق على من لا زوج لها أصلا ، ونقله عياض عن إبراهيم الحربي وإسماعيل القاضي وغيرهما أنه يطلق على كل من لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة بكرة كانت أو ثيبا ، وحكى الماوردي الفولن لأهل اللغة . وقد وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى في هذا الحديث عند ابن المنذر والدارقطني ولا تنكح الثيب ، ووقع عند ابن المنذر في رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه في هذا الحديث الثيب تنار . **قوله** ( حتى تستأمر ) أصل الاستأمر طلب الأمر . قلتمنى لا يعقد عليها حتى يطلب الأمر منها ، ويؤخذ من قوله تستأمر أنه لا يعقد إلا بعد أن تأمر بذلك ، وليس فيه دلالة على عدم اشتراط الولي في حقها ، بل فيه إشعار باشتراطه . **قوله** ( فلا تنكح البكر حتى تستأذن ) كذا وقع في هذه الرواية التفرقة بين الثيب والبكر ، فغير للثيب بالاستئثار والبكر بالاستئذان ، فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة أن الاستئثار يدل على تأكيد والبكر ، فالمشاوره وجعل الأمر إلى المستأمرة ، ولهذا يحتاج الولي إلى صريح إذن في العقد ، فإذا صرحت بمقتضى اتفاقا والبكر بخلاف ذلك ، والأذن دأب بين القول والسكوت بخلاف الأمر فانه صريح في القول وإنما جعل السكوت إذنا في حق البكر لأنها قد تستحي أن تفصح . **قوله** ( قالوا يا رسول الله ) في رواية عمر بن أبي سلمة : قلنا ، وحديث عائشة صريح في أنها هي السائلة عن ذلك . **قوله** ( وكيف إذن ) في حديث عائشة : قلت إن البكر تستحي ، وستأذن ألقاظه . الحديث الثاني ، **قوله** ( حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق ) أي ابن قرة الهلال أبو حفص المصري وأصله كوفي سمع من مالك والليث ويحيى بن أيوب وغيرهم ، روى عنه القدماء مثل يحيى بن معين وإسحاق الكوسج وأبي عبيد وإبراهيم بن هانئ ، وهو من قدماء شيوخ البخاري ولم أر له عنه في الجامع إلا هذا الحديث : وقد وثقه العجلي والدارقطني ومات سنة تسع عشرة ومائتين . **قوله** ( حدثنا الليث ) في رواية الكشمموني : أنبأنا . **قوله** ( عن أبي عمرو مولى عائشة ) في رواية ابن جريج : عن ابن أبي مليكة عن ذكوان ، وسيأتي في ترك الحيل ، وبأبي في الإكراه من هذا الوجه باللفظ : عن أبي عمرو هو ذكوان . **قوله** ( أنها قالت : يا رسول الله إن البكر تستحي ) هكذا أورده من طريق الليث مختصرا ، ووقع في رواية ابن جريج في ترك الحيل : قالت قال رسول الله ﷺ : البكر تستأذن ، قلت : فذكر مثله . وفي الإكراه باللفظ : قلت : يا رسول الله ، تستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم . قلت : فإن البكر تستأمر فتستحي فتسكت ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه : سألت رسول الله ﷺ عن المجارية ينكحها أهلها ، أئنتأمر أم لا ؟ قال : نعم تستأمر . قلت : فإنها تستحي . **قوله** ( قال رضاها صمتها ) في رواية ابن جريج : قال سكتها إذن ، وفي لفظ له : قال إذن صمتها ، وفي رواية مسلم من طريق ابن جريج أيضا : قال فذلك إذن ، إذا هي سكتت ، ودلت رواية البخاري على أن المراد بالمجارية في رواية مسلم البكر دون الثيب . وعند مسلم أيضا من حديث ابن عباس والبكر تستأذن في نفسها ، وإذن صمتها ، وفي لفظ له والبكر يستأذن أبوها في نفسها ، قال ابن المنذر :

يستحب لإعلام البكر أن سكوتها إذن ، لكن لو قالت بعد العقد ما علمت أن صحتي إذن لم يبطل العقد بذلك عند الجمهور ، وأبطله بعض المالكية ، وقال ابن شعبان منهم : يقال لها ذلك ثلاثا إن رضيت فاسكتي وإن كرهت فاطقي . وقال بعضهم : يبطل المقام عندها ثلاثا فتجمل فيمنعها ذلك من المسارعة . واختلفوا فيها إذا لم تتكلم بل ظهرت منها قربنة السخط أو الرضا بالتبسم مثلا أو البكاء ، فعند المالكية إن نفرت أو بكّت أو قامت أو ظهر منها ما يدل على السكران لم تزوج ، وعند الشافعية لا أثر لشيء من ذلك في المنع إلا إن قرنت مع البكاء الصياح ونحوه ، وفرق بعضهم بين الدمع فإن كان حارا دل على المنع وإن كان باردا دل على الرضا . قال : وفي هذا الحديث إشارة إلى أن البكر التي أمر باستئذانها هي البالغة ، إذ لا معنى لاستئذان من لا تدرى ما الإذن ، ومن يستوى سكوتها وسخطها . ونقل ابن عبد البر عن مالك أن سكوت البكر البتيمة قبل إذنتها وتفويضها لا يكون رضا منها ، بخلاف ما إذا كان بعد تفويضها إلى وليها . وخص بعض الشافعية الاكتفاء بسكوت البكر البالغة بالنسبة إلى الأب والمجد دون غيرها ، لأنها تستحي منهما أكثر من غيرها . والصحيح الذي عليه الجمهور استئصال الحديث في جميع الأبكار بالنسبة لجميع الأولياء ، واختلفوا في الأب يزوج البكر البالغة بغير إذنتها فقال الأوزاعي والثوري والحنفية ووافقهم أبو ثور : يشترط استئذانها ، فلو عقد عليها بغير استئذان لم يصح . وقال الآخرون : يجوز لأب أن يزوجه ولو كانت بالغا بغير استئذان ، وهو قول ابن أبي ليلى ومالك والليث والشافعي وأحمد وإسحق ، ومن حجبتهم مفهوم حديث الباب لأنه جعل الثيب أحق بنفسها من وليها ، فدل على أن ولي البكر أحق بها منها . واحتج بعضهم بحديث يونس بن أبي اسحق عن أبي بردة عن أبي موسى مرفوعا : تستأمر البتيمة في نفسها ، فإن سكّنت فهو إذنها ، قال فقيد ذلك بالبتيمة فيحمل المطلق عليه ، وفيه نظر لحديث ابن عباس الذي ذكرته بلفظ : يستأذنها أبوها ، فتمس على ذكر الأب . وأجاب الشافعي بأن المؤامرة قد تكون عن استطابة النفس ، ويؤيده حديث ابن عمر رفعه وأمروا النساء في بناتهن ، أخرجه أبو داود ، قال الشافعي : لا خلاف أنه ليس الأم أمر ، لكنه على معنى استطابة النفس . وقال البيهقي : زيادة ذكر الأب في حديث ابن عباس غير محفوفة ، قال الشافعي : زادها ابن عيينة في حديثه ، وكان ابن عمر والقاسم وسالم زوجون الأبكار لا يستأمرونهن ؛ قال البيهقي : والمحفوظ في حديث ابن عباس « البكر تستأمر » ورواه صالح بن كيسان بلفظ « والبتيمة تستأمر » وكذلك رواه أبو بردة عن أبي موسى ومحمد بن عمرو عن أبي سلية عن أبي هريرة فدل على أن المراد بالبكر البتيمة . قلت : وهذا لا يدفع زيادة الثقة المحفوظ بلفظ الأب ، ولو قال قائل : بل المراد بالبتيمة البكر لم يدفع . وتستأمر بضم أوله يدخل فيه الأب وغيره فلا تعارض بين الروايات ، ويبقى النظر في أن الاستئمار هل هو شرط في صحة العقد أو مستحب على معنى استطابة النفس كما قال الشافعي ؟ كل من الأمرين محتمل ، وسياق مزيد بحث فيه في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . واستدل به على أن الصغيرة الثيب لا إجبار عليها لعدم كونها أحق بنفسها من وليها ، وعلى أن من زالت بكارتها بوطء ولو كان زنا لا إجبار عليها لأب ولا غيره لعدم قوله والثيب أحق بنفسها ، وقال أبو حنيفة : هي كالبكر ، وخالفه حتى صاحباه ، واحتج له بأن علة الاكتفاء بسكوت البكر هو الحياء وهو باق في هذه لأن المسألة مفروضة فيمن زالت بكارتها بوطء لا فيمن اتخذت الزنا ديدا وعادة . وأجيب بأن الحديث نص على أن الحياء يتعلق بالبكر وقابلها بالثيب فدل على أن حكمها مختلف ، وهذه ثيب لغة وشرعا بدليل أنه لو أوصى بعق كل ثيب في ملكه دخلت إجماعا ، وأما بقاء حياتها

كالبكر فعنوع لأنها تستحي من ذكر وقوع الفجور منها ، وأما ثبوت الحياء من أصل النكاح فليست فيه كالبكر التي لم يجز به قط ، والله أعلم . واستدل به لمن قال : أن للثيب أن تزوج بغير ولي ، ولكنها لا تزوج نفسها بل تجعل أمرها إلى رجل يزوجها ، حكاه ابن حزم عن دود ، وأتبعه بمحدث عائشة د أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، وهو حديث صحيح كما تقدم ، وهو يبين أن معنى قوله د أحق بنفسها من وليها أنه لا ينفذ عليها أمره بغير إذن ولا يجبرها ، فإذا أرادت أن تزوج لم يجز لها إلا بإذن وليها . واستدل به على أن البكر إذا أعلنت بالمنع لم يجز النكاح ، وإلى هذا أشار المصنف في الترجمة ، وإن اعانت بالرضا فيجوز بطريق الأولى ، وشذ بعض أهل الظاهر فقال : لا يجوز أيضا وقفا عند ظاهر قوله د وإذنها أن تسكت ،

٤٢ - **باب** إذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة، فنكاحه مردود

٥١٣٨ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع أبي يزيد بن جارية عن خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباها زوجها وهي كئيب فكرهت ذلك ، فأبى رسول الله ﷺ فرد نسكها

(الحدث ٥١٣٨ - أطرافه في : ٥١٣٩ ، ٦٩٤٥ ، ٦٩٦٩)

٥١٣٩ - **قدش** إسحاق أخبرنا يزيد أخبرنا يحيى أن القاسم بن محمد حدثه أن عبد الرحمن بن يزيد وجمع  
 ابن يزيد حدثاه أن رجلاً يدعى خداماً أنسكح ابنة له . . نحوه

قوله ( باب إذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة ففكاحه مردود ) فكذا أطلق ، ففضل البكر والثيب ، لكن حديث الباب مصرح فيه بالثبوت ، فكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كما سألته ، ورد النكاح إذا كانت ثيبا وفوجت بغير رضا إجماع ، إلا ما نقل عن الحسن أنه أجاز إجبار الأب لثيب ولو كرهت كما تقدم . وعن النخعي إن كانت في عياله جاز وإلا رد ، واختلفوا إذا وقع العقد بغير رضا ، وقالت الخنفية إن إجازته جاز ، وعن المالكية إن إجازته عن قرب جاز وإلا فلا ، ورده الباقون مطلقا . قوله ( وبجمع ) بضم الميم وقطع الجيم وكسر الميم الثقيلة ثم عين جملة . قوله ( ابن يزيد بن جارية ) بالجيم أى ابن عامر بن العطف الانصاري الأوسي من بني عمرو ابن عوف ، وهو ابن أخي بجمع بن جارية الصحابي الذي جمع القرآن في عهد النبي ﷺ وأخرج له أصحاب السنن ، وقد وهم من زعم أنهما واحد ، ومنه قيل إن لجمع بن يزيد صحبة وليس كذلك ، وإنما الصحبة لعمه بجمع بن جارية ، وليس لجمع بن يزيد في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد قرنه فيه بابخيه عبد الرحمن بن يزيد ، وعبد الرحمن ولد علي عهد النبي ﷺ فمما جزم به العسكري وغيره ، وهو أخو عامر بن عمر بن الخطاب لأمه ، قال ابن سعد : ولي القضاء لعمر بن عبد العزيز يعني لما كان أمير المدينة ، ومات سنة ثلاث وتسعين وقيل سنة ثمان ، ووثقه جماعة ، وما له في البخاري أيضا سوى هذا الحديث . وقد وافق مالك على إسناد هذا الحديث صفيان بن صبيحة عن عبد الرحمن بن القاسم وإن اختلف الرواة هتما في وصل هذا الحديث عن خنساء وفي إرساله حيث قال بعضهم عن عبد الرحمن وبجمع أن خنساء زوجت ، وكذا اختلفوا هتما في نسب عبد الرحمن وبجمع : فهم من أسقط يزيد وقال

أبي جارية والصواب وصله وإثبات يزيد في نسبهما ، وقد أخرج طريق ابن عيينة المصنف في ترك الحيل بصورة الإرسال كما سيأتي ، وأخرجها أحمد عنه كذلك ، وأوردتها الطبراني من طريقه موصولة ، وأخرجها الدارقطني في «الموطآت» من طريق معل بن منصور عن مالك بصورة الإرسال أيضا والاكثر وصلوه عنه ، وغالفهما معا سفيان الثوري في «واو من السند» فقال : «عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن يزيد بن ودبعة عن خلفاء» ، أخرجه النسائي في «الكبرى» ، والطبراني من طريق ابن المبارك عنه ، وهي رواية شاذة لكن يبعد أن يكون لعبد الرحمن بن القاسم فيه شيخان ، وعبد الله بن يزيد بن ودبعة هذا لم أر من ترجم له ، ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان إلا عبد الله بن ودبعة بن خدام الذي روى عن سلمان الفارسي في غسل الجمعة وعنه المقبري ، وهو تابعي غير مشهور إلا في هذا الحديث ، ووثقه الدارقطني وابن حبان ، وقد ذكره ابن منده في «الصحابة» وخطأه أبو نعيم في ذلك ، وأطلس شيخ عبد الرحمن بن القاسم ابن أخيه ، وعبد الله بن يزيد بن ودبعة هذا عن أغفله المزى ومن تبعه فلم يذكره في رجال الكتب الستة . **قوله** ( عن خلفاء بنت خدام ) بمجموعة ثم نون ثم همزة وذن حمراء ، وأبوها بكسر المعجمة وتخفيف المهملة . قيل اسم أبيه ودبعة ، والصحيح أن اسم أبيه خالد ودببسة اسم جدده فيها أحسب ، وقع ذلك في رواية لأحمد من طريق محمد بن إسحق عن الحجاج بن السائب مرسل في هذه القصة ، ولكن قال في تسميتها خناس بتخفيف النون وذن فلان ، ووقع في رواية الدارقطني والطبراني وابن السكيت خلفاء ، ووصل الحديث عنها فقال : «عن حجاج بن السائب بن أبي لباية عن أبيه عن جدته خنساء» وخناس مشتق من خنساء كما يقال في زبيب درناب ، وكنية خدام والد خنساء أبو ودبعة كناه أبو نعيم ، وقد وقع ذلك عند عبد الرزاق من حديث ابن عباس : «ان خداما أبا ودبعة أنسكح ابنته رجلا ، الحديث ، ووقع عند المستغفري من طريق ربيعة بن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية أن ودبعة بن خدام تزوج ابنته ، وهو وم في اسمه ، ولعله كان : ان خداما أبا ودبعة ، فالتقلب . وقد ذكرت في كتاب الصحابة ما يدل على ان لودبعة بن خدام أيضا صحبة ، وله قصة مع عمر في ميراث سالم مولى أبي حذيفة ذكرها البخاري في تاريخه : وقد أطلعت في هذا الموضع ، لكن جبر الكلام بهضه بعضا ولا يخلو من فائدة . **قوله** ( ان أباها زوجها وهي ثيب فكرهه ذلك ) ، ووقع في رواية الثوري المذكورة : قالت أنسكحتني أبي وأنا كارهة وأنا بكر ، والاول أرجح ، فقد ذكر الحديث الاسماعيلي من طريق شعبة عن يحيى بن سعيد عن القاسم فقال في روايته : وأنا أريد أن أزوج عم ولدي ، وكذا أخرج عبد الرزاق عن معمر عن سعيد بن عبد الرحمن المجاشعي عن أبي بكر بن محمد ان رجلا من الانصار تزوج خنساء بنت خدام فقتل عنها يوم أحد ، فأنكحها أبوها رجلا ، قالت النبي ﷺ : «إن أبي أنكحتي ، وان عم ولدي أحب إلي ، فهذا يدل على أنها كانت ولدت من وجه آخر عن خلفاء ، ووقع في «المبهمات للقطب القسطلاني» أن اسمه أمير وأنه استشهد ببدر ولم يذكر له مستندا ، وأما الثاني الذي كرهته فلم أقف على اسمه إلا أن الواقدي ذكر باسناد له أنه من بني مزينة ، ووقع في رواية ابن إسحق عن الحجاج بن السائب بن أبي لباية عن أبيه عنها أنه من بني عمرو بن عوف ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس : «ان خداما أبا ودبعة أنسكح ابنته رجلا ، فقال له النبي ﷺ : لا تكرهون ، فنكحت بعد ذلك أبا لباية وكانت ثيبا ، وروى الطبراني بإسناد آخر عن ابن عباس فذكر نحوه

القصة قال فيه ، ففزعوا من زوجها وكانت ثيبا ، فنكحت بعده أبا لبابة ، وروى عبد الرزاق أيضا عن الثوري عن أبي الحويرث عن نافع بن جبير قال د تأملت خنساء ، فزوجها أبوها ، الحديث نحوه وفيه د فرد نكاحه ، ونكحت أبا لبابة ، وهذه أسانيد بقوى بعضها ببعض ، وكلها دالة على أنها كانت ثيبا . نعم أخرج النسائي من طريق الأوزاعي عن عطاء عن جابر د ان رجلا زوج ابنته وهي بكر من غير أسرها ، فأنت النبي ﷺ ففرق بينهما ، وهذا سند ظاهره الصحة ، ولكن له علة أخرجه النسائي من وجه آخر عن الأوزاعي فأدخل بينه وبين عطاء إبراهيم بن مرة وفيه مقال ، وأرسله فلم يذكر في إسناده جابرا . وأخرج النسائي أيضا وابن ماجه من طريق جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس د ان جارية بكرا أنت أنتي ﷺ فذكرت أن أباها زوجها وهي كارهة ، فغيرها ، ورجاله ثقات ، لكن قال أبو حاتم وأبو زرعة انه خطأ وأن الصواب إرساله . وقد أخرجه الطبراني والدارقطني من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ د ان رسول الله ﷺ رد نكاح بكر وثيب أنكحهما أبوها وما كارهتهان ، قال الدارقطني : تفرد به عبد الملك الدماري وفيه ضعف ، والصواب عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة مرسل ، وقال البيهقي : إن ثبت الحديث في البكر حمل على أنها زوجت بغير كف . والله أعلم قلت : وهذا الجواب هو المعتمد ، فانها واقعة عين فلا يثبت الحكم فيها تعديا ، وأما الطعن في الحديث فلا معنى له فان طرقه بقوى بعضها ببعض ، ولقصة خنساء بنت خدام طريق أخرى أخرجه الدارقطني والطبراني من طريق هشيم بن عمر بن أبي سابة عن أبيه عن أبي هريرة د ان خنساء بنت خدام زوجها أبوها وهي كارهة ، فأنت النبي ﷺ فرد نكاحها ، ولم يقل فيه بكرا ولا ثيبا ، قال الدارقطني : رواه أبو عرائة عن عمر مرسل لم يذكر أبا هريرة . قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهوية وي زيد هو ابن هارون ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري . قوله ( ان رجلا يدعى خداما أنكح ابنته له نحوه ) ساق أحمد لفظه عن يزيد بن هارون بهذا الاسناد د ان رجلا منهم يدعى خداما أنكح ابنته ، فنكحته نكاح أبيها ، فأنت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فرد عنها نكاح أبيها ، فتزوجت أبا لبابة بن عبد المنذر ، فذكر يحيى بن سعيد أنه بلغه أنها كانت ثيبا ، وهذا يوافق ما تقدم . وكذا أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن شعبة عن يزيد بن هارون ، وأخرجه الاسماعيل من طريق عن يزيد كذلك ، وأخرجه الطبراني والاسماعيل من طريق محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد نحوه . وأخرجه الطبراني من طريق عيسى بن يونس عن يحيى كذلك . وأخرجه أحمد عن أبي معاوية عن يحيى كذلك ، لكن اقتصر على ذكر مجمع بن يزيد ، والذي بلغ يحيى ذلك بحتمل أن يكون عبد الرحمن بن القاسم ، فدميأتى في ترك الحيل من طريق ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن القاسم د ان امرأة من ولد جعفر تحرفت أن يزوجه ولها وهي كارهة فأرسلت الى شيعتين من الانصار عبد الرحمن ومجمع ابني جارية قالا : فلا تخشين فان خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهي كارهة فرد الذي ﷺ ذلك . قال سفيان : وأما عبد الرحمن ابن القاسم فسمعتة يقول عن أبيه ان خنساء انتهى ، وقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن أبيه عن خنساء موصولا . والمرأة التي من ولد جعفر هي أم جعفر بنت القاسم بن محمد بن عبد الله ابن جعفر بن أبي طالب ، ووالها هو عم أبيها معاوية بن عبد الله بن جعفر ، أخرجه المحدثون من طريق يزيد بن الهذاعن ربيعة باسناده أنها تأملت من زوجها خوة بن عبد الله بن الزبير ، فأرسلت الى القاسم بن محمد والى عبد الرحمن بن يزيد فقالت : اني لا آمن معاوية أن يضعني حيث لا يوافقني ، فقال لها عبد الرحمن : ليس له ذلك

ولو صنع ذلك لم يجر ، فذكر الحديث إلا أنه لم يضبط اسم والد خفساء ولا سمي بانه كما قدمته . وكنت ذكرت في المقدمة في تسمية المرأة من ولد جعفر ومن ذكر معها غير الذي هنا ، والمذكور هنا هو المتمد ، وقد حصل من تحرير ذلك ما لا أظن أنه يزداد عليه ، فله الحمد على جميع منته

٤٣ - باب تزويج اليتيمة ، اقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا ﴾ ، وإذا قال الولي زوجي فلانة فكذلك ساعة أو قال مامك فقال متى كذا وكذا أو إيتائهم قال زوجتكم . فهو جائز . فيه سهل عن النبي ﷺ

٥١٤٠ - حدثنا أبو اليكان أخبرنا شبيب عن الزهري . وقال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب أخبرني هروبة بن الزبير أنه « سأل عائشة رضي الله عنها قال لها : يا أمياء ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى ﴾ - إلى - ما ملكت أيمانكم ﴾ قالت عائشة : يا بن أختي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها فيرتب في جاهها وما لها ويريد أن ينفق من صدقاتها فنفها عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لها من إكمال للصدقات ، وأمرؤا بنكاح من سواهن من النساء ، قالت عائشة استفتي الناس رسول الله ﷺ بعد ذلك فأنزل الله : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ - إلى - وترغبون أن تنكحوهن ﴾ فأنزل الله عز وجل لم في هذه الآية أن اليتيمة إذا كانت ذات مال وجاه ورغبوا في نكاحها ونسبها والصدقات ، وإذا كانت مرغوبة عنها في قلة المال والجاه تركوها وأخذوا غيرها من النساء ، قالت فسما يتركونها حين يرغبون . عنها ، فليس لم أن ينكحوها إذا رغبوا فيها إلا أن يقسطوا لها ويبطروها حقها الأولي من الصدقات »

قوله ( باب تزويج اليتيمة لقول الله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا ﴾ ) ذكر فيه حديث عائشة في تفسير الآية المذكورة ، وقد تقدم شرحه في التفسير ، وفيه دلالة على تزويج الولي غير الأب التي دون البلوغ بكرة كانت أو نيبا ، لأن حقيقة اليتيمة من كانت دون البلوغ ولا أب لها ، وقد أذن في تزويجها بشرط أن لا يمس من صدقاتها ، فيحتاج من منع ذلك إلى دليل قري . وقد احتج بعض الصافية بحديث لا تنكح اليتيمة حتى تستأمر ، قال فإن قيل الصغيرة لا تستأمر ، فإنا فيه إشارة إلى تأخير تزويجها حتى تبلغ قصير أهلا للاستئجار ، فإن قيل لا تكون بعد البلوغ يتيمة فإنا التعدير لا تنكح اليتيمة حتى تبلغ فاستأمر ، جمعا بين الأدلة . قوله ( وإذا قال الولي زوجي فلانة فكذلك ساعة أو قال مامك ؟ فقال متى كذا وكذا أو إيتائهم ) ثم قال زوجتكم فهو جائز ، فيه سهل عن النبي ﷺ ( يعني حديث الواهة ، وقد تقدم مرارا وبأني شرحه قريبا ، ومراده منه أن التفريق بين الإيجاب والقبول إذا كان في انجاس لا يضر ولو تخيل بينهم ما كلام آخر ، وفي أخذه من هذا الحديث نظر لأنها واقعة عين بطرفها احتمال أن يكون قبل عقب الإيجاب . قوله ( حدثنا أبو اليكان أخبرنا شبيب عن الزهري ، وقال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب ) تقدم طريق الليث موصولا في باب الاكتفاء في المال ، وساق المتن هناك على ألفظه

وهنا حل لنظ شعيب ، وقد أفرده بالذكر في كتاب الوصايا كما تقدم ، والله أعلم

٤٤ - **باب** إذا قال الخاطبُ لوليِّ زوجي فلانة فقال قد زوجتك بكذا وكذا

بجاز للنكاح وإن لم يقل للزوج أَرْضِيَتْ أو قَبِلَتْ

٥٦٤١ - **عنه** أبو الثَّمان حدثنا حماد بن زيد عن أبي حازم عن سهل بن رضی الله عنه ، أن امرأة أتت

النبی ﷺ فَرَضَتْ عليه نفسها فقال : مالي اليوم في النساء من حاجة ، فقال رجل : يا رسول الله زوجنها ، قال

ما عندك ؟ قال ما عدى شيء ، قال : أعطها ولو خاتماً من حديد ، قال ما عدى شيء ، قال : فاعندك من القرآن ؟ قال

كذا وكذا ، قال فقد ملككها بما مملك من القرآن .

**قوله** ( باب إذا قال الخاطب زوجي فلانة فقال قد زوجتك بكذا وكذا جاز النكاح وإن لم يقل للزوج أَرْضِيَتْ

أو قبلت ) في رواية الكشي عني ، إذا قال الخاطب لولي ، وبه يتم الكلام ، وهو الفاعل في قوله ، وإن لم يقل ،

وأورد المصنف فيه حديث سهل بن سعد في قصة الراهبة أيضاً ، وهذه الترجمة معقودة لمسألة هل يقوم الاتمساق مقام

القبول فيصير كما لو تقدم القبول على الإيجاب كأن يقول زوجت فلانة هل كذا فيقول الولي زوجتها بذلك ، أو

لا بد من إعادة القبول ؟ فاستنبط المصنف من قصة الراهبة أنه لم ينقل بعد قول النبي ﷺ و زوجتها بما مملك من

القرآن ، أن الرجل قال قد قبلت ، لكن اهترسه الملهب فقال : بساط الكلام في هذه القصة أغنى عن توقيف الخاطب

على القبول لما تقدم من المراوضة والطلب والمعاودة في ذلك ، فمن كان في مثل حال هذا الرجل الراغب لم يحتاج إلى

تصريح منه بالقبول لسبق العلم برغبته ، بخلاف غيره ممن لم يتم القرائن على رضاه انتهى . وغايته أنه يسلم الاستدلال

لكن يخصه بخاطب دون مخاطب ، وقد قدمت في الذي قبله وجه الحديث في أصل الاستدلال . **قوله** في هذه الرواية

( فقال مالي اليوم في النساء من حاجة ) فيه إشكال من جهة أن في حديث و صدقت النظر إليها وصوبه ، فهذا دال على

أنه كان يريد التزويج لو أحبه ، فكان مبنی الحديث مالي في النساء إذا كن هذه الصفة من حاجة . ويحتمل أن يكون

جواز النظر مطلقاً من خصائصه وإن لم يرد التزويج ، وتكون قائده احتمال أنها أهله فيزوجها مع استغنائه حينئذ

من زيادة حل من عنده من النساء ﷺ

٤٥ - **باب** لا يخطب على خطبة أخيه حتى يتكبح أو يدع

٥٦٤٢ - **عنه** ابن إبراهيم حدثنا ابن جريج قال سمعتُ نافعا يحدث أن ابن عمر رضی الله

عنهما كان يقول « نهى النبي ﷺ أن يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يتكبح

الخطابُ قبله أو ياذن له الخطاب ،

٥٦٤٣ - **عنه** يحيى بن بُسَمة حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأخرج قال « قال أبو هريرة يأت

عن النبي ﷺ قال : إياكم والظنَّ فإن الظنَّ أكذبُ الحديث . ولا تجسسوا ، ولا تهسسوا ، ولا تهافضوا ،



وكونوا إخوانا»

[الحديث ٥١٤٣ - أخرافه في : ٦٠٦٤ ، ٦٠٦٦ ، ٦٧٢٤]

٥١٤٤ - « ولا يخاطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك »

قوله ( باب لا يخاطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك ) كذا أورده بلفظ « أو يترك » وذكره في الباب عن أبي هريرة بلفظ « أو يترك » وأخرجه مسلم من حديث عقبة بن عامر بلفظ « حتى يترك » وقد أخرجه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق عبد الوارث عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « حتى ينكح أو يترك » واستاده صحيح . قوله ( نهى النبي ﷺ أن يبيع بعضكم على بيع بعض ) تقدم شرحه في البيوع واليخ في اختصاص ذلك بالمسلم ، وهذا اللفظ لا يعارض ذلك من جهة أن المخاطبين هم المسلمون . قوله ( ولا يخاطب ) بالجرم على النهي ، أي وقال لا يخاطب . ويجوز الرفع على أنه نفى ، وسيأتي ذلك بصيغة الخبر أبلغ في المنع ، ويجوز الت نصب عطفا على قوله « يبيع » ، على أن لا في قوله « ولا يخاطب » زائدة ، ويؤيد الرفع قوله في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عند مسلم « ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخاطب » برفع العين من يبيع والياء من يخاطب وإثبات التثنية في يبيع . قوله ( أو ياذن له المخاطب ) أي حتى ياذن الأول ، الثاني . قوله في حديث أبي هريرة ( أليث عن جعفر ابن ربيعة ) أليث فيه إسناده أخرجه مسلم من طريقه عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شامة عن عقبة بن عامر في قصة الخطبة فقط ، وسأذكر لفظه . قوله ( قال قال أبو هريرة يائز ) ينتج أوله وضم المثلثة تقول أئزت الحديث آخره بالمد أثرا بفتح أوله ثم سكون إذا ذكرته عن غيرك ، ووقع عند النسائي من طريق محمد بن يحيى ابن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال فذكره مختصرا . قوله ( إياكم والظن الخ ) يأتي من وجه آخر عن أبي هريرة في كتاب الأدب مع شرحه ، وقد أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه إزاد في المتن زيادات ذكرها البخاري مفرقة لكن من غير هذا الوجه ، قال الجمهور : هذا النهي للتحريم ، وقال الخطابي : هذا النهي للتأديب وليس بنهي تحريم يبطل العقد عند أكثر الفقهاء ، كذا قال ، ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين الإعلان عند الجمهور بل هو عندهم للتحريم ولا يبطل العقد ، بل حكى النووي أن النهي فيه للتحريم بالإجماع ولكن اختلفوا في شروطه فقال الشافعية والحنابلة : محل التحريم ما إذا صرح المخطوبة أو وليها الذي أذنت له حيث يكون إذنها معتبرا بالإجابة ، فلو وقع التصريح بالرد فلا تحريم ، فلو لم يعلم الثاني بالأحوال فيجوز الهجوم على الخطبة لأن الأصل الإباحة ، وعند الحنابلة في ذلك روايتان ، وإن وقعت الإجابة بالتعريض كقولها لا رغبة عنك فقولان عند الشافعية ، الأصح وهو قول المالكية والحنفية لا يجرم أيضا ، وإذا لم ترد ولم تقبل فيجوز ، والحجة فيه قول فاطمة : خطبني معاوية وأوجهم فلم ينكح النبي ﷺ ذلك عليهما بل خطبا لأسامة ، وأشار النووي وغيره إلى أنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكونا خطبا معا أو لم يعلم الثاني بخطبة الأول ، والنبي ﷺ أشار بأسامة ولم يخاطب ، وعلى تقدير أن يكون خطب فكأنه لما ذكرها ما في معاوية وأبي جهم ظهر منها الرغبة عنهما فخطبا لأسامة . وحكى الترمذي عن الشافعي أن معنى حديث الباب إذا خطب الرجل المرأة فرضيت به وركنت إليه فليس لأحد أن يخاطب على خطبته ، فإذا لم يعلم برضاها ولا ركنها فلا بأس أن يخاطبها ،

والحجة فيه قصة فاطمة بنت قيس قالت لم تخبره برضاها بواحد منهما ولو أخبرته بذلك لم يشر عليها بغير من اختارت فلو لم توجد منها إجابة ولا رد فقطع بعض الشافعية بالجواز ، ومنهم من أجرى القولين ، ونص الشافعي في البكر على أن سكرتها رضا بالخاطب ، وعن بعض المالكية لا تمنع الخطبة إلا على خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق ، وإذا وجدت شروط التحريم ووقع العقد للثاني فقال الجمهور يصح مع ارتكاب التحريم ، وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده ، وعند المالكية خلاف كالأولين ، وقال بعضهم يفسخ قبله لا بعده ، وحجة الجمهور أن المنهي عنه الخطبة والخطبة ليست شرطا في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة ، وحكى الطبري أن بعض العلماء قال : إن هذا النهي منسوخ بقصة فاطمة بنت قيس ، ثم رده وغلطه بأنها جاءت مستشارة فأشهر عليها بما هو الأول ولم يكن هناك خطبة على خطبة كما تقدم ، ثم إن دعوى النسخ في مثل هذا غلط ، لأن الشارع أشار إلى علة النهي في حديث عقبة بن عامر بالأخوة ، وهي صفة لازمة وعلة مطروحة للدوام فلا يصح أن يلحقها النسخ والله أعلم . واستدل به على أن الخاطب الأول إذا أذن للخاطب الثاني في التزوج لوقوع التحريم ، ولكن هل يختص ذلك بالماضون له أو يمتد لغيره ؟ لأن مجرد الإذن الصادر من الخاطب الأول دال على إرضاه عن تزويج تلك المرأة وبإرضاه يجوز لغيره أن يخطبها ، الظاهر الثاني فيكون الجواز للماضون له بالتخصيص ولغير الماضون له بالألحاق ، ويؤيده قوله في الحديث الثاني من الباب « أو يترك » ، وصرح الروائي من الشافعية بأن محل التحريم إذا كانت الخطبة من الأول جائزة ، فإن كانت ممنوعة بخطبة الممتدة لم يضر الثاني بعد انقضاء العدة أن يخطبها وهو واضح لأن الأول لم يثبت له بذلك حق ، واستدل بقوله « على خطبة أخيه » ، أن محل التحريم إذا كان الخاطب مسلما فلو خطب الذي ذميه فأراد المسلم أن يخطبها جاز له ذلك مطلقا ، وهو قول الأوزاعي ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابي ، ويؤيده قوله في أول حديث عقبة بن عامر عنده مسلم « المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته حتى يذر » ، وقال الخطابي : قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم فيختص النهي بالمسلم . وقال ابن المنذر : الأصل في هذا الإباحة حتى يرد المنع ، وقد ورد المنع مقيدا بالمسلم فبقى ما عدا ذلك على أصل الإباحة ، وذهب الجمهور إلى إلحاق الذي بالمسلم في ذلك وأن التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له ، وهو كقوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أولادكم ﴾ وكقوله ﴿ وربائبكم اللاتي في حجوركم ﴾ ونحو ذلك . وبناء بعضهم على أن هذا النهي عنه هل هو من حقوق العقد واحترامه أو من حقوق المتعاقدين ؟ فسل الأول فالراجح ما قال الخطابي ، وعلى الثاني فالراجح ما قال غيره ، وقريب من هذا البناء اختلافهم في ثبوت الشفعة للكافر فن جعلها من حقوق الملك أثبتنا له ومن جعلها من حقوق المالك منع ، وقريب من هذا البحث ما نقل عن ابن القاسم صاحب مالك أن الخاطب الأول إذا كان قاسقا جاز للمضيف أن يخطب على خطبته ، ووجه ابن العربي منهم وهو متجه فيما إذا كانت المخطوبة عفيفة فيسكون القاسق غير كف . لما فتكون خطبته كالاخطبة . ولم يعتبر الجمهور ذلك إذا صدرت منها علامة القبول ، وقد أطلق بعضهم الإجماع على خلاف هذا القول ، ويلحق بهذا ما حكاه بعضهم من الجواز إذا لم يكن الخاطب الأول أملا في المادة لخطبة تلك المرأة كما لو خطب سوق بنت ملك وهذا يرجع إلى التكافؤ ، واستدل به على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى إلحاقا لحكم النساء بحكم الرجال ، وصورته أن ترغب امرأة في رجل وتدعوه إلى تزويجها فيجيبها كما تقدم فتجيب امرأة أخرى فتدعوه وترغبه في نفسها وتزوجه في

التي قبلها ، وقد صرحوا باستحباب خطبة أهل الفضل من الرجال ، ولا يخفى أن محل هذا إذا كان المخطوب عزم أن لا يتزوج إلا بواحدة ، فأما إذا جمع بينهما فلا تحريم ، وسيأتي بعد ستة أبواب في « باب الشروط التي لا تحمل في النكاح » ، وقد بحث في هذا . قوله ( حتى ينكح ) أي حتى يتزوج المخطوب الأول فيحصل اليأس المحض ، وقوله « أو يترك » أي المخطوب الأول التزوج فيجوز حينئذ للثاني الخطبة ، فالأمايتان مختلفتان : الأولى ترجع إلى اليأس ، والثانية ترجع إلى الرجاء ، ونظير الأولى قوله تعالى ( حتى يبلج الجبل في سم الحياط )

#### ٤٦ - باب تفسير ترك الخطبة

٥١٤٥ - **حَرْش** أبو البراء أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يحدث « أن عمر بن الخطاب حين تأيأت حفصة قال عمر : أتيت أبا بكر فقلت : إن رشت أنسكتك حفصة بنت عمر ، فليئت لئلا يتم خطبها رسول الله ﷺ ، فلقيني أبو بكر فقال : إنه لم يمتنع أن أرجع إليك فيما عرّضت إلا أني قد علمت أن رسول الله ﷺ قد ذكرها ، فلم أكن لأفتني سر رسول الله ﷺ ، ولو تركها لقبيلتها » . تابعه يونس وموسى بن عتبة وابن أبي عتيق عن الزهري

قوله ( باب تفسير ترك الخطبة ) ذكر فيه طرفا من حديث عمر حين تأيأت حفصة ، وفي آخره قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه « ولو تركها لقبيلتها » وقد تقدم شرحه مستوفى قبل أبواب . قال ابن بطال ما ملخصه : تقدم في الباب الذي قبله تفسير ترك الخطبة صريحا في قوله ( حتى ينكح أو يترك ) ، وحديث عمر في قصة حفصة لا يظهر منه تفسير ترك الخطبة لأن عمر لم يكن علم أن النبي ﷺ خطب حفصة ، قال : ولكنّه قصد معنى دقيقا يدل على ثوب ذهنه ودرسه في الاستنباط ، وذلك أن أبا بكر علم أن النبي ﷺ إذا خطب إلى عمر أنه لا يردّه بل يرغب فيه ويشكر الله على ما أنعم الله عليه به من ذلك ، فقام علم أبي بكر بهذا الحال مقام الركون والتراضي ، فكانه يقول : كل من علم أنه لا يصرف إذا خطب لا ينبغي لأحد أن يخاطب على خطبته . وقال ابن المنير الذي يظهر لي أن البخاري أراد أن يحقق امتناع الخطبة على الخطبة مطلقا ، لأن أبا بكر امتنع ولم يكن أنهرم الأمر بين المخطوب والولي فكيف لو أوزم وترا كنا فكأنه استدلال منه بالأولى . قلت : وما أبداه ابن بطال أدق وأولى والله أعلم . قوله ( تابعه يونس وموسى بن عتبة وابن أبي عتيق عن الزهري ) أي بإسناده ، أما متابعة يونس وهو ابن يزيد فوصلها الدارقطني في « العلل » من طريق أصبغ عن ابن وهب عنه ، وأما متابعة الآخرين فوصلها الذهلي في « الزمريات » من طريق سليمان بن بلال عنه ، وقد تقدم للمصنف هذا الحديث من رواية معمر من رواية صالح بن كيسان أيضا عن الزهري أيضا

#### ٤٧ - باب الخطبة

٥١٤٦ - **حَرْش** قبيصة حدثنا سفيان عن زيد بن أسلم قال : سمعت ابن عمر يقول « جاء رجلان من المشرق لخطبة ، فقال النبي ﷺ : إن من البلدان لسيحرا »

( الحديث ٥١٤٦ - لم يرد في ٥١٧ )

قوله ( باب الخطبة ) بضم أوله أى عند العقد ، ذكر فيه حديث ابن عمر د جاء رجلا من المشرق فخطبها ، فقال النبي ﷺ : إن من البيان لسحرا ، وفي رواية الكشميني د سحرا ، بغير لام ، وهو طرف من حديث سيأتي بتمامه في الطب مع شرحه . قال ابن التين : أدخل هذا الحديث في كتاب النكاح وليس هو موضعه ، قال : والبيان نودان ، الأول ما يبين به المراد ، والثاني تحسين اللفظ حتى يستعمل قلوب السامعين . والثاني هو الذي يشبه بالسحر ، والمذموم منه ما يقصد به الباطل ، وشبهه بالسحر لأن السحر صرف الشيء عن حقيقته . قلت : فمن هنا تؤخذ المناسبة ويعرف أنه ذكره في موضعه ، وكأنه أشار إلى أن الخطبة وإن كانت مشروعة في النكاح فينبغي أن تكون مقصودة ، ولا يكون فيها ما يقتضي صرف الحق إلى الباطل بتحسين الكلام . والعرب تطلق لفظ السحر على الصرف ، تقول : ما سحر كذا ؟ أى ما صرفك عنه ؟ وأخرجه أبو داود من حديث صخر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده وفعه دان من البيان سحرا . قال فقال مصدقة بن صوحان : صدق رسول الله ﷺ ، الرجل يكون عليه الحق وهو الخن بالجملة من صاحب الحق فيسحر الناس ببيانه فيذهب بالحق ، وقال المهب : وجه إدخال هذا الحديث في هذه الترجمة أن الخطبة في النكاح إنما شرعت للخطاب ليسل أمره فتنه حسن التوصل إلى الحاجة بحسن الكلام فيها باستئزال المرغوب اليه بالبيان بالسحر ، وإنما كان كذلك لأن النفوس طبعت على الأنفة من ذكر الموليات في أمر النكاح ، فكان حسن التوصل لرفع تلك الأنفة وجهها من وجوه السحر الذي يصرف الشيء إلى غيره . وورد في تفسير خطبة النكاح أحاديث من أشهرها ما أخرجه أصحاب السنن وصححه أبو داود وابن حبان عن ابن مسعود مرفوعا د إن الحمد لله نعمه ، ونستعينه ونستغفره ، الحديث . قال الترمذي : حسن رواه الأعمش عن أبي إسحق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود . وقال شعبة عن أبي إسحق عن أبي عبيدة عن أبيه ، قال فكلما الحديثين صحيح لأن إسرائيل رواه عن أبي إسحق لجمعهما . قال وقد قال أهل العلم : إن النكاح جائز بغير خطبة ، وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم ه . وقد شرطه في النكاح بعض أهل الظاهر وهو شاذ

#### ٤٨ - باب ضرب الدف في النكاح والولية

٥١٤٧ - حدثنا مسددٌ حدثنا بشر بن المفضل حدثنا خالد بن ذكوان قال « قالت الزبيبة بنت مؤذ بن عفرأ : جاء النبي ﷺ يدخل حين بُني على ، فجلس على فراشي كجيسك متى ، فجمست جويرات لنا يضربن بالدف ويندن من مقتل من آتاني يوم بدر ، إذ قالت إحداهن : وفينا نبي يعلم ما في غيّر ، فقال : دعي هذه وقولي بالذي كنت تقولين »

قوله ( باب ضرب الدف في النكاح والولية ) يجوز في الدف ضم الدال وفتحها ، وقوله د والولية ، معطوف على النكاح أى ضرب الدف في الولاية وهو من العام بعد الخاص ، ويعمل أن يريد ولاية النكاح خاصة وأن ضرب الدف يشرع في النكاح عند العقد وعند الدخول مثلا وعند الولاية كذلك ، والأول أشبه ، وكأنه أشار بذلك إلى ما في بعض طرقه على ما سألينه . قوله ( حدثنا خالد بن ذكوان ) هو المدني يكنى أبا الحسن ، وهو من صفار التابعين قوله ( جاء النبي ﷺ يدخل على ) في رواية الكشميني د فدخل على ، ووقع عند ابن ماجه في أوله قصة من طريق

حماد بن سلمة عن أبي الحسين واسمه خالد المدني قال : كنا بالمدينة يوم عاشوراء والجواري يضربن بالدف ويتغنن ، فدخلنا على الربيع بنت معوذ فذكرنا ذلك لها ، فقالت : دخل على ، الحديث ، هكذا أخرجه من طريق يزيد بن هارون عنه ، وأخرجه الطبراني من طريق عن حماد بن سلمة فقال : عن أبي جعفر الخطمي ، بدل أبي الحسين ، قوله ( حين بنى على ) في رواية حماد بن سلمة صبيحة عرسى ، والبناء اندخول بالزوجة ، وبين ابن سعد أنها تزوجت حينئذ أبا إسحاق بن البكر الليثي وأنها ولدت له محمد بن إياس ثيل له صبيحة . قوله ( كجمله لك ) بكسر اللام أى مكانك ، قال الكرماني : هو محمول على أن ذلك كان من وراء حجاب ، أو كان قبل نزول آية الحجاب ، أو جاز اليطر للحاجة أو عند الأمن من الفتنة اهـ . والآخر هو المعتمد ، والذي وضع لنا بالأدلة القوية أن من خصائص النبي ﷺ جواز الخلوة بالأجنبية والنظر إليها ، وهو الجواب الصحيح عن قصة أم حوراء بنت ملحان في دخوله عليها ونومه عندها وتغلبتها رأسه ولم يكن بينهما عرومية ولا زوجية ، وجوز الكرماني أن تكون الرواية وجملة بكسر اللام أى جلوسك ولا أشكال فيها . قوله ( جعلت جواريات لنا ) لم أنف على اسمهن ، ووقع في رواية حماد بن سلمة باللفظ جارياتان تغنيان ، فيحتمل أن تكون الثنتان هما المغنيتان ومعهما من يتبعهما أو يساعدهما في ضرب الدف من غير غناء ، وسأقي في باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها زيادة في هذا . قوله ( ويندن ) من الندبة بضم النون وهي ذكر أوصاف الميت بالثناء عليه وتعميد محاسنه بالكرم والشجاعة ونحوها . قوله ( من قتل من آبائي يوم بدر ) تقدم بيان ذلك في المغازي وإن الذي قتل من آبائنا إنما قتل بأحد ، وآباؤنا الذين شهدوا بدرًا معوذ ومعاذ وعوف وأحدم أبرها والآخران هما ما أطلقت الأبوة عليهما تغليبا . قوله ( فقال دعني هذه ) أى اتركي ما يتعلق بمدحى الذي فيه الإطراء المنسب عنه . زاد في رواية حماد بن سلمة ولا يعلم ما في غد إلا الله ، فأشار إلى علة المنع . قوله ( وقول بالذي كنت تقولين ) فيه إشارة إلى جواز سماع المدح والرثية مما ليس فيه مبالغة تفضي إلى القلوع . وأخرج الطبراني في الأوسط ، بإسناد حسن من حديث عائشة ، أن النبي ﷺ مر بنساء من الأنصار في عرس لمن وهن بفنين :

وأهدى لها كعبًا تنضح في المريد وزوجك في البادية وتعلم ما في غد

فقال : لا يعلم ما في غد إلا الله ، قال المهب : في هذا الحديث إعلان النكاح بالدف وبالغناء المباح ، وفيه إقبال الإمام إلى العرس وإن كان فيه لم هو مالم يخرج عن حد المباح . وفيه جواز مدح الرجل في وجهه مالم يخرج إلى ما ليس فيه . وأغرب ابن القيم فقال : إنما نهأها لأن مدحه حق والمطلوب في النكاح القهر فلما أدخلت الجد في القهر منها ، كذا قال ، وتام الخبر الذي أشرت إليه يرد عليه ، وسياق القصة يشعر بأنهما لو استمرت على المرائي لم ينهها ، وغالب حسن المرائي جد لا هو ، وإنما أنكر عليها ما ذكر من الإطراء حيث أطلق علم الغيب له وهو صفة تختص بالله تعالى كما قال تعالى ( قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله ) وقوله لنبيه ( قل لا أملك لنفسي نقمًا ولا ضرا إلا ما شاء الله ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير ) وسائر ما كان النبي ﷺ يخبر به من الغيوب بأعلام الله تعالى إياه لا أنه يستقل يعلم ذلك كما قال تعالى ( عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول ) . وسأقي مزيد بحث في مسألة الغناء في العرس بعد اثني عشر بابا

٤٩ - باب قول الله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾

وكثرة المهر، وأدنى ما يجوز من الصداق وقوله تعالى ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ وقوله جلّ ذكره ﴿أَوْ تَفَرَّضُوا لَهَا فَرِيضَةً﴾ . وقال سهل : قال النبي ﷺ « ولو خاتماً من حديد »

٥١٤٨ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عبد العزيز بن صفيع عن أنس « ان عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة ، فرأى النبي ﷺ بشاشة للمهر ، فسأله ، فقال : إني تزوجت امرأة على وزن نواة »

ومن فتادة عن أنس « ان عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب ،

قوله (باب قول الله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ وكثرة المهر ، وأدنى ما يجوز من الصداق ، وقوله تعالى ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ ، وقوله جلّ ذكره ﴿أَوْ تَفَرَّضُوا لَهَا فَرِيضَةً﴾ . هذه الترجمة معقودة لأن المهر لا يتقدر أنه ، والخائف في ذلك المالكية والحنفية ، ووجه الاستدلال بما ذكره الإطلاق من قوله « صدقاتهن » ومن قوله « فريضة » ، وقوله في حديث سهل « ولو خاتماً من حديد » . وأما قوله « وكثرة المهر » فهو بالجر عطف على قول الله في الآية التي تلاها وهو قوله ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ فيه إشارة إلى جواز كثرة المهر . وقد استدلت بذلك المرأة التي نازعت عمر رضي الله تعالى عنه في ذلك ، وهو ما أخرجه عبد الرزاق من طريق أبي عبد الرحمن السلي قال قال عمر : لاتعالوا في مهر النساء : فقالت امرأة ليس ذلك لك يا عمر ، ان الله يقول وأتيتهم إحداهن قنطارا من ذهب ، قال وكذلك هي في قراءة ابن مسعود ، فقال عمر : امرأة خاسمت عمر شخصته ، وأخرجه الزبير بن بكار من وجه آخر منقطع . فقال عمر : امرأة أصابت ورجل أخطأ ، وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن مسروق عن عمر فذكره متصلاً مطولاً ، وأصل قول عمر « لاتعالوا في صدقات النساء » عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان والمحاكم ، لكن ليس فيه قصة المرأة ، وبحصل الاختلاف أنه أقل ما يتمول ، وقيل أقله ما يجب فيه القطع ، وقيل أربعون وقيل خمسون ، وأقل ما يجب فيه القطع مختلف فيه فقيل ثلاثة دراهم وقيل خمسة وقيل عشرة . قوله ( وقال سهل قال النبي ﷺ ولو خاتماً من حديد ) هذا طرف من حديث الواهبة وسيأتي شرحه مستوفى بعد هذا ، وبأنى مزيد في هذه المسألة بعد قليل أيضاً . ثم ذكر حديث أنس في قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف وفيه قوله « تزوجت امرأة على وزن نواة » وسيأتي شرحه مستوفى في باب الولية ولو بشاة « بعد بضعة عشر باباً . قوله ( وعن فتادة عن أنس ) هو مصطوف على قوله عن عبد العزيز بن صهيب ، وهو من رواية شعبة عنهما ، فيبين أن عبد العزيز بن صهيب أطلق عن أنس النواة وفتادة زاد أنها من ذهب ، ويحتمل أن يكون قوله « وعن فتادة » معلقاً . وقد أخرج الاسماعيلى الحديث عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب بطريق عبد العزيز فقط ، وأخرج طريق فتادة من رواية علي بن الجعد وعاصم بن هاشم عن شعبة ، وكذا صنع أبو نعيم أخرجه من رواية سليمان بن حرب عن عبد العزيز وحده وأخرج طريق فتادة من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة ، والله أعلم

## ٥٠ - باب التزويج على القرآن وبغير صدق

٥١٤٩ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان سمعت أبا حازم يقول « سمعت سهل بن سعيد الساعدي يقول : إني لفي القوم عند رسول الله ﷺ إذ قامت امرأة فقالت : يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك ، فرأيتها رأيتك . فلم يُجبها شيئا . ثم قامت فقالت : يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك ، فرأيتها رأيتك . فلم يُجبها شيئا . ثم قامت الثالثة فقالت : إنهن قد وهبت أنفسهن لك ، فرأيتها رأيتك . فقال : يا رسول الله ، أنكرتنيها . قال : هل عندك من شيء ؟ قال : لا . قال : اذهب فاطلب ولو خاتما من حديد . فذهب وطلب ، ثم جاء فقال : ما وجدت شيئا ، ولا خاتما من حديد . قال : هل معك من القرآن شيء ؟ قال : معي سورة كذا وسورة كذا . قال : اذهب فقد أنكحككها بما معك من القرآن »

قوله ( باب التزويج على القرآن وبغير صدق ) أي على تعاليم القرآن وبغير صدق مالي عيني ، ويحتمل غير ذلك كما سيأتي البحث فيه . قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ، وقد ذكره المصنف من رواية سفيان الثوري بعد هذا لكن باختصار ، وأخرجه ابن ماجه من روايته أتم منه ، والاسماعيلي أتم من ابن ماجه ، والطبراني قرونا برواية معمر ؛ وأخرج رواية ابن عيينة أيضا مسلم والنسائي . وهذا الحديث مداره على أبي حازم سلمة بن دينار المدني وهو من صفاء التابعين ، حدث به كبار الأئمة عنه مثل مالك ، وقد تقدمت روايته في الزكاة وقبل أبواب هنا ، ويأتي في التوحيد ، وأخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي والثوري كما ذكرته ، ومحمد بن زيد وروايته في فضائل القرآن ، وتقدمت قبل أبواب هنا أيضا وأخرجها مسلم ، وفضيل بن سليمان ومحمد بن مطرف أبي غسان ، وقد تقدمت روايتهما قريبا في النكاح ولم يخرجهما مسلم ، ويعقوب بن عبد الرحمن الاسكندراني وعبد العزيز بن أبي حازم وروايتهما في النكاح أيضا ، ويعقوب أيضا في فضائل القرآن وعبد العزيز يأتي في اللباس وأخرجها مسلم ، وعبد العزيز بن محمد الدراودي وروايتهما في فضائل القرآن ، ومحمد بن عبد الله الطبراني ، وعبد الملك بن جريج وروايته عند أبي الشيخ في كتاب النكاح ، وقد روى طرقا منه سعيد بن المسيب عن سهل بن سعد أخرجه الطبراني . وجاءت القصة أيضا من حديث أبي هريرة عند أبي داود باختصار والنسائي مطولا ، وابن مسعود عند الدارقطني ، ومن حديث ابن عباس عند أبي عمر بن حيوة في فوائده ، وخميرة جد حسين بن عبد الله عند الطبراني ، وجاءت مختصرة من حديث أنس كما تقدم قبل أبواب ، وعند الترمذي طرف منه آخر ، ومن حديث أبي أمامة عند تمام في فوائده ، ومن حديث جابر وابن عباس عند أبي الشيخ في كتاب النكاح ، وسأذكر ما في هذه الروايات من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى . قوله ( عن سهل بن سعد ) في رواية ابن جريج حديثي أبو حازم أن سهل بن سعد أخبره . قوله ( إني لفي القوم عند رسول الله ﷺ إذ قامت امرأة ) في رواية فضيل بن سليمان وكنا عند النبي ﷺ جلوسا فجاءته امرأة ، وفي رواية هشام بن سعد « بينما نحن عند النبي ﷺ أنت إليه امرأة ، وكذا

في معظم الروايات ، أن امرأة جاءت الى النبي ﷺ ، ويمكن رد رواية سفيان اليها بأن يكون معنى قوله « قامت ، وقتت ، والمراد أنها جاءت إلى أن وقتت عندهم ، لا أنها كانت جالسة في المجلس فقامت . وفي رواية سفيان الثوري عند الاسماعيليين ، جاءت امرأة الى النبي ﷺ وهو في المسجد ، فأفاد تعيين المكان الذي وقعت فيه القصة . وهذه المرأة لم أتف هل اسمها ، ووقع في الأحكام لابن القصاص ، أنها خولة بنت حكيم أو أم شريك ، وهذا نقل من اسم الواهة الواردة في قوله تعالى ( و امرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ) وقد تقدم بيان اسمها في تفسير الأحزاب وما يدل على تعدد الواهة . قوله ( فقالت يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك ) كذا فيه على طريق الالتفات ، وكذا في رواية حماد بن زيد لكن قال « أنها قد وهبت نفسها لله ورسوله ، وكان السياق يقتضي أن تقول إنني قد وهبت نفسي لك ، وهذا اللفظ وقع في رواية مالك ، وكذا في رواية زائدة عند الطبراني ، وفي رواية يعقوب ، وكذا الثوري عند الاسماعيليين ، فقالت يا رسول الله جمعت أهب نفسي لك ، وفي رواية فضيل ابن سليمان ، وجاءته امرأة تعرض نفسها عليه ، وفي كل هذه الروايات حذف « صاف تقديره أمر نفسي أو نحوه ، وإلا فالخاتمة غير مرادة لأن رغبة الحر لا تنكح ، فكأنها قالت أتزوجك من غير عرض . قوله ( فرقيها رابك ) كذا للإكثرياء واحدة مفتوحة بعدها فاء التعقيب ، وهي فعل أمر من رأى ، وليعضهم بهجة ساكنة بعد الواو . وكل صواب ، ووقع بابيات الحمزة في حديث ابن مسعود أيضا . قوله ( فلم يجبه شيئا ) في رواية معمر والثوري وزائدة « فصمت » ، وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم وهشام بن سعد ، فظن اليها فصم النظر اليها وصوبه ، وهو بتشديد العين من صعد والواو من صوب ، والمراد أنه نظر أعلاها وأسفلها ، والتشديد إما للبالغة في التأمل وأما لتكسیر ، وبالتالي جزم اقترط في « المفهم » قال : أي نظر أعلاها وأسفلها مرارا . ووقع في رواية فضيل بن سليمان « تخفى فيها البصر ورفعه » ربما بالتشديد أيضا ووقع في رواية الكشميني من هذا الوجه « النظر ، بدل البصر » ، وقال في هذه الرواية « ثم طأطأ رأسه » وهو بمعنى قوله « نصمت » وقال في رواية فضيل بن سليمان « فلم يردما » وقد قدمت ضبط هذه اللفظة في « باب إذا كان الولي هو الخاطب » . قوله ( ثم قامت ائقالت ) وقع هذا في رواية المستبلى والكشميني وسياق لفظها كالأول ، وعندهما أيضا « ثم قامت الثالثة » وسياقها كذلك ، وفي رواية معمر والثوري معا عند الطبراني « فصمت » ، ثم عرضت نفسها عليه فصمت ، فلقد رأيتها قائمة مليا تعرض نفسها عليه وهو صامت ، وفي رواية مالك « فقامت طويلا ، ومثله الثوري عنه وهو نعت مصدر محذوف أي قياما طويلا ، أو لظرف محذوف أي زمانا طويلا ، وفي رواية مبشر « فقامت حتى رتبنا لها من طول القيام ، زاد في رواية يعقوب وابن أبي حازم « فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا جاست ، ووقع في رواية حماد بن زيد أنها « وهبت نفسها لله ورسوله فقال : مالي في النساء حاجة » ويجمع بينها وبين ما تقدم أنه قال ذلك في آخر الحال ، فكأنه سمع أولا لتنهى أنه لم يردما ، فلما أبادت الطلب أنصحا بالواقع . ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي « جاءت امرأة الى رسول الله ﷺ فعرضت نفسها عليه ، فقال لها اجلسي ، جلست ساعة ثم قامت ، فقال : اجلسي بارك الله فيك ، أما نحن فلا حاجة لنا فيك ، فيؤخذ منه وفور أدب المرأة مع شدة رغبها لأنها لم تبلغ في الإلحاح في الطلب ، وفهم من السكوت عدم الرغبة ، لكنها لما لم تياس من الرد جلست تنتظر التخرج ، وسكتة ﷺ إنما حياء من مواجهتها بالفرد وكان ﷺ شديد الحياء جدا كما تقدم في صفته أنه كان أشد حياء



من العذراء في خديرها ، وإما انتظارا للرحى ، وإما تفكرا في جواب يناسب المقام . قوله ( فقام رجل ) في رواية فضيل بن سليمان ، من أصحابه ، ولم أفت على اسمه ، لكن وقع في رواية معمر والثوري عند الطبراني في مقام رجل أحسبه من الأنصار ، وفي رواية زائدة عنده ، وقال رجل من الأنصار ، ووقع في حديث ابن مسعود ، فقال رسول الله ﷺ : من يشكك هذه ؟ فقام رجل . . . قوله ( فقال يارسول الله أنكحنينا ) في رواية مالك ، وروايتها أن لم يكن لك بها حاجة ، ونحوه ليعقوب وابن أبي حازم ومعمر والثوري وزائدة ، ولا يمرض هذا قوله في حديث حماد بن زيد ، ولا حاجة لي ، لجواز أن تتجدد الرغبة فيها بعد أن لم تكن . قوله ( قال هل عندك من شيء ) زاد في رواية مالك ، تصدقها ، وفي حديث ابن مسعود ، ألك مال . . . قوله ( قال لا ) في رواية يعقوب وابن أبي حازم ، قال لا والله يارسول الله ، زاد في رواية هشام بن سعد ، قال فلا بد لنا من شيء ، وفي رواية الثوري عند الإسماعيل ، عندك شيء ؟ قال : لا ، قال : انه لا يصلح ، ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي بعد قوله لا حاجة لي ، ولكن تملكيني أمرك ، قالت نعم . فنظر في وجوه القوم فدعا رجلا فقال : اني أريد أن أزوجك هذا إن رضيت ، قالت ما رضيت لي فقد رضيت ، وهذا إن كانت القصة متحدة يحتمل أن يكون وقع نظره في وجوه القوم بعد أن سأل الرجل أن يزوجها له ، قالت ضاها أولاً ثم تسكلم معه في الصداق ، وإن كانت القصة متعددة فلا إشكال . ووقع في حديث ابن عباس في وفرائد أبي عمر بن حيوة ، إن رجلا قال : إن هذه امرأة رضيت بي فزوجها مني ، قال : فامهرها ؟ قال ما عندى شيء ، قال : ادهرها ما قل أو أكثر . قال : والذي بعثك بالحق ما أملك شيئا ، وهذه الأظفر فيها التعلد . قوله ( قال اذهب فاطلب ولو خاتما من حديد ) في رواية يعقوب وابن أبي حازم وابن جرير ، وذهب إلى أمك فأنظر هل تجد شيئا . فذهب ثم رجع فقال : لا والله يارسول الله ما وجدت شيئا . قال انظر ولو خاتما من حديد ، فذهب ثم رجع فقال : لا والله يارسول الله ولا خاتما من حديد ، وكذا وقع في رواية مالك : ثم ذهب يطلب مرتين ، لكن باختصار . وفي رواية هشام بن سعد ، فذهب فالتفت فلم يجد شيئا فرجع فقال لم أجد شيئا فقال له : اذهب فالتفت ، وقال فيه : فقال : ولا خاتم من حديد لم أجده ، ثم جلس ، ووقع في خاتم النصب على المفعولية ، لالتفت والرفع على تقدير ما حصل لي ولا خاتم ولو في قوله ولو خاتما تقليلية ، قال غياض ووم من زعم خلاف ذلك . ووقع في حديث أبي هريرة ، قال قم إلى النساء . فقام الين فلم يجد عندهن شيئا ، والمراد بالنساء أهل الرجل كما دلت عليه رواية يعقوب . قوله ( قال هل معك من القرآن شيء ) : كذا وقع في رواية سفيان بن عيينة باختصار ذكر الأزار ، وثبت ذكره في رواية مالك وجماعة ، منهم من قدم ذكره على الأمر بالناس الشيء أو الخاتم ، ومنهم من أخره ، في رواية مالك قال هل عندك من شيء تصدقها بإياه ؟ قال : ما عندى إلا أزارى هذا . فقال إزارك إن أعطيتها جلست لا إزار لك ، فالتفت شيئا ، ويجوز في قوله وإزارك ، الرفع على الابتداء والخلة الشرطية الخبر والمفعول الثاني محذوف تقديره بإياه ، وثبت كذلك في رواية ، ويجوز النصب على أنه مفعول ثانٍ لأعطيتها ، والأزار يذكرون ويؤنث . وقد جاء هنا مذكرا ، ووقع في رواية يعقوب وابن أبي حازم بعد قوله ، اذهب إلى أمك . إلى أن قال - ولا خاتما من حديد ، ولكن هذا أزارى ، قال سهل أي ابن معد الراوى : ماله رداء فلها نصفه ، قال ما تصنع بازارك إن لبسته ، الحديث . ووقع للقرطبي في هذه الرواية ومثاله ظن أن قوله فلها نصفه من كلام سهل بن سعد فشرحه بما نصه وقول سهل ماله رداء فلها نصفه ظاهره لو كان له رداء

لشركها النبي ﷺ فيه ، وهذا بعيد إذ ليس في كلام النبي ولا الرجل ما يدل على شيء من ذلك ، قال ويمكن أن يقال ان مراد سهل أنه لو كان عليه رداء مضاف الى الازار لكان للمرأة نصف ماعليه الذي هو اما الرداء واما الازار لتعليق المنع بقوله ان لبسته لم يكن عليك منه شيء ، فكأنه قال لو كان عليك ثوب تنفرد أنت بلبسه وثوب آخر تأخذه هي تنفرد بلبسه لكان لها أخذه ، قلنا اذا لم يكن ذلك فلا انتهى . وقد أخذ كلامه هذا بعض المتأخرين فذكره ملخصا ، وهو كلام صحيح لكنه مبنى على الفهم الذي دخله الروم ، والذي قال قلنا نصفه ، هو الرجل صاحب القصة ، وكلام سهل إنما هو قوله : ماله رداء فقط ، وهي جملة معترضة ، وتقدير الكلام : ولكن هذا ازاري فلما نصفه ، وقد جاء ذلك صريحا في رواية أبي غسان محمد بن مطرف ولفظه : ولكن هذا ازاري ولها نصفه ، قال سهل : وماله رداء . ووقع في رواية الثوري عند الاسماعيلي : فقام رجل عليه ازار وليس عليه رداء ، ومعنى قول النبي ﷺ : ان لبسته الخ ، أي ان لبسته كاملا والا فن المعلوم من صديق حاتم وقلة الشباب عندهم أنها لو لبسته بعد أن تشبه لم يسترها ، ويحتمل أن يكون المراد بالنفي في الكمال لأن العرب قد تنفي جملة الشيء إذا اتقى كاله والممنوع لوشغفته بينكما نصفين لم يحصل كمال سترك بالنصف اذا لبسته ولا هي ، وفي رواية معمر عند الطبراني ما وجدت والله شيئا غير ثوبي هذا اشقته ابن وبيتها قال ما في ثوبك فضل منك ، وفي رواية فضيل بن سليمان : ولكنني اشق بردتي هذه فاعطيتها النصف واخذ النصف ، وفي رواية الدراوردي قال ما املك الا ازاري هذا ، قال : أرأيت ان لبسته فأى شيء تلبس ، وفي رواية مبشرة : هذه الشملة التي على ليس عندي غيرها ، وفي رواية هشام بن سعد : ما عليه الا ثوب واحد عاهد طرفيه على عنقه ، وفي حديث ابن عباس وجابر : والله مالي ثوب الا هذا الذي على ، وكل هذا مما يرجح الاحتمال الاول والله أعلم . ووقع في رواية حماد بن زيد : فقال أعطها ثوبا ، قال لا أجد ، قال أعطها ولو خائما من جديد فاحتل له ، ومعنى قوله : فاحتل له ، أي اعتذر بعدم وجدانه كما دلت عليه رواية غيره ، ووقع في رواية أبي غسان قبل قوله : هل معك من القرآن شيء . د جلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام فقرأ النبي ﷺ فدعاه أودعي له ، وفي رواية الثوري عند الاسماعيلي : فقام طويلا ثم ولى ، فقال انبي ﷺ على الرجل ، وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب مثله لكن قال : «قرأ النبي ﷺ موليا فأمر به فدعى له ، فلما جاء قال : ماذا معك من القرآن ؟ » ويحتمل أن يكون هذا بعد قوله كما في رواية مالك : هل معك من القرآن شيء ، فاستفهمه حينئذ عن كميته ، ووقع الاسمان في رواية معمر قال : فهل قرأ من القرآن شيئا ؟ قال : نعم ، قال : ماذا ؟ قال : سورة كذا ، وعرف بهذا المراد بالمعية وأن معناها الحفظ عن ظهر قلبه ، وقد تقدم تقرير ذلك في فضائل القرآن وبيان من زاد فيه ، وأنقرض عن ظهر قلبك ، وكذا وقع في رواية الثوري عند الاسماعيلي : قال معي سورة كذا ومعني سورة كذا ، قال عن ظهر قلبك ؟ قال نعم ، . قوله (سورة كذا وسورة كذا) زاد مالك تسميتها ، وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم : «عدهن ، وفي رواية أبي غسان : لدور يمددها ، وفي رواية سعيد بن المسيب عن سهل بن سعد : ان النبي ﷺ روج رجلا امرأة على سورتين من القرآن يعلها اياها ، ووقع في حديث أبي هريرة قال : ما تحفظ من القرآن ؟ قال : سورة البقرة أو التي تليها ، كذا في كتابي أبي داود والنسائي بلفظ : أو ، وزعم بعض من لقيناه أنه عند أبي داود بالواو وعند النسائي بلفظ : أو ، ووقع في حديث ابن مسعود : قال نعم سورة البقرة وسورة المفصل ، وفي حديث ضمرة : ان النبي ﷺ روج رجلا على سورة البقرة لم يكن عنده شيء ، وفي حديث

أبي أمامة و زوج النبي ﷺ رجلا من أصحابه امرأة على سورة من المفصل جعلها مهرها وأدخلها عليه وقال : عليها ،  
وفي حديث أبي هريرة المذكور فعلها عشرين آية وهي إسرائيل ، وفي حديث ابن عباس : أزوجها منك على أن  
تعلما أربع - أو خمس - سور من كتاب الله ، وفي مرسل أبي الزهراء الأزدي عند سعيد بن منصور : زوج رسول  
الله ﷺ امرأة على سورة من القرآن ، وفي حديث ابن عباس وجابر : هل تقرأ من القرآن شيئا ؟ قال : نعم ، إنا  
أعطيناك السكوتر . قال : أصدفها ليأياها ، ويجمع بين هذه اللفاظ بأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض ، وأن  
القصة متعددة . قوله ( أذهب فقد أنكحتكما بما معك من القرآن ) في رواية زائدة مثله ، لكن قال في آخره  
و فعلما من القرآن ، وفي رواية مالك : قال له قد زوجتكما بما معك من القرآن ، ومثله في رواية الدارودي  
عند إسحق بن راهوية ، وكذا في رواية فضيل بن سليمان ومبشر ، وفي رواية الثوري عند ابن ماجه و قد زوجتكما  
على ما معك من القرآن ، ومثله في رواية هشام بن سعد وفي رواية الثوري عند الإسماعيل : أنكحتكما بما معك من  
القرآن ، وفي رواية الثوري ومعه عند الطبراني و قد مأكتكما بما معك من القرآن ، وكذا في رواية  
يعقوب وابن أبي حازم وابن جرير وحماد بن زيد في إحدى الروايتين عنه ، وفي رواية معمر عند أحمد  
و قد أمكستكما ، والباقي مثله ، وقال في أخرى : قرأته بعضي وهي تبجي ، وفي رواية أبي غسان : أمكناكها ،  
والباقي مثله ، وفي حديث ابن مسعود : قد أنكحتكما على أن تقرتها وتعلما ، وإذا زفك الله عوضتها ، فتزوجها  
الرجل على ذلك . وفي هذا الحديث من الفوائد أشياء غير ما ترجم به البخاري في كتاب الوكالة وفصائل القرآن  
وعدة تراجم في كتاب النكاح ، وقد بينت في كل واحد توجيه الترجمة ومطابقتها للحديث ووجه الاستنباط منها .  
وترجم عليه أيضا في كتاب القياس والتوحيد كما سيأتي تقرره . وفيه أيضا أن لا حد لأقل المهر ، قال ابن المنذر :  
فيه رد على من زعم أن أقل المهر عشرة دراهم وكذا من قال بربع دينار ، قال : لأن خاتما من حديد لا يساوي ذلك .  
وقال المازري تعلق به من أجاز النكاح بأقل من ربع دينار لأنه خرج خرج النعليل . ولكن مالك قاله على القطع  
في السرة . قال عياض : تفرد بهذا مالك عن الحجازيين ، لكن مستنده الالتفات الى قوله تعالى ( أن تبتغوا  
بأموالكم ) وبقوله ( ومن لم يستطع منكم طولا ) فانه يدل على أن المراد ماله بال من المال وأقله ما يستتبع به  
قطع العضو المحترم ، قال : وأجازه الكافة بما تراضى عليه الزوجان أو من العقد اليه بما فيه منفعة كالسوط والنعل  
لأن كانت قيمته أقل من درهم ، وبه قال يحيى بن سعيد الأنصاري وأبو الزناد وربيعة وابن أبي ذئب وغيرهم من  
أهل المدينة غير مالك ومن تبعه زان جرير ومسلم بن خالد وغيرهما من أهل مكة والأوزاعي في أهل الشام والليث  
في أهل مصر والثوري وابن أبي ليلى وغيرهما من العراقيين غير أبي حنيفة ومن تبعه والثوري وداود وفقهاء  
أصحاب الحديث وابن وهب من المالكية . وقال أبو حنيفة : أقله عشرة ، وابن شعبة أقله خمسة ، ومالك أقله  
ثلاثة أو ربع دينار بناء على اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القطع . وقد قال الدارودي مالك لما سمعه يذكر هذه  
المسألة : تعرفت يا أبا عبد الله ، أي سلكت سبيل أهل العراق في قياسهم مقدار الصداق على مقدار نصاب السرة  
وقال القزطي : استدلل من قاله بنصاب السرة بأنه عضو آدمي محترم فلا يستباح بأقل من كذا قياسا على يد  
السارق ، وتعمقه الجمهور بأنه قياس في مقابل النص فلا يصح ، وبأن اليد تقطع وتبين ولا كذلك الفرج ، وبأن  
القدر المسروق يجب على السارق رده مع القطع ولا كذلك الصداق . وقد ضعف جماعة من المالكية أيضا هذا

القياس ، فقال أبو الحسن الأحمي : قياس قدر الصداق بنصاب السرة ليس بالبين ، لأن اليد إنما قطعت في ربع دينار نكالا للعصية ، والنكاح مستباح بوجه بايز ، ونحوه لأبي عبد الله بن الفخار منهم . نعم قوله تعالى ( ومن لم يستطع منكم طولا ) يدل على أن صداق الحرة لابد وأن يكون ما ينطلق عليه اسم مال له قدر ليحصل الفرق بينه وبين مهر الأمة ، وأما قوله تعالى ( أن تبذروا بأموالكم ) فإنه يدل على اشتراط ما يسمى مالا في الجملة قل أو أكثر وقد حده بعض المالكية بما يجب فيه الزكاة ، وهو أقوى من قياسه على نصاب السرة ، وأقوى من ذلك رده الى المتعارف . وقال ابن العربي : وزن الخاتم من الحديد لا يساوي ربع دينار ، وهو بما لا جواب عنه ولا عذر فيه ، لكن المحققين من أصحابنا نظروا إلى قوله تعالى ( ومن لم يستطع منكم طولا ) فنع الله القادر على الطول من نكاح الأمة ، فلو كان الطول درهما ما تقرر على أحد ، ثم تعقبه بأن ثلاثة دراهم كذلك ، يعني فلا حجة فيه للتحديد ولا صياح مع الاختلاف في المراد بالطول . وفيه أن الهبة في النكاح خاصة بالنبي ﷺ لقول الرجل زوجته ، ولم يقل ميا لي . وأقولها هي وهبت نفسها لك ، وسكت ﷺ على ذلك ، فدل على جواز له خاصة ، مع قوله تعالى ( خالصة لكم من دون المؤمنين ) وفيه جواز انعقاد نكاحه ﷺ بلفظ الهبة دون غيره من الأمة على أحد الوجهين لقشائعية ، والآخر لابد من لفظ النكاح أو التزويج . وسيأتي البحث فيه . وفيه أن الإمام يزوج من ليس لها ولي خاص لمن يراه كفؤا لها ولكن لابد من رضاها بذلك ، وقال الداودي : ليس في الخبر أنه استأذنها ولا أنها وكلته وإنما هو من قوله تعالى ( النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) يعني فيسكون خاصة به ﷺ أنه يزوج من شاء من النساء بغير استئذانها من شاء ، ونحوه قال ابن أبي زيد . وأجاب ابن بطال بأنها لما قالت له وهبت نفسي لك ، كان كالإذن منها في تزويجها من أراد ، لأنها لا تملك حقيقة ، فيصير المعنى جعلت لك أن تصرف في تزويجي أم . ولو راجعنا حديث أبي هريرة لما احتاجنا الى هذا التكلف ، فإن فيه كما قدمته ، أن النبي ﷺ قال للمرأة : اني أريد أن أزوجهك هذا إن رضيت ، فقالت : ما رضيت لي فقد رضيت . وفيه جواز تأمل عاين المرأة لارادة تزويجها وإن لم تقدم الرغبة في تزويجها ولا وقعت خطبتها ، لأنه ﷺ صعد فيها النظر وصوبه ، وفي الصيغة ما يدل على المبالغة في ذلك ولم يتقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ، ثم قال : لا حاجة لي في النساء ، ولو لم يقصد أنه إذا رأى منها ما يدهجه أنه يقبلها ما كان اللبالة في تأملها فائدة . ويمكن الانفصال عن ذلك بدعوى الخصوصية له لحل العصمة . والذي نحرر عندنا أنه ﷺ كان لا يحرم عليه النظر الى المؤمنات الأجنبية بخلاف غيره . وسلك ابن العربي في الجواب مسلكا آخر فقال : يحتمل أن ذلك قبل الحجاب ، أو بعده . لكنها كانت متلففة ، وسيأتي الحديث . يعبد ما قال . وفيه أن الهبة لانتم الا بالقبول ، لأنها لما قالت وهبت نفسي لك ، ولم يقل قبلت لم يتم مقصودها ولو قبلها اصرارت زوجها . ولذلك لم ينكر على القائل : زوجته ، وفيه جواز الخطبة على خطبة من خطب إذا لم يقع بينهما وكون ولا سيما إذا لاحت مخايل الرد ، قاله أبو الوليد الباجي ، وتمتبه عياض وغيره بأنه لم يتقدم عليها خطبة لاحد ولا ميل ، بل هي أرادت أن تزوجه النبي ﷺ فعرضت نفسها بجانا مبالغة منها في تحصيل مقصودها فلم يقبل ، ولما قال : ليس لي حاجة في النساء ، عرف الرجل أنه لم يقبلها فقال : زوجته ، ثم بالغ في الاحتراز فقال : ان لم يكن لك بها حاجة ، وإنما قال ذلك بعد تصريحه ببنى الحاجة لاحتمال أن يبدو له بعد ذلك ما يدعو الى اجابتها ، فكان ذلك دالا على وفور فطنة الصحابي المذكور وحسن أدبه . قلت : ويحتمل أن يكون الباجي أشار إلى أن الحكم

الذي ذكره يستنبط من هذه القصة ، لأن الصحابي لو فهم أن النبي ﷺ فيها رغبة لم يطلبها ، فكذلك من فهم أن له رغبة في تزويج امرأة لا يصلح لغيره أن يراحم فيها حتى يظهر عدم رغبته فيها إما بالتصریح أو ما في حكمه . وفيه أن النكاح لا بد فيه من الصداق لقوله « هل عندك من شيء تصدقها ؟ » وقد أجمعوا على أنه لا يجوز لأحد أن يطأ فرجا ومب له دون الرقبة بغير صداق . وفيه أن الأولى أن يذكر الصداق في العقد لأنه أقطع للزراع وأنفع للراء ، فلو عقد بغير ذكر صداق صح ووجب لها مهر المثل بالدخول على الصحيح ، وقيل بأنه مقد . ووجه كونه أنفع لها أنه يثبت لها نصف المسمى أن لو طلقت قبل الدخول . وفيه استحباب تعجيل تسليم المهر . وفيه جواز الحلف بغير استعلاف لتأكيد ، لكنه يكره لغير ضرورة وفي قوله « أعزذك شيء ؟ » فقال : لا ، دليل على تخصيص العموم بالقرينة ، لأن لفظ شيء يشمل الخطير والثافة ، وهو كان لا يقدم شيئا تافها كالنواة ونحوها ، لكنه فهم أن المراد ماله قيمة في الجملة ، فذلك نبي أن يكون عنده . ونقل عياض الإجماع على أن مثل الشيء الذي لا يتحول ولا له قيمة لا يكون صدقا ولا يحمل به النكاح ، فإن ثبت قوله فقد خرق هذا الإجماع أبو محمد بن حزم فدل : يجوز بكل ما يسمى شيئا ولو كان حبة من شعير ، ويؤيد ما ذهب إليه السكاكفة قوله ﷺ « التمس ولو خاتما من حديد » لأنه أوردته مورد التقليل بالنسبة لما فوقه ، ولا شك أن الخاتم من الحديد له قيمة وهو أعلى خطرا من النواة وحبة الشعير ، ومما احتج به الخبر يدل على أنه لا شيء دونه يستحل به البضع ، وقد وردت أحاديث في أقل الصداق لا يثبت منها شيء ، منها عند ابن أبي شيبة من طريق أبي لبيبة رفعه « من استحل بدم في النكاح فقد استحل ، ومنها عند أبي داود عن جابر رفعه « من أعطى في صداق امرأة سويقا أو تمرا فقد استحل » ، وعند الترمذي من حديث عامر بن ربيعة « أن النبي ﷺ أجاز نكاح امرأة على نعلين ، وعند الدارقطني من حديث أبي سعيد في أثناء حديث المهر « ولو على سواك من أراك ، وأقوى شيء ورد في ذلك حديث جابر عند مسلم كنا نستمتع بالقرعنة من البئر والدقيق على عهد رسول الله ﷺ حتى نرى منها حر » قال البيهقي : إمامي عمر عن النكاح إلى أجل لا عن قدر الصداق ، وهو كما قال ، وفيه دليل لجمهور الجواز النكاح بالخاتم الحديد وما هو نظير قيمته ، قال ابن العربي من المالكية كما تقدم : لا شك أن غائم الحديد لا يساوي ربع دينار ، وهذا لا جواب عنه لأحد ولا عذر فيه ، وانفصل بعض المالكية عن هذا الإراد مع قوته بأجوبة : منها أن قوله « ولو خاتما من حديد » ، خرج مخرج المبالغة في طلب التيسر عليه ولم يرد عين الخاتم الحديد ولا قدر قيمته حقيقة ، لأنه لما قال لا أجده شيئا عرف أنه فهم أن المراد بالشيء ماله قيمة قليل له ولو أقل ماله قيمة كخاتم الحديد ، ومثله « تصدقوا ولو بظائف محرق ولو بفرس شاة » مع أن الظلف والفرس لا ينتفع به ولا يتصدق به ، ومنها احتمال أنه طلب منه ما يجعل نقده قبل الدخول لأن ذلك جميع الصداق ، وهذا جواب ابن القصار ، وهذا يلزم منه إرد عليهم حيث استحبوا تقديم ربع دينار أو قيمته قبل الدخول لا أقل ، ومنها دعوى اختصاص الرجل المذكور بهذا القدر دون غيره وهذا جواب الأحمري ، وتعب بأن الحق وصية تحتاج إلى دليل خاص . ومنها احتمال أن تكون قيمته إذا كان ثلاثة دراهم أو ربع دينار . وقد وقع عند الحاكم والطبراني من طريق الثوري عن أبي حازم عن سهل بن سعد « أن النبي ﷺ زوج رجلا بخاتم من حديد فنهضة » واستدل به على جواز اتخاذ الخاتم من الحديد ، وسيأتي البحث فيه في كتاب لباس أن شاء الله تعالى ، وعلى وجوب تعجيل الصداق قبل الدخول ، إذ لو سألنا نعيمه لسأله هل يشتد

على تحصيل ما يهرها بعد أن يدخل عليها ويقرر ذلك في ذمته ، ويمكن الانفصال عن ذلك بأنه عليه السلام أشار بالأولى ،  
والحامل على هذا التأويل ثبوت جواز نكاح المفوضة وثبوت جواز النكاح على مسمى في الذمة والله أعلم . وفيه  
أن إصداق ما يتمول يخرج به عن يد مالكة حتى أن من أصدق جارية مثلاً حرم عليه وطؤها وكذا استخدامها بغير  
إذن من أصدقها ، وأن صحة المبيع تنوزف على صحة تسليمه فلا يصح ما تذكره إما حسا كالطير في الهواء وإما شرعا  
كالمهر ون ، وكذا الذي لو زال إزاره لا تكشف عورته ، كذا قال عياض وفيه نظر ، واستدل به على جواز  
جعل المنفعة صداقا ولو كان تعليم القرآن ، قال المازري : هذا يبنى على أن الباء للتعويض كقولك بعتك ثوب  
بدينار وهذا هو الظاهر وإلا لو كانت بمعنى اللام على معنى تكرمه لكونه حاملا للقرآن أصارت المرأة بمعنى  
الموهوبة والموهوبة خاصة بالنبي عليه السلام اهـ . وانفصل الأهرى - وقوله الطحاوي ومن تبعهما كأبي محمد بن أبي زيد -  
عن ذلك بأن هذا خاص بذلك الرجل ، لكون النبي عليه السلام كان يجوز له نكاح الواهة فكذلك يجوز له أن ينكحها  
لمن شاء بغير صداق ، ونحوه للدودي وقال : إن نكاحها إياه بغير صداق لأنه أولى بالموثنيين من أنفسهم ، وقواه  
بعضهم بأنه لما قال له « ما نكحتكما » لم يشاردها ولا استأذنها ، وهذا ضميم لأنها هي أولا فوضت أمرها إلى  
النبي عليه السلام كما تقدم في رواية الباب « فر في رأيك » ، وغير ذلك من ألفاظ الخبر التي ذكرناها ، فذلك لم يحتج إلى  
مراجعتها في تقدير المهر وصارت كمن قالت لوليا زوجني بما ترى من قليل الصداق وكثيره ، واحتج لهذا القول  
بما أخرجه سعيد بن منصور من مرسل أبي النعمان الأزدي قال « زوج رسول الله عليه السلام امرأة على سورة من القرآن  
وقال : لا تكون لأحد بعدك مهرا ، وهذا مع إرساله فيه من لا يعرف ، وأخرج أبو داود من طريق مكحول  
قال : ليس هذا لأحد بعد النبي عليه السلام . وأخرج أبو عوانة من طريق الليث بن سعد نحوه . وقال عياض : يحتدل  
قوله « بما مملك من القرآن » وجهين أظهرهما أن يعلمها ما معه من القرآن أو « قدارا معينا منه ويكون ذلك صداقا  
وقد جاء هذا التفسير عن مالك ، ويؤيد قوله في بعض طرقه الصحيحة « فعلمها من القرآن » كما تقدم ، وهذين في  
حديث أبي هريرة مقدار ما يملكها وهو عشرون آية ، ويحتمل أن تكون الباء بمعنى اللام أي لأجل ما مملك من  
القرآن فأكرمه بأن زوجه المرأة بلا مهر لأجل كونه حافظا للقرآن أو لبعثه ، ونظيره قصة أبي طلحة مع أم سليم  
وذلك فيما أخرجه النسائي وصححه من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال « خطب أبو طلحة أم سليم ،  
فقال والله ما مثلك يرد ، ولكنك كافر وأنا مسلمة ولا يحل لي أن أتزوجك ، فان تسلم فذاك مهري ولا أسألك  
غيره ، فأسلم ، فكان ذلك مهرا » ، وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس قال  
« تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الإسلام ، فذكر الفضة وقال في آخره : فكان ذلك صداق ما بينهما  
ترجم عليه النسائي « التزويج على الإسلام » ، ثم ترجم على حديث سهل « التزويج على سورة من القرآن » ، فمكأنه  
مال إلى ترجيح الاحتمال الثاني . ويؤيد أن الباء للتعويض لا للسببية ما أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي من حديث  
أنس « أن النبي عليه السلام سأل رجلا من أصحابه : يا فلان هل تزوجت ؟ قال : لا ، وليس عندي ما أتزوج به ، قال :  
أليس مملك قل هو الله أحد ، الحديث . واستدل الطحاوي للقول الثاني من طريق النظر بأن النكاح إذا وقع على  
مجهول كان كما لم يتم فيحتاج إلى الرجوع إلى المعلوم ، قال : والأصل المجمع عليه لو أن رجلا استأجر رجلا هلي  
أن يطله سورة من القرآن بدرهم لم يصح لأن الاجارة لا تصح إلا على عمل معين كخسل الثوب أو وقت معين ،

والتعليم قد لا يعلم مقدار وقته ، فقد يعلم في زمان يسير وقد يحتاج الى زمان طويل ، ولهذا لو باء داره على أن يعلمه سورة من القرآن لم يصح ، قال : فإذا كان التعليم لا يملك به الأعيان لا يملك به المانع . والجواب عما ذكره أن المشروط تعليمه مدها كما تقدم في بعض طرقه ، وأما الاحتجاج بالجليل بمدة التعليم فيحتمل أن يقال اغتفر ذلك في باب الزوجين لأن الأصل استمرار عثرتهما ، ولأن مقدار تعليم عشرين آية لا يختلف فيه أهام النساء غالباً ، خصوصاً مع كونها عربية من أهل لسان الذي يتزوجها كما تقدم . وانفصل بعضهم بأنه زوجها إياه لأجل مادته من القرآن الذي حفظه وسكت عن المهر فيكون ثابتاً لها في ذمته إذا أيدرك نسكاح التفويض ، وإن ثبت حديث ابن عباس المتقدم حيث قال فيه : فإذا رزقك الله نفوسها ، كان فيه تقوية لهذا القول ، لكنه غير ثابت . وقال بعضهم يحتمل أن يكون زوجه لأجل ما حفظه من القرآن وأصدق عنه كما كفر عن الذي وقع على امرأته في رمضان ويكون ذكر القرآن وتعليمه على سبيل التحريض على تعلم القرآن وتعليمه وتنويعها بفضل أهله ، قالوا : وما يدل على أنه لم يحصل التعليم صدقاً أنه لم يقع معرفة الزوج بفهم المرأة وهل فيها قابلية التعليم بسرعة أو ببطء ، ونحو ذلك مما تناوت فيه الأغراض ، والجواب عن ذلك قد تقدم في بحث الطحاوي ، ويؤيد قول الجمهور قوله يُتَلِّمُ أولاد أهل ملك شيء تصديقاً ، ولو قصد استكشاف فضله أسأله عن نسبه وطريقته ونحو ذلك . فإن قيل : كيف يصح جعل تعليمها القرآن مهراً وقد لا تعلم ؟ أجيب : كما يصح جعل تعليمها الكتابة مهراً وقد لا تتعلم ، وإنما وقع الاختلاف عند من أجاز جعل المنفعة مهراً هل يشترط أن يعلم حلق المتعلم أولاً كما تقدم ، وفيه جواز كون الاجارة صداقاً ولو كانت المصدوقة المستأجرة ، فتقوم المنفعة من الاجارة مقام الصداق ، وهو قول الشافعي وإسحق والحسن بن صالح ، وعند المالكية فيه خلاف ، ومنه الحنفية في الحر وأجازه في العبد إلا في الاجارة في تعليم القرآن فنحوه مطلقاً بناء على أصنافهم في أن أخذ الاجرة على تعليم القرآن لا يجوز ، وقد نقل عياض جواز الاستنجار بتعليم القرآن من العلماء كافة إلا الحنفية . وقال ابن الدوي : من العلماء من قال زوجه على أن يعلمها من القرآن فكأنها كانت اجارة ، وهذا كرمه مالك ومنه أبو حنيفة . وقال ابن القاسم : يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده ، قال : والصحيح جوازه بالتعليم . وقد روى يحيى بن زعفران عن مالك في هذه القصة أن ذلك أجرة على تعليمها وبذلك جاز أخذ الاجرة على تعليم القرآن ، وبأوجهين قال الشافعي وإسحق ، وإذا جاز أن يؤخذ عنه العوض جاز أن يكون عوضاً ، وقد أجازه مالك من إحدى الجهتين فيلزم أن يجزئه من الجهة الأخرى . وقال القرطبي : قوله « عليها » نص في الأمر بالتعليم ، والسياق يشهد بأن ذلك لأجل النسكاح فلا ينافى أقول من قال إن ذلك كان لإكرام الرجل فإن الحديث يصرح بخلافه ، وقولهم إن الباء بمعنى اللام ليس بصحيح لغة ولا مساقاً ، واستدل به على أن من قال زوجني فلانة قال زوجها بكذا كفى ذلك ولا يحتاج إلى قول الزوج قبلت قاله أبو بكر الرازي من الحنفية وذكره الرافعي من الشافعية ، وقد استشكل من جهة طول الفصل بين الاستيجاب والإيجاب وفراق الرجل المجلس لا تماس ما يصدقها إياه ، وأجاب المهلب بأن بساط القصة أغنى عن ذلك ، وكذلك رافعي في الزواج إذا استوجب فأجيب بشيء معين وسكت كني إذا ظهر قرينة القبول ، وإلا فيشترط معرفة رضا بالتقدم المذكور . واستدل به على جواز ثبوت العقد بدون لفظ النسكاح والزواج ، وغالب ذلك الشافعي ومنه المالكية ابن دينار رحمه الله . والمعبر عن المالكية جوازه بكل لفظ دل على معناه إذا قرن بذكر الصداق أو قصد النسكاح كالتعليم

والهبة والصدقة والبيع ، ولا يصح عندهم بلفظ الاجارة ولا المارية ولا الوصية ، واختلاف عندهم في الاحلال والإباحة ، وإجازة الخفية بكل لفظ يقتضى التأييد مع الفصد ، وموضع الدليل من هذا الحديث ورود قوله **يُطْلَق** «ملكته» ، لكن ورد أيضا بلفظ «زوجتك» ، قال ابن دقيق العيد : هذه لفظة واحدة في قصة واحدة واختلاف فيها مع اتحاد عرج الحديث ، فانظر أن الواقع من النبي **يُطْلَق** أحد الألفاظ المذكورة ، فالصواب في مثل هذا النظر إلى الترجيح ، وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى «زوجتك» ، وأنهم أكثر وأحفظ ، قال : وقال بعض المتأخرين يحتمل صحة اللفظين وبكون قال لفظ التزويج أولا ثم قال اذهب فقد ملكته «بالتزويج السابق ، قال ابن دقيق العيد : وهذا بعيد لأن سياق الحديث يقتضى تعيين لفظة قبلت لاتعدها وأنها هي التي انعقد بها النكاح ، وما ذكره يقتضى وقوع أمر آخر انعقد به النكاح ، والذي قاله بعيد جدا ، وأيضا فلخصمه أن يعكس وبدعى أن العقد وقع بلفظ التملك ثم قال «زوجتك» بالتمليك السابق . قال ثم انه لم يتعرض لرواية «أمكنناك» مع ثبوتها ، وكل هذا يقتضى تعيين المصير إلى الترجيح اه . وأشار بالتأخر إلى النووي فانه كذلك قال في شرح مسلم ، وقد قال ابن التين لا يجوز أن يكون النبي **يُطْلَق** عقد بلفظ التملك والتزويج معا في وقت واحد فليس أحد اللفظين بأولى من الآخر فسقط الاحتجاج به ، هذا على تقدير تساوى الروایتين فكيف مع الترجيح ؟ قال : ومن زعم أن معمرا وم فيه ورد عليه أن البخارى أخرجه في غير موضع من رواية غير معمر مثل معمر اه . وزعم ابن الجوزى في «التحقيق» ان رواية أبي غسان «أنكحتك» ورواية الباقرين «زوجتك» الاثلاثه أقص وم معمر ويعقوب وابن أبي حازم ، قال وم معمر كثير الفاظ والأخرا لم يكونا حافظين اه . وقد غلط في رواية أبي غسان فانها بلفظ «أمكنناك» في جميع نسخ البخارى ، نعم وقمت بلفظ «زوجتك» عند الاسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن أبي غسان ، والبخارى أخرجه عن سعيد بن أبي مريم عن أبي غسان بلفظ «أمكنناك» ، وقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق يحيى بن عثمان بن صالح عن سعيد شيخ البخارى فيه بلفظ «أنكحتك» ، فانه ثلاثة ألفاظ عن أبي غسان ، ورواية «أنكحتك» في البخارى لابن عينة كما حوته . وما ذكره من الطائفة الثلاثة مردود ولا سيما عبد العزيز فان روايته ترجح بكون الحديث عن أبيه وآل المرء أعرف بحديثه من غيرهم ، نعم الذي تحرر بما قدمته أن الذين رووه بلفظ التزويج أكثر عددا ممن رواه بغير لفظ التزويج ، ولا سيما وفيهم من الحفاظ مثل مالك ، ورواية سفيان بن عيينة «أنكحتك» مساوية لروايتهم ، ومثلا رواية زائدة ، وعد ابن الجوزى فيمن رواه بلفظ التزويج حماد بن زيد وروايته بهذا اللفظ في فضائل القرآن ، وأما في النكاح فبالفصد «ملكته» ، وقد تبع الحفاظ صلاح الدين الملاقى ابن الجوزى فقال في ترجيح رواية التزويج : ولا سيما وفيهم مالك وحماد بن زيد اه . وقد تحرر أنه اختلف على حماد فيما اختلف على الثوري فظهر أن رواية التملك رقت في إحدى الروایتين عن الثوري وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب ابن عبد الرحمن وحماد بن زيد ، وفي رواية معمر «ملكته» ، وهي بمقتضاها ، وانفرد أبو غسان برواية «أمكنناك» وأخلق بها أن تكون تصحيفا من ملكناك فرواية التزويج أو الانكاح أرجح ، وعلى تقدير أن تساوى الروايات يقف الاستدلال بها لكل من الفريقين ، وقد قال البغوي في «شرح السنة» لاحقة في هذا الحديث من إجاز انعقاد النكاح بلفظ التملك لان العقد كان واحدا فلم يكن اللفظ الا واحدا ، واختلف الرواة في



اللفظ الواقع ، والذي يظهر أنه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخاطب زوجها اذ هو الغالب في أمر العقود اذ قلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين ، ومن روى بلفظ غير لفظ التزويج لم يقصد مراعاة اللفظ الذي انعمده العقد ، وإنما أراد الخبر عن جريان العقد على تعليم اقرآن . وقيل إن بعضهم رواه بلفظ الامكان ، وقد انفقوا على أن هذا المقصد بهذا اللفظ لا يصح ، كذا قال ، وما ذكر كاف في دفع احتجاج المخالف بانعقاد النكاح بالتمليك ونحوه . وقال العلاني : من المعلوم أن النبي ﷺ لم يقل هذه الالفاظ كلها تلك الساعة ، فلم يبق الا أن يكون قال لفظة منها وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى ، فن قال بأن النكاح ينعقد بلفظ التملك ثم احتج بحجته في هذا الحديث اذا عورض ببقية الالفاظ لم ينتمض احتجاجه ، فان جزم بأنه هو الذي تلفظ به النبي ﷺ ومن قال غيره ذكره بالمعنى قلبه عليه عذافه وأدعى ضد دعواه فلم يبق الا الترجيح بأمر خارجي ، ولكن القلب الى ترجيح رواية للتزويج أميل لسكونها رواية الأكثرين ، ولترتبة قول الرجل الخاطب « زوجها يارسول الله » ، قلت : وقد تقدم النقل عن الدارقطني أنه رجع رواية من قال زوجها تسكما ، وبالحق ابن التين فقال : أجمع أهل الحديث على أن الصحيح رواية زوجها تسكما وأن رواية ملكتسكما وهم ، وتعلني بعض المتأخرين بأن الذين اختلفوا في هذه الالفاظ أجمع فلولا أن هذه الالفاظ عندهم مترادفة ما عبروا بها فدل على أن كل لفظ منها يقوم مقام الآخر عند ذلك الإمام ، وهذا لا يكفي في الاحتجاج بجواز انعقاد النكاح بكل لفظة منها ، إلا أن ذلك لا يدفع مطالبهم بدليل الحصر في اللفظين مع الاتفاق على إيقاع الطلاق بالسكنايات بشرطها ولا حصر في المريح ، وقد ذهب جمهور العلماء الى أن النكاح ينعقد بكل لفظ يدل عليه وهو قول الحنفية والمالكية وإحدى الروايتين عن أحمد ، واختلاف الترجيح في مذهبه فأكثر نصوصه تدل على موافقة الجمهور ، واختار ابن حامد وأتباعه الرواية الأخرى الموافقة للشافعية ، واستدل ابن عقيل منهم لوجه الرواية الأولى بحديث « أعتق صفية وجعل عتقها صداقها » فان أحمد نص على أن من قال عتقت أمي وجعلت عتقها صداقها أنه ينعقد نكاحها بذلك ، واشترط من ذهب إلى الرواية الأخرى بأنه لا بد أن يقول في مثل هذه الصورة تزوجتها ، وهي زيادة على ما في الخبر وعلى نص أحمد ، وأصوله تشهد بأن العقود تنعقد بما يدل على مقصودها من قول أو فعل . وفيه أن من رغب في تزويج من هو أعلى قدرا منه لا لوم عليه لأنه بصد أن يجاب إلا أن كان بما تقطع العادة برده كالمسروق يخطب من السلطان بنته أو أخته . وأن من رغب في تزويج من هو أعلى منها لا عار عليها أصلا ولا سيما ان كان هناك غرض صحيح أو قصد صالح إما لفضل ديني في المخطوب أو لحوى فيه يخشى من السكوت عنه الوقوع في عذور . واستدل به على صحة قول من جعل حق الأمة عوضا عن بعضها ، كذا ذكره الخطابي ، ولفظه : ان من أعتق أمة كان له أن يتزوجها ويجعل عتقها عوضا عن بعضها ، وفي أخذه من هذا الحديث بعد ، وقد تقدم البحث فيه مفصلا قبل هذا . وفيه أن سكوت من عقد عليها وهي ساكنة لازم إذا لم يمنع من كلامها خوف أو حياء أو غيرها . وفيه جواز نكاح المرأة دون أن تسأل هل لها ولي خاص أو لا ، ودون أن تسأل هل هو في عصمة رجل أو في عدته ، قال الخطابي : ذهب الى ذلك جماعة حملا على ظاهر الحال ، ولكن الحكماء يتطاولون في ذلك ويسألونها . قلت : وفي أخذ هذا الحكم من هذه القصة نظر ، لاحتمال أن يكون النبي ﷺ أطلق على جلية أمرها أو أخبره بذلك من حضر مجلسه ممن يقرها . ومع هذا الاحتمال لا ينتمض الاستدلال به ، وقد نص الشافعي على أنه ليس للحاكم أن يزوج امرأة حتى يشهد عدلان أنها ليس لها ولي خاص

ولا أنها في عصمة رجل ولا في عدته ، لكن اختلف أصحابه هل هذا على سبيل الاشتراط أو الاحتياط ، والثاني المصحح عندهم . وفيه أنه لا يشترط في صحة العقد تقدم الخطبة إذ لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقوع حد ولا تشهد ولا غيرهما من أركان الخطبة ، وخالف في ذلك الظاهرية لجمعوها واجبة ، ووافقهم من الشافعية أبو حنيفة فترجم في صحيحه باب وجوب الخطبة عند العقد . وفيه أن الكفاءة في الحرية وفي الدين وفي النسب لا في المال ، لأن الرجل كان لا شيء له وقد رضى به ، كذا قاله ابن بطال ، وما أدرى من أين له أن المرأة كانت ذات مال . وفيه أن طالب الحاجة لا ينبغي له أن يلع في طلبها بل يطلبها برفق وتأن ، ويدخل في ذلك طالب الدنيا والدين من مستفت وسائل وباحث عن علم . وفيه أن الفقير يجوز له نكاح من علبت بحاله ورضيت به إذا كان واجدا لل مهر وكان عاجزا عن غيره من الحقوق ، لأن المراجعة وقعت في وجدان المهر وفقدته لا في قدر زائد قاله الباقي ، وتغيب باحتمال أن يكون النبي ﷺ اطلع من حال الرجل على أنه قدر على اكتساب قوته وقوت أسرته ، ولا سيما مع ما كان عليه أهل ذلك العصر من قلة الشيء والقناعة باليسير . واستدل به على صحة النكاح بغير شهود ، ورد بأن ذلك وقع بمحضرة جماعة من الصحابة كما تقدم ظاهرا في أول الحديث . وقال ابن حبيب : هو مندوخ بمحدث لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ، وتغيب . واستدل به على صحة النكاح بغير ولي وتغيب باحتمال أنه لم يكن لها ولي خاص والإمام ولي من لا ولي له . واستدل به على جواز استمتاع الرجل بمودة أسرته وما يشتري بصداقها لقوله « ان لبسته » مع أن النصف لها ، ولم يمتعه مع ذلك من الاستمتاع بنصفه الذي وجب لها بل جوز له لبسه كله ، وإنما وقع المنع لكونه لم يكن له ثوب آخر قاله أبو محمد بن أبي زيد . وتغيبه عياض وغيره بأن السياق يرشد إلى أن المراد تغيب الاكتفاء بنصف الإزار لا في إباحة لبسه كله ، وما المانع أن يكون المراد أن كلامهما يليه مما يأتى لثبوت حقه فيه ، لكن لما لم يكن للرجل ما يستتر به إذا جاءت نوبتها في لبسه قال له « ان لبسته جلست ولا أزار لك » وفيه نظر الإمام في مصالح رعيته وإرشاده إلى ما يصلحهم . وفي الحديث أيضا المرافضة في الصداق ، وخطبة المرأة لنفسه ، وأنه لا يجب إعفاف المسلم بالنكاح كوجوب إعطائه الطعام والثراب ، قال ابن التين بعد أن ذكر فوائد الحديث : فهذه إحدى وعشرون قاعدة بوب البخاري على أكثرها . قلت : وقد نصحت ماترجم به البخاري من غيره ، ومن تأمل ما جمعه هنا علم أنه يزيد على ما ذكره مقدار ما ذكر أو أكثر . ووقع التنصيص على أن النبي ﷺ زوج رجلا امرأة بخاتم من حديد ، وهذا هو السكنة في ذكر الخاتم دون غيره من العروص أخرجه البخاري في معجم الصحابة ، من طريق القماني عن حسين بن حديد أنه بن ضمرة عن أبيه عن جده « ان رجلا قال يا رسول الله أنكحنى فلانة ، قال : ما تصدقها ؟ قال : ما مئى شيء . قال : لمن هذا الخاتم ؟ قال : لى ، قال : فأعطها إياه . فأنكحه » وهذا وإن كان ضعيف السند لكنه يدخل في مثل هذه الأمهات

#### ٥١ - باب المهر بالعروض وخاتم من حديد

٥١٥٠ - عَدَسَا بِيْ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ

لِرَجُلٍ تَزَوَّجَ وَلَوْ بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ »

قوله ( باب المهر بالعروض وخاتم من حديد ) العروص بضم العين والراء المهملتين جمع عرض بفتح أوله

وسكون ثانيه والصاد منجمة : ما يقابل النقد ، وقوله بعده « وخاتم من حديد » هو من الخاص بعد العام ، فان الخاتم من حديد من جملة العروض ، والترجمة مأخوذة من حديث الباب للخاتم بالتخصيص والعروض بالالحاق ، وتقدم في أوائل الشكاح حديث ابن مسعود « فأرخص لنا أن ننكح المرأة بالشوب » وتقدم في الباب قبله عدة أحاديث في ذلك . قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن موسى كما صرح به ابن السكن وسفيان هو الثوري . قوله ( قال الرجل : تزوج ولو بخاتم من حديد ) هذا مختصر من الحديث الطويل الذي قبله ، وقد ذكرت من ساقه عن الثوري مطرلاً وهو عبد الرزاق ، لكنه قرنه في روايته بمعمر ، وأخرجه ابن ماجه من رواية سفيان الثوري أمم مما هنا ، وقد ذكرت ما في روايته من قاعدة زائدة في الحديث الذي قبله ، وتقدم من الكلام فيه ما بقى من إعادته ، والله أعلم

## ٥٢ - باب الشروط في النكاح

وقال عمر : مقاطع الحقوق عند الشروط . وقال المسور بن مخرمة :

« سمعت رسول الله ﷺ ذكر صبراً له فأنى عليه في مصاهرته فأحسن ، قال : حدثني فصدقني ، ووعدني فوفى لي »

٥١٥١ - حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك حدثنا آلاء بن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة عن النبي ﷺ قال « أحق ما أوفيت من الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج »

قوله ( باب الشروط في النكاح ) أي التي تحمل وتعتبر ، وقد ترجم في كتاب الشروط والشروط في المهر عند عقدة النكاح ، وأورد الأثر المعلق والحديث الموصول المذكور هنا . قوله ( وقال عمر : مقاطع الحقوق عند الشروط ) وصله سعيد بن منصور من طريق اسماعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم قال « كنت مع عمر حيث تمس ركني ركبته . فجاء رجل فقال : يا أمير المؤمنين تزوجت هذه وشرطت لها دارها ، وإن أجمع لأمرى - أو لشأني - أن أنتقل إلى أرض كذا وكذا . فقال : لها شرطها . فقال الرجل : هلك الرجال إذا لا تشاء امرأة أن تطلق زوجها إلا طلفت . فقال عمر : المؤمنون على شروطهم ، عند مقاطع حقوقهم ، وتقدم في الشروط من وجه آخر عن ابن أبي المهاجر نحوه وقال في آخره « فقال عمر : ان مقاطع الحقوق عند الشروط ، ولها ما اشترطت » . قوله ( وقال المسور بن مخرمة سمعت النبي ﷺ ذكر صبراً له فأنى عليه ) تقدم موصولاً في المناقب في ذكر أبي العاص بن الربيع وهو الصبر المذكور وبينت هناك نسبة والمراد بقوله حدثني فصدقني ، وسيأتي شرحه مستوفى في أبواب الغيرة في أواخر كتاب النكاح ، والفرض منه هنا ثناء النبي ﷺ عليه لأجل وفائه بما شرط له . قوله ( حدثنا أبو الوليد ) هو الطيالسي . قوله ( عن يزيد بن أبي حبيب ) تقدم في الشروط عن عبد الله بن يوسف عن الليث « حدثني يزيد بن أبي حبيب » . قوله ( عن أبي الخير ) هو مرثد بن عبد الله البرقي ، وعبدة هو ابن عامر الجهمي . قوله ( أحق ما أوفيت من الشروط أن توفوا به ) في رواية عبد الله بن يوسف « أحق الشروط أن يوفى به » . قوله ( ما استحللتم به الفروج ) أي أحق الشروط بالوفاء شروط النكاح لأن أمره أحوط وبابه أضيق . وقال الخطابي : الشروط في النكاح مختلفة ، فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقاً وهو ما أمر الله به من إصساك بمعروف

أو نخرج باحسان، وعليه حل بعضهم هذا الحديث . ومنها ما لا يوفى به اتفاقا كدوال طلاق أختها ، وسياق حكمة في الباب الذي يليه . ومنها ما اختلف فيه كالشروط أن لا يتزوج عليها أولا يتسرى أولا ينقلها من منزلها الى منزله . وعند الشافعية الشروط في النكاح على ضربين : منها ما يرجع الى الصداق فيجب الوفاء به ، وما يكون خارجا عنه فيختلف الحكم فيه ، فنه ما يتعلق بحق الزوج وسياق بيانه ، ومنه ما يشترطه العاقد لنفسه خارجا عن الصداق وبعضهم يسميه الحلوان ، فقول هو للراءة مطلقا وهو قول عطاء وجماعة من التابعين وبه قال الثوري وأبو عبيد ، وقيل هو لمن شرطه قاله مسروق وعلى بن الحسين ، وقيل يختص ذلك بالآب دون غيره من الأولياء ، وقال الشافعي إن وقع في نفس العقد وجب للراءة مهر مثلها ، وإن وقع خارجا عنه لم يجب ، وقال مالك إن وقع في حال العقد فهو من جملة المهر ، أو خارجا عنه فهو لمن وهب له ، وجاء ذلك في حديث مرفوع أخرجه النسائي من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن النبي ﷺ قال : أيما امرأة نسكت على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها ، فإكان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه ، وأحق ما أكرم به الرجل ابنته أو أخته ، وأخرجه البيهقي من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائمة نحوه ، وقال الترمذي بعد تحريره : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال : إذا تزوج الرجل المرأة بشرط أن لا يخرجها زمة ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحق ، كذا قال ، والنقل في هذا عن الشافعي هريب ، بل الحديث عندهم محمول على الشروط التي لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كالشروط العشرة بالمعروف والاتفاق والسكينة والسكنى وأن لا يعصر في شيء من حقها من قسمة ونحوها ، وكشرطه عليها ألا تخرج إلا باذنه ولا تمنعه نفسها ولا تتصرف في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك ، وأما شرط ينافي مقتضى النكاح كأن لا يقسم لها أولا يتسرى عليها أو لا ينفق أو نحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل إن وقع في صلب العقد انفسى وصح النكاح بمهر المثل ، وفي وجه يجب المسمى ولا أثر للشرط ، وفي قول الشافعي يبطل النكاح ، وقال أحمد وجماعة : يجب الوفاء بالشرط مطلقا . وقد استشكل ابن دقيق العيد حل الحديث على الشروط التي هي من مقتضيات النكاح قال : تلك الأمور لا تؤثر الشروط في إيجابها ، فلا تشتد الحاجة إلى تعليق الحكم بشرطها ، وسياق الحديث يقتضي خلافه ذلك ، لأن لفظ وأحق الشروط ، يقتضي أن يكون بعض الشروط يقتضي الوفاء بها وبعضها أشد اقتضاء ، والشروط هي من مقتضى العقد مستوية في وجوب الوفاء بها . قال الترمذي : وقال على سبق شرط الله شرطها ، قال : وهو قول الثوري وبعض أهل الكوفة ، والمراد في الحديث الشروط الجائزة لا المنهى عنها . وقد اختلف من عمر ، فروى ابن وهب بإسناد جيد عن عبيد بن السباق أن رجلا تزوج امرأة بشرط لها أن لا يخرجها من دارها ، فارتفعوا إلى عمر فوضع الشرط وقال : المرأة مع زوجها ، قال أبو عبيد : تضادت الروايات عن عمر في هذا ، وقد قال بالقول الأول عمرو بن العاص ، ومن التابعين طائفة وأبو الثمالة وهو قول الاوزاعي . وقال الليث والثوري والجمهور بقول علي ، حتى لو كان صداق مثلها مائة مثلاً فرضيت بخمسين على أن لا يخرجها فله إخراجها ولا يلزمه إلا المسمى وقالت الحنفية : لها أن ترجع عليه بما قصته له من الصداق . وقال الشافعي : يصح النكاح ويلغو الشرط ويلزمه مهر المثل . وعنه يصح وتستحق الكل . وقال أبو عبيد : والذي نأخذ به أنا نأمره بالوفاء بشرطه من غير أن يحكم عليه بذلك . قال : وقد أجمعوا على أنها لو اشترطت عليه أن لا يطأها لم يجب الوفاء بذلك الشرط فكذلك هذا

وما يقوى حمل حديث هبة على التنب ماسيا في حديث عائشة في قصة بريرة وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، والوط ، والإسكان وغيرهما من حقوق الزوج إذا شرط عليه إسقاط شيء منها كان شرطا ليس في كتاب الله فيبطل ، وقد تقدم في البيوع الإشارة الى حديث المسلمون عند شروطهم ، إلا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا ، وحديث المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق ، وأخرج الطبراني في الصغير ، بإسناد حسن عن جابر « أن النبي ﷺ خطب أم مبشر بنت البراء بن هرور فقالت : أتى شرطت لزوجه أن لا أتزوج بعده ، فقال النبي ﷺ : إن هذا لا يصلح ، وقد ترجم المحب الطبري على هذا الحديث واستجاب مقدمة شيء من المهر قبل الدخول ، وفي إقناعه من الحديث المذكور غرض ، والله أعلم

٥٣ - باب الشروط التي لا تحل في النكاح . وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاق أختها

٥١٥٢ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن زكرياء هو ابن أبي زائدة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها لتستفرغ صحفها ، فأنما لها ما قدر لها »

قوله ( باب الشروط التي لا تحل في النكاح ) في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص الحديث الماضي في عموم الحث على الوفاء بالشرط بما يباح لا بما نهى عنه ، لأن الشروط الفاسدة لا يحل الوفاء بها فلا يناسب الحث عليها . قوله ( وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاق أختها ) كذا أورده معلقا عن ابن مسعود ، وسأبين أن هذا اللفظ بعينه وقع في بعض طرق الحديث المرفوع عن أبي هريرة ، وأعله لما لم يقع له اللفظ مرفوعا أشار إليه في المعاقب إذنا بأن المعنى واحد . قوله ( لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها لتستفرغ صحفها ، فأنما لها ما قدر لها ) هكذا أورده البخاري بهذا اللفظ ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق ابن الجنيدي عن عبيد الله بن موسى شيخ البخاري فيه بلفظ « لا يصلح لامرأة أن تشترط طلاق أختها لتكني . إناها ، وكذلك أخرجه البيهقي من طريق أبي حاتم الرازي عن عبيد الله بن موسى أسكن قال « لا يذبح ، بدل « لا يصلح ، وقال « لتكني . » ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة عن أبيه بلفظ ابن الجنيدي أسكن قال « لتكني . » فهذا هو المحفوظ من هذا الوجه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة ، وأخرج البيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ماجان عن الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأخرج عن أبي هريرة في حديث طويل أوله « إياكم والطن - وفيه - ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ إناها صاحبها ، ولتكني ، فأنما لها ما قدر لها ، وهذا قريب من اللفظ الذي أورده البخاري هنا . وقد أخرج البخاري من أول الحديث الى قوله « حتى ينكح أو يترك » ، ونهت على ذلك فيما تقدم قريبا في « باب لا يخطب على خطبة أخيه » ، فاما أن يكون عبيد الله بن موسى حدث به على اللفظين أو انتقل ذهنه من متن الى متن ، وسياق في كتاب القدر من رواية أبي الزناد عن الأخرج عن أبي هريرة بلفظ « ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفها ولتكني ، فأنما لها ما قدر لها » ، وتقدم في البيوع من رواية الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة في حديث أوله « نهي رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد - وفي آخره - ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكني . ما في إناها ، .

قوله ( لايجل ) ظاهر في تحريم ذلك ، وهو محمول على ما إذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كرية في المرأة لا يذنبى معها أن تستمر في عصمة الزوج ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة أو اضطر يحصل لها من الزوج أو الزوج منها أو يكون سؤاها ذلك بعوض وللزوج رغبة في ذلك فيكون كالخلع مع الاجتناب الى غير ذلك من المقاصد المختلفة . وقال ابن حبيب : حل العلاء هذا انتهى على التدب ، ولو فعل ذلك لم يفسخ النكاح . ونعمه ابن بقال بان نفي الحل صريح في التحريم ، ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح ، وإنما فيه التغلظ على المرأة أن تسأل طلاق الأخرى . ولترضى بما قسم الله لها . قوله ( أختها ) قال النووي : معنى هذا الحديث نهى المرأة الأجنبية أن تسأل رجلا طلاق زوجته وأن يتزوجها هي فيصير لها من نفقته ومعروفه ومعاشرته ما كان للمطلقة ، فبعد عن ذلك بقوله د تسكتني . ماني صفحتها ، قال والمراد بأختها غيرها سواء كانت أختها من النسب أو الرضاع أو الدين ، ويلحق بذلك الكافرة في الحكم وإن لم تكن أختا في الدين إما لأن المراد الغالب أو أنها أختها في المجلس الأدنى ، وحمل ابن عبد البر الاخت هنا على الضرة فقال : فيه من الفقه أنه لا يذنبى أن تسأل المرأة زوجها أن يطلق ضررتها لتنفرد به ، وهذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ ولا تسأل المرأة طلاق أختها ، وأما الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهر أنها في الأجنبية ويؤيده قوله فيها د ولتسكن ، أي ولتزوج الزوج المذكور من غير أن يشترط أن يطلق أختي قبلها ، وعلى هذا فالمراد هنا بالأخت الاخت في الدين ، ويؤيده زيادة ابن حبان في آخره من طريق أبي كشمير عن أبي هريرة بلفظ د لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صفحتها فإن المسئلة أخت المسئلة ، وقد تقدم في د باب لا يحطب الرجل على خطبة أخيه ، نقل الخلاف عن الأوزاعي وبعض الشافعية أن ذلك مخصوص بالمسئلة ، وبه جزم أبو الشيخ في كتاب النكاح ، وباقى مثله هنا ، ويحى على رأى ابن القاسم أن يستثنى ما إذا كان المثلول طلاقها قاسمة ، وعند الجمهور لا فرق . قوله ( لتستفرغ صفحتها ) بغير اراد بقوله د تسكتني . وهو بالهدر افتعال من كفأت الإناة إذا قلبته وأفرغت مائه ، وكذا يكفأ وهو يفتح أوله وسكون الكاف وبالهدر ، وجاء أكفأت الإناة إذا أمأته وهو في رواية ابن المسيب د لتسكتني . بضم أوله من أكفأت وهي بمعنى أمأته ويقال بمعنى أكيته أيضا ، والمراد بالصحفة ما يحصل من الزوج كما تقدم من كلام النووي ، وقال صاحب النهاية : الصحفة إناة كالقصعة المبسوطة ، قال : وهذا مثل ، يريد الاستئثار عليها بمظها فيكون كن قلب إناة غيره في إناة ، وقال الطائي : هذه استمارة مستمعة تمثيلية ، شبه النصيب والبخت والصحفة وحظونها وتمتعها بما يوضع في الصحفة من الأطعمة اللذيذة ، وشبه الافتراق المحبب هن الطلاء باستفراغ الصحفة عن تلك الأطعمة ، ثم أدخل المشبه في جنس المشبه به واستعمل في المشبه ما كان مستعملا في المشبه به . قوله ( ولتسكن ) بكسر اللام وبسكانها وبسكون الحاء على الأمر ، ويحتمل النصب عطا على قوله د لتسكتني . فيمكن تعليلا أسوال طلائها ، ويتمين على هذا كسر اللام ، ثم يحتمل أن المراد ولتسكن ذلك الرجل من غير أن تتعرض لإخراج الضرة من عصمته بل تسكن الأمر في ذلك الى ما قدره الله ، ولهذا ختم بقوله د فانما لها ما قدر لها ، إشارة إلى أنها وإن سألت ذلك وألحت فيه واشترطته فانه لا يقع من ذلك الا ما قدره الله ، فينبغي أن لا تتعرض هي لهذا المحذور الذي لا يقع منه شيء بمجرد إرادتها ، وهذا مما يؤيد أن الاخت من النسب أو الرضاع لا تدخل في هذا ، ويحتمل أن يكون المراد ولتسكن غيره ونعرض عن هذا الرجل ، أو المراد ما يشمل الأمرين ، والمعنى ولتسكن من تيسر لها فإن كانت التي قبلها أجنبية فلتسكن

الرجل المذكور وإن كانت أختها فلتنكح غيره ، والله أعلم

٥٤ - باب الصفرة للزوج ، رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي ﷺ

٥١٥٣ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى رسول الله ﷺ به أرمصة فسأله رسول الله ﷺ فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار قال : كم سقت إليها قال زنة نواة من ذهب . قال رسول الله ﷺ : أولم ولو بشاة

قوله ( باب الصفرة للزوج ) كذا قيده بالمتزوج إشارة إلى الجمع بين حديث الباب وحديث النهي عن البزء من الرجال ، وسيأتي البحث فيه بعد أبواب . قوله ( رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي ﷺ ) يشير إلى حديثه الذي تقدم موصولا في أول البيوع قال ولما قدمنا المدينة - فذكر الحديث بطوله وفيه - جاء عبد الرحمن بن عوف وعليه أرمصة فقال : تزوجت ؟ قال نعم ، وأورد المصنف هذه القصة في هذا الباب من طريق مالك عن حميد مختصرة ، وسيأتي شرحها في باب الولية ولو بشاة ، مستوفى إن شاء الله تعالى

٥٥ - باب \* ٥١٥٤ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن حميد عن أنس قال : أولم النبي ﷺ

بزينة فأوسع المسلمين خيرا ، فخرج - كما يصنع إذا تزوج - فأتى حبراً أمهات المؤمنين يدعو ويدعون له . ثم انصرف فرأى رجلين فرجع ، لا أدري آخرته أو أخبر به رجوعها ،

قوله ( باب ) كذا لم يغير ترجمة وسقط لفظ باب من رواية النسفي ، وكذا من شرح ابن بطال . ثم استشكله بأن الحديث المذكور لا يتعلق بترجمة الصفرة للزوج ، وأجيب بما ثبت في أكثر الروايات من لفظ « باب » ، والسؤال باق فإن الاتيان باللفظ باب وإن كان بغير ترجمة السكك كالفصل من الباب الذي قبله كما تقرر غير مرة ، والحديث المذكور هنا حديث أنس وأول النبي ﷺ بزينة ، يعني بنت جحش أورده مختصراً ، وقد تقدم مطولاً في تفسير سورة الاحزاب مع شرحه ، ومناقبه للترجمة من جهة أنه لم يقع في قصة تزويج زينب بنت جحش ذكر للصفرة ، فكانه يقول : الصفرة للزوج من الجائز لا من المشروط لكل متزوج

٥٦ - باب كيف يدهى للزوج

٥١٥٥ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه « أن النبي

ﷺ رأى على عبد الرحمن بن عوف أرمصة ، فقال : ما هذا ؟ قال : إني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب . قال : بارك الله لك . أولم ولو بشاة ،

قوله ( باب كيف يدهى للزوج ) ذكر فيه قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف مختصرة من طريق ثابت عن أنس وفيه « قال بارك الله لك » قال ابن بطال : إنما أراد بهذا الباب وأقبحه أهل رد قول العامة عند العرس بالرقاء والبين

فكأنه أشار الى تضييفه ، ونحو ذلك كحديث معاذ بن جبل أنه شهد املاك رجل من الأنصار غطب رسول الله ﷺ وانكح الأنصارى وهـ وعلى الألفه والخير والبركة والطير الميعون والسمة في الرزق ، الحديث أخرجه الطبراني في الكبير ، بسند ضعيف ، وأخرجه في الأوسط ، بسند أصدق منه ، وأخرجه أبو عمرو البرقاني في كتاب معاشره الأهلين من حديث أنس وزاده فيه والرفاء والبنين ، وفي سنده أبان العبدى وهو ضعيف ، وأقوى من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من طريق سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة قال : كان رسول الله ﷺ إذا رآه أنسانا قال : بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير ، وقوله رفاً ، بفتح الراء وتشديد الراء مهموز معناه دعا له في موضع قرلهم بالرفاء والبنين ، وكانت كذا تقولها أهل الجاهلية فورد الهمى عنها كما روى بى بن غلد من طريق غالب عن الحسن بن رجل من بنى تميم قال : كنا نقول في الجاهلية بالرفاء والبنين ، فلما جاء الإسلام علمنا نبينا قال : قولوا بارك الله لكم وبارك فيكم وبارك عليكم ، وأخرج النسائى والطبرانى من طريق أخرى عن الحسن بن عقال بن أبى طالب أنه : قدم البصرة فتزوج امرأة فقالوا له : بالرفاء والبنين ، فقال : لا تقولوا هكذا وقولوا كما قال رسول الله ﷺ : اللهم بارك لهم وبارك عليهم ، ورجاله قات الا أن الحسن لم يسمع من عقال بن أبى هريرة على أن اللفظ كان مشهوراً عندهم غالباً حتى سمى كل دعاء للتزوج ترفته ، واختلف في حلة النبى عن ذلك فقيل لانه لاحد فيه ولا ثناء ولا ذكر لله ، وقيل لما فيه من الاشارة الى بعض البنات لتخصيص البنين بالذكر ، وأما الرفاء فضاء الزلتام من رفأت الثوب ورفوته رفوا ورفاه وهو دعاء للزوج بالالتئام والانتلاف فلا كراهة فيه ، وقال ابن المنير : الذى يظهر أنه ﷺ كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لانهم كانوا يقولونه تفاؤلاً لادعاء ، فيظهر أنه لو قيل للتزوج بصورة الدعاء لم يكره كأن يقول : اللهم ألف بينهما وادزقهما بنين صالحين مثلاً ، أو ألب الله بينكما ووزقكما ولذا ذكرنا ونحو ذلك . وأما ما أخرجه ابن أبى شيبة من طريق عمر بن قيس الماضى قال : شهدت شريحا وأتاه رجل من أهل الشام فقال : انى تزوجت امرأة ، فقال بالرفاء والبنين ، الحديث ، وأخرجه عبد الرزاق من طريق عدى بن أرطاة قال : حدثت شريحا أنى تزوجت امرأة فقال : بالرفاء والبنين ، فهو محمول على أن شريحا لم يلفه الهمى عن ذلك ، ودل صنيع المؤلف على أن الدعاء للتزوج بالبركة هو المشروع ، ولا شك أنها لفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود من ولد وغيره . وبؤيد ذلك ما تقدم من حديث جابر ان النبى ﷺ لما قال له تزوجت بكرا أو ثيبا ، وقال له بارك الله لك ، والاحاديث في ذلك معروفة

### ٥٧ - باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس ، وللعروس

٥١٥٦ - **عزى** فروة بن أبى الغراء حدثنا على بن مسير عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها تزوجنى النبي ﷺ ، فأنتى أى فادخلتنى الدار ، فإذا نسوة من الأنصار فى البيت ، فقلن : على الخير والبركة ، وعلى خير طائر ،

قوله ( باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وللعروس ) في رواية الكشميني للنساء بدل النسوة ، وأورد



فيه حديث عائشة وتزوجني ﷺ فأنقذني أمي فأدخلتني الدار ، فإذا نسوة من الأنصار فقلن : على الخير والبركة ، وهو مختصر من حديث مطول تقدم بتمامه بهذا السند بعينه في باب تزويج عائشة قبيل أبواب الهجرة إلى المدينة ، وظاهر هذا الحديث مخالف للترجمة فإن فيه دعاء النسوة لمن أهدى العروس لا الدعاء لمن ، وقد استشكله ابن التين فقال : لم يذكر في الباب الدعاء للنسوة ، ولعله أراد كيف صفة دعائهن للعروس ، لكن اللفظ لا يساعد على ذلك . وقال الكرمانى : الأم هي الهداية للعروس المجردة فمن دعون لها ولما معها وللعروس حيث قلن على الخير جئن أو قدمتن على الخير ، قال : ويحتمل أن تكون اللام في النسوة للاختصاص أى الدعاء المختص بالنسوة اللاتي يهدين ، ولكن يلزم منه المخالفة بين اللام التي للعروس لأنها بمعنى المدعو لها والتي في النسوة لأنها الداعية ، وفي جواز مثله خلاف ، انتهى . والجواب الأول أحسن ما توجه به الترجمة ، وحاصله أن مراد البخارى بالنسوة من يهدى العروس سواء كن قليلا أو كثيرا وأن من حضر ذلك يدعو لمن أحضر العروس ، ولم يرد الدعاء للنسوة الحاضرات في البيت قبل أن تأتي العروس ، ويحتمل أن تكون اللام بمعنى الباء على حذف أى المختص بالنسوة ، ويحتمل أن الالف واللام بدل من المضاف إليه والتقدير دعاء النسوة الداعيات للنسوة المهديات ، ويحتمل أن تكون بمعنى من أى الدعاء الصادر من النسوة ، وعند أبي الشيخ في كتاب الزكاح من طريق يزيد بن حفصة عن أبيه عن جده ، أن النبي ﷺ مر بجوار بناحية بنى جدره وهن يقلن : لحيونا نحييكم ، فقال : قلن حيانا الله وحياكم ، فهذا فيه دعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وقوله « يهدين » بفتح أوله من الهداية وبضمه من الهدية ، ولما كانت العروس تجهز من عند أهلها إلى الزوج احتاجت إلى من يهديها الطريق إليه أو أطلقت عليها أنها هدية فالضبط بالوجهين على هذين المعنيين . وأما قوله « وللعروس » فهو اسم للزوجين عند أول اجتماعهما يشمل الرجل والمرأة ، وهو داخل في قول النسوة على الخير والبركة فإن ذلك يشمل المرأة وزوجها ، ولعله أشار إلى ماورد في بعض طرق حديث عائشة كما نبهت عليه هناك ، وفيه أن أمها لما أجلستها في حجر رسول الله ﷺ قالت : هؤلاء أمهلك يا رسول الله ، بارك الله لك فيهم . وقوله في حديث الباب « فإذا نسوة من الأنصار » سمى من أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية ، فقد أخرج جعفر المستغفرى من طريق يحيى بن أبي كثير عن كلاب بن تلاد عن تلاد عن أسماء « قينة عائشة قالت « لما أقعدنا عائشة لنجليها دلى رسول الله ﷺ جاءنا فقرب البنا تمرأولينا الحديث » ، وأخرج أحمد والطبرانى هذه القصة من حديث أسماء بنت يزيد بن السكن ، ووقع في رواية للطبرانى أسماء بنت عيسى ولا يصح لأنها حينئذ كانت مع زوجها جعفر بن أبي طالب بالحبيشة ، والمقينة بقاء ونون التي تزين العروس عند دخولها على زوجها

### ٥٨ - باب من أحب البناء قبل الفزو

٥١٥٧ - **عمر بن محمد بن العلاء** حدثنا عبد الله بن المبارك عن معمر بن همام عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « سخرأ نبى من الأنبياء ، فقال لقومه : لا يتبعنى رجل ملك بضع امرأة وهو يريد أن يتبنى بها ولم يبن بها »

قوله ( باب من أحب البناء ) أى زوجته التي لم يدخل بها ( قبل الفزو ) أى إذا حضر الجماع ليكون فكره

مجتمعا ذكر فيه حديث أبي هريرة الماضي في كتاب الجهاد ثم في فرض الخنس، وقد شرحته فيه وبينت الاختلاف في اسم النبي الذي غزا هل هو يوشع أو داود، قال ابن المنير، يستفاد منه الرد على العامة في تقديمهم الحج على الزواج ظنا منهم أن التمتع إنما يتأكد بعد الحج، بل الأولى أن يتوقف ثم ييج

### ٥٩ - باب من بنى بامرأة وهي بنت تسع سنين

٥١٥٨ - **حَرْشُ** قَبِيصَةُ بْنُ عُبَيْةَ حَدَّثَنَا مَفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ « زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ عَائِشَةَ

وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ ، وَكَثُرَتْ عَنْهُ نِسَاءً »

**قوله** ( باب من بنى بامرأة وهي بنت تسع سنين ) ذكر فيه حديث عائشة في ذلك ، وقد تقدم شرحه في مناقبها

### ٦٠ - باب البناء في السفر

٥١٥٩ - **حَرْشُ** مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « أَقَامَ

لِلنَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ خَبِيرٍ وَالدَّبْرِ ثَلَاثًا يُبْنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ بِنْتُ حُجَيٍّْ ، فَذَعَعَتْ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيِّتِهِ ، فَاكَانَ فِيهَا مِنْ خُبَزٍ وَلَا لَحْمٍ ، أَمَرَ بِالْإِنطَاعِ فَأَتَى فِيهَا مِنَ التِّيرِ وَالْأَقِطِ وَالسَّمْنِ ، فَكَانَتْ وَلِيَّتِهِ ، فَقَالَ لِلْمُسْلِمِينَ : إِحْدَى أَهْمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ ؟ فَقَالُوا : إِنْ حَبَّبَهَا فَهِيَ مِنْ أَهْمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَإِنْ لَمْ يُحَبِّبْهَا فَهِيَ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ . فَلَا ارْتِمَاحَ وَلَا طَأْطَأَ لَهَا خَلْفَهُ ، وَكَثُرَ الْحِجَابُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ »

**قوله** ( باب البناء ) أي بالمرأة ( في السفر ) ذكر فيه حديث أنس في قصة صفية بنت حيي ، وقد تقدم في أول النكاح . وقوله « ثَلَاثًا يُبْنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ » أي تجلي عليه ، وفيه إشارة إلى أن سنة الإقامة عند النبي لا تختص بالحضر ولا تنقيد بمن له امرأة غيرها . ويؤخذ منه جواز تأخير الأشغال العامة للشغل الخاص إذا كان لا يفوت به غرض ، والاهتمام بولاية العرس وإقامة سنة النكاح بإعلانه وغير ذلك مما تقدم ويأتى إن شاء الله تعالى

### ٦١ - باب البناء بالنهار ، بنير مركب ولا نيران

٥١٦٠ - **حَرْشُ** فَرُودَةُ بْنُ أَبِي الْفَرَاءِ حَدَّثَنَا عَلَى بْنُ مُسْمَرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

قَالَتْ « زَوْجَتِي النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَتَيْتُنِي أُمِّي فَأَدْخَلَنِي الدَّارَ ، فَلَمْ يَرُعْنِي إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَخِي »

**قوله** ( باب البناء بالنهار بنير مركب ولا نيران ) ذكر فيه طارقا من حديث عائشة في تزويج النبي ﷺ بها ، وأشار بقوله بالنهار إلى أن الدخول على الزوجة لا يختص بالليل ، وبقوله « بنير مركب ولا نيران » إلى ما أخرجه سعيد بن منصور - ومن طريقه أبو الشيخ في كتاب النكاح - من طريق عروة بن رويم « أن عبد الله بن قريظ التيمي كان عامل عمر على حصص مرت به عروس وهم يوقدون النيران بين يديها فضرهم بدمه حتى تفرقوا من عروسهم ، ثم خطب فقال : ان عروسكم أوقدوا النيران وتشبهوا بالكفرة والله مطفي نورهم

## ٦٢ - باب الأنماط ونحوها للنساء

٥١٦١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَلْ أَتَيْتُمْ أَنْتُمْ أَطْلًا ؟ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَنْتَى لَنَا أُنْمَاطٌ . قَالَ : إِنَّهَا سَتَكُونُ »

قوله ( باب الأنماط ونحوها للنساء ) أى من الكلال والاستار والفرش وما في معناه ، والأنماط جمع نَمَط بفتح النون والميم تقدم بيانه في علامات النبوة ، وقوله ونحوه ، أعاد الضمير مفردا على مفرد الأنماط ، وتقدم بيان وجه الاستدلال على الجواز من هذا الحديث ، ولعل المصنف أشار إلى ما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت وخرج رسول الله ﷺ في غزاته فأخذت نَمَطًا فَنَشَرَتْهُ ، على الباب فلما قدم فرأى النَمَطَ عرفت السكراهة في وجهه فجذبه حتى هتكت فقال : إن الله لم يأمرنا أن نكسر الحجارة والطين ، قال ففعلت منه وسادتين فلم يعب ذلك على ، فيؤخذ منه أن الأنماط لا يكره اتخاذها لذاتها بل لما يصنع بها ، وسيأتى البحث في ستر الجدر في « باب هل يرجع إذا رأى منكرا » من أبواب الوليمة قال ابن بطال : يؤخذ من الحديث أن المشورة للمرأة دون الرجل ، لقول جابر لامرأته « أخرى عن أنماطك ، كذا قال ، ولا دلالة في ذلك لأنها كانت لامرأة جابر حقيقة فلذلك أضافها لها ، والافتي نفس الحديث أنه « ستكون لكم أنماط ، فأضاهها إلى أعم من ذلك ، وهو الذى استدلت به امرأة جابر على الجواز ، قال : وفيه أن مشورة النساء للبيوت من الأمور القديمة المتعارف ، كذا قال ، ويعكر عليه حديث عائشة وسيأتى البحث فيه

## ٦٣ - باب النسوة التى يهدين للمرأة إلى زوجها ودعائهن ، بالبركة

٥١٦٢ - حَدَّثَنَا الْمُضَلُّ بْنُ يَصْقَبَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا زَوَّجَتْ امْرَأَةً لِمَنْ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ : يَا عَائِشَةُ ، مَا كَانَ مَعَكُمْ لَهُوَ ، فَاِنَّ الْأَنْصَارَ يُحِبُّهُمْ الْهَوَ ،

قوله ( باب النسوة التى يهدين المرأة إلى زوجها ) في رواية الكشمي « واللاتى » بصيغة الجمع وهو أول . قوله ( ودعائهن بالبركة ) ثبتت هذه الزيادة في رواية أبي ذر وحده وسقطت لغيره ، ولم يذكر هنا الاسماعيل ولا أبو نعيم ولا وقع في حديث عائشة الذى ذكره المصنف في الباب ما يتعلق بها ، لكن أن كانت محفوضة فلعلة أشار إلى ماورد في بعض طرق حديث عائشة ، وذلك فيما أخرجه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق بيهة « عن عائشة أنها زوجت بتيمة كانت في حجرها رجلا من الأنصار ، قالت وكنت قيمن أهداها إلى زوجها ، فلما رجعتنا قال لي رسول الله ﷺ : ما قلتم يا عائشة ؟ قالت قلت سلنا ودعونا الله بالبركة ثم انصرفنا . قوله ( أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار ) لم أقف على اسمها صريحا ، وقد تقدم أن المرأة كانت بتيمة في حجر عائشة ، وكذا للطبراني في « الأوسط » من طريق شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، ووقع عند ابن ماجه من حديث ابن عباس « أنكحت عائشة قرابة لها ، ولأبي الشيخ من حديث جابر « أن عائشة زوجت بنت أخيها أرو ذات قرابة منها ، وفي « أمالي

الحامل ، من وجه آخر عن جابر د نسكح بعض أهل الانصار بعض أهل عائشة فأهدتها الى قباء ، وكنت ذكرت في المقدمة تبعاً لابن الأثير في د أسد العابة ، فانه قال ان اسم هذه اليتيمة المذكورة في حديث عائشة الفارعة بنت أسعد ابن زرارة ، وان اسم زوجها نبيط بن جابر الانصاري ، وقال في ترجمة الفارعة : ان أباهما أسعد بن زرارة أوصى بها الى رسول الله ﷺ فزوجها رسول الله ﷺ نبيط بن جابر ، ثم ساق من طريق المعافي بن عمران الموصلي حديث عائشة الذي ذكرته أولاً من طريق بيهة عنها ثم قال : هذه اليتيمة هي الفارعة المذكورة ، كذا قال ، وهو محتمل ، لكن منع من تفديرها بها ما وقع من الزيادة أنها كانت قرابة عائشة فيجوز التعدد ، ولا يبعد تفسير المهمة في حديث الباب بالفارعة إذ ليس فيه تعقيد بكونها قرابة عائشة . قوله ( ما كان معكم لمو ) في رواية شريك فقال : فهل بعثتم معها جارية تضرب بالدف وتغنى ؟ قلت : تقول ماذا ؟ قال تقول :

أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ  
وَلَوْلَا الذَّهَبُ الْأَحْمَرُ مَا حَلَّتْ بِوَادِيكُمْ  
وَلَوْلَا الْخُنْطَةُ السَّوْرَاءُ مَا سَمِعْتُمْ عَذَارِيكُمْ

وفي حديث جابر بعضه ، وفي حديث ابن عباس أوله الى قوله د وحياكم . قوله ( فان الانصار يعجبهم اللهو ) في حديث ابن عباس وجابر د قوم فهم غزل ، وفي حديث جابر عند الحامل د أدركها يا ذئب ، امرأة كانت تغنى بالمدينة ، ويستفاد منه تسمية المغنية الثانية في القصة التي وقعت في حديث عائشة الماضي في العيدين حيث جاء فيه د دخل عليها وهذه جاريتان تغنيان ، وكنت ذكرت هناك أن اسم إحداهما حمامة كما ذكره ابن أبي الدنيا في د كتاب العيدين ، له باسناد حسن ، وأنى لم أنف على اسم الاخرى ، وقد جوزت الآن أن تكون هي ذئب هذه . وأخرج النسائي من طريق عاصم بن سعد عن قرظة بن كعب وأبي مسعود الانصاريين قال د انه رخص لنا في اللهو عند العرس ، الحديث وصححه الحاكم ، والطبراني من حديث السائب بن يزيد عن النبي ﷺ د وقيل له أترخص في هذا ؟ قال : نعم ، إنه نكاح لا سفاح ، أشهدوا النكاح ، وفي حديث عبد الله بن الزبير عند أحمد وصححه ابن حبان والحاكم د أعلنوا النكاح ، زاد الترمذي وابن ماجه من حديث عائشة د واضربوا عليه بالدف ، وسنده ضعيف ، ولأحمد والترمذي والنسائي من حديث محمد بن حاطب د فصل ما بين الحلال والحرام الضرب بالدف ، واستدل بقوله د واضربوا ، على أن ذلك لا يختص بالنساء لكنه ضعيف ، والأحاديث القوية فيها الاذن في ذلك للنساء فلا يلتحق بها الرجال لمعوم انتهى عن القشبة بن

#### ٦٤ - باب الهدية للقرص

٥١٦٣ - وقال ابراهيم عن أبي عثمان - واسمه الجعد - عن أنس بن مالك د قال مر بنا في مسجد بني رفاعه ، فسمعت يقول : كان النبي ﷺ إذا مر بمجنات أم سلمة دخل عليها فسلم عليها ، ثم قال : كان النبي ﷺ عروساً بزئب ، فقالت لي أم سلمة : لو أهدينا رسول الله ﷺ هدية ، فقلت لها : افعل . فتعدت الى تمر وسمين وأعطيت فأنفذت حبة في يرمة فارسلت بها ملى إليه ، فانطلقت بها إليه ، فقال لي : صمتي . ثم أمرني فقال :

ادعُ لي رجالاً سمام، وادعُ لي من لقيت. قال ففعلتُ الذي أمرني، فرجعتُ فإذا البيتُ غاصُّ بأهله، فرأيتُ الذي ﷺ وضع يده على تلك الحبيسة وتكلم بها ماشاء الله، ثم جعل يدعو عشرة عشرة يأكلون منه، ويقول لهم: اذكروا اسمَ الله، ولْيَأْكُلْ كُلُّ رَجُلٍ مِمَّا بِيَدِهِ، قال: حتى تصدعوا كلَّهم عنها، فخرج منهم من خرج، وبقي نفرٌ يتحدثون، قال: وجعلتُ أغتم. ثم خرج الذي ﷺ نحو الحُجرات، وخرجتُ في إثره فقلتُ: لِمَهم قد ذهبوا فرجع فدخلَ البيت وأرخى السَّترَ، وإني لفي الحُجيرة وهو يقول (يا أيُّها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتَ النبي إلا أن يُؤذَنَ لكم إلى طعامٍ غيرِ ناظرينَ إناؤه، ولَسكن إذا دُعِيتُم فادخلوا، فإذا طعمتم فانتشروا، ولا مُستأئنينَ لحديث، إن ذلكم كان يُؤذي للنبي فيستحي منكم، والله لا يستحي من الحق) قال أبو عثمان قال أنس: إنه خَدَمَ رسولَ الله ﷺ عَشْرَ سَنِينَ ۝

قوله (باب الهدية للعروس) أي صبيحة بناته بأهله. قوله (وقال إبراهيم) ابن طهمان (عن أبي عثمان واسمه الجعد عن أنس بن مالك قال: مر بنا في مسجد بني رفاعَةَ) يعني بالبصرة قال (فسمَّته يقول: كان النبي ﷺ إذا مرَّ بمجنَّبات أم سليم) كذا فيه، والمجنَّبات بفتح الجيم والنون ثم موحدة جمع جَنَبة وهي الناحية. قوله (دخل عليها ليلُها) هذا القدر من هذا الحديث مما انفرد به إبراهيم بن طهمان عن أبي عثمان في هذا الحديث، وشاركة في بقيته جعفر بن سليمان ومعمَّر بن راشد كلاهما عن أبي عثمان أخرجه مسلم من حديثهما، ولم يقع لي موصولا من حديث إبراهيم بن طهمان إلا أن بعض من إقصائه من الشراح زعم أن النسائي أخرجه عن أحمد بن حفص بن عبد الله ابن راشد عن أبيه عنه، ولم أفت على ذلك بعد. قوله (كان رسول الله ﷺ عروساً بزيئ) يعني بنت جحش، وقد تقدم بيان آيته ﷺ في تكثير الطعام واضحا في علامات النبوة، وقد استشكل عياض ما وقع في هذا الحديث من أن الوليمة بزيئ بنت جحش كانت من الحيس الذي أهدته أم سليم، وأن المشهور من الروايات أنه أولم عليها بالخبز واللحم، ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وإنما فيه أشيع المسلمين خبرا ولحا، وذكر في حديث الباب أن أنسا قال وقال لي ادع رجالا سمام وادع من لقيت، وأنه أدخلهم روضه ﷺ بده على تلك الحبيسة وتكلم بها شاء الله، ثم جعل يدعو عشرة عشرة حتى تصدعوا كلهم عنها، يعني تفرقوا، قال عياض: هذا وهم من روايه وتركيب قصة على أخرى. وتعبه القرطبي بأنه لا مانع من الجمع بين الروايتين، والاولى أن يقال لا وهم في ذلك، ففعل الذين دعوا إلى الخبز واللحم فأكلوا حتى شبعوا وذهبوا لم يرجعوا، وبقي نفر الذين كانوا يتحدثون جاء أنس بالحبيسة فأمر بأن يدعوا ناسا آخرين ومن لقي فدخلوا فأكلوا أيضا حتى شبعوا، واستمر أولئك نفر يتحدثون. وهو جمع لا بأس به، وأولى منه أن يقال إن حضور الحبيسة صادف حضور الخبز واللحم فأكلوا كلهم من كل ذلك. وعجبت من انكار عياض وقرع تكثير الطعام في قصة الخبز واللحم مع أن أنسا يقول إنه أولم عليها بشاة كما سألني قريبا ويقول إنه أشيع المسلمين خبرا ولحا. وما الذي يكون قدر الشاة حتى يشبع المسلمين جميعا وهم يوشك أن يملأوا آلاف لولا البركة التي حصلت من جملة آياته ﷺ في تكثير الطعام. وقوله فيه وبقي نفر يتحدثون،

تقدم بيان عدتهم في تفسير سورة الاحزاب ، وقوله « وجعلت أغنم » هو من الغنم ، وسدبه ما فهمه من النبي ﷺ من حياته من أن يأمرهم بالقيام ومن غفاتهم بالتحدث عن العمل عما يليق من التخفيف حينئذ ، وقوله في آخره « قال أبو عثمان قال أنس : إنه خدم النبي ﷺ عشر سنين » تقدم بيانه قبل قليل ، وسيأتي الامام به أيضا في كتاب الادب ان شاء الله تعالى

### ٦٥ - باب استعارة الثياب للعروس وغيرها

٥١٦٤ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أُمِّهَا قِلَادَةً فَهَلَسَتْ ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي طَلَبِهَا ، فَأَدْرَكْتَهُمْ الصَّلَاةُ فَصَلُّوا بِغَيْرِ وُضُوءٍ ، فَلَمَّا أَنْتَوُوا الَّذِي ﷺ شَكَوْا ذَلِكَ إِلَيْهِ ، فَبَرَزَتْ آيَةُ النِّيمِ ، فَقَالَ أُبَيْدُ بْنُ حُسَيْنٍ : جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ، فَوَاللَّهِ مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ قَطُّ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ الْمَكَّ مِنْهُ تَخْرُجًا ، وَجَعَلَ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ بَرَكَةٌ »

**قوله** ( باب استعارة الثياب للعروس وغيرها ) أي وغير الثياب ، ذكر فيه حديث عائشة أنها استعارت من أمها قلادة ، وقد تقدم شرحه مستوفي في كتاب النيم ، ووجه الاستدلال به من جهة المعنى الجامع بين القلادة وغيرها من أنواع اللبوس الذي يترتب به للزوج أهم من أن يكون عند العرس أو بعده ، وقد تقدم في كتاب الهبة لعائشة حديث أخر من هذا وهو قولها « كان لي منهن - أي من اللدريج القعانية - درع على عهد رسول الله ﷺ ، فإكانت امرأة تقيين بالمدينة - أي تترين - إلا أرسلت إليّ تستميره ، وترجم عليه والاستعارة للعرس عند البناء ، وينبغي استحضر هذه الترجمة وحديثها هنا

### ٦٦ - باب ما يقول الرجل إذا أتى أهله

٥١٦٥ - **حَدَّثَنَا** سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَمَّا لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ يَقُولُ حِينَ يَأْتِي أَهْلَهُ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَارِزَ قَوْمِنَا ، نَمُّ قُدْرَتِهِمَا فِي ذَلِكَ أَوْفَى وَلَدَمْ يَهْرُهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا »

**قوله** ( باب ما يقول الرجل إذا أتى أهله ) أي جامع . قوله ( عن شيبان ) هو ابن عبد الرحمن النخعي ، ومنصور هو ابن المعتز ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق هو أولهم . قوله ( أما لو أن أحدا ) كذا لاسمعي عن هنا ، ولغيره بخلافه أن « وتقدم في بدء الخلق من رواية همام عن منه ور بخلافه لو ، ولفظه « أما أن أحدا » إذا أتى أهله ، وفي رواية جابر عن منصور عند أبي داود وغيره « لو أن أحدا إذا أراد أن يأتي أهله ، وهي مفسرة لغيرها من الروايات دالة على أن القول قبل الشروع . قوله ( حين يأتي أهله ) في رواية إسرائيل عن منصور عند الإسماعيل « أما أن أحدا لو يقول حين يجامع أهله » وهو ظاهر في أن القول يكون مع الفعل ، لكن يمكن حله على الجواز ، وعنده في رواية روح بن الغامم عن منصور « لو أن أحدا إذا جامع امرأته ذكر الله » . قوله

(بسم الله، اللهم جنبي) في رواية روح ذكر الله ثم قال اللهم جنبي، وفي رواية شعبة عن منصور في بدء الخلق و جنبي، بالافراد أيضا وفي رواية همام «جنبا»، قوله (الشیطان) في حديث أبي أمامة عند الطبرانی و جنبي و جنب ما رزقنا من الشیطان الرجیم، قوله (ثم قدر بينهما ولد أو قضي ولد) كذا بالمشك، وزاد في رواية الكشمجی «ثم قدر بينهما في ذلك - أي الحال - ولد، وفي رواية سفيان ابن عيينة عن منصور «فإن قضى الله بينهما ولدا»، ومثله في رواية إسرائيل، وفي رواية شعبة «فإن كان بينهما ولد، ولمسلم من طريقه «فإنه إن يقدر بينهما ولد في ذلك، وفي رواية جرير «ثم قدر أن يكون» والباقي مثله، ونحوه في رواية روح بن القاسم وفي رواية همام «فرزقا ولدا»، قوله (لم يضره شیطان أبدا) كذا بالتنكير، ومثله في رواية جرير، وفي رواية شعبة عند مسلم وأحمد ولم يسلط عليه الشیطان أولم يضره الشیطان، وتقدم في بدء الخلق من رواية همام وكذا في رواية سفيان بن عيينة وإسرائيل وروح بن القاسم بلفظ الشیطان، واللام للمعد المذكور في لفظ الدعاء، ولأحمد عن عبد العزيز العمري عن منصور ولم يضر ذلك الولد الشیطان أبدا، وفي مرسل الحسن عن عبد الرزاق إذا أتى الرجل أهله فليقل بسم الله اللهم بارك لنا فيما رزقنا ولا تجعل للشیطان نصيبا فيما رزقنا، فكان يرمى أن حملت أن يكون ولدا صالحا، واختلف في الضرر المنق بعد الاتفاق على ما نقله عياض على عدم الخل على العموم في أنواع الضرر، وإن كان ظاهرا في الخل على عموم الأحوال من صفة التي مع التأيد، وكان سبب ذلك ما تقدم في بدء الخلق وإن كل بني آدم يطعن الشیطان في بطنه حين يولد إلا من استثنى، فإن في هذا الطعن نوع ضرر في الجملة، مع أن ذلك سبب صراخه، ثم اختلفوا فقيل: المنع لم يسلط عليه من أجل بركة التسمية، بل يكون من جملة العباد الذين قيل فيهم (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان) فيؤيده مرسل الحسن المذكور، وقيل المراد لم يطعن في بطنه، وهو بعيد لما بذته ظاهر الحديث المتقدم، وأيسر تخصيصه بأولى من تخصيص هذا، وقيل المراد لم يضره، وقيل لم يضره في بدنه، وقال ابن دقيق العيد: يحتمل أن لا يضره في دينه أيضا، ولكن ببعده انتفاء المعصية، وتعب بأن اختصاص من خص بالمعصية بطريق الوجوب لا بطريق الجواز، فلا مانع أن يوجد من لا يصدر منه معصية عمدا وإن لم يسكن ذلك واجبا له، وقال الداودي معنى «لم يضره»، أي لم يفتنه عن دينه، إلى الكفر، وأيسر المراد عصمته منه عن المعصية، وقيل لم يضره بمشاركه أبيه في جماع أمه كما جاء عن مجاهد وإن الذي يجمع ولا يسمى يلتف الشیطان على إحليله فيجمع معه، ولعل هذا أقرب الأجوبة، وبناء على ذلك على الأول بأن الكثير ممن يعرف هذا الفضل العظيم يذهل عنه عند إرادة المواقعة والليل الذي قد يستحضره ويفعله لا يقع معه الخل، فإذا كان ذلك نادرا لم يبعد. وفي الحديث من الفوائد أيضا استحباب التسمية والدعاء والمحافظة على ذلك حتى في حالة الملاذك لوقوع، وقد ترجم عليه المصنف في كتاب الطهارة وتقدم ما فيه. وفيه الاعتصام بذكر الله ودعائه من الشیطان والتترك باسمه والامتناع به من جميع الأسواء وفيه الاستشعار بأنه ليس لذلك العمل والمعن عليه. وفيه إشارة إلى أن الشیطان ملازم لابن آدم لا ينطرد عنه إلا إذا ذكر الله. وفيه رد على منع المحدث أن يذكر الله، ويحدث فيه الرواية المتقدمة إذا أراد أن يأتي، وهو نظير ما وقع من القول عند الخلاه، وقد ذكر المصنف ذلك وأشار إلى الرواية التي فيها إذا أراد أن يدخل، وتقدم البحث فيه في كتاب الطهارة بما يفنى عن اعادته

٦٧ - باب الوصية حق. وقال عبد الرحمن بن عوف «قال لي النبي ﷺ: أولم ولو بشاة،

٥١٦٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكِيرٍ حَدَّثَنَا الْإِثْمُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ « أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ ابْنُ عَشْرٍ سَنِينَ مَقَدَّمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ ، فَكَانَ أَهْمَانِي بُوَاظِمِي عَلَى خِدْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَخَدَمْتُهُ عَشْرَ سَنِينَ . وَتَوَفَّى إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا ابْنُ عَشْرِينَ سَنَةً ، فَسَكَنْتُ أَعْلَمَ النَّاسِ بِشَأْنِ الْحِجَابِ حِينَ أُنْزِلَ ، وَكَانَ أَوَّلُ مَا أُنْزِلَ فِي مُهَيِّئِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَزِيْزَ بِنْتُ جَحْشٍ : أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ بِهَا عَرُوسًا فَدَعَا الْقَوْمَ فَأَصَابُوا مِنَ الْعَافِ ، ثُمَّ خَرَجُوا وَبَقِيَ رَهْطٌ مِنْهُمْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَطَالُوا الْمَسْكَتَ ؛ فَقَامَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فُخْرَجَ وَخَرَجَتْ مَعَهُ لِسِكِّي يَخْرُجُوا ، فَشَفَى النَّبِيُّ ﷺ وَمَشَيْتُ حَتَّى جَاءَ عَتَبَةُ حُجْرَةَ عَائِشَةَ ، ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُمْ خَرَجُوا فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ ، حَتَّى إِذَا دَخَلَ عَلَى زَيْنَبَ فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ لَمْ يَقُومُوا ، فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَجَعْتُ مَعَهُ ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ عَتَبَةُ حُجْرَةَ عَائِشَةَ وَظَنَّ أَنَّهُمْ خَرَجُوا فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ فَإِذَا هُمْ قَدْ خَرَجُوا ، فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْيَ وَيَتَنَّهُ بِالْأَسْتَرِ ، وَأُنْزِلَ الْحِجَابُ »

قوله ( باب الولية حق ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الطبراني من حديث وحشي بن حرب رفعه ، والولية حق ، والثانية معروف ، والثالثة نضر ، والمسلم من طريق الزهري عن الأعرج وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال « شر الطعام طعام الولية يدعى الغنى ويترك المسكين وهي حق ، الحديث . ولابن الشيخ والطبراني في الأوسط ، من طريق مجاهد عن أبي هريرة رفعه ، والولية حق وسنة ، فمن دعى فلم يجب فقد عصى ، الحديث ، وسأذكر حديث زهير ابن عثمان في ذلك وشواهد بعد ثلاثة أبواب . وروى أحمد من حديث بريدة قال « لما خطب علي فاطمة قال رسول الله ﷺ : إنه لا بد للعروس من ولية ، وسنده لا بأس به ، قال ابن بطال قوله « والولية حق ، أي ليست بإبطال بل يندب إليها وهي سنة فضيلة . وليس المراد بالحق الوجوب . ثم قال : ولا أعلم أحدا أوجبها . كذا قال ، وغفل عن رواية في مذهبه بوجودها نقاه القرطبي وقال : إن مشهور المذهب أنها مندوبة . وابن التين عن أحمد لكن الذي في « الغنى » أنها سنة ، بل وافق ابن بطال في نفي الخلاف بين أهل العلم في ذلك ، قال وقال بعض الشافعية : هي واجبة لأن النبي ﷺ أمر بها عبد الرحمن بن عوف ، ولأن الإجابة إليها واجبة فكانت واجبة . وأجاب بأنه طعام لضرورة سادت فأشبهه سائر الأطعمة ، والأمر محمول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه ، ولكونه أمره بشاة وهي غير واجبة اتفاقا ، وأما البناء فلا أصل له . قلت : وسأذكر مزيدا في « باب إجابة الداعي » قريبا . والبعض الذي أشار إليه من الشافعية هو وجه معروف عديم ، وقد جزم به سلم الرازي وقال : إنه ظاهر أص ، والزم ، ونقله عن النص أيضا الشيخ أبو إسحق في المذهب . وهو قول أهل الظاهر كما حرج به ابن حزم ، وأما سائر الدعوات غيرها فسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب . قوله ( وقال عبد الرحمن بن عوف قال لي النبي ﷺ : أولم ولو بشاة ) هذا طرف من حديث طويل وصله المصنف في أول البيوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ، ومن حديث أنس أيضا وسأذكر شرحه مستوفى أن شاء الله تعالى في الباب الذي يليه ، والمراد منه ورود صيغة الأمر بالولية ، وأنه لو رخص في تركها لما وقع الأمر باستدراكها بعد انقضاء الدخول . وقد اختلف السلف في وقتها هل هو عند العقد



أو عقه، أو عند الدخول أو عقه، أو موسع من ابتداء العقد إلى انتهاء الدخول على أقوال: قال النووي: اختلفوا على حكم عياض أن الاصح عند المالكية استحبابه بعد الدخول، وعن جماعة منهم أنه عند العقد، وعند ابن حبيب عند العقد وبعد الدخول. وقال في موضع آخر: يجوز قبل الدخول وبعده. وذكر ابن السبكي أن أباه قال: لم أر في كلام الأصحاب تعيين وقتها، وأنه استنبط من قول البغوي: ضرب الدف في السكاح جائز في العقد والزفاف قبل وبعد قريباً منه، أن وقتها موسع من حين العقد، قال: والمنقول من فعل النبي ﷺ أنها بعد الدخول كأنه يشير إلى قصة زينب بنت جحش، وقد ترجم عليه البيهقي في وقت الوليمة اهـ، وما نفاه من تصريح الأصحاب متعقب بأن الماوردي صرح بأنها عند الدخول، وحديث أنس في هذا الباب صريح في أنها بعد الدخول لقوله فيه: أصبح عروساً بزينب فدعا القوم، واستحب بعض المالكية أن تكون عند البناء ويقع الدخول عقبها وعياه عمل الناس اليوم، ويؤكد كونها للدخول لا للإملاك أن الصحابة بعد الوليمة ترددوا هل هي زوجة أو سرية، فلو كانت الوليمة عند الإملاك لعرفوا أنها زوجة لأن السرية لا وليمة لها فدل على أنها عند الدخول أو بعده. قوله في حديث أنس (مقدم النبي ﷺ) بالنصب على الطرف أي زمان قدمه، وسأني في الأشربة من طريق شعيب عن الزهري عن أنس «قدم النبي ﷺ المدينة وأنا ابن عشر سنين، ومات وأنا ابن عشرين، وتقدم قبل بابين في الحديث المعلق عن أبي عثمان عن أنس أنه خدم النبي ﷺ عشر سنين، وبأني في كتاب الأدب من طريق سلام بن مسكين عن ثابت عن أنس قال «خدمت النبي ﷺ عشر سنين، والله ما قال لي أف قط، الحديث. ولمسلم من رواية إسحق بن أبي طلحة عن أنس في حديث آخره «قال أنس والله لقد خدمته تسع سنين» ولا مناقاة بين الروایتين، فإن مدة خدمته كانت تسع سنين وبعض أشهر فألغى الزيادة تارة وجبر الكسر أخرى. قوله (فكن أمهاني) يعني أمه وعالته ومن في معناها، وأن ثبت كون مليكة جدته فهي مرادة هنا لا محالة. قوله (برواغبني) كذا الأكثر بظاه مخالفة وموحدة ثم نونين من المواظبة، والله كشمسي بطاء مهملة بعدها تحتانية مهموزة بدل الموحدة من المواظبة وهي الموافقة، وفي رواية الاسماعيل يوطنى بتشديد الطاء المهملة ونونين الأولى مشددة بغير ألف بعد الواو ولا حرف آخر بعد الطاء من الترطين، وفي لفظ له مثله لكن جهرة ساكنة بعدها النونان من الترطنة تقول وطأته على كذا أي حرضته عليه. قوله (وكنت أعلم الناس بشأن الحجاب) تقدم البحث فيه وبسط شرحه في تفسير سورة الاحزاب

### ٦٨ - باب الوليمة ولو بشاة

٥١٦٧ - حدثنا عليّ بن حذاف عن سفيان قال حدثني حميد أنه سمع أنساً رضي الله عنه قال «سأل النبي ﷺ عبد الرحمن بن عوف - وتزوج امرأة من الأنصار - كم أضدتها، قال وزن نواقه من ذهب». وعن حميد قال سمعت أنساً قال «لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الأنصار، فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعيد بن الربيع، فقال: أفايحتك مالي، وأنزل لك من إحدى امرأتي. قال: بارك الله لك في أهلك ومالك. فخرج إلى السوق، فباع واشترى، فأصاب شيئاً من أقط وسمن، فتزوج، فقال النبي ﷺ: أولم ولو بشاة»

٥١٦٨ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا حماد عن ثابت عن أنس قال « ما أولتم لذي **عليه السلام** على شيء من نسائه ما أولم على زنب ، أولم بشاة »

٥١٦٩ - **حدثنا** مسدد حدثنا عبد الوارث عن شعيب عن أنس « ان رسول الله **عليه السلام** أعتق صبية وتزوجها ، وجعل عتقها صداقها ، وأولم عليها بخمس »

٥١٧٠ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل حدثنا زهير عن بيان قال سمعت أنسا يقول « بنى الله **عليه السلام** بامرأة ، فأرسلني فدعوت رجلا إلى الطعام »

**قوله** ( باب الولية ولو بشاة ) أي لمن كان موسرا كما سيأتى البحث فيه ، وذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث كلها عن أنس : الأول والثاني قصة عبد الرحمن بن عوف ، قطعها قطعتين . **قوله** ( حدثنا علي ) هو ابن المدني ، وسفيان هوان عينة ، وقد صرح بتحديث حميد له وسماع حميد عن أنس فأمّن تدليسهما ، لكنه تركه حديثين : فذكر في الأول سؤال النبي **عليه السلام** عبد الرحمن عن قدر الصداق ، وفي الثاني أول القصة قال « لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الأنصار ، وجبر في هذا بقوله » وعن حميد قال سمعت أنسا ، وفي رواية الكشميني أنه سمع أنسا كما قال في الذي قبله ، وهذا معطوف فيما جزم به المزني وغيره على الأول ، ويحتمل أن يكون مطلقا والأول هو الممتد . وقد أخرجه الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن خلاد عن سفيان حدثنا حميد سمعت أنسا ، وساق الحديثين معا ، وأخرجه الحيدري في مسنده وفي طريقه أبو نعيم في المستخرج ، عن سفيان بالحديث كله مفردا وقال في كل منهما « حدثنا حميد أنه سمع أنسا » وقد أخرجه ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان ، ومن طريقه الإسماعيلي فقال عن حميد عن أنس وساق الجميع حديثا واحدا ، وقدم القصة الثانية على الأولى كما في رواية غير سفيان ؛ فقد تقدم في أوائل النكاح من طريق الثوري وفي « باب الصفرة للزوج » من رواية مالك وفي فضل الأنصار ، من طريق إسماعيل بن جعفر ، وفي أول البيوع من رواية زهير بن معاوية ، وبأن في الأدب من رواية يحيى القطان كلهم عن حميد . وأخرجه محمد بن سعد في الطبقات ، عن محمد بن عبد الله الأنصاري عن حميد ، وتقدم في « باب ما يدعى للزوج » من رواية ثابت ، وفي « باب وآتوا النساء صدقاتهن » من رواية عبد العزيز بن صهيب بقيادة كلهم عن أنس ، وأورده في أول كتاب البيوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة . وتقدم في البيوع في الكلام على حديث أنس بيان من زاد في روايته فجعله من حديث أنس عن عبد الرحمن بن عوف ، وأكثر الطرق تجعله من مسند أنس ، والذي يظهر من مجموع الطرق أنه حضر القصة وإنما نقل عن عبد الرحمن منها ما لم يقع له عن النبي **عليه السلام** . **قوله** ( لما قدموا المدينة ) أي النبي **عليه السلام** وأصحابه ، وفي رواية ابن سعد « لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة » . **قوله** ( نزل المهاجرون على الأنصار ) تقدم بيان ذلك في أول الهجرة . **قوله** ( فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع ) في رواية زهير « لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة آخى النبي **عليه السلام** بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري ، وفي رواية إسماعيل بن جعفر « قدم علينا عبد الرحمن فآخى ، ونحوه في حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ، وفي رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن حميد عند النسائي والطبراني وآخى

رسول الله ﷺ بين قريش والأنصار . فأتى بين سعد وعبد الرحمن ، وفي رواية اسماعيل بن جعفر ، وقم علينا عبد الرحمن بن عوف فأتى ، زاد زهير في روايته وكان سعدا غنا ، وفي رواية اسماعيل بن جعفر ، لقد هلت الأنصار أنى من أكثرها مالا ، وكان كثير المال ، وفي حديث عبد الرحمن ، وأنى أكثر الأنصار مالا ، وقد تقدمت ترجمة سعد ابن الربيع في فضائل الأنصار ، وقصة موته في غزوة أحد ، ووقع عند عبد بن حميد من طريق ثابت عن أنس ان النبي ﷺ أتى بين عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان فقال لعبد الرحمن : ان لي حاتئين ، الحديث ، وهو وم من رواية عمارة بن زاذان . قوله ( قال فأما لك مالى وأزل لك عن إحدى امرأتى ) في رواية ابن سعد ، فأتى به سعد الى منزله فدعا بطعام فأكلوا وقال : لى امرأتان وأنت أعنى لا امرأة لك ، فأزل عن إحداهما فتزوجها ، قال : لا والله ، قال : لم الى حديثى أشاطركما ، قال فقال : لا ، وفي رواية الثوري ، فعرض عليه أن يقاسمه أهله وماله ، وفي رواية اسماعيل بن جعفر ، ولى امرأتان فانظر أعجبهما اليك فأطلقها ، فاذا حلت تزوجها ، وفي حديث عبد الرحمن بن عوف ، فأقدم لك نصف مالى ، وانظر أى زوجتى هويت فأزل لك عنها فاذا حلت تزوجتها ، ونحوه في رواية يحيى بن سعيد ، وفي لفظ ، فانظر أعجبهما اليك فسمهما لى فأطلقها ، فاذا انقضت عدتها فتزوجها ، وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عند أحمد ، فقال له سعد : أى أخى ، أنا أكثر أهل المدينة مالا ، فانظر شطر مالى نخذه ، ونحى امرأتان فانظر أيهما أعجب اليك حتى أطلقها ، ولم أفد لى اسم امرأتى سعد بن الربيع إلا أن ابن سعد ذكر أنه كان له من الولد أم سعد واسمها جميلة وأما عمرة بنت حزم ، وتزوج زيد بن ثابت أم سعد فولدت له ابنة خارجة ، فيؤخذ من هذا تسمية إحدى امرأتى سعد . وأخرج الطبرانى في التفسير قصة بحى امرأة سعد بن الربيع بابن سعد لما استشهد فقالت : ان عمهما أخذ ميراثهما ، فنزلت آية الميراث ، وسمها اسماعيل القحطاني في أحكام القرآن ، بسند له مرسل عمرة بنت حزم . قوله ( بارك الله في أهلك ومالك ) في حديث عبد الرحمن ، ولا حاجة لى في ذلك ، هل من سوق فيه تجارة ؟ قال : سوق بن قينقاع ، وقد تقدم ضبط قينقاع في أول البيوع ، وكذا في رواية زهير ، دلونى على السوق ، زاد في رواية حماد ، فدلو ، . قوله ( نخرج الى السوق فباع واشترى ، فأصاب شيئا من أفط وسمن ) في رواية حماد ، فاشترى وباع فربح ، جاء بشىء من سمن وأفط ، وفي رواية الثوري ، دلنى على السوق ، فربح شيئا من أفط وسمن ، وفيه حذف بيته ، الرواية الأخرى ، وفي رواية زهير ، فأرجع حتى استفضل أفطا وسمنا فأتى به أهل منزله ، ونحوه يحيى بن سعيد وكذا لأحمد عن ابن علية عن حميد . قوله ( فتزوج ) زاد في حديث عبد الرحمن بن عوف ، ثم تابع الغدو ، يعنى الى السوق في رواية زهير ، فكشنا ما شاء الله ، ثم جاء وعليه ضر صفرة ، ونحوه لابن علية ، وفي رواية الثوري والأنصاري ، فلقى النبي ﷺ ، زاد ابن سعد ، في سكة من سكة المدينة وعليه ضر من صفرة ، وفي رواية حماد بن سلمة ، وعليه رقع زعفران ، وفي رواية معمر عن ثابت عند أحمد ، وعليه ضر من خلو ، وأول حديث مالك ، ان عبد الرحمن بن عوف جاء الى النبي ﷺ وعليه أثر صفرة ، ونحوه في رواية عبد الرحمن نفسه ، وفي رواية عبد العزيز بن صهيب ، فرأى النبي ﷺ بشاشة العرس والوضر ، يفتح الوارد المضاد المراجعة وآخره راء هو في الاصل الامر ، والردع بهملات - مفتوح الاول ساكن الثاني - هو امر الزعفران ، والمراد بالصفرة صفرة الخلق والخلق طيب يصنع من زعفران وغيره ، قوله في أول الرواية الاولى

(سأل النبي ﷺ عبد الرحمن بن عوف وتزوج امرأة من الانصار) هذه الجملة حاوية أى سألته حين تزوج ، وهذه المرأة جزم الزبير بن بكار في «كتاب النسب» ، أنها بنت أبي الحيسر أنس بن رافع بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشبل ، وفي ترجمة عبد الرحمن بن عوف من «طبقات ابن سعد» ، أنها بنت أبي الحشاش وساق نسبه ، وأظنهما نكتين ، فإن في رواية الزبير قال «ولدت لعبد الرحمن القاسم وعبد الله» ، وفي رواية ابن سعد «ولدت له اسماعيل وعبد الله» ، وذكر ابن القداح في «نسب الأوس» ، أنها أم إياس بنت أبي الحيسر بفتح المهملة بينهما تحتاية ساكنة وآخره راه واسمه أنس بن رافع الأوسى ، وفي رواية مالك «فسأله فأخبره أنه تزوج امرأة من الانصار» وفي رواية زهير وابن علية وابن سعد وغيرهم «فقال له النبي ﷺ : مهيم» ؟ ومعناه ما سألتك أو ما هذا ؟ وهى كنية استفهام مبينة على السكون ، وهل هى بسيطة أو مركبة ؟ قولان لاهل اللغة . وقال ابن مالك : هى اسم فتل بمعنى أخبر ، ووقع في رواية للطبراني في الاوسط «فقال له مهيم» وكانت كذته اذا أراد أن يسأل عن الشيء ، ووقع في رواية ابن السكن «مهيم» بنون آخره بدل الميم والاول هو المعروف . ووقع في رواية حماد بن زيد عن ثابت عند المصنف وكذا في رواية عبد العزيز بن صهيب عند أبي عوانة «قال ما هذا» ، وقال في جوابه «تزوجت امرأة من الانصار» ، والطبراني في «الاوسط» ، من حديث أبي هريرة بسند فيه ضعف «ان عبد الرحمن بن عوف أتى رسول الله ﷺ وقد غضب بالصفرة فقال : ما هذا الخضب» ، أعربت ؟ قال نعم ، الحديث . قوله (كم أصدقها) كذا في رواية حماد بن سلمة ومعمر عن ثابت وفي رواية الطبراني «على كم» ، وفي رواية الثوري وزهير «ما سقت اليها» ، وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه ، وفي رواية مالك «كم سقت اليها» . قوله (وزن نواة) بنصب النون على تقدير فعل أى أصدقها ، ويجوز الرفع على تقدير «يتدا أى الذى أصدقها هو» . قوله (من ذهب) كذا وقع الجزم به في رواية ابن عبيدة والثوري ، وكذا في رواية حماد بن سلمة عن ثابت وحيد ، وفي رواية زهير وابن علية «نواة من ذهب» ، أو وزن نواة من ذهب ، وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه بالثب ، وفي رواية شعبة عن عبد العزيز بن صهيب «على وزن نواة» ، وعن قتادة «على وزن نواة من ذهب» ، ومثل الاخير في رواية حماد بن زيد عن ثابت ، وكذا أخرجه مسلم من طريق أبي عوانة عن قتادة ، ولمسلم من رواية شعبة عن أبي حمزة عن أنس «على وزن نواة» . قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن : من ذهب ، ورجح الداودي رواية من قال «على نواة من ذهب» ، واحتسب رواية من روى «وزن نواة» ، واستنكره هو المنكر لأن الذين جزموا بذلك أئمة حفاظ ، قال عياض لا وهم في الرواية لأنها إن كانت نواة تمر أو غيره أو كان للنواة قدر معلوم صالح أن يقال في كل ذلك وزن نواة ، واختلف في المراد بقوله «نواة» ، فقيل المراد واحدة نوى التمر كما يوزن بنوى الخروب وأن القيمة عنها يومئذ كانت خمسة دراهم ، وقيل كان قدرها يومئذ ربع دينار ، ورد بان نوى التمر يختلف في الوزن فكيف يجعل معيارا لما يوزن به ؟ وقيل : لفظ النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق ، وجزم به الخطابي واحتماه الأزهرى ونقله هياض عن أكثر العلماء ، ويؤيده أن في رواية للبيهقي من طريق سعيد بن بشر عن قتادة «وزن نواة من ذهب قومت خمسة دراهم» ، وقيل وزنها من الذهب خمسة دراهم حكاه ابن قتيبة وجزم به ابن فارس ، وجعله البيضاوى الظاهر ، واستبعد لأنه يستلزم أن يكون ثلاثة مثاقيل ونصفا . ووقع في رواية حجاج بن أرطاة عن قتادة عند البيهقي «قومت ثلاثة دراهم وثلاثا» ، وإسناده

ضعيف ، ولكن جزم به أحد ، وقيل ثلاثة ونصف ، وقيل ثلاثة وربع ، وعن بعض المالكية النواة عند أهل المدينة ربع دينار ، ويؤيد هذا ما وقع عند الطبراني في الأوسط في آخر حديث قال أنس جاء وزنها ربع دينار ، وقد قال الشافعي : النواة ربع النش والنش نصف أوقية والأوقية أربعون درهما فيكون خمسة دراهم ، وكذا قال أبو حنيفة : أن عبد الرحمن بن عوف دفع خمسة دراهم ، وهي تسمى نواة كما تسمى الأربعة أوقية ، وبه جزم أبو حنيفة وآخرون ، قوله في آخر الرواية الثانية ( فقال النبي ﷺ : أولم ولو بشاة ) ليست دلو ، هذه الامتناعية وإنما هي التي لتقليل ، وزاد في رواية حماد بن زيد : فقال بارك الله لك ، قبل قوله دلو ، وكذا في رواية حماد ابن سلمة عن ثابت وحيد وزاد في آخر الحديث : قال عبد الرحمن : فقد رأيتني ولو رفعت حجراً لرجوت أن أصيب ذهباً أو فضة ، فكأنه قال ذلك إشارة إلى إجابة الدعوة النبوية بأن يبارك الله له . ووقع في حديث أبي هريرة بعد قوله أعرست قال نعم . قال : أولمت ؟ قال : لا . فرس إليه رسول الله ﷺ بنواة من ذهب فقال : أولم ولو بشاة ، وهذا لو صح كان فيه أن الشاة من إغانة النبي ﷺ ، وكان يكره على من استدلل به على أن الشاة أقل ما يشرع للموسر ، ولكن الاسناد ضعيف كما تقدم . وفي رواية معمر عن ثابت : قال أنس : فلقد رأيته قدم لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة ألف . قلت : مات عن أربع نسوة فيكون جميع تركته ثلاثة آلاف ألف ومائتي ألف ، وهذا بالنسبة لتركه الزبير التي تقدم شرحها في فرض الخس قليل جدا ، فيحتمل أن تكون هذه دنائير وذلك دراهم لأن كثرة مال عبد الرحمن مشهورة جدا ، واستدل به على تأكيد أمر الولية وقد تقدم البحث فيه . وعلى أنها تكون بعد الدخول ، ولا دلالة فيه وإنما فيه أنها تستدرك إذا كانت بعد الدخول ، وعلى أن الشاة أقل ما تجزئ عن الموسر ، ولولا بئوت أنه ﷺ أولم على بعض نسائه كما سيأتي بأقل من الشاة لكان يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما تجزئ في الولية ، ومع ذلك فلا بد من تقييده بالقدار عليها ، وأيضاً فيعبر عن الاستدلال أنه خطاب واحد ، وفيه اختلاف هل يستلزم العموم أولاً ، وقد أشار إلى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال : لا أعلمه أمر بذلك غير عبد الرحمن ، ولا أعلمه أنه ﷺ ترك الولية لجعل ذلك مستندا في كون الولية ليست بحتم ، ويستفاد من السياق طلب تكثير الولية لمن يقدر ، قال عياض : وأجمعوا على أن لا حد لكثرها ، وأما أقلها فكذلك ، ومهما تيسر أجزاء ، والمستحب أنها على قدر حال الزوج ، وقد تيسر على الموسر الشاة فأفرقها ، وسيأتي البحث في تكرارها في الأيام بعد قليل . وفي الحديث أيضاً منقبة اسعد بن الربيع في إثارة على نفسه بما ذكر ، ولعبد الرحمن بن عوف في تزوجه عن شيء يستلزم الحياة . والمرءة اجتنابه ولو كان محتاجا إليه . وفيه استحباب المؤاخاة وحسن الإيثار من الغنى للفقير حتى باحدى زوجتيه ، واستحباب رد مثل ذلك على من أثر به لما يفلب في العادة من تكلف مثل ذلك ، فهو يحقق أنه لم يتكلف جاز . وفيه أن من ترك ذلك بقصد صحيح عوضه الله خيرا منه وفيه استحباب التكسب ، وأن لا نقص على من يتعاطى من ذلك ما يليق بمروءة مثله ، وكراهة قبول ما يتوقع منه الذل من هبة وغيرها ، وأن العيش من عمل المرء بتجارة أو حرفة أولى لزاهة الأخلاق من الديش بالهبة ونحوها . وفيه استحباب الدعاء بالتزويج ، وسؤال الإمام والكبير أصحابه وأقباؤه عن أحوالهم ، ولا سيما إذا رأى منهم ما لم يهد . وجواز خروج العروس وعليه أثر العرس من خلوق وغيره . واستدل به على جواز التزويج للموسر . وخص به عموم النبي عن التزويج للرجال كما سيأتي بيانه في كتاب اللباس ، وتعقب باحتمال أن تكون تلك الصفرة

كانت في ثيابه دون جسده ، وهذا الجواب للمالكية على طريقة تم في جوارزه في الثوب دون البدن ، وقد نقل ذلك مالك عن علماء المدينة ، وفيه حديث أبي موسى رفعه ولا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من خلو ، أخرجه أبو داود ، فإن مفهومه أن ما عدا الحمد لا يتناله الوعيد ، ومنع من ذلك أبو حنيفة والثاقفي ومن تبعهما في الثوب أيضا ، وتمسكوا بالأحاديث في ذلك وهي صحيحة ، وفيها ما هو صريح في المدعى كما سيأتي بيانه ، وعلى هذا فاجب عن قصة عبد الرحمن باجوبة : أحدها أن ذلك كان قبل النهي وهذا يحتاج إلى تاريخ ، ويؤيده أن سياق قصة عبد الرحمن يشعر بأنها كانت في أوائل الهجرة ، وأكثر من روى النهي عن تأخرت هجرته . ثانيا أن أثر الصغرة التي كانت على عبد الرحمن تعلقت به من جهة زوجته فكان ذلك غير مقصود له ، ورجعه النووي وعزاه للحنفية ، وجملة البيضاوي أصلا رد إليه أحد الاحتياين أبداهما في قوله « مهم » فقال : معناه ما السبب في الذي أراه عليك ؟ فلذلك أجب بأنه تزوج ، قال ويحتمل أن يكون استهتام انسكار لما تقدم من النهي عن التمسك بالخلق ، فأجاب بقوله تزوجت ، أي فتعلق بي منها ولم قصد إليه . ثالثا أنه كان قد احتاج إلى التطيب لدخول على أهله فلم يجد من طيب الرجال حينئذ شيئا فنظيب من طيب المرأة ؛ وصادف أنه كان فيه صغرة فاستباح القليل منه عند عدم غيره جمعا بين الدليلين ، وقد ورد الأمر في التطيب للجمعة ولو من طيب المرأة فبقي أثر ذلك عليه . رابعا كان يسيرا ولم يبق إلا أثره فلذلك لم ينكر . خامسا وبه جزم الباجي أن الذي يكره من ذلك ما كان من زعفران وغيره من أنواع الطيب ، وأما ما كان ليس بطيب فهو جائز . سادسا أن النهي عن الزعفران للرجال ليس على التحريم بدلالة تقريره لعبد الرحمن بن عوف في هذا الحديث . سادسا أن العروس يستثنى من ذلك ولا سيما إذا كان شابا ، ذكر ذلك أبو حنيفة قال : وكانوا يرخصون للشباب في ذلك أيام عرسه ، قال وقيل : كان في أول الإسلام من تزوج ابس ثوبا مصبوغا علامة لزوجاته ليدان على ولية عرسه ، قال وهذا غير معروف . قلت : وفي استهتام النبي ﷺ له عن ذلك دلالة على أنه لا يختص بالتزويج ، لكن وقع في بعض طرق ، عند أبي عرانة من طريق شعبة عن حميد بن بلفظ « فأبى النبي ﷺ فرأى عليه بشاشة العرس فقال : أتزوجت ؟ قلت : تزوجت امرأة من الانصار ، فقد يتمسك بهذا السياق للمدعى ولكن القصة واحدة ، وفي أكثر الروايات أنه قال له « مهم » أو ما هذا فهو المعتمد ، وبشاشة العرس أثره وحسنه أو فرحه وسروره ، يقال ش فلان بفلان أي أقبل عليه فرحا به ملطفا به ، واستدل به على أن النكاح لا بد فيه من صداق لاستهتامه على الكنية ، ولم يكن هل صدقتها أو لا ؟ ويشعر ظاهره بأنه يحتاج إلى تقدير لاطلاق لفظ « كم » الموضوع للتقدير ، كذا قال بعض المالكية ، وفيه نظر لا حتم أن يكون المراد الاستخبار عن الكثرة أو القلة فيغيره بعد ذلك بما يليق بحال مثله ، فلما قال له القدر لم ينكر عليه بل أقره ، واستدل به على استحباب تقليل الصداق لأن عبد الرحمن بن عوف كان من مياسير الصحابة وقد أقره النبي ﷺ على صداقة وزن نواة من ذهب ، وتمتع بأن ذلك كان في أول الأمر حين قدم المدينة وإنما حصل له اليسار بعد ذلك من ملازمة التجارة حتى ظمرت منه من الاعانة في بعض الغزوات ما اشتهر ، وذلك ببركة دعاء النبي ﷺ له كما تقدم . واستدل به على جواز المواعد لمن يريد أن يتزوج بها إذا طلقها زوجها وأوفت العدة ، لقول سعد بن الربيع « انظر أي زوجتي أعجب إليك حتى أطلقها فإذا انقضت عدتها تزوجتها » ووقع تقرير ذلك ، ويعكر على هذا أنه لم ينقل أن المرأة علبت بذلك ولا سيما ولم يقع تعيينها ، لكن الإطلاع على أحوالهم إذ ذلك يقتضي أنهما هلنا معا لأن ذلك كان قبل نزول آية الحجاب

فكانوا يجتمعون ، ولولا وثوق سعد بن الربيع من كل منهما بالرضا ما جزم بذلك . وقال ابن المنير : لا يستلزم المودة بين الرجلين وقوع المودة بين الأجنبي والمرأة ، لأنها إذا منع وهي في العدة من خطبتها تصريحاً في هذا يكون بطريق الأولى لأنها إذا طاعت دخلت العدة قطعاً ، قال : ولسكنها وإن اطاعت على ذلك فهي بعد انقضاء عدتها بالخيار ، والنهي إنما وقع عن المودة بين الأجنبي والمرأة أو إياها لا مع أجنبي آخر . وفيه جواز نظر الرجل إلى المرأة قبل أن يتزوجها . (فتاويه) : حقه أن يذكر في مكانة من كتاب الأدب ، لكن جعلته هنا لتكميل فوائد الحديث ، وذلك أن البخاري ترجم في كتاب الأدب « باب الإغاء والخلف » ، ثم ساق حديث الباب من طريق يحيى بن سعيد القطان عن حميد واختصره فاقصر منه على قوله « عن أنس قال : لما قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأخى النبي ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع فقال له النبي ﷺ : أؤلم ولو بشاة » فرأى ذلك المحب الطبري فظن أنه حديث مستقل فترجم في أبواب الولية : ذكر الولية الإغاء ، ثم ساق هذا الحديث بهذا اللفظ وقال : أخرجه البخاري . وكون هذا طرفاً من حديث الباب لا يعنى على من له أدنى عبارة بهذا الفن ، والبخاري يصنع ذلك كثيراً ، والأمر لعبد الرحمن ابن عوف بالولية إنما كان لاجل الزواج لا لاجل الإغاء ، وقد تعرض المحب لشيء من ذلك لكنه أبداه احتجلاً ، ولا يحتمل جريان هذا الاحتياط بمن يكون عدواً ، قاله أعلم بالصواب . الحديث الثالث حديث « ما أولم الذي يتزوج » وهذا الذي ذكره بحسب الاتفاق لا الحديث كما رأيت في الباب الذي بعده ، وحادث المذكور في إسناده هو ابن زيد من الشافعية أن الشاة حد لاكثر الولية لأنه قال : وأكلها شاة ، لكن نقل عياض الإجماع على أنه لا حد لأكلها ، وقال ابن أبي عمير : أفهام للموسر شاة ، وهذا موافق لحديث عبد الرحمن بن عوف الماضي وقد تقدم ما فيه . الحديث الرابع : قوله (حدثنا عبد الوارث) في رواية الكشمغيني « عن جد الوارث ، وشعيب هو ابن المحباب ، وقد تقدم شرح الحديث في « باب من جعل عتق الأمة صداقها » وقوله في آخره « وأولم عليها بحميس » ، قد تقدم في « باب اتخاذ السراي » من طريق حميد عن أنس « أنه أمر بالانطاع فألقى فيها من القمح والأناط والسن فسكانت وليمته » ، ولا مخالفة بينهما لأن هذه من أجزاء الحميس ، قال أهل اللغة : الحميس يؤخذ القمح فيزعه نواه ويخاط بالأناط أو الدقيق أو السويق . ولوجعل فيه السن لم يخرج عن كونه حميساً . الحديث الخامس : قوله (زهير) هو ابن معاوية الجعفي . قوله (عن بيان) هو ابن بشر الاحمسي ، ووقع في رواية ابن خزيمة عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي عن مالك بن اسماعيل شيخ البخاري فيه عن زهير « حدثنا بيان » . قوله (بامرأة) يظلم على الظن أنها زينب بنت جحش لما تقدم قريباً في رواية أبي عثمان عن أنس أن النبي ﷺ بعثه يدعو رجلاً إلى الطعام ، ثم تبين ذلك وإسماها من رواية الترمذي لهذا الحديث تأمناً من طريق آخرى عن بيان بن بشر فزاد بعد قوله إلى الطعام « فلما أكلوا وخرجوا قام رسول الله ﷺ فرأى رجلين جالسين ، فذكر قصة نزول (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي) الآية » ، وهذا في قصة زينب بنت جحش لا محالة كما تقدم سياقه مطولاً وشرحه في تفسير الأحزاب

٦٩ - باب من أولم على بعض نساءه أكثر من بعض

٥١٧١ - حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زيد عن ثابت قال ذكر تزويج زينب بنت جحش عند أنس

فقال : ما رأيتُ الذي ﷺ أولمَ على أحدٍ من نِسائه ما أولمَ عليها ، أولمَ نِشاة

قوله ( باب من أولم على بعض نِسائه أكثر من بعض ) ذكر فيه حديث أنس في زينب بنت جحش أولم عليها بشاة ، وهو ظاهر فيما ترجم لما يتضمنه سيافه ، وأشار ابن بطال إلى أن ذلك لم يقع قصدا لتفضيل بعض النساء على بعض بل باعتقاد ما أتفق ، وأنه لو رُجِد الشاة في كل منهن لأولم بها ، لأنه كان أجود الناس ، ولكن كان لا يبلغ فيها يتعلق بأمر الدنيا في الثاني ، وجوز غيره أن يكون فعل ذلك لبيان الجواز ، وقال السكرماني : لعل السبب في تفضيل زينب في الولية على غيرها كان للشكر لله على ما أنعم به عليه من تزويجه إياها بالوحي . قلت : ونفى أنس أن يكون لم يولم على غير زينب بأكثر مما أولم عليها محمول على ما انتهى إليه علوه ، أو لما وقع من البركة في وليتها حيث أشيع للمسلمين خيرا ولما من الشاة الواحدة ، والا فإذ يظهر أنه لما أولم على ميمونة بنت الحارث لما تزوجها في عمرة القعدة بمكة وطلب من أهل مكة أن يحضروا وليتها فامتنعوا أن يكون ما أولم به عليها أكثر من شاة لوجود التوسعة عليه في تلك الحالة لأن ذلك كان بعد فتح خيبر ، وقد وسع الله على المسلمين منذ فتحها عليهم . وقال ابن المنير : يؤخذ من تفضيل بعض النساء على بعض في الولية جواز تخصيص بعضهم دون بعض بالاتحاد والالطاف والتهدايا . قلت : وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الحية

## ٧٠ - باب من أولم بأقل من شاة

٥١٧٢ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن منصور بن صبيحة عن أمه صفية بنت شيبة قالت :

« أولم الذي ﷺ على بعض نساؤه بدين من شعير »

قوله ( باب من أولم بأقل من شاة ) هذه الترجمة وإن كان حكمها مستفادا من التي قبلها ، لكن التي وقع في هذه بالتخصيص . قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفرغاني كما يجوز به الاسماعيل وأبو نعيم في مستخرجيهما ومن تبعهما ، وسفيان هو الثوري لما سياتي من كلام أهل النقد ، وجوز السكرماني أن يكون سفيان هو ابن عيينة ومحمد بن يوسف هو البيهقي ، وأيد ذلك بأن السفيانيين رواه عن منصور بن عبد الرحمن ، والمجوز به عندنا أنه الفرغاني عن الثوري . قال البرقاني : روى هذا الحديث عبد الرحمن بن ممدى وكيع والفرغاني وروح بن عبادة عن الثوري لمسلمه من رواية صفية بنت شيبة ، ورواه أبو أحمد الزبيري ومؤمل بن إسماعيل ويحيى بن العيمان عن الثوري فقالوا فيه عن صفية بنت شيبة عن عائشة . قال : والاول أصح ، وصفية ليست بصحابة وحديثها مرسل ، قال : وقد نصر النسائي قول من لم يقل عن عائشة ، وأورده عن بندار عن ابن مبدى وقال إنه مرسل اه . ورواية وكيع أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عنه ، وأصلح في بعض النسخ بذكر عائشة ، وهو وهم من فاعله . وأخرجه الاسماعيل من رواية يزيد بن أبي حكيم المدني ، وأخرجه اسماعيل القاضي في « كتاب أخلاق النبي ﷺ » ، عن محمد بن كثير العمري كلاهما عن الثوري كما قال الفرغاني ، وأخرجه الاسماعيل أيضا من رواية يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الثوري بذكر عائشة فيه ، وزعم ابن المواق أن النسائي أخرجه من رواية يحيى بن آدم عن الثوري وقال : ليس هو بدين الفرغاني ، كذا قال ، ولم يخرج النسائي إلا من رواية يحيى بن العيمان وهو ضيف ، وكذلك مؤمل



ابن اسماعيل في حديثه عن الثوري ضعيف ، وأقوى من زاد فيه عائشة أبو أحمد الزبيري أخرجه أحمد في مسنده عنه ويحيى بن أبي زائدة ، والذين لم يذكروا فيه عائشة أكثر عددا وأحفظ وأعرف بحديث الثوري عن زاد ، قالني يظهر على قواعد الحديث أنه من المزيدي متصل الاسانيد ، وذكر الاسماعيل أن عمر بن محمد بن الحسن بن التل رواه عن أبيه عن الثوري فقال فيه عن منصور بن صفية عن صفية بنت حيي ، قال وهو غلط لاشك فيه . ويحتمل أن يكون مراد بعض من أطلق أنه مرسل يعني من مراسيل الصحابة ، لأن صفية بنت شيبة ما حضرت قصة زواج المرأة المذكورة في الحديث لأنها كانت بحكم طفلة أو لم تولد بمسند ، وتزوج المرأة كان بالمدينة كما سيأتي بيانه ، وأما حزم البرقاني بأنه إذا كان بدون ذكر عائشة يكون مسلا فسبقه الى ذلك النسائي ثم الدارقطني فقال : هذا من الاحاديث التي تعد فيما أخرج البخاري من المراسيل ، وكذا حزم ابن سعد وابن حبان بأن صفية بنت شيبة ثابته ، اسكن ذكر الزبيدي في الاطراف ، أن البخاري أخرج في كتاب الحج عقب حديث أبي هريرة وابن عباس في تحريم مكة قال : وقال أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة قالت : سمعت رسول الله ﷺ ، مثله ، قال : ووصله ابن ماجه من هذا الوجه . قلت : وكذا وصله البخاري في التاريخ . ثم قال المزي : لو صح هذا لكان مريحا في صحيحها ، لكن أبان بن صالح ضعيف ، وكذا أطلق هنا ولم ينقل في ترجمة أبان بن صالح في التهذيب تضعيفه عن أحد ، بل نقل توثيقه عن يحيى بن معين وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم ، وقال الذهبي في « مختصر التهذيب » : ما رأيت أحدا ضعف أبان بن صالح ، وكأنته لم يقف على قول ابن عبد البر في التهذيب ، لما ذكر حديث جابر في استقبال قاضي الحاجة القبيلة من رواية أبان بن صالح المذكور : هذا ليس صحيحا لأن أبان بن صالح ضعيف ، كذا قال وكانه التمس عليه بأبان بن أبي عياش البصري صاحب أس قاه ضعيف باتفاق ، وهو أشهر وأكثر حديثا ورواية من أبان بن صالح ؛ ولهذا لما ذكر ابن حزم الحديث المذكور عن جابر قال : أبان بن صالح ليس بالمشهور . قلت : ولكن يكفي توثيق ابن معين ومحمد بن إسحق . وقد روى عنه أيضا ابن جريج وأسامة بن زيد اللبني وغيرهما ، وأشهر من روى عنه محمد بن إسحق . وقد ذكر المزي أيضا حديث صفية بنت شيبة قالت : طاب النبي ﷺ على بعير يستلم الحجر بمحجن وأما أنظر اليه ، أخرجه أبو داود وابن ماجه ، قال المزي : هذا يضعف قول من أنكر أن يكون لها رؤية ، فإن إسناده حسن . قلت : وإذا ثبت رؤيتها له ﷺ وضبط ذلك لما المانع أن نسمع خطبته ولو كانت صغيرة . قوله ( عن منصور بن صفية ) هي أمه واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث بن طلحة بن أبي طلحة القرشي العبدي الهجبي ، قتل جده الأعلى الحارث يوم أحد كانوا وكذا أبوه طلحة بن أبي طلحة ، ولجده الأدنى طلحة بن الحارث رؤية ، وقد أغفل ذكره من صف في الصحابة وهمسرو وارد عليهم ، ووقع في « رجال البخاري » للسكلاذبي ، أنه منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن عمر بن عبد الرحمن التيمي ، وهم في ذلك كما فيه عليه الرضى الشاطبي فيما قرأت بخطه . قوله ( أولم النبي ﷺ على بعض نسائه ) لم أقف على تعيين اسمها صريحا ، وأقرب ما يفسر به أم سلية ، فقد أخرج ابن سعد عن شيخه الواقدي بسنده الى أم سلية قالت : لما خطبني النبي ﷺ - فقد كر قصة تزويجه بها - فأدخلني بيت زينب بنت خزيمة ، فاذا جرة فيها شيء من شمع ، فأخذته فطحنته ثم عصبته في البردة وأخذت شيئا من إهالة فأدمته فكان ذلك طعام رسول الله ﷺ ، وأخرج ابن سعد أيضا وأحمد باسناد صحيح الى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن أم سلية أخبرته فذكر قصة خطبتها وتزويجها وفيه قالت : فأخذت

فقال وأخرجت حبات من شعير كانت في جرتي وأخرجت شيئاً فمصدته له ثم بات ثم أصبح ، الحديث ، وأخرجه  
النسائي أيضا السكن لم يذكر المقصود هنا وأصله في مسلم من وجه آخر بدونه ، وأما ما أخرجه الطبراني في الأوسط ،  
من طريق شريك عن حميد عن أنس قال : « أولم رسول الله ﷺ على أم سلمة بتمر وسمن ، فهو وهم من شريك لأنه كان  
سعى الحفظ ، أو من الراوى عنه وهو جندب بن واثق فإنه مسلبا الزباد صفه وقواه أبو حاتم الرازي والباقى ،  
وأما هو المحفوظ من حديث حميد عن أنس أن ذلك في قصة صفية كذلك أخرجه النسائي من رواية سليمان بن بلال  
وغيره عن حميد عن أنس مختصرا ، وقد تقدم مطولا في أوائل النكاح للطبراني من وجه آخر عن حميد عن أنس ،  
وأخرج أصحاب السنن من رواية الزهري عن أنس نحوه في قصة صفية ويحتمل أن يكون المراد بنسائه ما هو أعم  
من أزواجه ، أى من ينسب إليه من النساء في الجملة ، فقد أخرج الطبراني من حديث أسماء بنت عيسى قالت : « لقد  
أولم على بغاطمة فأكاذت ولية في ذلك الزمان أفضل من وليته ، ومن درعه عند يهودى بشطر شعير ، ولا شك أن  
المدين نصف الصاع ، فكأنه قال : شطر صاع ، فينطبق على القصة التى في الباب ، وتكون نسبة الولية إلى رسول الله  
ﷺ مجازية إما لكونه الذى وفى اليهودى ثمن شعيره أو لغير ذلك ، قوله ( بعدين من شعير ) كذا وقع في رواية كل  
من رواه عن الثوري فيما وقفت عليه ممن قدمت ذكره ، إلا عبد الرحمن بن مهدي فوقع في روايته « بصاعين من  
شعير ، أخرجه النسائي والاسماعيل من روايته ، وهو وإن كان أحفظ من رواه عن الثوري لكن العدد الكثير  
أول بالاضبط من الواحد كما قال الشافعي في غير هذا ، والله أعلم

## ٧١ - باب حق إجابة الولية والدغمة

ومن أولم سبعة أيام ونحوه ، ولم يؤت الذي ﷺ يوما ولا يومين

٥١٧٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول  
الله ﷺ قال « إذا دُعِيَ أحدكم إلى النوبة فليأتها »  
( الحديث ٥١٧٣ - طوله في ٥١٧٩ )

٥١٧٤ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني منصور عن أبي وائل عن أبي موسى عن  
الذي ﷺ قال : « فُكِّرُوا الثَّانِي ، واجيبوا الداعى ، ومودوا المريض »

٥١٧٥ - حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا أبو الأحوص عن الأشعث عن معاوية بن سويد قال التراءى بين  
عازب رضى الله عنهما وأمرنا الذي ﷺ بسمع ونهانا عن صبح : أمرنا بزيادة المريض ، واتباع الجنابة ، وتشديد  
العاطس ، وإبرار اللقَم ، ونصر للظلوم ، وإنشاء السلام ، ولإجابة الداعى . ونهانا عن خواتم الذهب وعن آنية  
اللقضة ، وعن الميار والقسي ، والاستبرق ، والديباج . تابعه أبو حوالة والشيباني عن أشعث في إنشاء السلام

٥١٧٦ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال دعا

أبو أسيد الساعدي رضي الله عنه في عرسه ، وكانت امرأته يومئذ خادمهم وهي العروس . قال سهل تدرؤن ما صنعت رسول الله ﷺ ؟ أنفقت له تمرات من الليل ، فلما أكل سقته إياه .

( الحديث ٥١٧٦ - أطرافه في : ٥١٨٢ ، ٥١٨٣ ، ٥٥٩١ ، ٥٥٩٢ ، ٦٦٨٥ )

**قوله** ( باب حق اجابة الولية والدعوة ) كذا عطف الدعوة على الولية فإشار بذلك الى أن الولية مختصة بطعام العرس ويكون عطف الدعوة عليها من العام بعد الخاص ، وقد تقدم بيان الاختلاف في وقته : وأما اختصاص اسم الولية به فهو قول أهل اللغة فيما نقله عنهم ابن عبد البر ، وهو المنقول عن الخليل بن أحمد وتعلب وغيرهما وجرم به الجوهري وابن الأثير ، وقال صاحب المحكم : الولية طعام العرس والإملاك وقيل كل طعام صنع لعرس وغيره . وقال عياض في المشارق : الولية طعام النكاح ، وقيل الإملاك وقيل طعام العرس خاصة . وقال الشافعي وأصحابه : تقع الولية على كل دعوة تحدث لمرور حادث من نكاح أو ختان وغيرهما ، لكن الأشهر استعمالها عند الإطلاق في النكاح وتقيد في غيره فيقال ولية الختان ونحو ذلك . وقال الأزهري : الولية مأخوذة من الولم وهو الجمع وزنا ومعنى لأن الزوجين يجتمعان . وقال ابن الأعرابي : أصلها من تنعيم الشيء واجتماعه ، وجزم الماوردي ثم القرطبي بأنها لا تنطق في غير طعام العرس إلا بقرينة ، وأما الدعوة فهي أعم من الولية ، وهي يفتح الدال على المشهور ، وضحا قطرب في مثله ، وغلطوه في ذلك على ما قال النووي ، قال ودعوة النسب بكسر الهمزة وهكس ذلك بنو تميم الرباب ففتحوا دال دعوة النسب وكسروا دال دعوة الطعام اه . وما نسب لبقى تيم الرباب نسبة صاحبها والصحيح ، ود المحكم ، لبقى عدى الرباب . فانه أعلم . وذكر النووي قبحا ليعاض أن الولايم ثمانية : الاعذار بعين مهمة وذال معجزة للختان ، والعتيقة للولادة ، والحرس بضم المعجمة وسكون الراء ثم سين مهمة لسلامة المرأة من الطلق وقيل هو طعام الولادة ، والعتيقة تختص بيوم السابع . والعتيقة لفقدوم المسافر مشتقة من النقع وهو الفبار . والوكيرة للسكن المتجدد ، مأخوذة من الوكر وهو المأوى والمستقر . والوضيعة بضاد معجزة لما يتخذ عند المصيبة ، والمأدبة لما يتخذ بلا سبب ودلها مضمومة ويجوز فتحها ، انتهى . والاعذار يقال فيه أيضا العذرة بضم ثم سكون ، والحرس يقال فيه أيضا بالصاد المهملة بدل السين ، وقد تزايد في آخرها ما فيقال خرسه وخرسه وقيل لأنها لسلامة المرأة من الطلق ، وأما التي للولادة بمعنى الفرح بالمولود فهي العتيقة . واختلفت في العتيقة هل التي يصنعها القادم من السفر أو يصنع له ؟ فولان . وقيل العتيقة التي يصنعها القادم ، والتي تصنع له تسمى التحفة . وقيل إن الولية خاص بطعام الدخول ، وأما طعام الإملاك فيسمى الشندخ بضم المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وقد تضم وآخره خاء معجزة مأخوذة من قولهم فرس شندخ أى يتقدم غيره سمي طعام الإملاك بذلك لانه يتقدم الدخول . وأعرب شيخنا في « التدريب » فقال : الولايم سبع وهو ولية الإملاك وهو الزوج ويقال لها العتيقة بنون وقاف ، وولية الدخول وهو العرس وقل من غير بينهما انتهى . وموضع اغرابه تسمية ولية الإملاك بعتيقة ، ثم رأيت تبع في ذلك المنذرى في حواشيه وقد شذ بذلك . وقد فاتهم ذكر الخناق بكسر المهملة وتخفيف الدال المعجمة وآخره قاف : الطعام الذي يتخذ عند حلق الصبي ذكره ابن الصباغ في « الشامل » . وقال ابن الرقعة هو الذي يصنع عند الحتم أى ختم القرآن كذا قيده ، ويحتمل ختم قدره قصود منه ، ويحتمل أن يطرد ذلك

في حذقه لكل صناعة ، وذكر الحامل في الزواني ، في الولائم العتيرة بفتح المهملة ثم مشاة مكسورة وهي شاة تذبح في أول رجب وتعقب بأنها في معنى الاضحية فلا معنى لذكرها مع الولائم ، وسيأتي حكمها في أواخر كتاب العقيدة والافتقار في الاضحية ، وأما المأدبة ففيها تفصيل لأنها إن كانت لقوم مخصوصين فهي النعري بفتح النون والقاف مقصور ، وإن كانت عامة فهي الجفلى بجم وفاء بوزن الاول ، قال الشاعر :

نحن في المشتاة ندعو الجفلى لا نرى الأدب منا ينتدو

وصف قومه بالجلود وأنهم إذا صنعوا مأدبة دعوا إليها عموماً لا خصوصاً ، وخص الشتاء لأنها مظنة فقه الشيء وكثرة احتياج من يدعى ، والأدب بوزن اسم الماعل من المأدبة ، وينتدع مشتق من النعري . وقد وقع في آخر حديث أبي هريرة الذي أوله « الوليمة حتى وستة » كما أشرت إليه في باب الوليمة حتى ، قال : والحرس والاعذار والتوكير أنت فيه بالخيار وفيه تفسير ذلك ، وظاهر سباقه الرفع ويحتمل الوقف . وفي مسند أحد من حديث عثمان بن أبي العاص في وليمة الختان « لم يكن يدعى لها ، وأما قول المصنف « حق إجابة ، فيشير إلى وجوب الإجابة ، وقد نقل ابن عبد البر ثم عياض ثم النووي الاتفاق على القول بوجوب الإجابة لوليمة العرس وفيه نظر ، نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب ، وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ونص عليه مالك ، وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة ، وذكر اللخمي من المالكية أنه المذهب ، وكلام صاحب الهداية يقتضي الوجوب مع تعريضه بأنها سنة ، فكأنه أراد أنها وجبت بالسنة وإست فرضاً كما عرف من قاعدتهم ، وعن بعض الشافعية والحنابلة هي فرض كفاية ، وحكى ابن دقيق العيد في شرح الامام « أن محل ذلك إذا عمت الدعوة أما لو خص كل واحد بالدعوة فإن الإجابة تعين ، وشرط وجوبها أن يكون الداعي مكلماً حراً رشيداً ، وأن لا يخص الأغنياء دون الفقراء ، وسيأتي البحث فيه في الباب الذي يليه ، وأن لا يظفر قصد التردد لشخص بعينه لرغبة فيه أو رهبة منه ، وأن يكون الداعي مسلماً على الأصح وأن يختص باليوم الاول على المشهور ، وسيأتي البحث فيه ، وأن لا يسبق فن سبق تعينت الإجابة له دون الثاني ، وإن جاء معاً قدم الأقرب رحماً على الأقرب جواراً على الأصح ، فإن استويا أفرح ، وإن لا يكون هناك من يتأذى بحضوره من منكر وغيره كما سيأتي البحث فيه بعد أربعة أبواب وأن لا يكون له عذر وضبطه المارودي بما يرخص به في ترك الجماعة ، هذا كله في وليمة العرس فاما الدعوة في غير العرس فسيأتي البحث فيها بعد بابين . قوله ( ومن أول سبعة أيام ونحوه ) يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت « لما تزوج أبي دعا الصجابة سبعة أيام ، فلما كان يوم الانصار دعا أبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما فكان أبي صائماً فلما طعموا دعا أبي وأنتى ، وأخرجه البيهقي من وجه آخر أتم سياقاً منه ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر إلى حفصة وقال فيه ثمانية أيام ، واليه أشار المصنف بقوله « ونحوه » لأن القصة واحدة وهذا وإن لم يذكره المصنف لكسبه جنح إلى ترجحه لإطلاق الأمر بإجابة الدعوة بغير قيد كما سيظهر من كلامه الذي سأذكره ، وقد نبه على ذلك ابن المنير . قوله ( ولم يوقت النبي ﷺ يوماً ولا يومين ) أي لم يجعل لوليمة وقتهما يتخص به الإيجاب أو الاستحباب وأخذ ذلك من الإطلاق ، وقد أفصح بمراده في تاريخه فانه أورد في ترجمة زهير بن عثمان الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الله بن عثمان الثقفي عن رجل من ثقيف كان

يثق عليه أن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه يقوله قتادة قال وقال رسول الله ﷺ : الولية أول يوم حق ، والثاني معروف ، والثالث رياء وسمة ، قال البخاري : لا يصح اسناده ولا يصح له محبة يعني زهير ، قال وقال ابن عمر وغيره عن النبي ﷺ : إذا دعي أحدكم إلى الولية فليجب ، ولم يخص ثلاثة أيام ولا غيرها وهذا أصح ، قال وقال ابن سيرين عن أبيه ، أنه لما بنى بأهله أول سبعة أيام فدعا في ذلك أبي بن كعب فاجابه ، اه . وقد خالف يونس بن عبد قتادة في إسناده فرواه عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا أو معضلاً لم يذكر عبد الله بن عثمان ولا زهيرًا أخرجه النسائي ورجحه على الموصول ، وأشار أبو حاتم إلى ترجيحه ، ثم أخرج النسائي عقبه حديث أنس ، أن رسول الله ﷺ أقام على صفة ثلاثة أيام حتى أعرض بها ، فأشار إلى تضعيفه أو إلى تخصيصه ، وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو يعلى بسند حسن عن أنس قال : تزوج النبي ﷺ صفة وجعل عتمة صداقها ، وجعل الولية ثلاثة أيام ، الحديث . وقد وجدنا حديث زهير بن عثمان شواهد ، منها عن أبي هريرة مثله أخرجه ابن ماجه وفيه عبد الملك بن حسين وهو ضعيف جدا ، وله طريق أخرى عن أبي هريرة أشرت إليها في باب الولية حق ، وعن أنس مثله أخرجه ابن عدى والبيهقي وفيه بكر بن خنيس وهو ضعيف ، وله طريق أخرى ذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عن حديث رواه مروان بن معاوية عن عرف عن الحسن عن أنس نحوه فقال إنما هو عن الحسن عن النبي ﷺ مرسل ، وعن ابن مسعود أخرجه الترمذي بلفظ طعام أول يوم حق ، وطعام يوم الثاني سنة ، وطعام يوم الثالث سمة ، ومن سمع سمع الله به ، وقال لانعرفه إلا من حديث زياد بن عبد الله البكائي وهو كثير الخراب والمناكير . قلت : وشيخه فيه عطاء بن السائب وسماع زياد منه بعد اختلاطه فنهى عنه . وعن ابن عباس رفعه طعام في العرس يوم سنة ، وطعام يومين فضل ، وطعام ثلاثة أيام رياء وسمة ، أخرجه الطبراني بسند ضعيف ، وهذه الأحاديث وإن كان كل منها لا يخلو عن مقال فجاءوا بما يدل على أن الحديث أصلا ، وقد وقع في رواية أبي داود والدارمي في آخر حديث زهير بن عثمان قال قتادة : بلغني عن سعيد بن المسيب أنه دعي أول يوم وأجاب ، ودعي ثاني يوم فأجاب ، ودعي ثالث يوم فلم يجب وقال : أهل رياء وسمة . فكأنه بلغه الحديث فعلم بظاهره أن ثبت ذلك عنه ، وقد عمل به الشافعية والحنابلة ، قال النووي إذا أولم ثلاثا فالاجابة في اليوم الثالث مكروهة وفي الثاني لا تجب قطعا ولا يكون استحبابها فيه كاستحبابها في اليوم الاول ، وقد حكى صاحب التعجيز ، في وجوبها في اليوم الثاني وجهين وقال في شرحه : أحدهما الوجوب ، وبه قطع الجرجاني لوصفه بأنه معروف أو سنة ، واعتبر الحنا بلة الوجوب في اليوم الاول وأما الثاني فقالوا سنة تمسكا بظاهر لفظ حديث ابن مسعود وفيه بحث ، وأما الكراهة في اليوم الثالث فأطلقه بعضهم لظاهر الخبر ، وقال العمري : إنما تسكره إذا كان المدعو في الثالث هو المدعو في الاول ، وكذا صورة الروايات واستبعده بعض المتأخرين وليس ببعيد لأن إطلاق كونه رياء وسمة يشعر بأن ذلك صنع للبداهة وإذا كثرت الناس فدعا في كل يوم فرقة لم يكن في ذلك مباحاة غالبا ، وإلى ما جرح اليه البخاري ذهب المالكية ، قال عياض استحب أصحابنا لأهل السعة كونها أجوعا ، قال وقال بعضهم محله إذا دعا في كل يوم من لم بدع قبله ولم يكرر عليهم ، وهذا شبه بما تقدم عن الروايات ، وإذا حاننا الامر في كراهة الثالث على ما إذا كان هناك رياء وسمة ومباحاة كان الرابع وما بعده كذلك فيمكن حمل ما وقع من السلف من الزيادة على اليومين عند الأمن من ذلك وإنما أطلق ذلك على الثالث لكونه الغالب والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر أورده

من طريق مالك عن نافع بلفظ « إذا دعى أحدكم إلى الولية فليأتها » ، وسيأتي البحث فيه بعد ما بين ، وقوله « فليأتها » ، أي فليأت مكانها ، والتقدير إذا دعى إلى مكان ولية فليأتها ولا يضر إعادة الضمير مؤنثا . ثانياً حديث أبي موسى وأورده لقوله فيه « واجيبوا الداعي » ، وقد تقدم في الجهاد ، قال ابن التين : قوله « واجيبوا الداعي » يريد إلى ولية العرس كما دل عليه حديث ابن عمر الذي قبله يعني في تخصيص الأمر بالأتيان بالدعاء إلى الولية . وقول الكرماني : قوله « الداعي » عام ، وقد قال الجمهور يجب في ولية النكاح وتستحب في غيرها فيلزم استعمال اللفظ في الإيجاب والندب وهو ممتنع قال والجواب أن الشافعي أجازاه ، وحله غيره على عموم المجاز اهـ . ومحمّل أن يكون هذا اللفظ وإن كان عاماً فالمراد به خاص ، وأما استحباب اجابة طعام غير العرس فن دليل آخر . ثالثاً حديث البراء بن عازب « أمرنا النبي ﷺ بسبع ونهانا - وفي آخره - وإجابة الداعي » ، أورده من طريق أبي الاحوص عن الأشعث وهو ابن أبي الشعثاء . سلم المحاذبي ثم قال بعده « تابعه أبو عوانة والشيباني عن أشعث في إنشاء السلام ، فأما متابعة أبي هوانة فوصلها المؤلف في الأشربة عن موسى بن اسماعيل عن أبي عوانة عن أشعث بن سلم بن به ، وأما متابعة الشيباني وهو أبو إسحق فوصلها المؤلف في كتاب الاستئذان عن قتيبة عن جرير عن الشيباني عن أشعث بن أبي الشعثاء به ، ومما أتى شرحه مستوفى في أواخر كتاب الأدب أن شاء الله تعالى ، وقد أخرجه في مواضع أخرى من غير رواية هؤلاء الثلاثة فذكره بلفظ ورد السلام ، بدل إنشاء السلام فهذه نكتة الاختصار . رابعاً حديث سهل بن سعد ، قوله ( حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه ) في رواية المستمل عن أبي حازم ، وذكر الكرماني أنه وقع في رواية عن عبد العزيز بن أبي حازم عن سهل ، وهو سمر لإدلاب من واسطة بينهما إما أبوه أو غيره ، قلت : لعل الرواية عن عبد العزيز عن أبي حازم تقتصر في « عن » ، فصارت « ابن » ، وسيأتي شرح الحديث بعد خمسة أبواب

## ٧٢ - باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله

٥١٧٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأهرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول « شر الطعام طعام الوليمة » ، يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء ، ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ﷺ .

**قوله** ( باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ) أورده فيه حديث ابن شهاب عن الأهرج عن أبي هريرة أنه كان يقول « شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء » ، ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ، ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق معمر بن عيسى عن مالك « المساكين » بدل الفقراء ، وأول هذا الحديث « وقوف ولكن آخره يقتضي رفعه » ، ذكر ذلك ابن بطال قال : ومثله حديث أبي الشعثاء « أن أبا هريرة أبصر رجلاً خارجاً من المسجد بعد الأذان فقال : أما هذا فقد عصى أبا القاسم » ، قال : ومثل هذا لا يكون رأياً ، ولهذا أدخله الأئمة في مسانيدهم انتهى . وذكر ابن عبد البر أن سهل رواة مالك لم يصرحوا برفعه ، وقال فيه روح بن القاسم عن مالك بسنده « قال رسول الله ﷺ ، انتهى . وكذا أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » ، من طريق اسماعيل بن مسلمة ابن قنبل عن مالك ، وقد أخرجه مسلم من رواية معمر وسفيان بن عيينة عن الزهري شيخ مالك كما قال مالك ومن

رواية أبي الزناد عن الأعرج كذلك ، والأعرج شيخ الزهري فيه هو عبد الرحمن كما وقع في رواية سفيان قال : سألت الزهري فقال : حدثني عبد الرحمن الأعرج أنه سمع أبا هريرة ، فذكره . وسفيان فيه شيخ آخر بإسناد آخر إلى أبي هريرة صرح فيه برفعه إلى النبي ﷺ أخرجه مسلم أيضا من طريق سفيان ، سمعت زياد بن سعد يقول سمعت ثابتاً الأعرج يحدث عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : فذكر نحوه ، وكذا أخرجه أبو الشيخ من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً صريحاً ، وأخرج له شاهداً من حديث ابن عمر كذلك ، والذي يظهر أن اللام في « الدعوة » للمدعى من الولاية المذكورة أولاً ، وقد تقدم أن الولاية إذا أطلقت حملت على طعام العرس بخلاف سائر الولايات فأنها تقيد ، وقوله : يدعى لها الأغنياء أي أنها تكون شر الطعام إذا كانت هذه الصفة ، ولهذا قال ابن مسعود : إذا خص الغني وترك الفقير أمرنا أن لا نجيب ، قال قال ابن بطال : وإذا من الداهي بين الأغنياء والفقراء فاطعم كلا على حدة لم يكن به بأس ، وقد فعله ابن عمر . وقال البيضاوي : من ، مقدرة كما يقال : شر الناس من أكل وحده ، أي من شرم ، وإنما سماه شراً لما ذكر عقبه فسكانه قال : شر الطعام الذي شأنه كذا ، وقال الطبري : اللام في الولاية للمدعى المخارجي ، إذ كان من عادة الجاهلية أن يدعوا الأغنياء ويتركوا الفقراء . وقوله : يدعى الخ استئناف وبيان لسكوها شر الطعام ، وقوله : ومن ترك الخ حال والمعامل يدعى ، أي يدعى الأغنياء والحال أن الإجابة واجبة فيكون دعاؤه سبياً لأكل المدعو شر الطعام ، ويشهد له ما ذكره ابن بطال أن ابن حبيب روى عن أبي هريرة أنه كان يقول : أنتم العاصون في الدعوة ، تدعون من لا يأتي وتندعون من يأتي ، يعني بالاول الأغنياء وبالثاني الفقراء . قوله ( شر الطعام ) في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك ، وبس الطعام ، والاول رواية الأكثر ، وكذا في بقية الطرق . قوله ( يدعى لها الأغنياء ) في رواية ثابت الأعرج ، ومنها من يأتيها ويدعى إليها من يابأها ، والجملة في موضع الحال لطعام الولاية ؛ فلو دعا الداهي عاماً لم يكن طعامه شر الطعام . ووقع في رواية للعلامة ابن حبان : وبس الطعام طعام الولاية يدعى إليه الشبهان ويحبس عنه الجميع . . . قوله ( ومن ترك الدعوة ) أي ترك إجابة الدعوة ، وفي رواية ابن عمر المذكورة : ومن دعى فلم يجب ، وهو تفسير للرواية الأخرى . قوله ( فقد صلى الله ورسوله ) هذا دليل وجوب الإجابة ، لأن العصيان لا يطلق إلا على ترك الواجب . ووقع في رواية لابن عمر عند أبي عوانة : من دعى إلى ولاية فلم يأتها فقد صلى الله ورسوله ،

### ٧٣ - باب من أجاب إلى كراع

٥١٧٨ - -- حدثنا عبد الله بن أبي حزمة عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال لو دُعيت إلى كراع لأجبت ، ولو أهدى إلى كراع لقبلت ،

قوله ( باب من أجاب إلى كراع ) بضم الكاف وتخفيف الراء وآخره عيين مهمة : هو مستدق الساق من الرجل ومن حد الرسغ من اليد ، وهو من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس والبعير ، وقيل الكراع مادن الكعب من الدواب ، وقال ابن فارس : كراع كل شيء طرفه . قوله ( حدثنا عبد الله بن حبان ، وأبو حزمة بالمهمة والزاى هو اليشكري . قوله ( عن أبي حازم ) تقدم في الهبة من رواية شعبة عن الأعمش ، وهو لا يروى عن غيره إلا ما ظهره سمعهم فيه وأبو حازم هذا هو سلمان بسكون اللام مولى عزة يفتح المهمة وتقيد

الراوى ، وروى من زعم أنه سلة بن دينار الراوى عن سهل بن سعد المتقدم ذكره قريبا ، فانهما وان كانا مدنيين لكن راوى حديث الباب أكبر من ابن دينار . قوله (ولو أهدى إلى كراع لقبلك) كذا الأكثر من أصحاب الأعمش ، وتقدم في الهبة من طريق شعبة عن الأعمش بلفظ « ذراع وكراع » ، بالتحوير . والذراع أفضل من الكراع ، وفي المثل « اتفق البديكرعا وطلب ذراعه » وقد زعم بعض النحاة وكذا وقع للزالي أن المراد بالكراع في هذا الحديث المكان المعروف بكراع النعيم بفتح المعجمة هو موضع بين مكة والمدينة تقدم ذكره في المغازى ، وزعم أنه أطلق ذلك على سبيل المبالغة في الإجابة ولو بعد المكان ، لكن المبالغة في الإجابة مع عقارة الشيء أوضح في المراد ، ولهذا ذهب الجمهور إلى أن المراد بالكراع هنا كراع الشاة ، وقد تقدم توجيه ذلك في أوائل الهبة في حديث « يا نساء الميبلات ، لا تحترقن حجارة لجاراتها ولو فرسن شاة » وأغرب الزالي في « الاحياء » فذكر الحديث بلفظ « ولو دعبت إلى كراع النعيم » ، ولا أصل لهذه الزيادة . وقد أخرج الترمذى من حديث أنس وصححه مرفوعا « ولو أهدى إلى كراع لقبلك » ، ولو دعبت لئله لأجبت ، وأخرج الطبرانى من حديث أم حكيم بنت وادع أنها « قالت يا رسول الله أتسكرة الهدية ؟ فقال : ما أقبح رد الهدية » ، فذكر الحديث ، ويستفاد سببه من هذه الرواية . وفي الحديث دليل على حسن خلقه عليه السلام وتواضعه وجهه لقلوب الناس ، وعلى قبول الهدية وإجابة من يدعو الرجل إلى منزله ولو علم أن الذى يدعو له شيء قبيح ، قال المهلب : لا يبعث على الدعوة إلى الطعام إلا صدق المحبة وسرور الداعي بأكل المدعو من طعامه والتعجب إليه بالموافاة وتوكيد الزمام معه بها ، فلذلك حض عليه السلام على الإجابة ولو نذر المدعو إليه . وفيه الحضي على المواصلة والتمناج والتآلف . وإجابة الدعوة لما قل أو أكثر ، وقبول الهدية كذلك

#### ٧٤ - باب إجابة الداعي في العرس وغيره

١٧٩هـ - حدثنا علي بن عبد الله بن إبراهيم حدثنا الحجاج بن محمد قال : قال ابن جريج أخبرني موسى ابن عتبة عن نافع قال سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول : قال رسول الله ﷺ « أجيبوا هذه الدعوة إذا دعيت لها » قال : كان عبد الله يأتي الدعوة في العرس وغير العرس وهو صائم

قوله (باب إجابة الداعي في العرس وغيره) ذكر فيه حديث ابن عمر « أجيبوا هذه الدعوة » ، وهذه اللام يحتمل أن تكون للمهد ، والمراد وليمة العرس ، ويؤيده رواية ابن عمر الأخرى « إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها » ، وقد تقرر أن الحديث الواحد إذا تعددت ألفاظه وأمكن حل بعضها على بعض تعين ذلك ، ويحتمل أن تكون اللام للعموم وهو الذى فهمه راوى الحديث فكان يأتي الدعوة لعرس ولغيره . قوله (حدثنا علي بن عبد الله بن إبراهيم) هو البغدادي ، أخرج عنه البخارى هنا فقط ، وقد تقدم في فضائل القرآن روايته حسنة على بن إبراهيم عن روح بن عبادة فقيل : هو هذا نسجه إلى جده ، وقيل غيره كما تقدم بيانه ، وذكر أبو عمرو والمستمل أن البخارى لما حدث عن علي بن عبد الله بن إبراهيم هذا سئل عنه فقال : متفق . قوله (عن نافع) في رواية فضيل ابن سليمان عن موسى بن عتبة « حدثني نافع » أخرجه الاسماعيلي . قوله (قال كان عبد الله) القائل هو نافع وقد أخرج مسلم من طريق عبد الله بن محمد عن عبد الله بن عمر العمرى عن نافع بلفظ « إذا دعى أحدكم إلى وليمة



عرس فليجب ، وأخرجه مسلم وأبو داود من طريق أبيوب عن نافع بلفظه إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو نحوه ، ولمسلم من طريق الزبيدي عن نافع بلفظه من دعى إلى عرس أو نحوه فليجب ، وهذا يؤيد ما فهمه ابن عمر وأن الأمر بالاجابة لا يختص بطعام العرس ، وقد أخذ بظاهر الحديث بمض الشافعية فقال بوجوب الاجابة إلى الدعوة مطاعا عرسا كان أو غيره بشرطه ؛ ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن الضبري قاضي البصرة وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين ، وبمكر عليه ما نقلناه عن عثمان بن أبي العاص وهو من مشاهير الصحابة أنه قال في وليمة الختان لم يكن يدهي لها ، لكن يمكن الانقصال عنه بأن ذلك لا يمنع القول بالوجوب لو دعوا ، وعند عبد الرزاق وإسناد صحيح عن ابن عمر أنه دعا بالطعام فقال رجل من القوم : اعنني ، فقال ابن عمر : انه لا عافية لك من هذا ، فقم . وأخرج الشافعي وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس أن ابن صفوان دعاه فقال : إني مشغول ، وإن لم تمضي جمعة . وحزم يمدم الوجوب في غير وليمة النكاح المالكية والخنفية والحنابلة وجمهور الشافعية ؛ وبأنه السرخسي منهم فنقل فيه الإجماع ، ونفذ الشافعي : إثبات دعوة الوالمة حق ، والوليمة التي تعرف وليمة العرس ، وكل دعوة دعى إليها رجل وليمة فلا أرخص لاحد في تركها ، ولو تركها لم يقبيل في أنه عاص في تركها كما تبين في وليمة العرس . قوله ( في العرس وغير العرس وهو صائم ) في رواية مسلم عن هادون بن عبد الله عن حجاج بن محمد ، وبأنها وهو صائم ، ولا في عوامة من وجه آخر عن نافع ، وكان ابن عمر يحجب صائما ومفطرا ، ووقع عند أبي داود من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع في آخر الحديث الرفوع ، فإن كان مفطرا فليطعم ، وإن كان صائما فليدع ، ولمسلم من حديث أبي هريرة ، فإن كان صائما فليصل ، ووقع في رواية هشام بن حسان في آخره والصلاة الدعاء ، وهو من تفسير هشام راويه ، وبؤيده الرواية الأخرى ، وحله بعض الشراح على ظاهره فقال : إن كان صائما فليستعمل بالصلاة ليحصل له فضاها ، ويحصل لأهل المنزل والحاضرين بركتها . وفيه نظر لعدم قوله ولا صلاة بمحضرة طعام ، لكن يمكن تخصيصه بغير الصائم ، وقد تقدم في باب حق إجابة الوليمة ، أن أبي بن كعب لما حضر الوليمة وهو صائم أتى ودعا ، وعند أبي عوامة من طريق عمر بن محمد عن نافع : كان ابن عمر إذا دعى أجاب ، فإن كان مفطرا أكل ، وإن كان صائما دعا لهم وبرك ثم انصرف . وفي الحضور فوائد أخرى كالتبرك بالدعوة والتجمل به والانتفاع بأشارته والصيانة عما لا يحصل له الصيانة لو لم يحضر ، وفي الإخلال بالاجابة تفويت ذلك ، ولا يخفى ما يقع للداعي من ذلك من التشويش ، وعرف من قوله فليدع لهم ، حصول المقصود من الاجابة بذلك وأن المدعو لا يجب عليه الأكل ، وهل يستحب أن يفطر إن كان صومه تقوفا ؟ قال أكثر الشافعية وبعض الحنابلة : إن كان يشق على صاحب الدعوة صومه فالأفضل الفطار والأفلاصوم ، وأطلق الروباني وابن الفراء استحباب الفطار ، وهذا على رأي من يجوز الخروج من صوم النفل ، وأما من يوجب ، فلا يجوز عنده الفطر كما في صوم القرض ، ويبعد إطلاق استحباب الفطر مع وجود الخلاف ولا سيما إن كان وقت الإفطار قد قرب . ويؤخذ من فعل ابن عمر أن الصوم ليس عندا في ترك الاجابة ولا سيما مع ورود الأمر للصائم بالحضور والدعاء ، نعم لو اعتذر به المدعو فقبل الداعي عذره لمكونه يشق عليه أن لا يأكل إذا حضر أو لم ير ذلك كان ذلك عذرا له في التأخر . ووقع في حديث جابر عند مسلم إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب ، فإن شاء طعم وإن شاء ترك ، فيؤخذ منه أن المفطر ولو حضر لا يجب عليه الأكل ، وهو أصح الوجهين

عند الفاعية . وقال ابن الحجاج في مختصره : ووجوب أكل المفطر محتمل ، وصرح الحنابلة بعدم الوجوب ، واختار النووي الوجوب ، وبه قال أهل الظاهر ، والحجة لهم قوله في إحدى روايات ابن عمر عند مسلم : قال كان مفطرا فليطعم ، قال النووي : وتحمل رواية جابر على من كان صائما ، ويؤيده رواية ابن ماجه فيه بلفظه من دعى إلى طعام وهو صائم فليجب ، فإن شاء طعم وإن شاء ترك ، ويتعين حله على من كان صائما قنلا ، ويكون فيه حجة لمن استحب له أن يخرج من صيامه لذلك ، ويؤيده ما أخرجه الطيالسي والطبراني في الأوسط ، عن أبي سعيد قال : دعا رجلا إلى طعام ، فقال رجل : لاني صائم ، فقال النبي ﷺ : دعاكم أهلكم وتكلف لكم ، أفطر وضم يوما مكانة إن شئت ، في أسناده راو ضعيف لكنه توبيع ، والله أعلم

## ٧٥ - باب ذهاب النساء والصبيان إلى القعر

٥١٨٠ - **حدثنا** عبد الرحمن بن المبارك **حدثنا** عبد الوارث **حدثنا** عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : «أبصر النبي ﷺ نساء وصبياناً مُقِيلين من عُرس فقام مُعْتَمِناً فقال : اللهم أنتم من أحب الناس إلى ،

**قوله** ( باب ذهاب النساء والصبيان إلى القعر ) كأنه ترجم بهذا لئلا يشغل أحد كرامة ذلك ، فأراد أنه مشروع بنكر كرامة . **قوله** ( حدثنا عبد الرحمن بن المبارك ) هو العيشي بالتحانية والشين ، وليس هو أخا عبد الله بن المبارك المشهور ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، والأسناد كله بصريون . **قوله** ( فقام مُعْتَمِناً ) يضم الميم بعدها ميم ساكنة ومثناة مفتوحة وتون ثقيلة بعدها ألف ، أي قام قياما قويا ، مأخوذ من المنه يضم الميم وهي القوة ، أي قام إليهم مسرعا مستندا في ذلك فرحاً بهم ، وقال أبو مروان بن مزاحم القرطبي أنه من الامتنان لأن من قام له النبي ﷺ وأكرمه بذلك فقد امتن عليه بشيء لا أعظم منه ، قال : ويؤيده قوله بعد ذلك : أنتم أحب الناس إلى ، ونقل ابن بطال عن القابسي قال : قوله دامت ، يعني متفضلا عليهم بذلك ، فيكأنه قال : يمتن عليهم بمحبته . ووقع في رواية أخرى دمتنا ، بوزن عظيم ، أي قام قياما مستويا منتصبا طويلا ، ووقع في رواية ابن السكن د فقام يمتنى ، قال عياض : وهو تصحيف . قلت : ويؤيد التأييد الأول ما تقدم في فضائل الانصار ، عن أبي معمر عن عبد الوارث بسند حديث الباب بلفظ د فقام مثلا ، يضم أوله وسكون الميم الثانية بعدها مثناة مكسورة وقد فتحت ، وضبط أيضا بفتح الميم الثانية وتشديد المثناة والمعنى منتصبا قائما ، قال ابن التين : كذا وقع في البخاري ، والذي في اللغة : مثل بفتح أوله وضم المثناة وفتحها قائما يمثل يضم المثناة مثولا فهو مائل إذا اتصب قائما ، قال عياض : وجه هنا مثلا يعني بالتشديد أي مكنا نفسه ذلك اه . ووقع في رواية الاسماعيلي عن الحسن ابن سفيان عن ابراهيم بن الحجاج عن عبد الوارث د فقام النبي ﷺ لهم مثيلا ، بوزن عظيم وهو فقيل من مائل ، ومن ابراهيم بن هاشم عن ابراهيم بن الحجاج مثله وزاد د يعني مائلا . **قوله** ( اللهم أنتم من أحب الناس إلى ) زاد في رواية أبي معمر قالها ثلاث مرات ، وتقديم لفظ اللهم يقع للتبرك أو للاستشهاد بأنه في صدقه ، ووقع في رواية مسلم من طريق ابن علية عن عبد العزيز د اللهم انهم ، والباقي مثله وأعادها ثلاث مرات ، وتد انفق كما تقدم في

فضائل القرآن على رواية هشام بن زيد عن أنس وجاءت امرأة من الأنصار إلى رسول الله ﷺ ومعهما صبي لها فكلما قال: والذي نفسي بيده أنكم لأحب الناس إلى مرتين، وفي رواية تأتي في كتاب النذور ثلاث مرات، ومن، في هذه الرواية مقدرة بدليل رواية حديث الباب

٨٦ - باب هل يرجع إذا رأى منكرا في الدعوة؟ ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع، ودعا ابن عمر أبا أيوب فرأى في البيت سيرا على الجدار، فقال ابن عمر غلبنا عليه النساء، فقال: من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك، والله لا أطعم لكم طعاما فرجع

٥١٨٩ - حديث إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن القمام بن محمد عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها أخبرته أنها اشترت تمرقة فبها تصاور، فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل، ففرت في وجهه للكرامية، فقلت يا رسول الله أنوب إلى الله وإلى رسوله، ماذا أذنبت؟ فقال رسول الله ﷺ: ما بال هذه التمرقة؟ قالت فقلت اشتريتها لك لفة قد عليها وموسمها، فقال رسول الله ﷺ: إن أصحاب هذه الصور يُنذَّبون يوم القيامة، ويقال لهم أخيو ما خاتمتم، وقال: إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة،

قوله (باب هل يرجع إذا رأى منكرا في الدعوة) هكذا أورد الترجمة بصورة الاستفهام، ولم يبت الحكم لما فيها من الاحتمال كما سأبينه إن شاء الله تعالى. وقوله (ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع) كذلك في رواية المستدرك والاصيلي والقايسى وعبدوس، وفي رواية الباقرين، أبو مسعود، والاول تصحيف فيما أظن فأنى لم أر الاثر المعنى الا عن أبي مسعود عقبه بن عمرو، وأخرجه البيهقي من طريق عدى بن ثابت عن خالد بن سعد عن أبي مسعود: أن رجلا صنع طعاما فدعا فقال: أفي البيت صورة؟ قال: نعم. فأبى أن يدخل حتى تكسر الصورة، وسنده صحيح. وخالد بن سعد هو مولى أبي مسعود عقبه بن عمرو الأنصاري ولا أعرف له عن عبد الله بن مسعود رواية، ويحتمل أن يكون ذلك وقع لعبد الله بن مسعود أيضا لكن لم أنف عليه. وقوله (ودعا ابن عمر أبا أيوب فرأى في البيت سيرا على الجدار فقال ابن عمر: غلبنا عليه النساء. فقال: من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك، والله لا أطعم لكم طعاما. فرجع) وصله أحمد في كتاب الورع، ومسند في مسنده ومن طريقه الطبراني من رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: أعرست في عهد أبي، فأذن أبي الناس، فكان أبو أيوب فيمن أذنا وقد ستروا يبيت ييجاد أخضر، فأقبل أبو أيوب فاطلع فرأه فقال: يا عبد الله أستررون الجدر؟ فقال أبو واستحميا: غلبنا عليه النساء يا أبا أيوب، فقال: من خشيت أن تغلبه النساء، فذكره ووقع لنا من وجه آخر من طريق الليث عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سالم بمعناه وفيه: فأقبل أصحاب النبي ﷺ يدخلون الاول فالاول، حتى أقبل أبو أيوب، وفيه: فقال عبد الله: أنسمت عليك لترجعن، فقال: وأنا أكرم على نفسي أن لا أدخل بومي هذا، ثم أنصرف، وقد وقع نحو ذلك لابن عمر فجا بعد فأنكره وأزال ما أنكر ولم يرجع كما صنع أبو أيوب، فروينا في كتاب الزهد لاحد، من طريق عبد الله بن عتبة قال: دخل ابن عمر

يبت رجل دعاه إلى عرس فأذا بيته قد ستر بالكروور ، فقال ابن عمر : يا فلان متى تحولت الكعبة في بيتك ؟ ثم قال لنفر معه من أصحاب محمد ﷺ : ابتك كل رجل ما يليه . وأخرج ابن وهب ومن طريقه البيهقي : أن عبيد الله بن عبد الله بن عمر دعى امرئ من فرأى البيت قد ستر فرجع ، فسل فذكر قصة أبي أيوب . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في الصور وسياق شرحه ، وإن حكم الصور مستوفى في كتاب اللباس ، وموضع الترجمة منه قولها : فقام على الباب فلم يدخل ، قال ابن بطال : فيه أنه لا يجوز الدخول في الدعرة يكون فيها منكراً مما نهى الله ورسوله عنه لما في ذلك من إظهار الرضا بها ، ونقل مذاهب القدماء في ذلك ، وحاصله إن كان هناك محرم وقدر على إزالته فأزاله فلا بأس ، وإن لم يقدر فليرجع ، وإن كان بما يكره كراهة تنزيه فلا يخفى الورع ، وبما يؤيد ذلك ما وقع في قصة ابن عمر من اختلاف الصحابة في دخول البيت الذي سترت جدره ، ولو كان حراماً ما قعد الذين قعدوا ولا فعله ابن عمر ، فيحمل فعل أبي أيوب على كراهة التنزيه جمعاً بين الفعامين ، وبمحتمل أن يكون أبو أيوب كان يرى التحريم والذين لم يتركوا كانوا يرون الإباحة ، وقد فصل العلماء ذلك على ما أشرت إليه ، قالوا إن كان هو إما اختلف فيه فيجوز الحضور ، والاولى الترك . وإن كان حراماً كشرب الخمر نظر فإن كان المدعو من إذا حضر رفع لاجله فليحضر ، وإن لم يكن كذلك ففيه للشافعية وجهان : أحدهما يحضر ويكره بحسب قدرته ، وإن كان الأولى أن لا يحضر . قال البيهقي : وهو ظاهر نص الشافعي ، وعليه جرى الرافقيون من أصحابه . وقال صاحب الهداية : من الحنفية : لا بأس أن يقعد ويأكل إذا لم يكن يقتدى به ، فإن كان ولم يقدر على منعه فليخرج لما فيه من شين الدين وفتح باب المعصية . وحكى عن أبي خنيفة أنه قعد ، وهو محمول على أنه وقع له ذلك قبل أن يصير مقتدى به ، قال : وهذا كله بعد الحضور ، فإن علم قبله لم تلزمه الإجابة ، والوجه الثاني للشافعية تحريم الحضور لأنه كالأمر بالمعصية والراودة ، فإن لم يعلم حتى حضر فليتهم ، فإن لم ينتهوا فليخرج إلا إن خاف دلي نفسه من ذلك ، وعلى ذلك جرى الحنابلة . وكذا اعتبر المالكية في وجوب الإجابة أن لا يكون هناك مشكوك ، وإذا كان من أهل الهيئة لا ينبغي له أن يحضر موضعاً فيه هو أصلاً حكمه ابن بطال وغيره عن مالك ، ويؤيد منع الحضور حديث عمران بن حصين : نهى رسول الله ﷺ عن إجابة طعام الفاسقين ، أخرجه الطبراني في الأوسط ، ويؤيده مع وجود الأمر المحرم ما أخرجه النسائي من حديث جابر مرفوعاً : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدافعها إليها الخمر ، وإسناده جيد ، وأخرجه الترمذي من وجه آخر فيه ضعف عن جابر ، وأبو داود من حديث ابن عمر بسند فيه انقطاع ، وأحد من حديث عمر . وأما حكم ستر البيوت والمجدران في جوازها اختلاف قديم ، وجزم جمهور الشافعية بالكراهة ، وصرح الشيخ أبو نصر المقدسي منهم بالتحريم ، واحتج بحديث عائشة : أن النبي ﷺ قال : إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين ، وجذب الست حتى منكته ، وأخرجه مسلم . قال البيهقي : هذه اللفظة تدل على كراهة ستر الجدار ، وإن كان في بعض ألفاظ الحديث أن المنع كان بسبب الصورة . وقال غيره : ليس في السياق ما يدل على التحريم ، وإنما فيه نفي الأمر لذلك ، ونفي الأمر لا يستلزم ثبوت النهي ، لكن يمكن أن يحتاج بقوله ﷺ في منكته . وجاء النهي عن ستر الجدر صريحاً ، منها في حديث ابن عباس عند أبي داود وغيره : ولا تستروا الجدر بالثياب ، وفي إسناده ضعف ، وله شاهد مرسل عن علي بن الحسين أخرجه ابن وهب ثم البيهقي من طريقه ، وعند سعيد بن منصور من حديث سليمان موقوفاً : أنه أنكر ستر البيت وقال : أحرم يتسكع أو تحولت الكعبة

عندكم؟ قال لا أدخله حتى يمتك، وتقدم قريبا خبر أبي أيوب وابن عمر في ذلك. وأخرج الحاكم والبيهقي من حديث محمد بن كعب عن عبد الله بن يزيد الخطمي أنه رأى بيتا مستورا فقام وبكى وذكر حديثا عن النبي ﷺ فيه وكيف بك إذا سترتم بيوتكم، والحديث وأصله في الناس

### ٧٧ - باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس

٥١٨٢ **حدثنا** سعيد بن أبي مريم **حدثنا** أبو نعيم قال **حدثني** أبو حازم عن سهل بن قائل قال **سألت** أبا أسيد **للسايعدي** دعا النبي ﷺ وأصحابه فما صنع لهم طعاما ولا قرية إلا إليهم إلا امرأته أم أسيد، **بكت** تمرات في تور من حجارة من الليل، فلما فرغ النبي ﷺ من الطعام أمانته له فسقته تنقيته بذلك،

**قوله** (باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس) أي بنفسها، ذكر فيه حديث سهل بن سعد في قصة عرس أبي أسيد، وترجم عليه في الذي يدهم والنعيق والشراب الذي لا يسكر في العرس، وتقدم قبل أبواب في إجابة الدعوة، **قوله** (عن سهل) في الرواية التي بعدها سميت سهل بن سعد. **قوله** (للسايعدي) كذا وقع بتشديد الزاء، وقد أنكره الجوهري فقال: أعرس ولا تفل عرس. **قوله** (أبو أسيد) في الرواية الماضية دعا أبو أسيد النبي ﷺ في عرسه، وزاد في هذه الرواية وأصحابه ولم يقع ذلك في الروايتين الآخرين. **قوله** (فما صنع لهم طعاما ولا قرية إليهم إلا امرأته أم أسيد) بضم الهمزة، وهي من وافقت كنيها كنية زوجها، واسمها سلامة بنت وهيب. **قوله** (بكت تمرات) بموحدة ثم لام ثقيلة أي انقعت كما في الرواية التي بعدها، وإنما ضبطته لأن رأيت في شرح ابن التين ثلاث، بلفظ العدد وهو تصحيف، وزاد في الرواية التي بعدها وقالت أو قال، كذا بالشك لغیر الكشمي ولله وقالت أو ماتدرون، بالجزم وتقدم في الرواية الماضية قال سهل، وهي المعتمدة، فالحديث من رواية سهل وليس لام أسيد فيه رواية، وعلى هذا فقله، ماتدرون ما انقعت، يكون بفتح العين يكون من نحاس وغيره، وقد بين هنا أنه كان من حجارة. **قوله** (أمانته) بثلاثه ثم مشاة، قال ابن التين: كذا وقع رباعيا وأهل اللغة يقولونه ثلاثا وأمانته، غير ألف أي مرسته بيدها، يقال مانه يموت ويميش بالواو وبالياء ورباعيا. **قوله** (تحفة بذلك) كذا لا يستعمل والسرخصي تحفة بوزن لقمة، وللأصلي مثله، وعنه بوزن تحفه، وهو كذلك لأن السكن بالخاء والصاد الثقيلة، وكذا هو لمسلم، وفي رواية الكشمي انقعت بذلك، وفي رواية النفس تحفه بذلك. وفي الحديث جواز خدمة المرأة زوجها ومن بدعه، ولا يخفى أن محل ذلك عند أمن الفتنة وسراعاة ما يجب عليها من السر، وجواز استخدام الرجل امرأته في مثل ذلك، وشرب ما لا يسكر في الوليمة، وفيه جواز إتيان كبير القوم في الوليمة بشئ دون من معه

### ٧٨ - باب النعيق والشراب الذي لا يسكر في العرس

٥١٨٣ **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** يعقوب بن عبد الرحمن القارئ عن أبي حازم قال سمعت سهل

ابن سعد أن أبا أسيد الساعدي دعا النبي ﷺ لُعرسه فكانت امرأته خادمة لهم يومئذ وهي العروس فقالت أو قال أتدرون ما أنعمت رسول الله ﷺ؟ أنعمت له ثمرات من الليل في تور.

**قوله** (باب النقيج والشراب الذي لا يسكر) تقدم في الذي قبله ، وقوله الذي لا يسكر ، استنبطه من قرب العهد بالقع لقوله ، أنقعت من الليل ، لأنه في مثل هذه المدة من أثناء الليل إلى أثناء النهار لا يتخمر ، وإذا لم يتخمر لم يسكر

٧٩ - باب الداراة مع النساء ، وقول النبي ﷺ : إنما المرأة كاضلع

٥١٨٤ - **حزقيا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن

رسول الله ﷺ قال « المرأة كالضلع » إن أفتها كسرتها ، وإن استمعت بها استمعت بها وفيها عوج »  
 قوله ( باب المدارة ) هو يغير من معنى المجاملة والملاينة ، وأما بالمعنى فضاء المدافعة ، وليس مرادا هنا .  
 وقوله « مع النساء » وقول النبي ﷺ « إنما المرأة كالضلع » ، وأورده في الباب عن أبي هريرة بلفظ « المرأة كالضلع » ،  
 وقد أخرجه الاسماعيلي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بلفظ « إنما » في أوله ، وذلك أن البخاري قال وحدنا  
 عبد العزيز بن عبد الله وهو الأوبى قال حدثني مالك ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن  
 خالد بن مخلد ، ومن طريق إسحق بن إبراهيم بن سويد عن الأوبى كلاهما عن مالك ، وأوله « إنما » وكذا أخرجه  
 الهارقي عن طريق أبي اسماعيل الترمذي عن الأوبى ، وأخرجه من طريق خالد بن مخلد وأوله « إن المرأة » ،  
 وكذا أخرجه مسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد بلفظ « إن المرأة خلقت من ضلع » ، إن تستقيم لك على طريقة  
 قوله ( عن أبي الزناد عن الأعرج ) في رواية سعيد بن داود عند الهارقي في « الغرائب » ، عن مالك « أخرجه »  
 أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز وهو الأهرج أخبره أنه سمع أبا هريرة ، وساق المتن بنحو لفظ سفيان لكن  
 قال « على خلية واحدة » ، إنما هي كالضلع ، الحديث . ووقع لنا بلفظ المدارة من حديث سمرة دفعه وخلقت  
 المرأة من ضلع ، فإن قمها تسكرها ، فدارها تش بها ، أخرجه ابن حبان . والحاكم والطبراني في الأوسط وقوله  
 « وفيها عوج » ، بكسر العين وفتح الواو بعدها جيم للأكثر وبالفتح لبعضهم ، وقال أهل اللغة : الدوج بالفتح في كل  
 منتصب كالخافض والعود وشبهه ، وبالكسر ما كان في بساط أو أرض أو معاش أو دين . ونقل ابن قرقول عن  
 أهل اللغة أن الفتح في الشخص المرن والكسر فيما ليس بمرني . وقال القرطبي : بالفتح في الأجسام وبالكسر في  
 المعاني ، وهو نحو الذي قبله . وانفرد أبو عمرو الشيباني فقال : كلاهما بالكسر ومصدرهما بالفتح

٨٠ - باب الوصاف بالنساء

٥١٨٥ - **عز** إسحاق بن نصر حدثنا حسين الجعفي عن زائدة عن ميسرة عن أبي حازم عن أبي

هَرِيرَةٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُوْذِي جَارَهُ »

(الحديث ٥١٨٥ - أطراف في: ٦٠١٨، ٦١٣٦، ٦١٣٨، ٦٤٧٥)

٥١٨٦ - . . . واستوصوا بالنساء خيراً فانهن خُلِقْنَ من ضِلَعٍ ، وإنْ أعْوَجَ شيءٌ في الضلعِ أعلاه ، فإن ذَهَبَتْ تَقْوِمُهُ كَسَرَتْه ، وإنْ تَرَكَتْهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ ، فاستوصوا بالنساء خيراً »

٥١٨٧ - **عُرْشُ** أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ وَكَتَبَا تَقَى الصَّلَامَ وَالْإِنْسِاطَ إِلَى نَسَائِنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ هَيْبَةً أَنْ يَنْزِلَ فِينَا شَيْءٌ ، فَلَمَّا تَوَقَّى النَّبِيُّ ﷺ تَسَكَّلْنَا وَانْبَسَطْنَا »

قوله ( باب الوصاة بالنساء ) بفتح الواو والصاد المهملة مقصور وهي لغة في الوصية كما تقدم ، وفي بعض الروايات ( الرصاة . قوله ( من ميسرة ) هو ابن عمار الأشجعي ، وقد تقدم ذكره في بدء الخلق ، وأبو حازم هو الأشجعي سلمان مولد عزة بمهمل مفتوحة ثم ذاء ثقيلة . قوله ( من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره ، واستوصوا بالنساء خيراً ) الحديث ، مما حديثان يأتي شرح الأول منهما في كتاب الأدب ، وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن حسين بن علي الجمعي عن شيخ شيخ البخاري فيه فلم يذكر الحديث الأول ، وذكر بدله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فإذا شهد امرؤ فليتكلم بخير أو ليسكت . والذي يظهر أنها أحاديث كانت عند حسين الجمعي عن زائدة بهذا الاسناد فرجما جمع ورجما أفرد ، ورجما استوعب ورجما اقتصر ، وقد تقدم في بدء الخلق من وجه آخر عن حسين بن علي مقتصر على الثاني ، وكذا أخرجه النسائي عن القاسم بن زكريا عن حسين بن علي ، وأخرجه الإسماعيلي عن ابن بعل عن يحيى بن أبي إسرائيل عن حسين بن علي بالأحاديث الثلاثة وزاد . ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن قري ضيفه . الحديث . قوله ( فانهن خُلِقْنَ من ضلع ) بكسر الصاد المعجمة وفتح اللام وقد تسكن ، وكان فيه إشارة إلى ما أخرجه ابن اسحق في المبتدأ ، عن ابن عباس أن حواء خلقت من ضلع آدم الأصغر اليسر وهو قائم ، وكذا أخرجه ابن أبي حازم وغيره من حديث مجاهد ، وأغرب النووي فراه للفقهاء أو بعضهم فكان المعنى أن النساء خلقن من أصل خلق من شيء معوج ، وهذا لا يخالف الحديث الماضي من تشبيه المرأة بالضلع ، بل يستفاد من هذا أنسنة التشبيه وأنها عوجاء مثله لكون أصلها منه ، وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب بدء الخلق . قوله ( وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه ) ذكر ذلك تأكيداً لمعنى الكسر ، لأن الإقامة أمرها أظهر في الجهة العليا ، أو إشارة إلى أنها خلقت من أعوج أجزاء الضلع مباينة في انبات هذه الصفة لمن ، ويحتمل أن يكون ضرب ذلك مثلاً لأهل المرأة لأن أهلها رأسها ، وفيه لسانها وهو الذي يحصل منه الأذى ، واستعمل « أعوج » وإن كان من العيوب لأنه أفضل للصفة وأنه شاذ ، وإنما يمتنع عند الالتباس بالصفة فإذا تميزت بالقرينة جاز البناء . قوله ( فإن ذهبت تقيمته كسره ) الضمير للضلع لا لأهل الضلع ، وفي الرواية التي قبله ، إن ألقا كسرتها ، والضمير أيضاً للضلع وهو يذكر ويؤث ، ويحتمل أن يكون للمرأة ، ويؤيده قوله بعده « وإن استمتعت بها » ويحتمل أن يكون المراد بكسره الطلاق ، وقد وقع ذلك حرباً في رواية سفيان عن أبي الزناد عند مسلم « وإن ذهبت تقيمها كسرتها وكسرها طلاقها » . قوله ( وإن تركته لم يزل أعوج ) أي وإن لم تقم ، وقوله « فاستوصوا » أي أوصيكم بهن خيراً فاقبلوا وصيتي فيمن راحلوا بها ، قاله البيضاوي . والحامل حل هذا التقدير أن الاستيعاء استعمال ، وظاهره





يَسْأَلُ عَمَّا عَمِدَ . قَالَتِ السَّادَةُ : زَوْجِي إِنْ أَكَلَ لَفًّا ، وَإِنْ شَرِبَ اشْتَفَّ ، وَإِنْ اضْطَجَعَ الْتَفَّ ، وَلَا يُوجُ السَّكْفُ لِيَلْمَ الْبَثَّ . قَالَتِ السَّابِعَةُ : زَوْجِي غَيَايَاهُ - أَوْ عَيَايَاهُ - طَبَاقَاهُ - كُلُّ دَاهٍ لَهُ دَلَا ، شَبَّكَ أَوْ فَلَكَ أَوْ جَمَعَ كَلَّالِكَ . قَالَتِ الثَّانِيَةُ : زَوْجِي الْمُسُّ مَسُّ أَرْبَابٍ ، وَالرَّيْحُ رِيحُ زَرْبٍ . قَالَتِ الثَّلَاثَةُ : زَوْجِي رَفِيعُ الْعِمَادِ ، طَوِيلُ النَّجَادِ ، عَظِيمُ الرَّمَادِ ، قَرِيبُ اللَّيْلِ مِنَ النَّادِ . قَالَتِ الْعَاشِرَةُ : زَوْجِي مَالِكٌ وَمَا مَالِكٌ ، مَا لِكَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ ، لَهُ إِبِلٌ كَثِيرَاتُ الْمُبَارِكِ ، فَلَيْلَاتُ الْمَدَارِحِ ، وَإِذَا سَمِعَ صَوْتَ الزَّهْرِ ، أَبْقَى أَنَّهُنَّ هُوَ ذَلِكَ . قَالَتِ الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ : زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ فَا أَبُو زَرْعٍ ، أَنَسٌ مِنْ حُلَى أَذْنِي ، وَمَلَأَ مِنْ شَحْمِ عَصْدِي ، وَبَجَحَنِي فَبَجَحَتِ إِلَى نَفْسِي ، وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةٍ بِشَقٍّ ، فَجَلَنِي فِي أَهْلِ صَهْبِلٍ وَأَطِيطٍ ، وَدَائِسٍ وَمُنْقَرٍ ، فَعِنْدَهُ أَقُولُ فَلَا أَقْبَحُ وَارْتَدُّ فَأَنْصَبُ ، وَأَشْرَبُ فَأَنْتَبِحُ . أُمُّ أَبِي زَرْعٍ ، فَا أُمُّ أَبِي زَرْعٍ ، مُكْرَمُهَا رَدَّاعٌ ، وَبَيْنُهَا فَتَّاحٌ . ابْنُ أَبِي زَرْعٍ فَا ابْنُ أَبِي زَرْعٍ ، مَضْجَعُهُ كَسَلٌ شَطْبِي ، وَبَشْبُهُ ذِرَاعُ الْجَفْرِ . بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ ، فَا بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ ، طَوْعُ أَيْبَاهَا ، وَطَوْعُ أُمِّهَا ، وَمَلَّةُ كِسَائِهَا ، وَغَيْظُ جَارَتِهَا . جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ ، فَا جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ ، لَا بَثُّ حَدَثَنَا تَبْثِيثًا وَلَا نَفَقْتُ مِيرْتَنَا تَقِيثًا ، وَلَا تَمَلُّ بَيْعَتَنَا تَحْشِيثًا ، قَالَتْ خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ وَالْأَوَطَابُ تَمْخَضُ ، فَتَقَى امْرَأَةً وَقَدَانِ لَهَا كَالْقَهْدَيْنِ يَلْعَبَانِ مِنْ تَحْتِ خَصْرِهَا بَرْمَاتَيْنِ ، فَطَلَقْنِي وَنَسَكَمَا ، فَكَفَّتُ بَعْدَهُ رَجُلًا سَرِيًّا ، رَكِبَ سَرِيًّا ، وَأَخَذَ حَطَايَا ، وَأَرَاخَ عَلَى تَعَاتَرِيَا ، وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَاغِيَةٍ زَوْجًا ، وَقَالَ كُلِّي أُمَّ زَرْعٍ ، وَمِيرَى أَهْلِكَ ، قَالَتْ فَلَوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَطْعَمْتُهُ بِإِبْلَاحِ أَصْفَرَاتِيَةِ أَبِي زَرْعٍ . قَالَتِ عَائِشَةُ قَالَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : كُنْتُ لَكَ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ . قَالَ سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ هِشَامُ : وَلَا تُتَشَبَّهْ بَيْعَتَنَا تَحْشِيثًا . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ بِهِمْ فَأَنْقَضَ بِالْمِمْ وَهَذَا أَصَحُّ

٥١٩٠ -- **عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ أَخْبَرَنَا مَعْرُوفُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ هُرُوةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ**

**كَانَ الْخَبَشُ يَلْعَبُونَ بِجَارِهِمْ فَسَتَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَنْظُرُ ، فَأَزَلْتُ أَنْظُرَ حَتَّى كُنْتُ أَنَا أَنْصَرِفُ ، فَاتَّقِدُوا قَدَرِ الْجَارِيَةِ الْخَدِثَةِ لَمَّا تَسْمَعُ الْقَهْوَ**

**قَوْلُهُ** (بَابُ حَسَنِ الْمَعَاذَةِ مَعَ الْأَهْلِ) قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ : نَبِهَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ عَلَى أَنْ يُرَادَ النَّبِيُّ ﷺ هَذِهِ الْحِكَايَةُ - يَعْنِي حَدِيثَ أُمِّ زَرْعٍ - لَيْسَ خَلِيلًا عَنْ قَائِدَةٍ شَرْعِيَّةٍ ، وَهِيَ الْإِحْسَانُ فِي مَعَاذَةِ الْأَهْلِ . قُلْتُ : وَابْنُ أَبِي سَاهٍ الْبُخَارِيُّ النَّصْرِيُّ بَانَ النَّبِيُّ ﷺ أورد الحكاية ، وسيأتي بيان الاختلاف في رفعه ووقفه ، وليست القائدة من الحديث معصورة فيما ذكر ، بل سيأتي له فوائد أخرى : منها ما ترجم عليه النسائي والترمذي ، وقد شرح حديث أُم زَرْعٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ ، وَرَوَيْنَا ذَلِكَ فِي جِزْمِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دُرَيْلٍ الْحَافِظِ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْهُ ، وَأَبُو

عبيد القاسم بن سلام في « غريب الحديث » وذكر أنه نقل عن عدة من أهل العلم لا يحفظ عددهم ، وتعقب عليه فيه مواضع أبو سعيد الضرير النيسابوري وأبو محمد بن قتيبة كل منهما في تأليف مفرد ، والخطابي في « شرح البخاري » وثابت بن قاسم ، وشرحه أيضا الزبير بن بكار ثم أحمد بن عبيد بن ناصح ثم أبو بكر بن الأنباري ثم إسحق الكاذبي في جزء مفرد وذكر أنه جمعه عن يعقوب بن السكيت وعن أبي عبيدة وعن غيرها ، ثم أبو القاسم عبد الحكيم بن حبان المصري ثم الزعفراني في « الفائق » ثم القاضي عياض وهو أجملها وأوسعها ، وأخذ منه غالب الشراح بعده وقد لخصت جميع ما ذكره . قوله ( حدثنا سليمان بن عبد الرحمن ) في رواية أبي ذر « حدثني » وهو المعروف بابن بنت شرحبيل الدمشقي ( وعلى بن حجر ) يضم المهمة وسكون الجيم ويعيسى بن يونس أي ابن أبي إسحق السيمعي ووقع منسوبا كذلك عن الإسماعيلي . قوله ( حدثنا هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة ) في رواية مسلم وأبي يعلى عن أحمد بن حنبل بهيم ونون خفيفة عن عيسى ابن يونس عن هشام « أخبرني أخى عبد الله بن عروة ، وهذا من نوادر ما وقع لهشام بن عروة في حديثه عن أبيه حيث أدخل بينهما أخاه واسطة ، ومثله ما سيأتي في اللباس من طريق وهيب عن هشام بن عروة عن أخيه عثمان بن عروة ، ومضت له في أصبة رواية بواسطة اثنين بينه وبين أبيه ، ولم يختلف على عيسى بن يونس في إسناده وسياقه ، لكن حكى عياض عن أحمد بن داود الحراني أنه رواه عن عيسى فقال في أوله « عن عائشة عن النبي ﷺ » وسأفه بطوله مرفوها كله ، وكذا حكاه أبو عبيد أنه بلغه عن عيسى بن يونس ونافع عيسى بن يونس على رواية مفصلا فيما حكاه الخطيب سويد بن عبد الوهيد وكذا سعيد بن سلمة عن أبي الحسام كلاهما عن هشام ، وستأتي روايته تعليقا وأذكر من وصلها عند الفراغ من شرح الحديث ، وخالفهم الهيثم بن عدي فيما أخرجه الدارقطني في الجزء الثاني من « الأفراد » فرواه عن هشام بن عروة عن أخيه يحيى بن عروة عن أبيه ، وخطأه الدارقطني في « العلل » وصوب أنه عبد الله بن عروة ، وقال عقبه بن خالد وعبد بن منصور وروايتها عند النسائي ، والدارقطني وعبد الله بن مصعب وروايتها عند الزبير بن بكار ، وأبو أدريس فيما أخرجه ابنه عنه ، وعبد الرحمن بن أبي الزناد وروايته عند الطبراني ، وأبو معاوية وروايته عند أبي عوانة في صحيحه كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه بغير واسطة ، وأدخل بينهما واسطة ، أيضا عقبه بن خالد أيضا فرواه عن هشام بن عروة عن يزيد بن رومان عن عروة لكن اقتصر على المرفوع ، وبين ذلك البراز ، قال الدارقطني وليس ذلك بمدفوع فقد رواه أبو أدريس أيضا وإبراهيم بن أبي يحيى عن يزيد بن رومان ، ورواه عن عروة أيضا حفيده عمر بن عبد الله بن عروة وأبو الزناد وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل إلا أنه كان يقتصر على المرفوع منه وينسب على هشام بن عروة سياقه بطوله ويقول إنما كان عروة يحدثنا بذلك في السفر قطعة منه ، ذكره أبو عبيد الأجرى في استلثته عن أبي داود . قلت : ولعل هذا هو السبب في ترك أحمد تحريجه في مسنده مع كبره ، وقد حدث به الطبراني عن عبد الله بن أحمد لكن عن غير أبيه ، وقال العقيلي قال أبو الأسود لم يرعه إلا هشام بن عروة . قلت : المرفوع منه في الصحيحين « كنت لك كأي ذرع لأم ذرع » وباقية من قول عائشة ، وجاء خارج الصحيح مرفوعا كله من رواية عباد بن منصور عند النسائي وسأفه بسياقه لا يقبل التأويل واغظه ، قال لى رسول الله ﷺ : كنت لك كأي ذرع لأم ذرع . قالت عائشة بآبي وأمي يا رسول الله ومن كان أبو ذرع ؟ قال : اجتمع نساء ، فساق الحديث كله ، وجاء مرفوعا أيضا من رواية عبد الله

ابن مصعب والدارودى عند الزبير بن بكار، وكذا رواه أبو معشر عن هشام وغيره من أهل المدينة عن عروة،  
وهي رواية الهيثم بن عدى أيضا، وكذا أخرجه النسائي من رواية القاسم بن عبد الواحد عن حماد بن عبد الله بن  
عروة، وقد قدمت ذكر رواية أحمد بن داود عن عيسى بن يونس، كذلك قال عياض، وكذا ظاهر رواية حنبل  
ابن إسحق عن موسى بن اسماعيل عن سعيد بن سلفة بسنده المتقدم فإن أوله عنده «قال لى رسول الله ﷺ: كنت  
لك كأبى زرع لأم زرع، ثم أنشأ يحدث حديث أم زرع، قال عياض يحتمل أن يكون قائل أنشأ هو عروة فلا  
يكون مرفوعا. وأخذ القرطبي هذا الاحتمال لجزم به وزعم أن ماعدها وهم، وسبقه الى ذلك ابن الجوزى، لكن  
يمكر عليه أن في بعض طرقه الصحيحة «ثم أنشأ رسول الله ﷺ يحدث، وذلك في رواية القاسم بن عبد الواحد  
التي أشرت اليها ولفظه «كنت لك كأبى زرع لأم زرع، ثم أنشأ رسول الله ﷺ يحدث، فأتني الاحتمال. وبقوى  
رفع جميعه أن التشبيه المتفق على رفعه يقتضى أن يكون النبي ﷺ سمع النصة وعرفها فأقرها فيكون كله مرفوعا من  
هذه الحثية، ويكون المراد بقول الدارقطني والخطيب وغيرهما من التفاد ان المرفوع منه مائتة في الصحيحين  
والباقي موقوف من قول عائشة هو أن الذى تلفظ به النبي ﷺ لما سمع النصة من عائشة هو التشبيه فقط ولم يريدوا  
أنه ليس بمرفوع حكما، ويكون من عكس ذلك فنسب نص النصة من ابتدائها الى انتهائها الى النبي ﷺ واحدا كما  
سيأتى بيانه. قوله (جلس إحدى عشرة) قال ابن التين: التقدير جلس جماعة إحدى عشرة وهو مثل (وقال  
أسوة في المدينة) وفي رواية أبي عوانة «جلست»، وفي رواية أبي على الطبري في مسلم «جلسن»، بالنون وفي  
رواية للنسائي «اجتمع»، وفي رواية أبي عبيد «اجتمعت»، وفي رواية أبي بلى «اجتمعن»، قال القرطبي زيادة  
النون على لغة أكلوني البراغيش وقد انتهت جماعة من أئمة العربية واستشهدوا لها بقوله تعالى (واسرؤا النجوى  
الذين ظلموا) وقوله تعالى (فصموا وصموا كثير منهم) وحديث «يتعاقبون فيكم ملائكة»، وقول الشاعر:  
«بحوران يصرون السليط أقربه، وقوله:

يلوموننى في اشتراء النخعي ل قوى فسكلم يعذل

وقد تسكف بعض النحاة رد هذه اللغة الى اللغة المشهورة وهي أن لا يلحن علامة الجمع ولا التثنية ولا التأنيث  
في الفعل إذا تقدم على الاسماء، وخرج لها وجوها وتقديرات في غالبها نظرا، ولا يحتاج الى ذلك بعد نبوتها فقلنا  
وصحتها استعمالا والله أعلم. وقال عياض: الأشهر ما وقع في الصحيحين وهو توحيد الفعل مع الجمع، قال سيوريه:  
حذف اكتفاء بما ظهر، تقول مثلاً قام قومك فلو تقدم الاسم لم يحذف فتقول قومك قام بل قاموا، وما يوجه ما  
وقع هنا أن يكون «إحدى عشرة» بدلا من الضمير في «اجتمعن»، والنون على هذا ضمير لا حرف علامة، أو على  
أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل: من هن؟ فقيل: إحدى عشرة، أو باضمار أئني. وذكر عياض أن في بعض  
الروايات «إحدى عشرة نسوة» قال: فإن كان بالنصب احتاج الى ضمائر أئني أو بالرفع فهو بدل من إحدى عشرة  
ومنه قوله تعالى (وقطناهم اثنتي عشرة أسباطا) قال الفارسي: هو بدل من قطعناهم وليس بتمييز. وقد جوز  
غيره أن يكون تمييزا بتأويل يطول شرحه. ووقع لهذا الحديث سبب عند النسائي من طريق حماد بن عبد الله بن  
عروة عن عروة عن عائشة قالت «خبرت بمال أبي في الجاهلية وكان ألف أوقية - وفيه - فقال النبي ﷺ: اسكني  
يا عائشة فأتى كنت لك كأبى زرع لأم زرع، ووقع له سبب آخر فيما أخرجه أبو القاسم عبد الحكييم بن حبان بسند

له لرسول من طريق سعيد بن عفير عن القاسم بن الحسن [ عن ] عمرو بن الحارث عن الأسود بن جبر المغيرة (١) قال : دخل رسول الله ﷺ على عائشة وقاطمة وقد جرى بينهما كلام ، فقال : ما أنت بمنتهية يا حمراء عن ابنتي ، إن مثلي ومثلك كآبي زرع مع أم زرع . فقالت : يا رسول الله حدثنا عنهما ، فقال : كانت قرية فيها إحدى عشرة امرأة ، وكان الرجل خلوا ، فقلن تمالين تنذاكر أزواجهن بما فيهن ولا تنكذب ، ووقع في رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة عند أبي عروانة في صحيحه بلفظ : كان رجل يكنى أبا زرع واسماته أم زرع ، فقول : أحسن لي أبو زرع ، وأعطاني أبو زرع ، وأكرمني أبو زرع ، وفعل بي أبو زرع . ووقع في رواية الزبير بن بكار ودخل علي رسول الله ﷺ وعندي بعض نسائه فقال يخصني بذلك : يا عائشة أنا لك كآبي زرع لأم زرع . قلت : يا رسول الله ما حديث أبي زرع وأم زرع ؟ قال : إن قرية من قرى اليمن كان بها بطن من بطون اليمن وكان منهن إحدى عشرة امرأة ، وأنهن خرجن إلى مجلس فقلن : ما لهن فلانكن بهولتنا بما فيهن ولا نكذب ، فيستفاد من هذه الرواية معرفة جهة قبيلتين وبلاذهن ، ليكن وقع في رواية الهيثم أنهن كن بمكة . وأفاد أبو محمد بن حزم فيما نقله عياض أنهن كن من خثعم ، وهو يوافق رواية الزبير أنهن من أهل اليمن ، ووقع في رواية ابن أبي أويس عن أبيه أنهن كن في الجاهلية ، وكذا عند النسائي في رواية عقبة بن خالد عن هشام ، وحكى عياض ثم النوى قول الخطيب في المهمات : لا أعلم أحدا سمى النسوة المذكورات في حديث أم زرع إلا من الطريق الذي أذكره وهو غريب جدا ، ثم سافه من طريق الزبير بن بكار . قلت : وقد سافه أيضا أبو القاسم عبد الحكيم المذكور من الطريق المرسل التي قد تقدمت ذكرها فانه سافه من طريق الزبير بن بكار بسنده ، ثم سافه من الطريق المرسل وقال : فذكر الحديث نحوه ، وسمى ابن دريد في الوشاح ، أم زرع غانكة ، ثم قال النوى : وفيه - يعني سياق الزبير بن بكار - أن الثانية اسمها عمرة بنت عمرو ، واسم الثالثة حبي بضم الممثلة وتقديد الموحدة مقصور بنت كعب ، والرابعة مهدي بنت أبي هريرة ، والخامسة كبشة ، والسادسة هند ، والسابعة حبي بنت علقمة ، والثامنة بنت أوس بن عبد (٢) ، والعاشر كبشة بنت الأرقم اه ، ولم يسم الأولى ولا التاسعة ولا أزواجهن ولا ابنة أبي زرع ولا أمه ولا الجارية ولا المرأة التي تزوجها أبو زرع ولا الرجل الذي تزوجته أم زرع ، وقد تبعه جماعة من الشراح بعده وكلامهم يوهم أن ترتيبهن في رواية الزبير كترتيب رواية الصحيحين ، وليس كذلك فإن الأولى عند الزبير وهي التي لم يسمها هي اربعة هنا ، والثانية في رواية الزبير هي الثالثة هنا ، والثالثة عند الزبير هي العاشرة هنا ، والرابعة عند الزبير هي الأولى هنا ، والخامسة عنده هي التاسعة هنا ، والسادسة عنده هي السابعة هنا ، والسابعة عنده هي الخامسة هنا ، والثامنة عنده هي السادسة هنا ، والتاسعة عنده هي الثانية هنا ، والعاشر عنده هي الثالثة هنا . وقد اختلف كثير من رواة الحديث في ترتيبهن ، ولا خير في ذلك ولا أثر للتقديم والتأخير فيه ، إذ لم يقع تسميتهن . نعم في رواية مهدي بن سلمة مناسبة ، وهي سياق الخمسة اللاتي ذعن أزواجهن على حدة والخمسة اللاتي مدحن أزواجهن على حدة وسأشير إلى ترتيبهن في الكلام على قول السادسة هنا ، وقد أشار إلى ذلك في قول عروة عند ذكر الخامسة ، فهؤلاء خمس يشكون ؛ ولما نهبت على رواية الزبير بخصوصها لما فيها من التسمية مع الخالعة في سياق الأعداد ، فيقال : (١) الأسود بن جبر غير مذكور في الاسابرة ، وصار السند يحتاج إلى تحقيق (٢) في نسخة أخرى : عبد وه

(١) الأسود بن جبر غير مذكور في الاسابرة ، وصار السند يحتاج إلى تحقيق

(٢) في نسخة أخرى : عبد وه

لم يقف على حقيقة ذلك أن الثانية التي سميت عمرة بنت عمرو هي التي قالت زوجي لا أبت خبره ، وليس كذلك بل هي التي قالت زوجي المس مس أرنب ، وهكذا الخ فللنبيه عليه فائدة من هذه الحثيثة . قوله ( فتماهدن وتماذنن ) أي الزمن أنفسهن عهدا وعقدن على الصدق من ضمائرهن عقدا . قوله ( أن لا يكتمن ) في رواية ابن أبي أويس وعقبه أن يتصادقن بيهن ولا يكتمن ، وفي رواية سعيد بن سلة عند الطبراني أن ينتمن أو واجهن ويصدقن ، وفي رواية الزبير فتبايعن على ذلك . قوله ( قالت الأولى زوجي لحم جمل غث ) بفتح المعجمة وتشديد المثلثة ، ويجوز جره صفة للجمل ورفع صفة للحم ، قال ابن الجوزي : المشهور في الرواية الخفض ، وقال ابن ناصر : الجيد الرفع ونقله عن التبريزي وغيره ، والثالث الموريل الذي يستغث من هزاله أي يستترك ويستكره ، مأخوذ من قولهم : غث الجرح غشا وغثيثا إذا سال منه الصبح واستغثه صاحبه ، ومنه أغث الحديث ، ومنه غث فلان في خلقه ، وكثر استعمله في مقابلة السمين فيقال للحديث الخراط : فيه الغث والسمين . قوله ( على رأس جبل ) في رواية أبي عبيد والترمذي وعمر ، وفي رواية الزبير بن بكار « دعت ، وهي أوفق للسجع ، والأول ظاهر أي كثير الضجر شديد الغلظة يصعب الرقي إليه ، والوعث بالمثلثة الصعب المرتقى بحيث توحد فيه الاندما فلا يتخلص منه ويشق فيه المشي ، ومنه وهاء السفر . قوله ( لا سهل ) بالفتح بلاتون وكذا « ولا سمين » ، ويجوز فيهما الرفع على خبر مبتدأ مضمر ، أي لا هو سهل ولا سمين ، ويجوز الجر على أنها صفة جبل وجبل . ووقع في رواية عقبة بن خالد عن هشام عند السائي بالنسب منونا فيهما « لا سهلا ولا سمينا » ، وفي رواية عمر بن عبد الله بن عروة عنده « ولا لسمين ولا بالسهل » ، قال عياض : أحسن الأوجه عندى الرفع في الكلمتين من جهة سياق الكلام وتصحيح المعنى لا من جهة تقويم اللفظ ، وذلك أنها أودعت كلامها تشبيه شيئين بشيئين : شبت زوجها باللحم الغث وشبت سوء خلقه بالجبل الوعر ، ثم فسرت ما أوجلت فسكتا قالت : لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لأخذ اللحم ولو كان هولا ، لأن الشيء المزهود فيه قد يؤخذ إذا وجد بغير نصب ، ثم قالت : ولا اللحم سمينا فيتحمل المشقة في صعود الجبل لأجل تحصيله . قوله ( فيرتقى ) أي يصعد فيه وهو وصف للجبل ، وفي رواية الطبراني « لا سهل فيرتقى إليه » . قوله ( ولا سمين فينتقل ) في رواية أبي عبيد « فيرتقى » ، وهذا وصف اللحم ، والأول من الانتقال أي أنه هزاله لا يرغب أحد فيه فينتقل إليه يقال انتقلت الشيء أي نقلته ، ومعنى « ينتقى » ، ليس له نقي يستخرج ، والنقي المخ ، يقال تقوت العظم ونقيته وأنتقيته إذا استخرجت عنه ، وقد كثر استعماله في اعتبار الجيد من الرديء . قال عياض : أرادت أنه ليس له نقي فيطلب لأجل ما فيه من النقي ، وليس المراد أنه فيه نقي يطلب استخراجه ، قالوا آخر ما يبقى في الجبل مخ عظم المفصل ومخ العين وإذا نفد لم يبق فيه خير ، قالوا وصفته بقلة الخير وبعده مع القلة ، فشبهته باللحم الذي صغرت عظامه عن النقي وخبت طعمه وريحه مع كونه في مرتقى يشق الوصول إليه فلا يرغب أحد في طلبه لينقله إليه مع توفر دواعي أكثر الناس على تناول الشيء المبتغول مجانا . وقال النووي : فسره الجمهور بأنه قليل الخير من أوجه : منها كونه كاحم الجبل لا كلحم الضأن مثلا ، ومنها أنه مع ذلك مهزول رديء ، ويؤيده قول أبي سعيد الضرير ليس في اللحوم أشد غثانة من لحم الجبل لأنه يجمع خبث الطعم وخبث الريح ، ومنها أنه يصعب التناول لا يوصل إليه إلا بعسقة شديدة وذهب الخطابي إلى أن تشبيهها بالجبل الوعر إشارة إلى سوء خلقه ، وأنه يترفع ويتكبر ويسمو بنفسه فوق موضعها فيجمع البخل وسوء الخلق ، وقال عياض : شبت وهودا خلقه بالجبل

وبعد خيره يبعد اللحم على رأس الجبل ، والزهد فـسـجـا يـرجـى منه مع قاتله وتمذره بالزهد في لحم الجبل الحريل ، فأعطت التشبيه حقه ورفقه قسطه . قوله ( قالت الثانية زوجي لا أبت خبره ) بالموحدة ثم المثلثة وفي رواية حكاهما عياض د أنث ، بالنون بدل الموحدة أى لا أظهر حديثه ، وعلى رواية النون فرادها حديثه الذى لا خبر فيه ، لأن الثـبـت بالنون أكثر ما يستعمل في الشر ، ووقع في رواية الطبرانى ( لا أنم ، بنون وميم من النعمة . قوله ) انى أخاف أن لا أذره ( أى أخاف أن لا أترك من خبره شيئا ، فالضمير للخبر أى انه لطوله وكثرته أن بدأنه لم أقدر على تكبيله فاكنتف بالاشارة الى معانيه خشية أن يطول الخطب بإيراد جميعها . ووقع في رواية عباد بن منصور هذه النسائي وأخشى أن لا أذره من سوء ، وهذا تفسير ابن السكيت ، ويؤيده أن في رواية حقه بن عاكب د انى أخاف أن لا أذره ، أذكره وأذكر عجره وبجره . وقال غيره الضمير لزوجهما وعليه يعود ضمير وعجره وبجره ، بلا شك كأنها خديت اذا ذكرت ما فيه أن يجله فيفارقها ، فكأنها قالت أخاف أن لا أقدر على تركه لعلاقته به وأولادى منه ، وأذره بمعنى إفرقه فاكنتف بالاشارة الى أن له معانيب وقام بما أنزمته من الصدق وسكنت عن تفسيرها للمعنى الذى اعتذرت به ، ووقع في رواية الزبير د زوجي من لا أذكره ولا أبت خبره ، والاول أليق بالسجع . قوله ( عجره وبجره ) بضم أوله وفتح الجيم فهما الاول بعين مهملة والثاني بموحدة جمع عجرة وبجرة بضم ثم سكنون ، فالعجر تعقد العصب والعروق في الجسد حتى تصير نائفة ، والبجر مثلها الا أنها مختصة بالتي تكون في البطن قاله الاصمعي وغيره . وقال ابن الأعرابي : العجرة نفخة في الظهر والبجرة نفخة في السرة . وقال ابن أبي أويس : العجر العقد اتى تكون في البطن واللسان ، والبحر العيوب . وقبل العجر في الجنب والبطن ، والبحر في السرة . هذا أصلهما ، ثم استعملتا في الموم والاحزان ، ومنه قول علي يوم الجمل : أشكو الى الله عجرى وبجرى . وقال الاصمعي : استعملتا في المعاييب ، وبه جزم ابن حبيب وأبو عبيد المروى . وقال أبو حميد بن سلام ثم ابن السكيت : استعملتا فيهما يكتمه المرء ويخفيه عن غيره ، وبه جزم المبرد . قال الخطابي : أرادت عيوبه الظاهرة وأسراره السكينة . قال : ولعله كان مستورا للظاهر ردى الباطن . وقال أبو سعيد الضرير : عنت أن زوجهما كثير المعاييب متعقد النفس عن المسكارم . وقال الاخفش : العجر العقد تكون في سائر البدن ، والبحر تكون في القلب . وقال ابن فارس : يقال في المثل أفضيت اليه بعجرى وبجرى أى بأمرى كله . قوله ( قالت الثالثة زوجي العشتق ) بفتح المهملة ثم المهملة وتشديد النون المفتوحة وآخره قاف ، قال أبو عبيد وجماعة : هو الطويل ، زاد الثعالبي : المذموم الطول . وقال الخليل : هو الطويل الدقيق . وقال ابن أبي أويس : الصقر من الرجال المقدم الجريء . وحكى ابن الأنباري عن ابن قتيبة أنه قال : هو القصير ، ثم قال : كأنه عنده من الأضداد . قال ولم أره اغريه انتهى . والذي يظهر أنه تصحيف عليه بما قال ابن أبي أويس قاله عياض ، وقد قال ابن حبيب : هو المقدم على ما يريد ، الشرع في أموره . وقيل السى الخلق . وقال الاصمعي : أرادت أنه ليس عنده أكثر من طوله بغير نفع . وقال غيره : هو المستكره الطول ، وقيل ذمته بالطول لأن الطول في الغالب دليل السفه ، وعلل بعده الدماغ عن القلب . وأغرب من قال : مدحته بالطول لأن العرب تمدح بذلك . ووقع بأن سياها يقتضى أنها ذمته . وأجاب عنه ابن الأنباري باحتال أن تكون أرادت مدح خلفه وذم خلقه ، فكأنها قالت : له منظر بلا غير ، وهو محتمل . وقال أبو سعيد الضرير : الصحيح أن العشتق الطويل النجيب الذى يملك أمر نفسه ولا تحكم النساء فيه بل يحكم فنهن بما شاء ، فزوجته تهايه

أن تطلق بمحضته ، فهي تسكت على مفضل . قال العنبري : وهي من الشكاية البليغة انتهى . ويؤيده ما وقع في رواية يعقوب بن السكيت من الزيادة في آخره د وهو على حد السنان المذاني ، بفتح المعجمة وتشديد اللام أى الجرد بوزنه ومنه ، تشير الى أنها منه على حذر ، ويحتمل أن تسكون أرادت بهذا أنه أهوج لا يستقر على حال كالسنان الشديد الحدة . قوله ( ان اطلق اطلقى ، وان أسكت أعلى ) أى إن ذكرت عيوبه فيبلغه طلقى ، وإن سككت عنها فانا عنده معلقة لا ذات زوج ولا أيم ، كما وقع في تفسير قوله تعالى ( فتذروها كالمعلقة ) فكأنها قالت : أنا عنده لا ذات بعل فأنتمتع به ، ولا مطقة فأنفرغ لغيره ، فهي كالمعلقة بين العلو والسفل لا تستقر بأحدهما ، هكذا نورد عليه أكثر الشراح فيما لا يبيد . وفي الشق الثاني عندى نظر ، لأنه لو كان ذلك مرادها لانطلقت ليطلقها فسترتج . والذي يظهر لى أيضا أنها أرادت وصف سوء حالها عنده ، فأشارت الى سوء خلقه وعدم احتماله لكلامها ان سككت له حالها ، وأنها تعلم أنها متى ذكرت له شيئا من ذلك يادر الى طلاقها وهي لا تؤثر تطليقه لمحبتها فيه ، ثم عبرت بالجملة الثانية إشارة الى أنها إن سككت صابرة على تلك الحال كانت عنده كالمعلقة التى لا ذات زوج ولا أيم ، ويحتمل أن يكون قولها د أعلى ، مشتقا من علاقة الحب أو من علاقة الوصلة ، أى إن نطقت طلقنى وإن سككت استمر بى زوجة ، وأنا لا أؤثر تطليقه لى فلذلك أسكت . قال عياض : أوضحت بقولها د على حد السنان المذاني ، مرادها بقولها قبل د ان أسكت أعلى ، وان اطلق اطلقى ، أى انها إن حادت عن السنان سقطت فهاسكت ، وإن استمرت عليه أهلكها . قوله ( قالت الرابعة : زوجى قليل تمامة ، لا حر ولا قر ، ولا غلظة ولا سامة ) بالفتح يفهم تنوين مبنية مع لا على الفتح وجاء الرفع مع التنوين فيها وهي رواية أبى عبيد ، قال أبو البقاء : وكأنه أشبع بالمعنى أى ليس فيه حر ، فهو أيم ليس وعبرها عنحوف ، قال ويقويه ما وقع من التكرير ، كذا قال ، وقد وقع في القرآت المشهورة البناء على الفتح في الجميع والرفع مع التنوين وفتح البعض ورفع البعض وذلك في مثل قوله تعالى ( لا يبيع فيه ولا خلة ولا شماء ) ومثل ( فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج ) ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي د ولا برد ، بدل د ولا قر ، زاد في رواية الهيثم د ولا غامة ، بالخاء المعجمة أى لا ثقل عنده ، تصف زوجها بذلك وأنه لين الجانب خفيف الرطاة على المصاحب ، ويحتمل أن يكون ذلك من بنية صفة الليل ، وفي رواية الزبير بن بكار ه والفيث غيث غمامة ، قال أبو عبيد أرادت أنه لا شرفه يخاف ، وقال ابن الانبارى : أرادت بقولها د ولا غلظة ، أى أن أهل تمامة لا يخافون لتحصنهم بجبالها ، أو أرادت وصف زوجها بأنه حاسى الدمار مانع لداره وجاره ولا غلظة عند من يأوى اليه ، ثم وصفتها بالجود . وقال غيره : قد ضربوا المثل بليل تمامة في الطيب لأنها بلاد حارة في غالب الزمان ، وليس فيها رياح باردة ، فإذا كان الليل كان وهج الحر ساكنا فيطيب القبل لأهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أذى حر النهار ، فوصفت زوجها بحملى العنبر واعتدال الحال وسلامة الباطن فكأنها قالت : لا أذى عنده ولا مكروه ، وأنا آمنة منه فلا أعاف من شره ، ولا ملل عنده فيسأم من مشرقى ، أو ليس بسوى الخلق فأسأم من عشرته ، فانا فدينة العيش عنده كذبة أهل تمامة بليهم المعتدل . قوله ( قالت الخامسة : زوجى إن دخل فهد ، وإن خرج أسد . ولا يسأل عما عهد ) قال أبو عبيد : فهد بفتح الفاء وكسر الهاء معشق من القود ، وصفته بالغفلة عند دخول البيت على وجه المدح له . وقال ابن حبيب : شبهته فى لينة وغفلة بالهد ، لأنه يوصف بالحياة وقلة الشر وكثرة النعم . وقوله أسد بفتح الألف وكسر السين مشتق من الأسد أى

يصير بين الناس مثل الأسد . وقال ابن السكيت : تصفه بالنشاط في الغزو ، وقال ابن أويس : معناه إن دخل البيت وثب على وئوب الفهد ، وإن خرج كان في الإقدام مثل الأسد ، فعل هذا يحتمل قوله وثب على المدح والذم ، فالاول تغير الى كثرة جماعها اذا دخل فينطوي تحت ذلك تمدحها بأنها محبوبة لديه بحيث لا يصبر عنها اذا رآها ، والذم اما من جهة أنه غليظ الطبع ليست عنده مداعة ولا ملاعبة قبل الموافقة ، بل يذب وئوبا كالوحش ، أو من جهة أنه كان سمي الخافي ببطشها ويضرها ، واذا خرج على الناس كان أمره أشد في الجرأة والإقدام والمهابة كالأسد . قال عياض : فيه مطابقة بين خروج ودخل لفظة ، وبين فهد وأسد معنوية ، ويسمى أيضا المقابلة وقولها ولا يسأل عما عهد ، يحتمل المدح والذم أيضا ، فالمدح بمعنى أنه شديد الكرم كغير التفاضل لا يتفقد ما ذهب من ماله ، واذا جاء بشيء لبثه لا يسأل عنه بعد ذلك ، أو لا يلتفت الى ما يورى في البيت من المعاييب ، بل يسأل ويغضى . ويحتمل الذم بمعنى أنه غير مبال بما لها حتى لو عرف أنها مريضة أو معوزة وغاب ثم جاء لا يسأل عن شيء من ذلك ولا يتفقد حال أهله ولا بيته ، بل إن عرضت له بشيء من ذلك وثب عليها بالبطش والعرب ، وأكثر الشراح شرحوه على المدح ، فالتثليل بالفهد من جهة كثرة التسكرم أو الوئوب ، وبالأسد من جهة الشجاعة ، وبعد السؤال من جهة المسامحة . وقال عياض : حله الأكثر على الاشتقاق من خلق الفهد إما من جهة قوة وئوبه وإما من كثرة نومه ، ولهذا ضربوا المثل به فقالوا أنوم من فهد ، قال : ويحتمل أن يكون من جهة كثرة كسبه لأنهم قالوا في المثل أيضا أكسب من فهد ، وأصله أن الفهود الهرمة تجتمع على فهد منها فقى فينصيد عليها كل يوم حتى يشبعها ، فكأنها قالت : إذا دخل المنزل دخل معه بالكسب لأهله كما يجيء الفهد لمن يلود به من الفهود الهرمة . ثم لما كان في وصفها له بخلق الفهد ما قد يحتمل الذم من جهة كثرة النوم رفعت اللبس بوصفها له بخلق الأسد ، فأفصحت أن الاول بسمية كرم ونزاهة شمائل ومسامحة في العشرة ، لاجبة جبن وجور في الطبع . قال عياض : وقد قلب الوصف بعض الرواة يعني كما وقع في رواية الزبير بن بكار فقال : إذا دخل أسد وإذا خرج فهد ، فان كان محفوظا فعناء أنه إذا خرج الى مجلسه كان على غاية الرزاة والوقار وحسن السمات ، أو على الناية من تحصيل الكسب ، وإذا دخل منزله كان متفضلا مراسيا لأن الأسد يوصف بأنه إذا اقترب أكل من قربته بعضا وترك الباقي لمن حوله من الوحوش ولم يهاوشهم عليها ، وزاد في رواية الزبير بن بكار في آخره « ولا يرفع اليوم لعد » يعني لا يدخر ما حصل عنده اليوم من أجل الفهد ، فكأنه بذلك عن غاية جوده ، ويحتمل أن يكون المراد أنه يأخذ بالحزم في جميع أموره فلا يؤخر ما يجب عمله اليوم الى غده . قوله ( قالت السادسة : زوجي ان أكل لف ، وإن شرب اشتف ، وإن اضطجع انتف ، ولا يوج الكف ليعلم البث ) في رواية عمر بن عبد الله عند النساء « اذا أكل اقتف ، وفيه « واذا نام ، بدل « اضطجع ، وزاد « واذا ذبح اقتف ، أى تحرى الفث وهو الهزيل كما تقدم في شرح كلام الاول . وفي رواية الطبراني « ولا يدخل ، بدل « يوج ، واذا رقد ، بدل « اضطجع » وفي رواية الترمذي والطبراني « فيعلم » بالفاء بدل اللام في رواية غيره ، والمراد باللف الاكثار منه واحتفاظه ماؤه حتى لا يترك منه شيئا وقال أبو حنيفة : الإكثار مع التخليط ، يقال لف الكتيبة بالآخرى اذا خلطها في الحرب ، ومنه الفيف من الناس ، فأرادت أنه يخلط صنوف الطعام من نهمته وشره ثم لا يبقى منه شيئا . وحكى عياض رواية من رواه « درف ، بالراء بدل اللام قال وهي بمعناها ، ورواية من رواه « اقتف » « والقاف قال ومعناه التجميع ، قال الجليل : ففاف



كل شيء جماعه واستيعابه ، ومنه سميت القفة لجمعها ما وضع فيها ، والاشتقاق في الشرب استعصاؤه مأخوذ من  
 الثقافة بالضم والتخفيف وهي البقية تبقى في الإناء ، فإذا شربها الذي شرب الإناء قيل اشتمها . ومنهم من رواها  
 بالهملة وهي بصنها . وقوله التف ، أى وقد ناحية وتلف بكسائه وحده وانقبض عن أهله إعراضا ، فهي كثيرة  
 حزيمة لذلك ، ولذلك قالت د ولا يوج السكف ليعلم البث ه أى لا يمد يده ليعلم ما هي عليه من الحزن فيزيله .  
 ويحتمل أن تكون أرادت أنه ينام نوم العاجز الفضل السكسل ، والمراد بالبث الحزن ويقال شدة الحزن ، ويطلق  
 البث أيضا على الشكوى وعلى المرض وعلى الأمر الذي لا يصبر عليه ، فأرادت أنه لا يسأل عن الأمر الذي يقع  
 اهتماما به ؛ فوصفته بقلة الشفقة عليها وأنه إن لو رآها علية لم يدخل يده في ثوبها ليتفقد خبرها كمادة الأجانب  
 فضلا عن الأزواج ، أو هو كناية عن ترك الملاعبة أو عن ترك الجماع كما سيأتي . وقد اختلفوا في هذا فقال أبو  
 عبيد : كان في جسدها عيب فكان لا يدخل يده في ثوبها ليلس ذلك العيب لئلا يشق عليها ، فحدثه بذلك . وقد  
 تعقبه كل من جاء بعده إلا النادر ، وقالوا إنما شككت منه وذمته واستقصرت حظها منه ، ودل على ذلك قولها قبل  
 ه وإذا اضطجع التف ه كأنها قالت انه يتجنبها ولا يذنها منه ولا يدخل يده في جنبها فيلبسها ولا يباشرها ولا يكون  
 منه ما يكون من الرجال فيعلم بذلك محبتها له وحزنها لقلته حظها منه ، وقد جمعت في وصفها له بين اللوم والبخل  
 والهمة والمهابة وسوء العشرة مع أهله ، فإن الرب تدم بكثرة الأكل والشرب وتتدهش بقلتها وبكثرة الجماع  
 لدلائها على صحة الذكورية والفحولة . وانصر ابن الأنباري لأبي عبيد فقال : لا مانع من أن تجمع المرأة بين  
 مثالب زوجها ومناقبه ، لأنهن كن تعاهدن أن لا يكتمن من صفاتهم شيئا ، فهن من وصفت زوجها بالخير في جميع  
 أموره ، ومنهن من وصفته بضد ذلك ، ومنهن من جمعت . وارتضى القرطبي هذا الانتصار واستدل عياض للجمهور  
 بما وقع في رواية سعيد بن سلمة عن أبي الحسام أن عروة ذكر هذه في الخس الاثني يشكون أزواجهن ، فانه ذكر في  
 روايته الثلاث المذكورات هنا أولا على الولاد ثم السابعة المذكورة عقب هذا ثم السادسة هذه فهي خامسة عنده والسابعة  
 رابعة ، قال : ويؤيد أيضا قول الجمهور كثرة استعمال العرب لهذه الكناية عن ترك الجماع والملاعبة ، وقد سبق في  
 فضائل القرآن في قصة عرو بن الماس مع زوج ابنة عبد الله بن عمرو حيث سألهما عن حالهما مع زوجها فقالت وهو  
 تكبر الرجال من رجل لم يفتش لنا كنفها ، وسبق أيضا في حديث الافك قول صفوان بن المعطل ما كشفت كنف  
 أنثى قط ، فمهر عن الاشتغال بالنساء بكشف الكنف وهو الغطاء ، ويحتمل أن يكون معنى قولها د ولا يوج  
 السكف ه كناية عن ترك تفقده أمورها وماتم به من مصالحها ، وهو كقولهم لم يدخل يده في الأمر أى لم يشتغل  
 به ولم يتفقده ، وهذا الذي ذكره احتمالا جزم بهناه ابن أبي أويس فانه قال : معناه لا ينظر في أمر أهله ولا يبالى  
 أن يجوعوا . وقال أحمد بن عبيد بن ناصح : معناه لا يتفقده أموري ليعلم ما أكرهه فيزيله ، يقال ما أدخل يده في  
 الأمر أى لم يتفقده . قوله ( قالت السابعة : زوجي غيباء أو عيباء ) كذا في الصحيحين بفتح المعجمة بعدها  
 ثمانية خفيفة ثم أخرى بعد الألف الأولى والتي بعدها بهملة ، وهو شك من راوى الخبر عيسى بن يونس ، وقد  
 صرح بذلك أبو يعلى في روايته عن أحمد بن خباب عنه . ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي د غيباء ه  
 بمعجمة بغير شك ، والغيباء الطباقة الاحق الذي ينطبق عليه أمره . وقال أبو عبيد : العيباء بالهملة الذي لا  
 يضرب ولا يلحق من الأبل ، والمعجمة ليس بئىء ، والطباقة الاحق القدم . وقال ابن فارس : الطباقة الذي لا

يحسن الضراب ، فعل هذا يكون تأكيداً لاختلاف اللفظ كقولهم بعداً وصحفاً . وقال الداودي قوله د غيايا ، بالمعجمة مأخوذ من الغى بفتح المعجمة ، وبالمهملة مأخوذ من الغى بكسر المهملة . وقال أبو عبيد : الغيايا بالمهملة الغى الذى تعينه مباحضة النساء ، وأراه مبالغة من الغى فى ذلك . وقال ابن السكيت : هو الغى الذى لا يمتدى . وقال عياض وغيره : الغيايا بالمعجمة يحتمل أن يكون مشتقاً من الغاية وهو كل شيء أظل الشخص فوق رأسه ، فكأنه مضطرب عليه من جملة وهذا الذى ذكره احتيالا جزم به الزخمرى فى الفائق . وقال النووى قال عياض وغيره : غيايا بالمعجمة صحيح ، وهو مأخوذ من الغاية وهى الظلمة ، وكل ما أظل الشخص ، ومعناه لا يمتدى الى مسلك . أو أنها وصفته بثقل الروح ، وأنه كالظلمة المنكاثفة الظلمة الذى لا اشراق فيه ، أو أنها أدادت أنه غطيت عليه أموره . أو يكون غيايا من الغى وهو الانهماك فى الشر ، أو من الغى الذى هو الخيبة . قال تعالى ( فسوف يلقون غيا ) وقال ابن الأعرابي : الطباق المطبق عليه صحفاً . وقال ابن دريد : الذى تطبق عليه أموره . وعن الجاحظ : الثقل الصدر عند الجماع ينطبق صدره على صدر المرأة فيرتفع سفله عنها ، وقد ذمت امرأة امرأ القيس فقالت له : ثقل الصدر خفيف المجز ، سريع الإراقة ، بطيء الإفاقة . قال عياض : ولا منافاة بين وصفها له بالمجز عند الجماع وبين وصفها بثقل الصدر فيه لاحتمال تزيده على حالهين كل منهما مذكور ، أو يكون أطباق صدره من جملة عيبه ومجزؤه وتعاطيه مالا قدرة له عليه ، أمكن كل ذلك يرد على من فرغ غيايا بأنه الضمين . وقولها دكل داء له داء ، أى كل شيء نفرق فى الناس من المعاييب موجود فيه . وقال الزخمرى : يحتمل أن يكون قولها د له داء ، خبراً لسكل ، أى ان كل داء تفرق فى الناس فهو فيه . ويحتمل أن يكون د له داء ، صفة لداء ود داء ، خبر لسكل ، أى كل داء فيه فى غاية التناهي ، كما يقال إن زيدا زيد ، وإن هذا الفرس فرس . قال عياض : وفيه من لطيف الوحي والاشارة الغاية لأنه انطوى تحت هذه الحكمة كلام كثير . وقولها د شجك ، بمعجمة أوله وجيم ثقيلة أى جرحك فى رأسك ، وجراحات الرأس تسمى شججا ، وقولها د فلك بقاء ثم لام ثقيلة أى جرح جسمك ، ومنه قول الشاعر دهن فلوله أى ثم جمع ثلثة ؛ ويحتمل أن يكون المراد نزع منك كل ما عندك أو كسرك بسلطة لسانه وشدة خصومته . زاد ابن السكيت فى روايته د أو بملك ، بموحدة ثم جيم ، أى طعنك فى جراحاتك فشقها ، والبيع شق الفرحه ، وقيل هو الطعنة . وقولها د أو جمع كلالك وقع فى رواية الزبير . د ان حدثته سبك ، وإن مازحته فلك ، وإلا جمع كلالك ، وهى توضح أن د أو ، فى رواية الاصبلي لتتقسم لا للتخيير . وقال الزخمرى : يحتمل أن تكون أدادت أنه ضرب النساء ، فإذا ضرب إما أن يكسر عظما أو يشج رأساً أو يجمعهما . قال . ويحتمل أن يريد بالفل الطرد والابعاد ، وبالشج الكسر عند الضرب وإن كان الشج إنما يستعمل فى جراحة الرأس . قال عياض : وصفته بالحق ، والتناهي فى سوء العشرة ، وجمع التناقض بأن يعجز عن قضاء وطرها مع الإذى ، فإذا حدثته سبها ، وإذا مازحته شجها ، وإذا أغضبته كسر عضواً من أعضائها أو شق جلدها أو أغار على مالها أو جمع كل ذلك من الضرب والمزح وكسر العضو وموجع الكلام وأخذ المال . قوله ( قالت الثامنة : زوى المس من أرنب ، والريح ويح زرنب ) زاد الزبير فى روايته د وأنا أغلبه والناس يغلب ، وكذا فى رواية عقبة عند السائى ، وفى رواية عمر عنده ، وكذا الطبرانى لكن بلفظ د وفنبله ، بنون الجمع ، والأرنب دويبة لينة المس ناعمة الوبر جدا ، والأرنب بوزن الأرنب لكن أوله زاي وهو نبت طيب الريح ، وقيل د شجرة عظيمة بالشام يجبل لبنان لا تنزلها ورق بين الخضرة والصفرة ، كذا ذكره

عياض ، واستنكره ابن البيطار وغيره من أصحاب المفردات . وقيل هو حشيشة دقيقة طيبة الرائحة وليست ببلاد العرب ، وإن كانوا ذكروها ، قال الشاعر :

يا بأني أنت وفوك الأشنب      كأنما ذر عليه الزوب

وقيل هو الزعفران . وليس بشيء . واللام في المس والريح نافية عن الضمير أى مسه وريحه . أو فيهما حذف تقديره الريح منه والمس منه ، كدوهم السمن منوان بدرهم . وصفته بأنه لين الجسد ناعم . ويحتمل أن تكون كمنت بذلك عن حسن خفاقة ولين عريكته بأنه طيب العرق لكثرة نظافته واستعماله الطيب نظرفاً ، ويحتمل أن تكون كمنت بذلك عن طيب حديثه أو طيب الشاء عليه لجليل معاشرته . وأما قولها : وأنا أغلبه واتزان يغلب ، فوصفته مع جليل عشرته لها وصره عليها بالشجاعة وهو كما قال معارفة ويغلبن السكرام ويغلبن اللثام ، قال عياض : هذا من التشبيه بغير أداة ، وفيه حسن المناسبة والموازنة والتجميع . وأما قولها : والناس يغلب ، ففيه نوع من البديع يسمى التعميم ، لأنها لو اقتصر على قولها وأنا أغلبه لظن أنه جبان ضعيف ، فلما قالت والناس يغلب ، دل على أن غلبها لياها إنما هو من كرم بجهالها فتعمت بهذه الحكمة المبالغة في حسن أوصافه . قوله ( قالت التاسعة : زوجي رفيع العماد ، طويل التجاد ، عظيم الرماد ، قريب البيت من الناد ) زاد الزبير بن بكاد في روايته ولا يشيع لبلة يضاف ولا ينم لبلة يخاف ، وصفته بطول البيت وعلوه فإن بيوت الأشراف كذلك يملونها ويضربونها في المواضع المرتفعة ليعصم الطارقون والوافدون ، فطول بيوتهم إما لزيادة شرفهم أو لطول عظامهم ، وبيوت غيرهم قصار ، وقد لُج الشعراء بمدح الأول وذم الثاني كقوله : قصار البيوت لا ترى صواتها ، وقال آخر :

إذا دخلوا بيوتهم أكبوا      على الركبات من قصر العماد

ومن لازم طول البيت أن يكون متسعاً فيدل على كثرة الخاشية والغاشية ، وقبل كمنت بذلك عن شرفه ورفعة قدره . والتجاد بكسر النون وجيم خفيفة حمالة السيف ، تريد أنه طويل القامة يحتاج إلى طول التجاد . وفي ضمن كلامها أنه صاحب سيف فأشارت إلى شجاعته ، وكانت العرب تتأدح بالطول وتذم بالقصر . وقولها : عظيم الرماد ، تعني أن نار قرأه الأضياف لا تطفأ انتهت الضيفان إليها فيصير زناد النار كثيراً لذلك ، وقولها : قريب البيت من الناد ، وقفت عليها بالسكون لما عاها السجع ، والنادى والندى مجلس اقوم ، وصفته بالشرف في قومه ، فهم إذا تفاوضوا واشتدروا في أمر أتوا لجلسوا قريباً من بيته فاعتدوا على رأيه وامتلأوا أمره ، أو أنه وضع بيته في وسط الناس ليسهل اقافؤه ، ويكون أقرب إلى الوارد وطالب القرى ، قال زهير :

وسط البيوت لكي يكون مظنة      من حيث توضع جفنة المستردة

ويحتمل أن تريد أن أهل النادى إذا أتوه لم يصعب عليهم لقائوه لسكونه لا يجتنب عنهم ولا يتقاعد منهم بل يقرب ويتلفاهم ويبادر لكرامهم ، وصدء من يتواري بأطراف الحلل وأغوار المنازل ، ويبعد عن سمات الضيف لئلا يتدوا إلى مكانه ، فإذا استبعدوا مروضه صدوا عنه ومالوا إلى غيره . وعصل كلامها أنها وصفته بالسيادة والكرم وحسن الخلق وطيب المعاشرة . قوله ( قالت العاشرة : زوجي مالك وما مالك خبير من ذلك ، له ليل

كثيرات المبارك قليلات المسارح ، وإذا سمعن صوت المزهر أيقن أنهن هو الملك) وقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي والزبير والمبارح بدل المبارك ، وفي رواية أبي يعلى المازهر ، بصيغة الجمع ، وعند الزبير الضيف ، بدل المزهرة . والمبارك بفتحين جمع مبرك وهو موضع نزول الإبل ، والمسارح جمع مسرح وهو الموضع الذي تطلق لترعى فيه ، والمازهر بكسر الميم وسكون الزاي وفتح الهاء آله من آلات اللهو ، وقيل هي العود وقيل دف سريع . وانكر أبو سعيد الضرير تفسير المزهر بالعود فقال : ما كانت العرب تعرف العود إلا من غائط الحضر منهم ، وإنما هو بضم الميم وكسر الهاء وهو الذي يوقد النار فيزهرها للضيف ، فإذا سمعت الإبل صوته ومعهم النار عرفت أن ضيفا طرق فتبينت الهلاك . وتعقبه عياض بأن الناس كلهم روه بكسر الميم وفتح الهاء . ثم قال : وعن الذي أخبره أن مالكا المذكور لم يحافظ الحضر ولا سجا مع ما جاء في بعض طرق هذا الحديث أيمن كن من قرية من قرى اليمن وفي الأخرى أيمن من أهل مكة ، وقد كثرت ذكر المزهرة في أشعار العرب جاهليتها وإسلامها بدوها وحضرها اه . ويرد عليه أيضا ورود بصيغة الجمع فانه بعينه الآلة ، ووقع في رواية يعقوب بن السكيت وابن الأنباري من الزيادة وهو أمام القوم في الممالك، لجمعت في وصفها له بين الثروة والكرم وكثرة القرى والاستعداد له والمباغة في صفاته ، ووصفته أيضا مع ذلك بالشجاعة لأن المراد بالملك الحروب ، وهو لفته بشجاعته يتقدم رفقته ، وقيل أرادت أنه هاد في السبل الخفية عالم بالطرق في البيداء ، فالمراد على هذا بالممالك المغاور ، والأول أليق ، والله أعلم . ودهما ، في قولها وما مالك ، استنهامية يقال للتعظيم والتعجب ، والمعنى وأى شيء هو مالك ما أعظمه وأكرمه . وتكرير الاسم أدخل في باب التعظيم . وقولها ومالك خير من ذلك ، زيادة في الإعظام ، وتفسير لبعض الأبيام ، وأنه خير مما أشير إليه من ثناء وطيب ذكر ، وفوق ما اعتقد فيه من سؤدد ونظر ، وهو أجل من أصفه لشهرة فضله . وهذا بناء على أن الإشارة بقولها ذلك ، إلى ما تقدمه فيه من صفات المدح . ويحتمل أن يكون المراد مالك خير من كل مالك ، والتعظيم يستفاد من المقام كما قيل ثمرة خير من جردة ، أي كل ثمرة خير من كل جردة ، وهذا إشارة إلى ما في ذهن المخاطب ، أي مالك خير مما في ذهنك من مالك الأموال وهو خير مما سأصفه به ، ويحتمل أن تكون الإشارة إلى ما تقدم من الثناء على الذين قبله ، وأن مالكا أجمع من الذين قبله لحصول السيادة والفضل . ومعنى قولها قليلات المسارح ، أنه لاستعداده للضيفان بها لا يوجه منهن إلى المسارح إلا قليلا ، ويترك سائرهن بفنائهن ، فإن فاجأه ضيف وجد عنده ما يقر به من لحوها وألبانها ، ومنه قول الشاعر :

حيسنا ولم نترح لكي لا يلومنا على حكد صبرا معودة الحبس

ويحتمل أن تريد بقولها قليلات المسارح ، الإشارة إلى كثرة طروق الضيفان ، فالقوم الذي يطره الضيف فيه لا ترح حتى يأخذ منها حاجته للضيفان ، واليوم الذي لا يطره فيه أحد أو يكون هو فيه غائبا ترح كلها ، فأيام الطروق أكثر من أيام عدده ، فهي لذلك قليلات المسارح . وهذا يندفع اعتراض من قال : لو كانت قليلات المسارح لكأن في غاية الهوال . وقيل المراد بكثرة المبارك أنها كثيرا ما تثار فتطلب ثم ترك فتكثر مباوكها لذلك ، وقال ابن السكيت : ان المراد أن مباركها على العطايا والحالات وأداء الحقوق وقرى الأضياف كثيرة ، وإنما يترح منها ما فضل عن ذلك . فالحاصل أنها في الأصل كثيرة ولذلك كانت مباركها كثيرة ، ثم إذا سرحت

صارت قليلة لأجل ما ذهب منها . وأما رواية من روى « عظيماً المبارك » فيحتمل أن يكون المعنى أنها من سمها وعظم جثتها تعظم مباركتها ، وقيل المراد أنها إذا بركت كانت كثيرة لسكونها من ينضم إليها من يلتصق القرى ، وإذا سرحت سرحت وحدها فكانت قليلة بالنسبة لذلك . ويحتمل أن يكون المراد بقلة مساحتها قلة الامكنة التي ترعى فيها من الارض ، وأنها لا تتمكن من الرعي إلا بقرب المنازل لئلا يشق عليها إذا احتيج إليها ، ويكون ما قرب من المنزل كثير الخصب لثلاث تزل . ووقع في رواية سعيد بن سالم عند الطبراني « أبو مالك وما أبو مالك » ، ذو ليل كثيرة المسالك قليلة المبارك ، قال عياض إن لم تكن هذه الرواية وهما فالعنى أنها كثيرة في حال رعيها إذا ذهب ، قليلة في حال مباركتها إذا قامت ، لسكونها ما ينجر منها وما يسلك منها فيه من مسالك الجود من ردف ومعونة وحمل وحالة ونحو ذلك . وأما قولها « أيقن أنهن هو الك » فالعنى أنه كثرت عاداته بنجر الابل لقرى الضيفان ، ومن عادته أن يستقيم ويلومهم أو يتلقاهم بالثناء مبالغة في الفرح بهم صارت الابل إذا سمعت صوت الغناء عرفت أنها تنجر ، ويحتمل أنها لم تردفهم الابل لهلاكها ، ولكن لما كان ذلك يعرفه من يعقل أضيف الى الابل ، والاول أولى . قوله ( قالت الحادية عشرة ) قال النووي : وفي بعض النسخ الحادى عشرة وفي بعضها الحادية عشر ، والصحيح الاول ، وفي رواية الزبير وهي أم ذرع بنت أكيمل بن ساعدة . قوله ( زويى أبو ذرع ) في رواية التستبيح : نكحت أبا ذرع . قوله ( فابو ذرع ) في رواية أبي ذر ، وما أبو ذرع ، وهو المحفوظ للاكثر : زاد الطبراني في رواية « صاحب نعم وذرع » . قوله ( أناس ) بفتح الهذلة وتخفيف النون وبعد الألف مهملة أى حرك . قوله ( من حل ) بضم المهملة وكسر اللام ( أذن ) بالثنية ، والمراد أنه ملا أذنهما بما جرت عادة النساء من التحل به من قرط وشفت من ذهب ولؤلؤ ونحو ذلك . وقال ابن السكيت : أناس أى أثقل حتى تنقل واضطرب . والنوس حركة كل شيء متدل ، وقد تقدم حديث ابن عمر أنه « دخل على حفصة ونوساتها تنطف » مع شرح المراد به في المغازي . ووقع في رواية ابن السكيت وأذن وفرعى ، بالثنية ، قال عياض : يحتمل أن تريد بالفرعين اليدين لأنهما كالفرعين من الجسد ، تعنى أنه حل أذنهما ومصمهما ، أو أرادت العنق واليدين ، وأقامت اليدين مقام فرع واحد ، أو أرادت اليدين والرجلين كذلك ، أو الغديرين وقرنى الرأس ، فقد جرت عادة المترفات بتظيم غداثرهن وتحلية فواصين وقروهن . ووقع في رواية ابن أبي أويس وفرعى ، بالافراد ، أى حل رأسى فصار يتدل من كثرت وثقله ، والعرب تسمى شعر الرأس فرعا ، قال امرؤ القيس « وفرع يغنى المتن أو دقاهم » . قوله ( وملا من ضم مضدى ) قال أبو عبيد لم ترد المضد وحده وإنما أرادت الجسد كله ، لأن المضد إذا سمعت سمن سائر الجسد ، وخمعت المضد لأنه أقرب ما يلى بصر الانسان من جسده . قوله ( وبجحنى ) بموحدة ثم يميم خفيفة ، وفي رواية للنسائي نفقة ثم مهملة . قوله ( فبجعت ) بسكون المنة ، وفي رواية لمسلم « فبجعت الى » بالتشديد - نفسى ، هذا هو المشهور في الروايات ، وفي رواية للنسائي « وبجحنى نفسى فبجعت الى » ، وفي أخرى له « ولابى عبيد » فبجعت ، بضم التاء والى بالتخفيف ، والمعنى أنه فرحها ففرحت . وقال ابن الأبارى : المعنى عظمت ف عظمت الى نفسى ، وقال ابن السكيت : المعنى غرني ففرحت . وقال ابن أبي أويس : معناه وسع على وترقى . قوله ( وجعدنى في أهل غنيمة ) بالمعجمة والنون مصغر . قوله ( بشق ) بكسر المعجمة ، قال الخطابي : هكذا الرواية ، والصواب بفتح العين وهو موضع بعينه ، وكذا قال أبو عبيد ، وصوبه الهروي ، وقال ابن الأبارى : هو بالفتح والكسر موضع

وقال ابن أبي أويس وابن حبيب هو بالكسر والمراد شق جبل كانوا فيه اقلتهم وسكنى شق الجبل أى ناحيته ،  
وعلى رواية الفتح فالمراد شق في الجبل كالغار ونحوه ، وقال ابن قتيبة وصوبه نقطوبه : المعنى بالسكر أنهم  
كانوا في شطف من العيش ، يقال هو يشق من العيش أى يشطف وجهه ، ومنه ( لم تذكروا بالغيب إلا بشق  
الأنفس ) وهذا جزم الزمخشري وضعف غيره . قوله ( فجعلنى في أهل صديد ) أى خيل ( وأطبط ) أى لبل ،  
زاد في رواية للنسائي وجامل وهو جمع جل ، والمراد اسم فاعل لما لك الجمال كقوله لابن وتامر ، وأصل الاطبط  
صوت أعرود المحامل والرجال على الجمال ، فأرادت أنهم أصحاب عامل ، تشير بذلك الى رفاهيتهم ويطلق الاطبط  
على كل صوت نشأ عن ضفط كما في حديث باب الجنة : ليا تين عليه زمان وله أطبط ، ويقال المراد بالاطبط صوت  
الجوف من الجموح . قوله ( ودانس ) اسم فاعل من الدوس ، وفي رواية للنسائي : ودباس ، قال ابن السكيت الدانس  
الذى يدوس الطعام ، وقال أبو عبيد : تأوله بعضهم من دباس الطعام وهو دراهمه ، وأهل العراق يقولون الدباس  
وأهل الشام الدراس ، فكأنها أرادت أنهم أصحاب زرع ، وقال أبو سعيد : المراد أن عندهم طعاما متيق وهم في  
دباس شئ آخر فغيرهم متصل . قوله ( ومنقى ) بكسر النون وتضديد القاف ، قال أبو عبيد : لا أدري معناه ،  
وأظنه بالفتح من تنقى الطعام . وقال ابن أبي أويس : المنق بالكسر تنقى أصوات المواشى ، تصف كثرة ماله .  
وقال أبو سعيد الضرير : هو بالكسر من نقرة الدجاج يقال أتق الرجل إذا كان له دجاج ، قال القرطبي : لا يقال  
لشئ من أصوات المواشى نق ، وإنما يقال نق الضفدع والمغرب والدجاج ، ويقال في الهر بقلة ، وأما قول أبي  
سعيد فبعد لأن العرب لا تتمدح بالدجاج ولا تذكرها في الأموال . وهذا الذى أنكره القرطبي لم يرده أبو سعيد  
وأما أراد ما فهمه الزمخشري فقال : كأنها أرادت من بطرد الدجاج عن الحب فيتنق ، وحكى الهروي أن المنق  
بالفتح الغربال ، وعن بعض المغاربة : يجوز أن يكون بسكون النون وتخفيف القاف ، أى له أنعام ذات نقى أى  
سمان . والحاصل أنها ذكرت أنه نقلها من شطف عيش أهلها إلى الثروة الواسعة من الخيل والابل والزرع وغير  
ذلك ، ومن أمثالهم وإن كنت كاذبا فخلعت قاعدا ، أى صار مالك غنما يحملها القاعدا ، وبالضد أهل الابل والخيل ،  
قوله ( فعنده أقول ) في رواية للنسائي : أنطق ، وفي رواية الزبير : أنسلكم . قوله ( فلا أتبع ) أى فلا يقال لى  
قبلك الله أو لا يقبح قولى ولا يرد على ، أى لكثرة إكرامه لها وتسللها عليه لا يرد لها قولاً ولا يقبح عليها ما تاتى  
به . ووقع في رواية الزبير : فبينما أنا عنده أنام الخ . قوله ( وأرقد نأصبيج ) أى أنام الصبيحة وهى نوم أول  
النهار فلا أرقظ ، إشارة الى أن لها من بكفها مؤنة بيتها ومهنة أهلها . قوله ( وأشرب فأتقنع ) كذا وقع بالقاف  
والنون الثقيلة ثم المهملة ، قال عياض : لم يقع في الصحيحين إلا بالنون ، ورواه الأكثر في غيرهما بالميم . قلت :  
وسمى آتى بيان ذلك في آخر الكلام على هذا الحديث حيث نقل البخارى أن بعضهم رواه بالميم قال أبو عبيد : أتقنع  
أى أروى حتى لا أحب الشرب ، مأخوذ من الناقة الفاح وهى التى ترد الحوض فلا تشرب وترفع رأسها رياء ، وأما  
بالنون فلا أعرفه انتهى . وأثبت بعضهم أن معنى أتقنع بمعنى أتقنع لأن النون والميم يتعاقبان مثل امتنع لونه  
واتقنع ، وحكى شمر عن أبي زيد : التقنع الشرب بعد الرى ، وقال ابن حبيب الرى بعد الرى ، وقال أبو سعيد :  
هو الشرب على مهل لكثرة اللبن لأنها كانت آمنة من قلته فلا تبادر اليه بخافة مجره . وقال أبو حنيفة الدينورى ،  
فنعث من الشراب تكارهت عليه بعد الرى ، وحكى القالى : فنعث الابل تنقح بفتح النون في الماضي والمستقبل فنعا

يسكون الثوب وبفتحتها أيضا إذا تمكثرت الشرب بعد الرى . وقال أبو زيد وابن السكيت : أكثر كلامهم فتمنعت  
 تقنعا بالتشديد ، وقال ابن السكيت : معنى قولها « فأنفتح » أى لا يقطع على شربى ، فتوارد هؤلاء كلهم على أن  
 المعنى أنها تشرب حتى لا يجهد مسانغا ، أو أنها لا يقلل مشروبها ولا يقطع عليها حتى تتم شهوتها منه ، وأغرب أبو حنيفة  
 فقال : لأراها قالت ذلك لإلحزة الماء عندهم ، أى فلذلك نظرت بالرى من الماء ، وتعقبوه بأن السياق ليس فيه التقييد  
 بالماء فيحتمل أن تريد أنواع الأشربة من لبن ونخمر ونبيذ وسويق وغير ذلك ، ووقع فى رواية الاسماعيلي عن البغوى  
 « فأنفتح » بالفاء والمثناة ، قال عياض : ان لم يكن وهما فعنائه التكبر والزهر ، يقال فى فلان فتحة اذا قام وتكبر ،  
 ويكون ذلك يحصل لما من نشأة الشراب ، أو يكون راجعا الى جميع ما تقدم ، أشارت به الى عنونها عنده وكثرة  
 الخمر لديها فهمى تزهر لذلك ، أو معنى أفتتح كناية عن سمن جسمها . ووقع فى رواية الميهم « وآكل فأفتح » أى  
 أطعم غيرى يقال منحه يمنحه اذا أعطاه ، وأنت بالالفاظ كلها بوزن أقفل إشارة الى تكرار الفعل وملازمته  
 ومطالبة نفسها أو غيرها بذلك ، فان ثبتت هذه الرواية والافنى الاقتصار على ذكر الشرب إشارة الى أن المراد به  
 اللبن لأنه هو الذى يقوم مقام الشراب والطعام . قوله ( أم أبى زرع فما أم أبى زرع ، حكوما رداح ، ويبتها فساح )  
 فى رواية أبى حنيفة « فياح » بتحتانية خفيفة من فاح يفتح اذا اتسع ، ووقع فى رواية أبى العباس الطبرى فيها حكاية  
 عياض « أم زرع وما أم زرع » بحذف أداة الكنية قال عياض : وعلى هذا فتسكون كنت بذلك عن نفسها . قلت :  
 والاول هو الذى تضافرت به الروايات وهو المعتمد ، وأما قوله « فما أم أبى زرع » فتقدم بيانه فى قول العاشرة ،  
 والعموم بضم المهملة جمع حكم بكسرها وسكون الكاف هى الأعدال والأحوال التى يجمع فيها الأمثلة ، وقيل هى نمط  
 تجعل المرأة فيها ذخيرتها حكاية الرخسرى . ووداح بكسر الراء وبفتحتها وآخره مهمة أى عظام كثيرة الحشو قاله أبو  
 حنيفة وقال الهروى : معناه نفيلة ، يقال للكتيبة الكبيرة رداح إذا كانت بطيئة السير لكثرة من فيها ، ويقال للبراة  
 إذا كانت عظيمة الكفل نفيلة الورك رداح ، وقال ابن حبيب : إنما هو رداح أى ملأى ، قال عياض رأيت مضبوطا  
 وذكر أنه سمعه من ابن أبى أوفى كذلك ، قال : وليس كما قاله شراح العرافيين ، قال عياض : وما أدرى ما أنكره  
 ابن حبيب مع أنه فسره بما فسره به أبو حنيفة مع مساعدة سائر الروايات له ، قال : ويحتمل أن يكون مراده أن يضبطها  
 بكسر الراء لا بفتحتها جمع رداح كقائم وقيام ، ويصح أن يكون رداح خبر حكوم فيخبر عن الجمع بالجمع ، ويصح  
 أن يكون خبر المبتدأ محذوف أى حكومها كلها رداح على أن رداح واحد جمعه رداحين ، وقد سمع الخبر عن  
 الجمع بالواحد مثل أدور دلاص فيحتمل أن يكون هذا منه ومنه ( أولياؤهم الطاغوت ) أشار الى ذلك عياض قال :  
 ويحتمل أن يكون مصدرا مثل طلاق وكال ، أو على حذف المضاف أى حكومها ذات رداح قال الرخسرى : لو  
 جادت الرواية فى ذكرهم بفتح اللين لسكان الوجه على أن يكون المراد بها الجنة التى لا تزول عن مكانها إما لفظها  
 وإما لأن الثرى متصل دائم من قولهم ورد ولم يحكم أى لم يقف ، أو التى كثر طعامها وترا كما يقال اعتكمت الثرى .  
 وأردكم قال : والرداح حينئذ تكون واقفة فى مصابها من كون الجفنة موصوفة بها ، وفساح يفتح الفاء والمهملة أى  
 واسع يقال بيت فسيح وفساح وفياح بمعناه ، ومنهم من شدد الياء مبالغة والمعنى أنها وصفت والدة زوجها بأنها  
 كثيرة الآلات والأثاث والقماش واسعة المال كبيرة البيت ، إما حقيقة فيدل ذلك على عظم الثروة ، وإما كناية  
 عن كثرة الخير ورغد العيش والبر بمن ينزل بهم لأنهم يقولون فلان وحسب المنزل أى يكرم من ينزل عليه ،

وأشادت بوصف والده زوجها إلى أن زوجها كثير البر لأمه وأنه لم يظعن في السن لأن ذلك هو الغالب بمن يكون له والده توصف بمثل ذلك . قوله ( ابن أبي زرع فإبن أبي زرع ، مضجعه كسل شطبة ويشبهه ذراع الجفرة ) زاد في رواية لابن الأنباري « وترويه قيمة البصرة ، ويميس في حلق النزة » فإما مسل الشطبة فقال أبو عبيد : أصل الشطبة ما شطب من الجريد وهو سبعة فيشق منه قضبان رفاق فتسج منه الحصير ، وقال ابن السكيت : الشطبة من سدى الحصير ، وقال ابن حبيب : هي المود المحدد كالمسلة ، وقال ابن الأعرابي أرادت بمسل الشطبة سيفاً سل من غمده فضججه الذي ينأى فيه في الصغر كقدر مسل شطبة واحدة ، أما على ما قال الأولون فعلى قدر ما يسلم من الحصير فبقي مكانه فارغاً ، وأما على قول ابن الأعرابي فيسكون كغمده السيف . وقال أبو سعيد الضرير : شبهته بسيف مسلول ذي شطب ، وسيف اليمين كلها ذات شطب ، وقد شبهت العرب الرجال بالسيوف إما الخشونة الجانب وشدة الهابة ، وإما بلال الرونق وكال الآلاء ، وإما لسكال صورتها في اعتدالها واستوائها . وقال الزمخشري : المسل مصدر بمعنى السل يقام مقام المسلول ، والمعنى كسلول الشطبة . وأما الجفرة بفتح الجيم وسكون الفاء فهي الأثني من ولد المخز إذا كان ابن أربعة أشهر وفصل عن أمه وأخذ في الرعي قاله أبو عبيد وغيره ، وقال ابن الأنباري وابن دريد : ويقال لولد الضأن أيضاً إذا كان نثياً . وقال الخليل : الجفر من أولاد الناء ما استجفر أى صار له بطن ، والفيقة بكسر الفاء وسكون التحتانية بعدها قاف ما يجتمع في الضرع بين الحلبتين ، والفواق بضم الفاء الزمان الذي بين الحلبتين ، والبصرة بفتح التحتانية وسكون المهملة بعدها راء : الفناق ، ويميس بالمهمله أى يتبختر ، والمراد بجلقى النزة وهي بالنون المتباعدة ثم المشاة الساكنة الدرع اللطيفة أو القصيرة ، وقبيل اللينة المالمس وقيل الواسعة ، والحاصل أنها وصفته بريف القد وأنه ليس ببطين ولا جاف قايل الأكل والشرب ملازم لآلة الحرب يحتال في موضع القتال ، وكل ذلك مما تتماجد به العرب . وبظهر لى أنها وصفته بأنه خفيف أوطأ عليها لأن زوج الأب غالباً يستعمل ولده من غيرها فسكان هذا يخفف عنها ، فإذا دخل بيتها فاتفق أنه قال فيه مثلاً لم يضطجع إلا قدر ما يسلم السيف من غمده ثم يستيقظ مبالغة في التخفيف عنها ، وكذا قولها يشبهه ذراع الجفرة أنه لا يحتاج ما عندها بالأكل فضلاً عن الأخذ . بل لو طعم عندهما لاقتنع بالمسير الذي يسد الرق من المأكول والمشروب . قوله ( بنت أبى زرع فإبن بنت أبى زرع ) في رواية مسلم « وما ، بالواو بدل الفاء . قوله ( طوع أبوها وطوع أمها ) أى أنها بارة بها ، زاد في رواية الزبير « وزين أهلها ونسائها » أى يتجهلون بها . وفي رواية للنسائي « زين أمها وزين أبها » بدل « طوع » في الموضعين . وفي رواية للطبراني « وقرعة عين لأمها وأبها ، وزين لأمها » وزاد الكاذبي في روايته عن ابن السكيت « وصفر رداثها » وزاد في رواية « قباء هضيمة الحشا ، جائلة الوشاح ، عكناة قصاء ، تجلاء دجاء رجاء قنواء ، مؤنقة مفضقة » . قوله ( وملة كسائها ) كناية عن كمال شخصها ونعمة جسمها . قوله ( وغيط جارتها ) في رواية سعيد بن سلة عند مسلم « وعمر جارتها » بفتح المهملة وسكون القاف أى دهشها أو قلقها ، وفي رواية للنسائي « والطيراني » وحبر جارتها ، بالمهمله ثم التحتانية من الجفرة ، وفي أخرى له « وحين جارتها » بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها نون أى هلاكها ، وفي رواية الهيثم بن هدى « وعبر جارتها » بضم المهملة وسكون الواودة وهو من العبارة بالفتح أى نكح حسداً لما نراه منها ، أو بالسكر أى تعتبر بذلك . وفي رواية سعيد بن سلة « وحبر نسائها » واختلف في ضبطه فقيل بالمهمله والموحدة من التعجير ، وقيل بالمججمة والتحتانية من الحفيرة ، والمراد



بجارتها ضربتها أو هو على حقيقة. لأن الجارات من شأنهن ذلك ، ويؤيد الأول أن في رواية حنبل ، وغير جارتها ، بالغين المعجمة وسكون التحتانية من الغيرة ، وسيأتي قريباً قول عمر الحنفية ، لا يفترنك أن كانت جارتك أضوا منك ، يعني عائشة ، وقولها ، وصفر ، بكسر الصاد المهملة وسكون الفاء أى خال فارغ ، والمعنى أن رداها كالفارغ الخالي لأنه لا يس من جسمها شيئاً لأن ردفاً وكتفياً يمنع منه من خلفها شيئاً من جسمها ونهدها يمنع منه شيئاً من مقدمها ، وفي كلام ابن أبي أويس وغيره : معنى قولها صفر رداً نصفها بأنها خفيفة موضع التردية وهو أعلى بدنها ، ومعنى قوله ، مله كذا ، أى تمتلئة موضع الازدة وهو أسفل بدنها ، ولصفر الشيء الفارغ ، قال عياض والاولى انه أراد أن امتلأ منكبحها وقيام نهدها يرفعان الرداء عن أعلى جسدها فهو لا يمسه فيصير كالفارغ منها ، بخلاف أسفلها ، ومنه قول الشاعر :

أبت الروادف والنهود لقمصها من أن تمس بطونها وظهورها

وقولها ، قبا ، بفتح القاف وبتشديد الموحدة أى ضامرة البطن ، ودهضيمة الحشا ، هو بمعنى الذى قبله ودهائلة الرشاح ، أى بدور وضاحها لضمود بطنها ، ودهكنا ، أى ذات أعكان ، ودهفما ، بالمهملة أى تمتلئة الجسم ، ودهجلاء ، بنون وجيم أى واسعة العين ، ودهجاء ، أى شديدة سواد العين ، ودهجاء ، بتشديد الجيم أى كبيرة الكفيل ترتج من عظمه إن كانت الرواية بالنراء ، فإن كانت بالزاي فالمراد في حاجبها تقويس ، ودهؤنقة ، بنون ثقيلة وقاف ودهنقة ، بوزنه أى مغذية بالعيش الناعم ، وكلها أوصاف حسان . وفي رواية ابن الأنبارى ، برود الظل ، أى أنها حسنة العشرة كريمة الجوار ، وفي الإل ، بتشديد التحتانية والإلى بكسر الهزة أى العهد أو القرابة كريمة الخل ، بكسر المعجمة أى صاحب زوجا كان أو غيره ، وإنما ذكرت هذه الأوصاف مع أن الموصوف مؤنث لأنها ذهبت به مذهب التشبيه أى هى كرجل في هذه الأوصاف ، أو حملته على المعنى كشخص أو شيء ، ومنه قول عروة بن حزام : ودهماء عني الممرض المتواني ، قال اليمخسرى : ويحتمل أن يكون بعض الرواة نقل هذه الصفة من الابن إلى البنت ، وفي أكثر هذه الأوصاف رد على الزجاجة في إنكاره مثل قولهم مررت برجل حسن وجهه وزعم أن سيديوه انقرد باجازه مثل ذلك ، وهو يتمتع لأنه أضاف النى إلى نفسه ، قال القرطبي : أخطأ الزجاجة في مواضع في منعه وتعليقه وتخطيته ودهواء الضنود ، وقد نقل ابن خروف أن القائلين به لا يصحى عددهم ، وكيف يخطئ من تمسك بالسباع الصحيح كما جاء في هذا الحديث الصحيح المتفق على صحته ، وكما جله في صفة النبي ﷺ ، وشئ أصابعه . ( تنبيه ) سقط من رواية الزبير ذكر ابن أبي ذرع ووصف بنت أبي ذرع لجل وصف ابن أبي ذرع لبنت أبي ذرع ، ورواية الجماعة أولى وأتم . قوله ( جارية ابن ذرع فاجارية ابن ذرع ) في رواية الطبراني وخادم ابن ذرع ، وفي رواية الزبير ، وليد أبي ذرع ، والوليد الخادم يطلق على الذكر والأنثى . قوله ( لابنت حديثنا تنبئنا ) بالوحدة ثم المثلثة ، وفي رواية بالنون بدل الموحدة وهما بمعنى : بث الحديث وثبت الحديث أظهره ، ويقال بالنون في الشر خاصة كما تقدم في كلام الأولى . وقال ابن الأعرابي : الثابت المغتاب . ووقع في رواية الزبير ، ولا يخرج . قوله ( ولا تنقث بتشديد القاف بدلها مثله أى تسرع فيه بالحياة وتذهب بالسرقة ، كذا في البخاري وضبطه عياض في مسلم بفتح أوله وسكون النون وضم القاف قال : وجاء تنقيثاً مصدراً على غير الأصل وهو جائز كما في قوله تعالى ( فتقبلها ربها بقبول حسن وأنبأها نبأاً حسناً ) ووقع عند مسلم ،

الطريق التي بعد هذه وهي رواية سعيد بن سلمة ، ولا تنقث ، بالتشديد كما في رواية البخاري انتهى . وضبطه الزعشمي بالغاء الثقيلة بدل القاف وقال في شرحه : النقت والتفل بمعنى ، وأرادت المبالغة في برأتها من الخيانة ، فيحتمل أن كان محفوفاً أن تكون إحدى الروايتين في مسلم باقاف كما في رواية البخاري والآخرى بالغاء . والميرة بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها راء الزاد وأصله ما يحصله البدوي من الحضر ويحمله الى منزله لينتفع به أهله . وقال أبو سعيد : التنقيث اخراج ما في منزل أهلها الى غيرهم ، وقال ابن حبيب : معناه لانفسده ، ويؤيده أن رواية الزبير ، ولا تفسد ، وذكر مسلم أن في رواية سعيد بن سلمة بالغاء في الموضعين ، وفي رواية أبي عبيد ، ولا تنقل ، وكذا للزبير عن عمه مصعب ، ولا ي عوانة ، ولا تنقل ، وفي رواية عن ابن الانباري ، ولا تنقث ، بمعجمة ومثلثة أى تفسد ، وأصله من الغثة بالغهم وهي الوسوسة . وفي رواية للنسائي ، ولا تنفش ميرتنا تنفشيشا ، بقاء ومعجمتين من الافشاش طلب الاكل من هنا وهنا ، ويقال فش ما على الغران إذا أكله أجمع ، ووقع عند الخطابي ، ولا تفسد ميرتنا تنفشيشا ، بمعجمات ، وقال : مأخوذ من غشيش الخبز إذا فسد ، تريد أنها تحسن مراعاة الطعام وتتعاوده بأن تطعم منه أولاً طرباً ولا تغفله فيفسد . وقال القرطبي : فسره الخطابي بأنها لا تفسد الطعام المخبوز بل تتعده بأن تطعمهم منه أولاً فأولاً ، وتبعه المازري ، وهذا إنما يتمشى على الرواية التي وقعت للخطابي ، وأما على رواية الصحيح ، ولا تملأ ، فلا يستقيم ، وإنما معناه أنها تعده بالتنظيف . والحاصل أن الرواية في الأولى كما في الأصل ، ولا تنقث ميرتنا تنفشيشا ، وعند الخطابي ، ولا تفسد ميرتنا تنفشيشا ، بالغين المعجمة ، وانفقتا في الثانية على ، ولا تملأ بيتنا تنفشيشا ، وهي بالعين المهملة ، وعلى رواية الخطابي هي أقعد بالجمع أعنى تنفشيشا من تنفشيشا ، والله أعلم . قوله ( ولا تملأ بيتنا تنفشيشا ) بالمهملة ثم معجمتين ، أى أنها مصلحة البيت مهمة بتنظيفه وإلقاء كناسه وإبعادها منه وأنها لا تسكن في بقع كناسه وتركها في جوانبه كأنها الاعشاش ، وفي رواية الطبراني ، ولا تنقث ، بدل ، ولا تملأ ، ووقع في رواية سعيد بن سلمة التي علقها البخاري بعد بالغين المعجمة بدل المهملة ، وهو من الغش ضد الخالص ، أى لا تملأه بالخيانة بل هي ملازمة للنصيحة فيما هي فيه ، وقال بعضهم هو كناية عن حفة فرجها ، والمراد أنها لا تملأ البيت وسخاً بأطفالها من الزنا ، وقال بعضهم كناية عن وصفها بأنها لا تأتهم بشر ولا نعمة . وقال الزعشمي في « تنفشيشا » بالعين المهملة : يحتمل أن يكون من عششت النخلة إذا قل سعفها أى لا تملأه اختزالاً وتقليلاً لما فيه . ووقع في رواية الهيثم ، ولا تنقث أخبارنا تنجيشا ، بنون وجهم ومثلثة أى تستخرجها ، وأصل التنجئة ما يخرج من البئر من تراب ، ويقال أيضاً بالموحدة بدل الجهم ، زاد الحارث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر الوركاني عن عيسى بن يونس « قالت طائفة حتى ذكرت كلب أبي ذرع ، وكذا ذكره الاسماعيل عن البغوي عن الوركاني ، وزاد الهيثم بن عدي في روايته « ضيف أبي ذرع فما ضيف أبي ذرع ، في شيع وري ورتع . طهارة أبي ذرع فما طهارة أبي ذرع لانقث ولا تعدى تقدح قدرا وتنصب أخرى ، فلحق الآخرة بالأولى . مال أبي ذرع فما مال أبي ذرع على الجهم معكوس ، وعلى الغفاة محبوس ، وقوله رى ورتع بفتح الراء وبالمثناة أى تنعم وصرة والطهارة بضم المهملة الطباخون وقوله لانقث بالغاء الساكنة ثم المثناة المضمومة

أى لاتسكن ولا تضعف ، وقوله ولا تعدى بمهمة أى تصرف ، وتقدح بالقاف والحاء المهمة أى تفرق ، وتغصب أى ترفع على الناس ، والجلم بالجيم جمع جمة هم القوم يسألون فى الدية ، ومعكوس أى مردود ، والعنافة السائلون ، وعيوس أى موقوف عليهم . قوله ( قالت خرج أبو ذرع ) فى رواية النسائي « خرج من عندى » وفى رواية الحارث بن أبى أسامة « ثم خرج من عندى » . قوله ( والأوطاب تمنخض ) الأوطاب جمع وطب بفتح أوله وهو وعاء اللبن ، وذكر أبو سعيد أن جمعه على أوطاب على خلاف قياس العربية لأن فعلا لا يجمع على أفعال بل على فعال ، وتعمق بأنه قال التخليل : جمع الوطب وطاب وأوطاب ، وقد جمع فرد على أفراد ، فبطل الحصر الذى ادعاه ، نعم القياس فى فعل أفعال فى القلة وفعال أو فمول فى الكثرة ، قال عياض : ورأيت فى رواية حمزة عن النسائي « والأطاب » ، وبغير واو وإن كان مضبوطا فهو على إبدال الواو حمزة كما قالوا لكاف ووكاف ، قال يعقوب ابن السكيت : أرادت أنه يسكر بخمر وجهه من منزلها غدوة وقت قيام الخدم والعبيد لأشغالهم ، وانطوى فى خبرها كثرة خير داره وغرر لبنه وأن عندهم ما يكفيهم ويفضل حتى يمتصوه ويستخرجوا زبدته ، ويحتمل أن يسكون أنها أرادت أن الوقت الذى خرج فيه كان فى زمن الخصب وطيب الربيع . قلت : وكان سبب ذكر ذلك توطئة للباحث على رؤية أبى ذرع للمرأة على الحالة التى رأها عليها ، أى أنها من غرض اللبن تعبت فاستلقت تستريح ، فأراها أبو ذرع على ذلك . قوله ( فلقي امرأة معها ولدان لها كالفهدين ) فى رواية الطبراني « فأبصر امرأة لها ابنان كالفهدين » وفى رواية ابن الانبارى « كاهقرين » ، وفى رواية السكاكى « كالشبلين » ، ووقع فى رواية اسماعيل بن أبى أويس « سارين حسنين نفيسين » ، وفائدة وصفها لها التنبيه على أسباب تزويج أبى ذرع لما لاقاهم كانوا يرغبون فى أن يسكنوا أولادهم من النساء المجربات فلذلك حرص أبو ذرع عليها لما رأها ، وفى رواية للنسائي « فأذا هو بأبى غلامين » ووصفها لما بذلك للإشارة إلى صغر سنهما واشتداد خلقتهما ، وتواردت الروايات على أنهما ابناها ، إلا ما رواه أبو معاوية عن هشام فإنه قال « فر على جارية معها أخوها » قال عياض يتأول بأن المراد أنهما ولداها ولكنهما جعلتا أخويها فى حسن الصورة وكالخلق ، فإن حمل على ظاهره كان أدل على صغر سنهما ، ويؤيده قوله فى رواية غندر « فر بجارية شابة » ، كذا قال وليس لغندر فى هذا الحديث رواية ، وإنما هذه رواية الحارث بن أبى أسامة عن محمد بن جعفر وهو الوركاني ولم يدرك الحارث محمد بن جعفر غندرا ، ويؤيد أنه الوركاني أن غندرا ماله رواية عن عيسى بن يونس ، وقد أخرجه الاسماعيلي عن البغوي عن محمد بن جعفر الوركاني ولكن لم يسق لفظه ، ثم إن كونهما أخويها يدل على صغر سنهما فيه نظر لاحتمال أن يكونا من أبها وولداه بعد أن طعن فى السن وهى بكر أولاده فلا تكون شابة ، ويمكن الجمع بين كونهما أخويها وولديها بأن تكون لما وضعت ولديها كانت أمها مرضع فأرضتهما . قوله ( بلعبان من تحت خصرها برمانتين ) فى رواية الحارث « من تحت درعها » وفى رواية الميثم « من تحت صدرها » قال أبو عبيد يريد أنها ذات كفل عظيم فإذا استلقت ارتفع كفلها بها من الأرض حتى يصير تحتها جرة تجري فيها الزمان ، قال : وذهب بعض الناس إلى الشديين وليس هذا موضعه اه ، وأشار بذلك إلى ما جرم به اسماعيل بن أبى أويس ، ويؤيد قول أبى عبيد ما وقع فى رواية أبى معاوية « وهى مستلقية على قفاها ومعها رمانة برمان بها من تحتها فتخرج من الجانب الآخر من عظم اليتية » ولكن رجح عياض تأويل الرمانتين بالتهدين من جهة أن سياق أبى معاوية « هذا لا يشبه كلام أم ذرع » ، قال : فلهذه من كلام بعض رواة أوردته على

سبيل التفسير الذي ظنه فأدرج في الخبر ، وإلا لم تجر العادة بلعب الصبيان ورميم الرمان تحت أصلاب أمهاتهم ، وما الحامل لها على الاستلقاء حتى يصحان ذلك ويرى الرجال منها ذلك ، بل الأشبه أن يكون قولها ويلمعان من تحت خصرها أو صدرها ، أى أن ذلك مكان الولدين منها ، وأنها كانا في حضنها أو جنبها ، وفي تشبيه الهنديين بالرماتين إشارة إلى صغر سنهما ، وأنها لم تمرل حتى تنكسر ثدياها برؤس قديلهما . وما رده ليس ببعيد ، أما نفي العادة فسلم ، لكن من أين له أن ذلك لم يقع إنما فأن تكون لما استلقت وولدها معها شغلتهما عنها بالرمانة بإصبعان بها ليتركها تستريح فاتفق أنهما لعبا بالهيئة التي حكيت ، وأما الحامل لها على الاستلقاء فقد قدمت احتمال أن يكون من التعب الذي حصل لها من الخوض ، وقد يقع ذلك للشخص في غير موضع الاستلقاء ، والأصل عنم الإدراج الذي تخيله ، وإن كان ما اختاره من أن المراد بالرمانة ثديها أولى لأنه أدخل في وصف المرأة بصغر سنهما ، والله أعلم . **قوله** ( فلفظني ونسكحما ) في رواية الحارث ، فأعجبته فلفظني ، وفي رواية أبي معاوية وخطيبها أبو ذرع فتزوجها ، فلم يزل به حتى طلق أم ذرع ، فأفاد السبب في رغبة أبي ذرع فيها ثم في طليقه أم ذرع . **قوله** ( فحككت بعده رجلا ) في رواية النسائي ، فاستبدلت ، وكل بدل أعور ، وهو مثل مدناه أن البدل من الشيء غالبا لا يقوم مقام المبدل منه بل هو دونه وأزول منه ، والمراد بالأعور المعيب . قال ثعلب : الأعور الرديء من كل شيء . كما يقال كلبة عوراء أى قبيحة ، وهذا إنما هو على الغالب وبالنسبة ، فأخبرت أم ذرع أن الزوج الثاني لم يسد مسده أبي ذرع . **قوله** ( سريا ) بمهملة ثم راء ثم تحتانية ثقيلة أى من سرارة الناس وهم كبرائهم في حسن الصورة والهيئة ، والسري من كل شيء خياره ، وفسره الحربي بالسخى ، ووقع في رواية الزبير : شابا سريا . **قوله** ( ركب سريا ) بمجممة ثم راء ثم تحتانية ثقيلة ، قال ابن السكيت : تعنى فرسا خيبارا فافقا ، وفي رواية الحارث وركب فرسا عربيا ، وفي رواية الزبير : أعوجيا ، وهو منسوب إلى أعوج فرس مشهور تنسب إليه العرب جياد الخيل كان لبني كندة ثم لبني سليم ثم لبني هلال ، وقيل لبني غنى وقيل لبني كلاب ، وكل هذه القبائل بعد كندة من قيس ، قال ابن خالويه : كان لبعض ملوك كندة فغزا قوما من قيس فقتلوه وأخذوا فرسه ، وقيل إنه ركب صغيرا رماجا قبل أن يشتد فأعوج وكبر على ذلك ، والشرى الذي يستشرى في سيره أى يمضى فيه بلا فتور ، وشرى الرجل في الأمر إذا جال فيه وتمادى ، وشرى البرق إذا كثر أماته . **قوله** ( وأخذ خطيا ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء المهملة نسبة إلى الخط ، صفة موصوف وهو الرمح ، ووقع في رواية الحارث : وأخذ رمحا خطيا ، والخط موضع بنواحى البحر ين تجلب منه الرماح ، ويقال أصابها من الهذم تحمل في البحر إلى الخط المسمى المذكور ، وقيل إن سفينة في أول الزمان كانت مملوءة رماحا فذهبها البحر إلى الخط فخرجت رماحا فيها فنسبت إليها ، وقيل إن الرماح إذا كانت على جانب البحر تصير كالخط بين البر والبحر فقل لها الخطية لذلك ، وقيل الخط منبت الرماح ، قال عياض : ولا يصح . وقيل الخط الساحل وكل ساحل خط . **قوله** ( وأراح ) بمهملتين من الرواح ومعناه أتى بها إلى المراح وهو موضع مبيت الماشية ، قال ابن أبي أويس : معناه أنه غزا فغنى ، فأتى بالنعم الكثيرة . **قوله** ( هل ) بالتشديد وفي رواية الطبراني وأراح على بيتي . **قوله** ( نجا ) بفتح النون ، وهو جمع لا واحدا له من لفظه ، وهو الإبل خاصة ، ويطلق على جميع المواشى إذا كان فيها إبل ، وفي رواية حكاهما عياض : نجا ، بكسر أوله جمع نعمة ، والأشهر الأول . **قوله** ( ثريا ) بثلاثة أى كثيرة ، والثري المال الكثير من الإبل وغيرها ، يقال أثرى فلان فلانا إذا كثره فكان

في شيء من الأشياء أكثر منه ، وذكر ثوبا وإن كان وصفه ، وثبت لمراعاة السجع ، ولأن كل ما ليس تأنيده حقيقيا يجوز فيه التذكير والتأنيث . قوله ( وأعطاني من كل راحة ) براء . وتحتانية ومهمل ، في رواية لمسلم « دابحة » بمججمة ثم موحدة ثم مهمل أي مذبوحة ، مثل عيشة راضية أي مرضية ، فالهـ أعطاني من كل شيء يذبح زوجها ، وفي رواية الطبراني « من كل سائمة » والسائمة الزاوية والراشحة الآتية وقت الرواح وهو آخر النهار . قوله ( زوجا ) أي اثنين من كل شيء من الحيوان الذي يرعى ، والزوج يطلق على الاثنين وعلى الواحد أيضا ، وأرادت بذلك كثرة ما أعطاهما وأنه لم يقتصر على الفرد من ذلك . قوله ( وقال : كلّي أم زرع ، وميرى أهلك ) أي صلحهم وأوسى عليهم بالميرة بكسر الميم وهي الطعام ، والحاصل أنها وصفتها بالسؤدد في ذاته والشجاعة ، والفضل والجود بكونه أباح لها أن تأكل ماشاءت من ماله وتهدى منه ماشاءت لأهلها مبالغة في إكرامها ، ومع ذلك فكانت أحواله عندها محترمة بالنسبة لأبي زرع ، وكان سبب ذلك أن أبا زرع كان أول أزواجهما فسكنت محبة في قلبها كما قبل « ما الحب إلا الحبيب الأول » . زاد أبو معاذية في روايته « وتزوجها رجل آخر فأكرمها أيضا » فكانت تقول : أكرمني وفعل بي ، وتقول في آخر ذلك : لو جمع ذلك كله . قوله ( قالت فلو جمعت ) في رواية الهيثم « وجمعت ذلك كله » وفي رواية الطبراني « فقلت لو كان هذا أجمع في أصغر » . قوله ( كل شيء ) في رواية للنسائي « وكل الذي » قوله ( أعطاني ) في رواية لمسلم أعطاني « بلاه » . قوله ( ما بلغ أصغر آتية أبي زرع ) في رواية ابن أبي أويس « ماملا إنا » من آتية أبي زرع « وفي رواية للنسائي « ما بلغت إنا » ، وفي رواية الطبراني « فلو جمعت كل شيء أصبت منه بجملة في أصغر وعاء من أوعية أبي زرع ماملا » لأن الإنااء أو الوعاء لا يسع ما ذكرت أنه أعطاهما من أصناف النعم ، ويظهر لي حمله على معنى غير مستحيل وهي أنها أرادت أن الذي أعطاهما جملة أراد أنها توزعه على المدة إلى أن يمجي . وأران الثور ، فلو وزعته لكان حظ كل يوم مثلاً لا يمتلاً أصغر آتية أبي زرع التي كان يطبخ فيها في كل يوم على الدوام والاستمرار بغير نقص ولا قطع . قوله ( قالت عائشة قال رسول الله ﷺ ) في رواية الترمذي « فقال لي رسول الله ﷺ » زاد الكاذبي في روايته « يا عائش » وفي رواية ابن أبي أريس « يا عائشة » . قوله ( كنت لك ) في رواية للنسائي « فسكنت لك » وفي رواية الزبير « أنا لك » وهي نفس المراد برواية كنت كما جاء في تفسير قوله تعالى ( كنتم خير أمة ) أي أتم ، ومنه ( من كان في المهد ) أي من هو في المهد ، ويحتمل أن تكون كان هنا على بابها والمراد بها الاتصال كما في قوله تعالى ( وكان الله غفورا رحيما ) إذ المراد بيان زمان ماض في الجملة ، أي كنت لك في سابق علم الله . قوله ( كأبي زرع لأم زرع ) زاد في رواية الهيثم بن عدي « وفي الآتية والرفاء لا في الفرقة والجللاء » ، وزاد الزبير في آخره « إلا أنه طلقها وإن لا أطلقك » ، ومثله في رواية الطبراني ، وزاد النسائي في روايته « والطبراني « قالت عائشة : يا رسول الله بل أنت خير من أبي زرع » ، وفي أول رواية الزبير « وأبي وأمي لأنك خير من أبي زرع لأم زرع » ، وكانت ﷺ قال ذلك تطيبا لها وطمأنينة لقلبها ودفعاً لآيها من هوم التشبيه بجملة أحوال أبي زرع إذ لم يكن فيه ما تنذه النساء سوى ذلك ، وقد وقع الانصاح بذلك ، وأجابته هي عن ذلك جواب مثلها في فضلها وحلبها . ( تنبيه ) : وقع عند أبي يعلى عن سويد بن سعيد عن سفيان ابن عيينة عن داود بن شابر عن عمر بن عبد الله بن عمرو عن عروة عن عاتكة أنها حدثت عن رسول الله ﷺ عن أبي زرع وأم زرع وذكرت شجر أبي زرع في أم زرع ، كذا فيه ولم يسق لفظه ، ولم أقف في شيء من

مارفته على هذا الشهر ، وأخرجه أبو عوانة من طريق عبد الله بن عمران والطبراني من طريق ابن أبي عمر كلاهما عن ابن عيينة بإسناده ولم يسق لفظه أيضا ، **قوله** (قال سعيد بن سلة) هو ابن أبي الحسام وهو مدني صدوق ماله في البخاري إلا هذا الموضع . **قوله** (قال هشام) هو ابن عروة يعني بهذا الإسناد ، وقد وصله مسلم عن الحسن بن علي عن موسى بن اسماعيل عنه ولم يسق لفظه بتمامه بل ذكر أن عنده عيانا ولم يشك وأنه قال وصرصر رداثها وخير لسانها وعمر جارتها ، وقال ولا تمت ميرتنا تنقيشا ، وقال وأعطاني من كل راحة ، وقد بينت ذلك كله ، وهذا الذي نبه عليه البخاري من قوله ولا تعشش بيتنا تعششا ، اختلف في ضبطه فقبل بالغين المعجمة وقبل بالهملة ، وقد تقدم بيانه ، وقد وصله أبو عوانة في صحيحه والطبراني بطوله وإسناده موافق لعيسى بن يونس ، وأشارت إلى ما في روايته من المخالفة فيما تقدم مفصلا . وذكر الجبائي أنه وقع عند أبي زبد المروزي بلفظ قال سعيد بن سلة عن أبي سلة وعشش بيتنا تعششا ، وهو خطأ في السند والمثل ، والصواب ولا تعشش ، وقال موسى وحدثنا سعيد عن هشام . **قوله** (قال أبو عبد الله وقال بعضهم ، فانقمح ، باليم وهذا أصح) أبو عبد الله المذكور هو البخاري المصنف وهو يوضح أن الذي وقع في أصل روايته ، انقمح ، بالنون ، وقد رواه انقمح باليم من طريق عيسى بن يونس أيضا الذمائي وأبو يعلى وابن حبان والجزوني وغيرهم ، وكذا وقع في رواية سعيد بن سلة المذكورة وفي رواية أبي عبيد أيضا ، وقد تقدم بيان الاختلاف في ضبطه ومعناه . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم حسن عشرة المراء له بالأتانيس والمحاذنة بالأمور المباحة ما لم يفرض ذلك إلى ما يمنع ، وفيه المراء أحبا وأبسط النفس به ومدابة الرجل أهله وإعلامه بحجته لها ما لم يؤد ذلك إلى مفسدة ترتب على ذلك من تجنيها عليه وأعراضها عنه . وفيه منع الفخر بالمال وبيان جواز ذكر الفضل بأمور الدين ، وإخبار الرجل أهله بصورة حاله معهم وتذكيرهم بذلك لاسيما عند وجود ما يمنع عليه من كفر الاحسان . وفيه ذكر المرأة إحسان زوجها ، وفيه إكرام الرجل بعض نسائه بحضور ضرارها بما يخصها به من قول أو فعل ، ومحل عند السلامة من الميل المفرض إلى الجور ، وقد تقدم في أبواب الهبة جواز تخصيص بعض الزوجات بالتحف واللاطف إذا استوفى للأخرى حقه . وفيه جواز تحدث الرجل مع زوجته في غير نوبتها . وفيه الحديث عن الأهم الحالية وضرب الأمثال بهم اعتبارا ، وجواز الانبساط بذكر طرف الأخبار ومستطابات النوادر تنسيطا للنفوس . وفيه حض النساء على الوفاء لبعوثهن وقصر الطرف عليهن والشكر بليامهم ، ووصف المرأة زوجها بما تعرفه من حسن وسوء ، وجواز المبالغة في الأوصاف ، ومحل إذا لم يهر ذلك بدنا لأنه يفرض إلى خرم المروءة . وفيه تفسير ما يجمله الخبر من الخبر إما بالسؤال عنه وإما ابتداء من نقاء نفسه ، وفيه أن ذكر المراء بما فيه من العيب جائز إذا قصد التنفير من ذلك الفعل ولا يكون ذلك غيبة أشاد إلى ذلك الخطأ ، وتعقبه أبو عبد الله التميمي شيخ عياض بأن الاستدلال بذلك إنما يتم أن لو كان النبي ﷺ سمع المرأة تفتاب زوجها فأقرها ، وأما الحكاية عن لبس بحاضر فليس كذلك وإنما هو نظير من قال في الناس شخص سيء ، ولعل هذا هو الذي أراد الخطابي فلا تعقب عليه ، وقال المازري قال بعضهم : ذكر بعض هؤلاء النسوة أزواجهن بما يكرهون ولم يكن ذلك غيبة أسكنهم لا يهرفون بأعيانهم وأسمائهم قال المازري : وإنما يحتاج إلى هذا الاعتذار لو كان من تحدث عنده بهذا الحديث سمع كلاما من في اغتيال أزواجهن فأقرهن على ذلك ، فأما والواقع خلاف ذلك وهو أن عائشة حكى قصة عن نساء مجهولات غائبات فلا ، ولو أن

امراة وسفت زوجها بما يكبره لكان غيبة محرمة على من يقوله ويسمعه ، إلا ان كانت في مقام السكوى منه عند الحاكم ، وهذا في حق المعلن فأما المجهول الذي لا يعرف فلا حرج في سماع الكلام فيه لانه لا يتأذى إلا اذا عرف أن من ذكر عنده يعرفه ، ثم ان هؤلاء الرجال مجهولون لا تعرف أسماءهم ولا أعيانهم فضلا عن أسماهم ، ولم يثبت للنسوة اسلام حتى يجرى عليهن حكم الغيبة فبطل الاستدلال به لما ذكر ، وفيه قوة لمن كره نكاح من كان لها زوج لما ظهر من اعتراف أم زرع باكرام زوجها الثاني لها بقدر طاقته ، ومع ذلك لحقرته وصغرته بالنسبة الى الزوج الاول ، وفيه أن الملب يحقر الإساءة لأن أبا زرع مع إساءته لها بتعطيلها لم يمتنعها ذلك من المبالغة في وصفه الى أن باغت حد الافراط والغلو . وقد وقع في بعض طرقه إشارة الى أن أبا زرع تدم على طلاقها وقال في ذلك شعرا ، في رواية عمر بن عبد العزيز من جملة من عاتته أنها حدثت عن النبي ﷺ عن أبي زرع وأم زرع وذكرت شعرا أبي زرع على أم زرع . وفيه جواز وصف النساء وعاصنهن للرجل ، لكن عمله اذا كن مجهولات ، والذي يمنع من ذلك وصف المرأة الممينة بمحضرة الرجل أو أن يذكر من وصفها مالا يجوز للرجال تعدد النظر اليه . وفيه أن التفتيح لا يستلزم مساواة المشبه بالمشبه به من كل جهة أقوله ﷺ . كنت لك كأي زرع ، والمراد ماينته بقوله في رواية الهيثم في الإفاضة الى آخره لافي جميع ما وصف به أبو زرع من الثروة الزائدة والابن والخدام وغير ذلك وما لم يذكر من أمور الدين كلها . وفيه أن كناية الطلاق لا توفقه إلا مع مصاحبة النية فانه ﷺ تشبهه بأبي زرع وأبو زرع قد طلق فلم يستلزم ذلك وقوع الطلاق أكونه لم يقصد اليه . وفيه جواز التأسي بأهل الفضل من كل أمة لان أم زرع أخبرت عن أبي زرع بحمبل عشرته فامثله النبي ﷺ ، كذا قال الملب واعترضه غياض فأجاد ، وهو أنه ليس في السياق ما يقتضي أنه تأسي به بل فيه أنه أخبر أن حاله معها مثل حال أم زرع ، نعم ما استدبطه صحيح باعتباره أن الخبر إذا سيق وظهر من الشارح تقريره مع الاستحسان له جاز التأسي به ، ونحو مما قاله الملب قول آخر : ان فيه قبول خبر الواحد لان أم زرع أخبرت بحال أبي زرع فامثله النبي ﷺ ، وتعبه غياض أيضا فأجاد ، نعم يؤخذ منه القبول بطريق أن النبي ﷺ أقهره ولم ينكره ، وفيه جواز قول بأبي وأمى ومعناه فذاك أبي وأمى وسيأتى تقريره في كتاب الادب إن شاء الله تعالى . وفيه مدح الرجل في وجهه إذا علم أن ذلك لا يفسده . وفيه جواز القول للتزوج بالرقاء والبنين إن ثبتت اللفظة الزائدة أخيرا ، وقد تقدم البحث فيه قبل بابواب . وفيه أن من شأن النساء إذا تحدثن أن لا يكون حديثهن غالبا إلا في الرجال ، وهذا بخلاف الرجال فان غالب حديثهم إنما هو فيما يتعلق بأموال المعاش . وفيه جواز الكلام بالالفاظ الغريبة واستعمال الصجع في الكلام إذا لم يكن مكلفا ، قال عياض ما ملخصه : في كلام هؤلاء الذنوة من فصاحة الالفاظ وبلاغة العبارة والبديع ما لا مزيد عليه ، ولا سيما كلام أم زرع فانه مع كثرة فصوله وقلة فضوله مختار الكلمات ، وأصح السمات غير النجمات ، قد قدرت ألفاظه قدر معانيه وقررت قواعده وشيدت مبانيه ، وفي كلامهن ولا سيما الاولى والعاشرة أيضا من فنون التمثيل والاستعارة والسكناية والاشارة والموازنة والتوصيح والمناسبة والتوسيع والمبالغة والتسجيع والتوليد وضرب المثل وأنواع المجانسة والزام مالا يلزم والايغال والمقابلة والمطابقة والاحتراس وحسن التفسير والتوليد وغرابة التسميم وغير ذلك أشياء ظاهرة لمن تأملها ، وقد أشرنا الى بعضها فيما تقدم ، وكل ذلك أن غالب ذلك أفرغ في قالب الانسجام ، وأتى به الحاضر بفنر تكلف ، وجاء لفظه تأيما لمعناه متفاديا له غير مستبكره ولا منافر ، والله بمن على من يشاء بما شاء لا إله إلا هو . قوله ( حدثنا

هشام) هو ابن يوسف الصنعاني . قوله (قدر الجارية الحديثة السن) أى القريبة العهد بالصغر ، وقد بينت في شرح المتن في المعدين أنها كانت يومئذ بنت خمس عشرة سنة أو أزيد ، ووقع عند مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن الزهري «الجارية العربية» ، وهى بفتح الميملة وكسر الزاء بعدها موحدة ، وتقدم تفسيره في صفة الجنة من بدء الخلق

### ٨٣ - باب موعدة الرجل ابنته لحال زوجها

٥١٩١ - **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور عن ابن عباس رضى الله عنهما قال «لم أزل حريصاً على أن أسأل مُهرَ بن الخطّاب عن الرأتين من أزواج النبي ﷺ القتين قال الله تعالى : ﴿ إِنْ تَوَلَّيْنَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَدَتْ قُلُوبُكُم ﴾ حتى حجَّ وحجَّبت معه ، وعدلَّ وعدلت معه باداًوة ، فقبِرَ ثم جاء فسكبت على يديه منها فتوضأ ، فقلت له : يا أمير المؤمنين من الرأتين من أزواج النبي ﷺ اللتان قال الله تعالى ﴿ إِنْ تَوَلَّيْنَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَدَتْ قُلُوبُكُم ﴾ ، قال : واحبَّبا لك يا ابن عباس ، هما عائشة وحفصة ثم استقبل عمر الحديث يسوقه قال : كنت أنا وجارتي من الأنصار في بنى أمية بن زيد وهم من موالى المدينة ، وكنا نذناوبُ النزول على النبي ﷺ فيُنزل يوما وأنزل يوما ، فاذا نزلت جئته بما حدَّثت من خبر ذلك اليوم من الوحى أو غيره ، وإذا نزل فعل مثل ذلك ؛ وكنا مشرّ قريش نقلبُ النساء ، فلما قدّمنا على الأنصار إذا قوم يُقبلهم يسأولهم ، فلفقوا نسأولنا يأخذون من أدب إساءة الأنصار . فصنعت على امرأتى فرأجعتنى ، فأنكرت أن تراجعنى قالت : ولم تُفكر أن أراجعك ؟ فوالله إن أزواج النبي ﷺ كيراجعته ، وإن إحداهن كتهجره اليوم حتى الهل . فأفزعنى ذلك فقلت لها : قد خاب من أمل ذلك منهن . ثم رجعت على ثيابى ، فزأتُ فدخلت على حفصة فقلت لها : أى حفصة أنت ضاب إحدا كن النبي ﷺ اليوم حتى الهل ؟ قالت نعم ، فقلت قد خبت وخسرت ، أفأنتين أن يَضَبَ الله لفضب رسول الله ﷺ فيها - كى ؟ لا تستكثرى النبي ﷺ ولا تراجعيه فى شيء ولا تهجره ، وسلوى مابدا لك ولا يفرّك أن كانت جارئك أوضاً منك وأحبّ إلى النبي ﷺ - يريدُ عائشة - قال عمر وكنا قد تحدّثنا أن غسان تُنملُ الخليل لَمُزُونَا ، فنزل صاحبهى الأنصارى يوم نوبته : فرجع إلينا عشاء ففترّب باى ضرباً شديداً وقال : أتم هو ؟ ففرمتُ فخرّجت إليه ، فقال : قد حدّثَ اليومُ امرٌ عظيم ، قت ما هو ؟ أتجاء غسان ؟ قال لا ، بل أعظم من ذلك وأهول . طلقَ النبي ﷺ نساءهُ . وقال عبيد بن حنبل سمع ابن عباس عن عمر قال : أنزل النبي ﷺ أزواجه - فقلت خابت حفصة وخيرت . وقد كنت أظن هذا يؤشك أن يكون . فجمعت على ثيابى ، فصابت صلاة الفجر مع النبي ﷺ ، فدخل النبي ﷺ مشرباً له فأنزل



فيها؛ ودخلت على حفصة فإذا هي تبكي، فقلت ما يبكيك، ألم أكن حذرًا لك هذا، أظنك لنبي؟ قالت لا أدري، ها هو ذا معزّل في الشربة خرجت فجئت إلى المنبر فإذا حوله رطط يبكي بعضهم فجئت معهم فقلها، ثم غلبني ما أجد فجئت المشربة التي فيها النبي ﷺ فقلت لعلام له أسود: اسأذن لي، فدخل الغلام فسلم للنبي ﷺ ثم رجع فقال كلمت للنبي ﷺ وذكرتك له فصمت، فأنصرفت حتى جلست مع الرهط الذين عند المنبر. ثم غلبني ما أجد فجئت فقلت لعلام اسأذن لي، فدخل ثم رجع فقال: قد ذكرتك له فصمت، فرجعت فجلست مع الرهط الذين عند المنبر، ثم غلبني ما أجد، فجئت الغلام فقلت: اسأذن لي، فدخل ثم رجع إلى فقال قد ذكرتك له فصمت، فلما وليت منصرفاً قال إذا للغلام بدعوني - فقال قد أذن لك للنبي ﷺ. فدخلت على رسول الله ﷺ فإذا هو مضطجع على رمال حصيد ليس بينه وبينه فراش قد أتر الزمال يتجبه متكئاً على وسادة من آدم خشو هاليف، فسلمت عليه ثم قلت وأنا قائم: يا رسول الله أطلقني نساء؟ فرجع إلى بصره فقال لا. فقلت الله أكبر. ثم قلت وأنا قائم استأنس: يا رسول الله لو رأيتي وكنتا معشر فريش تطلب النساء فلما قدمنا المدينة إذا قوم تعليمهم يسأونم، فتقبس النبي ﷺ ثم قلت: يا رسول الله لو رأيتي ودخلت على حفصة فقلت لها لا يضرنك أن كانت جارتك أو ضامتك وأحب إلى النبي ﷺ، يريد عائشة. فتقبس النبي ﷺ تبسة أخرى فجلست حين رأته تبس، فرقت بعمرى في يده فوالله ما رأيت في يده شيئاً يرد البعير غير أهبة فلافة، فقلت يا رسول الله ادع الله فليوسع على أمك فان فارس والروم قد وسع عليهم وأعطوا الدنيا وهم لا يبدون الله، فجلس النبي ﷺ وكان مقلنا فقال: أوفى هذا أنت يا ابن الخطاب؟ إن أولئك قوم قد جعلوا طغيانهم في الحياة الدنيا، فقلت يا رسول الله استغفر لي. فاعتزل النبي ﷺ نساء من أجل ذلك الحديث حين أنشأته حفصة إلى عائشة تسعاً وعشرين ليلة، وكان قال ما أنا بدخل عليهن شهراً من شدة موجدته عليهن حين عاتبه الله عز وجل، فلما مضت تسع وعشرون ليلة دخل على عائشة فبدأ بها، فقالت له عائشة: يا رسول الله إنك كنت قد أقسمت أن لا تدخل علينا شهراً، وإنما أصبحت من تسع وعشرين ليلة أعدها عداً، فقال: الشهر تسع وعشرون ليلة، فكان ذلك الشهر تسعاً وعشرين ليلة، قالت عائشة: ثم أنزل الله تعالى آية للتخفيف فبدأ بي أول امرأة من نساها فاختارته، ثم خير نساء كلهن فقلن مثل ما قالت عائشة

قوله (باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها) أي لأجل زوجها. قوله (عن ابن عباس قال لم أدل حريصاً على أن أسأل عمر) في رواية صيد بن حنين الماضية في تفسير التحريم عن ابن عباس ومكثت سنة أريد أن أسأل عمر؛ قوله (عن

المرأتين) في رواية عبيد بن عتبة : **قوله** (اللتين) كذا في جميع النسخ ، ووقع عند ابن التين ، والى ، بالافراد وخطأها فقال : الصواب (اللتين) بالثنية . قلت : ولو كانت محفوظة لأمكن تجميعها . **قوله** (حتى حج وحججت معه) في رواية عبيد بن عباس : **قوله** (فما استطع أن أسأله هيبته له ، حتى مخرج حاجا ، وفي رواية يزيد بن رومان عند ابن مردويه عن ابن عباس ، وأردت أن أسأل عمر فسكنت أها به ، حتى حججنا معه ، فلما قضينا حجنا قال : مرحبا بابن عم رسول الله ﷺ ، ما حاجتك ؟ **قوله** (وعدل) أى عن الطريق الجادة المملوكة الى طريق لا يسلك غالبا ليقضى حاجته ، ووقع في رواية عبيد بن عمر ونجرت معه ، فلما رجعنا وكنا ببعض الطريق عدل الى الأراك لحاجة له ، وبين مسلم في رواية عبيد بن حنين من طريق حماد بن سلمة وابن عبيدة أن المسكن المذكور هو مر الظهران ، وقد تقدم ضبطه في المغازي . **قوله** (وعدلت معه بأداة فتبرز) أى قضى حاجته ، وتقدم ضبط الادارة وتفسيرها في كتاب الطهارة ، وأصل تبرز من البراز وهو الموضع الخالي البارز عن البيوت ، ثم أطلق على نفس الفعل ، وفي رواية حماد بن سلمة المذكورة عند العياشي ، فدخل عمر الأراك فقضى حاجته ، وقدمت له حتى خرج ، فيؤخذ منه أن المسافر إذا لم يجد القضاء فضاء حاجته استتر بما يمكنه الستر به من شجر البادية . **قوله** (فسكنت على يديه منها فتوضأ) في رواية حقل عن الزهري المصاحبة في المظالم ، فسكنت من الادارة . **قوله** (قلت له : يا أمير المؤمنين من المأتان) في رواية العياشي ، قلت يا أمير المؤمنين أريد أن أسألك عن حديث منذ سنة فتمنعني هيبتك أن أسألك ، وتقدم في التفسير من رواية عبيد بن حنين ، وفوقفت له حتى فرغ ثم سرت معه فقلت : يا أمير المؤمنين من اللتان تظاهرتا على النبي ﷺ من أزواجه ؟ قال : تلك حفصة وعائشة . قلت : والله إن كنت لأريد أن أسألك عن هذا منذ سنة فما استطع هيبته لك . قال : فلا تفعل ، ما ظننت أن عندي من علم فأسألك ، فان كان لي علم خبرتك به ، وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة فقال : ما تسأل عنه أحدا أعلم بذلك مني . **قوله** (اللذان) كذا في الاصول ، وحكى ابن التين أنه وقع عنده ، والى ، بالافراد ، قال والصواب (اللذان) بالثنية . وقوله قال الله تعالى (إن تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما) أى قال الله تعالى لما إن تتوبا من التعاون على رسول الله ﷺ ، وبدل عليه قوله بعد (وان تظاهرا عليه) أى تتعاونوا كما تقدم تفسيره في تفسير السورة ، ومعنى تظاهرها أمها تماوتا حتى حرم رسول الله ﷺ على نفسه ما حرم كما سيأتى بيانه ، وقوله (فلوبكما) كثر استعماله في موضع الثنية بلفظ الجمع كقولهم وضما رحالهما أى رحلى راحلتيهما . **قوله** (واعجبا لك يا ابن عباس) تقدم شرحه في العلم وأن عمر تعجب من ابن عباس مع شهرته بعلم التفسير كيف خفي عليه هذا القدر مع شهرته وعظمته في نفس عمر وتقدمه في العلم على غيره كما تقدم بيان ذلك واضحاً في تفسير سورة النضر ، ومع ما كان ابن عباس مشهوراً به من الحرص على طلب العلم ومداخلة كبار الصحابة وأمهات المؤمنين فيه ، أو تعجب من حرصه على طلب فنون التفسير حتى معرفة المجهول ، ووقع في الكشاف ، كأنه كره ما سأله عنه . قلت : وقد جزم بذلك الزهري في هذه القصة بعينها فيما أخرجه مسلم من طريق معمر عنه قال بعد قوله وقال عمر واعجبالك يا ابن عباس : قال الزهري كره والله ما سأله عنه ولم يكتبه ، واستبعد القرطبي ما فيه الزهري ، ولا بعد فيه . قلت : ويجوز في عجبا التنوين وعدمه ، قال ابن مالك : دوا . في قوله واعجبا ، ان كان منونا فهو اسم فعل بمعنى أعجب ، ومثله واهما ووي ، وقوله بعده عجبا جيء بها تعجبا توكيدا ، وان كان بغير تنوين فالأصل فيه واعجبي فأبدلت الكسرة فتحة فصارت

الياء ألفا كقولهم يا أسفا وباحسرتا ، وفيه شاهد لجواز استعمال د وا ، في منادى غير مندوب وهو مذهب المبرد وهو مذهب صحيح اه . ووقع في رواية معمر ، وأعجب لك ، . قوله ( عائشة وحفصة ) كذا في أكثر الروايات ، ووقع في رواية حماد بن سلة وحده ، عنه وحفصة وأم سلة ، كذا حكاه عنه مسلم ، وقد أخرجه الطيالسي في مسنده عنه فقال ( عائشة وحفصة ، مثل الجملة ) . ( تنبيه ) : هذا هو المعتمد أن ابن عباس هو المبتدئ ، بسؤال عمر عن ذلك ، ووقع عند ابن مردويه من وجه آخر ضعيف عن عمران بن الحارث الحلبي ، وحديث ابن عباس قال : كنا نسير فلحقنا عمر ونحن نتحدث في شأن حفصة وعائشة ، فسكتنا حين لحقنا ، فمزم علينا أن نخبره ، فقلنا : نذاكرنا شأن عائشة وحفصة وسودة ، فذكر طرفا من هذا الحديث وليس بتامه ، ويمكن الجمع بأن هذه القصة كانت سابقة ، ولم يتمكن ابن عباس من سؤال عمر عن شرح القصة على وجهها إلا في الحال الثاني . قوله ( ثم استقبل عمر الحديث يسوقه ) أى القصة التى كانت سبب نزول الآية المستول عنها . قوله ( كنت أنا وجارلى من الانصار ) تقدم بيانه في العلم ، ومعنى في المظالم بافظ ، دنى كنت وجارلى ، بالرفع ، ويجوز فيه نصب عطفا على الضمير المنصوب في قوله انى . قوله ( في بنى أمية بن زيد ) أى ابن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف من الاروس . قوله ( وهم من عوال المدينة ) أى السكان ، ووقع في رواية عقيل ، وهى ، أى القرية ، والوالى جمع عالية وهى قرى بقرب المدينة مما على المشرق وكانت منازل الاروس ، واسم الجار المذكور أوس بن خولى بن عبد الله بن الحارث الانصارى سماء ابن سعد من وجه آخر عن الزهرى عن عروة عن عائشة فذكر حديثا وفيه وكان عمر مؤاخيا أوس بن خولى لا يسمع شيئا إلا حدثه ولا يسمع عمر شيئا إلا حدثه ، فهذا هو المعتمد ، وأما ما تقدم في العلم عن قال إنه عتبان بن مالك فهو من تركيب ابن بشكوال فانه جوز أن يكون الجار المذكور عتبان لان النبي ﷺ آخى بينه وبين عمر ، لكن لا يلزم من الاخاء أن يتجاردا . والاخذ بالنص مقدم على الاخذ بالاستنباط . وقد صرح في الرواية المذكورة عن ابن سعد أن عمر كان مؤاخيا لأوس فهذا بمعنى الصداقة لا بمعنى الاخاء الذى كانوا يتوارثون به ثم نسخ ، وقد صرح به ابن سعد بأن النبي ﷺ آخى بين أوس بن خولى ونجاش بن وهب كما صرح به بأنه آخى بين عمر وعتبان بن مالك ، فتبين أن معنى قوله ، كان مؤاخيا ، أى مصادقا ، وبزيد ذلك أن في رواية عبيد بن حنين ، وكان لى صاحب من الانصار . قوله ( فاذا نزلت ) الظاهر أن إذا شرطية ، ويجوز أن تكون ظرفية . قوله ( حنته ) بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحى أو غيره ) أى من الحوادث السكائنة عند النبي ﷺ ، وفي رواية ابن سعد المذكورة لا يسمع شيئا إلا حدثه به ولا يسمع عمر شيئا إلا حدثه به ، وسيأتى في خبر الواحد في رواية عبيد بن حنين بافظ ، وإذا غاب وشهدت أئنته بما يكون من رسول الله ﷺ ، وفي رواية الطيالسي ويحضر رسول الله ﷺ إذا غابت وأحضره إذا غاب ويخبرني وأخبره . قوله ( وكنا معشر قريش تغلب النساء ) أى نحكم عليهن ولا يمكن عليهن ، بخلاف الانصار فكانوا بالاكس من ذلك ، وفي رواية يزيد بن وومان وكنا ونحن بمكة لا يكلم أحد امرأته إلا اذا كانت له حاجة قضى منها حاجته ، وفي رواية عبيد بن حنين ما نمد للنساء أمرا ، وفي رواية الطيالسي ، كنا لانعتد بالنساء ولا ندخلن في أمورنا . قوله ( فطلق ) بكسر الفاء وقد تفتح أى جعل أو أخذ ، والمعنى آمن أخذن في تعلم ذلك . قوله ( من أدب لساء الانصار ) أى من سيرتهن وطريقتن ، وفي الرواية التى في المظالم د من أرب ، بالراء ، وهو العقل ، وفي رواية معمر عند مسلم د يتعلن من لسانهم ، وفي

رواية يزيد بن رومان ، فلما قدمنا المدينة تزوجنا من امرأة الأنصار لجلنا بكمنا وبراجمتنا . **قوله** ( فسخت )  
 بسين مهملة ثم غاء معجمة ثم ووحدة ، وفي رواية الكشميني بالصاد المهملة بدل السين وهما بمعنى ، والصخب  
 والصخب الزجر من الغضب ، ووقع في رواية عقيل عن الزهري الماضية في المظالم ، فصحت ، بجاء مهملة من الصباح  
 وهو رفع الصوت ، ووقع في رواية عبيد بن حنين ، فبينما أنا في أمر أنا أمره ، أي أنفكر فيه وأفكره ، فقالت  
 امرأة لو صنعت كذا وكذا . **قوله** ( فأناكرت أن تراجعني ) أي تراددت في القول وتناظرني فيه ، ووقع في  
 رواية عبيد بن حنين ، وفقلت لها وما تكلفك في أمر أريد ؟ فقالت لي : عجباً لك يا ابن الخطاب ، ما تريد أن تراجع ،  
 وسأنتي في القياس من هذا الوجه بلفظ ، فلما جاء الإسلام وذكرهن الله رأين لمن ذلك حقاً علينا من غير أن  
 ندخلن في شيء من أمورنا ، وكان بيني وبين امرأة كلام فأغلظت لي ، وفي رواية يزيد بن رومان ، وقمت إليها  
 بغضب فغصرتها به ، فقالت : يا عجباً لك يا ابن الخطاب ، **قوله** ( ولم يكسر اللام وفتح الميم . **قوله** ( تنكر أن أراجعك  
 فوالله إن أزواج النبي ﷺ أبراجمه ، وإن لأحداهن تهجرة اليوم حتى الليل ) في رواية عبيد بن حنين ، وإن ابتك  
 لتراجع رسول الله ﷺ حتى يظل يرمه غضبان : ووقع في المظالم بلفظ : غضباناً ، وفيه نظر ، وفي روايته التي في  
 القياس ، قالت : تقول لي هذا وأبتك تؤذي رسول الله ﷺ ، وفي رواية الطيالسي ، فقلت : متى كنت تدخلين  
 في أمورنا ؟ فقالت : يا ابن الخطاب ، ما يستطيع أحد أن يكلمك ، وأبتك تكلم رسول الله ﷺ حتى يظل  
 غضباناً . **قوله** ( تهجرة اليوم حتى الليل ) النصب فيما وبالجر في الليل أيضاً أي من أول النهار إلى أن يدخل  
 الليل ، ويحتمل أن يكون المراد حتى أنها تهجرة الليل ، وهذا إلى اليوم . **قوله** ( فقلت لها قد خاب ) كذا الأكثر  
 وخاب ، بجاء معجمة ثم ووحدة ، وفي رواية عقيل ، فقالت : قد جاءت من فعلت ذلك ممن بهظم ، بالجيم ثم مثناة  
 فعل ماض من الجيء ، وهذا هو الصواب في هذه الرواية التي فيها بهظم ، وأما سائر الروايات ففيها وخابت  
 وخسرت ، فخابت بالخاء المعجمة لطف وخسرت عليها ، وقد أغفل من جزم أن الصواب بالجيم والمثناة مطلقاً .  
**قوله** ( من فعل ذلك ) وفي رواية أخرى ، من فعلت ، فالتاء كسر بالنظر إلى اللفظ والتأنيث بالنظر إلى المعنى .  
**قوله** ( ثم جمعت علي ثيابي ) أي لبستها جميعها ، فيه إيماء إلى أن العادة أن الشخص يضع في البيت بعض ثيابه فإذا  
 خرج إلى الناس لبسها . **قوله** ( فدخلت لي حفصة ) يعني ابنته ، وبدأ بها لمزاتها منه . **قوله** ( قالت : نعم ) في رواية  
 عبيد بن حنين ، إنا لتراجعه ، وفي رواية حماد بن سلمة ، فقلت لا تتقير الله . **قوله** ( أفأنا من أن يغضب الله  
 لغضب رسول الله ﷺ فتمسكي ) ؟ كذا هو بالنصب الأكثر ، ووقع في رواية عقيل ، فتمسكين ، وهو على  
 تقدير محذوف ، وتقدم في باب المعرفة من كتاب المظالم ، أفأنا من أن يغضب الله لغضب رسوله فتمسكين ، قال أبو  
 علي الصدي : الصواب أفأنا منين ، وفي آخره ، فتمسكي ، كذا قال ، وليس بخطأ لا مكان توجيحه ، وفي رواية عبيد  
 ابن حنين ، فتمسكين ، يسكون الكاف على خطاب جماعة النساء ، وعنده ، فقلت تمسكين ، وهو بتشديد اللام ، وهي  
 أحذرك عقوبة الله وغضب رسوله . **قوله** ( لا تستكثري النبي ﷺ ) أي لا تطغي منه الكثير ، وفي رواية يزيد  
 ابن رومان ، لا تكلمي رسول الله ﷺ فإن رسول الله ﷺ عنده ذنانير ولا دراهم ، فأنا لك من حاجة حتى دهنه  
 فسلي ، **قوله** ( ولا تراجعني في شيء ) أي لا تردديه في الكلام ولا تردى عليه قوله . **قوله** ( ولا تهجرني ) أي  
 ولو بهمرك . **قوله** ( ما بدا لك ) أي غابرك . **قوله** ( ولا يغرك أن ) بفتح الألف وبكسرهما أيضاً . **قوله**

(جاءتك) أى ضرتك، أو هو على حقيقة لانها كانت مجاورة لها، والاولى أن يحمل اللفظ هنا على معنيته  
 لصلاحية لكل منهما، والعرب تطلق على الضرة جارة لتجاورها المعنوي لكونهما عند شخص واحد وإن لم يكن  
 حسبا، وقد تقدم شيء من هذا في أواخر شرح حديث أم ذرع، ووقع في حديث حل بن مالك وكنت بين جارتين،  
 يعنى جارتين، فانه فسر في الرواية الأخرى فقال: «أسرائين»، وكان ابن سيرين يذكره تسميتها ضرة ويقول: إنها  
 لا تضر ولا تنفع ولا تذهب من رزق الأخرى بشئ وإنما هي جارة، والعرب تسمي صاحب الرجل وخطيبه جارا  
 وتسمى الزوجة أيضا جارة لخطبتها الرجل. وقال القرطبي: اختار هو تسميتها جارة أدبا منه أن يضاف لفظ الضرر  
 إلى أحد من أمهات المؤمنين. قوله (أوصا) من الوصاة، ووقع في رواية معمر وأوسم، بالمهمل من الوصاية  
 وهي العلامة، والمراد أجل كان الجمل رصم، أى أعله بعلامة، قوله (وأحب إلى النبي ﷺ) المعنى لا تغترى بكون  
 عائشة تفعل ما نهيتك عنه فلا يؤاخذها بذلك قائما تدل بجمها وبعبارة التي ﷺ فيها، فلا تغترى أنت بذلك لاحتمال  
 أن لا تكوني عنده في تلك المنزل، فلا يكون لك من الادلار مثل الذي لها. ووقع في رواية عبيد بن حنين أبين من  
 هذا ولفظه، ولا يغرنك هذه التي أعجبها حسنها حب رسول الله ﷺ إياها، ووقع في رواية سليمان بن بلال عند  
 مسلم د أعجبها حسنها وحب رسول الله ﷺ، بواء العطف وهي أبين، وفي رواية الطيالسي لا تغترى بحسن عائشة  
 وحب رسول الله ﷺ إياها، وعند ابن سعد في رواية أخرى: «انه ليس لك مثل حظوة عائشة ولا حسن زينب»، يعنى  
 بنت جحش، والذي وقع في رواية سليمان بن بلال والطيالسي يؤيد ما حكاه السهيلي عن بعض المشايخ أنه جعله  
 من باب حذف حرف العطف واستحسنه من سمعه وكثيره، حاشية، قال السهيلي: وليس كما قال، بل هو مرفوع  
 على البدل من الفاعل الذي في أول الكلام وهو هذه من قوله ولا يغرنك هذه، فهذه فاعل و«التي» نعت و«حب»  
 بدل اشتغال كما تقول أعجبتني يوم الجمعة صوم فيه وسرني زيد حب الناس له اه. وثبت الواء يرد على رده، وقال  
 عياض: يجوز في «حب» الرفع على أنه عطف بيان أو بدل اشتغال، أو على حذف حرف العطف، قال: «حذفه  
 بعضهم بالنصب على نزع الخافض». وقال ابن التين: حب فاعل وحسنها بالنصب مفعول من أجله والتقدير أعجبها  
 حب رسول الله ﷺ إياها من أجل حسنها، قال: والضمير الذي إلى أعجبها منصوب فلا يصح بدل الحسن عنه ولا الحب،  
 وزاد عبيد في هذه الرواية «ثم خرجت حتى دخلت على أم سلمة لقرابتي منها»، يعنى لأن أم عمر كانت مخزومية مثل  
 أم سلمة، وهي أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة، ووالدة عمر حنيفة بنت هاشم بن المغيرة فهي بنت عم أمه، وفي  
 رواية يزيد بن رومان «ودخلت على أم سلمة وكانت خالتي»، وكأنه أطلق عليها خالة لكونها في درجة أمه، وهي بنت  
 عمها. ويحتمل أن تكون ارتضت معها أو أختها من أمها. قوله (دخلت في كل شيء) يعنى من أمور الناس،  
 وأرادت الغالب بدليل قولها «حتى تبتني أن تدخل بين رسول الله ﷺ وأزواجه»، فإن ذلك قد دخل في عموم  
 قولها «كل شيء»، لسكتها لم تردده. قوله (فأخذتني والله أخذا) أى منعتني من الذي كنت أريده، تقول أخذ فلان  
 على يد فلان أى منعه عما يريد أن يفعله. قوله (كسرتني عن بعض ما كنت أجد) أى أخذتني بلسانها أخذا دفعتني  
 عن مقصدي وكلامي، وفي رواية لابن سعد «فألت أم سلمة: أى والله، إنا لنسكتكم»، فإن تحمل ذلك فهو أولى  
 به، وإن نهانا عنه كان الطرح عندنا منك، قال عمر: فندمت على كلامي لمن، وفي رواية يزيد بن رومان «ما منعنا  
 أن نغادر على رسول الله ﷺ وأزواجه يغرن عليكم»، وكان الحامل لعمر على ما وقع منه شدة شفقتة وعظم نصيحتة

فكان يبسط على النبي ﷺ فيقول له انزل كذا ولا تفعل كذا ، كقوله احجب نسائك وقوله لا تقص على عبد الله ابن أبي وغير ذلك ، وكان النبي ﷺ يحتمل ذلك لعله بصحة نصيحته وقوته في الاسلام . وقد أخرج المصنف في تفسير سورة البقرة من حديث أنس عن عمر قال : وافقت الله في ثلاث ، الحديث وفيه ، وبلغني معاذة النبي ﷺ بعض نسائه فدخلت عليهن فقلت : لئن انتهيتم أو ليلدن الله رسوله خيرا ، تكني ، حتى أتيت إحدى نسائه فقالت : يا عمر ، أما في رسول الله ما يعظ نساءه حتى تعظين أنت ؟ وهذه المرأة هي زينب بنت جحش كما أخرج المصنف في المبعثات ، ، ويجوز بعضهم أنها أم سلمة لكلامها المذكور في رواية ابن عباس عن عمر هنا ، لكن التعمد أولى ، فإن في بعض طرق هذا الحديث عند أحمد وابن مردويه ، وبلغني ما كان من أموات المؤمنين فاستقرتني أقول لتكنفن ، الحديث ، ويؤيد التعدد اختلاف اللفاظ في جوابي أم سلمة وزينب والله أعلم . قوله ( وكنا قد تحدثنا أن غسان تمل الخيل ) في المظالم بلفظ تمل الخيل في هذه الرواية ، وتعمل في الموضوعين بفتح أوله ، وأنكر الجوهري ذلك في الدابة فقال : أنملت الدابة ولا تقل نملت ، فيسكون على هذا بضم أوله . وحكى عياض في تمل الخيل الوجهين ، وغفل بعض المتأخرين فرد عليه وقال : الموجود في البخاري تمل النمل فاعتمد على الرواية التي في المظالم ، ولم يستحضر التي هنا وهي التي تكلم عليها عياض . قوله ( لتغزونا ) رفع في رواية عبيد بن حنن ، ونحن نتخوف مسلكا من ملوك غسان ذكر لما أنه يريد أن يسير اليها ، فقد أمثلت صدورنا منه ، وفي روايته التي في اللباس ، وكان من حول رسول الله ﷺ قد استقام له ، فلم يبق إلا ملك غسان بالشام كنا نخاف أن يأتيها ، وفي رواية الطيالسي ، ولم يكن أحد أخوف عندنا من أن يغزونا ملك من ملوك غسان ، . قوله ( فنزل صاحب الانصاري يوم نوبة ، فرجع اليها عشاء ، فضرب بابي ضربا شديدا وقال : أئمه هو ) ؟ أي في البيت ، وذلك لبط ، لجابتهم لظن أنه خرج من البيت ، وفي رواية عقيل : أنا هم هو ، ؟ وهي أولى . قوله ( ففزع ) أي خفت من شدة ضرب الباب بخلاف العادة . قوله ( فخرجت اليه فقال : قد حدث اليوم أمر عظيم . قلت : ما هو ؟ أجاب غسان ) في رواية معمره أجابته ، ، وفي رواية عبيد بن حنن ، وأجاب الغساني ، وقد تقدمت تسميته في كتاب العلم . قوله ( لا ، بل أعظم من ذلك وأهول ) هو بالنسبة الى عمر ، لكون حفصة بنته ممن . قوله ( طلق رسول الله ﷺ نساءه ) كذا وقع في جميع الطرق عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور ، وطلق ، بالجزم ، ووقع في رواية عمرة عن عائشة عند ابن سعد ، فقال الانصاري : أمر عظيم . فقال عمر : لعل الحارث بن أبي شمر سار اليها . فقال الانصاري : أعظم من ذلك . قال : ما هو ؟ قال : ما أرى رسول الله ﷺ إلا قد طلق نساءه ، وأخرج نحوه من رواية الزهري عن عروة عن عائشة وسى الانصاري أوس بن خولى كما تقدم ، ووقع قوله وطلق ، مقرونا بالظن . قوله ( وقال عبيد ابن حنن سمع ابن عباس عن عمر ) يعني بهذا الحديث ( فقال ) يعني الانصاري ( اعزل النبي ﷺ أزواجه ) لم يذكر البخاري هنا من رواية عبيد بن حنن إلا هذا القدر ، وأما ما بعده وهو قوله دقلت خابت حفصة وخسرت ، فهو بقية رواية ابن أبي ثور ، لأن هذا التعليق قد وصله المؤلف في تفسير سورة التحريم بلفظ دقلت جاء الغساني ؟ فقال : بل أشد من ذلك ، اعزل النبي ﷺ أزواجه . فقلت : رغم أنك حفصة وعائشة ، وظن بعض الناس أن من قوله د اعزل ، الى آخر الحديث من سياق الطريق المأني ، وليس كذلك لما بينته ، والموقع في ذلك

إيراد البخارى بهذه اللفظة المعلقة عن عبيد بن حنين في أثناء المتن المساق من رواية ابن أبي ثور، فصار الظاهر أنه تحول الى سياق عبيد بن حنين، وقد سلم من هذا الاشكال النسفي فلم يسق المتن ولا القدر المعلق بل قال «فذكر الحديث، واجتزأ بما وقع من طريق ابن أبي ثور في المظالم ومن طريق عبيد بن حنين في تفسير التحريم، ووقع فيه» - استخرج أبي نعم، ذكر القدر المعلق عن عبيد بن حنين في آخر الحديث ولا إشكال فيه، وكأن البخارى أراد أن يبين أن هذا اللفظ وهو «طلق نساء» لم تتفق الروايات عليه، فلعل بعضهم رواها بالمعنى، نعم وقع عند مسلم من طريق سماك بن زميل عن ابن عباس أن عمر قال «دخلت المسجد فإذا الناس يقولون: طلق رسول الله ﷺ نساء» وعند ابن مردويه من طريق سلمة بن كهيل عن ابن عباس أن عمر قال «أقضى عبد الله بن عمر ببعض طرق المدينة فقال: إن النبي ﷺ طلق نساء» وهذا إن كان محفوظا حل على أن ابن عمر لاقى أباه وهو جاء من منزله فأخبره بمثل ما أخبره به الانصارى، ولعل الجزم وقع من إشاعة بعض أهل التفات فتناقله الناس، وأمله ما وقع من اعتزال النبي ﷺ نساء ولم تجر عاداته بذلك فظنوا أنه طلقهن، ولذلك لم يعاتب عمر الانصارى على ما جزم له به من وقوع ذلك. وقد وقع في حديث سماك بن الوليد عند مسلم في آخره «ونزلت هذه الآية ﴿وَإِذَا جَاءَ أَمْرُ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْحُوفِ إِذْعَاؤُهُ﴾» الى قوله «يستنبطونه منهم» قال: فسكنت أنا أستنبط ذلك الأمر، والمعنى لو رددوه الى النبي ﷺ حتى يكون هو المخبر به أو الى أولى الأمر كأكابر الصحابة لعلوه لفهم المراد منه باستخراجهم بالفهم والتلفظ بما يخفى عن غيرهم، وهل هذا فالمراد بالاذاعة قولهم وإشاعتهم أنه طلق نساء بغير تحقق ولا تثبت حتى شفى عمر في الاطلاع على حقيقة ذلك وفي المراد بالمذاع، وفي الآية أقوال أخرى ليس هذا موضع بسطا. قوله (عابت حفصة وخسرت) إنما خصها بالذكر لسكانتها منه لسكونها بنته. ولكونه كان قريب العهد بتجديدها من وقوع ذلك. ووقع في رواية عبيد بن حنين «فقلت: رغم أنف حفصة وعائشة، وكأنه خصهما بالذكر لكونهما كانتا السبب في ذلك كما سيأتى بيانه. قوله (قد كنت أغان هذا يوشك أن يكون) بكسر الهمزة من «يوشك» أى يقرب، وذلك لما كان تقدم له من أن مراجعتهم قد تقضى الى الغضب المنفص الى الفرقة. قوله (فصليت صلاة الفجر مع النبي ﷺ) في رواية سماك «دخلت المسجد فإذا الناس يشكثون الحصى ويقولون: طلق رسول الله ﷺ نساء» وذلك قبل أن يؤمرن بالحجاب، كذا في هذه الرواية، وهو غلط بين فإن نزول الحجاب كان في أول زواج النبي ﷺ زينب بنت جحش كما تقدم بيانه واضحاً في تفسير سورة الاحزاب، وهذه القصة كانت سبب نزول آية التخيير وكانت زينب بنت جحش فيمن خير، وقد تقدم ذكر عمر لها في قوله «ولا حسن زينب بنت جحش» وسيأتى بعد ثمانية أبواب من طريق أبي الضحى عن ابن عباس قال «أصبحنا يوماً ونساء النبي ﷺ يبكين، فخرجت الى المسجد فجاء عمر فصعد الى النبي ﷺ وهو في غرفة له» فذكر هذه القصة مختصراً، لحضور ابن عباس ومشاهدته لذلك بقضى تأخر هذه القصة عن الحجاب، فإن بين الحجاب وانتقال ابن عباس الى المدينة مع أبويه نحو أربع سنين، لأنهم قدموا بعد فتح مكة، فآية التخيير على هذا نزلت سنة تسع لأن الفتح كان سنة ثمان والحجاب كان سنة أربع أو خمس، وهذا من رواية عكرمة بن عمار بالاسناد الذى أخرجه مسلم أيضاً قول أبي سفيان «عندى أهل العرب أم حبيبة أزوجها» قال نعم، وأنكره الأئمة وبالغ ابن حزم في إنكاره، وأجابوا بتأويلات بعيدة، ولم يتعرض لهذا الموضع وهو نظير ذلك الموضع، والله الموفق. وأحد من محامله عندى أن

يكون الراوى لما رأى قول عمر انه دخل على عائشة ظن أن ذلك كان قبل الحجاب لحزم به ، لكن جوابه أنه لا يلزم من الدخول رفع الحجاب ، يدخل من الباب ويخاطبه من وراء الحجاب ، كما لا يلزم من وهم الراوى في لفظه من الحديث أن يطرح حديثه كله ، وقد وقع في هذه الرواية موضع آخر مشكل ، وهو قوله في آخر الحديث بعد قوله فضحك النبي ﷺ و نزل رسول الله ﷺ ونزلت آتيت بالجذع ، ونزل رسول الله ﷺ كما بمعنى دلى الأرض ما يمس به يده ، فقالت : يا رسول الله إنما كنت في الغرفة تسما وعشرين ، فإن ظاهره أن النبي ﷺ نزل عقب ما خاطبه عمر فيلزم منه أن يكون عمر تأخر كلامه معه تسما وعشرين يوما ، وسياق غيره ظاهر في أنه تركلم معه في ذلك اليوم ، وكيف يميل عمر تسما وعشرين يوما لا يتكلم في ذلك وهو مصرح بأنه لم يصبر ساعة في المسجد حتى يقوم ويرجع الى الغرفة ويستأن ، وإنما ن تأويل هذا سهل ، وهو أن يحمل قوله و نزل ، أى بعد أن مضت المدة ، ويستفاد منه أنه كان يردد الى النبي ﷺ في تلك المدة التي حلف عليها ، فاتفق أنه كان عنده عند أرادته النزول فنزل معه ، ثم خشي أن يكون نسي فذكره كما ذكرته عائشة كما سيأتى ، وبما يؤيد تأخر قصة التخيير ما تقدم من قول عمر في رواية هيب بن حزين التي قدمت الإشارة اليها في المظالم و كان من حول رسول الله ﷺ قد استفام له إلا مـلك غسان بالشام ، فإن الاستفامة التي أشار اليها إنما وقعت بعد فتح مكة ، وقد مضى في غزوة الفتح من حديث عمرو بن سلمة الحمري و كانت العرب قوامهم بسلامهم الفتح فيقولون : اتركوه وقومهم ، فإن ظهر عليهم فهو نبي ، فلما كانت وقعة الفتح بادر كل قوم بسلامهم ، اهـ . وافتتح كان في رمضان سنة ثمان ، ورجوع النبي ﷺ الى المدينة في أواخر ذي القعدة منها فلما كانت سنة تسع تسمى سنة الوفود لكثرة من وفد عليه من العرب . فظهر أن استفامة من حوله ﷺ إنما كانت بعد الفتح فاتفق ذلك أن التخيير كان في أول سنة تسع كما قدمته . ومن جزم بأن آية التخيير كانت سنة تسع الـمبـاطى وأتباعه وهو المعتمد . قوله ( ودخلت على حفصة فاذا هي تـبـكي ) في رواية سماك أنه دخل أولا على عائشة فقال : يا بنت أبي بكر ، أفد بلغ من شأنك أن تؤذى رسول الله ﷺ ؟ فقالت : ما لي ولك يا ابن الخطاب ؟ عليك بيمينك ، وهي بعين مهلة مفتوحة ومحتانية ساكنة بعدها موحدة ثم مثناة أى عليك بمخاضتك وموضع سرك ، وأصل العيبة الوعاء الذي يجعل فيه الثياب ونفيس المتاع ، فأطلقت عائشة على حفصة أنها هيبة عمر بطريق التشبيه ، ومرادها عليك بوعظ ابنتك . قوله ( ألم أكن حذرتك ) زاد في رواية سماك و لقد علمت أن رسول الله ﷺ لا يجربك ، ولولا أنا لطلقك ، فبككت أشد البكاء . لما اجتمع عندهما من الحزن هل فراق رسول الله ﷺ ولما تفرقه من شدة غضب أبيها عليها ، وقد قال لما فيها أخرجه ابن مردويه : والله إن كان طلقك لأكلتك ألبدا وأخرج ابن سعد والدارمي والحاكم أن النبي ﷺ طلق حفصة ثم راجعها ، ولابن سعد مثله من حديث ابن عباس عن عمر وأسناده حسن ، ومن طريق قيس بن زيد مثله وزاد فقال النبي ﷺ إن جبريل أتاني فقال لي : راجع حفصة فأتها صوامع قوامه ، وهي زوجتك في الجنة ، وقيس يختلف في صحبته ، ونحوه عنده من مرسل محمد بن سـجـين . قوله ( ها هوذا معتزل في المشربة ) في رواية سماك و نقلت لها ابن رسول الله ﷺ ؟ قالت : هو في خواتمه في المشربة ، وقد تقدم ضبط المشربة وتفسيرها في كتاب المظالم وأنها بضم الزاء وفتحتها وجمعها مشارب ومشربات . قوله ( نخرجت لجئت الى المنبر فاذا حوله رمط يـكـي بعضهم ) لم أقف على تسميتهم ، وفي رواية سماك بن الوليد و دخل المسجد فاذا الناس ينكبون بالمصا ، أى يعبرون به الأرض كفعل المهرم المنسكب ، قوله ( ثم غلبني



ما أجد) أى من شغل قلبه بما باغى من اعتزال النبي ﷺ لناه وأن ذلك لا يكون إلا عن غضب منه ، ولاحتال صحة ما أشيع من تطبيق لناه ومن جراتهن حفصة بنت عمر فتقطع الوصلة بينهما ، وفى ذلك من المشقة عليه ما لا يحصى . **قوله** ( فقلت لغلाम له أسود ) فى رواية عبيد بن حنن ، وأذا رسول الله ﷺ فى مشربة يرق عليها بمجلة وغلाम لرسول الله ﷺ أسود على رأس العجلة ، واسم هذا الغلام رباح بفتح الراء وتخفيف الموحدة سماه سماك فى روايته ولفظه ، فدخلت فإذا أنا برباح غلام رسول الله ﷺ قاعد على أسكفة المشربة مدل رجله على قعر من خشب ، وهو جذع يرقى عليه رسول الله ﷺ وينحدر ، وحرف بهذا تفسير العجلة المذكورة فى رواية غيره ، وسألت فى حديث أبى الضحى الذى أشرت إليه بحث فى ذلك . والأسكفة فى روايته بضم الهمزة والكاف بينهما مهمة ثم قام مشددة هى عتبة الباب السفلى . وقوله د على فقير ، بنون ثم كاف بوزن عظيم أى عنقور ، ووقع فى بعض روايات مسلم بقاء بدل اللون وهو الذى جعلت فيه فقر كالدرج . **قوله** ( استأذن لمر ) فى رواية عبيد بن حنن ، فقلت له قل هذا عمر بن الخطاب . **قوله** ( فصمت ) بفتح الميم أى سكت ، وفى رواية سماك ، فنظر رباح إلى الغرفة ثم نظر إلى فلم يقل شيئا ، وافقت الروايتان على أنه أعاد الدعاء والجبى ثلاث مرات ، لكن ليس ذلك صريحا فى رواية سماك بل ظاهر روايته أنه أعاد الاستئذان فقط ، ولم يقع شيء من ذلك فى رواية عبيد بن حنن ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . ويحتمل أن يكون الذى ﷺ فى المرتين الأوليين كلنا ، أو ظن أن عمر جله يستغفنه على أزواجه لكون حفصة ابنته منهن . **قوله** ( فتسكت منصرفا ) أى رجعت إلى ورائى ( فإذا الغلام يدعونى ) وفى رواية معمر ، فوليت مدبرا ، وفى رواية سماك ، ثم رفعت صوتى فقلت : يا رباح استأذن لى فأتى أظن أن رسول الله ﷺ ظن أنى جئت من أجل حفصة ، والله أئن أمرنى بضرب عنقها لأحرقن عنقها ، وهذا يقوى الاحتمال الثانى لأنه لما صرح فى حق ابنته بما قال كان أبعد أن يستغفنه لعزائرها . **قوله** ( فإذا هو مضطجع على رمال ) بكسر الراء وقد انضم ، وفى رواية معمر ، على رمل ، بسكون الميم والمراد به النسيج يقول رملت الحصيد وأرملته إذا لم يجته وحصيد مرمول أى منسوج ، والمراد هنا أن سريريه كان مرمولا بما يرم به الحصيد . ووقع فى رواية أخرى د على رمال سرير ، ووقع فى رواية سماك ، على حصيد وقد أثر الحصيد فى جنبه ، وكأنه أطلق عليه حصيدا تغليباً . وقال الخطابى : رمال الحصيد ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيوط فى الثوب ، فكأنه عنده اسم جمع . وقوله د ليس بينه وبينه فراش قد أثر الرمال بجنبه ، يؤيد ما قدمته أنه أطلق على نسيج السرير حصيدا . **قوله** ( فقلت وأنا قائم : أطلقت نسائك ؟ فرفع لى بصره فقال : لا . فقلت : الله أكبر ) قال الكرماتى : لما ظن الانصارى أن الاهتزال طلاق أو ناشئ عن طلاق أخبر عمر بوقوع الطلاق جازما به ، فلما استفسر عمر عن ذلك فلم يجد له حقيقة كبر تمجبا من ذلك . ويحتمل أن يكون كبر الله حامدا له على ما أنعم به عليه من جنم ووقوع الطلاق . وفى حديث أم سلمة عند ابن سعد ، فكبر عمر تكبيرة سمعناها ونحن فى بيوتنا ، فقلنا أن عمر سأله أطلقت نسائك فقال لا فكبر ، حتى جاءنا الخبر بعد ، ووقع فى رواية سماك ، فقلت يا رسول الله أطلقتين ؟ قال : لا . قلت : أتى دخلت المسجد والمسلمون ينكثون الحصى يقولون طلق رسول الله ﷺ لناه ، أفأقول فأخبرهم أنك لم تطلقين ؟ قال : نعم إن شئت ، وفيه د فتمت على باب المسجد فتأديت بأعلى صوتى : لم يطلق لناه **قوله** ( ثم قلت وأنا قائم استأنس : يا رسول الله لو رأيتنى ) يحتمل أن يكون قوله استغفهما بطريق الاستئذان ،

ويحتمل أن يكون حالا من القول المذكور بعده وهو ظاهر سياق هذه الرواية ، وجزم القرطبي بأنه الاستفهام فيكون أصله يهودين تسهل لإحداهما وقد تحذف تخفيفا ومعناه انبسط في الحديث واستاذن في ذلك لقربة الحال التي كان فيها لعل - بأن بنته كانت السبب في ذلك تخشى أن يلحقه هو شيء من المعبة ، فبقي كذا بعض عن الابتداء بالجديت حتى استاذن فيه . قوله ( يارسول الله ، لو رأيتي وكنا معشر قريش تغلب النساء ) فساق ما تقدم ، وكذا في رواية عقيل ، ووقع في رواية معمر أن قوله « أستأنس » بعد سياق الفصة ولفظه « فقلت : الله أكبر ، لو رأيتي يارسول الله وكنا معشر قريش - فساق الفصة - فقلت أستأنس يارسول الله ؟ قال : نعم ، وهذا يعين الاحتمال الأول ، وهو أنه استاذن في الاستئناس فلما أذن له فيه جلس . قوله ( ثم قلت : يارسول الله لو رأيتي ودخلت على حفصة - إلى قوله - فتبسم تبسمة أخرى ) الجملة حالية أي حال دخولي عليها ، وفي رواية عبيد بن حنن ، فذكرت له الذي قلت لحفصة وأم سلة فضحك ، وفي رواية سماك ، فلم أزل أحدثه حتى تحسر الغضب عن وجهه ، وحتى كسر فضحك ، وكان من أحسن الناس نفرا عليه السلام ، وقوله تحسر بهمتين أي تمكشفت وزنا ومعنى ، وقوله كسر بفتح الكاف والمعجمة أي أبدى أسنانه ضاحكا ، قال ابن السكيت : كسر وتبسم وابتسم وافتح معنى ، فإذا زاد قيل قهقهه وكركر ، وقد جاء في حديثه عليه السلام وكان ضحكه تبسما . قوله ( فتبسم النبي عليه السلام تبسمة ) بأشديد السين ، وللكشميفى د تبسمة . قوله ( فرأيت بصري في يتي ) أي نظرت فيه . قوله ( غير أهبة ثلاثة ) في رواية الكشميفى د ثلاث ، الأهبة بفتح الهاء وبضمها أيضا بمعنى الأهب والها . فيه للباغية وهو جمع أهاب على غير قياس ، وهو الجلد قبل الدباغ ، وقيل هو الجلد مطلقا دبغ أو لم يدبغ ، والذي يظهر أن المراد به هنا جلد شرع في دبغه ولم يكمل ، لقوله في رواية سماك بن الوليد ، فإذا أفيت معلن ، والافيت بوزن عظيم الجلد الذي لم يتم دبغه ، يقال آدم وأديم وأفيت وأفيت وأهاب وأهب وعماد وعمود وعمد ، ولم يحى . فعيل وفعل على فعل ففتحتهن في الجمع إلا هذه الأحرف ، والأكثر أن يحى . فعل بضمتهن ، وزاد في رواية عبيد بن حنن ، وإن عند رجله قرظا - بقال وظام معجمة - مصبوبا ، بمحدثين ، وفي رواية أبي ذر مصبورا براء ، قال النووي ، ووقع في بعض الأصول د مضبورا ، بضاد معجمة وهي لغة ، والمراد بالمصبور بالهملة والمعجمة المجموع ، ولا ينافي كونه مصبوبا بل المراد أنه غير منثور وإن كان في غير وعاء بل هو مصبوب مجتمع ، وفي رواية سماك ، فنظرت في خزانة رسول الله عليه السلام فإذا أنا بقبضة من شعير نحو الصاع ، ومثلها قرظا في ناحية الغرارة . قوله ( ادع الله فليوسع على أمك ) في رواية عبيد بن حنن ، فسبكت ، فقال وما يبكيك ؟ فقلت : يارسول الله إن كسرى ويصير فيما هما فيه ، وأنت رسول الله ، وفي رواية سماك ، فابتدرت عني فقال : ما يبكيك يا ابن الخطاب ؟ فقلت : وما لي لا أبكي وهذا الحصير قد أثر في جنبك ، وهذه خزانتك لا أرى فيها إلا ما أرى ، وذلك فيصير وكسرى في الأنهار والثمار : وأنت رسول الله وصفوته . قوله ( لجلس النبي عليه السلام وكان متكئا قال : أو في هذا أنت يا ابن الخطاب ) ؟ في رواية معمر عند مسلم ، أو في شك أنت يا ابن الخطاب ؟ ، وكذا في رواية عقيل الماضية في كتاب المظالم ، والمعنى أنت في شك في أن التوسع في الآخرة خير من التوسع في الدنيا ؟ وهذا يشعر بأنه عليه السلام ظن أنه بكى من جمة الأمر الذي كان فيه وهو غضب النبي عليه السلام على نسائه حتى اعترفن ، فلما ذكر له أمر الدنيا أجابه بما أجابه . قوله ( إن أولئك قوم قد علجوا طياتهم في الحياة الدنيا ) وفي رواية عبيد بن حنن ، لا تعرض أن

تكون لهم الدنيا ولنا الآخرة ؟ وفي رواية له ولهما ، بالتثنية على إرادة كسرى وقصر لتخصيصهما بالذكر ،  
والأخرى بارئتهما ومن تبعهما أو كان على مثل حالهما ، زاد في رواية سماك : فقالت بلى . قوله ( فقلت يا رسول  
الله استغفر لي ) أي عن جراتي بهذا القول بحضرتك ، أو عن اعتقادي أن التجملات الدينية مرغوب فيها ،  
أو عن إرادتي ما فيه مشابهة الكفار في ملابسهم ومعايشهم . قوله ( فاعزل النبي ﷺ نساءه من أجل ذلك الحديث  
الذي أنشئت حفصة إلى عائشة ) كذا في هذه الطريق لم يفسر الحديث المذكور الذي أنشئت حفصة ، وفيه أيضا وكان  
قال ما أنا بدخيل عليهن شهرا ، من شدة موجدته عليهن حين عاتبه الله ، وهذا أيضا مهم ولم أره مفسرا ، وكان  
اعتزاله في المشرقة كما في حديث ابن عباس عن عمر ، فأفاد محمد بن الحسن الخزومي في كتابه وأخبار المدينة ، بسند له  
مرسل ، أنه ﷺ كان يبيت في المشرقة ويقبل عند أراكه على خلوة بتركانت هناك ، وليس في شيء من الطرق عن  
الزهري بإسناد حديث الباب إلا ما رواه ابن إسحاق كما أشرت إليه في تفسير سورة التحريم ، والمراد بالمعاقبة قوله  
تعالى ( يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ) الآيات . وقد اختلفت في الذي حرم على نفسه وعوتب على تحريمه ،  
كما اختلف في سبب حاله على أن لا يدخل على نساءه على أقوال : فالأولى في الصحيحين أنه العسل كما مضى في سورة  
التحريم مختصرا من طريق عبيد بن عمير عن عائشة ، وسيأتي بأبسط منه في كتاب الطلاق . وذكرت في التفسير  
قولا آخر أنه في تحريم جاريته مارية ، وذكرت هناك كثيرا من طرقه . ووقع في رواية يزيد بن رومان عن عائشة  
عند ابن مردويه ما يجمع القولين وفيه : أن حفصة أهديت لها عكة فيها عسل ، وكان رسول الله ﷺ إذا دخل  
عليها حبسته حتى تلهقه أو تسقيه منها ، فقالت عائشة لجارية عندها حبشية يقال لها خضراء : إذا دخل على حفصة  
فانظري ما يصنع ، فأخبرتها الجارية بشأن العسل ، فأرسلت إلى صواحبها فقالت : إذا دخل عليكم فقلن : إنا نجد  
منك ريح مغاير ، فقال : هو عسل ، والله لا أطعمه أبدا . فلما كان يوم حفصة استأذنته أن تأتي أباما فاذن لها  
فذهبت فأرسل إلى جاريته مارية فأدخلها بيت حفصة ، قالت حفصة فرجعت فوجدت الباب مغلقا ففرج ووجهه  
يقطر وسدمة تبكي ، فعاتبته فقال : أشهدك أنها على حرام ، انظري لا تخبري بهذا امرأة وهي عندك أمانة ، فلما خرج  
قرعت حفصة الجدار الذي بينها وبين عائشة فقالت : ألا أبشرك ؟ أن رسول الله ﷺ قد حرم أمته ، فنزلت  
وعند ابن سعد من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه دخلت حفصة من بيتها يوم عائشة فدخل رسول الله ﷺ بجاريتها  
القبطية بيت حفصة فجاءت فرقبته حتى خرجت الجارية فقالت له : أما أني قد رأيت ما صنعت . قال فاكتمى على  
وهي حرام ، فانطلقت حفصة إلى عائشة فأخبرتها ، فقالت له عائشة : أما يومى فتمرس فيه بالقبطية ويسلم لسانك  
سائر أيامهن ، فنزلت الآية وجاء في ذلك ذكر قول ثالث أخرجه ابن مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس  
قال : دخلت حفصة على النبي ﷺ بيتهما فوجدت معه مارية فقال : لا تخبري عائشة حتى أبشرك ببشارة ، أن أباك  
بلى هذا الأمر بعد أبي بكر إذا أنامت ، فذهبت إلى عائشة فأخبرتها فقالت له عائشة ذلك ، واتسمت منه  
أن يحرم مارية خرمها ، ثم جاء إلى حفصة فقال أمرتك ألا تخبري عائشة فأخبرتها ، فعاتبها على ذلك ولم يعاتبها على  
أمر الخلافة ، فلهذا قال الله تعالى ( عرف بعضه وأعرض بعض ) وأخرج الطبراني في الأوسط ، وفي عشرة  
النساء ، عن أبي هريرة نحوه بتمامه وفي كل منهما ضعف ، وجاء في سبب غضبه من وحلفه أن لا يدخل عليهن شهرا

قصة أخرى ، فأخرج ابن سعد من طريق عمرة عن عائشة قالت : أهديت لرسول الله ﷺ هدية ، فأرسل إلى كل امرأة من نسائه نصيبها ، فلم ترض زينب بنت جحش بنصيبها فزادها مرة أخرى ، فلم ترض فقالت عائشة : لقد أقات وجهك ترد عليك الهدية ، فقال : لا تن أھون على الله من أن تقمئذني ، لا أدخل عليك شهرا ، الحديث . ومن طريق الزهري عن عروة عن عائشة نحوه وفيه : ذبح ذبحا فقسمه بين أزواجه ، فأرسل إلى زينب بنصيبها فردته ، فقال زيدوها ثلاثا ، كل ذلك ترده ، فذكر نحوه . وفيه قول آخر أخرجه مسلم من حديث جابر قال : جاء أبو بكر والناس جلوس بباب النبي ﷺ لم يؤذن لأحد منهم ، فأذن لأبي بكر فدخل ، ثم جاء عمر فاستأذن فأذن له فوجد النبي ﷺ جالسا وحوله نساؤه ، فذكر الحديث وفيه : ومن حولي كما ترى يسألني النفقة ، فقام أبو بكر إلى عائشة وقام عمر إلى حفصة ، ثم اعترلن شهرا ، فذكر نزول آية التخيير ، ويحتمل أن يكون مجموع هذه الأشياء كان سببا لاعتزالهن . وهذا هو اللائق بمكارم أخلاقه ﷺ وسعة صدره وكثرة صفحه ، وأن ذلك لم يقع منه حتى تكرر موجهه منهن ﷺ ورضى عنهن . وقصر ابن الجوزي فنسب قصة الذبح لابن حبيب بغير إسناد وهي مسندة عند ابن سعد ، وأهم قصة النفقة وهي في صحيح مسلم ، والراجح من الأحوال كلها قصة مارية لاختصاص عائشة وحفصة بها بخلاف العمل فإنه اجتمع فيه جماعة منهن كإسياني ، ويحتمل أن تكون الأسباب جميعها اجتمعت فاشير إلى أهمها ، ويؤيده شمول الحلف للجميع ولو كان مثلا في قصة مارية فقط لاختص بحفصة وعائشة . ومن اللطائف أن المحكمة في الشهر مع أن مشروعية الهجر ثلاثة أيام أن عدتهن كانت تسعة فإذا ضربت في ثلاثة كانت سبعة وعشرين واليومان مارية أسكنها كانت أمة فنقصت عن الحرائر والله أعلم . قوله (فاعترل النبي نساءه من أجل ذلك الحديث الذي أفشته حفصة إلى عائشة تسعا وعشرين ليلة ) القيد متعلق بقوله فاعترل نساءه . قوله (وكان قال ما أنا بداخل عليهن شهرا ) في رواية حماد بن سلمة عند مسلم في طريق عبيد بن حنين : وكان آلى منهن شهرا ، أي حنف أو أقسم ، وليس المراد به الإيلاء الذي في عرف الفقهاء اتفاقا ، وسيأتي بعد سبعة أبواب من حديث أنس قال : آلى رسول الله ﷺ من نساءه شهرا ، وهذا موافق للفظ رواية حماد بن سلمة هنا ، وإن كان أكثر الرواة في حديث عمر لم يعبروا بلفظ الإيلاء . قوله (من شدة موجدته طليهن ) أي حفصة . قوله (دخل على عائشة ) فيه أن من غاب عن أزواجه ثم حضر يبدأ بمن شاء منهن ، ولا يلزم أن يبدأ من حيث بلغ ولا أن يقرع ، كذا قيل ، ويحتمل أن تكون البداية بعائشة لتكونه اتفاق أنه كان يومها . قوله (فأرسلت له عائشة : يا رسول الله إنك كنت قد أقمت أن لا ندخل علينا شهرا ) تقدم أن في رواية سماك بن الوليد أن عمر ذكره ﷺ بذلك ، ولا منافاة بينهما لأن في سياق حديث عمر أنه ذكره بذلك عند نزوله من الزفة وعائشة ذكرته بذلك حين دخل عليها فكأنهما تواردا على ذلك ، وقد أخرج مسلم من حديث جابر في هذه القصة قال : فقلنا ، فظاهر هذا السياق يوم أنه من تمتة حديث عمر فيسكون عمر حضر ذلك من عائشة ، وهو محتمل هندي ، لكن بقوى أن يكون هذا من تعاليق الزهري في هذه الطريق ، فإن هذا القدر عنده عن عروة عن عائشة أخرجه مسلم من رواية معمر عنه : أن النبي ﷺ أقسم أنه لا يدخل على نسائه شهرا ، قال الزهري : فأخبرني عروة عن عائشة قالت : . فذكره . . قوله (وانما أصبحت من تسع وعشرين ليلة ) في رواية عقيل : وتسع ، باللام ، وفي رواية الصرخي فيها : وتسع ، بالوحدة وهي متقاربة ، قال الاسماعيلي : من هنا إلى آخر الحديث وقع مدرجا في رواية

شعيب عن الزهري ، ووقع مفصلاً في رواية معمر ، قال الزهري فأخبرني عروة عن عائشة قالت : لما مضت تسع وعشرون ليلة دخل علي رسول الله ﷺ ، الحديث . قلت : ونسبة الادراج الى شعيب فيه نظر ، فقد تقدم في المطالم من رواية عقيل عن الزهري كذلك ، وأخرج مسلم طريق معمر كما قال الاسماعيل مفصلة ، والله أعلم . وقد تقدم في تفسير الاحزاب ان البخاري حكى الاختلاف على الزهري في قصة التخيير هل هي عن عروة عن عائشة أو عن أبي سلمة عن عائشة . قوله ( فقال : الشهر تسع وعشرون ليلة وكان ذلك الشهر تسعاً وعشرين ليلة ) في هذا إشارة الى تأويل الكلام الذي قبله وأنه لا يراد به الحصر ، أو أن اللام في قوله « الشهر » ، للمهد من الشهر المحلوف عليه ولا يلزم من ذلك أن تكون الشهور كلها كذلك ، وقد أنكرت عائشة على ابن عمر روايته المطلقة أن الشهر تسع وعشرون ، فأخرج أحمد من طريق يحيى بن عبد الرحمن عن ابن عمر رفعه ، « الشهر تسع وعشرون » ، قال فذكروا ذلك لعائشة فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ، إنما قال : الشهر قد يكون تسعاً وعشرين . وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عمر بهذا اللفظ الأخير الذي جزم به عائشة وبنيته قبل هذا عند الكلام على ما وقع في رواية سماك بن الوليد من الاشكال . قوله ( قالت عائشة : ثم أنزل الله آية التخيير ) في رواية عقيل « فانزلت » ، وسياق الكلام عليه مستوفى في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى . وفي الحديث سؤال العالم عن بعض أموره والله وإن كان عليه فيه غشاضة إذا كان في ذلك سنة تنقل ومسألة تحفظ قاله المطلب ، قال : وفيه توفير العالم ومهابته عن استفسار ما يخشى من تغييره عند ذكره ، وترقب خلوات العالم ليسأل عما لعله لو سئل عنه بمحضرة الناس أنكره على السائل ، ويؤخذ من ذلك مراعاة المروءة . وفيه أن شدة الوطأة على النساء مذمومة ، لأن النبي ﷺ أخذ بسيرة الأنصار في نساءهم وترك سيرة قومه . وفيه تأديب الرجل ابنته وقرابته بالقول لأجل إصلاحها لزوجه ، وفيه سياق القصة على وجهها وإن لم يسأل السائل من ذلك إذا كان في ذلك مصلحة من زيادة شرح وبيان ، وخصوصاً إذا كان العالم يعلم أن الطالب يؤثر ذلك . وفيه مهابة الطالب للعالم وتواضع العالم له وصبره على مساءلته وإن كان عليه في شيء من ذلك غشاضة ، وفيه جواز ضرب الباب ودفعه إذا لم يسمع الداخل بغير ذلك . ودخول الآباء على البنات ولو كان بغير إذن الزوج ، والتنقيب عن أحوالهن لاسيما ما يتعلق بالمتزوجات . وفيه حسن تظلف ابن دجاس وشدة حرصه على الاخلاص على فنون التنقيب . وفيه طلب علو الاسناد لأن ابن عباس أقام مدة طويلة ينتظر خلوة عمر ليأخذ عنه ؛ وكان يمكنه أخذ ذلك بواسطة عنه ممن لا يهاب سؤاله كما كان يهاب عمر . وفيه حرص الصحابة على طلب العلم والضبط بأحوال الرسول ﷺ . وفيه أن طالب العلم يجعل لنفسه وقتاً يتفرغ فيه لأمر معاشه وحال أهله . وفيه البحث في العلم في الطرق والخلوات وفي حال القعود والمشي . وفيه إثبات الاستنجار في الاسفار وإيقاء الماء للوضوء . وفيه ذكر العالم ما يقع من نفسه وأهله بما يرتب عليه قاعدة دينية وإن كان في ذلك حكاية ما يستهجن ، وجواز ذكر العمل والصنع مما يقع ممن من ذلل في حق المرء دون ما يكون من حق الله تعالى . وفيه جواز اتخاذ الحاكم عند الخلوة بواباً يمنع من يدخل اليه بغير إذنه ، ويكون قول ألس الماضي في كتاب الجنائز في المرأة التي وعظها النبي ﷺ فلم تعرفه ، ثم جلت اليه فلم يجد له براهين ، محولاً على الاوقات التي يجلس فيها للناس ، قال المطلب : وفيه أن للامام أن يحتجب عن بطائنه وخاصته عند الأمر بطرقه من جهة أهله حتى يذهب غيظه ويخرج الى الناس وهو منبسط

اليوم ، فإن الكبير إذا احتجب لم يحسن الدخول إليه بغير إذن ولو كان الذي يريد أن يدخل جليل القدر عظيم المنزلة عنده . وفيه الرفق بالأصهار والحياة منهم إذا وقع الرجل من أهله ما يقتضى معانيهم . وفيه أن السكوت قد يكون أبلى من الكلام وأفضل في بعض الأحيان ، لأنه عليه الصلاة والسلام لو أمر غلامه برد عمر لم يجر لعمر العود إلى الاستئذان مرة بعد أخرى ، فلما سكوت فهم عمر من ذلك أنه لم يؤثر رده مطلقا ، أشار إلى ذلك الملب . وفيه أن الحاجب إذا علم منع الإذن بسكوت المحجوب لم يأذن . وفيه مشروعية الاستئذان على الإنسان وإن كان وحده لاحتمال أن يكون على حالة يكره الاطلاع عليها . وفيه جواز تكرار الاستئذان لمن لم يؤذن له إذا رجا حصول الإذن ، وأن لا يجاوز به ثلاث مرات كما سيأتى إيضاحه في كتاب الاستئذان في قصة أبي موسى مع عمر ، والاستدراك على عمر من هذه القصة لأن الذي وقع من الإذن له في المرة الثالثة وقع اتفاقا ، ولو لم يؤذن له فإلذى يظهر أنه كان يعود إلى الاستئذان لأنه صرح كما سيأتى بأنه لم يبلغه ذلك المحكم . وفيه أن كل لذة أو شهوة قضاهما المرء في الدنيا فهو استعجال له من نعم الآخرة ، وأنه لو ترك ذلك لادخر له في الآخرة ، أشار إلى ذلك الطبري واستنبط منه بعضهم إثبات الفقر على الغنى وخصه الطبري بمن لم يصرفه في وجوهه ويفرقه في سبيله التي أمر الله بوضعه فيها ، قال : وأما من فعل ذلك فهو من منازل الامتحان ، والصبر على الشكر أفضل من الصبر على الضراء وحده انتهى . قال عياض : هذه القصة مما يحتاج به من بفضل الفقير على الغنى لما في مفهوم قوله : أن من تنعم في الدنيا يفوته في الآخرة بمقداره ، ، قال وحاوله الآخرون بأن المراد من الآية أن حظ الكفار هو ما فالوه من نعم الدنيا إذ لاحظ لهم في الآخرة انتهى ، وفي الجواب نظر ، وهي مسألة اختلف فيها السلف والخلف ، وهي طويلة الذيل سيكون لنا بها المأم أن شاء الله تعالى في كتاب الرقاق . وفيه أن المرء إذا رأى صاحبه مهموما استحب له أن يمد يده بما يزيل همه ويطيّب نفسه ، أقول عمر : لأقول شيئا يضحك النبي ﷺ . ويستحب أن يكون ذلك بعد استئذان الكبير في ذلك كما فعل عمر . وفيه جواز الاستعانة في الوضوء بالصبر على المتوضئ ، وخدمة الصغير الكبير وإن كان الصغير أشرف نسباً من الكبير . وفيه التجميل والثوب والجمامة عند لقاء الأكابر . وفيه تذكير الخائف بيمينه إذا وقع منه مظاهره نسيانها لاسيما بمن له تعلق بذلك ، لأن عائشة خشيت أن يكون ﷺ نسي مقدار ما حلف عليه وهو شهر والشهر ثلاثون يوماً أو تسعة وعشرون يوماً ، فلما نزل في تسعة وعشرين ظنت أنه ذهل عن القدر أو أن الشهر لم يزل ، فأعلمها أن الشهر استلهم فإن الذي كان الخائف وقع فيه جاء تسعة وعشرين يوماً . وفيه تقوية لقول من قال إن يمينه ﷺ اتفق أنها كانت في أول الشهر ولهذا اقتصر على تسعة وعشرين . والا فلو اتفق ذلك في أثناء الشهر فالجهد على أنه لا يقع البر إلا بثلاثين ، وذهبت طائفة في الاكتفاء بقسمة وعشرين أخذوا بأقل ما ينطق عليه الاسم ، قال ابن بطال : يؤخذ منه أن من حلف على فعل شيء يبر بفعل أقل ما ينطق عليه الاسم ، والقصة محمولة عند الشافعي ومالك على أنه دخل أول الحلال وخرج به فلما دخل في أثناء الشهر لم يبر إلا بثلاثين . وفيه سكنى الفرقة ذات الدرج واتخاذ الخزانة لاثبات البيت والأمانة . وفيه التناوب في مجلس العالم إذا لم تيسر المواظبة على حضوره لشاغل شرعي من أمر ديني أو دنيوي . وفيه قبول خبر الواحد ولو كان الآخذ فاضلاً والمأخوذ عنه مفضلاً ، ورواية الكبير عن الصغير ، وإن الأخبار التي تشاع ولو كثرت ناقولها إن لم يكن مرجعها إلى أمر حسي من مشاهدة أو سماع لاستلزام الصدق ، فإن جزم الانصاري في

رواية بوقوع التطليق وكذا جزم الناس الذين وآم عمر عند المنز بذلك محمول على أنهم شاع بينهم ذلك من شخص بناء على التوهم الذي توهمه من اعتزال النبي ﷺ نساءه فظن لسكونته لم تجر عادته بذلك أنه طلقهن فأشاع أنه طلقهن فمما ذلك فتحدث الناس به وأخلق بهذا الذي ابتداء بأشاع ذلك أن يكون من المناقذين كما تقدم ، وفيه الاكتفاء بمعرفة الحكم بأخذه من القرن مع إمكان أخذه عالياً عن أخذ ، عنه القرن ، وأن الرغبة في العلو حيث لا يعرق عنه عائق شرعي ، ويمكن أن يكون المراد بذلك أن يستفيد منه أصول ما يقع في غيبته ثم يسأل عنه بعد ذلك مشافهة ، وهذا أحد فوائد كتابة أطراف الحديث . وفيه ما كان الصحابة عليه من محبة الاطلاع على أحوال النبي ﷺ جلت أو قلت ، واهتمامهم بما يتم له لإطلاق الانصاري اعتزاله نساءه الذي أشمر عنده بأنه طلقهن المقتضى وقوع غيره ﷺ بذلك أعظم من طروق ملك الشام الغساني بجبوشه المدينة لغزو من بها ، وكان ذلك بالنظر إلى أن الانصاري كان يتحقق أن عدوم ولو طرقهم مغلوب ومهزوم واحتمال خلاف ذلك ضعيف ، بخلاف الذي وقع بما توهمه من التطليق الذي يتحقق معه حصول الغم وكانوا في الطرف الأقصى من رعاية عاقله ﷺ أن يحصل له تشويش ولو قل والقائن لما يبقاه والغضب لما يفضبه والهلم لما يهجمه رضي الله عنهم . وفيه أن الغضب والحزن يحمل الرجل الوقور على ترك الثاني المألوف منه لقول عمر : ثم غلبني ما أجد ثلاث مرات . وفيه شدة الفزع والجرع للأمور المهمة ، وجواز نظر الإنسان إلى نواحي بيت صاحبه وما فيه إذا علم أنه لا يكره ذلك ، وبهذا يجمع بين ما وقع لعمر وبين ما ورد من النهي عن فعله النظر ، أشار إلى ذلك النووي . ويحتمل أن يكون نظر عمر في بيت النبي ﷺ وقع أولاً انشاقاً لرأى الشعير والقرط مثلاً فاستقله فرفع رأسه لينظر هل هناك شيء أنفص منه فلم ير إلا الأذهب فقال ما قال ، ويكون النهي عمولاً على من تعمد النظر في ذلك والتفتيش ابتداء . وفيه كراهة سخط النعمة واحتمار ما أنعم الله به ولو كان قليلاً والاستغفار من وقوع ذلك وطالب الاستغفار من أهل الفضل وإيثار الفجاءة وعدم الالتفات إلى ما يخص به الغير من أمور الدنيا الفانية . وفيه المعاقبة على إفساء السر بما يليق بهن إفساء

#### ٨٤ - باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً

٥١٩٢ - **حدثنا محمد بن مقاتل** حدثنا **عبد الله** أخبرنا **معر** عن **همام بن منبّه** عن **أبي هريرة** عن **النبي** ﷺ قال « لا تصوم المرأة وبئس شاهد إلا بإذنه »

قوله ( باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً ) هذا الأصل لم يذكره البخاري في كتاب الصيام ، وذكره أبو مسعود في أفراد البخاري من حديث **أبي هريرة** ، وليس كذلك فإن مسلماً ذكره في أثناء حديث في كتاب الزكاة ، ووقع للري في الأطراف ، فيه وهم يئنه فيما كتبه عليه . قوله ( لا تصوم ) كذا لاكثر وهو بلفظ الخبر والمراد به النهي ، وأغرب ابن التين والقرطبي خطأ رواية الرفع ، ووقع في رواية للمستملد لا تصومن ، بزيادة نون التنوين ، وسلم من طريق **عبد الرزاق** عن **معمر** بلفظ « لا تصم » ، وسيأتي شرحه مستوفى بعد باب واحد

#### ٨٥ - باب إذا قامت المرأة مهاجرة فإش زوجها

٥١٩٣ - **حدثنا محمد بن بشار** حدثنا **ابن أبي عدي** عن **شعبة** عن **سليمان** عن **أبي حازم** عن **أبي هريرة**

رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه ، فأبت أن تجيء ، لعنتها الملائكة حتى تصبح ،

٥١٩٤ - **عمر بن محمد بن عرفة** حدثنا **شعبة** عن **قائدة** عن **زُرارة** عن **أبي هريرة** قال : قال النبي ﷺ : إذا بانت المرأة مهاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى ترجع ،

**قوله** ( باب إذا بانت المرأة مهاجرة فراش زوجها ) أى بغير سبب لم يجوز لها ذلك ، **قوله** ( حدثنا محمد بن يسار ) هو بندار ، وذكر أبو علي الجبائي أنه وقع في بعض النسخ عن أبي زيد المروزي بن سنان ، بمهمله ثم نوّفين وهو غلط . **قوله** ( عن سليمان ) هو الأعمش ، وأبو حازم هو سليمان الأشجعي . وقوله في الرواية الثانية د عن زرارة ، هو ابن أبي أوفى قاضي البصرة بكني أبا حاجب ، له عن أبي هريرة في الصحيحين حديثان فقط هذا وآخر مضى في المتن ، وله في البخاري عن **عمر بن حصين** حديث آخر يأتي في الدبائ ، وتقدم له في تفسير عيس حديث من روايته عن **سمد بن هشام** عن عائشة ، وهذا جميع ماله في الصحيح ، وكلها من رواية **قائدة** عنه . **قوله** ( إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه ) قال ابن أبي جرة : الظاهر أن الفراش كناية عن الجماع ، ويقويه قوله د الولد للفراش ، أى لمن يطأ في الفراش ، والكناية عن الأشياء التي يستحي منها كثيرة في القرآن والسنة ، قال : وظاهر الحديث اختصاص اللعن بما إذا وقع منها ذلك ليلا لقوله د حتى تصبح ، وكأن السر تأكيد ذلك الشأن في الليل وقوة الباعث عليه ، ولا يلزم من ذلك أنه يجوز لها الانتفاع في النهار ، وإنما خص الليل بالذكر لانه المظنة لذلك اه . وقد وقع في رواية **يزيد بن كيسان** عن **أبي حازم** عند مسلم بلفظ د والذي نفس بيده ، ما عن رجل يدعو امرأته إلى فراشها فتأبى عليه الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها ، ولابن خزيمة وابن حبان من حديث **جابر** رفعه د ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا يصعد لهم الى السماء حسنة : العبد الآبق حتى يرجع ، والسكران حتى يصحو ، والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى ، فهذه الاطلاقات تتناول الليل والنهار . **قوله** ( فأبت أن تجيء ) زاد أبو حوالة عن الأعمش كما تقدم في بدء الخلق د فإت . غضبان عليها ، وبهذه الزيادة يتجه وقوع اللعن ، لأنها حينئذ يتحقق نبوت مصيبتها ، بخلاف ما إذا لم يغضب من ذلك فإنه يكون إما لأنه عذرها ، وإما لأنه ترك حقّه من ذلك . وأما قوله في رواية **زرارة** د إذا بانت المرأة مهاجرة فراش زوجها ، فليس هو على ظاهره في لفظ المفاعلة ، بل المراد أنها هي التي هجرت ، وقد تأتى لفظ المفاعلة ويراد بها نفس الفعل ولا يتجه عليها اللوم الا اذا بدأت هي بالهجر فنغضب هو لذلك أو هجرها وهي ظالمة فلم تستعمل من ذنبها وهجرته ، أما لو بدأ هو هجرها ظالما فلا . ووقع في رواية مسلم من طريق **غندب** عن **شعبة** د إذا بانت المرأة هاجرة ، بلفظ اسم الفاعل . **قوله** ( لعنتها الملائكة حتى تصبح ) في رواية **زرارة** د حتى ترجع ، وهي أكثر فائدة ، والاولى محمولة على الغالب كما تقدم . والطبراني من حديث **ابن عمر** رفعه د اثنان لا تجاوز صلاتهما رءوسهما : عبد آبق ، وامرأة غضب زوجها حتى ترجع ، وصححه الحاكم . قال الملب : هذا الحديث يوجب أن منع الحقوق - في الأبدان كانت أو في الأموال - بما يرجع بسخط الله ، الا أن يتضمنها بفوه . وفيه جواز لعن العاصي المسلم اذا كان على وجه الارهاب عليه لثلا يواقع الفعل ، فإذا والله فانما يدعى له بالتوبة والهداية . قلت : ليس هذا التقييد مستفادا من هذا الحديث بل من أدلة أخرى ، وقد



ارتضى بعض مشايخنا ما ذكره الملب من الاستدلال بهذا الحديث على جواز لعن العاصي المعين وفيه نظر ، والحق أن من منع الأمن أراد به معناه القوي وهو الأبعاد من الرحة ، وهذا لا يليق أن يدعى به على المسلم بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية ، والذي أجازوه أراد به معناه العرفي وهو مطابق السب ، ولا يخفى أن عمله إذا كان بحيث يرتدع العاصي به وينزجر ، وأما حديث الباب فليس فيه إلا أن الملائكة تفعل ذلك ولا يلزم منه جوازه على الإطلاق . وفيه أن الملائكة تدعو على أهل المعصية ما داموا فيها ، وذلك بدل على أنهم يدعون لأهل الطاعة ما داموا فيها ، كذا قال الملب وفيه نظر أيضا ، قال ابن أبي جرة : وهل الملائكة التي تلعنهم الحفظة أو غيرهم ؟ يحتمل الأمرين . قلت : يحتمل أن يكون بعض الملائكة موكلا بذلك ، ويرشد إلى التعميم قوله في رواية مسلم : الذي في السماء ، إن كان المراد به سكانها قال : وفيه دليل على قبول دعاء الملائكة من خير أو شر لكونه عليه السلام خوف بذلك . وفيه الإرشاد إلى مساعدة الزوج وطلب مرضاته . وفيه أن صبر الرجل على ترك الجماع أضعف من صبر المرأة . قال : وفيه أن أقوى التشويشات على الرجل داعية النكاح ولذلك حض الشارع النساء على مساعدة الرجال في ذلك اه . أو السبب فيه الحض على التماسل ، ويرشد إليه الأحاديث الواردة في الترغيب في ذلك كما تقدم في أوائل النكاح ، قال : وفيه إشارة إلى ملازمة طاعة الله والصبر على عبادته جزاء على مراعاته لعبده حيث لم يترك شيئا من حقوقه إلا جعل له من يقوم به حتى جعل ملائكته تلعن من أغضب عبده بمنع شهوة من شهواته ، فعلى العبد أن يوفى حقوق ربه التي طلبها منه ، وإلا فافق الجفاء من الفقير المحتاج إلى الغنى الكثير الاحسان . اه ملخصا من كلام ابن أبي جرة رحمه الله

### ٨٦ - باب لا تَأْذَنُ لِلرَّأَةِ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا لِأَخَذِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ

٥١٩٥ - حدثنا أبو الجآن أخبرنا شبيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه ، وما أتقت من نفقة عن غير أمر فإنه يؤدى إليه شطره ،

ورواه أبو الزناد أيضا عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم

**قوله** ( باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأخذ إلا بإذنه ) المراد ببيت زوجها سكنه سواء كان ملكه أو لا . **قوله** ( عن الأعرج ) كذا يقول شبيب عن أبي الزناد ، وقال ابن عيينة عن أبي الزناد د عن موسى بن أبي شيان عن أبيه عن أبي هريرة ، وقد بينه المصنف بعد . **قوله** ( لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها ) يلتحق به العبد بالنسبة لأنه الذي يحل له وطؤها ، ووقع في رواية مام ودبعلها ، وهي أفيد لأن ابن حزم نقل عن أهل اللغة أن الجمل اسم للزوج والسيد ، فإن ثبت وإلا الحق السيد بالزوج للاشتراك في المعنى . **قوله** ( شاهد ) أى حاضر . **قوله** ( إلا بإذنه ) يعنى في غير صيام أيام رمضان ، وكذا في غير رمضان من الواجب إذا نصبت الوقت ، وقد خصه المصنف في الترجمة الماضية قبل باب بالطلوع ، وكأنه تلقاه من رواية الحسن بن علي عن عبد الرزاق فإن فيها د لا تصوم المرأة غير رمضان ، وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا في أثناء حديث د ومن حق الزوج على زوجته أن لا

تصوم تطوعاً إلا بإذنه ، فإن فعلت لم يقبل منها ، وقد قدمت اختلاف الروايات في لفظ « ولا تصوم » ، ودلت رواية الباب على تحريم الصوم المذكور عليها وهو قول الجمهور ، قال النووي في « شرح المذهب » : وقال بعض أصحابنا يكره ، والصحيح الأول . قال : فلو صامت بغير إذنه صح وأثبت لاختلاف الجهة وأمر بقوله إلى الله ، قاله العدواني . قال النووي : ومقتضى المذهب عدم الثواب ، ويؤكد التحريم ثبوت الخبر بلفظ النهي ، ووروده بلفظ الخبر لا يمنع ذلك ، بل هو أبلغ ، لأنه يدل على تأكيد الأمر فيه فيكون تأكيداً بحمله على التحريم . قال النووي في « شرح مسلم » : وسبب هذا التحريم أن الزوج حق الاستمتاع بها في كل وقت ، وحقه واجب على الفور فلا يفوته بالتطوع ولا واجب على التراخي ، وإنما لم يجز لها الصوم بغير إذنه وإذا أراد الاستمتاع بها جاز وبفسد صومها لأن العادة أن المصالح باب انتهاك الصوم بالافساد ، ولا شك أن الأول له خلاف ذلك إن لم يثبت دليل كراهته ، نعم لو كان مسافراً ففهوم الحديث في تقبيده بالاشهاد يقتضي جواز التطوع لها إذا كان زوجها مسافراً ، فلو صامت وقدم في أثناء الصيام نه إفساد صومها ذلك من غير كراهة ، وفي معنى الغيبة أن يكون سريراً بحيث لا يستطيع الجماع ، وحمل المذهب النهي المذكور على التنزه فقال : هو من حسن المعاشرة ، ولها أن تفعل من غير الفرائض بغير إذنه ما لا يضره ولا يمتعه من واجباته ، وليس له أن يبطل شيئاً من طاعة الله إذا دخلت فيه بغير إذنه اه ، وهو خلاف الظاهر . في الحديث أن حق الزوج أكد على المرأة من التطوع بالخبر ، لأن حقه واجب والقيام بالواجب مقدم على القيام بالتطوع . قوله ( ولا تأذن في بيته ) زاد مسلم من طريق همام عن أبي هريرة « وهو شاهد إلا بإذنه » ، وهذا التقييد لا مفهوم له بل خرج مخرج الغالب ، وإلا فغيبية الزوج لا تقتضي الإباحة للمرأة أن تأذن لمن يدخل بيته ، بل يتأكد حينئذ عليها المنع لثبوت الأحاديث الواردة في النهي عن الدخول على المغيبات أى من غاب عنها زوجها ، ويحتمل أن يكون له مفهوم ، وذلك أنه إذا حضر تيسر استئذانه وإذا غاب فمذر فلو دعت الضرورة إلى الدخول عليها لم تقتصر إلى استئذانه لئلا يضره . ثم هذا كله فيما يتعلق بالدخول عليها ، أما مطلق دخول البيت بأن تأذن لشخص في دخول موضع من حقوق الدار التي هي فيها أو إلى دار منفردة عن سكنها فالذي يظهر أنه ملحق بالآخر ، وقال النووي : في هذا الحديث إشارة إلى أنه لا يفتات على الزوج بالآذن في بيته إلا بإذنه . وهو محمول على ما لا تعلم رضا الزوج به ، أما لو علمت رضا الزوج بذلك فلا حرج عليها ، كن جرت عادته بإدخال الضيفان موضعاً ممد لهم سواء كان حاضراً أم غائباً فلا يقتصر ادخالهم إلى إذن خاص لذلك ، وحاصله أنه لا بد من اعتبار إذنه تفصيلاً أو إجمالاً . قوله ( إلا بإذنه ) أى الصريح ، وهل يقوم ما يقتضيه به علامة رضاه مقام الصريح بالرضا ؟ فيه نظر . قوله ( وما أنفقت من نفقة عن غير أمره فانه يؤدي إليه شطره ) أى نصفه ، والمراد نصف الأجر كما جاء واضحاً في رواية همام عن أبي هريرة في البيوع ، وبأن في النفقات بلفظ « وإذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فله نصف أجره » في رواية أبي داود فله نصف أجره ، وأغرب الخطأ في حمل قوله « يؤدي إليه شطره » على المال المنفق ، وأنه يلزم المرأة إذا أنفقت بغير أمر زوجها زيادة على الواجب لها أن ترمم القدر الزائد ، وإن هذا هو المراد بالشرط في الخبر لأن الشرط يطلق على النصف وعلى الجزء ، قال : ونفقتها معاوضة فتقدر بما يوازها من القرض وتحدد الفضل عن مقدار الواجب ، وإنما جاز لها في قدر الواجب لقصة هند وخدي من ماله المعروف اه . وما ذكرناه من الرواية الأخرى يرد عليه . وقد استقصى الأبراد لحمل الحديث الآخر على معنى آخر وجعلهما حديثين

مختلفي الدلالة ، والحق أنهما حديث واحد روي بالفاظ مختلفة . وأما تقييده بقوله « عن غير أمره » فقال النووي : عن غير أمره الصريح في ذلك القدر المعين ، ولا ينفي ذلك وجود اذن سابق عام يتناول هذا القدر وغيره إما بالصريح وإما بالعرف ، قال : ويتعين هذا التأويل لجعل الأجر بينهما نصفين ، ومعلوم أنها إذا أنفقت من ماله بغير اذنه لا الصريح ولا المأخوذ من العرف لا يكون لها أجر بل عليها وزر . فيتعين تأويله . قال : واعلم أن هذا كله مقروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به عرفاً ، فإن زاد على ذلك لم يجوز . ويؤيده قوله - يعني كما مر في حديث عائشة في كتاب الزكاة واليروع - « وإذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة » فأشار إلى أنه قدّر يعلم رضا الزوج به في العادة ، قال : وبه باطعام أبضا على ذلك لأنه مما يسمح به عادة . بخلاف النقدين في حق كثير من الناس وكثير من الأحوال . قلت : وقد تقدمت في شرح حديث عائشة في الزكاة مباحث لطيفة وأجوبة في هذا ، ويحتمل أن يكون المراد بالتنصيف في حديث الباب الحل على المال الذي يعطيه الرجل في نفقة المرأة ، فإذا أنفقت منه بغير علمه كان الأجر بينهما : للرجل لكونه الأصل في اكتسابه ولكونه يؤجر على ما ينفقه على أهله كما ثبت من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره ، والمرأة لكونه من النفقة التي تحتص بها . ويؤيد هذا الحل ما أخرجه أبو داود عقب حديث أبي هريرة هذا قال في المرأة تصدق من بيت زوجها ؟ قال : لا إلا من قوتها والأجر بينهما ، ولا يحمل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بإذنه . قال أبو داود في رواية أبي الحسن بن العبد عقبه : هذا يصف حديث ممام اه ، وصرّاه أنه يصف حل على التعميم ، أما الجمع بينهما بما دل عليه هذا الثاني فلا ، وأما ما أخرجه أبو داود وابن خزيمة من حديث سعد قال « قالت امرأة يا نبي الله إننا كل على آباءنا وأزواجنا وأبنائنا ، فما يحمل لنا من أموالهم ؟ قال : الرطب تأكله وتهدينه » . وأخرج الترمذي وابن ماجه عن أبي أمامة رفته « لا تنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا بإذنه » ، قيل : ولا الطعام ؟ قال : ذاك أفضل أموالنا ، وظاهرهما التناوض ، ويمكن الجمع بأن المراد بالرطب ما يتسارع اليه الفساد فاذا فيه ، بخلاف غيره ولو كان طعاماً والله أعلم . قوله ( ورواه أبو الزناد أيضاً عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم ) يشير إلى أن رواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج أشتملت على ثلاثة أحكام ، وأن لأبي الزناد في أحد الثلاثة وهو صيام المرأة إسناداً آخر ، وموسى المذكور هو ابن أبي عثمان ، وأبوه أبو عثمان يقال له الثبان يثناة ثم موحة نقيلة واسمه سعد ويقال عمران ، وهو مولى المخزومية بن شعيب ، ليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وصل حديثه المذكور أحمد والنسائي والداري والحاكم من طريق الثوري عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان بقصة الصوم فقط ، والداري أيضاً وابن خزيمة وأبو عوادة وابن حبان من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج به ، قال أبو عوادة في رواية على بن المدني : حدثنا به سفيان بعد ذلك عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان ، فراجعت فيه فثبت على موسى ورجع عن الأعرج . وروياه عالياً في جزء اسماعيل بن نجيد ، من رواية المفيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد . وفي الحديث حجة على المالكية في تجوز دخول الأب ونحوه بيت المرأة بغير اذن زوجها ، وأجابوا عن الحديث بأنه معارض بصلة الرحم ، وإن بين الحديثين عموماً وخصوصاً جميعاً فيحتاج إلى مرجح ، ويمكن أن يقال : صلة الرحم إنما تندب بما يحكمه الواصل ، والتصرف في بيت الزوج لا تملكه المرأة إلا بأذن الزوج ، فسلكا لاهلها أن لا تصلحهم بماله إلا بإذنه فأذنهم لم في دخول البيت كذلك

٨٧ - باب ٥١٩٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ أَخْبَرَنَا الثَّيْمِيُّ عَنْ أَبِي مَيْمَانَ عَنْ أَسَامَةَ عَنْ  
الذَّيِّ عَنْ قَالَ دَقْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ ، فَكَانَ عَامَةً مِنْ دَخْلِهَا السَّارِكِينَ ، وَأَصْحَابُ الْجِدَّةِ يُحِبُّونَ ، غَيْرَ أَنَّ  
أَصْحَابَ النَّارِ قَدْ أَمْسَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ ، وَقَتُّ عَلَى بَابِ النَّارِ إِذَا عَامَةً مِنْ دَخْلِهَا النِّسَاءُ »

[ الحديث ٥١٩٦ - طريقه في : ٦٥٤٧ ]

قوله (باب) كذا لم يغير ترجمة ، وأورد فيه حديث أسامة لقوله فيه : وقفت على باب النار فإذا عامة من دخلها  
النساء . وسقط للنسب لفظ « باب » ، فصار الحديث الذي فيه من جملة الباب الذي قبله ، ومناسبتة له من جهة الإشارة  
إلى أن النساء غالبا يرتكن إلى المذکور ، ومن ثم كن أكثر من دخل النار ، والله أعلم

٨٨ - باب كفران العشير وهو الزوج وهو الخليط من الماشرة . فيه عن أبي سعيد عن النبي ﷺ

٥١٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرْثَانَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ  
أَنَّهُ قَالَ دَخَسَتْ لِلشَّمْسِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ  
سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ  
دُونَ الْرُكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ قَامَ ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا  
وَهُوَ دُونَ الْرُكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْرُكُوعِ  
الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ انْصَرَفَ ، وَقَدْ تَجَلَّى لِلشَّمْسِ ، فَقَالَ : إِنَّ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، لَا  
يُخْفِيَانِ لَيْلًا وَلَا نَهَارًا . فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ . قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْنَاكَ تَنَاولْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ  
هَذَا ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكْمَلُ كَلِمَةً ، فَقَالَ : إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ أَوْ رَأَيْتُ الْجَنَّةَ ، فَتَنَاولْتُ مِنْهَا حَقِيقَةً ، وَلَوْ أَخَذْتُهَا لَأَكَلْتُهَا  
مَعَهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا . وَرَأَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَظْهَرًا قَطُّ ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ ، قَالُوا لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟  
قَالَ بِكَفَرِهِنَّ . قِيلَ يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ ؟ قَالَ بِكَفَرْنِ الْعَشِيرِ ، وَبِكَفَرْنِ الْإِنْسَانِ ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ لَهَرَمَ ،  
ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا ، قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ »

٥١٩٨ - حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ الْحُمَيْثِمِ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ قَالَ  
« اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ »

تَابَهُ أَبُو بَرْزٍ وَاسْمُ بَنِ زَرِيرٍ

قوله (باب كفران العشير وهو الزوج والعشير هو الخليط من الماشرة) أي أن لفظ العشير يطلق بازاء  
شبهتين ، فالمراد به هنا الزوج ، والمراد به في الآية وهي قوله تعالى (ولبئس العشير) الخ ، وهذا تفسير أبي

عبيدة قال في قوله تعالى ( لبئس المولى ولبئس العشير ) : المولى هنا ابن العم والعشير المخالط المعاصر ، وقد تقدم شيء من هذا في كتاب الإيمان . ثم ذكر فيه حديث ابن عباس في خسوف الشمس بطوله وقد تقدم شرحه مستوفى في آخر أبواب الكسوف ، وقوله فيه « لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ، فيه إشارة إلى وجود سبب التعذيب لأنها بذلك كالصخرة على كفر النعمة ، والأصرار على المعصية من أسباب العذاب ، أشار إلى ذلك المصنف . وذكر بعده حديث عمران بن حصين بمعنى حديث أسامة الماضي في الباب قبله . وقوله « تابعه » أيوب وسلم بن زور ، يعني أنهما تابعا هوقا عن أبي رجاء وهو العطاردى في رواية هذا الحديث عن عمران بن حصين ، وسيأتى في « باب فضل الفقر » من الرقاق أن حماد بن نعيم وصخر بن جويرية خالفا في ذلك عن أبي رجاء فقالا « عنه عن ابن عباس » . ومتابعة أيوب وصلها النسائي واختلف فيه على أيوب فقال عبد الوارث عنه هكذا ، وقال الثقفى وابن علية وغيرهما « عن أيوب عن أبي رجاء عن ابن عباس » . وأما متابعة سلم بن زور فوصاه المصنف في صفة الجنة من بعده الخلق وفي « باب فضل الفقر » من الرقاق ، ويأتى شرح الحديث مع حديث أسامة في « باب صفة الجنة والنار » من كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى

### ٨٩ - باب لزوجك عليك حق . قاله أبو جحيفة عن النبي ﷺ

٥١٩٩ - **حديث** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص قال « قال رسول الله ﷺ : يا عبد الله ، ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟ قلت : بلى يا رسول الله . قال : فلا تقمل ، صم وأطهر ، وقم وسم ، فإن لجسدك عليك حقا ، وإن لعينك عليك حقا ، وإن لزوجك عليك حقا »

**قوله** ( باب لزوجك عليك حق ) : قاله أبو جحيفة عن النبي ﷺ ( وهو طرف من حديثه في قصة سلمان وأبي الدرداء ، وقد مضى موصولا مشروحا في كتاب الصيام ، ثم ذكر بعده حديث عبد الله بن عمرو في ذلك وقد تقدم شرحه أيضا ، قال ابن بطلال : لما ذكر في الباب قبله حق الزوج على الزوجة ذكر في هذا عكسه وأنه لا ينبغي له أن يجمد بنفسه في العبادة حتى يضيع عن القيام بحقوقها من جماع واكتساب . واختلف العلماء فيمن كف عن جماع زوجته فقال مالك : إن كان بغير ضرورة ألزم به أو يفرق بينهما ، ونحوه عن أحمد ، والمشهور عند الشافعية أنه لا يجب عليه ، وقيل يجب مرة ، وعن بعض السلف في كل أربع ليلة ، وعن بعضهم في كل طهر مرة

### ٩٠ - باب المرأة راعية في بيت زوجها

٥٢٠٠ - **حديث** عبد الله بن أبي رباح أخبرنا عبد الله بن موسى أخبرنا موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، والأمير راع ، والرجل راع على أهل بيته ، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده ، فكلكم مسئول عن رعيته »

قوله ( باب المرأة راعية في بيت زوجها ) ذكر فيه حديث ابن عمر ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى

٩١ - باب قول الله تعالى ﴿ لِلرِّجَالِ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِتَمَّهُمْ عَلَى أَمْعٍ - إلى قوله -  
 « إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا »

٥٢٠١ - حديث خالد بن مخلد حدثنا سليمان قال حدثني حميد بن أنس رضي الله عنه قال « آلى رسول الله ﷺ من نسائه شهراً ، وقعد في مشربة له ، فبزل لثمنه وعشرين ، فقيل : يا رسول الله إنك آليت شهراً ، قال : إن الشهر تسع وعشرون »

قوله ( باب قول الله تعالى : الرجال قوامون على النساء ) الى هنا عند أبي ذر ، زاد غيره ( بما فضل الله بعضهم على بعض - الى قوله - عليها كبريا ) وسياتي الآية تظهر مطابقة الترجمة ، لأن المراد منها قوله تعالى ﴿ فاعطونوا الحوجرة من نساءه شهرا ﴾ ، لأن مقتضاه أنه هجرهن . وخصي ذلك على الاسماعيل فقال : لم يتضح لي دخول هذا الحديث في هذا الباب ولا تفسير الآية التي ذكرها ، وقد تقدم شرح حديث أنس المذكور قريبا في آخر حديث عمر الطويل وقوله فيه : « إنك آليت شهرا » ، في رواية المصنف والكشميني « آليت على شهر » وقوله « فقيل لرسول الله ، قائل ذلك عائشة كما تقدم واخفا في آخر حديث عمر المذكور ، وتقدم فيه أن عمر وغيره أيضا سألوه عن ذلك

٩٢ - باب هجرة النبي ﷺ نساءه في غير بيوتهن

ويذكر من معاوية بن حيدة رفته « غير أن لا تهجر إلا في البيت » والاول أصح

٥٢٠٢ - حديث أبو عاصم عن ابن جريج ح . وحدثني محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا ابن جريج قال أخبرني يحيى بن عبد الله بن صفي أن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث أخبره أن أم سلمة أخبرته « أن النبي ﷺ خلف لا يدخل على بعض أهل شهره ، فلما مضى تسعة وعشرون يوما قدا عليهن - أوراخ - فقيل له : يابني الله خلفت أن لا تدخل عليهن شهرا ، قال : إن الشهر يكون تسعة وعشرين يوما »

٥٢٠٣ - حديث علي بن عبد الله حدثنا مروان بن معاوية حدثنا أبو يعفور قال : إذا كرنا عند أبي الضحى ، فقال « حدثنا ابن عباس قال أصبحنا يوما ونساء النبي ﷺ يبكين عند كل امرأة منهن أهلها ، ففجرت إلى المسجد فإذا هو ملائ من الناس ، فجاء عمر بن الخطاب فصعد إلى النبي ﷺ وهو في غرفة له ، فسلم فلم يجبه أحد ، ثم سلم فلم يجبه أحد ، ثم سلم فلم يجبه أحد ، فناداه ، فدخل على النبي ﷺ فقال : أطلقت نساءك ؟ فقال : لا ؛ ولكن آليت منهن شهرا ، فسكت تسعا وعشرين ثم دخل على نسائه »

قوله (باب هجرة النبي ﷺ نساءه في غير بيوتهن) كأنه يشير إلى أن قوله (واهجروهن في المضاجع) لا مفهوم له، وأنه يجوز الهجرة فيما زاد على ذلك كما وقع للنبي ﷺ من هجره لأزواجه في المشربة . وللعلماء في ذلك اختلاف أذكره بعد . قوله (ويذكر عن معاوية بن حيدة) (يفتح الحاء المهملة وسكون النحاة صان مشهور ، وشجر جده بن حكيم بن معاوية . قوله (رفعه) ، ولا تهجر إلا في البيت) في رواية الكشميني «غير أن لا تهجر إلا في البيت» ، وهذا طرف من حديث طويل أخرجه أحمد وأبو داود والحرثاني في «مكارم الاخلاق» ، و«ابن منده في غرائب شعبة» ، كلهم من رواية أبي فرقة سويد عن حكيم بن معاوية عن أبيه وفيه «ما حق المرأة على الزوج ؟ قال : يطعمها إذا طعم ، ويكسوها إذا اكتسى ، ولا يضرب الوجه ، ولا يقبح ، ولا يهجر إلا في البيت» . قوله (والأول أصح) (يعني حديث أنس أصح من حديث معاوية بن حيدة ، وهو كذلك ولكن يمكن الجمع بينهما كما سأذكره ، واقتضى صليحه أن هذه الطريقتين تصلح للاحتجاج بها وإن كانت دون غيرها في الصحة ، وإنما صدر ما بصيغة التريض إشارة إلى انحطاط رتبته . ووقع في شرح الكرماني قوله «ويذكر عن معاوية بن حيدة رفعه ولا تهجر إلا في البيت» ، أي ويذكر عن معاوية ولا تهجر إلا في البيت مرفوعا إلى النبي ﷺ ، والأول أي الهجرة في عهد البيوت أصح إسنادا ، وفي بعضها أي بعض النسخ من البخاري «غير أن لا تهجر إلا في البيت» ، قال : لحديث فاعمال بذكر هجر النبي ﷺ نساءه في غير بيوتهن ، أي ويذكر عن معاوية رفعه غير أن لا تهجر ، أي رويت قصة الهجرة عنه مرفوعة إلا أنه قال لا تهجر إلا في البيت ، وهذا الذي تلحقه غلط محض ، فإن معاوية بن حيدة ما روى قصة هجر النبي ﷺ أزواجه ، ولا يوجد هذا في شيء من المسانيد ولا الأجزاء . وليس مراد البخاري ما ذكره وإنما مراده حكاية ما ورد في سياق حديث معاوية بن حيدة ، فإن في بعض طرقه «ولا يقبح ولا يضرب الوجه» ، غير أن لا يهجر إلا في البيت ، فظن الكرماني أن الاستثناء من تصرف البخاري ، وليس كذلك بل هو حكاية منه عما ورد من لفظ الحديث ، والله أعلم . قال الملب : هذا الذي أشار إليه البخاري كأنه أراد أن يستأنس الناس بما فعله النبي ﷺ من الهجرة في غير البيوت ونفا بالنساء ، لأن هجرتهن مع الإقامة معهن في البيوت آلم لأنفسهن وأوجع لقلوبهن بما يقع من الأعراض في تلك الحال ، ولما في الغيبة عن الآخرين من التسلية عن الرجال ، قال : وليس ذلك بمراتب لأن الله قد أمر بهجرتهن في المضاجع فضلا عن البيوت . وتعبه ابن المنير بأن البخاري لم يرد ما فهمه ، وإنما أراد أن المهاجران يجوز أن يكون في البيوت وفي غير البيوت ، وأن الحصر المذكور في حديث معاوية بن حيدة فهم محمول به بل يجوز الهجرة في غير البيوت كما فعل النبي ﷺ اهـ . والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال ، فربما كان المهاجران في البيوت أشد من المهاجران في غيرها ، وبالعكس بل الغالب أن المهاجران في غير البيوت آلم للنفس وخصوصا النساء أضيق نفوسهن . واختلف أهل التفسير في المراد بالمهجران ، فالجمهور على أنه ترك الدخول هاجرين والإقامة عندهن على ظاهر الآية ، وهو من المهاجران وهو البعد ، وظاهره أنه لا يضاحها . وقيل الحق يضاحها ويرواها ظهره ، وقيل يتمتع من جماعها ، وقيل يجامعها ولا يكلمها ، وقيل «اهجروهن» ، مشتق من الهجر بضم الحاء وهو الكلام القبيح أي أغلظوا لهن في القول ، وقيل مشتق من الهجر وهو الحبيل الذي يشد به الجير يقال هجر الجير أي ربطه ، فالنهي أو تنهون في البيوت واضربوهن قاله الطبري وقواء ، واستدل له ورواه ابن العربي فأجلد . ثم ذكر في الباب حديثين : الأول حديث أم سلمة ، قوله (حكمت بن عبد الرحمن بن الحارث)

أى ابن هشام بن المغيرة ، وهو أخو أبى بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث ، وقد أخرجه فى الصيام عن أبى عامر وحده به ، وقوله فى هذه الطريق لا يدخل على بعض نساءه ، كذا فى هذه الرواية . وهو يشترط بأن اللاتى أنهن أن لا يدخل عليهن من من وقع منهن ما وقع من سبب القسم لا جميع النسوة ، لكن اتفق أنه فى تلك الحالة انفسكت رجله كما فى حديث أنس المتقدم فى أوائل الصيام ، فاستمر مقبولا فى المشربة ذلك الشهر كله ، وهو يؤيد أن سبب القسم ما تقدم فى مارية فأنما تقتضى اختصاص بعض النسوة دون بعض بخلاف قصة المصل فأنهن اشتركن فيها إلا صاحبة المصل وإن كانت إحداهن بدأت بذلك ، وكذلك قصة طلب النفقة والغيرة فأنهن اجتمعن فيها . الحديث الثانى : قوله ( أبو يعفور ) بفتح التحتانية وسكون المبهلة وضم الفاء وسكون الواو وآخره راء هو الأصغر ، واسمه عبد الرحمن بن عبيد ، كوفى ثقة ليس له فى البخارى إلا هذا الحديث وآخر تقدم فى آخر ليلة القدر حدث به أيضا عن أبى الضحى . قوله ( تذاكرنا عند أبى الضحى فقال : حدثنا ابن عباس ) لم يذكر ما تذاكرنا به ، وقد أخرجه النسائى عن أحمد بن عبد الحكم عن مروان بن معاوية بالاسناد الذى أخرجه البخارى فأوضحه ، ولفظه « تذاكرنا الشهر » فقال بعضنا ثلاثين ، وقال بعضنا تسعا وعشرين ، فقال أبو الضحى : ابن عباس ، وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن مروان بن معاوية وقال فيه « تذاكرنا الشهر عند أبى الضحى » قوله ( فدخلت المسجد ، فإذا هو مكن من الناس ) هذا ظاهر فى حضور ابن عباس هذه القصة ، وحديثه الطويل ، بل الذى مضى قريبا يشترط بأنه ما عرف القصة إلا من عمر ، لكن يحتمل أن يكون عرفها بحملة ففصلها عمر له لما سأله عن المتظاهرين . قوله ( فى غرفة ) فى رواية النسائى « فى عليا » بمهملة مضمومة وقد تكسر ، وبلاد ثم تحتاتة قيعيلتين ، هى المكان المالى وهى الغرفة ، وتقدم أنها كانت مشربة وفسرت فيما مضى ، وزاد الاسماعيل من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن أبى يعفور « فى غرفة ليس عنده فيها إلا بلال » . قوله ( فتأذاه فدخل على النبي ﷺ ) كذا فى جميع الأصول التى وقفت عليها من البخارى بحذف فاعل « فتأذاه » فان الضمير لعمر وهو الذى دخل ، وقد وقع ذلك مبينا فى رواية أبى نعيم ولفظه بعد قوله فلم « فلم يجبه أحد » ، فأنصرف ، فتأذاه بلال فدخل . ومثله للنسائى لكن قال « فتأذى بلال » بحذف المفعول وهو الضمير فى رواية غيره ، وعند الاسماعيل « فلم فلم يجبه أحد » ، فأنصرف ، فتأذاه بلال فلم يسم ثم دخل ، وقد تقدم فى الحديث الطويل أن فى رواية سماك بن الوليد عن ابن عباس عن عمر عند مسلم أن اسم الغلام الذى أذن له رباح ، فلولا قوله فى هذه الرواية « ليس عنده فيها إلا بلال » لجوزت أن يكونا جميعا كانا عنده ، لكن يجوز أن يكون الحصر للعتدية الداخلة ويكون رباح كان على أسكنة الباب كما تقدم ، وعند الأذن تأذاه بلال فأسمه رباح فيجتمع الخبران . قوله ( فقال لا ، ولكن آليت من شهر ) أى حلفت أن لا أدخل عليهن شهرا كما تقدم بيانه واضحا فى شرح حديث عمر المألول

٩٣ - باب ما يكره من ضرب النساء ، وقول الله تعالى ( واضربوهن ) أى ضربا غير مبرح

٥٣٠٤ - حَرْشُ عَدُوٍّ مِنْ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ « لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ ثُمَّ يُجَامِعُهَا فِي آخِرِ الْيَوْمِ »

قوله ( باب ما يكره من ضرب النساء ) فيه إشارة الى أن ضربهن لا يباح مطلقا ، بل فيه ما يكره كراهة تنزيه



أو تحريم على ما سنهه . قوله ( وقول الله تعالى ( واضربوهن ) أى ضربا غير مبرح ) هذا التفسير منتزع من المفهوم من حديث الباب من قوله « ضرب العبد ، كما سأوضحه ، وقد جاء ذلك صريحا في حديث عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله ﷺ فذكر حديثا طويلا وفيه « فإن فعلن فاجبروهن في المضاجع ، واضربوهن ضربا غير مبرح ، الحديث أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى واللفظ له ، وفي حديث جابر الطويل عند مسلم « فإن فعلن فاضربوهن ضربا غير مبرح » . قلت : وسبق التنصيص في حديث معاوية بن حيدة على النهى عن ضرب الوجه . قوله ( سفيان ) هو الثوري ، وهشام هو ابن عروة ، وعبد الله بن زمة تقدم بيان نسبه في تفسير سورة والشمس . قوله ( لا يجلد أحدكم ) كذا في نسخ البخارى بصيغة النهى ، وقد أخرجه الاسماعيلى من رواية أحمد بن سفيان النسائى عن الغريانى - وهو محمد بن يوسف شيخ البخارى فيه - بصيغة الخبر وليس في أوله صيغة النهى ، وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن الغريانى ، وكذا توارد عليه أصحاب هشام بن عروة ، وتقدم في التفسير من رواية وهيب ، ويأتى في الأدب من رواية ابن عيينة ، وكذا أخرجه أحمد عن ابن عيينة وعن وكيع وعن ابن معاوية وعن ابن نمير ، وأخرجه مسلم وابن ماجه من رواية ابن نمير ، والترمذى والنسائى من رواية عبدة بن سليمان ، ففي رواية أبى معاوية وعبدة « إلام يجلد » وفي رواية وكيع وابن نمير « علام يجلد » وفي رواية ابن عيينة « وعظمهم في النساء فقال : يضرب أحدكم امرأته » وهو موافق لرواية أحمد بن سفيان ، وليس عند واحد منهم صيغة النهى . قوله ( جلد العبد ) أى مثل جلد العبد ، وفي إحدى روايتى ابن نمير عند مسلم « ضرب الأمة » والنسائى من طريق ابن عيينة « كما يضرب العبد والأمة » وفي رواية أحمد بن سفيان « جلد البعير أو العبد » وسأيت في الأدب من رواية ابن عيينة « ضرب الفحل أو العبد » والمراد بالفحل البعير ، وفي حديث لقيط بن صبرة عند أبى داود « ولا يضرب ظعنك ضربك أمك » . قوله ( ثم يجماعها ) في رواية أبى معاوية « ولعل أن يضاعفها » . وهي رواية الأكثر ، وفي رواية لابن عيينة في الأدب « ثم لعل بها قنصا » . وقوله « في آخر اليوم » في رواية ابن عيينة عند أحمد « من آخر الليل » وله عند النسائى « آخر النهار » وفي رواية ابن نمير « والأكثر » في آخر يومه ، وفي رواية وكيع « آخر الليل أو من آخر الليل » وكلها متقاربة . وفي الحديث جواز تأديب الرقيق بالضرب الشديد ، والإيماء الى جواز ضرب النساء دون ذلك وإلى أشار المصنف بقوله « غير مبرح » ، وفي سياقه استبعاد وقوع الأسيرين من العاقل : أن يبالغ في ضرب امرأته ثم يجماعها من بقية يومه أو ليلته ، والمجاعة أو المضاجعة إنما تستحسن مع ميل النفس والرغبة في الشرة ، والمجلود غالبا ينفر من جلده ، فوقعت الإشارة الى ذم ذلك وأنه إن كان ولا بد فليسكن التأديب بالضرب اليسير بحيث لا يحصل منه الفور التام فلا يفرط في الضرب ولا يفرط في التأديب ، قال المذهب : بين ﷺ بقوله « جلد العبد » أن ضرب الرقيق فوق ضرب الحر لتباين حالتيهما ، ولأن ضرب المرأة إنما أبيض من أجل هيباتها زوجها فيما يجب من حقها له . وقد جاء النهى عن ضرب النساء مطلقا ، فعند أحمد وأبى داود والنسائى وصححه ابن حبان والحكم من حديث إياس بن عبد الله بن أبى ذباب بضم المعجمة وبموحدين الأولى خفيفة ، لا تعزروا إماء الله » جاء عمر فقال : قد ذر النساء على أزواجهن ، فأذن لهم فضربوهن ، فأطاف بال رسول الله ﷺ نساء كثير فقال : لقد أطاف بال رسول الله ﷺ سبعون امرأة كلهن يشكين أزواجهن ، ولا تحبسون أولئك خياركم ، وله شاهد من حديث ابن عباس في صحيح ابن حبان ، وآخر مرسل من حديث أم كلثوم بنت أبى بكر عند

اليمنى ، وقوله : ذئر ، بفتح المعجمة وكسر المهملة بعدها راء أى نثر بقرن ومعجمة وذى ، وقيل معناه غضب واستب ، قال الشافعى : يحتمل أن يكون النهى على الاختيار والاذن فيه على الاباحة ، ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية يضربن ثم اذن بعد نزولها فيه ، وفى قوله : ان يضرب خياركم ، دلالة على أن ضربن مباح فى الجملة ، ومحل ذلك أن يضربها تأديبا إذا رأى منها ما يكره فيما يجب عليها فيه طاعته ، فان اكتفى بالتهديد ونحوه كان أفضل ، ومما أمكن الوصول الى الغرض بالايرام لا يعدل الى الفعل ، لما فى وقوع ذلك من الزمرة المضادة لحسن المعاشرة المطلوبة فى الزوجية ، إلا إذا كان فى أمر يتعلق بمعصية الله . وقد أخرج النسائى فى الباب حديث عائشة : ما ضرب رسول الله ﷺ امرأة له ولا خادما قط ، ولا ضرب بيده شيئا قط إلا فى سبيل الله صلى الله عليه وسلم أو تنهك حرمت الله فينتقم الله ، وسيأتى مزيد فى ذلك فى كتاب الأدب ان شاء الله تعالى

#### ٩٤ - باب لا تطيع المرأة زوجها فى معصية

٥٢٠٥ - **حَرْشُ خَلَادِ بْنِ يَحْيَى** : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ عَنِ الْحَسَنِ - هُوَ ابْنُ مُسْلِمٍ - عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ عَائِشَةَ : « أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ زَوَّجَتْ ابْنَتَهَا . فَتَمَطَّعَ شَعْرُ رَأْسِهَا ، فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَتْ : إِنَّ زَوْجَهَا أَمَرَنِي أَنْ أُصِلَ فى شَعْرِهَا فَقَالَ : لَا ، إِنَّهُ قَدْ لَعِنَ الْمُوصَلَاتِ » [ الحديث ٥٢٠٥ - طرته فى : ٥٩٤ ]

**قوله** ( باب لا تطيع المرأة زوجها فى معصية الله ) لما كان الذى قبله يشعر بندب المرأة الى طاعة زوجها فى كل ما يرومه خصص ذلك بما لا يكون فيه معصية الله ، فلو دعاها الزوج الى معصية فعليها أن تمتنع ، فان أدبها على ذلك كان الاثم عليه . ثم ذكر فيه طرقا من حديث التى طلبت أن تصل شعر ابنتها ، وسيأتى شرحه فى كتاب اللباس ان شاء الله تعالى . **قوله** ( انه قد لعن الموصلات ) كذا بالبناء للجهول ، والموصلات يؤتد الصد المكسورة ويجوز فتحها ، وفى رواية الكشمغنى « الموصولات » وهو يؤيد رواية الفتح

#### ٩٥ - باب ( وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً . . )

**حَرْشُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامٍ** أَخْبَرَنَا أَبُو معاويةَ عن هشامٍ عن أبيه « عن عائشة رضى الله عنها ( وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً . . ) » قالت : هى المرأة تسكون عند الرجل لا يستكثر منها ، فيؤيد حلالها ويتزوج غيرها ، تقول له : أمسكنى ولا تطلقنى ، ثم تزوج غيره ، فأنت فى حلٍّ من النكاح على القسمى ، فذلك قوله تعالى ( فلا جناح عليهما أن يتصالحا بينهما صلحاً ، والصلح خير ) »

**قوله** ( باب وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً ) ليس فى رواية أبى ذر « أو إعراضاً ، وقد تقدم الباب وحديثه فى تفسير سورة النساء ، وسياقه هنا أتم ، وذكرت هناك سبب نزولها وفيمن نزلت . واختلف السلف فيما اذا تراضيا على أن لا قسم لهما هل لها أن ترجع فى ذلك ؟ فقال الثورى والشافعى وأحمد وأخرجه البيهقى عن على وحكاه ابن المنذر عن عبيدة بن عمرو وإبراهيم ومجاهد وغيرهم : إن رجعت فعليه أن يقسم لها وإن شاء

قارنهما ، وعن الحسن : ليس لها أن تنقض ، وهو قياس قول مالك في الانظار والعمارة ، والله أعلم

### ٩٦ - باب النزل

٥٢٠٧ - **حدثنا** سدد **حدثنا** يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قال « كنّا نزل على عهد رسول الله ﷺ »

[ الحديث ٥٢٠٧ - طرقه في : ٥٢٠٨ ، ٥٢٠٩ ]

٥٢٠٨ - **حدثنا** علي بن عهد الله **حدثنا** سفیان قال عمرو وأخبرني عطاء أنه سمع جابر أَرْضَى الله عنه يقول « كنّا نزل والقرآن ينزل »

٥٢٠٩ - « وعن عمرو عن عطاء عن جابر قال « كنّا نزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل »

٥٢١٠ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أسماء **حدثنا** جويرية عن مالك بن أنس عن الزهري عن ابن مبريز عن أبي سعيد الخدري قال « اصْطَبَا سَيِّئاً ، فَكُنَّا نَزِلُ ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : أَوَإِنَّكُمْ لَتَفْطُلُونَ ؟ - قَالُوا نَلَا - مَا مِنْ نَسْفَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَانَتْ »

قوله ( باب النزل ) أى النزاع بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج ، والمراد هنا بيان حكمه وذكر فيه حديثين : الأول حديث جابر ، **قوله** ( يحيى بن سعيد ) هو القطان ، **قوله** ( عن ابن جريج عن عطاء عن جابر : كنّا نزل على عهد رسول الله ﷺ ) في رواية أحمد عن يحيى بن سعيد الأموي عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع جابراً سئل عن النزل فقال : كنّا نصنعه ، **قوله** ( **حدثنا** علي بن عهد الله **حدثنا** سفیان ) هو ابن عيينة ( قال قال عمرو ) هو ابن دينار ( أخبرني عطاء أنه سمع جابراً يقول ) هذا بما نزل فيه عمرو بن دينار ، فإنه سمع الكثير من جابر نفسه ؛ ثم أدخل في هذا بينهما واسطة ، وقد تواردت الروايات من أصحاب سفیان على ذلك إلا ما وقع في دستند أحمد ، في النسخ المتأخرة فإنه ليس في الاستناد عطاء ، لكنه أخرجه أبو نعيم من طريق المسند بإثباته وهو المعتمد . **قوله** ( كنّا نزل والقرآن ينزل ، وعن عمرو عن عطاء عن جابر كنّا نزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل ) وقع في رواية الكشمي « كان ينزل » بضم أوله وفتح الزاي على البناء للجهول ، وكان ابن عيينة حدث به مرتين : مرة ذكر فيها الأخبار والسباع فلم يقل فيها على عهد رسول الله ﷺ ، ومرة ذكره بالنعنة فذكرها ، وقد أخرجه الاسماعيل من طرق عن سفیان صرح فيها بالتحديث قال « **حدثنا** عمرو بن دينار ، وزاد ابن أبي عمير في روايته عن سفیان » على عهد رسول الله ﷺ ، وزاد إبراهيم بن موسى في روايته عن سفیان أنه قال حين روى هذا الحديث « أي لو كان حراماً لنزل فيه » وقد أخرج مسلم هذه الزيادة عن إسماعيل بن راهويه عن سفیان فسأله بلفظ « كنّا نزل والقرآن ينزل » قال سفیان : لو كان شيئاً ينهى عنه لنجأنا عنه القرآن ، فهذا ظاهر في أن سفیان قاله استنباطاً ، وأومر كلام صاحب « العمدة » ومن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدرجها ، وليس الأمر كذلك فاني تتبعته من المانيد فوجدت أكثر رواة عن سفیان لا يذكرون هذه الزيادة ، وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع

في العدة ، فقال : استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ، ويمكن أن يكون استدلال بتقرير الرسول لكنه مشروط بعمله بذلك انتهى . وبكى في عليه به قول الصحابي إنه فعله في عهده ، والمسألة مشهورة في الأصول وفي علم الحديث وهي أن الصحابي إذا أضافه إلى زمن النبي ﷺ كان له حكم الرفع عند الأكثر ، لأن الظاهر أن النبي ﷺ اطلع على ذلك وأقره لتوفر دراعيمهم على سؤالهم إياه عن الأحكام ، وإذا لم يصفه فله حكم الرفع عند قوم ، وهذا من الأول فإن جابرا صرح بوقوعه في عهده ﷺ . وقد وردت عدة مارق تصرح باطلاعه على ذلك ، والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابرا أو سفيان أراد بنزول القرآن ما يقرأ ، أعم من المتجد بتلاوته أو غيره مما يوحى إلى النبي ﷺ ، فكأنه يقول : فعلناه في زمن التشريع ولو كان حراما لم نقر عليه ، وإلى ذلك يشير قول ابن عمر : كنّا نلقى الكلام والانبساط إلى نساءنا هيبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي ﷺ ، فلما مات النبي ﷺ تكلمنا وانبطنا ، أخرجه البخاري . وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق أبي الزبير عن جابر قال : كنّا نعزل على عهد رسول الله ﷺ فيبلغ ذلك نبي الله ﷺ فلم ينهنا ، ومن وجه آخر عن أبي الزبير عن جابر : أن رجلا أتى رسول الله ﷺ فقال : إن لي جارية وأنا أطوف بعماء وأنا أكره أن تحمل ، فقال : ادخل عليها إن شئت ، فانه سيأتيها ما قدر لها . فلبث الرجل ثم أتاه فقال : إن الجارية قد حملت . قال : قد أخبرتك ، ووقعت هذه القصة عنده من طريق سفيان بن عيينة بإسناده أخر إلى جابر وفي آخره ، فقال أنا عبد الله ورسوله ، وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن أبي شبة بسند آخر على شرط الشيخين بمعناه ، في هذه الطرق ما أغنى عن الاستنباط ، فإن في إحداها التصريح باطلاعه ﷺ وفي الأخرى إذنه في ذلك وإن كان الدياني يشعر بأنه خلاف الأولى كما سذكر البحث فيه . الحديث الثاني حديث أبي سعيد ، قوله ( جورية ) هو ابن أسماء الضبي يشارك مالك في الرواية عن نافع وتفرّد عنه بهذا الحديث وبغيره ، وهو من الثقات الأثبات ، قال الدارقطني بعد أن أخرجه من طريقه : صحيح غريب تفرد به جورية عن مالك . قلت : ولم أره إلا من رواية ابن أخي عبد الله بن محمد بن أسماء عنه . قوله ( عن الزهري ) لمالك فيه إسناد آخر أخرجه المصنف في المتق ، وأبو داود وابن حبان من طريق عنه عن ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيرز ، وكذا هو في الموطأ . قوله ( عن ابن محيرز ) بمسألة مبهمة ثم رأته ثم زاي مصفرا ، اسمه عبد الله ، ووقع كذلك في رواية يونس كما سيأتي في القدر عن الزهري . أخرني عبد الله بن محيرز الجمحي ، وهو مدني سكن الشام ، ومحيرز أبوه هو ابن جنادة بن وهب وهو من رباط أبي مخنف المأذون وكان يتبع في حجره ، ووافق مالك على هذا السند شعيب كما مضى في البيوع ، ويونس كما سيأتي في القدر ، وهشيل واليديد كلاهما هند النسائي ، وخالفهم معمر فقال : عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد . أخرجه النسائي ، وخالف الجميع إبراهيم بن سعد فقال : عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد ، أخرجه النسائي أيضا . قال النسائي : رواية مالك ومن وافقه أولى بالصواب . قوله ( عن أبي سعيد ) في رواية يونس : أن أبا سعيد الخدري أخبره ، وفي رواية ربيعة في المخازي : عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيرز أنه قال : دخلت المسجد فرأيت أبا سعيد الخدري جلّست إليه فسألته عن الزل ، وكذا عند البخاري . ووقع عند مسلم من هذا الوجه : دخلت أنا وأبو صرمة على أبي سعيد فسأله أبو صرمة فقال : يا أبا سعيد هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر الزل ، ؟ وأبو صرمة بكسر المهملة وسكون الراء اسمه مالك وقيل قيس صحابي مشهور من الانصار ، وقد وقع في رواية للنسائي من طريق الضحاك بن

عن ابن عمر بن يحيى عن ابن عمر بن عبد الله عن أبي سعيد وأبي صرمة قالا : أصبنا سبيا ، والحفوظ الأول . قوله ( أصبنا سبيا ) في رواية شعيب في البيوع ويونس المذكورة أنه : بينما هو جالس عند النبي ﷺ ، زاد يونس وجاء رجل من الأنصار ، وفي رواية ربيعة المذكورة و خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة بني المصطلق فصبنا كرائم العرب ، وطالت علينا الدربة ورغبنا في الغداه فأردنا أن نستمتع ونعزل ، فقلنا فعل ذلك ورسول الله ﷺ بين أظهرنا لا نأله ، فسألناه . قوله ( فكنا نعزل ) في رواية يونس وشعيب فقال : أنا نصيب سبيا ونحب المال فكيف ترى في العزل و وقع عند مسلم من طريق عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد قال : ذكر العزل عند رسول الله ﷺ قال : وما ذلكم ؟ قالوا : الرجل تسكون له المرأة ترضع له فيصيب منها ويكره أن تحمل منه ، والرجل تسكون له الأمة فيصيب منها ويكره أن تحمل منه ، ففي هذه الرواية إشارة إلى أن سبب العزل شيان أحدهما كراهة بحبى الولد من الأمة وهو إما أنفة من ذلك وإما لتزيت مغفر بيع الأمة إذا صارت أم ولد وإما لغير ذلك كما سأذكره بعد ، والثاني كراهة أن تعمل الموطوءة وهي ترضع فيضرب ذلك بالولد المرضع . قوله ( أو أنكم لتفعلون ) ؟ هذا الاستفهام يشعر بأنه ﷺ ما كان اطلاع على فعلهم ذلك ، ففيه تعقب على من قال إن قول الصحابي كنا نفعل كذا في عهد رسول الله ﷺ مرفوع معتلا بأن الظاهر اطلاع النبي ﷺ كما تقدم ، ففي هذا الخبر أنهم فعلوا العزل ولم يعلم به حتى سأله عنه ، نعم للفاصل أن يتسول كانت دواعيهم متوفرة على سؤاله عن أمور الدين ، فإذا فعلوا الشيء وعلموا أنه لم يطلع عليه بادروا إلى سؤاله عن الحكم فيه فيكون الظهور من هذه الحثية . ووقع في رواية ربيعة و لا عليكم أن لا تفعلوا ، ووقع في رواية مسلم من طريق أخرى عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد و لا عليكم أن لا تفعلوا ذلك ، قال ابن سيرين : قوله و لا عليكم ، أقرب إلى الهوى ، وله من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين نحوه دون قول محمد ، قال ابن عون تحدثت به الحسن فقال : والله لكان هذا ذمرا ، قال القرطبي : كان هؤلاء فهموا من و لا ، انتهى عما جأؤه عنه فكأن عندهم بعد و لا ، حذفا تقديره لا تفعلوا وعليكم أن لا تفعلوا ، ويكون قوله و لا عليكم الخ ، تأكيداً للنهي . وتعقب بأن الأصل عدم هذا التقدير ، وإنما معناه : ليس عليكم أن تتركوا ، وهو الذي يساوى أن لا تفعلوا ، وقال غيره : قوله و لا عليكم أن لا تفعلوا ، أى لا حرج عليكم أن لا تفعلوا ، ففيه نفي الحرج عن عدم الفعل فأفهم نبهت الحرج في فعل العزل ، ولو كان المراد نفي الحرج عن الفعل لقال : لا عليكم أن تفعلوا إلا إن ادعى أن و لا زائدة فيقال الأصل عدم ذلك و وقع في رواية مجاهد الآتية في الترحيد تعليقا ووصلها مسلم وغيره و ذكر العزل عند رسول الله ﷺ فقال : ولم يفعل ذلك أحدكم ؟ ولم يقل لا يفعل ذلك ، فاشار إلى أنه لم يصرح لهم بانتهى ، وإنما أشار أن الأولى ترك ذلك ، لأن العزل إنما كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك ، لأن الله إن كان قدر خلق الولد لم يمنع العزل ذلك فقد يسبق الماء و لا يشعر العازل فيحصل الملق و يلحقه الولد و لا راد لما قضى الله ، والفرار من حصول الولد يكون لأسباب : منها خشية خلوق الزوجة الأمة أثلا يصير الولد رقيقا ، أو خشية دخول الضرر على الولد المرضع إذا كانت الموطوءة ترضعه ، أو فراد من كثرة العيال إذا كان الرجل مقلا فيرغب عن قلة الولد لئلا يتضرر بتحصيل الكسب ، وكل ذلك لا يفتى شيئا . وقد أخرج أحمد والبراد وصححه ، ابن حبان من حديث أنس و إن رجلا سأل عن العزل ، فقال النبي ﷺ : لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لأخرج الله منها ولدا ، وله شاهدان في الكبير للطبراني ، عن

ابن عباس وفيه الاوسط ، له عن ابن مسعود ، وسياق مزيد لذلك في كتاب القدر ان شاء الله تعالى ، وليس في جميع الصور التي يقع العزل بسببها ما يكون العزل فيه واجها سوى الصورة المتقدمة من عند مسلم في طريق عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد وهي خشية أن يضرب الحمل بالولد الموضع لأنه مما يجرب فضر غالبا ، لكن وقع في بقية الحديث عند مسلم أن العزل بسبب ذلك لا يفيد لاحتمال أن يقع الحمل بغير الاختيار ، ووقع عند مسلم في حديث أسامة بن زيد وجاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : اني أعزل عن امرأتى شفقة على ولدها ، فقال رسول الله ﷺ : ان كان كذلك فلا ، ما ضر ذلك فارس ولا الروم ، وفي العزل أيضا ادخال ضرر على المرأة لما فيه من تفويت لذتها . وقد اختلف الساف في حكم العزل قال ابن عبد البر : لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا بأذنها ، لأن الجناح من حقها ، ولما المطالبة به وليس الجناح المعروف الا ما لا يلحقه عزل . ووافقه في نقل هذا الاجماع ابن هبيرة ، وتعقب بأن المعروف عند الشافعية أن المرأة لا حق لها في الجناح أصلا ، ثم في خصوص هذه المسألة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير أذنها ، قال الغزالي وغيره : يجوز ، وهو المصحح عند المتأخرين ، واحتج الجمهور لذلك بحديث عن عمر أخرجه أحمد وابن ماجه بلفظ : تنهى عن العزل عن الحرة إلا بأذنها ، وفي اسناده ابن هبيرة ، والوجه الآخر للشافعية الجزم بالمنع اذا امتنعت ، وفيها اذا وضعت وجهان أحدهما الجواز ، وهذا كله في الحرة وأما الامة فان كانت زوجة فنبى مرتبة على الحرة إن جاز فيها في الامة أولى ، وإن امتنع فوجهان أحدهما الجواز تحمزا من اوراق الولد ، وإن كانت سرية جاز بلا خلاف عندهم الا في وجه حكاية الروباني في المنع مطلقا كذهب ابن حزم ، وإن كانت السرية مستولدة فالراجح الجواز فيه مطلقا لأنها ليست راسخة في الفراش ، وقيل حكمها حكم الامة المأزوجة . هذا واتفقت المذاهب الثلاثة على أن الحرة لا يعزل عنها إلا بأذنها وأن الامة يعزل عنها بغير أذنها ، واختلفوا في المأزوجة فعند المالكية يحتاج إلى إذن سيدها ، وهو قول أبي حنيفة ، والراجح عن محمد . وقال أبو يوسف وأحمد : لا إذن لها ، وهي رواية عن أحمد ، وعنه بأذنها ، وعنه يباح العزل مطلقا ، وعنه المنع مطلقا . والذي احتج به من جنح الى التفصيل ، لا يصح الا عند عبد الرزاق عنه بسند صحيح عن ابن عباس قال : نستأمر الحرة في العزل ولا نستأمر الامة الحرة ، فإن كانت أمة تحت حر فعليها أن يستأمرها وهذا نص في المسألة ، فلو كان مرفوعا لم يحزم العدول عنه . وقد استذكر ابن العربي القول بمنع العزل عمن يقول بأن المرأة لا حق لها في الوطء ، ونقل عن مالك أن لها حق المطالبة به اذا قصد بتركه اضراؤها . وعن الشافعي وأبي حنيفة لا حق لها فيه إلا في وطئة واحدة يستقر بها المهر ، قال فاذا كان الأمر كذلك فكيف يكون لها حق في العزل ، فإن خصوه بالوطئة الاولى فيمكن والا فلا يسوغ فيها بعد ذلك إلا على مذهب مالك بالشرط المذكور اهـ . وما نقله عن الشافعي غريب ، والمعروف عند أصحابه أنه لا حق لها أصلا ، نعم جزم ابن حزم بوجوب الوطء وبتحريم العزل ، واستند الى حديث جذاعة بنت وهب ، ان النبي ﷺ سئل عن العزل فقال : ذلك الرأد الحفي ، أخرجه مسلم ، وهذا معارض بحديثين أحدهما أخرجه الترمذي والنسائي وصححه من طريق معمر عن يحيى بن أبي كئيب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال : كانت لمارجاري وكنا نعزل ، فقالت اليهود إن تلك المؤودة الصغرى ، فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : كذبت اليهود ، لو أراد الله خلقه لم تستطع رده ، وأخرجه الاسائي من طريق هشام وعلى بن المبارك وغيرهما عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مطيع بن رفاعة عن أبي

سعيد نحوه ، ومن طريق أبي عامر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سعدة عن أبي هريرة نحوه ، ومن طريق سليمان الأحول أنه سمع عمرو بن دينار يسأل أبا سعدة بن عبد الرحمن عن العزل فقال : زعم أبو سعيد ، فذكر نحوه ، قال فسألت أبا سعدة سمعته من أبي سعيد ؟ قال لا ، ولكن أخبرني رجل عنه . والحديث الثاني في النسائي من وجه آخر عن محمد بن عمرو عن أبي سعدة عن أبي هريرة ، وهذه طرق يقوى بعضها ببعض ، وجمع بينها وبين حديث جذامة بحمل حديث جذامة هل التزبه وهذه طريقة البيهقي ، ومنهم من ضعف حديث جذامة بأنه معارض بما هو أكثر طرقا منه ، وكيف يصرح بتكذيب اليهود في ذلك ثم يثبتونه ؟ وهذا دفع للاحاديد الصحيحة بالنور ، والحديث صحيح لا ريب فيه والجمع ممكن ، ومنهم من ادعى أنه منسوخ ، ورد بعدم معرفة التواريخ ، وقال الطحاوي : يحتل أن يكون حديث جذامة على وفق ما كان عليه الأسر أولا من موافقة أهل الكتاب ، وكان عليه يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ، ثم أعلمه الله بالحكم فكذب اليهود فيما كانوا يقولونه . وتلقبه ابن رشد ثم ابن العربي بأنه لا يجوز بشئ . فيما اليهود ثم يصرح بتكذيبهم فيه ، ومنهم من رجح حديث جذامة بثبوته في الصحيح ، وضعف مقابله بأنه حديث واحد اختلف في اسناده فاضطرب ، ورد بأن الاختلاف إنما يقدح حيث لا يقوى بعض الوجوه فتقوى بعضها على بة ، وهو هذا كذلك والجمع ممكن . ورجح ابن حزم العمل بحديث جذامة بأن أحاديث غيرها توافق أصل الإباحة وحديثها يدل على المنع قال : فمن ادعى أنه أبج بعد أن منع فعليه البيان . وتجب بأن حديثها ليس صريحا في المنع إذ لا يلزم من تسميته وأدخفيا على طريق التشبيه أن يكون حراما ، وبخسه بعضهم بالعزل عن الحامل لروال المعنى الذي كان يحذر الذي يمول من حصول الحمل ، لكن فيه تضيق الحمل لأن أنى يذنبه فقد يؤدي العزل الى موته أو الى ضعفه المفضي الى موته فيكون وأدخفيا ، وجمعا أيضا بين تكذيب اليهود في قولهم المودة الصغرى وبين اثبات كونه وأدخفيا في حديث جذامة بأن قولهم المودة الصغرى يقتضى أنه وأد ظاهر ، لكنه صغير بالنسبة الى دفن المولود بعد وضعه حيا ، فلا يمارض قوله إن العزل وأدخفي فأنه يدل على أنه ليس في حكم الظاهر أصلا فلا يترتب عليه حكم ، وإنما جعله وأدا من جهة اشتراكهما في قطع الولادة . وقال بعضهم : قوله الواد الخفي ورد على طريق التشبيه لأنه قطع طريق الولادة قبل مجيئه فأشبه قتل الولد بعد مجيئه ، قال ابن القيم : الذي كذبت فيه اليهود زعمهم أن العزل لا يتصور معه الحمل أصلا وجماعه بمنزلة قطع النسل بالوآء ، فأكذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل إذا شاء الله خلقه ، وإذا لم يرد خلقه لم يكن وأدا حقيقة ، وإنما سماه وأدا خفيا في حديث جذامة لأن الرجل إنما يمول مر با من الحمل فأجرى قصده لذلك مجرى الواد ، لكن الفرق بينهما أن الواد ظاهر بالمباشرة اجتماع فيه القصد والفعل ، والعزل يتعلق بالقصد صرفا فلذلك وصفه بكثرة خفيا ، فهذه عدة أجوبة يقف معها الاستدلال بحديث جذامة على المنع . وقد منع الى المنع من الشافعية ابن حبان فقال في صحيحه : ذكر الخبر فقال هل أن هذا الفعل موجود عنه لا يسبح استعماله ، ثم ساق حديث أبي ذر رفته وضعه في حلاله وجنبه حرامه وأقرره ، فإن شاء الله أحياء وإن شاء أماته ولكل أمر ، اه . ولا دلالة فيما ساقه على ما ادعاه من التحريم بل هو أمر إرشاد لما دلت عليه بقية الأخبار والله أعلم . ومن عند عبد الرزاق وجه آخر عن ابن عباس أنه أنكر أن يكون العزل وأدا وقال : الخفي يكون لطفة ثم لطفة ثم مضغة ثم عظما ثم يكسى لها ، قال : والعزل قبل ذلك كله . وأخرج الطحاوي من طريق عبد الله بن عبد

الخيار من على نحوه في قصة حرب عنه عمر وسنده جيد . واختلّفوا في علة النهي عن الدول : فقول لتفويت حق المرأة ، وقول لمائدة القدر ، وهذا الثاني هو الذي يقتضيه معظم الاخبار الواردة في ذلك ، والاول منى على صحة الخبر المفرق بين الحرة والامة . وقال امام الحرمين : موضع المنع أنه ينزع بقصد الانزال خارج الفرج خشية الملوّح ومتى فقد ذلك لم يمنع ، وكأنه راعى سبب المنع فاذا انقضى أصل الاباحة فله أن ينزع متى شاء حتى لو نزع فأنزل خارج الفرج انما لم يتعلق به النهي والله أعلم . وينزع من حكم الدول حكم معالجة المرأة لإسقاط النكاح قبل نفي الزوج ، فمن قال بالمنع هناك في هذه أولى ، ومن قال بالجواز يمكن أن يلتحق به هذا ، ويمكن أن يفرق بأنه أشد لأن الدول لم يقع فيه تعاطي السبب ومعالجة السقط تقع بعد تعاطي السبب ، ويلتحق بهذه المسألة تعاطي المرأة ما يقطع الحب من أصله ، وقد أتى بعض متأخري الشافعية بالمنع . وهو مشكل على قولهم بأباحة الدول مطلقا . والله أعلم . واستدل بقوله في حديث أبي سعيد : وأصبنا كرائم العرب وطالت علينا الذبة وأودنا أن نستمتع وأحبنا الغداء ، لمن أجاز استمتاع العرب وقد تقدم بيانه في باب من ملك من العرب رقيا ، في كتاب العتق ، ولمن أجاز وطء المذركات بملك اليمن وإن لم يكن من أهل الكتاب لأن بنى المصطلق كانوا أهل أوثان ، وقد انفصل عنه من منع باحتيال أن يكونوا من دان بدين أهل الكتاب وهو باطل ، وباحتيال أن يكون ذلك في أول الامر ثم نسخ ، وفيه نظر إذ النسخ لا يثبت بالاحتفال ، وباحتيال أن تكون المسبيات أسلمن قبل الوطء وهذا لا يتم مع قوله في الحديث وأحبنا الغداء فإن المسئلة لاتعمد للشرك ، ثم يمكن حل الغداء على معنى أخص وهو أنهم يفدين أنفسهم فيعتقن من الرق ، ولا يلزم منه إعادتهن للشركين ، وحله بضعهن على إرادة الثمن لأن الغداء المتخوف من ثوبه هو الثمن ، ويؤيد هذا الحل قوله في الرواية الاخرى : فقال يا رسول الله إنما أصبنا سبيّا ونحب الأثمان فكيف ترى في الدول ؟ وهذا أقوى من جميع ما تقدم ، والله أعلم

#### ٩٧ - باب القرعة بين النساء إذا أراد متّرا

٥٢١١ - حدثنا أبو نعيم حدثنا عبد الواحد بن أيمن قال حدثني ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة أن النبي ﷺ كان إذا أراد سفرا أفرغ بين نسائه ، فطارت القرعة لعائشة وحفصة ، وكان النبي ﷺ إذا كان بالليل سار مع عائشة يحدث ، فقالت حفصة ألا تركين القبلة بغيري وأدرك بعيرك تنظرين وأنظر ، فقالت بلى ، فركبت فجاء النبي ﷺ إلى جبل عائشة وعليه حفصة فسلم عليهما ثم سار حتى نزلوا وانفقدته عائشة ، فلما نزلوا جعلت وجعل بين الإذخر وتقول : رب سلت على عقر بيا أو حية تلدغني ولا أستطيع أن أقول له شيئا ،

قوله ( باب القرعة بين النساء إذا أراد سفرا ) تقدم في حديث الإنكاح في التفسير مثل ذلك من حديث عائشة أيضا ، وساق المصنف في الباب قصة أخرى ولعلها كانت أيضا في تلك السفرة ، ولكن بيئت في شرح حديث الإنكاح في التفسير أنه لم يكن معه في غزوة المريسيع إلا عائشة ، وقد تقدم في الهبة والهدايا مثل ذلك في أول حديثه آخر من طائفة أيضا . قوله ( ابن أبي مليكة عن القاسم ) هو ابن أبي بكر ، وابن أبي مليكة يروي عن عائشة عادة بالواسطة وقادة بغيرها . قوله ( إذا أراد سفرا ) مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر ، وليس على



عمومه بل لعمين القرعة من يسافر بها ، وتجري القرعة أيضا فيما إذا أراد أن يقدم بين زوجاته فلا يبدأ بأيهن شاء بل يقرع بينهما فيبدأ بالتي تخرج لها القرعة ، إلا أن يرضى بشيء فيجوز بلا قرعة . **قوله** ( أفرع بين نسائه ) زاد ابن سعد من وجه آخر عن القاسم عن عائشة : فكان إذا خرج سهم غيرى عرف فيه الكراهية ، واستدل به على مشروعية القرعة في التهمة بين الشركاء وغير ذلك كما تقدم في أواخر الشهادات ، والمشهور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة . قال عياض : هو مشهور عن مالك وأصحابه لأنه من باب الخطر والقمار ، وحكى عن الحنفية أجازتها اهـ ، وقد قالوا به في مسألة الباب . واحتج من منع من المالكية بأن بعض النسوة قد تكون أنفع في السفر من غيرها فلخرجت القرعة لتي لأنفع بها في السفر لأعز بحال الرجل ، وكذا بالعكس قد يكون بعض النساء أفوم بيت الرجل من الأخرى ، وقال القرطبي : ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال النساء ، ويختص مشروعية القرعة بما إذا انفقت أحوالهن فلا تخرج واحدة معه فيكون ترجيحها بغير مرجح اهـ . وفيه مراعاة للذهب مع الأمن من رد الحديث أصلا لحمله على التخصيص ، فكأنه خصص العموم بالمعنى . **قوله** ( فطارت القرعة لعائشة وحفصة ) أى في سفرة من السفرات ، والمراد بقولها طارت أى حصلت ، وطير كل إنسان نصيبه ، وقد تقدم في الجناز قول أم العلاء لما أقسم الأنصار المهاجرين قالت : وطار لنا عثمان بن مظعون ، أى حصل في نصيبنا من المهاجرين . **قوله** ( وكان النبي ﷺ إذا كان بالليل سار مع عائشة يتحدث ) استدلل به المذهب على أن القسم لم يكن واجبا على النبي ﷺ ، ولا دلالة فيه لأن عماد القسم القليل في الحضر ، وأما في السفر فعماد القسم فيه النزول ، وأما حالة السير فليست منه لا ابلا ولا نارا ، وقد أخرج أبو داود والبيهقي والمنذله من طريق ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : قل يوم لا رسول الله ﷺ يطوف علينا جميعا فيقبل ويلس مادون الوقاع ، فإذا جاء إلى التي هو يومها بات عندها . **قوله** ( فقامت حفصة ) أى لعائشة . **قوله** ( ألا تركبين البيلة لعمري الخ ) كأن عائشة أجابت إلى ذلك لما شوقتها إليه من النظر إلى ما لم تكن هي تنظر ، وهذا مشعر بأنهما لم يكونا حال السير متفاربين بل كانت كل واحدة منهما من جهة كما جرت العادة من السير قطارين ، والأول كانتا معا لم يختص إحداها بنظر ما لم تنظره الأخرى ، ويحتمل أن تريد بالنظر وطأة البعير وسجدة سيره . **قوله** ( لجاء النبي ﷺ إلى جبل عائشة وعليه ) في رواية حكاهما الكرماني وعليها ، وكأنه على إرادة الناقة . **قوله** ( فسلم عليها ) لم يذكر في الخبر أنه تحدث معها فيحتمل أن يكون الهم ما وقع ، ويحتمل أن يكون وقع ذلك اتفاقا ، ويحتمل أن يكون تحدث ولم ينقل . **قوله** ( وافته عائشة ) أى حالة المسيرة ، لأن قطع المألوف صعب . **قوله** ( فلما نزلوا جعلت رجلها بين الإذخر ) كأنها لما عرفت أنها الجانية فيما أجابت إليه حفصة عانت نفسها على تلك الجناية . والإذخر نبت معروف توجد فيه الحوام غالبا في البرية . **قوله** ( وتقول رب سلط ) في رواية المستملى : يارب سلط ، بانبات حرف النداء وهي رواية مسلم . **قوله** ( تلدغني ) بالعين المعجمة . **قوله** ( ولا أستطيع أن أقول له شيئا ) قال الكرماني الظاهر أنه كلام حفصة ، ويحتمل أن يكون كلام عائشة ، ولم يظهر لي هذا الظاهر بل هو كلام عائشة ، وقد وقع في رواية مسلم في جميع ما وقف عليه من طرق إلا ما سأذكره بعد قوله تلدغني ، وسؤلك لا أستطيع أن أقول له شيئا ، ورسولك بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو رسولك ، ويجوز النصب على تقدير فعل ، وإنما لم تبرز لفظة لفظة لأنها هي التي أجابتها طائفة فقامت على نفسها بالوم ، ووقع عند الاسماعيل من وجهين عن أبي نعيم شيخ

البيحارى فيه بعد قوله تلذغنى ، ورسول الله ﷺ ينظر ولا يستطيع أن أقول له شيئا ، وعلى هذا فيحتمل أن يكون المراد بالقول في قولنا أن أقول أى أحكى له الواقعة لأنه ما كان يذرنى في ذلك ، وظاهر رواية غيره تفهم أن مرادها بالقول أنها لا تستطيع أن تقول في حقه شيئا كما تقدم ، قال الداودى : يحتمل أن تكون المسيرة في ليلة عائشة ولذلك غلبت عليها القصة قدمت على نفسها بالثوب ، وتغيب بأنه يلزم منه أنه يوجب القسم في المسيرة ، وليس كذلك إذ لو كان لما كان يخص عائشة بالمسيرة دون حفصة حتى تحتاج حفصة تحجبل على عائشة ، ولا يتجه القسم في حالة السير إلا إذا كانت الخلوة لا تحصل إلا فيه بأن يركب معها في الهودج وعند النزول يجتمع الكل في الحيمة فيكون حينئذ عباد القسم السير ، أما المسيرة فلا ، وهذا كله منى على أن القسم كان واجبا على النبي ﷺ وهو الذى يدل عليه معظم الاخبار ، ويؤيد القول بالقرعة أنهم اتفقوا على أن مدة السفر لا يحاسب بها المقيمة بل يبتدئ إذا رجع بالقسم فيما يستقبل ، ولو سافر بمن شاء بنذر قرعة فقدم بعضهم في القسم ثم منه إذا رجع أن يوفى من تخلف حقها ، وقد نقل ابن المنذر الاجماع على أن ذلك لا يجب ، فظهر أن للقرعة فائدة وهي أن لا يؤثر بعضهم بالذهاب لما يترتب على ذلك من ترك العدل بينهن ، وقد قال الشافعى في القديم : لو كان المسافر يقسم لمن خلف لما كان للقرعة معنى بل معناها أن تصير هذه الايام لمن خرج سهمها خالصة انتهى . ولا يخفى أن عمل الاطلاق في ترك القضاء في السفر مادام اسم السفر موجودا ، فلو سافر الى بلدة فأقام بها زمانا طويلا ثم سافر واجعا فعليه قضاء مدة الإقامة ، وفي مدة الرجوع خلاف عند الشافعية ، والمعنى في سقوط القضاء أن التى سافرت وفازت بالصحبة لحقها من تعب السفر ومشقة ما يقابل ذلك والمقيمة عكسها في الامرين مما

٩٨ - باب المرأة تحب يومها من زوجها لضررتها ، وكيف يقسم ذلك

٥٢١٢ - حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا زهير عن هشام عن أبيه عن عائشة « ان سودة بنت زمعة

وهبت يومها لعائشة ، وكان النبي ﷺ يقسم لعائشة بيومها ويوم سودة »

قوله ( باب المرأة تحب يومها من زوجها لضررتها ) من : يتعاق بيومها لا يجب ، أى يومها الذى يخص بها . قوله ( وكيف يقسم ذلك ) قال العلماء : إذا وهبت يومها لضررتها قسم الزوج لها يوم ضررتها ، فان كان ثانيا ليومها فذاك والا لم يقدمه عن رتبته في القسم إلا برضا من بقى ، وقالوا إذا وهبت المرأة يومها لضررتها فان قبل الزوج لم يكن للوهبة أن تمتنع وان لم يقبل لم يكره على ذلك ، وإذا وهبت يومها لزوجها ولم تعرض للضررة فهل له أن يخص واحدة إن كان عنده أكثر من اثنتين ، أو يوزعه بين من بقى ؟ وللواحدة في جميع الاحوال الرجوع عن ذلك متى أحببت لكن فيما يستقبل لا فيما مضى ، وأطلق ابن بطال أنه لم يكن لسودة الرجوع في يومها الذى وهبته لعائشة . قوله ( حدثنا مالك بن إسماعيل ) هو أبو غسان الهذلى ، وزهير هو ابن معاوية . قوله ( ان سودة بنت زمعة ) هى زوج النبي ﷺ ، وكان تزوجها وهو بمكة بعد موت خديجة ودخل عليها بها وهاجرت معه . ووقع باسم من طريق شريك عن هشام في آخر حديث الباب : قالت عائشة : وكانت أول امرأة تزوجها بعدى ، ومعناه فقد عليها بعد أن فقد على عائشة ، وأما دخوله عليها فكان قبل دخوله على عائشة بالاتفاق ، وقد نهى عن ذلك ابن الجوزى . قوله ( وهبت يومها لعائشة ) تقدم في الحية من طريق الزهرى عن عروة بنلفظ : يومها وليلتها ، وزاد في آخره

وتبتنى بذلك رضا رسول الله ﷺ . ووقع في رواية مسلم من طريق عقبة بن خالد عن هشام ، لما أن كبرت سودة وهبت ، وله نحوه من رواية جرير عن هشام ، وأخرج أبو داود هذا الحديث وزاد فيه بيان سببه أوضح من رواية مسلم ، فروى عن أحمد بن يونس عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة بالسند المذكور ، وكان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم ، الحديث ، وفيه : « ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أسلفت وخافت أن يفارقها رسول الله ﷺ : يا رسول الله يومي لعائشة ، فتقبل ذلك منها ، ففيها وأشباهها نزلت ( وإن امرأة خافت من بعلها فجوزا ) الآية » وثابته ابن سعد عن الواقدي عن ابن أبي الزناد في وصلة ، ورواه سعيد بن منصور عن ابن أبي الزناد مرسلًا لم يذكر فيه عن عائشة ، وعند الترمذي من حديث ابن عباس موصولًا نحوه ، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر بمعنى ذلك ، فتواردت هذه الروايات على أنها خفيت العلق فوهبت ، وأخرج ابن سعد بسند رجاله ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة مرسلًا « أن النبي ﷺ طلقها فقدمت له على طريقته فقالت : والذي بعثك بالحق مالي في الرجال حاجة ، ولكن أحب أن أبعث مع نسائك يوم القيامة ، فأنتدك بالذي أنزل عليك الكتاب هل طلقتي لمجدة وجدها ؟ قال : لا . قالت : فأنتدك لما راجعتني ، فراجعها . قالت : فاني قد جعلت يومي وليأتني لعائشة حبة رسول الله ﷺ » . قوله ( وكان النبي ﷺ يقسم لعائشة يومها ويوم سودة ) في رواية جرير عن هشام عند مسلم « فكان يقسم لعائشة يومين يومها ويوم سودة ، وقد بينت كلامهم في كيفية هذا القسم أول الباب »

#### ٩٩ - باب العدل بين النساء : ( ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء - إلى قوله - واسعاً حكياً )

قوله ( باب العدل بين النساء ، ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ) أشار بذكر الآية إلى أن المنتهى فيها العدل بينهن من كل جهة ، وبالحديث إلى أن المراد بالعدل التسوية بينهن بما يليق بكل منهن ، فإذا وفي لكل واحدة منهن كسوتهما ونفقتها والأبواء إليها لم يضرها ما راد على ذلك من ميل قلب أو تبرع بتحفة ، وقد روى الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن زيد عن عائشة ، أن النبي ﷺ كان يقسم بين نسائه فيعدل ويقول : اللهم هذا قسمي فيما أملك ، فلا تلني فيما تمليك ولا أملك ، قال الترمذي يعني به الحب والمودة ، كذلك فسرهم أهل العلم ، قال الترمذي : رواه غير واحد عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا وهو أصح من رواية حماد بن سلمة ، وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( ولن تستطيعوا ) الآية ، قال : في الحب والجماع ، وعن عبيدة بن عمرو السلمي مثله

#### ١٠٠ - باب إذا تزوج البكر على الثيب

٥٢١٣ - حدثنا مسددٌ حدثنا بشرٌ حدثنا خالدٌ عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه ، ولو شئت أن أقولَ قال النبي ﷺ ولكن قال « للشئ إذا تزوج للمكر أقم عندها سماً ، وإذا تزوج الثيب أقم عندها ثلاثاً »

[ المحدث ٥٢١٣ - هـ : في ٥٢١٤ ]

**قوله** (بشر) هو ابن المفضل ، وخالد هو ابن مهران الحذاء . **قوله** (ولو شئت أن أقول قال النبي ﷺ) ولكن قال السنة ) في رواية مسلم وأبي داود من طريق هشيم عن خالد في آخر الحديث ، قال خالد : لو شئت أن أقول رفقه اصدقت ، ولكنه قال السنة ، فبين أنه قول خالد ، وهو ابن مهران الحذاء رواه عن أبي قلابة . وقد اختلف على سفيان الثوري في تعيين قائل ذلك هل هو خالد أو شيخه أبو قلابة ، ويأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه مع شرح الحديث

### ١٠١ - باب إذا تزوج الثيب على البكر

٥٢١٤ - **حديث** يوسف بن راشد حدثنا أبو أسامة عن سفيان حدثنا أيوب وخالد عن أبي قلابة عن أنس قال : من الشئ إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا وقسم ، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا ثم قسم ، قال أبو قلابة : ولو شئت لقلت إن أنسا رفقه إلى النبي ﷺ ،

وقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب وخالد قال خالد : ولو شئت لقلت رفقه إلى النبي ﷺ

**قوله** (باب إذا تزوج الثيب على البكر) أي أو عكس كيف يصنع ؟ **قوله** (حدثنا يوسف بن راشد) هو يوسف بن موسى بن راشد نسب لجده ، **قوله** (حدثنا أبو أسامة عن سفيان) ، في رواية نعم من طريق حزة بن عون عن أبي أسامة وحدثنا سفيان ، **قوله** (حدثنا أيوب) هو السخيتاني وخالد هو الحذاء . **قوله** (عن أبي قلابة) أي أنهما جميعا رواه عن أبي قلابة ، لكن الذي يظهر أنه سألته على لفظ خالد . **قوله** (قال من السنة) أي سنة النبي ﷺ ، هذا الذي يتبادر للسمع من قول الصحابي ، وقد مضى في الحج قول سلام بن عبد الله بن عمر لما سألته الزهري عن قول ابن عمر للحجاج ، إن كنت تريد السنة هل تريد سنة النبي ﷺ ؟ فقال له سالم : وهل يعنون بذلك إلا سنة . **قوله** (إذا تزوج الرجل البكر على الثيب) أي يكون عنده امرأة فيتزوج معها بكرا كما سيأتي البحث عنه . **قوله** (أقام عندها سبعا وقسم ، ثم قال : أقام عندها ثلاثا ثم قسم) كذا في البخاري بالواو في الأولى ولفظ وهم ، في الثانية ، ووقع عند الاسماعيل وأبي نعيم من طريق حزة بن عون عن أبي أسامة بلفظ وهم ، في الموضوعين . **قوله** (قال أبو قلابة : ولو شئت لقلت إن أنسا رفقه إلى النبي ﷺ) كأنه يشير إلى أنه لو صرح برفقه إلى النبي ﷺ لكان صادقا ويكون روى بالمعنى وهو جائز عنده ، لكنه رأى أن المحافظة على اللفظ أولى . وقال ابن دقيق العيد : قول أبي قلابة محتمل وجهين أحدهما أن يكون ظن أنه سمعه عن أنس مرفوعا لفظا فتمحز منه تورعا ، والثاني أن يكون رأى أن قول أنس من السنة ، في حكم المرفوع ، فلو عبر عنه بأنه مرفوع على حسب اعتقاده لصح لأنه في حكم المرفوع ، قال : والأول أقرب ، لأن قوله من السنة ، يقتضي أن يكون مرفوعا بطريق اجتهدى محتمل ، وقوله أنه رفقه ، نص في رفقه وليس للراوى أن ينقل ما هو ظاهر محتمل إلى ما هو نص غير محتمل انتهى ، وهو بحسب توجه ، ولم يصب من رده بأن الأكثر على أن قول الصحابي من السنة كذا ، في حكم المرفوع لاتجاه الفرق بين ما هو مرفوع وما هو في حكم المرفوع ، لكن باب الرواية بالمعنى متسع ، وقد وافق هذه الرواية ابن حلية عن خالد في نسبة هذا القول إلى أبي قلابة أخرجه الاسماعيل ونسبه بشر بن المفضل ومهيم

الى خالد ، ولا منافاة بينهما كما تقدم لاحتمال أن يكون كل منهما قال ذلك . قوله ( وقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أبيه (وخالد) يعني بهذا الاسناد والمثل . قوله ( قال خالد ولو شئت لقلت رفعه الى النبي ﷺ ) كأن البخاري أراد أن يبين أن الرواية عن سفيان الثوري اختلفت في نسبة هذا القول هل هو قول أبي قلابة أو قول خالد ، ويظهر لي أن هذه الزيادة في رواية خالد عن أبي قلابة دون رواية أبيه ، وبؤيده أنه أخرجه في الباب الذي قبله من وجه آخر عن خالد وذكر الزيادة في صدر الحديث ، وقد وصل طريق عبد الرزاق المذكورة مسلم فقال : حدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق وألفظه : من السنة أن يقيم عند البكر سبعا ، قال خالد الخ ، وقد رواه أبو داود الحفصي والقاسم بن يزيد الجري عن الثوري عنهما أخرجه الاسماعيل . ورواه عبد الله بن الوليد الصدقي عن سفيان كذلك أخرجه الباقون ، وشذ أبو قلابة الرقاشي فرواه عن أبي عاصم عن سفيان عن خالد وأيوب جميعا وقال فيه : قال ﷺ . أخرجه أبو عوانة في صحيحه عنه وقال : حدثناه الضماني عن أبي قلابة وقال : هو غريب لا أعلم من قاله غير أبي قلابة ، انتهى . وقد أخرج الاسماعيل عن طريق أبيه من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبي قلابة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ ، فصرح برفعه ، وهو يؤيد ما ذكرته أن السياق في رواية سفيان لخالد ، ورواية أيوب هذه إن كانت عفوفة احتمل أن يكون أبو قلابة لما حدث به أيوب جزم برفعه الى النبي ﷺ ، وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه ابن حبان أيضا عنه عن عبد الجبار ابن العلاء عن سفيان بن عيينة عن أيوب وصرح برفعه ، وأخرجه الدارقطني من طريق محمد بن إسحق عن أيوب مثله ، فبيد أن رواية خالد هي التي قال فيها من السنة ، وأن رواية أيوب قال فيها وقال النبي ﷺ ، واستدل به على أن هذا العدل يختص عن له زوجة قبل الميمنة ، وقال ابن عبد البر : جمهور العلماء على أن ذلك حق المرأة بسبب الزفاف وسواء كان عنده زوجة أم لا ، وحكى النووي أنه يستحب إذا لم يكن عنده غيرها والا فيجب ، وهذا يوافق كلام أكثر الأصحاب ، واختار النووي أن لا فرق ، وإطلاق الدافعي يعضده ، ولكن يشهد للأول قوله في حديث الباب : إذا تزوج البكر على الثيب ، ويمكن أن يتمسك الآخر بسياق بشر عن خالد الذي في الباب قبله فانه قال : إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا ، الحديث ولم يقيد به بما إذا تزوجها على غيرها ، لكن القاعدة أن المطلق محمول على المقيد ، بل ثبت في رواية خالد التقييد ، فعند مسلم من طريق هشيم عن خالد : إذا تزوج البكر على الثيب ، الحديث . يزيد أيضا قوله في حديث الباب : ثم قسم ، لأن القسم إنما يسكون لمن عنده زوجة أخرى ، وفيه حجة على الكوفيين في قولهم : إن البكر والثيب سواء في الثلاث ، وعلى الاوزاعي في قوله للبكر ثلاث وللثيب يومان ، وفيه حديث مرفوع عن عائشة أخرجه الدارقطني بسند ضعيف جداً رخص من عموم حديث الباب ما لو أرادت الثيب أن يكمل لها السبع فانه إذا أجالها سقط حقها من الثلاث وقضى السبع لغيرها ، لما أخرجه مسلم من حديث أم سلمة : أن النبي ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثا وقال : انه ليس بك على أهلك هوان ، إن شئت سمعت لك ، وإن سمعت لك سمعت للنسائي ، وفي رواية له : وإن شئت ثلثت ثم درت ، قالت ثلث ، وحكى الشيخ أبو إسحق في المذهب ، وجهين في أنه يقضى السبع أو الأربع الميمنة ، والذي قطع به الأكثر إن اختارت السبع قضاهما كلها وإن أقامها بفهم اختيارها قضى الأربع الميمنة . ( تنبيه ) : يكره أن يتأخر في السبع أو الثلاث عن صلاة الجمعة وسائر أعمال البر التي كان يفعلها ، نص عليه الشافعي . وقال الرافعي : هذا في النهار ، وأما في الليل فلا ، لأن المندوب لا يترك

له الواجب ، وقد قال الأصحاب : يسرى بين الزوجت في الخروج الى الجماعه وفي سائر أعمال البر ، فيخرج في ليالي الكل أو لا يخرج أصلا ، فان خصص حرم عليه ، وعدوا هذا من الأعذار في ترك الجماعه . وقال ابن دقيق العيد : أفرط بعض الفقهاء لجعل مقامه عندهما عذرا في إسقاط الجمعة ، وبالغ في التشنيع . وأجيب بأنه قياس قول من يقول بوجوب المنام عندهما وهو قول الشافعية ، ورواه ابن القاسم عن مالك ، وعنه يستحب وهو وجه الشافعية ، فعل الأصح يتعارض عنده الواجبان ، فقدم حق الأدنى ، هذا توجهه ، فليس بشنيع وان كان مرجوحا ، وتحب الموالاة في السبع وفي الثلاث ، فلو فرق لم يحسب على الرجوع لان الحصة لا تزول به ، ثم لا فرق في ذلك بين الحره والأمة ، وقيل على أن النصف من الحره ويجبر الكسر

## ١٠٢ - باب من طاف على نسائه في قُتل واحدٍ

٥٢١٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ حَدَّثَنَا بَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ

حَدَّثَهُمْ « أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ وَلَهُ يَوْمَئِذٍ نَسْعٌ نِسْوَةً »

قوله ( باب من طاف على نسائه في قُتل واحد ) ذكر فيه حديث أنس في ذلك ، وقد تقدم سندنا ومتنا في كتاب الفصل مع شرحه وفوائده والاختلاف على قتادة في كونهن تسعا أو إحدى عشرة وبيان الجمع بين الحديثين . وتناقى به من قال إن القسم لم يكن واجبا عليه ، وتقدم أن ابن العربي نقل أنه كانت له ساعة من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر وقلت : إن لم أجد لذلك دليلا ، ثم وجدت حديث عائشة الذي في الباب بعد هذا بلفظ « كن إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنو من إحداهن ، الحديث ، وليس فيه بقية ما ذكر من أن تلك الساعة هي التي لم يكن القسم واجبا عليه فيها وأنه ترك اتيان نسائه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة (١) ويرد عليه قوله في حديث أنس « كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ، وقد تقدمت له توجيهات غير هذه هناك ، وذكر هياض في « الشفا » أن الحكمة في طوافه عليهن في الليلة الواحدة كان لتحصينهن ، وكأنه أراد به هدم تشويهن للزواج ، إذ الإحصان له معان منها الاسلام والحرية والعفة ، والذي يظهر أن ذلك إنما كان لأرادة العدل بينهما في ذلك وإن لم يكن واجبا ، كما تقدم شيء من ذلك في « باب كثرة النساء » . وفي التعليل الذي ذكره نظر لائهن حرم عاجز التزوج بعده وعاش بعضهن بعده خمسين سنة فما دونها وزادت آخرهن موتا على ذلك

## ١٠٣ - باب دخول الرجل على نسائه في اليوم

٥٢١٦ - حَدَّثَنَا فَرَوَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الصَّوْرِ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَدْنُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ ، فَاحْتَبَسَ أَكْثَرَ مَا كَانَ يَحْتَبِسُ ،

(١) قال صحيح طبعه بولاق : لعل فيه سلفا ونحوها ، ولعل الاصل : وان ترك نسائه كلهن في ساعة واحدة عمول على تلك الساعة أو نحو ذلك

قوله ( باب دخول الرجل على نساءه في اليوم ) ذكر فيه طرقاً من حديث عائشة ؓ وكان رسول الله ﷺ إذا انصرف من العصر دخل على نساءه ، الحديث ، وسيأتي بأتم من هذا في « باب لم تحرم ما أحل الله لك » من كتاب الطلاق ، وقوله « فيدون من إحداهن » زاد فيه ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة « بغير وقاح » وقد بينته في « باب الفرة بين النساء » وهو مما يؤكد الرد على ابن العربي فيما ادعاه

١٠٤ - **باب** إذا استأذن الرجل نساءه في أن يمرض في بيت بعضهن فأذن له  
 ٥٢١٧ - **حديث** إسماعيل قال حدثني سليمان بن بلال قال هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ كان يسأل في مرضه الذي مات فيه : أبيت أنا غداً أم ابن أختي ؟ يريد يوم عائشة ، فأذن له أزواجه يكونن حيث شاء ، فكان في بيت عائشة حتى مات عندها ، فأتت عائشة فأت في اليوم الذي كان يدور علي فيه في بيتي ، فقبضه الله وإن رأسه كلبين نحري وسحري ، وخالط ريقه ريق »  
 قوله ( باب إذا استأذن الرجل نساءه في أن يمرض في بيت بعضهن فأذن له ) ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في الوفاة النبوية في آخر المغازي ، والغرض منه هنا أن القسم لمن يسقط يأذن في ذلك ، فكأنهم ومن أيامهم تلك التي هو في بيتها ، وقد تقدم في بعض طرقه التصريح بذلك

١٠٥ - **باب** حب الزجل بعض نساءه أفضل من بعض

٥٢١٨ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان بن يحيى عن هيب بن خنيس سمع ابن عباس « عن عمر رضي الله عنهم دخل على حفصة فقال : يا بنية ، لا يفرنك هذو التي أعجبها حسنها حب رسول الله ﷺ إناها - يريد عائشة - فقصصت على رسول الله ﷺ فتبسم »  
 قوله ( باب حب الرجل بعض نساءه أفضل من بعض ) ذكر فيه طرقاً من حديث ابن عباس عن عمر الذي تقدم في « باب موعظة الرجل ابنته » وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم شرحه هناك

١٠٦ - **باب** المتشيع بما لم ينل ، وما ينهى من افتخار الضرة

٥٢١٩ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن هشام عن فاطمة عن أسماء عن النبي ﷺ .  
 ح . **حديث** محمد بن محمد بن النعمان حدثنا يحيى عن هشام حدثنا فاطمة عن أسماء « أن امرأة قالت : يا رسول الله ، إن لي ضرة ، فهل علي جناح إن تشبعت من زوجي غير الذي يُعطيني ؟ فقال رسول الله ﷺ : المتشيع بما لم يسطر كلابس ثوبي زور »

قوله ( باب المتشيع بما لم ينل ، وما ينهى من افتخار الضرة ) أشار بهذا إلى ما ذكره أبو عبيد في تفسير الخبر قال : قوله « المتشيع » أي المنزبن بما ليس عنده يتكثر بذلك ويتزين بالباطل ؛ كالمرأة تكون عند الرجل ولها خثرة

فتدعى من الحظرة عند زوجها أكثر مما عنده تريد بذلك غيظ حُرَّتِها ، وكذلك هذا في الرجال ، قل : وأما قوله  
 «كلايس ثوبى زور» ، فإنه الرجل يلبس الثياب المشبعة لثياب الزماد يوم أنه منهم ، ويظهر من التشعشع والتفتش  
 أكثر مما في قلبه منه ، قال : وفيه وجه آخر أن يكون المراد بالثياب الألفس كقولهم فلان في الثوب إذا كان  
 بريثا من الدنس ، وفلان دنس الثوب إذا كان مغسوا عليه في دينه ، وقال الخطابي : الثوب مثل ، ومعناه أنه  
 صاحب زور وكذب ، كما يقال لمن وصف بالبراءة من الأدناس طاهر الثوب والمراد به نفس الرجل ، وقال أبو  
 سعيد الضرير : المراد به أن شاهد الزور قد يستمير ثوبين يتحمل بهما اليوم أنه متحول الشهادة اهـ . وهذا نزه  
 الخطابي عن نعيم بن حماد قال : كان يكون في الحلى الرجل له هيئة وشارة ، فإذا احتجج إلى شهادة زور لبس ثوبيه  
 وأقبل فشهد فقبل لنبل هيئته وحسن ثوبيه ، فيقال أمضاهما بثوبيه يعني الشهادة ، فأضيف الزور اليهما فقبل كلايس  
 ثوبى زور . وأما حكم التثنية في قوله «ثوبى زور» ، فللاشارة إلى أن كذب المتحلى مثنى ، لأنه كذب على نفسه بما لم  
 يأخذ وهل غيره بما لم يعط ، وكذلك شاهد الزور يظلم نفسه ويظلم المشهود عليه . وقال الداودي : في التثنية إشارة  
 إلى أنه كالذي قال الزور مرتين مباينة في التحذير من ذلك ، وقيل أن بعضهم كان يجعل في الكم كأخر يوم أن الثوب  
 ثوبان قاله ابن المنير . قلت : ونحو ذلك ما في زماننا هذا فيما يعمل في الأطواق والمعنى الأول أليق ؛ وقال ابن  
 التين : هو أن يلبس ثوبى ودبعة أو عارية يظن الناس أنهم آله ولباسها لا يدوم ويفتضح بكذبه . وأراد بذلك  
 تنفير المرأة عما ذكرت خوفا من الفساد بين زوجها وحُرَّتِها ويورث بينهما البغضاء فيصير كالسحر الذي يفرق بين  
 المرء وزوجه . وقال العنبري في «الغاني» : المتشبع أى المتشبه بالشبعان وليس به ، واستعمل للتشبع بفضيلة لم  
 يرزقها ، وشبه بلباس ثوبى زور أى ذى زور ، وهو الذى يتزايى أهل الصلاح رياء ، وأضاف الثوبين إليه لانهما  
 كاللبوسين ، وأراد بالتثنية أن المتحلى بما ليس فيه كمن لبس ثوبى الزور ارتدى بأحدهما وانزى بالآخر كما قيل  
 «إذا هو بالمجد ارتدى وتأذرا» ، فالأشارة بالأزار والرداء إلى أنه متصف بالزور من رأسه إلى قدميه . ويحتمل  
 أن تكون التثنية إشارة إلى أنه حصل بالتشبع حالسان مذهب ومثان : فقدان ما يتشبع به وإظهار الباطل . وقال  
 المطرزى : هو الذى يرى أنه شبعان وليس كذلك . قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة بن الزبير ، ويحيى في الرواية  
 الثانية هو ابن سعيد القطان ، وأكاد تصرخ هشام بتحديث فاطمة وهى بنت المنذر بن الزبير وهى بنت عمه وزوجه ،  
 وأسماء هى بنت أبي بكر الصديق جدتهما معا . وقد اتفق الأكثر من أصحاب هشام على هذا الإسناد ، واقرروا  
 معمر والمبارك بن فضالة بروايته عن هشام بن عروة فقالا عن أبيه عن عائشة ، وأخرجه النسائي من طريق معمر  
 وقال : إنه أخطأ والصواب حديث أسماء . وذكر الدارقطني في «التتبع» أن مسلما أخرجه من رواية عبدة بن  
 سليمان ووكيع كلاهما عن هشام بن عروة مثل رواية معمر ، قال : وهذا لا يصح مواساة أن أنظر في كتاب مسلم  
 فأتى وجدته في رقعة ، والصواب عن عبدة ووكيع عن فاطمة عن أسماء لا عن عروة عن عائشة ، وكذا قال سائر  
 أصحاب هشام . قلت : هو ثابت في النسخ الصحيحة من مسلم في كتاب الألباس ، أورده عن ابن نمير عن عبدة  
 ووكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة ، ثم أورده عن ابن نمير عن عبدة وحده عن هشام عن فاطمة عن أسماء ،  
 فاتقضى أنه عند عبدة على الوجهين ، وعند وكيع بطريق عائشة فقط ، ثم أورده مسلم من طريق أبي معاوية ومن  
 طريق أبي أسامة كلاهما عن هشام عن فاطمة ، وكذا أورده النسائي عن محمد بن آدم وأبي حنيفة في صحيحه من طريق



أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن عبدة عن هشام ، وكذا هو في مسند ابن أبي شيبة ، وأخرجه أبو عروانة أيضا من طريق أبي خزيمة ومن طريق علي بن مسهر ، وأخرجه ابن حبان من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي وأبو نعيم في « المستخرج » من طريق مرجي بن رجاء كلهم عن هشام عن فاطمة ، فالظاهر أن المحفوظ عن عبدة عن هشام عن فاطمة ، وأما وكيع فقد أخرج روايته الجوزقي من طريق عبد الله بن هاشم الطوسي عنه مثل ما وقع عند مسلم ، فليضم إلى معمر ومبارك بن فضالة ويستدرك على الدارقطني . قوله ( إن امرأة قالت ) لم أتف على تعيين هذه المرأة ولا على تعيين زوجها . قوله ( إن لي ضرة ) في رواية الاسماعيلي « إن لي جارة » وهي الضرة كما تقدم . قوله ( إن تشبهت من زوجي غير الذي يبطني ) في رواية مسلم من حديث عائشة « إن امرأة قالت : يا رسول الله أقول إن زوجي أعطاني ما لم يبطني ، ؟ قوله ( المشقيح بما لم يبطه ) في رواية معمر « بما لم يبطه »

١٠٧ - باب التبرة . وقال وراد عن للغيرة قال سعد بن عباد : لو رأيت رجلا مع امرأتى تضربته بالسيف غير موضح . فقال النبي ﷺ : أتعجبون من غيري سعد ؟ ألا أغير منه ؟ والله أغير مني »

٥٢٢٠ - حديث ابن عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعشى عن شقيق عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ

قال « ما من أحد أغير من الله ، من أجل ذلك حرّم للفواحش ، وما أحد أحب إليه المدح من الله »

٥٢٢١ - حديث عبد الله بن مسعود عن مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « إن رسول الله ﷺ قال : يا أمة محمد ، ما أحد أغير من الله أن يرى عبده أو أمته تزني . يا أمة محمد ، لو تعلمون ما أعلم ،

لضربكم قايلا ولتكنين كثيرًا »

٥٢٢٢ - حديث موسى بن إسماعيل حدثنا همام عن يحيى عن أبي سلمة أن « عروة بن الزبير حدثنا عن

أمه أسماء أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا شيء أغير من الله »

٥٢٢٣ - وعن يحيى « أن أبا سلمة حدثنا أن أبا هريرة حدثنا أنه سمع ج . حديث أبو نعيم حدثنا شيبان

عن يحيى عن أبي سلمة أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال « إن الله ينار ، وغيرة الله أن

يأتي المؤمن ما حرّم الله »

٥٢٢٤ - حديث محمود حدثنا أبو أسامة حدثنا هشام قال أخبرني أبي عن أسماء بنت أبي بكر رضي

الله عنها قالت « تزوجني الزبير وماله في الأرض من مال ولا ثلوك ولا شيء غير ناضح وغير فرسه ،

فكنت أعلف فرسه وأستقي الماء وأخرز غربه وأهجن ، ولم أكن أحسن أخبز ، وكان يخبز جارات لي من

الأهبار ، وكن نسوة صدق ، وكنت أهل اللوى من أرض الزبير - التي أقطعه رسول الله ﷺ - على رأسي ،

وهي مني على نثي فرسخ . فجئت يوما والنوى على رأسي ، فلقبت رسول الله ﷺ ومعه نقر من الأنصار ،



فيجب تأويله بلازمه كالوعيد أو إيقاع العقوبة بالفاعل ونحو ذلك اهـ . وقد تقدم في كتاب السكوف شيء من هذا ينبغي استحضاره هنا . ثم قال : ومن أشرف وجوه غيرته تعالى اختصاصه قوما بمصمته ، يعني فن ادعى شيئا من ذلك لنفسه عاقبه ، قال وأشد الأديبين غيرة رسول الله ﷺ لأنه كان يقاتل الله ولدينه ، ولهذا كان لا ينتقم لنفسه اهـ . وأورد المصنف في الباب تسعة أحاديث : الحديث الأول قوله (وقل ورا) بفتح الواو وتثني الراء هو كاتب المغيرة بن شعبه ومولاه ، وحديثه هذا المعلق عن المغيرة سيأتي موصولا في كتاب الحدود من طريق عبد الملك بن عمير عنه بلفظه لكن فيه « فبلغ ذلك النبي ﷺ ، واختصرها هنا ، ويأتي أيضا في كتاب التوحيد من هذا الوجه أتم سياتا ، وأغفل المزي التنبيه على هذا التعليق في التكميح . قوله (قال سعد بن عباد) هو سيد الخرج وأحد نقباءهم . قوله (لو رأيت رجلا مع امرأتى لعزبتها) عند مسلم من حديث أبي هريرة ولفظه « قال سعد : يا رسول الله لو وجدت مع أمي رجلا أمهه حتى أتى بأربعة شهداء ؟ قال : نعم ، وزاد في رواية من هذا الوجه « قال كلا والذي بعثك بالحق ، إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك ، وفي حديث ابن عباس عند أحمد واللفظه « وأبي داود والحاكم « لما نزلت هذه الآية (والذين يرمون المحصنات) الآية ، قال سعد بن عباد : أهكذا أنزلت ؟ ولو وجدت لكاح متفخذها رجل لم يكن لي أن أحركه ولا أهيجبه حتى أتى بأربعة شهداء ؟ فوالله لا أتى بأربعة شهداء حتى يقضى حاجته . فقال رسول الله ﷺ : يا معشر الانصار ألا تسمعون ما يقول سيدكم ؟ قالوا : يا رسول الله لآله فانه رجل غيور ، والله ما تزوج امرأة قط إلا عذراء ، ولا طلق امرأة فاجترأ رجل منا أن يتزوجها من شدة غيرته ، فقال سعد : والله إني لأعلم يا رسول الله أنها لحق وأنها من عند الله ، ولكني عجب . قوله (غير مصفح) قال عياض : هو بكسر الفاء وسكون الصاد المهملة ، قال : ورويناه أيضا بفتح الفاء ، فن فتح جملة وصفا لقبه وحالا منه ، ومن كسر جملة وصفا للضارب وحالا منه اهـ . وزعم ابن التين أنه وقع في سائر الأمهات بتشديد الفاء وهو من صفح السيف أي عرضه وحده ، ويقال له غرار بالعين المعجمة ، وللصيف صفحان وحده ، وأراد أنه يضربه بحده لا برضه ، والذي يضرب بالحد يقصد إلى القتل بخلاف الذي يضرب بالصفح فانه يقصد التأديب . ووقع عند مسلم من رواية أبي عوادة « غير مصفح عنه ، وهذه ترجع فيها بكسر الفاء ويجوز الفتح أيضا على البناء للجھول ، وقد أنكرها ابن الجوزي وقال : ظن الراوي أنه من الصفح الذي هو بمعنى العفو ، وليس كذلك إنما هو من صفح السيف ، قلت : ويمكن توجيهها على المعنى الأول ، والصفح والصفحة بمعنى . وقد أورده مسلم من طريق زائدة عن عبد الملك بن عمير وبين أنه ليس في روايته لفظه « عنه » وكذا سائر من رواه عن أبي هريرة في البخاري وغيره لم يذكرهما . قوله (أعجبون من غيرة سعد) تمسك بهذا التقرير من أجل فعل ما قال سعد وقال : إن وقع ذلك ذهب دم المقتول ههنا ، نقل ذلك عن ابن المواز من المالكية ، وسيأتي بسط ذلك وبيان في كتاب المفرد إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني ، قوله (شقيق) هو أبو وائل الأسدي وعبد الله هو ابن سعد . قوله (ما من أحد أغبر من الله) « من » زائدة بدليل الحديث الذي بعده ، ويجوز في « أغبر » الرفع والنصب على الاثنين المجازية والتخيية في « ما » ، ويجوز في النصب أن يكون « أغبر » في موضع خفض على النصب لأحد ، وفي الرفع أن يكون صفة لأحد ، والخبر محذوف في الحالين تقديره موجود ونحوه ، والكلام على غيرة الله ذكر في الذي قبله ، وبقيّة شرح الحديث يأتي في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . (تبيه) : وقع عند

الإسماعيلي قبل حديث ابن مسعود ترجمة صورتها في الغيرة والمدح ، وما رأيت ذلك في شيء من نسخ البخاري .  
 الحديث الثالث حديث عائشة ، قوله ( يا أمة محمد ، ما أحد أغير من الله أن يزني عبده أو أمته تزني ) كذا وقع  
 عنده هنا عن عبد الله بن سلة وهو القعني عن مالك ، ووقع في سائر الروايات عن مالك ، أو تزني أمته ، على  
 وزن الذي قبله ، وقد تقدم في كتاب الكسوف عن عبد الله بن مسلة هذا الإسناد كالجماعة ، فيظن أنه من  
 سبق القلم هنا ، ولعل لفظة « تزني » سقطت غلطا من الأصل ثم ألحق فآخرها الناسخ عن محله . وهذا القدر  
 الذي أورده المصنف من هذا الحديث هو طرف من الخطبة المذكورة في كتاب الكسوف ، وقد تقدم شرحه مستوفي  
 هناك بحمد الله تعالى . الحديث الرابع ، قوله ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير . قوله ( عن أبي سلة ) هو ابن عبد  
 الرحمن . قوله ( أن عروة ) في رواية حجاج بن أبي عثمان عن يحيى بن أبي كثير عند مسلم « حدثني عروة » ورواية  
 أبي سلة عن عروة من رواية القرنين عن القرنين لأنهما متقاربان في السن واللقاء ، وإن كان عروة أسن من أبي سلة  
 قليلا . قوله ( عن أمه أسماء ) هي بنت أبي بكر ، ووقع في رواية مسلم المذكورة « أن أسماء بنت أبي بكر الصديق  
 حدثته » . قوله ( لا شيء أغير من الله ) في رواية حجاج المذكورة ليس شيء أغير من الله ، وهذا معنى الحديث  
 الخامس ، قوله ( وعن يحيى ) أن أبا سلة حدثه أن أبا هريرة حدثه هكذا أورده ، وهو معطوف على السند الذي  
 قبله فهو موصول ، ولم يسبق البخاري المتن من رواية ممام بل تحول إلى رواية شيبان فساقه على روايته ، والذي  
 يظهر أن اقظهما واحد ، وقد وقع في رواية حجاج بن أبي عثمان عند مسلم بتقديم حديث أبي سلة عن عروة على  
 حديثه عن أبي هريرة عكس ما وقع في رواية ممام عند البخاري ، وأورده مسلم أيضا من رواية حرب بن شداد  
 عن يحيى بحديث أبي هريرة فقط مثل ما أورده البخاري من رواية شيبان عن يحيى ، ثم أورده مسلم من رواية هشام  
 الدستوائي عن يحيى بحديث أسماء فقط ، فكان يحيى كان يجمعها تارة ويفرد أخرى ، وقد أخرجه الإسماعيلي من  
 رواية الأوزاعي عن يحيى بحديث أسماء فقط وزاد في أوله « على المنبر » . قوله ( أن الله يغار ) زاد في رواية حجاج  
 عند مسلم « وإن المؤمن يغار » . قوله ( وغيره ) أن يأتي المؤمن ما حرم الله ( كذا للاكثر ، وكذا هو عند مسلم  
 لكن بلفظ « ما حرم عليه » على البناء للفاعل وزيادة « عليه » والضمير للمؤمن ، ووقع في رواية أبي ذر « وغيره  
 الله أن لا يأتي » ، وزيادة « لا » وكذا رأيتها ثابتة في رواية النسفي ، وأفرط الصغاني فقال : كذا للجميع والصواب  
 حذف « لا » ، كذا قال وما أدري ما أراد بالجميع ، بل أكثر رواة البخاري على حذفها وقال لمن رواه غير البخاري  
 كسلم والترمذي وغيرهما ، وقد وجهها الكرماني وغيره بما حاصله : أن غير الله ليست هي الإتيان ولا عدمه ،  
 فلا بد من تقدير مثل لأن لا يأتي أي غير الله على النهي عن الإتيان أو نحو ذلك ، وقال الطبري : التقدير غير الله  
 ثابتة لأجل أن لا يأتي . قال الكرماني : وعلى تقدير أن لا يستقيم المعنى بآيات « لا » ، فذلك دليل على زيادتها  
 وقد هددت زيادتها في الكلام كثيرا مثل قوله ( ما منكم أن لا تهجد - لئلا يعلم أسأل الكتاب ) وغيره  
 ذلك . الحديث السادس ، قوله ( حدثني محمود ) هو ابن غيلان المروزي . قوله ( أخبرني أبي عن أسماء ) هي  
 أمه المقدم ذكرها قبل . قوله ( تزوجني الزبير ) أي ابن العوام ( وما له في الأرض من مال ولا يملك ولا شيء  
 غير ناضح وغير فرسه ) أما عطف المملوك على المال فعلى أن المراد بالمال الإبل أو الأراضي التي تزرع ،  
 وهو اسم مال معروف للمرب يطلقون المال على كل من ذلك ، والمراد بالمملوك على هذا الرقيق من العبيد

والإمام ، وقرؤها بعد ذلك ، ولا شيء ، من عطف العام على الخاص يشمل كل ما يملك أو يتمول ، لكن الظاهر أنهم لم ترد إدخال ما لا بد له منه من مسكن وملبس وطعام ورأس مال تجارة ، ودل سياهم على أن الأرض التي يأتي ذكرها لم تكن مملوكة للزبير وإنما كانت اقطاعا ، فهو يملك منفعتها لا رقبته ، ولذلك لم تستثنها كما استثنت الفرس والناضح ، وفي استثنائها الناضح والفرس نظر استشكله الداودي ، لأن تزويجها كان بمكة قبل الهجرة ، وهاجرت وهي حامل بعبد الله بن الزبير كما تقدم ذلك صريحا في كتاب الهجرة ، والناضح وهو الجمل الذي يسقى عليه الماء إنما حصل له بسبب الأرض التي أقطعها ، قال الداودي : ولم يكن له بمكة فرس ولا ناضح ، والجواب منع هذا الثاني وأنه لا مانع أن يكون الفرس والجمل كانا له بمكة قبل أن يهاجر ، فقد ثبت أنه كان في يوم بدر على فرس ولم يكن قبل بدر غزوة حصلت لهم منها غنيمة ، والجمل يحتمل أن يكون كان له بمكة ولما قدم به المدينة وأقطع الأرض المذكورة أعده لسبقها وكان ينفع به قبل ذلك في غير السقي فلا اشكال . قوله ( فسكنت أعلف فرسه ) زاد سلم من أبي كريب عن أبي أسامة وأكفيه مؤته وأسوسه وأدى النوى لناضحه وأعلفه ، وسلم أيضا من طريق ابن أبي مليكة عن أسامة . وكنت أخدم الزبير خدمة البيت وكان له فرس وكنت أسوسه فلم يكن من خدمته شيء أشد عليّ من سياسة الفرس كنت أحسن له وأقوم عليه . قوله ( وأسقى الماء ) كذا للأكثر ، وللرخصي وأسقى ، بغير مثناه وهو على حذف المفعول أي وأسقى الفرس أو الناضح الماء ، والأول أشمل معنى وأكثر فائدة . قوله ( وأخوذ ) بجمجمة ثم راء ثم ذاي ( غربة ) بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة هو الدلو . قوله ( واجن ) أي الفدين وهو يؤخذ ماحنا عليه المال ، إذ لو كان المراد في أنواع المال لا تفي الفدين الذي يعجن ، لكن ليس ذلك مرادها ، وقد تقدم في حديث الهجرة أن الزبير لاقى النبي ﷺ وأبا بكر راجعا من القيام بتجارة وأمه كما هي نيا . قوله ( ولم أكن أحسن أخبز فكان يخبز جارات لي ) في رواية مسلم « فكان يخبز لي » وهذا محمول على أن في كلامها شيئا عذوقا تقديره تزويج الزبير بمكة وهو بالصفة المذكورة ، واستمر على ذلك حتى قضينا المدينة ، وكنت أصنع كذا الخ ، لأن النسوة من الأنصار إنما جاؤنها بعد قدومها المدينة قطعا ، وكذلك ما سيأتي من حكاية قلها النوى من أرض الزبير . قوله ( وكن نسوة صدق ) أضافتهن إلى الصدق مبالغة في تلبسهن به في حسن العشرة والوقاء بالمهد . قوله ( وكنت أنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله ﷺ ) تقدم في كتاب فرض الخس بيان حال الأرض المذكورة وأنها كانت بما أفاد الله على رسوله من أموال بني النضير ، وكان ذلك في أوائل قدومه المدينة كما تقدم بيان ذلك هناك . قوله ( وهي من ) أي من مكان سكنها . قوله ( فطاف ثم قال إني إني ) بكسر المعجمة وسكون الحاء ، كلمة يقال للبريم لمن أراد أن ينيخه . قوله ( ليحتمل خلفه ) كأنها فهمت ذلك من قرينة الحال ، وإلا فيحتمل أن يكون ﷺ أراد أن يركبها وما معها ويركب هو شيئا آخر غير ذلك . قوله ( فاستحييت أن أسير مع الرجال ) هذا بنته على ما فهمته من الارتداف ، وإلا فعل الاجتهال الآخر ماتعين المرافقة . قوله ( وذكرت الزبير وغيره ، وكان أعير الثامن ) هو بالنسبة إلى من علمته ، أي أرادت تفضيله على أبنائه جنسه في ذلك ، أو من مرادة ، ثم رأيتها ثابتة في رواية الإسماعيل ولفظه « وكان من أعير الناس » . قوله ( وأه حلفك النوى على رأسك كان أشد عليّ من ركوبك معه ) كذا الأكثر ، وفي رواية الرخصي كان أشد عليك وسقطت هذه اللفظة من رواية مسلم ، ووجه المفاضلة التي أشار إليها الزبير أن ركوبها مع النبي ﷺ لا يفتأ منه

كبير أمر من الغيرة لأنها أخت امرأته ، فهي في تلك الحالة لا يحل له تزويجها أن لو كانت خلية من الزوج ، وجواز أن يقع لها ما وقع لزبيب بنت جحش بعيد جداً لأنه يزيد عليه لزوم فراقه لانخباتها ، فابقي لإحتمال أن يقع لها من بعض الرجال واحدة بغير قصد ، وأن ينكشف منها حالة السير ما لا تريد انكشافه ونحو ذلك ، وهذا كله أخوف مما تخفق من تبدلها بجعل النوى على رأسها من مكان بعيد لأنه قد يتوهم خسة النفس ودناءة المهمة وقلة الغيرة ولكن كان السبب الحامل على الصبر على ذلك شغل زوجها وأبها بالجهاد وغيره مما يأمرهم به النبي ﷺ ، ويقدمهم فيه ، وكانوا لا يتفرغون للقيام بأمر البيت بأن يتعاطوا ذلك بأنفسهم ، ولعنيق ما بأيديهم على استخدام من يقوم بذلك عنهم ، فاحصر الأمر في نسايتهم فكان يكفينهم مؤنة المنزل ومن فيه ليتفرغوا هم على ما هم فيه من نصر الإسلام مع ما ينضم إلى ذلك من العادة المانعة من تسمية ذلك عاراً محضاً . قوله ( حق أرسل إلى أبو بكر بخدمة تكفيني سياسة الفرس فكأنما اعتقني ) في رواية مسلم ، فسكتني ، وهي أوجه ، لأن الأولى تقتضي أنه أرسلها لذلك خاصة ، بخلاف رواية مسلم ، وقد وقع عنده في رواية ابن أبي مليكة ، وجاء النبي ﷺ سبي فأعطاهما خادما ، قالت كفتني سياسة الفرس فألفت عني مؤنته ، ويصحح بين الروایتين بأن السبي لما جاء إلى النبي ﷺ أعطى أبا بكر منه خادما ليرسله إلى ابنته أسماء ، فصدق أن النبي ﷺ هو المعطى ، ولكن وصل ذلك إليها بواسطة . ووقع عنده في هذه الرواية أنها إعتا بعد ذلك وتصدققت بشعنا ، وهو محمول على أنها استغنت عنها بغيرها . واستدل بهذه القصة على أن على المرأة القيام بجميع ما يحتاج إليه زوجها من الخدمة ، وإليه ذهب أبو ثور ، وحمله الباقر على أنها تطوع بذلك ولم يكن لازماً ، أشار إليه المذهب وغيره . والذي يظهر أن هذه الواقعة وأمثالها كانت في حال ضرورة كما تقدم فلا يطرد الحكم في غيرها من لم يكن في مثل حالهم ، وقد تقدم أن قاطبة سيده نساء العالمين شككت ما تلقى بداها من الرحي وسألت أباها خادما فدلها على غير من ذلك وهو ذكر الله تعالى ، والذي يرجح حمل الأمر في ذلك على هوان البلاد قائما مختلفة في هذا الباب ، قل المذهب : وفيه أن المرأة الشريفة إذا تطوعت بخدمة زوجها بشئ لا يلزمها لم ينكر عليها ذلك أب ولا سلطان ، وتذهب بأنه بناء على ما أصله من أن ذلك كان تطوعا ، ولخصه أن يكس فيقول لو لم يكن لازما ما سكنت أبوها مثلاً على ذلك مع ما فيه من المشقة عليه وعليها ، ولا أقر النبي ﷺ ذلك مع عظمة الصديق عنده ، قال : وفيه جواز ارتداد المرأة خلف الرجل في موكب الرجال ، قال : وليس في الحديث أنها استتريت ولا أن التي أمرها بذلك ؛ فيؤخذ منه أن الحجاب إنما هو في حق أزواج النبي ﷺ خاصة (هـ) . والذي يظهر أن القصة كانت قبل نزول الحجاب ومشروعيتها ، وقد قالت عائشة كما تقدم في تصدير سورة النور « لما نزلت ( وليضربن بخمرهن على جيوبهن ) أخذت أزهرن من قبل الحواشي فشققتهن فأخترن بها ، ولم نزل عادة النداء قديما وحديثا يسترن وجوههن عن الأجانب ، والذي ذكر عياض أن الذي اقتص به أمهات المؤمنين ستر شخصهن زيادة على ستر أجسامهن ، وقد ذكرت البحث معه في ذلك في غير هذا الموضع . قال المذهب : وفيه غيرة الرجل عند ابتذال أهله فيما يفتي من الخدمة وأتفة نفسه من ذلك لا سيما إذا كانت ذات حسب انتهى . وفيه منقبة لأسماء والزيير ولآبي بكر ونساء الأنصار . الحديث السابع ، قوله ( حدثنا هل ) هو ابن المديني ، وابن عليه اسمه اسماعيل . وقوله عن أنس تقدم في المطالب بيان من صرح عن حميد بسجدة له من أنس ، وكذا تسمية المراتين المذكورتين ، وأن التي كانت في بيتها هي عائشة وأن التي هي أرسلت الطعام

ذنب بنت جعش وقيل غير ذلك . قوله ( غارت أمكم ) الخطاب لمن حضر ، والمراد بالأم هي التي كسرت الصحفة وهي من أمهات المؤمنين كما تقدم بيانه ، وأغرب الداودي فقال : المراد بقوله « أمكم » سارة ، وكان معنى الكلام عنده لا تعجبوا بما وقع من هذه من الغيرة فقد غارت قبل ذلك أمكم حتى أخرج إبراهيم ولده اسماعيل وهو طفل مع أمه إلى واد غير ذي زرع ، وهذا وإن كان له بعض توجيه لكن المراد خلافه وأن المراد كاسرة الصحفة وعلى هذا حمله جميع من شرح هذا الحديث وقالوا : فيه إشارة إلى عدم « واخذة الغيرة » بما يصدر منها لأنها في تلك الحالة يكون عقلها محجوباً بشدة الغضب الذي أنارته الغيرة . وقد أخرج أبو يعلى بسند لا بأس به عن عائشة مرفوعاً « أن الغيرة لا تبصر أسفل الوادي من أعلاه » قاله في قصة . وعن ابن مسعود رفعه « أن الله كتب الغيرة على النساء ، فمن صبر متهن كان لها أجر شهيد » أخرجه الألبار وأشار إلى محته ورجاله ثقات ، لكن اختلف في عبيد بن الصباح منهم . وفي إطلاق الداودي على سارة أم الخطابين نظر أيضاً ، فانهم إن كانوا من بني اسماعيل فأمرهم هاجر لا سارة ، ويبدو أن يكونوا من بني إسرائيل حتى يصح أن أهم سارة . الحديث الثامن ، قوله ( مستمر ) هو ابن سليمان التيمي وعبيد الله هو ابن عمر العمري ، وقد تقدم الحديث عن جابر مطولاً في مناقب عمر مع شرحه . الحديث التاسع ، قوله ( بينما أنا نائم رأيتني في الجنة ) هذا يمين أحد الاحتمالين في الحديث الذي قبله حيث قال فيه ودخلت الجنة أو أتيت الجنة ، وأنه محتمل أن ذلك كان في البقعة أو في النوم فبين هذا الحديث أن ذلك كان في النوم . قوله ( فإذا امرأة تتوضأ ) تقدم النقل عن الخطابي في زعمه أن هذه اللفظة تصحيف وأن القرطبي عزاه هذا الكلام لابن قتيبة ، وهو كذلك أوردته في « غريب الحديث » من طريق أخرى عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ونقله عنه الخطابي فذكره في شرح البخاري وارتضاه ابن بطلال فقال يشبه أن تكون هذه الرواية الصواب . وتتوضأ تصحيف ، لأن الحور طاهرات لا وضوء عليهن ، وكذا كل من دخل الجنة لا تلزمه طهارة ، وقد قدمت البحث مع الخطابي في هذا في مناقب عمر بما أغنى عن إعادته ، وقد استدلل الداودي بهذا الحديث على أن الحور في الجنة يتوضآن ويصلين قلت : ولا يلزم من كون الجنة لا تكليف فيما بالعبادة أن لا يصدر من أحد من العباد باختياره ما شاء من أنواع العبادة . ثم قال ابن بطلال : يؤخذ من الحديث أن من علم من صاحبه خلقاً لا يذنب أن يتعرض لما ينافره . وفيه أن من نسب إلى من اتصف بصفة صلاح ما ينافر ذلك ينسب عليه . وفيه أن الجنة موجودة وكذلك الحور ، وقد تقدم تقرير ذلك في بدء الخلق ، وسائر فوائده تقدمت في مناقب عمر

### ١٠٨ - باب غيرة النساء وتوجيهن

٥٢٢٨ - **عُرِّشَ عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ** حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاءَ عَنْ هِشَامَ بْنِ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً ، وَإِذَا كُنْتُ عَلَى غَضَبٍ ، قَالَتْ فَقُلْتُ مَنْ أَيْنَ تَعْرِفُ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : أَمَّا إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً فَإِنَّكَ تَقُولِينَ لَا وَرَبَّ مُحَمَّدٍ ، وَإِذَا كُنْتُ عَلَى غَضَبٍ فَقُلْتُ لَا وَرَبَّ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَتْ قُلْتُ أَجَلُ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا أَهْبَرُ إِلَّا أَسْمَكَ »

( الحديث ٥٢٢٨ - طرته في : ٦٠٧٨ )

٥٢٢٩ - حدثني أحمد بن أبي رجاء حدثنا النضر بن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أنها قالت ما غرتُ على امرأَةٍ رسول الله ﷺ كما غرتُ على خديجة لكثر ذكر رسول الله ﷺ إياها وثباته عليها ، وقد أوحى إلى رسول الله ﷺ أن يبشِّرَهَا بِبَيْتٍ لَهَا فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ »

**قوله** ( باب غيرة النساء ووجدهن ) هذه الترجمة أخص من التي قبلها ، والوجد بفتح الواو الغضب ، ولم يبت المصنف حكم الترجمة لأن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، وأصل الغيرة غير مكسب للنساء ، لكن إذا أفرطت في ذلك بقدر زائد عليه تلام ، وضابط ذلك ما ورد في الحديث الآخر عن جابر بن عتيك الأنصاري رحمه الله أن من الغيرة ما يحب الله ، ومنها ما يبغض الله : فأما الغيرة التي يحب الله فالغيرة في الزينة ، وأما الغيرة التي يبغض الله فالغيرة في غير زينة ، وهذا التفصيل يتمحض في حق الرجال لضرورة امتناع اجتماع زوجين للمرأة بطريق الحل ، وأما المرأة غابت من زوجها في ارتكاب عرم إما بالزنا مثلاً وإما بنقص حقها ووجودها عليها لعزها وإيثارها عليها ، فإذا تحققت ذلك أو ظهرت القرائن فيه فهي غيرة مشروعة ، فلو وقع ذلك بمجرد التوهم عن غير دليل فهي الغيرة في غير زينة ، وأما إذا كان الزوج مقسطاً عادلاً وأدى لكل من الزوجين حقها فالغيرة منهما إن كانت لما في الطباع البشرية التي لم يسلم منها أحد من النساء فتعذر فيما مالم تتجاوز إلى ما يحرم عليها من قول أو فعل ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن السلف الصالح من النساء في ذلك . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين عن عائشة : أحدهما **قوله** ( حدثنا عبيد ) في رواية أبي ذر « حدثني ، بالإفراد . **قوله** ( اني لأعلم إذا كنت غي راضية الخ ) يؤخذ منه استقرار الرجل حال المرأة من فعلها وقولها فيما يتعلق بالميل إليه وعدمه ، والحكم بما تقتضيه القرائن في ذلك ، لأنه ﷺ جوم برضا عائشة وغضباً بمجرد ذكرها لاسمه وسكوتهما ، فبني على تغير الحالتين من الذكر والسكوت تغير الحالتين من الرضا والغضب ، ويحتمل أن يكون انضم إلى ذلك شيء آخر أصرح منه لكن لم ينقل . وقول عائشة « أجل يا رسول الله ما أجزر إلا اسمك » قال الطبري : هذا الحصر لطيف جداً لأنها أخبرت أنها إذا كانت في حال الغضب الذي يسلب العاقل اختياره لا تتغير عن المحبة المستمرة فهو كما قيل :

إني لا منحك الصدود وانني قسماً اليك مع الصدود لأميل

وقال ابن المنير : مرادها أنها كانت ترك التسمية اللفظية ولا يترك قلبها التعلق بذاته الكريمة . وودة ومحبة الله . وفي اختيار عائشة ذكر إبراهيم عليه الصلاة والسلام دون غيره من الأنبياء دلالة على مزيد فطنتها ، لأن النبي ﷺ أول الناس به كما نص عليه القرآن ، فلما لم يكن لها بد من هجر الاسم الشريف أبدلته بمن هو منه بسبيل حتى لا يخرج عن دائرة التعلق في الجملة . وقال المهلب : يستدل بقول عائشة على أن الاسم غير المسمى إذ لو كان الاسم عين المسمى لكانت بهجته تهجر ذاته وليس كذلك . ثم أطال في تقرير هذه المسألة ومحل البحث فيها كتاب التوحيد حيث ذكرها المصنف ، أعان الله تعالى على الوصول إلى ذلك بحوله وقوته . ثانيهما ، **قوله** ( حدثني أحمد بن أبي رجاء ) هو أبو الوليد المروزي ، واسم أبي رجاء حبيد الله بن أيوب . **قوله** ( ما غرت على امرأة ) بينت سبب ذلك وأنه كثرة ذكر رسول الله ﷺ لها ، وهي وإن لم تكن موجودة وقد أمنت مشاركتها لها فيه لكن ذلك يقتضي ترجيحها عنده ، فهو الذي يوجب الغضب الذي يثير الغيرة بحيث قالت ما تنفد في منافع خديجة « بذلك الله خيراً



منها . فقال : ما أبدلني الله خيرا منها ، ومع ذلك فل ينقل أنه واخذ عائدة لقيام معدتها بالغيرة التي جبل عليها النساء ، وقد تقدمت مباحث الحديث في كتاب المناقب مسترفة

### ١٠٩ - باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف

٥٢٣٠ - **حدثنا** الثعلبي عن ابن أبي مليكة عن المنصور بن عزمه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر: إن بني هشام بن المغيرة استأذنوا في أن ينكحوا ابنتهم على بن أبي طالب ، فلا أدنى ، ثم لا أدنى ، ثم لا أدنى ، إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم ، فإنما هي بضعة مني يريدني ما أرادها ، ويؤذي ما آذاها .

قوله ( باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف ) أى في دفع الغيرة عنها وطلب الإنصاف لها . قوله ( عن ابن أبي مليكة عن المنصور ) كذا رواه الليث وتابعه عمرو بن دينار وغير واحد ، وخالفهم أيوب فقال وهو ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الربيع « أخرجه الترمذي وقال حسن ، وذكر الاختلاف فيه ثم قال : يحتمل أن يكون ابن أبي مليكة حله عنهما جميعا اهـ . والذي يظهر ترجيح رواية الليث لكونه توبيع ولكون الحديث قد جاء عن المنصور من غير رواية ابن أبي مليكة ، فقد تقدم في فرض الخس وفي المناقب من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي عن المنصور وزاد فيه في الخس قصة سيف النبي ﷺ ، وذلك سبب تحديث المنصور لعل بن الحسين بهذا الحديث ، وقد ذكرت ما يملئني بقصة السيف عنه هناك ، ولا أزال أتعجب من المنصور كيف بالغ في تفضيله لعل بن الحسين حتى قال : انه لو أودع عنده السيف لا يمكن أحدا منه حتى تزحف روحه ، رعاية لكونه ابن ابن فاطمة محتجا بحديث الباب ، ولم يراع خاطره في أن ظاهر سياق الحديث المذكور غضاظة على علي بن الحسين لما فيه من إهلام غرض من جده علي بن أبي طالب حيث أقدم على خطبة بنت أبي جهل على فاطمة حتى اقتضى أن يقع من النبي ﷺ في ذلك من الانكار ما وقع ، بل أتعجب من المنصور تعجبا آخر أبلغ من ذلك وهو أن يبذل نفسه دون السيف رعاية لخاطر ولد ابن فاطمة ، وما يبذل نفسه دون ابن فاطمة نفسه أعنى الحسين والد علي الذي وقعت له ممة القصة حتى قتل بأيدي ظلة الولاة ، لكن يحتمل أن يكون عذره أن الحسين لما خرج الى العراق ما كان المنصور وغيره من أهل الحجاز يظنون أن امره ينزل الى ما آل اليه واقعه أهل . وقد تقدم في فرض الخس وجه المناسبة بين قصة السيف وقصة الخطبة بما يفتنى عن اعادته . قوله ( سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر ) في رواية الزهري عن علي بن حسين عن المنصور الماضية في فرض الخس ويخطب الناس على منبره هذا وأنا يومئذ عتلم ، قال ابن سيد الناس : هذا غلط ، والصواب ما وقع عند الاسماعيليين بافظه كالحتم ، أخرجه من طريق يحيى بن معين عن يعقوب بن إبراهيم بسنده المذكور الى علي بن الحسين قال : والمنصور لم يحتمل في حياة النبي ﷺ ، لأنه ولد بعد ابن الزبير ، فيكون عمره عند وفاة النبي ﷺ ثمانى سنين . قلت : كذا جرم به ، وفيه نظر ، فان الصحيح أن ابن الزبير ولد في السنة الاولى فيكون عمره عند الوفاة النبوية تسع سنين فيجوز أن يكون احتمل في أول سني الإمكان ، أو محتمل قوله عتلم على المائة والمراد التشبيه قتلتم الروايان ، والاثنان ثمان سنين لا يقال له عتلم ولا كالحتم إلا أن يريد بالتشبيه أنه كان كالحتم في الحدق

والفهم والحفظ ، وافته أهل . **قوله** ( ان بنى هشام بن المغيرة ) وقع في رواية مسلم هاشم بن المغيرة والصواب هشام لأنه جد المخطوبة . **قوله** ( استأذنوا ) في رواية الكشمميين واستأذني ، ( في أن ينكحوا ) ابتهم على بن أبي طالب هكذا في رواية ابن أبي مليكة أن سبب الخطبة استئذان بنى هشام بن المغيرة ، وفي رواية الزهري عن علي بن الحسين بسبب آخر والمغظه وان عليا خطب بنت أبي جهل على قاطمة . فلما سمعت بذلك قاطمة أتت النبي ﷺ فقالت : ان قومك يتحدثون ، كذا في رواية شعيب ، وفي رواية عبد الله بن أبي زياد عنه في صحيح ابن حبان ، فبلغ ذلك قاطمة فقالت : ان الناس يزعمون أنك لا تنضب لبناقلك ، وهذا على ناكح بنت أبي جهل ، هكذا أطلقت عليه اسم قاتل مجازا لكونه أراد ذلك وحسم عليه فزالته منزلة من فعله ، ووقع في رواية هيب أنه بن أبي زياد وخطب ، ولا إشكال فيها ، قال المحصور : فقام النبي ﷺ فذكر الحديث ، ووقع عند الحاكم من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن أبي حفصة ، ان عليا خطب بنت أبي جهل ، قال له أهلها : لا تزوجك على قاطمة . قلت : فكان ذلك كان سبب استئذانهم . وجاء أيضا أن عليا استأذن بنفسه ، فأخرج الحاكم بإسناد صحيح الى سويد بن غفلة - وهو أحد المخضرمين من أسلم في حياة النبي ﷺ - ولم يلقه . قال وخطب على بنت أبي جهل الى عمها الحارث بن هشام ، فاستشار النبي ﷺ فقال : أمن حسبها تسألني ؟ فقال : لا ولكن أتأمرني بها ؟ قال : لا ، قاطمة مضرة مني ، ولا أحسب إلا أنها تحزن أو تهجر ، فقال على لا آتي شيئا فكرمه ، ولعل هذا الاستئذان وقع بعد خطبة النبي ﷺ بما خطب ولم يحضر على الخطبة المذكورة فاستشار ، فلما قال له ولا لم يتعرض بعد ذلك لأهلها ، ولهذا جاء آخر حديث شعيب عن الزهري ، فترك على الخطبة ، وهي بكسر الخاء المعجمة ، ووقع عند ابن أبي داود من طريق معمر عن الزهري عن عروة وفككت على عن ذلك النكاح ، **قوله** ( فلا آذن ، ثم لا آذن ، ثم لا آذن ) كرو ذلك تأكيداً ، وفيه إشارة الى تأييد مدة منع الآذن وكأنه أراد رفع الجواز لاحتمال أن يحمل الآذن على عدة يعنيها فقال ثم لا آذن ، أي ولو مضت المدة المفروضة تقديرا لا آذن بعدما تم كذلك أبداً ، وفيه إشارة الى ما في حديث الزهري من أن بنى هشام بن المغيرة استأذنوا ، وبنى هشام هم أعمام بنت أبي جهل لأنه أبو الحكم عمرو بن هشام بن المغيرة وقد أسلم أخواه الحارث بن هشام وسليمة بن هشام عام الفتح وحسن إسلامهما ، ويؤيد ذلك جوابهما المتقدم لعل . وعن يخل في إطلاق بنى هشام بن المغيرة هكرمة بن أبي جهل بن هشام ، وقد أسلم أيضا وحسن إسلامه ، واسم المخطوبة تقدم بيانه في باب ذكر أصحاب النبي ﷺ ، من كتاب المساقب وأنه زوجها عتاب بن أسيد بن أبي العيص لما تركها على وتقدم هناك زيادة في رواية الزهري في ذكر أبي العاص بن الربيع والكلام على قوله ﷺ وحدثني فصدقني ، ووعدني ووفى لي ، وتوجيه ما وقع من على في هذه القصة أغنى عن إعادته . **قوله** ( الا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم ) هذا محمول على أن بعض من يغيض عليا وشي به أنه مصمم على ذلك ، وإلا فلا يظن به أنه يستمر على الخطبة بعد أن استشار النبي ﷺ ففهمه ، وسياق سويد بن غفلة يدل على أن ذلك وقع قبل أن تعلم به قاطمة ، فكانت لما قبل لها ذلك وشكت الى النبي ﷺ بعد أن أعلمه على أنه ترك أنكر عليه ذلك ، وزاد في رواية الزهري و وإن لست أحرم حللا ، ولا أحل حراما ، ولكن وافته لاتجمع بنت وصول الله وبنت عدو الله عند رجل أبدا ، وفي رواية مسلم ومكانا واحدا أبدا ، وفي رواية شعيب وعند رجل واحد أبدا ، قال ابن التين : أصح ما يحمل عليه هذه القصة أن النبي ﷺ حرم على أن يجمع بين ابنته وبين ابنة أبي جهل لأنه

علل بأن ذلك يؤذيه وأذيته حرام بالاتفاق ، ومعنى قوله « لا أحرّم حلالاً ، أى هى له حلال لو لم تكن عنده فاطمة ، وأما الجمع بينهما الذى يستلزم تأذى النبي ﷺ لتأذى فاطمة به فلا ، وزعم غيره أن السياق يشعر بأن ذلك مباح لعل ، لكنه منه الذى ﷺ رعاية لحاظ فاطمة وقبل هو ذلك امتثالاً لأمر النبي ﷺ . والذى يظهر ل أنه لا يبعد أن يعد فى خصائص النبي ﷺ أن لا يتزوج على بناته ، ويحتمل أن يكون ذلك عاماً بفاطمة عليها السلام . قوله ( تماماً هى بضعة منى ) بفتح الواحدة وسكون الضاد المعجمة أى قطعة ، ووقع فى حديث سويد بن غفلة كما تقدم « مضقة ، بضم الميم وبغين معجمة ، والسبب فيه ما تقدم فى المنافى أنها كانت أصيبت بأموأهم بأخوانها واحدة بعد واحدة فلم يبق لها من تستأنس به ، من يخفف عليها الأمر من تفضى إليه سرها إذا حصلت لها الغيرة . قوله ( يربى ما أربأها ) كذا هنا من أربأ ربأها وفى رواية مسلم « مارأها ، من راب ثلاثياً ، وزاد فى رواية الزهرى « وأنا أخوف أن تفتن فى دينها ، يعنى أنها لا تصبر على الغيرة فيقع منها فى حق زوجها فى حال الغضب ما لا يليق بمجالها فى الدين ، وفى رواية شعيب « وأنا أكره أن يسودها أى تزويج غيرها عليها ، وفى رواية مسلم من هذا الوجه « أن يفتنوها ، وهى بمعنى أن تفتن . قوله ( ويؤذنى ما أذاها ) فى رواية أبى حنيفة « فن أذاها فقد أذاذنى ، وفى حديث عبد الله بن الزبير « يؤذنى ما أذاها وينصبى ما أنصبها ، وهو بنون ومهمل وموحدة من نصب بفتحين وهو التعب ، وفى رواية حبيب الله بن أبى رافع عن المسور « يقبضنى ما يقبضها ويبسطنى ما يبسطها ، أخرجهما الحاكم . ويؤخذ من هذا الحديث أن فاطمة لو رضى بذلك لم يمنع على من التزوج بها أو بغيرها ، وفى الحديث تحريم أذى من يتأذى النبي ﷺ بتأذيه ، لأن أذى النبي ﷺ حرام اتفاقاً قليله وكثيره ، وقد جرم بأنه يؤذيه ما يؤذى فاطمة فكل من وقع منه فى حق فاطمة شئ فأنذت به فهو يؤذى النبي ﷺ بشهادة هذا الخبر الصحيح ، ولا شئ أعظم فى إدخال الأذى عليها من قتل ولدها ، ولهذا عرف بالاستقراء معاملة من تعاملوا بذلك بالعقوبة فى الدنيا وأهذاب الآخرة أشد . وفيه حجة بأن يقول بسد الذريعة ، لأن تزويج ما زاد على الواحدة حلال للرجال ما لم يتجاوز الأربع ، ومع ذلك فقد منع من ذلك فى الحال لما يترتب عليه من الضرر فى المال . وفيه بقاء عار الآباء فى أعقابهم لقوله « بنت عدو الله ، فإن فيه إشعاراً بأن الوصف تأثيراً فى المنع ، مع أنها هى كانت مسلة حسنة الاسلام . وقد احتج به من منع كفارة من مس أباه الزنى ثم اعتق بمن لم يمس أباه الزنى ، ومن مسه الزنى بمن لم يمسها هى بل مس أباه فقط . وفيه أن الغيرة إذا غشى عليها أن تفتن فى دينها كان لولها أن يسعى فى إزالة ذلك كما فى حكم الناشئ ، كذا قيل وفيه نظر ، ويمكن أن يرد فيه شرط أن لا يكون عندها من تقسب به ويخفف عنها الحمل كما تقدم ، ومن هنا يؤخذ جواب من استشكل اختصاص فاطمة بذلك مع أن الغيرة على النبي ﷺ أقرب إلى خشية الافتتان فى الدين ومع ذلك فكان ﷺ يستكثر من الزوجات وتوجد منهن الغيرة كما فى هذه الأحاديث ، ومع ذلك ما راعى ذلك ﷺ فى حقن كرامة فى حق فاطمة ، وحصل الجواب أن فاطمة كانت إذاً كما تقدم فائدة من تركن إليه من يؤنسها ويبرل وحشيتها من أم أو أخت ، بخلاف أمهات المؤمنين فإن كل واحدة منهن كانت ترجع الى من يحصل لها معه ذلك وزيادة عليه وهو زوجها ﷺ لما كان عنده من الملاطفة وتطبيب القلوب وجبر الخواطر بحيث أن كل واحدة منهن ترضى منه لحسن خلقه وجميل خلقه بجميع ما يصدر منه بحيث لو وجد ما يغشى وجوده من الغيرة لزال عن قرب ، وقيل : فيه حجة بأن منع الجمع بين الحرمة والأمة . ويؤخذ من الحديث « كرام من ينتسب إلى الخير أو

## الشرف أو الديانة

١١٠ - **باب** يَقُولُ الرِّجَالُ وَيَكْتَرُ النِّسَاءُ ، وَقَالَ أَبُو مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَى الرِّجُلَ الْوَاحِدَ يَنْهَى أَرْبَعِينَ نِسْوَةً يَلْذَنَ بِهِ مِنْ قِلَّةِ الرِّجَالِ ، وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ

٥٢٣١ - **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ هَرَمٍ الْحَوْضِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «لَا حَدَّثَنِي حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَحْدِثُكُمْ بِهِ أَحَدٌ غَيْرِي ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «إِنْ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ ، وَيَكْثُرَ الْجَبَلُ ، وَيَكْثُرَ الزَّانَا ، وَيَكْثُرَ شُرْبُ الْخَمْرِ ، وَيَقُلَّ الرِّجَالُ ، وَيَكْثُرَ النِّسَاءُ ، حَتَّى يُكَوْنَ خَمْسِينَ امْرَأَةً لِتَقِيمُ الْوَاحِدَ»

**قَوْلُهُ** ( **باب** يَقُولُ الرِّجَالُ وَيَكْتَرُ النِّسَاءُ ) أَيْ فِي آخِرِ الزَّمَانِ . **قَوْلُهُ** ( وَقَالَ أَبُو مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : وَرَى الرِّجُلَ الْوَاحِدَ يَنْهَى أَرْبَعِينَ نِسْوَةً ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ امْرَأَةً ، وَالْأَوَّلُ عَلَى حَذْفِ الْمَوْصُوفِ ، وَقَوْلُهُ وَيَلْذَنُ بِهِ ، قِيلَ لِكُونِهَا نِسَاءً وَسَرَادِيهِ أَوْ لِكُونِهَا قَرَابَاتِهِ أَوْ مِنَ الْجَمِيعِ . وَرَوَى عَلَى بْنِ مَعْبُدٍ فِي كِتَابِ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ مِنْ حَدِيثٍ حَذِيفَةٍ قَالَ : إِذَا حُمِتِ الْفِتْنَةُ مِنْ اللَّهِ أَرْبَاعًا ، حَتَّى يَتَّبِعَ الرِّجُلَ خَمْسُونَ امْرَأَةً يَقُولُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ اسْتَغْنَى يَا عَبْدَ اللَّهِ آتَنِي ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى مَوْصُولًا فِي « **بَابِ** الصَّدَقَةِ قِيلَ الرَّدُّ » مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ فِي حَدِيثٍ أَوَّلُهُ « **لِيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرِّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ** » **الْحَدِيثُ** . **قَوْلُهُ** ( **حَدَّثَنَا** هِشَامٌ ) هُوَ الدُّسْتَوَائِيُّ كَذَا لِلْكَثَرِ ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي أَحْمَدَ الْجَرَجَانِيِّ « **هَمَامٌ** ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ، وَهَمَامٌ وَهْشَامٌ كِلَاهُمَا مِنْ شَيْخِ حَفْصِ بْنِ هَرَمٍ اللَّهُ تَوَدَّ وَهُوَ لِلْحَوْضِيِّ ، وَسَيَأْتِي فِي الْأَشْرَافِ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِرَاهِيمَ عَنْ هَمَامٍ . **قَوْلُهُ** ( **إِنْ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ** ) **الْحَدِيثُ** تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ كَذَلِكَ . **قَوْلُهُ** ( **حَتَّى يُكَوْنَ خَمْسِينَ امْرَأَةً** ) هَذَا لِابْنَانِي الَّذِي قَبْلَهُ لِأَنَّ الْأَرْبَعِينَ دَاخِلَةٌ فِي الْخَمْسِينَ ، وَلَعَلَّ الْعِدَدَ بَعِيْثُهُ غَيْرُ مُرَادٍ بَلْ أُرِيدَ الْمُبَايَنَةُ فِي كَثْرَةِ النِّسَاءِ بِالنِّسْبَةِ لِلرِّجَالِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْأَرْبَعِينَ عِدَدٌ مِنْ يَلْذَنُ بِهِ وَالْخَمْسِينَ عِدَدٌ مِنْ يَنْهَى عَنْهُ ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنْ أَنْهَى يَلْذَنُ بِهِ فَلَا مُنَاقَاةَ . **قَوْلُهُ** ( **الْقِيمُ الْوَاحِدُ** ) أَيْ الَّذِي يَقُومُ بِأُمُورِهِمْ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُنِيَ بِهِ عَنْ اتِّبَاعِهِمْ لَهُ لَطَبُ النِّكَاحِ حَلَالًا أَوْ حَرَامًا . وَفِي الْحَدِيثِ الْإِخْبَارُ بِمَا سَبَقَ فَوْقَهُ كَمَا أَخْبَرَ ، وَالصَّحِيحُ مِنْ ذَلِكَ مَا وَرَدَ مُطْلَقًا ، وَأَمَّا مَا وَرَدَ مُقَدَّرًا بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَقَالَ أَحْمَدُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ كَثِيرٌ مِنْ مَبَاحِثِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ

١١١ - **باب** لَا يَهْتَلِئَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا ذُو حَرَمٍ ، وَالدُّخُولُ عَلَى النِّسَاءِ

٥٢٣٢ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لُبُّ بْنُ يَزِيدَ عَنْ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ « **إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ** . فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفَرَأَيْتَ الْخُلُوفَ ؟ قَالَ : الْخُلُوفُ الْمَوْتُ »

٥٢٣٣ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا هَرَمٌ عَنْ أَبِي مَتَبَةَ عَنْ ابْنِ هَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قال « لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم . فقام رجل - قال : يا رسول الله ، امرأتى خرجت حاجبة واكتفت في غزوة كذا وكذا . قال : ارجع لحج مع امرأتك »

قوله ( باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم والدخول على المنيعة ) يجوز في لام « والدخول » الحذف والرفع . وأحد ركبي الترجمة أورده المصنف صريحا في الباب ، والثاني يؤخذ بطريق الاستنباط من أحاديث الباب ، وقد ورد في حديث مرفوع صريحا أخرجه الترمذي من حديث جابر رفته ، ولاندخلوا على المنيعات فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم ، ورجاله موقنون ، لكن بحالدين سميد مختلف فيه . ولمسلم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا ، لا يدخل رجل على منية إلا ومعه رجل أو اثنان ، ذكره في أثناء حديث ، والمنية بضم الميم ثم غين معجمة مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة : من غاب عنها زوجها ، يقال أغابت المرأة إذا غاب زوجها . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما ، قوله ( عن يزيد بن أبي حبيب ) في رواية مسلم من طريق ابن وهب عن الليث وعمر بن الحارث وحبة وغيرهم ، أن يزيد بن أبي حبيب حدثهم ، . قوله ( عن أبي الخير ) هو مرثد بن عبد الله الزبيدي قوله ( عقبه بن عامر ) في رواية ابن وهب عند أبي نعيم في « المستخرج » : سمعت عقبه بن عامر . قوله ( إياكم والدخول ) بالنصب على التحذير ، وهو تنبيه المخاطب على محذور ليعتز عنه كما قيل إياكم والاسد ، وقوله ( إياكم مفعول بفعل مضمر تقديره انقروا ، وتقدير الكلام انقروا أنفسكم أن تدخلوا على النساء والنساء أن يدخلن عليكم . ووقع في رواية ابن وهب بلفظ لا تدخلوا على النساء ، وتضمن منع الدخول منع الخلوة بها بطريق الأول . قوله ( فقال رجل من الأنصار ) لم أفهم على تسميته . قوله ( أفرأيت الخو ) زاد ابن وهب في روايته عند مسلم « سمعت الليث يقول الخو أخو الزوج وما أشبهه من أقارب الزوج ابن العم ونحوه » ووقع عند الترمذي بعد تفريغ الحديث ، قال الترمذي : يقال هو أخو الزوج ، كره له أن يخلو بها . قال : ومعنى الحديث على نحو ما روي لا يخلون رجل بامرأة فإن نالهما الشيطان اه . وهذا الحديث الذي أشار إليه أخرجه أحمد من حديث عاصم بن ربيعة وقال النووي : اتفق أهل العلم بالغة على أن الإجماع أقارب الزوج المرأة كآبيه وعمه وأخيه وابن أخيه وابن عمه ونحوهم ، وأن الاختان أقارب زوجة الرجل ، وأن الأصهار تقع على النوعين اه . وقد اقتصر أبو عبيد وتبعه ابن فارس والداودي على أن الحر أبو الزوجة ، زاد ابن فارس : وأبو الزوج ، يعني أن والد الزوج هو المرأة ووالد الزوجة هو الرجل ، وهذا الذي عليه عرف الناس اليوم . وقال الأصمعي وتبعه الطبري والخطابي ما نقله النووي ، وكذا قل من الخليل ، ويؤيده قول عائشة « ما كان بيني وبين علي إلا ما كان بين المرأة وأحماتها » وقد قال النووي : المراد في الحديث أقارب الزوج غير آباءه وأبنائه ، لأنهم محارم للزوجة يجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت . قال وإنما المراد الأخ وابن الأخ والعم وابن العم وابن الأخت ونحوهم بما يحل لها تزويجه لو لم تكن متزوجة ، وجرى العادة بالتساهل فيه فيخلو الأخ بامرأة أخيه فتبته بالموت وهو أولى بالمنع من الأجنبي اه . وقد جزم الترمذي وغيره كما تقدم وتبعه المازري بأن الحر أبو الزوج ، وأشار المازري المرأة ذكر للتنبيه على منع غيره بطريق الأول ، وتبعه ابن الأثير في « النهاية » ورده النووي فقال : هذا كلام فاسد مردود لا يجوز حمل الحديث عليه اه . وسيظهر في كلام الأئمة في تفسير المراد بقوله « الخو الموت » ما تبين منه أن كلام المازري ليس بفاسد ، واختلف في

ضبط الحو لمصرح القرطبي بأن الذي وقع في هذا الحديث حمم بالهمز ، وأما الخطابي فضبطه بواو بغير همز لانه قال وزن دلو ، وهو الذي اقتصر عليه أبو عبيد المروى وابن الاثير وغيرهما ، وهو الذي ثبت عندنا في روايات البخاري ، وفيه اثنان اثنان أحدهما حم بوزن أخ والاخرى حمى بوزن عصا ، ويخرج من ضبط الميموز بشريك الميم انة أخرى عامسة حكاهما صاحب المحكم ، قوله ( الحو الموت ) قيل المراد أن الخلو بالحو قد تؤدي الى هلاك الدين إن وقعت المعصية ، أو الى الموت إن وقعت المعصية ووجب الرجم ، أو الى هلاك المرأة بفراق زوجها إذا حنته الذيرة على تطبيقها ، أشار إلى ذلك كله القرطبي . وقال الطبري : المعنى أن خلوة الرجل بامرأة أخيه أو ابن أخيه تنزل منزلة الموت ، والعرب تصف الشيء المكروه بالموت ، قال ابن الأعرابي ، هي كلمة تقولها العرب مثلاً كما تقول الأسد الموت أى لقاءه فيه الموت ، والمعنى احذروه كما تحذرون الموت . وقال صاحب مجمع الغرائب ، يشتمل أن يكون المراد أن المرأة إذا خلت فبى عمل الآفة ولا يؤمن عليها أحد فليكن حوها الموت ، أى لا يجوز لأحد أن يخلوها إلا الموت كما قيل نعم الصهر القبر ، وهذا لأن بكال الذيرة والحمة . وقال أبو عبيد : معنى قوله الحو الموت أى فليمت ولا يفعل هذا . وتمعنه النوى فقال : هذا كلام فاسد وإنما المراد أن الخلو بقريب الزوج أكثر من الخلو بغيره والشر يتوقع منه أكثر من غيره والفتنة به أمكن تفسكه من الوصول إلى المرأة والخلو بها من غير نكاحه عليه بخلاف الاجنبى . وقال عياض : معناه أن الخلو بالأحباء مودة إلى الفتنة والهلاك في الدين لجملة كهلاك الموت وأورد الكلام مورد التعليل . وقال القرطبي في المفهم : المعنى أن دخول قريب الزوج على امرأة الزوج يشبه الموت في الاستباح والمفسدة ، أى فهو محرم معلوم التحريم ، وإنما بالغ في الزجر عنه وشبهه بالموت لتساع الناس به من جهة الزوج والزوجة لإفهم بذلك حتى كأنه ليس بأجنبي من المرأة فخرج هذا مخرج قول العرب : الأسد الموت ، والحرب الموت ، أى لقاءه يقضى الى الموت ، وكذلك دخوله على المرأة قد يقضى الى موت الدين أو الى موتها بطلاقها عند غيره الزوج أو الى الرجم إن وقعت الفاحشة . وقال ابن الاثير في النهاية : المعنى أن خلوة المحرم بها أشد من خلوة غيره من الأجانب ، لانه ربما حسن لها أشياء وحلها على أمور تثقل على الزوج من القاس ما ليس في وسعه ، ففسد العشرة بين الزوجين بذلك ، ولأن الزوج قد لا يؤثر أن يطلع والده زوجته أو أخوها على باطن حاله ولا على ما اشتمل عليه له ، فكأنه قال الحو الموت أى لا بد منه ولا يمكن حجبها عنها ، كما أنه لا بد من الموت ، وأشار الى هذا الأخير الشيخ تقي الدين في شرح العمدة . ( نفيه ) : حرم المرأة من حرم عليه نكاحها على التأييد إلا أم الموطوءة بشبهة والملاحة فانها حرامان على التأييد ولا حرمة هناك ، وكذا أمهات المؤمنين ، وأخرجهم بعضهم بقوله في التمرير بسبب مباح لا حرمتها . وخرج بقيد التأييد أخت المرأة وعمتها وخالتها وإذا عقد على الأم ولم يدخل بها . الحديث الثاني ، قوله ( سفيان ) هو ابن حنيفة ، وقوله حدثنا عمرو ، هو ابن دينار . وقد وقع في الجهاد بعض هذا الحديث عن أبي نعيم عن سفيان عن ابن جريح عن عمرو بن دينار ، وسفيان المذكور هو الثوري لابن حنيفة ، وقد تقدمت مباحث الحديث المذكور مستوفاة في أواخر كتاب الحج ، وسيافه هناك أتم ، والله أعلم

٥٢٣٤ - **حَرْشُ** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عُذْرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ هِشَامٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «جاءت امرأةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَعَلَّاهَا، فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنَّمَا أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ»  
 قَوْلُهُ (بَابُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ عِنْدَ النَّاسِ) أَيْ لَا يَخْلُو بِهَا بَحِيثٌ تَحْتَجِبُ إِخْصَامُهُمَا مِنْ بَلِّ بَحِيثٍ لَا يَسْمَعُونَ كَلَامَهَا إِذَا كَانَ بِمَا يَخَافُ بِهِ كَالشَّيْءِ الَّذِي تَسْتَعِي الْمَرْأَةُ مِنْ ذِكْرِهِ بَيْنَ النَّاسِ . وَأَخَذَ الْمُصَنِّفُ قَوْلَهُ فِي التَّرْجُمةِ «عِنْدَ النَّاسِ» مِنْ قَوْلِهِ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ «عَلَّاهَا» فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ أَوْ فِي بَعْضِ السُّكَلِ ، وَهِيَ الطَّرِيقُ الْمَسْلُوكَةُ أَيْ لَا تَنْفَكُ عَنْ مَرُورِ النَّاسِ غَالِبًا . قَوْلُهُ (عَنْ هِشَامٍ) هُوَ ابْنُ زَيْدِ بْنِ أَنَسٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي فُضَائِلِ الْأَنْصَارِ ، مِنْ طَرِيقِ بَزْ بْنِ أَسَدٍ عَنْ شُعْبَةَ ، أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ زَيْدٍ ، وَكَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ . قَوْلُهُ (جاءت امرأةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) زَادَ فِي رِوَايَةِ بَزْ بْنِ أَسَدٍ وَرَعَاهَا صَبِيٌّ لَهَا فَكَلَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . . قَوْلُهُ (عَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أَيْ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ ، قَالَ الْمُطَّلِبُ : لَمْ يَرِدْ أَنَسٌ أَنَّهُ عَلَّاهَا بِحَيْثُ غَابَ عَنْ أَنْصَارٍ مِنْ كَانُ مَعَهُ ، وَإِنَّمَا عَلَّاهَا بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ مِنْ حَضَرٍ شَكَوَاهَا وَلَا مَا دَارَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْكَلَامِ ، وَلِهَذَا سَمِعَ أَنَسٌ آخِرَ الْكَلَامِ فَقَلَهُ وَلَمْ يَنْقُلْ مَا دَارَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ . وَوَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سُلَيْمَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ «إِنَّ امْرَأَةً كَانَتْ فِي عَقْلِهَا شَيْءٌ» قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي لَيْلِيكَ سَاجِدَةً ، فَقَالَ : يَا أُمُّ فُلَانٍ انْظُرِي أَيْ السُّكَلِ شَفَتْ حَتَّى أَفْضَى لَكَ حَاجَتُكَ ، وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ نَحْوَ هَذَا الدِّيَاقِ مِنْ طَرِيقِ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ فِي عَقْلِهَا شَيْءٌ . قَوْلُهُ (قَالَ وَاللَّهِ إِنَّمَا أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ) زَادَ فِي رِوَايَةِ بَزْ «مَرَّتَيْنِ» ، وَأَخْرَجَهُ فِي الْإِيمَانِ وَالتَّنْذِيرِ مِنْ طَرِيقِ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ شُعْبَةَ بَلَفُظَ «ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» ، وَفِي الْحَدِيثِ مُتَبِعَةً لِلْأَنْصَارِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي فُضَائِلِ الْأَنْصَارِ تَوْجِيهَ قَوْلِهِ «أَتَمَّ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ» . وَقَدْ تَقَدَّمَ فِيهِ حَدِيثُ عَبْدِ الدَّرِينِ مِنْ صَهِيبٍ عَنْ أَنَسٍ مِثْلَ هَذَا الْقِطْعِ أَيْضًا فِي حَدِيثٍ آخَرَ ، وَفِيهِ سَمِعَ حَلَبَهُ وَتَوَاضَعَهُ ﷺ وَصَبَرَهُ عَلَى قَضَاءِ حَوَائِجِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، وَفِيهِ أَنَّ مَفَاوِضَ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ سَرًا لَا يَقْدَحُ فِي الدِّينِ عِنْدَ أَمْنِ الْفِتْنَةِ ، وَلَكِنْ الْأَمْرُ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ «وَأَيْسَرُ يَمْلِكُ أَرَبَهُ» كَمَا كَانَ يَمْلِكُ أَرَبَهُ .

### ١١٣ - بَابُ مَا يُنْهَى مِنْ دُخُولِ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ عَلَى الْمَرْأَةِ

٥٢٣٥ - **حَرْشُ** عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سُلَيْمَةَ عَنْ أُمِّ سُلَيْمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا - وَفِي اللَّيْلِ تُخَنَّثُ - فَقَالَ الْخُثُوفُ لِأَخِي أُمِّ سُلَيْمَةَ هَبْ لِي بِنْتُ أَبِي أُمِّيَّةَ : إِنْ فَتَحَ اللَّهُ لَكُمْ الطَّائِفَ غَدًا أَذْكَتُ عَلَى ابْنَةِ عِيلَانَ ، فَهَا تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْرَبُ بِثَنَانٍ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا يَدْخُلَنَّ هَذَا عَلَيْكُمْ .

قَوْلُهُ (بَابُ مَا يُنْهَى مِنْ دُخُولِ الْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ عَلَى الْمَرْأَةِ) أَيْ بِغَيْرِ إِذْنِ رُوحِهَا وَحَيْثُ تَكُونُ مَسَافِرَةً مِثْلًا . قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ) هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ (عَنْ هِشَامٍ) هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ (عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سُلَيْمَةَ عَنْ أُمِّ سُلَيْمَةَ) فِي رِوَايَةِ سَفْيَانَ عَنْ هِشَامٍ فِي غُرُورِ الطَّائِفِ عَنْ أُمِّهَا أُمِّ سُلَيْمَةَ ، مِثْلًا قَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِ هِشَامٍ ابْنُ عُرْوَةَ وَهُوَ الْمُحْفُوظُ

وسياق في اللباس من طريق زهير بن معاوية ، عن هشام أن عروة أخبره أن زينب بنت أم سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرتها ، وخالفهم حماد بن سلمة عن هشام فقال عن أبيه عن عروة بن أبي سلمة ، وقال معمر ، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، ورواه معمر أيضا عن الزهري عن عروة ، وأرسله مالك فلم يذكر فوق عروة أحدا أخرجهما النسائي ، ورواية معمر عن الزهري عند مسلم وأبي داود أيضا . قوله ( أن النبي ﷺ كان عندها وفي البيت ) أي التي هي فيه . قوله ( غنث ) تقدم في غزوة الطائف أن اسمه هيث ، وأن ابن عيينة ذكره عن ابن جريج بنهر إسناده ، وذكر ابن حبيب في الواضحة ، عن حبيب كاتب مالك قال : قلت لمالك أن سفيان بن عيينة زاد في حديث بنت غيلان أن الخنث هيث وليس في كتابك هيث ، فقال : صدق هو كذلك ، وأخرج الجوزجاني في تاريخه من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي قال : كان غنث يدخل على أزواج النبي ﷺ يقال له هيث ، وأخرج أبو يعلى وأبو عرانة وابن حبان كلهم من طريق يونس ، عن الزهري عن عروة عن عائشة أن هيثا كان يدخل ، الحديث . وروى المستغفرى من مرسل محمد بن المنكدر ، أن النبي ﷺ نفي هيثا في كلتين تكلم بهما من أمر النساء ، قال لبد الرحمن بن أبي بكر : إذا انتحتم الطائف غدا فعليك بابنة غيلان ، فذكر نحو حديث الباب وزاد : اشتد غضب الله على قوم رغبوا عن خلق الله وتشبهوا بالنساء ، وروى ابن أبي شيبة والدرقني وأبو يعلى والبخاري من طريق عاصم بن سعد بن أبي وماس عن أبيه أن اسم الخنث هيث أيضا ، لكن ذكر فيه قصة أخرى . وذكر ابن اسحق في المغازي أن اسم الخنث في حديث الساب مانع وهو بمشاة وقيل بنون ، فروى عن محمد بن إبراهيم التيمي قال : كان مع النبي ﷺ في غزوة الطائف مولد لخالته فاختة بنت عمرو بن حازم غنث يقال له مانع يدخل على نساء النبي ﷺ ويكون في بيته لا يرى رسول الله ﷺ أنه يظن لشيء من أمر النساء بما يظن له الرجال ولا أن له أربة في ذلك ، فسمعه يقول لخالد بن الوليد : يا خالد إن انتحتم الطائف فلا تتفان منك بادية بنت غيلان ابن سلمة ، فانها تقبل بأربع وتدبر بثمان ، فقال رسول الله ﷺ حين سمع ذلك منه : لا أرى هذا الحديث يظن لما أسمع ، ثم قال لنسائه : لا تدخلن هذا عليكن ، فحجب عن بيت رسول الله ﷺ ، وحكى أبو موسى المديني في كون مانع لقب هيث أو بالعكس أو أنهما اثنان خلافا ، وجزم الواقدي بالنسبة فانه قال : كان هيث مولد عبد الله بن أبي أمية ، وكان مانع مولد فاختة ، وذكر أن النبي ﷺ نفاهما معا إلى الحى ، وذكر الباوردي في الصحابة ، من طريق إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن حفص ، أن عائشة قالت لخنث كان بالمدينة يقال له أمة ففتش الهرة ونفديد النون : ألا تدلنا على امرأة تخطبها على عبد الرحمن بن أبي بكر ؟ قال : بلى ، فوصف امرأة تقبل بأربع وتدبر بثمان ، فسمعه النبي ﷺ فقال : يا أمة اخرج من المدينة إلى حراء الأسد وليكن بها منزلك ، والراجح أن اسم المذكور في حديث الباب هيث ، ولا يمتنع أن يتواردوا في الوصف المذكور ، وقد تقدم في غزوة الطائف ضبط هيث ، ووقع في أول رواية الزهري عن عروة عن عائشة عند مسلمة كان يدخل على أزواج النبي ﷺ غنث وكانوا يعدونه من غير أولى الأربة فدخل النبي ﷺ يوما وهو عند بعض نسائه وهو يمت امرأة ، الحديث ، وهرق من حديث الباب تسمية المرأة وأنها أم سلمة والخنث بكسر النون وبفتحة من يشبه خلقه النساء في حركاته وكلامه وغير ذلك ، فإن كان من أصل الخلقة لم يكن عليه لوم وعليه أن يتكلف إزالة ذلك ، وإن كان قصد منه وتكلف له فهو المنموم ويطلق عليه اسم غنث سواء قيل الفاحشة أو لم يقبل ، قال ابن حبيب : الخنث هو الخنث من الرجال



وان لم تعرف منه الفاحشة ، مأخوذ من التسكر في المشي وغيره ، وسيأتي في كتاب الادب لمن من فعل ذلك .  
وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ أتى بمخنث قد خضب يديه ورجليه نقيلاً : يا رسول الله إن هذا ينقبه بالنساء ، فنفاه الى التبيع ، فقيل ألا تنقله فقال : أتى نبيت عن قتل المصلين . **قوله** (فقال لآخي أم سلة) تقدم شرح حاله في غزوة الطائف ، ووقع في مرسل ابن المنكدر أنه قال ذلك لعبد الرحمن بن أبي بكر فيحمل على تعدد القول منه لكل منهما : لآخي عاتشة ولآخي أم سلة . والعجب أنه لم يقدر أن المرأة الموصوفة حصلت لواحد منهما ، لأن الطائف لم يفتح حينئذ ، وقتل عبد الله بن أبي أمية في حال الحصار ، ولما أسلم غيلان بن سلة وأسلمت بنته بادية تزوجها عبد الرحمن بن عوف فقدر أنها استحيضت عنده وسألت النبي ﷺ عن المستحاضة ، وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في كتاب الطهارة ، وتزوج عبد الرحمن بن أبي بكر ليل بنت الجودي وقصته معها مشهورة ، وقد وقع حديث في سعد بن أبي وقاص أنه خطب امرأة بمكة فقال : من يخبرني بها ؟ فقال غنث يقال له هيت : أنا أصفها لك . فهذه قصص وقعت لحيت . **قوله** ( أن فتح الله لكم الطائف غداً ) وقع في رواية أبي أسامة عن هشام في أوله « وهو محاصر الطائف يومئذ » وقد تقدم ذلك في غزوة الطائف وانحط . **قوله** (فصارك) هو إغراء معناه أحرص على تحصيلها والزومها . **قوله** (غيلان) في رواية حماد بن سلة ، لو قد فتحت لكم الطائف لقد أدركتكم بادية بنت غيلان ، واختلاف في ضبط بادية فالأكثر بموحدة ثم تحتانية وقيل بنون بدل التحتانية حكاه أبو نعيم ، وليبادية ذكر في المغازي ، ذكر ابن إسحق أن خولة بنت حكيم قالت للنبي ﷺ إن فتح الله عليك الطائف أعطني حل بادية بنت غيلان وكانت من أحلى نساء ثقيف ، وغيلان هو ابن سلة بن معتب بمهدة ثم مشاة ثقيلة ثم موحدة ابن مالك التقي ، وهو الذي أسلم وتحمته عشر نسوة فأمره النبي ﷺ أن يختار أربعة ، وكان من رؤساء ثقيف وعاش إلى أواخر خلافة عمر رضي الله عنه . **قوله** (تقبل بأربع وتدبر بثمان) قال ابن حبيب عن مالك معناه أن أعكافها ينعطف بعضها على بعض وهي في بطنها أربع طرائق وتبلغ أطرافها إلى عاصمتها في كل جانب أربع ، ولإرادة المكنى ذكر الأربع والثمان ، فلو أراد الأطراف لقال بثمانية . ثم رأيت في «باب إخراج المشركين بالنساء من البيوت» عقب هذا الحديث من وجه آخر عن هشام بن عروة في غير رواية أبي ذر : قال أبو عبد الله تقبل بأربع يعني بأربع هكن بطنها فهي تقبل بهن ، وقوله وتدبر بثمان يعني أطراف هذه المكنى الأربع لأنها محيطة بالجانب حين يتجمع . ثم قال : وإنما قال بثمان ولم يقل بثمانية - وواحد الأطراف مذكر - لأنه لم يقل ثمانية أطراف اه . وحاصله أن أقوله ثمان بنون الهاء توجيهين إما لكونه لم يصرح بلفظ الأطراف وإما لأنه أراد المكنى ، وتفسير مالك المذكور تبعه فيه الجمهور ، قال الخطابي : يريد أن لها في بطنها أربع هكن فإذا أقبلت رؤيت مواضعها بارزة متكرراً بعضها على بعض وإذا أدبرت كانت أطراف هذه المكنى الأربع هكذ منقطع جنباً ثمانية . وحاصله أنه وصفها بأنها مملوءة البطن بحيث يكون لبطنها هكن وذلك لا يكون إلا للسمينة من النساء ، ووجرت عادة الرجال غالباً في الرغبة فيمن تكون بثلث الصفة ، وهي هذا فقوله في حديث سعد « إن أقبلت قلت تمشي بسا ، وإن أدبرت قلت تمشي بأربع ، كأنه يعني يديها ورجليها وطرفي ذلك منها مقبلة ورددتها مدبرة ، وإنما نقص إذا أدبرت لأن الثديين يجتجان حينئذ ، وذكر ابن السكيت في الصفة المذكورة زيادة بعد قوله وتدبر بثمان وبشر كالأفلاك ، إن قدمت ثلث ، وإن تكلمت أختت . وبين رجلها مثل الأناة المكفوء ، مع شعر آخر . وزاد المديني من طريق يزيد بن رومان عن هروة مرسل في هذه القصة وأسفلها

كشيب وأعلاما عيب . قوله ( فقال النبي ﷺ لا يدخلن هذا عليكم ) في رواية الكشميني د عليكن ، وهي رواية مسلم ، وزاد في آخر رواية الزهري عن عروة عن عائشة د فقال النبي ﷺ : لا أرى هذا يعرف ما هنا لا يدخل عليكن . قالت خجيوه ، وزاد أبو يعلى في روايته من طريق يونس عن الزهري في آخره د وأخرجه فكان بالبيداء يدخل كل يوم جمعة يستطعم د وزاد ابن الكلبي في حديثه د فقال النبي ﷺ : لقد غفلت النظر إليها يا عدو الله . ثم أجلاء عن المدينة إلى الحى ، ووقع في حديث سعد الذى أشرت إليه د انه خطب امرأة بمكة ، فقال هيت : أنا أفعتها لك : إذا أقبلت قلت تمشى بست ، وإذا أدبرت قلت تمشى بأربع . وكان يدخل على سودة فقال النبي ﷺ ما أراه إلا منكرا فنعاه . ولما قدم المدينة نفاه د وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة د فقال النبي ﷺ مالك فأتاك الله ، إن كنت لا حديثك من غير أولى الأربة من الرجال ، وسيره إلى خاخ ، بمجمعين وقد ضبطت في حديث على في قصة المرأة التي حملت كتاب حاطب إلى قريش ، قال المهلب : إنما حجبته عن الدخول إلى النساء لما سمعته يصف المرأة بهذه الصفة أتى تهييج قلوب الرجال فنعاه اثلا يصف الأزواج للناس فينقطع معنى الحجاب اهـ ، وفي سياق الحديث ما يشعر بأنه حجب لذاته أيضا لقوله د لا أرى هذا يعرف ما هنا د وقوله د وكانوا يعدونه من غير أولى الأربة ، فلما ذكر الوصف المذكور دل على أنه من أولى الأربة فنفاه لذلك ، ويستفاد منه حجب النساء عن يغلن لخاصتهن ، وهذا الحديث أصل في إبعاد من يستراب به في أسر من الآمور ، قال المهلب : وفيه حجة لمن أجاز بيع العين الموصوفة بدين الزوية لقيام الصفة مقام الزوية في هذا الحديث ، وتعبه ابن المنذر بأن من اقتصر في بيع جارية على ما وقع في الحديث من الصفة لم يكف في صحة البيع اتفاقا فلا دلالة فيه . قلت : إنما أراد المهلب أنه يستفاد منه أن الوصف يقوم مقام الزوية فإذا استوعب الوصف حتى قام مقام الزوية المعتبرة أجزأ ، هذا مراده ، واتزاعه من الحديث ظاهر . وفي الحديث أيضا تعوير من يتشبه بالنساء بالإخراج من البيوت والتنى إذا تعين ذلك طريقا لردعه ، وظاهر الامر وجوب ذلك ، وتشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء من قاصد مختار حرام اتفاقا ، وسيأتى لمن فعل ذلك في كتاب اللباس

## ١١٤ - باب نظير المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير ربة

٥٢٣٦ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم الخنظلي عن عيسى عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت « رأيت النبي ﷺ يستترني بردائه ، وأنا أنظر إلى الحبشة يلبسون في للسجد ، حتى أكون أنا التي أمامهم . فاندروا قدّر الجارية الحديثة السن ، الحريصة على القهوه »

قوله ( باب نظر المرأة إلى الحبشة ونحوهم من غير ربة ) وظاهر الترجمة أن المصنف كان يذهب إلى جواز نظر المرأة إلى الأجنبية بخلاف عكسه ، وهي مسألة شهيرة ، واختلف الترجيح فيها عند الشافعية ، وحديث الباب يساعد من أجاز ، وقد تقدم في أبواب العيد جواب النووي عن ذلك بأنه عائشة كانت صغيرة دون البلوغ أو كان قبل الحجاب . وقراء بقوله في هذه الرواية د فاندروا قدّر الجارية الحديثة السن ، لكن تقدم ما يمكن عليه وأن في بعض طرقه أن ذلك كان بمسند قدوم وفد الحبشة وأن قدومهم كان سنة سبع ولعائشة يومئذ سبع عشرة سنة ،

فكانت بالغة ، وكان ذلك بعد الحجاب ، وحجة من منع حديث أم سلمة الحديث المشهور « أنعميا وإن أتيا ، وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري عن نهمان مولى أم سلمة عنها وإسناده قوى ، وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نهمان وليس بعلة قاذحة ، فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يجرحه أحد لاتراد روايته ، والجمع بين الحديثين احتمال تقدم الواقعة أو أن يكون في قصة الحديث الذي ذكره نهمان شيء يمنع النساء من رؤيته لكون ابن أم مكتوم كان أعمى فلمله كان منه شيء يتكشف ولا يشعر به ، ويقوى الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار منتقيات لثلا براهن الرجال ، ولم يؤسر الرجال قط بالانتقاب لثلا براهن النساء ، فدل على تغاير الحكم بين الطائفتين ، وهذا احتج القذافي على الجواز قال : لسنا نقول إن وجه الرجل في حقها عورة كوجه المرأة في حق بل هو كوجه الأمرد في حق الرجل فيعمر النظر عند خوف الفتنة فقط وأن لم تكن فتنة فلا ، إذ لم تزل الرجال على عمر الزمان مكشوفى الوجوه والنساء يخرجن منتقيات ، فلا استروا لأسر الرجال بالانتقاب أو منعن من الخروج . هـ . وتقدمت سائر مباحث حديث الباب في أبواب العيدين

### ١١٥ - باب خروج النساء لحوائجهم

٥٢٣٧ - **حدثنا** فروة بن أبي للفراء **حدثنا** علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت « خرجت سودة بنت أبي لهبة ليلاً فرأها مهر فرفها فقال : إنك والله يا سودة ما تحفين علينا ، فرجعت إلى النبي ﷺ فذكرت ذلك له وهو في حجرتي يتعشى ، وإن في يده امرأَةً ، فأزل عليه فرفع عنه وهو يقول : قد أذن الله لكن أن نخرجن لحوائجهن »

قوله (باب خروج النساء لحوائجهم) قال الداودي : في صيغة هذا الجمع نظر لأن جمع الحاجة حاجات وجمع الجمع حاج ولا يقال حوائج ، وتعقبه ابن التين فأجاد وقال : الحوائج جمع حاجة أيضا ، ودعوى أن حاج جمع الجمع ليس بصحيح . وذكر المصنف في الباب حديث عائشة « خرجت سودة لحاجتها » وقد تقدم شرحه وتوجيه الجمع بينه وبين حديثها الآخر في نزول الحجاب في تفسير سورة الاحزاب ، وذكرت هناك التعقب دلي عياض في زعمه أن أمهات المؤمنين كان يحرم عليهن إبراز أشخاصهن ولو كن منتقيات متلفعات ، والحاصل في رد قوله كثرة الاخبار الواردة أنهن كن يصحجن ويطنفن ويخرجن إلى المساجد في عهد النبي ﷺ وبعد

### ١١٦ - باب استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره

٥٢٣٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ « إذا استأذنت المرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنهها » ،

قوله ( باب استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره ) قال ابن التين : ترجم بالخروج إلى المسجد وغيره واقصر في الباب على حديث المسجد ، وأجاب الكرماني بأنه قاسه عليه ، والجامع بينهما ظاهر ، ويشترط

في الجميع أمن الفتنة ، وقد تقدمت مباحث حديث ابن عمر في ذلك في كتاب الصلاة

### ١١٧ - باب ما يحل من الدخول ، والنظر الى النساء في الرضاع

٥٢٣٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : جاء عبي من الرضاة فاستأذن علي ، فأبيت أن أذن له حتى أسأل رسول الله ﷺ ، فجاء رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك ، فقال إنه سمع فأذني له ، قال فقلت : يا رسول الله ، إنما أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ ، ولم يُرَضِّعْنِي الرَّجُلُ ، قالت فقال رسول الله ﷺ : إِنَّهُ تَعَمَّكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ ، قالت عائشة : وذلك بعد أن ضُرب علينا الحجاب . قالت عائشة يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة ،

**قوله** ( باب ما يحل من الدخول والنظر الى النساء في الرضاع ) ذكر فيه حديث عائشة قالت : جاء عبي من الرضاة فاستأذن علي ، وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في أوائل النكاح . وهو أصل في أن للرضاع حكم النكاح من إباحة الدخول على النساء . وغير ذلك من الاحكام

### ١١٨ - باب لا تبأثر المرأة المرأة فتنتها لزوجها

٥٢٤٠ - **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « لا تبأثر المرأة المرأة فتنتها لزوجها كأنه ينظر إليها ، » [ الحديث ٥٢٤٠ - طرقه في : ٥٢٤١ ]

٥٢٤١ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني شقيق قال سمعتُ عبد الله قال : قال النبي ﷺ : « لا تبأثر المرأة المرأة فتنتها لزوجها كأنه ينظر إليها ، »

**قوله** ( باب لا تبأثر المرأة المرأة فتنتها لزوجها ) كذا استعمل لفظ الحديث في الترجمة بغير زيادة ، وذكر الحديث من وجهين : منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود ، والأعمش حدثني شقيق سمعت عبد الله وهو ابن مسعود ، وشقيق ذو أبو وائل . **قوله** ( لا تبأثر المرأة المرأة ) زاد النسائي في روايته في الثوب الواحد . **قوله** ( فتنتها لزوجها كأنه ينظر إليها ) قال القاضي هذا أصل لما لك في سد الذرائع ، فإن الحكمة في هذا اللفظ خشية أن يعجب الزوج الوصف المذكور فيفضي ذلك الى تطبيق الواصفة أو الافتتان بالموصوفة ، ووقع في رواية النسائي من طريق مسروق عن ابن مسعود بلفظ لا تبأثر المرأة المرأة ولا الرجل الرجل ، وهذه الزيادة ثبتت في حديث ابن عباس عنده وعند مسلم وأصحاب السنن من حديث أبي سعيد بأبسط من هذا ولفظه لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا تنظر المرأة الى عورة المرأة ولا يفض الرجل الى الرجل في الثوب الواحد ولا تفضي المرأة الى المرأة في الثوب الواحد ، قال النووي : فيه تحريم نظر الرجل الى عورة الرجل والمرأة الى عورة المرأة ، وهذا بما لا خلاف فيه ، وكذا الرجل الى عورة المرأة والمرأة الى عورة الرجل حرام بالإجماع ، ونبه عليه بنظر الرجل الى عورة الرجل

والمرأة إلى عورة المرأة على ذلك بطريق الأولى ، ويستثنى الزوجان فلكل منهما النظر إلى عورة صاحبه ، إلا أن في النواة اختلافاً والأصح الجواز لكن يكره حيث لا سبب ، وأما المحرم فالصحيح أنه يباح نظر بعضهم إلى بعض لما فوق البرة ويحت الركبة ، قال جميع ما ذكرنا من التحريم حيث لا حاجة ، ومن الجواز حيث لا شهوة . وفي الحديث تحريم ملاقة بشرى الرجلين بغير حائل إلا عند ضرورة ، ويستثنى المصالحة ، ويحرم لمس عورة غيره بأي موضع من بدنه كان بالاتفاق ، قال النووي : وما نعلم به البلوى ويتساهل فيه كثير من الناس الاجتماع في الحمام فيجب على من فيه أن يهون نظره ويده وغيرهما عن عورة غيره وأن يهون عورته عن بصر غيره ، ويجب الانكار على من فعل ذلك لمن قدر عليه ، ولا يسقط الانكار بظن عدم القبول إلا أن خاف على نفسه أو غيره فتنة ، وقد تقدم كثير من مسائل هذا الباب في كتاب الطهارة

### ١١٩ - باب قول الرجل لأطوفنَّ الآية على نسائي

٥٢٤٢ - حدثني عمودٌ حدثنا عبدُ الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال داود سليمان بن داود عليهما السلام : لأطوفنَّ الآية بمائةِ امرأةٍ ، تَلِدُ كُلُّ امرأةٍ غلاماً يُقاتِلُ في سبيلِ الله . فقال له الملكُ : كَلِمَ ان شاء الله ، فلم يقلْ وأسى ، فأطافَ بهنَّ ، ولم تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلا امرأةٌ نصفُ إنسان . قال النبي ﷺ : لو قال إن شاء الله لم يَحْتَسِبْ ، وكان أرجى لحاجته .

قوله ( باب قول الرجل لأطوفن الآية على نسائي ) تقدم في كتاب الطهارة باب من دار على نسائه في غسل واحد ، وهو قريب من معنى هذه الترجمة ، والحكم في الشريعة المحمدية أن ذلك لا يجوز في الزوجات إلا أن ابتدأ الرجل القسم بأن تزوج دفعة واحدة أو يقدم من سفر ، وكذا يجوز إذا أدنَّ له ورضين بذلك . قوله ( حدثنا محمود ) هو ابن غيلان وقد رواه عن عبد الرزاق شيخه عبد بن حميد عند مسلم وهب بن المنبري عند النسائي فقالا : نسامين امرأة ، وتقدم في ترجمة سليمان بن داود عليهما السلام من أحاديث الأنبياء بيان الاختلاف في ذلك مستوفى وكيفية الجمع بين المختلف مع شرح بقية الحديث . قال ابن التين : قوله في هذه الرواية لم يَحْتَسِبْ ، أي لم يتخلف مراده ، لأن الحديث لا يكون إلا من عين ، قال : ويحتمل أن يكون سليمان حلف على ذلك . قلت : أو نزل التأكيد المستفاد من قوله لأطوفن ، منزلة اليقين ، واستدل به على جواز الاستثناء بعد تخلل الكلام اليسير ، وفيه نظر سيأتي إيضاحه في كتاب الإيمان والنذور إن شاء الله تعالى . وقال ابن الرقعة : يستفاد منه أن اتصال الاستثناء بالخطب يؤثر فيه وإن لم يقصده قبل فراغ اليقين

### ١٢٠ - باب لا يطرفنَّ أهلهنَّ لولا إذا أطالَ اللقيبة ، تخافة أن يُفَوَّتهم أو يَلْبِيسَ عَرَائِهم

٥٢٤٣ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محارب بن دثار قال : سمعتُ جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان النبي ﷺ يكره أن يأتيَ رجلٌ أهله طروقاً .

٥٢٤٤ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا همام بن سليمان عن الثمالي أنه سمع جابر بن عبد

الله يقول قال رسول الله ﷺ : إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهل ليله

قوله ( باب لا يطرق أهل ليله إذا أطال الغيبة مخافة أن يتخونهم أو يلتمس عثراتهم ) كذا بالميم في ديتخونهم وعثراتهم ، وقال ابن التين العرواب بالنون : بما ، قلت : بل ورد في الصحيح بالميم فيما على ما سأذكره وتوجيهه ظاهر ، وهذه الترجمة لفظ الحديث الذي أورده في الباب في بعض طرقه ، لكن اختلاف في إدراجها فاقصر البخاري على القدر المتفق على رفعه واستعمل بقيته في الترجمة ، فقد جاء من رواية وكيع عن سفيان الثوري عن عمار بن جابر قال : سمى رسول الله ﷺ أن يطرق الرجل أهل ليله يتخونهم أو يطلب عثراتهم ، أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه وأخرجه النسائي من رواية أبي نعيم عن سفيان كذلك ، وأخرجه أبو هوانة من وجه آخر عن سفيان كذلك ، وأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بن عيينة عن سفيان : لا أدري هذا في الحديث أم لا ، يعني ديتخونهم أو يطلب عثراتهم ، ثم ساقه مسلم من رواية شيعة عن عمار بن جابر مقتصر على المرفوع كرواية البخاري ، وقوله دعتراهم بفتح المهملة والمثلثة جمع عثرة وهي اللفة ، ووقع عند أحد والترمذي في رواية من طريق أخرى عن الشعبي عن جابر بلفظ : لا تلجوا على المغيبات فإن الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم ، وقوله ( يكره أن يأتي الرجل أهل طروقه ) في حديث أنس ، أن النبي ﷺ كان لا يطرق أهل ليله ، وكان يأتيهم غداة أو عشية ، أخرجه مسلم ، قال أهل اللغة : الطروق بالضم المجيء بالليل من سفر أو من غيره على غفلة ، ويقال لكل آت بالليل طارق ولا يقال بالناهار إلا مجازاً كما تقدم تقريره في أواخر الحج في الكلام على الرواية الثانية حيث قال لا يطرق أهل ليله ، ومنه حديث وطرق علياً وقاطمة ، وقال بعض أهل اللغة : أصل الطروق الدفع والضرب ، وبذلك سميت الطروق لأن المارة تدقها بأرجلها ، وسمى الآتي بالليل طارقه لأنه يحتاج غالباً إلى دق الباب ، وقيل أصل الطروق السكون ومنه أطرق رأسه ، فلما كان الليل يسكن فيه سمي الآتي فيه طارقه ، وقوله في طريق عامر عن الشعبي عن جابر : إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يبارق أهل ليله ، التقييد فيه بطول الغيبة يشير إلى أن علة النهي إنما توجد حينئذ ، فالحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً ، فلما كان الذي يخرج لحاجته مثلاً نهاراً ويرجع ليله لا يتأتى له ما يحذر من الذي يطليل الغيبة كان طول الغيبة مظنة الأمن من المحجوم ، فوقع الذي يهجم بعد طول الغيبة غالباً ما يكره ، إما أن يجد أهل على غير أهبة من التنظيف والتزين المطلوب من المرأة فيكون ذلك سبب النفرة بينهما ، وقد أشار إلى ذلك بقوله في حديث الباب الذي بعده بقوله : كي استجد الغيبة ، وتمتقط الشعنة ، ويؤخذ منه كراهة مباشرة المرأة في الحالة التي تكون فيها غير متظفة مثلاً يطلع منها على ما يكون سبباً لنفرتها منها ، ولما أن يجدها على حالة غير مرضية والشرع يحرض على السر وقد أشار إلى ذلك بقوله : أن ديتخونهم ويتطلب عثراتهم ، فعل هذا من أهل أهل بوضوله وأنه يقدم في وقت كذا مثلاً لا يتناوله هذا النهي ، وقد صرح بذلك ابن خزيمة في صحيحه ، ثم ساق من حديث ابن عمر قال : قدم النبي ﷺ من غزوة فقال : لا تطرقوا النساء ، وأرسل من يؤذن الناس أنهم قادمون ، قال ابن أبي جرة نفع الله به : فيه النهي عن طروق المسافر أهل على غرة من غير تقدم إعلام منه لهم بقدومه ، والسبب في ذلك ما وقعت إليه الإشارة في الحديث قال : وقد غاف بعضهم فرأى عند أهل رجل فحسب بذلك على مخالفته اهـ ، وأشار بذلك إلى حديث أخرجه ابن خزيمة عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ

أن تطرق النساء ليلاً ، فطرق وجلان كلاهما وجد مع امرأته ما يكره ، وأخرجه من حديث ابن عباس نحوه وقال فيه : فسكاهما وجد مع امرأته رجلاً ، ووقع في حديث عمار بن جابر ، أن عبد الله بن رواحة أتى امرأته ليلاً وعندها امرأة تمشطها فظنهما رجلاً فأشار اليها بالسيف فلما ذكر للنبي ﷺ نهي أن يطرق الرجل أهله ليلاً ، أخرجه أبو عوانة في صحيحه . وفي الحديث الحديث على التراد والتعاب خصوصاً بين الزوجين ، لأن الشارع راضى ذلك بين الزوجين مع اطلاع كل منهما على ما جرت العادة يستتره حتى أن كل واحد منهما لا يخفى عنه من هيب الآخر شيء . في الغالب ، ومع ذلك فنهى عن الطروق لئلا يطلع على ما تنفر نفسه عنه فيكون مراعاة ذلك في غير الزوجين بطريق الأول ، ويؤخذ منه أن الاستجداد ونحوه مما تزين به المرأة ليس داخلًا في النهي عن تغيير الخلقة ، وفيه التحريض على ترك التمرض لما يوجب سوء الظن بالمسلم

### ١٢١ - باب طلب الولد

٥٢٤٥ - **عز** مسدد عن هشيم عن سيار عن الشعبي عن جابر قال : « كنت مع رسول الله ﷺ في غزوة ، فلما قلنا تمعلت على بغير قطوف ، فأتقني راكب من خاني ، فالتفت فإذا أنا برسول الله ﷺ قال : ما يبجلك ؟ قلت : إني حديث عهد بمرس . قال : فيكر أزوجت أم ثيبًا قلت : بل ثيبًا . قال : فهلا جارية تلاءمها وتلاءمك . قال : فلما قدما ذهبا لندخل فقال : أمهلوا حتى ندخلوا ليلاً - أي عشاء - لكي تمشط الشعنة ، وتستعد الثيبة » . قال وحديثي الثنية أنه قال في هذا الحديث « الكيس الكيس يا جابر » يعني الولد

٥٢٤٦ - **عز** محمد بن الوليد حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « إذا دخلت ليلاً فلا تدخل على أمك حتى تصعد الثيبة وتمشط الشبهة » . قال : قال رسول الله ﷺ : فملك بالكيس الكيس » . تابعه عبيد الله عن وهب عن جابر عن النبي ﷺ في الكيس

قوله ( باب طلب الولد ) أي بالاستكثار من جماع الزوجة ، أو المراد الحديث على قصد الاستيلاء بالجماع لا الاقتصار على مجرد اللذة ، وإيس ذلك في حديث الباب صريحاً لكن البخاري أشار إلى تفسير الكيس كما سأل ذكره . وقد أخرج أبو عمرو التوفاني في كتاب معاشرة الأهلين ، من وجه آخر عن عمار بن وهب قال : « اطلبوا الولد والنسوة فانه ثمرة القلوب وقررة الأعين ، وإياكم والعاقرة وهو مرسل قوي الاسناد . قوله ( عن سيار ) بفتح المهملة وتضديد التحتانية ، وقد تقدم في باب تزويج الثيبات عن أبي النعمان عن هشيم ، قال حدثنا سيار ، وكذا في الباب الذي بعده وحدثنا يعقوب الدورق حدثنا هشيم أنبأنا سيار . قوله ( عن الشعبي ) في رواية أبي عوانة من طريق شريح بن النعمان عن هشيم ، حدثنا سيار حدثنا الشعبي ، ولاحمد من وجه آخر سمعت الشعبي ، . قوله ( قلنا مع النبي ﷺ ) بفتح القاف وتخفيف الفاء أي رجعتنا ، وقد تقدم شرحه في باب تزويج الثيبات . . قوله ( حتى ندخلوا ليلاً أي عشاء ) هذا التفسير في نفس الخبر ، وفيه إشارة إلى الجمع بين هذا الأمر بالدخول ليلاً والنهي عن الطروق

ليلا بأن المراد بالامر الدخول في أول الليل وبالنهي الدخول في أثنائه ؛ وقد تقدم في أواخر أبواب العمرة في طريق الجمع بينهما أن الامر بالدخول ليلا لمن أعلم أهله بدخوله فاستعدوا له ، والنهي ممن لم يفعل ذلك . قوله ( وحدثنى الثقة أنه قال في هذا الحديث : الكيس الكيس يا جابر ، يعني الولد ) القائل : وحدثنى ، هو هشيم ، قال الاسماجيل : كان البخارى أشار إلى أن شيئا حل هذه الزيادة عن شعبة لأنه أورد طريق شعبة على أثر حديث هشيم . وأغرب الكرماني فقال : القائل : وحدثنى ، هو هشيم أو البخارى اه وهو جار على ظاهر اللفظ ، والمعتمد أن القائل هشيم كما أشار إليه الاسماجيل . قوله ( إذا دخلت ليلا فلا تدخل على أهلك ) معنى الدخول الإلول القدوم أى إذا دخلت البلد فلا تدخل البيت . قوله ( قال قال ) في رواية النسائي عن أحمد بن عبد الله بن الحكم عن محمد بن جعفر ، قال وقال ، بابات الواو ، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر بن جعفر ولفظه ، قال وقال رسول الله ﷺ إذا دخلت فمليك بالكيس الكيس . . قوله ( تابعه عبيد الله عن وهب عن جابر عن النبي ﷺ في الكيس ) عبيد الله هو ابن عمر العمرى ، وهب هو ابن كيسان ، والمنايع في الحقيقة هو وهب لكنه نسبها إلى عبيد الله لتفرد بذلك عن وهب ، نعم قد روى محمد بن إسحق عن وهب بن كيسان هذا الحديث مطولا وفيه مقصود الباب ، لكن بلفظ آخر كما سأبينه ، ورواية عبيد الله بن محمد تقدمت موصولة في أوائل المبرج في أثنائه حديث أوله وكنيت مع النبي ﷺ في غزاة فابطأ في جل ، فذكر الحديث في قصة الجبل بطولها ، وفيه قصة تزويج جابر وقوله « أفلا جارية تلاعبها وتلاعبك ، وفيه « أما انك قادم ، فاذا قدمت فالكيس الكيس » وقوله فالكيس بالفتح فافتح فمها على الإغراء وقيل على التحذير من ترك الجراح ، قال الخطابي : الكيس هنا بمعنى الحذر ، وقد يكون الكيس بمعنى الرفق وحسن التناق . وقال ابن الأهرابي : الكيس العقل ، كأنه جعل طلب الولد عقلا . وقال غيره : أراد الحذر من العجز عن الجراح فكأنه حث على الجراح . قلت : جزم ابن حبان في صحيحه بعد تفريج هذا الحديث بأن الكيس الجراح وتوجيهه على ما ذكر ، وبؤيده قوله في رواية محمد بن إسحق « فاذا قدمت فاعمل عملا كيسا » وفيه « قال جابر : فدخلنا حين أمسينا ، فقلت للمرأة : ان رسول الله ﷺ أمرني أن أعمل عملا كيسا ، قالت : سيما وطاعة ، ففعلت . قال : فبث معها حتى أصبحت ، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه . قال عياض : فسر البخارى وغيره الكيس بطلب الولد والنسل ، وهو صحيح ، قال صاحب « الأفعال » : كاس الرجل في عمله حذق ، وكاس ولد ولدا كيسا . وقال الكسائي : كاس الرجل ولده ولد كيس اه . وأصل الكيس العقل كما ذكر الخطابي ، لكنه بمجرد ليس المراد هنا ، والشاهد لكون الكيس يراد به العقل قول الشاعر :

واتما الشعر لب المرء يعرضه على الرجال فان كيسا وان حقا

فقابل به بالحق وهو ضد العقل ، ومنه حديث الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، واللاحق من أتبع نفسه هواها ، وأما حديث « كل شيء بقدر ، حتى العجز والكيس » فالمراد به الفطنة

## ١٢٢ - باب تَمْشِيهِ الْمَغِيْبَةِ وَتَمْشِيَةُ الشَّمَةِ

٥٢٤٧ - حدثني يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم أخبرنا سيّار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال « كنا مع النبي ﷺ في غزوة ، فلما قلنا كنا قريبا من المدينة ، فمجلت على جبر لي قُطوف ، فلبثتني راكب من خلفي



فَنَحَسَّ بِعَيْرِي بَعْتَرَةً كَانَتْ مَعَهُ ، فَسَارَ بِعَيْرِي كَأَحَدٍ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ الْإِبِلِ ، فَانْفَتَحَتْ فَأَذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي حَدِيثٌ عَهْدُ بَعْرسَ قَالَ : أَتَزَوَّجْتُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : أَيْسَكَرُ أَمْ تُبَيِّمُ ؟ قَالَ قُلْتُ :  
بَلِ بُيِّمًا . قَالَ : فَمَهْلًا بَكَرًا تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ ؟ قَالَ فَلَمَّا قَدِمْنَا ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ ، فَقَالَ : أُمِّهِلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا  
- أَيْ عِشَاءً - لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةَ ، وَتَسْتَحِدَّ الْمَنِيَّةَ »

قوله ( باب تتحد المنيبة وتمشط الدعنة ) ضبط ذلك في آخر أرواب العمرة ، وتقدم شرح الحديث في  
الباب الذي قبله

١٢٣ - باب ( وَلَا يُبْرِنَ زَيْنَتَانِ إِلَّا لِبُعُولَتَيْنِ ) إلى قوله - لم يظهر واعي نحو رات النساء

٥٢٤٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ ( اخْتَلَفَ النَّاسُ بِأَيِّ شَيْءٍ دُورِيَّ  
جَرَحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ ؟ فَسَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ - وَكَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ نَقَى مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ  
ﷺ بِالْمَدِينَةِ - فَقَالَ : مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، كَانَتْ قَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ تَفْسَلُ الدَّمَّ عَنْ وَجْهِهِ  
وَعَلَى يَدَيْهِ يَأْتِي بِالْمَاءِ عَلَى رُوسِهِ ، فَأَخَذَ حَصِيرُ مَغْرَقٍ ، فَخَشَى بِهِ جُرْحَهُ »

قوله ( باب ولا يبدن زينتين إلا لبُعولتين ) في رواية أبي ذر إلى قوله « عورات النساء » ، وهذه الزيادة تظهر  
المطابقة بين الحديث والترجمة . قوله ( سفیان ) هو ابن عيينة . قوله ( عن أبي حازم ) هو سلمة بن دينار . ووقع  
في رواية علي بن عبيد الله عن سفیان « حدثنا أبو حازم » ، وتقدم في أواخر الجهاد . قوله ( اختلف الناس ) فيه  
إشعار بأن الصحابة والتابعين كانوا يتبعون أحوال النبي ﷺ في كل شيء حتى في مثل هذا ، فإن الذي يدورى به  
الجرح لا يختلف الحكم فيه إذا كان طاهراً ، ومع ذلك فترددوا فيه حتى سألوا من شاهد ذلك . قوله ( وكان من  
آخر من بقى من الصحابة بالمدينة ) فيه احتراز عن بقى من الصحابة بالمدينة وبغير المدينة ، فأما المدينة فكان بها في آخر  
حياة سهل بن سعد بن محمد بن أبي بكر ، وكلاهما له رؤية وعد في الصحابة ، وأما من الصحابة الذين ثبت  
سماعهم من النبي ﷺ فما كان بقى بالمدينة حينئذ إلا سهل بن سعد على الصحيح ، وأما بغير المدينة فبقى أنس بن مالك  
بالبحرة وغيره وبغيرها ، وقد استوعبت الكلام على ذلك في الكلام على « علوم الحديث لابن صلاح » . قوله ( ما بقى  
لناس أحد أعلم به مني ) ظاهره أنه نفي أن يكون بقى أحد أعلم منه فلا ينفي أن يكون بقى مثله ، ولكن كثر استعمال  
هذا التركيب في نفي المثل أيضاً ، وقد تقدم الكلام على شرح الحديث في « باب غزوة أحد » ، والفرض منه هنا كون  
قاطمة عليها السلام باشرت ذلك من أيها ﷺ فيطابق الآية وهي جواز إبداء المرأة زينتها لغيرها وسائر من ذكر في  
الآية . وقد استشكل مغلطى الاحتجاج بقصة قاطمة هذه لأنها صدورت قبل الحجاب ، وأجيب بأن التمسك منها  
بالاحتجاب ، ونزول الآية كان مترخياً عن ذلك وقد وقع مطابقة . فإن قيل لم يذكر في الآية العم والحال ،  
فالجواب أنه استغنى عن ذكرهما بالإشارة إليهما لأن العم منزل منزلة الأب والحال منزلة الأم . وقيل لانها بغيرتها  
لوقد بهما ، قاله حكيم والشامي ، وكهما لذلك أن تضع المرأة مخارها عند عمها وخالها ، أخرجه ابن أبي شيبة ههنا

وخالهما الجمهور . **قوله** ( فأخذ حصير غرق ) بضم المهملة وتشديد الراء ، وضبطه بعضهم بالتخفيف

## ١٢٤ - باب ( والذين لم يلبثوا أُلحماً منكم )

٥٢٤٩ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا صفيان عن عبد الرحمن بن عابس « سمعت ابن عباس رضي الله عنهما سأله رجل : شهدت مع رسول الله ﷺ العيدة ، أضحت أو فطراً ؟ قال : نعم ، ولولا مكان منه ما شهدت . - يعني من صفه - قال : أخرج رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم فصلي ثم خطب ، ولم يذكر أذاناً ولا إقامة . ثم أتى النساء فوعظهن وذكرهن ، وأمرهن بالصدقة ، فرأينهم يهوين إلى أذانهم وحلوطن يذفن إلى بلال ، ثم ارتفع هو وبلال إلى بيته »

**قوله** ( باب والذين لم يلبثوا أُلحماً ) كذا للجميع ، والمراد بيان حكمهم بالنسبة إلى الدخول على النساء ورويتهم لهما . **قوله** ( حدثنا أحمد بن محمد ) هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وصفيان هو الثوري . **قوله** ( ولولا مكان منه ) أي منزلي من النبي ﷺ . **قوله** ( يعني من صفه ) فيه التفات ، ووقع في رواية المروزي « من صفه » وهو على الأصل . **قوله** ( فرأينهم يهوين ) بكسر الواو ويفتح أوله هوى بفتح الواو ويهوى بكسرهما . **قوله** ( إلى أذانهم وحلوطن ) أي يخرجن الحلى . **قوله** ( يذفن ) أي ذاك ( إلى بلال ) . **قوله** ( ثم ارتفع هو وبلال إلى بيته ) أي رجعا : وقد تقدم شرح الحديث مستوفي في كتاب العيدين ، والحجة منه هنا مشاهدة ابن عباس ما وقع من النساء حينئذ وكان صفراً فلم يحتجبن منه ، وأما بلال فكان من ملك العين ، كذا أجاب بعض الثراح ، وفيه نظر لأنه كان حينئذ حراً . والجواب أنه يجوز أن لا يكون في تلك الحالة يشاهدن مسفات . وقد أخذ بعض الظاهريين بظاهره فقال : يجوز للأجنبي رؤية وجه الأجنبية وكفها ، واحتج بأن جابراً روى الحديث وبلال بسط ثوبه للأخذ منهن ، وظاهر الحال أنه لا يتأتى ذلك إلا بظهور وجوههن واكفهن

## ١٢٥ - باب قول الرجل لصاحبه : هل أعرستم الليلة

وطعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب

٥٢٥٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت « عاتني أبو بكر وجعل يطعنني يسده في خاصرتي ، فلا يمتني من التحريك إلا مكان رسول الله ﷺ ورأسه على فخذي »

**قوله** ( باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب ) زاد ابن بطال في شرحه هنا وقول الرجل لصاحبه هل أعرستم الليلة ، قال ابن الميز : ذكر فيه حديث عائشة في قصة أبي بكر معها ، وهو مطابق للركن الأول من الترجمة . قال : ويستفاد الركن الثاني منها من جهة أن الجامع بينهما أن كلا الأمرين مستثنى في بعض الحالات ، فامسك الرجل خاصرة ابنته عنوق في غير حالة التأديب ، وسؤال الرجل عما جرى له مع أمه منحوع في غير حالة

المباشرة أو التسلية أو البشارة . قلت : وجدت هذه الزيادة في نسخة الصحافي مقدمة ولفظه « باب قول الرجل الخ ، وبعدد ووطن الرجل الخ . » والذي يظهر لي أن المصنف أشلى بإباحة ليسكتب فيه الحديث الذي أشار إليه وهو « هل أعرستم » أو شيئاً مما يدل عليه ، وقد وقع ذلك في قصة أبي طلحة وأم سليم عند موت ولديهما وكتبهما ذلك عنه حتى تمشى وبات معها ، فأخبر بذلك أبو طلحة النبي ﷺ فقال « أعرستم القليلة ؟ قال نعم ، وسيأتي بهذا اللفظ في أوائل كتاب العقيدة ، وقوله « يطن » هو بضم العين وسيأتي بتيه شرحه في كتاب الحدود في « باب من أدب أهله دون السلطان »

( خاتمة ) اشتمل كتاب النكاح من الأحاديث المرفوعة على مائتين وثمانية وعشرين حديثاً ، المعلق منها والمتابعات خمسة وأربعون والبقية موصولة ، والمكرر منه فيه وفيها مضي مائة واثنتان وستون حديثاً والخالص ستة وستون حديثاً ؛ وافقه مسلم على تحريمها سوى اثنين وعشرين حديثاً وهي : حديث ابن عباس « خير هذه الأمة أكثرها نساء » ، وحديث أبي هريرة « شاب أخاف العنت » ، وحديث عائشة « لو نزلت وإديا » ، وحديث « خطب عائشة فقال أبو بكر إنما أنا أخوك » ، وحديث أبي هريرة « تنكح المرأة لأربع » ، وحديث سهل « مر رجل فقالوا : هذا حري إن خطب أن ينكح » ، وحديث ابن عباس « حرم من اللب سبع » ، وحديث « دفع النبي ﷺ رييته إلى من يكفلها » وهو معلق ، وحديث جابر في الجمع بين المرأة وعمتها ، وحديث ابن عباس في التمتع ، وحديث سلمة « أيا رجل وامرأة توافقا » الحديث في التمتع معلق ، وحديث ابن عباس في تفسير التعريض بالخطبة ، وحديث عائشة « كان النكاح على أربعة أنحاء » ، وحديث خنساء بنت خدام في تزويجها ، وحديث الربيع بنت معوذ في ذكر الضرب بالدف صبيحة العرس ، وحديث عائشة « كان الإنصار يعجبهم البور » ، وحديث أسد « كان إذا مر بمجنبات أم سلم دخل عليها » ، وهو معلق وبقيته متفق عليه ، وحديث صفية بنت شيبة في الولية ، وحديث « لم يوقت النبي ﷺ » ، يعني في الولية وهو معلق ، وحديث أبي هريرة في إكرام الجار ، وحديث معاوية بن حيدة « داهج إلا في البيت » وهو معلق ، وحديث ابن عباس في قصة هجر النساء . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة وثلاثون أثراً ، وافقه سبحانه وتعالى أهل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٦٨ - كتاب الطلاق

١ - باب قول الله تعالى ( يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ، وأخصوا العدة ) .  
أحسيناه : حفظناه وعددناه . وطلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير رجاء ، ويشهد شاهدان

٥٢٥١ - **ع**روشا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن نافع « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ ، فقال عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك فقال رسول الله ﷺ : « ربه فليراجعها ، ثم ليتركها حتى تطهر ، ثم تمض ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد » ،  
م - ٤٤ ج ٩ - فتح الباري

وإن شاء طلق قبل أن يمسه، فذلك المدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء،

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الطلاق) الطلاق في اللغة حل الوثاق مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك. وفلان طلق اليد بالخير أى كثير البذل وفي النزع حل عقدة التزويج فقط، وهو موافق لبعض أفراد مدلوله الاخرى. قال إمام الحرمين: هو لفظ جاهل ورد الشرع بتقريره. وطلعت المرأة بفتح الطاء وضم اللام وبفتحةها أيضا وهو أفصح، وطلعت أيضا بضم أوله وكسر اللام الثقيلة، فان خففت فهو خاص بالولادة. والمضارع فيها بضم اللام، والمصدر في الولادة طلقا سا كنة اللام فهي طالتي فيها. ثم الطلاق قد يكون حراما أو مكروها أو واجبا أو مندوبا أو جائزا، أما الاول ففيها إذا كان بدعيا وله صور، وأما الثاني ففيها إذا وقع بغير سبب مع استقامة الحال، وأما الثالث ففي صور منها التفريق إذا رأى ذلك الحكيم، وأما الرابع ففيها إذا كانت غير حفيفة، وأما الخامس ففيها التوروى وصوره غيره بما إذا كان لا يريد ما ولا تطيب نفسه أن يتحمل وثقها من غير حصول عرض الاستمتاع، فقد صرح الإمام أن الطلاق في هذه الصورة لا يكره. قوله (وقول الله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة) أما قوله تعالى (إذا طلقتم النساء) فخطاب للنبي ﷺ بلفظ الجمع تعظيما أو على إرادة ضم أمته إليه، والتقدير يا أيها النبي وأمته. وقيل هو على اختيار قل أى قل لأمتك، والثاني ألبق، نفى النبي عليه الصلاة والسلام بالتداء لانه إمام أمته اعتبارا بتقديمه وعم بالخطاب كما يقال لأمير القوم يا فلان افعلوا كذا، وقوله (إذا طلقتم) أى إذا أردتم التطلق جزما، ولا يمكن حله على ظاهره. وقوله (لعدتهن) أى عند ابتداء شروعهن في العدة، واللام للتوقيت كما يقال قيمته لقيمة البيت من الشهر، قال مجاهد في قوله تعالى (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) قال ابن عباس: في قبل عدتهن، أخرجه الطبري بسند صحيح. ومن وجه آخر أنه قرأها كذلك، وكذا وقع عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن عمر في آخر حديثه قاله ابن عمر: وقرأ رسول الله ﷺ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن، ونقلت هذه القراءة أيضا عن أبي عثمان وجابر ودلي بن الحسين وغيرهم، وسيأتي في حديث ابن عمر في الباب مزيد بيان في ذلك. قوله (أحصيائهن حفظهن) هو تفسير أبي عبيدة، وأخرج الطبري معناه عن السدي، والمراد الأمر بحفظ ابتداء وقت العدة لئلا يلتبس الأمر باول العدة فتتأذى بذلك المرأة. قوله (وطلاق السنة أن يطلقها طاهرا من غير جماع) روى الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود في قوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) قال: في الطهر من غير جماع، وأخرجه عن جمع من الصحابة ومن بعدهم كذلك، وهو عند الترمذي أيضا. قوله (ويشهد شاهدان) مأخوذ من قوله تعالى (واشهدوا ذوي عدل منكم) وهو واضح، وكأنه لم يجمع بما أخرجه ابن مردويه عن ابن عباس قال كان نفر من المهاجرين يطلقون لغير عدة ويراجعون بغير شهود فنزلت، وقد قسم الله تعالى الطلاق الى سنى، وبدعى، وإلى قسم ثالث لا وصف له. فالاول ما تقدم. والثاني أن يطلق في الحيض أو في طهر جامعها فيه ولم يتبين أمرها أحملت أم لا، ومنهم من أضاف له أن يزيد على طلقه ومنهم من أضاف له الخلع. والثالث طلاق الصغيرة والآيسة والحامل اتى قريب ولادتها، وكذا إذا وقع السؤال منها في وجه بشرط أن تكون طالة بالامر، وكذا إذا وقع الخلع بسؤالها وقتلنا إته طلاق، ويستثنى من تحريم طلاق الحائض صور لا منها ما لو كانت حائلا ورأت الدم وقتلنا الحامل تحيض

فلا يكون طلاقها بدهيا ولا سيما إن وقع بقرب الولادة ، ومنها إذا طلق الحاكم على المولى وافق وقوع ذلك في الحيض ، وكذا في صورة الحسنيين إذا تمين ذلك طريقا لرفع الشقاق ، وكذلك الخلع والله أعلم . قوله ( أنه طلق امرأته ) في مسلم من رواية الليث عن نافع ، وإن ابن عمر طلق امرأة له ، وعنده من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر وطائفت امرأتين ، وكذا في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر ، قال النووي في تهذيبه : أصحها آمنة بنت غفار قاله ابن بابليش ، ونقله عن النووي جماعة من بعده منهم الذهبي في تجميد الصحابة ، أسكن قال في مهماته : فكأنه أراد مهمات التهذيب . وأوردتها الذهبي في آمنة بالمدة وكسر الميم ثم تون وأبوها غفار ضبطه ابن عقلة بكسر المعجمة وتخفيف الفاء ، ولكن رأيت مسند ابن بابليش في أحاديث قتيبة جمع سعيد الميار بسند فيه ابن لهيعة أن ابن عمر طلق امرأته آمنة بنت عمار ، كذا رأيتها في بعض الأصول بمهمة مفتوحة ثم ميم تهيلة والاول أول ، وأقوى من ذلك ما رأيته في مسند أحمد قال : حدثنا يونس حدثنا الليث عن نافع أن عبد الله طلق امرأته وهي حائض ، فقال عمر : يا رسول الله إن عبد الله طلق امرأته النوار ، فأمره أن يراجعها ، الحديث ، وهذا الاستناد على شرط الشيخين ، ويونس شيخ أحمد هو ابن محمد المؤدب من رجالها ، وقد أخرجه الشيخان عن قتيبة عن الليث ، ولكن لم تسم عندهما ، ويمكن الجمع بأن يكون اسمها آمنة وأما النوار . قوله ( وهي حائض ) في رواية قاسم بن أصبغ من طريق عبد الحميد بن جعفر عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي في دمها حائض ، وعند البيهقي من طريق ميمون بن مهران عن ابن عمر أنه طلق امرأته في حيضها . قوله ( على عهد رسول الله ﷺ ) كذا في رواية مالك ومثله عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن عمر ، وأكثر الرواة لم يذكروا ذلك استثناء بما في الخبر أن عمر سأل عن ذلك رسول الله ﷺ ، فاستلزم أن ذلك وقع في عهده ، وزاد الليث عن نافع : تطليقة واحدة ، أخرجه مسلم ، وقال في آخره : وجود الليث في قوله تطليقة واحدة ، اهـ ، وكذا وقع عند مسلم من طريق محمد بن سيرين قاله : مكثت عشرين سنة يحدثني عن لا أنهم أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فأمر أن يراجعها ، فكنت لا أتهمهم ولا أعرف وجه الحديث ، حتى لقيت أبا غلاب يونس بن جبير وكان ذا ثبوت ، فحدثني أنه سأل ابن عمر يحدثه أنه : طلق امرأته تطليقة وهي حائض ، وأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق الذهبي قال : طلق ابن عمر امرأته وهي حائض واحدة ومن طريق عطاء الخراساني عن الحسن عن ابن عمر أنه : طلق امرأته تطليقة وهي حائض . قوله ( فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك ) في رواية ابن أبي ذئب عن نافع وفاتى عمر النبي ﷺ فذكر له ذلك ، أخرجه الدارقطني ، وكذا سيأتي للمصنف من رواية قتادة عن يونس بن جبير عن ابن عمر ، وكذا عند مسلم من رواية يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن يونس بن جبير ، وكذا عنده في رواية طارس عن ابن عمر ، وكذا في رواية الشعبي المذكورة : وزاد فيه الزهري في روايته كما تقدم في التفسير : عن سالم أن ابن عمر أخبره ، فتنظف فيه رسول الله ﷺ ، ولم أر هذه الزيادة في رواية غير سالم ، وهو أجل من دوى الحديث عن ابن عمر ، وفيه إشعار بأن الطلاق في الحيض كان تقدم النهي عنه ، والا لم يقع التنظف على أمر لم يسبق النهي عنه . ولا يكره على ذلك مبادرة عمر بالسؤال عن ذلك لاحتمال أن يكون عرف حكم الطلاق في الحيض وأنه منهي عنه ولم يعرف ماذا يصنع من وقع له ذلك ، قال ابن العربي : سؤال عمر محتمل لأن يكون أنهم لم يروا قبلها مثلها فسأل ليطم ، ويحتمل أن يكون لما رأى في القرآن قوله ( فقلقوهن لمدتهن ) وقوله ( يترصدن بأنفسهن

نقطة

ثلاثة قروء. (أراد أن يعلم أن هذا قرء أم لا؟ ويحتمل أن يكون سمع من النبي ﷺ النسي لجاء ليسأل عن الحكم بعد ذلك. وقال ابن دقيق العيد: وتنفيز النبي ﷺ إما لأن المعنى الذي يقتضيه المنع كان ظاهراً فكان مقتضى الحال التثبت في ذلك، أو لأنه كان مقتضى الحال مشاورة النبي ﷺ في ذلك إذا عزم عليه. قوله (مره فليراجعها) قال ابن دقيق العيد: يتعاقب مسألة أصولية، وهي أن الأمر بالأمر بالشيء هل هو أمر بذلك أم لا؟ فانه ﷺ قال لعمر مره، فأمره بأن يأمره. قلت: هذه المسألة ذكرها ابن الحاجب فقال: الأمر بالأمر بالشيء ليس أمراً بذلك الشيء، لنا لو كان لكان مر عبدك بكذا تعدياً، ولكن يناقض قولك لعبد لا تقبل. قالوا: فهم ذلك من أمر الله ورسوله ومن قول الملك لوزير قل فلان افعل. قلنا لعلم بأنه مبلغ. قلت: والحاصل أن النبي إنما هو حيث تجرد الأمر، وأما إذا وجدت قرينة تدل على أن الأمر الأول أمر بالمأمور الأول أن يبلغ المأمور الثاني فلا، وينبغي أن ينزل كلام الفريقين على هذا التفصيل فيرفع الخلاف. ومنهم من فرق بين الأمرين فقال: إن كان الأمر الأول بحيث يسوغ له الحكم على المأمور الثاني فهو أمر له وإلا فلا، وهذا قوي، وهو مستفاد من الدليل الذي استدلل به ابن الحاجب على النبي، لأنه لا يكون متعدياً إلا إذا أمر من لا حكم له عليه لئلا يصير متصرفاً في ملك غيره بغير إذنه، والشارع حاكم على الأمر والمأمور فوجد فيه سلطان التكليف على الفريقين، ومنه قوله تعالى ﴿وأمر أهلك بالصلاة﴾ فإن كل أحد يضم منه أمر الله لأهل بيته بالصلاة، ومثله حديث الباب، فان عمر إنما استفتى النبي ﷺ عن ذلك ليشكل ما يأمره به ويلزم ابنه به، فن مثل بهذا الحديث لهذه المسألة فهو غلط، فان القرينة واضحة في أن عمر في هذه الكاتبة كان مأموراً بالتبليغ، ولهذا وقع في رواية أيوب عن نافع وفأمره أن يراجعها، وفي رواية أنس بن سيرين ويونس بن جبير وطاوس عن ابن عمر وفي رواية الزهري عن سالم وفليراجعها، وفي رواية لمسلم وفراجعها عبد الله كما أمره رسول الله ﷺ، وفي رواية أبي الزبير عن ابن عمر وفليراجعها، وفي رواية الليث عن قانع عن ابن عمر وقال النبي ﷺ أمرني بهذا وقد اقتضى كلام سليم الرازي في التقريب، أنه يجب على الثاني الفعل جزماً وإنما الخلاف في تسميته أمراً فرفع الخلاف عنده لفظياً. وقال الفخر الرازي في المحصول: الحق أن الله تعالى إذا قال لزيد أوجب على عمرو كذا وقال لعمر وكل ما أوجب عليك زيد فهو واجب عليك كان الأمر بالأمر بالشيء أمراً بالشيء. قلت: وهذا يمكن أن يؤخذ منه التفرقة بين الأمر الصادر من رسول الله ﷺ وغيره، فهما أمر الرسول أحداً أن يأمر به غيره وجب لأن الله أوجب طاعته وهو أوجب طاعة أميره كما ثبت في الصحيح ومن أطاعني فقد أطاع الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، وأما غيره عن بعده فلا، وفهم تظهر صورة التعدي التي أشار إليها ابن الحاجب. وقال ابن دقيق العيد: لا ينبغي أن يتردد في اقتضاء ذلك الطلب، وإنما ينبغي أن ينظر في أن لوازم صيغة الأمر هل هي لوازم صيغة الأمر بالأمر أو لا؟ بمعنى أنهما يستويان في الدلالة على الطلب من وجه واحد أو لا. قلت: وهو حسن، فان أصل المسألة التي انبثت عليها هذا الخلاف حديث وهو أولادكم بالصلاة لسبح، فان الأولاد لبسوا بمكلفين فلا يتجه عليهم الوجوب، وإنما الطلب منوجه على أولادهم أن يعلموا ذلك، فهو مطلوب من الأولاد بهذه الطريق وليس مساوياً للأمر الأول، وهذا إنما عرض من أمر خارج وهو امتناع توجه الأمر على غير المكلف، وهو بخلاف القصة التي في حديث الباب. والحاصل أن الخطاب إذا توجه لمكلف أن يأمر مكلفاً آخر بفعل شيء كافة المكلف الأول مبلغاً بعضاً والثاني مأمور من قبل

الشارع ، وهذا كقوله لمالك بن الحويرث وأصحابه « ومروهم بصلاة كذا في حين كذا ، وقوله لرسول ابنته عليها السلام « مرها فلتصبر ولتحتسب » ونظائره كثيرة ، فإذا أمر الأول الثاني بذلك فلم يمتثل له كان طاعيا ، وإن توجه الخطاب من الشارع لمكلف أن يأمر غير مكلف أو توجه الخطاب من غير الشارع بأمر من له عليه الأمر أن يأمر من لا أمر الأول عليه لم يكن الأمر بالأمر بالشيء أمرا بالشيء ، فالصورة الأولى هي التي نشأ عنها الاختلاف وهو أمر أولياء الصبيان أن يأمرُوا الصبيان ، والصورة الثانية هي التي يتصور فيها أن يكون الأمر متعديا بأمره لأول أن يأمر الثاني ، فهذا فصل الخطاب في هذه المسألة والله المستعان . واختلف في وجوب المراجعة ، فذهب إليه مالك وأحمد في رواية ، والمشهور عنه - وهو قول الجمهور - أنها مستحبة ، واحتجوا بأن ابتداء النكاح لا يجب فائتداهته كذلك ، لكن صحح صاحب « الهداية » من الحنفية أنها واجبة ، والعجبة لمن قال بالوجوب ورود الأمر بها ، ولأن الطلاق لما كان محرما في الحيض كانت استدامة النكاح فيه واجبة ، فلو تمادي الذي طلق في الحيض حتى طهرت قال مالك وأكثر أصحابه : يجبر على الرجعة أيضا ، وقال أشهب منهم إذا طهرت انتهى الأمر بالرجعة ، واتفقوا على أنها إذا انقضت عدتها أن لا رجعة ، وأنه لو طلق في طهر قد مسها فيه لا يؤمر بمراجعها ، كذا نقله ابن بطال وغيره ، لكن الخلاف فيه ثابت قد حكاه الحناتلي من الشافعية وجهها ، واتفقوا على أنه لو طلق قبل الدخول وهي حائض لم يؤمر بالمراجعة إلا ما نقل عن زفر فطرد الباب . قوله ( ثم فيحسبها ) أي يستمر بها في عصمته . **قوله** ( حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ) في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع « ثم ليدها حتى تطهر ، ثم تحيض حيضة أخرى فإذا طهرت فليطلقها ، ونحوه في رواية البت وأيوب عن نافع ، وكذا عند مسلم من رواية عبد الله بن دينار ، وكذا عندهما من رواية الزهري عن سالم ، وعند مسلم من رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم بلقظ « مرة فليراجعها ، ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا ، قال الشافعي : غير نافع إنما روى « حتى تطهر من الحيضة التي طلقها فيها . ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق ، رواه يونس بن جبير وأنس بن سيرين وسالم قلت : وهو كما قال ، لكن رواية الزهري عن سالم موافقة لرواية نافع ، وقد نبه على ذلك أبو داود ، والزيادة من الثقة مقبولة ولا سببا إذا كان حافظا . وقد اختلف في الحكمة في ذلك فقال الشافعي : يحتمل أن يكون أراد بذلك - أي بما في رواية نافع - أن يستمر بها بعد الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام ثم حيض تام ليكون تطليقها وهي قلم عدتها إما بمحمل أو بحيض ، أو ليكون تطليقها بعد طهر لا حمل وهو غير جاهل بما صنع إذ يرغب فيمسك الحمل أو ليكون إن كانت سألت الطلاق غير حامل أن تكف عنه . وقيل : الحكمة فيه أن لا تصير الرجعة لغرض الطلاق ، فإذا أمسكها زمانا يحمل له فيه طلاقها طهرت فائدة الرجعة ، لأنه قد بطول مقامه معها ، فقد بجماعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها . وقيل : إن الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه كثره واحد ، فلو طلقها فيه لسكان كمن طلق في الحيض ، وهو يمتنع من الطلاق في الحيض ، فلزم أن يتأخر إلى الطهر الثاني . واختلف في جواز تطليقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي وقع فيها الطلاق والرجعة . وفيه لشافعية وجهان أحدهما المنع ، وبه قطع المتولي ، وهو الذي يقتضيه ظاهر الزيادة التي في الحديث . وعبارة الغزالي في « الوسيط » وتوجه مجلي : هل يجوز أن يطلق في هذا الطهر ؟ وجهان . وكلام المالكية يقتضي أن التأخير مستحب . وقال ابن تيمية في « المحرر » : « ولا يطلقها في الطهر المتعقب له فإنه بدعة ، وعنه - أي عن أحمد - جواز ذلك . وفي كتب الحنفية

عن أبي حنيفة الجواز ، وعن أبي يوسف ومحمد المنع ، ووجه الجواز أن التحريم إنما كانت لأجل الحيض ، فإذا طهرت زال موجب التحريم لجواز طلاقها في هذا الطهر كما يجوز في الطهر الذي بعده ، وكما يجوز طلاقها في الطهر إن لم يتقدم طلاق في الحيض ، وقد ذكرنا حجج المأمنين ، ومنها أنه لو طلقها عقب تلك الحيضة كان قد راجعها ليطلقها ، وهذا عكس مقصود الرجة فانما شرعت لإبراء المرأة ولهذا سماها إيساكاً فأمره أن يمسكها في ذلك الطهر وأن لا يطلق فيهِ حتى تحيض حيضة أخرى ثم تطهر لتسكون الرجة للإمسك لا لالطلاق ، ويؤيد ذلك أن الشارع أكد هذا الأمن حيث أمر بأن يمسكها في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه ، لقوله في رواية عبد الحميد بن جعفر رحمه أن راجعها فإذا طهرت أمسكها حتى إذا طهرت أخرى فإن شاء طلقها وإن شاء أمسكها ، فإذا كان قد أمره بأن يمسكها في ذلك الطهر فكيف يبيع له أن يطلقها فيه ؟ وقد ثبت أنهى عن الطلاق في طهر جامعها فيه ، قوله ( ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس ) في رواية أيوب ، ثم يطلقها قبل أن يمسها ، وفي رواية عبيد الله بن عمر ، فإذا طهرت فليطلقها قبل أن يجمعا ، أو يمسكها ، ونحوه في رواية الليث ، وفي رواية الزهري عن سالم ، فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهراً قبل أن يمسها ، وفي رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم ، ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً ، وتمسك بهذه الزيادة من استثنى من تحريم الطلاق في طهر جامع فيه ما إذا طهر الخلق فإنه لا يجرم . والحكمة فيه أنه إذا طهر الخلق فقد أقدم على ذلك على بصيرة فلا يندم على الطلاق ، وأيضا فإن زمن الحمل زمن الرغبة في الوطء فاقدمه على الطلاق فيه يدل على رغبته عنها ، ومحل ذلك أن يسكن الخلق من المطلق ، فلو كان من غيره بأن نكح حاملاً من زنا ووطئها ثم طلقها أو وطئت منكوحه بشبهة ثم حملت منه فطلقها زوجها فإن الطلاق يكون بدعياً ، لأن عدة الطلاق تقع بعد وضع الحمل والنقاء من النفاس ، فلا تشرع عقب الطلاق في المدة كما في الحامل منه ، قال الخطابي : في قوله « ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق » دليل على أن من قال لزوجه وهي حائض : إذا طهرت فانت طالتي لا يكون طلاقاً لسنة ، لأن المطلق لسنة هو الذي يكون غيراً عند وقوع طلاقه بين إيقاع الطلاق وتركه ، واستدل بقوله « قبل أن يمس » على أن الطلاق في طهر جامع فيه حرام ، وبه صرح الجمهور ، فلو طلق هل يجرى على الرجة كما يجرى عليها إذا طلقها وهي حائض ؟ طرده بعض المالكية فيها ، والمشهور عنهم لإيجابه في الحائض دون الطاهر ، وقالوا فيما إذا طلقها وهي حائض : يجرى على الرجة ، فإن امتنع أدبه الحاكم ، فإن أصراً اتجمع الحاكم عليه . وهل يجوز له وطؤها ؟ بذلك روايتان لهم أمهما الجواز ، وعن داود يجرى على الرجة إذا طلقها حائضاً ولا يجرى إذا طلقها نفساء ، وهو جود . ووقع في رواية مسلم من طريق محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابن عمر ، ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً ، وفي روايته من طريق ابن أخي الزهري عن الزهري « فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهراً من حيضها » واختلاف الفقهاء في المراد بقوله طاهراً هل المراد به انقطاع الدم أو التطهر بالفصل ؟ هل قولين ، وهما روايتان عن أحمد ، والراجح الثاني ، لما أخرجه النسائي من طريق معتز بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذه القصة قال : مر عبد الله فليراجعها ، فإذا اغتسلت من حيضتها الأخرى فلا يمسها حتى يطلقها ، وإن شاء أن يمسكها فليمسكها ، وهذا مفسر لقوله « فإذا طهرت » فليحمل عليه ، ويتفرع من هذا أن المدة هل تنقضي بانقطاع الدم وترتفع الرجة ، أو لا بد من الاغتسال ؟ فيه خلاف أيضاً . والحاصل أن الأحكام المرتبة على الحيض نوعان : الأول يزول بانقطاع الدم كصححة غسل الوضوء وترتيب الصلاة في النية ،



والثاني لا يزول إلا بالفسل كصحة الصلاة والطواف وجواز التلبس في المسجد ، فهل يكون الطلاق من النوع الاول أو من الثاني ؟ وتمسك بقوله « ثم ليطلنها طاهراً أو حاملاً » من ذهب إلى أن طلاق الحامل سني ، وهو قول الجمهور ، وعن أحد رواية أنه ليس بسني ولا بدعي . قوله ( فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء ) أي أذن . وهذا بيان لمراد الآية وهي قوله تعالى ( يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ) وصرح معمر في روايته عن أيوب عن نافع بأن هذا الكلام عن النبي ﷺ ، وفي رواية الزبير عند مسلم قال ابن عمر « وقرأ النبي ﷺ ( يا أيها النبي إذا طلقتم النساء ) الآية ، واستدل به من ذهب إلى أن الإفراء الاطهار للامر بطلاقهم في الطهر ، وقوله ( فطلقوهن لعدتهن ) أي وقت ابتداء عدتهن ، وقد جعل للطفلة تربص ثلاثة أروء ، فلما نهى عن الطلاق في العيص وقال أن الطلاق في الطهر هو الطلاق المأذون فيه علم أن الإفراء الاطهار ، قاله ابن عبد البر . وسأذكر بقية فوائد حديث ابن عمر في الباب الذي يلي هذا إن شاء الله تعالى

### ٢ - باب إذا طُلِّقَتِ الحائضُ تَعْتَدُ بِذَلِكَ الطَّلَاقُ

٥٢٥٢ - حَدَّثَنَا سَالِحُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، فَذَكَرَ عُمَرُ قُبَيْيَ ﷺ فَقَالَ : لِيَرَا جَمْعُهَا . قُلْتُ : تَحْتَسِبُ ؟ قَالَ : فَهَ ؟  
وعن قتادة عن يونس بن جبير عن ابن عمر قال « مره فليراجمها . قلت : تحتسب ؟ قال : رأيته إن عجز واستحقق »

٥٢٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : حَبِطَ عَلَى بَطْلَانَةٍ

قوله ( باب إذا طُلِّقَتِ الحائضُ تَعْتَدُ بِذَلِكَ الطَّلَاقُ ) كذا ثبت الحكم بالمسألة ، وفيها خلاف قديم من طائفة وعن خلاص بن عمرو وغيرهما أنه لا يقع ، ومن ثم نشأ سؤال من سأل ابن عمر عن ذلك . قوله ( شعبة عن أنس بن سيرين قال سمعت ابن عمر قال : طلق ابن عمر امرأته وهي حائض ، فذكر ذلك عمر لقبي ﷺ قال : ليراجعها . قلت : تحتسب ؟ قال : فه ) ؟ القائل « قلت » هو أنس بن سيرين والمقول له ابن عمر ، بين ذلك أحد في روايته عن محمد بن جعفر عن شعبة ، وكذا أخرجه مسلم بن طارق محمد بن جعفر ، وقد ساقه مسلم من طريق حيد الملك بن أبي سليمان عن ابن سيرين مطولاً كما سأذكره بعد ذلك . قوله ( وعن قتادة عن يونس بن جبير ) هو معطوف على قوله « عن أنس بن سيرين » فهو موصول ، وهو من رواية شعبة عن قتادة ، ولقد أفرده مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة عن قتادة « سمعت يونس بن جبير . » قوله ( عن ابن عمر قال : مره فليراجمها ) هكذا اختصره ، ومراده أن يونس بن جبير حكى القصة نحو ما ذكرها أنس بن سيرين سوى ما بين من سياقه . قوله ( قلت تحتسب ) هو بعزم أوله ، والفائل هو يونس بن جبير . قوله ( قال رأيته ) في رواية الكشمغيني « رأيته إن عجز واستحقق » وقد اختصره البخاري اكتفاءً بسباق أنس بن سيرين ، وقد ساقه مسلم حيث أفرده

ولفظه سمعت ابن عمر يقول : طلقت امرأتى وهى حائض ، فأنى عمر النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال : ليراجعها ، فإذا طهرت فإن شاء فليطلقها . قال قلت لابن عمر : أفيتحسب بها ؟ قال : ما يمنعني ؟ أرايت إن عجز واستحتم ، . وقال أحمد وأحمد وحدثنا محمد بن جعفر وعبد الله بن بكير قالوا حدثنا شعبة ، فذكره أنهم منه وفي أوله أنه ، وسأل ابن عمر عن رجل طلق امرأته وهى حائض - وفيه - فقال مره فليراجعها ثم إن بدا له طلاقها طلقها في قبل عدتها وفي قبل طهرها . قال قلت لابن عمر : أفتحتسب طلاقها ذلك طلاقا ؟ قال : نعم ، أرايت أن عجز واستحتم ، وقد سافه البخاري في آخر الباب الذى بعد هذا نحو هذا السياق من رواية همام عن قتادة بطوله وفيه : قلت : فهل عد ذلك طلاقا ؟ قال : أرايت أن عجز واستحتم ، وسيأتى في أبواب العدد في باب مراجعة الحائض ، من طريق محمد بن سيرين عن يونس بن جبير مختصرا وفيه - وقلت : فتعتمد بتلك التولية ؟ قال : أرايت أن عجز واستحتم ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن محمد بن سيرين مطولا ولفظه : وقلت له : إذا طلق الرجل امرأته وهى حائض أيمتد بتلك التولية ؟ قال : فه ؟ أو أن عجز واستحتم ، وفي رواية له : وقلت : أفتحتسب عليه ، والباقي مثله . وقوله : فه ، أصله فإ ، وهو استفهام فيه اكتفاء ، أى فإ يكون إن لم تحتسب ، ويحتمل أن تكون الماء أصلية وهى كلمة يقال للزجر أى كف عن هذا الكلام فإنه لا بد من وقوع الطلاق بذلك ، قال ابن عبد البر : قول ابن عمر : فه ، معناه فأى شيء يكون إذا لم يمتد بها ؟ انكرا لقول السائل : أيمتد بها ، فكأنه قال : وهل من ذلك بد ؟ وقوله : أرايت أن عجز واستحتم ، أى إن عجز عن فرض فلم يقمه ، أو استحتم فلم يأت به أليكون ذلك عدلا ؟ وقال الخطابي : في الكلام حذف ، أى أرايت إن عجز واستحتم أيسقط عنه الطلاق حقه أو يبطله عجزه ؟ وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه . وقال الكرماني يحتمل أن تكون ، إن ، نافية بمعنى ما أى لم يسجد ابن عمر ولا استحتم ، لأنه ليس بطفل ولا مجنون . قال : وإن كانت الرواية بفتح ألف أنه فعناء أظهر ، وإثاء من استحتم مفتوحة قاله ابن الحشاش وقال : المعنى فعل فعلا يصيره أحق عاجزا فيسقط عنه حكم الطلاق عجزه أو حقه ، والدين والثناء فيه إشارة إلى أنه تكلف الحق بما فله من تخليق امرأته وهى حائض . وقد وقع في بعض الأصول بضم التاء مبنيا للجمهور ، أى إن الناس استحتموه بما فعل ، وهو وجه . وقال المهلب : معنى قوله : أن عجز واستحتم ، يعنى عجز في المراجعة التى أمر بها عن إيقاع الطلاق أو فقد حقه فلم تمكن منه الرجمة أتت المرأة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة ؟ وقد تنهى الله عن ذلك ، فلا بد أن تحتسب بتلك التولية التى أوتىها على غير وجهها ، كما أنه لو عجز عن فرض آخره فلم يقمه واستحتم فلم يأت به ما كان يحد بذلك ويسقط عنه . قوله (حدثنا أبو معمر) كذا في رواية أبي ذر ، وهو ظاهر كلام أبي نعيم في المستخرج ، ولباقين وقال أبو معمر ، وبه جزم الاسماعيل ، وسقط هذا الحديث من رواية النسفي أصلا . قوله (عن ابن عمر قال : حسب على بتولية) هو بضم أوله من الحساب ، وقد أخرجه أبو نعيم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه مثل ما أخرجه البخاري مختصرا وزاد ، يعنى حين طلق امرأته فسأل عمر النبي ﷺ عن ذلك ، قال النووي : شد بعض أهل الظاهر فقال إذا طلق الحائض لم يقع الطلاق لأنه غير مأذون فيه فأشبه طلاق الأجنبية وحكمه الخطابي عن الخوارج والروافض . وقال ابن عبد البر : لا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال يعنى الآن . قال : وروى مثله عن بعض التابعين وهو شذوذ وحكاة ابن عمر وغيره عن ابن حنبل يعنى إبراهيم بن

إسماعيل بن علي الذي قال الشافعي في حقه: إبراهيم ضال، جلس في باب الضوال يضل الناس. وكان مصر، وله مسائل يشهد بها، وكان من فقهاء المعتزلة. وقد غلط فيه من ظن أن المنقول عنه المسائل الشاذة أبوه، وحاشاه، فانه من كبار أهل السنة. وكان النوى أراد بيض الظاهرية ابن حزم، فانه ممن جرد القول بذلك وانتصر له وبالغ، وأجاب عن أمر ابن عمر بالمراجعة بأن ابن عمر كان اجتنبا فأمره أن يعيدها اليه على ما كانت عليه من المعاصرة لحمل المراجعة على معناها اللغوي، وتعقب بأن الحل على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية اتفاقا. وأجاب عن قول ابن عمر: حسبت على بطلانية، بأنه لم يصرح بمن حسبها عليه، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ، وتعقب بأنه مثل قول الصحابي: أمرنا في عهد رسول الله ﷺ بكذا، فانه ينصرف الى من له الأمر حينئذ وهو النبي ﷺ، كذا قال بعض الشراح، وعندى أنه لا ينبغي أن يحجى فيه الخلاف الذي في قول الصحابي أمرنا بكذا فان ذلك محله حيث يكون إطلاع النبي ﷺ على ذلك ليس صريحا، وليس كذلك في قصة ابن عمر هذه فان النبي ﷺ هو الأمر بالمراجعة وهو المرشد لابن عمر فيما يفعل إذا أراد ملاحقها بعد ذلك، وإذا أخبر ابن عمر أن الذي وقع منه حديث عليه بطلانية كان احتيال أن يكون الذي حسبها عليه غير النبي ﷺ بعيدا جدا مع احتفاف القرآن في هذه القصة بذلك، وكيف يتخيل أن ابن عمر يفعل في القصة شيئا براهيه وهو ينقل أن النبي ﷺ تفيظ من صنيعة كيف لم يشاورة فيما يفعل في القصة المذكورة، وقد أخرج ابن وهب في مسنده عن ابن أبي ذئب أن نافع أخبره: أن ابن عمر طائى أمراته وهى حائض، فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: مره فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر، قال ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي ﷺ: وهى واحدة، قال ابن أبي ذئب: وحدثني حنظلة بن أبي سفيان أنه سمع سالما يحدث عن أبيه عن النبي ﷺ بذلك، وأخرجه الدارقطني من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب وابن إسحق جميعا عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: وهى واحدة، وهذا نص في موضع الخلاف فيجب المصير اليه. وقد أورده بعض العلماء على ابن حزم فأجابه بأن قوله: وهى واحدة، لعله ليس من كلام النبي ﷺ، فالومه بأنه نقض أصله لأن الأصل لا يدفع بالاحتياط. وعند الدارقطني في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر في القصة: فقال عمر: يا رسول الله أفتحتسب بذلك التظليقة؟ قال: نعم. ورجاله الى شعبة فمات. وعنده من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أن رجلا قال: انى طلقت امرأتى البتة وهى حائض، فقال: حصيت ربك، وفارقت امرأتك. قال فان رسول الله ﷺ أمر ابن عمر أن يراجع امراته، قال: انه أمر ابن عمر أن يراجعها بإطلاق بقى له، وأنت لم تبق ما ترجع به امرأتك، وفي هذا السياق رد على من حمل الرجعة في قصة ابن عمر على المعنى اللغوي، وقد وافق ابن حزم على ذلك من المتأخرين ابن تيمية، وله كلام طويل في تقرير ذلك والاتصاف له. وأعظم ما احتجوا به مارفع في رواية أبي الزبير عن ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي وفيه: فقال له رسول الله ﷺ: ليراجعها، فردها وقال: إذا طهرت فليطلق أو يمسك، لفظ مسلم، والنسائي وأبي داود فردها على، زاد أبو داود: ولم يرها شيئا، وإسناده على شرط الصحيح فان مسلما أخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج، وسأله على لفظه ثم أخرجه من رواية أبي حاتم عنه وقال نحو هذه القصة، ثم أخرجه من رواية عبد الرزاق عن ابن جريج قال مثل حديث حجاج وفيه بعض الزيادة، فأشار الى هذه الزيادة، ولعله طوى ذكرها عمدا. وقد أخرج أحمد الحديث عن روح بن

عبادة عن ابن جريج فذكرها ، فلا يتخيل انفراد عبد الرزاق بها . قال أبو داود : روى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة ، واحاديثهم كلها على خلاف ما قال أبو الزبير . وقال ابن عبد البر : قوله « ولم يرها شيئا » ، متكرا لم يقله غير أبي الزبير ، وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه ، ولو صح فمناه عندي والله أعلم : ولم يرها شيئا مستقبيا لكونها لم تقع على السنة . وقال الخطابي قال أهل الحديث : لم يروا أبو الزبير حديثا أنكر من هذا ، وقد يحتمل أن يكون معناه : ولم يرها شيئا تحرم معه المراجعة ، أو لم يرها شيئا جازا في السنة ماضيا في الاختيار وإن كان لازما له مع الكراهة . ونقل البيهقي في المرفوعة ، عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال : نافع أثبت من أبي الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا خالفا ، وقد وافق نافعا غيره من أهل الثبوت . قال : وبسط الشافعي القول في ذلك وحل قوله لم يرها شيئا على أنه لم يعمدا شيئا صوابا غير خطأ ، بل يؤمر صاحبه أن لا يقم عليه لأنه أمره بالمراجعة ، ولو كان طلقها طاهرا لم يؤمر بذلك ، فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه لم يصنع شيئا أى لم يصنع شيئا صوابا ، قال ابن عبد البر : واحتج بعض من ذهب إلى أن الطلاق لا يقع بما روى عن الشعبي قال : إذا طلق الرجل امرأته وهى حائض لم يعتد بها في قول ابن عمر ، قال ابن عبد البر : وليس معناه ما ذهب إليه ، وإنما معناه لم تعتد المرأة بذلك الحيضة في العدة ، كما روى ذلك عنه منصوصا أنه قال : يقع عليها الطلاق ولا تعتد بذلك الحيضة اهـ . وقد روى عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر نحوه بما نقله ابن عبد البر عن الشعبي أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح ، والجواب عنه مثله . وروى سميد بن منصور من طريق عبد الله بن مالك ، عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهى حائض ، فقال رسول الله ﷺ : ليس ذلك بشئ . وهذه متابعات لأبي الزبير ، إلا أنها قابلة للتأويل ، وهو أولى من إلغاء الصريح في قول ابن عمر أنها حسبت عليه بتطبيقه . وهذا الجمع الذي ذكره ابن عبد البر وغيره يتعين ، وهو أولى من تغليب بعض الثقات . وأما قول ابن عمر « إنما حسبت عليه بتطبيقه » ، فإنه وإن لم يصرح برفع ذلك إلى النبي ﷺ فإن فيه تسليم أن ابن عمر قال أنها حسبت عليه ، فكيف يجتمع مع هذا قوله إنه لم يعتد بها أو لم يرها شيئا على المعنى الذي ذهب إليه المخالف ؟ لأنه إن جعل الضمير للنبي ﷺ لزم منه أن ابن عمر خالف ما حكم به النبي ﷺ في هذه القصة بخصوصها لأنه قال إنها حسبت عليه بتطبيقه فيكون من حسبها عليه خالف كونه لم يرها شيئا ، وكيف يظن به ذلك مع اهتمام وإيابه بسؤال النبي ﷺ عن ذلك ليفعل ما يأمره به ؟ وإن جعل الضمير في لم يعتد بها أو لم يرها لابن عمر لزم منه التناقض في القصة الواحدة فيفتقر إلى الترجيح ، ولا شك أن الأخذ بما رواه الأكثر والأحفظ أولى من مقابله عند تعذر الجمع عند الجمهور والله أعلم . واحتج ابن القيم لترجيح ما ذهب إليه شيخه بأنيسة ترجع إلى مسألة أن النهي يقتضى الفساد فقال : الطلاق ينقسم إلى حلال وحرام ، فالقياس أن حرامه باطل كالنكاح وسائر العقود ، وأيضا فيك أن النهي يقتضى التحريم فكذا ذلك يقتضى الفساد ، وأيضا فهو طلاق منع منه الشرع فأفاد منه عدم جواز إيقاعه فكذا ذلك يفيد عدم نفوذه . والامم يكن للنع فائدة ، لأن الزوج لو وكل رجلا أن يطلق امرأته على وجه نطقها على غير الوجه المأذون فيه لم ينفذ ، فكذا ذلك لم يأذن الشارع للسكف في الطلاق إلا إذا كان مباحا ، فإذا طلق طلاقا محرما لم يصح . وأيضا فكل ما حرمه الله من العقود مطلوب الإعدام ، فالحكم بطلان ما حرمه أقرب إلى

تحصيل هذا المطلوب من تصحيحه ، ومعلوم أن الحلال المأذون فيه ليس كالحرمان الممنوع منه . ثم أطال من هذا الجنس بمعارضات كثيرة لانتهاز مع النصيص على صريح الأمر بالرجعة فانها فرع وقوع الطلاق على تصريح صاحب القصة بانها حسبت عليه تطليقة ، والقياس في معارضة النص فاسد الاعتبار والله أعلم . وقد عارض بقباح أحسن من قياسه فقال ابن عبد البر : ليس الطلاق من أعمال البر التي يتقرب بها ، وانما هو إزالة عصمة فيها حق آدمي ، فكيفما أرقه وقع ، سواء أجر في ذلك أم أثم ، ولو أزم المطيع ولم يلزم العاصي لكان العاصي أخف حالا من المطيع . ثم قال ابن القيم : لم يرد التصريح وإن ابن عمر احتسب بتلك التطليقة إلا في رواية سعيد بن جبير عنه ضد البخاري ، وليس فيها تصريح بالرفع ، قال : فانفراد سعيد بن جبير بذلك كافراد أبي الزبير بقوله لم يرها شيئا ، فإما أن يقتضاها وما أن ترجع رواية أبي الزبير لتصريحها بالرفع ، وتحمل رواية سعيد بن جبير على أن أباه هو الذي حسبها عليه بعد موت النبي ﷺ في الوقت الذي أزم الناس فيه بالطلاق الثلاث بعد أن كانوا في زمن النبي ﷺ لا يحسب عليهم به ثلاثا إذا كان بلفظ واحد . قلت : وغفل رحمه الله عما ثبت في صحيح مسلم من رواية أنس بن سيرين على وفاق ما روى سعيد بن جبير ، وفي سياقه ما يشعر بأنه إنما راجعها في زمن النبي ﷺ ولفظه وسألت ابن عمر عن امرأته التي طلق فقال : طلقها وهي حائض ، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال : مره فليراجعها فإذا طهرت فليطلقها لغيرها ، قال فراجعها ثم طلقها لغيرها قلت فاعتدت بتلك التطليقة وهي حائض ؟ فقال مالى لا أعتد بها وإن كنت عذرت واستحقت ، وعند مسلم أيضا من طريق ابن أخي ابن شهاب عن عمه عن سالم في حديث الباب ، وكان عبد الله بن عمر طلقها تطليقة لحسبت من طلاقها فراجعها كما أمره رسول الله ﷺ ، وله من رواية الزبيدي عن ابن شهاب وقال ابن عمر فراجعها وحسبت لها التطليقة التي طلقها ، وعند الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج وانهم أولوا إلى نافع يسألونه : هل حسبت تطليقة ابن عمر على عبد النبي ﷺ ؟ فقال : نعم . وفي حديث ابن عمر من الفوائد غير ما تقدم أن الرجعة يستقل بها الزوج دون الولي ورضا المرأة ، لأنه جعل ذلك إليه دون غيره ، وهو كقوله تعالى (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك) وفيه أن الأب يقوم عن ابنه البالغ الرشيد في الأمور التي تقع له بما يحقش الابن من ذكره ، ويتلقى عنه ما يلحقه بلحقه من العتاب على فعله شفقة منه وبراً . وفيه أن طلاق الطاهرة لا يكره لأنه أنكر إيقاعه في الحيض لا في غيره ، ولقوله في آخر الحديث ، فإن شاء أمسك وإن شاء طلق . - وفيه أن الحامل لا تحيض لقوله في طريق سالم المتقدمة ، ثم يطلقها طاهراً أو حاملاً ، لحرم ﷺ الطلاق في زمن الحيض وأباحه في زمن الحمل ، فدل على أنها لا يجتمعان . وأجيب بأن حيض الحامل لما لم يكن له تأثير في تطويل العدة ولا تخفيفها لأنها بوضع الحمل فأباح الحل فأباح الشارع طلاقها حاملاً مطلقاً ، وأما غير الحامل ففرق بين الحائض والطاهر لأن الحيض يؤثر في العدة فالفرق بين الحامل وغيرها إنما هو بسبب الحمل لا بسبب الحيض ولا الطهر . وفيه أن الأفرأ في العدة هي الأطهار ، وسيأتي تقرير ذلك في كتاب العدة . وفيه تحريم الطلاق في طهر جامعاً فيه وبه قال الجمهور ، وقال المالكية لا يحرم ؛ وفي رواية كالجمهور ، ورجعها الفاكهاني لكونه شرط في الإذن في الطلاق عدم المسيس ، والمعلق بتعدد معلوم عند عدمه

### ٣ - **بِسَبِّ مَنْ طَلَّقَ ، وَهَلْ يُؤَاجِهُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالطَّلَاقِ ؟**

٥٢٥٤ - **حدثنا** الجدي **حدثنا** الوليد **حدثنا** الأوزاعي قال « سألتُ الزهري أي أزواج النبي ﷺ استعذت منه ؟ قال : أخبرتني عروة عن عائشة رضي الله عنها أن ابنة الجون لما أديخت على رسول الله ﷺ ودنا منها قالت : أهوذُ بالله منك ، فقال لها : لقد عذت بعظيم ، الحق بأهلك ، »

قال أبو عبد الله : رواه حجاج بن أبي مريم عن جده عن الزهري أن عروة أخبره أن عائشة قالت . . .  
٥٢٥٥ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** عبد الرحمن بن غنيم عن حمزة بن أبي أسيد عن أبي أسيد رضي الله عنه قال « خرجنا مع النبي ﷺ حتى انطلقنا إلى حائط يقال له الشوط ، حتى انتهينا إلى حائطين جالسنا بينهما ، فقال النبي ﷺ : اجلسوا هاهنا ودخل ، وقد أتى بالجوينة . فأنزلت في بيت في نخل في بيت أمية بنت النعمان بن ثراحيل ، ومسا دابقتها حاضفة لها . فلما دخل عليها النبي ﷺ قال : هي نفسك لي ، قالت : وهل تمبُ للمسكة نفسها لشوق ؟ قال فهو يده يضع يده عليها لتسكن ، فقالت : أهوذُ بالله منك . فقال : قد عذت بماذا ، ثم خرج علينا فقال : يا أبا أسيد ، اكشها رازقيين ، وألحها بأهلها »  
( الحديث ٥٢٥٥ - طوله في : ٥٢٥٧ )

٥٢٥٦ ، ٥٢٥٧ - وقال الحسين بن الوليد النيسابوري عن عبد الرحمن عن عباس بن سهل عن أبيه وأبي أسيد قالا « تزوج النبي ﷺ أمية بنت ثراحيل ، فلما أديخت عليه بسط يده إليها ، فكأنها كرهت ذلك ، فأمر أبا أسيد أن يهزها ويكسوها ثوبين رازقين »

**حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** إبراهيم بن أبي الوزير **حدثنا** عبد الرحمن عن حمزة عن أبيه ، وعن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه بهذا  
( الحديث ٥٢٥٦ - طوله في : ٥٢٥٧ )

٥٢٥٨ - **حدثنا** حجاج بن منهال **حدثنا** همام بن يحيى عن قتادة عن أبي غلاب بنونس بن جبير قال قلت لابن عمر : رجل طلق امرأته وهي حائض . فقال : تعرف ابن عمر ؟ إن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض ، فأتى امرؤ النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فأمره أن يراجعها ، فإذا طهرت فأراد أن يطلقها فليطلقها . قلت : فهل عد ذلك طلاقاً ؟ قال : أرايت إن عجز واستحق ؟

**قوله** ( باب من طلق ، وهل يراجع الرجل امرأته بالطلاق ) كذا للجميع وحذف ابن بطال من الترجمة قوله « من طلق ، فكأنه لم يظهر له وجهه ، وأظن المصنف قصد إثبات مشروعية جواز الطلاق وحمل حديث « أبغض التحلل إلى الله الطلاق ، على ما إذا وقع من غير سبب ، وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره ، وأعل بالارسال ، وأما المراجعة فأشار إلى أنها خلاف الأولى لأن ترك المراجعة أرفق وألطف إلا أن احتجيج إلى ذكر ذلك . ثم ذكر

المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث عائشة ، قوله (إن ابنة الجون) زاد في نسخة الصنف والكتبية ، وهو بعيد على ما سأبينه ، ووقع في كتاب الصحابة لأبي نعيم ، من طريق عبيد بن القاسم عن هشام بن عروة عن أبيه ، عن عائشة أن عمرة بنت الجون توفدت من رسول الله ﷺ حين أدخلت عليه ، قال : لقد عنت بمعاذ الحديث . وعبيد مترك . والصحيح أن اسمها أميمة بنت النعمان بن شراحيل كما في حديث أبي أسيد ، وقال مرة : أميمة بنت شراحيل فنسبت لجدها ، وقيل اسمها أسماء كما سأبينه في حديث أبي أسيد مع شرحه مستوفى ، وروى ابن سعد عن الواقدي عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت تزوج النبي ﷺ السكلبية ، فذكر مثل حديث الباب ، وقوله السكلبية غلط وإنما هي السكندية ، فكأنما الكلمة تصحفت . نعم السكلبية قصة أخرى ذكرها ابن سعد أيضا بهذا السند إلى الزهري وقال : اسمها فاطمة بنت الصحاك بن سفيان ، فاستعاضت منه فطلقها ، فكانت ثلثة البصر وتقول : أنا الشقية . قال وتوفيت سنة ستين . ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن السكندية لما وقع التخيير اختارت قوما ففارقها ، فكانت تقول : أنا الشقية . ومن طريق سعيد بن أبي هند أنها استعاضت منه فأعازها . ومن طريق الكلبي اسمها العالية بنت ظبيان بن عمرو ، وحكى ابن سعد أيضا أن اسمها عمرة بنت يزيد بن عبيد ، وقيل بنت يزيد بن الجون ، وأشار ابن سعد إلى أنها واحدة اختلف في اسمها ، والصحيح أن التي استعاضت منه هي الجونية . وروى ابن سعد من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى قال : لم تستعذ منه امرأة غيرها . قلت : وهو الذي يطلب على الظن ، لأن ذلك إنما وقع للسعمينية بالخدمة المذكورة فيبعد أن تتدحج أخرى بمدها بمثل ما حدثت به بعد شيوع الخبر بذلك . قال ابن عبد البر : أجمعوا على أن النبي ﷺ تزوج الجونية . واختلفوا في سبب فراقه فقال قتادة : لما دخل عليها دعاها فقالت : تمال أنت . فطلقها . وقيل كان بها وضع كالأمرية قال وزعم بعضهم أنها قالت أهوذا بالله منك فقال قد عنت بمعاذ رفد أعانك الله مني فطلقها . قال وهذا باطل وإنما قال له هذا امرأة من بني العنبر وكانت جميلة خفاف نسائه أن تفلحن عليه ففان لها إنه يعجبه أن يقال له نعموذا بالله منك ففعلت فطلقها ، كذا قال ، وما أدري لم حكم ببطان ذلك مع كثرة الروايات الواردة فيه وتبوتها في حديث عائشة في صحيح البخاري ، وسأني مزيد لذلك في الحديث الذي بعده . والقول الذي نسب لقتادة ذكره مثله أبو سعيد القيسابوري عن شريك بن قطام . قوله (رواه حجاج بن أبي منيع عن جده) هو حجاج بن يوسف بن أبي منيع وأبو منيع هو عبيد الله بن أبي زياد الوصافي بفتح الواو وتشديد المهملة وبالفاء وكان يكون محبا ، ولم يخرج له البخاري إلا معانا وكذا الجسد . وهذه الطريق وصلها الذهلي في الزهريات ، ورواه ابن أبي ذئب أيضا عن الزهري نحوه وزاد في آخره ، قال الزهري جعلها تطليقة ، أخرجه البيهقي ، وقوله (الحق بأهلك ، بكسر الالف من الحق وفتح الحاء بخلاف قوله في الحديث الثاني ألحقها فأنه بفتح الهمزة وكسر الحاء . ثانيا ، قوله (حدثنا عبد الرحمن بن غسيل) كذا في رواية الأكثر بغير ألف ولام وفي رواية النسي في ابن الغسيل ، وهو أوجه ولعلها كانت ابن غسيل الملائكة ففقط لفظ الملائكة ، والالف واللام بدل الإضافة ، وعبد الرحمن ينسب إلى جد أبيه وهو عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة بن أبي عاصم الانصاري ، وحنظلة هو غسيل الملائكة استشهد بأحد وهو جنب ففسدته الملائكة وفسده مشهورة ، ووقع في رواية المجراني عبد الرحيم والصواب عبد الرحمن كما نبه عليه الجبائي . قوله (إلى حائل يقال له السوط) بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة وقيل معجمة هو بستان في المدينة معروف . قوله

(حتى انتهتا الى حاطلين جلسنا بينهما ، فقال النبي ﷺ : اجلسوا ههنا ودخل) أى الى الحائط . فى رواية لابن سعد عن أبي أسيد قال : تزوج رسول الله ﷺ امرأة من بنى الجون فأمرنى أن آتية بها فأتيتها بها فأزلتها بالشوط من وراء ذباب فى أطم ، ثم أتيت النبي ﷺ فأخبرته ، فخرج يمشى ونحن معه . وذباب بضم المعجمة وموحدتين مخففاً جبل معروف بالمدينة ، والأطم الحصون وهو الاجم أيضاً والجمع أطام وآطم كحنق وأفاق ، وفى رواية لابن سعد أن النعمان بن الجون الكندى أتى النبي ﷺ مسلماً فقال : ألا أزوجك أهل أيم فى العرب ؟ فتزوجها وبكت معه أبا أسيد الساعدى ، قال أبو أسيد : فأزلتها فى بنى ساعدة فدخل عليها نساء الحلى فزججن بها وخرجن فذكرن من جهالها . قوله ( فأزلت فى بيت فى نخل فى بيت أميمة بنت النعمان بن شراحيل ) هو بالثنوين فى الكل ، وأميمة بالزفع إما بدلا عن الجونية وإما عطف بيان ، وظن بعض الشراح أنه بالاضافة فقال فى الكلام على الرواية التى بعدها : تزوج رسول الله ﷺ أميمة بنت شراحيل ولعل التى زلت فى بيتها بنت أخيها ، وهو مردود فإن خرج الطرفين واحد ، وإنما جاء الروم من إعادة لفظه فى بيت ، وقد رواه أبو بكر بن أبي شيبة فى مسنده عن أبي نعم شيخ البخارى فيه فقال : فى بيت فى النخل أميمة الخ ، وجزم هشام بن الكلبي بأنها أسماء بنت النعمان بن شراحيل ابن الأسود بن الجون الكندية ، وكذا جزم بتسميتها أسماء محمد بن إسحق ومحمد بن حبيب وغيرهما ، فلول اسمها أسماء ولقبها أميمة . ووقع فى المنازى رواية يونس بن بكير عن ابن إسحق : أسماء بنت كعب الجونية ، فلول فى نسبها من اسمه كعب نسبها إليه ، وقيل هى أسماء بنت الأسود بن الحارث بن النعمان . قوله ( ومعها دابتها حاضنة لها ) الدابة بالتحناية الطير المروض وهى معربة ، ولم أقف على تسمية هذه الحاضنة . قوله ( هى نفسك لى الخ ) السوق بضم السين المهملة يقال للواحد من الرعية والجمع ، قيل لهم ذلك لأن الملك يسوقهم فيساقون إليه ويصرفهم على مراده ، وأما أهل السوق فالواحد منهم سوقى ، قال ابن المنير : هذا من بقية ما كان فيها من الجاهلية ، والسوق هندم من ليس بملك كاتنا من كان ، فكأنها استبددت أن يتزوج المسكنة من ليس بملك ، وكان النبي ﷺ قد خير أن يكون ملكاً فنياً فاختار أن يكون عبداً فنياً تواضعاً منه ﷺ لربه . ولم يؤاخذها النبي ﷺ بكلامها معذرة لها فترى عهدها بجاهليتها ، وقال غيره يحتمل أنها لم تعرفه ﷺ غاطبته بذلك ، وسياق القصة من مجموع طرفها بأبى هذا الاحتمال ، نعم سياتى فى أواخر الأشرطة من طريق أبي حازم عن سهل بن سعد قال : ذكر للنبي ﷺ امرأة من العرب ، فأمر أبا أسيد الساعدى أن يرسل إليها فقدمت ، فنزلت فى أجم بنى ساعدة ، فخرج النبي ﷺ حتى جاء بها فدخل عليها فإذا امرأة منكسة رأسها ، فلما كلمها قالت : أعوذ بالله منك ، قال : لقد أهدتك منى . فقالوا لها أفترين من هذا ؟ هذا رسول الله ﷺ جاء ليخطبك ، قالت كنت أنا أشقى من ذلك . فان كانت القصة واحدة فلا يكون قوله فى حديث الباب العقبها بأهلها ولا قوله فى حديث عائشة العقبى بأهلك تطليفاً ، ويتعين أنها لم تعرفه . وإن كانت القصة متعددة ولا مانع من ذلك فلول هذه المرأة هى السكلابية التى وقع فيها الاضطراب . وقد ذكر ابن سعد بسند فيه المرمى الضعيف عن ابن عمر قال : كان فى نساء النبي ﷺ سنا بنت سفيان بن عوف بن كعب بن أبى بكر بن كلاب ، قال : وكفى النبي ﷺ بمثل أبا أسيد الساعدى يخطب عليه امرأة من بنى عامر يقال لها حمرة بنت يزيد بن عبيد بن رؤاس بن كلاب بن ربيعة بن عامر ، قال ابن سعد : اخذلف علينا اسم السكلابية فقيل فاطمة بنت الحنحناك بن سفيان وقيل حمرة بنت يزيد بن عبيد وقيل سنا بنت سفيان بن عوف وقيل العالية بنت ظبيان بن



عمرو بن عوف ، فقال بعضهم هي واحدة اختلف في اسمها ، وقال بعضهم بل كن جمعا ولكن لكل واحدة منهن قصة غير قصة صاحبها . ثم ترجم الجونية فقال : أسماء بنت النعمان . ثم أخرج من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال : قدم النعمان بن أبي الجون الكندي على رسول الله ﷺ مسلما فقال : يا رسول الله ألا أزوجهك أجل أم في العرب ، كانت تحت ابن عم لها فتوفي وقد رغبت فيك ؟ قال : نعم . قال : فابعث من يحملها إليك . فبعث معه أبا أسيد الساعدي . قال أبو أسيد فاقته ثلاثة أيام ثم تحملت معي في حفرة فأقبلت بها حتى قدمت المدينة فانزلتها في بني ساعدة ، ووجهت إلى رسول الله ﷺ وهو في بني عمرو بن عوف فاخبرته ، الحديث . قال ابن أبي عون : وكان ذلك في ربيع الاول سنة تسع . ثم أخرج من طريق أخرى عن عمرو بن الحكم عن أبي أسيد قال : بعث رسول الله ﷺ إلى الجونية لحملتها حتى نزلت بها في أطم بني ساعدة ، ثم جئت رسول الله ﷺ فأخبرته ، فخرج يمشي على رجله حتى جاءها ، الحديث . ومن طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبي زياد قال : اسم الجونية أسماء بنت النعمان بن أبي الجون ، قيل لها استمدي منه فإنه أحظى لك عنده ، وخذعت لما رآى من جمالها ، وذكر لرسول الله ﷺ من حملها على ما قالت فقال : انهن صواحب يوسف وكيدهن . فهذه تنزل قصتها على حديث أبي حازم عن سهل ابن سعد ، وأما القصة التي في حديث الباب من رواية عائشة فيمكن أن تنزل على هذه أيضا فإنه ليس فيها إلا الاستعاذة ، والقصة التي في حديث أبي أسيد فيها أشياء مغايرة لهذه القصة ، ليقوى التعدد ، ويقوى أن التي في حديث أبي أسيد اسمها أديمة والتي في حديث سبل اسمها أسماء والله أعلم . وأميمة كان قد عقد عليها ثم فارقها وهذه لم يعقد عليها بل جاء ليخطبها فقط ، قوله ( فاهوى بيده ) أي أألمها إليها . ووقع في رواية ابن سعد : فاهوى إليها ليقبها ، وكان إذا اختلى النساء أقمى وقيل ، وفي رواية لابن سعد : فدخل عليها داخل من النساء وكانت من أجل النساء فقالت : أنك من الملوك فإن كنت تريدني أن تحظى عند رسول الله ﷺ فإذا جاءك فاستمدي منه ، ووقع عنده عن هشام بن محمد عن عبد الرحمن بن الفضيل بإسناد حديث الباب : إن عائشة وحفصة دخلتا عليها أول ما قدمت فطشطنها وخضبطنها ، وقالت لها احداها : إن النبي ﷺ يبعج من المرأة إذا دخل عليها أن تقول أود بالله منك . قوله ( فقال : قد عذت بمعاذ ) هو بفتح الميم ما يستعاض به ، أو اسم مكان العوذ ، والتثنون فيه للتعظيم . وفي رواية ابن سعد : فقال بكه على وجهه ، وقال : عذت بمعاذ . ثلاث مرات ، وفي أخرى له : فقال أمن عائد الله ، قوله ( ثم خرج علينا فنال : يا أبا أسيد اكسما رازقين ) براء ثم زاي ثم كاف . بالثنية صفة موصوف محذوف العلم به ، والرازقية ثياب من كتان بيض طوال قاله أبو عبيدة . وقال غيره : يكون في داخل يياضها ذرقة ، والرازق الصنيق . قال ابن التين : متعها بذلك إما وجوبا وأما تفضلا . قلت : وسيأتي حكم المتعة في كتاب النفقات . قوله ( وألقها بأهلها ) قال ابن بطال : ليس في هذا أنه واجهها بالطلاق . وتعبه ابن المنير بأن ذلك ثبت في حديث عائشة أول أحاديث الباب ، فيحمل على أنه قال لها الحق بأهلك ، ثم لما خرج إلى أبي أسيد قال له ألقها بأهلها ، فلا منافاة ، فالاول قصد به الطلاق والثاني أراد به حقيقة اللفظ وهو أن يعيدها إلى أهلها ، لأن أبا أسيد هو الذي كلن أحضرها كما ذكرناه . ووقع في رواية لابن سعد عن أبي أسيد قال : فأمرني فردتها إلى قومها ، وفي أخرى له فلما وصلت بها تصامحوا وقالوا : أنك لغير مباركة ، فإدهاك ؟ قالت : خدعت . قال توفيق في خلاصة هشام . قال : وحديث هشام بن محمد عن أبي خيثمة زهير بن معاوية أنها ماتت كذا ، ثم روى بسند فيه المكلف ، إن المهاجر بن

أبي أمية تزوجها ، فأراد عمر معاقبتها فقالت : ما ضرب عليّ الحجاب ، ولا سميت أم المؤمنين . فسكف عنها ، وعن الواقدي : سمعت من يقول إن عكرمة بن أبي جهل خلف عليها ، قال : وليس ذلك بثبت . ولعل ابن بطال أراد أنه لم واجهها بلفظ الطلاق . وقد أخرج ابن سعد من طريق هشام بن عروة عن أبيه أن الوليد بن عبد الملك كتب إليه يسأله ، فكتب إليه : ما تزوج النبي ﷺ كندية إلا أعتت بنى الجوز فأسكنها . فلما قدمت المدينة نظر إليها فطلقها ولم يبن بها . فقوله فطلقها يحتمل أن يكون باللفظ المذكور قبل ويحتمل أن يكون واجهها بلفظ الطلاق ، ولعل هذا هو السر في إيراد الترجمة بلفظ الاستفهام دون بت الحكم . واعترض بعضهم بأنه لم يتزوجها إذ لم يجر ذكر صورة العقد ، وامتنعت أن تنهب له نفسها فكيف يطلقها ؟ والجواب أنه ﷺ كان له أن يزوج من نفسه بغير إذن المرأة وبغير إذن وليها ، فكان مجرد إرسالها إليها واحضارها ورغبته فيها كافيا في ذلك ، ويكون قوله دعي إلى نفسك ، تطبيقا لحاطرها واستألتها لقلبها ، ويؤيده قوله في رواية لابن سعد وأنه اتفق مع أبيها على مقدار صداقها ، وإن أباهما قال له : إنما رغبت إليك وخطبت إليك . قوله ( وقال الحسين بن الوليد النيسابوري عن عبد الرحمن ) هو ابن الغسيل ( عن عباس بن سهل عن أبيه وأبي أسيد ) هذا التعليق وصله أبو نعيم في المستخرج ، من طريق أبي أحمد الفراء عن الحسين ، ومروان البخاري منه أن الحسين بن الوليد شارك أبا نعيم في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن بن الغسيل ، لكن اختلغا في شيخ عبد الرحمن فقال أبو نعيم حرة وقال الحسين عباس بن سهل ، ثم ساقه من طريق ثالثة عن عبد الرحمن فبين أنه عند عبد الرحمن بالاسنادين ، لكن طريق أبي أسيد عن حرة ابنة عنه وطريق سهل بن سعد عن عباس ابنة عنه ، وكان حرة حذف في رواية الحسين بن الوليد فصار الحديث من رواية عباس بن سهل عن أبي أسيد وليس كذلك ، والتحرير ما وقع في الرواية الثالثة وهي رواية إبراهيم بن أبي الوثير واسم أبي الوثير عمر بن مطرف ، وهو حجازي نزل البصرة ، وقد أدركه البخاري ولم يلقه لحدث عنه بواسطة ، وذكره في تاريخه فقال : مات بعد أبي عاصم سنة اثنتي عشرة ، وأيسر له في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وافقه على إقامة إسناده أبو أحمد الزبيرى أخرجه أحمد في مسنده عنه . ( تنبيهان ) : الاول قال القاضي عياض في أوائل كتاب الجهاد من شرح مسلم ، قال البخاري في تاريخه : الحسين بن الوليد بن علي النيسابوري القرشي مات سنة ثلاث ومائتين ، ولم يذكر في باب الحسن مكبرا من اسمه الحسن بن الوليد ، وذكر في صحيحه في كتاب الطلاق الحسن بن الوليد النيسابوري عن عبد الرحمن عن عباس بن سهل عن أبيه وأبي أسيد : تزوج رسول الله ﷺ أمية بنت شراحيل ، كذا ذكره مكبرا . قلت : لم أدر في شيء من النسخ المعتمدة من البخاري إلا مصغرا ، ويؤيده اقتضاره عليه في تاريخه واقفه أعلم . الثاني وقع في رواية أبي أحمد الجرجاني في السند الأول : عن حرة بن أبي أسيد عن عباس بن سهل عن أبيه ، وهو خطأ سقطت الواو من قوله دعي عن عباس . وقد ثبتت عند جميع الرواة ، وفي الحديث أن هن قال لأمراءه الحق بأهلك وأراد الطلاق طلفت ، فان لم يرد الطلاق لم تطلق على ما وقع في حديث كعب بن مالك الطويل في قصة توبته د أن النبي ﷺ لما أرسل إليه أن يتزل امرأته قال لها الحق بأهلك فكأن فيهم حتى يقضى الله هذا الأمر ، وقد مضى الكلام عليه مستوفى في شرحه . الحديث الثالث حديث ابن عمر في طلاق امرأته ، وقد مضى شرحه مستوفى قبل ، وقوله في هذه الرواية : أنعرف ابن عمر ، إنما قال له ذلك مع أنه يعرف أنه يعمره وهو الذي يخاطبه ليقرره على اتباع السنة ، وعلى القبول من قائلها ، وأنه يلزم العامة الاقتداء بمجاهد العلماء ، فقرره على

ما يلزمه من ذلك لا أنه ظن أنه لا يعرفه ، قال ابن المنير : ليس فيه مواجهة ابن عمر المرأة بالطلاق ، وإنما فيه طلاق ابن عمر امرأته ، لكن الظاهر من حاله المواجهة لأنه إنما طلقها عن شقاق اهـ . ولم يذكر مسنده في الشقاق المذكور ، فقد يجتمل أن لا تكون عن شقاق بل عن سبب آخر ، وقد روى أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : كان تحت امرته أحمدا ، وكان عمر يكرهها فقال : طلقها ، فأثبت النبي ﷺ فقال : أطع أباك ، فيجتمل أن تكون هي هذه ، ولعل عمر لما أمره بطلاقها وشاور النبي ﷺ فامتنع منه أن الطلاق وقع وهي في الحيض فعلم عمر بذلك فكان ذلك هو السر في توليه السؤال عن ذلك لكونه وقع من قبله

٤ - **باب** من جوز الطلاق الثلاث ، لقوله الله تعالى ﴿ الطلاق مرتان ، فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ . وقال ابن الزبير في مريض طلق : لا أرى أن ترضى متهونه . وقال الشعبي : تزني . وقال ابن كثر : تزوج إذا انقضت العدة ؟ قال : نعم . قال : أرأيت إن مات الزوج الآخر فزوج من ذلك ؟

٥٢٥٩ - **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سول بن سعد السامدي أخبره « أن عويمرا المصلياني جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري فقال له : يا عاصم ، أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقضه فتقتلونه ، أم كيف يفعل ؟ سألني يا عاصم عن ذلك رسول الله ﷺ . فقال عاصم عن ذلك رسول الله ﷺ ، فكره رسول الله ﷺ للسائل وعابها ، حتى اكبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ ؟ فلما رجع عاصم إلى أهله جاء عويمر فقال : يا عاصم ، ماذا قال لك رسول الله ﷺ ؟ فقال عاصم : لم تأتني بخبر ، قد كره رسول الله ﷺ المسألة التي سألتك عنها . قال عويمر : والله لا أنتمى حتى أصالحها عنها . فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله ﷺ وسط الناس فقال : يا رسول الله ، أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا ، أيقضه فتقتلونه ، أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله ﷺ : قد أنزل الله فيك وفي صاحبك ، فأذهب فأت بها . قال سول : فتلاعتا ، وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ . فلما فرغا قال عويمر : كذبت عليا يا رسول الله إن أمسكتها . فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ . قال ابن شهاب : فكانت تلك سنة التلاعيتين »

٥٢٦٠ - **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه أخبرني حذيفة بن اليمان قال حدثني حذيفة عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته أن امرأة ربيعة القرظي جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ربيعة طلقني فبنت طلاق ، وإنني تكلمت بعده عند الرحمن بن الزبير القرظي ، وإنما معه مثل الهدية . قال رسول الله ﷺ : لعل تريدن أن ترجعي إلى ربيعة ؟ لا ، حتى يذوق عسلها وتذوق عسلها »



عباس انه كان عنده هذا الحكم من النبي ﷺ ثم يفتى بخلافه إلا يرجع ظهر له ، وروى الخبر آخر من غيره بما روى . وأجيب بان الاعتبار برواية الراوى لا براه لما يطرأ وأيه من احتمال النسيان وغير ذلك ، وأما كونه تمسك بمرجع لم ينحصر في المرفوع لاحتمال التمسك بتخصيص أو تقييد أو تأويل ، وليس قول مجتهد حجة على مجتهد آخر . الثالث أن أبا داود رجح أن ركاة إنما طلق امرأته البتة كما أخرجه هو من طريق آل بيت ركاة ، وهو تعطيل قوى لجواز أن يكون بعض رواة حمل البتة على الثلاث فقال "انما ثلاثا" ، فهذه النكسة ينف الاستدلال بحديث ابن عباس . الرابع أنه منزه شاذ فلا يصعب ، وأجيب بأنه نقل عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزهري مثله ، نقل ذلك ابن مغيث في «كتاب الوثائق» له وعزاه أحمد بن محمد بن وضاح ، ونقل الغزوى ذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كمحمد بن تقى بن خالد ومحمد بن عبد السلام الحنفى وغيرهما ، ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كعطاء وطاوس وعمر بن دينار . ويتعجب من ابن التين حيث جزم بأن لزوم الثلاث لا اختلاف فيه ، وإنما الاختلاف في التحريم مع ثبوت الاختلاف كما ترى ، ويقوى حديث ابن ابي عمير المذكور ما أخرجه مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال «كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة» ، فقال عمر بن الخطاب : ان الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم ، فأمناه عليهم ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه «ان أبا الصهباء قال لابن عباس : أنتم إنما كانت الثلاث تحمل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وثلاثا من إمارة عمر؟ قال ابن عباس نعم ، ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن ابراهيم بن ميسرة عن طاوس «ان أبا الصهباء قال لابن عباس : ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ واحدة؟ قال : قد كان ذلك ، فلما كان في عهد عمر تابع الناس في الطلاق فأجازوه عليهم ، وهذه الطريق الأخيرة أخرجهما أبو داود ، لكن لم يسم ابراهيم بن ميسرة وقال بدله «عن غير واحد» ، ولفظ المتن «أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة» الحديث ، فتمسك بهذا السياق من أعلى الحديث وقال : إنما قال ابن عباس ذلك في غير المدخول بها ، وهذا أحد الأجوبة عن هذا الحديث وهي متعددة ، وهو جواب إسماعيل بن راهويه وجماعة ، وبه جزم ذكرنا الساجي من الشافعية ، ووجهه بأن غير المدخول بها تبين إذا قال لما زوجها أنت طالق ، فإذا قال ثلاثا لما العدد لوقوعه بعد البئرنة . وتعبه القرطبي بأن قوله أنت طالق ثلاثا كلام متصل غير منفصل ، فكيف يصح جملة كلمتين وتعطى كل كلمة حكا؟ وقال النووي : أنت طالق مناه أنت ذات الطلاق ، وهذا القبط يصح تفسيره بالواحدة وبالثلث وغير ذلك . الجواب الثاني دعوى شذوذ رواية طاوس ، وهي طريقة البيهقي ، فانه ساقى الروايات من ابن عباس بلزوم الثلاث ثم نقل عن ابن المنذر أنه لا يظن بابن عباس أنه يحفظ عن النبي ﷺ شيئا ويفتى بخلافه ، فيتمين المصير الى الرجوع ، والأخذ بقول الأكثر أولى من الأخذ بقول الواحد إذا خالفهم . وقال ابن العربي : هذا حديث مختلف في صحته ، فكيف يقدم على الاجماع؟ قال : وبما رده حديث حماد بن زيد - يعنى الذى تقدم أن النسائي أخرجه - فان فيه التصريح بأن الرجل طلق ثلاثا بمجموعة ولم رده النبي ﷺ بل أمناه ، كمنه قال ، وليس في سياق الخبر تعرض لامضاء ذلك ولا لرد . الجواب الثالث دعوى التسخ ، فنقل البيهقي عن الشافعي أنه قال : ينبغي أن يكون ابن عباس علم شيئا نسخ ذلك ، قال البيهقي : ويقويه ما

أخرجه أبو داود من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعته وإن طلقها ثلاثاً ، فنسخ ذلك . وقد أنكر المازري ادعاء النسخ فقال : زعم بعضهم أن هذا الحكم منسوخ وهو غلط فإن عمر لا ينسخ ، ولو نسخ - وحاشاه - لبادر الصحابة إلى إنكاره . وإن أراد القائل أنه نسخ في زمن النبي ﷺ فلا يمتنع لكن يخرج عن ظاهر الحديث ، لأنه لو كان كذلك لم يجوز للراوي أن يخبر ببقاء الحكم في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر . فإن قيل فقد يجمع الصحابة ويقبل منهم ذلك ، قلنا إنما يقبل ذلك لأنه يستدل بأجمعهم على ناسخ ، وأما أنهم ينسخون من تلقاء أنفسهم فماذا فله لأنه إجماع على الخطأ وهم معصومون عن ذلك . فإن قيل قلل النسخ إنما ظهر في زمن عمر ، قلنا : هذا أيضاً غلط لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر ، وليس اقتراض العصر شرطاً في صحة الإجماع على الراجح . قلت : نقل النروي هذا الفصل في شرح مسلم وأقره ، وهو متفق في مواضع : أحدهما أن الذي ادعى نسخ الحكم لم يقل إن عمر هو الذي نسخ حتى يلزم منه ما ذكر ، وإنما قال ما تقدم يشبه أن يكون علم شيئاً من ذلك نسخ ، أي اطلاع على ناسخ للحكم الذي رواه مرفوعاً ، ولذلك أتى بخلافه . وقد سلم المازري في أثناء كلامه أن إجماعهم يدل على ناسخ ، وهذا هو مراد من ادعى النسخ . الثاني إنكاره الخروج عن الظاهر عجيب ، فإن الذي يحاول الجمع بالتأويل يرتكب خلاف الظاهر حتماً . الثالث أن تعليله من قال المراد ظهور النسخ عجيب أيضاً ، لأن المراد بظهوره انتقائه ، وكلام ابن عباس أنه كان يفعل في زمن أبي بكر محمول على أن الذي كان يفعله من لم يبلغه النسخ فلا يلزم ما ذكر من إجماعهم على الخطأ ، وما أشار إليه من مسألة اقتراض العصر لا يجي . هنا ، لأن عصر الصحابة لم ينقض في زمن أبي بكر بل ولا عمر ، فإن المراد بالعصر الطبقة من المجتهدين وهم في زمن أبي بكر وعمر بل وبعدهما طبقة واحدة . الجواب الرابع دعوى الاضطراب قال القرطبي في فهمه ، : وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه ، وظاهر سياقه يقتضي النقل عن جميعهم أن معظمهم كانوا يرون ذلك ، والمادة في مثل هذا أن يشعروا بالحكم وينتشر فكيف ينفرد به واحد عن واحد ؟ قال : فهذا الوجه يقتضي التوقف عن العمل بظاهره أن لم يقتض القطع ببطلانه . الجواب الخامس دعوى أنه ورد في صورة خاصة ، فقال ابن سريج وغيره : يشبه أن يكون ورد في تكرير اللفظ كأن يقول أنت طالق أنت طالق أنت طالق ، وكانوا أولاً على سلامة صدورهم يقبل منهم أنهم أرادوا التأكيد ، فلما كثر الناس في زمن عمر وكثر فهم الخداع ونحوه مما يمنع قبول من ادعى التأكيد حمل عمر اللفظ على ظاهر التكرار فامضاه عليهم ، وهذا الجواب ارتضاه القرطبي وقواه بقول عمر : إن الناس استعملوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، وكذا قال النروي أن هذا أصح الاجابة . الجواب السادس تأويل قوله واحدة ، وهو أن معنى قوله وكان الثلاث واحدة ، أن الناس في زمن النبي ﷺ كانوا يطلقون واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثاً ، وعمله أن المأمي أن الطلاق الموقوع في عهد عمر ثلاثاً كان يوقع قبل ذلك واحدة لأنهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلاً أو كانوا يستعملونها نادراً ، وأما في عصر عمر فكثير استعملها لها ، ومعنى قوله فامضاه عليهم وأجازه وغير ذلك أنه صنع فيه من الحكم ما يقع الطلاق ما كان يصنع قبله ، ورجح هذا التأويل ابن العربي ونسبه إلى أبي زرعة الرازي ، وكذا أورده البيهقي بإسناده الصحيح إلى أبي زرعة أنه قال : معنى هذا الحديث هندی أن ما تطلقون أنتم ثلاثاً كانوا يطلقون واحدة ، قال النروي : وعلى هذا فيكون الخبر وقع عن اختلاف عادة الناس خاصة لا عن تغير الحكم في الواحدة فاقه أهل . الجواب السابع

دعوى وقفه ، فقال بعضهم : ليس في هذا السياق أن ذلك كان يبلغ النبي ﷺ فقره ، والحجة إنما هي في تقريره .  
وتعقب بأن قول الصحابي وكنا نفعل كذا في عهد رسول الله ﷺ ، في حكم الرفع على الراجح حملا على أنه أطلع  
على ذلك فافهم لتوفر دواعيم على السؤال عن جليل الأحكام وحقيقتها . الجواب الثامن حل قوله ثلاثا ، على أن  
المراد بها لفظ البتة كما تقدم في حديث ركانة سواء . وهو من رواية ابن عباس أيضا ، وهو قوى ويؤيده إدخال  
البخاري في هذا الباب الآثار التي فيها البتة والاحاديث التي فيها التصريح بالثلاث كأنه يشير إلى عدم الفرق بينهما  
وأن البتة إذا أطلقت حمل على الثلاث إلا أن أراد المطلق واحدة فيقبل ، فكأن بعض رواة حمل لفظ البتة على الثلاث  
لاشتهار الدعوى بينهما فرواها بلفظ الثلاث وإنما المراد لفظ البتة ، وكانوا في العصر الأول يقبلون من قال أردت  
بالبتة الواحدة فلما كان عهد عمر مضى الثلاث في ظاهر الحكم . قال الفرطبي : وحجة الجمهور في لزوم من حيث  
النظر ظاهرة جدا ، وهو أن المطلقة ثلاثا لا تحمل للدطلق حتى تنكح زوجا غيره ، ولا فرق بين مجموعها ومفرقها  
لغة وشرعا ، وما يتخيل من المرق ضروري إلغاء الشرع اتفاقا في النكاح والعق والاقارب ، فلو قال الول أنكحتك  
هؤلاء الثلاث في كلمة واحدة انقصد كما لو قال أنكحتك هذه وهذه وهذه ، وكذا في العتق والإفراء وغير ذلك من  
الأحكام ، واحتج من قال إن الثلاث إذا وقعت بمجموعة حملت على الواحدة بأن من قال أحلف بأه ثلاثا لا يصد  
حلفه إلا بمينا واحدة ، فيمكن المطلق مثله . وتسقط باختلاف المصنفين فإن المطلق ينشئ طلاق امرأته وقد جعل  
أمد طلاقها ثلاثا ، فإذا قال أنت طالق ثلاثا فكأنه قال أنت طالق جميع الطلاق ، وأما الحلف فلا أمد لعدد أيمان  
فانقرا . وفي الجملة فالذي وقع في هذه المسألة نظير ما وقع في مسألة المنة سواء ، أعني قول جابر إنما كانت فضل في  
عهد النبي ﷺ وأبي بكر وصدر من خلافة عمر ، قال : ثم نهانا عمر عنها فانتبهنا ، فالراجح في الموضعين تحريم المنة  
وإيقاع الثلاث الإجماع الذي انفقد في عهد عمر على ذلك ، ولا يحفظ أن أحدا في عهد عمر خالفه في واحدة منهما ،  
وقد دل إجماعهم على وجود ناسخ وإن كان خفي عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر ، فالخالف يبد  
هذا الإجماع منابذ له والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق والله أعلم . وقد أطلت في هذا  
الموضع لانتهاش من الفتى ذلك مني والله المستعان . **قوله** ( لقول الله تعالى الطلاق مرتان ، فاسمك بمعروف أو  
أسريح بإحسان ) قد استشكل وجه استدلال المصنف بهذه الآية على ما ترجم به من تجوز الطلاق الثلاث ، والذي  
يظهر لي أنه كان أراد بالترجمة مطلق وجود الثلاث منزقة كانت أو بمجموعة ، فالآية واردة على المنع لانتهاش ذلك على  
مشروعية ذلك من غير تكثير ، وإن كان أراد تجوز الثلاث بمجموعة وهو الظاهر فأشار بالآية إلى أنها بما احتج به  
المخالف للنسخ من الوقوع لأن ظاهرها أن الطلاق المشروع لا يكون بالثلاث دفعة بل على الترتيب المذكور ، فأشار إلى  
أن الاستدلال بذلك على منع جميع الثلاث غير متجه إذ ليس في السياق المنع من غير الكيفية المذكورة ، بل انقصد  
الإجماع على أن إيقاع المنتين ليس شرطا ولا راجعا ، بل اتفقوا على أن إيقاع الواحدة أرجح من إيقاع التنتين كما  
تقدم تقريره في الكلام على حديث ابن عمر ، فالخلاص أن مراده دفع دليل المخالف بالآية لا الاحتجاج بها  
لتجوز الثلاث ، هذا الذي ترجع عندي . وقال الكرمانى : وجه استدلاله بالآية أنه تعالى قال ( الطلاق  
مرتان ) فدل على جواز جمع التنتين وإذا جاز جمع التنتين دفعة جاز جمع الثلاث دفعة كذا ، قال : وهو قياس مع  
وضوح الفارق ، لأن جمع التنتين لا يستلزم البيئنة الكبرى بل تنفي له الرجعة إن كانت رجعية وتجهيد العقد بفهم

انتظار عدة إن كانت بائنا ، بخلاف جمع الثلاث . ثم قال الكرماني : أو التبرج باحسان عام يتناول إيقاع الثلاث دفعة . قلت : وهذا لا بأس به لكن التبرج في سياق الآية إنما هو فيما بعد إيقاع الثلاث فلا يتناول إيقاع الطائفت الثلاث ، فإن معنى قوله تعالى (الطلاق مرتان) فيما ذكر أهل العلم بالتفسير أى أكثر الطلاق الذي يكون بعده الامساك أو التبرج مرتان ، ثم حينئذ إما أن يختار استمرار العصمة فيمسك الزوجة أو المفارقة فيسرحها بالطلقة الثالثة ، وهذا التأويل نقله الطبري وغيره عن الجمهور ، ونقلوا عن السدي والضحاك أن المراد بالتبرج في الآية ترك الزوجة حتى تنقضي العدة فتحصل البينة ، ويرجع الأول ما أخرجه الطبري وغيره من طريق اسماعيل بن سميع عن أبي رزين قال : قال رجل : يا رسول الله الطلاق مرتان ، فأين الثالثة ؟ قال : إمساك بمحرف أو تبرج باحسان ، وسنده حسن ، لكنه مرسل لأن أبا رزين لا يحبه له ، وقد وصله الدارقطني من وجه آخر عن اسماعيل فقال : عن أنس ، لكنه شاذ ، والأول هو المحفوظ ، وقد رجح الكيا الهراسي من الشافعية في كتابه أحكام القرآن ، له قول السدي ، ودفع الخبر لكونه مرسلا ، وأطال في تقرير ذلك بما حاصله أن فيه زيادة فائدة ، وهي بيان حال المطافاة بأنها تبين إذا انقضت عدتها ، قال : وتؤخذ الطلقة الثالثة من قوله تعالى (فإن طلقها) اهـ والأخذ بالحديث أولى فإنه مرسل حسن يعتمد بما أخرجه الطبري من حديث ابن عباس بسند صحيح قال : إذا طلق الرجل امرأته تطليقتين فليلق الله في الثالثة ، فاما أن يمسكها فيحسن صحبتها أو يسرحها فلا يظلم من حقها شيئا ، وقال القرطبي في تفسيره : ترجم البخاري على هذه الآية من أجاز الطلاق الثلاث لقوله تعالى (الطلاق مرتان) وهذه إشارة منه إلى أن هذا العدد إنما هو بطريق الفسحة لهم ، فمن ضيق على نفسه لزمه . كذا قال ولم يظهر لي وجه الثروم المذكور ، وإفاه المستعان . قوله وقال ابن الزبير : لا أرى أن توث مبتوتة كذا لأبي ذر ، ولغيره مبتوتة ، بزيادة ضمير للرجل ، وكأنه حذف العلم به ، وهذا التعليق عن عبد الله بن الزبير وصله الشافعي وعبد الرزاق من طريق ابن أبي مليكة قال : سألت عبد الله بن الزبير عن الرجل يطلق امرأته فيبته ثم يموت وهي في عدتها ، قال : أما عثمان فورثها ، وأما أنا فلا أرى أن أورثها لبيزوتته بإفاه . قوله (وقال الشعبي ثرته) وصله سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن مغيرة عن إبراهيم والشعبي في رجل طلق ثلاثا في مرضه قال : تعتد عدة المتوفى عنها زوجها وترثه ما كانت في العدة . قوله (وقال ابن شبرمة) هو عبد الله قاضي الكوفة . قوله (تزوج) بفتح أوله وضم آخره ، وهو استفهام محذوف الاداة . قوله (إذا انقضت العدة ؟ قال : نعم) هذا ظاهره أن الخطاب دار بين الشعبي وابن شبرمة ، لكن الذي رأيت في د سنن سعيد بن منصور ، أنه كان مع غيره فقال سعيد : حدثنا حماد بن زيد عن أبي هاشم في الرجل يطلق امرأته وهو مريض إن مات في مرضه ذلك وورثته ؟ فقال له ابن شبرمة : رأيت إن انقضت العدة . قوله (قال رأيت إن مات الزوج الآخر فرجع من ذلك) هكذا وقع عند البخاري مختصرا ، والذي في رواية سعيد بن منصور المذكورة فقال ابن شبرمة : أتزوج ؟ قال : نعم . قال : فإن مات هذا ومات الأول أترث زوجتي ؟ قال : لا . فرجع إلى العدة فقال ثرته ما كانت في العدة . ولعله سقط ذكر الشعبي من الرواية . وأبو هاشم المذكور هو الرمان بنعم الزاء وتتمديد الميم اسمه يحيى ، وهو واسطي كان يتردد إلى الكوفة ، وهو ثقة . ومحل المسألة المذكورة كتاب الفرائض ، وإنما ذكرت هنا استطرادا . والمبتهرة موحدة ومثنائين من قيل لها أنت طالق البتة وتطلق كل من أينت بالثلاث . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول



حديث سهل بن سعد في قصة الملاحين وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب اللعان ، والفرض منه هنا قوله في آخر الحديث « فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ » الحديث ، وقد تعقب بأن المفارقة في الملائنة وقعت بنفس اللعان فلم يصادف تطبيقه إياها ثلاثا موقعا ، وأجيب بأن الاحتجاج به من كون النبي ﷺ لم ينكر عليه إيقاع الثلاث بمجموعة ، فلم كان ممنوعا لأنكره ، ولو وقعت الفرقة بنفس اللعان . الحديث الثاني حديث عائشة في قصة رقعة القرظي وامراته ، وسيأتي شرحه مستوفى في « باب إذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة زوجا غيره فلم يحسب » وشاهد الترجمة منه قوله « فبث طلاقه » فانه ظاهر في أنه قال لها أنت طالق البتة ، ويحتمل أن يكون المراد أنه طلقها طلاقا حصل به قطع عصمتها منه ، وهو أعم من أن يكون طلقها ثلاثا بمجموعة أو مفردة ، ويؤيد الثاني أنه سيأتي في كتاب الأدب من وجه آخر أنها قالت طلقني آخر ثلاث تطليقات ، وهذا يرجح أن المراد بالترجمة بيان من أجاز الطلاق الثلاث ولم يكرمه ، ويحتمل أن يكون مراد الترجمة أعم من ذلك ، وكل حديث يدل على حكم فرد من ذلك . الحديث الثالث حديث عائشة أيضا « وان رجلا طلق امرأته ثلاثا ، فقتل النبي ﷺ : أنحل للاول ؟ قال : لا » الحديث ، وهو وان كان مختصرا من قصة رقعة فقد ذكرت توجيه المراد به ، وان كان في قصة أخرى فافسك بظاهر قوله « فطلقها ثلاثا » فانه ظاهر في كونها بمجموعة ، وسيأتي في شرح قصة رقعة أن غيره وقع له مع امرأة نظير ما وقع لرقعة ، فليس التمدد في ذلك بعيد

٥ - **باب** من خبر أزواجه ، وقوله الله تعالى :

﴿ قل لأزواجك إن كنن كنن من الحياة الدنيا وزينتها فصالحن أمعنكن وأمرحكن سراحا تجهلا ﴾

٥٢٦٢ - **حديث** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعشى حدثنا مسلم عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت « خبرنا رسول الله ﷺ ، فأخبرنا الله ورسوله ، فلم يمد ذلك علينا شيئا »  
( الحديث ٥٢٦٢ - طارفة في : ٥٦٤ )

٥٢٦٣ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن إسماعيل حدثنا طاهر عن مسروق قال « سألت عائشة عن الطلقة فقالت : خبرنا النبي ﷺ ، أفكان طلاقا ؟ قال مسروق : لا أبالي أخبرتني واحدة أو مائة بعد أن تختارني »

قوله ( باب من خير أزواجه ، وقوله الله تعالى : قل لأزواجك إن كنن كنن من الحياة الدنيا وزينتها ) تقدم في تفسير الأحزاب بيان سبب التخيير المذكور ، وفيها ذا وقع التخيير ، وفي كان التخيير ؟ وأذكر هنا بيان حكم من خير امرأته مع بقية شرح حديث الباب . ووقع هنا في نسخة الصفا في قبل حديث مسروق عن عائشة حديث أبي سلة عنها في المتن ، قال فيه « حدثنا أبو الجان أنبأنا شعيب عن الزهري ح . وقال البيهقي حدثنا يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو سلة بن عبد الرحمن أن عائشة قالت : لما أمر رسول الله ﷺ بتخيير أزواجه ، الحديث وسأله هل لفظ يونس ، وقد تقدم الطريقتان في تفسير سورة الأحزاب ، وساق رواية شعيب وأولها « ان عائشة أخبرته أن رسول الله ﷺ جاء لها حين أمره الله بتخيير أزواجه ، الحديث . ثم ساق رواية البيهقي معقبة أيضا في ترجمة

أخرى. **قوله** (حدثنا عمر بن حفص) أي ابن غياث الكوفي، وقوله «مسلم»، هو ابن صبيح بالنسبة لـ أبو الضحى مشهور بكنيته أكثر من اسمه، وفي طبقة مسلم البطين وهو من رجال البخاري لكنه وإن روى عنه الأعمش لا يروى عن مسروق، وفي طبقة ما مسلم بن كيسان الأعمري وليس هو من رجال الصحيح ولا له رواية عن مسروق. **قوله** (خيرنا رسول الله ﷺ) في رواية الشعبي عن مسروق «خير نساء»، أخرجه مسلم. **قوله** (فاخرنا الله ورسوله، فلم يعد) بتشديد الدال وضم العين من العدد، وفي رواية فلم يعدد «بذلك الأرقام وفي أخرى» فلم يعدد، بسكون العين وفتح المثناة وتشديد الدال من الاعتداد، وقوله «فلم يعد ذلك علينا شيئا» في رواية مسلم «فلم يعدد طلاقا»، **قوله** (إسماعيل) هو ابن أبي خالد، **قوله** (سألت عائشة عن الحيرة) بكسر المعجمة وفتح التحتية بمعنى الحيار. **قوله** (أنسكان طلاقا) ؟ هو استفهام إنكار، ولاحد عن وكيع عن إسماعيل «فهل كان طلاقا» ؟ وكذا للنسائي من رواية يحيى القطان عن إسماعيل. **قوله** (قال مسروق : لا أبالي أخيرتها واحدة أو مائة بعد أن تختارني) هو موصول بالاسناد المذكور، وقد أخرجه مسلم من رواية علي بن مسهر عن إسماعيل فقدم كلام مسروق المذكور وأفظه عن مسروق «قال ما أبالي»، فذكر مثله وزاد «أو ألما»، ولقد سألت عائشة، فذكر حديثها، وبقول عائشة المذكور يقول جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، وهو أن من خير زوجته فاختارته لا يقع عليه بذلك طلاق، لكن اختلفوا فيما إذا اختارت نفسها هل يقع طلاق واحدة رجعية أو بائنا أو يقع ثلاثا ؟ وحكي الترمذي عن علي : إن اختارت نفسها فواحدة بائنة، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية. وعن زيد بن ثابت : أن اختارت نفسها ثلاثا وإن اختارت زوجها فواحدة بائنة. وعن عمر وابن مسعود : إن اختارت نفسها فواحدة بائنة، وعنهما رجعية، وإن اختارت زوجها فلا شيء. ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى أن التخيير ترديد بين شيئين، فلو كان اختيارها زوجها طلاقا لأحدنا، فدل على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق واختيارها زوجها بمعنى البقاء في المصحة. وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق زاذان قال «كنا جلوسا عند علي فسئل عن الحيار فقال : سألتني عنه عمر فقلت : إن اختارت نفسها فواحدة بائنة، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية. قال : ليس كما قلت، إن اختارت زوجها فلا شيء. قال : فلم أجد بدا من متابعتها. فلما وليت رجعت إلى ما كنت أعرف. قال علي : وأرسل عمر إلى زيد بن ثابت فقال : فذكر مثل ما حكاه عنه الترمذي. وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عن علي نظير ما حكاه عنه زاذان من اختياره، وأخذ مالك بقول زيد بن ثابت واحتج بعض أتباعه أسكتوا إذا اختارت نفسها يقع ثلاثا بأن معنى الحيار بت أحد الأمرين : إما الأخذ، وإما الترك. فلو قلنا إذا اختارت نفسها تكون طلاق رجعية لم يعمل بمقتضى اللفظ لأنها تكون بعد في أسر الزوج وتكون كمن خير بين شيئين فاختار غيرهما، وأخذ أبو حنيفة بقول عمر وابن مسعود فيما إذا اختارت نفسها فواحدة بائنة ولا يرد عليه إلا إيراد السابق. وقال الشافعي : التخيير كناية، فإذا خير الزوج امرأته وأراد بذلك تخييرها بين أن تعاليق منه وبين أن تستمر في عصمته فاختارت نفسها وأرادت بذلك الطلاق طاعت، فلو قالت : لم أريد باختيار نفسي الطلاق صدقت. ويؤخذ من هذا أنه لو وقع التصريح في التخيير بالتطليق أن الطلاق يقع جزما، نبه على ذلك شيخنا حافظ الوقت أبو الفضل العراقي في «شرح الترمذي» وبه صاحب «الهداية» من الحنفية على اشتراط ذكر النفس في التخيير، فلو قال مثلاً اختارني فقال اخترت لم يكن تخييراً بين الطلاق وعدمه وهو ظاهر، لكن

عله الاطلاق فلو قصد ذلك بهذا اللفظ ساخ . وقال صاحب د الهداية ، أيضا : ان قال د اختارى ، يترى به الطلاق قلها أن تطلق نفسها ويقع باتنا ، فلو لم ينو فهو باطل . وكذا لو قال اختارى فقالت اخترت فلو نوى فقالت اخترت نفسى وقعت طاعة رجعية . وقال الخطاى : يؤخذ من قول عائشة د فاخترناه فلم يكن ذلك طلاقا ، أنها لو اختارت نفسها لسكان ذلك طلاقا ، ووافقه القرطبى فى د المفهم ، فقال : فى الحديث أن الخيرة إذا اختارت نفسها أن نفس ذلك الاختيار يكون طلاقا من غير احتياج الى نطق بلفظ يدل على الطلاق ، قال : وهو مقتبس من مفهوم قول عائشة المذكور . قلت : لكن ظاهر الآية أن ذلك بمجرد لا يكون طلاقا ، بل لابد من انشاء الزوج الطلاق ، لأن فيها ( فتعالين أمتعن وأسرحتن ) أى بعد الاختيار ، ودلالة المنطوق مقدمة على دلالة المفهوم ، واختلافوا فى التخيير هل هو بمعنى التملك أو بمعنى التوكيل ؟ والشافعى فيه قولان المصحح عند أصحابه أنه تملك ، وهو قول المالكية بشرط مبادرتها له حتى لو آخرت بقدر ما يقطع القبول عن الإيجاب فى العقد ثم طلقت لم يقع ، وفى وجه لا يضر التأخير ما دام فى المجلس وبه جزم ابن القاسم ، وهو الذى رجحه المالكية والخنفية ، وهو قول الثورى والىب والاوزاعى . وقال ابن المنذر : الراجح أنه لا يتقيد ولا يشترط فيه الفور ، بل متى طلقت نفذ ، وهو قول الحسن والزهرى ، وبه قال أبو عبيد ومحمد بن نصر من الشافعية والطحاوى من الخنفية ، وتمسكوا بحديث الباب حيث وقع فيه د انى ذاكر لك اسرا فلا تمجلى حتى تستأمرى أبويك ، الحديث ، قائمه ظاهر فى أنه فسح لها إذ أخبرها أن لا تختار شيئا حتى تستأذن أبويها ثم تفعل ما يشيران به عليها ، وذلك يقتضى عدم اشتراط الفور فى جواب التخيير . قلت : ويمكن أن يقال يشترط الفور أو ما دام فى المجلس عند الاطلاق ، فأما لو صرح الزوج بالفسخ فى تأخيرها بسبب يقتضى ذلك فيترسخ ، وهذا الذى وقع فى قصة عائشة ، ولا يلزم من ذلك أن يكون كل خيار كذلك ، والله أعلم

٦ - باب إذا قال قارقتك ، أو سرحتك ، أو الخلية ، أو للبرية ، أو ما عني به الطلاق ، فهو على نيته . وقول الله عز وجل ( وسرحوهن سراحا جميلا ) ، وقال ( وأسرحكن سراحا جميلا ) ، وقال ( فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان ) ، وقال ( أو فارقوهن بمعرف ) . وقالت عائشة د قد علم النبي ﷺ أن أبوي لم يكونا بأصراني بفراقه

قوله ( باب إذا قال قارقتك أو سرحتك أو الخلية أو البرية أو ما عني به الطلاق فهو على نيته ) هكذا به المصنف الحكم فى هذه المسألة ، فانضى أن لا صريح عنده إلا لفظ الطلاق أو ما تصرف منه ، وهو قول الشافعى فى القديم ، ونص فى الجديد على أن الصريح لفظ الطلاق والفراق والسراح لورود ذلك فى القرآن بمعنى الطلاق . ووجهة القديم أنه ورد فى القرآن لفظ الفراق والسراح لغير الطلاق بخلاف الطلاق فاه لم يرد إلا للطلاق ، وقد رجع جماعة القديم كالطبري فى د العدة ، والمحاملى وغيرهما ، وهو قول الخنفية ، واختاره القاضى عبد الوهاب من المالكية ، وحكى الدارمى عن ابن خبير أن من لم يعرف الاطلاق فهو صريح فى حقه فقط ، وهو تفصيل قوى ، ونحوه لرويانى قائم قال : لو قال هربى فارقتك ولم يعرف أنها صريحة لا يكون صريحا فى حقه . واتفقوا على أن لفظ

الطلاق وما تصرف منه صريح ، لكن أخرج أبو عبيد في «غريب الحديث» ، من طريق عبد الله بن شهاب الخولاني عن عمر أنه «رفع إليه رجل قالت له امرأته : شبنى ، فقال : كأنك طيبة ، قالت : لا ، قال : كأنك حمامة . قالت : لا أرضى حتى تقول أنت خلية طالق ، فقاما ، فقال له عمر : خذ بيدها فبى إسرائيل ، قال أبو عبيد قوله خلية طالق أى ناقة كانت معقولة ثم أطلقها وخلي عنها فتسمى خلية لأنها خلعت عن العقال ؛ وطالق لأنها طلقت منه ، فأراد للرجل أنها تشبه الناقة ولم يقصد الطلاق بمعنى الفراق أصلا ، فأسقط عنه عمر الطلاق . قال أبو عبيد : وهذا أصل لكل من تكلم بشئ . من ألفاظ الطلاق ولم يرد الفراق بل أراد غيره فالقول قوله فيه فيأ بينه وبين الله تعالى اه . وإلى هذا ذهب الجمهور ، لكن المشكل من قصة عمر كونه وقع إليه وهو حاكم ، فإن كان إجراء مجرى الدنيا ولم يكن هناك حكم فيرافق وإلا فهو من الزاد . وقد نقل الخطابي الإجماع على خلافه ، لكن أنبت غيره الخلاف وعزاه لداود . وفي الجوهري مائة نضيه ، وحكاها الروائي ، وإن أول الجمهور وشرطوا قصد لفظ الطلاق لمعنى الطلاق ليخرج المجس مما إذا لقن كلمة الطلاق فقاما وهو لا يعرف معناها أو العربي بالعكس ، وشرطوا مع التلق بلفظ الطلاق ثمعد ذلك احترازا عما سبق به اللسان والاختيار ليخرج المكره ، لكن إن أكره فقاما مع قصد إلى الطلاق وقع في الأصح . قوله (وقول الله تعالى : ومروهم سراحا جميلا) كأنه يشير إلى أن في هذه الآية لفظ التسميع بمعنى الإرسال لا بمعنى الطلاق لأنه أمر من طلق قبل الدخول أن يمنع ثم يسرح ، وليس المراد من الآية تطليقها بعد التطليق قطعا . قوله (وقال : وأسرحكن) يعنى قوله تعالى (يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن ممن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحكن سراحا جميلا) والتسريح في هذه الآية محتمل للتطليق والإرسال ، وإذا كانت صالحة للأمرين اتنى أن تكون صريحة في الطلاق ، وذلك وراجع إلى الاختلاف فيما خبر به النبي ﷺ نساء : هل كان في الطلاق والإقامة ، فإذا اختارت نفسها طلقته وإن اختارت الإقامة لم تطلق كما تقدم تقريره في الباب قبله ؟ أو كان في التغيير بين الدنيا والآخرة ، فإن اختارت الدنيا طلقها ثم متعها ثم سرحها ، ومن اختارت الآخرة أمرها في حصته ؟ قوله (وقال تعالى : فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان) تقدم في الباب قبله بيان الاختلاف في المراد بالتسريح هنا وأن الراجح أن المراد به التطليق . قوله (وقال : أو فارقه من بمعروف) يريد أن هذه الآية وردت بلفظ الفراق في موضع ورودها في البقرة بلفظ السراح ؛ والحكم فيهما واحد لأنه ورد في الموضعين بعد وقوع الطلاق ، فليس المراد به الطلاق بل الإرسال . وقد اختلف الساف قديما وحديثا في هذه المسألة : فجاء من على بأسانيد بعضها بعضا وأخرجها ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما قال والبرية والخليفة والباثن والحرام والبت ثلاث ثلاث ، وبه قال مالك وابن أبي ليلى والأوزاعي ، لكن قال في الخليفة إنها واحدة وجمية ، وقوله من الزهرى ومن زيد بن ثابت في البرية والبتة والحرام ثلاث ثلاث ، وعن ابن عمر في الخليفة والبرية ثلاث وبه قال قتادة ، ومثله من الزهرى في البرية فقط ، واحتج بعض المالكية بأن قول الرجل لامرأته أنت بائن وبنة وبنة وخليه وبرية يتضمن إيقاع الطلاق لأن معناه أنت طالق متى طلاقا تبينين به منى ، أو بنت أى يقطع عصمتك منى ، والبتة معناه ، أو تخلين به من زوجتي أو تزين منها ، قال : وهذا لا يكون في المدخول بها إلا ثلاثا إذا لم يكن هناك خلع ، وتذهب بأن الحل هل ذلك ليس صريحا والعصمة الثابتة لا ترفع بالاحتمال ، وبأن من يقول إن من قال لزوجته أنت طالق بانه إذا لم يكن هناك خلع أنها تقع جمية مع التصريح كيف لا يقول ياخذ مع التقدير

وبأن كل لفظة من المذكورات إذا قصد بها الطلاق ووقع وانقضت العدة أنه يتم المعنى المذكور ، فلم ينحصر الأمر فيها ذكرها وإنما النظر عند الإطلاق ، فالتى يرجح أن الألفاظ المذكورة وما في معناها كنايةات لا يقع الطلاق بها إلا مع قصد إليه ، وصابط ذلك أن كل كلام أفهم الفقرة ولو مع دقته يقع به الطلاق مع قصد ، فاما إذا لم يفهم الفقرة من اللفظ فلا يقع الطلاق ولو قصد إليه ، كما لو قال كلى أو اشربى أو نحو ذلك ، وهذا تحرير مذهب الشافعى فى ذلك ، وقاله قبله الشئى وعطاء وعروة بن دينار وغيرهم ، وبهذا قال الأوزاعى وأصحاب الرأى ، واحتج لهم البخارى بحديث أبى هريرة الآتى قريباً ، تجاوز الله عن أمى عما حدثت به نفسها ما لم تعمل به أو تنكلم ، فانه يدل على أن النية وحدها لا تؤثر إذا تجردت عن الكلام أو الفعل . وقال مالك : إذا غاطبها بأى لفظ كان وقصد الطلاق طلقت حتى لو قال يا فلانة يريد به الطلاق فهو طلاق ، وبه قال الحسن بن صالح بن حى . **قوله** ( وقالت عائشة : قد علم النبي ﷺ أن أبى لم يكونا بأمرانى بفراقه ) هذا التعليل طرف من حديث التخيير ، وقد تقدم عن عائشة فى آخر حديث عمرى د باب موهظة الرجل ابنته ، من كتاب النكاح ، وبيان الاختلاف على الزهرى فى استناده ، وأرادت عائشة بالفراق هنا الطلاق جزماً ، ولا نزاع فى الحل عليه إذا قصد إليه ، وإنما النزاع فى الإطلاق إذا تقدم <sup>(١)</sup>

٧ - باب من قل لامرأته : أنتى على حرام . وقال الحسن : نيته . وقال أهل العلم : إذا طلق ثلاثاً قد حرمت عليه ، فسوءه حراماً بالطلاق والفراق . وليس هذا كالتى يجرم الطعام لأنه لا يقال لا طعام الحرام ، ويقال للمطعم حرام ، وقال فى الطلاق ثلاثاً ( لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره )

٥٢٦٤ - وقال البيهقى من نافع قال « كات ابن عمار إذا سئل عن طلق ثلاثاً ، قال : لو طلقت مرة أو مرتين ، فإن لنبى ﷺ أمرى بهذا ، فإن طلقها ثلاثاً حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيرك ،

٥٢٦٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن معاوية حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « طلق رجل امرأته ، فزوجت زوجاً غيره فطلقها ، وكانت معه مثل الهدية فلم يصل منه إلى شئ تريده ، فلم يلبث أن طلقها ، فأنت النبي ﷺ قالت : يا رسول الله إن زوجى طلقى ، وإنى تزوجت زوجاً غيره فدخل بى ولم يكن معه إلا مثل الهدية فلم يقر بى إلا هبة واحدة لم يصل منى إلى شئ ، فأقبل لزواجى الأول ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا تحلين لزواجك الأول حتى يذوق الآخر حصيلتك وتذوق حصيلته ،

**قوله** ( باب من قال لامرأته : أنتى على حرام ، وقال الحسن : نيته ) أى يصل على نيته . وهذا التعليل رسله البين ، ووقع لنا حالياً فى جزء محمد بن عبد الله الأنصارى ، شيخ البخارى قال « حدثنا الأشعث عن الحسن فى الحرام إن نوى يمينا فيمين ، وإن طلاقاً فطلاق ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن ، وبهذا قال النخعى

والشافعي وإسحق ، وروى نحوه عن ابن مسعود وابن عمر وطاوس ، وبه قال النووي لكن قال : ان نوى واحدة فهي بائن . وقال الحنفية مثله لكن قالوا : ان نوى اثنتين فهي واحدة بائنة ، وان لم ينو طلاقاً فهي بائن ويصير مولياً ، وهو عجيب والأول أعجب . وقال الأوزاعي وأبو ثور : بين الحرام تنكفر ، وروى نحوه عن أبي بكر وعمر وعائشة وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس ، واحتج أبو ثور بظاهر قوله تعالى ﴿ لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ وسيأتي بيانه في الباب الذي بعده . وقال أبو قلابة وسعيد بن جبيرة : من قال لامرأته أنت علي حرام لومته كفارة الظهار . ومثله من أحد . وقال الطحاوي : يحتمل أنهم أرادوا أن من أراد به الظهار كان مظاهراً ، وإن لم ينو كنه عليه كفارة بين مغلظة وهي كفارة الظهار ، لا أنه يصير مظاهراً ظاهراً حقيقة ، وفيه بعد . وقال أبو حنيفة وصاحبه : لا يكون مظاهراً ولو أراد . وروى عن علي وزيد بن ثابت وابن عمر والحكم وابن أبي ليلى : في الحرام ثلاث تطليقات ولا يسأل من نيته ، وبه قال مالك ، وعن مسروق والشعبي وربيعة : لا شيء فيه ، وبه قال أصبح من المالكية . وفي المسألة اختلاف كثير من السلف بلغها القراطي المفسر إلى ثمانية عشر قولاً ، وزاد غيره عليها . وفي مذهب مالك فيها تفاصيل أيضاً بطول استيعابها . قال القراطي : قال بعض علمائنا سبب الاختلاف أنه لم يقع في القرآن صريحاً ولا في السنة نص ظاهر صحيح يعتمد عليه في حكم هذه المسألة ، فتجاذبها العلماء ، فمن تمسك بالبرادة الأصلية قال لا يلزمه شيء ، ومن قال إنها بين أخذ بظاهر قوله تعالى ﴿ قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ﴾ بعد قوله تعالى ﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ ، ومن قال يجب الكفارة وليست بيمين بناء على أن معنى اليمين التحريم أوقعت الكفارة على المعنى ، ومن قال تقع به طلقة وجمية حل الأنف على أقل وجوهه الظاهرة وأقل ما تحرم به المرأة طلقة تحرم الوطء ما لم يرجعها ، ومن قال بائنة لثلاثة تراتر التحريم بها ما لم يجدد العقد ، ومن قال ثلاث حل القفص على منتهى وجوهه ، ومن قال ظاهراً نظر إلى معنى التحريم وقطع النظر عن الطلاق فأنحصر الأمر عنده في الظهار ، وافته أمم . قوله ﴿ وقال أهل العلم : إذا طلق ثلاثاً فقد حرمت عليه فسموه حراماً بالطلاق والفرق ﴾ أي فلا بد أن يصرح القائل بالطلاق أو يقصد إليه ، فلو أطلق أو نوى غير الطلاق فهو محل النظر . قوله ﴿ وليس هذا كالذي يحرم الطعام . لأنه لا يقال للطعام الحل حرام ويقال للطلقة حرام ، وقال في الطلاق ثلاثاً : لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ قال المذهب : من نكح الله على هذه الأمة فيما خفف عنهم أن من قبهم كانوا إذا حرموا على أنفسهم شيئاً حرم عليهم كما وقع ليعقوب عليه السلام ، خفف الله ذلك من هذه الأمة ، ونهاهم أن يحرموا على أنفسهم شيئاً مما أحل لهم فقال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ﴾ اه . وأظن البخاري أشار إلى ما تقدم عن أصح وغيره عن سوي بين الزوجة وبين الطعام والشراب كما تقدم نقله عنهم ، فينبغي أن الشئين وإن استويا من جهة فقد يفترقان من جهة أخرى ، فالزوجة إذا حرمتها الرجل على نفسه وأراد بذلك تطليقها حرمت ، والطعام والشراب إذا حرمتها على نفسه لم يحرم ، ولهذا احتج بانفائهم على أن المرأة بالطلقة الثالثة تحرم على الزوج لقوله تعالى ﴿ لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ وورد عن ابن عباس ما يؤيد ذلك ، فأخرج يزيد بن هادون في كتاب النكاح ومن طريقه البيهقي بسند صحيح عن يوسف بن ماعك : أن أعرابياً أتى ابن عباس فقال : اني جعلت امرأتى حراماً ، قال : ليست عليك بحرام . قال : أرايت قول الله تعالى ﴿ كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل

على نفسه (ح الآية ؟ فقال ابن عباس : ان إسرائيل كان به عرق النسا فجعل على نفسه إن شفاء الله أن لا يأكل العروق من كل شيء ، وليست بحرام بمعنى على هذه الامة . وقد اختلف العلماء فيمن حرم على نفسه شيئا ، فقال الشافعي : إن حرم زوجته أو أمته ولم يقصد الطلاق ولا الظهار ولا العتق فعليه كفارة يمين ، وإن حرم طعاما أو شرابا فنفو . وقال أحمد : عليه في الجميع كفارة يمين . وتقدم بيان بقية الاختلاف في الباب الذي قبله . قال البيهقي بعد أن أخرج الحديث الذي أخرجه الترمذي وابن ماجه بسند رجاله ثقات من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق د عن عائشة قالت : آلى النبي ﷺ من نسائه وحرم ، فجعل الجرام حللا ، وجعل في اليمين كفارة ، قال فان في هذا الخبر تقوية لقول من قال إن لفظ الحرام لا يكون باطلا ولا طلاقا ولا ظهارا ولا يميناً . قوله ( وقار الليث عن نافع قال : كان ابن عمر إذا سئل عن طلق ثلاثا قال : لو طلقت مرة أو مرتين ، فان النبي ﷺ أمرني بهذا ، فان طلقنا ثلاثا حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيره ) كذا لاكثر وفي رواية الكشميري فان طلقها وحرمت عليه ، بضمة الغائب في الموضعين ، وهذا الحديث مختصر من قصة تطليق ابن عمر امرأته وقد سبق شرحه في أول المطالع ، وظن ابن الزين أنه هذا الخبر فاستشكل على مذهب مالك قولهم ان الجمع بين تطبيقين بدعة ، قال والنبي ﷺ لا يأمر بالبدعة ، وجوابه أن الإشارة في قول ابن عمر « فان النبي ﷺ أمرني بذلك » الى ما أمره من اجتماع امرأته في آخر الحديث ، ولم يرد ابن عمر أنه أمره أن يطلق امرأته مرة أو مرتين وإنما عو كلام ابن عمر . ففصل لسانه حال المطلق . وقد روينا الحديث المذكور من طريق الليث التي علقها البخاري مطولا موصولا عاليا في جزء أبي الجهم العلاد بن موسى الباهلي ، ورواية أبي تقاسم البغوي عنه عن الليث ، وفي أوله قصة ابن عمر في طلاق امرأته ، وبعده وقال نافع وكان ابن عمر ، الخ وأخرج مسلم الحديث من طريق الليث لكن ليس بتامه ، وقال الكرماني : قوله ولو طلقت ، جزاؤه محذوف تقديره لكن خيرا أو هو لتضمني فلا يحتاج الى جواب وليس كما قال بل الجواب : لكان لك الرجعة لقوله « فان النبي ﷺ أمرني بهذا ، والتقدير فان كان في طهر لم يجامعها فيه كان طلاقا سنة ، وإن وقع في الحيض كان طلاقا بدعة ، ومطلق البدعة ينبغي أن يبادر إلى الرجعة . ولهذا قال « فان النبي ﷺ أمرني بهذا » أي بالمرجعة لما طلقت الحائض ، وقسم ذلك قوله « وإن طلقت ثلاثا » وكان ابن عمر الحق الجمع بين المرتين بالواحدة فسوى بينهما ، وإلا فالذي وقع منه إنما هو واحدة كما تقدم بياحه صريحا هناك وأراد البخاري بإيراد هذا هنا الاستشهاد بقول ابن عمر « حرمت عليك » فسيما حراما بالتطليق ثلاثا كما أنه يريد أنها لا تصير حراما بمجرد قوله أنت على حرام حتى يريد به الطلاق أو يطلقها بائنا ، وخفي هذا على الشيخ مناطي ومن تبعه فنفروا مناسبة هذا الحديث للرجعة ، ولكن عرج شيخنا ابن الملقن تلويحا على شيء مما أشرت إليه . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة امرأة رفاعه لقوله فيه « لا تجلين لزوجك الاول حتى ينفق الآخر عسيتك » وسيأتي شرحه قريبا . وقوله في هذه الرواية « فلم يقرئني إلا هنة واحدة » هو بلفظ حرف الاستثناء ، والتي بعده بفتح الهاء وتخفيف النون ، وحكى الهروي تصديدها وقد أنكره الأزهري قبله ، وقال الخليل : هي كلمة يكتفى بها عن الشيء يستحي من ذكره باسمه ، قال ابن التين منناه لم يعانى إلا مرة واحدة يقال هن امرأته إذا غشيا . ونقل الكرماني أنه في أكثر النسخ بموحدة ثقيلة أى مرة ، والذي ذكر صاحب « المشارق » أن الذي رواه بالموحدة هو ابن السكن قال : وعند الكافة بالنون ، وحكى في معنى هبة بالموحدة ما تقدم وهو أن المراد بها مرة واحدة ،

قال وقيل المراد بالمهبة الرقعة يقال حدر هبة السيف أى وقعت، وقيل هى من هب اذا احتاج الى الجماع يقال هب التيس هب هيبا . (مقنبيه) : زعم ابن بطال أن البخارى يرى أن التحريم يتنزل منزلة الطلاق الثلاث، وشرح كلامه على ذلك فقال بعد أن ساق الاختلاف فى المسألة : وفى قول مسروق ما أبالى حرمت امرأتى أو جفنة تريد، وقول الشعبي أنت على حرام أهون من فعلى هذا القول شذوذ، وعليه رد البخارى، قال واحتج من ذهب أن من حرم زوجته أنها ثلاث تطليقات بالاجماع على أن من طلق امرأته ثلاثا أنها تحرم عليه، قال فلما كانت الثلاث تحرمها كان التحريم ثلاثا، قال وإلى هذه الحجة أشار البخارى بإيراد حديث رقاعة لأنه طلق امرأته ثلاثا فلم تحمل له مراجعتها إلا بعد زوج، فكذلك من حرم على نفسه امرأته فهو كمن طلقها اهـ . وفيما قاله نظر، والذي يظهر من مذهب البخارى أن الحرام ينصرف الله فيه للقاتل، ولذلك حذر الباب بقول الحسن البصرى، وهذه مادة فى وضع الاختلاف مهما صدر به من النقل عن صحابى أو تابعى فهو اختياره، وحلنا البخارى أن يستدل بكون الثلاث تحرم أن كل تحريم له حكم الثلاث مع ظهور منع المحصر، لأن الطلقة الواحدة تحرم غير المدخول بها مطلقا والباقي تحرم المدخول بها إلا بعد عقد جديد، وكذلك الرجعية إذا انقضت عدتها فلم ينحصر التحريم فى الثلاث، وأيضا فالتحريم أهم من التطليق ثلاثا فكيف يستدل بالأهم على الأخس؟ وما يؤيد ما اخترناه أولا تعقيب البخارى الباب بترجمة ولم تحرم ما أحل الله لك، وساق فيه قول ابن عباس إذا حرم امرأته فليس بشئ، كما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى

#### ٨ - باب لم تحرم ما أحل الله لك ؟

٥٢٦٦ - **حدثني الحسن بن الصباح** سمع الزبيد بن نافع حدثنا معاوية بن وهب بن أبي كنبر عن يلى بن حكيم عن سعيد بن جبهر أنه أخبره أنه سمع ابن عباس يقول : إذا حرم امرأته ليس بشئ، وقال (لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة) .

٥٢٦٧ - **حدثني الحسن بن محمد بن الصباح** حدثنا حجاج بن ابن جريح قال زعم عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يقول «سمعت عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ كان يمسك عند زينب ابنة جحش ويشرّب عندها عسلا، فواصبت أنا وخصة أن أبتادخل عليها النبي ﷺ فلنقل : إني لأجدنك ربيح متفاير، أكلت متفاير. فدخل على إحداها قالت له ذلك . فقال : لا بأس، شربت عسلا عند زينب ابنة جحش، ولن أعوده . فذكرت (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك - إلى - إن تنوبا إلى الله) لعائشة وخصة (وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا) قوله : بل شربت عسلا،

٥٢٦٨ - **حدثني قروة بن أبي الثراء** حدثنا علي بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت «كان رسول الله ﷺ يحب العسل والحلوى، وكان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه



فبدلوا من إحداهن ، فدخل على حفصة بنت عمر فاحتبس أكثر ما كان يحتبس ، فبرئت ، فسألت عن ذلك ، فقيل لي : أهدت لها امرأة من قومها عككة عسل ، فسقت النبي ﷺ منه شرقة ، فقلت : أما والله لأقتالن له ، فقلت أسودة بنت زمعة : إنه سيدنو منك ، فإذا دنا منك فقلني : أكلت مغافير ، فانه سيقول لك : لا ، فقلولي له : ما هذا الرج الذي أجده منك ؟ فانه سيقول لك : سقنتي حفصة شرقة عسل ، فقلولي له : جربت نعله للفرط ، وسأقول ذلك . وقولي أنت يا صفية ذلك . قالت تقول أسودة : فوالله ما هو إلا أن قام على الباب فأردت أن أباديه بما أمرتني به ففرقا منك . فلما دنا منها قالت له أسودة : يا رسول الله ، أكلت مغافير قال : لا . قالت فما هذا الرج الذي أجده منك ؟ قال : سقنتي حفصة شرقة عسل . فقالت : جربت نعله للفرط . فلما دار إلى قلت له نحو ذلك . فلما دار إلى صفية قالت له مثل ذلك . فلما دار إلى حفصة قالت : يا رسول الله ألا أسقيك منه ؟ قال : لا حاجة لي فيه . قالت تقول أسودة : والله لقد حرمتناه ، قلت لها : اسكني »

قوله ( باب لم تحرم ما أحل الله لك ) كذا للاكثر وسقط من رواية النسفي لفظ « باب » ، ووقع بدله « قوله تعالى » . قوله ( حدثني الحسن بن الصباح ) هو البزار آخره راء مهملة وهو واسطي نزل بغداد ، وانه المجرور ولينه الناسي قليلا ، وأخرج عنه البخاري في الإيمان والصلاة وغيرهما فلم يكسر ، وأخرج البخاري عن الحسن بن الصباح الزعفراني ، لكن اذا وقع هكذا يكون نسب لجده فهو الحسن بن محمد بن الصباح وهو المروي عنه في الحديث الثاني من هذا الباب ، وفي الرواية من شيوخ البخاري ومن في طبقاتهم محمد بن الصباح الدولابي أخرجه عنه البخاري في الصلاة والبيوع وغيرهما ، وليس هو أخا للحسن بن الصباح ومحمد بن الصباح المجرعاني أخرجه عنه أبو داود وابن ماجه ، وهو غير الدولابي ، وعبد الله بن الصباح العطار أخرجه عنه البخاري في البيوع وغيره وليس أحد من هؤلاء أخا الآخر . قوله ( سمع الربيع بن نافع ) أي أنه سمع ولفظ « أنه » محذوف خطأ وينطق به ، وقل من به عليه كما وقع التنبيه على لفظ « قال » . والربيع بن نافع هو أبو توبة يفتح المثناة وسكون الواو بعدها موحدة مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، حلبي نزل مارسوس ، أخرجه عنه الستة إلا الترمذي بواسطة إلا أبا داود وأخرج عنه الكثير بنهر واسطة وأخرج عنه بواسطة أيضا ، وأدركه البخاري ولكن لم أره عنه في هذا الكتاب شيئا بنهر واسطة ، وأخرج عنه بواسطة إلا الموضع المتقدم في المزارعة فانه قال فيه « قال الربيع بن نافع » ، ولم يقل وحدثناه فا أدري لقيه أو لم يلقه ، وليس له عنده إلا هذان الموضعان . قوله ( حدثنا معاوية ) هو ابن سلام بتشديد اللام وشيخه يحيى ومن فوقه ثلاثة من التابعين في نسق . قوله ( اذا حرم أمراته ليس بشئ ) كذا الكشميني ولاكثر « ليست » أي الكلمة وهي قوله أنت علي حرام أو محرمة أو نحو ذلك . قوله ( وقال ) أي ابن عباس مستدلا على ماذهب اليه بقوله تعالى ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ) يشهد بذلك الى قصة التحريم ، وقد وقع بسط ذلك في تفسير سورة التحريم ، وذكر في « باب موهظة الرجل ابنته » في كتاب النكاح في شرح الحديث المطول في ذلك من رواية ابن عباس عن عمر بيان الاختلاف هل المراد تحريم السمل أو تحريم مارية وأنه قيل في

السبب غير ذلك ، واستوعبت ما يتعلق بوجه الجمع بين تلك الأقوال بحمد الله تعالى . وقد أخرج النسائي بسند صحيح عن أنس ، أن النبي ﷺ كانت له أمة يطؤها ، فلم تول به حفصة وعائشة حتى حرماها ، فأ نزل الله تعالى هذه الآية : يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ، وهذا أصح طرق هذا السبب ، وله شاهد مرسل أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد بن أسلم الزابعي الشهير قال : أصاب رسول الله ﷺ أم إبراهيم ولده في يده بعض نسائه ، فقالت : يا رسول الله في يدي وعلى فراشي ، فجعلها عليه حراما ، فقالت : يا رسول الله كيف تحرم عليك الحلال ! خلف لها باقة لا يصحها ، فزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ، قال زيد بن أسلم : فقول الرجل لامرأته أنت على حرام لغو ، وإنما تلزمه كفارة يمين إن حلف . وقوله : ليس بشيء ، يمتثل أن يريد بالنفي التطليق ، ويمتثل أن يريد به ما هو أعم من ذلك والأول أقرب ، ويؤيده ما تقدم في التفسير من طريق هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد موضعا ، في الحرام بكفره وأخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن المبارك الصوري عن معاوية بن سلام بأسناد حديث الباب بلفظ : إذا حرم الرجل امرأته فأما هي يمين بكفرها ، فعرف أن المراد بقوله : ليس بشيء ، أي ليس بطلاق . وأخرج النسائي وابن مردويه من طريق سالم الأفطس عن سميد بن جبير عن ابن عباس : أن رجلا جاءه فقال : اتى جمعات امرأتى على حراما ، قال : كذبت ما هي عليك بحرام ، ثم تلا : يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ، ثم قال له عليك رقبة ، اه وكأنه أشار عليه بالرقبة لأنه عرف أنه موثر ، فأراد أن يكفر بالأغلاظ من كفارة اليمين لأنه تدين عليه عتق الرقبة ، ويدل عليه ما تقدم عنه من التصريح بكفارة اليمين . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة شرب النبي ﷺ العسل عند بعض نسائه فأورده من وجهين : أحدهما من طريق عبيد بن عمير عن عائشة وفيه أن شرب العسل كان عند زينب بنت جحش ، والثاني من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وفيه أن شرب العسل كان عند حفصة بنت عمر ، فهذا ما في الصحيحين . وأخرج ابن مردويه من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن شرب العسل كان عند سودة ، وأن عائشة وحفصة هما اللتان وطأنا على وافي رواية عبيد بن عمير وأن اختلفا في صاحبة العسل . وطريق الجمع بين هذا الاختلاف الحل على التعدد فلا يمتنع تعدد السبب للأمر الواحد ، فإن جنح إلى الترجيح فرواية عبيد بن عمير أثبت لموافقة ابن عباس لها على أن المظاهرتين حفصة وعائشة على ما تقدم في التفسير وفي الطلاق من جزم عمر بذلك ، فلو كانت حفصة صاحبة العسل لم تفرق في المظاهر بعائشة ، لكن يمكن تعدد القصة في شرب العسل وتحريره واختصاص النزول بالقصة التي فيها أن عائشة وحفصة هما المظاهرتان ، ويمكن أن تكون القصة التي وقع فيها شرب العسل عند حفصة كانت سابقة . ويؤيد هذا الحل أنه لم يقع في طريق هشام بن عروة التي فيها أن شرب العسل كان عند حفصة تعرض للآية ولا لذكر سبب النزول ، والراجح أيضا أن صاحبة العسل زينب لاسودة لأن طريق عبيد بن عمير أثبت من طريق ابن أبي مليكة بكثير ، ولا جائز أن تتحد بطريق هشام بن عروة لأن فيها أن سودة كانت من وافي عائشة على قولها : أجد ريح مغاير ، ويرجحها أيضا ما مضى في كتاب الهبة عن عائشة : أن لسان النبي ﷺ كن حزين : أنا وسودة وحفصة وصفية في حزب ، وزينب بنت جحش وأم سلمة والباقيات في حزب ، فهذا يرجح أن زينب هي صاحبة العسل ولهذا غارت عائشة منها لكونها من غير حزبها والله أعلم ، وهذا أولى من جزم الداودي بأن تسمية اتى شرب العسل حفصة خلط وأما هي صفية بنت حيي أو زينب بنت جحش ، ومن جنح إلى الترجيح حياض ،

ومنه تلقف القرطبي، وكذا نقله النووي عن عياض وأقره فقال عياض: رواية عبيد بن عمير أولى لموافقتها ظاهر كتاب الله، لأن فيه (وإن تظاهرا عليه) فهما ثنتان لا أكثر، ولحديث ابن عباس عن عمر، قال فسكان الأسماء انقلب على رأوي الرواية الأخرى، ونعقب الكرماني مقالة عياض فأجاد فقال: متى جردنا هذا لودقع الوثوق بأكثر الروايات. وقال القرطبي: الرواية التي فيها أن المنظارات عاتقة وسودة وصفية ليست بصحيفة لأنها لثة للثلاوة لجبها بلفظ خطاب الاثنين ولو كانت كذلك لجماء بخطاب جماعة المؤنث. ثم نقل عن الأصملي وغيره أن رواية عبيد بن عمير أصح وأولى، وما المانع أن تكون قصة حفصة سابقة، فلما قيل له ما قيل ترك الشرب من غير تصريح بتحريم ولم يزل في ذلك شيء، ثم لما شرب في بيت زينب تظاهرت عاتقة وحفصة على ذلك القول لحرم حينئذ العسل فنزلت الآية. قال: وأما ذكر سودة مع الجسوم بالثنية فيمن تظاهر منين فباعتبار أنها كانت كالناتبة لعائشة ولهذا وهبت يومها لها، فإن كان ذلك قبل الهبة فلا اعتراض بدخوله عليها، وإن كان بعده فلا يمنع هبتها يومها لعائشة أن يتردد إلى سودة. قلت: لأحاجة إلى الاعتذار من ذلك، فإن ذكر سودة إنما جاء في قصة شرب العسل عند حفصة ولا ثنية فيه ولا يزول على ما تقدم من الجمع الذي ذكره، وأما قصة العسل عند زينب بنت جحش فقد صرح فيه بأن عاتقة قالت وتواطأت أنا وحفصة، فهو مطابق لما جزم به عمر من أن المظاهرتين عاتقة وحفصة وموافق لظاهر الآية والله أعلم. ووجدت لقصة شرب العسل عند حفصة شاهدا في تفسير ابن مردويه من طريق يزيد بن رومان عن ابن عباس ورواته لأبأس هم، وقد أشرت إلى غالب ألفاظه، ووقع في تفسير السدي أن شرب العسل كان هند أم سلة أخرجه الطبري وغيره وهو مرجوح لإرساله وشذوذه، والله أعلم. قوله (حدثنا حجاج) هو ابن محمد المصيصي. قوله (زعم عطاء) هو ابن أبي رباح، وأهل الحجاز يظنون الزعم على إطلاق القول. ووقع في رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن عطاء وقد مضى في التفسير. قوله (إن الذي يترك كان يترك عند زينب بنت جحش ويشرب عندها عسلا) في رواية هشام ويشرب عسلا عند زينب ثم يترك عندها ولا مفايرة بينهما لأن الوارد لا يترتب. قوله (فتواصيت) كذا هنا بالصاد من المواصاة، وفي رواية هشام فتواطيت، بالطاء من المواطأة، وأصله تواطأت بالهمزة فسهلت الهمزة فصارت باء، وثبت كذلك في رواية أبي ذر. قوله (أن أيتنا دخل) في رواية أحمد عن حجاج بن محمد وأن أيتنا ما دخل، بزيادة ما وهي زائدة. قوله (أنى لأجد منك ربح مغافير. أكلت مغافير) في رواية هشام بتقديم أكلت مغافير وتأخير أنى أجد. وأكلت استفهام محذوف الأداة، والمغافير بالعين المعجمة والفاء وبالياء التثنية بعد الفاء في جميع نسخ البخاري، ووقع في بعض النسخ عن مسلم في بعض المواضع من الحديث بحذفها، قال عياض والصراب إثباتها لأنها عوض من الوارد التي في المفرد وإنما حذف في ضرورة الشعر، ومراده بالمفرد أن المغافير جمع مغفور بضم أوله ويقال بشاء مثله بدل الفاء حكاه أبو حنيفة الدينوري في النبات، قال ابن قتيبة: ليس في الكلام مفعول بضم أوله. الأمغفور ومغزول بالعين المعجمة من أسماء السكاة، ومنخور بالحساء المعجمة من أسماء الأنف، ومغزوق بالعين المعجمة واحد المغاليق، قال: والمغفور صمغ حلوه رائحة كريهة، وذكر البخاري أن المغفور شبيه بالصمغ يكون في الرمث بكسر الراء وسكون الميم بعده مثله وهو من الشجر التي ترحاها الإبل وهو من الحمض، وفي الصمغ المذكور حلوة، يقال أغفر الرمث إذا ظهر ذلك فيه. وذكر أبو زيد الانصاري أن المغفور يكون

أيضا في العشر بضم الميملة وفتح المعجمة ، وفي الثام والسم والطلع ، واختلف في ميم مغفور فقيل زائدة وهو مر  
 القراء وعند الجمهور أنها من أصل الكلمة ، ويقال له أيضا مغفار بكسر أوله ومغفر بضم أوله وبفتح وبكسره  
 من الكسائي والغاء مفتوحة في الجميع ، وقال عياض : زعم المذهب أن رائحة المغافير والمرفط حسنة وهو خلاف  
 ما يقتضيه الحديث وخلاف ما قاله أهل اللغة اه ، وأهل المذهب قال : خبيثة ، بجمجمة ثم موحدة ثم محتانية ثم مثناة  
 فصحت ، أو استند إلى ما نقل عن الخليل وقد نسب ابن بطال إلى العين أن المرفط شجر المعناء والعناء كل شجر  
 له شوك وإذا استيك به كانت له رائحة حسنة تدبه رائحة طيب التبيذ اه ، وعلى هذا فيكون ريح عيدان المرفط  
 طيبا وريح الصمغ الذي يسيل منه غير طيبة ولا منافاة في ذلك ولا تصحيف ، وقد حكى القرطبي في المفهم : أن  
 رائحة ووق المرفط طيبة فإذا راحته الابل خبثت رائحته ، وهذا طريق آخر في الجمع حسن جداً ، قوله ( فدخل على  
 إحداها ) لم أقف على تعيينها ، وأظنها حفصة . قوله ( فقال لا بأس شربت عسلا ) كذا وقع هنا في رواية أبي ذر  
 عن شيوخه ، ووقع الباقيين دلائل شربت عسلا وكذا وقع في كتاب الأيمان والنذور للجمع حيث ساقه المصنف  
 من هذا الوجه اسنادا ومتنا ، وكذا أخرجه أحمد عن حجاج ومسلم وأصحاب السنن والمستخرجات من طريق  
 حجاج ، فظهر أن لفظة « بأس » هنا مغيرة من لفظة « بل » ، وفي رواية هشام « فقال لا بأسكني » كنت أشرب  
 عسلا عند زينب بنت جحش . قوله ( وإن أعود له ) زاد في رواية هشام « وقد حلفت لا تخبري بذلك أحدا »  
 وبهذه الزيادة تظهر مناسبة قوله في رواية حجاج بن محمد فزلت « يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك » قال عياض  
 حذف هذه الزيادة من رواية حجاج بن محمد فصار النظم مشكلا ، فوال الاشكال برواية هشام بن يوسف . واستدل  
 القرطبي وغيره بقوله وحلفت ، على أن الكفارة التي أشير إليها في قوله تعالى ( قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم )  
 هي من اليمين التي أشار إليها بقوله وحلفت ، فتكون الكفارة لأجل اليمين لا لجرد التحريم ، وهو استدلال قوي لمن  
 يقول إن التحريم لغو لا كفارة فيه بمجرد ، وحمل بعضهم قوله وحلفت ، على التحريم ولا يخفى بعده ، والله أعلم  
 بقوله ( إن تتوبا إلى الله ) أي تلا من أول السورة إلى هذا الموضع ( فقال أماتة وحفصة ) أي الخطاب لها ،  
 ووقع في رواية غير أبي ذر « فزلت » يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك - إلى قوله - إن تتوبا إلى الله ، وهذا  
 أوضح من رواية أبي ذر . قوله ( وإذا أمر النبي إلى بعض أزواجه حديثا ، لقوله بل شربت عسلا ) هذا القدر  
 بقية الحديث ، وكنت أظنه من ترجمة البخاري على ظاهر ما سأذكره عن رواية النسفي حتى وجدته مذكورا في  
 آخر الحديث عند مسلم وكان المعنى : وأما المراد بقوله تعالى ( وإذا أمر النبي إلى بعض أزواجه حديثا ) فهو  
 لأجل قوله « بل شربت عسلا » ، والنسكة فيه أن هذه الآية داخلة في الآيات الماضية لأنها قبل قوله ( إن تتوبا  
 إلى الله ) وانفقت الروايات عن البخاري على هذا إلا النسفي فرقع عنده بعد قوله « فزلت » : يا أيها النبي لم تحرم  
 ما أحل الله لك ، ماصورة وقوله تعالى ( أن تتوبا إلى الله ) لعائشة وحفصة ( وإذا أمر النبي إلى بعض أزواجه  
 حديثا ) لقوله « بل شربت عسلا » لجعل بقية الحديث ترجمة للحديث الذي يليه ، والصواب ما وقع عند الجماعة لموافقة  
 مسلم وغيره على أن ذلك من بقية حديث ابن عمر . قوله ( كان رسول الله ﷺ يحب العسل والحلوى ) قد أفرد هذا  
 القدر من هذا الحديث كما سيأتي في الأطعمة وفي الأشربة وفي غيرها من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة ،  
 وهو عنده بتقديم الحلوى على العسل ، ولتقديم كل منهما على الآخر جهة من جهات التقديم ، فتقديم العسل لشره

ولأنه أصل من أصول الحلوى ولأنه مفرد والحلوى مركبة ، وتقديم الحلوى لشمولها وتنوعها لأنها تتخذ من العسل ومن غيره ، وليس ذلك من عطف العام على الخاص كما زعم بعضهم وإنما العام الذي يدخل الجميع فيه ، الحلوى بضم أوله وليس بعد الواو شيء ، ووقعت الحلوى في أكثر الروايات عن أبي أسامة بالمد وفي بعضها باقصر وهي رواية علي بن مسهر ، وذكرت عائشة هذا القدر في أول الحديث تمهيداً لما سيذكره من قصة العسل ، وسأذكر ما يتعلق بالحلوى والعسل مبسوطاً في كتاب الأسمعة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وكان إذا انصرف عن العصر ) كذا الأكثر ، وبالفهم حماد بن سلمة عن هشام بن عروة فقال : « الفجر » أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن أبي النعمان عن حماد ، وبساعده رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس فقيها . « وكان رسول الله ﷺ إذا صلى الصبح جلس في مصلاه وجلس الناس حوله حتى تطلع الشمس » ثم يدخل على نسائه امرأة امرأة يسلم عليهن ويدعو لهن ، فإذا كان يوم لأحداهن كان عندهما ، الحديث أخرجه ابن مردويه ، ويمكن الجمع بأن الذي كان يقع في أول النهار سلاماً ودعاءً محضاً ، والذي في آخره معه جلوس واستئناس ومحادثة ، لكن المحفوظ في حديث عائشة ذكر العصر ورواية حماد بن سلمة شاذة . **قوله** ( دخل على نسائه ) في رواية أبي أسامة أجاز إلى نسائه أي مثنى ، ويحتمل بمعنى قطع المصافحة ومنه فأكون أنا وأمتي أول من يجيز أي أول من يقطع مصافحة الصراط . **قوله** ( فيدينون منهن ) أي فيقبلن ويباشرن من غير جماع كما في الرواية الأخرى . **قوله** ( فاحتبس ) أي أقام ، زاد أبو أسامة « عندها » . **قوله** ( فسألت عن ذلك ) ووقع في حديث ابن عباس بيان ذلك ولفظه « فأنتكرت عائشة احتباسه عند حفصة فقالت لجريرة حبشية عندها يقال لها خضراء : إذا دخل على حفصة فادخل عليها فانظري ما يصنع » . **قوله** ( أهدت لها امرأة من قومها عكة عسل ) لم أقف على أمم هذه المرأة ووقع في حديث ابن عباس « أنها أهديت لحفصة عكة فيها عسل من الطائفة » . **قوله** ( فقلت لسودة بنت زمعة أنه سيدنو منك ) في رواية أبي أسامة « فذكرت ذلك لسودة وقلت لها : إنه إذا دخل عليك سيدنو منك » ، وفي رواية حماد بن سلمة « إذا دخل على إحداكن فلتأخذ بأنفها ، فإذا قال : ماشأناك ؟ فقول : ريح المغافير » ، وقد تقدم شرح المغافير قبل . **قوله** ( سقتني حفصة شربة عسل ) في رواية حماد بن سلمة « إنما هي صيلة سقتنيها حفصة » . **قوله** ( جرس ) بفتح الجيم والراء بعدها مهملة أي رعت نحل هذا العسل الذي شربته الشجر المعروف بالرفط ، وأصل الجرس الصوت الخفي ، ومنه في حديث صفة الجنة « يسمع جرس الطير » ولا يقال جرس بمعنى رعى إلا النحل ، وقال الخليل جرس النحل العسل تجرسه جرساً إذا لحسته ، وفي رواية حماد بن سلمة ، جرس نحلها الرفط إذا ، والضمير للمصيلة على ما وقع في روايته . **قوله** ( الرفط ) بضم المهملة والفاء بينهما راء ساكنة وآخره طاء مهملة هو الشجر الذي صمغ المغافير ، قال ابن قتيبة : هو نبات مره ورقة عريضة نقرش بالأرض وله شوكه وثمرة بيضاء كأنظن مثل زر القبيص ، وهو خبيث الرائحة . قلت : وقد تقدم في حكاية عياض عن المهلب ما يتعلق برائحة الرفط والبحث معه فيه قبل . **قوله** ( وقول أنت يا صفية ) أي بنت حبي أم المؤمنين ، وفي رواية أبي أسامة « وقوليه أنت يا صفية » أي قول الكلام الذي علمت لسودة ، زاد أبو أسامة في روايته « وكان رسول الله ﷺ يعتقد عليه أن يوجد منه الريح » أي الغير الطيب ، وفي رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس « وكان أشد شيء عليه أن يوجد منه ريح سي » ، وفي رواية حماد بن سلمة « وكان بكرة أن يوجد منه ريح كريمة لأنه يأبىه الملك » ، وفي رواية ابن أبي مليكة عن ابن عباس « وكان يسجبه أن يوجد منه الريح الطيب » . **قوله**

( قالت تقول سودة : فراقه ما هو الا أن قام على الباب فأردت أن أبادته بالذى أمرتنى به فرقا منك ) أى خوفا ، وفي رواية أبي أسامة : فلما دخل على سودة قالت تقول سودة : واقه لقد كنت أن أبادره بالذى قلت لى ، وضبطه وأبادته ، فى أكثر الروايات بالموحدة من الميادة وهى بالهمزة ، وفى بعضها بالنون بغير همزة من المناداة ، وأما أبادره فى رواية أبي أسامة فمن المبادرة ، ووقع فيها عند الكشميهنى والأصبلى وأبى الوقت كالأول بالهمزة بدل الراء ، وفى رواية ابن عساكر بالنون . **قوله** ( فلما دار الى ) قلت نحو ذلك ، فلما دار الى صفة قالت له مثل ذلك ، كذا فى هذه الرواية بلفظ نحو عند اسناد القول لعائشة وبلغظ مثل عند اسناده لصفية ، ولعل السرفيه أن عائشة لما كانت المبتكرة لذلك عبرت عنه بأى لفظ حسن بيأها حينئذ فلم يذأ قالت نحو ولم تقل مثل ، وأما صفة قائما مأموذة بقول شى فليس لها فيه تصرف ، إذ لو تصرفت فيه لخشيت من غضب الأمرة لها ، فلمذا عبرت عنه بلفظ مثل ، هذا الذى ظهر لى فى الفرق أولا ، ثم راجعت سياق أبى أسامة فوجدته عبر بالمثل فى الموضعين ، فقلب على الظن أن تغيير ذلك من تصرف الرواة والله أعلم . **قوله** ( فلما دار الى حفصة ) أى فى اليوم الثانى . **قوله** ( لا حاجة لى فيه ) كأنه أعتبه لما وقع عنده من توارده النسيئة الثلاث على أنه نشأت من شربه له ربح منسكرة فترك حيا للادة . **قوله** ( تقول سودة ) زاد ابن أبى أسامة فى روايته « سبحان الله » . **قوله** ( واقه لقد حرمتاه ) بتخفيف الراء أى منعناه . **قوله** ( قلت لها اسكتى ) كأنها خشيت أن يفشى ذلك فيظهر ما دبرته من كيدها لحفصة . وفى الحديث من اللغوئذ ما جيل عليه النساء من الغيرة ، وأن الغيرة تغنى ذلك فيظهر ما دبرته من كيدها لحفصة . وفى ضربها عليها بأى وجه كان ، وترجم عليه المصنف فى كتاب ترك الحليل و ما يكره من احتيال المرأة من الزوج والضرائر وفيه الأخذ بالحزم فى الأمور وترك ما يشبهه الأمر فيه من المباح خشية من الوقوع فى المحذور . وفيه ما يشهد بطور مرتبة عائشة عند النبي ﷺ حتى كانت ضربتها بها وتطيحها فى كل شى فأمرها به حتى فى مثل هذا الأمر مع الزوج الذى هو أرفع الناس قدراً . وفيه إشارة إلى رزع سودة لما ظهر منها من التندم على ما فعلت لأنها وافقت أولا على دفع ترفع حفصة عليهن بمنزلة الجلوس عندها بسبب العسل ، ورأت أن التوصل الى بلوغ المراد من ذلك لحم مادة شرب العسل الذى هو سبب الاقامة . لكن أنكرت بعد ذلك أنه يزعم عليه منع النبي ﷺ من امركان يشربه وهو شرب العسل مع ما تقدم من اعتراف عائشة الأمرة لها بذلك فى صدر الحديث ، فأخذت سودة تعجب مما وقع منهن فى ذلك ، ولم تجسر على التصريح بالانكار ، ولا راجعت عائشة بعد ذلك لما قالت لها « اسكتى » بل أطاعتها وسكتت لما تقدم من اعتذارها فى أنها كانت تهاجها وإنما كانت تهاجها لما تعلم من مزبد حب النبي ﷺ لها أكثر منهن ، خشيت إذا عاقلتها أن تغضبها ، وإذا أقضيتها لأنما أن تغير عليها خاطر النبي ﷺ ولا تحتفل ذلك ، فهذا معنى خوفها منها . وفيه أن عماد القمم الليل ، وأن الهاد يجوز الاجتماع فيه بالجميع لكن بشرط أن لا تقع الجماعة إلا مع اتى هو فى نوبتها كما تقدم تقريره . وفيه استنبال الكنبات فيما يستحيا من ذكره لقوله فى الحديث « فيدنو منهن » والمراد فيقبل ونحو ذلك ، ويحقق ذلك قول عائشة لسودة « إذا دخل عليك فانه سيدنو منك » فقوله لى إلى أجد كذا ، وهذا إنما يتحقق بقرب الفم من الأنف ، ولا سيما إذا لم تكن الرائحة طالحة ، بل المقام يقتضى أن الرائحة لم تكن طالحة لأنها لو كانت طالحة لكانت بحيث يدركها النبي ﷺ ولأنكر عليها عدم وجودها منه ، فلما أقر على ذلك دل على ما فاردناه أنها لو قدر وجودها لكانت خفية وإذا كانت خفية لم تدرك بمجرد المجالسة والمحادثة

من غير قرب الفم من الانف ، والله أعلم

٩ - باب لا طلاق قبل نكاح ، وقول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها ، فتموهن وسرحوهن سراحاً جميلاً ﴾ .  
 وقال ابن عباس : جعل الله الطلاق بعد النكاح . ويروى في ذلك عن علي بن سعيد بن المسيب وهروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وقبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبان بن عثمان وعلي بن حسين وثريح وسعيد بن جبيرة والقاسم وسالم وطائوس والحسن وعكرمة وعطاء وعاصم بن سعيد وجابر بن زيد ونافع بن جبيرة ومحمد بن كعب وسليمان بن يسار ومجاهيد والقاسم بن عبد الرحمن وعمر بن حريم والشعبى أنها لا تطاق

قوله ( باب لا طلاق قبل نكاح ، وقول الله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها وسرحوهن سراحاً جميلاً ) سقط من رواية أبي ذر  
 لا طلاق قبل نكاح ، وثبت عنه ، وباب يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ، فساق من الآية إلى قوله ومن عدة ، وحذف الباقي وقال : الآية . واقتصر الشيخ على قوله ، باب يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات الآية ، قال ابن الدين : احتجاج البخارى بهذه الآية على عدم الوقوع لا دلالة فيه ، وقال ابن المنير : ليس فيها دليل لأنها إخراج عن صورة وقع فيها الطلاق بعد النكاح ، ولا حصر هناك ، وليس في السياق ما يقتضيه . فأتى المحتج بالآية لذلك قبل البخارى ترجمان القرآن عبد الله بن عباس كما سأذكره . قوله ( وقال ابن عباس جعل الله الطلاق بعد النكاح ) هذا التعليق طرف من أمر أخرجه أحمد رواه عنه حرب من مسأله من طريق قتادة عن عكرمة عنه وقال : سنده جيد ، وأخرج الحاكم من طريق يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال : ما قالها ابن مسعود وإن يكن قالها فولة من عالم في الرجل يقول إذا تزوجت فلانة فهي طالق ، قال الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن ﴾ ولم يقل إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن ، وروى ابن خزيمة والبيهقي من طريقه من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة وسئل ابن عباس عن الرجل يقول : إذا تزوجت فلانة فهي طالق ، قال : ليس بشيء ، إنما الطلاق لما ملك . قالوا فان مسعود قال إذا وقت وقتنا فهو كما قال ، قال : يرحم الله أبا عبد الرحمن لو كان كما قال أقوال الله إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن ، وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الأهل عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال سأله مروان عن نسيب له وقت امرأة أن تزوجها فهي طالق ، فقال ابن عباس : لا طلاق حتى تنكح ، ولا عتق حتى تملك ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق آدم مولى خالد عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس فيمن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق : ليس بشيء ، من أجل أن الله يقول يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات الآية ، وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بنحوه ، ورويناه مرفوعاً في فوائده أبي إسحق ابن أبي ثابت ، بسنده إلى أبي أمية أروى بن سليمان قال : حججت سنة ثلاث عشرة ومائة فدخلت حل عطاء فسل من رجل عرضت عليه امرأة ليتزوجها فقال : هي حرم أتزوجها طالق البتة ، قال : لا طلاق فيها لا يملك عدته ، يأثر ذلك عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، وفي إسناده من لا يعرف ، قوله ( وروى في ذلك عن علي وسعيد بن المسيب وهروة

ابن الوير وأبي بكر بن هبيل الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبان بن عثمان وعلي بن حسين وشريح وسعيد ابن جبيل والقاسم وسلم وطارد والحسن وعكرمة وعطاء وعامر بن سعد وجابر بن زيد ونافع بن جبيل ومحمد ابن كعب وسليمان بن يسار ومجاهد والقاسم بن عبد الرحمن وعمرو بن هرم والشعبي أنها لا تطلق (قلت : انقصر البخاري في هذا الباب على الآثار التي ساقها فيه ولم يذكر فيه خبراً مرفوعاً صريحاً ، وهذا منه إلى ما سألت عنه في ضمنها من ذلك ، فأما الآثار عن علي في ذلك فرواه عبد الرزاق من طريق الحسن البصري قال : سألت رجلاً علياً قال : قلت إن تزوجت فلانة فهي طالق ، فقال علي : ليس بشيء ، ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من علي . وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن الحسن بن علي ، ومن طريق الزوال بن سبرة عن علي ، وقد روى مرفوعاً أيضاً أخرجه البيهقي وأبو داود من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش أنه سمع خاله عبد الله بن أبي أحمد بن جهميش يقول : قال علي بن أبي طالب : حفظت من رسول الله ﷺ لا طلاق إلا من بعد نكاح ، ولا يتم بعد احتلام ، الحديث لفظ البيهقي ، ورواية أبو داود مختصرة . وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن علي ، وطولاً ، وأخرجه ابن ماجه مختصراً وفي سنده ضعف ، وأما سعيد بن المسيب فرواه عبد الرزاق عن ابن جريح ، وأخبرني عبد الكريم الجزري أنه سأل سعيد بن المسيب سعيد بن جبيل ودطاء بن أبي رباح عن طلاق الرجل ما لم ينكح ، فكلمهم قال : لا طلاق قبل أن ينكح إن سماها وإن لم يسمها ، واسنده صحيح . وروى سعيد بن منصور من طريق داود ابن أبي هند ، عن سعيد بن المسيب قال : لا طلاق قبل نكاح ، وسنده صحيح أيضاً ، ويأتي له طريق أخرى مع مجاهد ، وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا محمد بن خالد قال : جاء رجل إلى سعيد بن المسيب فقال : ما تقول في رجل قال إن تزوجت فلانة فهي طالق ، فقال له سعيد : كم أصدتما ؟ قال له الرجل : لم يتزوجا بعد فكيف يصدقها ؟ فقال له سعيد : فكيف يطلق من لم يتزوج ؟ وأما عروة بن الزبير فقال سعيد بن منصور : حدثنا حماد ابن زيد عن هشام بن عروة أن أباه كان يقول : كل طلاق أو عتق قبل الملك فهو باطل ، وهذا سند صحيح . وأما أبو بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن مجاهد في اثر واحد يحموا عن سعيد بن المسيب والثلاثة المذكورين بعده وزيادة أبي سلمة بن عبد الرحمن ، فرواه يعقوب بن سفيان والبيهقي من طريقه من رواية يزيد بن الحارث عن المنذر بن علي بن أبي الحكم أن ابن أخيه خطب بنت عمه فتشاجروا في بعض الأمر ، فقال النبي : هي طالق إن نسكتها حتى آكل الفضيض ، قال : والفضيض طلع النخل الذكر ، ثم ندموا على ما كان من الأمر ، فقال المنذر : أنا آتيتكم بالبيان من ذلك فأنطلق إلى سعيد بن المسيب فذكر له فقال ابن المسيب : ليس عليه شيء ، طلق ما لم يملك . قال ثم إنني سألت عروة بن الزبير فقال مثل ذلك . ثم سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن فقال مثل ذلك . ثم سألت أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فقال مثل ذلك . ثم سألت عبيد الله بن عبد الله بن حنبل فقال مثل ذلك . ثم سألت عمر بن عبد العزيز فقال : هل سألت أحداً ؟ قلت نعم ، فسماع ، قال : ثم رجعت إلى القوم فاخبرتهم ، وقد روى عن عروة مرفوعاً فذكر القرمذي في العلل ، أنه سأل البخاري : أي حديث في الباب أصح ؟ فقال : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وحديث هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة . قلت : إن البشر بن السري وغيره قالوا عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة مرسلاً ، قال : فإن حماد بن خالد رواه عن هشام بن سعد فوصله . قلت : أخرجه ابن أبي شيبة عن حماد بن خالد كذلك ، وغالفهم على بن الحسين بن واقد



فرواه عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن المسور بن مخرمة مرفوعا أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه ، لكن هشام بن سعد أخرجه له في المناقب فقيه ضعيف ، وقد ذكر ابن عدى هذا الحديث في منكره ، وله طريق أخرى عن عروة عن عائشة أخرجه الدارقطني من طريق معمر بن بكار السدي عن ابراهيم بن سعد عن الزهري فذكره بلفظ **«ان النبي ﷺ بعث أبا سفيان على نجران ، فذكر قصة وفي آخره ، فكان فيما عهد الى أبي سفيان أوصاه بتقوى الله وقال : لا يطعن رجل مالم يشكح ، ولا يعتق مالم يملك ، ولا نذر في معصية الله ، ومعمر ليس بالحافظ . وأخرجه الدارقطني أيضا من رواية الوليد بن سلة الازدي عن يونس عن الزهري . والوليد واه ، ولما أورد الترمذي في الجامع حديث عمرو بن شعيب قال : ليس بصحيح . وفي الباب عن علي ومعاذ وجابر وابن عباس وعائشة . وقد ذكرت في أثناء الكلام على تخرج أقوال من علق عنهم البخاري في هذا الباب روايات هؤلاء المرفوعة ، وقالت الترمذي أنه ورد من حديث المسور بن مخرمة وعائشة كما تقدم ، ومن حديث عبد الله بن عمر ، ومن حديث أبي ثعلبة الخشني ، لحديث ابن عمر يأتي ذكره في أثر سعيد بن جبير ، وحديث أبي ثعلبة أخرجه الدارقطني بسند شامئ فيه بقية بن الوليد وقد عتبه وأظن فيه إرسالا أيضا ، وأما أبان بن عثمان فلم أفت إلى الآن على الإسناد اليه بذلك ، وأما علي بن الحسين فرويناه في « الفيلانيات » من طريق شعبة عن الحكم هو ابن عتيبة « سمعت علي بن الحسين يقول : لا طلاق إلا بعد نكاح ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن شعبة ، وروينا في « فوائد عبد الله بن أيوب الخري » من طريق أبي إسحق السبيعي عن علي بن الحسين مثله وكلا السندين صحيح ، وله طريق أخرى عنه تأتي مع سعيد بن جبير ، ورواه سعيد بن منصور عن حماد بن شعيب عن حبيب بن أبي ثابت قال « جاء رجل الى علي بن الحسين فقال : اني قلت يوم أنزوج فلانة فهي طلاق ، فقرأ هذه الآية **«يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن** » قال علي بن الحسين : لا أرى الطلاق الا بعد نكاح ، وسنده صحيح ولفظ ابن أبي شيبة في رجل قال يوم أنزوج فلانة فهي طالق ثلاثا . وأما سعيد بن جبير فرواه أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر عن عبد الملك بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير « في الرجل يقول يوم أنزوج فلانة فهي طلاق ، قال : ليس بشيء ، إنما الطلاق بعد النكاح ، وسنده صحيح . وله طريق أخرى تأتي مع مجاهد . وقال سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن سليمان بن أبي الزبيرة « سألت سعيد بن جبير وعلي بن حسين عن الطلاق قبل النكاح فلم يريا شيئا ، وقد روى مرفوعا أخرجه الدارقطني من طريق أبي هاشم الرماني عن سعيد بن جبير « عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه سئل عن رجل قال يوم أنزوج فلانة فهي طالق ، فقال : طلق مالا يملك ، وفي سنده أبو خالد الواسطي ، وهو واه . ولحديث ابن عمر طريق أخرى أخرجه ابن عدى من رواية حاصم بن هلال « عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رفعه لا طلاق الا بعد نكاح ، قال ابن عدى قال ابن مسعود لما حدث به : لا أعلم له علة . قلت : استذكروه علي ابن مسعود ولا ذنب له فيه وإنما علقه ضعيف حفظ عاصم . وأما القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق وسالم وهو ابن عبد الله بن عمر فرواه أبو عبيد في كتاب النكاح له عن هشيم وي زيد بن هارون كلاهما عن يحيى بن سعيد قال « كان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز لا يرون الطلاق قبل النكاح ، وهذا إسناد صحيح أيضا . وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن سالم والقاسم**

وقوعه في الميئة ، وقال ابن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث عن حنظلة قال : سئل القاسم وسالم عن رجل قال : يوم أتزوج فلانة فهي طائى ، قالا : هي كما قال ، وعن أبي أسامة عن عمر بن حنظلة أنه سأل سالما والقاسم وأبا بكر بن عبد الرحمن وأبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد الرحمن عن رجل قال : يوم أتزوج فلانة فهي طائى البتة ، فقال كلهم : لا تزوجها ، وهو محمول على السكرانة دون التحريم ، لما أخرجه اسماعيل القاضي في أحكام القرآن ، من طريق جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد أن القاسم سئل عن ذلك فكرهه ، فهذا طريق التوفيق بين ما نقل عنه من ذلك . وأما طاوس فأخرجه عبد الرزاق عن معمر قال : كتب الوليد بن يزيد إلى أمراء الأمصار أن يكتبوا إليه بالطلاق قبل النكاح وكان قد ابتلى بذلك ، فكتب إلى عامله باليمن فدعا ابن طاوس واسماعيل بن شروس وسماك بن الفضل فأخبرهم ابن طاوس عن أبيه واسماعيل بن شروس عن عطاء وسماك بن الفضل عن وهب بن منبه أنهم قالوا : لا طلاق قبل النكاح . قال سماك من عنده : إنما النكاح عقدة تعقد والعلاق يحلها ، فكيف يحل عقدة قبل أن تعقد ، وأخرجه سعيد بن منصور من طريق خصيف وابن أبي شيبة من طريق الأئمة بن أبي سليم كلاهما عن عطاء وطاروس جميعا ، وقد روى مرفوعا ، قال عبد الرزاق عن الثوري عن ابن المنذر عن سمع طاوسا يحدث عن النبي ﷺ أنه قال : لا طلاق لمن لم ينكح ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري ، وهذا مرسل وفيه راو لم يسم ، وقيل فيه عن طاوس عن ابن عباس أخرجه الدارقطني وابن عدى بسندين ضعيفين عن طاوس ، وأخرجه الحاكم والبيهقي من طريق ابن جريج ، وعن عمرو بن شعيب عن طاوس عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ لا طلاق إلا بعد نكاح ، ولا عتق إلا بعد ملك ، ورجاله ثقات إلا أنه مقطوع بين طاوس ومعاذ ، وقد اختلف فيه على عمرو بن شعيب فرواه عمار الاحول ومطر الوراق وعبد الرحمن بن الحارث وحسين الماعلى كلهم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والاربعة ثقات وأحاديثهم في السنن ، ومن ثم صححه من يقوى حديث عمرو بن شعيب وهو قوى لكن فيه علة الاختلاف ، وقد اختلف عليه فيه اختلاف آخر فأخرج سعيد بن منصور من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أنه سئل عن ذلك فقال : كان أبي عرض على امرأة يزوجنيها ، فأبى أن أتزوجها وقلت : هي طائى البتة يوم أتزوجها ، ثم ندمت ، فقدمت المدينة فسألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير فقالا قال رسول الله ﷺ : لا طلاق إلا بعد نكاح ، وهذا يشعر بأن من قال فيه عن أبيه عن جده سلك الجادة ، والا فلا كان عنده عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرحل فيه إلى المدينة ويكتفي فيه بحديث مرسل ، وقد تقدم أن الترمذي حكى عن البخاري أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أصح شيء في الباب ، وكذلك نقل ما هنا عن الإمام أحمد فاقه أعلم . وأما الحسن فقال عبد الرزاق : عن معمر عن الحسن وبقادة قالا : لا طلاق قبل النكاح ، ولا عتق قبل الملك ، وعن هشام بن الحسن مثله . وأخرج ابن منصور عن هشيم بن منصور ويونس عن الحسن أنه كان يقول : لا طلاق إلا بعد الملك ، وقال ابن أبي شيبة حدثنا خلف بن خليفة : سألت منصورا عن قال يوم أتزوجها فهي طائى فقال : كان الحسن لا يراه طلاقا ، وأما عكرمة فرواه أبو بكر الأثرم عن الفضل بن دكين عن سويد بن نجيع قال : سألت عكرمة مولى ابن عباس قلت : رجل قالوا له تزوج فلانة قال هي يوم أتزوجها طائى كذا وكذا ، قال : إنما الطلاق بعد النكاح ، وأما عطاء فتقدم مع طاوس ويأتى له طريق مع مجاهد ، وجاء من طريقه مرفوعا أخرجه الطبراني في الأوسط ، عن موسى بن هارون حدثنا

محمد بن المنهال حدثنا أبو بكر الحنفي عن ابن أبي ذئب عن عطاء ، عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : لا طلاق إلا بعد النكاح ، ولا عتق إلا بعد ملك ، قال الطبراني : لم يروه عن ابن أبي ذئب إلا أبو بكر الحنفي ووكيع ، ولا يرواه عن أبي بكر الحنفي إلا محمد بن المنهال . وأخرجه أبو يعلى عن محمد بن المنهال أيضا وصرح فيه بتحديث عطاء من ابن أبي ذئب ، ولذلك قال أيوب بن سويد عن ابن أبي ذئب وحدثنا عطاء ، لكن أيوب بن سويد ضعيف . وكذا أخرجه الحاكم في المستدرک ، من طريق محمد بن سنان التزاز عن أبي بكر الحنفي وصرح فيه بتحديث عطاء لابن أبي ذئب وتحدث جابر لعطاء وفي كل من ذلك نظر ، والمحفوظ فيه العتقة ، فقد أخرجه العياشي في مسنده عن ابن أبي ذئب عن سمع عطاء ، وكذلك ورويناه في « الفيلانيات » من طريق حسين بن محمد المروزي عن ابن أبي ذئب ، وكذلك أخرجه أبو قرة في السنن عن ابن أبي ذئب ، ورواية وكيع التي أشار إليها الطبراني أخرجه ابن أبي شيبة عنه عن ابن أبي ذئب عن عطاء وعن محمد بن المنكدر وعن جابر قال : لا طلاق قبل نكاح ، ورواية محمد بن المنكدر عن جابر طريق أخرى أخرجه البيهقي من طريق صدقة بن عبد الله قال : حدثت محمد بن المنكدر وأنا مفضض فقلت : أنت أحلت لوليد بن يزيد أم سلمة ؟ قال : ما أنا ، ولكن رسول الله ﷺ وحدثني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : لا طلاق لمن لا ينكح ، ولا عتق لمن لا يملك ، وأما عمار بن سعد فهو البجلي الذكواني من كبار التابعين ، وحزم الكرماني في شرحه بأنه ابن سعد بن أبي وقاص وفيه نظر ، وأما جابر بن زيد وهو أبو الشعثاء البصري فأخرجه سعيد بن منصور من طريقه وفي مسنده رجل لم يسم ، وأما نافع بن جبير أي ابن مطعم ومحمد بن كعب أي القرظي : فأخرجه ابن أبي شيبة عن جعفر بن هون عن أسامة بن زيد عنهما قالا لا طلاق إلا بعد نكاح ، وأما سليمان بن يسار فأخرجه سعيد بن منصور عن هباب بن بشير عن خصيف عن سليمان بن يسار أنه حلف في امرأة إن أزوجها فهي طالق فزوجه ، فأخبر بذلك عمر بن عبد العزيز وهو أمير على المدينة ، فأرسل إليه : بلغني أنك حلفت في كذا ، قال نعم ، قال : أفلا تخلى سبيلها ؟ قال : لا ، فتركه عمر ولم يفرق بينهما . وأما مجاهد فرواه ابن أبي شيبة من طريق الحسن بن الزحاح سألت سعيد بن المسيب ومجاهداً وعطاء عن رجل قال يوم أزوج فلانة فهي طالق ، فكلام قال ليس بشيء ، زاد سعيد : أليكون سبيل قول معا ؟ وقد روى عن مجاهد خلافة أخرجه أبو عبيد من طريق خصيف أن أمير مكة قال لامرأة كل امرأة أزوجه فهي طالق ، قال خصيف فذكرت ذلك لمجاهد وقلت له إن سعيد بن جبير قال : ليس بشيء ، طلق ما لم يملك . قال : فذكره ذلك مجاهد وعابه . وأما القاسم بن عبد الرحمن وهو ابن عبد الله بن مسعود فرواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن معروف بن واصل قال سألت القاسم ابن عبد الرحمن فقال : لا طلاق إلا بعد نكاح . وأما عمرو بن هرم وهو الأزدی من أتباع التابعين فلم أنف على مخالفته موصولة ، إلا أن في كلام بعض الشراح أن أبا عبيد أخرجه من طريقه . وأما الشعبي فرواه وكيع في مصنفه عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : إن قال كل امرأة أزوجه فهي طالق فليس بشيء ، وإذا وقت لزمه ، وكذلك أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن زكريا بن أبي زائدة وإسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : إذا عم فليس بشيء . ومن رأى وقوعه في العينة دون التعميم - غير من تقدم - إبراهيم النخعي أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن منصور عنه قال : إذا وقت وقع ، وبأيناه إذا قال وكل ، فليس بشيء ، ومن طريق حماد ابن أبي سليمان مثل قول إبراهيم ، وأخرجه من طريق الأسود بن يزيد عن ابن مسعود ، وال ذلك أشار ابن

عباس كما تقدم . فابن مسعود أقدم من أفن بالوقوع ، وتبعه من أخذ بمذهبه كالنخعي ثم حماد ، وأما ما أخرجه ابن أبي شبة عن القاسم أنه قال هي طالق ، واحتج بأن عمر سئل عن قال يوم أتزوج فهي على كظهر أمي ، قال : لا يزوجها حتى يكفر فلا يصح عنه ، فانه من رواية عبد الله بن عمر العمري عن العاصم والعمرى ضعيف والقاسم لم يدرك عمر ، وكان البخاري تبع أحد في تكثير النقل عن التابعين ، فقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل في العلل أن سفيان بن وكيع حدثه قال : أحفظ عن أحد منذ أربعة سنين أنه سئل عن الطلاق قبل النكاح فقال : يروي عن النبي ﷺ وعن علي وابن عباس وعلي بن حسين وابن المسيب ونيف وعشرين من التابعين أنهم لم يروا به بأساً ، قال عبد الله فسألت ابن عن ذلك فقال : أنا قلته . قلت : وقد يجوز البخاري في نسبة جميع من ذكرهم إلى القول بعدم الوقوع مطلقاً ، مع أن بعضهم يفصل وبعضهم يختلف عليه ، ولعل ذلك هو النكتة في تصديره النقل عنهم بصيغة التبريض ، وهذه المسألة من الخلافات الشهيرة ، وللعلماء فيها مذاهب : الوقوع مطلقاً ، وعدم الوقوع مطلقاً ، والتفصيل بين ما إذا عين أو عجم ، ومنهم من توقف : فقال بعدم الوقوع الجمهور كما تقدم وهو قول الشافعي وابن مهدي وأحمد وإسحق ودواد وأتباعهم وجمهور أصحاب الحديث ، وقال بالوقوع مطلقاً أبو حنيفة وأصحابه ، وقال بالتفصيل ربيعة والثوري والليث والأوزاعي وابن أبي ليلى ومن قبلهم عن تقدم ذكره وهو ابن مسعود وأتباعه ومالك في المشهور عنه ، وعنه عدم الوقوع مطلقاً ولو عين ، وعن ابن القاسم مثله ، وعنه أنه توقف ، وكذا عن النوري وأبي عبيد . وقال جمهور المالكية بالتفصيل ، فإن سبي امرأة أو طائفة أو قبيلة أو مكاناً أو زماناً يمكن أن يعيش اليه لزمه الطلاق والعتيق ، وجاء عن عطاء مذهب آخر مفصل بين أن يشترط ذلك في عقد نكاح امرأته أولاً ، فإن شرطه لم يصح تزويج من عتيقها وإلا صح أخرجه ابن أبي شبة ، ونأول الزهري ومن تبعه قوله ولا طلاق قبل نكاح ، أنه محمول على من لم يتزوج أصلاً ، فإذا قيل له مثلاً تزوج فلانة فقال هي طالني البتة لم يقع بذلك شيء وهو الذي ورد فيه الحديث ، وأما إذا قال إن تزوجت فلانة فهي طالق فإن الطلاق إنما يقع حين تزوجها ، وما ادعاء من التأويل تردده الآثار الصريحة عن سعين بن المسيب وغيره من مشايخ الزهري في أنهم أرادوا عدم وقوع الطلاق حين قال إن تزوجت فهي طالق سواء خصص أم عجم أنه لا يقع ، ولشبهة الاختلاف كره أحمد مطلقاً وقال إن تزوج لا أمره أن يفارق ، وكذا قال إسحق في المصينة . قال البيهقي بعد أن أخرج كثيراً من الأخبار ، ثم من الآثار الواردة في عدم الوقوع : هذه الآثار تدل على أن معظم الصحابة والتابعين فهموا من الأخبار أن الطلاق أو العتاق الذي علق قبل النكاح والملك لا يعمل بعد وقوعهما ، وأن تأويل المخالف في حمله عدم الوقوع على ما إذا وقع قبل الملك ، والوقوف فيها إذا وقع بعده ، ليس بشيء . لأن كل أحد يعلم بعدم الوقوع قبل وجود عقد النكاح أو الملك فلا يبقى في الأخبار قاعدة ، بخلاف ما إذا حملناه على ظاهره فإن فيه فائدة وهو الإعلام بعدم الوقوع ولو بعد وجود العقد ، فهذا يرجع مذهبنا إليه من حل الأخبار على ظاهرها وانه أعلم . وأشار البيهقي بذلك إلى ما تقدم من الزهري وإلى ما ذكره مالك في الموطأ أن قوماً بالمدينة كانوا يقولون إذا حلف الرجل بطلاق امرأة قبل أن ينكحها ثم حنث لم إذا نكحها ، حكاه ابن بطال قال : وأما حديث « لا طلاق قبل نكاح » ، هل من يقول امرأة فلان طالق ، وعورض من أزم بذلك بالاعتناق على أن من قال لامرأة : إذا قسم فلان فاذن لوليك أن يزوجنيك ، فقال : إذا قسم فلان فقد أذن لولي في ذلك ، أن فلان إذا قسم لم يتمدد بالتزويج حتى تنقضى عقداً جديداً . وعلى

أن من باع سلامة لا يملكها ثم دخلت في ملكه لم يلزم ذلك البيع . ولو قال لامرأته : إن طلقك فقد راجعتك فطلقها لا تكون مرتجعة ، فكذلك الطلاق . وما احتج به من أرفع الطلاق قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ قال : والتعلق بعقد النكاح بغيره وربطه بغيره وعلقه بشرطه ، فإن وجد الشرط نفذ . واحتج آخر بقوله تعالى ﴿ يوفون بالنذر ﴾ وآخر بمشروعية الوصية ، وكل ذلك لا حاجة فيه لأن الطلاق ليس من العقود ، والنذر يقترب به إلى أنه بخلاف الطلاق فإنه أبيض الحلال إلى الله ، ومن ثم فرق أحد بين تعليق المتق وتعليق الطلاق فأوقفه في الحق دون الطلاق ، وبؤيده أن من قال : لله علي عتق لزيد ، ولو قال : لله علي طلاق كان لغوا . والوصية إنما تنفذ بعد الموت ، ولو طلق الحى الطلاق بما بعد الموت لم ينفذ . واحتج بعضهم بصحة تعليق الطلاق ؛ وإن من قال لامرأته : إن دخلت الدار فأنت طالق ، فدخلت طلة . والجواب أن الطلاق حق ملك الزوج ، فله أن ينجزه ويفعله وأن يعلقه بشرط وأن يجعله بغيره كما يتصرف المالك في ملكه ، فإذا لم يكن زوجا فأى شيء ملك حتى يتصرف ؟ وقال ابن العربي من الماشية : الأصل في الطلاق أن يكون في المنكحة المقيمة بقيد النكاح ، وهو الذي يفتيه طلاق اللفظ ، لكن الورع يقتضي التوقف عن المرأة التي يقال فيها ذلك وإن كانت الأصل تجوزها والغاء التعليق ، قال : ونظر مالك ومن قال بقوله في مسألة الفرق بين المقيمة وغيرها أنه إذا عم مد على نفسه باب النكاح الذي نسب الله إليه فمارض عنده المشرع فسقط ، قال : وهذا على أصل مختلف فيه وهو تخصيص الأدلة بالمصالح ، وإلا فلو كان هذا لازما في الخصوص للزم في العموم والله أعلم

٩٠ - **باب** إذا قال لامرأته وهو مكروه : هذم أختي ، فلا شيء عليه

قال أبي **يحيى** : قال إبراهيم لسارة : هذم أختي ، وذلك في ذات الله عز وجل ،

قوله ( باب إذا قال لامرأته وهو مكروه : هذم أختي . فلا شيء عليه . قال النبي **ﷺ** : قال إبراهيم لسارة هذه أختي ، وذلك في ذات الله ) قال ابن بطال : أراد بذلك رد من كره أن يقول لامرأته يا أختي ، وقد روى عبد الرزاق من طريق أبي تيمية المجيب : عن النبي **ﷺ** على رجل وهو يقول لامرأته . يا أختي ، أنجزه . قال ابن بطال : ومن ثم قال جماعة من العلماء : يصير بذلك مضاعفا إذا قصد ذلك ، فأرشد النبي **ﷺ** إلى اجتناب اللفظ المشكل . قال : وليس بين هذا الحديث وبين قصة إبراهيم معارضة ، لأن إبراهيم إنما أراد بها أخته في الدين ؛ فمن قال ذلك ونوى أخوة الدين لم يضره . قلت : حديث أبي تيمية مرسل ، وقد أخرجه أبو داود من طرق مرسله ، وفي بعضها : عن أبي تيمية عن رجل من قومه أنه سمع النبي **ﷺ** ، وهذا متصل ، وذكر أبو داود قبله حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم وسارة ، فكانه وافق البخاري ، وقد قيد البخاري بكون قائل ذلك إذا كان مكروها لم يضره وتعبه بعض الشراح بأنه لم يقع في قصة إبراهيم لإكراه ، وهو كذلك لكن لا تعقب على البخاري لأنه أراد بذلك قصة إبراهيم الاستدلال على أن من قال ذلك في حالة الإكراه لا يضره قياسا على ما وقع في قصة إبراهيم ، لأنه إنما قال ذلك خوفا من الملك أن يظلمه على سارة ، وكان من شأنهم أن لا يقربوا الخلية الا بمطبة ورضا ، بخلاف المتزوجة فكانوا يفتصبونها من زوجها إذا أحبوا ذلك كما تقدم تقريره في الكلام على الحديث في المناقب ، فلغوف إبراهيم على سارة قال إنما أختي وتأول أخوة الدين ، وافق أعلم . ( تنبيه ) : أورد النسفي في هذا الباب جميع ما في الترجمة

التي بعده ، وعكس ذلك أبو نعيم في المستخرج ، والله أعلم

١١ - باب الطلاق في الإغلاق والسكران والمجنون وأسرهما والنفط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره ، يقول النبي ﷺ « الأعمال بالنية » ، ولكل امرئ ما نوى » ، وتلا التمسني لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا وما لا يجوز من إقرار الموسوس . وقال النبي ﷺ « لذي أقر على نفسه هيك جئون » ؟ وقال علي « بقر حزة خواصر شارفي ، فطابق الذي يلوهم حزة ، فإذا حزة مثل شجرة عينا ، ثم قال حزة : وهل أنتم إلا مبيد لأبي ؟ فصرف النبي ﷺ أنه قد نزل ، فخرج وخرجنا معه . وقال عيان : ليس للمجنون ولا لسكران طلاق . وقال ابن عباس : طلاق السكران والمسكره ليس بجائز . وقال عتبة بن عامر : لا يجوز طلاق الموسوس . وقال عطاء : إذا بدا بالطلاق فله شرطه . وقال نافع : طلق رجل امرأته البتة إن خرجت ، فقال ابن عمر : إن خرجت فقد بنت منه ، وإن لم يخرج فليس بشئ . وقال الزهري : فيمن قال إن لم أمل كذا وكذا فامرأتي طالق ثلاثا : يسأل عما قال وعقد عليه قلبه حين حلف بتلك العين ، فإن سعى أجلا أرادته وعقد عليه قلبه حين حلف جعل ذلك في دينه وأمانته . وقال إبراهيم : إن قل لا حاجة لي فيك نيته . وطلاق كل قوم بلسانهم . وقال قتادة : إذا قال إذا جاءت فأت طالق ثلاثا يمشاها عند كل طهر مرة ، فإن استبان حملها فقد بانت منه . وقال الحسن : إذا قال الحق بأهلك نيته . وقال ابن عباس : الطلاق عن قطر ، والنفاق ما أريد به وجه الله . وقال الزهري : إن قال ما أنت بامرأتي نيته ، وإن نوى طلاقها فهو مأنوى . وقال علي : ألم تعلم أن القلم رُفِعَ عن ثلاثة : عن المجنون حتى ينفق ، وعن الصبي حتى يدرك ، وعن المأثم حتى يستفيظ . وقال علي : وكل الطلاق جائز إلا طلاق المتوفه

٥٢٦٩ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن زُرارة بن أوفى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : إن الله تجاوز عن أمي ما حدثت به أنفسها ، ما لم تمسك أو تتكلم . وقال قتادة : إذا طلق في نفسه فليس بشئ .

٥٢٧٠ - حدثنا أصبح أخبرنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر « أن رجلا من أسلم أتى النبي ﷺ وهو في المسجد فقال : إنه قد زنى . فأعرض عنه . فذهبني لشفة الذي أعرض فشبهه على نفسه أربع شهادات . فدعاه فقال : هل بك جئون ؟ هل أحصنت ؟ قال : نعم . فأمر به أن يرجم بالمصل . فلما أذلقته الحجارة جرح حتى أدرك بالحرقة فقتل »

[ الحديث ٥٢٧٠ - أطراة في : ٥٢٧٢ ، ٦٨١٦ ، ٦٨٢٠ ، ٦٨٢٦ ، ٧١٦٨ ]

٥٧٧١ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعْدُ بْنُ الْمُسَبِّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ « أَتَى رَجُلٌ مِنْ أَسْلَمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْآخِرَ قَدْ زَنَى - بِمَعْنَى نَفْسِهِ - فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، فَتَنَبَّهْتُ لَشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ قَبْلَهُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْآخِرَ قَدْ زَنَى ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، فَتَنَبَّهْتُ لَشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ قَبْلَهُ فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَتَنَبَّهْتُ لَهُ الرَّابِعَةَ . فَلَمَّا شَهِدَ قَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَا فَقَالَ : هَلْ بِكَ جُنُونٌ ؟ قَالَ : لَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُوهُ . وَكَانَ قَدْ أَحْصَى »**

[ الحديث ٥٧٧١ - أطراؤه في : ٦٨١٥ ، ٦٨٢٥ ، ٧١٦٧ ]

٥٧٧٢ - **وَمِنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ فَأَخْبَرَنِي مِنْ سَمْعٍ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ « حَكَّتْ نَفْسُ رَجُلٍ ، فَرَجَمَاهُ بِالْمِصْبِيِّ بِالْمَدِينَةِ ، فَلَمَّا أَذْنَقْتُهُ الْحِجَارَةَ حَزَنَ حَتَّى أَدْرَكَنَاهُ بِالْحَرَّةِ ، فَرَجَمَاهُ حَتَّى مَاتَ »**

قوله ( باب الطلاق في الإغلاق والمكره والمكروه والمجننون وأمرها ، والظلم والنسيان في الطلاق ، والشرك وغيره ، انقول النبي ﷺ : الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى ) اشتملت هذه الترجمة على أحكام مجملها أن الحكم إنما يتوجه على الماقل المختار المعتمد للذاكر ، وشمل ذلك الاستدلال بالحديث لأن غير الماقل المختار لا ينة له إنما يقول أو يفعل ، وكذلك الماقل والناسي والذي يكره هل الشيء . وحديث الأعمال بهذا اللفظ وصله المؤلف في كتاب الإيمان أول الكتاب ، ووصله بالفاظ أخرى في أماكن أخرى ، وقد شرحه مستوفى هناك . وقوله في الإغلاق هو بكمز المحنة وسكون المدجمة الإكراه على المشهور ، قيل له ذلك لأن المكروه يتحقق عليه أمره ويتضمن عليه تصرفه ، وقيل هو العمل في الغضب ، وبالأول جزم أبو عبيد وجماة ، وإلى الثاني أشار أبو داود فإنه أخرجه حديث عائشة « لا طلاق ولا اعتاق في غلاني » قال أبو داود : والغلاق أظنه للغضب ، وترجم على الحديث « الطلاق على غيظ » ووقع عنده بفهر ألف في أوله ، وحكى البيهقي أنه روى على الوجهين ، ووقع عند ابن ماجه في هذا الحديث الإغلاق بالألف وترجم عليه « طلاق المكروه » فإن كانت الرواية بفهر ألف هي الزاجعة فهو غير الإغلاق ، قال المطردي : قولهم إياك والملاق أي العجز والغضب ، ورد الفادسي في « مجمع الغرائب » على من قال الإغلاق الغضب وغايته في ذلك وقال : أن طلاق الناس غالبا إنما هو في حال الغضب . وقال ابن المرباط : الإغلاق حرج النفس ، وليس كل من وقع له فارق عقله ، ولو جاز عدم وقوع طلاق الغضب لكان لكل أحد أن يقول فيما جناه : كنت غضا بآنا ه . وأراد بذلك الرد على من ذهب إلى أن الطلاق في الغضب لا يقع ، وهو ميموي عن بعض متأخري الحنابلة ولم يوجد عن أحد من متقدميهم إلا ما أشار إليه أبو داود ، وأما قوله في « المطالع » الإغلاق الإكراه وهو من أغلقت الباب . وقيل الغضب وإلى ذهب أهل العراق ، فليس بمعروف عن الحنفية ، وعرف بطل الاختلاف المطلق لطلاق أهل العراق على الحنفية ، وإذا أطلقه الفقيه الفاضل لفراده مقابل المروضة منهم . ثم قال : وقيل معناه النهي عن إيقاع الطلاق البدعي مطلقا ، والمراد الثاني من فعله لا الثاني لحكمه ، كأنه يقول بل يطلق السنة كما أمره الله . وقول البخاري « والمكروه » هو في النسخ بضم الكاف وسكون الراء ، وفي نسخة

على الاطلاق نظر ، إلا إن كان يذهب الى أن الاطلاق النضب ، ويحتمل أن يكون قبل الكف ميم لانه عطف عليه  
السكران فيكون التقدير باب حكم الطلاق في الاطلاق وحكم المكره والسكران والمجنون الخ . وقد اختلف  
السلف في طلاق المكره ، فروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابراهيم النخعي أنه يقع ، قال لانه شيء افتدى به نفسه ،  
وبه قال أهل الرأي ، وعن ابراهيم النخعي تفصيل آخر إن وري المكره لم يقع ولا وقع ، وقال الشعبي : إن  
أكرمه المصوم وقع وإن أكرمه السلطان فلا أخرجه ابن أبي شيبة ، ووجه بأن المصوم من شأنهم أن يقتلوا  
من يخالفهم غالباً بخلاف السلطان . وذهب الجمهور إلى عدم اعتبار ما يقع فيه ، واحتج عطاء بأية النحل ( لا من  
أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ) قال عطاء : الشرك أعظم من الطلاق ، أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح ،  
وقرره الشافعي بأن الله لما وضع الكفر عن تلفظ به حال الاكراه وأسقط عنه أحكام الكفر فكذلك يسقط  
عن المكره ما دون الكفر لأن الاعظم إذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الأولى ، وإلى هذه النكتة أشار البخاري  
بعطف الشرك على الطلاق في الترجمة . وأما قوله ، والسكران ، فسيأتي ذكر حكمه في الكلام على أثر عثمان في هذا  
الباب ، وقد يأتي السكران في كلامه وفعله مما لا يأتي به وهو صاحب أفعوله تعالى ( حتى تعلموا ما تقولون ) فإن فيها  
دلالة على أن من علم ما يقول لا يكون سكراناً ، وأما المجنون فسيأتي في أثره على مح صر ، وقوله د وأمرهما ، فيناه  
هل حكمهما واحد أو يختلف ؟ وقوله د والغلط والضياع في الطلاق والشرك وغيره ، أي إذا وقع من المكلف  
ما يقتضي الشرك غلطاً أو نسياناً هل يحكم عليه به وإذا كان لا يحكم عليه به فليكن الطلاق كذلك ، وقوله د وغيره ،  
أي وغير الشرك بما هو دونه ، وذكر شيخنا ابن الملقن أنه في بعض النسخ د والشك ، بدل الشرك ، قال : وهو  
الصواب ، وتبعه الزركلي لكن قال : وهو أليق ، وكان مناسبة لفظ الشرك خفيت عليهما ، ولم أره في شيء من  
النسخ التي وقفت عليها بلفظ الشك ، فإن ثبتت فسكون معطوفة على النسيان لا على الطلاق . ثم رأيت سلف شيخنا  
وهو قول ابن بطال : وقع في كثير من النسخ د والنسيان في الطلاق والشرك ، وهو خطأ والصواب د والشك ،  
مكان الشرك اه ، ففهم شيخنا من قوله في كثير من النسخ أن في بعضها بلفظ الشك لجزم بذلك . واختلف السلف  
في طلاق النسيان فكان الحسن يراه كالمعمد إلا إن اشترط فقال إلا أن أنسى ، أخرجه ابن أبي شيبة ، وأخرج ابن  
أبي شيبة أيضاً عن عطاء أنه كان لا يراه شيئاً ويحتج بالحديث المرفوع الآتي كما سأفرد به وهو قول الجمهور ،  
وكذلك اختلف في طلاق الخطي . فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ، وعن الحنفية بمن أراد أن يقول لأمراه شيئاً فسبقه  
لسانته فقال أنت طالق يلزمه الطلاق ، وأشار البخاري بقوله د الغلط والنسيان ، إلى الحديث الوارد عن ابن عباس  
مرفوعاً د إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، فانه سوى بين الثلاثة في التجاوز ، فنحل  
التجاوز على رفع الإثم خاصة دون الوقوع في الاكراه لزم أن يقول مثل ذلك في النسيان ، والحديث قد أخرجه  
ابن ماجه وصححه ابن حبان . واختلف أيضاً في طلاق المشرك لجاء عن الحسن وقاعدة وريضة أنه لا يقع ، ونسب  
إلى مالك ودوارد . وذهب الجمهور إلى أنه يقع كما يصح نكاحه وعتقه وغير ذلك من أحكامه . قوله ( وتلا الشعبي :  
لا تؤاخذوا إن نسينا أو أخطأنا ) ورواه موصولاً في د فواته هناد بن السرى الصغير ، من رواية سليم مولى الشعبي  
عنه بمعناه . قوله ( وما لا يجوز من إفراد المرسوس ) بمهملتين والوارد الأولى مفتوحة والثانية مكسورة . قوله  
( وقال النبي ﷺ الذي أقر على نفسه : أبك جنون ) هو طرف من حديث ذكره المصنف في هذا الباب بلفظ



هـ هل بك جنون ، وأورده في الحدود ، ويأتي شرحه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى . ووقع في بعض طرقه ذكر السكر . **قوله** ( وقال علي : بقر حزمة خواصر شارقي ) الحديث هو طرف من الحديث الطويل في قصة الشارفين وقد تقدم شرحه مستوفى في غروة بدر من كتاب المغازي . ود بقر ، بفتح الواحدة وتخفيف القاف أى شق ، والخواصر بمججمة ثم مهملة جمع خاصرة ، وقوله في آخره « انه ثمل » بفتح المثلثة وكسر الميم بعدها لام أى سكران ، وهو من أقوى أدلة من لم يؤخذ السكران بما يقع منه في حال سكره من طلاق وغيره واعترض ، المهلب بأن الخمر حينئذ كانت مباحة ، قال : فبذلك سقط عنه حكم ما نطق به في تلك الحال ، قال : وبسبب هذه القصة كان تحريم الخمر اهـ . وفيما قاله نظر ، أما أولا فان الاحتجاج من هذه القصة إنما هو بعدم مؤاخذه السكران بما يصدر منه ، ولا يفتقر الحال بين أن يكون الشرب مباحا أولا ، وأما ثانيا فدهواه أن تحريم الخمر كان بسبب قصة الشارفين ليس بصحيح ، فان قصة الشارفين كانت قبل أحد اتفاقا لأن حجة استدلال بأحد وكان ذلك بين بدر وأحد عند تزويج علي بفاطمة وقد ثبت في الصحيح أن جماعة اصطبحوا الخمر يوم أحد واستشهدوا ذلك اليوم ، فكان تحريم الخمر بعد أحد لهذا الحديث الصحيح . **قوله** ( وقال عثمان : ليس لمجنون ولا لسكران طلاق ) وصله ابن أبي شيبة عن شعبة ، ورويناه في الجزء الرابع من « تاريخ أبي زرعة الدمشقي » عن آدم بن أبي إياس كلاهما عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال « قال رجل لعمر بن عبد العزيز : طقت امرأتى وأنا سكران ، فكأن رأى عمر بن عبد العزيز مع رأينا أن يجلده ويفرق بينه وبين امرأته ، حتى حدثه أيان بن عثمان بن عفان عن أبيه أنه قال : ليس على المجنون ولا على السكران طلاق ، فقال عمر : تأمرني وهذا يحدثني عن عثمان » ، ورواه إليه امرأته ، وذكر البخاري أثر عثمان ثم ابن عباس استظارا لما دل عليه حديث علي في قصة حمة ، وذهب إلى عدم وقوع طلاق السكران أيضا أبو الشعثاء وعطاء وطارس وعكرمة والقاسم وعمر بن عبد العزيز ، ذكره ابن أبي شيبة عنهم أمانيه صحيحه ، وبه قال ربيعة والليث وإسحق والمزني ، واختاره الطحاوي واحتج بأنهم أجمعوا على أن طلاق المعتوه لا يقع قال : والسكران معتوه بسكره . وقال بوقوعه طائفة من التابعين كـعبد بن المسيب والحسن وإبراهيم والزهري والشامي ، وبه قال الأوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة ، وعن الشافعي قولان : المصحح منهما وقوعه ، والخلاف عند الحنابلة لكن الترجيح بالعكس ، وقال ابن المربوط : إذا تيقنا ذهاب عقل السكران لم يلزم طلاق ، وإلا لزمه . وقد جعل الله حد السكر الذي تبطل به الصلاة أن لا يعلم ما يقول ، وهذا التفصيل لا ياباه من يقول بعدم طلاقه ، وإنما استدلل من قال بوقوعه مطلقا بأنه عاص بفعله لم يزل عنه الخطاب بذلك ، ولا الإثم لأنه يؤمر بقضاء الصلوات وغيرهما وما يجب عليه قبل وقوعه في السكر أو فيه ، وأجاب الطحاوي بأنه لا تختلف أحكام فاقد العقل بين أن يكون ذهاب عقله بسبب من جهة ، أو من جهة غيره ، إذ لا فرق بين من عجز عن القيام في الصلاة بسبب من قبل الله أو من قبل نفسه كمن كسر رجل نفسه فإنه يسقط عنه فرض القيام ، وتدق بـان القيام انتقل إلى بدل وهو القعود فاقترا . وأجاب ابن المنذر عن الاحتجاج بقضاء الصلوات بأن النائم يجب عليه قضاء الصلاة ولا يقع طلاقه فاقترا . وقال ابن بطال : الأصل في السكران العقل ، والسكر شيء طارأ على عقله ، فهما وقع منه من كلام مفهوم فهو محمول على الأصل حتى يثبت ذهاب عقله . **قوله** ( وقال ابن عباس : طلاق السكران والمستكره ليس بمأثر ) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور جميعا عن هشيم بن عبد الله بن طلحة الخزاعي عن أبي يزيد المزني عن



وجه الله) أى أنه لا يذبح للرجل أن يطلق امرأته إلا عند الحاجة كالنكاح، بخلاف المعتق فإنه مطلوب دائما. والوطر بفتحين الحاجة، قال أهل اللغة: ولا يبنى منها فعل. قوله (وقال الزهرى: إن قال ما أنت بأسرائى نيته، وإن نوى طلاقا فهو ما نوى) وصله ابن أبى شيبة عن عبد الأعلى عن معمر بن الزهرى، فى رجل قال لامرأته لست لى بامرأة قال: هو ما نوى، ومن طريق قتادة: وإذا واجهها به أراد الطلاق فهو واحدة، وعن إبراهيم: إن كرر ذلك مرارا ما أراد إلا الطلاق، وعن قتادة: إن أراد طلاقا طلق، وتوقف سعيد بن المسيب، وقال الليث: هى كذبة، وقال أبو يوسف ومحمد ولا يقع بذلك طلاق، قوله (وقال على: ألم تعلم أن القلم رفع عن ثلاثة عن المجنون حتى يفيق، وعن الصبي حتى يدرك، وعن النائم حتى يستيقظ) وصله البغوى فى الجملعات، عن على بن الجهم عن شعبة عن الأعمش عن أبى ظبيان عن ابن عباس: إن عمر أتى بمجنونة قد زنت وهى حبلى، فأراد أن يرحمها فقال له على: أما بانك أن القلم قد وضع عن ثلاثة، فذكره، وتابعه ابن نمير وكيع وغير واحد عن الأعمش، ورواه جرير بن حازم عن الأعمش فصرح فيه بالرفع أخرجه أبو داود وابن حبان من طريقه، وأخرجه النسائى من وجهين آخرين عن أبى ظبيان مرفوعا وموقوفا، لكن لم يذكر فيها ابن عباس، جعله عن أبى ظبيان عن على ورجح الموقوف على المرفوع، وأسند بمقتضى هذا الحديث الجمهور، لكن اختلفوا فى إيقاع طلاق الصبي. فمن ابن المسيب والحسن يلزمه إذا عقل ومن. وحده عند أحمد أن يطبق الصيام ويحصى الصلاة، وعند عطاء إذا بلغ اثنتى عشرة سنة، وعن مالك رواية إذا ناهى الاحتلام: قوله (وقال على: وكل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه) وصله البغوى فى الجملعات، عن على بن الجهم عن شعبة عن الأعمش عن إبراهيم النخعى عن عابس بن ربيعة: إن هليا قال: كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه، وهكذا أخرجه سعيد بن منصور عن جماعة من أصحاب الأعمش عنه صرح فى بعضها إسماعيل عابس بن ربيعة عن على، وقد ورد فيه حديث مرفوع أخرجه الترمذى من حديث أبى هريرة مثل قول على وزاد فى آخره: المغلوب على عقله، وهو من رواية عطاء بن بجلان وهو ضعيف جدا. والمراد بالمعتوه - وهو فتى الميم وسكون المهملة وضم المشاء وسكون الواو بعدها هاء - النافس العقل، فيدخل فيه الطفل والمجنون والمكران، والجمهور على عدم اعتبار ما يصدر منه، وفيه خلاف قديم ذكر ابن أبى شيبة من طريق نافع أن المحبر بن عبد الرحمن طلق امرأته وكان معها فأمرها ابن عمر بالعدة. فقيل له: أئمة معتوه. فقال: ائى لم أسمع الله استثنى للمعتوه طلاقا ولا غيره. وذكر ابن أبى شيبة عن الصبي وإبراهيم وغير واحد مثل قول على. قوله (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم، وهشام هو الدستوائى. قوله (عن زرارة) تقدم القول فيه فى أوائل العتق، وذكرت فيه بعض فوائده، وباقى بقيتها فى كتاب الأيمان والندور. وقوله ما حدثت به أنفسها، بالفتح على المفعولية، وذكر أنطرسى عن أهل اللغة أنهم يقولونه بالضمة يريدون بغير اختيارها، وقد أسند الإجماع على عن عبد الرحمن بن مهدى قال ليس عند قتادة حديث أحسن من هذا، وهذا الحديث حجة فى أن المرسوم لا يقع طلاقه والمعتوه والمجنون أولى منه بذلك، واحتج الطحاوى بهذا الحديث للجمهور فيمن قال لامرأته أنت طلاق ونوى فى نفسه ثلاثا أنه لا يقع إلا واحدة - خلافا للشافعى ومن وافقه - قال: لأن الخبر دل على أنه لا يجوز وقوع الطلاق بنية لا لفظ معها، ونعقب بأنه لفظ بالطلاق ونوى الفرق التامة فهو نية صحها لفظ، واحتج به أيضا لمن قال فيمن قال لامرأته يا فلاة ونوى بذلك طلاقها أنها لا تطلق، خلافا لما لك وغيره، لأن الطلاق لا يقع بالنية دون اللفظ ولم

بأت بصيغة لا صريحة ولا كناية ، واستدل به على أن من كتب الطلاق طلق امرأته لأنه عزم بقلبه وحمل بكتابته وهو قول الجمهور ، وشرط مالك فيه الإشهاد على ذلك ، واحتج من قال : إذا طلق في نفسه طلق - وهو مروى عن ابن سيرين والزهري - وعن مالك رواية ذكرها أشهب عنه وقوها ابن العربي ، بأن من اعتقد الكفر بقلبه كفر ومن أصر على المعصية أثم ، وكذلك من رآه يعمل وأجب ، وكذا من قذف مسلماً بقلبه ، وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان . وأجيب بأن العفو عن حديث النفس من فضائل هذه الأمة ، والمصر على الكفر ليس منهم ، وبأن المصر على المعصية الآثم من تقدم له عمل المعصية لآمن لم يعمل معصية قط ، وأما الإيهام والهجب وغير ذلك فكله متعلق بالأحمال . واحتج الخطابي بالإجماع على أن من عزم على الظهار لا يصير مظاهراً قال : وكذلك الطلاق ، وكذا لو حدث نفسه بالقذف لم يكن قاذفاً ، ولو كان حديث النفس يؤثر لا بطل الصلاة ، وقد دل الحديث الصحيح على أن ترك الحديث مندوب فلو وقع لم تبطل ، وتقدم البحث في الصلاة في ذلك في قول عمر داني لأجز جيئني وأنا في الصلاة ، الحديث الثاني حديث جابر في قصة الذي أقر بالزنا فرجم ، ذكرها من طريق يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر ، وسياق شرحه مستوفى في كتاب الحدود ، والمراد منه ما أشار إليه في الترجمة من قوله : هل بك جنون ، فإن مقتضاه أنه لو كان مجنوناً لم يعمل بأفواه ، ومعنى الاستفهام هل كان بك جنون أو هل تبين تارة وتبين تارة ؟ وذلك أنه كان حين المخاطبة مفقفاً . ويحتمل أن يكون وجه الخطاب والمراد استفهام من حضر عن يعرف حاله ، وسياق بسط ذلك أن شاء الله تعالى . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في القصة المذكورة ، أوردها من طريق شعيب عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب جميعاً عن أبي هريرة ، وسياق شرحها أيضاً في الحدود ، وقوله في هذه الرواية : أن الآخر قد زنى ، بفتح الهاء وكسر الخاء المعجمة أى المتأخر عن الصادة وقيل مثناه الأذلى . قوله ( وقال قتادة إذا طلق في نفسه قلبس بشئ ) وصله عبد الرزاق عن معمر بن قتادة والحسن قالوا : من طلق سرا في نفسه فليس طلاقه ذلك بشئ ، وهذا قول الجمهور وخالفهم ابن سيرين وابن شهاب فقالا تطلق ، وهي رواية عن مالك . ( تنبيه ) : وقع هذا الأمر عن قتادة في رواية النسائي عقب حديث قتادة المرفوع المذكور هنا بعد ، فلما ساقه من طريق قتادة عن زرارة عن أبي هريرة فذكر الحديث المرفوع قال بعده : قال قتادة ، فذكره . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، قوله ( وعن الزهري قال فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله ) هو معطوف على قوله « شعيب عن الزهري الخ » وقد تقدم من رواية يونس عن الزهري عن أبي سلمة فيحتمل أن يكون أجهما لما حدث به شعباً ، ويحتمل أن يكون هذا القدر عنده عن غير أبي سلمة فأدرج في رواية يونس عنه ، وقوله في هذه الزيادة « وأذلقته » بزال معجمة وقاف أى أصابته بجدا ، وقوله « جز » بفتح الجيم والميم وبزى أى أسرع هارباً

١٢ - **باب** ائطلع ، وكيف الطلاق فيه ؟ وقول الله تعالى ﴿ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً - إِلَى قَوْلِهِ - لَظَالِمُونَ ﴾ وأجاز عمرُ ائطلعَ دونَ السلطان . وأجاز عثمانُ ائطلعَ دونَ عِناصِ رأسها . وقال طاووسٌ : إلا أن يضافاً لأن يقيها حدودَ الله فيها افتراضٌ لكل واحدٍ منهما على صاحبه في العشرة والمصلحة ، ولم يقل قول السلفاء لا يحل حتى تقول : لا اغتسل لك من جنابة

٥٢٧٣ - **حدثنا** أزهر بن جليل **حدثنا** عبد الوهاب **للمنفق** **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس « أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، ثابت بن قيس ما عتِبُ عليه في خُلُقِهِ ولا دين، ولكنني أكره الكفر في الإسلام. فقال رسول الله ﷺ: أتردّين عليه حديثه؟ قالت: نعم. قال رسول الله ﷺ: اقبل الحديثَ وطلّقها تطليقةً. قال أبو عبد الله لا يَنبَاق فيه عن ابن عباس » [ الحديث ٥٢٧٣ - أطراؤه في: ٥٢٧٤، ٥٢٧٥، ٥٢٧٦، ٥٢٧٧ ]

٥٢٧٤ - **حدثني** إسحاق الراسبي **حدثنا** خالد عن خالد الحذاء عن عكرمة « أن أخت عبد الله بن أبيّ بهذا. وقال: أتردّين حديثه؟ قالت: نعم. فردّها، وأسرّه يُطَلّقها. وقال إبراهيم بن طهمان عن خالد عن عكرمة عن النبي ﷺ « وطلّقها »

٥٢٧٥ - وعن أيوب بن أبي تيمية عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إني لا أعيبُ على ثابت في دين ولا خُلُق، ولكنني لا أطيقه. فقال رسول الله ﷺ: فتردّين عليه حديثه؟ قالت: نعم،

٥٢٧٦ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن المبارك **الخرمى** **حدثنا** فراد أبو نوح **حدثنا** جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، ما أقدم على ثابت في دين ولا خُلُق، إلا أنني أخاف الكفر، فقال رسول الله ﷺ: فتردّين عليه حديثه؟ فقالت: نعم. فردّت عليه، وأسرّه فارقها،

٥٢٧٧ - **حدثنا** سليمان **حدثنا** حماد عن أيوب عن عكرمة « أن جميلة » فذكر الحديث

قوله (باب الخلع) بضم المعجمة وسكون اللام، وهو في اللغة فراق الزوجة على مال، مأخوذ من خلع الثوب لأن المرأة لباس الرجل معنى، وضم مصدره تفرقة بين الحسى والمعنوى. وذكر أبو بكر بن دريد في أماليه أنه أول خلع كان في الدنيا لأن عامر بن الظرب - بفتح المعجمة وكسر الراء ثم موحدة - زوج ابنته من ابن أخيه عامر بن الجارث بن الظرب، فلما دخلت عليه فترت منه، فشكا إلى أبيها فقال: لا أجمع عليك فراق أمك ومالك، وقد خطبتها منك بما أصليتها، قال فزعم العلماء أن هذا كان أول خلع في العرب اه. وأما أول خلع في الإسلام فسيأتي ذكره بعد قليل. ويسمى أيضا فدية واقتداء. وأجمع العلماء على مشروعته إلا بكر بن عبد الله المزني التابعي المجهول فإنه قال: لا يعمل الرجل أن يأخذ من امرأة في مقابل فراقها شيئا لقوله تعالى (فلا تأخذوا منه شيئا)، فأوردوا عليه (فلا جناح عليهما فيما اتفقت به) فأدعى نسخها بآية النساء. أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه، ونعقب مع شيوخه بقوله تعالى في النساء أيضا (فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه) وبقوله فيها (فلا

جناح عليهما أن يصلحهما الآية ، وبالحديث وكأنه لم يثبت عنده أو لم يبلغه ، وانفقت الإجماع بعده على اعتباره وأن آية النساء مخصصة بآية البقرة وآية النساء الآخرتين ، وضابطه شرعا فراق الرجل زوجته ، بهذا قابل للموضع يحصل لجهة الزوج . وهو مكروه إلا في حال مخافة أن لا يبقيا - أو واحد منهما - ما أسرية ، وقد ينشأ ذلك عن كراهة العشرة إما لسوء خلق أو خلق . وكذا ترفع الكراهة إذا احتاجا إليه خشية حث يتول إلى البيوتة الكبرى . قوله ( وكيف الطلاق فيه ) أي هل يقع الطلاق بمجرد أو لا يقع حتى يذكر الطلاق إما باللفظ وإما بالنية ، ولعلماء فيما إذا وقع الخلع مجردا عن الطلاق لفظا ونية ثلاثة آراء ، وهي أقوال للشافعي : أحدها مانع عليه في أكثر كتبه الجديدة أن الخلع طلاق وهو قول الجمهور ، فإذا وقع بالخلع وما تصرف منه نقص العبد ، وكذا إن وقع بغير لفظه مقرونا بنيته ، وقد نص الشافعي في الإماماء ، على أنه من صرائح الطلاق ، وحجة الجمهور أنه لفظ لا يملكه إلا الزوج فكان طلاقا ، ولو كان فسحا لما جاز على غير الصداق كالإقالة ، لكن الجمهور على جوازها بما قل وكثر فدل على أنه طلاق . والثاني وهو قول الشافعي في القديم ذكره في أحكام القرآن ، من الجديد أنه فسخ وليس بطلاق ، وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق ، وعن ابن الزبير ، وروى عن عثمان وعلى وعكرمة وطاوس ، وهو مشهور مذهب أحد ، وسأذكر في الكلام على شرح حديث الباب ما يؤيد به ، وقد استشكله اسماعيل القاضي بالاتفاق على أن من جعل أمر المرأة بيدها ونوى الطلاق فطلقت نفسها طلقت ، وتذهب بأن محل الخلاف ما إذا لم يقع لفظ طلاق ولا نية وإنما وقع لفظ الخلع صريحا أو ما قام مقامه من الالفاظ مع النية فإنه لا يكون فسحا تقع به الفقرة ولا يقع به طلاق ، واختلاف الشافعية فيما إذا نوى بالخلع الطلاق وفرعا على أنه فسخ هل يقع الطلاق أو لا ؟ ووجه الإمام عدم الوقوع ، واحتج بأنه صريح في بابه وجد نفاذا في عمله فلا ينصرف بالنية إلى غيره ، وصرح أبو حامد والأكثر بوقوع الطلاق . ونقله الخوارزمي عن نص القديم قال : هو فسخ لا ينقص عدد الطلاق إلا أن ينوب به الطلاق ويغشى فيما اختاره الإمام أن الطحاوي نقل الإجماع على أنه إذا نوى بالخلع الطلاق وقع الطلاق ، وأن محل الخلاف فيما إذا يصرح بالطلاق ولم ينو . والثالث إذا لم ينو الطلاق لا يقع به فرقة أصلا ونص عليه في الأم ، وقواه السبكي من المتأخرين ، وذكر محمد بن نصر المروزي في كتاب اختلاف العلماء ، أنه آخر قول الشافعي . قوله ( وقوله عز وجل : ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله ) زاد غير أبي ذر دلى قوله الظالمون ، وهذا النص بعد قوله يخافا الآية ، وبذكر ذلك بتبيين تمام المراد وهو بقوله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ، وتمسك بالشرط من قوله فإن خفتم ، من منع الخلع إلا إذا حصل الشقاق من الزوجين ، وما ، وسأذكر في الكلام على أثر طاروس بيان ذلك . قوله ( وأجاز عمر الخلع دون السلطان ) أي بغير إذنه ، وصله ابن أبي شيبة من طريق خيثمة بن عبد الرحمن قال د أنى بشر بن مروان في خلع كان بين رجل وامرأة فلم يحزه ، فقال له عبد الله بن شهاب الخولاني : قد أنى عمر في خلع فأجازه ، وأشار المصنف إلى خلاف في ذلك أخرجه سعيد بن منصور د حدثنا هشيم أنبأنا يونس عن الحسن البصري قال : لا يجوز الخلع دون السلطان ، وقال حماد بن زيد د عن يحيى بن حقيق عن محمد بن سيرين : كانوا يقولون ، فذكر مثله ، واختاره أبو حبيب واستدل بقوله تعالى ( فإن خفتم أن لا يقيما حدود الله ) وبقره تعالى ( وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ) قال : لجل الخوف لغير الزوجين ، ولم يقل فإن خفا ، وقوى ذلك بقراءة حرة في

آية الباب : إلا أن يخافا ، بضم أوله على البناء للجھول قال : والمراد الولاية ، وردہ النحاس بأنه قول لا يسأله الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى ، والطحاوى بأنه شاذ غائب لما عليه الجهم الغفير ، ومن حيث النظر أن الطلاق جائز دون الحاكم فكذلك الخلع . ثم الذى ذهب اليه مبنى على أن وجود الشقاق شرط فى الخلع والجهور على خلافه وأجابوا عن الآية بأنها جرت على حكم الغالب ، وقد أنكر قتادة هذا على الحسن فأخرج سعيد بن أبى عروبة فى كتاب النكاح ، عن قتادة عن الحسن فذكره ، قال قتادة : ما أخذ الحسن هذا الا من زياد ، يعنى حيث كان أمير العراق لمعاوية . قلت : وزباد ليس أهلا أن يقتدى به . قوله ( وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسيا ) المقاص بكسر الهملة وتخفيف القاف وآخره صاد مهمله جمع عقصة وهو ما يربط به شعر الرأس بعد جمعه ، وأثر عثمان هذا رويناه موصولا فى . أمالى أبى القاسم بن بشران ، من طريق شريك عن عبد الله بن محمد بن عتيق . عن الربيع بنت معوذ قالت : اختلعت من زوجى بما دون عقاص رأسى فأجاز ذلك عثمان ، وأخرجه البيهقى من طريق روح ابن القاسم عن ابن عتيق مطولا وقال فى آخره : فدفعت اليه كل شيء حتى أجفت الباب بينى وبينه ، وهذا يدل على أن معنى « دون » سوى ، أى أجاز للرجل أن يأخذ من المرأة فى الخلع ما سوى عقاص رأسها ، وقال سعيد بن منصور : حدثنا هشام عن مغيرة عن إبراهيم . كان يقال الخلع ما دون عقاص رأسها ، وعن سفيان « عن ابن أبى نجيح عن مجاهد يأخذ من المختلعة حتى عقاصها » ومن طريق قبيصة بن ذؤيب « إذا خلعا جاز أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهما . ثم تلا : فلا جناح عليهما فيما اتدت به » وسنده صحيح . ووجدت أثر عثمان بلفظ آخر أخرجه ابن سعد فى ترجمة الربيع بنت معوذ من « طبقات النساء » قال أنبأنا يحيى بن عباد حدثنا فليح بن سليمان حدثنى عبد الله بن محمد بن عتيق « عن الربيع بنت معوذ قالت : كان بينى وبين ابن عمى كلام ، وكان زوجها ، قالت فقلت له : لك كل شيء وفارقنى . قال : قد فعلت . فأخذ والله كل شيء حتى فرائسى ، لجئت عثمان وهو محصور فقال : فشرط أمك ، خذ كل شيء حتى عقاص رأسها » قال ابن بطال ذهب الجهور الى أنه يجوز للرجل أن يأخذ فى الخلع أكثر مما أعطاه ، وقال مالك : لم أر أحدا ممن يقتدى به يمنع ذلك . لكنه ليس من مكارم الاخلاق . وسيأتى ذكر حجة القائلين بعدم الزيادة فى الكلام على حديث الباب . قوله ( وقال طاوس : الا أن يخافا الا يقيما حدود الله فيما افترض لكل واحد منهما على صاحبه فى العشرة والصحبة ، ولم يقل قول السفهاء لا يصل حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة ) هذا التعليق اختصره البخارى من أثر وصله عبد الرزاق قال « أنبأنا ابن جريج أخبرنى ابن طاوس وقلت له : ما كان أبوك يقول فى افتداء ؟ قال : كان يقول ما قال الله تعالى ( الا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله ) ولم يكن يقول قول السفهاء : لا يصل حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة ، ولكنه يقول الا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله فيما افترض لكل واحد منهما على صاحبه فى العشرة والصحبة . قال ابن التين : ظاهر سياق البخارى أن قوله « ولم يقل الخ » من كلامه ، ولكن قد نقل الكلام المذكور عن ابن جريج ، قال : ولا يبعد أن يكون ظهر له ما ظهر لابن جريج . قلت : وكأنه لم يبق على الآخر موصولا فتكلف ما قال ، والذي قال « ولم يقل » هو ابن طاوس ، والمحكى عنه الذى هو أبو هريرة ، وأشار ابن طاوس بذلك إلى ما جاء عن غير طاوس وإن افتداء لا يجوز حتى تعصى المرأة الرجل فيما يرومه منها حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة ، وهو منقول عن الشعبي وغيره ، أخرجه سعيد بن منصور عن هشيم « أنبأنا اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي أن امرأة قالت لزوجها : لا أطيع لك أمرا ولا أبوك فهاولا

أغتسل لك من جنبه ، قال : إذا كرهته فليأخذ منها وليخل عنها . . وأخرج ابن أبي شيبة عن وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن في قوله ( إلا أن يخافا أن لا يقيا حدود الله ) قال : ذلك في الخلع إذا قالت لا أغتسل لك من جنبه . ومن طريق حميد بن عبد الرحمن قال : يطيب الخلع إذا قالت لا أغتسل لك من جنبه . نحوه ، ومن طريق علي بن حمزة ولكن بسند واه ، والظاهر أن المقول في ذلك عن الحسن وغيره ماهر إلا على سبيل المثال ولا يمتنع شرطاً في جواز الخلع ، والله أعلم . وقد جاء عن غير طائوس نحو قوله ، فروى ابن أبي شيبة عن طريق القاسم أنه سئل عن قوله تعالى ( إلا أن يخافا أن لا يقيا حدود الله ) قال فيما افترض عليهما في العشرة والصعبة . ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول : لا يخلل له الفداء حتى يكون الفساد من قبلها ، ولم يكن يقول لا يخلل له حتى تقول لا أبر لك قمياً ولا أغتسل لك من جنبه . قوله ( حدثني أدهم بن جميل ) هو بصري يكنى أبا محمد ، مات سنة إحدى وخمسين ومائتين ، ولم يخرج عنه البخاري في الجامع ، غير هذا الموضع ، وقد أخرجه النسائي أيضاً عنه ، وذكر البخاري أنه لم يتابع على ذكر ابن عباس فيه كما سيأتي ، لكن جاء الحديث موصولاً من طريق أخرى كما ذكره في الباب أيضاً . قوله ( حدثنا خالد ) هو ابن مهران الخداه . قوله ( إن امرأة ثابت بن قيس ) أي ابن شماس بمجمعة ثم مهمله خطيب الانصار ، تقدم ذكره في المناقب ، وأهم في هذه الطريق اسم المرأة وفي الطرق التي يدها ، وسميت في آخر الباب في طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة مرسلات جميلة ، ووقع في الرواية الثانية أن أخت عبد الله بن أبي يحيى كبر الحزرج ورأس الفداق الذي تقدم خبره في تفسير سورة براءة وفي تفسير سورة المنافقين ، فظاهره أنها جميلة بنت أبي يزيد أن في رواية قتادة عن عكرمة عن ابن عباس « أن جميلة بنت سلول جاءت ، الحديث أخرجه ابن ماجه والبيهقي ، وسلول امرأة اختاف فيها هل هي أم أبي أو امرأته . ووقع في رواية النسائي والطبراني من حديث الربيع بنت معوذ أن ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها ، وهي جميلة بنت عبد الله بن أبي فاق أخوها يشتكى إلى رسول الله ﷺ الحديث ، وبذلك جزم ابن سعد في الطبقات ، قال : جميلة بنت عبد الله بن أبي أسد وبابيت وكانت تحت حنظلة بن أبي عامر غسيل الملائكة فقتل عنها بأحد وهي حامل فولدت له عبد الله بن حنظلة خلف عليها ثابت بن قيس فولدت له ابنة محمد ثم اختلعت منه فتزوجها مالك بن النخشم ثم خبيب بن أساف ، ووقع في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي سلول وكان أصدقها حديقة فكرهته ، الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وسنده قوي مع إرساله ، ولا تنافي بينه وبين الذي قبله لاحتمال أن يكون لها اسمان أو أحدهما لقب ، وإن لم يؤخذ بهذا الجمع فالوصول أصح ، وقد اعتضد بقول أهل النصب أن اسمها جميلة ، وبه جزم النسياطي وذكر أنها كانت أخت عبد الله بن عبد الله بن أبي شتيقة أمها خولة بنت المنذر بن حرام . قال النسياطي والذي وقع في البخاري من أنها بنت أبي وم . قلت : ولا يليق إطلاق كونه وهما فان الذي وقع فيه أخت عبد الله بن أبي وهي أخت عبد الله بلا شك ، لكن نسب أخوها في هذه الرواية إلى جده أبي كما نسبت هي في رواية قتادة إلى جدتها سلول ، فهذا يجمع بين المختلف من ذلك . وأما ابن الأثير وبيه النورى لجزمه بأن قول من قال أنها بنت عبد الله بن أبي وم وإن الصواب أنها أخذت عبد الله بن أبي ، وليس كما قال بل الجمع أولى ، وجمع بعضهم باتحاد اسم المرأة وهما وإن ثابتاً خالع الثنتين واحدة بعد أخرى ، ولا يخفى بعده ، ولا سيما مع اتحاد



الخروج . وقد كثرت نسبة الشخص الى جده اذا كان مشهورا ، والاصل عدم التعدد حتى يثبت صريحا . وجاء في اسم امرأة ثابت بن قيس قولان آخران أحدهما أنها مريم المغالية أخرجه النسائي وابن ماجه من طريق محمد بن اسحق وحدثني عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن الربيع بنت موهبة قالت اختلعت من زوجي ، فذكرت قصة فيها . وانما تبع عثمان في ذلك قضاء رسول الله ﷺ في مريم المغالية ، وكانت تحت ثابت بن قيس فاختلعت منه ، واستاده جيد ، قال البيهقي : اضطرب الحديث في تسمية امرأة ثابت ، ويمكن أن يكون الخلع تعدد من ثابت انتهى . وتسميتها مريم يمكن رده للأول لأن المغالية وهي بفتح الميم وتخفيف العين المعجمة نسبة الى مغالة وهي امرأة من الخزرج ولدت لعمرو بن مالك بن النجار ولده عديا ، فبني هدي بن النجار يعرفون كلهم ببني مغالة ، ومنهم عبد الله بن أبي وحسان بن ثابت وجماعة من الخزرج ، فاذا كان آل عبد الله بن أبي من بني مغالة فيكون الوهم وقع في اسمها ، أو يكون مريم اسما ثالثا ، أو بهضها لقب لها . واقول الثاني في اسمها أنها حبيبة بنت سهل أخرجه مالك في الموطأ ، عن يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن حبيبة بنت سهل أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس ، وأن رسول الله ﷺ خرج الى الصبح فوجد حبيبة عند بابها في النخس [ قال : من هذه ؟ قالت : أنا حبيبة بنت سهل . قال : ما شأنك ؟ قالت : لا أنا ولا ثابت بن قيس ، لزوجي ، الحديث ، وأخرجه أصحاب السنن الثلاثة ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان من هذا الوجه ، وأخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم . عن عمرة عن عائشة أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت ، قال ابن عبد البر اختلف في امرأة ثابت بن قيس ، فذكر البصريون أنها جميلة بنت أبي وذكر المدنيون انها حبيبة بنت سهل . قلت : والذي يظهر أنهما قصتان وتمتا لمرأتين الشهرة الخبرين وصحمة الطريقتين واختلاف السياقين ، بخلاف ما وقع من الاختلاف في تسمية جميلة ونسبها فان سياق قصتها متقارب أمكن رد الاختلاف فيه الى الوفاق ، وسأبين اختلاف القصتين عند سياق الأماط قصة جميلة ، وقد أخرج البزار من حديث عمر قال : أول مختلعة في الاسلام حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس الحديث ، وهذا على تقدير التعدد يقتضي أن ثابتا تزوج حبيبة قبل جميلة ، ولولم يكن في ثبوت ما ذكره البصريون إلا كون محمد بن ثابت بن قيس من جميلة لكان دليلا على صحة تزوج ثابت بجميلة ، ( تنبيه ) : وقع لابن الجوزي في تدقيقه أنها سهلة بنت حبيب ، فأظنه إلا مقلوبا ، والصواب حبيبة بنت سهل ، وقد ترجم لها ابن سعد في الطبقات ، فقال : بنت سهل بن ثعلبة بن الحسارث ، وساق نسبها الى مالك بن النجار وأخرج حديثها عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال : كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت بن قيس ، وكان في خلقه شدة ، فذكر نحو حديث مالك وزاد في آخره . وقد كان رسول الله ﷺ م أن يتزوجها ثم كره ذلك لغيره الانصار وكره أن يسودم في نسايم . قوله ( أنت النبي ﷺ ) فقالت : يا رسول الله ثابت بن قيس ) في رواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب وهي التي علفت هنا ووصلها الاسماعيل وجاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس الانصاري ، وفي رواية سعيد عن قتادة عن عكرمة في هذه القصة . فقالت بأبي وأمي ، أخرجه البيهقي . قوله ( ما أحبب عليه ) بضم المثناة من فوق ، ويجوز كسرهما من العتاب يقال عتبت على فلان أعتب عتبا والاسم المعتبة ، والعتاب هو الخطاب بالادلال ، وفي رواية بكسر العين بعدها تحنانا ساكنة من العيب وهي أليق بالمراد . قوله ( في خلني ولادين ) بضم الحاء المعجمة واللام ويجوز إسكانها ، أي لا أريد مفارقتها لسوء خلقه ولا نقصان دينه ، زاد في رواية أيوب

المذكورة ، ولكن لا أطيقه ، كذا فيه لم يذكر غير عدم الطاعة ، وبينه الاسماعيلي في روايته ثم البيهقي بلفظ : لا أطيقه بفضا ، وهذا ظاهره أنه لم يصنع بها شيئا يقتضى الشكوى منه بسببه . لكن تقدم من رواية النسائي أنه كسر يدها ، فيحمل على أنها أرادت أنه سب الخلق ، لكننا مانعنا به بذلك بل بشئ آخر . وكذا وقع في قصة حبيبة بنت سهل عند أبي داود أنه ضربها فكسر بعضها لكن لم تشك واحدة منهما بسبب ذلك ، بل وقع التصريح بسبب آخر وهو أنه كان دميم الخلفة ، ففي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن ماجه : كانت حبيبة بنت سهل عند ثابت بن قيس وكان رجلا دميما ، فقالت : والله لولا محافة الله إذا دخل على بصقت في وجهه ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر قال : بلغني أنها قالت : يا رسول الله بي من الجبال ما ترى ، وثابت رجل دميم ، وفي رواية معتبر بن سليمان عن فضيل عن أبي جرير عن عكرمة عن ابن عباس : أول خلق كان في الاسلام امرأة ثابت بن قيس ، أنت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله لا يجتمع رأسي ورأس ثابت أبدا ، أتى وفعت جانب الحياء فرأيتها أقبل في عدة ، فإذا هو أشدم سوادا وأفسرم قاما وأقبحهم وجها . فقال : أنزدين عليه حديثه ؟ قالت : نعم ، وإن شاء زدته . ففرق بينهما . **قوله** (ولكني أكره الكفر في الاسلام) أي أكره إن أقت عنده أن أفع فيها يقتضى الكفر ، واتت أنها أرادت أن يحملها على الكفر وبأمرها به نفاقا بقولها : لا أعتب عليه في دين ، فتعين الخلل على ما قلناه . ورواية جرير بن حازم في أواخر الباب تؤيد ذلك حيث جاء فيها : إلا أني أخاف الكفرة وكانها أشارت إلى أنها قد تحملها شدة كراهتها له على إظهار الكفر لينسخ نكاحها منه ، وهي كانت تعرف أن ذلك حرام لكن خشيت أن تحملها شدة البغض على الوقوع فيه ، ويحتمل أن تريد بالكفر كفران المشير اذ هو تفسير المرأة في حق الزوج . وقال الطائي : المعنى أخاف على نفسي في الاسلام ما ينافي حكمه من تشوؤ وفرك وغيره مما يتوقع من الشابة الخبيثة المغيضة لزوجها إذا كان بالصد منها ، فأطلقت على ما ينافي مقتضى الاسلام الكفر . ويحتمل أن يكون في كلامها إضمار ، أي أكره لوازم الكفر من المعادة والشقاق والحصومة . ووقع في رواية ابراهيم بن طهمان : ولكني لا أطيقه ، وفي رواية المستمل : ولكن ، وقد تقدم ما فيه . **قوله** (أتردين) في رواية ابراهيم بن طهمان : فتردين ، والفاء عاطفة على مقدر محذوف ، وفي رواية جرير بن حازم : فتردين ، وهي استفهام محذوف الإداة كما دلت عليه الرواية الأخرى . **قوله** (حديثه) أي بستانه ، ووقع في حديث عمر أنه كان أصدقها الحديث المذكورة ولفظه : وكان تزوجها على حديث نخل . **قوله** (قالت نعم) زاد في حديث عمر : فقال ثابت أطيعك ذلك يا رسول الله ؟ قال نعم . **قوله** (أقبل الحديث وطلعتها غليظة) هو أمر ارشاد واصلاح لا إيجاب ، ووقع في رواية جرير بن حازم : فردت عليه وأمره بفراقها ، واستدل بهذا السياق على أن الخلع ليس بطلاق ، وفيه نظر فليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا ما ينفيه ، فانه قوله : طلقها الخ ، يحتمل أن يراد طلقها على ذلك فيكون طلاقا صريحا على عوض ، وليس البحث فيه إنما الاختلاف فيما إذا وقع لفظ الخلع أو ما كان في حكمه من غير تعرض لطلاق بصراحة ولا كناية هل يكون الخلع طلاقا وفسخا ؟ وكذلك ليس فيه التصريح بأن الخلع وقع قبل الطلاق أو بالعكس ، نعم في رواية خالد المرسد ثمانية أحاديث الباب : فردتها وأمره فطلقها ، وليس صريحا في تقديم الخطية على الأمر بالطلاق ، بل يحتمل أيضا أن يكون المراد إن أعطتك طلقها ، وليس فيه أيضا التصريح بوقوع صيغة الخلع ، ووقع في مرسل أبي الزهد عند الدارقطني : فأخذها له وغسل سيلها ، وفي حديث حبيبة بنت سهل

و نأخذها منها وجلست في أهامها ، لكن معظم الروايات في الباب تسميته خلما ، ففي رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس ، أنها اختلعت من زوجها ، أخرجه أبو دأود والترمذي . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو البخاري . قوله ( لا يتابع فيه عن ابن عباس ) أي لا يتابع أدهم بن جميل على ذكر ابن عباس في هذا الحديث بل أرسله غيره ، ومراده بذلك خصوص طريق خالد الحذاء عن عكرمة ، ولهذا عقبه برواية خالد وهو ابن عبد الله الطحان عن خالد وهو الحذاء عن عكرمة مرسلًا ثم برواية إبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلًا وعن أيوب موصولا ، ورواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب الموصولة وصلها الأسماعيلي . قوله ( حدثنا قراد ) بضم القاف وتخفيف الزاء . وآخره دال مهملة وهو لقب واسمه عبد الرحمن بن غزوان يفتح المعجمة وسكون الزاي وأبو نوح كنيته ، وهو من كبار الحفاظ وقوه ، ولكن خطؤه في حديث واحد حدث به عن الثالث خواف فيه ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، ووقع عنده في آخره وفردت عليه وأمره ففارقها ، كذا فيه وفردت عليه ، بحذف المفعول والمراد الحقيقة التي وقع ذكرها . ووقع عند الأسماعيلي من هذا الوجه وفأمره أن يأخذ ما أعطاه ويحلى سبلها . . قوله في هذه الرواية ( لا أطيقه ) تقدم بيانه وهو في جميع النسخ بالقاف ، وذكر الكرماني أن في بعضها وأطيعه ، بالعين المهملة وهو تصحيف . ثم أشار البخاري إلى أنه اختلف هل أيوب أيضا في وصل الخبر وإرساله فاتفق إبراهيم بن طهمان وجرير بن حازم على وصله ، وغالهما حاد بن زيد فقال د عن أيوب عن عكرمة ، مرسلًا . ويؤخذ من إخراج البخاري هذا الحديث في الصحيح فوائد : منها أن الأكثر إذا وصلوا وأرسل الأقل قسم الواصل ولو كان الذي أرسل أحفظ ، ولا يلزم منه أنه تقدم رواية الواصل على المرسل دائما . ومنها أن الراوي إذا لم يكن في الدرجة العليا من الضبط ووافقه من هو مثله اعتد به وقاومت الرواية من رواية الضابط المتقن . ومنها أن أحاديث الصحيح متفاداة الرتبة إلى صحيح وأصح . وفي الحديث من الفوائد - غير ما تقدم - أن الشقاق إذا حصل من قبل المرأة فقط جاز الخلع والفدية ، ولا يفتقد ذلك بوجوده منهما جميعا ، وأن ذلك يشرع إذا كرهت المرأة عشرة الرجال ولو لم يكرها ولم ير منها ما يقتضي فراقها . وقال أبو قلابة ومحمد بن سيرين : لا يجوز له أخذ الفدية عنها إلا أن يرى على بطنها رجلا ، أخرجه ابن أبي شيبة ، وكأنهما لم يبلغهما الحديث . واستدل ابن سيرين بظاهر قوله تعالى ( إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ) وتعقب بأن آية البقرة فسرت المراد بذلك مع ما دل عليه الحديث . ثم ظهر لي لما قاله ابن سيرين توجيهه ، وهو تخصيصه بما إذا كان ذلك من قبل الرجل بأن يكرها وهي لا تكرهه فيضاحرها لتنتدي منه . فوقع انتهى من ذلك إلا أن يراها على فاحشة ولا يجد بينة ولا يجب أن يفضحها فيجوز حينئذ أن يشتد منها وبأخذ منها ما تراضيا عليه وبطلانها ، فليس في ذلك غفلة للحديث لأن الحديث ورد فيها إذا كانت الكراهة من قبلها ، واختار ابن المنذر أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق بينهما جميعا ، وإن وقع من أحدهما لا يندفع الإثم ، وهو قوي موافق لظاهر الآيتين ولا يخالف ما ورد فيه ، وبه قال طائوس والشعبي وجماعة من التابعين ، وأجاب الجبري وغيره عن ظاهر الآية بأن المرأة إذا لم تقم بمحقوق الزوج التي أمرت بها كان ذلك منفرا للزوج عنها غالبا ومقتضيا لفضه لها ففسدت الخلقة لهما لذلك ، وعن الحديث بأنه ﷺ لم يستفسر نابتا هل أنت كارهها كما كرمك أم لا ؟ وفيه أن المرأة إذا سألت زوجها الطلاق على مال فطلقها وقع الطلاق . فان لم يقع الطلاق صريحا ولا

نوبه فيه الخلاف المتقدم من قبل . واستدل لمن قال بأنه فسخ بما وقع في بعض طرق حديث الباب من الزيادة ، ففي رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس عند أبي داود والترمذي في قصة امرأة ثابت بن قيس ، فأمرها أن تعتد بحبضة ، وعند أبي داود والنسائي وابن ماجه من حديث الربيع بنت معوذ د أن عثان أمرها أن تعتد بحبضة ، قال ، وتبع عثان في ذلك قضاء رسول الله ﷺ في امرأة ثابت بن قيس ، وفي رواية للنسائي والطبري من حديث الربيع بنت معوذ د أن ثابت بن قيس ضرب امرأته - فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره - أخذ الذي لها وخل سبيلها ، قال : نعم ، فأمرها أن تربص حبضة وتلتق بأهلها ، قال الخطاب في هذا أقوى دليل لمن قاله أن الخلع فسخ وليس بطلاق ، إذ لو كان طلاقاً لم تكتف بحبضة للعدة اهـ . وقد قال الامام أحمد إن الخلع فسخ . وقال في رواية : وانما لا تحل لغير زوجها حتى يمضي ثلاثة أقرأه . فلم يكن عنده بين كونه نسأ وبين النقص من العدة تلازم ، واستدل به على أن الفدية لا تكون الا بما أعطى الرجل المرأة عينا أو قدرها لقوله ﷺ : «أتردين عليه حديثه» ، وقد وقع في رواية سعيد بن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في آخر حديث الباب عند ابن ماجه والبيهقي ، فأمره أن يأخذ منها ولا يرداد ، وفي رواية عبد الواب بن عطاء عن سعيد قال أيوب لا أحفظ ولا تزدد ، ورواه ابن جريج عن عطاء . وسلا في رواية أن المبارك وعبد الوهاب عنه د ، أما الزيادة ملا ، زاد ابن المبارك عن مالك وفي رواية الأوردي وكره أن يأخذ منها أكثر مما أعطى ، ذكر ذلك كله البيهقي ، قال ووصله الوليد بن مسلم عن ابن جريج بن ذكر ابن عباس فيه أخرجه أبو الشيخ قال : وهو غير محفوظ ، يعني الصواب إرساله . وفي مرسل أبي الزبير عند الدارقطني والبيهقي د أتردين عليه حديثه التي أعطاك ؟ قالت ، نعم وزيادة . قال النبي ﷺ : أما الزيادة فلا ، ولكن حديثه . قالت نعم . فأخذ ماله وخل سبيلها ، ورجال اسناد ثقات . وقد وقع في بعض طرقه سمع أبو الزبير من غير واحد كان فيهم صحابي فيروى صحيح والا فيعتضد بما سبق ، لكن ليس فيه دلالة على الشرط ، فقد يكون ذلك وقع على سبيل الإشارة رفقا بها . وأخرج عبد الرزاق عن علي د لا يأخذ منها فوق ما أعطاه ، وعن طاوس وعطاء والزهرى مثله ، وهو قول أبي حنيفة وأحمد وإسحق ، وأخرج اسماعيل بن إسحق عن ميمون بن مهران د من أخذ أكثر مما أعطى لم يسرح بإحسان ، ومقابل هذا ما أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال د ما أحب أن يأخذ منها ما أعطاهم ليدع لها شيئا ، وقال مالك لم أرل أسمع أن الفدية تجوز بالصداق وبأكثر منه لقوله تعالى ( فلا جناح عليهما فيما افقتد به ) ولحديث حبيبة بنت سبل ، فإذا كان النفوز من قبلها حل للزوج ما أخذ منها برضاها ، وإن كان من قبله لم يحل له ويرد عليها إن أخذ وتمضى الفرقة . وقال الشافعي : إذا كانت غير مؤدية لحقة كرامة له حل له أن يأخذ ، فانه يجوز أن يأخذ منها ما طابت به نفسا بغير سبب فبالسبب أولى . وقال اسماعيل القاضي : ادعى بعضهم أن المراد بقوله تعالى ( فيما افقتد به ) أي بالصداق وهو مردود لأنه لم يقيد في الآية بذلك . وفيه أن الخلع جائز في الحيف لأنه ﷺ لم يستفصلها أفاضل هي أم لا ؟ لكن يجوز أن يكون ترك ذلك لسبق العلم به أو كان قبل تقديره فلا دلالة فيه لمن يخاصه من منع طلاق الحائض ، وهذا كله تفريع على أن الخلع طلاق . وفيه أن الأخبار الواردة في ترميم المرأة من طلاق زوجها محمولة على ما إذا لم يكن بسبب يقتضي ذلك لحديث نوبان د أيما امرأة سألت زوجها الطلاق لغيرها عليها راحة الجنة ، وواه

أصحاب السنن ومحمد بن خزيمة وابن حبان؛ ويدل على تخصيصه قوله في بعض طرقه «من غير ما بأس» ولحديث أبي هريرة «المنزعات والمختلعات من المناقب» أخرجه أحمد والنسائي، وفي صحته نظر لأن الحسن عند الأكثر لم يسمع من أبي هريرة، لكن وقع في رواية النسائي: قال الحسن لم أسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث. وقد تأوله بعضهم على أنه أراد لم يسمع هذا إلا من حديث أبي هريرة، وهو تكلف، وما المانع أن يكون سمع هذا منه فقط وصار يرسل عنه غير ذلك فتكون قصته في ذلك كقصته مع سمرة في حديث العقبة كما يأتي في باب «إن شاء الله تعالى». وقد أخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن الحسن مرسلًا لم يذكر فيه أبا هريرة. وفيه أن الصحابي إذا أفتى بخلاف ما روى أن المعتبر ما رواه لا ما رواه، لأن ابن عباس روى قصة امرأة ثابت بن قيس الدالة على أن الخلع طلاق وكان يفتي بأن الخلع ليس بطلاق، لكن ادعى ابن عبد البر شذوذ ذلك عن ابن عباس إذ لا يعرف له أحد نقل عنه أنه فسح وليس بطلاق إلا طائوس، وفيه نظر لأن طائوس ثقة حافظ فقيه فلا يضره تفرد، وقد تلقى العلماء ذلك بالقبول. ولا أعلم من ذكر الاختلاف في المسألة إلا وجزم أن ابن عباس كان يراه فسحا. ثم أخرج اسماعيل القاضي بسند صحيح عن ابن أبي نعيم «أن طائوس لما قال إن الخلع ليس بطلاق أنكره عليه أهل مكة، فاعتذر وقال: إنما قاله ابن عباس، قال اسماعيل: لا نعلم أحدا قاله غيره اه. ولكن الشأن في كون قصة ثابت صريحة في كون الخلع طلاقا. (تكميل) : نقل ابن عبد البر عن مالك أن المختلعة هي التي اختلعت من جميع مالها، وأن المختلعة التي اقتدت ببعض مالها، وأن المباشرة التي بارأت زوجها قبل الدخول. قال ابن عبد البر: وقد يستعمل بعض ذلك موضع بعض

### ١٣ - باب الشقاق، وهل يُشهر بالخلع عند الضرورة؟

وقوله تعالى ﴿وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله - إلى قوله - خبرا﴾

٥٧٨ - حدثنا أبو الوليد حدثنا الهيثم عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة الزهري قال: سمعتُ

النبي ﷺ يقول: «إن بني المنيرة استأذنوا في أن يكرجوا على أبنتهم، فلا آذن»

قوله (باب الشقاق، وهل يشهر بالخلع عند الضرورة؟ وقوله تعالى: ﴿وإن خفتم شقاق بينهما الآية﴾ كذا لأبي ذر والنسائي، ولكن وقع عنده «الضرر» وزاد غيرهما (فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها - إلى قوله - خبرا) قال ابن بطال: أجمع العلماء على أن المخاطب بقوله تعالى ﴿وإن خفتم شقاق بينهما﴾ الحكم، وأن المراد بقوله (إن يريد إصلاحا) الحكمان، وأن الحكيمان يكون أحدهما من جهة الرجل والآخر من جهة المرأة إلا أن لا يرجع من أهلها من يصلح فيجوز أن يكون من الأجانب من يصلح لذلك، وأنهما إذا اختلفا لم ينفذ قولهما، وإن اتفقا نفذ في الجمع بينهما من غير توكيل. واختلفوا فيما إذا اتفقا على الفرقة، فقال مالك والأوزاعي وإسحق: ينفذ بقدر توكيل ولا إذن من الزوجين، وقال الكوفيون والثاقبي وأحمد: يحتاجان إلى الإذن، فأما مالك ومن تابعه فالقول بالعينين والمولى فإن الحاكم يطلق عليهما فكذلك هذا، وأيضا فلما كان المخاطب بذلك الحكم وأن الإرسال إليهم دل على أن بلوغ الناية من الجمع أو التفريق إليهم، وجرى الباقي على الأصل وهو أن الطلاق بيد

الزوج فان اذن في ذلك وإلا طلق عليه الحاكم . ثم ذكر طرقا من حديث المسور في خطبة على بنت أبي جهل وقد تضمنت الاشارة اليه في النكاح ، واعترضه ابن التين بأنه ليس فيه دلالة على ما ترجم به ، ونقل ابن بطال قبله عن المهلب قال : إنما حاول البخاري بإيراد أن يجعل قول النبي ﷺ « فلا آذن ، خلما ولا يقوى ذلك لأنه قال في الخبر « إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي ، فدل على الطلاق ، فان أراد أن يستبدل بالطلاق على الخلع فهو ضعيف وإنما يؤخذ منه الحكم بقطع الذرائع . وقال ابن المنير في الحاشية : يمكن أن يؤخذ من كونه ﷺ أشار بقوله « فلا آذن ، إلى أن حليا بترك الخطبة ، فإذا ساغ جواز الاشارة بعدم النكاح التمتع به جواز الاشارة بقطع النكاح . وقال السكرماني تؤخذ مطابقة الترجمة من كون فاطمة ما كانت ترضى بذلك ، فكان الشقاق بينها وبين علي متوقفا ، فأراد ﷺ دفع وقوعه بمنع علي من ذلك بطريق الايمان والاشارة ، وهي مناسبة جيدة ، ويؤخذ من الآية ومن الحديث للعمل بسد الذرائع ، لأن الله تعالى أمر ببعثة الحكمين عند خوف الشقاق قبل وقوعه ، كذا قال المهلب ، ويحصل أن يكون المراد بالخوف وجود علامات الشقاق المقتضى لاستمرار النكاح وسوء المعاشرة

#### ١٤ - باب لا يكون بيع الأمة طلاقا

٥٢٧٩ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « كان في بريرة ثلاث سنين : إحدى السنين أنها أعتقت فخيرت في زوجها . وقال رسول الله ﷺ : لو شاء أن أعتق . ودخل رسول الله ﷺ والبريرة فقور بكهم ، فقرب إليه خبر وأدم من أدم الليث ، فقال : ألم أر البريرة فيها لحم ؟ قالوا : بلى ، ولكن ذلك لحم مصدق في به علي بريرة وأنت لا تأكل الصدقة ، قال : عليها صدقة ولنا هديّة ،

قوله (باب لا يكون بيع الأمة طلاقا) في رواية المستمل دطلاقها ، ثم أورد فيه قصة بريرة ، قال ابن التين : لم يأت في الباب بشيء مما يدل عليه التبرؤ ، لكن لو كانت عصمتها عليه باقية ما خيرت بعد عتقها ، لأن شراء مائة كان العتق باذاته . وهذا الذي قاله عجيب ، أما أولا فان الترجمة مطابقة فان العتق إذا لم يستلزم الطلاق فالبيع بطريق الأولى ، وأيضا فان التخيير الذي جبر الى الفراق لم يقع إلا بسبب العتق لا بسبب البيع ، وأما ثانيا فانها لو طلقت بمجرد البيع لم يكن للتخيير فائدة ، وأما ثالثا فان آخر كلامه يرد أولا ، فانه يثبت ما نفيه من المطابقة ، قال ابن بطال : اختلف السلف هل يكون بيع الأمة طلاقا ؟ فقال الجمهور : لا يكون بيعها طلاقا ، وروى عن ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب ومن التابعين عن سعيد بن المسيب والحسن ومجاهد قالوا : يكون طلاقا وتمسكوا بظاهر قوله تعالى ( والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ) وحجة الجمهور حديث الباب ، وهو أن بريرة عتقت فخيرت في زوجها ، ولو كان طلاقا يقع بمجرد البيع لم يكن للتخيير معنى . ومن حيث النظر أنه عقد على منفعة فلا يبطله بيع الرقية كما في العين المؤجرة ، والآية نزلت في المسبيات فمن المراد بملك العين على ما ثبت في الصحيح من سبب نزلها له ملخصا . وما قلّه عن الصحابة أخرجه ابن أبي شيبة بأسانيد فيها انقطاع ، وفيه عن جابر وأُس ، أيضا ، وما نقله عن التابعين فيه بأسانيد صحيحة ، وفيه أيضا عن عكرمة والفضي نحوه ، وأخرجه سعيد بن منصور عن

ابن عباس بسند صحيح ، وروى حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : إذا زوج عبده بأمة فالطلاق بيد العبد وإذا اشترى أمة لها زوج فالطلاق بيد المشتري . وأخرج سعيد بن منصور عن طريق الحسن قال : إياك العبد طلاقه . وحديث عائشة في قصة برة أوردته المصنف في أول الصلاة وفي عدة أبواب ، مطولا ومختصرا ، وطريق ربيعة التي أوردناها أوردتها موصولة من طريق مالك عنه عن القاسم عن عائشة ، وأوردناها في الأظعمة من طريق اسماعيل ابن جعفر عنه عن القاسم مرسلا ، ولا يضر إرساله لأن مالكا أخفط من اسماعيل وأقن ، وند وافقه أسامة بن زيد وغير واحد عن القاسم ، وكذلك رواه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ، لكن صدره بقصة اشتراط الذين باعوها على عائشة أن يكون لهم الولاء ، وقد تقدم مستوفى في كتاب المتق ، وكذا رواه عروة وعمره والأسود وأيمن المسكي عن عائشة ، وكذا رواه نافع عن ابن عمر أن عائشة ، ومنهم من قال عن ابن عمر عن عائشة ، وروى قصة البرمة والاحم أنس وتقدم حديثه في الهبة ويأتي ، وروى ابن عباس قصة تغييرها لما عتقت كما يأتي بعد وطريقه كلها صحيحة . قوله ( كان في برة ) تقدم ذكرها وضبط اسمها في أواخر المتن ، وقيل إنها بقطبة بفتح النون والموحدة وقيل إنها بقطبة بكسر القاف وسكون الموحدة ، وقيل إن اسم أبيها صفوان وأن له محبة ، واختلفت في مواليها ففي رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة أن برة كانت لناس من الأنصار ، وكذا عند النسائي من رواية سماك عن عبد الرحمن ، ووقع في بعض الأرواح لآل أبي لحب وهو وهم من قاله اتقل وهمه من أيمن أحد رواة قصة برة عن عائشة إلى برة ، وقيل لآل بني هلال أخرجه الترمذي من رواية جرير عن هشام ابن عروة . قوله ( ثلاث سن ) وفي رواية هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه د ثلاث قضيات ، وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود د قضى فيها النبي ﷺ أربع قضيات ، فذكر نحو حديث عائشة وزاد د وأمرها أن تعتد عدة الحرة ، أخرجه الدارقطني ، وهذه الزيادة لم تقع في حديث عائشة فلذلك اقتصرنا على ثلاث ، لكن أخرج ابن ماجه من طريق الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت د أمرت برة أن تعتد بثلاث حيض ، وهذا مثل حديث ابن عباس في قوله د تعتد عدة الحرة ، ويخالف ما وقع في رواية أخرى عن ابن عباس د تعتد بحيضة ، وقد تقدم البحث في عدة المختلطة وأن من قال الخلع فسخ قال تعتد بحيضة ، وهنا ليس اختيار العتقة نفسها ملاقاة فكان القياس أن تعتد بحيضة ، لكن الحديث الذي أخرجه ابن ماجه على شرط الشيخين بل هو في أعلى درجات الصحة ، وقد أخرج أبو يعلى والبيهقي من طريق أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة د أن النبي ﷺ جعل عدة برة عدة المطلقة ، وهو شاهد قوي ، لأن أبا معشر وإن كان فيه ضعف لكن يصلح في المتابعات . وأخرج ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن عثمان وابن عمر وزيد بن ثابت وآخرين د أن الأمة إذا عتقت تحت العبد فطلاقا طلاق عبد وعدتها عدة حرة . وقد قدمت في المتن أن العلماء صفوا في قصة برة تصانيف ، وأن بعضهم أوصلها إلى أدبمانه فائدة ، ولا يخالف ذلك قول عائشة د ثلاث سن ، لأن مراد عائشة ما وقع من الأحكام فيها مقصودا خاصة ، لكن لما كان كل حكم منها يشتمل على تعديد قاعدة يستنبط العالم الفطن منها فوائد جمعة وقع التكرار من هذه الحثيثة ، وانضم إلى ذلك ما وقع في سياق القصة غير مقصود ، فإن في ذلك أيضا فوائد تؤخذ بطريق التنصيص أو الاستنباط ، أو اقتصر على الثلاث أو الأربع لكونها أظهر ما فيها وما عداها إنما يؤخذ بطريق الاستنباط ، أو لأنها أم والحاجة إليها أمس . قال القاضي حياض : معنى ثلاث أو أربع

أنها شرعت في قصتها ، وما يظهر فيها مما سوى ذلك فكان قد علم من غير قصتها ، وهذا أولى من قول من قال : ليس في كلام عائشة حصر ، ومفهوم العدد ليس بحجة وما أشبه ذلك من الاعتذارات التي لا تدفع سؤال ما الحكمة في الاختصار هل ذلك . قوله ( إنما أعتقت غسيرة ) زاد في رواية إسماعيل بن جعفر ، في أن تقر تحت زوجها أو تفارقه ، وتقر بفنح وتنفيد الزاء أي تدوم ، وتقدم في العتق من طريق الأسود عن عائشة ، فدعاها النبي ﷺ لغيرها من زوجها فاختارت نفسها ، وفي رواية للدراة عن طريق أبان بن صالح عن هشام بن هرو عن أبيه عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال لبريرة : اذهبي فقد عتقت معك بضمك ، زاد ابن سعد من طريق الشعبي مرسلًا ، فاختاري ، وباتي تمام ذلك في شرح الباب الذي بعد هذا بيا بين . قوله ( وقال رسول الله ﷺ : الولاء لمن أعتقت ) هذه السنة الثانية ، وقد تقدم بيان سببها مستوفى في العتق والشروط ، وفي رواية نافع عن ابن عمر الماضية وكذا في هذه طرق عن عائشة ، إنما الولاء لمن أعتقت ، ويستفاد منه أن كلمة ، إنما ، تنيد المحصر وإلا لما لم من إثبات الولاء للمعتق نفيه عن غيره وهو الذي أريد من الخبر ، ويؤخذ منه أنه لا ولاء للإنسان على أحد بغير العتق فيلحق من أسلم على يده أحد ، وسواء البحث فيه في الفرائض وأنه لا ولاء للتلقط خلافا لاصح ، ولا لمن حالب إنسانا خلافا لطائفة من السلف ، وبه قال أبو حنيفة ، ويؤخذ من هرومه أن المحرر لو أعتق عبدا ثم أسلما أنه يستمر ولاؤه له وبه قال الشافعي ، وقال ابن عبد البر إنه قياس قول مالك ، ووافق على ذلك أبو يوسف ، وخالف أصحابنا فاتهم قالوا للمعتق في هذه الصورة أن يتولى من يشاء . قوله ( ودخل رسول الله ﷺ ) زاد في رواية إسماعيل بن جعفر ، بيت عائشة . قوله ( والبرمة تفور بلحم ، فحرب اليه خبز وأدم ) في رواية إسماعيل بن جعفر ، فدعا بالقداء فأتي بخبز ، قوله ( ألم أر البرمة فيها لحم ؟ قالوا : بلى ، ولكن ذاك لحم تصدق به على بريرة وأنت لا تأكل الصدقة ) وقع في رواية الأسود عن عائشة في الزكاة ، وأتى النبي ﷺ بلحم فقالوا هذا ما تصدق به على بريرة ، وكذا في حديث أنس في الهبة ، ويصحح بينهما بأنه لما سأل عنه أتى به وقبيل له ذلك . ووقع في رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة في كتاب الهبة ، فأهدى لها لحم فقبل هذا تصدق به على بريرة ، فإن كان الضمير لبريرة فكأنه أطلق على الصدقة عليها هدية لها ، وإن كان لعائشة فلأن بريرة لما تصدقوا عليها باللحم أهدت منه لعائشة . ويؤيده ما وقع في رواية أسامة بن زيد عن القاسم عند أحمد وابن ماجه ، ودخل على رسول الله ﷺ والمرجل يفور بلحم ، فقال : من أين لك هذا ؟ قلت : أهدته لنا بريرة وأصدق به عليها ، وعند أحمد ومسلم من طريق أبي معاوية عن هشام بن هرو عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ، وكان الناس يتصدقون عليها فتهدى لنا ، وقد تقدم في الزكاة ما يتعلق بهذا المعنى ، واللحم المذكور وقع في بعض الشروح أنه كان لحم بقر ، وفيه نظر بل جاء عن عائشة ، تصدق على مولاتي بشاة من الصدقة ، فهو أولى أن يؤخذ به ، ووقع بعد قوله ، وهو عليها صدقة وثنا هدية ، من رواية أبي معاوية المذكورة ، فمكروه ، وسأذكر فوائده بعد بيا بين أن شاء الله تعالى

### ١٥ - باب خيار الأمة تحت العبد

٥٢٨٠ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة وهمام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : رأيته عبدا ،

يسئ زوج بريرة

[ الحديث ٥٢٨٠ - أخرجه في : ٥٢٨١ ، ٥٢٨٢ ، ٥٢٨٣ ]



٥٢٨١ - حَرَّشَ عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ :  
 ذَاكَ مُيْتٌ عَبْدُ بَنِي فُلَانٍ - يَعْنِي زَوْجَ بَرَبْرَةَ - كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَيْهِ يَنْبِعُهَا فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ يَبْكِي عَلَيْهَا

٥٢٨٢ - حَرَّشَ ثَقِيبُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ زَوْجُ بَرَبْرَةَ عَبْدًا أَسْوَدَ يُقَالُ لَهُ مُيْتٌ ، عَبْدًا لَبَنِي فُلَانٍ ، كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ وَرَاءَهَا فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ

قوله ( باب خيار الأمة تحت العبد ) يعنى إذا حققت ، وهذا مصير من البخارى الى ترجيح قول من قال إن زوج بربرة كان عبدا ، وقد ترجم في أوائل التلخيص بحديث عائشة في قصة بربرة ، باب الحرمة تحت العبد ، وهو جرم منه أيضا بأنه كان عبدا ، وبأنى بيان ذلك في الباب الذى يليه ، واعترض عليه هناك ابن المنذر بأنه ليس في حديث الباب أن زوجها كان عبدا ، وإثبات الخيار لها لا يدل لأن المخالف يدعى أن لا فرق في ذلك بين الحر والعبد ، والجواب أن البخارى جرى على عادته من الإشارة الى ما في بعض طرق الحديث الذى يورده ، ولا شك أن قصة بربرة لم تعدد ، وقد رجح عنده أن زوجها كان عبدا فلذلك جزم به ، واقتضت الترجمة بطريق المفهوم أن الأمة إذا كانت تحت حر فعقت لم يكن لها خيار ، وقد اختلف العلماء في ذلك : فذهب الجمهور الى ذلك ، وذهب الكوفيون الى إثبات الخيار لمن عتقت سواء كانت تحت حر أم عبد ، وتمسكوا بحديث الأسود بن يزيد عن عائشة أن زوج بربرة كان حرا ، وقد اختلف فيه على رايه هل هو من قول الأسود أو رواه عن عائشة أو هو قول غيره كما سأبينه ، قال ابراهيم بن أبي طالب أحد حفاظ الحديث وهو من أقران مسلم فسما أخرجه البيهقي عنه : خالف الأسود الناس في زوج بربرة . وقال الإمام أحمد إنما يصح أنه كان حرا عن الأسود وحده ، ومجاهد عن غيره فليس بذلك ، وصح عن ابن عباس وغيره أنه كان عبدا ، ورواه علماء المدينة ، وإذا روى علماء المدينة شيئا وعملوا به فهو أصح شئ ، وإذا عتقت الأمة تحت الحر فعتقها المتفق على صحته لا يفسخ بامر مختلف فيه له . وسياق ، زيد لهذا بعد بابين . وحاول بعض الحنفية ترجيح رواية من قال كان حرا على رواية من قال كان عبدا فقال : الرق تعاقبه الحرية بلا عكس ، وهو كما قال ، لكن محل طريق الجمع إذا تساوت الروايات في القوة أما مع التفرّد في مغالبة الاجتماع فتكون الرواية المنفردة شاذة والشاذ مردود ، ولهذا لم يعتبر الجمهور طريق الجمع بين الروایتين مع قولهم إنه لا يصار الى الترجيح مع إمكان الجمع ، والذى يتحصل من كلام محققهم وقد أكثر منه الشافعى ومن تبعه أن محل الجمع إذا لم يظهر الغلط في إحدى الروایتين ، ومنهم من شرط التساوى في القوة ، قال ابن بطال : أجمع العلماء أن الأمة إذا عتقت تحت عبد فإن لها الخيار ، والمعنى فيه ظاهر لأن العبد غير مكافئ للحر في أكثر الأحكام ، فإذا عتقت ثبت لها الخيار من البقاء في عصمته أو المنافرة لأنها في وقت العقد عليها لم تكن من أهل الاختيار ، واحتج من قال إن لها الخيار ولو كانت تحت حر بأنها عند الزواج لم يكن لها رأى لانفاقهم على أن لولاها أن زوجها يغير رضاها فإذا عتقت تجدد لها حال لم يكن قبل ذلك . وعارضهم الآخرون بأن ذلك لو كان مؤثرا لثبت الخيار قبله إذا زوجها أبوها ثم بلغت رشيدة وليس كذلك فكذلك الأمة تحت الحر قائم له محدث لها بالعتق حال ترفع به عن

الحرف فكانت كالكتاتيبية تسلم تحت المسلم . واختلف في اني تختار الفراق هل يكون ذلك طلاقاً أو فسخاً ؟ فقال مالك والاوزاعي والليث : تكون طلاقاً بائنة ، وثبت مثله عن الحسن وابن سيرين أخرجه ابن أبي شيبة ، وقال الباقون يكون فسخاً لا طلاقاً . قوله ( عن ابن عباس قال : رأيت عبداً يبنى زوج بريرة ) هكذا أورده مختصراً من هذا الوجه وهو لفظ شعبة ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق مريع عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه عن شعبة وحده ، وزاد الاسماعيلي من طريق عبد الصمد عن شعبة رأيت يبيكي ، وفي رواية له : لقد رأيت ينجسها ، وأما لفظ همام فأخرجه أبو داود من طريق عفان عنه باللفظ ، ان زوج بريرة كان عبداً أسود يسمى مغيثاً ، فغيرها النبي ﷺ وأمرها أن تعتد ، وسأله أحد عن عفان عن همام مطسولاً وفيه أنها تعتد عدة الحرة . ثم أورد البخاري الحديث من وجهين عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال في أحدهما : ذلك مغيث عبداً بنى فلان ، يعني زوج بريرة ، وفي الأخرى : كان زوج بريرة عبداً أسود يقال له مغيث ، وهكذا جاء من غير وجه أن اسمه مغيث ، وضبط في البخاري بضم أوله وكسر المعجمة ثم تحتانية ساكنة ثم مثناة ، ووقع عند العسكري بفتح الميملة وتشديد التحتانية وآخره موحدة ، والاول أثبت وبه جزم ابن ماكولا وغيره ، ووقع عند المستغفرى في « الصحابة » من طريق محمد بن عجلان عن يحيى بن عروة عن عاتبة عن قصة بريرة أن اسم زوج بريرة مقسم ، وما أظنه إلا تصحيحاً . قوله ( عبداً بنى فلان ) عند الترمذي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن أيوب ، وكان عبداً أسود لبني المغيرة ، وفي رواية هشيم عن سعيد بن منصور ، وكان عبداً لآل المغيرة من بني خزوم ، ووقع في المعرفة لابن منده مغيث مولى أحمد بن جحش ، ثم ساق الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة مثل ما وقع في الترمذي ، لكن عند أبي داود بسند فيه ابن إسحق ، وهو عند مغيث عبد لآل أبي أحمد ، وقال ابن عبد البر : مولى بني مطيع ، والآول أثبت أصح إسناده ويجمع الجمع لأن بني المغيرة من آل خزوم كما في رواية هشيم وبني جحش من أسد بن خزيمه وبني مطيع من آل هدي بن كعب ، ويمكن أن يدعى أنه كان مشتركاً بينهم على بعده ، أو اتفق

### ١٦ - باب شفاعته الذي ﷺ في زوج بريرة

٥٢٨٣ - حدثني محمد أخبرنا عبد الوهاب حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس : « أن زوج بريرة كان عبداً يقال له مغيث ، كآني أنظر إليه يطوف خلفها يبيكي وذمموه تسيل على لحيتيه » ، فقال النبي ﷺ لباس : يا عباس ألا تعجب من حب مغيث بريرة ، ومن بُغض بريرة مغيثاً . فقال النبي ﷺ : لو راجعته . قالت : يا رسول الله تأمرني ؟ قال : إنما أنا أشفع ، قالت : لا حاجة لي فيه

قوله ( باب شفاعته الذي ﷺ في زوج بريرة ) أي عند بريرة ليرجع إلى عصمته ، قال ابن المنير : موقع هذه الترجمة من الفقه تسويغ الشفاعة للحاكم عند الخصم في خصمه أن يحل عنه أو يسقط ونحو ذلك ، وتعب بأن قصة بريرة لم تقع الشفاعة فيها عند الترافع ، وفيه نظر لأن ظاهر حديث الباب أنه بعد الحكم ؛ لكن لم يصرح بالترافع إذ رؤية ابن عباس لزوجها يبيكي ، وقول العباس وبعد لو راجعته ، فيحتمل أن يكون القول عند الترافع لأن الواو لا تقتضي الترتيب . قوله ( حدثني محمد ) هو ابن سلام على ما بينت في المقدمة وقد أخرجه النسائي عن محمد بن بشاب

وابن ماجه عن محمد بن المثنى ومحمد بن خلاد الباهلي قالوا : حدثنا عبد الوهاب الثقفي ، وابن بشار وابن المثنى من شيخنا البخاري فيحتمل أن يكون المراد أحدهما . **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي وعالم شيخه هو الخذاء ، وقد سبق في الباب الذي قبله عن قتيبة عن عبد الوهاب وهو الثقفي هذا عن أيوب ، فكأن له فيه شيخين لكن رواية خالد الخذاء أمم سيافا كما ترى ، وطريق أيوب أخرجهما الاسماعيل من طريق محمد بن الوليد البصري عن عبد الوهاب الثقفي ، وطريق خالد أخرجهما من طريق أحد بن إبراهيم الدورقي عن الثقفي أيضا وساقه عنهما نحو ما وقع عند البخاري . **قوله** ( يطوف خلفها ينسكي ) في رواية وهيب عن أيوب في الباب الذي قبله د ينسبها في سلكه المدينة يركي عليها ، والسلك بكسر الميملة وفتح الكاف جمع سكة وهي الطرق ، ووقع في رواية سعيد بن أبي عروبة في طرق المدينة ونواحيها ، وإن مدوعه تسيل على لحيتي يترضاها لئلا يتخذه فلم تفعل ، وهذا ظاهره أن سؤاله لها كان قبل الفقرة ، وظاهر قول النبي **ﷺ** في رواية الباب د لو راجعته ، أن ذلك كان بعد الفقرة ، وبه جزم ابن بطل فقال : لو كان قبل الفقرة لقال لو اخترته ، قلت : ويحتمل أن يكون وقع له ذلك قبل وبعد . وقد تمسك برواية سعيد من لم يشترط الفور في الخيار هنا ، وسيأتي البحث فيه بعد . **قوله** ( يا عباس ) هو ابن عبد المطلب والد راوي الحديث ، وتقدم ما فيه ، وفي رواية ابن ماجه : فقال للنبي **ﷺ** للمعاس يا عباس ، وعند سعيد بن منصور عن هشام قال : أنبأنا خالد هو الخذاء بسنده أن العباس كان كلم النبي **ﷺ** أن يطلب بها في ذلك ، وفيه دلالة على أن قصة بريدة كانت متأخرة في السنة التاسعة أو العاشرة ، لأن العباس إنما سكن المدينة بعد رجوعهم من هجرة الطائف وكان ذلك في أواخر سنة ثمان ، ويؤيده أيضا قول ابن عباس أنه شاهد ذلك ، وهو إنما قدم المدينة مع أبيه . ويؤيد تأخر قصتها أيضا - بخلاف قول من زعم أنها كانت قبل الافك - أن عائشة في ذلك الزمان كانت صفيية ، فبعد وقوع تلك الأمور والمراجمة والمصادرة إلى الشراء والعق منها يومئذ ، وأيضا فنقول عائشة د إن شاء مولىك إن أعدها لم عدة واحدة ، فيه إشارة إلى وقوع ذلك في آخر الأمر لأنهم كانوا في أول الأمر في غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح ، وفي كل ذلك رد على من زعم أن قصتها كانت متقدمة قبل قصة الافك ، وحله على ذلك وقوع ذكرها في حديث الافك ، وقد قدمت الجواب عن ذلك هناك . ثم رأيت الشيخ تقي الدين السبكي استشكل القصة ثم جرد أنها كانت تقدم عائشة قبل شرائها أو اشتريتها وأخرت عتقها إلى بعد الفتح أو دام حوز زوجها عليها مسدة طويلة أو كان حصل الفسخ وطلب أن ترده بعقد جديد أو كانت لعائشة ثم باعها ثم استعادتها بعد الكتابة اه ، وأقوى الاحتمالات الأول كما ترى . **قوله** (لو راجعته) كذا في الاصول بمشاة واحدة ووقع في رواية ابن ماجه د لو راجعته ، بابات تحتانية ساكنة بعد المثناة وهي لغة ضميصة ، وزاد ابن ماجه د قائة أجزولك ، وظاهره أنه كان له منها ولد . **قوله** ( نأمرني ) زاد الاسماعيل د قال لا ، وفيه إضمار بان الأمر لا ينحصر في صيغة افعل لانه غاطها بقوله د لو راجعته . فقالت : أنا أمرني ، أي ترد بهذا القول الأمر فيجب على ؟ وعند ابن مسعود من مرسل ابن سيرين بسند صحيح د فقالت : يا رسول الله ، أشيء واجب على ؟ قال : لا ، **قوله** ( قال : إنما أنا أضفع ) في رواية ابن ماجه د إنما أضفع ، أي أقول ذلك على سبيل الشفاعة له لا على سبيل الحتم عليك . **قوله** ( فلا حاجة لي فيه ) أي فإذا لم تلزمي بذلك لا أختار التردد اليه . وقد وقع في الباب الذي بعده د لو أعطاني كذا وكذا ما كنت عنده ،

١٧ - باب ٥٢٨٤ - **عز بن عبد الله بن رجاء** أخبرنا **شعبة** عن **الحكم** عن **إبراهيم** عن **الأسود** : « أن عائشة أرادت أن تشتري بريرة فأبى مؤلفها إلا أن يشتروا الولاء ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ قال : اشترىها وأعتقها ، فأما الولاء لمن أعتق . وأنى للنبي ﷺ يلهم ، فقيل : إن هذا ما نُصَدِّقُ به على بريرة ، قال : هو لما صدَّقتُ ولنا هدية »

**عز بن آدم** حَدَّثَنَا **شعبة** ، وزاد : « نُخْبِرُكَ مِنْ زَوْجِهَا »

**قوله** ( باب ) كذا لم يغير ترجمة ، وهو من متعلقات ما قبله ، وأورد فيه قصة بريرة عن عبد الله بن رجاء عن شعبة عن الحكم وهو ابن عتيبة يمشية وموحدة مصغر عن إبراهيم وهو النخعي عن الأسود وهو ابن يزيد . و ان عائشة أرادت أن تشتري بريرة ، فساق القصة مختصرة وصورة سياحة الإرسال ، لكن أوردته في كفارات الأيمان مختصراً عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال فيه : « عن الأسود عن عائشة » ، وكذا أوردته في فقرات عن حفص بن عمر عن شعبة وزاد في آخره : « قال الحكم : وكان زوجها حراً ، ثم أوردته بعده من طريق منصور عن إبراهيم عن الأسود أن عائشة ساق نحر سباق الباب وزاد فيه : وخيرت فاختارت نفسها وقالت : لو أعطيت كذا وكذا ما كنت معه ، قال الأسود : وكان زوجها حراً » قال البخاري : قول الأسود منقطع ، وقول ابن عباس : « رأيت عبداً ، أصبح . وقال في الذي قبله في قول الحكم نحو ذلك ، وقد أورد البخاري عقب رواية عبد الله بن رجاء هذه عن آدم عن شعبة ولم يُسَقِّ لفظه لكن قال : « وزاد : نُخْبِرُكَ مِنْ زَوْجِهَا » وقد أوردته في الزكاة عن آدم بهذا الاسناد فل يذكر هذه الزيادة ، وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن آدم شيخ البخاري فيه لجعل الزيادة من قول إبراهيم واللفظه في آخره : « قال الحكم قال إبراهيم : وكان زوجها حراً نُخْبِرُكَ مِنْ زَوْجِهَا » فظهر أن هذه الزيادة مدرجة وحذفها في الزكاة لذلك ، وإنما أوردناها مشيرة إلى أن أصل التخيير في قصة بريرة ثابت من طريق أخرى وقد قال الدارقطني في « العلل » : لم يختلف على هروة عن عائشة أنه كان عبداً ، وكذا قال جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن عائشة ، وأبو الأسود وأسامة بن زيد عن القاسم . قلت : وقع لبعض الرواة فيه غلط ، فأخرج قاسم بن أصبغ في مصنفه وابن حزم من طريقه قال أنبأنا أحمد بن زيد المملوك حَدَّثَنَا موسى بن معاوية عن جرير عن هشام عن أبيه عن عائشة : « كان زوج بريرة حراً » وهذا وهم من موسى أو من أحمد ، فإن الحفاظ من أصحاب هشام ومن أصحاب جرير قالوا كان عبداً ، منهم إسحق بن راهويه وحديثه عند النسائي ، وعثمان بن أبي شيبة وحديثه عند أبي داود ، وحلي بن حجر وحديثه عند الترمذي ، وأصله عند مسلم وأحاديثه على رواية أبي أسامة عن هشام وفيه أنه كان عبداً ، قال الدارقطني : وكذا قال أبو معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه . قلت : ورواه شعبة عن عبد الرحمن فقال كان حراً ، ثم وجع عبد الرحمن فقال ما أدري ، وقد تقدم في المتن قال الدارقطني وقال عمران بن حدير عن عكرمة عن عائشة كان حراً وهو وهم ، قلت : في شيئين في قوله حر وفي قوله عائشة ، وإنما هو من رواية عكرمة عن ابن عباس ، ولم يختلف على ابن عباس في أنه كان عبداً ، وكذا جزم به الترمذي عن ابن عمر وحديثه عند الشافعي والدارقطني وغيرهما ، وكذا أخرجه النسائي من حديث صفية بنت أبي عبيد قالت كان زوج بريرة عبداً

وسنده صحيح ، وقال النووي : يؤيد قول من قال انه كان عبدا قول عائشة كان عبدا ، ولو كان حرا لم يخبرها ، فأخبرت  
وهي صاحبة القصة بأنه كان عبدا ، ثم علقت بقولها ولو كان حرا لم يخبرها ، ومثل هذا لا يكاد أحد يقوله إلا توقيفا ،  
وتعقب بأن هذه الزيادة في رواية جرير عن هشام بن عروة في آخر الحديث ، وهي مدرجة من قول هرو ، بين  
ذلك في رواية مالك وأبي داود والبيهقي . نعم وقع في رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن  
عائشة قالت : كانت بريرة مكاتبه لأناس من الأنصار وكانت تحت عبده ، الحديث أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي ،  
وأسامة فيه مقال ، وأما دعوى أن ذلك لا يقال إلا بتوقيف فردودة فإن للاجتهاد فيه مجالا ، وقد تقدم فربما  
توجيه من حيث النظر أيضا ، قال الدارقطني وقال إبراهيم بن الأسود عن عائشة : كان حرا . قلت : وأصرح  
ما رأيته في ذلك رواية أبي معاوية وحدثنا الأعمش عن إبراهيم بن الأسود عن عائشة قالت : كان زوج بريرة حرا  
فلما عتقت خبرت ، الحديث أخرجه أحمد عنه ، وأخرج ابن أبي شيبة عن إدريس عن الأعمش بهذا السند عن  
عائشة قالت : كان زوج بريرة حرا ، ومن وجه آخر من النخعي عن الأسود أن عائشة حدثته أن زوج بريرة كان  
حرا حين أعتقت ، فذلك الروايات المفصلة التي قدمتها آنفا على أنه مدرج من قول الأسود أن من دونه فيكون  
من أمثلة ما أدرج في أول الخبر وهو نادر فإن الأكثر أن يكون في آخره ودونه أن يقع في وسطه ، وعلى تقدير أن  
يكون موصولا فترجح رواية من قال كان عبدا بالكثرة ، وأيضا قال المرء أعرف بمحدثه ، فإن القاسم ابن أخي  
عائشة وعروة ابن أختها وتابعهما غيرهما فروا بينهما أولى من رواية الأود فانهما أقدم بعائشة وأعلم بحديثها والله  
أعلم . وترجح أيضا بأن عائشة كانت تذهب إلى أن الإماء إذا عتقت تحت الحر لا خيار لها ، وهذا بخلاف ما روى  
العراقيون عنها فكان يلزم على أصل مذموم أن يأخذوا بقولها ويدعوا ما روى عنها لا سيما وقد اختلف عنها فيه ،  
وادعى بعضهم أنه يمكن الجمع بين الروایتين بحمل قول من قال كان عبدا على اعتبار ما كان عليه ثم أعتق  
فذلك قال من قال كان حرا ، ويرد هذا الجمع ما تقدم من قول عروة وكان عبدا ولو كان حرا لم يخبر ، وأخرجه  
الترمذي بلفظ : أن زوج بريرة كان عبدا أسود يوم أعتقت ، فهذا يعارض الرواية المتقدمة عن الأسود ، ويعارض  
الاحتمال المذكور أن يكون من قال كان حرا أراد ما آل إليه أمره ، وإذا تعارضا إسنادا واحتمالا احتج  
إلى الترجيح ، ورواية الأكثر ترجح بها وكذلك الأحفظ وكذلك الألام ، وكل ذلك موجود في جانب من  
قال كان عبدا . وفي قصة بريرة من الفوائد وقد تقدم بعضها في المساجد وفي الزكاة والكثير منها في العتق : جواز  
المكاتب بالسة تقريراً لحكم الكتاب ، وقد روى ابن أبي شيبة في الأول ، بسند صحيح أنها أول كتابة  
كانت في الاسلام ، ويرد عليه قصة سلمان ، فيجمع بأن أوليته في الرجال وأولية بريرة في النساء ، وقد  
قبل إن أول مكاتب في الاسلام أبو أمية عبد عمر ، وادعى الزباني أن الكتابة لم تكن تعرف في الجاهلية  
وخولف . ويؤخذ من مشروعية نجوم الكتابة البيع إلى أجل والاستقراض ونحو ذلك ، وفيه لحاق الإمام  
بالمعبد لأن الآية ظاهرة في الذكور ، وفيه جواز كتابة أحد الزوجين الزقيين ، ويالحق به جواز بيع أحدهما دون  
الأخر ، وجواز كتابة من لا مال له ولا حرفة ، كذا قيل وفيه نظر لانه لا يلزم من طلبها من عائشة الإطاعة على  
حلقها أن يكون لا مال لها ولا حرفة ، وفيه جواز بيع المكاتب إذا رضى ولم يعجز نفسه إذا وقع التراضى بذلك ،  
وحله من منع على أنها عجزت نفسها قبل البيع ومحتاج إلى دليل ، وقيل إنما وقع البيع على نجوم الكتابة وهو

بمعد جدا ويؤخذ منه أن المكاتب عبد ما بقي عليه شيء ، فيتفرع منه إجراء أحكام الرقيق كلها في الفكاك والجنابات والحدود وغيرها . وقد أكثر يسردها من ذكرنا أنهم جمعوا الفوائد المستنبطة من حديث برمرة . ومن ذلك أن من أدى أكثر نجومه لا يعتق تقليبا لحكم الأكثر ، وأن من أدى من النجوم بقدر قيمته يعتق ، وأن من أدى بعض نجومه لم يعتق منه بقدر ما أدى ، لأن النبي ﷺ أذن في شراء برمرة من غير استئصال . وفيه جواز بيع المكاتب والرقيق بشرط العتق ، وأن يبيع الأمة المزوجة ليس طلاقا كما تقدم تقريره قريبا وأن عتقها ليس طلاقا ولا فسحا للبروت التخيير ، فلو طلقت بذلك واحدة لكان زوجها الرجعة ولم يتوقف على اذنها ، أو ثلاثا لم يقل لها ولو راجعته لأنها ما كانت محل له إلا بعد زوج آخر ، وأن يبيعها لا يبيع لمشتريها وطأها لأن تخييرها يدل على بقاء عاقبة المصدة وأن سيد المكاتب لا يمنعه من الاكتساب وأن اكتسابه من حين الكتابة يكون له جواز سؤال المكاتب من يمينه على بعض نجومه وإن لم تحمل ، وأن ذلك لا يقتضي تعجزه ، وجواز سؤال ما لا يضطر السائل إليه في الحال ، وجواز الاستعانة بالمرأة الزوجة ، وجواز تصرفها في مالها بغير إذن زوجها ، وبذل المال في طلب الأجر حتى في الشراء بالزيادة على ثمن المثل بقصد التقرب بالعتق ، ويؤخذ منه جواز شراء من يكون مطلقا التصرف السهلة بأكثر من ثمنها لأن عائشة بذلك نقدا ما جعلوه نسبة في تسع سنين لحصول الرغبة في النقد أكثر من النسيئة ، وجواز السؤال في الجلة لمن يتوقع الاحتياج إليه فيتحمل الأخبار الواردة في الزجر عن السؤال على الأولوية . وفيه جواز سعي المرفوق في فسكه رغبة ، ولو كان بسؤال من يشتري ليعتق وإن أضر ذلك بسيدته لنشوف الفاعل إلى العتق ، وفيه بطلان الشروط الفاسدة في المعاملات وصحة الشروط المشروعة المفهوم قوله ﷺ « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » وقد تقدم بسطه في الشروط . ويؤخذ منه أن من استثنى خدمة المرفوق عند بيعه لم يصح شرطه ، وإن من شرط شرطاً قلدا لم يستحق العقوبة إلا أن علم بتجريمه وأصر عليه . وإن سيد المكاتب لا يمنعه من السعي في تحصيل مال الكتابة ولو كان حقه في الخدمة ثابتا ، وأن المكاتب إذا أدى نجومه من الصدقة لم يرد لها السيد وإذا أدى نجومه قبل حلها كذلك ، ويؤخذ منه أنه يعتق أخذا من قول دوالي برمرة « إن شأمت أن تحقن سبك عليك ، فإن ظاهره في قبول تهجيل ما اتفقوا على تأجيله ومن لازمه حصول العتق ، ويؤخذ منه أيضا أن من تبرع عن المكاتب بما عليه عتق ، واستبدل به على عدم وجوب الوضع عن المكاتب لقول عائشة « أهدا لهم عدة واحدة ، ولم ينسرك » وأجيب بجواز قصد دفعهم لها بعد القبض . وفيه جواز إبطال الكتابة وفسخ مفعدها إذا تراضى السيد والعبد ، وإن كان فيه إبطال التحرير المتقرر برمرة على السعي بين عائشة ومواليها في فسخ كتابتها . وفيه بروت الولاء للعتق والرد على من خالفه ، ويؤخذ من ذلك عدة مسائل كعتق السائبة والمقيد والحليف ونحو ذلك كثر بها العدد من تكلم على حديث برمرة . وفيه مشروعية الخطبة في الأمر المهم والقيام فيها ، وتقديم الحد والثأر ، وقول أما بعد عند ابتداء الكلام في الحاجة ، وأن من وقع منه ما ينكر استحباب عدم تعيينه ، وأن استعمال السجع في الكلام لا يكره إلا إذا قصد إليه ووقع متكلفا . وفيه جواز التبين فيما لا يجنب فيه ولا سيما عند العزم على فعل الشيء ، وأن لغو التبين لا كفارة فيه لأن عائشة خلعت أن لا تشتري ثم قال لها النبي ﷺ « اشتري » ولم ينقل كفارة . وفيه مناجاة الاثنين بمحضرة الثالث في الأمر يستحق منه المناجي ويعلم أن من ناجاه يعلم الثالث به ويستثنى ذلك من النهي الوارد فيه ، وفيه جواز سؤال الثالث عن المناجاة المذكورة إذا ظن أن له تلقا به وجواز

إظهار السر في ذلك ولا سيما إن كان فيه مصلحة للناس . وفيه جواز المساومة في المعاملة والتوكيل فيها ولو الرقيق ، واستخدام الرقيق في الأمر الذي يتعلق بمواليه وإن لم يأذنوا في ذلك بخصوصه . وفيه ثبوت الولاء للراء المقتة فيسنة من عموم الولاء لحكمة النسب فإن الولاء لا ينتقل إلى المرأة بالآثار بخلاف النسب ، وفيه أن الكافر يرث ولده عتيقه المسلم وإن كان لا يرث قريبه المسلم ، وأن الولاء لا يباع ولا يوهب وقد تقدم في باب مفرد في العتق ، ويؤخذ منه أن معنى قوله في الرواية الأخرى « الولاء لمن أعطى الورق » أن المراد بالمعطي المالك لا من باشر الاعطاء مطلقا فلا يدخل الوكيل ، ويؤيده قوله في رواية الثوري عند أحمد « لمن أعطى الورق وولى النعمة » وفيه ثبوت الخيار للامة إذا عتقت على التفصيل المتقدم وأن خيارها يكون على الفور لقوله في بعض طرقه « أنها عتقت فدعاها غيرها فاعتارت نفسها ، وللعلاء في ذلك أقوال : أحدها وهو قول الشافعي أنه على الفور ، وعنه يمتد خيارها ثلاثا ، وقيل بقيامها من مجلس الحاكم وقيل من مجلسها ومها عن أهل الرأي ، وقيل يمتد أبدا وهو قول مالك والأوزاعي وأحمد وأبو القاسم ، وانفردوا على أنه أن مكنته من وطئها سقط خيارها ، وتمسك من قال به بما جاء في بعض طرقه وهو عند أبي داود من طريق ابن إسحق بأسانيد عن عائشة أن بريرة أعتقت فذكر الحديث وفي آخره « إن فربك فلا خيار لك »، وروى مالك بإسناد صحيح عن حفصة أنها أعتقت بذلك ، وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله ، قال ابن عبد البر : لا أعلم لحما مخالفا من الصحابة ، وقال به جمع من التابعين منهم الفقهاء السبعة ، واختلف فيما لو وطئها قبل علمها بأن لها الخيار هل يسقط أولا ؟ على قوانين العلماء أصحها عند الحنابلة لا فرق ، وعند الشافعية تعذر بالجمل ، وفي رواية الدارقطني : إن وطئك فلا خيار لك ، ويؤخذ من هذه الزيادة أن المرأة إذا وجدت بزوجه عيبا ثم مكنته من الوطء بطل خيارها . وفيه أن الخيار فيسخ لا يملك الزوج فيه رجعة ، وتمسك من قال له الرجعة بقول النبي ﷺ « لو راجعته ولا حجة فيه ولا لما كان لها اختيار فتمين حل المراجعة في الحديث على معناها الأقوى والمراد وجوعها إلى عصمته ، ومنه قوله تعالى ( فلا جناح عليهما أن يتراجعا ) مع أنها في المطلق ثلاثا . وفيه إبطال قول من زعم استعالة أن يجب أحد الشخصين الآخر والآخر يفيضه لقول النبي ﷺ « ألا تعجب من حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة مغيثا ؟ نعم يؤخذ منه أن ذلك هو الأكثر الاغلب ، ومن ثم وقع التعجب لأنه على خلاف المعتاد ، وجوز الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نفع الله به أن يكون ذلك مما ظهر من كثرة استعالة مغيث لها بأنواع من الاستعالات كإظهاره حبها وتردده خلفها ويسكانه عليها مع ما ينضم إلى ذلك من استنائه لها بالقول الحسن والوعد الجليل ، والعادة في مثل ذلك أن يميل القلب ولو كان نافرا فلما خالفت العادة وقع التعجب ، ولا يلزم منه ما قاله الأولون . وفيه أن المرأة إذا خير بين مباحين فأثر ما ينفذه لم يلم ولو أخر ذلك برفيعة . وفيه اعتبار الكفاءة في الحرية . وفيه سقوط الكفاءة برضا المرأة التي لا ولي لها ، وأن من خير امرأته فاعتارت فراقه وقع وانفسخ النكاح بينهما وقد تقدم ، وأنها لو اختارت البقاء معه لم ينقص عدد الطلاق . وكثر بعض من تكلم على حديث بريرة هنا في سرد تفاريع التخيير . وفيه أن المرأة إذا ثبت لها الخيار فقالت لا حاجة لي به ترتب على ذلك حكم الفراق ، كذا قيل وهو مبنى على أن ذلك وقع قبل اختيارها الفراق ولم يقع إلا بهذا الكلام وفيه من النظر ما تقدم . وفيه جواز دخول النساء الأجانب بيت الرجل سواء كان فيه أم لا . وفيه أن المسكينة لا يباحقها في العتق ولدها ولا زوجها . وفيه تحريم الصدقة على النبي

مطلقاً ، وجواز التطوع منها على ما يلحق به في تحريم صدقة الفرض كأزواجه ومواليه ، وأن موالى أزواج النبي ﷺ لا تحرم عليهم الصدقة وإن حرمت على الأزواج ، وجواز أكل الفنى ما تصدق به على الفقير إذا أهداه له وبالبيع أولى ، وجواز قبول الفنى هدية الفقير . وفيه الفرق بين الصدقة والهدية في الحكم . وفيه نصح أهل الرجل له في الأمور كلها وجواز أكل الإنسان من طعام من يسر بأكله منه ولو لم يأذن له فيه خصوصه ، وبأن الأمة إذا عتقت جاز لها التصرف بنفسها في أمورها ولا حجر لمعتقها عليها إذا كانت رشيدة ، وأنها تصرف في كسبها دون إذن زوجها إن كان لها زوج . وفيه جواز الصدقة على من يمونه غيره لأن عائشة كانت تمون بريرة ولم ينكر عليها قبولها الصدقة ، وأن لمن أهدى لأهله شيء أن يشرك نفسه معهم في الإخبار عن ذلك لقوله : وهو لنا هدية ، وإن من حرمت عليه الصدقة جاز له أكل عنها إذا تغير حكمها ، وأنه يجوز للبرأة أن تدخل إلى بيت زوجها ما لا يملكه بغير علمه ، وأن تصرف في بيته بالطبخ وغيره بآلاته ووقوده ، وجواز أكل المرء ما يحمده في بيته إذا غلب الحل في العادة ، وأنه ينبغي تعريفه بما يحتمى توقفه عنه ، واستحباب السؤال عما يستفاد به علم أو أدب أو بيان حكم أو رفع شبهة وقد يجب ، وسؤال الرجل عما لم يهده في بيته ، وأن هدية الأدنى للأعلى لا تستلزم الإئابة مطلقاً ، وقبول الهدية وإن نذر قدرها جبر للهدى ، وأن الهدية تملك بوضعها في بيت المهدى له ولا يحتاج إلى التصريح بالقبول ، وإن لمن تصدق عليه بصدقة أن يتصرف فيها بما شاء ولا ينقص أجر المتصدق ، وأنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل إذا لم يكن فيه شبهة ، ولا عن الذبيحة إذا ذبحت بين المسلمين ، وإن من تصدق عليه قليل لا يتسخطه . وفيه مشاوراة المرأة زوجها في التصرفات ، وسؤال العالم عن الأمور الدينية ، وإعلام العالم بالحكم لمن رآه يتدأ على أسيا به ولو لم يسأل ، ومشاوراة المرأة إذا ثبت لها حكم التخير في فراق زوجها أو الإقامة عنده ، وأن على الذي يشار به بذكر النصيحة . وفيه جواز مخالفة الشير فيما يشير به في غير الواجب ، واستحباب شفاعته الحاكم في الرقن بالخصم حيث لا ضرر ولا إزام ، ولا لوم على من خلف ولا غضب ولو عظم قدر الشافع ، وترجم له النسائي د شفاعته الحاكم في الخصوم قبل فصل الحكم ولا يجب على المشفوع عنده القبول ، ويؤخذ منه أنه التصميم في الشفاعته لا يسوغ فيما نشق الاجابة فيه على المسؤول بل يكون على رجة العرض والترغيب . وفيه جواز الشفاعته قبل أن يسألها المشفوع له لأنه لم يقل أن مغيثاً سأل النبي ﷺ أن يشفع له ، كذا قيل ، وقد قدمت أن في بعض الطرق أن العباس هو الذي سأل النبي ﷺ في ذلك فيحتمل أن يكون مغيث سأل العباس في ذلك ويحتمل أن يكون العباس ابتداءً ذلك من قبل نفسه شفاعة منه على مغيث ، ويؤخذ منه استحباب ادخال السرور على قلب المؤمن . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نفع الله به : فيه أن الشافع يؤثر ولو لم تحصل اجابته ، وأن المشفوع عنده إذا كان دون قدر الشافع لم تمتنع الشفاعته ، قال : وفيه تنبيه الصاحب صاحبه على الاعتبار بآيات الله وأحكامه لتعجيب النبي ﷺ العباس من حب مغيث بريرة ، قال : ويؤخذ منه أن نظره ﷺ كان كله بمحضر وفكر ، وأن كل ما خالف العادة يتعجب منه ويعتبر به . وفيه حسن أدب بريرة لأنها لم تفتح برد الشفاعته وإنما قالت : لا حاجة لي فيه ، . وفيه أن فرط الحب يذهب الحياء لما ذكر من حال مغيث وغلبة الوجد عليه حتى لم يستطع كتمان حبها ، وفي ترك التكرير عليه بيان جواز قبول عذر من كان في مثل حاله ممن يقع منه ما لا يليق بمنصبه إذا وقع بغير اختياره ، ويستنبط من هذا معونة أهل المحبة في الله إذا حصل لهم الوجد من سماع ما ينهمون منه الإشارة إلى أحوالهم حيث



يظهر منهم مالا يصدر عن اختيار من الرقص ونحوه ، وفي استحباب الاصلاح بين المتنافرين سواء كانا زوجين أم لا ، وتأكيده الحرمة بين الزوجين اذا كان بينهما ولد لقوله ﷺ ، وأنه أبو ولدك ، ويؤخذ منه أن الشافعي يذكر للمشفوع عنده ما يبعث على قبوله من مقتضى الشفاعة والحامل عليها ، وفيه جواز شراء الامه دون ولدها وان الولد يثبت بالفراش والحكم بظاهر الامر في ذلك . قلت : ولم أقف على تسمية أحد من أولاد بريرة ، والكلام محتمل لان يريد به أنه أبو ولدها بالقوة لكنه خلاف الظاهر . وفيه جواز نسبة الولد الى أمه . وفيه أن المرأة التي لا اجبار عليها ولو كانت ممتوقة ، وجواز خطبة السكبير والشريف لمن هو دونه . وفيه حسن الادب في المخاطبة حتى من الأعلى مع الأدنى ، وحسن التلطف في الشفاعة . وفيه أن للعبد أن يخطب مطلقته بغير إذن سيده ، وأن خطبة المعتدة لا تحرم على الاجنبي اذا خطبها لمطقتها ، وأن فسخ النكاح لا رجعة فيه إلا بشكاح جديد ، وأن الحب والبغض بين الزوجين لا لوم فيه على واحد منهما لأنه بغير اختيار ، وجواز بكاء نكح على فراق حبيبه وعلى ما فوته من الأمور الدنيوية ومن الدينية بطريق الاول ، وأنه لا عار على الرجل في إظهار حبه لزوجته ، وأن المرأة اذا أبغضت الزوج لم يكن لوليها إكراهها على عشرته ، وإذا أحبته لم يكن لوليها التفريق بينهما ، وجواز ميل الرجل الى امرأة يطمع في تزويجها أو وجهتها ، وجواز كلام الرجل لمطقتها في الطرق واستعطاف لها . وانباعها أين سلكت كذلك ، ولا يخفى أن محل الجواز عند أمن الفتنة ، وجواز الاخبار عما يظهر من حال المرأة وان لم تفصح به لقوله ﷺ للعباس ما قال . وفيه جواز رد الشافع المنة على المشفوع اليه بقبول شفاعته ، لأن قول بريرة لربي ﷺ « أنا امرئ ، ظاهر في أنه لو قال نعم ، لقبيل شفاعته ، فلما قال لا ، علم أنه رد عليها ما فهم من المنة في امتثال الامر ، كذا قيل وهو مشكك ، بل يؤخذ منه أن بريرة علمت أن امره واجب الامتثال ، فلما عرض عليها ما عرض استقصت هل هو امر فيجب عليها امتثاله ، أو مشورة فتتخير فيها ؟ وفيه أن كلام الحاكم بين الخصوم في مشورة وشفاعة ونحوهما ليس حكما . وفيه أنه يجوز لمن سئل قضاء حاجة أن يشترط على الطالب ما يعود عليه نفسه ، لأن عائشة شرطت أن يكون لها الولاء إذا أدت الفتن دفعة واحدة . وفيه جواز أداء الدين على المدين ، وأنه يبرأ بأداء غيره عنه ، وإفتاء الرجل زوجته فيما لها فيه حظ وغرض اذا كان حقا ، وجواز حكم الحاكم لزوجته بالحق ، وجواز قول مشترى الرقيق اشتريته لأعتقه ترغيبا للبايع في تسهيل البيع ، وجواز المعاملة بالدرهم والدنانير عددا اذا كان قدسها بالكتابة معلوما لقولها وأدها ، ولقولها وتسع أواق ، ويستنبط منه جواز بيع المعاوضة . وفيه جواز عقد البيع بالكتابة لقوله « غنينا » ومثله قوله ﷺ لأبي بكر في حديث الهجرة « قد اخذتها بالثمن » . وفيه أن حق الله مقدم على حق الأدنى لقوله « شرط الله أحق وأوثق » ومثله الحديث الآخر « دين الله أحق أن يقضى » وفيه جواز الاشتراك في الرقيق لتكرار ذكر أهل بريرة في الحديث ، وفي رواية « كانت لناس من الأنصار » ويحتمل مع ذلك الوحدة وإطلاق ما في الخبر على المجاز . وفيه أن الأيدي ظاهرة في الملك ، وأن مشترى السلعة لا يسأل عن أصلها إذا لم تكن ردية . وفيه استحباب إظهار أحكام القعد للعالم بها اذا كان القاعد يجلبها . وفيه أن حكم الحاكم لا يغير الحكم الشرعي فلا يحمل حراما ولا عكسه . وفيه قبول خبر الواحد الثقة وخبر العبد والامة ودوايتهما . وفيه أن البيان بالقفل أقوى من القول ، وجواز تأخير البيان الى وقت الحاجة والمبادرة اليه عند الحاجة ، وفيه أن الحاجة إذا اقتضت بيان حكم عام وجب إعلانه أو نديب بحسب الحال . وفيه جواز الرواية بالمعنى والاختصار من الحديث ،

والإقتصار على بعضه بحسب الحاجة ، فإن الوافة واحدة وقد رويت بألفاظ مختلفة وزاد بعض الرواة ما لم يذكر الآخر ولم يقدح ذلك في صحته عند أحد من العلماء . وفيه أن العدة بالنساء لما تقدم من حديث ابن عباس أنها أمرت أن تمتد عدة الحرة ، ولو كان بالرجال لأمرت أن تمتد بعدة الإماء . وفيه أن عدة الأمة إذا عتقت تحت عبد فاخارت نفسها ثلاثة قروء ، وأما ما وقع في بعض طرقة ، « تعتد بخصنة » فهو مرجوح ، ويحتمل أن أصله « تعتد بخص » ، فيكون المراد جنس ما تستبرأ به زوجها لا الوحدة . وفيه تسمية الأحكام سننا وإن كان بعضها واجبا ، وأن تسمية ما دون الواجب سنة اصطلاح حادث . وفيه جواز جبر السيد أمته على تزويج من لا تختاره إما لسوء خلقه أو خلقه وهي بالعدد من ذلك ، فقد قيل إن بريرة كانت جميلة غير سوداء بخلاف زوجها وقد زوجت منه وظهر صدم اختيارها لذلك بعد عتقها . وفيه أن أحد الزوجين قد يفيض الآخر ولا يظهر له ذلك ، ويحتمل أن تكون بريرة مع بعضها مغيثا كانت تصبر على حكم الله عليها في ذلك ولا تهمله بما يقتضيه البغض إلى أن فرج الله عنها . وفيه تنبيه صاحب الحق على ما يجب له إذا جهله ، واستقلال المكاتب بتعجيل نفسه ، وإطلاق الأهل على السادة وإطلاق العبيد على الآرة ، وجواز تسمية العبد مغيثا ، وأن مال السكينة لا حد لأكثره ، وأن للعتق أن يقبل الهدية من معتقه ولا يقدر ذلك في ثواب العتق . وجواز الهدية لأهل الرجل بغير استئذانه ، وقبول المرأة ذلك حيث لا رية . وفيه سؤال الرجل عما لم يعده في بيته ، ولا يرد على هذا ما تقدم في قصة أم زرع حيث وقع في سياق المدح ، ولا يسأل عما عهد ، لأن معناه كما تقدم ولا يسأل عن شيء عهده فوات فلا يقول لأهله أين ذهب ؟ وهنا سألم النبي ﷺ عن شيء رآه وعابته ثم أحضر له غيره فسأل عن سبب ذلك لأنه يعلم أنهم لا يتركون إحضاره له شيئا عليه بل لتوهم تحريره ، فأراد أن يبين لهم الجواز . وقال ابن دقيق العيد : فيه دلالة على تبسط الانساق في السؤال عن أحوال منزله وما عهده فيه قبل والاول أظهر ، وعندى أنه مبنى على خلاف ما أنبنى عليه الاول ، لأن الاول بنى على أنه علم حقيقة الأمر في اللحم وأنه ما تصدق به على بريرة ، والثاني بنى على أنه لم يتحقق من أين هو لحاز أن يكون ما أهدى لأهل بيته من بعض الزامها كأقاربها مثلا ولم يتعين الاول . وفيه أنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل إليه إذا لم يظن تحريره أو ظهر فيه شبهة إذا لم يسأل ﷺ عن تصدق على بريرة ولا عن حاله ، كذا قيل ، وقد تقدم أنه ﷺ هو الذي أرسل إلى بريرة بالصدقة فلم يتم هذا

### ٦٨ - باب قول الله تعالى :

( وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَنَّ ، وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ )

٥٢٨٥ - **حَرْشٌ** قَتْنِيَّةٌ حَدَّثَنَا الْإِسْثُ عَنْ نَافِعٍ : أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَتْ إِذَا سُئِلَ عَنْ نِكَاحِ الْمُتَنَصِّرَانِيَّةِ وَالْيَهُودِيَّةِ ، قَالَ : إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْمُشْرَكَاتِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا أَعْلَمُ مِنَ الْإِسْرَاقِ شَيْئًا أَكْبَرَ مِنْ أَنْ تَقُولَ لِلرَّأَةِ رُبُّهَا عِيسَى ، وَهُوَ مُدٌّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ ،

**قَوْلُهُ** ( بَابُ قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ ) كَذَا لِلْأَكْثَرِ ؛ وَسَأَقِي فِي رَوَايَةِ كَرِيمَةٍ إِلَى قَوْلِهِ ( وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ) وَلَمْ يَبْتَغِ الْبُخَارِيُّ حَكْمَ الْمَسْأَلَةِ أَقْيَامَ الْإِحْتِمَالِ هُنَا فِي تَأْوِيلِهَا ، فَالْأَكْثَرُ أَنَّهَا عَلَى الْعُمُومِ وَأَنَّهَا خَصَّتْ

بآية المائدة، وعن بعض السلف أن المراد بالمشركات هنا عبدة الأوثان والمجوس حكاية ابن المنذر وغيره. ثم أورد المصنف فيه قول ابن عمر في نكاح النصرانية وقوله لا أعلم من الاشتراك شيئا أكثر من أن تقول المرأة ربها عيسى، وهذا مصر منه إلى استمرار حكم عموم آية البقرة، فكأنه يرى أن آية المائدة منسوخة وبه حزم إبراهيم الحربي، وروده الصحاح لحمله على التورع كما سيأتي، ونذهب الجمهور إلى أن عموم آية البقرة خص بآية المائدة وهي قوله ﴿والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم﴾ فبقى سائر المشركات على أصل التحريم. وعن الشافعي قول آخر أن عموم آية البقرة أريد به خصوص آية المائدة، وأطلق ابن عباس أن آية البقرة منسوخة بآية المائدة، وقد قيل إن ابن عمر شذ بذلك فقال ابن المنذر لا يحفظ عن أحد من الأئمة أنه حرم ذلك له، لكن أخرجه ابن أبي شيبة بسند حسن أن عطاء كره نكاح اليهوديات والنصرانيات وقال: كان ذلك والمسلمات قليل، وهذا ظاهر في أنه خص بالإباحة مجال دون حال. وقال أبو عبيد: المسلمون اليوم على الرخصة. وروى عن عمر أنه كان يأمر بالنتزه عنهن من غير أن يحرمن. وزعم ابن المراهب نبعا للنعاس وغيره أن هذا مراد ابن عمر أيضا لكنه خلاف ظاهر السياق، لكن الذي احتج به ابن عمر يقتضي تخصيص المنع بمن يشرك من أهل الكتاب لا من بوحده، وله أن يجعل آية الحل على من لم يبدل دينه منهم، وقد فصل كثير من العلماء كالشافعية بين من دخل آباؤهما في ذلك الذين قيل التحريف أو النسخ أو بعد ذلك، وهو من جنس مذهب ابن عمر بل يمكن أن يجعل عليه، وتقدم بحث في ذلك في الكلام على حديث هرقل في كتاب الإيمان، فذهب الجمهور إلى تحريم النساء المجوسيات، وجاء عن حذيفة أنه قرى بمجوسية أخرجه ابن أبي شيبة وأورده أيضا عن سعيد بن المسيب وطائفة وبه قال أبو ثور، وقال ابن بطال هو عجوز بالجماعة والتزويل، وأجيب بأنه لا إجماع مع ثبوت الخلاف عن بعض الصحابة والتابعين، وأما التزويل فظاهره أن المجوس ليسوا أهل كتاب لقوله تعالى ﴿أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا﴾ لكن لما أخذ النبي ﷺ الجزية من المجوس دل على أنهم أهل كتاب، فكان القياس أن يجري عليهم بقية أحكام الكتابيين، لكن أجيب عن أخذ الجزية من المجوس أنهم اتبعوا فيهم الخبر، ولم يرد مثل ذلك في النكاح والدبايح، وسيأتي تعرض لذلك في كتاب الدبايح إن شاء الله تعالى.

### ١٩ - باب نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن

٥٢٨٦ - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج. وقال عطاء عن ابن عباس «كان للمشركون على منزلة من النبي ﷺ والمؤمنين، كانوا مشركي أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونه، ومشركي أهل عهده لا يقاتلهم ولا يقاتلونه. وكان إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم يتخبط حتى ينجس وتطهر، فإذا طهرت حل لها النكاح، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه، وإن هاجر عهدهم أو أمة فيها حران، ولها ما للمهاجرين. ثم ذكر من أهل العهد مثل حديث مجاهد، وإن هاجر عهده أو أمة للمشركين أهل العهد لم يردوا وودت أئمتهم»

٥٢٨٧ - وقال عطاء عن ابن عباس وكانت قريبةُ ابنةُ أبي أمية عند عمر بن الخطاب ، فزوّجها معاوية بن أبي سفيان . وكانت أم الحكم بنتُ أبي سفيان تحت عياض بن غنم الزنجرى ، فطلقها ، فزوّجها عبد الله بن عثمان الثقفى .

قوله ( باب نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن ) أى قدرها ، والجمهور على أنها تعدد عدة الحرة ، وعن أبي حنيفة يكفى أن تستبرأ بمحضة . قوله ( أنبأنا هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني . قوله ( وقال عطاء ) هو معطوف على شيء محذوف ، كأنه كان في جملة أحاديث حدث بها ابن جريج عن عطاء ثم قال وقال عطاء ، كما قال بعد فراغه من الحديث وقال وقال عطاء ، فذكر الحديث الثاني بعد سياقه ما أشار إليه من أنه مثل حديث مجاهد . وفي هذا الحديث بهذا الاستناد علة كائى تقدمت في تفسير سورة نوح . وقد قدمت الجواب عنها ، وحاصلها أن أبا مسعود العمشقي ومن تبعه جزموا بأن عطاء المذكور هو الخراساني ، وأن ابن جريج لم يسمع منه التفسير وإنما أخذه عن أبيه عثمان عنه . وعثمان ضعيف ، وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس . وحاصل الجواب جواز أن يكون الحديث عند ابن جريج بالاسنادين ، لأن مثل ذلك لا يخفى على البخارى مع نقده في شرط الاتصال ، مع كون الذى نبه على العلة المذكورة هو على بن الدين شيخ البخارى المشهور به ، وعليه يقول غالباً في هذا الفن خصوصاً هلال الحديث . وقد ضاق بخرج هذا الحديث على الاسماعيل ثم على أبي نعيم فلم يخرجاه إلا من طريق البخارى نفسه . قوله ( لم تخطب ) بضم أوله ( حتى تمض وتطهر ) تمسك بظاهره الخفية ، وأجاب الجمهور بأن المراد بمحض ثلاث حضض ، لأنها صابئة بإسلامها وهجرتها من الحرائر بخلاف ما لو سببت . وقوله ( فإن هاجر زوجها معها ) أى بآى الكلام عليه في الباب الذى بيده . قوله ( وإن هاجر عبد منهم ) أى من أهل الحرب . قوله ( ثم ذكر من أهل العهد مثل حديث مجاهد ) يحتمل أن يبنى بحديث مجاهد الذى وصفه بالملكية الكلام المذكور بعد هذا وهو قوله ( وإن هاجر عبد أو أمة للمشركين الخ ) ، ويحتمل أن يريد به كلاماً آخر يتعلق بنساء أهل العهد وهو أولى ، لأنه قسم المشركين الى قسمين : أهل حرب ، وأهل عهد . وذكر حكم نساء أهل الحرب ثم حكم أرقائهم ، فكأنه أحال بحكم نساء أهل العهد على حديث مجاهد ، ثم دقبه بذكر حكم أرقائهم . وحديث مجاهد في ذلك وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيع عنه في قوله ( وإن أقامكم شيء من أزواجكم الى الكفار فعاقبتهم ) أى إن أصبتم مغنياً من فريش فاعطوا الذين ذهب أزواجهم مثل ما أنفقوا عوضاً ، وسألت بسط هذا في الباب الذى يليه . قوله ( وقال عطاء عن ابن عباس ) هو موصول بالاسناد المذكور أولاً عن ابن جريج كما بينته قبل . قوله ( كانت قريبة ) بالفتح والموحدة مصغرة في أكثر النسخ ، وضبطوا الديمياطى بفتح القاف وتبعه الذهبي ، وكذلك هو في نسخة بمقتدة من طبقات ابن سعد . وكذا الكشميهنى في حديث عائشة الماضى في الشروط . وللاكثر بالتصغير كالذى هنا ، وحكى ابن التين في هذا الاسم الوجهين . وقال شيخنا في القاموس بالتصغير وقد نفتح . قوله ( ابنة أبي أمية ) أى ابن المفيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، وهى أخت أم سلمة زوج النبي ﷺ ، وهذا ظاهر في أنها لم تكن أسلت في هذا الوقت ، وهو ما بين عرة الحديبية وفتح مكة ، وفيه نظر لأنه ثبت في النسائ بسند صحيح من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أم سلمة في قصة تزويج النبي ﷺ بها ففيه ، وكانت أم سلمة

نوضع زينب بنتها لجاء عمار فأخذها ، لجاء النبي ﷺ فقال : أين زنا ب ؟ فقلت قربة بنت أبي أمية صادقها عندها : أخذها عمار ، الحديث فهذا يقتضى أنها هاجرت قديما لان تزويج النبي ﷺ بأم سلة كان بعد أحد وقيل الحديبية بثلاث سنين أو أكثر ، لكن يحتمل أن تكون جاءت الى المدينة زائرة لأختها قبل أن تسلم ، أو كانت مقيمة عند زوجها عمر على دينها قبل أن تنزل الآية ، وليس في مجرد كونها كانت حاضرة عند تزويج أختها أن تكون حينئذ مسلمة . لكن يرد أنه أن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري لما نزلت (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) فذكر القصة وفيها وطلعت عمر امرأتين كانتا له بمكة ، فهذا يرد أنها كانت مقيمة ولا يرد أنها جاءت زائرة ، ويحتمل أن يكون لأم سلة أختان كل منهما تسمى قربة تقدم اسلام احدهما وهي التي كانت حاضرة عند تزويج أم سلة وتأخر اسلام الاخرى وهي المذكورة هنا ، ويؤيد هذا الثاني أن ابن سعد قال في (الطبقات) قربة الصغرى بنت أبي أمية أخت أم سلة تزوجها عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق فولدت له عبد الله وحفصة وأم حكيم ، وساق بسند صحيح أن قربة قالت لعبد الرحمن وكان في خلقه شدة د لقد حذروني منك ، قال : فأمرك بيديك ، قالت : لا أختار على ابن الصديق أحدا . فأقام عليها ، وتقدم في الشروط من وجه آخر في هذه القصة في آخر حديث الزهري عن عروة عن مروان والمسود فذكر الحديث ثم قال وبلغنا أن عمر طلق امرأتين كانتا له في الشرك قربة وابنة أبي جبرول ، فتزوج قربة معاوية وتزوج الاخرى صفوان بن أمية فيمكن الجمع بأن يكون احدهما تزوج قبل الآخر . وأما بنت أبي جبرول فوقع في المغازي الكبرى لابن إسحق وحدثني الزهري عن عروة أنها أم كلثوم بنت عمرو بن جبرول ، فكان أباهما كفى باسم والده ، وجبرول بفتح الجيم ، وقد ينسب في آخر الحديث الطويل في الشروط أن القاتل وبلغنا هو الزهري وينسب هناك من وصله عنه من الرواة ، وأخرج ابن أبي حاتم بسند حسن من رواية أبي طلحة مسلسلا بهم عن موسى بن طلحة عن أبيه قل لما نزلت هذه الآية (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) طلقت امرأتين أدوى بنت وبيعة بن الحارث بن عبد المطلب وطلق عمر قربة وأم كلثوم بنت جبرول ، وقد روى الطبري من طريق سلة بن الفضل عن محمد بن إسحق قال قال الزهري : لما نزلت هذه الآية طلق عمر قربة وأم كلثوم وطلق طلحة أدوى بنت وبيعة ففرق بينهما الاسلام ، حتى نزلت (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) ثم تزوجها بعد أن أسلمت خالد بن سعيد بن العاصي . واختلف في ترك رد النساء الى أهل مكة مع وقوع الصلح بينهم وبين المسلمين في الحديبية على أن من جاء منهم الى المسلمين ردوه ومن جاء من المسلمين اليهم لم يردوه هل نسخ حكم النساء من ذلك فنع المسلمين من ردهن أو لم يدخلن في أصل الصلح أو هو عام أريد به الخصوص وبين ذلك عند نزول الآية ؟ وقد تمسك من قال بالثاني بما وقع في بعض طرقه وعلى أن لا يأتيك منا رجل إلا رددته ، ففهموه أن النساء لم يدخلن . وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان و أن المشركين قالوا للنبي ﷺ : رد علينا من هاجر من قساقنا ، فان شرطنا أن من أتاك منا أن تردّه علينا . فقال : كان الشرط في الرجال ولم يكن في النساء ، وهذا لو ثبت كان قاطعا للازع ، لكن يؤيد الاول والثالث ما تقدم في أول الشروط أن أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط لما هاجرت جاء أهلها يسألون ردّها فلم يردوها لما نزلت (إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات) الآية ، والمراد قوله فيها (فلا ترجعن الى الكفار) وذكر ابن الطلاح في أحكامه أن سبيعة الأسلمية هاجرت فأقبل زوجها في طلبها ، فنزلت الآية ، فرد على زوجها

مهرها والذي أنفق عليها ولم يردّها ، واستشكل هذا بما في الصحيح أن سبيعة الأسلمية مات عنها سعد بن خولة وهو من شدة بدرا في حجة الوداع ، فانه دال على أنها تقدمت هجرتها وهجرة زوجها ، ويمكن الجمع بأن يكون سعد بن خولة إنما تزوجها بعد أن هاجرت ، ويكون الزوج الذي جاء في طلبها ولم ترد عليه آخر لم يسلم يومئذ ، وقد ذكرت في أول الشروط أسماء عدة من نساء الكفار في هذه الفقرة

٢٠ - **باب** إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذمّ أو الحرب . وقال عبد الوارث عن خالد عن مكرمة عن ابن عباس : « إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها ساعة حرّمت عليه » . وقال داود عن إبراهيم الصائغ مثل عطية عن امرأة من أهل العميد أسلمت ثم أسلم زوجها في العدة أي امرأته ؟ قال : لا ، إلا أن نشاء هي بكناح جديد وصادق . وقال مجاهد : إذا أسلمت في العدة يتزوجها ، وقال الله تعالى ﴿ لا من حلّ لهم ولا هم يحلون لهن ﴾ . وقال الحسن وقادة في مجوسيين أسلموا : ما حلّ نكاحهما ، وإذا سبق أحدهما صاحبه وأبى الآخر بانت لا يميل له عليها ، وقال ابن جريج قلت لعطاء : امرأة من المشركين جاءت إلى المسلمين أيعاوض زوجها منها لقوله تعالى ﴿ وآتوهم ما أنفقوا ﴾ ؟ قال : لا ، إنما كان ذلك بين النبي ﷺ وبين أهل العهد . وقال مجاهد : هذا كله في صلح بين النبي ﷺ وبين قريش »

٥٢٨٨ - **عروة بن يحيى بن بكير** . حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب ع . وقال إبراهيم بن المنذر حدثني ابن وهب حدثني بونس قال ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت وكانت للؤمنات إذا هاجرن إلى النبي ﷺ يمتحنهن بقول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن ﴾ إلى آخر الآية . قالت عائشة فن أمر بهذا الشرط من المؤمنات فقد أمر بالحنه ، فكان رسول الله ﷺ إذا أقرن بذلك من قولن قال لمن رسول الله ﷺ : انظرن قد بايعكن . لا والله ما مسّت يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط ، غير أنه يامهن بالكلام ، والله ما أخذ رسول الله ﷺ على النساء إلا بما أمر الله ، يقول لمن إذا أخذ عليهن : قد بايعكن . كلاما »

قوله ( باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذم أو الحرب ) كذا انقصر على ذكر النصرانية وهو مثال وإلا فاليهودية كذلك ، فلو صير بالكتابية لكان أشمل ، وكأنه داعي لفظ الأمر المنقول في ذلك ولم يجرم بالحكم لإشكاله ، بل أورد الترجمة مورد السؤال فقط ، وقد جرت طرته أن دليل الحكم هنا كمن احتملا لا يجرم بالحكم ، والمراد بالترجمة بيان حكم إسلام المرأة قبل زوجها هل تقع الفقرة بينهما بمجرد إسلامها ، أو يثبت لها الخيار ، أو يوقف في العدة فإن أسلم استمر النكاح والا وقعت الفقرة بينهما ؟ وفيه خلاف مشهور وتفصيل بطول شرحها ، وميل الجاهل إلى أن الفقرة تقع بمجرد الإسلام كما سيأتي . **قوله** ( وقد عبد الوارث عن خالد ) هو

اغتهاء عن عكرمة عن ابن عباس لم يقع لي موصولا عن عبد الوارث ، لكن أخرج ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن خالد الحذاء نحوه . قوله ( إذا أسلت النصرانية قبل زوجها بإساعة حرمت عليه ) وهو عام في المدخول بها وغيرها ، ولكن قوله « حرمت عليه » ليس بصريح في المراد . ووقع في رواية ابن أبي شيبة « فهي أملاك بنفسها » وأخرج الطحاوي من طريق أيوب عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية أو النصرانية تكون تحت البردى أو النصراني فتسلم فقال « يفرق بينهما الاسلام ، يملو ولا يعل عليه » ، وسنده صحيح . قوله ( وقال داود ) هو ابن أبي الفرات ، واسم أبي الفرات عمرو بن الفرات ، وإبراهيم الصائغ هو ابن ميمون . قوله ( سئل عطاء ) هو ابن أبي رباح ( عن امرأة من أهل العبد أسلمت ثم أسلم زوجها في العدة أمى امرأته ؟ قال : لا ، إلا أن تشاء هي ينكح جديده وصدائق ) وصله ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عطاء بمعناه ، وهو ظاهر في أن الفرة تقع بالاسلام أحد الزوجين ولا تنتظر انقضاء العدة . قوله ( وقال مجاهد إذا أسلم في العدة يتزوجها ) وصله الطبري عن طريق ابن أبي نجيع عنه . قوله ( وقال الله الخ ) هذا ظاهر في اختياره القول الماضي فانه كلام البخاري ، وهو استدلال منه لتولية قول عطاء المذكور في هذا الباب ، وهو معارض في الظاهر لروايته عن ابن عباس في الباب الذي قبله وهي قوله « لم ينكح حتى تحيض ونظيره » ويمكن الجمع بينهما لأنه كما يحتمل أن يريد بقوله « لم تحيض حتى تحيض ونظيره » ، فلي هذا الثاني لا يقي بين الحبرين معارض ، وبظاهر قول ابن عباس في هذا وعطاء قال طارس والثوري وقفاه الكوفة وواقفهم أبو ثور واختاره ابن المنذر واليه جرح البخاري ، وشروط أهل الكوفة ومن واقفهم أن يعرض هل زوجها الاسلام في تلك المدة فيمتنع إن كانا معا في دار الاسلام ، ويقول مجاهد قال قتادة ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو عبيد ، واحتج الشافعي بقصة أبي سفيان لما أسلم طام الفتح بحر الظهران في ليلة دخول المسلمين مكة في الفتح كما تقدم في المغازي ، فانه لما دخل مكة أخذت امرأته هند بنت عتبة ببعيته وأنكرت عليه إسلامه فأشار عليها بالاسلام فأسلمت بعد ولم يفرق بينهما ولا ذكر تجديد عقد ، وكذا وقع جماعة من الصحابة أسلمت نسأوم قبلهم كعبيد بن حوام وعكرمة بن أبي جهل وغيرها ولم ينقل أنه جددت عقود أنسكحتهم ، وذلك مشهور عند أهل المغازي لا اختلاف بينهم في ذلك ، إلا أنه محمول عند الأكثر على أن اسلام الرجل وقع قبل انقضاء عدة المرأة التي أسلمت قبله ، وأما ما أخرج مالك في « الموطأ » عن الزهري قال : لم يبلنا أن امرأة هاجرت وزوجها مقيم بدار الحرب الا فرقت مجرتها بينها وبين زوجها ، فهذا محتمل للفولين لأن الفرة محتمل أن تكون قاطعة ومحتمل أن تكون موقوفة . وأخرج حماد بن سلمة وعبد الزان في مصنفهما بإسناد صحيح عن عبد الله بن يزيد الخطمي أن نصرانيا أسلمت امرأته ثمجرتها من إرث شاة فارتدت وإن شئت أقامت عليه . قوله ( وقال الحسن وقاتدة في مجوسين أسلموا : هما هل نكحهما فإذا سبق أحدهما صاحبه بالاسلام ( لاسبيل له عليهما ) . أما أثر الحسن فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح عنه بلفظ « فانه أسلم أحدهما قبل صاحبه فقد انقطع ما بينهما من النكاح » ، ومن وجه آخر صحيح عنه بلفظ « فقد بان منه » ، وأما أثر قتادة فوصله ابن أبي شيبة أيضا بسند صحيح عنه بلفظ « فإذا سبق أحدهما صاحبه بالاسلام فلا سبيل له عليهما إلا بخلعة » ، وأخرج أيضا عن عكرمة وكتاب حم بن عبد القيس نحوه ذلك . قوله ( وقال ابن جريح : قلت لعطاء امرأة من المشركين جلت

إلى المسلمين أيعاوض زوجها منها ( وقع في رواية ابن عساکر أيعاوض بغير واو . وقوله ( لقوله تعالى ( وأتوا ما  
أنفقوا ) قال لا إنما كان ذلك بين النبي ﷺ وبين أهل العهد ) . وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء  
أرأيت اليوم امرأة من أهل الشرك فذكره سواء ، وعن معمر بن الزهري نحو قول مجاهد ( لا يزوج ) زاد : وقد انقطع  
ذلك يوم الفتح فلا يعاوض زوجها منها بشئ . **قوله** ( وقال مجاهد هذا كله في صلح بين النبي ﷺ وبين قريش ) وصله  
ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله تعالى ( وأساءوا ما أنفقتم ؛ وأساءوا ما أنفقوا ) قال : من  
ذهب من أزواج المسلمين إلى الكفار فليعلمهم الكفار صدقاتهن وليسكنوهن ، ومن ذهب من أزواج الكفار إلى  
أصحاب محمد ﷺ فكذلك ، هذا كله في صلح كان بين النبي ﷺ وبين قريش ، وقد تقدم في أواخر الشروط من وجه  
آخر عن الزهري قال : بلغنا أن الكفار لما أبرأ أن يقرؤا بما أنفق المسلمون على أزواجهم ، أي أبرأ أن يعملوا  
بالحكم المذكور في الآية وهو أن المرأة إذا جاءت من المشركين إلى المسلمين مسئلة لم يردها المسلمون إلى زوجها المشرك  
بل يملطونه ما أنفق عليها من صداق ونحوه وكذا بعكسه ، فامتثل المسلمون ذلك وأعطاهم ، وأبى المشركون أن  
يعتزلوا ذلك فلبسوا من جاءت إليهم مشركة ولم يعطوا زوجها المسلم ما أنفق عليها ، فلما نزلت ( وإن فأنكم شيء  
من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتكم ) قال والحق مليقودي المسلمون إلى من هاجرت أسراة من الكفار إلى الكفار .  
وأخرج هذا الأثر الطبري من طريق يونس عن الزهري وفيه : فلو ذهبت أسراة من أزواج المؤمنين إلى المشركين  
رد المؤمنون إلى زوجها النفقة التي أنفق عليها من العقب الذي بأيديهم الذي أسروا أن يردوه على المشركين من  
نفقاتهم التي أنفقوا على أزواجهم التي آمن وهاجروا ، ثم ردوا إلى المشركين فضلا إن كان بقى لهم ، ووقع في  
الأصل : فأمر أن يعطى من ذهب له زوج من المسلمين ما أنفق من صداق نساء الكفار اللاتي هاجرن ، ومعناه أن  
العقب المذكور في قوله ( فعاقبتكم ) أي أصبتم من صدقات المشركات عرض ما فات من صدقات المسلمات ، وهذا  
تفسير الزهري ، وقال مجاهد أي أصبتم غنيمة فاعطوا منها ، وبه صرح جماعة من التابعين كما أخرج الطبري ، لكن  
حله على ما إذا لم يحصل من الجهة الأولى شيء ، وهو محل حسن . وقوله في آخر الخبر المذكور : وما يعلم أن أحدا  
من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها ، وهذا الذي لا يرد ظاهر ما دللت عليه الآية والنقصة ، لأن مضمون القصة أن  
بعض أزواج المسلمين ذهبت إلى زوجها الكافر فأبى أن يعطى زوجها المسلم ما أنفق عليها ، فعل تقدير أن تكون  
مسئلة فالتنبي مخصوص بالمهاجرات فيجتمل كون من وقع منها ذلك من غير المهاجرات كالأمرييات مثلا ، أو  
الحصر على عمومته فتكون نزلت في المرأة المشركة إذا كانت تحت مسلم مثلاً ففريت منه إلى الكفار ، وبزيادة رواية  
يونس الماضية . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق أشعث عن الحسن في قوله تعالى ( وإن فأنكم شيء من أزواجكم )  
قال نزلت في أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت فتزوجها رجل ثقي ، ولم ترده امرأة من قريش غيرها ، ثم أسلمت  
مع ثقيف حين أسلموا ، فإن ثبت هذا استثنى من الحصر المذكور في حديث الزهري ، لأن أم الحكم هي أخت أم  
حبيبة زوج النبي ﷺ ، وقد تقدم في حديث ابن عباس أنها كانت تحت عياض بن غنم ، وظاهر سياقه أنها كانت  
عند نزول قوله تعالى ( ولا تمسكوا بهم الكوافر ) مشركة وأن عياض بن غنم فارقه لذلك فتزوجها عبد الله  
ابن عثمان الثقفي ، فهذا أصح من رواية الحسن . ( تنبيه ) : استطرد البخاري من أصل ترجمة الباب إلى شيء مما  
يتعلق بدور آية الامتحان ، فذكر أثر طاء فيما يتعلق بالمعاوضة المشار إليها في الآية بقوله تعالى ( وإن فأنكم شيء )



من أنواجهكم إلى الكفار فعاقبتم ثم ذكر أن رجلا دعوى عطاء أن ذلك كان خاصا بذلك العهد الذي وقع بين المسلمين وبين قريش وأن ذلك انقطع يوم الفتح ، وكأنه أشار بذلك إلى أن الذي وقع في ذلك الوقت من تقرير المسئلة تحت المشرك لا تنتظر إسلامه مادامت في العدة منسوخ لما دلت عليه هذه الآثار من اختصاص ذلك بأولئك ، وأن الحكم بعد ذلك فيمن أسلمت أن لا تتر تحت زوجها المشرك أصلا ولو أسلم وهي في العدة ، وقد ورد في أصل المسئلة حديثان متمازمان : أحدهما أخرجه أحمد من طريق محمد بن إسحق قال وحدثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص وكان إسلامها قبل إسلامه بست سنين على النكاح الأول ولم يحدث شيئا ، وأخرجه أصحاب السنن إلا النسائي ، وقال الترمذي لا بأس بإسناده ، وصححه الحاكم ، ووقع في رواية بعضهم بعد سنتين ، وفي أخرى بعد ثلاث ، وهو اختلاف جمع بينه على أن المراد بالسنت مابين هجرة زينب وإسلامه وهو بين في المغازي فإنه أمر بيدر فأرسلت زينب من مكة في فداءه فأطلق لها بغير فداء ، وشرط النبي ﷺ عليه أن يرسل له زينب فوق له بذلك ، وإليه الإشارة في الحديث الصحيح بقوله ﷺ في حقه وحدثني فصدقي ، وحدثني فوق لي ، والمراد بالسنتين أو الثلاث مابين نزول قوله تعالى ( لا هن حل لم ) وقدمه مسلما فإن بينهما سنتين وأشهر . الحديث الثاني أخرجه الترمذي وابن ماجه من رواية حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن الذي ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بمهر جديد ونكاح جديد ، قال الترمذي : وفي إسناده مقال . ثم أخرج عن يزيد بن هارون أنه حدث بالحدیثین عن ابن إسحق وعن حجاج بن أرطاة ثم قال يزيد : حديث ابن عباس أقوى إسنادا ، والعمل على حديث عمرو بن شعيب ، يريد عمل أهل العراق . وقال الترمذي في حديث ابن عباس : لا يعرف وجهه ، وأشار بذلك إلى أن ردها إليه بعد ست سنين أو بعد سنتين أو ثلاث مشكل لاستبعاد أن تبقى في العدة هذه المدة ، ولم يذهب أحد إلى جواز تقرير المسئلة تحت المشرك إذا تأخر إسلامه عن إسلامها حتى انقضت عدتها ، وعن نقل الإجماع في ذلك ابن عبد البر ، وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر قال بجوازه ورواه بالإجماع المذكور ، وتمتع بثبوت الخلاف فيه قديما وهو منقول عن علي وعن إبراهيم النخعي أخرجه ابن أبي شيبة عنهما بطرق قوية ، وبه أفق حاد شيخ أبي حنيفة ، وأجاب الخطابي عن الاشكال بأن بقاء العدة في تلك المدة ممكن وإن لم تجر العادة غالباً به ولا سيما إذا كانت المدة إنما هي سنتان وأشهر فإن البعض قد يبطل عن ذوات الأقراء لعارض علة أحيانا . وبما وصل هذا أجاب البيهقي ، وهو أولى ما يعتمد في ذلك . وحكي الترمذي في العلل المفرد ، عن البخاري أن حديث ابن عباس أصح من حديث عمرو بن شعيب ، وعلمته تدليس حجاج بن أرطاة ، وله علة أشد من ذلك وهي ما ذكره أبو عبيد في كتاب النكاح عن يحيى القطان أن حجاجا لم يسمعه من عمرو بن شعيب وإنما حمله عن الدوري والعزمي ضعيف جدا ، وكذا قال أحمد بعد تفريجه ، قال : والعزمي لا يساوي حديثه شيئا ، قال : والصحيح أنهما أقرأ على النكاح الأول . وخرج ابن عبد البر إلى ترجيح حديث مادل عليه حديث عمرو بن شعيب وأن حديث ابن عباس لا يخالفه قال : وانبع بين الحديثين أولى من إلغاء أحدهما ، لحمل قوله في حديث ابن عباس « بالنكاح الأول » أي بشروطه ، وأن معنى قوله « لم يحدث شيئا » أي لم يزد على ذلك شيئا ، قال : وحديث عمرو بن شعيب تعضده الأصول ، وقد صرح فيه برفوع هقد جديد ومهر جديد والأخذ بالصریح أولى من الأخذ بالمتحمل ، ويؤيده مذهب ابن عباس المحكي

عنه في أول الباب فانه موافق لما دل عليه حديث عمرو بن شعيب ، فإن كانت الرواية المخرجة عنه في السنن ثابتة فلم يكن يرى تخصيص ما وقع في قصة أبي العاص بذلك العهد كما جاء ذلك عن أنبائه كطاه وجاهد ، ولهذا أتى بخلاف ظاهر ما جاء عنه في ذلك الحديث ، على أن الخطابي قال في إسناده حديث ابن عباس : هذه نسخة ضمنتها على بن المديني وغيره من علماء الحديث ، يهمل إلى أنه من رواية داود بن الحصين عن عكرمة ، قال : وفي حديث عمرو بن شعيب زيادة ليس في حديث ابن عباس ، والثبت مقدم على الثاني ، غير أن الأئمة رجحوا إسناده حديث ابن عباس اه . والمتقدم مرجح لإسناده حديث ابن عباس على حديث عمرو بن شعيب لما تقدم ، ولما كان حمل حديث ابن عباس على وجه ممكن . وادعى الطحاوي أن حديث ابن عباس منسوخ وأن النبي ﷺ رد ابنه على أبي العاص بعد رجوعه من يثرب لما أمر فيها ثم اقتدى وأطلق ، وأسند ذلك عن الزهري وفيه نظر ، فإن ثبت منه فهو مؤول لأنها كانت مستقرة عنده بمكة ، وهي التي أرسلت في اقتدائه كما هو مشهور في المغازي ، فيكون معنى قوله ردما ، أفرها . وكان ذلك قبل التحريم . والثابت أنه لما أطلق اشترط عليه أن يرسلها ففعل كما تقدم ، وإنما ردما عليه حقيقة بعد إسلامه . ثم حكى الطحاوي عن بعض أصحابهم أنه جمع بين الحديثين بطريق أخرى ، وهي أن عبد الله بن عمرو كان قد أطلق على تحريم نكاح الكفار بعد أن كان جائزا فلذلك قال ردما عليه بنكاح جديد ، ولم يطلق ابن عباس على ذلك فلذلك قال ردما بالنكاح الأول ، وتعب بأنه لا يظن بالصحاب أن يجرموا بحكم بناء على أن البناء بغيره . وقد يكون الأمر بخلافه ، وكيف يظن بأن عباس أن يشق عليه نزول آية المعتنة والمنقول من طرق كثيرة عنه يقتضي اطلاعه على الحكم المذكور وهو تحريم استقرار المسلمة تحت الكافر ، فلو قدر اشتباها عليه في زمن النبي ﷺ لم يجد استدار الاشتباه عليه بعده حتى يحدث به بعد دهر طويل ، وهو يوم حدث به يكاد أن يكون أمل أهل عصره . وأحسن المسالك في هذا الحديثين مرجح حديث ابن عباس كما رجحه الأئمة وحمل على تناول العدة فيما بين نزول آية التحريم وإسلام أبي العاص ، ولا مانع من ذلك من حيث العادة فضلا من مطلق الجواز . وأغرب ابن حزم فقال ما ملخصه : أن قوله ردما إليه بعد كذا ، مراده جمع بينهما ، وإلا لإسلام أبي العاص كففت قبل الحديثية ، وذلك قبل أن ينزل تحريم المسلمة على المشرك . هكذا زعم وهو مخالف لما أطلق عليه أهل المغازي أن إسلامه كان في الهدنة بعد نزول آية التحريم . وقد سلك بعض المتأخرين فيه مسلكا آخر فقرأت في السيرة النبوية للهادي كثير ، بعد ذكر بعض ما تقدم قال : وقال آخرون بل الظاهر انقضاء عدتها ، وحذف رواية من قال جدد عدتها ، وإنما يستفاد منه أن المرأة إذا أسلمت وتأخر إسلام زوجها أن نكاحها لا ينفسخ بمجرد ذلك بل يتخير عن أن تزوج غيره أو تربع إلى أن يسلم فيستمر عقد عليها ، وحاصله أنها زوجها ما لم تزوج ، ودليل ذلك ما وقع في حديث الباب في حوم قوله : فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه ، والله أعلم . ثم ذكر البخاري حديث حاتمة في شأن الامتحان وبأنه لعدة تدل على أصل المسألة . قوله ( وقال إبراهيم بن المنذر حدثني ابن وهب ) ذكر أبو مسعود أنه وصله عن إبراهيم بن المنذر ، وقد وصله أيضا الدمشقي في الزهريات ، عن إبراهيم بن المنذر وميقاتي في الخبر كرواية يونس ، فإن صلحا أخرجه عن أبي الظاهر بن السرح عن ابن وهب كذلك ، ولما نص رواية حاتمة في أول الشروط ، واختلف الإسماعيلي إلى أن رواية عقيل المذكورة في الباب لا خلافها ، قوله ( كانت للزمنات إذا هاجرن ) أي من

مكة الى المدينة قبل عام الفتح . قوله ( يتحتم بقوله الله تعالى ) أى يتحتم من فيا يتعلم بالايان فما يرجع الى ظاهر الحال دون الاطلاع على ما في القلوب ، والى ذلك الاشارة بقوله تعالى ( الله أعلم بايمانكم ) . قوله ( مهاجرات ) جمع مهاجرة والمهاجرة بفتح الجيم المناضبة ، قال الازهرى : أصل الهجرة خروج البدوى من البادية الى القرية واقامته بها ، والمراد بها هنا خروج النسوة من مكة الى المدينة صلوات . قوله ( الى آخر الآية ) يحتمل الآية ببينها وآخرها ( والله عليم حكيم ) ويحتمل أن يريد بالآية القصة وآخرها ( غفور رحيم ) وهذا هو المختار ، فقد تقدم في أوائل الشروط من طريق مقبل وحده عن ابن شيبة ضرب حديث عن عروة عن المسور ومروان ، قال عروة فأخبرتني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يتحتم بهذه الآية : يا أيها الذين آمنوا إذا جلدكم المؤمنات ماهرات - الى - غفور رحيم ، وكذا وقع في رواية ابن أخى الزهرى عن الزهرى في تفسيره للمتحمة . قوله ( قالت عائشة ) هو موصول بالاسناد المذكور . قوله ( فن أقر بهذا الشرط من المؤمنين ) قد أقر بالتحمة . يعنى الى شرط الايمان ، وأوضح من هذا ما أخرجه الطبري من طريق القوي عن ابن عباس قال : كان امتحانهم أن يهدن أن لا إله الا الله وأن عمدا رسول الله ، وأما ما أخرجه الطبري أيضا واليزيد من طريق أبي نصر عن ابن عباس ، كان يتحتم : والله ما خرجت من بنى زوج ، والله ما خرجت رغبة عن أرض الى أرض ، والله ما خرجت الخس دينا ، والله ما خرجت الا حبا لله ولرسوله ، ومن طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد نحو هذا ونحوه : قالوا من حيا جلد بين ، فإن كان من غضب على أزواجهن أو سخطه أو غيره ولم يؤمن فآرجموهن الى أزواجهن ، ومن طريق قتادة كانت عمتهم أن يستخفن بالله ما خرجن نفور ، وما أخرجن الا حب الاسلام وأمله . قلنا قل ذلك قبل منهن ، فكل ذلك لا ينافى رواية القوي لاشتغالها على زيادة لم يذكرها . قوله ( انطلقن فقد بايستن ) يتبع ذلك بقولنا في آخر الحديث ( قد بايستن كلاما ) أى كلاما بقوله . ووقع في رواية عقيل الله كورة وكلاما يكلمها به ولا يبيع بضرب قيد على قيد ، كما كان يبيع الرجال ، وقد أوضح ذلك بقولنا ، ما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط ، وذلك رواية عقيل في اليابسة غير أنه بايستن بالكلام . وقد تقدم في تفسير المتحمة وفي غير موضع حديث ابن عباس وفيه حتى أقام النساء فقال : يا أيها النبي إذا جلدك المؤمنات يبايستنك - الآية كلها . ثم قال حين قرئ : أنتن على ذلك ، قال امرأة منهن نعم ، وقد ورد ما قد يخالف ذلك ، ولعلها أشارت الى رده ، وقد تقدم بيان ذلك مستوفى في قصه سورة للمتحة . واختلف في استمرار حكم امتحان من هاجر من المؤمنين : قبل منسوخ ، بل انتهى بعضهم الاجماع على فسحه ، والله أعلم

۲۱- باب قولِ اَللّٰهُ عَلٰی :

(الَّذِينَ يُبُولُونَ مِنْ نَاسِهِمْ رِيشًا أَوْ رِيشًا - إِلَى قَوْمِهِ - سَمِعَ طِيم) فَأَنْ قَامُوا : رَجُوا

٥٢٨٩ - **مَدِينَةُ إِسَاحِلِ بْنِ أَبِي لُؤَيْسٍ عَنْ أَخِيهِ عَنِ سَيِّدَتِهِ عَنْ حُجْرَةَ الطَّوِيلِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ**

بقول وآلِ رسولِ اللَّهِ ﷺ من فساحه، وكانت لخصت وجهه، فقام في مشربيه له نسما ومشربين ثم زل،  
قالوا: يا رسول اللَّهِ آليتَ شهيداً، فقال: الشهدُ نسمُ ومشرون،

٥٢٩٠ - **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه قال: «ان ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول في الإيلاء الذي نعى الله تعالى: لا يعمل لأحد بعد الأجل إلا أن يمسه بالمعروف أو يعزيم بالطلاق كما أمر الله عز وجل»  
 ٥٢٩١ - وقال لي إسماعيل حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر: «إذا مضت أربعة أشهر بوقف حتى يطلق، ولا يتبع عليه الطلاق حتى يطلق»

وبذكر ذلك عن عثمان وعلي وأبي الدرداء وعائشة وإثني عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ

**قوله** (باب قول الله تعالى الذين يولون من نسائهم تربص أربعة أشهر) كذا للاكثر، وساق في رواية كريمة إلى (جميع علم) . ووقع في شرح ابن بطال: باب الإيلاء وقوله تعالى الخ . ووقع لآبي ذر والنسفي بعد قوله (فإن قاموا) : وجعوا . وهذا تفسير أبي عبيدة قاله في هذه الآية قال: فإن قاموا أي رجعوا عن البين ، فأنه بني فينا وفيروا له . وأخرج الطبري عن إبراهيم النخعي قال: «التي الرجوع باللسان، ومثله عن أبي قلابة، وعن سعيد بن المسيب والحسن وعكرمة: التي الرجوع بالقلب واللسان لمن به مانع عن الجماع، وفي غيره بالجماع . ومن طريق أصحاب ابن مسعود عنهم علقمة مثله، ومن طريق سعيد بن المسيب أيضا: إن حلف أن لا يكلم امرأته يوما أو شهرا فهو إيلاء . إلا أن كان يجامعها وهو لا يكلمها فليس بمول . ومن طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس: التي الجماع، وعن مسروق وسعيد بن جبير والشعبي مثله، والاسانيد بكل ذلك عنهم قوية . قال الطبري: اختلافهم في هذا من اختلافهم في تعريف الإيلاء، فمن خصه بترك الجماع قال: لا يفى إلا بفعل الجماع، ومن قال: الإيلاء الحلف على ترك كلامها أو على أن يفيظها أو يسودها أو نحو ذلك لم يشترط في الفى الجماع، بل وجوهه بفعل ما حلف أن لا يفعله . ونقل عن ابن شهاب: لا يكون الإيلاء إلا أن يحلف المرء بالله فيما يريد أن يضار به امرأته من اعتزالها، فإذا لم يقصد الإضرار لم يكن إيلاء . ومن طريق علي وابن عباس والحسن وطائفة: لا إيلاء إلا في غضب، فإذا حلف أن لا يطأها بسبب الخوف على الولد الذي يرضع منها من الغيلة فلا إيلاء . ومن طريق الشعبي: كل يمين حالت بين الرجل وبين امرأته فهي إيلاء، ومن طريق القاسم وسالم فيمن قال لامرأته إن كنتك سنة فأنت طالق: إن مضت أربعة أشهر . ولم يكلمها طلفت، وإن كلمها قبل سنة فهي طالق . ومن طريق يزيد بن الأصم أن ابن عباس قال له: ما فاضت امرأتك، لهدي بها سيئة الخلق؟ قال: لقد خرجت وما أكلها . قال: أحركها قبل أن يمضي أربعة أشهر فإن مضت فهي طالقة . ومن طريق أبي بن كعب أنه قرأ (الذين يولون من نسائهم) يقسمون، قال الفراء: التقدير على نسائهم، و«من» بمعنى على . وقال غيره بل فيه حذف تقديره: يقسمون على الامتناع من نسائهم، والإيلاء مشتق من الآلية بالتشديد وهي البين، والجمع الأيا بالتخفيف وزن عطايا، قال الصاعر:

قليل الإيالا حافظ لبيته      فإن سبقت منه الآلية برت

لجمع بين المفرد والجمع . ثم ذكر البخاري حديث أنس وآل رسول الله ﷺ من نسائه الحديث، وإدخاله في هذا الباب على طريقة من لا يشترط في الإيلاء ذكر الجماع، ولهذا قال ابن العربي: ليس في هذا الباب - يعني من

المرفوع - سوى هذه الآية وهذا الحديث . اهـ ، وأنكر شيخنا في «التدريب» إدخال هذا الحديث في هذا الباب فقال :  
 الإيلاء المقود له الباب حرام بإيم به من علم بحاله فلا يجوز نسبته إلى النبي ﷺ ، وهو مبنى على اشتراط ترك  
 الجماع فيه ، وقد كنت أطالعت في أوائل الصلاة والمظالم أن المراد بقول أنس د آل ، أى حلف ، وليس المراد به  
 الإيلاء المرفوع في كتب الفقه اتفاقاً ، ثم ظهر لي أن فيه الخلاف قديماً فليقتد ذلك بأنه على رأى معظم الفقهاء ، فإنه  
 لم يقل عن أحد من فقهاء الأمصار أن الإيلاء ينقض حكمه بغير ذكر ترك الجماع إلا عن حماد بن أبى سليمان شيخ  
 أبى حنيفة ، وإن كان ذلك قد ورد عن بعض من تقدمه كما تقدم . وفي كونه حراماً أيضاً خلاف ، وقد جزم ابن  
 بطال وجماة بأنه ﷺ امتنع من جماع نساءه في ذلك الشهر ، ولم أقف على نقل صريح في ذلك ، فإنه لا يازم من ترك  
 دخوله عليهن أن لا تدخل إحداهن عليه في المكان الذى اعتزل فيه ، إلا إن كان المذكور من المسجد فيتم استلزام  
 عدم الدخول عليهن مع استمرار الإقامة في المسجد ألزم على ترك الوطء لامتناع الوطء في المسجد ، وقد تقدم في  
 النكاح في آخر حديث عمر مثل حديث أنس في أنه آلى من نساءه شهراً ، ومن حديث أم سلة أيضاً آلى من نساءه  
 شهراً ، ومن حديث ابن عباس أقسم أن لا يدخل عليهن شهراً ، ومن حديث جابر عند مسلم اعتزل نساءه شهراً .  
 وأخرج الترمذى من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت د آلى رسول الله ﷺ من نساءه وحرم لحمل الحرام  
 حللاً ، ورجاله موثقون ، لكن رجح الترمذى إرساله على وصله . وقد يتمسك بقوله «حرم» من ادعى أنه امتنع  
 من جماعهن ، لكن تقدم البيان الواضح أن المراد بالتحريم تحريم شرب العسل أو تحريم وطء مارية سريته فلا يتم  
 الاستدلال لذلك بحديث عائشة ، وأقوى ما يستدل به لفظ واعتزل مع ما فيه . قوله (حدثنا اسماعيل بن أبى أريس  
 عن أشيه) هو أبو بكر بن عبد الحميد بن أبى أريس عبد الله بن عبد الله الأصمى ابن عم مالك ، وسليمان هو ابن  
 بلال ، وقد نزل البخارى في هذا الاسناد بالنسبة لحيد دوجتين ، لأنه أخرجه في كتابه عن بعض أصحابه بلا واسطة  
 كحميد بن عبد الله الأنصارى ، ودرجة بالنسبة لسليمان بن بلال فإنه أخرجه عنه الكثير بواسطة واحد فقط ، وقد  
 تقدم في هذا الحديث بعينه في الصيام وفي النكاح كذلك ، والنسبة في اختيار هذا الاسناد النازل التعرّيج فيه عن  
 حميد بساعده له من أنس ، وقد تقدم بيان قوله د آلى من نساءه شهراً وشرحه في أواخر الكلام على شرح حديث عمر  
 في المنظّهرتين في النكاح ، ووقع في حديث أنس هذا في أوائل الصلاة زيادة قصة مشهورة سقطت عن النبي ﷺ عن الفرس  
 وصلاته بأصحابه جالسا ، وتقدم شرح الزيادة هناك . ومن أحكام الإيلاء أيضاً عند الجمهور أن يحلف على أربعة  
 أشهر فصاعداً فإن حلف على أقل من ذلك لم يكن مؤبداً ، وقال إسحق إن حلف أن لا يطأ على يوم فصاعداً ثم لم يطأ  
 حتى مضت أربعة أشهر كان إيلاء ، وجاء عن بعض التابعين مثله وأنكره الأكثر ، وصانيع البخارى ثم الترمذى في  
 إدخال حديث أنس في باب الإيلاء يقتضى موافقة إسحق في ذلك ، وحل هؤلاء قوله تعالى (تربص أربعة أشهر) على  
 المدة التى تعزب للمولى ، فإن فاء بعدها والا ألزم بالطلاق . وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، وإذا  
 حلف أن لا يقرب امرأته - سعى أجلاً أو لم يسعه - فإن مضت أربعة أشهر ، يعنى ألزم حكم الإيلاء . وأخرج حميد  
 ابن منصور عن الحسن البصرى ، وإذا قال لامرأته : والله لا أقربها القيلة ، فتركها أربعة أشهر من أجل يمينه تلك  
 فهو إيلاء . وأخرج الطبرى من حديث ابن عباس د كان إيلاء الجاهلية السنة والسنتين ، فوقت الله لهم أربعة أشهر ،  
 فن كان لإيلاءه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء . قوله (أن ابن عمر رضى الله عنهما كان يقول في الإيلاء الذى سعى

الله تعالى : لا يجل لأحد بعد الأجل ) انتهى يحلف عليه بالامتناع من زوجته ( إلا أن يمسك بالمدروف ، أو يدوم بالطلاق كما أمره من وجل ) هو قول الجمهور في أن المدة إذا انقضت يغير الحالف : فاما أن ينفى ، وإما أن يطلق ، وذهب الكوفيون إلى أنه إن قال : بالجماع قبل انقضاء المدة استمرت عصمته ، وإن مضت المدة وقع الطلاق بنفس معنى المدة قياسا على العدة ، لأنه لا يرضى على للمرأة بعد انقضائها . وتذهب بأن ظاهر القرآن التفصيل في الإيلاء بعد معنى المدة ، بخلاف لقوله فاتها فرعت في الأصل قبائنة والمؤوف عنها بعد انقضاء عصمتها لبراءة الرحم فلم يبق بعد معنى المدة تفصيل . وأخرج الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود ، وبسند آخر لا بأس به عن علي بن عبد الله بن مسعود أربعة أشهر ولم يبق " طلقه طقة بآفة ، وبسند حسن عن علي بن زيد بن ثابت مثله ، وعن جماعة من التابعين من الكوفيين ومن فهم كان الحنفية وقيصة بن ذؤيب وصفه . والحسن وابن سيرين مثله ، ومن طريق سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن وديق ومكحول وقهرى والأوزاعي يطلقون لكن طلاق رجعية . وأخرج سعيد بن منصور عن طريق جابر بن زيد : لهذا آلى نكحت أربعة أشهر طلقه باتا ولا عدة عليه ، وأخرج إسماعيل القاضي في أحكام القرآن ، بسند صحيح عن ابن عباس مثله ، وأخرج سعيد بن منصور عن طريق مسروق : إذا مضت هذه الأربعة بآفة طلقه وتنت بطلاق حيض ، وأخرج إسماعيل بن وهب عن ابن مسعود مثله ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي قلابة : أن النخيل بن بهير آلى من امرأته ، فقال ابن مسعود : إذا مضت أربعة أشهر فقد بآفت منه بطلاقه . ( تقييد ) : سقط أثر ابن عمر وهذا وأثره المذكور بعد ذلك وكذا ما بعده إلى آخر الباب من رواية القسبي ، وثبت لبائين . قوله ( وقال إسماعيل ) هو ابن أبي أويس المذكور قبل ، وفي بعض الروايات ، قال إسماعيل ، مجردا وبه جزم بعض الحفاظ فلم عليه علامة التطبيق ، والاول المستند ، وهو ثابت في رواية أبي ذر وغيره . قوله ( إذا مضت أربعة أشهر يوقف ) ، في رواية الكشميحي يوقفه ( حتى يطلق ) ، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق ( كذا وقع من هذا الوجه غمرا ، وهو في الموطأ ، عن مالك أخصر منه ، وأخرجه إسماعيل بن طريق من بن عيسى عن مالك بلفظ : أنه كان يقول : أيما رجل آلى من امرأته فإذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق أو ينفى ، ولا يقع عليه طلاق إذا مضت حتى يوقف ، وكذا أخرجه القاضي عن مالك وزاد : فاما أن يطلق وإنما أن ينفى . وهذا نفسه للكبة من ابن عمر ، وتفسير الصحابة في مثل هذا له حكم الرفع عند الشيخين البخاري ومسلم كما قلنا الحاكم ، فيكون فيه ترجيح لمن قال يوقف . قوله ( ويذكر ذلك ) أي الاختلاف ( عن عثمان وعلى وأبي الهذيل ) واثق مشر وجلا من أصحاب النبي ﷺ ) أما قول عثمان فوصفه القاضي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق طاوس : أن عثمان بن عفان كان يوقف المولى ، فاما أن ينفى . وإما أن يطلق ، وفي صحيح طاوس من عثمان نظر ، لكن قد أخرجه إسماعيل القاضي في الأحكام ، من وجه آخر منقطع عن عثمان : أنه كان لا يرى الإيلاء شيئا وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف ، ومن طريق سعيد بن جبير عن عمر بن الخطاب ، وهذا منقطع أيضا ، والطريقان عن عثمان بمضد أحدهما الآخر . وجه من عثمان خلافه : فأخرج عبد الرزاق والدارقطني عن طريق عطاء الخراساني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عثمان بن زيد بن ثابت : إذا مضت أربعة أشهر فهي بطلاقه بآفة . وقد سئل أحمد عن ذلك فرجع رواية طاوس . وأما قول علي فوصفه القاضي وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمرو بن سلمة : أن عليا وقف المولى ، وسنده صحيح . وأخرج مالك عن جعفر بن محمد

عن أبيه عن علي نحو قول ابن عمر : إذا مضت الأربعة أشهر لم يقع عليه الطلاق حتى يوقف ، فاما أن يطلق وإما أن ينفى ، وهذا منقطع بعنق بالذي قبله . وأخرج سعيد بن منصور عن طريق عبد الرحمن بن أبي لبيد ، شهدت علياً أوقف رجلاً عند الأربعة بالرحبة إما أن ينفى وإما أن يطلق ، وسنده صحيح أيضاً . وأخرج اسماعيل القاضي من وجه آخر عن علي بن حمزة وزاد في آخره « ويجوز على ذلك » . وأما قول أبي الدرداء فوصله ابن أبي شيبة واسماعيل القاضي من طريق سعيد بن المسيب : أن أبا الدرداء قال يوقف في الإيلاء عند انقضاء الأربعة ، فاما أن يطلق واما أن ينفى ، وسنده صحيح إن ثبت صحاح سعيد بن المسيب من أبي الدرداء . وأما قول عائشة فأخرج عبد الرزاق عن مسمر عن قتادة : أن أبا الدرداء وطائفة قالوا ، قد ذكر مثله ، وهذا منقطع . وأخرج سعيد ابن منصور بسند صحيح من عائشة بنقطه « أنها كانت لا ترى الإيلاء شيئاً حتى يوقف » ، وقاضي عنها نحوه وسنده صحيح أيضاً . وأما الرواية بذلك عن اثني عشر رجلاً من الصحابة فأخرجها البخاري في التاريخ من طريق عبد ربه بن سعيد ، عن ثابت بن عبيد مولى ربه بن ثابت عن اثني عشر رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : الإيلاء لا يكون طلاقاً حتى يوقف ، وأخرجه القاضي من هذا الوجه قتال ، بضمة شمر ، وأخرج اسماعيل القاضي من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن سليمان بن يسار قال : أدركت بضمة شمر رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : الإيلاء لا يكون طلاقاً حتى يوقف ، وأخرج الهارثي من طريق دهل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال سألت اثني عشر رجلاً من الصحابة عن الرجل يولي ، فقالوا : ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر فيوقف ، فإن فاء ، وإلا طلق ، وأخرج اسماعيل من وجه آخر عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار قال : أدركنا الناس يقولون الإيلاء إذا مضت الأربعة ، ومن قول مالك والقاضي وأحمد وإسحق وأصحاب الحديث ، إلا أن للمالكية والشافعية بعد ذلك تفاريع يطول شرحها : منها أن المجهور ذهبوا إلى أن الطلاق يكون فيه رجعيًا ، لكن قال مالك لا تصح رجعيته إلا أن جامع في المدة . وقال القاضي : ظاهر كتاب الله تعالى على أن له أربعة أشهر ، ومن كانت له أربعة أشهر أجلًا فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي ، فإذا انقضت فعليه أحد أمرين : إما أن ينفى . وإما أن يطلق ، فلهذا قلنا لا يلزمه الطلاق بمجرد مضي المدة حتى يحدث رجوعاً أو طلاقاً ، ثم رجح قول الرقبة بأن أكثر الصحابة قال به ، والترجيح قد يقع بالأكثر مع موافقة ظاهر القرآن . ونقل ابن المنذر عن بعض الأئمة قال لم يجد في شيء من الأدلة أن المراجعة على الطلاق تكون طلاقاً ، ولو جاز لكان المزمع على النفي . يكون فيما ولا قائل به ، وكذلك ليس في شيء من القصة أن النعيم التي لا يشترى بها الطلاق تقتضي طلاقاً . وقال غيره : الحلف على الأربعة أشهر بالغاء يدل على أن التأخير بعد مضي المدة ، والذي يتبادر من لفظ التبرص أن المراد به المدة المضروبة ليقع التأخير بعدما . وقال غيره : جعل الله النفي والطلاق معلقين بفعل المولى بعد المدة ، وهو من قوله تعالى ( فإن فاءوا ، وإن عزموا ) فلا يتجه قول من قال أن الطلاق يقع بمجرد مضي المدة . والله أعلم

٢٣ - باب حكم الفؤاد في أهله وماله . وقال ابن المسيب إذا فقد في الصف عند القتال ركبٌ امرأته سنة . واشترى ابن مسعود جارية قال نس صاحبها سنة فلم يجده ، وفقد ، فأخذ يعلو الدرهم والدرهمين وقال : اللهم عن فلان فإن أتى فلان فلي وطئ ، وقال : هكذا قالوا باللقطة . وقال ابن عباس نحوه . وقال

الزهرى فى الأسير يُعلم مكانه : لا تَزَوِّج امرأته ولا يُقسمُ ماله . فإذا انقطع خبره فسئله سنة للفقود

٥٢٩٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن يحيى بن سعيد عن يزيد مولى المنبته أن النبي ﷺ سئل عن ضالة النعم فقال خذها فإنما هي لك أو لأخيك أو لأذناب . وسئل عن ضالة الأبل ، فنضب واحمرت وجنتاه وقال : مالك ولها ، منها الحذاه والسقاء ، تشرب للماء وتأكل الشجر ، حتى يلقاها ربها . وسئل عن اللقطة ، فقال اعرف وكأها وحفاصها وعرفها صفة ، فإن جاء من يعرفها ، وإلا فاخلطها بمالك . قال سفيان : فلقيت ريحة بن أبي عبد الرحمن - قال سفيان : ولم أحفظ عنه شيئا غير هذا - فقلت : أرايت حديث يزيد مولى المنبته فى أمر اللقطة هو عن زيد بن خالد ؟ قال : نعم ، قال يحيى : ويقول ربيعة عن يزيد مولى المنبته من زيد بن خالد ، قال سفيان : فلقيت ربيعة فقلت له

**قوله** ( باب حكم المفقود فى أهله وماله ) كذا أطلق ولم يفصح بالحكم ، ودخل حكم الأهل يتعلق بأبواب الطلاق بخلاف المال ، لكن ذكره معه استطرادا . **قوله** ( وقال ابن المسيب : إذا فقد فى الصف عند القتال تربص امرأته سنة ) وصله عبد الرزاق أنهم من عن الثوري عن داود بن أبي هند عنه قال : إذا فقد فى الصف تربص امرأته سنة . وإذا فقد فى غير الصف فأربع سنين . وقوله فى الأصل « تربص » بفتح أوله على حذف إحدى التاءين ، وافقت النسخ والشروح والمستخرجات على قوله سنة ، إلا ابن الزين فوقع عنده سنة أشهر ، ولفظ ستة تصحيف ولفظ أشهر زيادة . والى قول سعيد بن المسيب فى هذا ذهب مالك . لكن فرق بين ما إذا وقع القتال فى دار الحرب أو فى دار الإسلام . **قوله** ( راشرى ابن مسعود جارية فأنس صاحبها سنة فلم يجده وفقد ، فأخذ يعطى درهم والدرهمين وقال : اللهم عن فلان فان أنى فلان فلى وعلى ) وقع فى رواية الأكره أنى ، بالمشافة بمعنى جاء ، والكشمة بمعنى بالوحدة من الامتناع ، وسط هذا التعليق من رواية أبي ذر عن السرخسى ، وقد وصله سفيان بن عيينة فى جامعه رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه ، وأخرجه أيضا سعيد بن منصور عنه . ثم دل عليه جيد ، وإن ابن مسعود اشترى جارية بسبع مائة درهم ، فأما غاب صاحبها وإما تركها ، فشدده حولا فلم يجده ، فخرج بها الى مساكين عند سدة بابة لجمل يقبض يعطى ويقول : اللهم عن صاحبها ، فان أنى فلى وعلى درهم ، وأخرجه الطبرانى من هذا الوجه أيضا وفيه « أبى » بالوحدة . **قوله** ( وقال هكذا فافعلوا باللقطة ) يشير الى أنه انتزع فله فى ذلك من حكم اللقطة للامر بتسريحها سنة والنصرف فيها بعد ذلك فان جاء صاحبها غرمها له ، فرأى ابن مسعود أن يجعل النصرف صدقة فان أجازها صاحبها اذا نجاء حصل له أجرها وإن لم يجزها كان الاجر للبتدق وعليه الغرم لصاحبها ، والى ذلك أشار بقوله فلى وعلى ، أى فلى الثواب وعلى القرامة . وغفل بعض الشراح فقال : معنى قوله فلى وعلى فى الثواب وعلى العقاب أى أنهما مكتسبان له بفعله . والذي قلته أولى لأنه ثبت منه رأى فى رواية ابن عيينة كما ترى . وأما قوله فى رواية الباب « فلى » فعناه فلى ثواب الصدقة ، وإنما حذفه العلم به . **قوله** ( وقال ابن عباس نحوه ) ثبت هذا التعليق فى رواية أبي ذر فقط عن المستملى والكشمة خاصة ، وقد وصله سعيد بن منصور من طريق عبد العزيز بن رفيع عن أبيه « انه انتاع ثوبا من رجل بمكة فضل منه فى الإحرام ، قال فأنيت ابن عباس فقال : اذا كان العام المقبل فأنفذ الرجل فى



المكان الذي اشترت منه ، فان قدرت عليه ولا تصدق بها ، فان جاء غيره بين الصدقة وإعطاء الدرهم ، وأخرج دعلج في مسند ابن عباس له بسند صحيح عن ابن عباس قال : انظر هذه الضوال فتد يدك بها عاما ، فان جاء رجلا فادفعا اليه ، والا تجاهد بها وتصدق ، فان جاء غيره بين الأجر والمال . قوله ( وقال الزهري في الأسير يعلم مكانه : لا تزوج امرأته ولا يقسم ماله ، فإذا انقطع خبره فسنة سنة المفقود ) وصله ابن أبي شيبة من طريق الأزراعي قال : سألت الزهري عن الأسير في أرض العدو متى تزوج امرأته ؟ فقال : لا تزوج ما علمت أنه حي ، ومن وجه آخر عن الزهري قال : يوقف مال الأسير وامراته حتى يسلم أو يموت . وأما قوله فسنة سنة المفقود فان مذهب الزهري في امرأة المفقود أنها ترهب أربع سنين ، وقد أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن عمر ، منها لعبد الرزاق من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب ( ان عمر وعثمان قضيا بذلك ) وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن عمر وابن عباس قالا : تنتظر امرأة المفقود أربع سنين ، وثبت أيضا عن عثمان وابن مسعود في رواية وعن جمع من التابعين كالنخعي وعطاء والزهري ومكحول والشعبي وانفق أكثرهم على أن التأجيل من يوم ترفع أمرها للحاكم ، وعلى أنها تعتد عدة الوفاة بعد مضي الأربع سنين . وانفقوا أيضا على أنها إن تزوجت لجاء الزوج الأول خير بين زوجته وبين الصداق ، وقال أكثرهم إذا اختار الأول الصداق غرمه له الثاني ، ولم يفرق أكثرهم بين أحوال الفقد إلا ما تقدم من سعيد بن المسيب ، وفرق مالك بين من فقد في الحرب فتزوج الأول المذکور ، وبين من فقد في غير الحرب فلا تزوج بل تنتظر مضي العمر الذي يغلب على الظن أنه لا يعيش أكثر منه . وقال أحمد وإسحق : من غاب عن أهله فلم يعلم خبره لا تأجيل فيه ، وإنما يؤجل من فقد في الحرب أو في البحر أو في نحو ذلك . وجاء عن علي : إذا فقدت المرأة زوجها لم تزوج حتى يقدم أو يموت أخرجه أبو عبيد في كتاب السكاح ، وقال عبد الرزاق : بلغني عن ابن مسعود أنه وافق عليا في امرأة المفقود أنها تنتظره أبدا . وأخرج أبو عبيد أيضا بسند حسن عن علي : لو تزوجت فمى امرأة الأول دخل بها الثاني أو لم يدخل . وأخرج سعيد بن منصور عن الشعبي : إذا تزوجت فبأنها أن الأول حتى فرق بينهما وبين الثاني واعتدت منه ، فان مات الأول اعتدت منه أيضا وورثته . ومن طريق النخعي : لا تزوج حتى يستبين أمره ، وهو قول فقهاء الكوفة والشافعي وبعض أصحاب الحديث ، واختار ابن المنذر التأجيل لاتفاق خمسة من الصحابة عليه والله أعلم . قوله ( حدثنا علي بن عبد الله ) هو ابن المدني ، وسفيان هو ابن عيينة . قوله ( عن يحيى بن سعيد ) هو الأنصاري ، وفي رواية الحميدي عن سفيان . حدثنا يحيى بن سعيد . قوله ( عن يزيد مولى المنبعت أن النبي ﷺ سئل ) في رواية الحميدي سمعت يزيد مولى المنبعت قال جاء رجل الى النبي ﷺ ، فذكر حديث القطة ، وهذا صورته الإرسال ، ولهذا قال بهذا فراخ المتن : قال سفيان فلقيت ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، قال سفيان : ولم أحفظ عنه شيئا غير هذا ، فقلت : أرأيت حديث يزيد مولى المنبعت في أمر الصنعة هو عن زيد بن خالد ؟ قال : نعم . قال سفيان : قال يحيى يعني ابن سعيد الذي حدثه مرسل ، ويقول ربيعة عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد قال سفيان : فلقيت ربيعة فقلت له ، أي قلت له الكلام الذي تقدم وهو قوله : أرأيت حديث يزيد الخ ، وحاصل ذلك أن يحيى بن سعيد حدث به عن يزيد مولى المنبعت مرسل ، ثم ذكر سفيان أن ربيعة يحدث به عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد فيوصله لحمل ذلك سفيان على أن لقي ربيعة فسأله عن ذلك فأعترف له به ، وقد أخرجه

الاسماعيلي من وجه آخر عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن يزيد مرسل وعن ربيعة موصولا وسأله بسياقه واحدة ، وما وقع في رواية ابن المدني من التفصيل أتمن وأضبط ، فانه دل على أن السياق ليحيى بن سعيد وأن ربيعة لم يحدث سفيان الا باساده فقط . وأخرجه النسائي عن إسحاق بن إسماعيل عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن ربيعة قال حفيان : فلقبت ربيعة فمقال حدثني به يزيد عن زيد ، وهذا أيضا فيه إيهام ، ورواية ابن المدني أوضح . وقد وافقه الحيدى ولفظه : قال سفيان فأثبت ربيعة فقلت له : الحديث الذي يحدثه يزيد مولى المنبعت في القطة هو عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ ؟ قال : نعم . قال سفيان : وكنت أكرهه للرأى ، أى لاجل كثرة فتواه بالرأى ، قال فلذلك لم أسأله إلا عن إسناده . وهذا السبب في قلة رواية سفيان عن ربيعة أولى من السبب الذي أبداه ابن التين فقال : كان قصد سفيان لطلب الحديث أكثر من قصده لطلب الفقه ، وكان الفقه عند ربيعة أكثر منه عند الزهرى فلذلك أكثر عنه سفيان دون ربيعة ، مع أن الزهرى تقدمت وفاته على وفاة ربيعة بنحو عشر سنين بل أكثر اه . واتضح قول سفيان بن عيينة هذا أن يحيى بن سعيد ما سمعه من شيعة يزيد مولى المنبعت موصولا وإنما وصله له ربيعة ، ولكن تقدم الحديث في القطة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن يزيد عن زيد موصولا ، فعمل يحيى بن سعيد لما حدث به ابن عيينة ما كان يتذكر وصله أو دلالة لسليمان بن بلال حين حدث به موصولا وإنما سمع وصله من ربيعة فأسقط ربيعة . وقد أخرجه مسلم من رواية سليمان بن بلال موصولا أيضا ، ومن رواية حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد وربيعة جميعا عن يزيد عن زيد موصولا ، وهذا يقتضى أنه حل إحدى الروايتين على الأخرى . وقد تقدم شرح حديث القطة مستوفى في بابها ، وأراد المصنف بذكره هنا الإشارة الى أن التصرف في مال الغير اذا غاب جاز ما لم يكن المال بما لا يخفى ضياعه كما دل عليه التفصيل بين الإبل والغنم وقال ابن المنير : لما تعارضت الآثار في هذه المسألة وجب الرجوع الى الحديث المرفوع فكان فيه أن ضالة الغنم يجوز التصرف فيها قبل تحقق وفاة صاحبها ، فكان لحاق المال المنقود بها متجها . وفيه أن ضالة الإبل لا يتعرض لها لاستقلالها بأمر نفسها فاقضى أن الزوجة كذلك لا يتعرض لها حتى يتحقق خبر وفاته ، فالضابط أن كل شيء يخفى ضياعه يجوز التصرف فيه صونا له عن الضياع ، ومالا فلا . وأكثر أهل العلم على أن حكم ضالة الغنم حكم المال في وجوب تعريضه لصاحبه اذا حضر . والله أعلم

٢٣ - باب الظهار ، وقول الله تعالى ﴿ قد سمع الله قولك بلحقى فجاءك في زوجها - الى قوله - فن لم يستطع قاطعاً ستين مسكناً ﴾ وقال لى إسماعيل : حدثني مالك أنه سأل ابن شهاب عن ظهار العبد ، فقال نحو ظهار الحر ، قال مالك : وصيام العبد شهران ، وقال الحسن بن الحر : ظهار الحر والعبد من الحر والامة سواء ، وقال عكرمة : إن ظاهر من أمته فليس بشيء إنما الظهار من النساء ، وفي الترمذي لما قالوا أى فيها قالوا ، وفي قس ما قالوا ، وهذا أولى ، لأن الله تعالى لم يبدل على السكر وقول الزهرى

قوله (باب الظهار) بكسر المعجمة ، هو قول الرجل لامرأته : أنت على كظهر أبى . وإنما خص الظهر بذلك دون سائر الأعضاء لانه محل الركوب غالبا ، ولذلك سمي الركوب ظهرا ، فسميت الزوجة بذلك لانها مركوب الرجل ،

فلو أضاف أمير الظاهر - كالبحر مثلاً - كان ظاهراً على الأظهر عند الشافعية . واختلف فيها إذا لم يعين الام كان قال : كظهر أختي مثلاً فمن الشافعي في القديم لا يكون ظاهراً بل يختص بالام كما ورد في القرآن ، وكذا في حديث خولة التي ظاهر منها أوس . وقال في الجديد : يكون ظاهراً ، وهو قول الجمهور لكن اختلفوا فيمن لم يحرم على التأييد : فقال الشافعي لا يكون ظاهراً ، وعن مالك هو ظاهر وعن أحمد روايتان كالذهبيين ، فلو قال كظهر أبي مثلاً فليس بظاهر عند الجمهور ، وعن أحمد رواية أنه ظاهر ، وطرده في كل من يحرم عليه وطؤه حتى في البهيمة . ويقع الظاهر بكل اعط بدل على تحريم الزوجة لكن بشرط افتزانه بالنية ، وتجب الكفارة على قائله كما قال الله تعالى لكن بشرط العود عند الجمهور . وعند الثوري وروى عن مجاهد : تجب الكفارة بمجرد الظاهر . قوله (وقول الله تعالى) قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها - الى قوله - فن لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً ) كذا لا في ذر والاكثر ، وساق في رواية كريمة الآيات الى الموضع المذكور وهو قوله (فاطعام ستين مسكيناً) واستدل بقوله تعالى (وانهم ليقولون منكرا من القول وزوراً) على أن الظاهر حرام . وقد ذكر المصنف في الباب أناراً اقتصر على الآية وعليها ، وكأنه أشار بذكر الآية الى الحديث المرفوع الوارد في سبب ذلك . وقد ذكر بعض طرقه تليقاً في أوائل كتاب التوحيد من حديث عائشة وسبأني ذكره ، وفيه تسمية المظاهر ، وتسمية المجادلة وهي التي ظاهر منها وأن الرجاء أنها خولة بنت ثعلبة ؛ وأنه أول ظاهر كان في الاسلام كما أخرجه الطبراني وابن مردويه من حديث ابن عباس قال : كانت للظاهر في الجاهلية يحرم النساء ، فكان أول من ظاهر في الاسلام أوس بن الصامت ، وكانت امرأته خولة ، والحديث وقال الشافعي : سمعت من أروى من أهل العلم بالقرآن يقول : كان أهل الجاهلية يطلقون بثلاث الظهار والابلاء والطلاق ، فأمر الله الطلاق طلاقاً وحكم في الابلاء والظهار بما بين في القرآن انتهى . وجاء من حديث خولة بنت ثعلبة نفسها عند أبي داود قالت وظهر مني زوجي أوس بن الصامت ، لحث رسول الله ﷺ أشكو اليه ، الحديث . وأخرج أصحاب السنن من حديث سلية بن صخر أنه ظاهر من امرأته ، وقد تقدمت الإشارة الى حديثه في كتاب الصيام في قصة الجوامع في رمضان ، وأن الاصح أن قصته كانت نهراً . ولابن داود والترمذي من حديث ابن عباس : إن رجلاً ظهر من امرأته فوقع عليها قبل أن يكفر ، فقال له النبي ﷺ : فاعتزلها حتى تكفر ذلك ، وفي رواية أبي داود : فلا تقر بها حتى تفعل ما أمرك الله ، وأسأيد هذه الأحاديث حسان . وحكم كفارة الظهار منصوص بالقرآن ، واختلف السلف في أحكامه في مواضع الم البخاري يبيضا في الآثار التي أوردها في الباب ، واستدل بآية الظهار وبآية امان على القول بالعموم ولو ورد في سبب خاص ، وافقوا على دخول السبب ، وأن أوس بن الصامت يحمله حكم الظهار ، اسكن استشكله السبكي من جهة تقدم السبب وتأخر النزول فكيف يشغف على ما مضى مع أن الآية لا تشمل الا من وجد منه الظهار بعد نزولها ، لأن الفاء في قوله تعالى ( فتحرير رقبة ) بدل على أن المبتدأ تضمن معنى الشرط والخبر تضمن معنى الجواز ومعنى الشرط مستقبل ، وأجاب عنه بأن دخول الفاء في الخبر يستدعي العموم في كل مظاهر ، وذلك يشمل الحاضر والمستقبل ، قال : وأما دلالة الفاء على الاختصاص بالمستقبل ففيه نظر ، كذا قال ، ويمكن أن يحتج للحاق بالاجماع . قوله (وقال لي اسماعيل) هو ابن أبي أويس كذا للاكثر ، ووقع في رواية اللسي (وقال اسماعيل ، بدون حرف الجر ، والأول أولى ، وهو موصول ، فعند جماعة أنه يستعمل هذه الصيغة فيما تحمله عن شيوخه ، مذاكرة ، والذي ظهر لي بالاستقراء أنه إنما يستعمل ذلك فيما

بورده موصولا من الموقوفات أو عما لا يكون من المرفوعات على شرطه . وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق الثعنبى عن مالك أنه سأل ابن شهاب فذكر مثله وزاد وهو عليه واجب ، . قوله ( قال مالك ) هو موصول بالاسناد المذكور . قوله ( وصيام العبد شهران ) يحتمل أن يكون ابن شهاب الذى نقل مالك عنه أن ظهار العبد نحو ظهار الحر كان يعطى العبد في ذلك جميع أحكام الحر ، ويحتمل أن يكون أراد بالتشبيه مطلق صحة الظهار من العبد كما يصح من الحر ولا يلزم أن يعطى جميع أحكامه ، لكن نقل ابن بطال الاجماع على أن العبد إذا ظهر لزمه ، وأن كمارته بالصيام شهران كالحر . نعم اختلفوا في الاطعام والعنت ، فقال الكوفيون والشافعي : لا يجوز له إلا الصيام فقط ، وقال ابن القاسم عن مالك : إن أطعم باذن مولاه أجزأه . وما ادعاه من الاجماع مردود فقد نقل الشيخ الموفق في المغنى ، عن بعضهم أنه لا يصح ظهار العبد لأن الله تعالى قال ( فتحرير رقبة ) والعبد لا يملك الرقاب ، وتعقبه بأن تحرير الرقبة إنما هو على من يمجدها فكان كالمصر ففرضه الصيام . وأما ما ذكره من قدر صيامه فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابراهيم : لو صام شهرا أجزأ عنه . وعن الحسن بصوم شهرين . وعن ابن جريج عن عطاء بن رجل ظاهر من زوجة أمة قال : صام الصوم . قوله ( وقال الحسن بن الحر ) كذا للاكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المستملى د الحسن بن حى ، وفي رواية د وقال الحسن ، فقط ، فأما الحسن بن الحر فهو يضم المهمة وتشديد الزاء ابن الحسك النخعي الكوفي تزيل دمشق ، ثقة عندهم ، وليس له في البخارى ذكر إلا في هذا الموضع إن ثبت ذلك ، وأما الحسن بن حى فبفتح المهمة وتشديد النجاة نسبة لجد أبيه وهو الحسن بن صالح بن صالح بن حى واسم حى حيان ، كوفي ثقة فقيه عابد من طبقة سفيان الثوري ، وقد تقدم ذكر أبيه في أوائل هذا الكتاب ، وقد أخرج الطحاوي في كتاب د اختلاف العلماء ، هذا الاثر د عن الحسن بن حى ، وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم النخعي قال د الظهار من الأمة كالظهار من الحر ، وقد وقع لنا الكلام المذكور من قول الحسن البصري وذلك فيما أخرجه ابن الاعرابي في معجمه من طريق همام د سئل قتادة عن رجل ظاهر من سريته ، فقال : قال الحسن وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار : مثل ظهار الحر ، وهو قول الفقهاء السبعة ، وبه قال مالك وربيعة والثوري والليث ، واحتجوا بأنه فرج حلال فيحرم بالتحريم . وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن الحسن : إن وطئها فهو ظهار ، وإن لم يكن وطئها فلا ظهار عليه ، وهو قول الأوزاعي . قوله ( وقال عكرمة : إن ظاهر من أمة فليس بشئ ، إنما الظهار من النساء ) وصله اسماعيل القاضى بسند لا بأس به ، وجاء أيضا عن مجاهد مثله أخرجه سعيد بن منصور من رواية دارد بن أبي هند سألت مجاهد عن الظهار من الأمة فكأنه لم يره شيئا . قلت : أليس الله يقول ( من نسائهم ) أفليست من النساء ؟ فقال : قال الله تعالى ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم ) أوليس العبيد من الرجال ؟ أتجاوز شهادة العبيد ؟ وقد جاء عن عكرمة خلافة ، قال عبد الرزاق أنبأنا ابن جريج أخبرني الحسك بن أبان عن عكرمة مولى ابن عباس قال ، يكفر من ظهار الأمة مثل كفارة الحر ، ويقول عكرمة الاول قال الكوفيون والشافعي والجمهور ، واحتجوا بقوله تعالى ( من نسائهم ) وليست الأمة من النساء . واحتجوا أيضا بقول ابن عباس : ان الظهار كان طلاقا ثم أحل بالكفارة ، فسما لا حظ للأمة في الطلاق لاحظ لها في الظهار ، ويحتمل أن يكون المنقول عن عكرمة في الأمة المروجة فلا يكون بين قوله اختلاف . قوله ( وفي العربية لما قالوا أى فيما قالوا ) أى يستعمل في كلام العرب

عاد لكذا بمعنى أماد فيه وأبطله . قوله ( وفي نقض ما قالوا ) كذا للأكثر بنون وقاف ، وفي رواية الاصيل والتكثير بمعنى بعض ، بموحدة ثم مهمة والاول أصح ، والمعنى أنه يأتي بفعل ينقض قوله الاول . وقد اختلف العلماء هل يشترط الفعل فلا يجوز له وطؤها إلا بعد أن يكفر ، أو يكفي الزم على وطئها ، أو الزم على إمساكها وترك فراها ؟ والاول قول الليث والثاني قول الحنفية ومالك ، وحكى عنه أنه الوطء بعينه بشرط أن يقدم عليه الكفارة ، وحكى عنه العزم على الامساك والوطء معا وعليه أكثر أصحابه ، والثالث قول الشافعي ومن تبعه ، وثم قول رابع سنذكره هنا . قوله ( وهذا أولى لأن الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور ) هذا كلام البخاري ومراده الرد على من زعم أن شرط العود هنا أن يقع بانقوله وهو إعادة لعطف الظاهر ، فأشار الى هذا القول وجرم بأنه مرجوح وإن كان هو ظاهر الآية وهو قول أهل الظاهر ، وقد روى ذلك عن أبي العالمة وبكير بن الأشج من التابعين وبه قال الفراء النحوي ، ومعنى قوله ( ثم يعودون لما قالوا ) أي الى قول ما قالوا : وقد بالغ ابن العربي في إنكاره ونسب قائله الى الجهل لأن الله تعالى وصفه بأنه منكر من القول وزور فكيف يقال إذا أعاد القول المحرم المنكر يجب عليه أن يكفر ثم تحل له المرأة ؟ انتهى . والى هذا أشار البخاري بقوله : لأن الله لم يدل على المنكر والزور ، وقال اصحاب القاضى : لما وقع بعد قوله ( ثم يعودون فتحرير رقية ) دل على أن المراد وقوع ضد ما وقع منه من المظاهرة ، فإن رجلا لو قال إذا أردت أن تمس فأعتق رقية قبل أن تمس لكان كلاما صحيحا ، بخلاف ما لو قال إذا لم تمر أن تمس فأعتق رقية قبل أن تمس . وقد جرى بحث بين أبي العباس بن سريج ومحمد بن داود الظاهري فاحتج عليه ابن سريج بالاجماع ، فأنكره ابن داود وقال : الذين خالفوا القرآن لا أعد خلاصهم خلافا . وأنكر ابن العربي أن يصح عن بكير بن الأشج ، واختلف المبرورون في معنى اللام في قوله ( لما قالوا ) فتبين معناها ثم يعودون الى الجماع فتحرير رقية لما قالوا أى فعلهم تحرير رقية من أجل ما قالوا . فادعوا أن اللام في قوله ( لما قالوا ) متعلق بالمحذوف وهو قوله عليهم قاله الأخفش ، وقيل المعنى الذين كانوا يظهرون في الجاهلية ثم يعودون لما قالوا أى الى المظاهرة في الاسلام ، وقيل اللام بمعنى عن أى يرجعون عن قولهم ، وهذا موافق قول من يوجب الكفارة بمجرد وقوع كلة الظهار . وقال ابن بطال : يشبه أن تكون ما بمعنى من ، أى اللواتي قالوا لمن أنهن علينا كظهور أماتنا ، قال ويجوز أن يكون قالوا بتقدير المصدر أى يعودون للقول فسمى القول فيمن باسم المصدر وهو القول كما قالوا درهم ضرب الأمير وهو مضروب الأمير ، والله أعلم بالصواب

٢٤ - باب الإشارة في الطلاق والأموار . وقال ابن عمر قال النبي ﷺ لا يُمَدُّبُ اللهُ بَدْنِ الْعَيْنِ وَلَكِنْ يُمَدُّبُ بِهِمَا ، فأشار إلى لسانه . وقال كعب بن مالك أشار النبي ﷺ إلى أن شذَّ النَّصَفُ ؛ وقالت أسماء صلي الله عليه وسلم في الكسوف ، قلت لأمينة ما شأن الناس فأومأت برأسها إلى الشمس ، فقلت آية ؛ فأومأت برأسها وهي تُصَلِّي ، أى نعم . وقال أنس أومأ النبي ﷺ بيده لى أبي بكر أن يتقدم . وقال ابن عباس أومأ النبي ﷺ بيده لآحرج . وقال أبو قتادة قال النبي ﷺ في الصيد للمحرّم أحدٌ منكم أسره أن يحمل عليها أو أشار إليها قالوا : لا ، قال : فسلّوها

٥٢٩٣ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ  
هِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَعِيرِهِ ، وَكَانَ كَلِمَاتِي عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ وَكَبَّرَ  
وَقَالَ زَيْنَبُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : فَتَحَ مِنْ رَدَمٍ بِأَجْوَجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذَا . وَعَقَدَ نَسَمِينَ »

٥٢٩٤ - **حَدَّثَنَا** مسددٌ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ حُلَيْمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
قَالَ « قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ : فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يُؤَاقِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ قَائِمٌ يُصَلِّي فَسَأَلَ اللَّهَ خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ ، وَقَالَ بِيَدِهِ  
وَوَضَعَ أَمَلْتَهُ عَلَى بَطْنِ الْوُسْطَى وَالْخَنَصَرِ . فَلَنَّا نَزَّهَهَا »

٥٢٩٥ - وقال الأديبُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ  
قَالَ : عَدَا يَهُودِيٌّ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَارِيَةٍ فَأَخَذَتْ أَوْضَاعًا كَانَتْ عَلَيْهَا ، وَرَضَخَ رَأْسَهَا ، فَأَتَى بِهَا  
أَهْلُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَهِيَ فِي آخِرِ رَمَقٍ وَقَدْ أُحْصِيَتْ - فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ قَتَلْتِ ؟ فَلَانَ ؟  
- أَنَبَرُ الَّذِي قَتَلْتِ - فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا . قَالَ فَقَالَ لِرَجُلٍ آخَرَ - غَيْرِ الَّذِي قَتَلْتِ - فَأَشَارَتْ أَنْ لَا . فَقَالَ :  
فَلَانَ ؟ لِقَاتِنَا ، فَأَشَارَتْ أَنْ نَعَمْ ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَضَخَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ »

٥٢٩٦ - **حَدَّثَنَا** قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ  
النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : انْفَتَحَتْ مِنْ هَاهُنَا . وَأَشَارَ إِلَى الْمَشْرِقِ ،

٥٢٩٧ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
أَبِي أَوْفَى قَالَ : كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ لِرَجُلٍ : انْزِلْ فَاجْدَحْ لِي . قَالَ :  
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أُمِيتَ . ثُمَّ قَالَ : انْزِلْ فَاجْدَحْ . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أُمِيتَ ، إِنْ عَلَيْكَ نَهَارًا . ثُمَّ قَالَ :  
انْزِلْ فَاجْدَحْ ، فَزِلْ لَجْدَحَ لَهْ فِي الثَّانَةِ ، فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ أَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ فَقَالَ : إِذَا رَأَيْتُمْ  
الْقَيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا قَدْ أَطْفَرَ الصَّامُ ،

٥٢٩٨ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَّيْعٍ عَنْ سَلْيَانَ اللَّقَيْمِيِّ عَنْ أَبِي عُمَانَ عَنْ عَبْدِ  
اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا يَمْنَعُ أَحَدًا مِنْكُمْ نَدَاهُ بِلَالٍ - أَوْ قَالَ أَذْنَاهُ - مِنْ  
خُحُورِهِ ، فَأَمَّا يُبَادَى - أَوْ قَالَ يُوذَنُ - لَا يَرْجِعُ قَائِمُكُمْ ، وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ - كَأَنَّهُ يَنْفِي الصَّبْحَ أَوْ الْفَجْرَ ،  
وَأَظْهَرَ يَزِيدُ بِيَدِهِ ثُمَّ مَدَّ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْأُخْرَى ،

٥٢٩٩ - وقال الأئمةُ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ رِيعةٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرَةَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ : قَالَ رَسُولُ

الله ﷻ: مثل البخل والمنفق كتل رجلين عليهما جبتان من حديد من كُنْ قَدَيْهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا ، فَأَمَّا الْمُنْفِقُ فَلَا يُنْفِقُ شَيْئًا إِلَّا مَادَّتْ عَلَى جِلْدِهِ حَتَّى تُجِنَّ بَنَانُهُ وَتَمُوتَ أَرْوَاهُ ، وَأَمَّا الْبَخِيلُ فَلَا يُرِيدُ يُنْفِقُ إِلَّا كَزِمَتْ كُلُّ حَلَقَةٍ مَوْضِعَهَا ، فَهُوَ يَوْمُهَا فَلَا تَنْسَحُ ، وَشِيرٌ بِاصْبِهِ إِلَى حَلْقِهِ ،

قوله ( باب الإشارة في الطلاق والأموال ) أى الحكمة وغيرها ، وذكر فيه عدة أحاديث معلقة وموصولة : أولاً قوله د وقال ابن عمر ، هو طرف من حديث تقدم موصولا في الجنائز ، وفيه قصة لسعد بن عباد وفيها ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه . ثانيا د وقال كعب بن مالك ، هو أيضا طرف من حديث تقدم موصولا في الملازمة وفيها د وأشار الى أن خذ النصف . ثالثا د وقالت أسماء ، هى بنت أبى بكر . قوله ( صلى الله عليه وسلم في السكوف ) الحديث تقدم موصولا في كتاب الإيمان بلفظ د فأشارت الى السماء ، وفيه د فأشارت برأسها أى نعم ، وفي صلاة السكوف بمناء ، وفي صلاة الصبح باختصار . رابعا د وقال انس أوما لى النبي ﷺ الى أبى بكر أن يتقدم ، هو طرف من حديث ابن عباس . خامسا د وقال ابن عباس ، هو طرف من حديث تقدم موصولا في العلم في د باب من أجاب الفيا بأشارة اليد والرأس ، وفيه د ولوما بيده ولا حرج ، سادسا د وقال أبو قتادة ، هو أيضا طرف من حديث تقدم موصولا في د باب لا يشير المحرم الى الصيد ، من كتاب الحج ، وفيه د أمره أن يعمل عليها أو أشار اليها . الحديث السابع ، قوله ( أبو عاصم ) هو المتقدم ، وإبراهيم شيخه جزم المزى بأنه ابن مامان ، وزعم بعض الشراح أنه أبو إسحق الفزاري والاول أرجح . وقد أخرجه الاسماعيل من طريق يحيى بن أبى بكير عن إبراهيم بن طهمان عن خالد وهو الخلاء ، وتقدم الحديث مشروحا في كتاب الحج ، وفيه د كلما أتى على الركن أشار اليه . الثامن ، قوله ( وقالت زينب ) هى بنت جحش أم المؤمنين . قوله ( مثل هذه وهذه وعقد تسعين ) تقدم في أحاديث الأنبياء وعلامات النبوة وموصولا ، وبأى في الفتن لكن بلفظ د وحلق باصبعه الإبهام والى ثانيا وهى صورة عقد التسعين ، وسبأى في الفتن من حديث أبى هريرة بلفظ د وعقد تسعين ووجه ادخاله في الترجمة أن العقد حل صفة مخصوصة لأرادة عدد معلوم يتنزل منزلة الإشارة المفهمة ، فاذا اكتفى بها عن التعاق مع القدرة عليه دل على اعتبار الإشارة عن لا يقدر على التطق بطريق الأولى . التاسع ، قوله ( سلة بن علقمة ) يفتح الهملة واللام شيخ قفة ، وهو بصري وكذا سائر رواة هذا الاسناد ، وقد يلتبس بمسلة بن هانسة شيخ بصري أيضا لكن في أول اسمه زيادة ميم والمهملة ساكنة . وهو دون سلة بن علقمة في الطبقة والثقة . قوله ( وقال بيده ) أى أشار بها وهو من اطلاق القول على الفعل . قوله ( ووضع أناملته على بطن الوسطى والمختصر قلنا يزهدا ) أى يقللها ، بين أبو مسلم الكجى في روايته عن مسدد شيخ البخارى أن الذى فعل ذلك هو بشر بن المفضل راويه عن سلة بن علقمة ، فعل هذا في سياق البخارى لإدراج . وقد قيل ان المراد بوضع الأنملة في وسط الكف الإشارة الى أن ساعة الجمعة في وسط يوم الجمعة ، وبوضعا على المختصر الإشارة الى أنها في آخر النهار لأن المختصر آخر أصابع الكف ، وقد تقدم بسط الأفاويل في تعيين وقتها في كتاب الجمعة . الحديث العاشر ، قوله ( وقال الأويس ) هو عبد العزيز بن عبد الله شيخ البخارى ، أخرج عنه الكثير في العلم وفي غيره ، وقد أورد أبو نعيم في د المستخرج ، من طريق يعقوب بن سفيان عنه ، وبأى في الديات من وجه آخر عن شعبة مع شرحه . وقوله فيه د وأوصاها

جمع وضع بفتح أوله والمعجمة ثم مهملة هو البياض ، والمراد هنا حل من لفظة . وقوله « وضع » براء مهمة ثم ضاد وخاء معجمتين أى كسر رأسها ، وهى فى آخر رمق أى نفس وزنا ومعنى ، وقوله « أصمحت » بضم أوله أى وقع بها الصمت أى خرس فى لسانها مع حضور ذهنها ، وفيه « فأشارت أن لا » وفيه « فأشارت أن نعم » . الحديث الحادى عشر حديث ابن عمر فى ذكر النتن ، يأتى شرحه فى الفتن ، وفيه « وأشار الى المشرق » . الحديث الثانى عشر حديث عبد الله بن أبى أوفى . قوله ( فاجدح لى ) بجمع ثم مهملة أى حرك الـ وبقى يعود ليدوب فى الماء . وقد تقدم شرحه فى « باب متى يحل فطر الصائم » من حديث عبد الله بن أبى أوفى من كتاب الصيام ، والمراد منه هنا قوله « ثم أوما بيده قبل المشرق » . الثالث عشر حديث أبى عثمان وهو النهدي عن ابن مسعود . قوله ( ليرجع ) بفتح أوله وكسر الجيم ، و « قاتمكم » بالنصب على المفعولية ، وقوله « وليس أن يقول » هو من إطلاق القول على الفعل ، وقوله « كإنه يعنى الصبح أو الفجر » شك من الرازى ، وتقدم فى باب الأذان قبل الفجر من كتاب الصلاة بلفظ « يقول الفجر » بغير شك . قوله ( وأظهر يزيد ) هو ابن ذريع راوية . قوله ( ثم مد أحدهما من الأخرى ) تقدم فى الأذان على كيفية أخرى ، ووقع عند مسلم بلفظ « ليس الفجر المعترض ولكن المستطيل » وبه يظهر المراد من الإشارة المذكورة . الحديث الرابع عشر قوله ( وقال الليث ) تقدم التنبيه على إسناده فى أوائل الزكاة مع شرحه ، وقوله هنا « جبتان » بجمع ثم موحدة ، وقوله « لا مادعت » بتشديد الدال من المد ، وأصله مادعت فأدغمت . وذكره ابن بطل بلفظ « مارت » براء خفيفة بدل الدال ، ونقل عن الخليل مار الفى يجوز مورا إذا تردد ، وقوله « من لدن ثديهما » كذا لآبى ذر بالتثنية ولغيره « ثديهما » بصيغة الجمع ، قال ابن التين وهو الصواب فإن لكل رجل ثدين فيكون لهما أربعة ، كذا قال ، وليست الرواية بالتثنية خطأ بل هى موجبة والتقدير ثدى كل منهما . وقوله « تعجن » بفتح أوله وضم الجيم قيده ابن التين قال ويجوز بضم أوله وكسر الجيم من الرابعى ، قلت : وهو الثابت فى معظم الروايات ، وموضع الترجمة منه قوله فيه « ويشير بإصبعه الى حلقة » قال ابن بطل : ذهب الجمهور الى أن الإشارة اذا كانت مفهومة تنزل منزلة النعاق ، وخالفه الحنفية فى بعض ذلك ، ولعل البخارى رد عليهم بهذه الأحاديث التى جعل فيها النبي ﷺ الإشارة قائمة مقام النطق ، واذا جازت الإشارة فى أحكام مختلفة فى الديانة فهى لمن لا يمكنه النطق أجوز . وقال ابن المنير : أراد البخارى أن الإشارة بالطلاق وغيره من الأخرس وغيره التى يفهم منها الأصل والعدد نافذة كاللفظ له . وبظن لى أن البخارى أورد هذه الترجمة وأحاديثها توطئة لما يذكره من البحث فى الباب الذى يليه مع من فرق بين لعان الأخرس وطلاقه . وقد اختلف العلماء فى الإشارة المفهومة ، فأما فى حقوق الله فمأذون لى ولو من القادر على النطق ، وأما فى حقوق الأدميين كالعمود والأفراد والوصية ونحو ذلك فاختلاف العلماء فيمن اعتقل لسانه ، نالها عن أبى حنيفة : أن كان مأبوسا من لفظه ، ومن بعض الحنابلة : إن اتصل بالموت ، ورجحه الطحاوى . وعن الأوزاعى : أن سبقه كلام ، ونقل عن مكحول إن قال فلان حر ثم أصمحت فقيل له : وفلان ؟ فأوماً صح . وأما القادر على النطق فلا تقوم اشارته مقام لفظه عند الأكثرين واختلاف هل يقوم مقام النية كما لو طلق أسرته فقيل له : كم طلقه ؟ فأشار بأصبعه

٢٥ - باب العان ، وقوله الله تعالى ( والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهدة إلا أنفسهم



— الى قوله — من الصادقين . فاذا قَدَفَ الأخرسُ امرأته بكتابة أو إشارة أو إيماء معروف فهو كالنكلم ، لأن النبي ﷺ قد أجاز الإشارة في الفرائض ، وهو قول بعض أهل الحجاز وأهل العلم ، وقال الله تعالى ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ﴾ : قلوا : كيف نكلم من كان في المهد صبيًا ؟ وقال الضحاك ﴿ (الارمزا) ﴾ : إشارة . وقال بعض الناس : لا أحدٌ ولا لِمَان . ثم زعم أن الطلاق بكتابة أو إشارة أو إيماء جائز . وليس بين الطلاق والتقذف فرقٌ . فان قال : التقذف لا يكون إلا بكلام ، قيل له : كذلك للطلاق لا يجوز إلا بكلام ، والا بطلان الطلاق والتقذف ، وكذلك التقذف . وكذلك الأسمُ يلائن . وقال الشعبي وقادة : إذا قال أنت طالق فأشار بأصابعه تبين منه بإشارته . وقال إبراهيم : الأخرس إذا كتب الطلاق بيده كثر به . وقال حماد : الأخرس والأسمُ إن قال برأسه جاز

٥٣٠٠ — حدثنا قتيبةٌ حدثنا كَثَمٌ عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه سمع أنس بن مالك يقول قال رسول الله ﷺ : ألا أخبركم بغير دور الأنصار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله . قال : بنو النجار ، ثم الذين يلونهم بنو عبد الأشهل ، ثم الذين يلونهم بنو الحارث بن الخزرج ، ثم الذين يلونهم بنو ساعدة . ثم قال بيده قبض أصابعه ، ثم بسطهن كالأرأى بيده ، ثم قال : وفي كل دورٍ الأنصار خير ،

٥٣٠١ — **حدثنا علي بن عبد الله** حدثنا **سفيان** قال أبو حازم سمعته من سهل بن سعد الساعدي صاحب رسول الله ﷺ يقول : قال رسول الله ﷺ : دُبِثْتُ أنا والساعة كهذه أو كهاتين ، وقرن بين السبابة والوسطى ،

٥٣٠٢ — **حدثنا آدم** حدثنا **شعبة** حدثنا **جبله** بن سُحَيْم سمعتُ ابنَ عمرَ يقول قال النبي ﷺ : الشهرُ هكذا وهكذا ، يعني ثلاثين ، ثم قال وهكذا وهكذا ، يعني تسعة وعشرين يقول مرةً ثلاثين ومرةً تسعة وعشرين ،

٥٣٠٣ — **حدثني محمد بن المنقر** حدثنا **يحيى بن سعيد** عن **إسماعيل** عن **قيس** عن أبي مسعود قال وأشار النبي ﷺ بيده نحوَ اليمن : الإيمان ههنا مرتين . ألا وإنَّ القسوةَ وعِظَمَ القلوبِ في القَدِيدِينِ حيث يطلعُ قَرْنَا الشيطانِ ربيعةً ومُضَرَ ،

٥٣٠٤ — **حدثنا عمرو بن زُرَّارة** أخبرنا **عبد العزيز بن أبي حازم** عن أبيه عن سهل قال قال رسول الله ﷺ : وأنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا ، وأشار بالسبابة والوسطى وفرَّجَ بينهما شيئاً ، [ الحديث ٥٣٠٤ — طرئه في : ٦٠٠٥ ]

**قوله** (باب اللعان) هو مأخوذ من اللعن ، لأن الملعن يقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ، واختير لفظ اللعن دون الغضب في التسمية لأنه قول الرجل ، وهو الذي يبدى به في الآية ، وهو أيضا يبدأ به ، وله أن يرجع عنه فيسقط عن المرأة بغير عكس ، وقبل سمي لعانا لان اللعن الطرد والإبعاد وهو مشترك بينهما ، وإنما خصت المرأة بلفظ الغضب لعظم الذنب بالنسبة اليها ، لأن الرجل اذا كان كاذبا لم يصل ذنبه إل أكثر من القذف ، وان كانت هي كاذبة فذنبها أعظم لمسا فيه من ثلوث الفراش والتعرض لالحاق من ليس من الزوج به ، فانتشر المحرمية ، وثبتت الولاية والميراث لمن لا يستحقهما . واللعان بالانيمان والملاعنة بمعنى ، ويقال تلعنا والتعنا ولاعن الحاكم بينهما والرجل ملعان والمرأة ملعنة لوقوعه غالبا من الجانبيين . وأجمعوا على مشروعية اللعان ودلى أنه لا يجوز مع عدم التحقق ، واختلف في وجوبه على الزوج ، لكن لو تحقق أن الولد ليس منه قوى الوجوب .

**قوله** (وقول الله تعالى : والذين يرمون أزواجهم - إلى قوله - ان كان من الصادقين ) كذا الأكثر ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها ، وكان البخاري تمسك بمعوم قوله تعالى ( يرمون ) لأنه أهم من أن يكون بالقذف أو بالإشارة المفهمة . وقد تمسك غيره للجمهور بها في أنه لا يشترط في الائتمان أن يقول الرجل رأيتها تزني ، ولا أن يتنى حملها ان كانت حاملا أو ولدها إن كانت وضعت خلافا لذلك ، بل يكفي أن يقول إنها زانية أو زنت ، ويؤيده أن الله شرح حد القذف على الأجنبية برمي المحصنة ، ثم شرع اللعان برمي الزوجة ، فلو أن أجنبيا قال بإزارية وجب عليه حد القذف ، فكذلك حكم اللعان . وأوردوا على المالكية الاتفاق على مشروعية اللعان للأعمى فانفصل عنه ابن الفصار بأن شرطه أن يقول لمست فرجه في فرجها ، والله أعلم . **قوله** (فاذا قذف الآخرس امرأته بكتابتها) بمثابة ثم واحدة ، وعند الكشميني بكتابتها ، بلاهاء . **قوله** (أو إشارة أو إيماء معروف فهو كالنكاح ، لأن النبي ﷺ قد أجاز الإشارة في الفرائض ) أي في الأدوار المفروضة . **قوله** (وهو قول بعض أهل الحجاز وأهل العلم ) أي من غيرهم ، وخالف الحنفية والأوزاعي وإسحق ، وهي رواية عن أحمد اختارها بعض المتأخرين . **قوله** (وقال الله تعالى : فأشارت إليه . قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبيا ) أخرجه ابن أبي حاتم من طريق ميمون بن مهران قال : لما قالوا لمريم ( لقد جئت شيئا فريا الخ ) أشارت الى عيسى أن كلوه ، فقالوا : تأمرنا أن نكلم من هو في المهد زيادة دلي ما جاءت به من الداهية . ووجه الاستدلال به أن مريم كانت نذرت أن لا تكلم فكانت في حكم الآخرس فأشارت إشارة مفهمة اكتفوا بها عن معاودة سؤالها وإن كانوا أنكروا عليها ما أشارت به ، وقد ثبت من حديث أبي بن كعب وأنس بن مالك أن معنى قوله تعالى ( اني نذرت للرحمن صوما ) أي صمتا أخرجه الطبراني وغيره . **قوله** ( وقال الضحاك ) أي ابن مزاحم (إلا زمنا إشارة) وصله عبد بن حميد وأبو حذيفة في تفسير سفيان الثوري ولفظهما عنه في قوله تعالى ( آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا زمنا ) فاستثنى الزم من الكلام فدل على أن له حكمه . وأغرب الكرماني فقال : الضحاك هو ابن شراحيل الهمداني ، فلم يصب فإن المشهور بالتفسير هو ابن مزاحم ، وقد وجد الاثر المذكور عنه مصراحة ابن مزاحم ، وأما ابن شراحيل ويقال ابن شرجيل فهو من التابعين لكن لم ينفوا عنه شيئا من التفسير ، بل له عند البخاري حديثان فقط أحدهما في فضائل القرآن والآخر في استنباط المرتدين وكلاهما من روايته عن أبي سعيد الخدري قال : الرمز الإشارة . **قوله** ( وقال بعض الناس لا حد ولا لعان ) أي بالإشارة من الآخرس وغيره ( ثم زعم إن طلق بكتابة أو إشارة

أر إمام جاز) كذا لا بد ، ولغيره أن الطلاق بكتابة الخ . قوله ( وليس بين الطلاق والقذف فرق ، فان قال القذف لا يكون إلا بكلام قيل له : كذلك الطلاق لا يكون إلا بكلام ) أى وأنت وافقت على وقوعه بغير السلام فيلزمك مثله في اللعان والحسد . قوله ( والا بطل الطلاق والقذف ، وكذلك العتق ) يعنى إما أن يقال باعتبار الإشارة فيها كلها أو بترك اعتبارها فتبطل كلها بالإشارة ، والا فالترفرقة بينهما بغير دليل تحكم ، وقد وافقه بعض الخنفية على هذا البحث وقال : القياس بطلان الجميع ، لكن عملنا به في غير اللعان والحسد استحسانا ، ومنهم من قال : منناه في اللعان والحسد للصحة لأنه يتعلق بالصرح كالقذف فلا يكتفى فيه بالإشارة لأنها غير صريحة ، وهذه عمدة من وافق الخنفية من الحنابلة وغيرهم ، ورده ابن التين بأن المسألة مفروضة فيما إذا كانت الإشارة مفهومة إفيهما واضحا لا يبقى منه ريبية ، ومن حجتهم أيضا أن القذف يتعلق بصريح الزنا دون معناه ، بدليل أن من قال لأخر وطئت وطءا أحراما لم يكن قذفا لاحتمال أن يكون وطءا . وطء شبهة فاعتقد القائل أنه حرام ، والإشارة لا يتضح بها التفصيل بين المنهين ، ولذلك لا يجب الحسد في التعريض . وأجاب ابن القصار بالنقض عليهم بنفوذ القذف بغير اللسان العربي وهو ضعيف ، ونقض غيره بالفعل فإنه ينقسم إلى عمد وشبه عمد وخطأ ويتميز بالإشارة وهو قوى ، واحتجوا أيضا بأن اللعان شهادة وشهادة الآخرين مردودة بالإجماع ، وتذهب بأن مالكا ذكر قبرها فلا إجماع ، وبأن اللعان عند الأكثرين كسيأتي البحث فيه . قوله ( وكذلك الأصم يلاع ) أى إذا أشير إليه حتى فهم ، قال المذهب : في أمره إشكال ، لكن قد يرتفع بترداد الإشارة إلى أن تفهم معرفة ذلك عنه . قلت : والاطلاع على معرفته بذلك سهل لأنه يعرف من لفظه . قوله ( وقال الشعبي وقتادة : إذا قال أنت طالق فأشار بأصابعه تبين منه بشارته ) وصله ابن أبي شبة بنفط : سئل الشعبي فقال سئل رجل مرة أطلقت امرأتك قال فأومأ بيده بأربع أصابع ولم يتكلم فقارق امرأته . قال ابن التين : معناه أنه جبر عما نواه من العدد بالإشارة فاعتدوا عليه بذلك . قوله ( وقال إبراهيم : الآخرس إذا كتب الطلاق بيده لزمه ) وصله ابن أبي شبة بنفط ، وأخرجه الأثرم عن ابن أبي شبة كذلك ، وأخرجه عبد الرزاق بنفط الرجل يكتب الطلاق ولا يلفظ به أنه كان يراه لازما ، ونقل ابن التين عن مالك أن الآخرس إذا كتب الطلاق أو نواه لزمه ، وقال الشافعي : لا يكون طلاقا ، يعنى أن كلا منهما على انفراده لا يكون طلاقا ، أما لو جمعا فإن الشافعي يقول بالوقوع سواء كان فاعلا أم آخرس . قوله ( وقال حماد : الآخرس والأصم إن قال برأيه جاز ) هو حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة ، فكان البخاري أراد الوام السكوفين بقول شيخهم ، ولا يخفى أن محل الجواز حيث يسبق ما ينطبق عليه من الأيمان بالرأس الجواب . ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث تتعلق بالإشارة أيضا : الحديث الأول منها حديث أنس في فضل دور الأنصار وقد تقدم شرحه في المناقب ، فانه أورده هناك من وجه آخر عن أنس عن أبي أسيد الساعدي ، وأورده هنا عن أنس بغير واسطة والطريقان صحيحان ، وفي زيادة أنس هذه الإشارة وليست في روايته عن أبي أسيد ، وفي رواية عن أبي أسيد من الزيادة قصة أسيد بن عباد كما تقدم . والمقصود من الحديث هنا قوله « ثم قال بيده فقبض أصابعه ثم بسطهن كالراى بيده » ففيه استعمال الإشارة المفهومة مقرونة باللفظ ، وقوله كالراى بيده أى كالراى يكون بيده الشيء قد ضم أصابعه عليه ثم رماه فانتشرت . الثاني حديث سهل ، قوله ( قال أبو حازم) كذا وقع عنده وأخرجه الاسماعيلي من وجهين عن سفيان بن عيينة ، عن أبي حازم ، وصرح الخبيدي

عن سفيان بالتحديث فقال في روايته وحدثنا أبو حازم أنه سمع سهلاً ، أخرجه أبو نعيم . قوله ( كنهه من هذه أو كهاين ) شك من الراوى ، واقتصر الحديث على قوله و كنهه من هذه . قوله ( وفرق وأشار سفيان بالسبابة ) سياتى شرحه مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى ، قال السكرماني : قد انقضى من يوم بعثته إلى يومنا هذا . - يعنى سنة سبع وستين وسبعمائة - سبعمائة وثمانون سنة ، فكيف تكون المقاربة ؟ وأجاب الخطابى أن المراد أن الذى بنى بالنسبة الى ما معنى قدر فضل الوسطى إلى السبابة . قلت : وسياتى البحث فى ذلك حيث أشرت إليه . الثالث حديث ابن عمر و الشهر هكذا وهكذا وهكذا ، تقدم شرحه مستوفى فى كتاب الصيام . والرابع حديث أبى مسعود - وهو عقبة بن عمرو - ووقع فى رواية القابسى والكشميني و ابن مسعود ، قال عياض : وهو وهم ، وهو كما قال ، فقد تقدم كذلك فى بدء الخلق والمناقب والمنازى من طرق عن اسماعيل وهو ابن أبى خالد عن قيس وهو ابن أبى حازم ، وصرح فى بدء الخلق باسمه ولفظه وحدثني قيس عن عقبة بن عمرو أبى مسعود ، وقد تقدم شرحه فى ذكر الجن فى بدء الخلق ، وبقية شرحه فى أول المناقب . الخامس حديث سهل فى فضل كافل اليتيم ، وسياتى شرحه فى كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ، وقوله فيه و بالسبابة ، فى رواية الكشميني و بالسباحة ، وهما بمعنى

### ٣٦ - باب إذا عرض بنى الولد

٥٣٠ - حديث يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة و أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله وُلِدَ لى غلامٌ أسودٌ ، فقال هل لك من إبل ؟ قال نعم ، قال ما أوتاهها ؟ قال حمرة ، قال : هل فيها من أوزق ؟ قال نعم ، قال فأنى ذلك ؟ قال لعل نزعهُ عرقي ، قال فلعل ابنك هذا نزعهُ ، الحديث ٥٣٠ - طرقه : [ ٦٨٤٧ ، ٧٣١٤ ]

قوله ( باب إذا عرض بنى الولد ) بتشديد الراء من التعريض ، وهو ذكر شىء يفهم منه شىء آخر لم يذكر ، ويقارن الكناية بانها ذكر شىء بغير لفظه الموضوع يقوم مقامه ، وترجم البخارى لهذا الحديث فى الحدود و ما جاء فى التعريض ، وكأنه أخذ من قوله فى بعض طرقه و يعرض بنفيه ، وقد اعترضه ابن المنير فقال : ذكر حجة للتعريض عقب ترجمة الإشارة لاشتراكهما فى أفهام المقصود ، اسكن كلامه يشمر بالغاء حكم التعريض فيتناقض مذهبه فى الإشارة . والجواب أن الإشارة المعتبرة هى التى لا يفهم منها إلا المعنى المقصود ، بخلاف التعريض فإن الاحتمال فيه إما راجح وإما مساو فافترقا ، قال الشافعى فى د الام : ظاهر قول الاعرابى أنه اتهم أمراته ، لكن لما كان لقوله وجه غير القذف لم يحكم النبي ﷺ فيه بحكم القذف فدل ذلك على أنه لا حد فى التعريض ، وما يدل على أن التعريض لا يعطى حكم النصح الإذن بخطبة المعتدة بالتعريض لا بالتصريح فلا يجوز ، والله أعلم . قوله ( عن ابن شهاب ) قال الدارقطنى : أخرجه أبو مصعب فى الموطأ ، عن مالك ، وتابعه جماعة من الرواة خارج الموطأ ، ثم ساقه من رواية محمد بن الحسن عن مالك و أنا الزهرى ، ومن طريق عبد الله بن محمد بن أسماء عن مالك ، ومن طريق ابن وهب و أخبرني ابن أبى ذئب ومالك كلاهما عن ابن شهاب ، وطريق ابن وهب هذه أخرجهما أبو داود . قوله ( ان سعيد بن المسيب أخبره ) كذا لاكثر أصحاب الزهرى ، وخالفهم يونس فقال

عنه وعن أبي سلة عن أبي هريرة، وسيأتي في كتاب الاعتصام من طريق ابن وهب عنه، وهو مصير من البخاري إلى  
 أنه عند الزهري عن سعيد وأبي سلة معا، وقد وافقه مسلم على ذلك، ويؤيده رواية يحيى بن الضحاك عن الأوزاعي  
 عن الزهري عنهما جميعا، وقد أطلق الدارقطني أن المحفوظ رواية مالك ومن تابعه، وهو محمول على العمل بالترجيح،  
 وأما طريق الجمع فهو ماصنه البخاري، ويتأيد أيضا بأن عقيلارواه عن الزهري قال: بلغنا عن أبي هريرة، فإن  
 ذلك يشعر بأنه عنده عن غير واحد، وإلا لو كان عن واحد فقط كسعيد مثلاً لا قصر عليه. قوله (ان رجلاً أتى  
 النبي ﷺ) في رواية أبي مصعب: جاء أعرابي، وكذا سيأتي في الحدود عن اسماعيل بن أبي أويس عن مالك،  
 ولقناني وجاء رجل من أهل البادية، وكذا في رواية أشعث عن مالك عند الدارقطني، وفي رواية ابن وهب التي عند  
 أبي داود: أن أعرابياً من بني فزارة، وكذا عند مسلم وأصحاب السنن من رواية سفيان بن عيينة عن ابن شهاب،  
 واسم هذا الأعرابي خضعم بن قتادة أخرجه حديثه عبد الغني بن سعيد في «المهمات» له من طريق قطبة بنت عمرو بن  
 هرم أن مدلوكاً حدثها: أن خضعم بن قتادة ولد له مولود أسود من امرأة من بني عجل فدنسا النبي ﷺ فقال: هل  
 لك من إبل؟ قوله (أتى النبي ﷺ) في رواية ابن أبي ذئب: صرخ بالنبي ﷺ. قوله (فقال: يا رسول الله ان  
 امرأتى ولدت غلاماً أسوداً) لم أقف على اسم المرأة ولا على اسم الغلام، وزاد في رواية بونس: «وأتى أنكرته» أي  
 استنكرته بقلبي ولم يرد أنه أنكر كونه ابنه بلسانه، وإلا لكان تصريحاً بالثبوت لا تعريضاً، ووجه التعريض أنه قال  
 غلاماً أسوداً أي وأنا أيضاً فكيف يكون مني؟ ووقع في رواية معمر عن الزهري عند مسلم وهو حيثنذ يعرض  
 بأن ينفقه، ويؤخذ منه أن التعريض بالقذف ليس قذفاً به قال الجمهور، واستدل الشافعي بهذا الحديث لذلك، وعن  
 المالكية يجب به الحد إذا كان مفهوماً، وأجابوا عن الحديث بما سيأتي بيانه في آخر شرحه. وقال ابن دقيق العيد:  
 في الاستدلال بالحديث نظر، لأن المستفتي لا يجب عليه حد ولا تعزير. قلت: وفي هذا الإطلاق نظر، لأنه قد  
 يستفتى بلفظ لا يقتضي القذف ولفظ يقتضيه، فمن الأول أن يقول مثلاً إذا كان زوج المرأة أبيض فأنت بولد  
 أسود: ما الحكم؟ ومن الثاني أن يقول مثلاً: ان امرأتى أتت بولد أسود وأنا أبيض فيسكون تعريضاً، أو يزيد  
 فيه مثلاً زنت فيكون تصريحاً، والذي ورد في حديث الباب هو الثاني فيتم الاستدلال. وقد نبه الخطابي على عكس  
 هذا فقال: لا يلزم الزوج إذا صرح بأن الولد الذي وضعته امرأته ليس منه حد قذف لجواز أن يريد أنها وطئت  
 بشيء أو وضعته من الزوج الذي قبله إذا كان ذلك ممكناً. قوله (قال: فما ألوانها؟ قال: حر) في رواية محمد بن  
 مصعب عن مالك عند الدارقطني، قال رملك، والأرمك الأبيض إلى حررة، وقد تقدم تفسيره في شرح حديث جمل  
 جابر في الشروط. قوله (فهل فيها من أورك) بوزن أحر. قوله (ان فيها لورقة) بضم الواو بوزن حر، والأورق  
 الذي فيه سواد ليس بمالك بل يميل إلى الغبرة، ومنه قيل للحمامة ورقاء. قوله (فأني ذلك) بفتح النون الثقيلة أي  
 من ابن أناها اللون الذي خالفها، هل هو بسبب خلل من غير لونها طراً عليها أو لأمر آخر؟ قوله (لعل نزع  
 هرق) في رواية كريمة دله، ولا اشكال فيها بخلاف الأول لجزم جمع بأن الصواب النصب أي لعل عرقاً نزع،  
 وقال الصفاي: ويحتمل أن يكون في الأصل دله، فسقطت الداء، ووجه ابن مالك باحتمال أنه حذف منه ضمير  
 الشأن، ويؤيد ترجيحه ما وقع في رواية كريمة، والمعنى يحتمل أن يكون في أصولها ما هو بالون المذكور فاجتذبه  
 إليه فجاء على لونه، وادعى الداودي أن لعل هنا للتحقيق. قوله (ولعل ابنك هذا نزع) كذا في رواية أبي ذر

يخفف الفاعل ، ولغيره « نزع عرق » وكذا في سائر الروايات . والمراد بالعرق الأصل من النسب شبهه بعرق الشجرة ، ومنه قولهم : فلان عريق في الأصالة أى ان أصله متناسب ، وكذا معرق في الكرم أو اللوم ، وأصل النزح الجنب ، وقد يطلق حل الميل ، ومنه ما وقع في قصة عبد الله بن سلام حين سئل عن شبه الولد بأبيه أو بأمه : نزح إلى أبيه أو إلى أمه ، وفي الحديث ضرب المثل ، وتشبيه المجبول بالمعلوم تقريباً لفهم السائل ، واستدل به لصحة العمل بالقياس ، قال الخطابي : هو أصل في قياس الشيء . وقال ابن العربي : فيه دليل على صحة القياس والاعتبار بالنظر ؛ وتوقف فيه ابن دقيق العيد فقال : هو تشبيه في أمر وجودي ، والنزاع إنما هو في التشبيه في الأحكام الشرعية من طريق واحدة قرية . وفيه أن الزوج لا يجوز له الانتفاء من ولده بمجرد الظن ، وأن الولد يلحق به ولو غالف لونه لونه أمه . وقال القرطبي تبعا لابن رشد : لا خلاف في أنه لا يلحق نفي الولد باختلاف الألوان المتقاربة كالأدمة والسمر ، ولا في البياض والسواد إذا كان قد أقر بالوطء ولم تمتص مدة الاستبراء ، وكأنه أراد في مذهبه ، والا فالحلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل فقالوا : إن لم ينضم اليه قرينة زنا لم يجر الزنى ، فإن اتهمها فأنت بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز الزنى على الصحيح ، وفي حديث ابن عباس الآتي في اللعان ما يقويه . وعند الحنابلة يجوز الزنى مع القرينة مطلقا ، والخلاف إنما هو عند عدمها ، وهو عكس ترتيب الخلاف عند الشافعية . وفيه تقديم حكم الفراش على ما يشعر به مخالفة الشيء . وفيه الاحتياط بالنسب وإبقائها مع الامكان ، والزجر عن تحقيق ظن السوء . وقال القرطبي : يؤخذ منه منع التسلسل ، وأن الحوادث لا بد لها أن تستند إلى أول ليس بمحدث . وفيه أن الترميض بالقذف لا يثبت حكم القذف حتى يقع التصريح خلافا للمالكية ، وأجاب بعض المالكية أن الترميض الذي يجب به القذف عندهم هو ما يفهم منه القذف كما يفهم من التصريح ، وهذا الحديث لا حجة فيه لدفع ذلك ، فإن الرجل لم يرد قذفا ، بل جاء سائلا مستفتيا عن الحكم لما وقع له من الزبية ، فلما ضرب له المثل أذعن ، وقال المهلب : الترميض إذا كان على سبيل السؤال لا حجة فيه ، وإنما يجب الحد في الترميض إذا كان على سبيل المراجعة والمشاورة . وقال ابن المنير : الفرق بين الزوج والأجنبي في الترميض ان الأجنبي يقصد الأذية المحضة ، والزوج قد يعذر بالنسبة إلى صيانة النسب ، والله أعلم

## ٢٧ - باب إختلاف الملاعن

٥٣٠٦ - **حَرْش** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع عن عبد الله رضى الله عنه « أن رجلا من الأنصار قذف امرأته فأحلفها النبي ﷺ ثم فرّق بينهما »

قوله ( باب إختلاف الملاعن ) ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية جويرية بن أسماء عن نافع مختصرا بلفظ « فأحلفها » ، وكذا سباق بعد ستة أبواب من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع ، وتقدم في تفسير النور من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ « لأعن بين رجل وامرأة » والمراد بالإحلاف هنا النطق بكلمات اللعان ، وقد تمسك به من قال ان اللعان يمين ، وهو قول مالك والشافعي والجمهور . وقال أبو حنيفة : اللعان شهادة وهو وجه للشافعية ، وقيل شهادة فيها شائبة اليمين ، وقيل بالعكس ، ومن ثم قال بعض العلماء : ليس بيمين ولا شهادة ، وإنما هي إختلاف أن اللعان يشرح بين كل زوجين مسلمين أو كافرين حرين أو عبيدين عدلين أو قاصمين بناء على أنه

يمين ، فن صح يمينه صح لعانه ، وقيل لا يصح اللعان إلا من زوجين حرين مسلمين ، لان اللعان شهادة ولا يصح من محدود في قذف ، وهذا الحديث حجة للاولين لقسوية الراوى بين لاعن وحلف ، ويؤيده ان اليمين مادل على حث أو منع أو تحقيق خبر وهو هنا كذلك ، ويدل عليه قوله يُرْوَى في بعض طرق حديث ابن عباس : فقال له : احلف بالله الذي لا إله الا هو انى لصادق ، يقول ذلك أربع مرات ، أخرجه الحاكم والبيهقي من رواية جرير ابن حازم عن أيوب عن عكرمة عنه ، وسيأتى قريباً ولولا الأيمان لكان لى ولها شأن ، واعتل بعض الحنفية بأنها لو كانت يميناً لم تكن حجة ، وأجيب بأنها خرجت عن القياس تغليظاً لحرمة الفروج كما خرجت القسامة لحرمة النفس ، وبأنها لو كانت شهادة لم تكرر أيضاً ، والذي تحرر لى أنها من حيث الجزم بنفى الكذب وإثبات الصدق يمين ، لكن أطلق عليها شهادة لاشتراط أن لا يكتفى في ذلك بالظن بل لابد من وجود علم كل منهما بالامرین علماً يصح معه أن يشهد به ، ويؤيد كونها يميناً أن الشخص لو قال أشهد بالله لقد كان كذا لعد حالفاً . وقد قال القفال في دعاسن الشريعة : كروت إيمان اللعان لأنها أقيمت مقام أربع شهود في غيره ليقام عليها الحد ، ومن ثم سميت شهادات

### ٢٨ - باب يبدأ الرجل بالتلاعن

٥٣٠٧ - حدثني محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن هشام بن حسان حدثنا عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هلال بن أمية قذف امرأته فجاء فشهد النبي ﷺ يقول : ان الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما تائب ؟ ثم قامت فشهدت ،

قوله ( باب يبدأ الرجل بالتلاعن ) ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة هلال بن أمية مختصراً وكأنه أخذ الترجمة من قوله : ثم قامت فشهدت ، فانه ظاهر في أن الرجل يقدم قبل المرأة في الملاعة ، وقد ورد ذلك صريحاً من حديث ابن عمر كما سأذكره في باب صدق الملاعة ، وبه قال الثاقبي ومن تبعه وأشهب من المالكية ورجحه ابن العربي وقال ابن القاسم لو ابتدأت به المرأة صح واعتد به وهو قول أبي حنيفة ، واحتجوا بأن الله عطفه بالواو وهي لا تقتضى الترتيب . واحتج للاولين بأن اللعان شرع لدفع الحد عن الرجل ، ويؤيده قوله يُرْوَى هلال د البينة وإلا حد في ظهرك ، فلو بدى بالمرأة لكان دفعاً لا مرمى ، وإن الرجل يمكنه أن يرجع بعد أن يلتمس كما تقدم فيدفع عن المرأة ، بخلاف ما لو بدأت به المرأة . قوله ( عن عكرمة عن ابن عباس ) كذا وصله هشام بن حسان عن عكرمة ، وتابعه عباد بن منصور عن عكرمة أخرجه أبو داود في السنن ، وسأله أبو داود الطيالسي في مسنده مطولاً ، واختلف على أيوب : فرواه جرير بن حازم عنه موصولاً أخرجه الحاكم والبيهقي في الخلافيات ، وغيرها وكذا أخرجه النسائي وابن أبي حاتم وابن المنذر وابن مردويه من رواية حماد بن زيد عن أيوب موصولاً ، وأخرجه الطبري من طريق حماد مرسل ، قال الترمذي سألت محمداً عن هذا الاختلاف فقال : حديث عكرمة عن ابن عباس في هذا محفوظ . قوله ( ان هلال بن أمية قذف امرأته فجاء فشهد ) كذا أورده هنا مختصراً ، وتقديم في تفسير النور مطولاً ، وفيه شرح قوله د البينة أو حد في ظهرك ، وفيه قول هلال د ليزن الله ما يبرى ظهري من

الجلد فزالت ، ووقع فيه أنه اتهمها بشريك بن سماعة . ووقع في رواية مسلم من حديث أنس : أن شريك بن سماعة كان أخا البراء بن مالك لأمه ، وهو مشكل فإن أم البراء هي أم أنس بن مالك وهي أم سليم ولم تكن سماعة ولا تسمى سماعة فلهذا شريكا كان أخاه من الرضاة . وقد وقع عند البيهقي في الخلافات من مرسل محمد بن سيرين : أن شريكا كان يأوي إلى منزل هلال ، وفي تفسير مقاتل : أن والد شريك الذي يقال لها سماعة كانت حبشية وقيل كانت يمانية ، وعند الحاكم من مرسل ابن سيرين : كانت أمة سوداء ، واسم والد شريك عبدة بن مغيث بن الجعد بن العجلان ، وحكى عبد الغني بن سعيد وأبو نعيم في الصحابة أن لفظ شريك صفة لا اسم ، وأنه كان شريكا لرجل يهودي يقال له ابن سماعة ، وحكى البيهقي في المعرفة ، عن الشافعي أن شريك بن سماعة كان يهوديا ، وأشار عياض إلى بطلان هذا القول وجزم بذلك الثوري تبعا له وقال : كان صحابيا ، وكذا عده جمع في الصحابة فيجوز أن يكون أسلم بعد ذلك . ويذكر على هذا قول ابن السكيت : أنه شهد أحدا ؛ وكذا قول غيره أن أباه شهد بدرًا واحدًا ؛ قاله أعلم . قوله في هذه الرواية ( لجاه فشهد والنبي ﷺ يقول : الله يعلم أن أحدا كاذب ) ظاهره أن هذا الكلام صدر منه ﷺ في حال ملاعنتهما ، بخلاف من زعم أنه قاله بعد فراغهما ، وزاد في تفسير الثوري من هذا الوجه ، بعد قوله فشهدت فلهذا كان عند الخامسة وقفروا وقالوا : إنها موجهة ، ووقع عند النسائي في هذه القصة : فأمر رجلان يضع يده عند الخامسة على فيه ، ثم على فيها ، وقال : أنها موجهة . قال ابن عباس : فتكلمت ونكصت حتى قلنا إنها ترجع ، ثم قالت : لا أفصح قومي سائر اليوم ، فضمت ، وفيه أيضا قوله ﷺ : أبصروها فإن جاءت الخ ، وسأذكر شرحه في باب التلاعن في المجمع .

## ٢٩ - باب الأمان ، ومن طلق بعد الأمان

٥٣٠٨ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب أن رسول بن سعد الساعدي أخبره أن عويمرا المجلاني جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري فقال له : يا عاصم أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقظته ففقتلونه أم كيف يقول ؟ سل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله ﷺ فقال عاصم رسول ﷺ عن ذلك ، فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ . فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه عويمر : فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله ﷺ ؟ فقال عاصم لعويمر : لم تأتني بخير ، قد كره رسول الله ﷺ المسألة التي سألته عنها ، فقال عويمر والله لا أنتهي حتى أسأله عنها . فأقبل عويمر حتى جاء رسول الله ﷺ وسط الناس ، فقال : يا رسول الله أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقظته ففقتلونه ، أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله ﷺ قد أنزل الله فيك وفي صاحبك فأذهب فأت بها ، قال سهل فقلنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ . فلما فرغا من تلاعنها قال عويمر : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها . فطلعتها ثلاثا ، قبل أن يأمره رسول الله ﷺ . قال ابن شهاب : فسكانت سنة التلاعن



**قوله** (باب اللعان) تقدم معنى اللعان قبل ، وهو ينقسم إلى واجب ومكروه وحرام ، فالاول أن يراها نزي أو أقرت بالزنا فصدقا ، وذلك في طهر لم يجامعها فيه ثم اعزلها مدة العدة فأتت بولد لزمه قذفها لنفي الولد للزنا يلحقه فيرتب عليه المقاسد . الثاني أن يرى أجنبيا يدخل عليها بحيث يلبس على ظنه أنه ذى نفسا فيجوز له أن يلعن ، لكن لو ترك لكان أولى للسر لأنه يمكنه إفراقها بالطلاق . الثالث ما عدا ذلك ، لكن لو استفاض فوجهان لأصحاب الشافعي واحد ، فمن أجاز تمسك بحديثه انظروا فإن جاءت به ، لجعل الشبه دالا على نفيه منه ، ولا حجة فيه لأنه سبق اللعان في الصورة المذكورة كما سيأتي ، ومن منع تمسك بحديث الذي انكر شبه ولده به . **قوله** (ومن طلق) أى بعد أن لعن ، في هذه الترجمة إشارة إلى الخلاف هل تقع الفرقة في اللعان بنفس اللعان أو بإيقاع الحاكم بعد الفراغ أو بإيقاع الزوج ، فذهب مالك والشافعي ومن تبعهما إلى أن الفرقة تقع بنفس اللعان ، قال مالك وغالب أصحابه : بعد فراغ المرأة ، وقال الشافعي وأتباعه وسحنون من المالكية : بعد فراغ الزوج ، واعتل بأن النعان المرأة إنما شرع لدفع الحد عنها . بخلاف الرجل فإنه يزيد على ذلك في حقه نفي النسب ولحق الولد وذوال الفرائس ، وتظهر فائدة الخلاف في النوارث لو مات أحدهما عقب فراغ الرجل ، وفيما إذا علق طلاق امرأة بفراق أخرى ثم لعن الأخرى . وقال الثوري وأبو حنيفة وأتباعهما لا تقع الفرقة حتى يوقعها هليهما الحاكم ، واحتجوا بظاهر ما وقع في أحاديث اللعان كما سيأتي بيانه ، وعن أحمد وروايان ، وسيأتي مزيد بحث في ذلك بعد خمسة أبواب . وذهب عثمان البقي أنه لا تقع الفرقة حتى يوقعها الزوج ، واعتل بأن الفرقة لم تذكر في القرآن ، ولأن ظاهر الأحاديث أن الزوج هو الذي طلق ابتداء ، ويقال إن عثمان تفرد بذلك لكن نقل الطبري عن أبي الشعثاء جابر بن زيد البصري أحد أصحاب ابن عباس من فقهاء التابعين نحوه ، ومثاله قول أبي عبيد : إن الفرقة بين الزوجين تقع بنفس التذف ولو لم يقع اللعان ، وكأنه مفرع على وجوب اللعان على من تحقق ذلك من المرأة ، فإذا أخل به عوقب بالفرقة تغليظا عليه . **قوله** (عن ابن شهاب) في رواية الشافعي عن مالك حديث ابن شهاب . **قوله** (أن عويمرا العجلاني) في رواية الثعني عن مالك وعويمر بن أشقر ، وكذا أخرجه أبو داود وأبو عوانة من طريق عياض بن عبد الله الفهري عن الزهري ، ووقع في الاستيعاب ، عويمر بن أبيض ، وعند الخطيب في المهمات ، عويمر بن الحارث ، وهذا هو المذهب لأن الطبري نسب في تهذيب الآثار ، فقال : هو عويمر بن الحارث بن زيد بن الجعد بن عجلان ، فلعل أباه بن يلقب أشقر أو أبيض وفي الصحابة ابن أشقر آخر وهو ما زنى أخرجه ابن ماجه . وانفقت الروايات عن ابن شهاب على أنه في مسند سهل إلا ما أخرجه السائي من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة وإبراهيم بن سعد كلاهما عن الزهري فقال فيه : عن سهل عن عاصم بن عدى قال : كان عويمر رجلا من بني العجلان ، فقال ، أى عاصم فذكر الحديث ، والمحموط الاول ، وسيأتي عن سهل أنه حضر القصة ، فستأتي في الحدود من رواية سفیان بن عيينة عن الزهري قال وقال سهل بن سعد شهدت المتلاعنين وأنا ابن خمس عشرة سنة ووقع في نسخة أبي إنيان عن شعيب عن الزهري عن سهل بن سعد قال : توفي رسول الله ﷺ وأنا ابن خمس عشرة سنة ، فهذا يدل على أن قصة اللعان كانت في السنة الأخيرة من زمان النبي ﷺ ، لكن جزم الطبري وأبو حاتم وابن حبان بأن اللعان كان في شعبان سنة تسع ، وجزم به غير واحد من المتأخرين ، ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني أن قصة اللعان كانت بمنصرف النبي ﷺ من تبوك ، وهو قريب من قول الطبري ومن وافقه ،

لكن في إسناده الواقدي فلا بد من تأويل أحد القولين ، فإن أمكن والا فطريق شعيب أصح . وما يوهن رواية الواقدي ما اتفق عليه أهل السير أن التوجه إلى تبرك كان في رجب ، وما ثبت في الصحيحين أن هلال بن أمية أحد الثلاثة الذين تيب عليهم ، وفي قصته أن امرأته استأذنت له النبي ﷺ أن يتخذها فاذن لها بشرط أن لا يربحها فقالت : إنه لا حراك به ، وفيه أن ذلك كان بعد أن مضى لهم أربعون يوما ، فكيف تقع قصة اللعان في الشهر الذي انصرفوا فيه من تبرك ويقع هلال مع كونه فيما ذكر من الشغل بنفسه وهجران الناس له وغير ذلك ، وقد ثبت في حديث ابن عباس أن آية اللعان نزلت في حقه ، وكذا عند مسلم من حديث أنس أنه أول من لاعن في الإسلام ، ووقع في رواية عباد بن منصور في حديث ابن عباس عند أبي داود وأحمد ، حتى جاء هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم فوجد عند أهله رجلا ، الحديث ، فهذا يدل على أن قصة اللعان تأخرت عن قصة تبرك والذي يظهر أن القصة كانت متأخرة ، ولعلها كانت في شعبان سنة عشر لاتسع ، وكانت الوفاة النبوية في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة بانفراق ، فياتم حينئذ مع حديث سهل بن سعد . ووقع عند مسلم من حديث ابن مسعود وكنا ليلة جمعة في المسجد إذ جاء رجل من الأنصار فذكر القصة في اللعان باختصار ، فعين اليوم أسكن لم يعين الشهر ولا السنة . قوله ( جاء إلى عاصم بن عدى ) أي ابن الجلد بن العجلان العجلاني ، وهو ابن عم والد عويم ، وفي رواية الأوزاعي عن الزهري التي مضت في التفسير ، وكان عاصم سيد بني عجلان ، والجد بفتح الجيم وتشديد الدال والعجلان بفتح المهملة وسكون الجيم هو ابن حارثة بن ضبيعة من بني بل بن عمرو بن الحاف بن قضاة ، وكان العجلان حالف بني عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس من الأنصار في الجاهلية وسكن المدينة فدخلوا في الأنصار : وقد ذكر ابن الكلبي أن امرأة عويم هي بنت عاصم المذكور وأن اسمها خولة ، وقال ابن منده في كتاب الصحابة : خولة بنت عاصم التي قذفها زوجها فلاعن النبي ﷺ بيتهما ، لها ذكر ولا تعرف لها رواية ، وتبعه أبو نعيم ، ولم يذكرنا سلفهما في ذلك وكأنه ابن الكلبي ، وذكر مقاتل بن سليمان فيما حكاه القرطبي أنها خولة بنت قيس ، وذكر ابن مردويه أنها بنت أخي عاصم ، فأخرج من طريق الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، أن عاصم بن عدى لما نزلت ( والذين يرمون المحصنات ) قال : يا رسول الله أين لأحدنا أربعة شهداء ؟ فابتلى به في بنت أخيه ، وفي سنده مع إرساله ضعف . وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير عن مقاتل بن حيان قال : لما سأل عاصم عن ذلك ابتلى به في أهل بيته ، فأتاه ابن عمه تحتة ابنة عمه رماها بابن عمه المرأة والزوج والحليل ثلاثهم بنوع عاصم ، وعن ابن مردويه في مرسل بن أبي ليلى المذكور أن الرجل الذي رمى عويم امرأته به هو شريك بن سحاء . وهو يشهد لصحة هذه الرواية لأنه ابن عم عويم كما بينت نسبة في الباب الماضي ، وكذا في مرسل مقاتل بن حيان عند أبي حاتم ، فقال الزوج لعاصم : يا ابن عم أقسم بالله لقد رأيت شريك بن سحاء على بطنها وأنها لحبل وما قربتها منذ أربعة أشهر ، وفي حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني ، ولاعن بين عويم العجلاني وامرأته ، أنكر حملها الذي في بطنها وقال : هو لابن سحاء ، ولا يمتنع أن يهتم شريك بن سحاء بالمرأتين معا . وأما قول ابن الصباغ في ( الشامل ) أن المزني ذكر في ( المختصر ) أن العجلاني قذف زوجته بشريك بن سحاء وهو سهو في النقل ، وإنما القاذف بشريك هلال بن أمية ، فكأنه لم يعرف مستند المزني في ذلك وإذا جاء الخبر من طرق متعددة فإن بعضها يعضد بعضها ، والجمع يمكن فيقعن المصير إليه فهو أولى من التعليل . قوله ( رأيت رجلا ) أي أخبرني عن حكم رجل . قوله ( وجد مع امرأته

رجلا) كذا اقتصر على قوله ومع، فاستعمل السكتانية، فإن مراده معينة خاصة، ومراده أن يكون وجده عند الرؤيا قوله (أبقتله فقتلونه) أى تصاصا لتقدم عليه بحكم القصاص لعدم قوله تعالى (والنفس بالنفس) لكن في طرقة احتمال أن يخص من ذلك ما يقع بالسبب الذي لا يقدر على الصبر عليه غالبا من الغيرة التي في طبع البشر، ولاجل هذا قال «أم كيف يفعل؟» وقد تقدم في أول باب الغيرة، استحصال سعد بن عبادة مثل ذلك وقوله «لو رأيته لضربته بالسيف غير مصفح»، وتقدم في تفسير النور قول النبي ﷺ لجلال بن أمية لما سأله عن مثل ذلك «البيئة»، وإلا أحد في ظهرك، وذلك كله قبل أن ينزل اللعان. وقد اختلف العلماء فيمن وجد مع امرأته رجلا فتحقق الأمر فقتله هل يقتل به؟ فتع الجهور الإقدام وقالوا: يقتص منه إلا أن يأتي ببينة الزنا أو على المقتول بالاعتراف أو يعترف به ورثته فلا يقتل القاتل به بشرط أن يكون المقتول محصنا، وقيل: بل يقتل به لأنه ليس له أن يقبم الحد بغير إذن الإمام، وقال بعض السلف: بل لا يقتل أصلا ويبرز فيما فعله إذا ظهرت أمارات صدقه، وشرط أحد وإحقق ومن تبعهما أن يأتي بشاهدين أنه قتله بسبب ذلك، ووافقهم ابن القاسم وابن حبيب من المالكية، لكن زاد أن يكون المقتول قد أحسن، قال القرطبي: ظاهر تقرير عويمر على ما قال يؤيد قولهم، كذا قال واقه أعلم. وقوله «أم كيف يفعل؟» يحتمل أن تكون «أم» متصلة والتقدير: أم يصبر على ما به من المضن، ويحتمل أن تكون منقطعة بمعنى الاضرب أى بل هناك حكم آخر لا يعرفه ويريد أن يطلق عليه، فلذلك قال: سل لي يا عاصم. وأما خص عاصما بذلك لما تقدم من أنه كان كبير قومه وصهره على ابنته أو ابنة أخيه، ولعله كان اطلاع على غوائل ماسأل عنه لكن لم يتحققه لذلك لم يفصح به، أو اطلاع حقيقة لكن خشي إذا صرح به من العقوبة التي تضمنها من رمى المحصنة بغير بينة، أشار إلى ذلك ابن العربي قال: ويحتمل أن يكون لم يقع له شيء من ذلك لكن اتفق أنه وقع في نفسه ارادة الاطلاع على الحكم فأتى به كما يقال البلاد موكل بالمناطق، ومن ثم قال: إن الذي سألتك عنه قد اجتهد به. وقد وقع في حديث ابن عمر عند مسلم في قصة العجلاني فقال: أرايت إن وجد رجل مع امرأته رجلا، فإن تكلم به تكلم بأمر عظيم، وإن سكت سكت على مثل ذلك. وفي حديث ابن مسعود عنه أيضا «إن تكلم جلدتموه، أو قتل قتلتموه، وإن سكت سكت على غيظ، وهذه أهم الروايات في هذا المعنى. قوله (فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها حتى كبر) بفتح الكاف وضم الموحدة أى عظم وزنا ومعنى، وسببه أن الحامل لعاصم على السؤال غيره فاخص هو بالانكار عليه، ولهذا قال لعويمر لما رجع فاستفهمه عن الجواب: لم تأتني بخير. (تنبيهان): الأول تقدم في تفسير النور أن النروي نقل عن الواحدى أن عاصما أحد من لائن، وتقدم أفكار ذلك. ثم وقفت على مستنده وهو مذكور في دمعاني القرآن للفراء، لكنه غلط. الثاني وقع في السيرة لابن حبان في حوادث سنة تسع «ثم لائن بين عويمر بن الحارث العجلاني وهو الذي يقال له عاصم وبين امرأته بعد العصر في المسجد، وقد أنكر بعض شيوخنا قوله وهو الذي يقال له عاصم» والذي يظهر لي أنه تحريف. وكأنه كان في الأصل الذي سأل له عاصم، والله أعلم. وسبب كراهة ذلك ما قاله الشافعي: كانت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم زمن نزول الوحي ممنوعة لئلا ينزل الوحي بالتحريم فيما لم يكن قبل ذلك محرما فيجزم، ويشهد له الحديث المخرج في الصحيح «اعظم الناس جرما من سأل عن شيء لم يحرم لغيره من أجل مسأله»، وقال النووي: أراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها، لاسيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو اشاعة فاحشة أو شناعة عليه، وليس المراد المسائل المحتاج إليها إذا

وقعت ، فقد كان المسلمون يسألون عن النوازل فيجيبهم ﷺ بغير كراهة ، فلما كان في سؤال عاصم شناعة و يترتب عليه تسليط اليهود والمنافقين على أعراض المسلمين كره مسأله ، وربما كان في المسألة تضيق ، وكان ﷺ يحب التيسير على أمته وشواهد ذلك في الأحاديث كثيرة ، وفي حديث جابر « ما نزلت آية اللعان الا لكثرة السؤال » أخرجه الخطيب في « المهمات » من طريق مجاهد عن عاصم عنه ، قوله ( فقال عويمر : والله لا أتى ) في رواية الكشميهني « ما أتى » أي ما أرجع عن السؤال ولو نهيت عنه ، زاد ابن أبي ذئب في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث كما سيأتي في الاعتصام « فأنزل الله القرآن خلف عاصم ، أي بعد أن رجع من عند رسول الله ﷺ ، وفي رواية ابن جريج في الباب الذي بعده هذا ، فأنزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر الملاعة ، وفي رواية إبراهيم بن سعد « فأنه فوجده قد أنزل الله عليه » . قوله ( فاقبل عويمر حتى جاء رسول الله ﷺ ) بالنصب ( وسط الناس ) بفتح السين ويسكونها . قوله ( فقل رسول الله ﷺ : قد أنزل الله فيك وفي صاحبك ) ، ظاهر هذا السياق أنه كان تقدم منه إشارة الى خصوص ما وقع له مع امرأته ، فيترجح أحد الاحتمالات التي أشار اليها ابن العربي ، لكن ظهر لي من بقية الطرق أن في السياق اختصارا ، ويوضح ذلك ما وقع في حديث ابن عمر في قصة العجلاني بعده قوله « ان تكلم تكلم بأمر عظيم ، وان سكوت سكوت على مثل ذلك » فسكت عنه النبي ﷺ ، فلما كان بعده ذلك أتاه فقال : ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به ، فدل على أنه لم يذكر امرأته الا بعد أن انصرف ثم عاد . ووقع في حديث ابن مسعود « ان الرجل لما قال : وان سكوت سكوت على غيظ ، قال النبي ﷺ : اللهم افتح ، وجعل يدعو ، فنزلت آية اللعان ، وهذا ظاهره أن الآية نزلت عقب السؤال ، لكن يحتمل أن يتدخل بين الدعاء والنزول زمن بحيث يلزم عاصم ويعود عويمر ، وهذا كله ظاهر جدا في أن القصة نزلت بسبب عويمر ، وبعارضه ما تقدم في تفسير النور من حديث ابن عباس « ان هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سماء » فقال النبي ﷺ : البيضة أو حد في ظهرك . فقال هلال : والذي بعثك بالحق إنني اصادق ، ولينزل الله في ما يرى من الهدي ، فنزل جبريل فأنزل عليه : والذين يرمون أزواجهم » الحديث . وفي رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في هذا الحديث عند أبي داود « فقال هلال : واني لأرجو أن يجعل الله لي فرجا . قال فبينما رسول الله ﷺ كذلك إذ نزل عليه الوحي » وفي حديث أنس عند مسلم « ان هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سماء . وكان أخا البراء بن مالك لأمه ، وكان أول رجل لاعن في الاسلام » فهذا يدل على أن الآية نزلت بسبب هلال ، وقد قدمت اختلاف أهل العلم في الرجوع من ذلك ، وبينت كيفية الجمع بينهما في تفسير سورة النور بأن يكون هلال سأل أولا ثم سأل عويمر فنزلت في شأنهما معا ، وظهر لي الآن احتمال ان يكون عاصم سأل قبل النزول ثم جاء هلال بعده فنزلت عند سؤاله ، فجاء عويمر في المرة الثانية التي قال فيها « ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به » فوجد الآية نزلت في شأن هلال ، فأعلمه ﷺ بأنها نزلت فيه ، يعني أنها نزلت في كل من وقع له ذلك ، لأن ذلك لا يختص بهلال . وكذا يجاب على سياق حديث ابن مسعود يحتمل أنه لما شرع يدعو بعده توجه العجلاني جاء هلال فذكر قصته فنزلت ، فجاء عويمر فقال : قد نزل فيك وفي صاحبك . قوله ( قاذب فأت بها ) يعني قذهب فأت بها . واستدل به على أن اللعان يكون عند الحاكم وبأمره ، فهو تراصيا بمن يلاعن بينهما فلاعن لم يصح ، لأن في اللعان من التغليب ما يقتضي أن يختص به الحكماء . وفي حديث ابن عمر « فلاعن عليه » أي الآيات التي في سورة النور ، وعظه وذكره ، وأحبه أن عذاب

الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، قال : لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها . ثم دعاها فوعظها وذكرها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قالت : والذي بعثك بالحق انه لكاذب . قوله ( قال سهل ) هو موصول بالاسناد المبدأ به . قوله ( فقلنا ) فيه حذف تقديره فذهب فأتى بها فسلها فأنكرت ، فأمر باللعان فقلنا . قوله ( وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ ) زاد ابن جرير كما في الباب الذي بعده ، وفي المسجد ، وزاد ابن إسحق في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث ، بعد العصر ، أخرجه أحمد . وفي حديث عبد الله بن جعفر بعد العصر عند المنبر ، وسنده ضعيف ، واستدل بمجموع ذلك على أن اللعان يكون بمحضرة الحكام وبمجمع من الناس ، وهو أحد أنواع التغليظ . ثانيا الزمان . ثالثا المكان . وهذا التغليظ مستحب وقيل واجب . ( تنبيه ) : لم أرفى شيء من طرق حديث سهل صفة ثلثهما إلا ما في رواية الأوزاعي الماضية في التفسير فإنه قال : فأمرهما بالملاهة بما سمى في كتابه ، وظاهرهما أنهما لم يريدا على ما في الآية ، وحديث ابن عمر عند مسلم صريح في ذلك فإن فيه ، فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، والخامسة أن أمانة الله عليه أن كان من الكاذبين ، ثم نعى المرأة ، الحديث . وحديث ابن مسعود نحوه لكن زاد فيه ، فذهبت لثلثين فقال النبي ﷺ : مه ، فأبت ، فالتفت ، وفي حديث أنس عند أبي يعلى وأصله في مسلم : فدعا النبي ﷺ فقال : أتشهد بالله أنك لمن الصادقين فيما ربيتها به من الزنا ؟ فشهد بذلك أربعا ثم قال له في الخامسة : وأمانة الله عليك أن كنت من الكاذبين ؟ ففعل ، ثم دعاها فذكر نحوه ، فلما كان في الخامسة سكنت سكنت حتى ظنوا أنها ستعترف ، ثم قالت : لا أفصح قرى سائر اليوم ، فضت على القول . وفي حديث ابن عباس من طريق حاصم بن كليب عن أبيه عنه عند أبي داود والنسائي وابن أبي حاتم : فدعا الرجل ، فشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين ، فأمر به فأمسك على فيه ، فوعظه فقال : كل شيء أهون عليك من لعنة الله . ثم أوسله فقال : لعنة الله عليه أن كان من الكاذبين . وقال في المرأة نحو ذلك ، وهذه الطريق لم يسم فيها الزوج ولا الزوجة ، بخلاف حديث أنس فصرح فيه بأنها في قصة هلال بن أمية ، فإن كانت القصة واحدة وقع الوم في تسمية الملاح كما جزم به غير واحد من ذكرته في التفسير . فهذه زيادة من ثقة فتعتمد ، وإن كانت متعددة فقد ثبت بعضها في قصة امرأة هلال كما ذكرته في آخر د باب يبدأ الرجل باللعان . قوله ( فلما فرغا من ثلثتهما قال عويمر : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكها ) في رواية الأوزاعي ، إن حبستها فقد ظلمتها . قوله ( فطلقها ثلاثا ) في رواية ابن إسحق : ظلمتها إن أمسكتها فهي الطلاق فهي الطلاق ، وقد تفرد بهذه الزيادة ولم يتابع عليها ، وكأنه رواه بالمعنى لاعتقاده منع جمع الطلقات الثلاث بكلمة واحدة ، وقد تقدم البحث فيه من قبل في أوائل الطلاق ، واستدل بقوله وطلقا ثلاثا ، أن الفرقة بين المتلاعنين تتوقف على طليق الرجل كما تقدم تبينه عن عثمان البتي ، وأجيب بقوله في حديث ابن عمر : فرق النبي ﷺ بين المتلاعنين ، فإن حديث سهل وحديث ابن عمر في قصة واحدة ، وظاهر حديث ابن عمر أن الفرقة وقعت بتفريق النبي ﷺ ، وقد وقع في شرح مسلم للنووي : قوله : كذبت عليها يا رسول الله أن أمسكتها ، هو كلام مستقل ، وقوله وطلقها ، أي ثم عقب قوله ذلك بطلاقها وذلك لأنه ظن أن اللعان لا يجرهما عليه ، فإذا حرهما بالطلاق فقال د هي طالق ثلاثا . فقال له النبي ﷺ لا سبيل لك عليها ، أي لاملك لك عليها فلا يضيع طلاقك انتهى . وهو يوم أن قوله د لا سبيل لك عليها ، وقع منه ﷺ

عقب قول الملاعن هي طائفتان وثلاثة موجودة كذلك في حديث سهل بن سعد الذي شرحه . وليس كذلك فإن قوله لا سبيل لك عليها لم يقع في حديث سهل ، وإنما وقع في حديث ابن عمر عقب قوله والله يعلم أن أحدا كاذب ، لا سبيل لك عليها ، وفيه قال يارسول الله مالي ، الحديث كذا في الصحيحين ، وظهر من ذلك أن قوله ولا سبيل لك عليها ، إنما استدل من استدله به من أصحابنا لوقوع الفرقة بنفس الطلاق من عموم لفظة لا من خصوص السياق والله أعلم . قوله ( قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين ) زاد أبو داود عن القعني عن مالك ، وكانت تلك ، وهي إشارة إلى الفرقة ، وفي رواية ابن جريج في الباب بعده ، فطعنا ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ حين فرغا من التلاعن ، فمارقها عند النبي ﷺ فقال : ذلك تفريق بين كل متلاعنين ، كذا للاستعمل ، ولها فبين فكان ذلك تفريقا ، وللمكشمة في د فصار ، بدل فكان ، وأخرجه مسلم من طريق ابن جريج بلفظ ، فقال النبي ﷺ : ذلك التفريق بين كل متلاعنين ، وهو يؤيد رواية المستعمل ، ومن طريق يونس عن ابن شهاب قال ، مثل حديث مالك ، قال مسلم : لكن أدرج قوله وكان فراقه إياها بعد سنة بين المتلاعنين ، وكذا ذكر الدارقطني في د غرائب مالك ، اختلاف الرواة على ابن شهاب ثم على مالك في تعيين من قال ، فكان فراقها سنة ، هل هو من قول سهل أو من قول ابن شهاب ، وذكر ذلك الصائغ وأشار إلى أن نسبه إلى ابن شهاب لا يمنع نسبته إلى سهل ، ويؤيده ما وقع عند أبي داود من طريق عياض بن عبد الله الزهري عن ابن شهاب عن سهل قال ، فطعنا ثلاث تطليقات عند رسول الله ﷺ ، فأنفذه رسول الله ﷺ ، وكان ما صنع عند رسول الله ﷺ سنة ، قال سهل ، وحضرت هذا عند رسول الله ﷺ ، ففضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبدا ، فقوله ، فضت السنة ، ظاهر في أنه من تمام قول سهل ، ويحتمل أنه من قول ابن شهاب ، ويؤيده أن ابن جريج كما في الباب الذي بعده أورد قول ابن شهاب في ذلك بعد ذكر حديث سهل فقال بعد قوله ذلك تفريق بين كل متلاعنين : قال ابن جريج قال ابن شهاب كانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين . ثم وجدت في نسخة الصائغ في آخر الحديث ، قال أبو عبد الله : قوله وذلك تفريق بين المتلاعنين ، من قول الزهري وليس من الحديث ، انتهى ، وهو خلاف ظاهر سياق ابن جريج ، فكان المصنف رأى أنه مدرج فنبه عليه

### ٣٠ - باب التلاعن في المصعد

٥٣٠٩ - حدثنا يحيى أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن اللاعنات وعن السنة فيها عن حديث سهل بن سعد أخى بني ساعدة أن رجلا من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا يفتله أم كيف يقول ؟ فأنزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر للمتلاعنين ، فقال النبي ﷺ قد قضى الله فيك وفي امرأتك ، قال فلامنا في المسجد وأنا شاهد ، فلما فرغا قال : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها ، فطعنا ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ حين فرغا من التلاعن ، فمارقها عند النبي ﷺ فقال : ذلك تفريق بين كل متلاعنين ، قال ابن جريج قال ابن شهاب فكانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين ، وكانت حاملا ، وكان ابنها يدعى لأم . قال ثم جرت السنة في ههنا . أنها توفه

وَبَرِثُ مِنْهَا مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ . قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَرٌ قَصِيرًا كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَتْ وَكَذَبَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْوَدٌ أَغْيَنُ ذَا الْبَيِّنِينَ فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا ، فَعَجَزَتْ بِهِ عَلَى الْمُسْكِرُوهِ مِنْ ذَلِكَ ،

**قوله** ( باب التلاعن في المسجد ) أشار بهذه الترجمة الى خلاف الحنفية أن الدعان لا يتعين في المسجد وإنما يكون حيث كان الإمام أو حيث شاء . **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو ابن جعفر . **قوله** ( أخبرني ابن شهاب عن الملائعة وعن السنة فيها عن حديث سهل بن سعد أخى بنى ساعدة ) وقع عند الطبري في أول الأسناد زيادة ، فانه أخرج من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عكرمة في هذه الآية ( والذين يرمون أزواجهم ) نزلت في هلال بن أمية فذكره مختصرا ، قال ابن جريج : وأخبرني ابن شهاب فذكره ، فكان ابن جريج أشار الى بيان الاختلاف في الذي نزل ذلك فيه ، وقد ذكرت ما في رواية ابن جريج من الفائدة في الباب الذي قبله . **قوله** ( قال وكانت حاملا وكان ابنها يدهى لأمه ، قال : ثم جرت السنة في ميراثها أنها تورثه وبرت منها ما فرض الله لها ) هذه الأقوال كلها أقوال ابن شهاب ، وهو موصول اليه بالسند المجدد به ، وقد وصله سويد بن سعيد عن مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد ، قال الدارقطني في « غرائب مالك » : لا أعلم أحدا رواه عن مالك غيره . قلت : وقد تقدم في التفسير من طريق فليح بن سليمان عن الزهري عن سهل ، فذكر قصة المتلاعنين عتصرة وفيه « ففارقها ، فكانت سنة أن يفرق بين المتلاعنين ، وكانت حاملا - الى قوله - ما فرض الله لها ، وظاهره أنه من قول سهل مع احتمال أن يكون من قول ابن شهاب كما تقدم ، وهذا صريح في أن الدعان بينهما وقع وهي حامل ، وبثأيد بها في رواية العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عند أبي داود ، فقال النبي ﷺ لعاصم بن هذيل : أمسك المرأة عندك حتى تلد ، وتقدم في أثناء الباب الذي قبله من مرسل مقاتل بن حيان ومن حديث عبد الله بن جعفر أيضا التصريح بذلك . **قوله** ( قال ابن جريج عن ابن شهاب عن سهل بن سعد الساعدي في هذا الحديث ) هو موصول بالسند المجدد به . **قوله** ( ان جاءت به أحمر ) في رواية أبي داود من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب « أحيمر » بالتصغير ، وفي مرسل سميد بن المسيب عند الشافعي « أشقر » قال ثعلب المراد بالأحمر الأبيض ، لأن الحرة إنما تدور في البيضاء ، قال : والعرب لا تطلق الأبيض في اللون وإنما تقوله في نعت الطاهر والنقي والكريم ونحو ذلك . **قوله** ( نصيرا كأنه وحرة ) بفتح الواو والمهمله : دوية تترامى على الطعام والحجم تنفسده ، وهي من نوع الوزغ . **قوله** ( فلا أراه إلا لصداقة ) في رواية عباس بن سهل عن أبيه عند أبي داود فهو لأبيه الذي اتفق منه . **قوله** ( وان جاءت به أسود أغين ذابيين ) أى عظيمنتين ، ويوضحه ما في رواية أبي داود المذكورة من طريق إبراهيم بن سعد « أدعج العينين عظيم الآليتين » ومثله في رواية الإوزاعي الماضية في التفسير وزاد « دخل الساقين » والدعج شدة سواد الحدة والأعين الكبير العين ، وفي رواية عباس بن سهل المذكورة « وان ولدته قطط الشعر أسود اللسان فهو لابن سحاء » والقطط تنفل الشعر . **قوله** ( لجأت به على المسكروه من ذلك ) في رواية الإوزاعي « لجأت به على النعت الذي نعت رسول الله ﷺ من تصديق حويمر » وفي رواية عباس المذكورة « قال عاصم : فلما وقع أخذته الى فاذا رأسه مثل فروة الخيل الصغير ، ثم أخذت بفقيهه فاذا هو مثل النبعة ، فاستقبلني لسانه أسود مثل القرة فقلت : صدق رسول الله ﷺ ، » والخيل بفتح المهمل والميم ولد

القضآن ، والنبعة واحدة النبع بفتح النون وسكون الموحدة بعدها ممدلة ، وهو شجر يتخذ منه القسي والسهام ، ولون قشره أحمر الى الصفرة

### ٣١ - باب قول النبي ﷺ : لو كنت راجعا بغير بيعة ..

٥٣١٠ - حدثنا سعيد بن عفير حدثني الليث عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن عند النبي ﷺ فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف ، فأنابه رجل من قومه يشكو إليه أنه قد وجد مع امرأته رجلاً ، فقال عاصم : ما ابتليت بهذا إلا لقولي ، فذهب به إلى النبي ﷺ فأخبره بالذي وجد عليه امرأته ، وكان ذلك الرجل مصفراً قليل اللحم سبطاً للشعر ، وكان اقضى ادعى عليه أنه وجدته عند أهله آدم خذلاً كثير اللحم ، فقال النبي ﷺ : اللهم بين ، فمات شبيهاً بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجدته ، فلأعن النبي ﷺ بينهما . قال رجل لابن عباس في المجلس : هي التي قال النبي ﷺ لو رجعت أحدًا بغير بيعة رجعت هذير ؟ فقال : لا ، تلك امرأة كانت تُظهر في الإسلام السود ، قال أبو صالح وعبد الله بن يوسف « آدم خذلاً »

[ الحديث ٥٣١٠ - أطرافه في : ٥٣١٦ ، ٦٨٥٥ ، ٦٨٥٦ ، ٧٢٣٨ ]

قوله ( باب قول النبي ﷺ : لو كنت راجعا بغير بيعة ) أي ، من أنكر ، والا فالعترف أيضا يرجم . قوله ( عن يحيى بن سعيد ) هو الأنصاري . قوله ( عن عبد الرحمن بن القاسم ) في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد « أخبرني عبد الرحمن بن القاسم ، وسيأتي بعد ستة أبواب . قوله ( عن القاسم بن محمد ) أي ابن أبي بكر الصديق وهو والد عبد الرحمن راويه عنه ، ووقع في رواية النسائي « عن أبيه » . قوله ( عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن ) يعني أنه قال ذكر لحذف لفظ ، قال ، وصرح بذلك في رواية سليمان الآتية ، وقوله « ذكر » بضم أوله على البناء للجهول ، وقوله « التلاعن » وقع في رواية سليمان « المتلاعنان » والمراد ذكر حكم الرجل يرى امرأته بالزنا فغير عنه بالتلاعن باعتبار ما آل إليه الأمر بعد نزول الآية . قوله ( فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف ) قال الكرمانى : معنى قوله « قولاً » أي كلاماً لا يليق به كمجب النفس والنخوة والمبالغة في الغيرة وعدم المرد إلى إرادة الله وقدرته . قلت : وكل ذلك مجعول عن الواقع ، وإنما المراد بقول عاصم ما تقدم في حديث سهل بن سعد أنه سأل عن الحكم الذي أمره عويمر أن يسأل له عنه . وإنما جازمت بذلك لأنه تبين أن حديث سهل بن سعد وابن عباس من رواية القاسم بن محمد عنه في قصة واحدة ، بخلاف رواية عكرمة عن ابن عباس فإنها في قصة أخرى كما تقدم في تفسير الثور عن ابن عبد البر أن القاسم روى قصة اللعان عن ابن عباس كما رواه سهل بن سعد وغيره في أن الملاعن عويمر ، وبينت هناك توجيهه ، وعلى هذا فالقول المهم عن عاصم في رواية القاسم - منه هو قوله « أريت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أبقته فتتلتوه » ؟ الحديث ، ولا مانع أن يروي ابن عباس القصتين معا ، ويؤيد التعمد اختلاف السياقين وخلو أحدهما عما وقع في الآخر وما وقع بين القصتين من المفارقة كما أئنه . قوله



( فأناه رجل من قومه ) هو عويمر كما تقدم ، ولا يمكن تفسيره بهلال بن أمية لأنه لا قرابة بينه وبين عاصم ، لأنه هلال بن أمية بن عاصم بن عبد قيس من بني واقف ، وهو مالك بن أمية بن مالك بن الاوس ، فلا يجتمع مع بني عمرو بن عوف الذي ينتهي عاصم الى حلفهم الا في مالك بن الاوس لأن عمرو بن عوف هو ابن مالك . قوله ( فقال عاصم ما ابتليت بهذا الا اتولى ) تقدم بيان المراد من ذلك ، لأن عويمر بن عمرو وكانت تحته بنت عاصم أو بنت أخيه فلذلك أضاف ذلك الى نفسه بقوله « ما ابتليت » وقوله « الا بقولي » أى بسؤالى عما لم يقع ، كأنه قال فعوقبت بوقوع ذلك في آل بيتي ، وزعم الداودي أن معناه أنه قال مثلاً لو وجدت أحداً يفعل ذلك لقتلته ، أو صير أحداً بذلك فاقبلت به ، وكلامه أيضاً مجمل عزز الواقع ، فقد وقع في مرسل مقاتل بن حيان عند ابن أبي حاتم « فقال عاصم : إنا لله وإنا اليه راجعون ، هذا والله بسؤالى عن هذا الأمر بين الناس قاتبات به ، والذي كان قال « لو رأيته لضربت بالسيف » هو سعد بن عباد كما تقدم في « باب الغيرة » وقد أورد الطبري من طريق أيوب عن حكيم مرسل ، ووصله ابن مردويه بذكر ابن عباس قال « لما نزلت ( والذين يرمون المحصنات ) قال سعد بن عباد : ان أنا رأيت لسكاف بفجر بها رجل ، فذكر القصة وفيه « فوالله بالبشر الا يسيرا حتى جاء هلال بن أمية فذكر قصته ، وهو عند أبي داود في رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس ، فوضح أن قول عاصم كان في قصة عويمر وقول سعد بن عباد كان في قصة هلال ، فالكلان مختلفان ، وهو مما يؤيد تعدد القصة ، ويؤيد التعدد أيضاً أنه وقع في آخر حديث ابن عباس عند الحاكم « قال ابن عباس : فما كان بالمدينة أكثر غاشية منه ، وعند أبي داود وغيره « قال عكرمة : فكان بعد ذلك أميراً على مصر وما يدعى لآب » فهذا يدل على أن ولد الملائنة عاش بعد النبي ﷺ زماناً ، وقوله « على مصر » أى من الأمصار ، وظن بعض شيوخنا أنه أراد مصر البلد المشهور فقال : فيه نظر ، لأن أمراء مصر معروفون معدودون ليس فيهم هذا ، ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند ابن سعد في الطبقات ، أن ولد الملائنة عاش بعد ذلك سنين ومات ، فهذا أيضاً بما يقوى التعدد والله أعلم . قوله ( وكان ذلك الرجل ) أى الذى روى امرأته . قوله ( مصفراً ) يضم أوله وسكون الصاد المهملة وفتح الفاء وتشديد الراء ، أى قوى الصفرة ، وهذا لا يخالف قوله في حديث سهل أنه كان أحمر أو أشقر لأن ذلك لونه الاصل والصفرة عارضة ، وقوله قليل اللحم أى نحيف الجسم ، وقوله سبط الشعر بفتح المهملة وكسر الواحدة هو ضد الجمعدة . قوله ( وكان الذى ادعى عليه أنه وجدته عند أهله آدم ) بالمد أى لونه قريب من السواد . قوله ( خذلاً ) بفتح المعجمة ثم الهجمة وتشديد اللام أى ممتلى الساقين ، وقال أبو الحسين بن فارس « ممتلى الاعضاء » ، وقال الطبري : لا يكون الا مع غلظ العظم مع اللحم . قوله ( كثير اللحم ) أى في جميع جسده . يحتل أن تكون صفة شارحة لقوله وخذلاً بناء على أن الخذل الممتلى البدن ، وأما على قول من قال أنه الممتلى الساق فيسكون فيه تعميم بعد تخصيص ، وزاد في رواية سليمان بن بلال الآية « جعداً قاططاً » وقد تقدم تفسيره في شرح حديث سهل قريباً ، وهذه الصفة موافقة لتي في حديث سهل بن سعد حيث فيه « عظيم الايتين خذل الساقين الخ » . قوله ( فقال النبي ﷺ : اللهم بين ) يأتي الكلام عليه بعد أربعة أبواب . قوله ( لجأت ) في رواية سليمان بن بلال « فوضعت » . قوله ( فلاحن النبي ﷺ بينهما ) هذا ظاهره أن الملائنة بينهما تأخرت حتى وضعت ، فيحمل على أن قوله « فلاحن » معقب بقوله فذهب به الى النبي ﷺ فأخبره بالذى وجد عليه امرأته ، واعترض قوله « وكان ذلك الرجل الخ » والحال على ذلك



« بين أحد بنى العجلان » بجاه ودال مهملتين وهو تصحيف . قوله ( روى : الله يعلم أن أحدا كاذب ) كذا للاستعلا وسقط اللام لغيره . قوله ( فهل منكما نائب ؟ فأيا ) ظاهره أن ذلك كان قبل صدور العمان بينهما ، وسيأتي أيضا . قوله ( قال أيوب ) هو موصول بالسند المبدأ به . قوله ( فقال لي عمرو بن دينار إن في الحديث شيئا لا أراك تحمده ، قال قال الرجل : مالي ، قال قيل لا مال لك إلى آخره ) حاصله أن عمرو بن دينار وأيوب سمعا الحديث جميعا من سعيد بن جبير لحفظ فيه عمرو ما لم يحفظه أيوب ، وقد بين ذلك سفيان بن عيينة حيث رواه عنهما جميعا في الباب الذي بعده هذا ، فوقع في روايته عن عمرو بسنده قال النبي ﷺ للثلاثين : حسابك على الله ، أحدا كاذب ، لا سبيل لك عليها . قال : مالي قال لا مال لك ، أما معنى قوله لا سبيل لك ، أي لا تسليط ، وأما قوله ، مالي ، فإنه فاعل فعل محذوف ، كأنه لما سمع لا سبيل لك عليها قال : أبذهب مالي ؟ والمراد به الصدق . قال ابن العربي : قوله ، مالي ، أي الصدق الذي دهمته إليها ، فأجيب بأنك استوفيته بدخولك عليها ، وتمكينها لك من نفسها . ثم أوضح له ذلك بتقسيم مستوعب فقال : إن كنت صادقا فيما ادعيت عليها فقد استوفيت حَقَّك منها قبل ذلك ، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك من مطالبتها لثلاث تجمع عليها الظلم في عرضها ومطالبتها بمال قبضته منك قبضا صحيحا تستحقه . وعرف من هذه الرواية اسم القائل « لا مال لك » حيث أجمع في حديث الباب بلفظ « قيل لا مال لك » مع أن النسائي رواه عن زياد بن أيوب عن ابن علية بلفظ « قال لا مال لك » ، وقوله « فقد دخلت بها » فمره في رواية سفيان بلفظ « فهو بما استحللت من فرجها » وقوله « فهو أبعد منك » كذا عند النسائي أيضا ، ووقع عند الاسماعيل من رواية عثمان بن أبي شيبة عن ابن علية « فهو أبعد لك » وسيأتي قبيل كتاب النفقات سواء من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير بلفظ « فذلك أبعد وأبعد لك منها » وكرر لفظ أبعد تأكيدا ، قوله « ذلك » الإشارة إلى الكذب ، لأنه مع الصدق يبعد عليه استحقاق إعادة المال في الكذب أبعد ، ويستفاد من قوله « فهو بما استحللت من فرجها » أن الملاعة لو أكذبت نفسها بعد العمان وأقرت بالزنا وجب عليها الحد ، لكن لا يسقط مهرها

٣٣ - باب قول الإمام للمتلاعنين إن أحدكما كاذب فهل منكما نائب

٥٣١٢ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال عمرو وسمعت سعيد بن جبير قال سألت ابن عمر عن المتلاعنين فقال قال النبي ﷺ للمتلاعنين : حسابكما على الله أحدكما كاذب ، لا سبيل لك عليها ، قال : مالي . قال : لا مال لك ، إن كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها ، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك . قال سفيان حفظته من عمرو . وقال أيوب سمعت سعيد بن جبير قال : قلت لابن عمر رجل لا من أمر أنه . قال بإصبعيه ، ورفق سفيان بين إصبعيه السبابة والوسطى : فرق النبي ﷺ بين أخو بني العجلان ، وقال : الله يعلم إن أحدكما كاذب فهل منكما نائب ؟ ثلاث مرات . قال سفيان حفظته من عمرو وأيوب كما أخبرتك

قوله ( باب قول الإمام للمتلاعنين إن أحدكما كاذب ) فيه تغليب المذكر على المؤنث ، وقال عياض وتبعه

الثوبى : في قوله أحديك ، رد على من قال من النجاة إن لفظ أحد لا يستعمل الا في الثنى ، وعلى من قال منهم لا يستعمل الا في الوصف ، وأنها لا توضع موضع واحد ولا توقع موقفه . وقد أجازاه المبرد . وجاء في هذا الحديث في غير وصف ولا ثنى وبمعنى واحد . قال الفاكهي : هذا من أعجب ما وقع للقاضي مع براعته وحذقه ، فإن الذي قاله النجاة إنما هو في أحد ، التي للعموم نحو ما في القمار من أحد وما جازى من أحد ، وأما أحد بمعنى واحد فلا خلاف في استعمالها في الالبات نحو ( قل هو الله أحد ) ونحو ( شهادة أحدهم ) ونحو ( أحديك كاذب ) . قوله ( فهل مشكك من نائب ) ؟ يحتمل أن يكون إرشادا لا أنه لم يحصل منهما ولا من أحدهما اعتراف ، ولأن الزوج لو أكذب نفسه كانت توبة منه . قوله ( سفيان قال عمرو ) هو ابن دينار ، وفي رواية الخيدي عن سفيان أبا ناس عمرو ، فذكره . وقد بينت ما فيه في الذي قبله . قوله ( قال سفيان حفظته من عمرو ) هذا كلام على بن عبد الله يريد بيان ضماع سفيان له من عمرو . قوله ( قال أيوب ) هو موصول بالسند المبدأة وليس بتمليق ، وحاصله أن الحديث كان عند سفيان عن عمرو بن دينار وعن أيوب جميعا عن ابن عمر ، وقد وقع في رواية الخيدي عن سفيان ، قال وحدثننا أيوب في مجلس عمرو بن دينار فحدثه عمرو بحديثه هذا فقال له أيوب : أفت أحسن حديثا مني ، وقد بينت في الذي قبله سبب ذلك ، وهو أن فيه عند عمرو ما ليس عند أيوب . قوله ( فقال بأصميه ) هو من إطلاق القول على الفعل ، وقوله وافرقت سفيان بين السبابة والوسطى ، جملة معترضة أراد بها بيان الكيفية ، والذي يظهر أنه لا يجوز بذلك إلا عن توقيف ، وقوله فرق النبي ﷺ الخ هو جواب السؤال . قوله ( وقال : الله يعلم أن أحديك كاذب ) قال عياض ظاهره أنه قال هذا الكلام بعد فراغهما من الأمان ، فيؤخذ منه مرض التوبة على المذنب ولو بطريق الاجمال ، وأنه يلزم من كذبه التوبة من ذلك . وقال الداودي : قال ذلك قبل الأمان تحذيرا لهما منه ، والاول أظهر وأولى بسياق الكلام . قلت : والذي قاله الداودي أولى من جهة أخرى وهي مشروعية الموعظة قبل الوقوع في المعصية ، بل هو أخرى ما بعد الوقوع ، وأما سياق الكلام فحتمل في رواية ابن عمر للامرئ ، وأما حديث ابن عباس فسياقه ظاهر فإما قال الداودي : ففي رواية جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عند الطبري والحاكم والبيهقي في قصة هلال بن أمية ، قال فدعاهما حين نزلت آية الملاعة فقال : الله يعلم أن أحديك كاذب ، فهل منكما تائب ؟ فقال هلال : والله اني لصادق ، الحديث ، وقد قدمت أن حديث ابن عباس من رواية عكرمة في قصة غير القصة التي في حديث سهل بن سعد وابن عمر ، فيصح الأمران معا باعتبار التعدد

### ٣٤ - باب التفريق بين المتلاعنين

٥٣١٣ - حدثني إبراهيم بن المذور حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله بن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أخبره : أن رسول الله ﷺ فرّق بين رجل وامرأة قدّفا ، وأحلفهما :

٥٣١٤ - حدثني مسددٌ حدثنا يحيى عن عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر قال « لا عن النبي ﷺ »

بين رجل وامرأة من الأنهار وفرّق بينهما ،

قوله (باب التفريق بين المتلاعنين) ثبتت هذه الترجمة المستعمل ، وذكرها الاسماعيل ، وثبت عند النسفي «باب»



او تفوت صارت المرأة حل استمتاع ، قلنا : الايمان عندكم شهادة ، والشاهد اذا رجع بعد الحكم لم يرتفع الحكم ،  
وأما عندنا فمؤمن ومؤمنين واليمين اذا صارت حجة وتعالى بها الحكم لا يرتفع ، فاذا اكذب نفسه فقد زعم أنه لم يوجد  
منه ما يسقط الحد عنه فيجب عليه الحد ولا يرتفع موجب اللعان

### ٣٥ - باب يلحق الولد بالملاعة

٥٣١٥ - حُرِّشَ بِحَيٍّ بْنِ مُبَكِّيرٍ حَدَّثَنَا مَالِكٌ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا عَنَ

بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ ، فَانْفَقَى مِنْ وَلَدِهَا ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ، وَالْحَقُّ الْوَلَدَ بِالْمَلَاعَةِ

قوله ( باب يلحق الولد بالملاعة ) أى إذا انتفى الزوج منه قبل الوضع أو بعده . قوله ( ان النبي ﷺ لا عن  
بين رجل وامرأته فانفق من ولدها ) قال الطبري : الفاء سببية أى الملاعة سبب الانتفاء ، فان أراد أن الملاعة  
سبب ثبوت الانتفاء لجيد ، وإن أراد أن الملاعة سبب وجود الانتفاء فليس كذلك ، فانه ان لم يتعرض لنفي الولد  
في الملاعة لم ينتف ، والحديث في الوطأ بلفظ « وانفق » ، بالواو لا بالفاء . وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة  
عن مالك ذكره بلفظ « وانفق » ، يعنى بقاء بدل الفاء ولام آخره وكأنه تصحيف ، وإن كان محفوظا فعنه قريب  
من الأول ، وقد تقدم الحديث في تفسير النور من وجه آخر عن نافع بلفظ « ان رجلا رمى امرأته وانفق من  
ولدها » ، فأمرهما النبي ﷺ ففلاعنا ، فوضع أن الانتفاء سبب الملاعة لا العكس ، واستدل بهذا الحديث على  
مشروعية الايمان لنفي الولد ، وعن أحد يتنق الولد بمجرد الايمان ولو لم يتعرض الرجل لذكره في اللعان ، وفيه نظر  
لانه لو استأنه لحقه ، وانما يؤثر لعان الرجل دفع حد القذف عنه وثبوت زنا المرأة ثم يرتفع عنها الحد باللعانها .  
وقال الشافعي : ان نفي الولد في الملاعة انتفى وإن لم يتعرض له فله أن يعيد اللعان لانتفاءه ولا إعادة على المرأة ، وإن  
أمكنه الرفع إلى الحاكم فاخر بغير عذر حتى ولدت لم يكن له أن ينفيه كما في الشفعة . واستدل به على أنه لا يشترط  
في نفي الحمل تصريح الرجل بأنها ولدت من زنا ، ولا أنه استبرأها بمحضة ، وعن المالكية يشترط ذلك ، واحتج  
بعض من خالفهم بأنه نفي الحمل عنه من غير أن يتعرض لذلك بخلاف اللعان الناشئ عن قذفها ، واحتج الشافعي  
بأن الحمل قد تحيض فلا معنى لاشتراط الاستبراء ، قال ابن العربي : ليس عن هذا جواب مقنع . قوله ( ففرق  
بينهما والحق الولد بالمرأة ) قال الدارقطني : تفرد مالك بهذه الزيادة ، قال ابن عبد البر : ذكروا أن مالكا تفرد  
بهذه اللفظة في حديث ابن عمر ، وقد جاءت من أوجه أخرى في حديث سهل بن سعد كما تقدم من رواية بريس عن  
الزهري عند أبي داود بلفظ « ثم خرجت حاملا فكان الولد إلى أمه » ، ومن رواية الاوزاعي عن الزهري « وكان  
الولد يدعى إلى أمه » ، ومعنى قوله الحق الولد بأمه أى صيره لها وحدها ونفاه عن الزوج فلا توارث بينهما ، وأما  
أمه فترث منه ما فرض الله لها كما وقع صريحا في حديث سهل بن سعد كما تقدم في شرح حديثه في آخره ، وكان ابنها  
يدعى لامه ، ثم جرت السنة في هياتها أنها ترث ويرث منها ما فرض الله لها . وقيل معنى إلحاقه بأمه أنه صيرها له  
أبا وأما فترث جميع ماله إذا لم يكن له وارث آخر من ولد ونحوه ، وهو قول ابن مسعود ورواية وطائفة ورواية  
عن أحمد وروى أيضا عن ابن القاسم ، وعنه معناه أن عصبه أمه تصير عصبه له وهو قول علي وابن عمر والمشهور  
عن أحمد ، وقيل ترثه أمه وإخوته منها بالفرض والرد وهو قول أبي عبيد ومحمد بن الحسن ورواية عن أحمد ،

قال : فان لم يرئه ذو فرض بحال فمصيبة عصبه أمه ، واستبدل به على أن الولد المنى بالعمان لو كان بنتا حل للبلاص نكاحها ، وهو وجه شاذ لبعض الشافعية ، والأصح كقول الجمهور أنها تحرم لأنها ربيته في الجملة

### ٣٦ - باب قول الإمام : اللهم بين

٥٣١٦ - **حدثنا** اسماعيل قال **حدثني** سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد قال أخبرني عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه قال « ذكر للتلاعنان عند رسول الله ﷺ ، فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف ، فأتاه رجل من قومه فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلاً ، فقال عاصم : ما ابتليت بهذا الأمر إلا لتولي . فذهب به إلى رسول الله ﷺ فأخبره بالذي وجد عليه امرأته . وكان ذلك الرجل مصفراً قليل اللحم جمداً سبطاً للشعر ، وكان الذي وجدته عند أدم خذلاً كثير اللحم جمداً قطعاً ، فقال رسول الله ﷺ : اللهم بين ، فوضعت شيئاً بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها ، فلاع رسول الله ﷺ بينهما . فقال رجل لابن عباس في المجلس : هي التي قال رسول الله ﷺ : لو رجعت أحداً بنيت رجعت هذه ؟ فقال ابن عباس : لا ، تلك امرأة كانت تظهر سوء في الإسلام »

قوله ( باب قول الإمام اللهم بين ) قال ابن العربي : ليس معنى هذا الدعاء طلب ثبوت صدق أحدهما فقط بل معناه أن تلد ليعلم الشيء ، ولا يتمتع دلالتها بموت الولد مثلاً فلا يظهر البيان ، والحكمة فيه ردع من شاهد ذلك عن التلبس بمثل ما وقع لما يرتب على ذلك من التبع ولو اندروا الحد . قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس ويحيى بن سعيد هو الانصاري . قوله ( أخبرني عبد الرحمن بن القاسم ) ثبتت هذه الرواية وكذا رواية التي السابقة قبل أربعة أبواب أن رواية ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن القاسم التي أخرجهما الشافعي وغيره وقعت فيها نوبة ، ويحيى وإن كان سمع من القاسم لكنه ما سمع هذا الحديث إلا من ولده عبد الرحمن عنه . قوله ( فوضعت شيئاً بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها فلاع رسول الله ﷺ بينهما ) ظاهره أن الملاعة تأخرت إلى وضع المرأة لكن قد أوضحت أن رواية ابن عباس هذه هي في النصة التي في حديث سهل بن سعد ، وتقدم قبل من حديث سهل أن العمان وقع بينهما قبل أن تضع ، فلي هذا تكون الفاء في قوله « فلاع » معقبة بقوله « فأخبره بالذي وجد عليه امرأته » وأما قوله « وكان ذلك الرجل مصفراً الخ » فهو كلام اعترض بين المحدثين ، ويحتمل - على بعد - أن تكون الملاعة وقعت مرة بسبب القذف وأخرى بسبب الانتفاء والله أعلم . قوله ( فقال رجل لابن عباس ) هذا السائل هو عبد الله بن شداد بن الهاد ، وهو ابن خالة ابن عباس ، سماه أبو الزناد عن القاسم بن محمد في هذا الحديث كما سألني في كتاب الحدود . قوله ( كانت تظهر في الإسلام سوء ) أي كانت تعلن بالفاحشة ، ولكن لم يثبت عليها ذلك بينة ولا اعتراف . قال الداودي : فيه جواز عيب من يسلك مسالك سوء ، وتعقب بأن ابن عباس لم يسماها فان أراد اظهار العيب على الاجام فحتمل ، وقد مضى في التفسير في رواية عكرمة عن ابن عباس « ان النبي ﷺ قال : لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولما شأن ، أي لولا ما سبق من حكم الله ، أي ان العمان يدفع الحد عن

المرأة لاقت عليها الخدم من أجل الشبه الظاهر بالذي ربيت به ، ويستفاد منه أنه ﷺ كان يحكم بالاجتهاد فيما لم ينزل عليه فيه وحى خاص فاذا أنزل الوحي بالحكم في تلك المسألة فقطع النظر وعمل بما نزل وأجرى الأمر على الظاهر ولو قامت قرينة تقتضى خلاف الظاهر ، وفي أحاديث اللعان من القوائد غير ما تقدم أن المقتضى إذا سئل عن واقعة ولم يعلم حكمها ورجا أن يجد فيها نصا لا يبادر الى الاجتهاد فيها . وفيه الرحلة في المسألة النازلة ، لأن سعيد بن جبير رحل من العراق الى مكة من أجل مسألة الملاعة . وفيه اتيان العالم في منزله ولو كان في قائلته إذا عرف الآتي أنه لا يشق عليه . وفيه تعظيم العالم ومخاطبته بكثيثة . وفيه التسبيح عند التعجب ، وأشعار بسعة علم سعيد بن جبير لأن ابن عمر عجب من خفاء مثل هذا الحكم عليه ، ويحتمل أن يكون تعجبه لعله بأن الحكم المذكور كان مشهورا من قبل فتعجب كيف خفى على بعض الناس . وفيه بيان أوليات الاشياء والعناية بمعرفتها لقول ابن عمر د أول من سأل عن ذلك فلان ، وقول أنس د أول لعان كان ، وفيه أن البلاء موكل بالمنطق ، وأنه ان لم يقع بالناطق وقع بمن له به وصلة ، وان الحاكم يردع الخصم عن التهادي على الباطل بالموعظة والتذكير والتحذير ويكرر ذلك ليسكون أبلغ . وفيه ارتكاب أخف المفسدين بترك أنفعلها ، لأن مفسدة الصبر على خلاف ما توجه العزيمة مع قبحه وشده أسهل من الإقدام على القتل الذي يؤدي الى الاتصاف من القاتل ، وقد نهى له الفارح سبيلا الى الراحة منها إما بالطلاق وإما باللعان . وفيه أن الاستفهام بأرأيت كان قديما ، وان خبر الواحد يعمل به إذا كان ثقة ، وأنه يسن للحاكم وعظ الملاعين عند ارادة التلاعن ، ويتأكد عند الخامسة ، ونقل ابن دقيق العيد عن الفقهاء أنهم خصوه بالمرأة عند ارادة تلفظها بالنضب ، واستشكله بما في حديث ابن عمر ، لكن قد صرح جماعة من الشافعية وغيرهم باستحباب وعظهما معا . وفيه ذكر الدليل مع بيان الحكم . وفيه كراهة المسائل التي يترتب عليها هتك المسلم أو التوصل الى أذيته بأى سبب كان ، وفي كلام الشافعي اشارة الى أن كراهة ذلك كانت خاصة بزمنه ﷺ من أجل نزول الوحي لتلاقع المسألة عن شئ مباح فيقع التحريم بسبب المسألة ، وقد ثبت في الصحيح د أعظم المصليين جرما من سأل عن شئ لم يحرم لحرم من أجل مسأله ، وقد استمر جماعة من السلف على كراهة السؤال عما لم يقع ، لكن عمل الأكثر على خلافه فلا يصح ما فرعه الفقهاء من المسائل قبل وقوعها . وفيه أن الصحابة كانوا يسألون عن الحكم الذي لم ينزل فيه وحى ، وفيه أن للعالم إذا كره السؤال أن يمينه ويوجته ، وأن من اتى شيئا من المكروه بسبب غيره يمانه عليه ، وأن المحتاج الى معرفة الحكم لا يرد كراهة العالم لما سأل عنه ولا عصبه عليه ولا حفازه له بل يماود ملاحظته الى أن يقضى حاجته ، وأن السؤال عما يلزم من أمور الدين مشروع سرا وجهرا ، وأن لا عيب في ذلك على السائل ولو كان بما يستفتح . وفيه التبريض على التوبة ، والعمل بالستر ، وإحصار الحق في أحد الجانبين عند تعذر الوسيلة لقوله د « ان أحدكما كاذب » وأن الخصمين المتكاذبين لا يحاقب واحد منهما وإن أحاط العلم بكذب أحدهما لا يمينه . وفيه أن اللعان إذا وقع سقط حد القذف عن الملاعن للبراءة والذي ربيت به ، لأنه صرح في بعض طرقه بتسمية المقدوف ، ومع ذلك لم ينقل أن الفاذف حد ، قال الداودي : لم يقل به مالك لأنه لم يبلغه الحديث ولو بلغه لقال به ، وأجاب بعض من قال يحد من المالكية والخنفية بأن المقدوف لم يطلب وهو حقه فذلك لم ينقل أن الفاذف حد لأن الحد سقط من أصله باللعان . وذكر حياض أن بعض اصحابهم اعتدوا ذلك بأن شريكا كان يهوديا ، وقد يفت ما فيه في د باب يبدأ الرجل بالتلاعن . وفيه أنه ليس على الإمام أن يعلم المقدوف بما



وقع من قاذفه . وفيه أن الحامل تلحق قبل الوضع لقوله في الحديث « انظروا فإن جاءت به الخ ، كما تقدم في حديث سهل وفي حديث ابن عباس . وعند مسلم من حديث ابن مسعود « لجاء يمين الرجل هو وأسرانه فتلاعنا ، فقال النبي ﷺ : لعلها أن تجيء به أسود جمدا ، لجاءت به أسود جمدا ، وبه قال الجمهور خلافا لمن أبى ذلك من أهل الرأي معتلا بأن الحمل لا يعلم لأنه قد يكون نفخة ، وحجة الجمهور أن اللعان شرع لدفع حد القذف عن الرجل ودفع حد الرجم عن المرأة ، فلا فرق بين أن تكون حاملا أو حائلا ، ولذلك يشرح اللعان مع الآية . وقد اختلفت في الصغيرة : فالجمهور على أن الرجل إذا قذفها فله أن يلتنع لدفع حد القذف عنه دونها . واستدل به على أن لا كفارة في البين الفموس لأنها لو وجبت لبينت في هذه القصة ، وتذهب بأنه لم يمتنع الحائث ، وأجيب بأنه لو كان واجبا لبينه بجملا بأن يقول مثلا فليكفر الحائث منكأ عن يمينه كما أرشد أحدهما إلى التوبة ، وفي قوله عليه السلام « البينة والإلحاد في ظهرك » دلالة على أن القاذف لو عجز عن البينة فطالب تحليف المقذوف لا يحجب ، لأن الحصر المذكور لم يتغير منه إلا زيادة مشروعية اللعان . وفيه جواز ذكر الأوصاف المذمومة عند الضرورة الداعية إلى ذلك ولا يكون ذلك من القبيحة المحرمة ، واستدل به على أن اللعان لا يشرع إلا لمن ليس له بينة ، وفيه نظر لأنه لو استطاع إقامة البينة على زناها ساغ له أن يلاعنها لنفي الولد لأنه لا ينحصر في الزنا ، وبه قال مالك والشافعي ومن تبعهما . وفيه أن الحكم يتعلق بالظاهر وأمر السرائر موكول إلى الله تعالى ، قال ابن الزين وبه احتج الشافعي على قبول توبة الزنديق ، وفيه نظر لأن الحكم يتعلق بالظاهر فيما لا يتعلق فيه حكم للباطن ، والزنديق قد علم باطنه بما تقدم فلا يقبل منه ظاهر ما يبيده به ذلك كذا قال ، وحجة الشافعي ظاهرة لأنه ﷺ قد تحقق أن أحدهما كاذب وكان قادرا على الإطلاع على عين الكاذب لكن أخبر أن الحكم بظاهر الترخ يقتضي أنه لا ينتب من البواطن ، وقد لاحظت القرائن بتعيين الكاذب في المتلاعنين ومع ذلك فأجراها على حكم الظاهر ولم يعاقب المرأة . ويستفاد منه أن الحاكم لا يكتفى بالمظنة والاشارة في الحدود إذا خالفت الحكم الظاهر كيمن المدعى عليه إذا أنكر ولا يئنه ، واستدل به الشافعي على إبطال الاستحسان لقوله « لولا الأيمان لكان لي ولها شأن » . وفيه أن الحاكم إذا بذل وسعه واستوفى الشرائط لا ينقض حكمه إلا إن ظهر عليه إخلال شرط أو نفريط في سبب . وفيه أن اللعان يشرع في كل امرأة دخل بها أو لم يدخل ، ونقل فيه ابن المنذر الإجماع ، وفي صدق غير المدخول بها خلاف للحنابلة تقدمت الاشارة إليه في باب . فلو نكح فاسدا أو طلقا باننا فولدت فاراد بنى الولد فله الملاعبة ، وقيل أبو حنيفة : يلحقه الولد ولا نفي ولا لعان لأنها أجنبية . وكذا لو قذفها ثم ابانها بثلاث فله اللعان ، وقال أبو حنيفة : لا ، وقد أخرج ابن أبي شيبة عن هشيم عن مغيرة قال الشعبي إذا طلقها ثلاثا فوضعت فأتى منه فله أن يلاعن ، فقال له الحارث : ان الله يقول ( والذين يرمون أزواجهم ) أمراه له زوجة ؟ فقال الشعبي : ائى لاستحي من الله إذا رأيت الحق أن لا أرجع إليه ، فلو التعن ثلاث مرات فقط فالتعن المرأة مثله ففرق الحاكم بينهما لم تقع الفرقة عند الجمهور لأن ظاهر القرآن أن الحد وجب عليهما وأنه لا يندفع إلا بما ذكر فيستعين الاثبات بجميعه . وقال أبو حنيفة : أخطأ السنة وتحصل الفرقة لأنه أتى بالأكثر فتعلق به الحكم ، واستدل به على أن الائتمان يقتضى به الحمل خلافا لابن حنيفة ورواية عن أحمد لقوله « انظروا فإن جاءت به » الخ ، قال الحديث ظاهر في أنها كانت حاملا وقد أخطأ الولد مع ذلك بأمره . وفيه جواز الحلف على ما يطلب على الظن ويكون المستند

التمسك بالأصل أو قوة الرجاء من الله عند تحقق الصدق لقول من سأله هلال د والله ليجلدنك ، وأقول هلال د والله لا يضربني وقد علم أني رأيت حتى استغنيت . وفيه أن اليمين التي يمتد بها في الحكم ما يقع بعد إذن الحاكم لأن هلالا قال د والله أني لصادق ، ثم لم يحسب بها من كلمات اللعان الخمس . وتمسك به من قال بالغاء حكم القافة ، وتمسك بآن الغاء حكم الشيء هنا إنما وقع حيث عارضه حكم الظاهر بالشرع ، وإنما يعتبر حكم القافة حيث لا يوجد ظاهر يتمسك به ، ويقع الاشتباه فيرجع حينئذ إلى القافة ، والله أعلم

٣٧ - باب إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة زوجاً غيره فلم يتمسكها

٥٣١٧ - حدثني عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا هشام قال حدثني أبي عن عائشة عن النبي ﷺ . حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا عبدة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رفاعة القرظي تزوج امرأة ثم طلقها ، فترجعت آخر ، فأنزل النبي ﷺ فذكرت له أنه لا يأتيها ، وأنه ليس معه إلا مثل هدية . فقال : لا ، حتى تذوق عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ هُسَيْلَتِكَ »

قوله ( باب إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة زوجاً غيره فلم يتمسكها ) أي هل تحل الأول إن طلقها الثاني بغير ميس ؟ ( تنبيه ) : لم يفرد كتاب العدة عن كتاب اللعان فيما وقفت عليه من النسخ . ووقع في شرح ابن بطال قبل الباب الذي يلي هذا وهو د باب واللائي يذعن من المحيض : د كتاب العدة ، ولبعضهم د أبواب العدة ، والأولى إثبات ذلك هنا ، فإن هذا الباب لا يتعلق له باللعان لأن الملاعة لا تعود للذي لا عن منها ولو تزوجت غيره سواء جاءها أم لم يجامع . قوله ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان ، وهشام هو ابن عروة . وقوله د حدثني عثمان بن أبي شيبة الخ ، ساقه على لفظ عبدة ، وإنما احتاج إلى رواية يحيى لتصريح هشام في روايته بقوله د حدثني أبي . قوله ( إن رفاعة القرظي ) هو رفاعة القرظي بن سموأل بفتح المهملة والميم وسكون الواو بعدها همزة ثم لام ، والقرظي بالفاء والظاء المعجمة وقد تقدم ضبط قريظة والنضير في أوائل المغازي . قوله ( تزوج امرأة ) في رواية عمرو بن حل عند الاسماعيلي د امرأة من بني قريظة ، وسماها مالك من حديث عبد الرحمن بن الزبير نفسه كما أخرجه ابن وهب والطبراني والدارقطني في الغرائب ، موصولاً وهو في الموطأ مرسل تيممة بنت وهب ، وهي بمثناة واختلاف هل هي بفتحها أو بالتصغير والثاني أرجح ووقع مجزوماً به في النكاح لسعيد بن أبي عروة من روايته عن قتادة ، وقيل اسمها سهيمة بدين مهملة مصغر أخرجه أبو نعيم وكأنه تصحيف ، وعند ابن مندة أميمة بألف أخرجه من طريق أبي صالح عن ابن عباس وسمى أباهما الحارث ، وهي واحدة اختلفت في التلطف باسمها والأرجح الأول . قوله ( ثم طلقها فترجعت آخر ) سماها مالك في روايته عبد الرحمن بن الزبير وأبو بفتح الزاي ، وانفقت الروايات كلها عن هشام بن عروة أن الزوج الأول رفاعة والثاني عبد الرحمن ، وكذا قال عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة في كتاب النكاح له عن قتادة أن تيممة بنت أبي عبيد القريظية كانت تحت رفاعة فطلقها فخلع عليها عبد الرحمن بن الزبير ، وتسميته لايها لاتنافي رواية مالك فلعل اسمها وهب وكنيته أبو عبيد إلا ما وقع عند ابن إسحق في المغازي من رواية سلمة بن الفضل عنه وتنفرد به عنه عن هشام عن أبيه قال كانت امرأة من قريظة

يقال لها تسمية تحت عبد الرحمن بن الزبير فطلقها . فتزوجها رقاعة ثم فارقتها ، فأرادت أن ترجع الى عبد الرحمن بن الزبير ، وهو مع اسراله مقلوب ، والمخوف ما ائتمق عليه الجماعة عن هشام ، وقد وقع لاسرأة أخرى قريب من قصتها فأخرج النسائي من طريق سليمان بن يسار عن عبيد الله بن العباس أى ابن عبد المطلب و ابن الغميصة أو الرميصة أنت النبي ﷺ تشكو من زوجها أنه لا يصل إليها ، فلم يلبث أن جاء فقال : إنها كاذبة ولكنها تريد أن ترجع الى زوجها الاول ، فقال : ليس ذلك لها حتى تنفق حصيلته ، ورجاله نفقت لكن اختلف فيه على سليمان بن يسار . ووقع هند شيخنا في شرح الترمذى وعبد الله بن عباس ، مكبر وتعقب على ابن عساكر والمزى أنهما لم يذكرها هذا الحديث في الأطراف ، ولا تعقب عليهما قائما ذكره في مسند عبيد الله بالتصغير وهو الصواب ، وقد اختلف في سمائه من النبي ﷺ إلا أنه ولد في عصره فذكر لذلك في الصحابة ، وامم زوج الغميصة هذه عمرو بن حزم أخرجه الطبراني وأبو مسلم السكبي وأبو نعيم في الصحابة من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرو بن حزم طلق الغميصة فتزوجها رجل قبل أن يسمها فأرادت أن ترجع الى زوجها الاول الحديث ولم أحرف اسم زوجها الثاني ، ووقعت لثالثة قصة أخرى مع رقاعة رجل آخر غير الاول والزوج الثاني عبد الرحمن بن الزبير أيضا أخرجه مقاتل بن حيان في تفسيره ومن طريقه ابن شاهين في الصحابة ، ثم أبو موسى في قوله تعالى ( فلا تحمل من بعد حتى تسكن زوجها غيره ) قال : نزلت في عائشة بنت عبد الرحمن بن عوف النضرية كانت تحت رقاعة بن وهب بن عتيك وهو ابن عمار فطلقها طلاقا بائنا فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير ثم طلقها فأنت النبي ﷺ قالت إنه طلقني قبل أن يسمي فأراجع إلى ابن عبيد بن جهمي الاول ؟ قال : لا ، الحديث وهذا الحديث أن كان محض ظا فالواضح من سياقه أنها قصة أخرى وإن كلام من رقاعة القرظي ورقاعة النضري وقع له مع زوجة له طلاق فتزوج كلا منهما عبد الرحمن بن الزبير فطلقها قبل أن يسمها فالحكم في قصتهما متحد مع قصير الأشخاص ، وبهذا يقين خطأ من وحد بينهما ظنا منه أن رقاعة بن سموا هو رقاعة بن وهب فقال اختلف في اسرأة رقاعة على خمسة أقوال ، فذكر الاختلاف في النطق بتسمية وضم اليها عائشة والنسب في ما تقدم ، ووقعت لأبي ركانة قصة أخرى ساذكرها آخر هذا الباب . قوله ( فأنت النبي ﷺ ) في الكلام حذف تقديره يظهر من الروايات الأخرى ، فمسند المصنف من طريق أبي معاوية عن هشام د فتزوجت زوجها غيره فلم يصل منها الى شيء يريد ، وعند أبي عوانة من طريق الدارودي عن هشام د فتسكنها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها ، وكذا في رواية مالك ابن عبد الرحمن بن الزبير نفسه وزاد فلم يستطع أن يسمها ، وقوله فاعترض بضم المشاة وآخره ضد معجمة أى حصل له عارض حال بينه وبين إتيانها إما من الجن وإما من المرض . قوله ( فذكرت له أنه لا يأتيها ) وقع في رواية أبي معاوية عن هشام د فلم يقربني إلا هنة واحدة ولم يصل مني الى شيء ، والهنة بفتح الهاء وتخفيف الون المرة الواحدة الخفيفة . قوله ( وأنه ليس معه إلا مثل هدية ) بضم الهاء وسكون المبهلة بعدها موحدة مفتوحة هو طرف الثوب الذي لم ينسج مأخوذ من هذب العين وهو شعر الجفن ، وأرادت أن ذكره يشبه الهدية في الاسترخاء وعدم الانتشار ، واستدل به على أن وطء الزوج الثاني لا يكون محللا لارتجاع الزوج الاول للبراءة إلا إن كان حال وطئه مثبثا فلو كان ذكره أشل أو كان هو عينا أو طفلا لم يكف على أصح قول العلماء ، وهو الأصح عند الشافعية أيضا . قوله ( فقال لا ) هكذا وقع من هذا الوجه مختصرا ، ووقع في رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة كما

تقدم قريبا في د باب من قال لامرأته أنت علي حرام : ولم يكن معه الا مثل الهدية فلم يقربني الا هنة واحدة ولم يصل مني الى شيء فأحل ازوجي الاول ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا تخافن لزوجهك الاول ، الحديث ، وفي رواية الزهري عن عروة كما تقدم أيضا في أوائل الطلاق : وانما معه مثل الهدية . فقال رسول الله ﷺ : لهلك تربدين أن ترجعي الى رفاعه ، لا ، الحديث . وسيأتي في اللباس من طريق أبيوب عن عكرمة : ان رفاعه طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير ، قالت عائشة : لجأت وعليها خمار أخضر فشكت اليها - أي الى عائشة - من زوجها وأرتها خضرة بجلدها ، فلما جاء رسول الله ﷺ والنساء يبصرن بعضهم بعضا قالت عائشة : ما رأيت ما يلقي المؤمنات ، جلدها أشد خضرة من ثوبها . وسمع زوجها لجاء . ومعه ابنان له من غيرها ، قالت : والله مالي اليه من ذنب الا أن ما معه ليس بأغنى عني من هذه - وأخذت هدية من ثوبها - فقال : كذبت والله يا رسول الله ، اني لا تقبضها نقض الأديم ، ولكنها ناشزة تريد رفاعه . قال : فان كان ذلك لم تحمل له ، الحديث . وكان هذه المراجعة بينهما هي التي حملت خالد بن سعيد بن العاص على قوله الذي وقع في رواية الزهري عن عروة فان في آخر الحديث كاسياني في كتاب اللباس من طريق شعيب عنه ، قال فسمع خالد بن سعيد قولها وهو بالباب فقال : يا أبا بكر ألا تنهى هذه عما تجهر به عند رسول الله ﷺ ؟ فوالله ما يزيد رسول الله ﷺ على التبديم . وفيه ما كلن الصعابة عليه من سلوك الأدب بحضرة النبي ﷺ وانكارهم على من خالف ذلك بفعله أو قوله اقول خالد بن سعيد لابي بكر الصديق وهو جالس : ألا تنهى هذه ؟ وإنما قال خالد ذلك لانه كان خارج الحجرة ، فاحتمل عنده أن يكون هناك ما يمنعه من مباشرة نهبا بنفسه ، فأمر به أبا بكر لكونه كان جالسا عند النبي ﷺ مشاهدا لصورة الحال ، ولذلك لما رأى أبو بكر النبي ﷺ يتبسم عند مقاتلتها لم يزجرها . وتبسمه ﷺ كان تعجبا منها ، إما لتصريحها بما يستحي النساء من التصريح به غالبا ، وإما لضعف عقل النساء ليكون الحامل لها على ذلك شدة بغضا في الزوج الثاني وعجبها في الرجوع الى الزوج الاول ، ويستفاد منه جواز وقوع ذلك . ( تنبيه ) : وقع في جميع الطرق من قول خالد بن سعيد لابي بكر : ألا تنهى هذه عما تجهر به ، ؟ أي ترفع به صوتها ، وذكره الداودي بلفظ : تجهر ، بتقديم التاء على الجيم ، والمجهر بضم الهاء الفتحش من القول ، والمعنى هنا عليه ، لكن الثابت في الروايات ما ذكرته ، وذكر عياض أنه وقع كذلك في غير الصحيح . وتقدم البحث في الشهادات مع من استدلل بكلام خالد هذا لجواز الشهادة هل الصوت . قوله ( حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك ) كذا في الموضعين بالتصغير ، واختلاف في توجيهه فقيل : هي تصغير العسل لان العسل مؤنث ، جزم به القزاز ثم قال وأحسب التذكير لغة . وقال الأزهري يذكر ويؤنث ، وقيل لأن العرب إذا حوت الشيء أدخلت فيه هاء التأنيث ، ومن ذلك قولهم درجيات لجمعوا النذر جمع المؤنث عند ارادة التحقير ، وقالوا أيضا في تصغير هند حنيدة . وقيل التأنيث باعتبار الوطأة إشارة إلى أنها تسكن في المقصود من تحليها الزوج الاول ، وقيل المراد قطعة من العسل والتصغير لتقليل إشارة إلى أن القدر القليل كاف في تحصيل الحل ، قال الأزهري : للصواب أن معنى العسيلة حلالة الجماع الذي يحصل بتغيب الحشفة في الفرج ، وأنت تشبهها بقطعة من عسل . وقال الداودي : صغرت لشدة شهها بالعسل وقيل : معنى العسيلة التطفة ، وهذا يوافق قول الحسن البصري . وقال جهور العلماء : ذوق العسيلة كناية عن الجماع وهو تغيب حشفة الرجل في فرج المرأة ، وزاد الحسن البصري : حصول الانزال . وهذا الشرط انفراد به

عن الجماعة قاله ابن المنذر وآخرون . وقال ابن بطلان : شد الحسن في هذا ، وخالفه سائر الفقهاء وقالوا : يكفي من ذلك ما يوجب الحد ويحصن الشخص ويوجب كمال الصداق ويفسد الحج والصوم . قال أبو عبيد : العسيلة لغة الجماع والعرب تسمي كل شيء تستلذه سهلا ، وهو في التشديد يقابل قول سعيد بن المسيب في الرخصة . ويرد قول الحسن أن الإنزال لو كان شرطا لكان كافيا ، وليس كذلك لأن كلامهما إذا كان بعيد العهد بالجماع مثلا أنزل قبل تمام الإبلان ، وإذا أنزل كل منهما قبل تمام الإبلان لم يذق عسيلة صاحبه ، لا إن فترت العسيلة بالإمضاء ولا بلدة الجماع قال ابن المنذر : أجمع العلماء على اشتراط الجماع لتحلل للاول ، إلا سعيد بن المسيب . ثم ساق بسنده الصحيح عنه قال : يقول الناس لتحلل للاول حتى يجامعها الثاني ، وأنا أقول : إذا تزوجها تزوجها جميعا لا يريد بذلك إحلالا للاول فلا بأس أن يتزوجها الاول . وهكذا أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور ، وفيه تعقب على من استبعد صحة عن سعيد ، قال ابن المنذر : وهذا القول لأنهم أحدا وافقه عليه إلا طائفة من الخوارج ، وله له لم يبله الحديث فأخذ بظاهر القرآن . قلت : سياق كلامه يشي بذلك . وفي دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك . وهو ما أخرجه النسائي من رواية شعبة عن علقمة بن مرثد عن سالم بن رزين عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر رفته في الرجل تكون له المرأة فيطلقها ثم يتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها فترجع إلى الاول ، فقال : لا ، حتى تذوق العسيلة ، وقد أخرجه النسائي أيضا من رواية سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد فقال عن رزين بن سليمان الأحمري عن ابن عمر نحوه ، قال النسائي : هذا أولى بالصواب ، وإنما قال ذلك لأن الثوري أثنى وأحفظ من شعبة ، وروايته أولى بالصواب من وجهين : أحدهما أن شيخ علقمة شيخهما هو رزين بن سليمان كما قال الثوري لا سالم بن رزين كما قال شعبة ، فقد رواه جماعة عن علقمة كذلك ، منهم غيلان بن جامع أحد الثقات . ثانيهما أن الحديث لو كان عند سعيد بن المسيب عن ابن عمر مرفوعا مانسبه إلى رواية الناس الذين خالفهم ، ويؤخذ من كلام ابن المنذر أن نقل أبي جعفر النحاس في « معاني القرآن » - وتبعه عبد الوهاب المالك في « شرح الرسالة » - القول بذلك عن سعيد بن جبير وهم ، وأعجب منه أن أبا حيان جزم به عن السعديين سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ، ولا يعرف له سند عن سعيد بن جبير في شيء من المصنفات ، وكفى قول ابن المنذر حجة في ذلك . وحكى ابن الجوزي عن داود أنه وافق سعيد بن المسيب على ذلك ، قال القرطبي : ويستفاد من الحديث على قول الجمهور أن الحكم يتعلق بأقل ما ينطلق عليه الاسم ، خلافا لما قال لابد من حصول جميعه . وفي قوله « حتى تذوق عسيلته إلخ » إشعار بإمكان ذلك ، لكن قولها « ليس معه » إلا مثل هذه الهدية . ظاهر في تعذر الجماع المشترك ، فأجلب الكرماني بأن مرادها بالهدية التضييق بها في الدقة والرفقة لاني الرخاوة وعدم الحركة واستبعد ما قال ، وسياق الخبر يبطئ بأنها شكت منه عدم الانتشار ، ولا يمنع من ذلك قوله « حتى تذوق » لأنه ملطه على الامكان وهو جائز الوقوع ، فسكانه قال أصبري حتى يتأتى منه ذلك ، وأن تفارقا فلا بد لها من إرادة الرجوع إلى رفاة من زوج آخر يحصل لها منه ذلك . واستدل باطلاق وجود الذوق منهما لاشتراط علم الزوجين به حتى لو وطئها نائمة أو مضى عليها لم يكف ولو أنزل هو . وبالحق ابن المنذر فقله عن جميع الفقهاء . وتعقب . وقال القرطبي : فيه حجة لاحد القولين في أنه لو وطئها نائمة أو مضى عليها لم تحل . وجزم ابن القاسم بأن وطء المجنون يحلل ، وخالفه أشهب ، واستدل به على جواز رجوعها لزواجها الاول إذا حصل الجماع من الثاني ، لكن

شرط المالكية ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت أن لا يكون في ذلك غداة من الزوج الثاني ولا ارادة تحليلها للاول . وقال الاكثر : إن شرط ذلك في العقد فسد والا فلا ، وانفقوا على أنه إذا كان في نكاح فاسد لم يحل ، وعند الحكم فقال يكتفى ، وأن من تزوج أمه ثم بت طلاقها ثم ملكها لم يحل له أن يطأها حتى تزوج غيره . وقال ابن عباس وبعض أصحابه والسنن البصري : نحل له بذلك العنين ، واختلفوا فيها إذا وطئها حائضا أو بعد أن طهرت قبل أن تظهر أو أحدهما صائم أو محرم . وقال ابن حزم : أخذ الحنفية بالشرط الذي في هذا الحديث عن عائشة ، وهو زائد على ظاهر القرآن ، ولم يأخذوا بمحدثيها في اشتراط خمس وضعت لأنه زائد على ما في القرآن ، فيلزمهم الأخذ به أو ترك حديث الباب ، وأجابوا بأن النكاح عندم حقيقة في الوطء فالحديث موافق لظاهر القرآن ، واستدل بتولده بت طلاق ، على أن البتة ثلاث تطليقات ، وهو عجب ممن استدل به فإن البت بمعنى القطع والمروء به قطع العصمة ، وهو أهم من أن يكون بالثلاث بمجموعة أو بوقوع الثالثة التي هي آخر ثلاث تطليقات ، وسيأتي في الباب صريحا أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات فبطل الاحتجاج به . ونقل ابن العربي عن بعضهم أنه أورد على حديث الباب ما ملخصه أنه يلزم من القول به إما الزيادة بخبر الواحد على ما في القرآن فيستلزم نسخ القرآن بالسنة التي لم تتواتر ، أو حيل اللفظ الواحد على منينين مختلفين مع ما فيه من الالطاس . والجواب عن الأول أن الشرط إذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن إضافته لسخا ولا زيادة ، وعن الثاني أن النكاح في الآية أضيف إليها وهي لاتنول العقد بمجردا فتعين أن المراد به في حقها الوطء ، ومن شرطه اتفاقا أن يكون وطأ مباحا فيحتاج الى سبق العقد . ويمكن أن يقال : لما كان اللفظ محتملا للمعنيين بينت السنة أنه لابد من حصولها ، فاستدل به على أن المرأة لاحقا لما في الجماع لأن هذه المرأة شككت أن زوجها لا يطؤها وأن ذكره لا ينتشر وأنه ليس معه ما ينفى عنها ولم يفسخ النبي ﷺ نكاحها بذلك ، ومن ثم قال إبراهيم بن إسماعيل بن علية وداود بن علي : لا يفسخ بالامتناع ولا يضرب للعنين أجل . وقال ابن النذر : اختفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع ، فقال الأكثر إن وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم يؤجل أجل العنين ، وهو قول الاوزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وإسحق . وقال أبو ثور : إن ترك جماعها لعلة أجل له سنة ، وإن كان لغيرة فلا تأجيل ، وقال حياض ، اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حقا في الجماع ، فيثبت الخيار لها إذا تزوجت المحبوب والمموسح جماعه بهما ، ويضرب للعنين أجل سنة لاحتمال زوال ما به . وأما استدلال داود ومن يقول بقوله بقصة امرأة رفاعة فلا حجة فيها ، لأن في بعض طرقه أن الزوج الثاني كان أيضا طلقها كواقع عند مسلم صريحا من طريق الناسم عن عائشة قالت وطلق رجل امرأته ثلاثا فتزوجها رجل آخر فطلقها قبل أن يدخل بها فأراد زوجها الاول أن يتزوجها ، فسنل النبي ﷺ عن ذلك فقال : لا ، الحديث ، وأصله عند البخاري وقد تقدم في أدائل الطلاق . ووقع في حديث الزهري عن عروة كما سيأتي في القياس في آخر الحديث بعد قوله : لاحق تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك قال فقارفته بعد ، زاد ابن جرير عن الزهري في هذا الحديث أنها وجاءت بعد ذلك الى النبي ﷺ فقالت إنه - يعني زوجها الثاني - مسها فنهاها أن ترجع الى زوجها الاول ، وصرح مقاتل بن حيان في تفسيره مرسلها أنها وقالت : يا رسول الله إنه كان مني ، فقال كذبت بتلك الاول فلن أصدقك في الآخر ، وأنها أتت أبا بكر ثم عمر فنهاها ، وكذا وقعت هذه الزيادة الأخيرة في رواية ابن جرير المذكورة أخرجهما عبد الرزاق عنه ، ووقع عند مالك في الموطأ ، عن المسور

ابن رفاعه عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير ، زاد خارج الموطأ فيما رواه ابن وهب عنه وثابته إبراهيم بن طهمان عن مالك عند الدارقطني في الغرائب ، عن أبيه ، أن رفاعه طلق امرأته نجيمة بنت وهب ثلاثاً ، فتركها عبد الرحمن ، فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسها ففارقها ، فأراد رفاعه أن يتزوجها ، الحديث . ووقع عند أبي داود من طريق الأسود عن عائشة وسئل رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته فتزوجت غيره فدخل بها وطلقها قبل أن يوافيها أهل الأول ؟ قال : لا ، الحديث . وأخرج الطبري وابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة نحوه ، والطبري أيضاً والبيهقي من حديث أنس كذلك ، وكذا وقع في رواية حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، أن عمرو بن حزم طلق النسيئة فتركها ، فأسألت النبي ﷺ : قال : لا ، حتى يذوق الآخر عسلتها وتذوق عسلته ، وأخرجه الطبراني ورواته ثقات ، فإن كان حماد بن سلمة حفظه فهو حديث آخر لعائشة في قصة أخرى غير قصة امرأة رفاعه ، وله شاهد من حديث عبيد الله - بالتحصير - ابن عباس عند النسائي في ذكره النسيئة ، لكن سيألفه يشبه سياق قصة رفاعه كما تقدم في أول شرح هذا الحديث ، وقد قدمت أنه وقع لكل من رفاعه بن سمول ورفاعة بن وهب أنه طلق امرأته وأن كلا منهما تزوجها عبد الرحمن بن الزبير وأن كلامهما شكك أنه ليس معه الامثال الحديثة ، فلعل إحدى المراتين شكته قبل أن يفارقها والأخرى بعد أن فارقها ، ويحتمل أن تكون القصة واحدة ووقع الهم من بعض الرواة في التسمية أو في النسبة وتكون المرأة شككت مرتين من قبل المفارقة ومن بعدها ، والله أعلم . وأما ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس قال : طلق عبد يزيد أبو رفاعه أم رفاعه وتركها امرأة من مريضة ، فجاءت إلى النبي ﷺ فقالت : ما يغني عن إلا كما تغني هذه الشعر - لشعره أخذتها من رأسها - ففرق بيني وبينه ، قال فقال النبي ﷺ لعبد يزيد : طلقها وراجع أم رفاعه ، ففعل ، فليس فيه حجة لمسألة العنين ، والله أعلم بالصواب

٣٨ - **باب** (واللاني يئسن من الخيض من نسايتكم إن ارتبتم) قال مجاهد :

إن لم تملوا يئسن أو لا يئسن ، واللاني قعدن عن الخيض واللاني لم يئسن فدلتهن ثلاثة أشهر  
٣٩ - **باب** (والألت الأحال أجكن ان بضعن سمكن)

٥٣١٨ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن الأهرج قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن زينب ابنة أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة زوج النبي ﷺ : « أن امرأة من أسلم يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها توفي عنها وهي حلي ، ففعلها أبو السبايل بن بكك ، فأبى أن يتركها ، فقال : والله ما يصلح أن تتركها حتى تصدقني آخر الأجلين ، فكنت قريباً من عشر ليال ثم جاءت النبي ﷺ فقال : انكحني »

٥٣١٩ - **حديث** يحيى بن بكير عن الليث عن يزيد بن أبي شهاب كتب إليه أن يجيب الله بن عبد الله أخبره عن أبيه أنه « كتب إلى ابن الأرقم أن يسأل سبيعة الأسلمية كيف أهاها النبي ﷺ ، قالت :

أعاني إذا وضعت أن أنكح،

٥٣٢٠ - حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة

« أن سبيعة الأسدية نفست بعد وفاة زوجها بلال، فجاءت النبي ﷺ فاستأذنته أن تنكح، فأذن

لها، فنكحت »

قوله (باب واللاتي ينسن من الحيض من نسايتكم إن ارتبتم) سقط لفظ « باب » لأبي ذر وكريمة وثبت الباقي، ووقع عند ابن بطال وكتاب العدة - باب قول الله الخ، والعدة اسم لمدة تربص بها المرأة عن الزوج بعد وفاة زوجها أو فرائه لها إما بالولادة أو بالأنثاء أو الأشهر. قوله (قال مجاهد: إن لم تعلموا يحضن أو لا يحضن. أي فسر قوله تعالى (إن ارتبتم) أي لم تعلموا، وقوله (واللاتي قدمن عن الحيض) أي حكمن حكم اللاتي ينسن. وقوله (واللاتي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر) أي أن حكم اللاتي لم يحضن أصلا ورأسا حكمن في العدة حكم اللاتي ينسن، فكان تقدير الآية واللاتي لم يحضن كذلك، لأنها وقعت بعد قوله (فعدتهن ثلاثة أشهر). وأثر مجاهد هذا وصله الفريابي، وتقدم بيانه في تفسير سورة الطلاق. وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق يونس عن الزهري قال: الازتياب وفاة أعلم في المرأة التي نكحت في قعودها عن الولد وفي حبضها أنحيض أو لا، وتلك في انقطاع حبضها بعد أن كانت تحيض وتلك في صفرها هل بلغت الحيض أم لا؟ وتلك في حملها أبلغت أن تحمل أو لا؟ فأرتبتم فيه من ذلك قاعدة فيه ثلاثة أشهر، وهذا الذي جزم به الزهري يختلف فيه فيمن انقطع حبضها بعد أن كانت تحيض، فذهب أكثر فقهاء الأصهار إلى أنها تنتظر الحيض إلى أن تدخل في السن التي لا يحضن فيه مشابها فتتد حينئذ تسعة أشهر. وعن مالك والاززي تربص تسعة أشهر، فإن حاضت والا اعتدت ثلاثة. وعن الاززي إن كانت شابة فسنة، وحجة الشافعي والجمهور ظاهر القرآن، فإنه صريح في الحكم للكرسة والصغيرة، وأما التي تحيض ويأخر حبضها فليست آيسة، لكن لما لك في قوله سلف وهو عمر، فقد صح عنه ذلك. وذهب الجمهور إلى أن المني في قوله (إن ارتبتم) أي في الحكم لا في اليأس. قوله (أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته) أي ابن عبد الأسد الخزرجي، وقد تقدم الحديث في تفسير الطلاق من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن كريب عن أم سلمة، وذلك لما وقعت المراجعة بينه وبين ابن عباس في ذلك، وتقدم بيان ذلك مشروحا هناك. وقد رواه مالك عن عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة وفيه دخل أبو سلمة على أم سلمة، وأورده المصنف هنا مختصرا، وأورد القصة من وجهين آخرين باختصار أيضا. الطريق الأولى طريق الأخرج وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته عن أم سلمة، كذا رواه الأخرج عن أبي سلمة، ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن كريب عن أم سلمة، كما تقدم في تفسير سورة الطلاق، وفيه قصة لأبي سلمة مع ابن عباس وأبي هريرة، وأخرجه مسلم عن طريق سلمان بن يسار. أن ابن عباس وأبا سلمة اجتمعا عند أبي هريرة، فبعثوا كريبا إلى أم سلمة يسألها عن ذلك، فذكرت القصة، وهو شاهد لرواية الأخرج. وأخرجه مالك في «الموطأ» عن عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة قال: دخلت على أم سلمة، وأخرجه النسائي عن طريق داود بن أبي حاتم، أن أبا سلمة أخبره، فلذكر قصته مع ابن عباس وأبي هريرة، قال « فأخبرني رجل من أصحاب النبي ﷺ، وأخرجه أحمد من



طريق ابن إسحق حدثني محمد بن إبراهيم التيمي و عن أبي سلمة قال : دخلت على سبيعة ، وهذا الاختلاف على أبي سلمة لا يقدح في صحة الخبر ، فإن لأبي سلمة اعتناء بالانفة من حين تنازع هو وابن عباس فيها ، فكأنه لما بلغه الخبر من كريب عن أم سلمة لم يقتنع بذلك حتى دخل عليها ثم دخل على سبيعة صاحبة القصة نفسها ثم تعاملا عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، وهذا الرجل يحتمل أن يكون هو المسور بن غزوة كما يأتي في الطريق الثالثة ، ويحتمل أن يكون أبا هريرة فإن في آخر الحديث عند النسائي و قال أبو هريرة أشهد على ذلك ، فيحتمل أن يكون أبو سلمة أحبه أولا لما قال و أخبرني رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ، . وأما ما أخرجه عبد بن حميد من رواية صالح بن أبي حسان عن أبي سلمة فذكر قصته مع ابن عباس وأبي هريرة قال و أرسلوا إلى عائشة فذكرت حديث سبيعة فهو شاذ ، وصالح بن أبي حسان مختلف فيه ، ولعل هذا هو سيب الروم الذي حكاه الخبيدي عن ابن مسعود وذكرته في تفسير الطلاق . ووقع في رواية أبان المطار عن يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث و إن ابن عباس احتج بقوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ) وأن أبا سلمة قال له : يا ابن عباس أقال الله آخر الأجلين ؟ أرايت لو مضت أربعة أشهر وعشر ولم تضع أمزوجة ؟ فقال لعائشة : اذهب إلى أم سلمة ، . الطريق الثانية ، قوله ( الليث بن يزيد ) قال الدماطي في حواشيه : هو ابن عبد الله بن الهاد ، وهم في ذلك وإنما هو ابن أبي حبيب ، وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه ، وكذا أخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث . قوله ( ابن شهاب كُتب إليه ) هو حجة في جواز الرواية بالمكاتبة ، وقد سبق في غزوة بدر من المغازي معلقا عن الليث عن يونس عن ابن شهاب أنهم سافقوا هنا ، ووصله مسلم من طريق ابن وهب عن يونس كذلك ، ووافقه الزبيدي عن ابن شهاب أخرجه ابن حبان ، وأخرجه الطبراني من طريق عقيل عن ابن شهاب يخالف في بعض رواياته . قوله ( عن أبيه ) هو عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وقد سلف في تفسير الطلاق أن ابن سيرين حدث به عن عبد الله بن عتبة عن سبيعة ، فيحتمل أن يكون عبد الله بن عتبة لقي سبيعة بعد أن كان بلغه عنها من سيذكر من الوسائط . ويحتمل أن يكون أرسله عنها لابن سيرين ، وأخرجه أحمد من طريق قتادة عن خلاص عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود أن سبيعة بنت الحارث ، الحديث . قوله ( انه كتب الى ابن الأرقم ) جزم جمع من الشراح أنه عبد الله بن الأرقم الزهري الصحابي المشهور ، وهو في ذلك ، وإنما هو ولده عمر بن عبد الله ، كذلك وقع واضحاً مفسراً في رواية يونس ، وليس لعمر المذكور في الصحيحين سوى هذا الحديث الواحد . ووقع في رواية عقيل و عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أباه كتب إليه أن لقي سبيعة فسلها كيف قضى لها ، قال فأخبرني زفر بن أوس بن الحداد أن سبيعة أخبرته ، والفاصل و أخبرني زفر ، هو عبيد الله بن عبد الله ، بين ذلك النسائي في روايته من طريق أبي زيد بن أنيسة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب ، ووضح بذلك أن لابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فيه طريقين . الطريق الثالثة رواية هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن غزوة أن سبيعة الأسلمية نفسها ، وهذا يحتمل أن يكون المسور حمله أو أرسله عن سبيعة أو حضر القصة ، فإنه حفظ خطبة النبي ﷺ في شأن فاطمة الزهراء وكانت قبل قصة سبيعة ، فلمله حضر قصة سبيعة أيضا . قوله في الطريق الأولى ( إن امرأة من أسلم يقال لها سبيعة ) هي بمجمله وموحدة ثم هي بمجمله تصغير سبيح ، ووقع في المغازي و سبيعة

بنت الحارث ، وذكرها ابن سعد في المهاجرات ، ووقع في رواية لابن إسحق عند أحمد دسيسة بنت أبي بردة الأسلمي ، فان كان محفوظا فهو أبو بردة آخر غير الصحابي المشهور ، وهو إما كنية للحارث والد سبيعة أو نسبت في الرواية المذكورة الى جد لها . قوله ( كانت تحت زوجها ) تقدم في غزوة بدر أيضا تسميته دسيدة بن خولة ، وفيه أنه من بني عامر بن أذى . وثبت فيه أنه كان من حلفائهم . قوله ( توفي عنها ) تقدم هناك أنه توفي في حجة الوداع ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق على ذلك ، وفي ذلك نظر فقد ذكر ، محمد بن سعد أنه مات قبل الفتح ، وذكر الطبري أنه مات سنة سبع ، وقد ذكرت شيئا من ذلك في كتاب الوصايا ، وتقدم في تفسير الطلاق أنه قتل ، ومعظم الروايات على أنه مات وهو المعتمد ، ووقع للكرمانى : لعل سبيعة قالت قتل بناء على ظن منها في ذلك فتبين أنه لم يقتل ، وهذا الجمل مجمل السمع ، وإذا ظنت سبيعة أنه قتل ثم تبين لها أنه لم يقتل فكيف تجوز بعد دهر طويل بأنه قتل ؟ فالعتمد أن الرواية التي فيها قتل ان كانت محفوظة ترجعت لانها لاتتافى مات أو توفي ، وإن لم يكن في نفس الامر قتل فهي رواية شاذة . قوله ( خطبها أبو السنايل ) بمهمة ونون ثم واحدة جمع سنبلة ، اختلف في اسمه فقيل عمرو قاله ابن البرقي عن ابن هشام عن يثقب به عن الزهري ، وقيل عامر روى عن ابن إسحاق ، وقيل حبة بموحدة بعد المهمة ، وقيل بنون وقيل ليديريه ، وقيل أصرم ، وقيل عبد الله ، ووقع في بعض الشروح وقيل بغيض . قلت : وهو غلط والسبب فيه أن بعض الأئمة سئل عن اسمه فقال : بغيض يسأل عن بغيض ، فظن الشارح أنه اسمه ، وليس كذلك لأن في بقية الخبر اسمه ليديريه ، وجزم السكري بأن اسمه كنيته ، وبمكة بموحدة ثم مهمة ثم كافين بوزن جعفر بن الحارث بن حميلة بن السباق بن عبد القدار ، وكذا نسبته ابن إسحق ، وقيل هو ابن بمكة بن الحجاج بن الحارث بن السباق نقل ذلك عن ابن الكلبي ابن عبد البر قال : وكان من الألفية وسكن الكوفة ، وكان شاعرا ، ونقل الترمذي عن البخاري أنه قال : لا يعلم أن أبا السنايل عاش بعد النبي ﷺ ، وكذا قال ، لكن جزم ابن سعد أنه بقي بعد النبي ﷺ زمانا ، وقال ابن منده في الصحابة ، عداة في أهل الكوفة ، وكذا قال أبو نعيم انه سكن الكوفة ، وفيه نظر لأن خليفة قال : أقام بمكة حتى مات ، وتبعه ابن عبد البر ، ويؤيد كونه عاش بعد النبي ﷺ قول ابن البرقي : ان أبا السنايل تزوج سبيعة بعد ذلك ، وأولدها سنايل بن أبي السنايل ، ومقتضى ذلك أن يكون أبو السنايل عاش بعد النبي ﷺ ، لانه وقع في رواية جديريه بن سعيد عن أبي سلمة أنها تزوجت الشاب ، وكذا في رواية داود بن أبي عامر أنها تزوجت فتى من قومها ، وتقدم أن قصتها كانت بعد حجة الوداع فيحتاج - ان كان الشاب دخل عليها ثم طلقها - الى زمان عدة منه ثم الى زمان الحمل حتى تضع وتلد سنايل حتى صار أبوه يكنى به أبا السنايل ، وقد أفاد محمد بن وضاح فيما حكاه ابن بشكوال وغيره عنه أن اسم الشاب - الذي خطب سبيعة هو وأبو السنايل فأثرت على أبي السنايل - أبو البشر بن الحارث ، وضبطه بكسر الموحدة وسكون المعجمة ، وقد أخرج الترمذي والنسائي قصة سبيعة من رواية الأسود عند أبي السنايل بسند على شرط الشيخين إلى الأسود وهو من كبار التابعين من أصحاب ابن مسعود ولم يوصف بالتدليس ، فالحديث صحيح على شرط مسلم ، لكن البخاري على قاعدة في اشتراط ثبوت الفقاء ولو مرة فلماذا قال ما نقله الترمذي . قوله ( فأبى أن تنكحه ) وقع في رواية الموطأ ، خطبها رجلان أحدهما شاب وكمل ، خطب الى الشاب ، فقال السكيل لم تحمل ، وكان أهلها غيبا فرجا أن يؤثروه بها . قوله ( فقالت والله ما يصلح أن تنكحها

حتى تصدى آخر الاجلين ، فسكرت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي ﷺ فقال انكمهي ( قال عياض : هكذا وقع عند جميعهم ) وقالت والله ما يصلح الا لابن السكن فعنده وقال ، مكان ، وقالت ، وهو الصواب . قلت : وكذا في الاصل الذي عندنا من رواية أبي ذر عن مشايخه ، بل قال ابن التين انه عند جميعهم وقال ، الا عند القاسمي ، فقلت ، بزيادة التاء ، وهذا أقرب مما قال عياض . ثم قال عياض : والحديث مبني على نقص منه قولها ، فنقصت بعد ليال خطابت الخ . قلت : قد ثبت الحزوف في رواية ابن ملحان التي أشرت اليها عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه ولفظه ، فسكرت قريبا من عشرين ليلة ثم ندمت ، وقد وقع للبخاري اختصار المن في الطريق الثانية بأبلغ من هذا ، فانه اقتصر منه على قوله ، انه كتب الى ابن أرقم أن يسأل سبيعة الأسلمية كيف أفتاها النبي ﷺ ؟ فقالت : أفتاني إذا حلت أن أنسكح ، فأبهم اسم ابن أرقم ونسبه الى جده كما نهت عليه وطوي ذكر أكثر القصة وتقديره : فأتاها فساءلها ، فأخبرته ، فكتب اليه الجواب : اني سألتها فذكرت القصة ، وفي آخرها وقالت الخ . وقد وقع بيانه واضحا في تفسير الطلاق من رواية يونس عن الزهري وفيه ، فسكرت عمر بن عبد الله بن الأرقم الى عبد الله بن حنبل يخبره أن سبيعة بنت الحارث أخبرته أنها كانت تحت سعد بن خولة فوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل ، فلم تنجب أن وضعت حملها ، فلما تمت عن نفاسها تحملت للخطاب ، فدخل عليها أبو السنابل بن بهكك رجل من بني عبد الدار فقال : مالي أراك تحملي للخطاب ترجين النكاح ؟ فانك والله ما أنت بناكح حتى يمر عليك أربعة أشهر وعشر ، قالت سبيعة : فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين أمسيت فأيت رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك ، فأفتاني بأنني قد حلت حين وضعت حملي ، وأمرني بالتزويج إن بدالي . وقوله في هذه الطريق الثانية ، فسكرت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي ﷺ ، قد يخالف في الظاهر قوله في رواية الزهري المذكورة ، فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين أمسيت ، فانه ظاهر في أنها توجهت الى النبي ﷺ في مساء اليوم الذي قال لها فيه أبو السنابل ما قال ، ويمكن الجمع بينهما أن يحمل قولها حين أمسيت على ارادة وقت توجهها ، ولا يلزم منه أن يكون ذلك في اليوم الذي قال لها فيه ما قال . قوله في الرواية الثالثة ( ان سبيعة نفست ) بضم النون وكسر الفاء أي ولدت . قوله ( بعد وفاة زوجها بليال ) كذا أبهم المدة ، وكذا في رواية سليمان بن يسار عند مسلم مثله ، وفي رواية الزهري ، فلم تنجب أن وضعت ، ووقع في رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عن سبيعة عند أحمد ، فلم أمك إلا شهرين حتى وضعت ، وفي رواية داود بن أبي عاصم ، فولدت لأدنى من أربعة أشهر ، وهذا أيضا مبهم ؛ وفي رواية يحيى بن أبي كثير الماضية في تفسير الطلاق ، فوضعت بعد موته بأربعين ليلة ، وكذا في رواية شيخان عنه ، وفي رواية حجاج الصواف عند النسائي ، بعشرين ليلة ، ووقع عند ابن أبي حاتم من رواية أيوب عن يحيى بعشرين ليلة أو خمس عشرة ، ووقعت في رواية الأسود ، فوضعت بعد وفاة زوجها بثلاثة وعشرين يوما أو خمسة وعشرين يوما ، كذا عند الترمذي والنسائي ، وعند ابن ماجه ، ويضع وعشرين ليلة ، وكان الراوي ألقى الشك وأتى بلفظ يشمل الأسرين . ووقع في رواية عبد ربه بن سعيد ، بنصف شهر ، وكذا في رواية شعبة بلفظ ، خمسة عشر ، أصف شهر ، وكذا في حديث ابن مسعود عند أحمد ، واجمع بين هذه الروايات متمثلة لاتحاد القصة ، ولعل هذا هو السر في إبهام من أبهم المدة ، اذ عمل الخلاف أن تضع لدون أربعة أشهر

وعشر، وهو هنا كذلك، فأقول ما قبل في هذه الروايات نصف شهر، وأما ما وقع في بعض الشروح أن في البخاري رواية عشر ليال وفي رواية للطبراني ثمان أو سبع فهو في مدة إقامتها بعد الوضع إلى أن استغثت النبي ﷺ لافي مدة بقية الحمل، وأكثر ما قيل فيه بالتصريح شهرين وبغيره دون أربعة أشهر. وقد قال جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتوى في الأمصار: إن الحامل إذا مات عنها زوجها تحمل بوضع الحمل وتنقضي عدة الوفاة، وخالف في ذلك هل فقال: تعتمد آخر الأجلين، ومعناه أنها إن وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر تربصت إلى إقضائها ولا تحمل بمجرد الوضع، وإن انقضت المدة قبل الوضع تربصت إلى الوضع أخرجه سيد بن منصور وعبد بن حميد عن علي بسند صحيح وبه قال ابن عباس كما في هذه القصة، ويقال إنه رجع عنه، ويقويه أن المنقول من أتباعه وفاق الجماعة في ذلك، وتقدم في تفسير الطلاق أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنكر على ابن سيرين القول باقضاء عدتها بالوضع، وأنكر أن يكون ابن مسعود قال بذلك، وقد ثبت عن ابن مسعود من عدة طرق أنه كان يوافق الجماعة حتى كان يقول: من شاء لاعنته على ذلك، ويظهر من مجموع الطرق في قصة سبيعة أن أبا السنابل رجع عن فتواه أولا أنها لا تحمل حتى تمضي مدة عدة الوفاة لأنه قد روى قصة سبيعة ورد التي ﷺ ما أنها ما أبو السنابل به من أنها لا تحمل حتى يمضي لها أربعة أشهر وعشر ولم يرد عن أبي السنابل تصريح في حكمها لو انقضت المدة قبل الوضع هل كان يقول بظاهر إطلاقه من انقضاء المدة أولا؟ لكن نقل غير واحد الإجماع على أنها لا تنقضي في هذه الحالة الثانية حتى تضع، وقد وافق سحنون من المالكية عليها نقله المازري وغيره. وهو شذوذ مردود لأنه إحداهن خلاف بعد استقرار الإجماع، والسبب الحامل له الحرص على العمل بالآيتين اللتين تعارض عمومهما، فقوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) عام في كل من مات عنها زوجها، يشمل الحامل وغيرها، وقوله تعالى (وأولات الأحمال أحملن أن يرضعن حملن) عام أيضا يشمل المطلقة والمتوفى عنها، فجمع أولئك بين العمومين بقصر الثانية على المطلقة بقرينة ذكر عدد المطلقات كالأيسة والصغيرة قبامها، ثم لم يهملوا ما تنازلته الآية الثانية من العموم، لكن قصروه على من مضت عليها المدة ولم تضع، فكان تخصيص بعض العموم أولى وأقرب إلى العمل بمقتضى الآيتين من إلغاء أحدهما في حق بعض من شمله العموم، قال القرطبي: هذا نظر حسن، فإن الجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الأصول، لكن حديث سبيعة نص بأنها تحمل بوضع الحمل فكان فيه بيان للرد بقوله تعالى (يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) أنه في حق من لم تضع، وإلى ذلك أشار ابن مسعود بقوله: إن آية الطلاق نزلت بعد آية البقرة، وفهم بعضهم منه أنه يرى نسخ الأولى بالأخيرة، وليس ذلك مراده، وإنما يعني أنها خصصة لها فإنها أخرجت منها بعض متناولاتها. وقال ابن عبد البر: لو لا حديث سبيعة لكان القول ما قال علي وابن عباس لانهما عدتان مجتمعان بصفتين وقد اجتمعتا في الحامل المتوفى عنها فلا تخرج من عدتها إلا بيةين واليقين آخر الأجلين. وقد اتفق الفقهاء من أهل الحجاز والعراق أن أم الولد لو كانت متزوجة مات زوجها ومات سيدها معا أن عليها أن تأتي بالعدة والاستبراء بأن يتربص أربعة أشهر وعشرا فيما حيضة أو بعدها، ويرجع قول الجمهور أيضا بأن الآيتين وإن كانتا عامتين من وجه خاصيتين من وجه فكان الاحتياط أن لا تنقضي المدة إلا بآخر الأجلين، لكن لما كان المعنى المقصود الأصل من المدة براءة الرحم - ولا سيما فيمن تحيض - يحصل المطالب بالوضع، ووافق ما دل عليه حديث سبيعة، ويقويه قول ابن مسعود

في تأخر نزول آية الطلاق عن آية البقرة . واستدل بقوله : « فافتأني بأني حلت حين وضعت حمل ، بأنه يجوز العقد عليها اذا وضعت ولو لم تطهر من دم النفاس ، وبه قال الجمهور ، والى ذلك أشار ابن شهاب في آخر حديثه عند مسلم بقوله « ولا أرى بأساً أن تزوج حين وضعت وإن كانت في دمها غير أنه لا يفرها زوجها حتى تطهر » . وقال الشعبي والحسن والنخعي ومحمد بن سنان : لا تنكح حتى تطهر ، قال القرطبي : وحديث سبيعة حجة عليهم ، ولا حجة لهم في قوله في بعض طرقه « فلما نكحت من نفاسها ، لأن لفظ نكحت كما يجوز أن يكون معناه طهرت جاز أن يكون استعملت من ألم النفاس ، وعلى تقدير تسليم الأول فلا حجة فيه أيضاً لأنها حكاية واقعة سبيعة ، والحجة إنما هو في قول النبي ﷺ « إنها حلت حين وضعت » ، كما في حديث الزهري المتقدم ذكره ، وفي رواية معمر عن الزهري « حلت حين وضعت حملك » ، وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي بن كعب « أن امرأته أم الطفيل قالت لعمر قد أمر رسول الله ﷺ سبيعة أن تنكح إذا وضعت » ، وهو ظاهر القرآن في قوله تعالى ( أن يضعن حملهن ) فعلى الحمل يحين الوضع وقصره عليه ولم يقل إذا طهرت ولا إذا انقطع دمك ، فصح ما قال الجمهور . وفي قصة سبيعة من الفوائد أن الصحابة كانوا يفترقون في حياة النبي ﷺ ، وأن الفتى إذا كان له ميل إلى الشيء لا ينبغي له أن يفتى فيه لئلا يحمله الميل إليه على ترجيح ما هو مرجوح كما وقع لأبي السنابل حيث أفتى سبيعة أنها لا تحل بالوضع لكونه كان خطبها فتمتعه وزوجها أنها إذا قبلت ذلك منه وانتطرت مضي المدة حضر أهلها فغربوها في زواجه دون غيره . وفيه ما كان في سبيعة من الشهامة والفظظة حيث ترددت فيما أفتاها به حتى حملها ذلك على استيضاح الحكم من الشارع ، وهكذا ينبغي لمن اذنب في فتوى المفتي أو حكم الحاكم في مواضع الاجتهاد أن يبحث عن النص في تلك المسألة ، وأما ما وقع من أبي السنابل من ذلك هو السر في إطلاق النبي ﷺ أنه كذب في الفتوى المذكورة كما أخرجه أحمد من حديث ابن مسعود ، على أن الخطأ قد يطلق عليه الكذب وهو في كلام أهل الحجاز كثير ، وعنه بعض العلماء على ظاهره فقال : إنما كذبه لأنه كان عالماً بالقصة وأفتى بخلافه حكاه ابن داود عن الشافعي في وشرح المختصر ، وهو بعيد . وفي الرجوع في الوقائع إلى الأهل ، ومباشرة المرأة السؤال عما ينزل بها ولو كان مما يستحي النساء من مثله لكن خروجها من منزلها ليلا يكون أسوأ لها كما فعلت سبيعة . وفيه أن الحامل تنقض عدتها بالوضع على أي صفة كان من مضنة أو من علقه ، سواء استبان خلق الأذى أم لا ، لأنه ﷺ « رتب الحل إلى الوضع من غير تفصيل » ، وتوقف ابن دقيق العيد فيه من جهة أن الغالب في إطلاق وضع الحامل هو الحمل التام المتخلق ، وأما خروج المضنة أو العلقه فهو نادر ، والحل على الغالب أقوى ، ولهذا نقل عن الشافعي قول بأن العدة لا تنقض بوضع قطعة لحم ليس قيم . بصورة بيضة ولا خفية ، وأجيب عن الجمهور بأن المقصود في اقتضاء العدة براءة الرحم ، وهو حاصل بخروج المضنة أو العلقه ، بخلاف أم الولد فإن المقصود منها الولادة . وما لا يصدق عليه أنه أصل آدمي لا يقال فيه ولدت . وفيه جواز تحمل المرأة بعد انقضاء عدتها لمن يخطبها ، لأن في رواية الزهري التي في المغازي « فقال ما لي أراك تحمل للخطاب » وفي رواية ابن إسحق « فمبأث للنكاح واغتضبت » وفي رواية معمر عن الزهري عند أحمد « فأتيا أبو السنابل وقد اكتحل ، وفي رواية الأسود « فتطليت وتضمت » ، وذكر السكرماني أنه وقع في بعض طرق حديث سبيعة أن زوجها مات وهي حاملة وفي معظمها حامل وهو الأشهر لأن الحمل من صفات النساء فلا يحتاج إلى علامة التأنيث ، ووجه الأول أنه أريد بأنها ذات حمل بالعلم كما قيل في قوله تعالى ( تدخل كل

مرضعة ( فلأريد أن الارضاع من شأنها قبل كل مرضع اهـ . والذي وقفنا عليه في جميع الروايات وهو حامل ، وفي كلام أبي السنابل ولست بنا كبح ، واستدل به على أن المرأة لا يجب عليها التزويج لقولها في الخبر من طريق الزهري « وامرني بالتزويج إن بد لي » وهو مبين للرداء من قوله في رواية سليمان بن يسار « وأمرها بالتزويج ، فيكون معناه وأذن لها ، وكذا ما وقع في الطريق الأولى من الباب ، فقال الزكفي ، وفي رواية ابن إسحق عند أحمد ، فقد حلت فتزوجي ، ووقع في رواية الأسود عز ، أبي السنابل عند ابن ماجه في آخره ، فقال إن وجدت زوجا صالحا فتزوجي ، وفي حديث ابن مسعود عند أحمد إذا أتاك أحد ترضيته ، وفيه أن الثيب لا تزوج إلا برضاها من رضاه ولا إجبار لأحد عليها ، وقد تقدم بانه في غير هذا الحديث

٤ - باب قول الله تعالى ﴿ وَالطَّلَاقُ ثَلَاثُ حَيَضٍ بَاطِلٌ بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ ﴾ . وقال إبراهيم فبين تزوج في الدقة لحاضته عنده ثلاث حيض بآت من الأول ، ولا تحبس به لمن بعده . وقال الزهري تحبس وهذا أحب إلى سفيان بن عيينة قول للزهري . وقال معمر : يقال أقرأت المرأة إذا دنا حيضها ، وأقرأت إذا دنا طهرها . ويقال ما قرأت يسلي قط إذا لم تجمع ولدا في طهرها

قوله ( باب قول الله تعالى : وانطلقتا يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) سقط لفظ د باب « لا يذر » والمراد بالمطلقات هنا ذوات الحيض كما دلت عليه آية سورة الطلاق المذكورة قبل ، والمراد بالتربص الانتظار وهو خير بمعنى الأمر ، وقرأ الجمهور « قروء » بالهمز وعن نافع بتشديد الواو بغير همز . قوله ( وقال إبراهيم ) هو النخعي ( فبين تزوج في الدقة لحاضته عنده ثلاث حيض بآت من الأول ولا تحبس به لمن بعده ، وقال الزهري : تحبس ، وهذا أحب إلى سفيان ) زاد في نسخة الصحافي « يعني قول للزهري ، وصلة ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن ابن مهدي « عن سفيان وهو الثوري عن مغيرة عن إبراهيم في رجل طلق لحاضته وتزوجها رجل لحاضته ، قال : بآت من الأول ، ولا تحبس الذي بعده ، وعن سفيان عن معمر عن الزهري « تحبس ، قال ابن عبد البر لا أعلم أحدا ممن قال الأقراء الاطهار يقول هذا غير الزهري . قال : ويلزم على قوله أن المعتدة لا تحمل حتى تدخل في الحيضة الرابعة ، وقد اتفق علماء المدينة من الصحابة فمن بعدهم وكذا الشافعي ومالك وأحمد وأتباعهم على أنها إذا طلعت في الحيضة الثالثة طهرت بشرط أن يقع طلائها في الطهر ، وأما لو وقع في الحيض لم تعد بتلك الحيضة . وذهب الجمهور إلى أن من اجتمعت عليها عدتان أنها تعد عدتين ، وعن الحنفية ورواية عن مالك يكنى لها عدة واحدة كقول الزهري والله أعلم . قوله ( وقال معمر : يقال أقرأت المرأة الخ ) معمر هو أبو عبيدة بن المثنى ، وقد تقدم بيان ذلك عنه في أوائل تفسير سورة التور ، وقوله « يسلي » بكسر الموحدة وفتح المهملة والتنوين بغير همز ، السلي هو غشاء الولد . وقال الاخفش : أقرأت المرأة إذا صارت ذات حيض ، والقرء اقتضاء الحيض ويقال هو الحيض نفسه ، ويقال هو من الاضداد . ومراد أبي عبيدة أن القرء يكون بمعنى الطهر ومعنى الحيض ومعنى الغنم والجمع وهو كذلك ، وجزم به ابن بطال وقال : لما احتملت الآية واختلف العلماء في المراد بالأقراء فيها ترجع قول من قلل إن الأقراء الاطهار بمحدث ابن عمر حيث أمره رسول الله ﷺ أن يطلق في الطهر ، وقال في حديثه « ذلك البدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء » فدل على أن المراد بالأقراء الاطهار والله أعلم

٤١ - **باب قصة فاطمة بنت قيس وقوله** (واتقوا الله ربكم ، لانخرجوهن من بيوتهن ، ولا يخرجن لآل إن يأتين بفاحشة مبينة . وتلك حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعل الله يمحيط بحد ذلك أمرا . أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقنا عليهن ، وإن كن أولات حمل فأتقوا عليهن حتى يضعن حملهن - إلى قوله - بعد عسر يسرا )

٥٣٢١ ، ٥٣٢٢ - **حدثنا** إسماعيل **حدثني** مالك **عن** يحيى **بن** سعيد **عن** القاسم **بن** محمد **وسليان بن يسار** أنه سمعهما يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم ، فافتقها عبد الرحمن ، فارتدت عائشة أم المؤمنين إلى مروان - وهو أمير المدينة - اتقى الله وأرددها إلى بيتها . قال مروان في حديث سليمان : إن عبد الرحمن بن الحكم غلبني . وقال القاسم بن محمد : أو ما بملك شأن فاطمة بنت قيس ؟ قالت : لا يضرك أن لا تذكر حديث فاطمة . فقال مروان بن الحكم : إن كان بك شر فحسبك ما بين هذين من الشر .

[ الحديث ٥٣٢٦ - أطرافه في : ٥٣٢٣ ، ٥٣٢٥ ، ٢٥٧٧ ]

[ الحديث ٥٣٢٢ - أطرافه في : ٥٣٢٤ ، ٥٣٢٦ ، ٥٣٢٨ ]

٥٣٢٣ ، ٥٣٢٤ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** عبد رزاق **حدثنا** مغيرة **عن** عبد الرحمن بن القاسم **عن** أبيه **عن** عائشة أنها قالت : ما فاطمة ، ألا اتقى الله ؟ بنى في قولها : لا سكني ولا نفقة .

٥٣٢٥ ، ٥٣٢٦ - **حدثنا** عمرو بن عباس **حدثنا** ابن مهدي **حدثنا** سفيان **عن** عبد الرحمن بن القاسم **عن** أبيه قال : قال عروة بن الزبير لعائشة : ألم ترين إلى فلاة بنت الحكم طلقها زوجها البتة فخرجت ؟ قالت : بئس ما صنعت . قال : ألم تسمي قول فاطمة ؟ قالت : أما إنه ليس لما خير في ذكر هذا الحديث . وزاد ابن أبي الزناد من هشام عن أبيه : عابت عائشة أشد العيب وقالت : إن فاطمة كانت في مكان وحش فغضب علي فاحمها فلذلك أرخص لها النبي ﷺ .

**قوله** ( قصة فاطمة بنت قيس ) كذا لاكثر ، لبعضهم « باب » وبه جزم ابن بطلال والاسماعيل ، وفاطمة هي بنت قيس بن خالد من بني محارب بن فهر بن مالك ، وهي أخت الضحاك بن قيس الذي ولي العراق ليؤيد بن معاوية وقتل مرج راحط ، وهو من صفار الصحابة ، وهي أسن منه وكانت من المهاجرات الاول ، وكان لها عقل وجمال وتزوجها أبو عمرو بن حفص - ويقال أبو حفص بن عمرو - بن المغيرة المخزومي وهو ابن عم خالد بن الوليد بن المغيرة فخرج مع علي لما بعثه النبي ﷺ إلى اليمن فبعث إليها بتطليقة فالتفت بهيها ، وأمر ابن عمه الحارث بن هشام وعياش بن أبي ربيعة أن يديها لها تمرا وشعيرا ، فاستقلت ذلك وشكرت إلى النبي ﷺ فقال لها : ليس لك

سكنى ولا نفقة ، هكذا أخرج مسلم قصتها من طرق متعددة عنها . ولم أرها في البخارى وإنما ترجم لها كما ترى ، وأورد أشياء من قصتها بطريق الإشارة إليها ، وهم صاحب د العمد ، فأورد حديثها بطوله في المتفق . وانفقت الروايات عن فاطمة على كثرتها عنها أنها بانت بالطلاق ، ووقع في آخر صحيح مسلم في حديث الجساسة عن فاطمة بنت قيس ، وكنت ابن المغيرة ، وهو من خيار شباب قريش يومئذ ، فأصيب في الجهاد مع رسول الله ﷺ ، فلما تأيحت خطبتي أبو جهم ، الحديث . وهذه الرواية وهم ، ولكن أولها بعضهم على أن المراد أصيب بجراحة أو أصيب في ماله أو نحو ذلك حكاه النووى وغيره ، والذي يظهر أن المراد بقولها : أصيب ، أى مات على ظاهره ، وكان في بعت على الى اليمن ، فيصدق أنه أصيب في الجهاد مع رسول الله ﷺ ، أى في طاعة رسول الله ﷺ ، ولا يلزم من ذلك أن تكون بينوتها منه بالموت بل بالطلاق السابق على الموت ، فقد ذهب جمع جمع الى أنه مات مع على بايمن وذلك بعد أن أرسل اليها بطلاتها ، فإذا جمع بين الروایتين استقام هذا التأويل وارتفع الهم ، ولكن يبعد بذلك قول من قال إنه بقي الى خلافة عمر . قوله (وقول الله هو وجل : واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن الآية) كذا للاكثر ، وللنسفي بعد قوله بيوتهن ، الى قوله بعد عشر يسرا ، ، وساق الآيات كلها الى « يسرا » في رواية كريمة . قوله (إسماعيل) هو ابن أبي أويس . قوله (يحيى بن سعيد بن العاص) أى ابن سعيد ابن العاص بن أمية ، وكان أبوه أمير المدينة لمعاوية ، ويحيى هو أخو عمرو بن سعيد المعروف بالاشدق . قوله (طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم) هى بنت أخى مروان الذى كان أمير المدينة أيضا لمعاوية حينئذ وولى الخلافة بعد ذلك ، واسمها عمة فيما قيل ، وسيأتى في الخبر الثالث أنه طلقها البتة . قوله (قال مروان في حديث سليمان إن عبد الرحمن غلبني) وهو موصول بالاسناد المذكور الى يحيى بن سعيد ، وهو الذى فصل بين حديثي شيبخه فساق ما اتفقا عليه ثم بين لفظ سليمان وهو ابن يسار وحده ولفظ القاسم بن محمد وحده ، وقول مروان ان عبد الرحمن غلبني أى لم يطقني فدعها الى بيتها ، وقيل مراده غلبني بالحجة لأنه احتج بالشرا الذى كان يؤتمرها . قوله (قالت لا يضرك أن لا تذكر حديث فاطمة) أى لأنه لا حجة فيه لجواز انتقال المطلقة من منزلها بغير سبب : قوله (فقال مروان بن الحكم ان كان بك شر) أى إن كان عندك أن سبب خروج فاطمة ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشر فهذا السبب موجود ولذلك قال « غلبك ما بين هذين من الشر » ، وهذا مصير من مروان الى الرجوع عن رد خبر فاطمة فقد كان أنكر ذلك على فاطمة بنت قيس كما أخرجه النسائي من طريق شعيب عن الزهري « أخرتني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان طلق بنت سعيد بن زيد البتة وأما حزمة بنت قيس ، فامرئتها خالتها فاطمة بنت قيس بالانتقال ، فسمع بذلك مروان فأنكر ، فذكرت أن خالتها أخبرتها أن رسول الله ﷺ أفتاها بذلك ، فأرسل مروان فيصة بن ذؤيب الى فاطمة يسألها عن ذلك فذكرت ، الحديث ، وأخرجه مسلم من طريق معمر عن الزهري دون ما في أوله وزاد « فقال مروان لم يسمع هذا الحديث إلا من امرأة فاستأخذ بالصفة التي وجدناها عليها الناس » ، وسيأتى له طريق أخرى في الباب الذى بعده ، فكان مروان أنكر الخروج مطلقا ثم رجع الى الجواز بشرط وجود عارض يقتضى جواز خروجها من منزل الطلاق كما سيأتى . قوله (حدثنا محمد بن بشار) كذا في الروايات التي اتصلت لنا من طريق الثوري ، وكذا أخرجه الاسماعيل . عن ابن عبد الكريم عن بنادر وهو محمد بن بشار ، وقال المزني في « الاطراف » أخرجه البخارى عن محمد بن ميسرة وهو محمد بن بشار كذا



نسبه أبو مسمود . قلت ولم أره غير منسوب إلا في رواية النسفي عن البخاري ، وكأنه وقع كذلك في د أطراف خلف ، ومنها نقل المزي ، ولم أنبه على هذا الموضع في المقدمة اعتيادا على ما اتصل لنا من الروايات إلى الفريرى . **قوله** ( عن عائشة أنها قالت : ما لفاطمة ، ألا تنق الله ؟ يعنى في قولها : لا سكنى ولا نفقة ) وقع في رواية مسلم من هذا الوجه ، ما لفاطمة خير أن تذكر هذا ، كأنها تشير إلى أن سبب الإذن في انتقال فاطمة ما تقدم في الخبر الذى قبله ، ويؤيده ما أخرج النسائي من طريق ميمون بن مهران قال : قدمت المدينة فقلت لسعيد بن المسيب : إن فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من بيئتها ، فقال : إنها كانت لسنة ، ولأبي داود من طريق سليمان بن يسار : إنما كان ذلك من سوء الخلق . **قوله** ( سفيان ) هو الثوري . **قوله** ( قال عروة ) أى ابن الربيع ( لعائشة : ألم ترى إلى فلاة بنت الحكم ) نسبا إلى جدها ، وهى بنت عبد الرحمن بن الحكم كافي الطريق الأولى . **قوله** ( فقالت بنتى ما صنعت ) في رواية الكشميضى : ما صنع ، أى زوجها في تمكينها من ذلك ، أو أبوها في موافقتها ، ولهذا أرسلت عائشة إلى مروان عنها وهو الأمير أن يردها إلى منزل الطلاق . **قوله** ( ألم تسمى قول فاطمة ) يحتمل أن يكون قائل د قال ، هو عروة . **قوله** ( قالت : أما إنه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث ) في رواية مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه د تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن بن الحكم فطلقها وأخرجها ، فأتيت عائشة فأخبرتها فقالت : ما لفاطمة خير في أن تذكر هذا الحديث ، كأنها تشير إلى ما تقدم وأن الشخص لا ينبغي له أن يذكر شيئا عليه فيه غضاضة . **قوله** ( وزاد ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه : عابت عائشة أشد العيب وقالت : أن فاطمة كانت في مكان وحش ، غيف حل فاحتبها فذلك أرخص لها النبي ﷺ ) وصله أبو داود من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد بلفظ د لقد طابت ، وزاد يعنى فاطمة بنت قيس ، وقوله درحش ، بفتح الواو وسكون الهملة بعدها مدمجة أى حال لا أنيس به ، ولرواية ابن أبي الزناد هذه شاهد من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة لكن قال د عن أبيه عن فاطمة بنت قيس قالت : قلت يا رسول الله إن زوجى طلقني ثلاثا فأعاف أن يقتحم علي ، فأمرها فتحولت ، وقد أخذ البخاري الترجمة من مجموع ما ورد في قصة فاطمة فرتب الجواز على أحد الأمرين : إما خشية الانتحام عليها وإما أن يقع منها على أهل طلاقها خش من القول ، ولم ير بين الأمرين في قصة فاطمة معارضة لاحتمال وقوعها معا في شأنها . وقال ابن المنير : ذكر البخاري في الترجمة عاتين وذكر في الباب واحدة فقط ، وكأنه أوما إلى الأخرى إما لورودها على غير شرطه وإما لأن الخوف عليها إذا اقتضى خروجها ، فله الخوف منها ، بل لعله أولى في جواز إخراجها ، فلما صح عنده معنى العلة الأخرى ضمنها الترجمة . وتعمق بأن الاختصار في بعض مارق الحديث على بعضه لا يمنع قبول بعض آخر إذا صح طريقه ، فلا مانع أن يكون أصل شكواها ما تقدم من استغلال النفقة ، وأنه اتفق أنه بدأ منها بسبب ذلك شر لأصهارها وأطلع النبي ﷺ عليه من قبلهم وخشى عليها إن استمرت هناك أن يتركوها بفهر أنيس فأمرت بالانتقال . قلت : ولعل البخاري أشار بالثاني إلى ما ذكره في الباب قبله من قول مروان لعائشة د أن كان بك شره ، فانه يومى إلى أن السبب في ترك أمرها بملزمة السكن ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشر . وقال ابن دقيق العيد : سياق الحديث يقتضى أن سبب الحكم أنها اختلفت مع الوكيل بسبب استغلالها ما أعطاه ، وأنها لما قال لها الوكيل لا نفقة لك سألت النبي ﷺ فأجابه بأنفس لا نفقة لها ولا سكنى ، فاعتضى أن التعليل إنما هو

بسبب ما جرى من الاختلاف لا بسبب الاقتحام والبداء ، فإن قام دليل أقوى من هذا الظاهر عمل به . قنت : المتفق عليه في جميع طرق أن الاختلاف كان في النفقة . ثم اختلفت الروايات : ففي بعضها د فقال لا نفقة لك ولا سكنى ، وفي بعضها أنه لما قال لها د لا نفقة لك ، استأذنته في الانتقال فاذن لها ، وكلها في صحيح مسلم ، فإذا جمعت ألفاظ الحديث من جميع طرق خرج منها أن سبب استئذنها في الانتقال ما ذكر من الخوف عليها ومنها ، واستقام الاستدلال حينئذ على أن السكنى لم تسقط لذاتها وإنما سقطت للسبب المذكور . نعم كانت فاطمة بنت قيس تجزم بإسقاط سكنى البائن ونفقةها وتستدل لذلك كما سيأتي ذكره ، ولهذا كانت عاتبة تنكر عليها . ( تنبيه ) : طعن أبو محمد بن حزم في رواية ابن أبي الزناد الملقبة فقال : عبد الرحمن بن أبي الزناد ضعيف جدا ، وحكم على روايته هذه بالبطلان ، وتعقب بأنه مختلف فيه ، ومن طعن فيه لم يذكر ما يدل على تركه فضلا عن بطلان روايته . وقد حرم يحيى بن معين بأنه أثبت الناس في هشام بن عروة ، وهذا من روايته عن هشام ، قاله در البخاري ما أكثر استحضاره وأحسن تصرفه في الحديث والنفقة . وقد اختلف السلف في نفقة المطابقة البائن وسكنائها : فقال الجمهور لا نفقة لها ولها السكنى ، واحتجوا لإثبات السكنى بقوله تعالى ( أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ) ولاسقاط النفقة بمفهوم قوله تعالى ( وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن ) فإن مفهومه أن غير الحامل لا نفقة لها وإلا لم يكن لتخصيصها بالذكر معنى ، والسياق يفهم أنها في غير الرجعية ، لأن نفقة الرجعية واجبة لو لم تكن حاملا . وذهب أحمد وإسحق وأبو ثور إلى أنه لا نفقة لها ولا سكنى على ظاهر حديث فاطمة بنت قيس ، ونازعوا في تناول الآية الأولى المطابقة البائن ، وقد احتج فاطمة بنت قيس صاحبة القصة على مروان حين بلغها إنكاره بقولها : يئني وبينكم كتاب الله ، قال الله تعالى ( لا تخرجوهن من بيوتهن ) إلى قوله = يحدث بعد ذلك أمرا ( قالت هذا لمن كانت له مراجعة ، فأى أمر يحدث بعد الثلاث ؟ وإذا لم يكن لها نفقة وليست حاملا فلام بمبعضها ؟ وقد وافق فاطمة على أن المراد بقوله تعالى ( يحدث بعد ذلك أمرا ) المراجعة فتادة الحسن والسدى والضحك أخرجه الطبري عنهم ولم يحك عن أحد غيرهم خلافا ، وحكى غيره أن المراد بالامر ما يأتي من قبل الله تعالى من نسخ أو تخصيص أو نحو ذلك فلم ينحصر ذلك في المراجعة ، وأما أخرجه أحمد من طريق الشعبي عن فاطمة في آخر حديثها مرفوعا د إنما السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة ، فهو في أكثر الروايات موقوف عليها ، وقد بين الخطيب في المدرج ، أن مجاهد بن سعيد تفرد برفعه وهو ضعيف ، ومن أدخله في رواية غير رواية مجاهد عن الشعبي فقد أدرجه ، وهو كما قال ، وقد تابع بعض الرواة عن الشعبي برفعه مجاهدا لكنه أضعف منه . وأما قولها د إذا لم يكن لها نفقة فلام يحبسوها ، ؟ فأجاب بعض العلماء عنه بأن السكنى التي تدفعها النفقة هو حال الرجعية الذي يمكن معه الاستمتاع ولو كانت رجعية ، وأما السكنى بعد البينة فهو حق لله تعالى بدليل أن الزوجين لو اتفقا على إسقاط المدة لم تسقط بخلاف الرجعية فدل على أن لاملارمة بين السكنى والنفقة . وقد قال بمثل قول فاطمة أحمد وإسحق وأبو ثور ودادود وأتباعهم . وذهب أهل الكوفة من الحنفية وغيرهم إلى أن لها النفقة والسكنى ، وأجابوا عن الآية بأنه تعالى إنما قيد النفقة بمالة الحمل ليدل على إيجابها في غير حالة الحمل بطريق الأول ، لأن مدة الحمل تطول غالبا . ورده ابن السمعاني بمنع الملة في طول مدة الحمل ، بل تكون مدة الحمل أقصر من غيرها تارة وأطول أخرى فلا أولوية ؛ وبأن قياس الحامل على الحامل قاسد ، لأنه يتضمن إسقاط تقييد وردية النص في

القرآن والسنة . وأما قول بعضهم إن حديث فاطمة أنكره السلف عليها كما تقدم من كلام عائشة ، وكما أخرج مسلم من طريق أبي إسحق ، كنت مع الأسود بن يزيد في المسجد لحث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ، فأخذ الأسود كما من حصي لخصبه به وقال : وبلك تحدث بهذا ؟ قال عمر : لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت ، قال الله تعالى ( لا تخرجوهن من بيوتهن ) فالجواب هذه أن الدارقطني قال : قوله في حديث عمر ، وسنة نبينا ، غير محفوظ والمحفوظ ، لا ندع كتاب ربنا ، وكان الحامل له على ذلك أن أكثر الروايات ليست فيها هذه الزيادة ، لكن ذلك لا يرد رواية النفقة ، ولعل عمر أراد بسنة النبي ﷺ ما دلت عليه أحكامه من اتباع كتاب الله ، لا أنه أراد سنة مخصوصة في هذا ، وأما كان الحق ينطق على لسان عمر ، فإن قوله ، لا ندري حفظت أو نسيت ، قد ظهر مصداقه في أنها أطلقت في موضع التقييد أو صحت في موضع التخصيص كما تقدم بيانه ، وأيضاً فليس في كلام عمر ما يقتضي إيجاب النفقة وإنما أنكر إسقاط السكنى . وادعى بعض المنفية أن في بعض طرق حديث عمر ، للطائفة ثلاثا السكنى والنفقة ، وردده ابن السمعاني بأنه من قول بعض المجازفين فلا تحمل روايته ، وقد أنكر أحمد ثبوت ذلك عن عمر أصلاً ، ولعله أراد ما ورد من طريق إبراهيم النخعي عن عمر لكونه لم يات ، وقد بالغ الطحاوي في تقرير مذهبه فقال : خالفت فاطمة سنة رسول الله ﷺ لأن عمر روى خلاف ما روى ، فخرج المعنى الذي أنكر عليها عمر خروجاً صحيحاً ، وبطل حديث فاطمة فلم يجب العمل به أصلاً ، وعمرته على ما ذكر من المخالفة ما روى عمر بن الخطاب ، فإنه أوردته من طريق إبراهيم النخعي عن عمر قال ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : لها السكنى والنفقة ، وهذا منقطع لا تقوم به حجة

٤٢ - باب المطلقة إذا خشي عليها في مسكن زوجها أن يقتحم عليها ، أو تبدؤ على أهلها بفاحشة  
٥٣٢٧ ، ٥٣٢٨ - حدثني حبان أخبرنا عبد الله أخبرنا ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة

قوله ( باب المطلقة إذا خشي عليها في مسكن زوجها أن يقتحم عليها أو تبدؤ على أهلها بفاحشة ) في رواية الكشي عن علي أهله ، والافتحام الهجوم على الشخص بغير إذن ، والبذاء بالموحدة والمعجمة القول الفاحش . قوله ( حبان ) بكسر أوله والموحدة هو ابن موسى ، وعبد الله هو ابن المبارك . قوله ( ان عائشة أنكرت ذلك على فاطمة ) كذا أوردته من طريق ابن جريج عن ابن شهاب مختصراً ، وأوردته مسلم من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره ، أن فاطمة بنت قيس أخبرته أنها جاءت رسول الله ﷺ تستفتيه في خروجها من بيتها ، فأمرها أن تنقل إلى ابن أم مكتوم الاعمي ، فأبى مروان أن يصدق في خروج المطلقة من بيتها ، وقال عروة ، ان عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس ،

٤٣ - باب قول الله تعالى ( ولا تجعل لمن أن يكذب ما خلق الله في أرحامهن ) من المفضل والمحلل

٥٣٢٩ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي م - ج ٩ ص ٩٠ مع الجله

الله عنها قالت « لما أراد رسول الله ﷺ أن يفتر ، إذا صفق على باب خيائها كنيهة ، فقال لها : هجرى - أو حاقى - إنك لحابستنا ، أكنث أفتر يوم النحر ؟ قالت : نعم . قال : فانقرى إذا ،

قوله ( باب قول الله ) ولا يحل لمن أن يكتم ما خلق الله في أرحامه من الحيض والحمل ( كذا للاكثر وهو تفسير مجاهد ، وفصل أبو ذر بين « أرحامه » وبين « من » بدائرة إشارة الى أنه أريد به التفسير لا أنها قراءة ، وسقط حرف « من » للناسي ، وأخرج الطبري عن طائفة أن المراد به الحيض ، وعن آخرين الحمل ، وعن مجاهد كلاهما ، والمقصود من الآية أن أمر العدة لما دار على الحيض والطمهر ، والاطلاع على ذلك ينشع من جهة النساء غالباً ، جعلت المرأة مؤتمنة على ذلك . وقال اسماعيل القاضي : ذلك الآية أن المرأة المعتنة مؤتمنة هل زوجها من الحمل والحيض ، إلا أن تأتي من ذلك بما يعرف كذبها فيه ، وقد أخرج الحاكم في « المستدرک » من حديث أبي ابن كعب ، أن من الأمانة أن اتهمت المرأة على زوجها ، هكذا أخرجه موقوفاً في تفسير سورة الاحزاب ورجاله رجال الصحيح ، وقد تقدم بيان مدة أكثر الحيض وأقله في كتاب الحيض والاختلاف في ذلك . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قول النبي ﷺ صفية لما حاضت في أيام من « انك لحابستنا » وقد تقدم شرحه في كتاب الحج . قال الملب : فيه شاهد تصديق النساء فيما يدعيه من الحيض لكون النبي ﷺ أراد أن يؤخر السفر ويحبس من معه لأجل حيض صفية ، ولم يمتحنها في ذلك ولا أكذبها . وقال ابن المنذر : لما رتب النبي ﷺ على مجرد قول صفية إنها حائض تأخير السفر أخذ منه تعدى الحكم الى الزوج ، فتصدق المرأة في الحيض والحمل باعتبار رجعة الزوج وسقوطها والحق الحمل به

٤٤ - بضم سين ( وبوئنهن أحق بردهن ) في البتة

وكذا يرجع المرأة إذا طلقها واحدة أو ننتين ، وقوله فلا تمضون

٥٣٠ - حديث محمد أخبرنا عبد الوهاب حدثنا يونس عن الحسن قال « زوج مقل أخته فطلقها

تطبيقاً »

٥٣١ - وحدثني محمد بن المثنى حدثنا عبد الأملی حدثنا سعيد عن قتادة حدثنا الحسن « ان مقل

ابن يسار كانت أخته تحت رجل فطلقها ، ثم خلى عنها حتى اقضت عدها ، ثم خطبها ، فمقل مقل من ذلك أنا فقال : خلى عنها وهو يقدّر عليها ثم يخطبها ، فقال بينه وبينها ، فأرسل الله ( وإذا طلقتم النساء فيلزن أجهن ) فلا تمضون ( إلى آخر الآية ، فدعاه رسول الله ﷺ فقرأ عليه ، فترك الحية ، واستفاد لأمر الله »

٥٣٢ - حديث أنثية حدثنا القيث عن نافع « ان ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما طلق امرأة له

وهي حائض تطليقة واحدة ، فأمره رسول الله ﷺ أن يرجعها ثم بمسكها حتى تطهر ، ثم تمحى عنده حمضة

أخرى ، ثم يُبَيِّنُهَا حتى تُتَطَهَّرَ من حَيْضَتِهَا ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقْهَا حِينَ تَطَهَّرَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُجَامِعَهَا ، وَفِيكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلِّقَ لَهَا النَّسَاءَ . وَكَانَ هَذَا اللَّهُ إِذَا سئلَ عَنْ ذَلِكَ قَالَ لِأَحَدِهِمْ : إِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا قَدْ حَرَمْتَ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ . وَزَادَ فِيهِ غَيْرُهُ عَنِ الْإِثْمِ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ قَالَ ابْنُ هُرَيْرٍ : لَوْ طَلَّقْتُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا »

قوله ( باب ) وبما نحن أحق بردهن ( في العدة ، وكيف يراجع المرأة إذا طلقها واحدة أو اثنتين ، وقوله : فلا تمضوهن ) كذا الأكثر ، وفصل أبو ذر أيضا بين قوله ( بردهن ) وبين قوله ( في العدة ) بدائرة إشارة إلى أن المراد بأحقية الرجعة من كانت في العدة ، وهو قول مجاهد وعائفة من أهل التفسير ، وسقط قوله ( فلا تمضوهن ) من رواية النسفي . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث معقل بن يسار في تزويج أخته ، أورده من طريقين : الأول قوله ( حدثني محمد ، كذا للجمع غير منسوب وهو ابن سلام . وعبد الوهاب شيخه هو ابن عبد المجيد الثقفى ، ويونس هو ابن هبيل البصرى . الطريق الثانية من طريق سعيد وهو ابن أبي عروبة عن قتادة قال في روايته ( حدثنا الحسن أن معقل بن يسار كانت أخته تحت رجل ) وقال في رواية يونس عن الحسن ( زوج معقل أخته ، وقد تقدم هذا الحديث وشرحه في باب لا نكاح إلا بولي ، من كتاب النكاح وبينت هناك من وصله وأرسله ، وتقدم في تفسير البقرة أيضا موصولا ومرسلا ، وقوله ( لحى ، وزن هلم بكسر ثانيه ، وقوله وأقما ، فتح الهزة والفتح منون أى أعطى مقادته ؛ والمعنى أطاع وامتنع . وفي رواية الكشميني ( واستتراد ، براء بدل القاف من الورد وهو الطلب ، أو المعنى أراد رجوعها ورضى به . ونقل ابن التين عن رواية التميمي واستفاد بتشديد الدال ، ورد أن المقابلة لا تجتمع مع صين الاستعمال . الحديث الثاني حديث ابن عمر في طلاق الحائض ، وتقدم شرحه مستوفى في أول كتاب الطلاق ، وقوله ( وزاد فيه غيره عن أبيه ) ، تقدم بيانه في أول الطلاق أيضا حيث قال فيه ( وقال أبيه الخ ، وفيه نسمة الغير المذكور ، وقال ابن بطل ما ملخصه : المراجعة على ضربين ، إما في العدة فلهي على ما في حديث ابن عمر لأن النبي ﷺ أمره بمراجعتها ولم يذكر أنه احتاج إلى عقد جديد ، وإما بعد العدة فعلى ما في حديث معقل . وقد أجمعوا على أن الحر إذا طلق الحرة بعد الدخول بها تطليقة أو تطليقتين فهو أحق برجعتهما ولو كرهت المرأة ذلك ، فإن لم يراجع حتى انقضت العدة فتصير أجنبية فلا نحل له إلا بنكاح مستأنف . واختلف السلف فيما يكون به الرجل مراجعها ، أقول الإوزاعي إذا جامعها فقد راجعها وجاء ذلك عن بعض التابعين وبه قال مالك وإسحق بشرط أن ينوي به الرجعة ، وقال الكوفيون كالإوزاعي وزادوا : ولو أسما بشبهة أو نظر إلى فرجها بشبهة ، وقال الشافعي لا تكون الرجعة إلا بالكلام ، وأبني على هذا الخلاف جواز الوطء ونحوه ، وحجة الشافعي أن الطلاق مزيل للنكاح ، وأقرب ما يظهر ذلك في حل الوطء . وعنده ، لأن الحل معنى يجوز أن يرجع في النكاح ويورد كما في اسلام أحد المشركين ثم اسلام الآخر في العدة ، وكما يرتفع بالصوم والإحرام والحج ثم يورد بزال هذه الماني . وحجة من أجل أن النكاح لو زال لم تعد المرأة إلا بعقد جديد وبصححة الخلع في الرجعة ولو وقع الطلاق الثانية ، والجواب عن كل ذلك أن النكاح ما زال أصله وإنما زال وصفه . وقال

ابن السماني: الحق أن القياس يقتضي أن الطلاق إذا رفع زال النكاح كالعتق، لكن الشرع أثبت الرجعة في النكاح دون العتق فافترقا

#### ٤٥ - باب مراجعة الحائض

٥٣٣٣ - حدثنا ججاجٌ حدثنا يزيدُ بن إبراهيمَ حدثنا محمدُ بن سيرينَ حدثني يونسُ بن جبيرٍ سألتُ ابنَ عمرَ قال: طلقَ ابنُ عمرَ امرأتهُ وهي حائضٌ، فسألَ عمرُ النبيَّ ﷺ قالَ: مرَّةٌ أن يُراجعا ثم يُطلقَ من قبلَ عدتها. قلتُ أفتمتدُّ بذلكَ التطليقةُ؟ قال: رأيتُ إن عجزتَ واستحققتَ.

قوله (باب مراجعة الحائض) ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك، وهو ظاهر فيما ترجم له، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل الطلاق

٤٦ - بابُ مُحَمَّدُ النَّوْفِيُّ عَنْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. وقال الزُّهْرِيُّ: لا أرى أن تُقَرَّبَ الصِّبَا الطَّهْبَةُ لِأَنَّ عَلَيْهَا الْعِدَّةَ. حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ يوسفَ أخبرنا مالكٌ عن عبدِ اللَّهِ بنِ أبي بكرٍ عن محمدِ بنِ عمرو بنِ حَزَمٍ عن مُحمَّدِ بنِ نافعٍ عن زَيْنَبِ ابْنَةِ أَبِي سَلَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةَ:

٥٣٣٤ - قالت زَيْنَبُ: «دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوُفِيَ أَبُوهَا أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ، فَدَخَلْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَلَبٍ فِيهِ صُفْرَةٌ - خَلْقٌ أَوْ غَيْرُهُ - فَدَخَلْتُ مِنْهَا جَارِيَةً ثُمَّ سَمِعْتُ بِمَارِضَتِهَا ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّلَبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحْمِدَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»

٥٣٣٥ - قالت زَيْنَبُ: «فَدَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ ابْنَةِ جَحْشَرٍ حِينَ تُوُفِيَ أَخُوهَا، فَدَخَلْتُ بِطَلَبٍ فَسَمِعْتُ مِنْهَا قَوْلَ: أُمَّا وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّلَبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى اللَّبَرِّ: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحْمِدَ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»

٥٣٣٦ - قالت زَيْنَبُ: «وَسَمِعْتُ أُمَّ سَلَةَ قَوْلَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَتِي تُوُفِيَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَقَدْ اشْتَكَيْتَ عَيْتَهَا، أَفَتَسْكُحِلُنَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا كُلِّ ذَلِكَ يَقُولُ - لَا - ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ؛ وَقَدْ كَانَتْ أَحَدًا كُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَثْرِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ»

[الحديث ٥٣٣٦ - طرفه في: ٥٣٣٨، ٥٣٣٩]

٥٣٣٧ - قال مُحمَّدُ: «قُلْتُ لَزَيْنَبَ: وَمَا تَرْمِي بِالْبَثْرِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ؟ فَقَالَتْ زَيْنَبُ: كَانَتْ لِلْمَرْأَةِ

إذا توفى عنها زوجها دخلت جفتاً وكبت شرّ ثيابها ولم تمسّ طيباً حتى تمرّ بها سنة ، ثم توفى بدابة - حمار أو شاة أو طائر - تنقض به ، قالما تنقض بشيء الامات ، ثم تخرج فتعطي برة فترى بها ، ثم تراجع بدما شادت من طيب أو غيره « سُئل مالك : ما تنقض به ؟ قال : تمسح به بجلدها »

قوله ( باب محمد ) بضم أوله وكسر ثانيه من الرباعي ، ويجوز بفتح ثم ضم من الثلاثي ، وقد تقدم بيان ذلك في باب احساد المرأة على غير زوجها ، من كتاب الجنائز ، قال أهل اللغة : أصل الاحداد المنع ، ومنه سمي البواب حداداً لثمنه الداخل ، وسميت العقوبة هذا لأنها تردع عن المصيبة . وقال ابن درستويه : معنى الاحداد منع المعتدة نفسها الزينة وبهنا الطيب ومنع الخطاب خطبتها والطمع فيها كما منع الحد المصيبة . وقال الفراء : سمي الحديد حديداً للاحتناع به أو لامتناعه على عاوله ، ومنه تحديد النظر بمعنى امتناع قلبه في الجهات ، وروى بالهمج حكاه الخطابي قال : يروى بالحاء والهمج ، وبالحاء أشهر ، والهمج مأخوذ من جددت الشيء اذا قطعت ، فكان المرأة انقطعت عن الزينة . وقال أبو حاتم : أنكر الاصمعي حدث ولم يعرف الا أحدث . وقال الفراء كان القدماء يؤثرون أحدث والاخرى أكثر ما في كلام العرب . قوله ( وقال الزهري لا أرى أن تقرب المصيبة الطيب ) أي إذا كانت ذات زوج فأت فيها ( وقوله ) لأن عليها العدة ، أظنه من تصرف المصنف ، فان أثر الزهري وصله ابن وهب في موطنه عن يونس عنه بدونها ، وأصله عند عبد الرزاق عن معمر عنه باختصار . وفي التعليق إشارة إلى ان سبب إلحاق المصيبة بأبائ الخ في الاحداد وجوب العدة على كل منهما اتفاقاً ، وبذلك احتج الشافعي أيضاً ، واحتج أيضاً بأنه يحرم المقعد عليها بل خطبتها في العدة ، واحتج غيره بقوله في حديث أم سلمة في الباب « أفنكحلم » فانه يشعر بأنها كانت صغيرة ، اذ لو كانت كبيرة لكانت أفنكحتلم هي ؟ وفي الاستدلال به نظر لاحتال أن يكون معنى قولها « أفنكحلم » أي افنكحتها من الاكتحال . قوله ( عن زينب بنت أبي سلمة ) أي ابن عبد الاسد . وهي بنت أم سلمة زوج النبي ﷺ ، وهي ربيعة النبي ﷺ ، وزعم ابن التين أنها لارواية لها عن رسول الله ﷺ ، كذا قال ، وقد أخرج لها مسلم حديثاً ، كان اسمي برة فسماي رسول الله ﷺ زينب ، الحديث ، وأخرج لها البخاري حديثاً تقدم في أوائل السيرة النبوية . قوله ( انها أخبرته هذه الاحاديث الثلاثة ) تقدم منها الحديثان الأولان في كتاب الجنائز مع كثير من شرحهما ، والكلام على قوله في الاول حين توفى أبوها وفي الثاني حين توفى أخوها وأنه سمي في بعض الموطآت عبد الله ، وكذا هو في صحيح ابن حبان من طريق أبي مصعب ، وأن المعروف أن عبد الله بن جحش قتل بأحد شهداء وزينب بنت أبي سلمة يومئذ طفلة فيستحيل أن تكون دخلت على زينب بنت جحش في تلك الحالة ، وأنه يجوز أن يكون عبيد الله المصغر كان دخول زينب بنت أبي سلمة عند بلوغ الخبر الى المدينة بوقاته كان وهي ميمرة ، وأن يكون أبا أحمد بن جحش فان اسمه « عبد » بغير إضافة لأنه مات في خلافة عمر فيجوز أن يكون مات قبل زينب ، لكن ورد ما يدل على أنه حضر دفنها . ويلزم على الأمرين أن يكون وقع في الاسم تغيير أو الميع كان أما زينب بنت جحش من أمها أو من الرضاة . قوله ( لا يخل ) استدلال به على تحريم الإحداد على غير الزوج وهو واضح ، وعلى وجوب الإحداد المدة المذكورة على الزوج واستفصل بان الاستثناء وقع بعد النبي فدل على الحل فوق الثلاث على الزوج لا على الزوج ، وأجيب بأن الوجوب استقيد من دليل

آخر كالأجماع ، ورد بأن المنقول عن الحسن البصري أن الإحداد لا يجب أخرجه ابن أبي شيبة ، ونقل الخلال بسنده عن أحمد عن هشيم عن داود عن الشعبي أنه كان لا يعرف الإحداد ، قال أحمد : ما كان بالعراق أشد نجساً من هذين - يعني الحسن والشعي - قال : وخفي ذلك عليهما اه ، وعافتهما لا تندفع في الاحتجاج وإن كان فيما ورد هل من ادعى الاجماع . وفي أثر الشعبي تعقب على ابن المنذر حيث نفى الخلاف في المسألة إلا عن الحسن ، وأيضا حديث التي شككت فيها - وهو ثالث أحاديث الباب - دال على الوجوب ، وإلا لم يتمتع التداوي المباح ، وأجيب أيضا بأن السياق يدل على الوجوب ، فإن كل مانع منه إذا دل دليل على جوازه كان ذلك الدليل دالا بيمينه على الوجوب كالثبتان والزيادة على الركوع في الكسوف ونحو ذلك . قوله ( لا امرأة ) تمسك بمفهومه الخفية لقائوا : لا يجب الإحداد على الصغيرة ، وذهب الجمهور إلى وجوب الإحداد عليها كما يجب العدة ، وأجابوا عن التقييد بالمرأة أنه خرج عجز الغالب ، وعن كونها غير مكلفة بأن الولي هو المخاطب بمنعها عما تمنع منه الممتدة ، ودخل في عموم قوله « امرأة » المدخول بها وغير المدخول بها حرة كانت أو أمة ولو كانت مبهضة أو مكاتبه أو أم ولد إذا مات عنها زوجها لا سيدها لتقييده بالزوج في الخبر خلافا للخفية . قوله ( تؤمن بآفة واليوم الآخر ) استدلل به الخفية بأن لا إحداد على الذمية لتقييده بالإيمان ، ومقتله لبعض المالكية وأبو نور ، وترجم عليه النسائي بذلك ، وأجلب الجمهور بأنه ذكر تأكيداً للبالغة في الزوج فلا مفهوم له ، كما يقال هذا طريق المسلمين وقد يسلكه غيرهم . وأيضا فالإحداد من حق الزوج ، وهو ملحق بالعدة في حفظ النسب ، فتدخل الكافرة في ذلك بالمعنى كما دخل الكافر في التمي عن الصوم على سوم أخيه ، ولأنه حق للزوجية فأشبه النفقة والسكنى ، ونقل السبكي في فتاويه عن بعضهم أن الذمية داخلة في قوله « تؤمن بآفة واليوم الآخر » ورد على قائله وبين فساد شبهته فأجاب ، وقال النووي : قيد بوصف الإيمان لأن المتصف به هو الذي يتقاد للشرع ، قال ابن دقيق العيد : والاول أولى ، وفي رواية عند المالكية أن الذمية المتوفى عنها تعتد بالأقراء ، قال ابن العربي : هو قول من قال لا إحداد عليها . قوله ( على ميت ) استدلل به لمن قال لا إحداد على امرأة المفقود لأنه لم تتحقق وفاته خلافاً للمالكية . قوله ( الا على زوج ) أخذ من هذا الحصر أن لا يزداد على الثلاث في غير الزوج أباً كان أو غيره ، وأما ما أخرجه أبو داود في « المراسيل » من رواية عمرو بن شعيب « أن النبي ﷺ رخص للمرأة أن تحمد على أبيها سبعة أيام ، وعلى من سواه ثلاثة أيام » فلو صح إمكان خصوص الأب يخرج من هذا العموم ، لكنه مرسل أو معضل ، لأن أصل رواية عمرو بن شعيب عن التابعين ولم يرو عن أحد من الصحابة إلا الشيء اليسير عن بعض صفاد الصحابة . وروى بعض الشراح فتعقب على أبي داود تخريجه في « المراسيل » فقال : عمرو بن شعيب ليس تابعياً فلا يخرج حديثه في المراسيل ، وهذا التعقب مردود لما قلناه ، ولاحتمال أن يكون أبو داود كان لا يخص المراسيل برواية التابعي كما هو منقول عن غيره أيضا ، واستدل به للأصح عند الشافعية أن لا إحداد على المطلقة ، فأما الرجعية فلا إحداد عليها إجماعاً ، وإنما الاختلاف في البائن ، قال الجمهور لا إحداد ، وقالت الخفية وأبو حنيفة وأبو حنيفة لا إحداد ، عليها الإحداد قياساً على المتوفى عنها ، وبه قال بعض الشافعية والمالكية ، واحتج الأولون بأن الإحداد شرع لأن تركه من التطيب واللبس والتزين يدعو إلى الجماع فنمت المرأة منه ذمراً لها من ذلك ، فكان ذلك ظاهراً في حق الميت لأنه يمتنع الموت من منع العتمة منه عن التزويج ولا تراعيه ولا تخاف منه ، بخلاف المطلق الحي في كل ذلك ، ومن ثم وجبت العدة



على كل متوفى عنها وإن لم تكن مدخولا بها ، بخلاف المطلقة قبل الدخول فلا إحداد عليها اتفاقا ، وبأن المطلقة البائن يمكنها العود الى الزوج بعينه بعد جديد ، وقدمت بأن الملاعة لا إحداد عليها ، وأجيب بأن تركه لفقدان الزوج بعينه لا لفقدان الزوجية ، واحتدل به على جواز الإحداد على غير الزوج من قريب ونحوه ثلاث ليال في دونها وتحريمه فيما زاد عليها ، وكان هذا القدر أبيع لأجل حفظ النفس ومراعاتها وغاية الطباع البشرية ، ولهذا تناولت أم حبيبة وزينب بنت جحش رضي الله عنهما الطيب لتخرجنا عن عهدة الإحداد ، وصرحت كل منهما بأنها لم تطيب لحاجة ، إشارة الى أن آثار الحزن باقية عندها ، لكنهما لم يسهما إلا امتثال الأمر . قوله ( أربعة أشهر وعشرا ) قبل المحكمة فيه أن الولد يتكامل تخليقه وتنفع فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوما ، وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الأهل تجبر الكسر الى المقدر على طريق الاحتياط ، وذكر الشرمثاؤا لإرادة القياس والمعاد مع أيامهم عند الجمهور ، فلا تحمل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة وعن الأوزاعي وبعض السلف تنقضي معنى القياس العشر بعد مضي الأشهر ونحوه في أول اليوم العاشر ، واستثنيت الحامل كما تقدم شرح حالها قبل في الكلام على حديث سبيعة بنت الحارث ، وقد ورد في حديث قوى الاستناد أخرجه أحمد وصححه ابن حبان عن أسماء بنت عيسى قالت ودخل علي رسول الله ﷺ اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب فقال : لا تحدي بعد يومك ، هذا لفظ أحمد ، وفي رواية له ولابن حبان والطحاوي ولما أصيب جعفر أتابا النبي ﷺ فقال : تسلي ثلاثا ثم اصنعي ما شئت ، قال شيخنا في شرح الترمذي : ظاهره أنه لا يجب الإحداد على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث لأن أسماء بنت عيسى كانت زوج جعفر بن أبي طالب بالاتفاق وهي والدة أولاده عبد الله ومحمد وعون وغيرهم ، قال : بل ظاهر النبي أن الإحداد لا يجوز ، وأجاب بأن هذا الحديث شاذ يخالف للأحاديث الصحيحة ، وقد أجمعوا على خلافه . قال ويحتمل أن يقال : إن جعفرا قتل شهيدا والشهداء أحياء عند ربهم ، قال : وهذا ضعيف لأنه لم يرد في حق غير جعفر من الشهداء عن قطع بأنهم شهداء كما قطع لجعفر - كحزمة بن عبد المطلب عمه وكعب بن عمرو بن حرام والد جابر - اه كلام شيخنا ملخصا . وأجاب الطحاوي بأنه منسوخ ، وأن الإحداد كان على المعتدة في بعض عهدها في وقت ثم أمرت بالإحداد أربعة أشهر وعشرا ، ثم ساق أحاديث الباب وليس فيها ما يدل على ما ادعاه من النسخ . لكنه يكثر من ادعاء النسخ بالاحتمال الجري على عادته ، ويحتمل وراء ذلك أجوبة أخرى : أحدها أن يكون المراد بالإحداد المقيد بالثلاث قدرا زائدا على الإحداد المعروف فعلته أسماء مبالغة في - ونها على جعفر فتهاها عن ذلك بعد الثلاث . ثانيا أنها كانت حاملا فوضعت بعد ثلاث فأوقظت المدة فتهاها بعدها عن الإحداد ، ولا يمنع ذلك قوله في الرواية الأخرى : ثلاثا ، لأنه يعمل على أنه ﷺ اطلع على أن عدتها تنقضي عند الثلاث . ثالثا لعله كان أبانها بالطلاق قبل استشهاده فلم يكن عليها إحداد . رابعا أن البيهقي أعل الحديث بالانقطاع فقال : لم يثبت سماع عبد الله بن شداد من أسماء ، وهذا تعليل مدفوع ، فقد صححه أحمد لكنه قال : انه يخالف الأحاديث الصحيحة في الإحداد ، قلت : وهو مصير منه الى أنه يعله بالشدوذ . وذكر الأثرم أن أحمد سئل عن حديث حنظلة عن سالم عن ابن عمر رفته ولا إحداد فوق ثلاث ، فقال : هذا منكسر ، والمعروف عن ابن عمر من رآه اه . وهذا يحتمل أن يكون لتغير المرأة المعتدة فلا نسكارة فيه ، بخلاف حديث أسماء واه أعلم . وأغرب

ابن حبان فساق الحديث بلفظ «تسلي» بالميم بدل الموحدة وفسره بأنه أنمرها بالتسليم لأمراه ، ولا مفهوم لتقييدها بالثلاث بل الحركة فيه كرون الفاق بسكون في ابتداء الامر أشد لذلك قيدها بالثلاث ، هذا معنى كلامه ، فصحت الحكمة وتمكاف لتأويلها . وقد وقع في رواية البيهقي وغيره « فأمروني رسول الله ﷺ أن أنقلب ثلاثا » فتبين خطؤه . قوله ( قالت زينب وسمعت أم سلمة ) هو موصول بالاستناد المذكور وهو الحديث الثالث ، ووقع في الموطأ وسمعت أم سلمة ، زاد عبد الرزاق عن مالك « بنت أبي أمية زوج النبي ﷺ » . قوله ( جاءت امرأة ) زاد النسائي من طريق الليث عن حميد بن نافع « من قرش ، وسماها ابن وهب في موطئه ، وأخرجه إسماعيل القاضي في أحكامه من طريق عائكة بنت نعيم بن حديد الله أخرجه ابن وهب » عن أبي الأسود الوطفي عن القاسم بن محمد عن زينب عن أمها أم سلمة أن عاتكة بنت نعيم بن حديد الله أنت تستفتي رسول الله ﷺ قالت : ان ابنتي توفي عنها زوجها وكانت تحت المغيرة الخزومي وهي تحد وتفتكك حينها ، الحديث ، وهكذا أخرجه الطبراني من رواية عمران بن هارون الزملي عن ابن لهيعة لكنه قال « بنت نعيم » ولم يسمها ، وأخرجه ابن منده في « المعرفة » من طريق عثمان بن صالح « عن عبيد الله بن عقبة عن محمد بن عبد الرحمن عن حميد بن نافع عن زينب عن أمها عن عائكة بنت نعيم بنت حديد الله بن نعيم جاءت الى رسول الله ﷺ فقالت ان ابنتها توفي زوجها ، الحديث . وعبيد الله بن عقبة هو ابن لهيعة نسب لهجده ، ومحمد بن عبد الرحمن هو أبو الأسود ، فان كان محفوظا فلان لهيعة طريقان ، ولم تسم البنت التي توفي زوجها ولم تنسب فيها وفقت عليه . وأما المغيرة الخزومي لم أقف على اسم أبيه ، وقد أغفله ابن منده في الصحابة وكذا أبو موسى في الإبل عليه وكذا ابن عبد البر ، لكن استدركه ابن فتحون عليه . قوله ( وقد اشتهكت حينها ) قال ابن دقيق العيد يهود فيه وجهان ضم النون على الفاعلية على أن تكون المين هي المشتكية وفتحتها على أن يكون في اشتهكت ضمير الفاعل وهي المرأة ورجح هذا ، ووقع في بعض الروايات « عيناها » يعني وهو يرجح الضم وهذه الرواية في مسلم ، وعلى الضم اقتصر النووي وهو الأرجح ، والذي رجح الاول هو المنذرى . قوله ( أفنكحها ) بضم الخاء . قوله ( لا ، مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا ) في رواية شعبة عن حميد بن نافع فقال « لا تنكحها » قال النووي : فيه دليل على تحريم الاكتحال على المرأة سواء احتاجت اليه أم لا . وجاء في حديث أم سلمة في الموطأ وغيره « اجعليه بالليل وامسح به بالنار » ووجه الجمع أنها اذا لم تحتج اليه لا يحل ، واذا احتاجت لم يجر بالنار ويحرم بالليل مع أن الاول تركه ، فان فعلت مسحته بالنار . قال وتناول بعضهم حديث الباب على أنه لم يتحقق الحرف على حينها ، وتعقب بأن في حديث شعبة المذكور دغورا على حينها ، وفي رواية ابن منده المقدم ذكرها « رمذت رمذا شديدا » وقد غشيت على بصرها وفي رواية الطبراني أنها قالت في المرة الثانية « انها تشنكي عيناها فوق ما بين » فقال لا ، وفي رواية القاسم بن أصبغ أخرجه ابن حزم « داني أخشى أن تنفق عيناها » قال لا وان انفقت ، وسنده صحيح ، وبمثل ذلك أنكأ أسماء بنت عيسى أخرجه ابن أبي شيبة ، وهذا قال مالك في رواية عنه بمنه مطلقا ، وعنه يهود اذا عانت على حينها بما لا طيب فيه ، وبه قال الشافعية مقيدا بالليل ، وأجابوا عن قصة المرأة باحتال أنه كان يحصل لها البرء بنهر السكحل كالضميد بالصبر ونحوه ، وقد أخرج ابن أبي شيبة عن صفية بنت أبي عبيد أنها أحدث على ابن عمر ظم تنكح حتى يكتف عيناها تزيفان فكانت تعطر فيها الصبر ، ومنهم من تناول النهي على كحل مخصوص وهو ما يقتضيه القدر به لأن

محمض التداوى قد يحصل بما لا زينة فيه فلم ينحصر فيها فيه زينة . وقالت طائفة من العلماء : يجوز ذلك ولو كان فيه غلب ، وحاولوا النهي على التنزيه جمعا بين الأدلة . قوله ( إنما هي أربعة أشهر وعشرا ) كذا في الأصل بالنصب على حكاية لفظ القرآن ، ولبعضهم بالرفع وهو واضح ، قال ابن دقيق العيد : فيه إشارة الى تقليل المدة بالنسبة لما كان قبل ذلك وتحويل الصبر عليها ولهذا قال بعده ، وقد كانت احداكن في الجاهلية ترمى بالبحيرة على رأس الحول ، وفي التقيد بالجاهلية إشارة الى أن الحكم في الاسلام صار بخلافه ، وهو كذلك بالنسبة لما وصف من الصنيع ، لكن التقدير بالحول استمر في الاسلام بنص قوله تعالى ( وصية لأزواجهم متاعا الى الحول ) ثم نخت بالآية التي قيل وهي ( يترصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ) . قوله ( قال حميد ) هو ابن نافع راوى الحديث ، وهو موصول بالاسناد المبدوء به . قوله ( فقلت لزئب ) هي بنت أبي سلة ( وماترى بالبحيرة ) ؟ أى يقينى لى المراد بهذا الكلام الذى خطب به هذه المرأة . قوله ( كانت المرأة اذا توفى عنها زوجها دخلت حفشا الخ ) هكذا في هذه الرواية لم تسند زئب ، ووقع في رواية شعبة في الباب الذى يليه مرفوعا كله لكنه باختصار وانقطعه فقال لا تكتمل ، قد كانت احداكن تمك في شر أحلاسها أو شر بيتها ، فإذا كان حول فر كذب رمت ببعرة ، فلا حتى تخفى أربعة أشهر وعشر ، وهذا لا يقتضى إدراج رواية الباب لأن شعبة من أحفظ الناس قلابضى على روايته برواية غيره بالاحتفال ، ولعل الموقف ما في رواية الباب من الزيادة التي ليست في رواية شعبة . والحفش بكسر الميم وسكون الفاء بعدها معجمة فسر أبو داود في روايته من طريق مالك : البيت الصغير ، وعند النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك : الحفش الخص بهضم المعجمة بعدها مهلة ، وهو أخص من الذى قبله . وقال الضائى : الحفش البيت الدليل الشعب البناء ، وقيل هو شئ من خوص يشبه القفة تجمع فيه المائدة مناعها من غزل أو نحوه ، وظاهر سياق القصة بأن هذا خصوصا رواية شعبة ، وكذا وقع في رواية للنسائي وحدث الى شريك لها جلست فيه ، ولعل أصل الحفش ما ذكرتم استعمال في البيت الصغير الحقير على طريق الاستعارة ، والاحلاس في رواية شعبة بمهملتين جمع جلس بكسر ثم سكون وهو الثوب أو الكساء الرقيق يكون تحت البرذعة ، والمراد أن الراوى شك في أى اللفظين وقع وصف نياها أو وصف مكانها ، وقد ذكرنا معا في رواية الباب . قوله ( حتى يمر بها ) في رواية الكشميى لها . قوله ( ثم توفى بدابة ) بالتونين ( حمار ) بالجر والتونين على البدل ، وقوله د أو شاة أو طائر ، والتنوين لا للشك ، وإطلاق الدابة على ما ذكر هو بطريق الحقيقة اللفوية لا اللفظية . قوله ( ففتض ) بفاء ثم مثناة ثم ضاد معجمة ثقيلة ، فسر مالك في آخر الحديث فقال : تمسح به جلدها ، وأصل الفض الكسر أى تكسر ما كانت فيه ونخرج منه بما نفعله بالدابة . ووقع في رواية للنسائي : تقبض ، بقاف ثم موحدة ثم مهمل خفيفة ، وهي رواية الضائى ، والقصص الاخذ بأطراف الأمان ، قال الأصمهاى وابن الأثير : هو كناية عن الاسراع ، أى تذهب بهدو وسرعة الى منزل أبويها لكثرة حياتها لتقبض منظرها أو أشدة شوقها الى التزويج لبعدها بها . والباء في قولها دابة سببية ، والضبط الاول أشهر . قال ابن تقيية : سألت الحجازيين عن الاقتضاض فذكروا أن المعتدة كانت لا تحس ماء ولا تقلم ظفرا ولا تمزيل شعرا ثم تخرج بعد الحول باقبح منظر ثم تفتض أى تكسر ما هي فيه من المدة بطائر تمسح به قبلها وتنفذه فلا يكاد يعيش بقدر ما تفتض به . قلت : وهذا لا يخالف تفسير مالك ، لكنه أخص منه ، لانه أطلق الجلد وتبين أن المراد به جلده القبل ، وقال ابن وهب : معناه أنها تمسح بيدها على الدابة وعلى ظهره ،

وقيل المراد تمسح به ثم أفتض أى تغتسل ، والافتضاء الغسل بالماء العذب لازالة الوسخ وإرادة النقاء حتى  
تصير بيضاء نقية كالفضة ، ومن ثم قال الاخفش : معناه تنظف فتنتقى من الوسخ فتشبه الفضة في قوامها ، وبياضها ،  
والغرض بذلك الإشارة الى اهلاك ما هي فيه ، ومن الرى الانفصال منه بالكلية . ( تأنيده ) . جوز الكرماني أن  
تكون الباء في قوله « ففتنض به » ، للعدية أو تكون زائدة أى فتنض الطائر بأن تكسر بعض أعضائه انتهى .  
ويرويه ما تقدم من تفسير الافتضاء صريحاً . قوله ( ثم تخرج فتعطى بعره ) بفتح الموحدة وسكون المهملة ويجوز  
فتحها . قوله ( فتري بها ) في رواية مطرف وابن الماجشون عن مالك « ترى ببعرة من بعر الغنم أو الابل فتري  
بها أمامها فيسكون ذلك أحلالاً لها ، وفي رواية ابن وهب « فتري ببعرة من بعر الغنم من وراء ظهرها ، ووقع في  
رواية شعبة الآتية « فإذا كان حول فركب رمت ببعرة ، وظاهره أن رميها البعرة يتوقف على مرور الكلب سواء  
طال زمن انتظار مروره أم قصر ، وبه جزم بعض الشراح . وقيل ترى بها من عرض من كلب أو غيره ترى من  
حضرها أن مقامها حولاً أهون عليها من بعرة ترى بها كلباً أو غيره . وقال عياض : يمكن الجمع بأن الكلب إذا  
مر اقتضت به ثم رمت البعرة . قلت : ولا يخفى بعده ، والزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كانت حافظة ، فانه  
لا منافاة بين الروایتين حتى يحتاج الى الجمع . واختلف في المراد برى البعرة فقيل : هو إشارة إلى أنها رمت البعرة  
رى البعرة ، وقيل إشارة الى أن الفعل الذى فعلته من التربص والصبر على البلاء الذى كانت فيه لما اقتضى كان  
هذهما بمنزلة البعرة التى رمتها استعقار له وتمظيها لحق زوجها ، وقيل بل ترميها على سيلل التفاوض لعدم عودها  
إلى مثل ذلك

#### ٤٧ - باب الكحل للعادة

٥٣٣٨ - **حدثنا** آدم بن أبي إياس **حدثنا** شعبه **حدثنا** حميد بن نافع عن زينب ابنة أم سلمة عن أمها  
« أن امرأة مؤمنة زوجها ، فغشوا على عينيها ، فأتوا على رسول الله ﷺ فاستأذنوه في التكهيل ، فقال : لا  
تكتهيل ، قد كانت إحداكن تمسك في شر أحلامها - أو شر بيتها - فإذا كان حول فر كلب رمت ببعرة :  
فلا حتى تمضي أربعة أشهر وعشر »

٥٣٣٩ - « وسمعت زينب » ابنة أم سلمة **تحدثت** عن أم حبيبة أن النبي ﷺ قال « لا يحل لامرأة  
مسلمية تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحيد فوق ثلاثة أيام ، إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً »  
٥٣٤٠ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** بشر **حدثنا** سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين « قالت أم عطية :

« نهينا أن نحيد أكثر من ثلاث إلا بزواج »

قوله ( باب الكحل للعادة ) كذا وقع من الثلاثي ، ولو كان من الرباعي لقال المحدث . قال ابن التين : الصواب  
الحاد بلا هاء ، لأنه نعمت للوث كهلان وحائض ، قلت : لسمته جائز فليس بخطأ وإن كان الآخر أرجح . ذكر فيه  
حديث أم سلمة الماضى في الباب قبله ، وكذا حديث أم حبيبة ، وأوردتهما من طريق شعبة باختصار ، وقد تقدم

ما فيه قبل . وقوله « لا تكتحل » ، في رواية المستمل بلا ثاء بين الكاف والحاء . ثم أورد حديث أم عطية مختصرا ، وفي الباب الذي يليه مطولا ، وقوله « إلا بزوج » ، في رواية الكشميني « إلا على زوج » ،

#### ٤٨ - باب القسط للحادة عند الطهر

٥٣٤١ - حدثني عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب بن حفصة عن أم عطية قالت « كنا نهي أن نحد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ، ولا نسكتحل ولا نطيب ولا نلبس ثوبا مصبوغا ، إلا ثوب عصب . وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغتسل إحدانا من تحيضها في نبهة من كست أظفار ، وكنا نهي عن اتباع الجنائز »

قوله ( باب القسط للحادة عند الطهر ) أي عند طهرها من الحيض إذا كانت من تحيض . قوله ( كنا نهي ) بضم أوله ، وقد صرح برفعه في الباب الذي بعده . قوله ( ولا نلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب ) بمحذوفين مفتوحة ثم ساكنة ثم موحدة وهو بالاضافة وهي برود لين بمصب غزلها أي يربط ثم يصبغ ثم ينسج مصبوغا فيخرج موشى لبقا ماعصب به أبيض لم يصبغ ، وإنما يصب السدى دون اللحم . وقال صاحب المنتهى ، العصب هو المفتول من برود linen . وذكر أبو موسى المدني في « ذيل الغريب » عن بعض أهل linen أنه من دابة بحرية تسمى فرس فرعون يتخذ منها الحرز وغيره ويكون أبيض ، وهذا غريب ، وأغرب منه قول السبيلي : أنه ذات لابنت الابن وعزاه لابن حنيفة الدينوري ، وأغرب منه قول الداودي : المراد بالثوب العصب الحضرة وهي الحبرة ، وليس له سلف في أنه العصب الأخضر ، قال ابن المنذر : اجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المصفرة ولا المصبغة . إلا ماصبغ بسواد فرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ للزينة بل هو من لباس الخون ، وكره حرمة العصب أيضا ، وكره مالك غليظه . قال النووي : الاصح عند أصحابنا تحريمه مطلقا ، وهذا الحديث حجة لمن أجله . وقال ابن دقيق العيد : يؤخذ من مفهوم الحديث جواز ماليس بمصبوغ وهي الثياب البيض ، ومنع بعض المالكية المرتفع منها الذي يتزين به ، وكذلك الأسود إذا كان مما يتزين به ، قال النووي : ورخص أصحابنا فيما لا يتزين به ولو كان مصبوغا . واختلف في الحرير فالأصح عند الشافعية منه مطلقا مصبوغا أو غير مصبوغ ، لأنه أبيع للنساء للزينة والحادة ممنوعة من التزين فكان في حقها كالرجال ، وفي التحلل بالذهب والفضة وبالأزوا ونحوه وجهان الأصح جوازه ، وفيه نظر من جهة المعنى في المقصود بلبسه ، وفي المقصود بالاحداث ، فإنه عند تأملها يترجح المنع والله أعلم . قوله ( وقد رخص لنا ) بضم أوله أيضا وقد صرح برفعه في الباب الذي بعده . قوله ( عند الطهر إذا اغتسل إحدانا من حيضها ) في رواية الكشميني « حيضها » وفي الذي بعده « ولا تمس طيبا إلا أدنى طهرها إذا طهرت » . قوله ( في نبهة ) بضم التون وسكون الواحدة بعدها معجبة أي قطعة ، وتطابق على الشيء اليسير . قوله ( من كست أظفار ) كذا فيه بالكاف وبالاضافة ، وفي الذي بعده « من قسط وأظفار » بقاء وواو عاطفة وهو أوجه ، وخطأ عياض الأول ، وقد تقدم بيانه في كتاب الحيض . وقال بهمه « قال أبو عبد الله ، وهو البخاري والقسط والكست مثل الكافور والثاقور ، أي يجوز في كل منهما الكاف

والغاف وزاد القسط أنه يقال بالتاء المشاة بدل الطاء ، فأراد المثلية في الحرف الاول فقط . قال النووي : القسط والأظفار نوحان معروفان من البخور وليساً من مقصود الطيب ، رخص فيه للفتنة من الحبيض لازالة الرائحة الكريهة تتبع به أثر الدم لا للتطيب . قلت : المقصود من التطيب بهما أن يخطأ في أجزاء أخرى من غيرهما ثم تحققتصير طيباً ، والمقصود بهما هنا كما قال الشيخ أن تتبع بهما أثر الدم لازالة الرائحة لا للتطيب . وزعم الداودي أن المراد أنها تحققت القسط وتلقيه في الماء آخر غسلها لتذهب رائحة الحبيض ، ورده دياض بأن ظاهر الحديث يأباه ، وأنه لا يحصل منه رائحة طيبة إلا من التبخر به ، كذا قال وفيه نظر ، واستدل به على جواز استعمال ما فيه منفعة لها من جنس ما منعت منه إذا لم يكن للتزبن أو التطيب كاللذهن بالزيت في شعر الرأس أو غيره

#### ٤٩ - باب تلبس الحائض ثياب العصب

٥٣٤٢ - حدثنا الفضل بن دكين حدثنا عبد السلام بن حرب عن هشام عن حفصة عن أم عطية قالت قال النبي ﷺ : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تمسح فوق ثلاث ، إلا على زوج ، فإنها لا تكتمل ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب .

٥٣٤٣ - وقال الأنصاري حدثنا هشام حدثنا حفصة حدثتني أم عطية فهي النبي ﷺ ولا تمس طيباً إلا أدنى طهرها إذا ظهرت نهدة من قسط . وأظفاره . قال أبو عبد الله : للقسط والكست مثل الكافور والقافور قوله ( باب تلبس الحائض ثياب العصب ) ذكر فيه حديث أم عطية مصرحاً برفعه ، وزاد في أوله ولا يحل لامرأة ، الحديث مثل حديث أم حبيبة الماضي قبله ، وزاد بعد قوله إلا على زوج ، فإنها لا تكتمل ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب . وقد تقدم شرحه في الذي قبله ، ووقع فيه فوق ثلاث ، وتقدم في حديث أم حبيبة في الطريق الاول ثلاث ليال ، وفي الطريق الثانية ثلاث أيام ، وجمع بارادة الليالي بأيامها ، ويحصل المطلق هنا على التقيد الاول ولذلك أنك ، وهو يحول أيضاً على أن المراد ثلاث ليال بأيامها ، وذهب الأوزاعي إلى أنها تمسح ثلاث ليال فقط ، فإن مات في أول الليل أقلت في أول اليوم الثالث وإن مات في أثناء الليل أو في أول النهار أوفى أثناءه لم تتلع إلا في صبيحة اليوم الرابع ، ولا تلتقي . قوله ( وقال الأنصاري ) هو محمد بن عبد الله بن المثنى شيخ البخاري ، وقد أخرج عنه الكثير بواسطة وبلا واسطة ، وهشام هو الدستوائي المذكور في الذي قبله . قوله ( فهي النبي ﷺ ) لا تمس طيباً كذا أورده مختصراً ، وهو في الاصل مثل الحديث الذي قبله ، وقد وصله البيهقي من طريق أبي حاتم الرازي عن الأنصاري بلفظ : إن رسول الله ﷺ نهى أن تمسح المرأة فوق ثلاثة أيام ، إلا على زوج فإنها تمسح عليه أربعة أشهر وعشراً ، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب ، ولا تكتمل ، ولا تمس طيباً . قوله ( إلا أدنى طهرها ) أي عند قرب طهرها أو أقل طهرها ، وقد تقدم شرحه قبل . ثم ذكر المصنف حديث أم حبيبة من طريق سفيان وهو الثوري عن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم شيخ مالك فيه ، وقد مضى شرحه أيضاً

٥٠ - باب ( والذين يؤمنون منكم ويذرون أزواجاً - إلى قوله - بما تعملون خير )

٥٣٤٤ - حدثني إسحاق بن منصور أخبرنا روح بن عبادة حدثنا شبل بن ابن أبي نجيح عن مجاهد (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا) قال: كانت هذه المدة تمتد عند أهل زوجها واجبا، فانزل الله (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير إخراج، فإن خرجن فلا جناح عليكم في ما فعلن في أنفسهن من معروف) قال: جعل الله لها تمام السنة سبعة أشهر وعشرين ليلة وصية، وإن شأت مسكنت في وصيتها وإن شأت خرجت، وهو قول الله تعالى (غير إخراج، فإن خرجن فلا جناح عليكم) فالمدة كما هي واجب عليها، زعم ذلك عن مجاهد. وقال عطاة قال ابن عباس: نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها، فتعدت حيث شأت. وقول الله تعالى (غير إخراج). وقال عطاة: إن شأت اعتدت عند أهلها وسكنت في وصيتها، وإن شأت خرجت، لقول الله (فلا جناح عليكم في ما فعلن في أنفسهن) قال عطاة: ثم جاء الميراث فنسخ السكني، فتعدت حيث شأت ولا سكني لها.

٥٣٤٥ - حدثني محمد بن كثير عن سفیان عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم حدثني حميد بن نافع عن زينب ابنة أم سلمة «عن أم حبيبة ابنة أبي سفیان لما جاءها نبي أيتها، دعت بطيخ فسمحت ذراعها وقالت: مالي بالطيب من حاجة، لولا أني سمعت للنبي ﷺ يقول: لا يحل لاسراة تؤمن بالله واليوم الآخر تمسك على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا»

قوله (باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا - إلى قوله - خير) كذا لابي ذر والأكثر، وساق في رواية كريمة الآية بكاملها. قوله (حدثني إسحق بن منصور) تقدم في تفسير البقرة هذا الحديث بهذا السند، ويثبت هناك ما قبله من تعليق وغيره، ووقع هناك «إسحق» غير منسوب وفسر بآب ناهويه، وقد ظهر من هذه الطريق أنه ابن منصور، ولعله كان عنده عتقا جميعا. وقوله «كانت هذه المدة» تمتد عند أهل زوجها واجبا، كذا لابي ذر عن الكشميني، وذكر «واجبا» إما لأنه صفة محذوف أي أسرا واجبا، أو ضمن المدة معنى الاعتداد. وفي رواية كريمة «واجب» على أنه خبر مبتدأ محذوف، قال ابن بطال: ذهب مجاهد إلى أن الآية وهي قوله تعالى (يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) نزلت قبل الآية التي فيها (وصية لأزواجهن متاعا إلى الحول غير إخراج) كما هي قبلها في الآلة، وكان الحامل على ذلك استحسان أن يكون الناسخ قبل المنسوخ، فرأى أن استعمالها يمكن بحكم غير متدافع، لجواز أن يوجب الله على المعتدة تربص أربعة أشهر وعشر ويرجع على أهلها أن تبقى عندهم سبعة أشهر وعشرين ليلة تمام الحول إن أقامت عندهم إله مخلصا. قال: وهو قول لم يقله أحد من المفسرين غيره ولا نابه عليها من الفقهاء أحد، وأطبقوا على أن آية الحول منسوخة وأن السكني تبع للمدة، فلما نسخ الحول في المدة بالأربعة أشهر وعشر نسخت السكني أيضا. وقال ابن عبد البر: لم يختلف العلماء أن المدة بالحول نسخت إلى أربعة أشهر وعشر، ولما اختلفوا في قوله (غير إخراج) فالجمهور على أنه نسخ أيضا،

وروى ابن أبي نعيم عن مجاهد فذكر حديث الباب قال : ولم يتابع على ذلك ، ولا قال أحد من علماء المسلمين من الصحابة والتابعين به في مدة المدة ، بل روى ابن جريج عن مجاهد في قدرها مثل ما عليه الناس . فارتفع الخلاف واختص ما نقل عن مجاهد وغيره بمدة السكبي ، على أنه أيضا شاذ لا يعول عليه . والله أعلم

### ٥١ - باب مهر البني والنكاح الفاسد . وقال الحسن :

إذا تزوج محرمة وهو لا يشعر فرقي بينهما ، ولها ما أخذت ، وليس لها غيره . ثم قال بعد : لها صداقها

٥٣٤٦ - **عروشا** على بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود

رضي الله عنه قال : « نهي النبي ﷺ عن ثمن السكبي ، وحلوان الكاهن ، ومهر البني »

٥٣٤٧ - **عروشا** آدم حدثنا شعبة حدثنا عون بن أبي جهم عن أبيه قال : « لمن النبي ﷺ الواشمة

والمستوشمة وآكل الرأيا وموكة . ونهى عن ثمن السكبي ، وكسب البني ، ولعن المصورين »

٥٣٤٨ - **عروشا** على بن الجهم أخبرنا شعبة عن محمد بن جحادة عن أبي حازم عن أبي هريرة « نهي

النبي ﷺ عن كسب الإمام »

**قوله** ( باب مهر البني والنكاح الفاسد ) البني بكسر المعجمة وتشديد التحتانية بوزن فعمل من البغاء وهو الزنا ، يستوى في لفظه المذكور ولأنه . قال الكرماني : وقيل وزنه فعول ، لأن أصله يغوى أبدلت الواو ياء ثم كسرت الفين لاجل الياء التي بعدها ، والتقدير ومهر من نسكحت في النكاح الفاسد ، أي بعبه من إخلال شرط أو نحو ذلك . **قوله** ( وقال الحسن ) هو البصري ( إذا تزوج محرمة ) بتشديد الراء وللمستعمل بفتح الميم والراء وسكون الحاء بينهما وبالنصير ، وبهذا الثاني جزم ابن التين وقال : أي إذا عزمه . **قوله** ( وهو لا يشعر ) احتراز عما إذا تعمد ، وبهذا القيد ومفهومه ببقاء الترجمة . وقال ابن بطال : اختلف العلماء فيها على قولين : فمنهم من قال لها المسمى ، ومنهم من قال لها مهر المثل وهم الأكثر . **قوله** ( فرق بينهما ) بضم أوله . **قوله** ( وليس لها غيره . ثم قال بعد : لها صداقها ) هذا الآخر وصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن يونس عن الحسن مثله إلى قوله « وليس لها غيره » ومن طريق مطر الوراق عن الحسن نحوه وقال : لها صداقها ، أي صداق مثلها . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث أبي مسعود وهو عقبة بن عمرو الأنصاري في النبي عن ثمن السكبي وحلوان الكاهن ومهر البني ، وقوله « عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، هو ابن الحارث بن هشام ، في رواية الحميدي « عن سفيان حدثنا الزهري أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن » . الثاني حديث أبي جهم في لعن الواشمة المستوشمة ، وفيه « ونهى عن ثمن السكبي وكسب البني ولعن المصورين » . الثالث حديث أبي هريرة في النهي عن كسب الإمام ، وقد تقدم شرح الأحاديث الثلاثة في آخر البيع . قال ابن بطال : قال الجمهور من عقد على محرم وهو عالم بالتحريم وجب عليه الحد للاجماع على تحريم العقد ، فلم يكن هناك شبهة يدرأ بها الحد . وعن أبي حنيفة العقد شبهة . واحتج له بما لو وطئ جارية له فيها شركه فانها محرمة عليه بالاتفاق ولا حد عليه لشبهة . وأوجب بأن حصته من الملك



اقتضت حصول الشبهة ، بخلاف المحرم له فلا ملك له فيها أصلاً فافتقرا ، ومن ثم قال ابن القاسم من المالكية : يجب الخلع في وطء الحرة ولا يجب في المملوكة . والله أعلم

٥٢ - باب المهر للمدخل عليها وكيف الدخول، أو طلقها قبل الدخول والميس

٥٣٤٩ - **حديث** عمرو بن زُرارة أخبرنا إسماعيل عن أيوب عن سعيد بن جبيرة قال قلت لأبي هريرة: رجل قَذَفَ امرأته. فقال: فرَّقَ نبيُّ الله ﷺ بينَ أخوَيَ بنِي العجلانِ وقال: اللهُ يعلمُ أنَّ أحدكما كاذِبٌ، فهل منكما تائب؟ فأبىَا. فقال: اللهُ يعلمُ أنَّ أحدكما كاذِبٌ، فهل منكما تائب؟ فأبىَا. ففرَّقَ بينهما. قال أيوبُ: فقال لي عمرو بن دينار: في الحديث شيءٌ لا أراكَ تحدِّثُه. قال قال الرجل: مَالِي. قال: لا مالَ لك. إن كنتَ صادقًا فقد دخلتَ بها، وإن كنتَ كاذِبًا فهو أبعدُ منك.

**قوله** (باب المهر للدخول عليها) أى وجوبه أراستحافه . وقوله وكيف الدخول ، يشير الى الخلاف فيه ، وقد تمسك بقوله فى حديث الباب « فقد دخلت بها » على أن من أغلق بابا وأرخص سقرا على المرأة فقد وجب لها الصداق وعليها العدة ، وبذلك قال الليث والأوزاعي وأهل الكوفة وأحد ، وجاء ذلك عن عمر وعلى وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابن عمر ، قال الكوفيون : الخلوة الصحيحة يجب معها المهر كاملا سواء طلق أم لم يطق ، إلا إن كان أحدهما مريضا أو صائما أو عرجا أو كانت حائضا فلها النصف وعليها العدة كاملة ، واحتجوا أيضا بأن الغالب عند اغلاق الباب وإرخاء الستر على المرأة وقوع الجماع فأقيمت المظنة مقام المثبت لما جبلت عليه النفوس فى تلك الحالة من عدم الصبر عن الوقوع غالبا لغلبة الشهوة وتوفر الداعية . وذهب الشافعى وطائفة الى أن المهر لا يجب كاملا إلا بالجماع ، واحتج بقوله تعالى ﴿ وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ﴾ وقول ﴿ ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن تمسوهن من عدة تعتدونها ﴾ وجاء ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وشريح والشعبي وابن سيرين . والجواب عن حديث الباب أنه ثبت فى الرواية الأخرى فى حديث الباب « فهو بما استحلتت من فرجها » فلم يكن فى قوله « دخلت عليها » حجة لمن قال ان مجرد الدخول يكتفى . وقال مالك : إذا دخل بالمرأة فى بيته صدقة عليه ، وإن دخل بها فى بيتها صدق عليها ، ونقله عن ابن المسيب . وعن مالك رواية أخرى كقول الكوفيين . **قوله** (أو طلقها قبل الدخول) قال ابن بطال : التقدير أو كيف طلاقها ؟ فاكتمى بذكر الفعل عن ذكر المصدر لدلالته عليه . قلت : ويحتمل أن يكون التقدير : أو كيف الحكم إذا طلقها قبل الدخول ؟ **قوله** (والمسيب) ثبت هذا فى رواية النسبى والتدبر وكيف المسيس ؟ وهو معطوف على الدخول أى إذا طلقها قبل الدخول وقبل المسيس . ثم ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية سعيد بن جببر عنه فى قصة الملائنة وقد تقدم شرحه مستوفى فى أبواب اللعان

٥٣ - باب التمتع التي لم يفرض لها ، لقوله تعالى ﴿ لاجناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن .

أو تفرضوا <sup>فريضة</sup> - إلى قوله - بصر ) وقوله ( وللطوائف متاعٌ بالمعروف حقاً على المتقين : كذلك يُبينُ

الله لسكن آياته لسكن تمقلون ) ولم يذكر النبي ﷺ في الملائنة مدة حين طلقها زوجها  
 ٥٢٥٠ - **حديث** ثقيبة بن سعيد حدثنا سفيان عن عمرو بن سعيد بن جبير عن ابن عمر « أن النبي ﷺ  
 قال للملاعنة : حسابك على الله ، أحدكما كاذب ، لا سبيل لك عليها . قال : يا رسول الله ، مالي . قال :  
 لا مال لك ، إن كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها ، وإن كنت كذبت عليها فذاك أبعد وأبعد  
 لك منها »

**قوله** ( باب المنة التي لم يفرض لها ، لقوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا  
 لهن فريضة - إلى قوله - بصير ) كذا الأكثر ، وساق ذلك في رواية كريمة ، وساق ابن بطال في شرحه إلى قوله  
 ( وعلى الموسع قدره - ثم قال : إلى قوله - تمقلون ) ولم أر ذلك غيره ، وهو بعيد أيضا لأن المصنف قال بعد  
 ذلك : وقوله تعالى : وللطالقات متاع بالمعروف ، . وتقييده في الترجمة بالتى لم يفرض لها قد استدلل به بقوله في  
 الآية ( أو تفرضوا لهن فريضة ) وهو مصير منه إلى أن « أر ، للتزويج ، فتنى الجناح عمن طلقت قبل المسيس فلا  
 متعة لها ، لأنها نقصت عن المسمى فكيف يثبت لها قدر زائد عن قرض لها قدر معلوم مع وجود المسيس ؟ وهذا  
 أحد قول العلماء وأحد قول الشافعي أيضا ، وعن أبي حنيفة تخص المنة بمن طلقها قبل الدخول لم يسم لها صداقا ،  
 وقال الليث : لا تجب المنة أصلا ، وبه قال مالك ، واحتج له بعض أتباعه بأنها لم تقدر ، وتعقب بأن عدم التقدير  
 لا يمنع الوجوب كنفقة الزوج . واحتج بعضهم بأن شريحا يقول : متع إن كنت محسنا ، متع إن كنت متقيا .  
 ولا دلالة فيه على ترك الوجوب . وذهب طائفة من السلف إلى أن لكل طائفة متعة من غير استثناء ، وعن  
 الشافعي منعه وهو الأرجح ، وكذا تجب في كل فرقة إلا في فرقة وقعت بسبب منها . **قوله** ( وقوله تعالى : وللطالقات  
 متاع بالمعروف ) تمسك به من قال بالعموم ، وخصه من فصل بما تقدم في الآية الأولى . **قوله** ( ولم يذكر النبي  
 ﷺ في الملائنة متعة حين طلقها زوجها ) فقد تقدمت أحاديث اللعان مسترقاة الطرق ، وليس في شيء منها للمنة  
 ذكر ، فكأنه تمسك في ترك المنة للملاعنة بالعدم ، وهو مبنى على أن الفرقة لا تقع بنفس اللعان ، فأما من قال إنها  
 تقع بنفس اللعان فأجلب عن قوله في الحديث « فطلقها » بأن ذلك كان قبل علمه بالحكم كما تقدم تقريره ، وحينئذ لم  
 تدخل الملائنة في عموم المطلقات . ثم ذكر حديث ابن عمر في قصة الملاعن وقوله فيه « وإن كنت كاذبا ، وقع في  
 رواية الكشميني » وإن كنت كذبت عليها ،

( عاتجة ) : اشتمل كتاب الطلاق وتوابعه من اللعان والظهار وغير ذلك من الأحاديث المرفوعة على مائة وثمانية  
 عشر حديثا ، المعلق منها ستة وعشرون حديثا والباقي موصول ، المكرر منه فيه وفيما مضى اثنان وتسعون حديثا  
 والخالص ستة وعشرون حديثا ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث عائشة وحديث أبي أسيد وحديث سهل بن  
 سعد ثلاثها في قصة الجورنية ، وحديث علي « ألم تعلم أن القلم رفع عن النائم » الحديث وهو معلق ، وحديث ابن  
 عباس في قصة ثابت بن قيس في الخلع ، وحديثه في زوج بريرة ، وحديثه « كان المشركون على منزلتين » ، وحديث  
 ابن عمر في نكاح الذمية ، وحديثه في تفسير الإيلاء ، وحديث المسور في شأن سبيعة ، وحديث عائشة « كانت فاطمة  
 بنت قيس في مكان وحش » وهو معلق ، وفيه من الآثار عن الصحابة في بدم تسعون أمرا . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٦٩ - كتاب النفقات

١ - باب فضل النفقة على الأهل ، وقول الله عز وجل :

( ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو ، كذلك يُبين الله لكم الآيات لعلكم تفكرون في الدنيا والآخرة )  
وقال الحسن : العفو الفضل

٥٣٥١ - **حدثنا** آدم بن أبي لباس **حدثنا** شعبة عن عدي بن ثابت قال سمعت عبيد الله بن يزيد الأنصاري عن أبي مسعود الأنصاري قال : عن النبي ﷺ ؟ فقال : عن النبي ﷺ قال : « إذا أنفق المسلم نفقة على أهله - وهو بحسبها - كانت له صدقة »

٥٣٥٢ - **حدثنا** اسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « قال الله أنفق يا ابن آدم أنفق عليك »

٥٣٥٣ - **حدثنا** يحيى بن قزعة **حدثنا** مالك عن ثور بن زيد عن أبي الفتح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ : الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله ، أو لقائم الليل ، الصائم النهار » [ الحديث ٥٣٥٣ - طرأ في ٦٠٠٦ ، ٦٠٠٧ ]

٥٣٥٤ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن سعد رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ يودني وأنا مريض بمكة ، فقلت : لي مال ، أوصي بآلي كله ؟ قال : لا . قلت : فالشطر ؟ قال : لا . قلت : فالثالث ؟ قال : فالثالث ، فقلت : كثير ، أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يكفون الناس في أيديهم . ومهما أنفقت فهو لك صدقة ، حتى القمعة ترهبها في امرئيك ، ولعل الله يرفعك ، ينفع بك ناس ويضر بك آخرون »

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب النفقات وفضل النفقة على الأهل ) كذا في نسخة ، وقد تقدم في رواية أبي ذر والسفي كتاب النفقات ، ثم البسملة ثم قال « باب فضل النفقة على الأهل » وسقط لفظ « باب » ، لأن ذر . قوله ( وقول الله عز وجل : ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو ، كذلك يُبين الله لكم الآيات لعلكم تفكرون في الدنيا والآخرة ) كذا للجميع ، ورفع النسخة عند قوله ( قل العفو ) وقد قرأ الأكثر « قل العفو » بالنصب أي تنفقون العفو أو أنفقوا العفو ، وقرأ أبو عمر وقيل الحسن وقتادة « قل العفو » بالرفع أي هو العفو ، ومثله قولهم : ماذا ركبتم أفرس أم بعير ؟ يجوز الرفع والنصب . قوله ( وقال الحسن : العفو الفضل ) وصله عبد ابن حميد وعبد الله بن أحمد في زيادات الوحد بسند صحيح عن الحسن البصري وزاد : ولا يوم على الكفاف .

وأخرج عبد بن حيد أيضاً من وجه آخر عن الحسن قال : أن لا يجهد مالك ثم تقدم تسأل الناس ، فعرف بهذا المراد بقوله ، الفضل ، أى ما لا يؤثر في المال فيمحقه . وقد أخرج ابن أبي حاتم من مرسل يحيى بن أبي كثير بسند صحيح إليه أنه بلغه أن معاذ بن جبل وثلبة سألا رسول الله ﷺ فقالا : إن لنا أرقاء وأهلين ، فما نفق من أموالنا ؟ فزلت . وهذا يتبين مراد البخاري من إيرادها في هذا الباب . وقد جله عن ابن عباس وجعاه أن المراد بالعفو ما فضل عن الأهل ، أخرجه ابن أبي حاتم أيضاً ، ومن طريق مجاهد قال : العفو الصدقة المفروضة . ومن طريق حل بن أبي طلحة عن ابن عباس العفو ما لا يتبين في المال ، وكان هذا قبل أن تفرض الصدقة . فلما اختلفت هذه الأقوال كن ما جاء من السبب في نزولها أولى أن يؤخذ به ، ولو كان مرسلًا ، ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث : الاول حديث أبي مسعود الأنصاري وهو عقبه بن عمرو ، قوله ( عن عدي بن ثابت ) تقدم في الإيمان من وجه آخر عن شعبة ، أخرجه هدي بن ثابت . قوله ( عن أبي مسعود الأنصاري فقلت : عن النبي ﷺ ؟ فقال : عن النبي ﷺ ) الثقل ، فقلت ، هو شعبة ، بينه الاسماعيل في رواية له من طريق حل بن الجعد عن شعبة قد ذكره الى أن قال : عن أبي مسعود فقال : قال شعبة : قلت قال عن النبي ﷺ ؟ قال نعم ، وتقدم في كتاب الإيمان عن أبي مسعود عن النبي ﷺ بغير مراجعة ، وذكر المتن مثله . وفي المأزى عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة عن عدي عن عبد الله بن يزيد أنه سمع أبا مسعود البدرى عن النبي ﷺ ، وذكر المتن مختصراً ليس فيه ، وهو محتمل ، وهذا مقيد لمطلق ما جاء في أن الاتفاق على الأهل صدقة كحديث سعد رابع أحاديث الباب حيث قال فيه ومهما اتفقت فهو لك صدقة ، والمراد بالاتفاق الفصد الى طلب الأجر ، والمراد بالصدقة الثواب وإطلاقها عليه مجاز وقربته الاجماع على جواز الاتفاق على الزوجة الهاشمية مثلاً . وهو من مجاز التشبيه والمراد به أصل الثواب لا في كتيه ولا كتيهته ، ويستفاد منه أن الأجر لا يحصل بالعمل إلا مقروناً بالنية ، ولهذا أدخل البخاري حديث أبي مسعود المذكور في باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ، وحذف المقدار من قوله ، إذا اتفقت ، لارادة التعميم ليشمل الكثير والقليل . وقوله وعلى أهله ، يحتمل أن يشمل الزوجة والاقارب ، ويحتمل أن يختص الزوجة ويلحق به من عداها بطريق الأولى ، لأن الثواب اذا ثبت فيما هو واجب فثبوته فيما ليس بواجب أولى . وقال الطبري ما ملخصه : الاتفاق على الأهل واجب ، والذي يعطيه يؤجر على ذلك بحسب قصده ، ولا منافاة بين كونها واجبة وبين تسميتها صدقة ، بل هي أفضل من صدقة التطوع . وقال المذهب : النفقة على الأهل واجبة بالاجماع ، وانما سماها الشارع صدقة خشية أن يظنوا أن قيامهم بالواجب لا أجر لهم فيه ، وقد عرفوا ما في الصدقة من الأجر فعرفهم أنها لهم صدقة ، حتى لا يخرجوها الى غير الأهل إلا بعد أن يكفهم ، ترغيباً لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع ، وقال ابن المنذر : تسمية النفقة صدقة من جنس تسمية الصدقات تحلة ، فلما كان احتياج المرأة الى الرجل كاحتياجه اليها في الذرة والتأنيس والتحصين وطلب الولد كان الأصل أن لا يجب لها عليه شيء ، إلا أن الله خص الرجل بالفضل على المرأة بالقيام عليها ورفعها عليها بذلك درجة ، فمن ثم جاز إطلاق التحلة على الصدقات والصدقة على النفقة . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وهذا الحديث ليس في الموطأ ، وهو على شرط شريكنا في تقريب الاسانيد ، ولكنه لما لم يكن في الموطأ ، لم يخرج في كتابه ، لكنه أخرجه من رواية همام عن أبي هريرة . وقد أخرجه الاسماعيل من طريق عبد الرحمن بن القاسم ، وأبو نعيم من

طريق عبد الله بن يوسف كلاهما من مالك . قوله ( قال الله أنفق يا ابن آدم أنفق عليك ) أنفق الأول بفتح أوله وسكون الفاء بصيغة الأمر بالانفاق ، والثانية بضم أوله وسكون الفاء على الجواب بصيغة المضارع ، وهو وعد بالخلف ، ومنه قوله تعالى ( وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ) ، وقد تقدم القدر المذكور من هذا الحديث في تفسير سورة هود من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد في أثناء حديث ولفظه قال الله أنفق أنفق عليك ، وقال يد الله ملائي ، الحديث وهذا الحديث الثاني أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق سعيد ابن داود عن مالك وقال صحيح فترده - سعيد عن مالك ، وأخرج مسلم الأول من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ ( والله تعالى قال لي : أنفق أنفق عليك ، الحديث ، ورفعه البخاري كما سيأتى في كتاب التوحيد ، وليس في روايته قال لي ، فدل على أن المراد بقوله في رواية الباب ( يا ابن آدم ، التي <sup>في</sup> ) ، ويحتمل أن يراد جنس بني آدم ويكون تخصيصه <sup>بأن</sup> ، بإضافته الى نفسه لكونه رأس الناس ، فتوجه الخطاب اليه ليحمل به ويبليخ أمته ، وفي ترك تقييد الثقة بشيء معين ما يرشد الى أن الحث على الإنفاق يشمل جميع أنواع الخير ، وسيأتى شرح حديث شعيب مبدوطا في التوحيد إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث ، قوله ( من ثور بن زيد ) في رواية محمد بن الحسن في « الموطأ » عن مالك وأخبرني ثور ، . قوله ( الساعى على الأرملة والمسكين كالجمادى في سبيل الله ) كذا قال جميع أصحاب مالك عنه في « الموطأ » وغيره ، وأكثرهم ساقه على لفظ رواية مالك عن صفوان بن سليم به مراسلته قال « وعن ثور بسنده مثله » وسيأتى في كتاب الأدب عن اسماعيل بن أبي أويس عن مالك كذلك ، واقتصر أبو قرة موسى بن طارق على رواية مالك عن ثور فقال ( والساعى على الأرملة والمسكين له صدقة ، بين ذلك الدارقطني في « الموطآت » . قوله ( أو اتقوا القليل الصائم للثوار ) هكذا لجميع عن مالك بالمشك لكن لاكثرهم - مثل معن بن عيسى وابن وهب وابن بكير في آخرين - بلفظ « أو كالذي يصوم للثوار ويقوم الليل » ، وقد أخرجه ابن ماجه من رواية الدراوردي عن ثور بمثل هذا اللفظ ، لكن قاله بالواو لا بلفظ أو ، وسيأتى في الادب من رواية الثعني عن مالك بلفظ « وأحسبه قال : كالقائم لا يفت ، والصائم لا يفطر ، شك الثعني ، وقد ذكره الأكثر بالمشك عن مالك لكن بمعناه ، فيحمل اختصاص الثعني باللفظ الذي أورده ، ومعنى الساعى الذي يذهب ويحى في تحصيل ما ينفع الأرملة والمسكين . والأرملة بارأه المهمة التي لأزواجها ، والمسكين تقدم بيانه في كتاب الزكاة ، وقوله والقائم الليل ، يجوز في الليل الحركات الثلاث كما في قولهم الحسن الوجه ، ومطابقة الحديث للترجمة من جهة إمكان انصاف الأهل أى الأتارب بالصفتين المذكورتين ، فإذا ثبت هذا الفضل لمن ينفق على من ليس له بقريب من انصاف بالوصفين فالنفاق على المنتصف أولى . الحديث الرابع حديث سعد بن أبي وقاص في الوصية بالمشك ، وقد تقدم شرحه في الوصايا ، والمراد منه هنا قوله « ومنها ما أنفقت فهو لك صدقة ، حتى الأمانة ترفعها في في امرائك » وقد أخرج مسلم من حديث مجاهد عن أبي هريرة وقعه « دينار أعطيته مسكينا ، ودينار أعطيته في ربة ، ودينار أعطيته في سبيل الله ، ودينار أنفقته على أمك » قال : الدينار الذي أنفقته على أمك أعظم أجرا ، ومن حديث أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان وقعه « أفضل دينار ينفقة الرجل دينار ينفقة على عياله ، ودينار ينفقة على دابته في سبيل الله ، ودينار ينفقة على أصحابه في سبيل الله » قال أبو قلابة بدأ بالعيال ، وأى رجل أعظم أجرا من رجل ينفق على عياله يسقهم وينفهم الله به ؟ قال الطبري : البداية في الانفاق بالعيال يتناول النفس ، لأن نفس المرء من جملة عياله بل هي

أجزم حقا عليه من بقية عياله ، اذ ليس لأحد إحياء غيره بائتاب نفسه ، ثم الاتفاق على عياله كذلك

## ٢ - باب وجوب النفقة على الأهل والعيال

٥٢٥٥ - حدثنا هر بن حصص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح قال حدثني أبو هريرة رضي

الله عنه قال « قال النبي ﷺ : أفضل الصدقة من ترك غنى ، واليدين العليا خير من اليدين السفلى ، وأبدأ بمن تعمل ، تقول المرأة : إما أن تطمئن وإما أن تطمئن ، ويقول العبد : أطمئن واستمئني . ويقول الابن : أطمئن ، إلى من تدعى ؟ فقالوا : يا أبا هريرة ، سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : لا . هذا من كبس أبي هريرة ،

٥٢٥٦ - حدثنا سعيد بن هفيرة قال حدثني أبي قال حدثنا عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن

شهاب عن ابن السائب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، وأبدأ بمن تمول »

قوله ( باب وجوب النفقة على الأهل والعيال ) الظاهر أن المراد بالأهل في الترجمة الزوجة ، ووظف العيال عليها من العام بعد الخاص ، أو المراد بالأهل الزوجة والآقارب والمراد بالعيال الزوجة والخدم فتسكون الزوجة ذكرت مرتين تأكيداً لحقها ، ووجوب نفقة الزوجة تقدم دليله أول النفقات . ومن السنة حديث جابر عند مسلم « ولعن عليكم وذوقن وكسوتين بالمهروف » ومن جهة المعنى أنها محبوسة عن الكسب لحق الزوج ، وانفق الإجماع على الوجوب ، لكن اختلفوا في تقديرها فذهب الجمهور إلى أنها بالكفاية ، والشافعي وطائفة - كما قال ابن المنذر - إلى أنها بالآمداد ، ووافق الجمهور من الشافعية أصحاب الحديث كابن خزيمة وابن المنذر ومن غيرهم أبو الفضل بن عبدان ، وقال الروياني في « الحلية » هو القياس ، وقال النسوي في « شرح مسلم » ما سيأتي في « باب إذا لم ينفق الرجل على امرأته أن تأخذ ، بعد سبعة أبواب . وتمسك بعض الشافعية بأنها لو قدرت بالحاجة لسقطت نفقة المريضة والغنية في بعض الأيام ، فوجب الحاقها بما يشبه الدوام وهو الكفاية لا اشتراكها في الاستقرار في الذمة ، ويقويه قوله تعالى ( من أوسط ما تطعمون أهليكم ) فاعتبروا الكفاية بها والآمداد معتبرة في الكفاية ، ويغش في هذا الدليل أنهم صحروا الاحتياض عنه ، وبأنها لو أكلت منه على العادة سقطت بخلاف الكفاية فيهما ، والزاجع من حيث الدليل أن الواجب الكفاية ، ولا سيما وقد نقل بعض الأئمة الإجماع الفعلي في زمن الصحابة والتابعين على ذلك ولا يحفظ عن أحد منهم خلافه . قوله ( أفضل الصدقة ما ترك غنى ) تقدم شرحه في أول الزكاة وبيان اختلاف الفاظ وكذا قوله « واليدين العليا » وقوله « وأبدأ بمن تعمل » أي بمن يجب عليك نفقته ، يقال حال الرجل أهله إذا ماتهم ، أي قام بما يحتاجون إليه من قوت وكسوة . وهو أمر بتقديم ما يجب على ما لا يجب . وقال ابن المنذر اختلفت في نفقة من بلغ من الأولاد ولا مال له ولا كسب ، فأرجحت طائفة النفقة لجميع الأولاد أطفالاً كانوا أو بالغين إنانا وذكرنا إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها ، وذهب الجمهور إلى أن الواجب أنه ينفق عليهم

حتى يبلغ الذكر أو تزوج الأثني ثم لا نفقة على الأب إلا إن كانوا ذمى ، فإن كانت لهم أموال فلا وجوب على الأب . والحنفى الكافى ولد الولد وإن سفل بالولد في ذلك ، وقوله « تقول المرأة ، وقع في رواية للنسائي من طريق محمد بن جملان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح به « قتل من أحول يارسول الله ؟ قال امرأتك » الحديث ، وهو وهم والصواب ما أخرجه هو من وجه آخر عن ابن جملان به وفيه « فقتل أبو هريرة » : من تقول يا أبا هريرة ، وقد تمسك بهذا بعض الشراح وغفل عن الرواية الأخرى ، وجميع ما فهم بما أخرجه الدارقطني من طريق حاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : المرأة تقول لأرجها أطعمنى ، ولا حجة فيه لأن في حفظ حاصم شيئا ، والصواب التفصيل ، وكذا وقع للإسماعيل من طريق أبي معاوية عن الأعمش بسند حديث الباب « قال أبو هريرة تقول امرأتك الخ ، وهو معنى قوله في آخر حديث الباب « لا هذا من كبى أبي هريرة ، ووقع في رواية الإسماعيل المذكورة « قالوا يا أبا هريرة شئ . تقول من رأيتك أو من قول رسول الله ﷺ ؟ قال : هذا من كبى » ، وقوله من كبى هو بكسر الكاف للكثرة أى من حاصله إشارة إلى أنه من استنباطه مما فهمه من الحديث المرفوع مع الواقع ، ووقع في رواية الأصمى بفتح الكاف أى من فطنته . قوله ( تقول المرأة إما أن تطعمنى ) في رواية للنسائي عن محمد بن عبد العزيز عن حفص بن غياث بسند حديث الباب « أما أن تنفق على » . قوله ( ويقول العبد أطعمنى واستعملنى ) في رواية للإسماعيل « ويقول خادمك أطعمنى والافقنى » . قوله ( ويقول الابن أطعمنى ، إلى من تدعى ) في رواية للنسائي والإسماعيل « تسكنى » وهو بمعناه . واستدل به على أن من كان من الأولاد له مال أو حرفة لا يجب نفقته على الأب ، لأن الذى يقول « إلى من تدعى » ؟ إنما هو من لا يرجع إلى شئ سوى نفقة الأب ، ومن له حرفة أو مال لا يحتاج إلى قول ذلك . واستدل بقوله « أما أن تطعمنى وإما أن تطلقنى » من قال يفرق بين الرجل وامرأته إذا أعسر بالنفقة واختارت فراقه ، وهو قول جمهور العلماء . وقال الكوفيون : يلزمها الصبر ، وتعلق النفقة بدمته . واستدل الجمهور بقوله تعالى ( ولا تمسكوهن ضاررا لنعتدوا ) ، وأجاب المخالف بأنه لو كان الفراق واجبا لما جاز الإبقاء إذا رضيت ، ورد عليه بأن الإجماع دل على جواز الإبقاء إذا رضيت فبقى ما عداه حل عموم النسي . وطعن بعضهم في الاستدلال بالآية المذكورة بأن ابن عباس وجماعة من التابعين قالوا : نزلت فيمن كان يطلق فإذا كانت للعدة ترضى راجع ، والجواب أن من قاعدتهم « إن العدة بموم اللفظ » حتى تمسكوا بحديث جابر بن سمرة « اسكنوا في الصلاة » ترك رفع اليدين عند الركوع مع أنه إنما ورد في الإشارة بالإحدى في التشهد بالسلام على فلان وفلان ، وهذا تمسكوا بالسبب . واستدل للجمهور أيضا بالقياس على الرقيق والحبيوان ، فإن من أعسر بالاتفاق عليه أجبر على بيعه اتفاقا . والله أعلم

### ٣ - باب حبس الرجل قوت سنة على أهله ، وكيف نفقات العيال ؟

٥٣٥٧ - حدثني محمد بن سلام أخبرنا وكيع عن ابن هيثم قال : قال لي معمر قال لي الثوري : هل سمعت في الرجل يجمع لأهله قوت سنتهم أو بعض السنة ؟ قال معمر : فلم يحضرنى . ثم ذكرت حديثا حدثناهُ ابن شهاب الزهري عن مالك بن أوس عن عمر رضي الله عنه أن الذي كان يبيع نخل بنى النضير ،

ويحبس لأهل قوت سننهم ،

٥٣٥٨ - **عمر بن الخطاب** قال حدثني **الابيث** قال حدثنا **عقيل** عن **ابن شهاب** قال أخبرني **مالك** **ابن أوس** بن **الخدثان** - وكان **عمر بن الخطاب** بن **مطعم** ذكر لي ذكرًا من حديثه . فأنطقت حتى دخلت على **مالك** بن **أوس** فسأله ، فقال **مالك** : أنطقت حتى أدخلت على **عمر** إذ أتاه حاجبه **برفأ** فقال : هل لك في **عنان** و**عبد الرحمن** و**الزبير** و**سعد** يستأذنون ؟ قال : نعم ، فأذن لهم . قال : فدخلوا وسلموا وجلسوا . ثم كتبت برفأ قليلًا فقال **عمر** : هل لك في **علي** و**عباس** ؟ قال : نعم ، فأذن لهما . فلما دخلتا لمّا وجلسا . فقال **عباس** : يا **أمير المؤمنين** ، انصر بيني وبين هذا . فقال **الرهط** - **عنان** و**أصحابه** - : يا **أمير المؤمنين** ، اقض بينهما وأرح أحدهما من الآخر . فقال **عمر** : اتقوا . أنشدكم بالله الذي به تقوم السماء والأرض ، هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال : لا تورث ، ما تركناه صدقة . فريد رسول الله ﷺ نفسه . قال **الرهط** : قد قال ذلك . فأقبل **عمر** على **علي** و**عباس** فقال : أنشدكم بالله . هل تعلمان أن رسول الله ﷺ قال ذلك ؟ قال : قد قال ذلك . قال **عمر** : فاني أحذركم عن هذا الأمر : إن الله كان خص رسول الله ﷺ في هذا المال بشيء لم يعطه أحدًا غيره ، قال الله ( ما آفأ الله على رسوله منهم فإوجهم عليه من خيل ولا ركاب - إلى قوله - قدير ) . فكانت هذه خالصة رسول الله ﷺ . والله ما احتازها دونكم ، ولا استأثر بها عليكم ، لقد أعطاكموها وبها فكم حتى بقي منها هذا المال ، فكان رسول الله ﷺ ينفق على أهل نفقة سننهم من هذا المال ، ثم يأخذ ما بقي فيجعله يجمل مال الله . فعمل بذلك رسول الله ﷺ حياته . أنشدكم بالله ، هل تعلمون ذلك ؟ قالوا : نعم . قال **علي** و**عباس** : أنشدكم بالله ، هل تعلمان ذلك ؟ قال : نعم . ثم توفي الله نبيه ﷺ ، فقال **أبو بكر** : أنا ولي رسول الله ﷺ ، فقبضها **أبو بكر** فعمل فيها بما عمل به **فيما** رسول الله ﷺ وأناما حينئذ - وأقبل على **علي** و**عباس** - **زهران** أن **أبا بكر** كذا وكذا ، والله يعلم أنه فيها صادق بار راشد تابع لحق . ثم توفي الله **أبا بكر** ، فقلت : أنا ولي رسول الله ﷺ وأبي بكر ، فقبضتها ستعين أعمل فيها بما عمل رسول الله ﷺ وأبو بكر . ثم جئناي وكنتكما واحدة وأمركما جميع . جئني تسألني نصيبك من ابن أخيك ، وأني هذا بسألني نصيب امرأتك من أبيها ، فقلت : إن شئنا دفعته إليكما ، على أن عليكما عهد الله وميثاقه أن تعملان فيها بما عمل به رسول الله ﷺ ، وبما عمل به **أبو بكر** ، وبما عملت به فيها منذ وليتها ، وإلا فلا تسكناني فيها . فقلتا : ادفعها إلينا بذلك . فدفعها إليكما بذلك . أنشدكم بالله فدفعها إليكما بذلك ؟ فقال **الرهط** : نعم . قال فأقبل على **علي** و**عباس** فقال : أنشدكم بالله ، هل دفعها إليكما



بذلك ؟ قال : نعم . قال : أفنتسمسان منى قضاء غير ذلك ؟ فواللهي باذنه تقوم السماء والأرض لا أفنى فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة ، فإن عجزتما عنها فادفعاهما فأنا أكفيكماها »

**قوله** ( باب حبس الرجل قوت سنة على أهله ، وكيف نفقات العيال ) ؟ ذكر فيه حديث عمر ، وهو مطابق لركن الترجمة الأول ، وأما الركن الثاني وهو كيفية النفقة على العيال فلم يظهر لي أولا وجه أخذه من الحديث ، ولا رأيت من تعرض له ، ثم رأيت أنه يمكن أن يؤخذ منه دليل التقدير لأن مقدار نفقة السنة إذا عرف منه توزيعها على أيام السنة فعرشف حصص كل يوم من ذلك ، فكأنه قال : لكل واحدة في كل يوم قدر معين من الغل المذكور ، والأصل في الإطلاق التسوية . **قوله** ( حدثني محمد بن سلام ) كذا في رواية كريمة ، ولذا كثر « حدثني محمد » حسب . **قوله** ( قال لي معمر قال لي الثوري ) هذا الحديث ما قالت ابن حبيبة سماعه من الزهري فرواه عنه بواسطة معمر ، وقد رواه أيضا عن عمرو بن دينار عن الزهري بأنهم من سياق معمر ، وتقدم في تفسير سورة الحشر . وأخرجه الحيدري وأحد في مسندهما عن سفيان عن معمر وعمرو بن دينار جميعا عن الزهري ، وقد أخرج مسلم رواية معمر وحدهما عن يحيى بن يحيى عن سفيان عن معمر عن الزهري ولكنه لم يسق لفظه وقد أخرج إسحق بن راهويه رواية معمر منفردة عن سفيان عنه عن الزهري بلفظ « كان ينفق على أهله نفقة سنة من مال بني النضير ويحمل ما بقي في الكراع والسلاح » وقد أخرج مسلم الحديث مطولا من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ، وفي كل من الاسنادين رواية الأقران ، فإن ابن عينة عن معمر قربان ، وعمرو بن دينار عن الزهري كذلك . ويؤخذ منه المذاكرة بالعلم واللقاء العالم المسألة على نظيره ليستخرج ما عنده من الحفظ ، وثبت معمر وإنصافه لكونه اعترف أنه لا يستحضر اذ ذلك في المسألة شيئا ، ثم لما تذكرها أخبر بالواقعة كما هي ولم بأنف ما تقدم . **قوله** ( كان يبيع محل بني النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم ) كذا أورده مختصرا ثم ساق المصنف الحديث بطوله من طريق عقيل عن ابن شهاب الزهري ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل فرض الجنس . قال ابن دقيق العيد : في الحديث جواز الادخار للأهل قوت سنة ، وفي السياق ما يؤخذ منه الجمع بينه وبين حديث « كان لا يدخر شيئا أبدا » فجعل على الادخار لنفسه وحديث الباب على الادخار لغيره ، ولو كان له في ذلك مشاركة ، لكن المعنى أنهم المقصد بالادخار دونه حتى لو لم يوجدوا لم يدخر ، قال : والمتكلمون على لسان الطريقة جعلوا أو بعضهم ما زاد على السنة خارجا عن طريقة التوكل انتهى . وفيه إشارة إلى الرد على الطبري حيث استدلل بالحديث على جواز الادخار مطلقا خلافا لمن منع ذلك ، وفي الذي نقله الشيخ تقييد بالسنة أتباعا للغير الوارد ، لكن استدلال الطبري قوي ، بل التقييد بالسنة إنما جاء من ضرورة الواقع ، لأن الذي كان يدخر لم يكن يحصل إلا من السنة إلى السنة ، لأنه كان إما تمرا وإما شعيرا ، فلو قدر أن شيئا مما يدخر كان لا يحصل إلا من سنتين إلى سنتين لا تلتحق الحال جواز الادخار لأجل ذلك ، والله أعلم . ومع كونه **عليه السلام** كان يحتبس قوت سنة لئلا له فسكان في طول السنة ربما استجره منهم لمن يرد عليه ويعوضهم عنه ، ولذلك مات **عليه السلام** ودرعه مرهونة على شعير اقترضه قوتا لأهله . واختلف في جواز ادخار القوت لمن يشتريه من السوق ، قال حياض : أجازة قوم واحتجوا بهذا الحديث ، ولا حجة فيه لأنه إنما كان من مقل الأرض ، ومنعه قوم إلا إن كان لا يضرب بالسم ، وهو متجه أرفقا بالناس . ثم محل هذا

الاختلاف اذا لم يكن في حال الضيق ، وإلا فلا يجوز الادخار في تلك الحالة أصلاً

٥ - باب نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ، ونفقة الولد

٥٣٥٩ - **حَرْشَان** ابنُ مُعَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ مَيْسِكٌ ، فَعَلَّ عَلَى حَرْجٍ أَنْ أُطْعِمَ مِنَ الْقَدَى لَهُ عِمَّاكًا ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ »

٥٣٦٠ - **حَرْشَان** يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ثُمَامٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِذَا انْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ أَمْرِهُ فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ » ،

قوله ( باب نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد ) ذكر فيه حديث عائشة في قصة هند امرأة أبي سفيان وسيأتي شرحه بعد أربعة أبواب . وحديث أبي هريرة . وإذا انفقت المرأة من كسب زوجها ، وقد مر شرحه في أواخر النكاح . ( تنبيه ) : وقعت هذه الترجمة وحديثها متأخرة عن الباب الذي بعده عند النسفي

٤ - باب وقال الله تعالى ( والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة - إلى قوله - بما تعملون بصير ) . وقال ( وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ) . وقال ( وإن تamasرمن فسترضع له أخرى ، لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه - إلى قوله - بعد حصر يسرا ) . وقال يونس عن الزهري : سَمِيَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ تُضَارَّ وَالِدَتُهُ بَوْلِدَهَا ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ الْوَالِدَةِ : لَسْتُ مُرَضِعَتُكَ ، وَهِيَ أَمْثَلُ لَهُ غَدَاءٌ وَأَشْفَقُ عَلَيْهِ وَأَرْفُقُ بِهِ مِنْ غَيْرِهَا ، فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ أَنْ يُسَطِّبَهَا مِنْ نَفْسِهِ مَا جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ لِدَوْلِدِهِ أَنْ يُضَارَّ بِوَلَدِهِ وَالِدَتُهُ فَيَمْنَعَهَا أَنْ تُرَضِعَهُ ضَرَارًا لَهَا إِلَى غَيْرِهَا ، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَسْتَرْضِعَا مِنْ طَبِيبٍ نَفْسَ الْوَالِدِ وَالْوَالِدَةِ . فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا بَعْدَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ . فصله : فِطَامُهُ

قوله ( باب والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين - إلى قوله - بصير ) كذا لا في ذر والأكثر ، وفي رواية كريمة « إلى قوله بما تعملون بصير » ، وقال ( وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ) وقال ( وإن تamasرمن فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ) قبل ذلك الآية الأولى على إيجاب الاتفاق على المرضعة من أجل إرضاعها الولد ، كانت في العصة أم لا . وفي الثانية الإشارة إلى قدر المدة التي يجب ذلك فيها . وفي الثالثة الإشارة إلى مقدار الاتفاق وإتاه بالنظر لحال المنفق . وفيها أيضا الإشارة إلى أن الإرضاع لا يتعم على الأم ، وقد تقدم في أوائل النكاح في « باب لا رضاع بعد حولين » البحث في معنى قوله تعالى ( وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ) وأخرج الطبري عن ابن عباس أن إرضاع الحولين مختص بمن وضعت لسته أشهر ، فهما وضعت لأكثر من ستة أشهر تقص من مدة

الحولين تمسك بقوله تعالى (وحمله فصاله ثلاثون شهرا) . وتمتدح بمن زاد حملها على ثلاثين شهرا فانه يلزم اسقاط مدة الرضاعة ولا قائل به ، والصحيح انها محمولة على الغالب واخذ من الآية الأولى والثانية أن من ولد لستة أشهر فأقربها التحق بالزوج . قوله (وقال يونس) هو ابن يزيد ، وهذا الاثر وصله ابن وهب في جامعه عن يونس قال وقال ابن شهاب - فذكره الى قوله - وتناور ، وأخرجه ابن جرير عن طريق عقيل عن ابن شهاب نحوه . وقوله « ضاررا لها الى غيرها » يتعلق بمنعها أى منعها الى رضاع غيرها ، فاذا رضيت فليس له ذلك . ووقع في رواية عقيل « والوالدان أحق برضاع أولادهن » ، وليس لوالدة أن تضار ولدها فتأبى رضاعه وهى تعطى عليه ما يعطى غيرها ، وليس للولود له أن ينزع ولده منها ضاررا لها وهى تقبل من الأجر ما يعطى غيرها ، فان أراد انفصال الولد عن تراض منهما وتناور دون الحولين فلا بأس . . قوله في آخر الكلام (فصاله فطامه) هو تفسير ابن عباس ، أخرجه الطبري عنه وعن السدي وغيرهما ، والفصال مصدر يقال فاصلته أفاضله مفاصلة وفصالا اذا فارقت من خاطلة كانت بينهما ، وفصال الولد منه ، من شرب اللبن ، قال ابن بطال : قوله تعالى ( والوالدان يرضعن ) لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر لما فيه من الإلزام ، كقولك حسبك درهم أى اكشف بدرهم ، قال : ولا يجب على الوالدة إرضاع ولدها اذا كان أبوه حيا موسرا بدليل قوله تعالى ( فان أرضعن لكم فأتوهن بهن جوهرهن ) قال ( وان تماسرن فسترضع له أخرى ) فدل على أنه لا يجب عليها إرضاع ولدها . ودل على أن قوله ( والوالدان يرضعن أولادهن ) سبق للمبلغ غاية الرضاعة التى مع اختلاف الوالدين في رضاع المولود جعلت حدا فاصلا . قلت : وهذا أحد القوانين عن ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وعن ابن عباس أنه عتص بمن ولدت لستة أشهر كما تقدم قريبا أخرجه الطبري أيضا بسند صحيح ، إلا أنه اختلف في وصله أو وقفه على عكرمة ، وعن ابن عباس قول ثالث أن الحولين لغاية الارضاع وأن لا رضاع بعدهما أخرجه الطبري أيضا ورجاله ثقات إلا أنه منقطع بين الزهري وابن عباس ، ثم أخرج بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال : ما كان من رضاعة بعد الحولين فلا رضاع ، وعن ابن عباس أيضا بسند صحيح مثله ، ثم أسند عن قتادة قال : كان ارضاعها الحولين فرضا ثم خفف بقوله تعالى ( لمن أراد أن يتم الرضاعة ) والقول الثاني هو الذى عول عليه البخارى ، ولهذا عقب الآية الأولى بالآية الثانية وهى قوله تعالى ( وحمله فصاله ثلاثون شهرا ) وما جزم به ابن بطال من أن الخبر بمعنى الأمر هو قول الأكثر ، لكن ذهب جماعة الى أنها خبر عن المشروعية ، فان بعض الوالدات يجب عليهن ذلك وبعضهن لا يجب كساقى بياض ، فليس الأمر على عمومهم ، وهذا هو الدرر فى العدول عن التصريح بالإلزام كأن يقال : وعلى الوالدات ارضاع أولادهن كما جاء بعده ( وعلى الوالدات مثل ذلك ) قال ابن بطال : وأكثر أهل التفسير على أن المراد بالوالدان هنا المقتربات المطلقات ، وأجمع العلماء على أن أجرة الرضاع على الزوج إذا خرجت المطلقة من العدة ، والأم بعد البؤنة أولى بالرضاعة إلا إن وجد الأب من يرضع له بدون ما سألت ، إلا أن لا يقبل الولد غيرها فتجبر بأجرة مثلها ، وهو موافق للنقول هنا عن الزهري . واختلفوا في المتزوجة : فقال الشافعى وأكثر الكوفيين لا يلزمها إرضاع ولدها ، وقال مالك وابن أبى ليلى من الكوفيين تجبر على ارضاع ولدها ما دامت متزوجة بوالده ، واحتج القائلون بأنها لا تجبر بأن ذلك إن كان لحرمته الولد فلا يتجه لأنها لا تجبر عليه اذا كانت مطلقة ثلاثا باجماع ، مع أن حرمة الولدية موجودة ، وإن كان لحرمته الزوج لم يتجه أيضا لأنه لو أراد أن يستغنى عن

حق نفسه لم يكن له ذلك في حق غيره أوله . ويمكن أن يقال أن ذلك لخدمتهما جميعا ، وقد تقدم كثير من مباحث الرضاع في أوائل النكاح ، والله أعلم

### ٦ - باب عمل المرأة في بيت زوجها

٥٣٦١ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن شعبة قال **حدثني** الحكم عن ابن أبي ليلى **حدثنا** علي بن فاطمة عليها السلام **أن** النبي ﷺ **تشكر** إليه ما تلقى في بيدها من الرحي - وبلغها أنه جاءه رقيق - فلم يُصافيه ، فذكرت ذلك لعائشة . فلما جاء أخيرة عائشة . قال لجاءنا وقد أخذنا مضاجعنا ، فذهبنا هوم فقال : على مكائكما . فجاء فعمد يدي وبينها حتى وجدت برودة قدميه على بطني . قال : ألا أدلكما على خير مما سألتا ؟ إذا أخذتما مضاجعكما - أو أويتا إلى فراشكما - فسيبنا ثلاثا وثلاثين ، واحدا ثلاثا وثلاثين ، وكبرا أربعا وثلاثين ، فهو خير لكما من خادم »

**قوله** ( باب عمل المرأة في بيت زوجها ) أورد فيه حديث علي في طلب فاطمة الخادم ، والحجة منه قوله فيه « تشكر إليه ما تلقى في بيدها من الرحي » ، وقد تقدم الحديث في أوائل فرض الخس وأن شرحه يأتي في كتاب الدعوات أن شاء الله تعالى ، وسأذكر شيئا مما يتعلق بهذا الباب في الباب الذي يليه . ويستفاد من قوله « ألا أدلكما على خير مما سألتا » ، أن الذي يلزم ذكر الله يعطى قوة أعظم من القوة التي يعملها له الخادم ، أو تسهل الأمور عليه بحيث يكون عمله أسهل من تعاطي الخادم لها ، هكذا استنبطه بعضهم من الحديث ، والذي يظهر أن المراد أن نفع التيسير مخصص بالدار الآخرة ونفع الخادم مخصص بالدار الدنيا ، والآخرة خير وأبقى

### ٧ - باب خادم المرأة

٥٣٦٢ - **حدثنا** الجهمي **حدثنا** سفان **حدثنا** عبيد الله بن أبي يزيد سمع مجاهدا سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى **يحدث** عن علي بن أبي طالب « أن فاطمة عليها السلام **أن** النبي ﷺ **سأله** خادما ، فقال : ألا أخبرك ما هو خير لك منه ، تسبحين الله عند تمامك ثلاثا وثلاثين ، وتحمدين الله ثلاثا وثلاثين ، وتسكبين الله أربعاً وثلاثين . ثم قال سفان : إحداهن أربع وثلاثون ، فما تركتها بعد . قيل : ولا ليلة صفين ؟ قال : ولا ليلة صفين »

**قوله** ( باب خادم المرأة ) أي هل يشرع ويلزم الزوج إخدامها ؟ ذكر فيه حديث علي المذكور في الذي قبله وسيأتي اختصاره ، قال الطبري : يؤخذ منه أن كل من كانت لها طاقة من النساء على خدمة بيتها في خير أو طعن أو غير ذلك أن ذلك لا يلزم الزوج إذا كان مبروفاً أن مثلها إلى ذلك بنفسه . ووجه الاعتدال فاطمة لما سألت أباها **عن** الخادم لم يأمر زوجها بأن يكسفها ذلك إما بإخدامها عادما أو باستئجار من يخدم بذلك أو بتعاطي ذلك

بنفسه ولو كانت كفاية ذلك الى حل لأمره به كما أمره أن يسوق إليها صدقاً قبل الدخول ، مع أن سوق الصدق ليس بواجب اذا رضيت المرأة أن تؤخره ، فكيف بأسره بما ليس بواجب عليه ويترك أن بأسره بالواجب؟ وحكى ابن حبيب عن أصبغ وابن الماجشون عن مالك أن خدمة البيت تلزم المرأة ولو كانت الزوجة ذات قدر وشرف اذا كان الزوج معسراً ، قال : ولذلك أزم النبي ﷺ فاطمة بالخدمة الباطنة وعليها بالخدمة الظاهرة . وحكى ابن بطال أن بعض الشيوخ قال : لا تعلم في شيء من الآثار أن النبي ﷺ قضى على فاطمة بالخدمة الباطنة ، وإنما جرى الأمر بينهم على ما نمارقوه من حسن العشرة وجميل الاخلاق ، وأما أن تجبر المرأة على شيء من الخدمة فلا أصل له ، بل الاجماع منقاد على أن على الزوج مؤنة الزوجة كلها . وتقل الطحاوي الاجماع على أن الزوج ليس له إخراج خادم المرأة من بيته ، فدل على أنه يلزم نفقة الخادم على حسب الحاجة إليه . وقال الشافعي والكوفيون : يفرض لها ولخادمها النفقة اذا كانت بمن تخدم . وقال مالك والليث ومحمد بن الحسن : يفرض لها ولخادمها اذا كانت خطيبة وشهد أهل الظاهر فقالوا ليس على الزوج أن يخدمها ولو كانت بنت الخليفة ، وحجة الجماعة قوله تعالى ﴿ وطأوهن بالمعروف ﴾ واذا احتاجت إلى من يخدمها فاستمع لم يعاشرها بالمعروف . وقد تقدم كثير من مباحث هذا الباب في « باب القيمة » من أواخر النكاح في شرح حديث أسماء بنت أبي بكر في ذلك

#### ٨ - باب خدمة الرجل في أهله

٥٢٦٣ - **حديث** محمد بن عَرَفَرَةَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ زَيْدٍ « سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَصْنَعُ فِي الْبَيْتِ ؟ قَالَتْ كَانَ يَكُونُ فِي مِهْنَةٍ أَهْلُهَا ، فَإِذَا سَمِعَ الْأَذَانَ خَرَجَ »

**قوله** ( باب خدمة الرجل في أهله ) أي بنفسه . **قوله** ( كان يكون ) سقط لفظ « يكون » من رواية المستبلى والسرخسي ، وقد تقدم ضبط المهنة وأنه بمنح الميم ويحذف كسرهما في كتاب الصلاة ، وقال ابن التين : ضبط في الامهات بكسر الميم ، وضبطه الماروي بالفتح ، وحكى الأزهري عن شمر عن مشايخه أن كسرهما خطأ . **قوله** ( فاذا سمع الاذان خرج ) تقدم شرحه مع شرح بقية الحديث مستوفى في أبواب فضل الجماعة من كتاب الصلاة . ( تنبيه ) : وقع هنا لفظين وحده ترجمة فصح « باب هل لي من أجر في بني أبي سلمة » وبعبارة الحديث الآتي في « باب ودلي الوارث مثل ذلك » بسنده ومثله ، والراجح ما عده الجماعة

#### ٩ - باب إذا لم ينفق الرجل ، فليمرأه أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها ولولدها بالمعروف

٥٢٦٤ - **حديث** محمد بن محمد بن المنذر حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ « إِنَّ هَذَا بَنْتُ هَبْهَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَلَوْلَى إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ . فَقَالَ : تَخَذِي مَا يَكْفِيكَ وَلَوْلَاكَ بِالْمَعْرُوفِ »

**قوله** ( باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها ولولدها بالمعروف ) أخذ المصنف هذه

الترجمة من حديث الباب بطريق الأولى ، لأنه دل على جواز الأخذ لشككة النفقة فكذا يدل على جواز أخذ جميع النفقة عند الامتاع . **قوله** ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان ، ومشام هو ابن عروة . **قوله** ( أن هند بنت عتبة ) كذا في هذه الرواية هذا باصراف ، ووقع في رواية الزهري عن عروة الماضية في المظالم بغير صرف ، و هند بنت عتبة بن ربيعة ، أي ابن عبد شمس بن عبد مناف . وفي رواية الشافعي عن أنس بن عياض عن هشام ، أن هذا أم معاوية وكانت هند لما قتل أروما عتبة وعمرها شبيبة وأخوها الوليد يوم بدر شق عليها ، فلما كان يوم أحد وقتل حمزة فرحت بذلك وهدت إلى بطنه فشققتها وأخذت كبده فلا كتبها ثم لفظتها ، فلما كان يوم الفتح ودخل أبو سفيان مكة مسلما - بعد أن أسرته خيل النبي ﷺ تلك الليلة فأجاره العباس - غضبت هند لأجل إسلامه ، وأخذت بلحيته . ثم أنها بعد استقرار النبي ﷺ بمكة جاءت فأسلمت وبايعت ، وقد تقدم في أواخر المناقب أنها قالت له يا رسول الله ما كان على ظهر الأرض من أهل خباء أحب إلى أن يذلوا من أهل خيالك ، وما على ظهر الأرض اليوم أهل خباء أحب إلى أن يمزوا من أهل خيالك . فقال : أيضا والذي نفسي بيده . ثم قالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان الخ ، وذكر ابن عبد البر أنها ماتت في الحرم سنة أربع عشرة يوم مات أبو قحافة والد أبي بكر الصديق . وأخرج ابن سعد في الطبقات ، ما يدل على أنها عاشت بعد ذلك ، فروى عن الواقدي عن ابن أبي سبرة عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، أن عمر استعمل معاوية على حمل أخيه ، فلم يزل واليا لعمر حتى قتل واستخلف عثمان فأقره على عمله وأقره بولاية الشام جميعا ، وشخص أبو سفيان إلى معاوية ومعه أبناء عتبة وعنسة ، فكتبت هند إلى معاوية قد قدم عليك أوك وأخوك ، فأحل أباك على فرس وأعطه أربعة آلاف درهم ، وأحل عتبة على بغل وأعطه ألفي درهم ، وأحل عتبة على حمار وأعطه ألف درهم ، ففعل ذلك . فقال أبو سفيان : أشهد بأنه ان هذا عن رأي هند ، قلت : كان عتبة منها وعنسة من غيرها أمه عائكة بنت أبي أزيهر الأزدي . وفي الأمثال المدياني : أنها عاشت بعد وفاة أبي سفيان ، فانه ذكر قصة فيها أن رجلا سأل معاوية أن يزوجه أمه فقال : أنها قدمت عن الولد . وكانت وفاة أبي سفيان في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين . **قوله** ( أن أبا سفيان ) هو صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس زوجها ، وكان قد رآه في قرين بعد وفاة بدر ، وسار بهم في أحد ، وساق الأحزاب يوم الخندق ، ثم أسلم ليلة الفتح كما تقدم مبسوطا في المغازي . **قوله** ( وجعل شحيح ) تقدم قبل بثلاثة أبواب د رجل مسيك ، واختلف في ضبطه فلاكثر بكسر الميم وتشديد السين على المبالغة ، وقبل يوزن شحيح ، قال النووي : هذا هو الأصح من حيث اللغة وإن كان الأول أشهر في الرواية ، ولم يظهر لي كون الثاني أصح فإن الآخر مستعمل كثيرا مثل شرب وسكير وإن كان الخفيف أيضا فيه نزع مبالغة لكن المشدد أبلغ ، وقد تقدمت عبارة النهاية في كتاب الأشخاص حيث قال : المشهور في كتب اقامة الفتح والتخفيف . وفي كتب المحدثين الكسر والتشديد . والشح البخل مع حرص ، والشح أهم من البخل لأن البخل يختص بمنع المال والشح بكل شيء ، وقبل الشح لازم كالطبع والبخل غير لازم ، قال القرطبي : لم ترد هند وصف أبي سفيان بالشح في جميع أحواله ، وإنما وصفت حالها معه وأنه كان يفتقر عليها وعلى أولادها ، وهذا لا يستلزم البخل مطلقا فإن كثيرا من الرؤساء يفعل ذلك مع أهله وبؤثر الأجانب استتلافا لهم . قلت : وورد في بعض الطرق لقول هند هذا سبب يأتي ذكره قريبا . **قوله** ( الا ما أخذت منه وهو لا يعلم ) زاد صفاهي في روايته دسرا ، فهل على كذا من شيء ؟ ووقع في رواية الزهري د فهل على حرج أن أطعم من الذي

له عيالاً ، ؟ قوله ( فقال : خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف ) في رواية شعيب عن الزهري التي تقدمت في المظالم ، لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف ، قال القرطبي : قوله « خذى » أسرا بإباحة بدليل قوله « لا حرج » والمراد بالمعروف القدر الذي عرف بالعادة أنه الكفاية قال : وهذه الإباحة وإن كانت مطلقة لفظاً لكنها مقيدة معنى ، كأنه قال : إن صح ما ذكرت . وقال غيره : يحتمل أن يكون <sup>بطل</sup> علم صدقها فيما ذكرت فاستغنى عن التقييد . واستدل بهذا الحديث على جواز ذكر الإنسان بما لا يعجبه إذا كان على وجه الاستغناء والاشتكا . ونحو ذلك ، وهو أحد المواضع التي تباح فيها الغيبة . وفيه من الفوائد جواز ذكر الإنسان بالتمظيم كالقلب والكنية ، كذا قيل وفيه نظر ، لأن أبا سفيان كان مشهوراً بكنيته دون اسمه فلا يدل قولها « إن أبا سفيان » على إرادة التعظيم . وفيه جواز استماع كلام أحد الخصمين في غيبة الآخر . وفيه أن من نسب إلى نفسه أسراً عليه فيه غشاضة فليقره بما يقيم عذره في ذلك . وفيه جواز سماع كلام الأجنبية عند الحكم والافتاء عند من يقول إن صوتها عورة ويقول جاز هنا للضرورة . وفيه أن القول قول الزوجة في قبض النفقة ، لأنه لو كان القول قول الزوج لانه منفق لكففت هذه البيئة على إثبات عدم الكفاية . وأجاب المازري عنه بأنه من باب تعليق الفتيا لا القضاء . وفيه وجوب نفقة الزوجة وأنها مقدرة بالكفاية ، وهو قول أكثر العلماء ، وهو قول للشافعي حكاه الجويني ، والمشهور عن الشافعي أنه قدرها بالأمداد فقل المومر كل يوم مدين راساً وسطاً ونصف والمسرمد ، وتقرر بها بالأمداد رواية عن مالك أيضاً ، قال النووي في « شرح مسلم » : وهذا الحديث حجه على أصحابنا . قلت : وليس صريحاً في الرد عليهم ، لكن التقدير بالأمداد يحتاج إلى دليل فإن ثبت حملت الكفاية في حديث الباب على القدر المقدر بالأمداد ، فكأنه كان يعطها وهو موسر ما يعطى المتوسط فأذن لها في أخذ الكفاية ، وقد تقدم الاختلاف في ذلك في « باب وجوب النفقة على الأهل » وفيه اعتبار النفقة بحال الزوجية ، وهو قول الحنفية ، واختار الخصاص منهم أنها معتبرة بحال الزوجين معاً ، قال صاحب « الهداية » ، وعنده النووي ، والحجة فيه ضم قوله تعالى ( ليعنف ذو سعة من سعته ) الآية إلى هذا الحديث ، وذهبت الشافعية إلى اعتبار حال الزوج متمسكا بالآية ، وهو قول بعض الحنفية . وفيه وجوب نفقة الأولاد بشرط الحاجة . والأصح عند الشافعية اعتبار الصغر أو الزمانة . وفيه وجوب نفقة خادم المرأة على الزوج ، قال الخطابي : لأن أبا سفيان كان رئيس قومه ويعد أن يمنع زوجته وأولاده النفقة ، فكأنه كان يعطها قدر كفايتها وولدها دون من يخدمهم فأضاف ذلك إلى نفسها لأن خادمها داخل في جملتها . قلت : ويحتمل أن يتمسك لذلك بقوله في بعض طرقه « أن أطعم من الذي له عيالنا » واستدل به على وجوب نفقة الابن على الأب ولو كان الابن كبيراً ، وتنعق بأنها واقعة عين ولا عموم في الأفعال ، فيحتمل أن يكون المراد بقولها « بن » بعضهم أي من كان صغيراً أو كبيراً زماناً لا جميعهم . واستدل به على أنه من له عند غيره حق وهو عاجز عن استيفائه جاز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذن ، وهو قول الشافعي وجساعة ، وتسمى مسألة الظفر ، وإراجع عندهم لا يأخذ من غير جنس حقه إلا إذا تعذر جنس حقه ، وعن أبي حنيفة المنع ، وعنه يأخذ من جنس حقه ولا يأخذ من غير جنس حقه إلا أحد التقديين بدل الآخر ، وعن مالك ثلاث روايات كنهه الآراء ، وعن أحمد المنع مطلقاً وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأشخاص والملازمة ، قال الخطابي يؤخذ من حديث هند جواز أخذ الجنس وغير الجنس ، لأن منزل الصحيح لا يجمع كل ما يحتاج إليه من النفقة والكسوة وسائر

المراقب اللازمة وقد أطلق لها الأذن في أخذ الكفاية من ماله ، قال : ويدل على صحة ذلك قولها في رواية أخرى : وانه لا يدخل على بيتي ما يكفيني وولدي . قلت : ولا دلالة فيه لما ادعاه من أن بيت الصحيح لا يحتوى على كل ما يحتاج اليه لأنها نفدت الكفاية مطلقا فتناول جنس ما يحتاج اليه وما لا يحتاج اليه ، ودعواه أن منزل الصحيح كذلك مسألة لكن من أين له أن منزل أبي سفيان كان كذلك ؟ والذي يظهر من سياق القصة أن منزله كان فيه كل ما يحتاج اليه إلا أنه كان لا يمكنها إلا من القدر الذي أشارت اليه فاستأذنت أن تأخذ زيادة على ذلك بغير علمه ، وقد وجه ابن المنير قوله أن قصة هند دلالة على أن لصاحب الحق أن يأخذ من غير جنس حقه بحيث يحتاج الى التقويم ، لأنه عليه الصلاة والسلام أذن لهند أن تفرض لنفسها وعيالها قدر الواجب ، وهذا هو التقويم بعينه بل هو أدق منه وأعم . واستدل به على أن للمرأة مدخلا في القيام على أولادها وكفالتهم والافتاق عليهم ، وفيه اعتداد العرف في الأمور التي لا تحديد فيها من قبل الشرع . وقال القرطبي فيه اعتبار العرف في الشرعيات خلافا لمن أنكرك ذلك لفظا وحمل به معنى كالشافعية ، كذا قال ، والشافعية إنما أنكروا العمل بالعرف إذا عارضه النص الشرعي أو لم يرشد النص الشرعي الى العرف ، واستدل به الخطابي على جواز القضاء على الغائب ، وسأيت في كتاب الأحكام أن البخاري ترجمه القضاء على الغائب ، وأورد هذا الحديث من طريق سفيان الثوري عن هشام يلفظ : إن أبا سفيان رجل صحيح فأحتاج أن أخذ من ماله ، قال : خلى ما يكفيلك ووليك بالمعروف ، وذكر الثوري أن جمعا من العلماء من أصحاب الشافعي ومن غيرهم استعملوا هذا الحديث لذلك ، حتى قال الزايفي في القضاء على الغائب : احتج أصحابنا على الحنفية في منعهم القضاء على الغائب بقصة هند ، وكان ذلك قضاء من النبي ﷺ على زوجها وهو غائب ، قال الثوري : ولا يصح الاستدلال ، لأن هذه القصة كانت بحكمه وكان أبو سفيان حاضرا بها ، وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائبا عن البلد أو مستترا لا يقدر عليه أو متوردا ، ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجودا فلا يكون قضاء على الغائب بل هو إفتاء ، وقد وقع في كلام الزايفي في عدة مواضع أنه كان إفتاء . واستدل بعضهم على أنه كان غائبا بقول هند : لا يطيق ، إذ لو كان حاضرا لقال لا ينفع علي ، لأن الزوج هو الذي يباشر الإفتاق . وهذا ضعيف لجرأ أن يكون عادته أن يعطيها جملة ويأذن لها في الاتفاق مفرقا . نعم قول الثوري أن أبا سفيان كان حاضرا بحكمه حق ، وقد سبقه الى الجزم بذلك التمهيل ، بل أورد أخص من ذلك وهو أن أبا سفيان كان جالسا معها في المجلس ، لكن لم يسق إسناده ، وقد ظفرت به في طبقات ابن سعد ، أخرجه بسند رجاله رجال الصحيح ، إلا أنه مرسل عن الشعبي ، وإن هذا لما بابت وجاء قوله ولا يسرقن قالت : قد كنت أصبت من مال أبي سفيان فقال أبو سفيان : فما أصبت من مالي فهو حلال لك . قلت : ويمكن تعدد القصة وإن هذا وقع لما بابت ثم جاءت مرة أخرى فسألت عن الحكم ، وتكون فهمت من الأول لإحلال أبي سفيان لها ما مضى فسألت عما يستقبل ، لكن بشكل على ذلك ما أخرجه ابن منده في المعرفة ، من طريق عبد الله بن محمد بن زاذان عن هشام بن حروة عن أبيه قال : قالت هند لأبي سفيان : إني أريد أن أبايع ، قال : فان فعلت فأذهب معك رجل من قومك ، فذهبت الى عثمان فنصب معها ، فدخلت متمتعة فقال : يا بني ار لا تشركي ، الحديث ، وفيه : فلما فرغت قالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل بخيل - الحديث - قال : ما تقول يا أبا سفيان ؟ قال : أما يا أبا سفيان ، وأما رطبيا فأحله ، وذكر أبو نعيم في المعرفة ، أن عبد الله تفرد به بهذا السياق وهو ضعيف ، وأول حديثه يقتضي أن أبا سفيان لم يكن



معها وآخره يدل على أنه كان حاضرا ؛ لكن يحتمل أن يكون كل منهما توجه وحده أو أرسل إليه لما اشتمكت منه ،  
 ورويد هذا الاحتمال الثاني ما أخرجه الحاكم في تفسير المتحفة من المستدرک ، عن فاطمة بنت عتبة ، أن أبا حذيفة  
 ابن عتبة ذهب بها وبأختها هند بباعان ، فلما اشترط ولا يسرقن قالت هند : لا أبأبيلك على السرقة ، اني أمرق من  
 زوجي ، فكشف حتى أرسل الى أبي سفيان يتحلل لها منه فقال : أما الزطب ندم وأما اليابس فلا ، والذي يظهر لي  
 أن البخاري لم يرد أن قصة هند كانت قضاء على أبي سفيان وهو غائب ، بل استدلل بها على صحة اقتضاء على الغائب  
 ولو لم يكن ذلك قضاء على غائب بشرطه ، بل لما كان أبو سفيان غير حاضر معها في المجلس وأذن لها أن تأخذ من ماله  
 بغير إذنه قدر كفايتها كان في ذلك نوع قضاء على الغائب فيحتاج من منعه أن يجيب عن هذا ، وقد انبنى على هذا  
 خلاف يتفرع منه وهو أن الأب إذا غاب أو امتنع من الانفاق على ولده الصغير أذن القاضي للام إذا كانت فيها  
 أهلية ذلك في الأخذ من مال الأب أن أمكن أو في الاستقراض عليه والانفاق على الصغير ، وهل لها الاستقلال  
 بذلك بغير إذن القاضي ؟ وجهان ببنيان على الخلاف في قصة هند ، فإن كانت افتاء جاز لها الأخذ بغير إذن ،  
 وإن كانت قضاء فلا يجوز إلا بأذن القاضي . وما رجح به أنه كان قضاء لاقتيا التعبير بصيغة الأمر حيث قال لها  
 « خذي ، ولو كان قتيلا لقال مثلا : لا حرج عليك إذا أخذت ، ولأن الأغلب من تصرفاته عليه السلام إنما هو الحكم .  
 وما رجح به أنه كان فتوى وقرع الاستفهام في القصة في قولها « هل على جناح ، ؟ ولأنه فرض تقدير الاستحقاق  
 اليها . ولو كان قضاء لم يفوضه إلى المدعي ، ولأنه لم يستحلفها على ما ادعته ولا كفنها البيت ، والجواب أن في ترك  
 تحليفها أو تكليفها البيئة حجة لمن أجاز للقاضي أن يحكم بملء فمكهانه عليه السلام علم صدقها في كل ما ادعت به ، وعن  
 الاستفهام أنه لا استحالة فيه من طالب الحكم ، وعن تفويض قدر الاستحقاق أن المراد الموكول إلى العرف كما  
 تقدم ، وسأني بيان المذاهب في القضاء على الغائب في كتاب الاحكام إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : أشكل على  
 بعضهم استدلال البخاري بهذا الحديث على مسألة الظفر في كتاب الاشخاص حيث ترجم له « قصاص المظلم إذا  
 وجد مال ظالمه ، واستدلاله به على جواز القضاء على الغائب . لأن الاستدلال به على مسألة الظفر لا تكون الا على  
 القول بأن مسألة هند كانت على طريق الفتوى ، والاستدلال به على مسألة القضاء على الغائب لا يكون الا على القول  
 بأنها كانت حكما . والجواب أن يقال : كل حكم يصدر من الشارع فانه ينزل منزلة الائمة بذلك الحكم في مثل تلك  
 الواقعة ، فيصح الاستدلال بهذه القصة للسائلين وانه أعلم . وقد وقع هذا الباب مقاما على بابين عند أبي نعيم في  
 « المستخرج » ،

#### ١٠ - باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده والنفقة

٥٣٦٥ - عن حَرْشٍ عَلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ وَأَبُو الزُّنَادِ مِنَ الْأَعْرَجِ عَنْ  
 أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ نِسَاءُ قُرَيْشٍ - وَقَالَ الْآخَرُ : صَالِحُ نِسَاءِ قُرَيْشٍ -  
 أَحْنَاهُ عَلَى وَلَدِهِ وَصَتْرَهُ ، وَأَرْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ » وَيَذْكُرُهُنَّ مِنْ مِثْلِهِ ابْنُ حِبَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
 قَوْلُهُ ( بَابُ حِفْظِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي ذَاتِ يَدِهِ ، وَالنَّفَقَةُ ) المراد بذات اليد المال ، وعطف النفقة عليه من عطف  
 الخاص على العام . ووقع في شرح ابن بطال « والنفقة عليه ، وزيادة لفظه « عليه » غير محتاج إليها في هذا الموضع

وليس من حديث الباب في شيء . قوله ( حدثنا ابن طاوس ) اسمه عبد الله . قوله ( عن أبيه ، وأبو الزناد ) هو عطف على ابن طاوس لا على طاوس . وحاصله أن لسفيان بن عيينة فيه اسنادين إلى أبي هريرة . ووقع في مسند الحيدري عن سفيان ، وحدثنا أبو الزناد وأخرجه أبو نعيم من طريقه . قوله ( خير نساء ركن الإبل نساء قريش ، وقال الآخر : صالح نساء قريش ) في رواية الكشميني ، صلح ، يضم الصاد وتشديد اللام بعدما مهملة وهي صيغة جمع ، وحاصله أن أحد شيوخ سفيان اقتصر على نساء قريش وزاد الآخر صالح ، ووقع عند مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان ، قال أحدهما : صالح نساء قريش ، وقال الآخر : نساء قريش ، ولم أره عن سفيان إلا معهما ، لكن ظهر من رواية شعيب عن أبي الزناد الماضية في أول التمسك ومن رواية معمر عن ابن طاوس عند مسلم أن الذي زاد لفظه د صالح ، هو ابن طاوس . ووقع في أوله عند مسلم من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بيان سبب الحديث ولفظه ، أن النبي ﷺ خطب أم هانئ بنت أبي طالب فقالت : يا رسول الله إني قد كبرت ولى عيال ، فذكر الحديث ، وله د أحناه على ، بمهملة ثم تون من الحنو وهو العطف والشفقة ، وأرواء ، من الرأفة وهي الإبقاء ، قال ابن التين : الحانية عند أهل اللغة التي تقيم على ولدها فلا تزوج ، فإن تزوجت فليست بحانية . قوله ( في ذات يده ) قال قاسم بن ثابت في الدلائل : ذات يده وذات بيننا ونحو ذلك صفة لمحدوف مؤنث كأنه يعنى الحال التي هي بينهم ، والمراد بذات يده ماله ومكسبه . وأما قولهم لقيته ذات يوم فلما ردت أومرة ، فلما حذف الموصوف وبقيت الصفة صارت كالحال . قوله ( ويذكر عن معاوية وابن عباس عن النبي ﷺ ) أما حديث معاوية وهو ابن أبي سفيان فأخرجه أحمد والطبراني من طريق زيد بن أبي غيث عن معاوية وسمعت رسول الله ﷺ ، فذكر مثل رواية ابن طاهس في حلة أحاديث ورجاله موثقون ، وفي بعضهم مقال لا يقدح . وأما حديث ابن عباس فأخرجه أحمد أيضا من طريق شهر بن حوشب حدثني ابن عباس د أن النبي ﷺ خطب امرأة من قومه يقال لها سودة وكانت لها خمسة صبيان أرسه من بعل لها مات ، فقالت له : ما يمنعني منك أن لا تكون أحب البرية إلى إلا أني أكرهك أن تصغر هذه الصبية عند رأسك ، فقال لها : يرحمك الله إن خير نساء ركن أعجاز الإبل صالح نساء قريش ، الحديث وسنده حسن ، وله طريق أخرى أخرجه قاسم بن ثابت في الدلائل ، من طريق الحكم بن إيهان عن عكرمة عن ابن عباس باختصار القصة ، وهذه المرأة يحتمل أن تكون أم هانئ المذكورة في حديث أبي هريرة فلمعها كانت تلقب سودة فإن المشهور أن اسمها فاختة وقيل غير ذلك ، ويحتمل أن تكون امرأة أخرى ، وليسها سودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ فإن النبي ﷺ تزوجها قديما بمكة بعد موت خديجة ودخل بها قبل أن يدخل بها أمية ومات وهي في عصمته ، وقد تقدم ذلك وانحأ ، وتقدم شرح المتن مستوفى في أوائل كتاب التمسك

### ١١ - باب كسوة المرأة بالمعروف

٥٣٦٦ - **عز بن حجاج بن ميمون** حدثنا **شعبة** قال أخبرني **عبد الملك بن ميسرة** قال سمعت **زيد بن وهب** عن **علي بن رضى الله عنه** قال د **آنى إلى الله** **ﷺ** **حكة** **يسوء** **فليست** **بها** ، **فأبت** **الفتن** **في وجهه** ، **فشققها بين نسائي** ،

قوله ( باب كسوة المرأة بالمعروف ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم من حديث جابر المطول في صفة

الحج ، ومن جلته في خطبة النبي ﷺ بعرفة ، انقروا الله في النساء ، ولعن عليكم رزقهن وكوتهن بالمعروف ، ولا لم يكن على شرط البخاري أشار إليه واستنبط الحكم من حديث آخر على شرطه ، فأورد حديث على في الحلة السيرة وقوله ، فشقتها بين نسائي ، قال ابن المنير وجه المطابقة أن الذي حصل لزوجته ، فاطمة عليها السلام من الحلة قطعة فرفضت بها اقتصادا بحسب الحال لإسراف ، وأما حكم المسألة فقال ابن بطلان : أجمع العلماء على أن للمرأة مع النفقة على الزوج كسرتها وجوبا ، وذكر بعضهم أنه يلزمه أن يكسوها من الثياب كذا : والصحيح في ذلك أن لا يحمل أهل البلدان على نخط واحد ، وأن على أهل كل بسلة ما يجري في عاداتهم بقدر ما يطيق الزوج على قدر الكفاية لها ، وعلى قدر يسره وعصره اه . وأشار بذلك إلى الرد على الشافعية ، وقد تقدم البحث في ذلك في النفقة قريبا والكسوة في معناها ، وحديث على سيأتي شرحه مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . وقوله ، آتى إلى النبي ﷺ ، بالمد أى أهدى ، ثم ضمن أعطى معنى أهدى أو أرسل لذلك عداه بإلى وهى بالتحديد ، وقد وقع في رواية النسائي ، بعث ، وفي رواية ابن عديرس ، أهدى ، ولا تضمن فيها ، ومن قرأه إلى ، بالتخفيف بلفظ حرف الجر وهى ، بمعنى جاء لومه أن يقول وحلة سيرة ، بالرفع ويكون في الكلام حذف تقديره فأعطائها فلبستها إلى آخره ، قال ابن التين : ضبط عند الشيخ أبي الحسن ، آتى ، بالفتح أى جاء ، فيحتمل أن يكون المعنى جاءني النبي ﷺ بحلة لحذف ضمير المنكلم وحذف الباء فانتصبت ، والحلة إزار ورداء ، والسيرة بكسر الميملة وفتح التحتانية وبالمد من أنواع الحرير ، وقوله ، بين نسائي ، يوم زوجاته وليس كذلك ، فإنه لم يكن له حينئذ زوجة إلا فاطمة ، فالمراد بذاته زوجته مع أقاربه ، وقد جاء في رواية د بين الفرواطم ،

## ١٢ - باب عون المرأة زوجها في ولده

٥٣٦٧ - **حَرْشُ** مسددٌ حدثنا حمادُ بن زيدٍ عن عمرو بن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « هلكَ أبى وتركَ سرحَ بناتٍ - أو تسعَ بناتٍ - فنزَوِجتُ امرأةً ثيبًا . فقال لى رسول الله ﷺ : تزَوِجتَ بأجابرٍ ؟ فقلت : نعم . فقال : يكرأ أم ثيبًا . قلت بل ثيبًا . قال : فهلا جارية تُلَاعِبُكَ وتُضاحِكُكَ ؟ قال فقلت له : إنَّ هَدَى الله هلكَ وتركَ بناتٍ ، وإنى كرهت أن أُجِيبَنَّ بمثلهن ، فنزَوِجتُ امرأةً تقومُ عليهن وتُصَلِّين . فقال : بَارَكَ اللهُ لك . أو خيرا »

قوله ( باب عون المرأة زوجها في ولده ) سقط في ولده من رواية النسائي ، وذكر فيه حديث جابر في تزويجه الثيب لتقوم على أخواته وتصلهن ، وكانه استنبط قيام المرأة على ولد زوجها من قيام امرأة جابر على أخواته ووجه ذلك منه بطريق الأولى ، قال ابن بطلان : وعون المرأة زوجها في ولده ليس بواجب عليها وإنما هو من جبل العشرة ومن شيمة صالحات النساء ، وقد تقدم الكلام على خدمة المرأة زوجها هل تجب عليها أم لا قريبا

## ١٣ - باب نفقة المصير على أهله

٥٣٦٨ - **حَرْشُ** أحمدُ بن يونسَ حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا ابنُ شهابٍ عن حميد بن عبد الرحمن

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « أتى النبي ﷺ رجلٌ فقال : هلكت . قال : ولم ؟ قال : وقمت على أهلي في رمضان . قال : فأعترق رقية . قال : ليس عدى . قال : نعم شهرين متتابعين . قال : لا أستطيع . قال : فأعلم ستين يسكينا . قال : لا أجد . فأني الذي ﷺ برقي فيه تمر ، فقال : أين السائل ؟ قال : ها أنذا . قال : تصدق بهذا . قال : على أحوج منا يارسول الله ؟ فولدني بنتك بالحق ، ما بين لابتيها أهل بيت أحوج منا . فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابهُ . قال : فأنتم إذا »

قوله ( باب نفقة المعسر على أهله ) ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الذي وقع على امرأته في رمضان ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام ، قال ابن بطال : وجه أخذ الترجمة منه أنه ﷺ أباح له إطعام أهله التمر ، ولم يقل له أن ذلك يجزيك عن الكفارة لأنه قد تعين عليه فرض النفقة على أهله بوجود التمر وهو الزم له من الكفارة ، كذا قال ، وهو يشبه الدعوى فيحتاج إلى دليل ، والذي يظهر أن الأخذ من جهة إتمام الرجل بنفقة أهله حيث قال لما قيل له تصدق به فقال : « أعل أفقر منا ، ؟ نلوا إتمامه بنفقة أهله لبادر وتصدق

١٤ - **باب** ( وعلى الوارث مثل ذلك ) وهل على المرأة منه شيء ؟

( وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم - إلى قوله - صراط مستقيم )

٥٣٦٩ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب أخبرنا هشام عن أبيه عن زينب أبة أبي سلمة « عن أم سلمة : قلت يارسول الله ، هل لي من أجر في بنى أبي سلمة أن أفق عليهم ، ولست بباركهم هكذا وهكذا ، إنما هم بنى . قال : نعم ، لك أجر ما أفقت عليهم »

٥٣٧٠ - **حديث** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « قالت هند : يارسول الله إن أباسفيان رجل شحيح ، فهل علي جفاح أن آخذ من ماله ما يكفيني وبني ؟ قال : خذي بالمعروف »

قوله ( باب وعلى الوارث مثل ذلك ، وهل على المرأة منه شيء ؟ وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم الآية ) كذا في ذر وغيره بعد قوله أبكم فإن قوله صراط مستقيم قال ابن بطال ما منه : اختلاف السلف في المراد بقوله ( وعلى الوارث مثل ذلك ) فقال ابن عباس : عليه أن لا يضار ، وبه قال الشعبي ومجاهد ، والجمهور قالوا : ولا يهرم على أحد من الورثة . ولا يلزم نفقة ولد الموروث ، وقال آخرون : هل من يرث الأب مثل ما كان على الأب من أجل الرضاع إذا كان الولد لا مال له . ثم اختلفوا في المراد بالوارث فقال الحسن والنخعي : هو كل من يرث الأب من الرجال والنساء ، وهو قول أحمد وإسحق ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : هو من كان ذا رحم محرم للولود دون غيره ، وقال قبيصة بن ذؤيب : هو المولود نفسه ، وقال زيد بن ثابت : إذا خلف أما وحما فعل كل منهما لإرضاع الولد بقدر ما يرث ، وبه قال الثوري . قال ابن بطال : وإلى هذا القول أشار البخاري بقوله وعلى ، وهل على

المرأة منه شيء؟ ثم أشار إلى رده بقوله تعالى ﴿وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم﴾ فزل المرأة من الوارث منزلة الأبكم من المتكلم اه وقد أخرج الطبري هذه الأقوال عن قائلها، وسبب الاختلاف حمل المثلية في قوله ﴿مثل ذلك﴾ على جميع ما تقدم أو على بعضه، والذي تقدم الارضاع والاتفاق والسكوة وعدم الاضرار، قال ابن العربي: قالت طائفة لا يرجع إلى الجميع بل إلى الأخير، وهذا هو الأصل، فمن ادعى أنه يرجع إلى الجميع فعليه الدليل لأن الإشارة بالأفراد، وأقرب مذکور هو عدم الاضرار فرجع الحمل عليه. ثم أورد حديث أم سلة في سؤلها: هل لها أجر في الاتفاق على أولادها من أبى سلة ولم يكن لهم مال؟ فأخبرها أن لها أجراً، فدل عن أن نفقة بنها لا تجب عليها، اذ لو وجبت عليها لبين لها النبي ﷺ ذلك، وكذا قصة هند بنت عتبة فانه أذن لها في أخذ نفقة بنها من مال الأب فدل على أنها تجب عليه دونها، فأراد البخاري أنه لما لم يلزم الامهات نفقة الأولاد في حياة الآباء فالحكم بذلك مستمر بعد الآباء، وبحقبة قوله تعالى ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن﴾ أى رزق الامهات وكسوتهن من أجل الرضاع للابناء، فكيف يجب لمن في أول الآية وتجب عليهن نفقة الابناء في آخرها؟ وأما قول قبيصة فيرده أن الوارث لفظ يشمل الولد وغيره فلا يخص به وارث دون آخر إلا بحجة ولو كان الولد هو المراد لقبيل وعلى المولود، وأما قول الحنفية فيلزم منه أن النفقة تجب على الخال لابن أخته ولا تجب على العم لابن أخيه وهو تفصيل لا دلالة عليه من الكتاب ولا السنة ولا القياس قاله اسماعيل القاضي، وأما قول الحسن ومن تابعه فتعقب بقوله تعالى ﴿وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملن﴾ فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ﴿فلا يجب على الأب الاتفاق على من يرضع ولده ليعنفى ويربى فكذلك يجب عليه اذا فطم فينفذه بالطعام كما كان ينفذه بالرضاع مادام صغيراً، ولو وجب مثل ذلك على الوارث لوجب اذا مات عن الحامل أنه يلزم العصبية بالاتفاق عليها لأجل ما في بطنها، وكذا يلزم الحنفية لإزام كل ذى رحم محرم. وقال ابن المنير: إنما قصر البخاري الولد على من زعم أن الام يجب عليها نفقة ولدها وأرضاعه بعد أبيه لدنولها في الوارث، فبين أن الام كانت كلا على الأب واجبة النفقة عليه، ومن هو كل بالأصالة لا يقدر على شيء غالباً كيف يتوجه عليه أن ينفق على غيره؟ وحديث أم سلة صريح في أن انفاتها على أولادها كان على سبيل الفضل والتطوع، فدل على أن لا وجوب عليها. وأما قصة هند فظاهرة في سقوط النفقة عنها في حياة الأب فيستصحب هذا الأصل بعد وفاة الأب، وتعقب بأنه لا يلزم من السقوط عنها في حياة الأب السقوط عنها بعد فقده، والا فقد القيام بصالح الولد بفقده، فيحتمل أن يكون مراد البخاري من الحديث الأول وهو حديث أم سلة في انفاتها على أولادها الجزء الأول من الترجمة وهو أن وارث الأب كالأب يلزمه نفقة المولود بعد موت الأب، ومن الحديث الثاني الجزء الثاني وهو أنه ليس على المرأة شيء عند وجود الأب، وليس فيه تعرض لما بعد الأب، وانه أعلم

### ١٥ - باب قول النبي ﷺ «مَنْ تَرَكَ كَلًّا أَوْ صَبَاً قَالَى»

٥٣٧١ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن محمّل عن ابن شهاب عن ابن مسلة عن أبي هريرة رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ كان يُوقى بالرجل المتوفى عليه الدّين، فيسأل: هل ترك لدينه فضلاً؟ قال حدث أنه ترك وفاة صلى، وإلا قال للمسلمين: صلوا على صاحبكم. فلما افتتح الله عليه القبر قال: أنا أولى

بالمؤمنين من أنفسهم، فن توفى من المؤمنين فترك ديناً فعلي قضاؤه، ومن ترك مالا فلورثته،

قوله (باب قول النبي ﷺ : من ترك مالا) بفتح الكاف والتشديد والتنوين (أو ضياعاً) بفتح الضاد المعجمة (قال) بالتشديد. ذكر فيه حديث أبي هريرة بلفظ: من توفى من المؤمنين فترك ديناً فعلي قضاؤه، ومن ترك مالا فلورثته، وأما لفظ الترجمة فأورده في الاستقراض من طريق أبي حازم عن أبي هريرة بلفظ: من ترك مالا فلورثته، ومن ترك مالا فليتنا، ومن طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة: ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني فأنا مولاه، والضياع تقدم ضبطه وتمسيره في السكافة وفي الاستقراض، وتقدم شرح الحديث في السكافة وفي تفسير الأحزاب، وبقي الكلام عليه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى. وأراد المصنف بإدخاله في أبواب النفقات الإشارة إلى أن من مات وله أولاد ولم يترك لهم شيئاً فان نفقتهم تجب في بيت مال المسلمين والله أعلم

### ١٦ - باب المراضع من المواليات وغيرهن

٥٣٧٢ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني هروء أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته: أن أم حبيبة زوج النبي ﷺ قالت: قلت يا رسول الله، انكح أختي ابنة أبي سفيان، قال: «وَتَحِبُّينَ ذَلِكَ؟» قلت: نعم، لست لك بمُخْلِية، وأحب من شاركني في الخير أختي. قال: «إني ذلك لا يحمل لي». قالت: يا رسول الله فوالله إنا نعتقد أنك تريد أن تنكح دُرَّة بنت أبي سلمة، فقال: ابنة أم سلمة؟ قالت: نعم. فقال: فوالله لو لم تكن ربيتي في حجري ما حملت لي، إنها ابنة أخي من الرضاة، أَرْضَعْنِي وَأَبَا سلمة نَوِيَّةً، فلا تعرضن عليّ بنائكن ولا أخواتكن»

وقال مُصَيِّبٌ عن الزهري قال عروء: نوية أعتقها أبو لب

قوله (باب المراضع من المواليات وغيرهن) كذا للجميع، قال ابن التين: ضبط في رواية بضم الميم، وبفتحها في أخرى، والاول أول لأنه اسم فاعل من رالت توالى. قلت: وليس كما قال، بل المضبوط في معظم الروايات بالفتح، وهو من الموالى لا من الموالاة. وقال ابن بطل: كان الأولى أن يقول المواليات جمع مولاة، وأما المواليات فهو جمع الجمع جمع مولى جمع التكسير ثم جمع موالى جمع السلامة بالالف والتاء فصار مواليات. ثم ذكر حديث أم حبيبة في قولها: انكح أختي، وفي قوله ﷺ لما ذكرت له دُرَّة بنت أبي سلمة فقال: بنت أم سلمة؟ وإنما استثنيتها في ذلك لهرتب عليه الحكم، لأن بنت أبي سلمة من غير أم سلمة تحمل له لو لم يكن أبو سلمة رضيحه، لأنها ليست ربيية، بخلاف بنت أبي سلمة من أم سلمة. وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب النكاح. وقوله في آخره قال شعيب عن الزهري قال عروء نوية أعتقها أبو لب، تقدم هذا التعليل موصولاً في جملة الحديث الذي اشترت اليه في أوائل النكاح، وسياق مرسل هروء أم ما هنا، وتقدم شرحه، وأراد بذكره هنا إيضاح أن نوية كانت مولاة لبطايي الترجمة، ووجه إيرادها في أبواب النفقات الإشارة إلى أن إرضاع الأم ليس متحتماً بل لها أن ترضع ولها أن تمتنع، فإذا امتنعت فإن للآب أو الولي إرضاع الولد بالاجتية حرة كانت أو أمة متبرعة كانت أو

بأجرة والأجرة تدخل في النفقة . وقال ابن بطال : كانت العرب تكره رضاع الإمام وتغرب في رضاع العربية لتجاجة الولد ، فأعلمهم النبي ﷺ أنه قد رضع من غير العرب وأنجب ورضاع الاماء لا يحسن اه . وهو معنى حسن ، إلا أنه لا يفيد الجواب عن السؤال الذي أوردته . وكذا قول ابن المنير : أشار المصنف الى أن حرمة الرضاع تنشر ، سواء كانت المرضعة حرة أم أمة . والله أعلم

(عامة) : اشتمل كتاب النفقات من الأحاديث المرفوعة هل خمسة وعشرين حديثا ، المعلق منها ثلاثون جميعها مكرر إلا ثلاثة أحاديث وهي حديث أبي هريرة د الساعى على الأرملة ، وحديث ابن عباس ومعاوية في نساء قريش وهما معلقان ، وافقه مسلم على تخريج حديث أبي هريرة دونهما . وفيه من الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين ثلاثة آثار : أمر الحسن في أوله ، وأمر الزهري في الودائع يرضعن ، وأمر أبي هريرة المتصل بحديث « أفهل الصدقة ما ترك عن غنى » الحديث ، وفيه د قول المرأة إما أن نعطين وإما أن نطلقن الخ ، وبين في آخره أنه من كلام أبي هريرة فهو موقوف متصل الاسناد ، وهو من أفراد عن مسلم ، بخلاف غالب الآثار التي يوردها فانها معلقة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٠- كتاب الأطعمة

١- باب قول الله تعالى ﴿ كلوا من طيبات ما رزقناكم ﴾ الآية

وقوله ﴿ أفقتوا من طيبات ما كتبتم ﴾ وقوله ﴿ كلوا من الطيبات واعملوا صالحا ﴾ ، إلى بما تصالون عليه ﴿ ٥٢٧٣ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن منصور عن أبي وائل عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه « عن النبي ﷺ قال : أطعدوا الجائع ، وعودوا المريض ، وفكوا العاني » قال سفيان : والعاني الأسير

٥٢٧٤ - حدثنا يوسف بن عيسى حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم عن أبي هريرة قال « ما شبع آل محمد ﷺ من طعام ثلاثة أيام حتى قبض »

٥٢٧٥ - وعن أبي حازم عن أبي هريرة « أصابني جهد شديد ، فلقيت عمر بن الخطاب ، فاستقرأته آية من كتاب الله ، فدخل داره وفتحها علي ، فشبت غيري بسيد فخرت لوجهي من الجهد والجوع ، فاذا رسول الله ﷺ قائم على رأسي فقال : يا أبا هريرة ، قلت : لبيك رسول الله وسعديك ، فأخذ بيدي فأقامني وعرف القى بي ، فانطلق بي إلى رحله فأمرني بمس من لبن فشربت منه ، ثم قال : عد فاشرب يا أبا هريرة ، فعدت فشربت ، ثم قال عد فعدت فشربت حتى استوى بطني فصار كالقدح . قال فلقيت عمر وذكرت له القى

كان من أمرى وقالت له : توكل ذلك من كان أحق به منك يا عمر ، والله لقد استقرأتك الآية ولأننا أقرأها منك . قال عمر : والله لأن أكون أدخلتكم أحب إلي من أن يكون لي مثل حر النعم ،

[ الحديث ٥٣٧٥ - طرفه في ٦٢٤٦ ، ٦٢٥٢ ]

(بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الأطعمة ، وقول الله تعالى : كلوا من طيبات ما رزقناكم الآية . وقوله : أنفقوا من طيبات ما كسبتم . وقوله : كلوا من الطيبات واعملوا صالحا) كذا في أكثر الروايات في الآية الثانية (أنفقوا) على وفق التلاوة ، ووقع في رواية النسفي « كلوا » بدل أنفقوا ، وهكذا في بعض الروايات عن أبي الوقت وفي قابل من غيرها وعليها شرح ابن بطال ، وأذكرها وتبعه من بعده ، حتى زعم عياض أنها كذلك للجميع ، ولم أرها في رواية أبي ذر الأعلى وفق التلاوة كما ذكرت . وكذا في نسخة معتمدة من رواية كريمة ، وبوقيد ذلك أن المصنف ترجم بهذه الآية وحدها في كتاب البيوع فقال « باب قوله أنفقوا من طيبات ما كسبتم » كذا ووقع على وفق التلاوة للجميع [لا النسفي] ، وعليه شرح ابن بطال أيضا ، وفي بعض النسخ من رواية أبي الوقت وزعم عياض أنه وقع للجميع « كلوا » إلا أبا ذر عن المستمل فقال « أنفقوا » ، وتقدم هناك التنبيه على أنه وقع على الصواب في كتاب الزكاة حيث ترجم « باب صدقة الكسب والتجارة » لقول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ﴾ ولا اختلاف بين الرواة في ذلك ، ويعسن التمسك به في أن التفسير فيما عداه من النسخ . والطيبات جمع طيبة وهي تطلق على المستلذ مما لا ضرر فيه ، وعلى النظيف ، وعلى ما لا أذى فيه ، وعلى الحلال . فمن الأول قوله تعالى ﴿ يسألونك ماذا أحل لهم ؟ قل أحل لكم الطيبات ﴾ وهذا هو الراجح في تفسيرها ، إذ لو كان المراد الحلال لم يزد الجواب على السؤال ، ومن الثاني ﴿ فقيموا أصدعدا طيبا ﴾ ، ومن الثالث : هذا يوم طيب وهذه ليلة طيبة ، ومن الرابع الآية الثانية في الترجمة ، فقد تقدم في تفسيرها في الزكاة أن المراد بالتجارة الحلال ، وجاء أيضا ما يدل على أن المراد بها الجيد لا فقراتها بالهوى عن الانفاق من الخبيث والمراد به الردي . كذلك فسر ابن عباس ، وورد فيه حديث مرفوع ذكره في « باب تعليق القنو في المسجد » من أوائل الصلاة من حديث عوف بن مالك ، وأوضح منه فيما يتعلق بهذه الترجمة ما أخرجه الترمذي من حديث البراء قال وكنا أصحاب نخل فكان الرجل يأتي بالقنو فيعلقه في المسجد ، وكان بعض من لا يرغب في الخير يأتي بالقنو من الحشف والشص فيعلقه ، فنزلت هذه الآية ﴿ ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ﴾ فكنا بعد ذلك يحرم الرجل بصلاح ما عنده ، ولابن داود من حديث سهل بن حنيف « فكان الناس يتيممون شرار ثمارهم ثم يخرجونها في الصدقة ، فنزلت هذه الآية ، وليس بين تفسير الطيب في هذه الآية بالحلال وبما يستلذ مذاقة ، ونظيرها قوله تعالى ﴿ يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾ وقد جعلها الشافعي أصلا في تحريم ما تستخذه العرب بما لم يرد فيه نص بشرط سيأتي بيانه ، وكان المصنف - حيث أورد هذه الآيات - لمع بالحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : يا أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا ، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال : ﴿ يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا ﴾ وقال ﴿ يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ﴾ الحديث ، وهو من رواية فضيل بن مرزوق ، وقد قال الترمذي إنه انفرد به ، وهو عن انفرد مسلم بالاحتجاج به دون



البخاري ، وقد وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم : بهم كثيرا ولا يحتج به ، وضعفه النسائي ، وقال ابن حبان : كان يخطئ على الثقات ، وقال الحاكم : عيب على مسلم أخرجه . فكان الحديث لما لم يكن على شرط البخاري اقتصر على إرادته في الترجمة . قال ابن بطال لم يختلف أهل التأويل في قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبقات ما أحل الله لكم ) وإنما نزلت فيمن حرم على نفسه لذيق الطعام والذات المباحة . ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث تتعلق بالجوع والشبع : الأول حديث أبي موسى ، قوله ( أطعموا الجائع ، وعودوا المريض ) الحديث تقدم في الويلة من كتاب النكاح بلفظ « أجيبوا الداعي ، بدل أطعموا الجائع وخرجهما واحد ، وكأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، قال السكرماني : الأمر هنا للندب وقد يكون واجبا في بعض الأحوال اهـ . ويؤخذ من الأمر بأطعام الجائع جواز الشبع لأنه ما دام قبل الشبع فصمة الجوع قائمة به والأمر بأطعامه مستمر . قوله ( وفكروا العاني ) أي خلصوا الأسير ، من فككت الشيء فأنفكته . قوله ( قال سفيان : والعاني الأسير ) تقدم بيان من أدرجه في النكاح ، وقيل الأسير عان من عنا أي إذا خضع . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، قوله ما شبع آل محمد من طعام ثلاثة أيام حتى قبض ) في رواية مسلم من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم بلفظ « ما شبع محمد وأهله ثلاثة أيام تباعا ، أي متواليه ، وسيأتي بعد هذا من حديث عائشة التقييد أيضا بثلاث ، ولكن فيه « من خبز البر » وعند مسلم « ثلاث ليال » ويؤخذ منها أن المراد بالأيام هنا بليلاتها ، كما أن المراد بالليال هناك بأيامها ، وأن الشيخ المنني بقيد التوالي لا مطلقا . ومسلم والترمذي من طريق الأسود عن عائشة « ما شبع من خبز شعير يومين متتابعين ، ويؤخذ مقصوده من جواز الشبع في الجملة من المفهوم ، والذي يظهر أن سبب عدم شعير غالبا كان بسبب قلة الشيء عندهم ، على أنهم كانوا قد يجدون ولكن يؤثرون على أنفسهم ، وسيأتي بعد هذا وفي الرقاق أيضا من وجه آخر عن أبي هريرة « خرج النبي ﷺ من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير ، وبقي بسط القول في شرحه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث ، قوله ( وعن أبي حازم عن أبي هريرة قال : أصابني جهد شديد ) هو موصول بالاستناد الذي قبله ، وذكر حدث الديار الحلبية برهان الدين أن شيخنا الشيخ سراج الدين البلقيني استشكل هذا التركيب وقال : قوله « وعن أبي حازم » لا يصح عطفه على قوله عن أبيه لأنه يلزم منه إسقاط فضيل فيكون منقطعا إذ يصير التقدير عن أبيه وعن أبي حازم ، قال : ولا يصح عطفه على قوله « وعن أبي حازم » لأن المحدث الذي لم يمين هو محمد بن فضيل فيلزم الانقطاع أيضا . قال : وكان اللائق أن يقول : وبه إلى أبي حازم انتهى . وكأنه تلقفه من شيخنا في مجلس إسماة البخاري ، وإلا فلم يسمع بأن الشيخ شرح هذا الوضع ، والأول مسلم ، والثاني مردود لأنه لا مانع من عطف الراوي لحديث على الراوي بعينه لحديث آخر ، فكان يوسف قال : حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم بكذا ، وعن أبي حازم بكذا ، واللائق الذي ذكره صحيح لكنه لا يتعين ، بل لو قال : وبه إلى أبيه عن أبي حازم لصح ، أو حذف قوله « عن أبيه » فقال : وبه عن أبي حازم لصح ، وحدثنا تكون به مقدرة والمقدر في حكم الملفوظ . وأوضح منه أن قوله « وعن أبي حازم » معطوف على قوله « حدثنا محمد بن فضيل الخ » وحذف ما بينهما للعلم به ، وزعم بعض الشراح أن هذا متعلق ، وليس كما قال ، فقد أخرجه أبو يعلى عن عبد الله بن عمر بن أبان عن محمد بن فضيل بسند البخاري فيه ، فظهر أنه معطوف على السند المذكور كما قلته أولا والله الحمد . قوله ( أصابني جهد شديد ) أي من الجوع ، والجهد تقدم أنه بالغتم والفتح بمعنى

والمراد به المشقة ، وهو في كل شيء بحسبه . قوله ( فاستقرأته آية ) أى سألته أن يقرأ على آية من القرآن معينة على طريق الاستئادة ، وى غالب النسخ ، فاستقرأته ، بغير همزة ، وهو جائز على التسهيل وان كان أصله الهزمة . قوله ( فدخل داره وفتحها على ) أى قرأها على وأقهرها لإيادها ، ووقع في ترجمة أبي هريرة في د الحلية لأى نعم ، من وجه آخر عن أبي هريرة أن الآية المذكورة من سورة آل عمران ، وفيه دقت له أفرئى وأنا لا أريد القراءة وإنما أريد الاطلاع ، وكأنه مهمل الهزمة فلم يفتن عمر لمراده . قوله ( غررت لوجهى من المجد ) أى الذى أشار اليه أولا وهو شدة الجوع ، ووقع في الرواية التى في د الحلية ، أنه كان يومئذ صاعما وأنه لم يجد ما يفتل عليه . قوله ( فأمرلى بس ) بضم العين المهملة بعدها ميملة هو القندح الكبير . قوله ( حتى استوى بطنى ) أى استقام من امتلائه من اللبن . قوله ( كاندح ) بكسر القاف وسكون الدال بعدها حاء مهمله هو اللحم الذى لا ريش له ، وسياق لابي هريرة قصة في شرب اللبن مطولة في كتاب الرقاق ، وفيها أنه قال د اشرب ، فقال : لا أجده مسافا ، ويستفاد منه جواز الشبع ولو حمل المراد بنى المساغ على ما جرت به عادته لا أنه أراد أنه زاد على الشبع ، والله أصل . ( تنبيه ) : ذكر لى محدث الديار الحلبية برهان الدين أن شيخنا سراج الدين البلقينى قال : ليس في هذه الاحاديث الثلاثة ما يدل على الاطعمة المترجم عليها التلو فيها الآيات المذكورة . قلت : وهو ظاهر إذا كان المراد مجرد ذكر أنواع الأطعمة ، أما اذا كان المراد بها ذلك وما يتعلق به من أحوالها وصفاتها فالمناسبة ظاهرة ، لأن من جملة أحوالها الناشئة عنها الشبع والجوع ؛ ومن جملة صفاتها الحل والحرمة والمستند والمستخب ، وما ينشأ عنها الإطعام وتركه ، وكل ذلك ظاهر من الاحاديث الثلاثة . وأما الآيات فانها تضمنت الإذن في تناول الطيبات ، فكأنه أشار بالاحاديث الى أن ذلك لا يمتنع بنوع من الحلال ولا المستند ولا بحالة الشبع ولا بسد الرقى ، بل يتناول ذلك بحسب الوجدان وبحسب الحاجة ، والله أعلم . قوله ( تولى ذلك ) أى بأمره من إشباعى ودفع الجوع عنى رسول الله ﷺ ، وحكى الكرماتى أن في رواية د تولى الله ذلك ، قال ودمن ، على هذا مفعول ، وعلى الاول فاعل انتهى . ويكون د تولى ، على الثانى بمعنى ولى . قوله ( ولانا أقرأ لها منك ) فيه إشعار بأن عمر لما قرأها عليه توقف فيها أو في شيء منها حتى ساغ لابي هريرة ما قال ، ولذلك أقره عمر على قوله . قوله ( أدخلتك ) أى الدار وأطعمتك . قوله ( حر النعم ) أى الإبل ، وللحمر منها فضل على غيرها من أنواعها ، وقد تقدم في المناسبات البحث في تخصيصها بالذكر والمراد به ، وتقدم من وجه آخر عن أبي هريرة د كنت استقرئ الرجل الآية وهى معى كى ينقلب معى فيطعمنى ، قال ابن بطال : نيه أنه كان من عادتهم إذا استقرأ أحدهم صاحبه القرآن أن يجمعه الى منزله ويطعمه ما تيسر ، ويميل ماوقع من عمر على أنه كان له شغل عاقه عن ذلك ، أو لم يكن عنده ما يطعمه حينئذ انتهى ويبعد الأخير تأسف عمر على قوت ذلك . وذكر لى محدث الديار الحلبية أن شيخنا سراج الدين البلقينى استبعد قول أبي هريرة لعمر د لانا أقرأ لها منك يا عمر ، من وجهين : أحدهما عناية عمر ، والثانى عدم اطلاع أبي هريرة على أن عمر لم يكن يقرأها مثله . قلت : عجبت من هذا الاعتراض ، فانه يتضمن الطعن على بعض رواة الحديث المذكور بالغلط مع وضوح توجيهه ، أما الاول فان أبا هريرة خاطب عمر بذلك في حياة النبي ﷺ وفي حالة كان عمر فيها في صورة الحجلان منه لجر عليه ، وأما الثانى فيعكس ويقال : وما كان أبو هريرة ليقول ذلك إلا بعد اطلاعه ، فلهذه سمعها من لفظ رسول الله ﷺ حين أنزلت وما سمعها عمر مثلاً إلا بواسطة

## ٢ - باب التسمية على الطعام ، والأكل باليمين

٥٢٧٦ - حدثنا علي بن عبد الله أخبرنا سفيان قال الوليد بن كثير أخبرني أنه سمع وهب بن كيسان أنه سمع عمر بن أبي سلمة يقول : كنت غلاماً في حجر رسول الله ﷺ ، وكانت يدي تطيش في الصحفة ، فقال لي رسول الله ﷺ : يا غلام ، سم الله ، وكل بيمينك ، وكل مما يليك . فما زالت تلك طعمتي بعد ،

[ الحديث ٥٢٧٦ - طرقه في : ٥٢٧٤ ، ٥٢٧٨ ]

قوله ( باب التسمية على الطعام ، والأكل باليمين ) المراد بالتسمية على الطعام قول بسم الله في ابتداء الأكل ، وأصرح ما ورد في صفة التسمية ما أخرجه أبو داود والترمذي من طريق أم كلثوم عن عائشة صرفوا ، إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل بسم الله ، فإن نسي في أوله فليقل : بسم الله في أوله وآخره ، وله شاهد من حديث أمية بن غنم عن أبي داود والنسائي ، وأما قول النووي في أدب الأكل من الأذكار : صفة التسمية من أهم ما ينبغى معرفته ، والأفضل أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم ، فإن قال بسم الله كفاً وحصلت السنة . فلم أر ما ادعاه من الأفضلية دليلاً خاصاً ، وأما ما ذكره الغزالي في آداب الأكل من الأحياء : أنه لو قال في كل لقمة بسم الله كان حسناً ، وأنه يستحب أن يقول مع الأول بسم الله ومع الثانية بسم الله الرحمن الرحيم ، فإن قال بسم الله الثالثة بسم الله الرحمن الرحيم ، فلم أر لاستجاب ذلك دليلاً ، والتكرار قد بين هو وجه قوله حتى لا يشغله الأكل عن ذكر الله . وأما قوله والأكل باليمين ، فيأتي البحث فيه ، وهو يتناول من يتعامل ذلك بنفسه ، وكذا بغيره ، بأن يحتاج إلى أن ياقمه غيره ولكنه يمينه لا بشماله . قوله ( أخبرنا سفيان ، قال الوليد بن كثير أخبرني ) كذا وقع هنا وهو من تأخير الصيغة عن الزاوي ، وهو جائز . وقد أخرجه الحميدي في مسنده وأبو نعيم في المستخرج ، من طريقه عن سفيان قال : حدثنا الوليد بن كثير ، وأخرجه الأمامي في رواية محمد بن خلاد عن سفيان عن الوليد بالعنعنة ثم قال في آخره : فسألوه عن أسنده فقال : حدثني الوليد بن كثير ، ولعل هذا هو السر في سياق علي بن عبد الله له على هذه الكيفية ، ولسفيان بن عيينة في هذا الحديث سند آخر أخرجه النسائي عن محمد بن منصور وابن ماجه عن محمد بن الصباح كلاهما عن سفيان عن هشام عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة ، وقد اختلف على هشام في سنده فكان البغاري مخرج عن هذه الطريق لذلك . قوله ( عمر بن أبي سلمة ) أي ابن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن عذوم ، واسم أبي سلمة عبد الله ، وأم عمر المذكورة هي أم سلمة زوج النبي ﷺ ، ولذلك جاء في آخر الباب الذي يليه وصفه بأنه ديب النبي ﷺ . قوله ( كنت غلاماً ) أي دون البلوغ ، يقال الصبي من حين يولد إلى أن يبلغ الحلم غلاماً ، وقد ذكر ابن عبد البر أنه ولد في السنة الثانية من الهجرة إلى المدينة بأرض الحبشة ، وتبعه غير واحد ، وفيه نظر بل الصواب أنه ولد قبل ذلك ، فقد صح في حديث عبد الله بن الزبير أنه قال : كنت أنا وعمر بن أبي سلمة مع النسوة يوم الخندق ، وكان أكبر مني بستين ، انتهى . ومولد ابن الزبير في السنة الأولى على الصحيح فيكون مولد عمر قبل الهجرة بستين . قوله ( في حجر رسول الله ﷺ ) بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم ، أي في تربته وتحت نظره وأنة يريه في حضنه تربية الولد ، قال عياض : المحمد يطلق على الحضانة وحمل الثوب فيجوز فيه الفتح والتكرار ، وإذا أريد به معنى الحضانة فبالفتح لا ضمير ، فإن أريد به المنع من التصرف فبالفتح في المصدر

وبالكسر في الاسم لا غير . قوله ( وكانت يدي تطيش في الصحفة ) أى عند الأكل ، ومعنى تطيش - وهو بالطاء المهملة والشين المعجمة بوزن تطير - تحرك قتميل إلى نواحي القصة ولا تنصرف على موضع واحد ، قاله الطيبي قال : والاصل أطيش بيدي فأشد الطاش إلى يده مبالغة ، وقا ، غيره : معنى أطيش تحف وتسرع وسياق في الباب الذي يليه بلفظ وأكلت مع النبي ﷺ طعاما فجعلت أكل من نواحي الصحفة ، وهو بفسر المراد ، والصحفة ما تشيع خمسة ونحوها ، وهى أكبر من القصة . ووقع في رواية الترمذى من طريق عروة د عن عمر بن أبى سلمة أنه دخل على رسول الله ﷺ وعنده طعام فقال : ادن يا بني ، ويأتى في الرواية التى في آخر الباب الذي يليه ، وأى النبي ﷺ بطعام وعنده ربيبه ، والجمع بينهما أن يحى الطعام وإنى دخوله . قوله ( يا غلام سم الله ) قال النووي : أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام في أوله ، وفي نقل الإجماع على الاستحباب نظر ، إلا إن أريد بالاستحباب أنه راجع الفعل ، وإلا فقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك ، وهو قضية النول باليجاب الأكل باليمين لأن صيغة الأمر باليمين واحدة . قوله ( وكل بيمينك وما يليك ) قال شيخنا في شرح الترمذى : حله أكثر الشافعية على الذنب ، وبهجوم النزائى ثم النووي ، لكن نص الشافعى في الرسالة ، وفي موضع آخر من الأيم ، على الوجوب . قلت : وكذا ذكره هذه الصيرفي في شرح الرسالة ، ونقل البوبطى في مختصره ، أن الأكل من رأس الشريد والتعريس على الطريق والقران في التمر وغير ذلك مما ورد الأمر بضده حرام ، ومثل البيضاوى في مناهجه للذنب بقوله ﷺ وكل مما يليك ، وتعبه تاج الدين السيكي في شرحه بأن الشافعى نص في غير موضع على أن من أكل مما لا يليه عالما بالنهاى كان حاصبا آثما . قال : وقد جمع والذي نظرنا هذه المسألة في كتاب له سماه كشف اللبس عن المسائل الخمس ، ونصر القول بأن الأمر فيها للوجوب . قلت : وبدل على وجوب الأكل باليمين ورود الوعيد في الأكل بالشمال في صحيح مسلم من حديث سلمة بن الأكوع وأن النبي ﷺ رأى رجلا يأكل بشماله فقال : كل بيمينك . قال : لا أستطيع . قال : لا استطعت . فأرغمها إلى فيه بعد ، وأخرج الطبرانى من حديث سبيعة الأسلمية من حديث عتبة بن عامر وأن النبي ﷺ رأى سبيعة الأسلمية تأكل بشمالها فقال : أخذها داء غرة ، فقال : إن بها قرحة ، قال : وإن ، فرت بغزة فأصابها طاعون فانت ، وأخرج محمد بن الربيع الجعزى في مسند الصحابة الذين نزلوا مصر ، وسنده حسن . وثبت النهى عن الأكل بالشمال وإنه من عمل الشيطان من حديث ابن عمر ومن حديث جابر عند مسلم وعند أحمد وسند حسن عن عائشة رفمته د من أكل بشماله أكل معه الشيطان ، الحديث . ونقل الطيبي أن معنى قوله د أن الشيطان يأكل بشماله أى يحمل أوليائه من الانس على ذلك ليضاد به عباد الله الصالحين ، قال الطيبي : وتحريمه لا تأكلوا بالشمال ، فإن فتمت كنتم من أولياء الشيطان ، فإن الشيطان يحمل أوليائه على ذلك انتهى . وفيه عدول عن الظاهر ، والأولى حمل الخبر على ظاهره وأن الشيطان يأكل حقيقة لأن العقل لا يحيل ذلك ، وقد ثبت الخبر به فلا يحتاج إلى تأويله ، وحكى القرطبي في ذلك احتمالين ثم قال : والقدرة صالحة . ثم ذكر من عند مسلم أن الشيطان يستحل الطعام إذا لم يذكر اسم الله عليه ، قال : وهذا عبارة عن تناوله ، وقيل مناهى استحسانه رفع البركة من ذلك الطعام إذا لم يذكر اسم الله . قال القرطبي : وقوله ﷺ د فإن الشيطان يأكل بشماله ظاهره أن من فعل ذلك تشبه بالشيطان ، وأبعد ونسب من أعاد الضمير في شماله على الأكل قال النووي : في هذه الأحاديث استحباب الأكل والشرب باليمين وكراهة ذلك بالشمال ، وكذلك كل أخذ وعطاء كما وقع في بعض طرق حديث ابن عمر ،

وهذا اذا لم يكن عذر من مرض أو جراحة فإن كان فلا كراهة كذا قال ، وأجاب عن الاشكال في الدعاء على الرجل الذي فعل ذلك واعتذر فلم يقبـل عذره بأن عيـاضا ادعى أنه كان منافقا ، وتعقبه النووي بأن جماعة ذكروه في الصحابة وسماهـوا بـرا بضم الواحدة وسكون المهملة . واحتج عيـاض بما ورد في خبره أن الذي حملـه على ذلك الكبر ، وردـه النووي بأن الكبر والخالفة لا يقتضي التفـاق لكنه معصية ان كان الامر أمر إيجاب . قلت : ولم ينفصل عن اختياره أن الامر أمر نـدب ، وقد صرح ابن العربي بإثم من أكل بشـاله ، واحتج بأن كل فعل ينسب الى الشيطان حرام . وقال القرطبي هذا الامر على جهة النـدب لانه من باب تشريف اليـمين على الشمال لانها أقوى في الغالب واسبق للأعمال وأمكن في الاشغال ، وهي مشتقة من اليمين ، وقد شرف الله أصحاب الجنة اذ نسبهم الى اليمين ، وعكسه في أصحاب الشمال . قال : وعلى الجنة قائلين وما نسب اليها وما اشتق منها محمود لغة وشرعا ودينا ، والشمال على تقيـض ذلك ، واذا تقرر ذلك فن الآداب المناسبة لمكارم الاخلاق والسيرة الحسنة عند الفضلاء اختصاص اليمين بالأعمال الشريفة والاحوال النـظيفة ، وقال أيضا : كل هذه الاوامر من المحاسن المحمـلة والمسكـرام المستحسنة والاصل فيما كان من هذا الزغيب والنـدب قال : وقوله وكل بما يليك ، محله ما اذا كان الطعام نوعا واحدا ، لأن كل أحد كالحائر لما يليه من الطعام ، فأخذ الغير له تعد عليه ، مع ما فيه من تقدر النفس مما خاضت فيه الابدى ، ولما فيه من اظهار الحـرص والنهم ، وهو مع ذلك سوء أدب بغير فائدة ، أما اذا اختلفت الأنواع فقد أباح ذلك العلماء . كذا قال . قوله ( فا زالت تلك طعمتى بعد ) بكسر الطاء أى صفة أكلى ، أى لزمت ذلك وصار عادة لى . قال السـكرمانى : وفي بعض الروايات بالضم يقال طعم اذا أكل والطعمة الاكلة ، والمراد جميع ما تقدم من الابتداء بالتسمية والاكل باليمين والاكل بما يليه . وقوله بعد بالضم على البناء أى استمر ذلك من صنيعى فى الاكل ، وفي الحديث أنه ينهى اجتـناب الأعمال التى تشبه أعمال الشياطين والكفار ، وأن للشيطان يدى ، وأنه يأكل ويشرب ويأخذ ويعطى . وفيه جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعى . وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى فى حال الاكل . وفيه استحباب تعليم أدب الاكل والشرب . وفيه منقبة لعمـر بن أبى سـلة لامتناله الأمر ومواظبته على مقتضاه

### ٣ - باب . الاكل مما يليه

وقال أنس : قال النبي ﷺ « اذكروا اسم الله ، وليأكل كل رجل مما يليه »

٥٣٧٧ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن حنـحلة الهـذلي عن وهـب بن كيسان أبى أنـس بن مالك عن عمر بن أبى سـلمة - وهو ابن أم سلمة زوج النبي ﷺ - قال « أكلت يوما مع رسول الله ﷺ طعاما ، فبـصـطُ أكلُ من نواحي الصحفة ، فقال لى رسول الله ﷺ : كل مما يليك »

٥٣٧٨ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن وهـب بن كيسان أبى أنـس قال « أتى رسول الله ﷺ بطعام ومعه ربيبه عمر بن أبى سلمة ، فقال : سم الله ، وكل مما يليك »

قوله ( باب الاكل مما يليه ، وقال أنس قال النبي ﷺ : اذكروا اسم الله . وليأكل كل رجل مما يليه ) هذا التعليق

طرف من حديث الجعد أبي عثمان عن أنس في قصة الولية على زينب بنت جحش ، وقد تقدم في باب الهدية للروس ، في أوائل النكاح معلقا من طريق إبراهيم بن طهمان عن الجعد ، وفيه ثم جعل يدهو عشرة عشرة يأكلون ويقول لهم : اذكروا اسم الله ، وليأكل كل رجل مما يليه ، وقد ذكرت هناك من وصله ، وسيأتي أصله موصولا بعد بابين من وجه آخر عن أنس لكن ليس فيه مقصود الترجمة ، وعزاه شيخنا ابن الملقن تبعاً لمخطاى لتخرج ابن أبي حاتم في الأطعمة من طريق بكر وثابت عن أنس ، وهو ذمول منهما ، فليس في الحديث المذكور مقصود الترجمة ، وهو عند أبي بعل والبزار أيضا من الوجه الذي أخرجه ابن أبي حاتم ، **قوله** (حدثني محمد بن جعفر) يعني ابن أبي كثير المدني ، وحلحلة بهمكتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة ثم لام مفتوحة . **قوله** (عن وهب بن كيسان) أبي نعم قال : في رسول الله ﷺ كذا رواه أصحاب مالك في الموطأ عنه وصورته الأرسال وقد وصله خالد بن مخلد ويحيى ابن صالح الوحاظي فقالا : عن مالك عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة ، وخالف الجميع إسحاق بن إبراهيم الخنيزي أحد الضعفاء فقال : عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر ، وهو منكرو ، وإنما استجاز البخاري إخراجهم . وإن كان المحفوظ فيه عن مالك الأرسال . لأنه تبين بالطريق الذي قبله صحة سماع وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة ، واقتضى ذلك أن مالكاً قصر بإسناده حيث لم يصرح بوصله وهو في الأصل موصول ، ولعله وصله مرة فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى بن صالح وهما ثقتان ، أخرج ذلك الدارقطني في « الغرائب » عنهما ، واقتصر ابن عبد البر في « التمهيد » على ذكر رواية خالد بن مخلد وحده

#### ٤ - باب من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه إذا لم يعرف منه كراهية

٥٢٧٩ - **حديث** فتية عن مالك عن إسحاق بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول « إن خياطاً دعا رسول الله ﷺ لطعام صنعه . قال أنس : فذهبت مع رسول الله ﷺ ، فرأيتُه يَتَتَبَعُ الدُّبَاءَ من حوالى القصعة . قال : فلم أزل أحب الدُّبَاءَ من يومئذٍ »

**قوله** (باب من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه) حوالى بفتح اللام وسكون التحتانية أى جوانب ، يقال رأيت الناس حوله ونحوه وحواليه ، واللام مفتوحة في الجميع ولا يجوز كسرهما . **قوله** (إذا لم يعرف منه كراهية) ذكر فيه حديث أنس في تتبع النبي ﷺ الدُّبَاءَ من القصعة ، وهذا ظاهره يعارض الذى قبله في الأمر بالأكل مما يليه ، لجمع البخاري بينهما بحمل الجواز على ما إذا علم رضا من يأكل معه ، ومن ذلك إلى تضعيف حديث عكراش الذى أخرجه الترمذى حيث جاء فيه التفصيل بين ما إذا كان لونا واحداً فلا يتعدى ما يليه ، أو أكثر من لون فيجوز ، وقد حل بعض الشراح فله **قوله** في هذا الحديث على ذلك فقال : كان الطعام مشتتلا على مرق ودباء وقديد فكان يأكل مما يعجبه وهو الدباء ويترك ما لا يعجبه وهو القديد ، وحمله الكرماني كما تقدم له في « باب الخياط » من كتاب البيع على أن الطعام كان لثني **قوله** وحده ، قال : فلو كان له ولغيره لكان المستحب أن يأكل مما يليه . قلت : إن أراد بالوحدة أن غيره لم يأكل معه فردده لأن أنسا أكل معه ، وإن أراد به المالك وأذن لأنس أن يأكل معه فليطرده في كل مالك ومضيف ، وما أذن أحداً يوافقه عليه . وقد قتل ابن بطال عن مالك جواباً يجمع الجوابين

المذكورين فقال : ان المأكل لأمه وخدمه يباح له أن يتبع شهوته حيث رآها اذا علم أن ذلك لا يكره منه ، فاذا علم كراهتهم لذلك لم يأكل الا مما يليه . وقال ايضا انما جالت يد رسول الله ﷺ في الطعام لانه علم أن احدا لا يتكره ذلك منه ولا يتقذره . بل كانوا يتبركون بريقه وعماصة يده ، بل كانوا يتبادرون الى نخمته فيبتذلون بها ، فكذلك من لم يتقذر من مؤاكله يجوز له أن تجوز يده في الصحفة . وقال ابن التين : اذا أكل المرء مع خادمه ولكن في الطعام نوع منفرد جاز له أن يتفرد به . وقال في موضع آخر : انما فعل ذلك لانه كان يأكل وحده فسيأتي في رواية أن الحياط أقبل على عمله . قلت : هي رواية ثمامة عن أنس كما سيأتي بعد أبواب ، لكن لا يثبت المدعى لأن أنسا أكل مع النبي ﷺ . قوله ( ان خياطا ) لم أفق على اسمه لكن في رواية ثمامة عن أنس أنه كان غلام النبي ﷺ وفي لفظه ان مولى له خياطا دعاه . قوله ( لطعام صنمه ) كان الطعام المذكور ثريدا كما سأبينه . قوله ( قال أنس فذهبت مع رسول الله ﷺ فرأيت به يتبع الدياء ) هكذا أورده مختصرا ، وأخرجه مسلم عن قتبية شيخ البخاري فيه بتمامه ، وقد تقدم في البيوع عن عبد الله بن يوسف عن مالك بالزيادة ولفظة « ففزع إلى رسول الله ﷺ » عزاء ومرقا فيه دباء وقيد ، وأعاد شيخنا ابن الملقن عن « مستخرج الاسماعيلى » أن الحزن المذكور كان مخبر شعير ، وغفل عما أورده البخارى في باب المرقى ، كما سيأتي عن عبد الله بن مسلمة عن مالك بلفظه « دخن شعير » والثاني مثله ، وكذا أورده بعد باب آخر عن اسماعيل بن أبي أريس عن مالك بتمامه ، وهو عند مسلم عن قتبية أيضا ، وقد أفرد البخارى لكل واحدة ترجمة ، وهي المرقى والدياء والثريد والتقيد . قوله ( الدياء ) بضم الدال المهمة وتشديد الموحدة ، ود يجوز القصص حكاه القزاز وأنكره القرطبي هو القرح ، وقيل خاص بالمستدير منه ، ووقع في شرح المذهب للنووى ، أنه القرح أيابس ، وما أظنه إلا سهوا ، وهو اليفطين أيضا واحده دباء ودبة ، وكلام أبي عبيد الهروي يقتضى أن الهزمة زائدة فانه أخرجه في « دب » وأما الجوهري فأخرجه في المعتل على أن هزته منقلبة ، وهو أشبه بالصواب ، لكن قال اليعنبرى : لا ندري هي منقلبة عن واو أو باء ، وبأن في رواية ثمامة عن أنس ، « رأيت ذلك جعلت أجمعه بين يديه ، وفي رواية حميد عن أنس « لجعلت أجمعه وأدنيه منه . قوله ( فلم أزل أحب الدياء من يومئذ ) في رواية ثمامة قال أنس : لا أزال أحب الدياء بعد ما رأيت رسول الله ﷺ صنع ما صنع ، وفي رواية مسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس لجعلت أقيه إليه ولا أطعمه ، وله من طريق معمر عن ثابت وعاصم عن أنس فذكر الحديث ، قال ثابت فسمعت أنسا يقول : « ما صنع لي طعام بعد أقدر على أن يصنع فيه دباء . إلا صنع » ، ولابن ماجه بسند صحيح عن حميد عن أنس قال « بعثت ممي أم سليم بمكمل فيه رطب إلى رسول الله ﷺ فلم أجد ، وخرج فرييا إلى مولى له دعاه فصنع له طعاما ، فأتيته وهو يأكل فدعاني فأكلت معه ، قال وصنع له ثريدة بإسم وقرح فأذا هو يمجبه القرح ، فجعلت أجمعه فأدنيه منه ، الحديث » وأخرج مسلم بهضه من هذا الوجه بلفظ « كان يمجبه القرح ، ولأساني « كان يحب القرح ويقول : إنها شجرة أخى يونس » ويجمع بين قوله في هذه الرواية « فلم أجد » وبين حديث الباب « ذهبت مع رسول الله ﷺ » ، أنه أطلق المعية باعتبار ما آل إليه الحال ، ويحتمل تعدد القصة على بعد ، وفي الحديث جواز أكل الشريف طعام من دونه من محترف وغيره وإجابة دعوته ، ومؤاكله الخادم ، ويبان ما كان في النبي ﷺ من التواضع والطف بأصحابه وتواضعهم بالجمي إلى منازلهم ، وفيه الإجابة إلى الطعام ولو كان قليلا ، ومناولة الضيفان بعضهم بعضا مما

وضع بين أيديهم ، وإنما يمتنع من يأخذ من قدام الآخر شيئا لنفسه أو غيره . وسبأى البحث فيه في باب مفرد . وفيه جواز ترك المضيف الأكل مع الضيف لأن في رواية ثمانية عن أنس في حديث الباب : أن الحياض قدم لهم الطعام ثم أقبل على عمله ، فيؤخذ جواز ذلك من تقرير النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون الطعام كان قليلا أو أنهم به ، ويحتمل أن يكون كان مكثفيا من الطعام أو كان صائما أو كان شغله قد تحتم عليه تمكيله . وفيه الحرص على التشبه بأهل الخير والابتداء بهم في المطاعم وغيرها . وفيه فضيلة ظاهرة لأنس لاقتدائه أثر النبي ﷺ حتى في الأشياء الجلية ، وكان يأخذ نفسه باتباعه فيها ، رضى الله عنه . قوله ( قال عمر بن أبي سلمة قال لي النبي ﷺ : كل يمينك ) كذا ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر عن الحري والكشمموني وسقط للباقرين وهو الأشبه وقد مضى موصولا قبل باب ، والذي يظهر لي أن محله بعد الترجمة التي تليه

٥ - **باب التيمن في الأكل وغيره** . قال عمر بن أبي سلمة : قال لي النبي ﷺ : كل يمينك

٥٢٨٠ - **حديث** عبد الله أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبه عن أشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة رضى

الله عنها قالت : « كان النبي ﷺ يحب التيمن ما استطاع في طهوره وتيممه وترجله » . وكان قال بواسطة قبل هذا في شأنه كله ،

قوله ( باب التيمن في الأكل وغيره ) ذكر فيه حديث عائشة : « كان رسول الله ﷺ يحب التيمن » الحديث ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وظن بعضهم أن في هذه الترجمة تكرارا لأنه تقدم في قوله « باب التسمية على الطعام ، والأكل باليمين » ، وقد أجاب عنه ابن بطال بأن هذه الترجمة أعم من الأولى ، لأن الأولى لمعل الأكل فقط وهذه لجميع الأفعال فيدخل فيه الأكل والشرب بطريق التيميم اهـ ، ومن جملة العموم عموم متعلقات الأكل كالأكل من جهة اليمين وتقديم من حل اليمين في الاتخاف ونحوه على من على الشمال وغير ذلك . قوله ( وكان قال بواسطة قبل هذا في شأنه كله ) القائل هو شعبه ، والمقول عنه أنه قال بواسطة هو أشعث وهو ابن أبي الشعثاء ، وقد تقدم بيان ذلك مع مباحث الحديث في « باب التيمن » من كتاب الوضوء . وقال الكرماني قال بعض المشايخ : القائل بواسطة هو أشعث ، كذا نقل ، وليس بصواب من قال

٦ - **باب من أكل حتى شبع**

٥٢٨١ - **حديث** إسماعيل : حدثني مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن

مالك يقول : « قال أبو طلحة لأُمّ سليم : لقد سمعتُ صوتَ رسولِ الله ﷺ ضَمِيمًا أعرفُ فيه الجوعَ ، فهل عندك من شيء ؟ فأخرجتُ أفراسًا من كعبير ، ثم أخرجتُ خِيارًا لها فلفَتِ الخبزَ بيمينه ، ثم دَسَّتْهُ نَحْتِ نَوْبِي ووردتني بيمينه ، ثم أرسلتني إلى رسولِ الله ﷺ ، قال فذهبتُ به فوجدتُ رسولَ الله ﷺ في المسجدِ ومعه الناسُ ، فقامتُ عليهم ، فقال لي رسولُ الله ﷺ : أرسلكِ أبو طلحة ؟ فقلتُ : نعم . قال : بطعام ؟ قال فقلت : نعم . فقال رسولُ الله ﷺ لمن معه : قوموا . فانطلقوا وانطلقتُ بينَ أيديهم حتى جئتُ أبا طلحة ، فقال أبو



٥٣٨٣ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «تَوَفَّى النَّبِيَّ ﷺ حِينَ شَرِبْنَا مِنَ الْأَسْوَدَيْنِ الْبَرِّ وَالْمَاءِ»  
[الحدث ٥٣٨٣ - طرته في : ٥٤٤٢]

قوله ( باب من أكل حتى شبع ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأولى حديث أنس في تكثير الطعام ببركة النبي ﷺ ، وقد تقدم شرحه في علامات النبوة وفيه ، فأكلوا حتى شبعوا ، . الثاني حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في إطعام القوم من سواد بطن الشاة ، وكأخرا ثلاثين ومائة رجل ، وفيه ، فأكلنا أجمعون وشبعنا ، وقد تقدم شرحه في كتاب الهبة . الثالث حديث عائشة ، توفي النبي ﷺ حين شبعنا من الأسودين القر والماء ، وفيه إشارة إلى أن شعبهم لم يقع قبل زمان وفاته قاله السكرماني . قلت : يمكن ظاهره غير مراد ، وقد تقدم في غزوة خيبر من طريق هكرمة عن عائشة قالت ولما فتحت خيبر قلنا الآن نشبع من القر ، ومن حديث ابن عمر قال ما شبعنا حتى فتحنا خيبر ، فأراد أنه ﷺ شبع حين شبعوا واستمر شعبهم ، وابتدأوه من فتح خيبر وذلك قبل موته ﷺ بثلاث سنين ، ومراد عائشة بما أشادت إليه من الشبع هو من البحر خاصة دون الماء . لكن قرنته به إشارة إلى أن تمام الشبع حصل بجمعهما ، فكأن الراوية بمعنى مع ، لا أن الماء وحده يوجد الشبع منه ، ولما عرفت عن القر وصف

واحد وهو السواد عبرت عن الشيع والرى بفعل واحد وهو الشيع ، وقوله في حديث أنس عن أبي طلحة وسمعت صوت النبي ﷺ ضعيفا أعرف فيه الجوع ، كأنه لم يسمع في صوته لما تكلم إذ ذاك الفخامة المألوفة منه ، لحمل ذلك على الجوع بقرينة الحال التي كانوا فيها ، وفيه رد على دعوى ابن حبان أنه لم يكن يجوع ، واحتج بحديث أبي يعقوب بن ربي ويسقني ، وتمقب الخن على تعدد الحال : فسكان يجوع أحيانا ليتأسي به أصحابه ولا سيما ما لا يجد مددا وأدركه ألم الجوع صبر فضوف له ، وقد بسطت هذا في مسكان آخر . ويؤخذ من قصة أبي طلحة أن من أدب من يضيف أن يخرج من الضيف إلى باب الدار تسكرمة له ، قال ابن بطال : في هذه الأحاديث جواز الشيع وأن تركه أحيانا أفضل ، وقد ورد عن سلمان وأبي جحيفة أن النبي ﷺ قال : إن أكثر الناس شبيبا في الدنيا أطولهم جوعا في الآخرة ، قال الطبري غير أن الشيع وإن كان مباحا فإن له حدا يذهب إليه ، وما زاد على ذلك فهو سرف ، والمطلق منه ما أغان الآكل على طاعة ربه ولم يشغله ثقله عن أداء ما وجب عليه له . وحديث سلمان الذي أشار إليه أخرجه ابن ماجه بسند لين ، وأخرج عن ابن عمر نحوه وفي سنده مقال أيضا ، وأخرج البراز نحوه من حديث أبي جحيفة بسند ضعيف ، قال القرطبي في المفهوم لما ذكر قصة أبي الهيثم إذ ذبح النبي ﷺ وأصحابه الشاة فأكلوا حتى شبعوا : وفيه دليل على جواز الشيع ، وما جاء من النهي عنه محمول على الشيع الذي يقتل المدة ويشط صاحبه عن القيام للعبادة ويقضى إلى البطر والأشهر والنوم والكسل ، وقد تنتهى كرامته إلى التحريم بحسب ما يترتب عليه من المفسدة . وذكر الأكرمانى تبعا لابن المنير أن الشيع المذكور محمول على شيعهم المعتاد . منهم وهو أن التثاقل للطعام والثلاث للشراب والثلاث للنفس ، ويحتاج في دعوى أن تلك عادتهم إلى ثقل خاص ، وإنما ورد في ذلك حديث حسن أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث المتقدم بن معديكر وسمعت رسول الله ﷺ يقول : ما ملأ آدمى وعاء شرا من بطن ، حسب ابن آدم لقيات يقمن صلبه ، فإن غلب لأذى نفسه قتلث للطعام وثلاث للشراب وثلاث للنفس ، قال القرطبي في شرح الاسماء ، لو سمع بقرات بهذه القسمة ، لمجب من هذه الحكمة . وقال الغزالي قبله في باب كسر الشهوتين من « الإحياء » ذكر هذا الحديث لبعض الملائكة فقال : ما سمعت كلاما في قلة الأكل أحكم من هذا . ولا شك في أن أثر الحكمة في الحديث المذكور واضح ، وإنما غص الثلاثة بالذكر لأنها أسباب حياة الحيوان ، ولأنه لا يدخل البطن سواها . وهل المراد بالثلاث التساوى على ظاهر الخبر ، أو التقسيم إلى ثلاثة أقسام متقاربة ؟ محل احتمال ، والاول أولى . ويحتمل أن يكون لمع بذكر الثلاث إلى قوله في الحديث الآخر « الثلاث كثير » ، وقال ابن المنير : ذكر البخاري في الأشربة في « باب شرب اللبن للبركة » حديث أنس وفيه قوله « فجعلت لا آلو ما جعلت في بطني منه » فيحتمل أن يكون الشيع المشار إليه في أحاديث الباب من ذلك لأنه طعام بركة . قلت : وهو محتمل إلا في حديث عائشة ثالث أحاديث الباب ، فإن المراد به الشيع المعتاد لهم ، والله أعلم . واختلف في حد الجوع على رأيين ذكرهما في « الإحياء » أحدهما أن يشتهي الخبز وحده ، ففي طلب الأدم فليس بمجانح . ثانيهما أنه إذا وقع ريقه على الأرض لم يقع عليه الذباب . وذكر أن مراتب الشيع تنحصر في سبعة : الأول ما تقوم به الحياة ، الثاني أن يزيد حتى يصوم ويصلى عن قيسام وهدن واجبان ، الثالث أن يزيد حتى يقوى على أداء النوافل ، الرابع أن يزيد حتى يقدر على التكسب وهذان مستحبان ، الخامس أن يملا الثلاث وهذا جائز ، السادس أن يزيد على ذلك وبه يثقل البدن ويكثر النوم وهذا مكروه ، السابع أن يزيد حتى يتضرر وهي البطنة المنهى عنها

وهذا حرام له . ويمكن دخول الثالث في الرابع والاول في الثاني والله أعلم . تنبيه : وقع في سياق السند متعمر وهو ابن سليمان التيمي عن أبيه قال وحدثني أبو عثمان أيضا ، فزعم الكرماني أن ظاهره أن أبا عثمان حدث عن غير أبي عثمان ثم قال وحدث أبو عثمان أيضا . قلت : وليس ذلك المراد ، وإنما أراد أن أبا عثمان حدثه بمحدث سابق على هذا ثم حدثه بهذا فلذلك قال « أيضا » أي حدث بمحدث بعد حديث

## ٧ - باب ( ليس على الأعمى حرج ) - إلى قوله - لعلمكم تغفلون ﴿ وللهند والاجتماع على الطعام

٥٣٨٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا صفيان قال يحيى بن سعيد سمعت بشير بن يسار يقول « حدثنا سويد بن النعمان قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر ، فلما كنا بالعصماء - قال يحيى : وهي من خيبر على روضة - دعا رسول الله ﷺ بطعام ، فما أرى إلا بسويق ، فلكناه فأكلنا منه ، ثم دعا بماء فضض وضمضنا ، فصرى بنا المغرب ولم يتوضأ . قال صفيان : سمعته منه عودا وبذاء ،

قوله ( باب ليس على الأعمى حرج ) إلى هنا الأكثر ، وساق في رواية أبي ذر الصنفين الآخرين ثم قل الآية « وأراد بقية الآية التي في سورة النور التي في الفتح لأنها المناسبة لأبواب الأطعمة ، ويؤيد ذلك أنه وقع عند الإسماعيل إلى قوله ( لعلمكم تغفلون ) وكذا لبعض رواة الصحيح . قوله ( والهند والاجتماع على الطعام ) ثبتت هذه الترجمة في رواية المستمل وحده ، والهند بكسر الهمزة وسكون الهاء تقدم تفسيره في أول الشرح حيث قال « باب الشرعة في الطعام والهند ، وتقدم هناك بيان حكمه ، وذكر فيه عدة أحاديث في ذلك ، ثم ذكر حديث سويد بن النعمان وفيه « دعا رسول الله ﷺ بطعام فلم يؤت إلا بسويق الحديث ، وليس هو ظاهرا في المراد من الهند لاحتمال أن يكون ما جاءه بالسويق إلا من جهة واحدة ، لكن مناسبة لأصل الترجمة ظاهرة في اجتماعهم على لوك السويق من غير تمييز بين أعمى وبصير وبين صحيح ومرضى ، وحكى ابن بطال عن المذهب قال : مناسبة الآية لحديث سويد ما ذكره أهل التفسير أنهم كانوا إذا اجتمعوا للأكل عزل الأعمى على حدة والأعرج على حدة والمرضى على حدة لتقصيرهم عن أكل الأصحاء فكانوا يتحرجون أن يتفضلوا عليهم وهذا عن ابن السكيت ، وقال عطاء بن يزيد : كان الأعمى يتحرج أن يأكل طعام غيره لجهله يده في غير موضعهما ، والأعرج كذلك لاتساعه في وضع الأكل ، والمرضى لراحتهم ، فنزلت هذه الآية ، فأباح لهم الأكل مع غيرهم . وفي حديث سويد معنى الآية ، لأنهم جعلوا أيديهم فمما حضر من الزاد سواء ، مع أنه لا يمكن أن يكون أكلهم بالسواء لاختلاف أحوال الناس في ذلك ، وقد سوغ لهم الشارع ذلك مع ما فيه من الزيادة والنقصان ، فكان مباحا والله أعلم . اه كلامه . وقد جاء في سبب نزول الآية أثر آخر من وجه صحيح ، قال عبد الزان أنبأنا معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد « كان الرجل يذهب بالأعمى أو الأعرج أو المريض إلى بيت أبيه أو أخيه أو قريبه ، فكان الزمى يتحرجون من ذلك ويقولون : إنما يذهبون بنا إلى بيوت غيرهم ، فنزلت الآية وخصة لهم ، وقال ابن المنير : موضع المطابقة من الترجمة وسط الآية وهي قوله تعالى ( ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعا أو أشتاتا ) وهي أصل في جواز أكل المخارجه ، ولهذا ذكر في الترجمة الهند ، والله أعلم

# ٨ - باب الخبز المرقق ، والأكل على الخوان والسفرة

٥٣٨٥ - حَرِشُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَنَانٍ حَدَّثَنَا هَمُّانٌ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ دَكَّنَا عِنْدَ أَنَسٍ وَعِنْدَهُ خَبَازٌ لَهُ ، فَقَالَ : مَا أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ خُبْزًا مَرَّقًا ، وَلَا شَاةَ مَسْطُوطَةً ، حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ ،

[ الحديث ٥٣٨٥ - طرفه في : ٥٤٢١ ، ٦٣٥٧ ]

٥٣٨٦ - حَرِشُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يُونُسَ - قَالَ عَلَى هُوَ الْإِسْكَافُ - عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « مَا عَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عَلَى سُكَّرَجَةٍ قَطْ ، وَلَا خَبِزَ لَهُ مَرَّقٌ قَطْ ، وَلَا أَكَلَ عَلَى خَوَانٍ قَطْ . قِيلَ لِقَتَادَةَ : فَعَلَى مَا كَانُوا يَأْكُلُونَ ؟ قَالَ : عَلَى السُّفَرِ ،

[ الحديث ٥٣٨٦ - طرفه في : ٥٤١٥ ، ٦٤٥٠ ]

٥٣٨٧ - حَرِشُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا حَمِيدٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ « قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْنِي بِصَفِيَّةَ ، فَدَعَا إِلَى السَّلَامِ إِلَى وَلِيِّمَتِهِ ، أَمَرَ بِالْأَطْعَامِ فَبُسِطَتْ ، دَانَتْ عَلَيْهَا الْخُبْزُ وَالْأَقْطُ وَالسَّنْ ، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ أَنَسٍ : نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ صَنَعَ حَبَسًا فِي نِطْعٍ »

٥٣٨٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو مُوَايَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ : كَانَ أَهْلُ الشَّامِ يُدِيرُونَ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُونَ : يَا ابْنَ دَاثِ الْفُتَطَائِينَ ، فَقَالَتْ لَهُ أُمُّهُ : يَا بُنَيَّ إِنَّمَا يَمِيرُونَكَ بِالْفُتَطَائِينَ ، وَهَلْ تَذَرِي مَا كَانَ لِلْفُتَطَانِ ؟ إِنَّمَا كَانَ نِطَاقُ شَقَقْتِهِ نَهْمَيْنِ : فَأَوَكَيْتُ فِرْقَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَحَدِهِمَا ، وَجَعَلْتُ فِي سَفَرَتِهِ آخَرَ . قَالَ فَكَانَ أَهْلُ الشَّامِ إِذَا عَيَّرُوهُ بِالْفُتَطَائِينَ يَقُولُ : إِيهَا وَالْإِلَهِ ! نَلَيْتُ شِكَاةَ ظَهْرٍ عَنْكَ عَارُهَا »

٥٣٨٩ - حَدَّثَنَا أَبُو لُثْمَانَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « إِنَّ أُمَّ حُفَيْدَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ بْنِ خَزْنٍ - خَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ - أَهْدَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تَمَنَّا وَأَقْطَا وَأَهْجَا ، فَدَعَا بِهِنَّ فَأَكَلْنَ عَلَى مَائِدَتِهِ ، وَرَكَعْنَ النَّبِيُّ ﷺ كَالْمُقَدِّرِ لِمَنْ ، وَلَوْ كُنَّ حَرَامًا مَا أَكَلْنَ عَلَى مَائِدَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا أَمَرَ بِأَكْلِهِنَّ »

قوله ( باب الخبز المرقق ، والأكل على الخوان والسفرة ) أما الخبز المرقق فقال عياض قوله مرققا أى ملينا بحسنا تجز الحوازي وشبهه ، والخرق التلين ، ولم يكن عندهم مناخل . وقد يكون المرقق الرقيق الموسع له . وهذا هو المتعارف ، وبه جزم ابن الأثير قال : الرقاق الرقيق مثل طوال وطويل ، وهو الرقيق الواسع الرقيق ، وأغرب ابن التين فقال : هو السميد وما يصنع منه من كملك وغيره . وقال ابن الجوزي : هو الخفيف كأنه مأخوذ من

الرقاق وهي الخشب التي يرقق بها . وأما الخوان فالمشهور فيه كسر المعجمة ، ويجوز ضمها ، وفيه لغة نائلة لإخوان بكسر الهمة وسكون الحاء ، وسئل ثعلب : هل يسمى الخزان لأنه يتخون ما عليه أي ينتقص ؟ فقال : ما يبعد . قال الجواليقي : والصحيح أنه أجسمي معرب ، ويجمع على أخوة في اللغة ، وغون مضموم الاول في الكثرة . وقال غيره : الخوان المائدة ما لم يكن عليها طعام ، وأما السفرة فاشتهرت لما يوضع عليها الطعام ، وأصلها الطعام نفسه . قوله ( كنا عند أنس وعنده خباز له ) لم أقف على تسميته ، ووقع عند الإسماعيلي عن قتادة : كنا نأني أنسا وخبازة قائم ، زاد ابن ماجه وعنوانه موضوع ، فيقول : كانوا ، وفي الطبراني من طريق راشد بن أبي راشد قال : كان لأنس غلام يعمل له التفات ويطبخ له لونين طعاما ويخبز له الخوارى ويعجنه بالسمن ، اهـ . والخوارى بضم المهملة وتشديد الواو وفتح الراء : الخالص الذي ينخل مرة بعد مرة . قوله ( ما أكل النبي ﷺ خبزا مرققا ولا شاة مسعوط ) المسعوط الذي أزيل شعره بالماء المسخن وشوى بجلده أو يطبخ ، وإنما يصنع ذلك في الصغير السن الطارى ، وهو من فعل المترفين من وجهين : أحدهما المبادرة إلى ذبح ما لو بقي لأرداد ثمنه ، وثانيهما أن المسلوخ ينتفع بجلده في اللبس وغيره والسوط يفسده ، وقد جرى ابن بطال على أن المسعوط المشوى ، فقال ما ملخصه : يجمع بين هذا وبين حديث عمرو بن أمية : أنه رأى النبي ﷺ يحترق من كثرة شاة ، وحديث أم سلمة الذي أخرجه الترمذي : أنها فرحت للنبي ﷺ جنبها مشوبا فأكل منه ، بأن يقال : يحتمل أن يكون لم يتفق أن تسقط له شاة بكاملها ، لأنه قد احتزن من الكثف مرة ومن الجانب الأخرى ، وذلك لحم مسعوط . أو يقال : إن أنسا قال : لا أعلم ، ولم يقطع به ، ومن علم حجة على من لم يعلم . وتعقبه ابن المنير بأنه ليس في حق الكثف ما يدل على أن الشاة كانت مسعوفة ، بل إنما حرها لأن العرب كانت عاداتها غالبا أنها لا تنضج اللحم فاحتجج إلى الحر ، قال : ولعل ابن بطال لما رأى البخاري ترجم بهذا : باب شاة مسعوفة ، والكثف والجذب ، ظن أن مقصوده إثبات أنه أكل السبع . قلت : ولا يلزم أيضا من كونها مشوبة واحدا من كثفها أو جنبها أن تكون مسعوفة ؛ فإن شئ المسلوخ أكثر من شئ المسعوط ، لكن قد ثبت أنه أكل الكراع وهو لا يؤكل إلا مسعوطا . وهذا لا يرد على أنس في نفي رواية الشاة المسعوفة ، وقد وافقه أبو هريرة على نفي أكل الرقاق أخرجه ابن ماجه من طريق ابن عطاء عن أبيه عن أبي هريرة أنه : زار أومه فأتوه برقاق فبكي وقال : ما رأى رسول الله ﷺ هذا بعينه ، قال الطبري : قول أنس : ما أعلم رأى النبي ﷺ الخ ، نفي العلم وأراد نفي المعلوم ، وهو من باب نفي الشيء بثبوت لازم ، وإنما صح هذا من أنس لعل لزومه النبي ﷺ وعدم مفارقتها له أن مات . قوله ( عن يونس قال عن علي : هو الإسكاف ) علي هو شيخ البخاري فيه وهو ابن المديني و مراده أن يونس وقع في السند غير منسوب نفسه على لينه ، فإن في طبقته يونس بن عبيد البصري أحد الثقات المكثرين ، وقد وقع في رواية ابن ماجه عن محمد بن مثنى عن معاذ بن هشام عن أبيه عن يونس بن أبي الثقات الإسكاف ، وليس ليونس هذا في البخاري إلا هذا الحديث الواحد ، وهو بصري وثقه أحمد وابن معين وغيرهما ، وقال ابن عدي : ليس بالمشهور ، وقال ابن سعد : كان معروفا وله أحاديث ، وقال ابن حبان : لا يجوز أن يحتج به ، كذا قال ومن وثقه أعرف بحاله من ابن حبان ، والراوى عنه هشام هو له متروكي وهو من المكثرين عن قتادة وكأنه لم يسمع منه هذا ، وفي الحديث رواية الاقران لأن هشاما

ويونس من طبقة واحدة ، وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة وصرح بالتحديث كما سيأتي في الزقاق ، لكن ذكر ابن عدى أن يزيد بن زريع رواه عن سعيد فقال : عن يونس عن قتادة ، فيحتمل أن يكون سمعه أولا عن قتادة بواسطة ثم حمله عنه بغير واسطة فكان يحدث به على الوجهين . قوله (عن أنس) هذا هو المحفوظ ورواه سعيد ابن بشر عن قتادة فقال : عن الحسن قال دخلنا على عاصم بن حذرة فقال : ما أكل النبي ﷺ على خوان قط ، الحديث أخرجه ابن منده في المعرفة ، فان كان سعيد بن بشر حظه فهو حديث آخر لقتادة لا اختلاف مساق الخبرين . قوله (على سكرجة) بضم السين والكاف والراء النغيلة بعدها جيم مفتوحة ، قال عياض : كذا قيدناه ونقل عن ابن مكي أنه صوب فتح الراء ، قلت : وبهذا جزم التوربشقي وزاد : لأنه فارسي ، وقرأ في الأصل مفتوحة ولا حجة في ذلك لأن الاسم الاعمى اذا انقطعت به العرب لم تبغه دلي أصله غالبا . وقال ابن الجوزي : قاله لنا شيخنا أبو منصور اللغوي يعني الجواليقي بفتح الراء ، قال : وكان بعض أهل اللغة يقول : الصواب أسكرجة وهي فارسية معربة ، وترجمتها مقرب الخل ، وقد تكلمت بها العرب قال أبو هل فان حقرت حذفت الجيم والراء (١) ، وقلت أسكر ، ويجوز اشباع الكاف حتى يزيد ياء ، وقياس ما ذكره سيبويه في « بريهم بريهم » أن يقال في سكرجة سكرجة ، والذي سبق أولى . قال ابن مكي وهي صحاف صفار يؤكل فيها ، ومنها الكبير والصغير ، فالكسيرة تحمل قدر ست أواق وقيل ما بين ثلثي أوقية إلى أوقية ، قال : ومعنى ذلك أن العجم كانت تستعمله في الكواميخ والجوارش للندى والظم ، وأغرب الداودي فقال : السكرجة قصعة مدهونة ، ونقل ابن قرقول عن غيره أنها قصعة ذات قوائم من هود كاند صغيرة والاول أولى ، قال شيخنا في « شرح الترمذي » : تركه الأكل في السكرجة إما لكونها لم تكن تصنع عندهم اذ ذاك أو استصغارا لها لأن عاذتهم الاجتماع على الأكل ، أو لأنها - كما تقدم - كانت تعد لوضع الأشياء التي تعين على الرضيم ولم يكرتوا غالبا يشبعون ، فلم يكن لهم حاجة بالظم . قوله (قيل لقتادة) القائل هو الرازي . قوله (فعلام) كذا للأكثر ووقع في رواية المستمل بالاشباع . قوله (يا كاون) كذا عدل عن الواحد الى الجمع ، اشارة الى أن ذلك لم يكن مختصا بالنبي ﷺ وحده بل كان أصحابه يقتفون أثره ويقتدون بفعله . قوله (على السفر) جمع سفرة وقد تقدم بيانها في الكلام على حديث عائشة الطويل في الهجرة الى المدينة ، وإن أصلها الطعام الذي يتخذه المسافر ، وأكثر ما يصنع في جلد فنقل اسم الطعام الى ما يوضع فيه كما سميت الماردة راوية . ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة صفية فساهه مختصرا ، وقد ساهه في غزوة خيبر بالاشناد الذي أورده هنا بعينه أثم من سياقه هنا ولفظه أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاث ليال يدني عليه بصفية ، وزاد فيه أيضا بين قوله الى وليته وبين قوله أمر بالانقطاع وما كان فيها من خير ولا لحم وما كان فيها الا أن أمر ، فذكره وزاد بعد قوله والسمن فقال المسلمون إحدى أمهات المؤمنين ، الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى هنالك . قوله (وقال عمرو عن أنس : بنى بها النبي ﷺ ثم صنع حيسا في نطح) هو أيضا طرف من حديث وصله المؤلف في المغازي مطولا من طريق عمرو ابن أبي عمرو مولى الطالب عن أنس بن مالك بتمامه . قوله (هشام عن أبيه وعن وهب بن كيسان) هشام هو ابن عروة حل هذا الحديث عن أبيه ، وعن وهب بن كيسان ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق أحمد بن يونس عن أبي معاوية فقال فيه « عن هشام عن وهب بن كيسان » ، فقط وتقدم أصل هذا الحديث في باب الهجرة

الى المدينة ، من طريق أبي أسامة عن هشام عن أبيه وعن امرأته فاطمة بنت المنذر كلاهما عن أسماء ، وهو محمول على أن هشاما حمله عن أبيه وعن امرأته وعن وهب بن كيسان ولعل عنده عن بعضهم ما ليس عند الآخر ، فإن الرواية التي تقدمت ليس فيها قوله يعيرون وهو باعين الممثلة من العار ، وابن الزبير هو عبد الله ، والمراد بأهل الشام عسكر الحجاج بن يوسف حيث كانوا يقاتلون من قبل عبد الملك بن مروان ، أو عسكر الحسين بن نمير الذين قاتلوه قبل ذلك من قبل يزيد بن معاوية . قوله ( يعيرونك بالطائفين ) قبل الأنصح أن يمدى التمييز بنفسه تقول عيرته كذا ، وقد سمع هكذا مثل ما هنا . قوله ( وهل تدري ما كان الطائفين ) كذا أوردته بعض الشراح ، وتعقبه بأن الصواب الطائفتان بالرفع ، وأنا لم أفق عليه في النسخ إلا بالرفع ، فإن ثبت رواية بغير الالف أمكن توجيهها ، ويحتمل أن يكون كان في الأصل وهل تدري ما كان شأن الطائفين ، فسقط لفظ شأن أو نحوه . قوله ( إنما كان ناطق في شقته نصفين فأركبت ) تقدم في الهجرة الى المدينة أن أبا بكر الصديق هو الذي أمرها بذلك لما هاجر مع النبي ﷺ الى المدينة . قوله ( يقول إنها ) كذا للاكثر ولبعضهم دأبها ، بموحدة وتون وهو تصحيف ، وقد وجه بأنه مقول الراوي والضمير لأسماء وأبنا هو ابن الزبير ، وأغرب ابن التين فقال : هو في سائر الروايات دأبها ، وذكره الخطابي بلفظ دأبها . وقوله ( وإلا ) في رواية أحمد بن يونس دأبها ورب السكبة قال الخطابي إنها بكسر الهدة وبالتنوين معناها الاعتراف بما كانوا يقولونه والتعريض له ، تقول العرب في استدعاء القول من الإنسان : إياها وإيه بغير تنوين ، وتعقب بأن الذي ذكره ثعلب وغيره إذا استزدت من الكلام قلت إيه ؛ وإذا أمرت بقطعه قلت إياها . وليس هذا الاعتراض مجيد لأن ، غير ثعلب قد جزم بأن إياها كلمة استزادة ، وارتضاه وحرده بعضهم فقال : إياها بالتنوين للاستزادة وبغير التنوين لقطع الكلام ، وقد تأتى أيضا بمعنى كيف . قوله ( تلك شكاة ظاهر عنك عارها ) شكاة بفتح السين المعجمة معنا ، رفع الصوت بالقول القبيح ، ولبعضهم بكسر الشين ، والاول أولى . وهو مصدر شكاة بشكر شكاية وشكوى وشكاة ، وظاهر أى زائل ، قال الخطابي أى ارتفع عنك فلم يعلق بك ، والظهور يعلق على الصدود والارتفاع ، ومن هذا قول الله تعالى ( فما اسطاعوا أن يظهروه ) أى يعلوا عليه ومنه ( ومعارج عليا يظهرون ) قال : وتمثل ابن الزبير بمصرع بيت لأبي ذؤيب الهذلي وأوله وعيرها الواشون أنى أحبا ، يعنى لا بأس بهذا القول ولا عار فيه ، قال مغطاي : وبعب بيت الهذلي :

فإن اعتذر منها فاني مكذب وإن تمتدرد عليك اعتذارها

وأول هذه القصيدة : هل الدهر إلا ليلة ونهارها والا طلوع الشمس ثم غيبارها

أبي القلب إلا أم عمرو فأصبحت تحرق نارى بالصفاء ونارها

وبعده وعيرها الواشون أنى أحبا ، البيت ، وهي قصيدة يزيد على ثلاثين بيتا . وتردد ابن قتيبة هل أنشأ ابن الزبير هذا المصراع أو أنشده متمثلا به ؟ والذي جزم به غيره الثاني وهو المعتد ، لأن هذا مثل مشهور ، وكان ابن الزبير يكثر التثفل بالضر ، وقبلنا أنشاء . ثم ذكر حديث ابن عباس في أكل خالد الضب على مائدة رسول الله ﷺ ، وسيأتى شرحه بعد في كتاب الصيد والذبائح . وقوله دأبها مائتته ، أى الشيء الذى يوضع على الأبخس صيانة للطعام كالتمديد والطين وغير ذلك ، ولا يعارض هذا حديث أنس دأب النبي ﷺ ما أكل على الخوان ، لأن

الخمران أخص من المائدة ، ونبي الاخص لا يستلزم نبي الاعم ، وهذا أولى من جواب بعض الشراح بأن أنسا إنما نبي عليه قال : ولا يه أرضه قول من علم . واختلف في المائدة فقال الزجاج هي عندي من ماد يميد اذا تحرك . وقال غيره : من ماد يميد اذا أعطى . قال أبو عبيد : وهي فاعلة بمعنى مفعولة من العطاء قال الشاعر : وكنت للننتجين مائداً ،

### ٩ - باب السويق

٥٣٩٠ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد عن يحيى عن بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ عن سُوَيْدِ بْنِ النُّعْمَانِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ « أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمُصَّبَاءِ - وَهِيَ عَلَى رَوْحَةٍ مِنْ خَيْبَرَ - لِحَفَظَةِ الصَّلَاةِ ، فَذَهَبَ بِطَائِمٍ ، فَلَمْ يَجِدْهُ إِلَّا سَوِيْقًا ، فَلَاكَ مِنْهُ ، فَاسْكَنَّا مَعَهُ . ثُمَّ دَعَا بِنَاءً تَقْضَضُ ، ثُمَّ صَلَّى وَصَلَيْنَا ، وَلَمْ يَقُوضْ »  
( باب السويق ) ذكر فيه حديث سويد بن النعمان ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة

١٠ - باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يُسَمَّى له فيه لم ما هو

٥٣٩١ - حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني أبو أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد - الذي يُقال له سيف الله - أخبره أنه دخل مع رسول الله ﷺ على ميمونة - وهي خالته وخالة ابن عباس - فوجدت عندها ضحكاً محذوفاً قَدِمَتْ بِهِ أَخْتُهَا حَفِيدَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ مِنْ تَجْدٍ ، فَذَمَّتِ الْغُضْبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَكَانَ قَلْبًا يَقْدُمُ يَدَهُ لَطْعَامٍ حَتَّى يُحَدِّثَ بِهِ وَيُسَمِّي لَهُ ، فَأَهْوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ إِلَى الْغُضْبِ ، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْمُسَوِّقَةِ الْخُضُورِ : أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَدِمْتُ بِهِ لَهُ ، هُوَ الْغُضْبُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَنِ الْغُضْبِ ، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ : أَحْرَامُ الْغُضْبُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَسْكَنَ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي ، فَأَجِدُنِي أَعَاْفُهُ . قَالَ خَالِدٌ : فَاجْتَرَزْتُمُ فَاسْكَلْتُمُ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ إِلَى »

[ الحديث ٥٣٩١ - طرقه في : ٥٤٠٠ ، ٥٣٧٢ ]

قوله ( باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يُسَمَّى له فيه لم ما هو ) كذا في جميع النسخ التي رقت عليها بالإضافة ، وشرحه الزركشي على أنه « باب » ، بالتونين فقال قال ابن التين : إنما كان يسأل لأن العرب كانت لا تصاف شيئاً من المأكَلِ كُلِّ لِقَتْنِهَا عَنْدهم ، وكان هو ﷺ قد يعاف بعض الشيء فلذلك كان يسأل . قلت : ويحتمل أن يكون سبب السؤال أنه ﷺ ما كان يكثر الكون في البادية فلم يكن له خبرة بكثير من الحيوانات ، أو لأن الشرع ورد بتحريم بعض الحيوانات وإباحة بعضها وكانوا لا يحرمون منها شيئاً ، وربما أتوا به مشوياً أو مطبوخاً فلا يتبين عن غيره إلا بالسؤال عنه . ثم أورد فيه حديث ابن عباس في قصة الغضب ، وسبباً في شرحه في كتاب الصيد والذباح . ووقع



فيه فقالت امرأة من الغدوة الحضور، كذا وقع بلفظ جمع المذكور، وكأله باعتبار الأشخاص، وفيه ما أخبر رسول الله ﷺ بما قدمت له، وهذه المرأة ورد التصريح بأنها ميمونة أم المؤمنين في رواية الطبراني والفظ. فقالت ميمونة: أخبروا رسول الله ﷺ بما هو، فلما أخبروه تركه، وعند مسلم من وجه آخر عن ابن عباس فقالت ميمونة: يا رسول الله إنه لم يصب، فكشف يده،

### ١١ - باب طعام الواحد يسكني الإثنين

٥٣٩٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك . ح . وحدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله ﷺ: طعام الإثنين كافي للثلاثة، وطعام الثلاثة كافي للأربعة .

قوله (باب طعام الواحد يسكني الإثنين) أورد فيه حديث أبي هريرة وطعام الإثنين يسكني الثلاثة وطعام الثلاثة يسكني الأربعة، واستشكل الجمع بين الترجمة والحديث، فإن قضية الترجمة مرجعها النصف وقضية الحديث مرجعها الثلث ثم الرابع، وأجيب بأنه أشار بالترجمة إلى لفظ حديث آخر ورد ليس على شرطه. وبأن الجامع بين الحديثين أن مطلق طعام القليل يسكني الكثير لكن أفهام الضعف، وكونه يسكني مثله لا ينفى أن يسكني دونه. نعم كون طعام الواحد يسكني الإثنين يؤخذ منه أن طعام الإثنين يسكني الثلاثة بطريق الأولى بخلاف عكسه. ونقل عن إسحق ابن راهويه عن جرير قال: معنى الحديث أن الطعام الذي يشبع الواحد يسكني الإثنين، ويشبع الإثنين قوت الأربعة. وقال المهلب المراد بهذه الأحاديث الحظ على المكافاة والنفع بالكفاية، يعني وليس المراد الحصر في مقدار الكفاية. وإنما المراد المواساة وأنه ينبغي للإثنين إدخال ثالث لهما معهما وإدخال رابع أيضا بحسب من يحضر. وقد وقع في حديث عمر عند ابن ماجه بلفظ: طعام الواحد يسكني الإثنين وإن طعام الإثنين يسكني الثلاثة والأربعة وأن طعام الأربعة يسكني الخمسة، ووقع في حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في قصة أنصاف أبي بكر، فقال النبي ﷺ: من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس، وعند الطبراني من حديث ابن عمر ما يرشد إلى العلة في ذلك وأوله: كلوا جميعا ولا تفرقوا فإن طعام الواحد يسكني الإثنين، الحديث فيؤخذ منه أن الكفاية تنشأ عن بركة الاجتماع، وإن الجمع كلما كثرت ازدادت البركة وقد أشار الترمذي إلى حديث ابن عمر وعند البزار من حديث سمرة مخر حديث عمر وزاد في آخره: ويد الله على الجماعة، وقال ابن المنذر يؤخذ من حديث أبي هريرة استحباب الاجتماع على الطعام، وأن لا يأكل المرء وحده اه. وفي الحديث أيضا الإشارة إلى أن المواساة إذا حصلت حصلت معها البركة فتم الحاضرين. وفيه أنه لا ينبغي للرب أن يستحق ما عنده فيجتمع من تقديمه، فإن القليل قد يحصل به الاكتفاء، بمعنى حصول سد الرزق وقيام البلية، لاحقيقة الضع. وقال ابن المنذر: ورد حديث بلفظ الترجمة لكنه لم يوافق شرط البخاري فاستقرأ معناه من حديث الباب، لأن من أمكنه ترك الثالث أمكنه ترك النصف لتقاربهما انتهى. وتعبه مغطى بأن الترمذي أخرجه الحديث من طريق أبي سفيان عن جابر، وهو على شرط البخاري انتهى. وليس كما زعم فإن البخاري وإن كان أخرجه لأبي سفيان،

لكن أخرج له مقرونا بأبي صالح عن جابر ثلاثة أحاديث فقط ، فليس على شرطه . ثم لا أدري لم خصه بتخريج الترمذي مع أن مسلماً أخرجه من طريق الأعمش عن أبي سفيان أيضاً ، ولعل ابن المنذر اعتمد على ما ذكره ابن بطال أن ابن وهب روى الحديث بلفظ الترجمة عن ابن أبي ليثة عن أبي الزبير عن جابر ، وابن أبي ليثة ليس من شرط البخاري قطماً ، لكن رد عليه أن ابن بطال قصر بندجة الحديث ، وإلا فقد أخرجه مسلم أيضاً من طريق ابن جريج ومن طريق - فعيان الثوري كلاهما عن أبي الزبير عن جابر وصرح بطريق ابن جريج بإجماع أبي الزبير عن جابر ، فالحديث صحيح لكن لا على شرط البخاري والله أعلم . وفي الباب عن ابن عمر وسمرة كما تقدم ، وفيه عن ابن مسعود أيضاً في الطبراني

## ١٢ - باب . المؤمنُ يأكلُ في مِئَةٍ واحدٍ . فيه أبو هريرة عن النبي ﷺ

٥٢٩٣ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** عبد الصمد **حدثنا** شعبة عن واقد بن محمد عن نافع قال « كان ابن عمر لا يأكل حتى يؤتى بمسكين يأكل معه ، فأدخلت رجلاً يأكل معه ، فأكل كثيراً . قال : يا نافع ، لا تدخل هذا على » سمعت النبي ﷺ يقول : للمؤمن يأكل في مِئَةٍ واحد ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء »

٥٢٩٤ - **حدثنا** محمد بن سلام أخبرنا عتبة عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « قال رسول الله ﷺ : إن المؤمن يأكل في مِئَةٍ واحد ، وإن الكافر - أولئنا في - فلا أدري أيهما قال عبيد الله - يأكل في سبعة أمعاء »

وقال ابن بكير : **حدثنا** مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ . . .

[ الحديث ٥٢٩٣ - طريقه في : ٥٢٩٤ ، ٥٢٩٥ ]

٥٢٩٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن عمرو قال « كان أبو سفيان رجلاً أكلوا ، فقال له ابن عمر إن رسول الله ﷺ قال : إن الكافر يأكل في سبعة أمعاء . فقال : فأنأؤمن بالله ورسوله »

٥٢٩٦ - **حدثنا** إسماعيل **حدثني** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ : يأكل المسلم في مِئَةٍ واحد ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء »

[ الحديث ٥٢٩٦ - طريقه في : ٥٢٩٧ ]

٥٢٩٧ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبة عن عيسى بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة « أن رجلاً كان يأكل أكلاً كثيراً ، فأسلم فكان يأكل أكلاً قليلاً ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : إن المؤمن يأكل في مِئَةٍ واحد ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء »

قوله ( باب المؤمن يأكل في معنى واحد ) المسمى بكسر الميم مقصور ، وفي لغة حكامها في المحكم بسكون الميم بعدما تحتانية ، والجمع أمعاء مدود ومى المصادر . وقد وقع في شعر القطاى بلفظ الافراد في الجمع فقال في أبيات له حكامها أبو حاتم وحوالب غزرا ومى جبايا ، وهو كقوله تعالى ( ثم يخرجكم طفلا ) وإنما عدى يأكل ببنى لأنه بمعنى يوقع الأكل فيها ويجعلها ظرفا للأكل ، ومنه قوله تعالى ( إنما يأكلون في بطونهم ) أى ملأه بطونهم قال أبو حاتم السجستاني : المسمى مذكر ولم أسمع من أثني به يؤنثه فيقول معنى واحدة ، لكن قد رواه من لا يوثق به . قوله ( حدثنا عبد الصمد ) هو ابن عبد الوارث ، ووقع في رواية أبي نعيم في المستخرج ، منسوباً . قوله ( عن واثق بن محمد ) هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر . قوله ( فأدخلت رجلاً يأكل معه فأكل كثيراً ) لعله أبو تهيك المذكور بعد قليل . ووقع في رواية مسلم فجعل ابن عمر يضع بين يديه ويضع بين يديه فجعل يأكل أكلاً كثيراً . قوله ( لا تدخل هنا على ) وذكر الحديث هكذا حمل ابن عمر الحديث على ظاهره ، ولعله كره دخوله عليه لما رآه متصفا بصفة وصف بها الكافر

قوله ( باب المؤمن يأكل في معنى واحد ، فيه أبو هريرة عن النبي ﷺ ) كذا ثبت هذا الكلام في رواية أبي ذر عن السرخسي وحده ، وليس هو في رواية أبي الوقت عن الداردي عن السرخسي ، ووقع في رواية النسفي ضم الحديث الذي قبله إلى ترجمة طعام الواحد يكفي الاثنين ، وإيراد هذه الترجمة لحديث ابن عمر بطريقه وحديث أبي هريرة بطريقه ولم يذكر فيها التعليق ، وهذا الوجه فانه ليس لاعادة الترجمة بلفظها معنى ، وكذا ذكر حديث أبي هريرة في الترجمة ثم إرادته فيها موصولاً من وجبين . قوله ( عبدة ) هو ابن سليمان ، وعبيد الله هو ابن عمر الميمى . قوله ( وإن الكافر ، أو المنافق فلا أدرى أيهما قال عبيد الله ) هذا الشك من عبدة ، وقد أخرجه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر بلفظ الكافر ، بغير شك ، وكذا رواه عمرو بن دينار كما يأتي في الباب ، وكذا هو في رواية غير ابن عمر عن روى الحديث من الصحابة ، إلا أنه ورد عند الطبراني في رواية له من حديث سمرة بلفظ المنافق ، بدل الكافر . قوله ( وقال ابن بكير ) هو يحيى بن عبد الله بن بكير ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريقه ، ووقع لنا في الموطأ من روايته عن مالك ولفظه المؤمن يأكل في معنى واحد ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق ابن وهب وأخبرني مالك وغير واحد أن نافعا حدثهم ، فذكره بلفظ المسلم ، فظهر أن مراد البخاري بقوله د مثله ، أى مثل أصل الحديث لخصوص الشك الواقع في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع . قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار ، ووقع النصريح بتحديثه لسفيان في رواية الحميدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج . قوله ( كان أبو تهيك ) بفتح التاء وكسر الهاء ( رجلاً أكولاً ) في رواية الحميدي قيل لابن عمر إن أبا تهيك رجل من أهل مكة يأكل أكلاً كثيراً . قوله ( فقال فأنا أومن بالله ورسوله ) في رواية الحميدي فقال الرجل أنا أومن بالله ، الخ ومن ثم أطبق العلماء على حمل الحديث على غير ظاهره كما سيأتي لإيضاحه ، قوله في حديث أبي هريرة ( يأكل المسلم في معنى واحد ) في رواية مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة المؤمن يشرب في معنى واحد ، الحديث . قوله في الطريق الأخرى ( عن أبي حازم ) هو سليمان بسكون اللام الأشجعي وليس هو سلية بن دينار الزاهد فانه أصغر من الأشجعي ولم يدرك أبا هريرة . قوله ( إن رجلاً كان يأكل أكلاً كثيراً فأسلم ) وقع في رواية مسلم من طريق أبي

صالح عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ ضافه ضيف وهو كافر فأسر له بشاة فحلب فشرب حلابها ثم أخرى ثم أخرى حتى شرب حلاب سبع شياه ، ثم أنه أصبح فأسلم فأمر له بشاة فشرب حلابها ثم بأخرى فلم يستمتعها ، الحديث وهذا الرجل يشبه أن يكون جبهة الغفاري ، فأخرج ابن أبي شيبة وأبو يعلى والبخاري والطبراني عن طريقه أنه قدم في نفر من قومه يريدون الإسلام ، فغضروا مع رسول الله ﷺ المغرب . فلما سلم قال : لأياكم كل رجل بيد جلسيه ، فلم يبق غفري ، فكنت رجلا عظيما طويلا لا يقدم على أحد ، فذهب في رسول الله ﷺ إلى منزله لحلب لي عزرا فأثيت عليه ثم حلب لي آخر حتى حلب لي سبعة أعز فأثيت عليها ، ثم أثيت بصنبيع برمة فأثيت عليها ، فقالت أم أيمن : أجمع الله من أجمع رسول الله ، فقال : مه يا أم أيمن ، أكل رزقه ، ورزقنا على الله . فلما كانت الليلة الثانية وصلينا المغرب صنع ماصنع في التي قبلها حلب لي عزرا ورويت وشبعت ، فقالت أم أيمن : أليس هذا ضيفنا ؟ قال : إنه أكل في معي واحد الليلة وهو مؤمن ، وأكل قبل ذلك في سبعة أمعاء ، الكافر يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معي واحد ، وفي إسناد الجميع موسى بن عبيدة وهو ضعيف . وأخرج الطبراني بسند جيد عن عبد الله بن عمر وقال : جاء إلى النبي ﷺ سبعة رجال ، فآخذ كل رجل من الصحابة رجلا وأخذ النبي ﷺ رجلا ، فقال له ما أصحك ؟ قال : أبو غروان . قال فحلب له سبع شياه فشرب إيماء كله ، فقال له النبي ﷺ : هل لك يا أبا غروان أن تسلم ؟ قال : نعم . فأسلم ، فسمع رسول الله ﷺ صدره ، فلما أصبح حلب له شاة واحدة فلم يتم إيماء ، فقال : مالك يا أبا غروان ؟ قال : والذي بعثك نبيا لقد رويت . قال : إنك لم تكن لك سبعة أمعاء وليس لك اليوم إلا معي واحد ، وهذه الطريق أقوى من طريق جبهة ، ويحتمل أن تكون تلك كذبة ، لكن يقوى التردد أن أحد أخرج من حديث أبي بصرة الغفاري قال : أثيت النبي ﷺ لما هاجر قبل أن أسلم ، لحلب لي شوية كانت يحلبها لأهله فشربتها ، فلما أصبحت أسلمت حلب لي فشربت منها فرويت ، فقال : أرويت ؟ قلت : قد رويت ما لا رويت قبل اليوم ، الحديث ، وهذا لا يفسر به المذهب في حديث الباب وإن كان المعنى واحدا ، لكن ليس في قصته خصوص العدد . ولأحد أيضا ولأبي مسلم الكجي وقاسم بن ثابت في الدلائل ، والبخاري في الصحابة ، من طريق محمد بن معين بن فضلة الغفاري وحدثني جدي فضلة بن عمرو قال : أقبلت في القحاح لي حتى أثيت رسول الله ﷺ فأسلمت ثم أخذت حلبة فحلبت فيها فشربتها فقالت : يا رسول الله إن كنت لأشربها مرارا لا أمثله ، وفي المعنى وإن كنت لأشرب السبعة فما أمثله ، فذكر الحديث . وهذا أيضا لا ينبغي أن يفسر به مذهب حديث الباب لاختلاف السياق . ووقع في كلام النووي تبعا لبعض أنه نضرة بن نضرة الغفاري ، وذكر ابن اسحق في السيرة من حديث أبي هريرة في قصة نضرة بن أنثال أنه لما أسرم أسلم وقعت له قصة تشبه قصة جبهة . فيجوز أن يفسر به ، وبه صدر المازري كلامه . واختلف في معنى الحديث فقيل : ليس المراد به ظاهره وإنما هو مثل ضرب للمؤمن وزهده في الدنيا والكافر وحرصه عليها ، فكان المؤمن لنقله من الدنيا يأكل في معي واحد ، والكافر لشدة رغبته فيها واستكثاره منها يأكل في سبعة أمعاء ، فليس المراد حقيقة الأمعاء ولا خصوص الأكل وإنما المراد التقلل من الدنيا والاستكثار منها ، فكأنه هجر عن تناول الدنيا بالأكل وعن أسباب ذلك بالأمعاء ، ووجه العلاقة ظاهر ، وقيل المعنى أن المؤمن يأكل الحلال والكافر يأكل الحرام ، والحلال أقل من الحرام في الوجود قلله ابن القيم ، ونقل الطحاوي نحو الذي قبله عن أبي جعفر بن أبي عمران فقال : حل قوم هذا الحديث على الرغبة في الدنيا كما تقول فلان يأكل

الدنيا أكلا أى يرغب فيها ويحرص عليها ، فعنى المؤمن يأكل فى معنى واحد أى يهد فيها فلا يتناول منها الا قليلا ،  
والسكافر فى سبمة أى يرغب فيها فيستهكثرها . وقيل المراد حصص المؤمن على قلة الأكل اذا علم أن كثرة الأكل  
صفة الكافر ، فان نفس المؤمن تنفر من الاتصاف بصفة الكافر ، ويدل على أن كثرة الأكل من صفة الكفار  
قوله تعالى ( والذين كفروا يهتمون ويأكلون كما تأكل الانعام ) وقيل بل هو على ظاهره . ثم اختلفوا فى  
ذلك على أقوال : أحدها أنه ورد فى شخص بعينه واللام عهدية لا جنسية ، جزم بذلك ابن عبد البر فقال : لاسئيل  
الى حمله على العموم لأن المشاهدة تدفعه ، فكم من كافر يكون أقل أكل من مؤمن وعكسه ، وكمن كافر أسلم فلم  
يتغير مقدار أكله ، قال : وحديث أبى هريرة يدل على أنه ورد فى رجل بعينه ، ولذلك عقب به مالك الحديث  
المطلن ، وكذا البخارى ، فكأنه قال : هذا إذا كان كافرا كان يأكل فى سبمة أسما فلا أسلم هو فى وبورك له فى  
نفسه فكفاه جزء من سبمة أجزاء ما كان يكفيه وهو كافر أه . وقد سبقه الى ذلك الطحاوى فى « مشكل الآثار »  
فقال : قبل إن هذا الحديث كان فى كافر مخصوص وهو الذى شرب حلاب السبع شياه ، قال : وليس الحديث عندنا  
معمل غير هذا الوجه ، والسابق الى ذلك أولا أبو عبيدة ، وقد تعقب هذا الحل بأن ابن عمر راوى الحديث فهم  
منه العموم فلذلك منع الذى رآه يأكل كثيرا من الدخول عليه واحتج بالحديث . ثم كيف يتأتى حمله على شخص  
بعينه مع ما تقدم من ترجيح تعدد الواقعة ويورد الحديث المذكور عقب كل واحدة منها فى حق الذى وقع له نحو  
ذلك . القول الثانى أن الحديث خرج مخرج الغالب ، وليست حقيقة العدد مرادة ، قالوا تخصص السبمة للباقة  
فى التفسير كما فى قوله تعالى ( والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ) والمعنى أن من شأن المؤمن التقلل من الأكل  
لاشتغاله بأسباب العبادة واعلمه بأن مقصود الشرع من الأكل ما يسهل الجوع ويسهل الزهق ويعين على العبادة ،  
ولخشية أيضا من حساب ما زاد على ذلك ، والسكافر بخلاف ذلك كله فانه لا يفتق مع مقصود الشرع ، بل هو تابع  
لشهوة نفسه مسترسل فيها غير خائف من تبعات الحرام ، فصار أكل المؤمن - لما ذكرته - إذا نسب الى أكل الكافر  
كأنه بقدر السبع منه ، ولا يلزم من هذا اطراذه فى حق كل مؤمن وكافر ، فقد يكون فى المؤمنين من يأكل كثيرا  
إما بحسب العادة وإما لعارض يعرض له من مرض باطن أو لغير ذلك ، وبكون فى الكفار من يأكل قليلا إما  
لمراعاة الصحة على رأى الأطباء ، وإما للرياسة على رأى الرهبان ، وإما لعارض كضعف المعدة . قال الطبرى :  
وحصل القول أن من شأن المؤمن الحرص على الزهادة والاقتناع بالباقة ، بخلاف الكافر ، فاذا وجد مؤمن أو  
كافر على غير هذا الوصف لا يقدح فى الحديث . ومن هذا قوله تعالى ( الزانى لا ينكح الا زانية أو مشركة ) الآية ،  
وقد يوجد من الزانى نكاح المرأة ومن الزانية نكاح الحر . القول الثالث أن المراد بالمؤمن فى هذا الحديث التام  
الايان ، لأن من حسن إسلامه وكل إيمانه اشتغل فكره فيما يصير اليه من الموت وما بعده فيمنه شدة الخوف  
وكثرة الفكر والاشتغال على نفسه من استيفاء شهوره ، كما ورد فى حديث لابي أمامة رفعه ، من كثرت نفسه قل  
طعمه ، ومن قل تمكره كثر طعمه وقسا قلبه ، ويشير الى ذلك حديث أبى سعيد الصبحي « ان هذا المال حارة  
خضرة ، فمن أخذه بأشراف نفس كان كالذى يأكل ولا يشبع ، فدل على أن المراد بالمؤمن من يقتصد فى طعمه ،  
وأما الكافر فن شأنه الشره فيما كل بأنهم كما تأكل البهيمة ولا يأكل بالمصلحة لقيام البنية ، وقد رد هذا الخطأ  
وقال : قد ذكر عن غير واحد من أفاضل السلف الأكل الكثير ، فلم يكن ذلك قصفا فى إيمانهم ، الرابع أن المراد

أن المؤمن يسمى الله تعالى عند طعامه وشرابه فلا يشركه الشيطان فيه. كفيه القليل، والكافر لا يسمى فيشركه الشيطان كما تقدم تقريره قبل، وفي صحيح مسلم في حديث مرفوع أن الشيطان يستحل الطعام أن لم يذكر اسم الله تعالى عليه، الخامس أن المؤمن يقل حرصه على الطعام فيبارك له فيه وفي ما كله فيشبع من القليل، والكافر طامع البصر إلى المأكَل كالأنعام فلا يشبعه القليل، وهذا يمكن ضمه إلى الذي قبله ويحتمل أن جواهاً واحداً مركباً. السادس قال النووي المختار أن المراد أن بعض المؤمنين يأكل في مفرق واحد وأن أكبر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء، ولا يلزم أن يكون كل واحد من السبعة مثل معنى المؤمن اه، ويدل على تفاوت الأمعاء ما ذكره عياض عن أهل التثريح أن أمعاء الإنسان سبعة: المعدة، ثم ثلاثة أمعاء بعدها متصلة بها: البواب، ثم الصائم، ثم الرقيق والثلاثة رقاق، ثم الأور، والقولون، والمستقيم وكلها غلاظ. فيكون المعنى أن الكافر لكونه يأكل بشراسة لا يشبعه إلا ملء أمعائه السبعة، والمؤمن يشبعه ملء معنى واحد. ونقل السكراني عن الأطباء في تسمية الأمعاء السبعة أنها المعدة، ثم ثلاثة متصلة بها رقاق وهي الاثنا عشرى، والصائم، والقولون، ثم ثلاثة غلاظ وهي العائى بنون وقامين أو قافين، والمستقيم، والأور. السابع قال النووي يحتمل أن يريد بالسبعة في الكافر صفات هي الحرص وقامين أو طول الأمل والطمع وسوء الطبع والحسد وحب السمن، وبالواحد في المؤمن سدخلته. الثامن قال القرطبي: شهرات الطعام سبع. شهوة الطبع، وشهوة النفس، وشهوة العين، وشهوة الفم، وشهوة الأذن، وشهوة الأنف، وشهوة الجوع وهي الضرورية التي يأكل بها المؤمن، وأما الكافر فبأكل بالجميع. ثم رأيت أصل ما ذكره في كلام القاضي أبي بكر بن العربي مانحاً وهو أن الأمعاء السبعة كناية عن الحواس الخمس والشهوة والحاجة، قال العلماء يؤخذ من الحديث الضعيف على التقليل من الدنيا والحث على لزوم فيها والقناعة بما تيسر منها، وقد كان العقلاء في الجاهلية والاسلام يتمدحون بقلة الأكل ويذمون كثرة الأكل كما تقدم في حديث أم زرع أنها قالت في معرض المدح لابن أبي زرع ويشبهه ذراع الجفرة، وقال حاتم الطائي:

فأنك إن أعطيت بطناك سؤله وفرجك نالاً متهى الذم أجمعا

وسأق مزيد لهذا في الباب الذي يليه. وقال ابن التين: قيل إن الناس في الأكل على ثلاث طبقات: طائفة تأكل كل معلوم من حاجة وغير حاجة وهذا فعل أهل الجهل، وطائفة تأكل عند الجوع بقدر ما يسد الجوع حسب، وطائفة يجوعون أنفسهم يقصدون بذلك قمع شهوة النفس وإذا أكلوا أكلوا ما يسد الرمق اه مانحاً. وهو صحيح، لكنه لم يتعرض لتزييل الحديث عليه وهو لا يتفق بالقول الثاني

### ١٣ - باب الأكل مُتَمَكِّناً

٥٣٩٨ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** مسروق عن علي بن الأقرع سمعت أبا جحيفة يقول « قال رسول الله ﷺ: إني لا آكل مُتَمَكِّناً »

[ الحديث ٥٣٩٨ - طرئه في ٥٣٩٩ ]

٥٣٩٩ - **حدثني** عثمان بن أبي شيبة أخبرنا جرير عن منصور عن علي بن الأقرع عن أبي جحيفة، قال « كنت عند النبي ﷺ، فقال لرجل عنده: لا آكل وأنا مُتَمَكِّنٌ،

قوله (باب الأكل متكئا) أى ماحكه؟ وإنما لم يحرم به لأنه لم يأت فيه نهى صريح . قوله (حدثنا مسعر) كذا أخرجه البخارى عن أبى نعيم ، وأخرجه أحمد عن أبى نعيم . قال : حدثنا سفيان بن الثوري ، فكان لأبى نعيم فيه شخبين . قوله (عن على بن الأقر) أى ابن عمرو بن الحارث بن معاوية الهمداني بسكون الهم الواحى الكوفي ، ثقة عند الجميع ، وماله فى البخارى سوى هذا الحديث . قوله (سمعت أبا جحيفة) فى رواية سفيان عن على بن الأقر ، عن عون بن أبى جحيفة ، وهذا يوضح أن رواية رقية لهذا الحديث عن على بن الأقر عن عون ابن أبى جحيفة عن أبيه من المزيدي متصل الاسانيد لتصرح على بن الأقر فى رواية مسعر بسماحه له من أبى جحيفة بدون واسطة . ويحتمل أن يكون سمعه من عون أولا عن أبيه ثم لقي أباه ، أو سمعه من أبى جحيفة وثبته فيه عون . قوله (انى لا آكل متكئا) ذكر فى الطريق التى بعده ما سببا مختصرا ولفظه : فقال لرجل عنده لا آكل وأنا متكئ . قال الكرمانى : اللفظ اثنائى أبلغ من الاول فى الامتياز ، وأما فى التثنية فلاول أبلغ اه . وكان سبب هذا الحديث قصة الاعرابى المذكور فى حديث عبد الله بن بسر عند ابن ماجه والطبرانى باسناد حسن قال : «أهديت للنبي ﷺ شاة لجنا على ركبتيه يأكل ، فقال له أعرابى : ماهذه الجلسة؟ فقال ان الله جعلنى عبدا كريما ولم يجعلنى جبارا عنيدا . قال ابن بطال : إنما فعل النبي ﷺ ذلك تواضعا لله . ثم ذكر من طريق أبوب عن الزهرى قال : «أنى النبي ﷺ ملك لم ياته قبلها فقال : ان ذلك يخبرك بين أن تكون عبدا نبييا أو ملكا نبييا ، قال فنظر الى جبريل كالمتشعر له . فأومأ اليه أن تواضع ، فقال : بن عبدا نبييا . قال فما أكل متكئا اه . وهذا مرسل أو معضل ، وقد وصله النسائى من طريق الزيندى عن الزهرى عن محمد بن عبد الله بن عباس قال : كان ابن عباس يحدث ، فذكر نحوه . وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال : «مارؤى النبي ﷺ يأكل متكئا قط ، وأخرج ابن أبى شبة عن مجاهد قال : «ما أكل النبي ﷺ متكئا إلا مرة ثم نزع فقال : اللهم انى عبدك ورسولك ، وهذا مرسل ، ويمكن الجمع بأن تلك المرة التى فى أثر مجاهد ما اطلع عليها عبد الله بن عمرو ، فقد أخرج ابن شاهين فى فاضحه من مرسل عطاء بن يسار : «أن جبريل رأى النبي ﷺ يأكل متكئا فنهأ ، ومن حديث أنس : «ان النبي ﷺ لما نهأ جبريل عن الأكل متكئا لم يأكل متكئا بعد ذلك ، واختلف فى صفة الانكاء فقيل : أن يتمكن فى الجلوس للأكل على أى صفة كان ، وقيل أن يميل على أحد شقيه ، وقيل أن يعتمد على يده اليسرى من الأرض ، قال الخطابى تحسب العامة أن المتكى هو الأكل على أحد شقيه ، وليس كذلك بل هو المعتمد على الوطاء الذى تحته ، قال ومعنى الحديث انى لا أقعد متكئا على الوطاء عند الأكل فعل من يستكثر من الطعام ، فاقى لا آكل إلا البلغة من الزاد فلذلك أقعد مستوفزا . وفى حديث أنس : «انه ﷺ أكل تمرا وهو مقع ، وفى رواية : «وهو محتفز ، والمراد الجلوس على وركيه غير متمكن ، وأخرج ابن هدى بسند ضعيف : «ذكر النبي ﷺ أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الأكل ، قال مالك هو نوع من الانكاء . قلت : وفى هذا إشارة من مالك الى كراهة كل ما يبعد الأكل فيه متكئا ، ولا يختص بصفة بعضها . وجزم ابن الجوزى فى تفسير الانكاء بأنه الميل على أحد الشقين ، ولم يلتفت لانكار الخطابى ذلك . وحكى ابن الأثير فى النهاية ، أن من فسر الانكاء بالميل على أحد الشقين تأوله على مذهب الطبع بأنه لا يندرج فى مجارى الطعام - ولا ولا يسيغه هنيئا وربما نادى به ، واختلف السلف فى حكم الأكل متكئا فزعم ابن القاسم أن ذلك من الخصائص النبوية ، وتعقب البيهقى فقال : قد بكره لغيره

أيضا لأنه من فعل المتعظمين وأصله مأخوذ من ،لوك المعجم ، قال فان كان بالمرء مانع لا يتمكن معه من الاكل إلا متكئا لم يكن في ذلك كراهة ، ثم ساق عن جماعة من السلف أنهم أكلوا كذلك ، وأشار الى حل ذلك عنهم على الضرورة ، وفي الحل نظر . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس وخالد بن الوليد وعبيدة السلماني ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار والزهرى جواز ذلك مطلقا ، وإذا ثبت كونه مكروها أو خلاف الأولى فالمستحب في صفة الجلوس للأكل أن يكون جاثيا على ركبة وظهور قدميه ، أو ينصب الرجل اليمنى ويجلس على اليسرى ، واستثنى الغزالي من كراهة الاكل مضطجعا أكل البقل ، واختلاف في علة الكراهة ، وأقوى ماورد في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابراهيم النخعي قال : كانوا يكرهون أن يأكلوا انكأمة غائبة أن تعظم بطونهم ، وإلى ذلك يشير بقية ماورد فيه من الأخبار فهو المعتمد ، ووجه الكراهة فيه ظاهر . وكذلك ما أشار اليه ابن الأثير من جهة الطب والله أعلم

#### ١٤ - باب الشَّوَاء ، وقوله الله تعالى ( فجاء بمجمل حنين ) أى مشوى

٥٤٠٠ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن ابن عباس عن خالد بن الوليد قال : أتى النبي ﷺ ببضْبٍ مشوى ، فأهوى له لم ياكل ، فقيل له : إنه ضَبٌّ ، فأمسك يده . فقال خالد : أحرام هو ؟ قال : لا ، ولكنه لا يكون بأرض قوى ، فأجذ في أعانه . فأكل خالد ورسول الله ﷺ ينظر ، قال مالك بن ابن شهاب « ببضْبٍ مخوذ »

قوله ( باب الشراء ) بكسر الميم وبالد معروف . قوله ( وقوله الله تعالى فجاء بمجمل حنين ) كذا في الاصل وهو سبق فلم والتلاوة « ان جاء ، كما سيأتي . قوله ( مشوى ) كذا ثبت قوله مشوى في رواية السرخسي ، وأورده النسفي بلفظ « أى مشوى » ، وهو نصير أبي عبيدة قال في قوله تعالى ( فاجلبت أن جاء بمجمل حنين ) أى مخوذ وهو المشوى مثل قنبل في مقتول ، وروى الطبري عن وهب بن منبه عن سفيان الثوري مثله ، وعن ابن عباس أخص منه قال حنين أى نصيج ، ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد الحنين المشوى في الضيغ ، ومن طرق هن قتادة والضحاك وابن إسحق مثله ، ومن طريق السدي قال : الحنين للمشوى في الرضف أى الحجارة المحماة ، وعن مجاهد والضحاك نحوه ، وهذا أخص من جهة أخرى وبه جزم الخليل صاحب اللغة . ومن طريق ثمر بن عطية قال : الحنين قال الذي يقطر ماؤه بعد أن يشوى ، وهذا أخص من جهة أخرى والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس في قصة خالد بن الوليد في الضب ، وسيأتي شرحها في كتاب الصيد والذبائح ان شاء الله تعالى . وأشار ابن بطلان إلى أن أخذ الحكم للترجمة ظاهر من جهة أنه ﷺ أهوى ليا كل مم لم يتمتع الا لكونه ضيا فلو كان غير ضب لا كل . قوله في آخره ( وقال مالك بن ابن شهاب ببضْبٍ مخوذ ) يأتي موصولا في الذبائح من طريق مالك

#### ١٥ - باب الخبز : قال النضر : الخبز من النخالة . والحريرة من القين

٥٤٠١ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن



الرَّبيع الأنصاري دَأْنُ عَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِّنْ شَهِدَةِ بَذْرًا مِنْ الْأَنْصَارِ - أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَنْكَرْتُ بَصْرِي، وَأَنَا أَصْلُ لَقَوِي، فَذَا كَانَتْ الْأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَاصْلَى لَهُمْ، فَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ تَأْتِي فَتَصَلِّيَ فِي بَيْتِي فَأَتَيْتُهُ مُصَلًى. فَقَالَ: سَأَصِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. قَالَ عَتَبَانُ: نَدَدْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَذْنَتْ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، ثُمَّ قَالَ لِي: أَيْنَ تَحْبِبُ أَنْ أَصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟ فَأَشْرَفْتُ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَكَبَّرَ، فَصَفَّعْنَا، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ: وَحَسْبُنَا عَلَى خَزِيرِ صَنْعَانَاهُ، فَثَابَ فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ ذُوو عَدَدٍ، فَاجْتَمَعُوا. فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَيْنَ مَالِكُ ابْنِ الدُّخَشَنِ أَفَقَدْ بَعْضُهُمْ؟ ذَلِكَ مُنَافِقٌ، لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَقُلْ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ؟ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ قُنْنَا: قَاتَا نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ. فَقَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلَتِ الْحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ - أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ - وَكَانَ مِنْ سَرَانِهِمْ - عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ، فَصَدَّقَهُ

**قوله** (باب الجزيرة) بخاء معجمة مفتوحة ثم زاي مكسورة وبعد النحنانية الساكنة راء هي ما يتخذ من الدقيق على هيئة الهصيد لكنه أرق منها قاله الطبري، وقال ابن فارس: دقيق يخلط بشحم، وقال القتيبي وتبعه الجوهري: الجزيرة أن يؤخذ اللحم فيقطع صفاراً ويصب عليه ماء كثير فإذا نضج ذر عليه الدقيق، فإن لم يكن فيها لحم فهي هصيد، وقبل مرق يصفي من بلالة النخالة ثم يطبخ، وقيل حساء من دقيق وديسم. **قوله** (ذل النظر) هو ابن شميل النحوي اللغوي المحدث المشهور. **قوله** (الجزيرة) يعني بالإيجسام (من النخالة، والحريرة) يعني بالأمال (من اللبن) وهذا الذي قاله النظر وافقه عليه أبو الهيثم، لكن قال من الدقيق بدل اللبن وهذا هو المعروف، ويحتمل أن يكون معنى اللبن أنها تشبه اللبن في البياض لشدته تصفيتها والله أعلم. ثم ذكر المصنف حديث عتيان بن مالك في صلاة النبي ﷺ في بيته، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب المساجد في البيوت في أوائل كتاب الصلاة، والغرض منه قوله: وحسبناه على خزير صنعناه، أي منعناه من الرجوع عن منزلنا لأجل خزير صنعناه له لبأ كل منه. **قوله** (أخبرني محمد بن الربيع الأنصاري أن عتيان بن مالك - وكان من أصحاب النبي ﷺ من شهد بدراً من الأنصار - أنه أتى النبي ﷺ) كذا في الأصول المتعمدة، ونقل السكرتاني أن في بعض النسخ: دهن عتيان، وهو أوضح قال: والاول وجه وهو أن تكون دأن، الثانية تأكيداً كقوله تعالى (أيعلمكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون). قلت: فيصير التقدير أن عتيان أتى النبي ﷺ، وما بينهما أشياء اعترضت فيصح كما قال، لكن يبقى ظاهره أنه من مسند محمد بن الربيع فيكون مرسلًا لأنه ذكر قصة ما أدركها، وهذا بخلاف ما لو قال إن عتيان ابن مالك قال أتيت النبي ﷺ فإنه يساوي ما لو قال عن عتيان إنه أتى النبي ﷺ، وقد مضى بيان ذلك بأوضح من

هذا في الباب المذكور . قوله ( قال ابن شهاب : ثم سألت الحصين ) هو موصول بالاسناد المذكور ، والحصين بمهملتين مصغر ، وقد قدمت في الصلاة أن القابسي رواه بضاد معجمة ولم يوافق على ذلك ، ونقل ابن التين عن الشيخ أبي عمران قال : لم يدخل البخاري في جامعه الحضير يعني بالمهملة ثم الضاد وآخره راء ، وأدخل الحصين بمهملتين وتون يشير بذلك إلى أن مسلما أخرجه لأسيد بن حضير ولم يخرج له البخاري ، وهذا قصور عن قاله ، فإن أسيد بن حضير وإن لم يخرج له البخاري من روايته موصولا لكنه عانى عنه ووقع ذكره عنده في غير موضع فلا يليق نفي إدخاله في كتابه ، دلي أنه قلنا يلتبس من أجل تقريق الثزن وإنما اللبس الحصين بمهملتين وتون وهم جماعة في الاسماء والكنى والآباء ، والحصين مثله لكن بضاد معجمة ، وهو واحد أخرجه له مسلم وهو حصين بن منذر أبو ساسان له حجة ، وقد نبه على وهم القابسي في ذلك عياض وأضاف إليه الاصيل فقال : قال القابسي ليس في البخاري بالضاد المعجمة سوى الحصين بن محمد ، قال عياض : وكذا وجدت الاصيل بيده في أصله وهو وم والصواب ما للجماعة بضاد مهملة اه . وما نسبته إلى الاصيل ليس بحقيق ، لان النقطة فوق الحرف لا يتعين أن تكون من كاتب الأصل بخلاف القابسي فانه أفصح به حتى قال أبو ليبيد الوقشي : كذا قرئ عليه ، قالوا وهو خطأ واه أعلم

١٦ - باب الأقط . وقال محمد سمعت أنساً « بَنَى لَدُنِي بِرَبْلَةٍ بِصَفِيَّةٍ ، فَأَلْقَى التَّرَ وَالْأَقِطَ وَالسِّنَ ،

وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس « صَنَعَ لَدُنِي بِرَبْلَةٍ حَيْسًا »

٥٤٠٢ - حديث مسلم بن إبراهيم حدثنا شعبة عن أبي بشر عن سفيان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « أهدت خالتي إلى النبي ﷺ ضباباً وأقطاً ولبناً ، فوضعت للضب على مائدته ، فلو كان حراماً لم يوضع ، وشرب اللبن وأكل الأقط »

قوله ( باب الأقط ) بفتح الحمة وكسر القاف وقد تسكن بعدها طاء مهملة ، وهو جن اللبن المستخرج زبدته وقد تقدم تفسيره في باب زكاة الفطر ، وغيره . قوله ( وقال حميد الخ ) تقدم موصولا في « باب التبرج المرقق » . قوله ( وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس ) تقدم أيضا في الباب المذكور لكن معلقا . وبينت الموضع الذي وصله فيه مع شرحه ، ثم ذكر طرقا من حديث ابن عباس في الضب لقوله فيه « أهدت خالتي ضبابا وأقطا ولبنا ، وسيأتي شرحه في الذبايح

١٧ - باب الشاق والشير

٥٤٠٣ - حديث يحيى بن بكير حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال « إِنْ كُنَّا نَفْرَحُ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، كَانَتْ لَنَا عَجُوزٌ تَأْخُذُ أَصُولَ الشَّقِ فَتَجْعَلُهُ فِي قَدْرِهَا ، فَتَجْعَلُ فِيهِ حَبَاتٍ مِنْ شَمِيرٍ ، إِذَا صَلَّيْنَا زُرْنَاهَا فَقَرَّبْنَاهُ إِلَيْنَا ، وَكُنَّا نَفْرَحُ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ، وَمَا كُنَّا نَقْدُسِي وَلَا نَقِيلُ إِلَّا بِجِدَةِ الْجُمُعَةِ ، وَاللَّهُ مَا فِيهِ شِعْمٌ وَلَا وَدَكٌ »

**قوله** (باب السلق) بكسر السين المهملة نوع من اليتل معروف، فيه تحليل لسدد الكبد، ومنه صنف أسود يمتل البطن. ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في قصة العجوز التي كانت تصنع لهم أصول السلق في قدر يوم الجمعة، وقد تقدم شرحه في كتاب الجمعة، وأحيل بثبوت منه على كتاب الاستئذان، وقد فرقه البخاري حديثين من رواية أبي غسان عن أبي حازم. ووقع هنا من الزيادة في آخر الحديث والله ما فيه شحم ولا ودك، وتقدم في تلك الرواية أن السلق يكون عرقه أى عروضا عن عرقه، فإن العرق يفتح العين ويسكون الراء بعدها قاف العظم عليه بقية اللحم، فإن لم يكن عليه لحم فهو عراق، وفسد صرح في هذه الرواية بأنه لم يكن فيه شحم ولا ودك، وهو بفتح الراء والمهملة بعدها كاف وهو الاسم وزنا ومعنى، وعطفه على الشحم من عطف الأعم على الأخص والله أعلم. وفي الحديث ما كان الصاف عليه من الاقتصاد والصبر على قلة الشيء إلى أن فتح الله تعالى لهم الفتوح العظيمة، فمنهم من تبسط في المباحات منها، ومنهم من اقتصر على الدون مع القدرة زهدا وورعا

## ١٨ - باب النش، وانتقال اللحم

٥٤٠٤ - **حدثنا** عبد الوهاب **حدثنا** حماد **حدثنا** أبو بوب عن محمد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: **تعرّق رسول الله ﷺ كنفًا**، ثم قام فصلى ولم يتوضأ،  
٥٤٠٥ - وعن أبو بوب وعاصم عن عكرمة عن ابن عباس قال: **انتشَل النبي ﷺ عرقًا من قدير فأكل**، ثم صلى ولم يتوضأ،

**قوله** (باب النش وانتقال اللحم) النش بفتح النون وسكون الهاء بعدها شين معجمة أو مهملة، وهما بمعنى عند الاصمعي وبه جزم الجوهري، وهو القبض على اللحم بالقم وازالته عن العظم وغيره؛ وقيل بالهجمة هذا وبالهملة تناوله بمقدم القم، وقيل النش بالهملة للقبض على اللحم ونثره عند الأكل، قال شيخنا في شرح الترمذي، الأمر فيه محمول على الإرشاد، فإنه علله بسكونه هنا وأمرأ أى أشد هناء ومراة، ويقال هنى صار هنيئا ومرى. صار مرينا وهو أن لا يثقل على المعدة وينضم عنها، قال: ولم يثبت النهى عن قطع اللحم بالسكين بل ثبت الحز من الكثف، فيختلف باختلاف اللحم كما إذا عر نشه بالسكين قطع اللحم بالسكين، وكذا يختلف بحسب المعجلة والتأني والله أعلم. والانتقال بالمعجمة التنازل والقطع والانتلاع، يقال نشلت اللحم من الرق أخرجه منه، ونشلت اللحم إذا أخذت بيده عضوا فتركت ماعليه، وأكثر ما يستعمل في أخذ اللحم قبل أن ينضج، ويسمى اللحم نشيلا، وقال الاسماعيلي: ذكر الانتقال مع النش، والانتقال التناول والاستخراج، ولا يسمى نشا حتى يتناول من اللحم. قلت: لحاصله أن النش بعد الانتقال، ولم يقع في شيء من الطريقين اللذين ساقهما البخاري بلفظ النش وإنما ذكره بالمعنى حيث قال: **تعرّق كنفًا**، أى تناول اللحم الذي عليه بقمه، وهذا هو النش كما تقدم، ولعل البخاري أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف الحديث الذي سأذكره في الباب الذي يلي الباب الذي بعد هذا في النهى عن قطع اللحم بالسكين. **قوله** (عن محمد) هو ابن سيرين، ووقع منسوبا في رواية الاسماعيلي، قال ابن بطال: لا يصح لابن سيرين سماع من ابن عباس ولا من ابن عمر. قلت: سبق

الى ذلك يحيى بن . سن ، وكذا قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : لم يسمع محمد بن سيرين من ابن عباس ، يقول : بلغنا . وقال ابن المديني قال شعبة : أحاديث محمد بن سيرين عن عبد الله بن عباس إنما سمعها من عكرمة ، أقيه أيام المختار . قلت : وكذا قال خالد الحذاء : كل شيء يقول ابن سيرين و ثبت عن ابن عباس ، سمعه من عكرمة اه . واعتاد البخاري في هذا أنما هو على السند الثاني ، وقد ذكرت أن ابن الطبايع أدخل في الأول عكرمة بين ابن سيرين وابن عباس ، وكان البخاري أشار بإيراد السند الثاني الى ما ذكرت من أنه ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس ، قلت : وما له في البخاري عن ابن عباس غير هذا الحديث ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن عيسى بن الطبايع عن حماد بن زيد فأدخل بين محمد بن سيرين وابن عباس عكرمة ، وإنما صح عنه نجيبه بالطريق الأخرى الثانية فأورده على الوجه الذي سمعه . قوله ( تروى رسول الله ﷺ كفتنا ) في رواية عطاء بن يسار عن ابن عباس كما تقدم في الطهارة ، أكل كفتنا ، وعند مسلم من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس وأبي النبي ﷺ بريدة خبر ولحم فأكل ثلاث لقم ، الحديث ، فأفادت تعيين جهة اللحم ومقدار ما أكل منه . قوله ( وعن أيوب ) هو معطوف على السند الذي قبله ، وأخطأ من زعم أنه معاق . وقد أورده أبو نعيم في المستخرج ، من طريق الفضل ابن الحباب عن الحارثي وهو عبد الله بن عبد الوهاب شيخ البخاري فيه بالسند المذكور ، حاصله أن الحديث عند حماد بن زيد عن أيوب بسنتين على لفظين : أحدهما عن ابن سيرين باللفظ الأول ، والثاني عنه عن عكرمة وعاصم الأحول باللفظ الثاني ، ومفاد الحديثين واحد وهو ترك إيجاب الوضوء مما مست النار ، قال الإسماعيلي : وصله إبراهيم بن زياد وأحمد بن إبراهيم الموصلي وعارم ويحيى بن غيلان والحوضي كلهم عن حماد بن زيد ، وأرسله محمد ابن هيب بن حساب فلم يذكر فيه ابن عباس . قلت : ورواه صحيح اتفاقا لأنهم أكثر وأحفظ وقد وصلوا وأرسلوا فالحكم لهم عليه ، وقد وصله آخرون غير من سعى عن حماد بن زيد . والله أعلم

### ١٩ - تَمَرُوقُ الصَّدِّ

٥٤٠٦ - **حدثني** محمد بن المنثري قال **حدثني** عثمان بن عمر **حدثنا** فُلَيْحٌ **حدثنا** أبو حازم **المدني** **حدثنا** هبة الله بن أبي قتادة عن أبيه قال « خرجنا مع النبي ﷺ نحو مكة . »

٥٤٠٧ - **حدثني** عبد العزيز بن عبد الله **حدثنا** محمد بن جعفر عن أبي حازم عن هبة الله بن أبي قتادة **قال** « كنت يوما جالسا مع رجال من أصحاب النبي ﷺ في منزلي في طريق مكة . ورسول الله ﷺ نازل أماني ، والقوم **مُحَرَّمُونَ** وأنا غير **مُحَرَّم** - فأبصروا حمارا وحشيا ، وأنا **شَغُولٌ** أخففت **كُمِي** فلم يؤذني له ، وأحبوا لو أني أبصرته ، فالتفت فابصرته ، فقامت لي **فَرَسٌ** فأسر جنته ثم ركبته ، وأسيبت **السَّوْطَ** والرمح ، فقلت لهم : ناروني **السَّوْطَ** والرمح ، فقالوا : لا والله لا نعينك عليه بشيء . ففصيت **فَرَاسَ** فأخذتها ثم ركبته **فَنَدَدْتُ** على الحمار **فَعَرَّهْتُ** ، ثم **سَجَّتُ** به وقد مات ، فوقعوا فيه يأكلونه . ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم **حُرُمٌ** ، فرخصا ، وخبأت **الصَّدِّ** معي ، فأدركنا رسول الله ﷺ ، فسألناه عن ذلك فقال

معكم منه شيء ؟ فنأولته الهضبة فأكلها حتى تفرقتا وهو محرم . قال محمد بن جعفر : وحدثنى زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة . . مثله

قوله ( باب تمرق المضد ) مضى تفسير التمرق ، وأما المضد فهو المظم الذى بين الكتف والمرفق . وذكر المصنف حديث أبي قتادة في قصة الخمار الوحشى ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الحج . وأبو حازم المدنى في إسناده هو سبله بن دينار صاحب سهل بن سعد ، ومراده منه قوله في آخره : فنأولته الهضبة فأكلها حتى تفرقتا ، أى حتى لم يبق على عظمها لحا . وقوله في آخره : قال محمد بن جعفر وحدثنى زيد بن أسلم ، هو معطوف على السند الذى قبله . والحاصل أن محمد بن جعفر - أى ابن أبى كثير شيخ شيخ البخارى - فيه إسنادين ، ووقع لقسى والأكثر : قال ابن جعفر ، غير مسمى ، وفي رواية أبى ذر عن الكشمي ، قال أبو جعفر ، فإن كان محمد بن جعفر يكنى أبا جعفر صححت رواية الكشمي ، والا فهو ابن لا أب . والله أعلم

## ٢٠ - باب قطع اللحم بالسكين

٥٤٠٨ - حدثنا أبو البيان أخيراً شبيب عن الزهري قال : « أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية أن أبا هريرة أخبره أنه رأى النبي ﷺ يحترقه من كنف شاة في يده ، فدعى إلى الصلاة ، فألقاها والسكين التي يحترق بها ، ثم قام فصلى ولم يتوضأ »

قوله ( باب قطع اللحم بالسكين ) ذكر فيه حديث عمرو بن أمية أنه رأى النبي ﷺ يحترق كنف شاة الحديث وقد تقدم مشروحا في كتاب الطهارة ، ومعنى يحترق يقطع . وأخرج أصحاب السنن الثلاثة من حديث المغيرة بن شعبة : « بت عند رسول الله ﷺ وكان يحترق من جنب حتى أذن بلال ، فطرح السكين وقال : ما له تربت يداه ؟ قال ابن بطال : هذا الحديث يرد حديث أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رفعت ، ولا تقطعوا اللحم بالسكين فإنه من صليح الأعاجم ، وانثروه فإنه أهنأ وأمرأ ، قال أبو داود : هو حديث ليس بالقوى . قلت : له شاهد من حديث صفوان بن أمية أخرجه الترمذى بلفظه : انشروا اللحم نهبا فإنه أهنأ وأمرأ ، وقال لانعرفه إلا من حديث عبد الكريم اه . وعبد الكريم هو أبو أمية بن أبي الخارق ضعيف ، لكن أخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن صفوان بن أمية فهو حسن ، لكن ليس فيه ما زاده أبو معشر من التصريح بالنهي عن قطع اللحم بالسكين وأكثر ما في حديث صفوان أن النخس أولى ، وقد وقع في أول حديث الشفاعة الطويل الماضى في التفسير من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة ، رأى النبي ﷺ يلحم الذراع فنخس منها نخشة ، الحديث

## ٢١ - باب ما عاب النبي ﷺ طعاما

٥٤٠٩ - حدثنا محمد بن كنف أخيراً شبيب عن صفوان عن الأعشى عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : « ما عاب النبي ﷺ طعاماً قط : إن اشتهاه أكله ، وإن كرهه تركه »

قوله ( باب ما عاب النبي ﷺ طعاما ) أى مباحا ، أما الحرام فكان يعيبه ويذمه وينهى عنه ، ونهب بعضهم

الى أن العيب إن كان من جهة الخلقة كره وإن كان من جهة الصنعة لم يكرهه ، قال : لأن صنعة الله لا تعاب وصنعة  
الآدميين تعاب . قلت : والذي يظهر التعميم ، فإن فيه كسر قلب الصانع ، قال النووي : من آداب الطعام التأكد  
أن لا يعاب ، كقوله مالخ حامض قليل الملح غليظ رقيق غير ناضج ونحو ذلك . قوله ( عن أبي حازم ) هو الأصح  
وللاعتش فيه شيخ آخر أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عنه عن أبي يحيى مولى جمدة عن أبي هريرة ، وأخرجه  
أيضا من طريق أبي معاوية وجماعة عن الأعمش عن أبي حازم . واقتصر البخاري على أبي حازم لكونه على شرطه  
دون أبي يحيى ، وأبو يحيى مولى جمدة بن هيرة الخزرجي مدني ماله عند مسلم سوى هذا الحديث ، وقد أشار أبو  
بكر بن أبي شيبة فيما رواه ابن ماجه عنه الى أن أبا معاوية تفرد بقوله وعن الأعمش عن أبي يحيى ، فقال لما أورده  
من طريقه بخلافه فيه بقوله عن أبي حازم ، وذكره الدارقطني فيما انتقد دلي مسلم ، وأجاب عياض بأنه من الأحاديث  
المحتملة التي ذكر مسلم في خطبة كتابه أنه يوردها ، وبين علتها ، كذا قال ، والتحقق أن هذا لاعتلة فيه لرواية أبي  
معاوية الوجهين جميعا ، وإنما كان يأتي هذا لو اقتصر على أبي يحيى فيكون حينئذ شاذًا ، أما بعد أن وافق الجماعة  
على أبي حازم فتكون زيادة حمزة حفظها أبو معاوية دون بقية أصحاب الأعمش ؛ وهو من أحفظهم عنه فيقبل ،  
والله أعلم . قوله ( وإن كرمه تركه ) يعني مثل ما وقع له في الضب ، ووقع في رواية أبي يحيى ، وإن لم يشتمه سكك ،  
أي عن عيبه ، قال ابن بطال : هذا من حسن الأدب ، لأن المراء قد لا يشتمى الشيء ويشتميه غيره ، وكل ما ذون في  
أكله من قبل الشرع ليس فيه عيب

### ٢٢ - باب النفخ في الشعير

٥٤١٠ - حدثنا سعيد بن أبي مسهر . حدثنا أبو غسان قال : حدثني أبو حازم أنه سأل سہلاً : هل  
رأيتم في زمان النبي ﷺ النفخ ؟ قال : لا . فهل كنتم تدخلون الشعير ؟ قال : لا ، ولكن كنا ننفخه ،  
[المحدث ٥٤١٠ - طريقه في : ٥١١٣]

قوله ( باب النفخ في الشعير ) أي بعد طحنه لطاير منه قصوره . وكأنه نسيه بهذه الترجمة دلي أن النبي عن  
النفخ في الطعام غاص بالطعام المطبوخ . قوله ( أبو غسان ) هو محمد بن مطرف ، وأبو حازم هو سہل بن دينار  
وهو غير الذي قبله وهو أصغر منه وإن اشتركا في كون كل منهما تابعيا . قوله ( النقي ) بفتح النون أي خبز الدقيق  
الحواري وهو النظيف الأبيض ، وفي حديث البعث ويحشر الناس على أرض صفراء كقرفة النقي ، وذكره في الباب  
الذي بعده من وجه آخر عن أبي حازم أنهم منه . قوله ( قال لا ) هو موافق لحديث أنس المتقدم ومارأى مرقفا  
قط . . قوله ( فهل كنتم تدخلون الشعير ) أي بعد طحنه . قوله ( ولكن كنا ننفخه ) ذكره في الباب الذي بعده باللفظ  
و هل كانت لكم في عهد رسول الله ﷺ مناخل ؟ قال : مارأى النبي ﷺ مناخلا من حين ابتعثه الله حتى قبضه الله تعالى  
وأظنه احتذر عما قبل البعثة لكونه ﷺ كان سائر في تلك المدة الى الشام تاجرا وكانت الشام إذ ذاك مع الروم ، والخبز  
النقي هندهم كثير ، وكذا المناخل وغيرها من آلات الترفه ، فلا ريب أنه رأى ذلك هندهم ، فأما بعد البعثة فلم يكن  
إلا بمكة والطائف والمدينة ، ووصل الى تبوك وهي من أطراف الشام اسكن لم يفتحها ولا طالت إقامته بها ،  
وقول الكرماني : فخلت الدقيق أي غربلته ، الاول أن يقول : أي أخرجه من النخالة

### ٢٣ - باب ما كان النبي ﷺ وأصحابه يأكلون

٥٤١١ - **حَرْشَا** أَبُو النِّعَانِ حَدَّثَنَا حُذَّافُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُبَّاسِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي عُمَانَ النَّهْدِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا بَيْنَ أَهْبَابِهِ نَمْرًا ، فَأَعْطَى كُلَّ إِنْسَانٍ سَبْعَ نَمْرَاتٍ ، فَأَعْطَانِي سَبْعَ نَمْرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ حَشَفَةٌ ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِنَّ نَمْرَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهَا ؟ سُدَّتْ فِي مَضَايِي .  
[ الحديث ٥٤١١ - طرأه في ٤٤٤١ و ٤٤٤١ م ]

٥٤١٢ - **حَرْشَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ إسماعيلَ عَنْ قَبِيصٍ عَنْ سَعْدِ قَالَ : رَأَيْتُنِي سَابِعَ سَبْعَةٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، مَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا وَرَقُ الْحَبَلَةِ - أَوْ الْحَلِيقَةِ - حَتَّى يَضَعَ أَحَدُنَا مَا تَضَعُ الشَّاةُ ، ثُمَّ أَصْبَحَتْ بَنُو أَسَدٍ يُعَزُّرُونِي عَلَى الْإِسْلَامِ ، خَيْرْتُ إِذَنْ وَضَلَّ سَبْيِي .

٥٤١٣ - **حَرْشَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ : سَأَلْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ قُلْتُ : هَلْ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اللَّقِيَّ ؟ فَقَالَ سَهْلٌ : مَا رَأَيْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اللَّقِيَّ مِنْ حِينَ ابْتَدَأَهُ اللَّهُ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ . قَالَ قُلْتُ : هَلْ كَانَتْ لَكُمْ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنَاجِلُ ؟ قَالَ : مَا رَأَيْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَنَاجِلًا مِنْ حِينَ ابْتَدَأَهُ اللَّهُ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ . قُلْتُ : كَيْفَ كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ لِلشَّعِيرِ غَدًا مَنَعُولٌ ؟ قَالَ : كُنَّا نَطْلَحُهُ وَنَذْفُهُ ، فَيَطِيرُ مَا طَارَ ، وَمَا بَقِيَ تَرْتِيَاهُ فَأَكَلْنَاهُ .

٥٤١٤ - **حَرْشَى** إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ يَقُولُ : بَيْنَ أَيْدِيهِمْ شَاةٌ مُصَلِّيَةٌ ، فَدَعَوْهُ ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الدُّنْيَا وَلَمْ يَشَبَعْ مِنَ الْخَبْزِ لِلشَّعِيرِ .

٥٤١٥ - **حَرْشَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ حَدَّثَنَا مُعَاذُ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يُونُسَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : مَا أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى خِيَابٍ ، وَلَا فِي سُكْرٍ جَفَرٍ ، وَلَا خَبَزٍ لَهُ مُصَرَّقِي . قُلْتُ لِقَتَادَةَ : عَلَى مَا بَأَ كَاوْنٍ ؟ قَالَ : عَلَى السُّفَرِ .

٥٤١٦ - **حَرْشَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَا شَبِعَ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْذُ قَدِيمٍ لِلدِّينَةِ مِنْ طَعَامٍ الْبُرِّ ثَلَاثَ أَيَّامٍ تَبَاعًا حَتَّى كَبِضَ .  
[ الحديث ٥٤١٦ - طرأه في ٦٤٥٤ ]

قوله ( باب ما كان النبي ﷺ وأصحابه يأكلون ) أي في زمانه ﷺ ، وذكر فيه ستة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة في قصة النمر ، وسبأني شرحه في باب بعد « باب الشاة والوطب » وقوله في هذه الرواية « شدت من مضايي » بفتح الميم وقد تمسك بـ « تخفيف الضاد الموحدة » وبعد الألف حين مبيحة هو ما مضى أو هو المضى نفسه

ومراد أنها كانت فيها قوة عند مضغها فطال مضغه لها كالعلك ، وسيأتي بعد أبواب بلفظ « هي أشد من لخرسي » .  
 الثاني حديث اسماعيل وهو ابن خالد عن قيس وهو ابن أبي حازم عن سعد بن أبي وقاص ، ووقع في شرح  
 ابن بطال وتبعه ابن الملقن « عن قيس بن سعد عن أبيه » كأنه توهمه قيس بن سعد بن عبادة ، وهو غلط فاحش ،  
 فقد مضى الحديث في مناقب سعد من طريق قيس وهو ابن أبي حازم « سمعت سعدا » ووقع في رواية مسلم عن  
 قيس « سمعت سعد بن أبي وقاص » . قوله ( رأيتني شايح سبعة مع رسول الله ﷺ ) هذا فيه إشارة إلى قدم  
 إسلامه ، وقد تقدم بيان ذلك في مناقبه من كتاب المناقب ، ووقع عند ابن أبي خيثمة أن السبعة المذكورين أبو  
 بكر وعثمان وعلي وزيد بن حارثة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ، وكان إسلام الأربعة بعداء  
 أبي بكر لهم إلى الإسلام في أوائل البعثة ، وأما علي وزيد بن حارثة فأسلما مع النبي ﷺ أول ما بعث . قوله ( إلا  
 ورق الحبة أو الحبة ) الأول بفتح المهملة وسكون الواو ، والثاني بضمهما وقيل غير ذلك ، والمراد به تمر العطاء  
 وتمر السمر ، وهو يشبه القويا ، وقيل المراد هروق الشجر وسيأتي بسطه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . الثالث  
 حديث سهل في التقي والمناخل ، تقدم في الباب الذي قبله ، وقوله في آخره « وما بقي ثريناه » بثلاثة وراء ثقبلة أي  
 بلثناه بالهاء . قوله ( فأكلناه ) يحتمل أن يريد أكلوه بنحو عجن ولا خبز ، ويحتمل أنه أشار بذلك إلى عجنه بعد  
 البل وخبزه ثم أكله . والمناخل من الأدوات التي جاءت بضم أولها . الرابع حديث أبي هريرة أنه « مر بقوم بين  
 أيديهم شاة مصلية ، أي مشوية ، والصلاة بالكسر والمدة الثاني قوله ( فدعوه فأبى أن يأكل ) ليس هذا من ترك  
 إجابة الدعوة لأنه في الرواية لا في كل الطعام ، وكان أبا هريرة استحضر حينئذ ما كان النبي ﷺ فيه من شدة العيش  
 فزهده في أكل الشاة ولذلك قال « خرج ولم يشبع من خبز الشعير » وقد مضت الإشارة إلى ذلك في أول الأطلعة ،  
 ويأتي مزيد له في كتاب الرقاق . الخامس حديث أنس في الخوان والكسرة ، تقدم شرحه قريبا . السادس حديث  
 عائشة في طعام البر ، تقدمت الإشارة إليه في أول الأطلعة ، ويأتي في الرقاق أيضا إن شاء الله تعالى

## ٢٤ - باب التلينة

٥٤١٧ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا القيث عن عَمَلٍ عن ابن شهاب عن عُرْوَةَ « عن عائشة زوج  
 النبي ﷺ أنها كانت إذا ماتت ألبت من أهلها فاجتمع لذلك النساء ثم تفرقن - إلا أهلها وخاصتها -  
 أمرت بربو من تلينة فطبخت ، ثم صديح تبرد فصُبَّتِ التلينة عليها ثم قالت : كلن منها ، فأتى سمعت  
 رسول الله ﷺ يقول : التلينة تجمة لفؤاد للريض ، تذهب ببعض الحزن »

[ الحديث ٥٤١٧ - طرقة في ٥٦٨٩ و ٥٦٩٠ ]

قوله ( باب التلينة ) بفتح المثناة وسكون اللام وكسر الواو بعداء تحتانية ساكنة ثم نون : طعام يتخذ من  
 دقيق أو نخالة وربما جمل فيها عسل ، سميت بذلك لأنها بالإن في البياض والرفق ، والنافع منه ما كلت وقينا  
 لضعفها لا غليظا فيها . وقوله « بجمة » بفتح الجيم والميم الثقيلة أي مكان الاستراحة ، ورويت بضم الميم أي مريحة ،  
 والجاء بكسر الجيم الراحة ، وجم الفرس إذا ذهب إعياءه ، وسيأتي شرح حديث عائشة في كتاب الطب إن



شاء الله تعالى

## ٢٥ - باب التبريد

٥٤١٨ - **حدثنا محمد بن بشار** حدثنا **غندر** حدثنا **شعبة** عن **عمر بن مرة** **الجلبي** عن **مرة** **المذني** عن **أبي موسى** **الأشعري** عن **النبي** **ﷺ** قال «كُلْ من الرِّجْلِ كثير، ولم يَكُنْ من النساءِ إلا صَبرُهُ بنتُ **عمران**، وآسِيَةُ امرأةُ **فرعون**، وأفضلُ عائِدةٍ على النساءِ كفضلِ **التبريد** على سائرِ الطعامِ»

٥٤١٩ - **حدثنا عمرو بن عَون** حدثنا **خالد بن عبد الله** عن **أبي طوالة** عن **أنس** عن **النبي** **ﷺ** قال «فضلُ عائِدةٍ على النساءِ كفضلِ **التبريد** على سائرِ الطعامِ»

٥٤٢٠ - **حدثنا عبد الله بن مُنيّر** سمِعَ **أبا حاتم** **الأشعري** **بن حاتم** حدثنا **ابن عوف** عن **تمامة بن أنس** عن **أنس** رضي الله عنه قال «دخلتُ مع **النبي** **ﷺ** على غُلامٍ له خِيَاطٌ ؛ فَقَدِمْتُ إليه قَصَّةً فيها تَبريدٌ ، قال وَأَقْبِلْ على مِرْهِ ، قال فَعَمِلَ **النبي** **ﷺ** بِتَتَبِيعِ الدُّبَاءِ ، قال فَعَمِلَتْ أَنْتَظِمُهُ وَأَضَمَّهُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، قال : فَازَلْتُ بَدَأَ أَحِبُّ الدُّبَاءَ ،

**قوله** ( باب التبريد ) بفتح المثناة وكسر الراء معروف وهو أن يبرد الخبز بمرق اللحم ، وقد يكون معه اللحم ، ومن أمثالهم التبريد أحد اللحين ، وربما كان أنفع وأقوى من نفس اللحم النصيب إذا ترد بمرقته . وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث : الأول والثاني عن أبي موسى وأنس في فضل عائِدة ، وقد تقدمنا في المناقب وفي أحاديث الأنبياء في ترجمة موسى عليه السلام عند ذكر امرأة فرعون وفي ترجمة مريم . والجلبي في إسناده حديث أبي موسى بفتح الجيم وتخفيف الميم نسبة إلى بني جمل حتى من مراد ، وقد تقدم شرح الحديث هناك ، وتقرير فضل التبريد ، وورد فيه أخص من هذا : فعند أحمد من حديث أبي هريرة « دعا رسول الله **ﷺ** بالبركة في السحور والتبريد » وفي سنده ضعف ، ولطهراني من حديث سليمان رفعه « البركة في ثلاثة : الجماعة والسحور والتبريد ، وأبو طوالة في حديث أنس هو عبد الله بن عبد الرحمن بن حزم ، وزعم عياض أنه وقع في رواية أبي ذر هناد عن ابن أبي طوالة ، وهو خطأ ولم أره في النسخة التي عندنا من طريق أبي ذر إلا على الصواب ، وذكر الثعالبي « حدثنا خالد بن عبد الله بن أبي طوالة » وهو تصحيف ، وإنما هو « عن أبي طوالة » . ثالثا حديث أنس في الخياط ، **قوله** ( سمع أبا حاتم ) هو أشهل بن حاتم البصري ، ووقع في نسخة الصنفين تسميته وتسمية أبيه في الأصل وفي نسخة حدثنا أشهل بن حاتم ، وابن عون هو عبد الله . **قوله** ( عل غلام له خياط ) تقدم أنه لم يسم ، وتقدم شرح الحديث في « باب من تتبع حوالى القصة » .

## ٢٦ - باب شاعر مسمومة والكيف والجنب

٥٤٢١ - **حدثنا هذبة بن خالد** حدثنا **همام بن يحيى** عن **عقادة** قال « كُتِبَ نَأْيُ **أنس** **بن مالك** رضي

الله عنه واختاروه قائمًا، قال: كلوا، فإعلم النبي ﷺ رأى رغبةً مُرَفَّقًا حتى لحق بالله، ولا رأى شاةً سميلةً بينهما قط،

٥٤٢٢ - حدثنا محمد بن معاذ أنه أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر بن الزهرى عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ يحبز من كتف شاة فأكل منها، فدعى إلى الصلاة، فقام فطرح السكين، فصلى ولم يتوضأ»

قوله (باب شاة مسموعة والكثف والجنب) ذكر فيه حديث أنس وفيه: ولا رأى شاة سميلة، وفي رواية الكشميني: مسموعة، وحديث عمرو بن أمية: يحبز من كتف شاة، وقد تقدم قريباً. وأما الجنب فاشار به إلى حديث أم سلمة: أنها قربت إلى النبي ﷺ جنباً مشوياً فأكل منه ثم قام إلى الصلاة، أخرجه الترمذي وصححه، وتقدم في باب قطع اللحم بالسكين، الإشارة إلى حديث المغيرة بن شعبه، وفيه عند أبي داود والنسائي: وضفت النبي ﷺ فأمر بجنب فتدوى، فاختد الشفرة - فجعل يحزلي بها منه، قال ابن بطال: يجمع بين هذا الحديث وكذا حديث عمرو بن أمية وبين قول أنس: أنه ﷺ ما رأى شاة مسموعة، فذكر ما تقدم في باب الخبز المرقق، وقد مضى البحث فيه مستوفى

## ٢٧ - باب ما كان السلف يبدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام والحم وغيره

وقالت عائشة وأسماء: صَنَعْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ سُفْرَةً

٥٤٢٣ - حدثنا خلاد بن يحيى حدثنا سفیان عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه قال: قلت لعائشة: انتهى النبي ﷺ أن تؤكل لحوم الأضاحي فوق ثلاث؟ قالت: ما فعله إلا في عام جامع الناس فيه، فأراد أن يطعم الفقير. وإن كنا أنرفع الكراع فأكله بعد خمس عشرة. قيل: ما اضطرركم إليه؟ فضحك، قالت: ما شبع آل محمد ﷺ من خبز برٍّ ما ذرورم ثلاثة أيام حتى لحق بالله»

وقال ابن كثير: أخبرنا سفیان حدثنا عبد الرحمن بن عابس بهذا

[الحديث ٥٤٢٣ - المطبعة ٥٤٢٣، ٥٤٢٤، ٦٦٨٧]

٥٤٢٤ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفیان عن عمرو بن عطاء عن جابر قال: كنا نذود لحوم الكندي على عهد النبي ﷺ إلى المدينة»

تابه محمد بن ابن هبة. وقال ابن جرير: قلت لعطاء: أقال حتى جئنا المدينة؟ قال: لا»

قوله (باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام والحم) ليس في شيء من أحاديث الباب طعام ذكر، وإنما يؤخذ منها بطريق الإلحاق، أو من مقتضى قول عائشة: ما شبع من خير البر المأدوم ثلاثاً، فانه

لا يلزم من نفي كونه مأدوما نفي كونه مطلقا ، وفي وجود ذلك ثلاثا مطلقا دلالة على جواز تناوله وإبقائه في البيوت ، ويحتمل أن يكون المراد بالطعام ما يطعم فيدخل فيه كل إدام . قوله ( وقالت عائشة : وأسماء : صنعنا للنبي ﷺ وأبي بكر سقرة ) تقدم حديث عائشة موصولا في باب الهجرة إلى المدينة ، مطولا ، وحديث أسماء تقدم في الجهاد وسبق السلام فيه قريبا . ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما عن عائشة ، قوله ( عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه ) هو عابس بمهمله ثم مرادة ثم مهمله ابن ربيعة النخعي السكوني ، تابعي كبير ، ويلمس به عابس بن ربيعة القطبي صحابي ذكره ابن يونس وقال : له صحبة وشهد فتح مبر ، ولم أجد لهم عنه رواية . قوله ( قالت ما فعله إلا في عام جاع الناس فيه ، فأراد أن يطعم العتيق الفقير ) يشتر عائشة في هذا الحديث أن النبي عن ادخار لحوم الاضاحي بعد ثلاث نسخ وأن سبب النبي كان خاصا بذلك العام لعله التي ذكرتها ، وسيأتي بسط هذا في آخر كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى . وعرض البخاري منه قولها وان كنا لرفع الكراع الخ ، فان فيه بيان جواز ادخار اللحم وأكل القديد ، وبجئ أن سبب ذلك قلة اللحم عندهم بحيث انهم لم يكونوا يشبعون من خبر البر ثلاثة أيام متوالية . قوله ( وقال ابن كثير ) هو محمد وهو من مشايخ البخاري ، وغرضه تعريض سفيان وهو الثوري بإخبار عبد الرحمن بن عابس له به . وقد وصله الطبراني في د السكبر ، عن معاذ بن المثنى عن محمد بن كثير به . قوله في حديث جابر ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ، وسفيان الذي قبله في حديث عائشة هو الثوري كما بينته . قوله ( تابعه محمد بن ابن عيينة ) قيل ان محمدا هذا هو ابن سلام . وقد وقع في الحديث في مسند محمد بن يحيى بن أبي عمر عن سفيان ولفظه ( وكنا نوزل عن عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل ، وكنا ننزود لحوم الهدى إلى المدينة ) . قوله ( وقال ابن جرير الخ ) وصل المصنف أصل الحديث في باب ما يؤكل من البدن ، من كتاب الحج ولفظه ( وكنا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث . فرخص لنا النبي ﷺ فقال : كلوا ونزودوا ، ولم يذكر هذه الزيادة ، وقد ذكرها مسلم في روايته عن محمد بن حاتم عن يحيى بن سعيد السند الذي أخرجه به البخاري فقال بعد قوله كلوا ونزودوا ( قلت لعطاء : قال جابر حتى جئنا المدينة ؟ قال : نعم ، وكذا وقع عنده بخلاف ما وقع عند البخاري ) قال لا ، والذي وقع عند البخاري هو المعتمد ، فان أحمد أخرجه في مسنده عن يحيى بن سعيد كذلك ، وكذلك أخرجه النسائي عن عمرو ابن علي عن يحيى بن سعيد ، وقد نبه على اختلاف البخاري ومسلم في هذه اللفظة الحميدى في جمعه وتبعه هياض ولم يذكر ترجيحها ، وأغفل ذلك شراح البخاري أصلا فيما وقفت عليه . ثم ليس المراد بقوله ( لا ، نفي الحكم بل مراده ان جابرا لم يصرح باستمرار ذلك منهم حتى قدموا ، فيكون على هذا معنى قوله في رواية عمرو بن دينار عن عطاء ( وكنا ننزود لحوم الهدى إلى المدينة ، أي اتوجهنا إلى المدينة ، ولا يلزم من ذلك بقاؤها معهم حتى يصلوا المدينة والله أعلم ، لكن قد أخرج مسلم من حديث ثوبان قال ( ذبح النبي ﷺ أضحية ثم قال لي : يا ثوبان أصلي لحمة هذه ، فلم أزل أطعمه منه حتى قدم المدينة . قال ابن بطلان : في الحديث رد على من زعم من الصوفية أنه لا يجوز ادخار طعام لئد ، وأن اسم الولاية لا يستحق ان ادخر شيئا ولو قل ، وأن من ادخر أساء الظن بالله . وفي هذه الاحاديث كفاية في الرد على من زعم ذلك

## ٢٨ - باب الخليس

٥٤٢٥ - حَرْشُ قُتَيْبَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَمْرِو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

م - ٧٠ ج ٩ - فتح البلي

حُطِبَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَلْحَةَ : أَيُّ شَيْءٍ أَكَلْتُمْ مِنْ غِلَامِي سَمِعْتُمْ يَخْذُمُنِي ، فَنَزَلَ نَزْلًا فَكُنْتُ أُسَمِّعُهُ يُسَكِّرُهُ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمُمِّ وَالْحَرَنِ ، وَالْجَزْرِ وَالْكُسَلِ ، وَالْبُهْخُلِ وَالْجُبْنِ ، وَضَلَعِ الْفَيْنِ وَغَلْبَةِ الرِّجَالِ . فَلَمْ أَزَلْ أَخْذُمُهُ حَتَّى أَتَقَبَّلُنَا مِنْ سَخِيرٍ ، وَأَقْبَلَ بِصَفِيَّةَ بِنْتُ حُجَيٍّ قَدْ حَارَهَا ، فَكُنْتُ أَرَاهُ يُجَوِّى لَهَا وَرَاءَهُ بَعِيَاةً - أَوْ بَكْسَاءً - ثُمَّ يُرْدِيهَا وَرَاءَهُ . حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالصُّبَّاءِ صَنَعَ حَيْسًا فِي نِطْعٍ ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَدَعَوْتُ رَجُلًا فَأَكَلُوا ، وَكَانَ ذَلِكَ يَنْدَاهُ بِهَا . ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَهُ أَحَدٌ قَالَ : هَذَا جَبَلٌ يُجْبِنُنَا وَنَجِبٌ . فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا مِثْلَ مَا حَرَّمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ . اللَّهُمَّ بَارِكْ لِمَنْ فِي مَدْمٍ وَصَاعِهِمْ ،

**قوله** ( باب الحليس ) يفتح الممهلة وسكون التحتانية بعدها مهملة ، تقدم تفسيره مع شرح حديث الباب في قصة صفية في فقرة خبير من كتاب المغازي . وأصل الحليس ما يتخذ من النر والأظف والسمن ، وقد يجعل عوض الأظف الغنيت أو الدقيق . وقوله فيه ووضلع الدين ، يفتح الضاد المعجمة واللام أى تقله ، وحكى ابن التين سكون اللام وفسره بالميل ، ويأتى زيد لشرح هذا الدعاء في كتاب الدعوات أن شاء الله تعالى . وقوله « يجوى » بجاء مهملة وواو ثقيلة أى يجعل لها حوية ، وهو كساء عشو يدار حول سنام الراحلة يحفظ راحتها ، من السقوط ويستريح بالاستناد إليه . **قوله** « ثم أقبل حتى بدأ له أحد » تقدم الكلام عليه في أواخر الحج ، وقوله ومثل ما حرم به إبراهيم مكة ، قال الكرماني « مثل ، منصوب بزع الحافض أى بمثل ما حرم به ، وليست لفظة « به » زائدة »

### ٢٩ - باب الأكل في إناء مفضض

٥٤٢٦ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سيف بن أبي سليمان قال سمعت مجاهدًا يقول « حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى أنهم كانوا عند حذيفة ، فاستقى ، فسقاه بجوى » ، فلما وضع القدح في يده رماه به وقال : لولا أنى نهيتك غير مرة ولا مرتين ، كأنه يقول لم أفعل هذا ، ولكنى سمعت النبي ﷺ يقول : لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ، ولا تشرابوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها ، فإنها لهم في الدنيا ولنا في الآخرة » [ الحديث ٥٤٢٦ - أخره في : ٥٣٢٢ ، ٥٣٢٣ ، ٥٨٣١ ، ٥٨٣٢ ]

**قوله** ( باب الأكل في إناء مفضض ) أى الذى جعلت فيه الفضة ، كذا اقتصر من الآنية على هذا ، والأكل في جميع الآنية مباح إلا إناء الذهب وإناء الفضة ، واختلف في الإناء الذى فيه شيء من ذلك إما بالنضيب وإما بالخلط وإما بالطلاء ، وحديث حذيفة الذى ساقه في الباب فيه النهى عن الشرب في آنية الذهب والفضة ، ويؤخذ منع الأكل بطريق الإلحاق وهذا بالنسبة لحديث حذيفة ، وقد ورد في حديث أم سلمة عند مسلم كما سيأتى التنبيه عليه في كتاب الأشرية ذكر الأكل ، فيكون المنع منه بالنسب أيضًا ، وهذا في الذى جيمه من ذهب أو فضة أما المخلوط أو المصنوب

أو المومر وهو المائل فورد فيه حديث أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر رفعه « من شرب في آنية الذهب والفضة أو إناء فيه شيء من ذلك فأتى به جرح في جوفه نار جهنم » قال البيهقي : المشهور عن ابن عمر موقوف عليه ، ثم أخرجه كذلك وهو عند ابن أبي شيبة من طريق أخرى عنه أنه كان لا يشرب من قدح فيه حاقمة فضة ولا ضبة فضة ، ومن طريق أخرى عنه « أنه كان يكره ذلك » وفي « الأوسط للطبراني » من حديث أم عطية « نهى رسول الله ﷺ عن قفضيض الأفراس » ثم رخص فيه النساء . قال مغلطاي : لا يطابق الحديث الترجمة إلا إن كان الإناء الذي سقى فيه حذيفة كان مضطرباً فان الضبة موضع الشفة عند الشرب ، وأجاب الكرمانى بأن لفظ مفضض وإن كان ظاهراً فيما فيه فضة لكنه يشمل ما إذا كان متخذاً كله من فضة . والنهى عن الشرب في آنية الفضة يلحق به الأكل للعلمة الجامعة فيطابق الحديث الترجمة ، والله أعلم

### ٣ - باب ذكر الطعام

٥٤٧٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْأَنْزُرِجَزِ : رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ ، وَمَثَلُ الْكَافِرِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الثَّوْرَةِ : لَا رِيحَ لَهَا وَطَعْمُهَا حُلُوٌّ ، وَمَثَلُ الْفَاسِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ : رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ ، وَمَثَلُ الْفَاسِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ : لَيْسَ لَهَا رِيحٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ »

٥٤٧٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا حَاتِمٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « فَضْلٌ عَاشَتْ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ »

٥٤٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سُمَيٍّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « السَّعْرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ : يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ ، فَإِذَا قَضَى نَهْمَتَهُ مِنْ وَجْهِهِ فَلْيُجْعَلْ إِلَى أَهْلِهِ »

قوله ( باب ذكر الطعام ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي موسى « مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن ، وقد سبق شرحه في فضائل القرآن ، والغرض منه تكرار ذكر الطعام فيه ، والطعام يطلق بمعنى الطعام . ثانياً حديث أنس في فضل عائشة ، وقد مضى التنبيه عليه قريباً وذكر فيه الطعام . ثالثاً حديث أبي هريرة « السعير قطع من العذاب » ذكره لقوله فيه « يمنع أحدكم نومه وطعامه » وقد مضى شرحه في أواخر أبواب العمرة بعد كتاب الحج ، قال ابن بطال : معنى هذه الترجمة إباحة أكل الطعام الطيب ، وأن الزهد ليس في خلاف ذلك ، فإن تشبيه المؤمن بما طعمه طيب وتشبيه الكافر بما طعمه مر ترغيباً في أكل الطعام الطيب والحلو ، قال : وإنما كره السلف الإدمان على أكل الطيبات خشية أن يصير ذلك عادة فلا تصبر النفس على فقدها . قال : وأما حديث أبي هريرة ففيه إشارة إلى أن الآدمي لابد له في الدنيا من طعام يقيم به جسده ويقوى به على طاعة ربه ، وإن الله جل وعلا جبل النفوس على ذلك لتقوام الحياة ، لكن المؤمن يأخذ من ذلك بقدر إيتائه أمر الآخرة على الدنيا . وزعم مغلطاي أن ابن بطال قال قبل حديث أبي هريرة ما معناه : ليس فيه ذكر الطعام ، قال مغلطاي : قوله « ليس

فيه ذكر الطعام ، ذمول شديد ، فان لفظ المتن يمنع أحدكم نومه وطامه ، اه وتعقبه صاحبه الشيخ سراج الدين ابن الملك بأنه لا ذمول ، فان عبارة ابن بطل ليس فيها ذكر أفضل الطعام ولا ادناه ، وهو كما قال فلم يذهل

### ٣١ - باب الأدم

٥٤٣٠ - **حَرْشُ قُتَيْبَةَ** بن سعيد حدثنا اسماعيل بن جعفر عن ربيعة أنه سمع القاسم بن محمد يقول : وكان في بريرة ثلاث سنن : أرادت عائشة أن تشتريها فتعطيها ، فقال أهلها : ولنا الولاء . فذكرت ذلك رسول الله ﷺ فقال : لو شئت شرطتهم لهم ، فانما الولاء لمن أعتق . قال وأعتقت لحيرت في أن تبتر تحت زوجها أو تفارقه . ودخل رسول الله ﷺ يوماً بيت عائشة وعلى الباب بريرة تغور ، فدعا بالنداء فأبى بهز وأدم من أدم البيت ، فقال : ألم أر لحماً ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، ولكنه لحم نصديق به على بريرة فأهدنهُ لنا ، فقال : هو صدقة عليها وهدية لنا .

قوله ( باب الأدم ) بضم الهمزة والدال المهملة ويجوز إسكانها ، جمع إدام ، وقيل هو بالاسكان المفرد وبالضم الجمع ، ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريرة ، وفيه وفاء آدم من أدم البيت ، وفيه ذكر اللحم الذي تصدق به على بريرة وقد مضى شرحه مستوفى في الكلام على قصة بريرة في الطلاق . وحكى ابن بطل عن الطبري قال : دلت القصة على إشارته عليه الصلاة والسلام اللحم إذا وجد إليه السبيل . ثم ذكر حديث بريرة رفعه سيد الإدام في الدنيا والآخرة اللحم ، وأما ماورد عن عمر وغيره من السلف من إشار أكل غير اللحم على اللحم فأما لجمع النفس عن تعاطي الشهوات والامتنان عليها ، وإما لكرهه الإسراف والإسراع في تبذير المال لقلة الشيء . عندهم اذ ذاك . ثم ذكر حديث جابر لما أضاف النبي ﷺ وذبح له الشاة ، فلما قدمها إليه قال له : كئانك قد علمت حبنا للحم . وكان ذلك ليلة الشيء . عندهم فكان حرمهم له لذلك اه ملخصا . وحديث بريرة أخرجه ابن ماجه ، وحديث جابر أخرجه احمد مطولا من طريق نبيح الغزي عنه ، وأصله في الصحيح بدون الزيادة . وقد اختلف الناس في الأدم : فابهموا انه ما يؤكل به الخبز بما يطبخ سواء كان مرقا أم لا ، واشترط أبو حنيفة وأبو يوسف الاصطلاح ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الإيمان . والندور ان شاء الله تعالى . ووقع في حديث عائشة وقال أهلها ولنا الولاء . هو معطوف على محذوف تقديره نبيحها ولنا الولاء ، وفيه وقال لو شئت شرطتهم ، بانيات التحتانية وهي ناشئة من اشباع حركة المشاة ، وفيه ووأعتقت ، ظميرت بين أن تقر تحت زوجها أو تفارقه ، قال ابن التين : يصح أن يكون أصله من وقر فتكون الراء مخففة بمعنى والثاقف مكسورة ، يقال وقرت أقر إذا جلست مستقرا والمحذوف فاء الفعل ، قال : ويصح أن تكون القاف مفتوحة - بمعنى مع تشديد الراء - من قولهم قررت بالمسكان أقر ، يقال بفتح القاف ويجوز بكسرها من قر يقر اه ملخصا ، والثالث هو المحفوظ في الرواية . ( تنبيه ) : أورد البخاري هذا الحديث هنا من طريق اسماعيل بن جعفر عن ربيعة عن القاسم بن محمد قال : كان في بريرة ثلاث سنن . وساق الحديث . وليس فيه أنه أسنده عن عائشة وتعقبه اسماعيل فقال : هذا الحديث الذي صححه مرسل . وهو كما قال من ظاهر سياقه ، لكن البخاري اعتمد على إبراهيم موصولا من طريق مالك عن ربيعة عن القاسم عن عائشة كما تقدم في النكاح والطلاق ، ولكنه

جرى على عادة من تجب إيراد الحديث على هيئته كلها في باب آخر ، وقد بينت وصل هذا الحديث في د باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً ، من كتاب الطلاق ، والله أعلم

### ٣٢ - باب الحلوى والعسل

٥٤٣١ - **حدثني** إسحاق بن إبراهيم الحنظلي عن أبي أسامة عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ يحب الحلوى والعسل »

٥٤٣٢ - **حدثني** عبد الرحمن بن شعبة قال أخبرني ابن أبي القديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة قال « كنت أزم النبي ﷺ إشتع بطني ، حين لا أكل الخبز ، ولا ألبس الحرير ، ولا يتخذ مني فلان ولا فلانة ، وألصق بطني بالحصباء ، وأسقري الرجل الآفة - وهي مبي - كي يتقلب في فوطيتي . وخير الناس للناس ليسا كين جعفر بن أبي طالب . يتقلب بنا فيطعننا ما كان في بيته ، حتى إن كان ليخرج إلينا الفسكة ليس فيها شيء ، فذشقهنا ، فذلق ما فيها »

**قوله** ( باب الحلوى والعسل ) كذا في ذر مقصور ، وغيره مدود وهما لغتان ، قال ابن ولاد : هي عند الاصمعي بالقصر تسكتب بالياء ، وعند الفراء بالمدة تسكتب بالالف ، وقيل تمد وتقصر . وقال الليث : الأكثر على المد . وهو كل حلوى يؤكل . وقال الخطابي : اسم الحلوى لا يقع إلا على ما دخلته السمعة . وفي النخعي لابن سيده : هي ما عولج من الطعام بخلاوة ، وقد تطلق على الفاكهة . **قوله** ( يحب الحلوى والعسل ) كذا في الرواية للجميع بالقصر ، وقد تقدم في أبواب الطلاق بالوجهين . وهو طرف من حديث تقدم في قصة التخيير ، قال ابن بطال : الحلوى والعسل من جلة الطيبات المذكورة في قوله تعالى ﴿ كلوا من الطيبات ﴾ وفيه تقوية لقول من قال المراد به المستند من المباحات . ودخل في معنى هذا الحديث كل ما يشابه الحلوى والعسل من أنواع المأكول اللذيذة كما تقدم تقريره في أول كتاب الأطعمة . وقال الخطابي وتبعه ابن التين : لم يكن حبه ﷺ لها على معنى كثرة التذمى لها وشدة نزاع النفس إليها ، وإنما كان ينال منها إذا حضرت إليه تبالا صالحاً فيعلم بذلك أنها تعجبه . ويؤخذ منه جواز اتخاذ الأطعمة من أنواع شتى ، وكان بعض أهل الورع يكره ذلك ولا يرخص أن يأكل من الخلوة إلا ما كان حلو بطبعه كالتمر والعسل ، وهذا الحديث يرد عليه ، وإنما تورع عن ذلك من الساف من آثار تأخير تناول الطيبات إلى الآخرة مع القدرة على ذلك في الدنيا تواضعاً لاشباع . ووقع في كتاب « فقه اللغة للثعالبي » أن حلوى النبي ﷺ التي كان يحبها هي الجميع بالجميع وزن عظيم ، وهو ثم يعين بابن ، وسبق في باب الجمع بين لونين ذكر من روى حديث أنه كان يحب الزبد والتمر ، وفيه رد على من زعم أن المراد بالحلوى أنه ﷺ كان يشرب كل يوم قدح عسل يمزج بالماء ، وأما الحلوى المصنوعة فما كان يعرفها . وقيل المراد بالحلوى الفلوجة لا المعقودة على النار والله أعلم . **قوله** ( حدثنا عبد الرحمن بن شعبة ) هو عبد الرحمن بن عبد الملك بن محمد بن شعبة الحراني بالمهمة والزاي المدني نسبة إلى جد أبيه ، وغلط بعضهم فقال : عبد الرحمن بن ابن شعبة ونظروا إلى

زبادة على سبيل الذابط المحض ، وما لعبد الرحمن في البخارى سوى موضعين هذا أحدهما . قوله ( ابن أبي الفديك ) هو محمد بن اسماعيل ، وأكثر ما يرد بغير ألف ولام . قوله ( كنت أزم ) تقدم هذا الحديث في المناقب من وجه آخر عن ابن أبي ذئب وأوله « يقول الناس أكثر أبو هريرة ، الحديث . قوله ( أشيع طئ ) في رواية الكشميني « بشيع ، بالموحدة والمعنى مختلف ، قال الذي بالياء يشعر بالماوضة لكن رواية اللام لا تنفها . قوله ( ولا ألبس الحرير ) كذا هنا للجمع . وتقدم في المناقب بلفظ « الحرير » بالمرحدة بدل الراء الاولى ، وتقدم أنه للكشميني برادين . وقال عياض : هو بالموحدة في رواية القابسي والاصيلي وعبدوس ، وكذا لابن ذر عن الحوى وكذا هو للنسفي ، وللباقين برادين كالذي هنا ، ورجع عياض الرواية بالموحدة وقال : هو الثوب الحرير ، وهو المازن الملوّن مأخوذة من التعبير وهو التحسين ، وقيل الحرير ثوب وشى غطط ، وقيل هو الجديد . وإنما كانت رواية الحرير مرجوحة لان السياق يشعر بأن أبا هريرة كان يفعل ذلك بعد أن كان لا يفعله ، وهو كان لا يلبس الحرير لا أولاً ولا آخرها ، بخلاف أكلة الخبز ولبسه الحرير فانه صار يفعله بعد أن كان لا يفعله . قوله ( ولا يخدمني فلان وفلانة ) يحتمل أن يكون أبو هريرة هو الذي كنى وقصد الأيام لارادة التنظيم والتمويل ، ويحتمل أن يكون سمي معيناً وكنى عنه الراوى . وقد أخرج ابن سعد من طريق أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال « ولقد رأيتني واني لأجير لابن عفان وبيت عزوان بطعام بطل وعقبة رجل أسوق بهم اذا ارتحلوا وأخذهم اذا نزلوا ، فقالت لي يوما ، لتردن حافيا ولتركن قائما ، فزوجنيها الله تعالى فقلت لما لتردن حافية ولتركن قائما ، وسنده صحيح ، وهو في آخر حديث أخرجه البخارى ، والترمذى بدون هذه الزيادة . وأخرج ابن سعد أيضا وإن ماجه من طريق سليم ابن حيان سمعت أبي يقول وسمعت أبا هريرة يقول : نشأت يتيمًا ، وهاجرت مسكينًا ، وكنت أجيرًا لبسة بنت غزوان . الحديث . قوله ( وأستغري الرجل الآية وهي معنى ) تقدم شرح قصته في ذلك مع عمر في أوائل الأطعمة ، وقصته في ذلك مع جعفر في كتاب المناقب . قوله ( وخبر الناس المساكين جعفر ) تقدم شرحه في المناقب ، ووقع في رواية الاسماعيل من الزيادة في هذا الحديث من طريق ابراهيم الخزاز عن سعيد المقبري عن أبي هريرة « وكان جعفر يحب المساكين ويحسب إليهم ويخدمهم ويخدمونه ، وكان رسول الله ﷺ يكتنيه أبا المساكين » قلت : و ابراهيم الخزاز هو ابن الفضل ويقال ابن اسحق الخزاز مدينى ضعيف ليس من شرط هذا الكتاب ، وقد أوردت هذه الزيادة في المناقب عن الترمذى وهي من رواية ابراهيم أيضا وأشار الى ضعف ابراهيم ، قال ابن المنير : مناسبة حديث أبي هريرة للترجمة أن الحلوى تطلق على الشيء الحلو ، ولما كانت العكة يكون فيها غالباً العسل وربما جاء مصرحاً به في بعض طرقه ناسب التبريق . قلت : اذا كان ورد في بعض طرقه العسل طابق الترجمة لأنها مشتقة على ذكر الحلوى والفصل مما ، فيؤخذ من الحديث أحد ركز الترجمة ولا يشترط أن يشتمل كل حديث في الباب على جميع ما تضمنته الترجمة بل يكفي التوزيع ، وإطلاق الحلوى على كل شيء حلو خلاف العرف ، وقد جزم الخطابي بخلافه كما تقدم فهو المعتمد . قوله ( فنشتقها ) قيده عياض بالشيخين المعجمة والغناء ، ورجع ابن التين اثنتى بالقاف لأن معنى الذى بالغاء أن يشرب ما في الأباء كما تقدم ، والمراد هنا أنهم ألقوا ما في العكة بعد أن فطموها ليتمكنوا من ذلك



٥٤٣٣ - **حَدَّثَنَا عُرْوُ بْنُ حَلْفَةَ** حَدَّثَنَا **أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ** عَنْ **ابْنِ عَوْنٍ** عَنْ **ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ** عَنْ **أَنَسٍ** **عَنِ** **رَسُولِ اللَّهِ ﷺ** **أَنِي** **قُلْتُ** لَهُ **خَطِئًا** ، **فَأَنَّى** **بُدِّبَاءُ** **فَجَلَّ** **يَا** **كُلَّهُ** ، **فَلَمْ** **أَزَلْ** **أُحِبَّهُ** **مُنْذُ** **رَأَيْتُ** **رَسُولَ** **اللَّهِ ﷺ** **يَا** **كُلَّهُ** ،

**قَوْلُهُ** ( باب الدباء ) ذكر فيه حديث أنس في قصة الخياط من طريق ثمامة عن أنس وقد تقدم شرحه وضبطه ، وقد دلت الإشارة إلى موضع شرحه قريبا ، وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق حكيم بن جابر عن أبيه قال دخلت على النبي ﷺ في بيته وعنده هذا الدباء فقلت ماهذا ؟ قال القرع ، وهو الدباء ، نكثرت به طعامنا ،

#### ٢٤ - باب الرجل يتكاف الطعام لإخوانه

٥٤٣٤ - **حَدَّثَنَا** **مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ** **حَدَّثَنَا** **سُفْيَانُ** **عَنِ** **الْأَعْمَشِ** **عَنِ** **أَبِي** **وَائِلٍ** **عَنِ** **أَبِي** **مَسْعُودٍ** **الْأَنْصَارِيِّ** **قَالَ** **كَانَ** **مِنَ** **الْأَنْصَارِ** **رَجُلٌ** **يُقَالُ** **لَهُ** **أَبُو** **شُعَيْبٍ** ، **وَكَانَ** **لَهُ** **غُلَامٌ** **لِحَامٌ** ، **فَقَالَ** **اصْنَعْ** **لِي** **طَعَامًا** **أَدْعُو** **رَسُولَ** **اللَّهِ ﷺ** **خَامِسَ** **خَمْسَةٍ** ، **فَدَعَا** **رَسُولَ** **اللَّهِ ﷺ** **خَامِسَ** **خَمْسَةٍ** ، **فَنَبِّهَهُم** **رَجُلٌ** ، **فَقَالَ** **الَّذِي** **ﷺ** **لَهُ** **لَهُ** **دَعَا** **رَسُولَ** **اللَّهِ ﷺ** **خَامِسَ** **خَمْسَةٍ** ، **وَهَذَا** **رَجُلٌ** **قَدْ** **نَبَّهْنَا** ، **فَإِنْ** **شِئْتَ** **أَذِنْتُ** **لَهُ** **وَإِنْ** **شِئْتَ** **تَرَكْتَهُ** . **قَالَ** **بَلِ** **أَذِنْتُ** **لَهُ** ،

قال محمد بن يوسف سمعت محمد بن اسماعيل يقول : إذا كان القوم على المائدة ليس لهم أن يتناولوا من مائدة إلى مائدة أخرى ، ولكن يتناول بعضهم بعضا في تلك المائدة أو يدعوا

**قَوْلُهُ** ( باب الرجل يتكاف الطعام لإخوانه ) قال الكرماني وجه التركيب من حديث الباب أنه حصر العدد بقوله خامس خمسة ، ولولا ذلك لكان لما حصر ، وسبق إلى نحو ذلك ابن التين وزاد أن التحديد ينافي البركة ، ولذلك لما لم يحدد أبو طاحمة حصلت في طعامه البركة حتى وسع العدد الكثير . **قَوْلُهُ** ( عن أبي وائل عن أبي مسعود ) في رواية أبي أسامة عن الأعشى ، حدثنا شقيق وهو أبو وائل حدثنا أبو مسعود ، وسيأتي بعد اثنين وعشرين بابا . والأعشى فيه شيخ آخر نهى عليه في أوائل البيوع أخرجه مسلم من طريق زمير وغيره عن أبي سفيان عن جابر مقرونا برواية أبي وائل عن أبي مسعود وهو حقة بن عمرو ، ووقع في بعض النسخ المتأخرة : عن ابن مسعود ، وهو تصحيف . **قَوْلُهُ** ( كان من الأنصار رجل يقال له أبو شعيب ) لم أقف على اسمه ، وقد تقدم في أوائل البيوع أن ابن نمير عند أحمد والحامل رواه عن الأعشى فقال فيه عن أبي مسعود عن أبي شعيب ، جملة من مسند أبي شعيب . **قَوْلُهُ** ( وكان له غلام لحام ) لم أقف على اسمه ، وقد تقدم في البيوع من طريق حفص بن غياث عن الأعشى بلفظ : « قصاب » ومعنى تفسيره ، **قَوْلُهُ** ( فقال اصنع لي طعاما أدعو رسول الله ﷺ خامس خمسة ) زاد في رواية حفص : « اجعل لي طعاما يكفي خمسة فاني أريد أن أدعو رسول الله ﷺ وقد عرفت في وجهه الجرح ، وفي رواية أبي أسامة : « اجعل لي طابعا » وفي رواية جرير عن الأعشى عند مسلم : « اصنع لنا طعاما خمسة نفر » ، **قَوْلُهُ** ( فدعا النبي ﷺ خامس خمسة ) في الكلام حذف تقديره فصنع فدعا ، وصرح بذلك في رواية أبي أسامة ، ووقع في رواية أبي معارية عن الأعشى عند مسلم والتزمذي وساق لفظها : « فدعا وجلساء الذين معه » وكانهم كانوا أربعة وهو

خامسهم ، يقال خامس أربعة وخامس خمسة بمعنى ، قال الله تعالى ﴿ ثَانِيَا أَتَيْنَ ﴾ وقال ﴿ ثَالِثًا أَتَيْنَا ﴾ وفي حديث ابن مسعود رابع أربعة ، ومعنى خامس أربعة أى زائد عليهم وخامس خمسة أى أحدهم ، والاجود نصب خامس على الحال ، ويجوز الرفع على تقدير حذف أى وهو خامس أو وأنا خامس والجملة حينئذ حالية . **قوله** ( فقبهم رجل ) في رواية أبى عوانة عن الأعرج في المظالم ، فاقبهم ، وهو بالتشديد بمعنى تبهم وكذا في رواية جرير وأبى معاوية ، وذكرها الداودي يهذو قطع ، وتكف ابن الزين في توجيها ، ووقع في رواية حفص ابن غياث «لجاء بهم رجل» . **قوله** ( وهذا رجل تبنا ) في رواية أبى عوانة وجرير «اتبنا» بالتشديد ، وفي رواية أبى معاوية «لم يكن معنا حين دعوتنا» . **قوله** ( فان شئت أذنت له وإن شئت تركته ) في رواية أبى عوانة «وان شئت أن يرجع رجوع ، وفي رواية جرير «وان شئت رجوع ، وفي رواية أبى معاوية «فانه اتبنا ولم يكن معنا حين دعوتنا فان أذنت له دخل» . **قوله** ( بل أذنت له ) في رواية أبى أسامة «لا بل أذنت له» وفي رواية جرير «لا بل أذنت له يارسول الله» وفي رواية أبى معاوية «وقد أذنا له فليدخل» ولم ألف دلى اسم هذا الرجل في شيء من طرق هذا الحديث ولا على اسم واحد من الأربعة . وفي الحديث من الفوائد جواز الاكتساب بصناعة الجزارة واستعمال العبد فيما يخلق من الصنائع وانتفاعه بكسبه منها . وفيه مشروعية الضيافة وتأكد استحبابها لمن غلبت حاجته لذلك . وفيه أن من صنع طعاما لغيره فهو بالخيار بين أن يرسله إليه أو يدعوه الى منزله ، وأن من دعا أحدا استحباب أن يدهو منه من يرى من أخصائه وأهل مجالسته ، وفيه الحكم بالدليل لقوله «وان عرفت في وجهه الجوع» . وان الصحابة كانوا يدهون النظر الى وجهه بزكاه ، وكان منهم من لا يطيل النظر في وجهه حياء منه كما صرح به عمرو بن العاص فيما أخرجه مسلم ، وفيه أنه كان **عليه السلام** يحوج أحيانا ، وفيه لإجابة الإمام والشريف والكبير دعوة من دونهم وأكلهم طعام ذى الحرفة غير الرفيعة كالجزار وأن تعاطى مثل تلك الحرفة لا يضر قدر من يتوفى فيها ما يكره ولا تسقط بمجرد تعاطيها شهادته ، وإن من صنع طعاما لجماعة فليسكن على قدرهم إن لم يقدر على أكثر ولا ينقص من قدرهم مستندا الى أن طعام الواحد يكفي الاثنين . وفيه أن من دعا قوما متصفين بصفة ثم طرأ عليهم من لم يكن معهم حينئذ أنه لا يدخل في عروم الدعوة ، وإن قال قوم إنه يدخل في الهدية كما تقدم أن جلوس المرء شركاؤه فيما يهدى إليه ، وأن من أطفل في الدعوة كان لصاحب الدعوة الاختيار في حرمانه فان دخل بغير إذنه كان له إخراجهم ، وإن من قصد التطفيل لم يمنع ابتداء لأن الرجل تبع النبي **ﷺ** فلم يرده لاحتمال أن تطيب نفس صاحب الدعوة بالاذن له ، وينبغي أن يكون هذا الحديث أصلا في جواز التطفيل لكن يقيد بمن احتاج إليه ، وقد جمع الخطيب في أخبار الطفيليين جزءا فيه عدة فوائد : منها أن التطفيل منسوب الى رجل بل يقال له طفيل من بغي عبد الله بن غطفان كثر منه الإتيان الى الولائم بغير دعوة فسمى وطفيل العرائس ، فسمى من أنصف بعد بعثته طفيليا ، وكانت العرب تسميه الوارش بشين معجمة وتقول لمن يتبع المدعو بغير دعوة « ضيفن » بنون زائدة ، قال الكرماني : في هذه التسمية مناسبة اللفظ للمعنى في التبعية من حيث انه تابع للضيف والنون نافية للكلمة ، واستدل به على منع استنباع المدعو غيره إلا اذا علم من الداعي الرضا بذلك ، وأن التطفيل يأكل حراما ، ولنصر بن على الجهمي في ذلك قصة جرت له مع طفيلي ، واحتج أنصر بحديث ابن عمر رفعه « من دخل بغير دعوة دخل سارقا وخرج مغيرا » وهو حديث ضيف أخرجه أبو داود ، واحتج عليه الطفيل بأشياء يؤخذ منها تقييد المنع عن لا

يحتاج الى ذلك من يتطفل ، ومن يشكره صاحب الطعام الدخول اليه إما لقلة الشيء أو استئصال الداحل ، وهو يوافق قول الشافعية لا يجوز التطيل إلا لمن كان يئسه وبين صاحب الدار انبساط . وفيه أن المدعو لا يمنع من الاجابة اذا امتنع الداعي من الاذن لبعض من يحبه ، وأما ما أخرجه مسلم من حديث أنس د ان فارسيا كان طيب المرق صنع لابي عليه السلام طعاما ثم دعاه ، فقال النبي عليه السلام : وهذه لعائشة ؟ قال : لا ، فقال النبي عليه السلام : لا ، فيجاب عنه بأن الدعوة لم تكن لولية وإنما صنع الفارسي طعاما بقدر ما يسكني الواحد فخشي إن اذن لعائشة أن لا يسكني النبي عليه السلام ، ويحتمل أن يكون الفرق أن عائشة كانت حاضرة عند الدعوة بخلاف الرجل ، وأيضا فالمستحب للداعي أن يدعو خواص المدعو مع ما فعل اللحام بخلاف الفارسي فلذلك امتنع من الاجابة إلا أن يدعوها ، أو علم حاجة عائشة لذلك الطعام بعينه ، أو أحب أن يأكل معه منه لأنه كان موصوفا بالجودة ولم يعلم مثله في قصة اللحام ، وأما قصة أبي طلحة حيث دعا النبي عليه السلام الى العصيدة كما تقدم في علامات النبوة فقال لمن معه : قوموا ، فاجلب عنه المازري أنه يحتمل أن يكون علم رضا أبي طلحة فلم يستأذنه ولم يعلم رضا أبي شعيب فاستأذنه ، ولأن الذي أكله القوم عند أبي طلحة كان بما خرق الله فيه العادة لنبيه عليه السلام ، فسكان جل ما أكلوه من البركة التي لا صايغ لأبي طلحة فيها فلم يفتقر الى استئذانه ، أو لأنه لم يكن بينه وبين القصاب من المودة ما بينه وبين أبي طلحة ، أو لأن أبا طلحة صنع الطعام للنبي عليه السلام فتصرف فيه كيف أراد وأبو شعيب صنعه له وانفسه ولذلك حدد بعدد معين ليسكون ما يفضل عنهم له ولعاليه مثلا واطلع النبي عليه السلام على ذلك فاستأذنه لذلك لأنه أخبر بما يصالح نفسه وعياله . وفيه أنه ينبغي لمن استؤذن في مثل ذلك أن يأذن للطاري كما فعل أبو شعيب وذلك من مكارم الاخلاق ، وأما سمع الحديث الماضي د طعام الواحد يكتفي الإثنين ، أو رجا ان يعم الزائد بركة النبي عليه السلام ، وإنما استأذنه النبي عليه السلام تطييبا لنفسه ، وأما علم أنه لا يمنع الطاري ، وأما توقف الفارسي في الاذن لعائشة فلأنها وامتناع النبي عليه السلام من إجابته فأجاب عياض بأنه لعله إنما صنع قدر ما يكتفي النبي عليه السلام وحده وعلم حاجته لذلك ولو تبعه غيره لم يسد حاجته ، والنبي عليه السلام اعتمد على ما ألف من إمداد الله تعالى له بالبركة وما اعتاده من الآثار على نفسه ومن مكارم الاخلاق مع أهله ، وكان من شأنه أن لا يراجع بعد ثلاث فلذلك رجع الفارسي عن المنع ، وفي قوله عليه السلام د انه اتبنا رجل لم يكن معنا حين دعوتنا ، إشارة الى أنه لو كان معهم حالة الدعوة لم يحتاج الى الاستئذان عليه ، فيؤخذ منه أن الداعي لو قال لرسوله ادع فلانا وجلساءه جاز لسلك من كان جليسا له أن يحضر معه ، وان كان ذلك لا يستحب أو لا يجب حيث قلنا بوجوبه إلا بالتميين . وفيه أنه لا ينبغي أن يظهر الداعي الاجابة وفي نفسه الكراهة لثلاث يطعم ما تكرهه نفسه ، ولثلاث يجمع الرياء والبخل وصفة ذى الوجهين ، كذا استدلل به عياض ، وتعبه شيخنا في د شرح الترمذي ؛ بأنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك ، بل فيه مطلق الاستئذان والاذن ولم يسكنه أن يطلع على رضاه بقلبه ؛ قال : وعلى تقدير أن يكون الداعي يكره ذلك في نفسه فينبغي له مجاهدة نفسه على دفع تلك الكراهة . وما ذكره من أن النفس تسكون بذلك طيبة لذلك أنه أولى السكون ليس في سياق هذه القصة ذلك فسكانه أخذه من غير هذا الحديث ، والتعقب عليه واضح لأنه ساق مساقا من يستنبطه من حديث الباب وليس ذلك فيه ، وفي قوله عليه السلام د اتبنا رجلا فآبهه ولم يئنه أدب حسن ثلاثا ينسكر خاطر الرجل ، ولا بد أن ينضم الى هذا أنه اطلع على أن الداعي لا يرد ولا يسكن بشيئين في ثاني الحال فيحصل كسر خاطره ، وأيضا ففي رواية لمسلم ان هذا اتبنا د ويجمع بين الروايتين

بأنه أجهل لفظاً وهين إشارة ، وفيه نوع رائق به بحسب الطاقة . ( تنبيه ) : وقع هنا عند أبي ذر عن المستمل وحده . قال محمد بن يوسف وهو القريب إلى سميت محمد بن اسماعيل هو البخاري يقول : إذا كان القوم على المائدة فليس لهم أن يتناولوا من مائدة إلى مائدة أخرى ، ولكن يتناول بعضهم بعضاً في تلك المائدة أو يدعوا ، أي يتكروا ، وكأنه استنبط ذلك من استئذان النبي ﷺ الداعي في الرجل الطاري ، ووجه أخذه منه أن الذين دعوا صار لهم بالدعوة صوم إذن بالتصرف في الطعام المدعو اليه بخلاف من لم يدع فيتنزل من وضع بين يديه الشيء منزلة من دعى له أو ينزل الشيء الذي وضع بين يدي غيره منزلة من لم يدع اليه ، وأغفل من وقعت على كلامه من الشراح التنبيه على ذلك

### ٣٥ - باب من أضاف رجلاً إلى طعام ، وأقبل هو على عمله

٥٤٣٥ - حدثني عبد الله بن مئير سمع النضر أخيراً ابن عون قال أخبرني نُمائمه بن عبد الله بن أنس عن أنس رضي الله عنه قال « كنت غلاماً أمشي مع رسول الله ﷺ ، فدخل رسول الله ﷺ على غلام له خياط ، فأناه بقصمه فيها طعام وعليه دُبَاء ، فجعل رسول الله ﷺ يتبع الدُبَاء . قال : فلما رأيت ذلك جعلت أجمه بين يديه ، قال فأقبل للغلام على عمله . قال أنس : لا أزال أحب الدُبَاء بعد ما رأيت رسول الله ﷺ صنع ما صنع »

قوله ( باب من أضاف رجلاً وأقبل هو على عمله ) أشار بهذه الترجمة إلى أنه لا يتعمد على الداعي أن يأكل مع المدعو ، وأورد فيه حديث أنس في قصة الخياط ، وقد تقدم شرحه مستوفى ، وقد تعقبه الاسماعيل بأن قوله « وأقبل على عمله » ليس فيه قائدة ، قال : وإنما أراد البخاري إبراده من رواية النضر بن شميل عن ابن عون . قلت : بل ترجمته قائدة ، ولا مانع من إرادة القائلين الاستنادية والمتنية ، ومع اعتراف الاسماعيل بفرابة الحديث من حديث النضر قائماً أخرجه من رواية أزهر عن ابن عون فكأنه لم يقع له من حديث النضر ، وقال ابن بطال : لا أعلم في اشتراط أكل الداعي مع الضيف إلا أنه أبسط لوجهه ، وأذهب لاحتشامه ، فن قل لهم أبلغ في قرى الضيف ومن ترك لجائز ، وقد تقدم في قصة أضياف أبي بكر أنهم امتنعوا أن يأكلوا حتى يأكل معهم وأنه أنكر ذلك

### ٣٦ - باب المرتق

٥٤٣٦ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه « سمع أنس بن مالك أن خياطاً دعا النبي ﷺ لطعام صنعته ، فذهبت مع النبي ﷺ ، فغرب خبز شمير ، وصرقاً فيه دُبَاء وقديد ، فرأيت النبي ﷺ يتبع الدُبَاء من حوالى القفصة ، فلم أزل أحب الدُبَاء بعد يومئذ »

قوله ( باب المرتق ) أورد فيه حديث أنس المذكور قبلاً وهو ظاهر فيها ترجم له ، قال ابن التين : في قصة الخياط وروايات فيها أحضر ، ففي بعضها قرب مرثا وفي بعضها قد بدا وفي أخرى خبز شمير وفي أخرى ثريد ، قال :

والزيادة من الثقة مقبولة . قال الداودي : وانما كان ذلك لأنهم لم يكونوا يكتبون فرما غفل الراوى عند ما يحدث من كلمة ، بنى ويحفظها فيه من الثقات فيعتمد عليها . قلت : أهم الروايات ما وقع في هذا الباب من مالك . وقرب خبر شعير ومرقا فيه دباء وقديد ، فلم يفتأ إلا ذكر الثريد ، وفي خصوص التنصيص على المرق حديث صريح ليس على شرط البخارى أخرجه النسائى والترمذى وصححه وكذلك ابن حبان عن أبى ذر رقهه وفيه د وإذا طبخت قدرًا فأكثر مرقة ، واغرف لجارك منه ، وعند أحمد والبخارى من حديث جابر نحوه . وفى الباب عن جابر فى حديث الطويل فى صفة الحج عند مسلم وأصحاب الدين . ثم أخذ من كل بذنة بضعة وجعلت فى قدر وطبخت ، فأكل رسول الله ﷺ وعلى من لحها وشربا من مرقها ،

### ٣٧ - باب القديد

٥٤٣٧ - حدثنا أبو نعيم حدثنا مالك بن أنس عن إسحاق بن عبد الله عن أنس رضي الله عنه قال « رأيتُ النبي ﷺ أتى بمرقة فيها دباء وقديد ، فرأيتُهُ يتبجحُ للدباءِ يا كُلهَا »

٥٤٣٨ - حدثنا قتيبة حدثنا سفیان بن عید الرحمن بن عابس عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما فعله إلا في عامِ جاع الناس ، أراد أن يطعمَ الغنى الفقير ، وإن كنا أترفعُ الكراعُ بعد خمس عشرة ، وما شبع آل محمد ﷺ من خبزٍ برٍّ مَادومٍ ثلاثًا »

قوله (باب القديد) ذكر فيه حديث أنس المذكور وهو ظاهر فيه ، وحديث عائشة وما فعله إلا في عام جاع الناس أراد أن يطعم الغنى الفقير ، الحديث ، قلت : وهو مختصر من حديثها الماضي في باب ما كان السائب يدخرون ، وقد تقدم قريبا وأوله . وقال التاجى عن النهى عن الأكل من لحوم الاضاحى فوق ثلاث فأجابت بذلك ، فيعرف منه أن مرجع العضمير في قولها « ما فعله » إلى النهى عن ذلك

### ٣٨ - باب من ناول - أو قدم إلى صاحبه - على المائدة شيئا

قال وقال ابن المبارك : لا بأس أن يناول بعضهم بعضا ، ولا يناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى

٥٤٣٩ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك بن أنس عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول « إن غياطًا دعا رسول الله ﷺ لطعام صنعته ، قال أنس : فذهبتُ مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام ، فحُربَ إلى رسول الله ﷺ خبزًا من شعير ، ومرقا فيه دباء وقديد ، قال أنس : فرأيتُ رسول الله ﷺ يتبجحُ الدباء من حول القصة ، فلم أزل أحبُّ الدباء من يومئذٍ . » وقال نعمة عن أنس « فجعلتُ أجمعُ الدباء بين يديه »

قوله (باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئا) قال ابن المبارك لا بأس أن يناول بعضهم بعضا ولا يناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى ( تقدم هذا المعنى قريبا والآخر فيه عن ابن المبارك موصول عنه في كتاب

البر والصلة له ، ثم ذكر فيه حديث أنس في قصة الحيايط وفيه : وقال ثمامة عن أنس : لجملت أجمع الدباء بين يديه ، وصله قبل ما بين من طريق ثمامة ، وقد تقدم في د باب من تتبع حوالى القصعة ، أن في رواية حميد عن أنس وجمعت أجمعه فأدنيه منه ، وهو المطابق للترجمة ، لأنه لا فرق بين أن يتناول من إناء أو يضم ذلك إليه في نفس الإناء الذى يأكل منه ، قال ابن بطال : إنما جاز أن يتناول بعضهم بعضاً في مائدة واحدة لأن ذلك الطعام قدم لهم بأعيانهم ، فلم أن يأكلوه كله وهم فيه شركاء ، وقد تقدم الأمر بأكل كل واحد بما يليه فنناول صاحبه بما بين يديه فكانت أئمه بتصيبه مع ما له فيه معه من المشاركة ، وهذا بخلاف من كان على مائدة أخرى فانه وإن كان التناول حق فيها بين يديه لكن لا حق الآخر في تناوله منه إذ لا شركة له فيه ، وقد أشار الاسماعيل الى أن قصة الحيايط لا حجة فيها لجواز المناولة لأنه طعام اتخذ للنبي ﷺ وقصد به ، والذي جمع له الدباء بين يديه عادمه ، يعنى فلا حجة في ذلك لجواز مناولة الضيفان بعضهم بعضاً مطلقاً

### ٣٩ - باب الفشاء بالرطب

٥٤٤٠ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضى الله عنهما قال « رأيت النبي ﷺ يأكل الرطب بالفشاء »  
[ الحديث ٥٤٤٠ - طرفه في : ٥٤٤٧ ، ٥٤٤٩ ]

**قوله** ( باب الفشاء بالرطب ) أى أكلهما معاً ، وقد ترجم له بعد سبعة أبواب ( الجمع بين اللونين ) . **قوله** ( عن أبيه ) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف من صفار التابعين ، وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب من صفار الصحابة **قوله** ( رأيت النبي ﷺ يأكل الرطب بالفشاء ) قال الكرماني : في الحديث أكل الرطب بالفشاء والترجمة بالعكس ، وأجاب بأن الباء المصاحبة أو للإلاصة ، فشكل منهما مصاحب للآخر أو ملاصق . قلت : وقد وقعت الترجمة في رواية النسفي على وفق لفظ الحديث ، وهو عند مسلم عن يحيى بن يحيى وعبد الله بن عون جميعاً عن إبراهيم بن سعد بسند البخارى فيه بلفظ « يأكل الفشاء بالرطب » ، وكذا في أخرجه الترمذى ، وسيأتى الكلام على الحديث في د باب الجمع بين اللونين »

٤٠ - **باب** \* ٥٤٤١ - **حدثنا** مسددٌ حدثنا حماد بن زيد عن عتاس الجري عن أبي حنبل قال « تَصَيَّفْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ سَهْمًا ، فَكَانَ هُوَ وَاصِرَاتُهُ وَخَادِمُهُ يَقْبَحُونَ الْقِيلَ أَثْلَانًا : يُعَصِّلُ هَذَا ، ثُمَّ يُوقِظُ هَذَا . وَصَمَتَهُ يَقُولُ : قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ تَمْرًا . فَأَصَابَنِي سَبْعُ تَمْرَاتٍ لِاحِدَاهُنَّ حَقْفَةٌ ،  
٥٤٤١ م - **حدثنا** محمد بن الصباح حدثنا اسماعيل بن زكرياء عن طاهر عن أبي حنبل عن أبي هريرة رضى الله عنه « قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَنَا تَمْرًا ، فَأَصَابَنِي مِنْهُ خَمْسٌ : أَرْبَعُ تَمْرَاتٍ وَحَقْفَةٌ ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْحَقْفَةَ هِيَ أَشَدُّهُنَّ لَفِزْمًا »

**قوله** ( باب ) كذا هو في رواية الجمع بنحو ترجمة ، وسقط عند الاسماعيل ما عترض بأنه ليس فيه للرطب والفشاء

ذكر ، والذي أظنه أنه أراد أن يترجم به للتمر وحده أو لنوع منه وذكر فيه حديث أبي هريرة ، قسم رسول الله ﷺ تمرا فأصابني سبع تمرات لإحداهن حشفة ، وهو من رواية عباس الجريدي عن أبي عثمان النهدي عنه ، وقد تقدم قبل ثمانية أبواب ، ثم ساقه من رواية عاصم الأحول عن أبي عثمان بلفظ ، فأصابني خمس تمرات أربع تمر وحشفة ، قال ابن التين : إما أن تكون إحدى الروایتين وهما أو يكون ذلك وقع مرتين . قلت : الثاني بعيد للحداد المخرج ، وأجاب الكرمانى بأن لا منافاة إذ التخصيص بالعدد لا ينفي الزائد ، وفيه نظر ، والا لما كان لذكره فائدة والأول أن يقال : إن القسمة أولا انفقت خمساً خمساً ثم فضلت فضلة فقسمت ثلثين ثلثين فذكر أحد الراويين مبتدأ الأمر والآخر منتهاه ، وقد وقع في الحديث اختلاف أشد من هذا فإن الترمذى أخرجه من طريق شعبة عن عباس الجريدي بلفظ ، أصابهم جوع فأعطاهم النبي ﷺ تمر تمر ، وأخرجه النسائي من هذا الوجه بلفظ ، قسم سبع تمرات بين سبعة أنا فهم ، وابن ماجه وأحمد من هذا الوجه بلفظ ، أصابهم جوع وهم سبعة فأعطاني النبي ﷺ سبع تمرات لكل إنسان تمر ، وهذه الروايات متنافرة المعنى ومخالفة لرواية حماد بن زيد عن ابن عباس ، وكأنها رجعت عند البخاري على رواية شعبة فالتصر عليها وأبناها برواية عاصم لأنها توافقنا من حديث الزيادة على الواحدة في الجملة . قوله في الرواية الأولى ( تضيفت ) بضاد معجمة وقاء أى نزلت به ضيفا ، وقوله ( سبعا ، أى سبع ليال . قوله ( فكان هو وإمرأته ) تقدم أنها بسرة بضم الموحدة وسكون المهملة بذت غزوان بفتح الغين المعجمة وسكون الزاى ، وهى صحابية أخت عتبة الصحابي الجليل أمير البصرة . قوله ( وغادته ) لم أقف على اسمها . قوله ( يعتقدون ) بالقياف أى يتقاربون قيام الليل بقوله د اثلاثا ، أى كل واحد منهم يقوم ثلث الليل ، فن بدأ إذا فرغ من ثلثه أبقت الآخر . قوله ( وسعته يقول ) القائل أبو عثمان النهدي والمسودع أبو هريرة ، ووقع عند أحد الاسماعيلى في هذه الرواية بعد قوله ثم يوافق هذا د قلت : يا أبا هريرة كيف تصوم ؟ قال : أما أنا فاصوم من أول الشهر ثلاثا . فان حدث لى حدث كان لى أجز شهر ، قال وسعته يقول قسم ، وكان البخاري حذف هذه الزيادة لكونها موقوفة . وقد أخرج بهذا الاسناد فى الصلاة التحريض على صيام ثلاثة أيام من كل شهر مرفوعا ، وأخرجه فى الصيام من وجه آخر عن أبي عثمان ، وهو السبب فى سؤال أبي عثمان أبا هريرة عن كيفية صومه - يعنى من أى الشهر تصوم الثلاث المذكورة - وقد سبق بيان ذلك فى كتاب الصيام . قوله ( لإحداهن حشفة ) زاد فى الرواية الماضية ، فلم يكن فيهن تمر أعجب الى منها ، الحديث ، وقد تقدم شرحه هناك . قوله فى الرواية الثانية ( أربع تمر ) بالرفع والثنيون فيهما وهو واضح ، وفى رواية د أربع تمر ، بزيادة هاء فى آخره أى كل واحدة من الأربع تمر ، قال الكرمانى : فان وقع بالإضافة والجرف فناد على خلاف القياس ، وانما جاء فى مثل ثلاثمائة وأربعمائة . قوله ( وحشفة ) بمهملة ثم معجمة مفتوحتين ثم قاء : أى رديئة ، والحشف ودى التمر ، وذلك أن تبيس الرطبة فى النخلة قبل أن ينتهى طيها ، وقيل لها حشفة ليبيها ، وقيل مراده صلبة ، قال عياض : قبل هذا فهو بسكون الشين ، قلت : بل الثابت فى الروايات بالتحريك ، ولا منافاة بين كونها رديئة وصلبة . ( تنبيه ) : أخرج الاسماعيلى طريق عاصم من حديث أبي يعلى عن محمد بن بكار عن اسماعيل بن زكريا بسند البخاري فيه وزاد فى آخره د قال أبو هريرة : إن أبجل الناس من يجل بالسلام ، وأجور الناس من عجز عن الدعاء ، وهذا موقوف صحيح عن أبي هريرة ، وكان البخاري حذفه لكونه موقوفا ولعدم تعلقه بالباب ، وقد روى مرفوعا والله أعلم

٤١ - باب الرطب والتمر ، وقول الله تعالى (وَمُرْسَى إِلَيْكَ يَجْمَعُ اللَّخْلَخْلُ تَسَاقُطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنَابًا) ٥٤٤٢ - وقال محمد بن يوسف عن سفيان عن منصور بن صفية حدثني أمي عن عائشة رضي الله عنها قالت «توفي رسول الله ﷺ وقد شيعنا من الأسودين : التمر ولواء»

٥٤٤٣ - حدثنا سعيد بن أبي مرزوق حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال «كان بالمدينة يهودي ، وكان يُسَلِّفُ في تمرى إلى الجذاذ ، وكانت لجابر الأرض التي بطريق رومة ، جلست خلافا ، فجاءني اليهودي عند الجذاذ ولم أجد منها شيئا ، فقلت استنظره إلى قابل ، فأبى ، فأخبر بذلك النبي ﷺ ، فقال لأصحابه : امشوا استنظروا لجابر من اليهودي . فجاءوني في غلي ، فجلل النبي ﷺ بكلمة اليهودي ، فيقول : أبا القاسم لا أنظره . فلما رأى النبي ﷺ قام فطاف في النخل ، ثم جاءه فسلمه . فأبى . فقلت فيجئ بقليل رطب فوضعه بين يدي النبي ﷺ ، فأكل ، ثم قال : أين عريشك يا جابر ؟ فأخبرته ، فقال : أفرش لي فيه ، ففرضته ، فدخل فرأته ، ثم استيقظ ، فجلسته بقبضة أخرى فأكل منها ، ثم قام فسلم اليهودي ، فأبى عليه . فقام في الرطب في النخل الثانية ، ثم قال : يا جابر ، جذا واقض . فوقف في الجذاذ ، فجذذت منها ماضيه وأقبل منه . فخرجت حتى رجعت النبي ﷺ فيشتره ، فقال : أشهد أني رسول الله . عرش وعريش : بناء . وقال ابن عباس معروشات ما يرش من الكروم وغير ذلك ، يقال : هروئها أيبيتها . قال محمد بن يوسف قال أبو جعفر قال محمد بن إسماعيل : «فتلا» ليس عندي مقيداً : ثم قال : «فجلى» ليس فيه شك

قوله (باب الرطب والتمر) كذا للجميع فيما وقفت عليه ، إلا ابن بطال ففيه «باب الرطب والتمر» وقع فيه بوجهة بدل الواو ، ووقع لمياض في باب ح ل ان في البخاري «باب أكل التمر بالرطب» وليس في حديث الباب ما يدل لذلك أصلاً . قوله (وقول الله تعالى : ومري إليك جمیع النخلة الآية) وروى عبد بن حميد عن طريق شقيق بن سلمة قال «لو علم الله أن شيئاً لنفساء خير من الرطب لأمر مريم به ، ومن طريق عمرو بن مديون قال «ليس لنفساء خير من الرطب أو التمر» ومن طريق الربيع بن خثيم قال «ليس لنفساء مثل الرطب» ولا للرئيس مثل الفصل ، أسانيدنا صحيحة . وأخرج ابن أبي حاتم وأبو يعلى عن حديث علي رضي الله عنه قال «أطعموا نساءكم لولة الرطب فإن لم يكن رطب فتمر» وليس من الشجر شجرة أكرم على الله من شجرة تزلت تحتها مريم ، وفي أسانيد ضعف . وقد قرأ الجمهور (تساقط) بتشديد السين وأصله تساقط ، وقراءة حمزة وهي رواية عن أبي عمرو التخفيف على حذف إحدى التامين ، وفيها قرأت أخرى في الصواذ . ثم ذكر فيه حديثين : الأول حديث عائشة ، قوله (وقال محمد بن يوسف) هو الفرابي شيخ البخاري ، وسفيان هو الثوري ، وقد تقدم الحديث



وشرحه في أوائل الأعلام من طريق أخرى عن منصور وهو ابن عبد الرحمن بن طلحة العبدي ثم الشيباني المحبب وأمه هي صفية بنت شاذة من صغار الصحابة ، وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق ومن رواية ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري مثله ، وأخرجه مسلم من رواية أبي أحمد الزبيري عن سفيان بلفظ « وما شبعنا ، والصواب رواية الجماعة ، فقد أخرجه أحمد وعلم أيضا من طريق داود بن عبد الرحمن عن منصور بلفظ « حين شبع الناس ، وإطلاق الأسود على الماء من باب التغليب ، وكذا إطلاق الشبع موضع الري ، والعرب تفعل ذلك في الشيتين يصطحبان فحسبهما معا باسم الأشهر منهما ، وأما القدوية بين الماء والنمر مع أن الماء كان حذم متيسرا لأن الري منه لا يحصل بدون الشبع من الطعام لضرة شرب الماء صرفا بغير أكل ، لسكتنا قرنت بينهما لعدم التمتع بأحدهما إذا فات ذلك من الآخر ، ثم عبرت عن الآسرين الشبع والري بفعل أحدهما كما عبرت عن النمر والماء بوصف أحدهما ، وقد تقدم شيء من هذا في باب من أكل حتى شبع . » الثاني حديث جابر ، **قوله** ( أبو غسان ) هو محمد بن مطرف ، وأبو حازم هو سلمة بن دينار . **قوله** ( عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة ) هو المخزومي ، واسم أبي ربيعة عمرو ويقال حذيفة وكان يلقب ذا الرمحين ، وعبد الله بن أبي ربيعة من مسلمة الفتيح وولي الجند من بلاد اليمن لعمر فلم يزل بها إلى أن جاء سنة حصر عثان لينصره فمضى عن راحلته فمات ، ولا إبراهيم عنه رواية في النسائي ، قال أبو حاتم إنها مرسله ، وليس لإبراهيم في البخاري سوى هذا الحديث ، وأمه أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق ، وله رواية عن أمه وعالمته عائشة . **قوله** ( كان بالمدينة يهودي ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( وكان يسلفني في تمرى إلى الجذاذ ) بكسر الجيم ويجوز فتحها والذال معجمة ويجوز إعمالها ، أي ذمن قطع تمر النخل وهو الصرام ، وقد استشكل الاسماعيلي ذلك وأشار إلى شذوذ هذه الرواية فقال : هذه التهمة - يعني دعاء النبي **عليه السلام** في النخل بالبركة - رواها الثقات المعروفون فيما كان علي والد جابر من الدين ، وكذا قال ابن التين : الذي في أكثر الأحاديث أن الدين كان علي والد جابر قال الاسماعيلي والسلف إلى الجذاذ مما لا يجزه البخاري وغيره . وفي هذا الاستناد نظر . قلت : ليس في الاستناد من ينظر في حاله سوى إبراهيم ، وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، وروى عنه أيضا ولده اسماعيل والزهرى ، وأما ابن القطان فقال : لا يعرف حاله . وأما السلف إلى الجذاذ فيمارضه الأمر بالسلم إلى أجل معلوم فيحمل على أنه وقع في الاختصار على الجذاذ اختصار ، وأن الوقت كان في أصل العقد معينا ، وأما الشذوذ الذي أشار إليه فيندفع بالعدد ، فإن في السياق اختلافا ظاهرا ، فهو عمول على أنه **عليه السلام** برك في النخل الخلف عن والد جابر حتى وفي ما كان علي أبيه من التمر كما تقدم بيان طريقه واختلاف ألفاظه في علامات النبوة ، ثم برك أيضا في النخل المختص بجابر فيما كان عليه هو من الدين والله أعلم . **قوله** ( وكانت لجابر الأرض التي بطريق دومة ) فيه الثقات ، أو هو مدرج من كلام الراوي ، لكن يرد ويعضد الأول أن في رواية أبي نعيم في المستخرج من طريق الرمادي عن سميد بن أبي مريم شيخ البخاري فيه « وكانت لي الأرض التي بطريق دومة ، ودومة بضم الراء وسكون الواو هي البئر التي اشتراها عثمان رضي الله عنه وسجلها وهي في نفس المدينة ، وقد قيل إن دومة رجل من بني غفار كانت له البئر قبل أن يشتريها عثمان نسبت إليه ، ونقل الكرماني أن في بعض الروايات « دومة » بدال الزاء قال ولعلها دومة الجندل . قلت : وهو باطل فإن دومة الجندل لم تكن آنذاك فتحت حتى يمكن أن يكون لجابر فيها أرض ، وأيضا في الحديث أن النبي **ﷺ** مشى إلى أرض جابر وأطمعه

من رطبها ونام فيها وقام فبرك فيها حتى أوفاه ، فلو كانت بطريق دومة الجندل لاحتاج الى السفر ، لأن بين دومة الجندل وبين المدينة عشر مراحل كما بينه أبو عبيد البكري ، وقد أشار صاحب المطالع ، الى أن دومة هذه هي بئر دومة التي اشترها عثمان وسبلها وهي داخل المدينة فكان أرض جابر كانت بين المسجد النبوي ورومة . قوله ( جلست غلاما ) قال عياض : كذا للقاسبي وأبي ذر وأكثر الرواة بالميم واللام ، قال : وكان أبو مروان بن سراج يصوب هذه الرواية الا أنه يضبطها فجلست أي يسكون الدين وضم التاء على أنها مخاطبة جابر ونفسه . أي تأخرت عن القضاء ، غلاما معجمة ولام مشددة من التخلية أو مخففة من الخلو أي تأخر السلف غلاما ، قال عياض : لكن ذكر الأرض أول الحديث يدل على أن الخبر عن الأرض لا عن نفسه انتهى ، فأتى ذلك أن ضبط الرواية عند عياض بفتح السين المهملة وسكون التاء والضمير للأرض ، وبمده غلاما بنون ثم معجمة ساكنة أي تأخرت الأرض عن الاتجار من جهة النخل ، قال : ووقع للأصلي وخبست ، بجاء مهملة ثم موحدة ، وعند أبي الغيثم « غلاست » بعد الحاء المعجمة ألف أي غالت معمودها وجملها ، يقال غاس عبده إذا غانه أو تفهر عن عادة وغاس الشيء إذا تفير ، قال وهذه الرواية أثبتها . قلت : وحكى غيره « غنست » بجاء معجمة ثم نون أي تأخرت ، ووقع في رواية أبي نعيم في المستخرج ، بهذه الصورة ، فما أدري بجاء مهملة ثم موحدة أو بمهملة ثم نون ، وفي رواية الاسماعيلي غنست على غلاما وأظنها بمعجمة ثم سين مهملة ثقيلة وبعدها على بفتحتين وتشديد النحائية ، فكان الذي وقع في الأصل بصورة غلاما وكذا غلاما تصحيف من هذه اللفظة ، وهي على كتب الياء بألف ثم حرف الميم والدم عند الله . ووقع في رواية أبي ذر عن المستمل وقال محمد بن يوسف هو القريبي قال أبو جعفر محمد ابن أبي حاتم ورواق البخاري قال محمد بن اسماعيل وهو البخاري غلاما ليس عندي مقيدا أي مضبوطا ثم قال « غلاما ليس فيه شك » . قلت : وقد تقدم توجيهه ، لكن وجدته في النسخة بجم وبالحاء المعجمة أظهر . قوله ( ولم أجد ) بفتح الهمزة وكسر الجيم وتشديد الدال . قوله ( استظره ) أي استتمله ( الى قابل ) أي الى عام ثان . قوله ( فأخبر ) بضم الهمزة وكسر الموحدة وفتح الراء على الفعل المساحى المبني للمجهول ، ويحتمل أن يكون بضم الراء على صيغة المضارعة والمفاعيل جابر ، وذكره كذلك مبالغة في استحضار صورة الحال ، ووقع في رواية أبي نعيم في المستخرج ، فأخبرت . قوله ( فيقول أبا القاسم لا أنظره ) كذا فيه بخلاف أداة النداء ، قوله ( ابن عريشك ) أي المكان الذي اتخذته في البستان المستظل به وتقبل فيه ، وسيأتي الكلام عليه في آخر الحديث . قوله ( جئته بقبضة أخرى ) أي من رطب . قوله ( فقام في الرطاب في الدخلة الثانية ) أي المرة الثانية ، وفي رواية أبي نعيم « فقام فطاف ، بدل قوله في الرطاب » . قوله ( ثم قال يا جابر جند ) فعل أمر بالجاذز ( وانقض ) أي أوف . قوله ( فقال أشهد أني رسول الله ) قال ذلك ﷺ لما فيه من خرق العادة الظاهر من إيفاء الكثير من القليل الذي لم يكن يظن أنه يوفى منه البعض فضلا عن الكل فضلا عن أن تفضل فضلة فضلا عن أن يفضل قدر الذي كان عليه من الدين . قوله ( عرش وعريش بناء ، وقال ابن عباس : معروشات ما يرش من الكرم وغير ذلك ، يقال هروشا أبيتها ) ثبت هذا في رواية المستمل ، والنقل عن ابن عباس في ذلك تقدم موصولا في أول سورة الأنعام ، وفيه النقل عن غيره بأن المعروش من الكرم ما يقوم هل ساق ، وغير المدروش ما يبسط على وجه الأرض ، وقوله عرش وعريش بناء هو تفسير أبي عبيدة ، وقد تقدم نقله عنه في تفسير الأعراف ،

وقوله «عروشها أبنتها» هو تفسير قوله «غارية على عروشها» وهو تفسير أبي عبيدة أيضاً، والمراد هنا تفسير عرش جابر الذي رقد النبي ﷺ عليه، فالأكثر على أن المراد به ما يستظل به، وقيل المراد به السرير، قال ابن التين: في الحديث أنهم كانوا لا يخلون من دين لقلة الشيء إذ ذاك عندهم، وأن الاستعاذة من الدين أريد بها الكثير منه أو ما لا يحمله وفاء، ومن ثم مات النبي ﷺ ودرعه مرهونة على شهير أخذه لأهله. وفيه زيارة النبي ﷺ أصحابه ودخول البساتين والقيلولة فيها والاستئذان بظلالها، والشفاة في إنظار الواجد غير العين التي استحققت عليه ليكون أرفق به

## ٤٢ - باب أكل الجوار

٥٤٤٤ - حدثنا عمر بن حفص بن غوث بن حذثنا أبي حذثنا الأعمش قال حدثني مجاهد عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما قال «بيننا نحن عند النبي ﷺ جلوس» إذ أتني بجارية فغص، فقال النبي ﷺ: «إن من الشجر لما بركتك كبركة المسلم، فظننت أنه يعني النخلة، فأردت أن أقول هي النخلة يا رسول الله، ثم لفتفت فإذا أنا عاشر عشرة أنا أحدهم، فسكت». قال للنبي ﷺ: هي النخلة،

قوله (باب أكل الجوار) بضم الجيم وتشديد الميم، ذكر فيه حديث ابن عمر في النخلة، وقد تقدم شرحه في كتاب العلم مستوفى، وتقدم الكلام على خصوص الترجمة بأكل الجوار في كتاب البيوع

## ٤٣ - باب العجوة

٥٤٤٥ - حدثنا جمعة بن عبد الله حدثنا حمزوات أخبرنا هاشم بن هاشم أخبرنا عامر بن سعد عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ: «من تصبّح كل يوم سبع تمرات عجوة لم يضره في ذلك اليوم شيء ولا سيخر» [الحديث ٥٤٤٥ - أطرافه في: ٥٧٦٨، ٧٦٩، ٥٧٧٩]

قوله (باب العجوة) بفتح العين المهملة وسكون الجيم نوع من التمر معروف. قوله (حدثنا جمعة) بضم الجيم وسكون الميم (ابن عبد الله) أي ابن زياد بن شداد السلي أبو بكر البلخي، يقال إن اسمه يحيى وجمعة لقبه. ويقال له أيضاً أبو عاتق، كان من أئمة الرأي أولاً ثم صار من أئمة الحديث قاله ابن حبان في اللغات، ومات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، وماله في البخاري بل ولا في الكتب الستة سوى هذا الحديث، وسيأتي شرح حديث العجوة في كتاب الطب إن شاء الله تعالى. وقوله هنا «من تصبّح كل يوم سبع تمرات» وقع في نسخة الصغاني بزيادة الباء في أوله فقال «يسبح»،

## ٤٤ - باب القرآن في التمر

٥٤٤٦ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا جيلة بن محييم قال «أصابنا علم سنة مع ابن الزبير، فزفنا ثم رآ، فكان عبد الله بن عمر يمر بنا - ونحن نأكل - ويقول: لا تأكلوا، فإن النبي ﷺ لم يترك التمر» م - ج ٩ ص ٥٩

نهي عن الإقران، ثم يقول: إلا أن يستأذن الرجل أخاه. قال شعبة: الإذن من قول ابن عمر  
 قوله (باب الإقران) بكسر القاف وتقفيف الراء، أي ضم ثمرة إلى ثمرة لمن أكل مع جماعة. قوله (جيلة)  
 بفتح الجيم والموحدة الخفيفة. قوله (ابن سحيم) بهملتين مصغر كوفي تابعي ثقة ماله في البخاري عن غير ابن عمر  
 رضى الله عنهما شيء. قوله (أصابنا عام سنة) بالاضافة إلى عام فحط، وقع في رواية أبي داود الطيالسي في مسنده  
 عن شعبة وأصابنا غصاة. قوله (مع ابن الوليد) يعني عبد الله لما كان خليفة، وتقدم في المظالم من وجه آخر  
 عن شعبة بلفظ وكنا بالمدينة في بعض أهل العراق. قوله (فرزقنا تمرا) أي أعطانا في أوزاننا تمرا، وهو  
 القدر الذي يصرف لهم في كل سنة من مال الخراج وغيره بدل النقد تمرا لقلة النقد اذذاك بسبب المجاعة التي حصلت  
 قوله (ويقول لا تتقارنوا) في رواية أبي الوليد في الشركة فيقول لا تقارنوا، وكذا في أبي داود الطيالسي في مسنده.  
 قوله (عن الإقران) كذلك لاكثر الرواة وقد أوضحت في كتاب الحج أن اللغة الفصحى بغير ألف، وقد أخرجه  
 أبو داود الطيالسي بلفظ الإقران، وكذلك قال أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة، وقال عن محمد بن جعفر عن  
 شعبة الإقران، قال القرطبي: ووقع عند جميع رواة مسلم والإقران، وفي ترجمة أبي داود باب الإقران في التمر  
 وليس هذه اللفظة معروفة، وأقرن من الرباعي وقرن من الثلاث وهو الصواب. قال الفراء: قرن بين الحج  
 والعمرة ولا يقال أقرن، وإنما يقال أقرن لما قرى عليه وأطاقه، ومنه قوله تعالى (وما كنا له مقرنين) قال:  
 لكن جاء في اللغة أقرن الدم في العرق أي كثر فيحمل حل الإقران في الخبر على ذلك، فيكون معناه أنه نهي عن  
 الإكثار من أكل التمر إذا كان مع غيره، ويرجع معناه إلى الإقران المذكور. قلت: لكن يصير أهم منه. والحق  
 أن هذه اللفظة من اختلاف الرواة، وقد بين أحمد بين من رواه بلفظ أقرن وبلغظ قرن من أصحاب شعبة،  
 وكذا قال الطيالسي عن شعبة الإقران، ووقع في رواية الشيباني الإقران، وفي رواية مسمر الإقران. قوله (ثم  
 يقول إلا أن يستأذن الرجل أخاه) أي فإذا أذن له في ذلك جاز، والمراد بالآخ وفيه الذي اشترك معه في  
 ذلك التمر. قوله (قال شعبة: الإذن من قول ابن عمر) هو موصول بالسند الذي قبله، وقد أخرجه أبو  
 داود الطيالسي في مسنده عن شعبة مدرجا، وكذا تقدم في الشركة عن أبي الوليد وللاسماعيلي، وأصله لمسلم  
 كذلك عن معاذ بن معاذ، وكذا أخرجه أحمد عن يزيد بن وهب وغيرهما عن شعبة، وتابع آدم على فصل الموقوف  
 من المرفوع شبابة بن سوار عن شعبة أخرجه الخطيب من طريقه مثل ما ساقه آدم إلى قوله والإقران، قال ابن  
 عمر إلا أن يستأذن الرجل منك أخاه، وكذا قال حاصم بن علي عن شعبة دأرى الإذن من قول ابن عمر،  
 أخرجه الخطيب، وقد فصله أيضا عن شعبة سعيد بن عامر الضبي فقال في روايته، قال شعبة دأرى إلا أن يستأذن  
 أحكم أخاه، هو من قول ابن عمر، أخرجه الخطيب أيضا إلا أن سعيدا أخطأ في اسم التابعي فقال دأرى شعبة  
 عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، والمخفوظ جيلة بن سحيم، كما قال الجماعة. والحاصل أن أصحاب شعبة  
 اختلفوا فأكثرهم رواه عنه مدرجا: وطائفة منهم رويوا عنه التردد في كون هذه الزيادة مرفوعة أو موقوفة،  
 وشبابة فصل عنه، وآدم جزم عنه بأن الزيادة من قول ابن عمر، وتابعه سعيد بن عامر إلا أنه خالف في  
 التام، فلما اختلفوا على عبء وتعارض جزمه وتردده وكان الذي رويوا عنه التردد أكثر نظرنا فبينم رواه  
 فيه من تابعين فرأيناه قد ورد عن صفيان الثوري وابن إسحق الشيباني ومسمر وزيد بن أبي أنيسة، فأما الثوري

تقدمت روايته في الشركة ولفظه «نهى أن يقرن الرجل بين القرتين جميعا حتى يستأذن أصحابه» وهذا ظاهره الرفع مع احتمال الادراج. وأما رواية الشيباني فأخرجها أحمد وأبو داود بلفظ «نهى عن الإقران إلا أن تستأذن أصحابك» والقول فيها كقول في رواية الثوري، وأما رواية زيد بن أبي أنيسة فأخرجها ابن حبان في النوع الثامن والخمسين من القسم الثاني من صحيحه بلفظ «من أكل مع قوم من ثمر فلا يقرن» فان أراد أن يفعل ذلك فليست أذنتهم» فان أذنوا فليقبل» وهذا أظهر في الرفع مع احتمال الادراج أيضا. ثم نظرنا فبين رواه عن النبي ﷺ غير ابن عمر فوجدناه عن أبي هريرة وسياقه يقتضي أن الأمر بالاستئذان مرفوع، وذلك أن إسحاق في مسنده ومن طريقه ابن حبان أخرجا من طريق الشعبي عن أبي هريرة قال كنت في أصحاب الصفة فبعث البنا رسول الله ﷺ تمر محروا فكسب يننا فكنا نأكل التنتين من الجوهر، فجعل أصحابنا إذا قرن أحدهم قال لصاحبه إني قد قرنت فأقرنوا» وهذا الفعل منهم في زمن النبي ﷺ دال على أنه كان مشروعاً لهم معروفاً وقول الصحابي «كننا نفعل في زمن النبي ﷺ كذا» له حكم الرفع عند الجمهور. وأصرح منه ما أخرجه البزار من هذا الوجه ولفظه وقسم رسول الله ﷺ تمرا بين أصحابه فكان بعضهم يقرن، فنهى رسول الله ﷺ أن يقرن إلا باذن أصحابه» فالذي ترجع عندي أن لا إدراج فيه. وقد اعتمد البخاري هذه الزيادة وترجم عليها في كتاب المظالم وفي الشركة، ولا يلزم من كون ابن عمر ذكر الإذن مرة غير مرفوع أن لا يكون مستنده فيه الرفع، وقد ورد أنه استفتى في ذلك فأفتى، والمفتى قد لا ينقطع في فتواه إلى بيان المستند، فأخرج النسائي من طريق مسمر عن صلة قال «سئل ابن عمر عن قران التمر قال: لا يقرن» إلا أن تستأذن أصحابك» فبجمل على أنه لما حدث بالقصة ذكرها كلها مرفوعة، ولما استفتى أفتى بالحكم الذي حفظه على وقته. ولم يصرح حينئذ برفعه والله أعلم. وقد اختلف في حكم المسألة: قال النووي: اختلفوا في هذا الشيء هل هو على التحريم أو الكراهة؟ والصواب التفصيل، فان كان الطعام مشتركا بينهم فالقران حرام الابيضاض، ويحصل بتصريحهم أو بما يقوم مقامه من قرينة حال بحيث يندب على الظن ذلك، فان كان الطعام لغيرهم حرم وان كان لأحدهم وأذن لهم في الأكل اشترط رضاه، ويحرم إغنيده ويجوز له هو إلا أنه يستحب أن يستأذن الآكلين معه، وحسن للضيف أن لا يقرن ليساوى ضيفه، إلا إن كان الشيء كثيرا يفضل عنهم، مع أن الأدب في الأكل مطلقا ترك ما يقتضي الشره، إلا أن يكون مستعجلا يريد الإسراع لشغل آخر. وذكر الخطابي أن شرط هذا الاستئذان إنما كان في زمنهم حيث كانوا في قلة من الشيء. فأما اليوم مع اتساع المال فلا يحتاج إلى استئذان. وتعقبه النووي بأن الصواب التفصيل، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، كيف وهو غير ثابت. قلت: حديث أبي هريرة الذي قدمته يرشد إليه وهو قوي، وقصة ابن الزبير في حديث الباب كذلك. وقال ابن الأثير في النهاية: إنما وقع النهي عن القران لأن فيه شرها وذلك يردى بصاحبه، أو لأن فيه غيبنا برفيقه، وقيل إنما نهى عنه لما كانوا فيه من شدة العيش وقلة الشيء، وكانوا مع ذلك يواسون من القليل وإذا اجتمعوا ربما أضر بعضهم بعضا، وقد يكون فهم من اشتد جوعه حتى يجعله ذلك على القرن بين القرتين أو تعظيم القصة فأرشدنا إلى الاستئذان في ذلك تطييبا لنفوس الباقين، وأما قصة جبلة بن سحيم فظاهرها أنها من أجل القين ولوكون ملكهم فيه سواء، ودوى نحوه عن أبي هريرة في أصحاب الصفة انتهى. وقد أخرج ابن شاهين في التماسخ والمسخ وهو في مسند البزار، من طريق ابن بريدة عن أبيه رحمه الله «كنت نبيتم من القران في التمر، وإن

الله وسع عليهم فأفروا ، فلعل التورى أشار إلى هذا الحديث فإن في أسناده ضعفا ، قال الحازمي : حديث النبي أصح وأشهر ، إلا أن الخطب فيه يسير ، لأنه ليس من باب العبادات وإنما هو من قبيل المصالح الدنيوية فيسكتفي فيه بمثل ذلك ، وبعضه إجماع الأمة على جواز ذلك . كذا قال ، ومراده بالجواز في حال كون الشخص مالكا لذلك المأكول ولو بطريق ، إلا أن له فيه كما قرره الزورى ، والأقل يجوز أحد من العلماء أن يستأثر أحد مجال غيره بنظر إذنه ، حتى لو قامت قرينة تدل على أن الذي وضع الطعام بين الضيفان لا يرضيه استئثار بعضهم على بعض حرم الاستئثار جهرا ، وإنما تقع المسكارمة في ذلك إذا قامت قرينة الرضا . وذكر أبو موسى المديني في « ذيل الغربيين » عن عائشة وجابر استقباح القرآن لما فيه من الثروة والطمع المزرى بصاحبه . وقال مالك : ليس بمجيب أن يأكل أكثر من رفقته . ( تنبيه ) : في معنى القر الرطب وكذا الزبيب والعنب ونحوهما ، لوضوح العلة الجامعة . قال القرطبي : حل أهل الظاهر هذا النبي على التحريم ، وهو سهو منهم وجهل بمساق الحديث وبالمعنى ، وحمله الجهور على حال المشاركة في الأكل والاجتماع عليه بدليل فهم ابن عمر راويه وهو أفهم النقال وأقعد بالحال . وقد اختلف العلماء فيمن يوضع الطعام بين يديه متى يمسكه ؟ فقبل بالوضع ، وقبل بالرفع إلى فيه وقيل غير ذلك ، فلي الأول فلكم فيه سواء ، فلا يجوز أن يقرن إلا باذن الباقي ، وعلى الثاني يجوز أن يقرن ؛ لكن التفصيل الذي تقدم هو الذي تقتضيه القواعد الفقهية . نعم ما يوضع بين يدي الضيفان وكذلك الثمار في الأعراس سبيله في العرف سبيل المسكارمة لا التفاح ، لاختلاف الناس في مقدار الأكل ، وفي الاحتياج إلى تناول من الشيء ، ولو حل الأمر على تساوي المهيمن بينهم أضاق الأمر على الواضع والموضوع له ، ولما ساغ لمن لا يكفيه البير أن يتناول أكثر من نصيب من يشبهه البير ، ولما لم يتفاح الناس في ذلك وجرى عملهم على المساحة فيه عرف أن الأمر في ذلك ليس على الإطلاق في كل حالة ، والله أعلم

#### ٤ - باب القضاء

٥٤٤٧ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعيد عن أبيه قال سمعتُ عبد الله بن جعفر قال « رأيتُ النبي ﷺ يأكل الرطبَ بالقثاء »  
قوله ( باب القضاء ) يأتي شرح حديثه في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى

#### ٤٦ - باب بركة النخلة

٥٤٤٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا محمد بن طلحة عن زبيد عن مجاهد قال سمعتُ ابن عمر عن النبي ﷺ قال « من الشجر شجرة تكون مثل المسلم ، وهي النخلة »  
قوله ( باب بركة النخلة ) ذكر فيه حديث ابن عمر عثمرا وقد تقدم التنبيه عليه قريبا وأنه مر شرحه مستوفى في كتاب العلم

#### ٤٧ - باب جمع المؤمنين - أو الطعامين - بمرة

٥٤٤٩ - **عَنْ ابْنِ مَظَالٍ** أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ الرُّطَبَ بِالقِثَاءِ»

**قوله** (باب جمع اللوزين أو الطامعين مرة) أى فى حالة واحدة، ورأيت فى بعض الشروح «مرة مرة» ولم أر التكرار فى الأصول، ولعل البخارى لمح الى تضعيف حديث أنس «أن النبي ﷺ أتى باباء» أو يقبض فيه لبن وعسل فقال: أدامان فى إثناء، لا آكاه ولا أحرمه، أخرجه الطبرانى وفيه راو مجهول. **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك، وقد تقدم إخراج البخارى لهذا الحديث قبل هذا الباب سواء وكذا فيما قبله بأبواب بأعلى من هذا درجة والسبب فى ذلك أن مداره على إبراهيم بن سعد، قال الترمذى صحيح غريب لا نعرفه الا من حديثه. **قوله** (يأكل الرطب بالقثاء) وقع فى رواية الطبرانى كيفية أكله لها، فأخرج فى «الأوسط» من حديث عبد الله بن جعفر قال «رأيت فى يمين النبي ﷺ قثاء وفى شماله رطباً وهو يأكل من ذا مرة ومن ذا مرة، وفى سنده ضعف، وأخرج فيه وهو فى الطب لابى نعيم من حديث أنس وكان يأخذ الرطب بيمينه والبطيخ بيساره، فياً كل الرطب بالبطيخ، وكان أحب القثاءة اليه، وسنده ضعيف أيضاً، وأخرج النسائى بسند صحيح عن حميد عن أنس «رأيت رسول الله ﷺ يجمع بين الرطب والخربز، وهو بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وكسر الموحدة بعدها زاي نوع من البطيخ الأصفر، وقه نكير القثاء فتصفر من شدة الحر فتصير كالخربز كما شاعته كذلك بالحجاز، وفى هذا تعقب على من زعم أن المراد بالبطيخ فى الحديث الاخضر، واعتل بأن فى الأصفر حرارة كما فى الرطب، وقد ورد التعليل بأن أحدهما يطفى حرارة الآخر، والجواب عن ذلك بأن فى الأصفر بالنسبة للرطب برودة وإن كان فيه - لحلاوته - طرف حرارة، والله أعلم. وفى النسائى أيضاً بسند صحيح عن عائشة «أن النبي ﷺ أكل البطيخ بالرطب، وفى رواية له جمع بين البطيخ والرطب جميعاً، وأخرج ابن ماجه عن عائشة «أرادت أمى تعالجنى للسمة لتدخلنى على النبي ﷺ فما استقام لها ذلك حتى أكلت الرطب بالقثاء فسمنت كأحسن سمته، وللنسائى من حديثها «لما تزوجنى النبي ﷺ طالجونى بغير شئ، فأطعمونى القثاء بالتمر فسمنت عليه كأحسن السمح، وعند أبى نعيم فى الطب من وجه آخر عن عائشة «أن النبي ﷺ أمر أبوها بذلك، ولابن ماجه من حديث أبى بصير «أن النبي ﷺ كان يحب الزبد والتمر» الحديث، ولأحمد من طريق اسماعيل بن أبى خالد عن أبيه قال «دخلت على رجل وهو يتم جمع لبناً بتمر فقال: ادن، فإن رسول الله ﷺ سماهما الألبينين، وأسناد قوى، قال النووى: فى حديث الباب جواز أكل الشبثين من الناكهة وغيرها معاً وجواز أكل طامعين معاً، ويؤخذ منه جواز التوسع فى المطاعم، ولا خلاف بين العلماء فى جواز ذلك. وما نقل عن السلف من خلاف هذا محمول على الكراهة منعاً لاعتياد التوسع والترفع والاكتثار لغير مصلحة دينية. وقال القرطبي، يؤخذ منه جواز مراعاة صفات الأطعمة وطبائعها واستعمالها على الوجه اللائق بها على قاعدة الطب، لأن فى الرطب حرارة وفى القثاء برودة، فإذا أكلهما اعتدلا، وهذا أصل كبير فى المركبات من الأدوية. وترجم أبو نعيم فى الطب «باب الأشياء التى تؤكل مع الرطب ليذهب ضرره، فساق هذا الحديث، لكن لم يذكر الزيادة التى ترجم بها، وهى عند أبى داود فى حديث عائشة بلفظ «كان يأكل البطيخ بالرطب فيقول: يكسر حر هذا يبرد هذا ويرد هذا يهر هذا، والبطيخ بتقديم الطاء لغة فى البطيخ بوزنه، والمراد

به الأصفر يدلِّل ورود الحديث بلفظ الخبر بدل البطيخ ، وكان يكثر وجوده بأرض الحجاز بخلاف البطيخ  
الأخضر . ( نبيه ) : سقطت هذا الترجمة وحديثها من رواية النخعي ، ولم يذكرهما الإسماعيلي أيضا

#### ٤٨ - باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة ، والجلوس على الطعام عشرة عشرة

٥٤٥٠ - **حَدَّثَنِي الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ** حَدَّثَنَا **عَمَادُ بْنُ زَيْدٍ** عَنْ **الْجَعْدِ بْنِ عَمَانَ** عَنْ **أَنْسٍ** ، وَهْنِ **هَاشِمٍ** عَنْ **مُحَمَّدٍ** عَنْ **أَنْسٍ** ، وَهْنِ **سَنَانِ** أَبِي **رَبِيعَةَ** عَنْ **أَنْسٍ** : « أَنْ أُمَّ سُلَيْمٍ - أُمُّهُ - عَمَدَتْ إِلَى مَدَنٍ مِنْ شَعِيرِ جَشْتِهِ وَجَلَّتْ مِنْهُ خَطِيفَةٌ وَعَصَرَتْ عِصَّةً هَذَا ، ثُمَّ بَعَثَنِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَنْبِئْتُهُ - وَهُوَ فِي أَصْحَابِهِ - فَذَعَوْهُ . قَالَ : وَهْنِ مَعِيَ . رَفِئْتُ قُلْتُ : إِنَّهُ يَقُولُ وَهْنِ مَعِيَ . فَنُفِخَ إِلَيْهِ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ صَنَعْتُهُ أُمُّ سُلَيْمٍ . فَدَخَلَ ، فَخَبَّرَ بِهِ وَقَالَ : أَدْخِلْ عَلَى عَشْرَةٍ ، فَأَدْخِلُوا نَاكُلُوا حَتَّى تُشَبِّعُوا . ثُمَّ قَالَ : أَدْخِلْ عَلَى عَشْرَةٍ ، فَدَخَلُوا فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِّعُوا . ثُمَّ قَالَ أَدْخِلْ عَلَى عَشْرَةٍ . . . حَتَّى 'عَدَّ' أَرْبَعِينَ . ثُمَّ أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ قَامَ . فَجَلَّتْ أَنْظَرُ هَلْ تَقْصُصُ مِنْهَا شَيْءٌ ؟ »

قوله ( باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة ، والجلوس على الطعام عشرة عشرة ) أي إذا احتجج إلى ذلك لضيق الطعام أو مكان الجلوس عليه . قوله ( عن الجعد ابن عمان عن أنس ، وهشام عن محمد عن أنس ، وهن سنان أبو ربيعة عن أنس ) هذه الأسانيد الثلاثة لعَمَادِ بْنِ زَيْدٍ ، وهشام هو ابن حسان ، ومحمد هو ابن سيرين ، وسنان أبو ربيعة قال عياض وقع في رواية ابن السكن سنان بن أبي ربيعة وهو خطأ وإنما هو سنان أبو ربيعة وأبو ربيعة كنيته . قلت : الخطأ فيه ممن دون ابن السكن ، وسنان هو ابن ربيعة وهو أبو ربيعة وافقت كنيته اسم أبيه ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وهو مقرون بفهره ، وقد تكلم فيه ابن معين وأبو حاتم ، وقال ابن هدي : له أحاديث قليلة ، وأرجو أنه لا بأس به . قوله ( جشته ) بهم وبشين معجمة أي جعلته جشدا ، والجشيش دقيق غير ناعم . قوله ( خطيفة ) بجاء معجمة وطاء مهملة وزن عسيده ومعناه ، كذا تقدم الجزم به في علامات النبوة ، وقيل أصله أن يؤخذ ابن ويدر عليه دقيق ويطبخ ويلعبها الناس فيخطفونها بالأصابع والملاحق فسميت بذلك ، وهي فعلية بمعنى مفعولة . وقد تقدم شرح هذه القصة مستوفى في علامات النبوة ، وسياق الحديث هناك أهم مما هنا . وقوله في هذه الرواية « إنما هو شيء صنعه أم سليم » أي هو شيء قليل ، لأن الذي يتولى صنعه امرأة مجفدها لا يكون كثيرا في العادة ، وقد قدمت في علامات النبوة ، أن في بعض روايات مسلم ما يدل على أن في سياق الباب هنا اختصارا مثل قوله في رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس : فقال أبو طلحة يا رسول الله إنما أرسلت أنسا يدعوك وحدك ، ولم يكن ههنا ما يصح من أرى ، وفي رواية عمرو بن عبد الله عن أنس : فقال أبو طلحة : إنما هو قرص ، فقال : إن الله سيبارك فيه ، قال ابن بطال : الاجتماع على الطعام من أسباب البركة ، وقد روى أبو داود من حديث وحشي بن حرب رآه : اجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله يبارك لكم ، قال : وإنما أدخلهم عشرة عشرة والله أعلم لأنما كانت قصصة واحدة ولا يمكن الجماعة الكثيرة أن يقدموا



على تناولها مع قلة الطعام ، لجعلهم عشرة عشرة ليمكثوا من الأكل ولا يذبحوا ، قال : وابن في الحديث المنع عن اجتماع أكثر من عشرة على الطعام

٤٩ - باب ما يكره من الثوم والبقل . فيه ابن عمر عن النبي ﷺ

٥٤٥١ - **حديث** مسدد حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز قال « قيل لأنس : ما سمعت النبي ﷺ

يقول في الثوم ؟ فقال : من أكل فلا يقربن مسجدنا »

٥٤٥٢ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا أبو صفوان عبد الله بن سعيد أخبرنا يونس عن ابن شهاب

قال حدثني عطاء أن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما زعم عن النبي ﷺ قال « من أكل ثوماً أو بصلاً فليمتزلنا ، أو ليمتزل مسجدنا ،

قوله ( باب ما يكره من الثوم والبقل ) أى التي لها رائحة كريهة ، وهل النهى من دخول المسجد لآكلها على التعميم أو على من أكل التي منها دون الطبخ ؟ وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة . ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث . أحدها ، قوله ( فيه ابن عمر عن النبي ﷺ ) تقدم في أواخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة من رواية نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال في غزوة خيبر « من أكل من هذه الشجرة - يعنى الثوم - فلا يقربن مسجدنا ، ووقع لنا سبب هذا الحديث : فأخرج عثمان بن سعيد الدارنى في « كتاب الألعمة » من رواية أبى عمرو هو بشر ابن حرب عنه قال « جاء قوم مجلس النبي ﷺ وقد أكلوا الثوم والبصل ، فسكأنه تأذى بذلك فقال ، فذكره . ثانيها حديث أنس أورده عن مسدد ، وتقدم في الصلاة عن أبى معمر ، كلاهما عن عبد الوارث وهو ابن سعيد عن عبد العزيز هو ابن ضبيب . ثالثها حديث جابر ، وقد تقدم أيضاً هناك موصولاً ومعلقاً وفيه ذكر البقول ، ولكنه اختصره هنا . وقوله « كل فاني أناجي من لا تناجي » فيه إباحته لغيره ﷺ حيث لا يتأذى به المصلون جميعاً بين الأحاديث . واختلف في حقه هو ﷺ فقبل : كان ذلك محرماً عليه ، والأصح أنه مكروه لمعوم قوله « ولا » في جواب أحرام هو ؟ وحجة الأول أن العلة في المنع ملازمة الملك له ﷺ ، وأنه ما من ساعة إلا وملك يمكن أن يلقاه فيها . وفي هذه الأحاديث بيان جواز أكل الثوم والبصل والكراث ، إلا أن من أكلها يكره له حضور المسجد ، وقد ألحق بها الفقهاء ما في معناها من البقول الكريهة الرائحة كالفجل ، وقد ورد فيه حديث في الطبراني وقيدته عياض بمن يتجشئ منه ، وألحق به بعض الشافعية الشديد البخر ومن به جراحة تنفوخ رائحتها ، واختلف في الكراهية : فالجمهور على التنزيه ، وعن الظاهرية التحريم ، وأغرب عياض فنقل عن أهل الظاهر تحريم تناول هذه الأشياء مطلقاً لأنها تمنع حضور الجماعة ، والجماعة فرض عين ، ولكن صرح ابن حزم بالجواز ، ثم يحرم على من يتعاطى ذلك حضور المسجد ، وهو أعلم بمذهبه من غيره

٥٠ - باب الكباش ، وهو ورن الأراك

٥٤٥٣ - **حديث** سعيد بن عفير حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة قال

أخبرني جابر بن عبد الله قال : كنا مع رسول الله ﷺ بمزة الظهران فنحن الكباش فقال : عليكم بالأسود منه فإنه أطيب . فقيل : أكلت ترعى الغنم ؟ قال : نعم ، وهل من نهي إلا رعاها ؟

قوله ( باب الكباش ) بفتح الكاف وتخفيف الموحدة وبعد الالف مثله ( قوله وهو ورق الراك ) كذا وقع في رواية أبي ذر عن مشايخه وقال : كذا في الرواية ، والصواب ثمر الراك انتهى . ووقع للسنن ثمر الراك وللباقين ثمر الوجهن . ووقع عند الاسماعيل وأبي نعيم وابن بطال ورق الراك ، ونعقبه الاسماعيل فقال : إنما هو ثمر الراك وهو البربر - يعني بموحدة وزن الحبر - فإذا أسود فهو الكباش . وقال ابن بطال : الكباش ثمر الراك الفض منه ، والبربر ثمره الرطب واليابس . وقال ابن التين : قوله ورق الراك ليس بصحيح ، والذي في اللغة أنه ثمر الراك ، وقيل هو نضيجه ، فإذا كان طريا فهو موز ، وقيل عكس ذلك وأن الكباش الطري ، وقال أبو عبيد : هو ثمر الراك إذا يبس وليس له عجم . قال أبو زياد : يشبه الثين يأكله الناس والإبل والغنم ، وقال أبو عمرو هو حار كان فيه ملحا انتهى . وقال عياض : الكباش ثمر الراك وقيل نضيجه وقيل غضه ، قال شيخنا ابن الملقن : والذي رأيت من نسخ البخاري وهو ثمر الراك ، على الصواب ، كذا قال ، وقال الكرماني وقع في نسخة البخاري « وهو ورق الراك » قيل وهو خلاف اللغة . قوله ( بمر الظهران ) بتثنية الراء قبلها ميم مفتوحة والطاء معجمة بلفظ تثنية الظهر ، مكان معروف على مرحلة من مكة . قوله ( نجى ) أى يقتطف . قوله ( فإنه أطيب ) كذا وقع هنا ، وهو لغة بمعنى أطيب وهو مقولبه ، كما قالوا جذب وجذب . قوله فقيل أكلت ترعى الغنم ؟ في السؤال اختصار والتقدير : أكلت ترعى الغنم حتى عرفت أطيب الكباش ؟ لأن راعى الغنم يكسر تردده تحت الأشجار لطلب المرعى منها والاستئطال فتحبها ، وقد تقدم بيان ذلك في قصة موسى من أحداث الانبياء . وتقدم الكلام على الحكمة في رعى الانبياء الغنم في أوائل الإجارة ، وأفاد ابن التين عن الداودي أن الحكمة في اختصاصها بذلك لكونها لا تركب فلا تزهو نفس راعيها ، قال : وفيه لإباحة أكل ثمر الشجر الذي لا يملك ، قال ابن بطال كان هذا في أول الاسلام منذ عدم الأقوات ، فاذ قد أغنى الله عياده بالحنطة والحبوب الكثيرة وسعة الرزق فلا حاجة بهم إلى ثمر الراك . قلت : ان أراد بهذا السلام الإشارة إلى كراهة تناوله فليس بمسلم ، ولا يلزم من وجود ما ذكر منع ما أباح بغيره ممن ، بل كثير من أهل الورع لهم رغبة في مثل هذه المباحات أكثر من تناول ما يشتري والله أعلم . نكتة : أخرج البيهقي هذا الحديث في كتابه والدلائل ، من طريق حميد بن شريك عن يحيى بن بكير بسنده الماضى في أحداث الانبياء إلى جابر ، فذكر هذا الحديث وقال في آخره « وقال إن ذلك كان يوم بدر يوم جمعة ثلاث عشرة بقية من رمضان » قال البيهقي : رواه البخاري عن يحيى بن بكير دون التواريخ ، يعنى دون قوله « ان ذلك كان الخ » وهو كما قال ، ولعل هذه الزيادة من ابن شهاب أحد رواه

### ٥٩ - باب المضنة بعد الطعام

٥٤٤٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا مفيان سمعت يحيى بن حميد عن بشير بن ميسرة عن سويد بن عثمان قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر ، فلما كنا بالصفاة طابطام فأتى إلّا بسوق ، فأكلنا ،

قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَضَمَّ يَدَيْهِ وَمَضَى نَحْنًا »

٥٤٥٥ - قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ بُشَيْرًا يَقُولُ: « حَدَّثَنَا سُؤَيْدٌ خَرَجَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَلَمَّا كُنَّا بِالْعَبَّيَّاءِ - قَالَ يَحْيَى: وَهِيَ مِنْ خَيْبَرَ عَلَى رَوْحَةٍ - دَعَا بَطَامَ، فَمَا أَرِنِي إِلَّا بِسُوقٍ، فَلَمَّكَاهَا فَكَلَّمْنَا مِنْهُ؛ ثُمَّ دَعَا بِمَا فِي فَضْمَنْ وَمَضَى نَحْنًا مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّى بِنَا لِلْعَرَبِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ » . وَقَالَ سَفْيَانُ: كَأَنَّكَ تَسْمَعُهُ مِنْ يَحْيَى قَوْلُهُ (بَابُ الْمَضْمَنَةِ بَعْدَ الطَّعَامِ) ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ سُؤَيْدِ بْنِ النُّعْمَانِ فِي الْمَضْمَنَةِ بَعْدَ السُّوقِ، وَسَاقَهُ بِسَنَدٍ وَاحِدٍ بِلَفْظَيْنِ قَالَ فِي أَحَدِهِمَا: فَكَلَّمْنَا، وَزَادَ فِي الْآخَرِ: فَلَمَّكَاهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِإِسْنَادِهِ وَمَتْنُهُ فِي أَوَائِلِ الْأَطَاعَةِ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ هُنَاكَ، قَالَ سَمِعْتُهُ مِنْهُ عَوْدًا عَلَى يَدِهِ، وَيُحَالُ فِي آخِرِهِ هُنَا: قَالَ سَفْيَانُ: كَأَنَّكَ تَسْمَعُهُ مِنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَهُوَ عَمَلٌ عَلَى أَنْ عَلِيًّا وَهُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ سَمِعَهُ مِنْ سَفْيَانَ مَرَارًا فَرَجَعَا غَيْرَ فِي بَعْضِهَا بَعْضَ الْأَلْفَاظِ

## ٥٢ - بَابُ لَعْنِ الْأَصَابِعِ وَمَصَّهَا قَبْلَ أَنْ تُنَمَّسَحَ بِالْمُنْدِيلِ

٥٤٥٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَمَهَا أَوْ يُلْعِمَهَا »

قَوْلُهُ (بَابُ لَعْنِ الْأَصَابِعِ وَمَصَّهَا قَبْلَ أَنْ تُنَمَّسَحَ بِالْمُنْدِيلِ) كَذَا قَيَّدَهُ بِالْمُنْدِيلِ، وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ بِلَفْظٍ: « فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ بِالْمُنْدِيلِ حَتَّى يَلْعَنَ أَصَابِعَهُ » لَكِنْ حَدِيثُ جَابِرٍ الْمَذْكُورُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلْبِسُهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مُنَادِيلٌ، وَمَقْصُودُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ كَانَتْ لَهُمْ مُنَادِيلٌ لَمَسَحُوا بِهَا، فَيَحْتَمِلُ حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ هَلْ مِنْ وَجَدٍ وَلَا مَقْصُودٌ لَهُ بَلْ الْحَكْمُ كَذَلِكَ لَوْ مَسَحَ بِغَيْرِ الْمُنْدِيلِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي التَّرْجُمَةِ: « وَمَصَّهَا » فَيُشِيرُ إِلَى مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ عَنْ جَابِرٍ أَيْضًا، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ سَفْيَانَ عَنْهُ بِلَفْظٍ: « إِذَا طَعِمَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَمَصَّهَا » وَذَكَرَ الْقِفَالُ فِي دَحْاسِنِ الشَّرِيعَةِ، أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُنْدِيلِ هُنَا الْمُنْدِيلُ الْمَعْدُ لَا زَالَةَ الزُّهْمَةِ، لَا الْمُنْدِيلُ الْمَعْدُ لِلنَّسِجِ بَعْدَ الْفَسْلِ. قَوْلُهُ (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ) فِي رِوَايَةِ الْخَيْثَمِيِّ وَمِنْ طَرِيقَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: « حَدَّثَنَا عَمْرِو بْنُ دِينَارٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، قَوْلُهُ (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ مُسْلِمٍ: « سَمِعْتُ عَطَاءَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ » زَادَ ابْنُ عَمْرٍو فِي رِوَايَتِهِ عَنْ سَفْيَانَ سَمِعْتُ عَمْرَ بْنَ قَيْسٍ يَسْأَلُ عَمْرَ بْنَ دِينَارٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: « هُوَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ »، قَالَ: « فَإِنَّ عَطَاءَ حَدَّثَنَا عَنْ جَابِرٍ، قَالَ حَفْظَانَا عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَبْلَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْنَا جَابِرٌ، أ. ه. وَهَذَا إِنْ كَانَ عَمْرٌو بْنُ قَيْسٍ حَفِظَهُ احْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ عَطَاءٌ سَمِعَهُ مِنْ جَابِرٍ بَعْدَ أَنْ سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيُقَرِّبُهُ ثَبُوتُهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عَنْ مُسْلِمٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ عَطَاءٍ، وَفِي سِيَاقِهِ زِيَادَةُ لَيْسَتْ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَنِي أَوَّلُهُ « إِذَا وَقَعْتَ لَقْمَةً أَحَدُكُمْ فَلْيَمِطْ مَا كَانَتْ بِهَا مِنْ أَدْنَى وَلَا يَذْهَبْهَا لِلشَّيْطَانِ » ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ الْبَابِ، وَفِي آخِرِهِ زِيَادَةُ أَيْضًا سَأَذْكُرُهَا، فَلَعَلَّ ذَلِكَ سَبَبُ اخْتِلَافِ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ. قَوْلُهُ (إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ) زَادَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَآخَرِينَ عَنْ سَفْيَانَ وَطَعَامًا، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ جَرِيرٍ: « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ مِنَ الطَّعَامِ ». قَوْلُهُ (فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ) فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ

مالك عند مسلم كان رسول الله ﷺ يأكل بثلاث أصابع ، فإذا فرغ لقمها ، فيحتمل أن يكون أطلق على الأصابع اليد ، ويحتمل وهو الأولى أن يكون المراد باليد الكف كلها فيشمل الحكم من أكل بكفه كلها أو بأصابعه فقط أو ببعضها : وقال ابن العربي في شرح الترمذي : يدل على الأكل بالكف كلها أنه ﷺ كان يتفرق العظم وينش اللحم ، ولا يمكن ذلك عادة إلا بالكف كلها . وقال شيخنا : فيه نظر لأنه يمكن بالثلاث ، سلنا لكن هو عسك بكفه كلها لا يأكل بها ، سلنا لكن محل الضرورة لا يدل على عموم الأحوال . ويؤخذ من حديث كعب بن مالك أن السنة الأكل بثلاث أصابع وإن كان الأكل بأكثر منها جائزا ، وقد أخرج سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عن أبي زيد أنه رأى ابن عباس إذا أكل لقم أصابعه الثلاث ، قال عياض : والأكل بأكثر منها من الشره وسوء الأدب وتكبير اللقمة ، ولأنه غير مضطر إلى ذلك بلعه اللقمة وإساقها من جهاتها الثلاث ، فإن اضطر إلى ذلك لحفة الطعام وعدم تأميره بالثلاث فيدعه بالربعة أو الخامسة ، وقد أخرج سعيد بن منصور عن مرسل ابن شهاب ، أن النبي ﷺ كان إذا أكل خمس ، فيجمع بينه وبين حديث كعب باختلاف الحال . قوله ( حتى يلقمها ) بمنع أوله من الثلاث أي يلقمها هو ( أو يلقمها ) بضم أوله من الرباعي أي يلقمها غيره ، قال النووي : المراد إلقاء غيره من لا يتقدر ذلك من زوجة وولادة وغادم وولد ، وكذا من كان في معنهم كتلميذ يستند إليه يلقمها ، وكذا لو ألقمها شاة ونحوها . وقال البيهقي : إن قوله ( أو ) شك من الراوي ، ثم قال : فإن كانا جميعا محفوفين فأنما أراد أن يلقمها صغيرا أو من يعلم أنه لا يتقدر بها ، ويحتمل أن يكون أراد أن يلقن إصبعه فـه فيسكون بمعنى يلقمها ، يعني فتسكون ( أو ) للشك . قال ابن دقيق العيد : جاءت علة هذا مبينة في بعض الروايات فأنه لا يدري في أي طعامه البركة ، وقد يعال بأن مسحها قبل ذلك فيه زيادة تلويح لما يسمح به مع الاستئذان عنه بالريق ، لكن إذا صح الحديث بالتعليل لم يعدل عنه . قلت : الحديث صحيح أخرجه مسلم في آخر حديث جابر ولفظه من حديث جابر ، وإذا سقطت لقمة أحدكم فليغمطها ما أصابها من أذى وإياها كلها ، ولا يسمح يده حتى يلقمها أو يلقمها ، فأنه لا يدري في أي طعامه البركة ، زاد فيه النسائي من هذا الوجه ، ولا يرفع الصحفة حتى يلقمها أو يلقمها ، ولأحد من حديث ابن عمر نحوه بسند صحيح ، والطبراني من حديث أبي سعيد نحوه بلفظ ، فأنه لا يدري في أي طعامه ببارك له ، وإسلام نحوه من حديث أنس ومن حديث أبي هريرة أيضا ، والعلة المذكورة لا تمنع ما ذكره الشيخ ، فقد يكون الحكم عاتان فأكثر ، والتنصيص على واحدة لا يفي غيرها ، وقد أبدى عياض علة أخرى فقال : إنما أمر بذلك لئلا يتهاون بقليل الطعام . قال النووي : معنى قوله ( في أي طعامه البركة ) : أن الطعام الذي يحضر الإنسان فيه بركة لا يدري أن تلك البركة فيما أكل أو فيما بقي على أصابعه أو فيما بقي في أسفل القصعة أو في اللقمة الساقطة . فينبغي أن يحافظ على هذا كله لتحصيل البركة اهـ . وقد وقع لمسلم في رواية أبي سفيان عن جابر في أول الحديث ، أن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء من شأنه ، حتى يحضره عند طعامه ، فإذا سقطت من أحدكم اللقمة فليغمطها ما كان بها من أذى ثم ليأكلها ولا يدهنها للشيطان ، وله نحوه في حديث أنس وزاد وأمر بأن تسلك القصعة ، قال الخطابي : السلت تتبع ما بقي فيها من الطعام ، قال النووي : والمراد بالبركة ما تحصل به التغذية وتسلم عاقبة من الأذى ويقوى على الطاعة ، والعلم عند الله . وفي الحديث رد على من كره الحق الأصابع استقذارا ، نعم يحصل ذلك لو فعله في أثناء الأكل لأنه بعد أصابعه في الطعام وعليها أثر ريقه ، قال الخطابي : طاب قوم أفسد

عقلهم اترفه فوعوا أن لعق الأصابع مستفح ، كأنهم لم يعلموا أن الطعام الذي طاق بالأصابع أو الصلصة جزء من أجزاء ما أكلوه ، وإذا لم يكن سائر أجزائه مستفندا لم يكن الجزء اليسير منه مستفندا ، وليس في ذلك أكبر من مصه أصابعه بباطن شفثته . ولا يشك عاقل في أن لا بأس بذلك ، فقد يحضض الانسان فيدخل إصبعه في فيه فيدلك أسنانه وباطن فمه ثم لم يقل أحد إن ذلك فذرة أو سوء أدب . وفيه استحباب مسح اليد بعد الطعام ، قال عياض : محله فيما لم يحتاج فيه إلى الغسل مما ليس فيه غمر ولزوجة مما لا يذهب إلا بالغسل ، لما جاء في الحديث من الترغيب في غسله والحذر من تركه . كذا قال وحديث الباب يقتضي منع الغسل والمسح بغير لعق لأنه صريح في الأمر بالعق دونهما تحصيلاً للهبة ، نعم قد يمتنع الذنب إلى الغسل بعد اللعق لإزالة الرائحة ، وعليه يعمل الحديث الذي أشار إليه ، وقد أخرجه أبو داود بسند صحيح على شرط مسلم عن أبي هريرة رفعه : من بات وفي يده غمر ولم يغسله فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه ، أخرجه الترمذي دون قوله : ولم يغسله ، وفيه المحافظة على عدم إهمال شيء من فضل الله كالماكول أو المشروب وإن كان نافعاً حقيراً في الصرف . ( تسكيلة ) : وقع في حديث كعب بن عجرة عند الطبراني في « الأوسط » صفة لعق الأصابع ولفته . رأيت رسول الله ﷺ يأكل بأصابعه الثلاث : بالإبهام والى قاعها والوسطى ، ثم رأيت يلعق أصابعه الثلاث قبل أن يسحها : الوسطى ، ثم التي تليها ، ثم الإبهام ، قال شيخنا في شرح الترمذي ، كأن السرفه أن الوسطى أكثر تلويثاً لأنها أطول فبقي فيها من الطعام أكثر من غيرها ، ولأنها أطولها أول ما تنزل في الطعام ، ويحتمل أن الذي يلعق يكون يلعق كفه إلى جهة وجهه ، فإذا ابتدأ بالوسطى انتقل إلى السجاية هل جهة يمينه وكذلك الإبهام ، والله أعلم

### ٥٣ - باب المندبل

٥٤٥٧ - **عَدْنُ بْنُ إِسْحَاقَ** قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ « عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ ، قَالَ : لَا ، قَدْ كُنَّا زَمَانَ قَبْلِي ﷺ لَا نَجِدُ مِثْلَ ذَلِكَ مِنَ الطَّعَامِ إِلَّا قَلِيلاً ، فَإِذَا نَحْنُ وَجَدْنَاهُ لَمْ يَكُنْ لَنَا مَنَادِبِلُ إِلَّا أَكْفَنَّا وَمَوَاعِدُنَا وَأَقْدَامُنَا ، ثُمَّ نَصَلُّ وَلَا تَتَوَضَّأُ »

قوله ( باب المندبل ) ترجم له ابن ماجه « مسح اليد بالمندبل » . قوله ( حدثني محمد بن فليح ) أي ابن سليمان المدني . قوله ( حدثني أبي عن سعيد بن الحارث ) أي ابن أبي الملل الانصاري ، وقد أخرجه ابن ماجه من رواية ابن وهب عن محمد بن أبي يحيى عن أبيه عن سعيد ، لجزم أبو نعيم في المستخرج . بأن محمد بن أبي يحيى هو ابن فليح لأن فليحاً يكنى أبا يحيى وهو معروف بالرواية عن سعيد بن الحارث . وقال غيره : هو محمد بن أبي يحيى الأسدي والد إبراهيم شيخ الشافعي ، واسم أبي يحيى سيمان ، وكان الحامل على ذلك كون ابن وهب يروي عن فليح نفسه فاستبعد قائل ذلك أن يروي عن ابنه محمد بن فليح عنه ، ولا عجب في ذلك . والذي ترجمه عندي الأول قال لفظهما واحد . قوله ( سأله عن الوضوء مما مسّت النار ) في رواية الإسماعيلي من طريق أبي حنيفة عن فليح عن سعيد « قلت لجابر : هل على ما مسّت النار وضوء ؟ » وقد تقدم حكم المسح في الباب الذي قبله ، وحكم الوضوء مما مسّت

## ٥٤ - باب ما يقول إذا فرغ من طعامه

٥٤٥٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن ثور بن خالد بن معدان عن أبي أمامة أن النبي ﷺ كان إذا رفع مائدته قال : الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه ، غير مكين ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا .  
[ الحديث ٥٤٥٨ - طريقه في : ٥٤٥٩ ]

٥٤٥٩ - حدثنا أبو عاصم عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي أمامة أن النبي ﷺ كان إذا فرغ من طعامه - وقال سرعة : إذا رفع مائدته - قال : الحمد لله الذي كفانا وأروانا ، غير مكين ولا مكفور . وقال سرعة : لك الحمد ربنا ، غير مكين ولا مودع ولا مستغنى ربنا .

قوله ( باب ما يقول إذا فرغ من طعامه ) قال ابن بطال : انفقوا على استحباب الحمد بعد الطعام ، ووردت في ذلك أنواع ، يعني لا يتعين شيء منها . قوله ( سفيان ) هو الثوري ، وثور بن يزيد هو الشامي ، وأول اسم أبيه ياء تحتانية . وقد أورد البخاري هذا الاسناد عن ثور نازلا ثم أوردته عاليا عنه ومداره في أكثر الطرق عليه ، وقد تابعه في بعضه حاسر بن جشيب وهو بفتح الجيم وكسر الشين المأمومة وآخره موحدة وزن عظيم ، أخرجه الطبراني وابن أبي عاصم من طريقه فقال في سياقه ، وعن حاسر عن خالد قال : شهدنا صنيعا - أي ربيعة - في منزل عبد الأعلى ومعنا أبو أمامة وذكره البخاري في تاريخه من هذا الوجه فقال : عبد الأعلى بن هلال السلمي . قوله ( إذا رفع مائدته ) قد ذكره في الباب بلفظ : إذا فرغ من طعامه ، وأخرجه الاسماعيل من طريق ربيع عن ثور بلفظ : إذا رفع طعامه من بين يديه ، ووقع في رواية حاسر بن جشيب بسنده عن أبي أمامة : حدثني رسول الله ﷺ أقول عند فراغي من الطعام ورفع المائدة : الحديث ، وقد تقدم أنه ﷺ لم يأكل على خوان قط ، وقد فحروا المائدة بأنها خوان عليه طعام ، وأن بمضمهم أجلب بأن أنسا ما رأى ذلك ورآه غيره ، والمثبت مقدم على الثاني ، أو المراد بالخوان صفة مخصوصة ، والمائدة تطلق على كل ما يوضع عليه الطعام لأنها إما من ماد يمد إذا تحرك أو أطعم ، ولا يختص ذلك بصفة مخصوصة ، وقد تطلق المائدة ويراد بها نفس الطعام أو بقيته أو إنائه ، وقد نقل عن البخاري أنه قال : إذا أكل الطعام على شيء ثم رفع قيل رفعت المائدة . قوله ( الحمد لله كثيرا ) في رواية الوليد عن ثور عند ابن ماجه : الحمد لله حنا كثيرا ، قوله ( غير مكين ) بفتح الميم وسكون الكاف وكسر التاء وتشديد التحتانية ، قال ابن بطال يحتمل أن يكون من كفاة الآناء ، قالني : غير مردود عليه إنعامه . ويحتمل أن يكون من الكفاية أي أن الله غير مكين رزق عباده ، لأنه لا يكفيهم أحد غيره . وقال ابن التين : أي غير محتاج إلى أحد ، لكنه هو الذي يطعم عباده ويكفيهم ، وهذا قول الخطابي . وقال التراز : معناه أنا غير مكنت بنفسي عن كفايته . وقال الداردي : معناه لم أكتف من فضل الله ونعمته . قال ابن التين : وقول الخطابي أول لأن مفعولا بمعنى مفتعل فيه بعد وخروج عن الظاهر ، وهذا كله على أن الضمير لله ، ويحتمل أن يكون الضمير الحمد ، وقال إبراهيم الحري : الضمير للطعام ، ومكين بمعنى

مقلوب من الاكتفاء وهو القالب غير أنه لا يمكن الإناء للاستغناء عنه . وذكر ابن الجوزي عن أبي منصور الجواليقي أن الصواب غير مكافأ بالعمرة ، أي أن لعمرة الله لا تكافأ . قلت : وثبتت هذه اللفظة هكذا في حديث أبي هريرة ، لكن الذي في حديث الباب غير مكافأ بالياء ، وسلك معنى . قوله في الرواية الأخرى ( كفانا وأروانا ) هذا يؤيد حرد الضمير إلى الله تعالى لأنه تعالى هو الكافي لا المكفي ، وكفانا هو من الكفاية ، وهي أهم من الشيع والزي وغيرهما ، فأروانا على هذا من الخاص بعد العام . ووقع في رواية ابن السكن عن القبري د وأروانا ، بالمدة من الإرواء . ووقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود د الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين ، ولابن داود والترمذي من حديث أبي أيوب د الحمد لله الذي أطعم وسقى وسوغه وجعل له مخرجاً ، وأخرج النسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة ما في حديث أبي سعيد وأبي أمامة وزيادة في حديث بطول ، والنسائي من طريق عبد الرحمن بن جبير المصري أنه حدثه رجل خدّم النبي ﷺ ثمان سنين أنه كان يسمع النبي ﷺ إذا قرب إليه طعامه يقول : بسم الله ، فإذا فرغ قال : اللهم أطعمت وسقيت وأغيت وأقنيت وعديت وأحييت ، فلك الحمد على ما أعطيت ، وسنده صحيح . قوله في الرواية الأخرى ( ولا مكفور ) أي مجود فضله ولعمته ، وهذا بما يقوى أن الضمير لله تعالى . قوله ( ولا مودع ) بفتح الدال الثقيلة أي غير متروك ، ويحتمل كسرهما على أنه حال من القائل أي غير تارك . قوله ( ولا مستغنى عنه ) بفتح النون وبالتنوين . قوله ( ربنا ) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي هو ربنا ، أو على أنه مبتدأ خبره متقدم ، ويجوز النصب على المدح أو الاختصاص أو إضمار أضي ، قال ابن التين ويجوز الجر على أنه بدل عن الضمير في عنه ، وقال غيره على البدل من الاسم في قوله والحمد لله ، وقال ابن الجوزي د ربنا ، بالنصب على النداء مع حذف أداة النداء ، قال الكرماني : بحسب رفع غير أي ونصبه ووقع ربنا ونصبه ، والاختلاف في مرجع الضمير بكثير التوجهات في هذا الحديث

### ٥٥ - باب الأكل مع الخادم

٥٤٦٠ - **عمر بن حفص بن عمر** حدثنا **شعبة** عن **محمد** - هو ابن زياد - قال سمعت **أبا هريرة** عن النبي ﷺ قال : إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فإن لم يجلبه معه فليأكله أسكاً أو أكلتين ، أو لقمة أو لقتين ، فإنه ولي حره وعلاجه .

قوله ( باب الأكل مع الخادم ) أي على قصد التواضع ، والخادم يطلق على الذكر والأنثى أهم من أن يكون رقياً أو حراً ، على ما إذا كان السيد رجلاً أن يكون الخادم إذا كان أنثى ملكة أو محرمة أو ما في حكمه وبالعكس . قوله ( محمد بن زياد ) هو الجميع . قوله ( إذا أتى أحدكم ) بالنصب ( خادمه ) بالرفع . قوله ( فإن لم يجلبه معه ) في رواية مسلم فليقدمه معه فليأكل ، وفي رواية إسماعيل بن أبي خالد عن أبيه عن أبي هريرة عند أحمد والترمذي ، فليجلبه معه ، فإن لم يجلبه معه فليأكله ، وفي رواية لأحمد عن عجلان عن أبي هريرة د فادعه فإن أبي أطعمه منه ، ولابن ماجه من طريق جعفر بن ربيعة عن الأهرج عن أبي هريرة د فليقدمه فليأكل معه ، فإن لم يفعل ، وقاعل أبي وكذا أن لم يفعل يحتمل أن يكون السيد ، والمعنى إذا ترفع عن مؤاكلة غلامه ، ويحتمل أن يكون الخادم إذا أضع عن مؤاكلة سيده ، ويؤيد الاحتمال الأول أن في رواية جابر عند أحمد د أسرنا أن نضمره ، فإن كره أحدنا

أن يطعم معه فليطعمه في يده ، وإسناده حسن . **قوله** ( فليناولهُ أكلةً أو أكلتين ) يعنى الهمة أى القمة ، وأو للتقسيم بحسب حال الطعام وحال الخادم ، وقوله أو لقمة أو لقتين ، هو شك من الراوى وقد رواه الترمذى بلفظ د لقمة ، فقط وفي رواية مسلم تقييد ذلك بما إذا كان الطعام قليلا ونفذه ، فإن كان الطعام مشغوا قليلا ، وفي رواية أبى داود د يعنى قليلا فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين ، قال أبى داود : يعنى لقمة أو لقتين ، ومقتضى ذلك أن الطعام إذا كان كثيرا قلما أن يقدمه معه وإنما أن يجده على حظه منه كثيرا . **قوله** ( فانه ولي حره ) أى عند الطبخ ( وعلاجه ) أى عند تحصيل آلائه ، وقبل وضع القدر على النار ، ويؤخذ من هذا أن معنى الطباخ حامل الطعام لوجود المني فيه وهو تعاق نفسه به ، بل يؤخذ منه الاستحباب في إطلاق خادم المراء عن يعانى ذلك ، والى ذلك موسى إطلاق الترجمة ، وفي هذا لتأويل الأمر المذكور ، وإشارة الى أن لعمري حفا في لما كول فينبني صرفها باطعام صاحبها من ذلك الطعام لتسكن نفسه فيكون أ كفى لشه . قال المذهب : هذا الحديث يفسر حديث أبى ذر في الأمر بالتسوية مع الخادم في الطعام والملبس ، فانه جعل الخيار الى السيد في اجلاس الخادم معه وتركه . قلت : وليس في الأمر في قوله في حديث أبى ذر د أطعموه بما تطعمون ، لإلزام بمؤاكلة الخادم ، بل فيه أن لا يستأمر عليه بشيء . بل يشركه في كل شيء . لكن بحسب ما يدفع به شر عينه . وقد نقل ابن المنذر عن جميع أهل العلم أن الواجب إطعام الخادم من غائب القوت الذى يأكل منه مثله في تلك الليلة ، وكذلك القول في الأدم والكسوة ، وأن للسيد أن يستأمر بالنفيس من ذلك وإن كان الأفضل أن يشركه معه الخادم في ذلك وانه أعلم . واختلاف في حكم هذا الأمر بالاجلاس أو المناولة ، فقال الشافعى بعد أن ذكر الحديث : هذا ضئنا والله أعلم على وجهين : أولهما بمعناه أن لاجلسه معه أفضل ، فإن لم يفعل فليس بواجب ، أو يكون بالخيار بين أن يجلسه أو يناوله ، وقد يكون أمره اختيارا غير حتم له . ووجه الرافى الاحتمال الأخير ، وحمل الاول على الوجوب ، ومعناه أن الإجلال لا يتعين ، لكن إن فعله كان أفضل والا تمينت المناولة ، ويحتمل أن الواجب أحدهما لا بينه ، والثاني أن الأمر للندب مطلقا . ( تنبيه ) : في قوله في رواية مسلم د فإن كان الطعام مشغوا ، بالعين الممجمة والفاء فسرهُ بالقيل ، وأصله الماء الذى نكثر عليه الشفاء حتى يقل لإشارة الى أن محل الاجلاس أو المناولة ما إذا كان الطعام قليلا وإنما كان كذلك لأنه إذا كان كثيرا وسع السيد والخادم ، وقد تقدم أن العلة في الأمر بذلك أن تسكن نفس الخادم بذلك ، وهو حاصل مع الكثرة دون القلة ، فان القلة مظنة لا يفضل منه شيء . ويؤخذ من قوله د فإن كان مشغوا ، أن الأمر الوارد لمن طبخ بتكثير المرق ليس على سبيل الوجوب ، والله أعلم

## ٥٦ - باب . الطعامُ للشارك ، مثلُ الصائم الصابر . فيه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ

**قوله** (باب الطعام للشارك ، مثل الصائم الصابر . فيه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ) هذا الحديث من الأحاديث المعلقة التى لم تقع في هذا الكتاب موصولة ، وقد أخرجه المصنف في التاريخ والحاكم في المستدرك ، من رواية سليمان بن بلال عن محمد بن عبد الله بن أبى حرة بضم الهمة وتشديد الراء عن عمه حكيم بن أبى حرة عن سليمان الأغر عن أبى هريرة ونفذه ، ان للطعام للشارك من الأجر مثل ما للصائم الصابر ، وقد اختلف فيه على محمد فأخرجه ابن ماجه من رواية الدراودى عنه عن عمه حكيم عن سنان بن سنة الاسلى ، وقيل عن الدراودى عن موسى بن عقبة



عن محمد بن حمه عن رجل من أسلم ، لكن صرح الدراوردي في رواية أحمد بأن محمد بن أبي حرة أخبره ، فلهذا كان حمه عن موسى بن عقبة عنه ثم سمعه منه ، وقد رجح أبو زرعة رواية الدراوردي هذه ، وذكر البخاري في التاريخ من رواية وهيب بن موسى بن عقبة عن حكيم بن أبي حرة عن بعض الصحابة ، وأخرجه ابن خزيمة وابن ماجه من رواية محمد بن معن بن محمد الغفاري عن أبيه عن حنظلة بن علي الأسدي عن أبي هريرة ، وأخرجه الترمذي وابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن معن عن أبيه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وأخرجه ابن خزيمة من رواية عمر بن علي عن معن بن محمد عن سعيد المقبري قال : كنت أنا وحنظلة بن علي الأسدي بالبقيع مع أبي هريرة ، لحدثنا أبو هريرة به ، وهذا محمول على أن معن بن محمد حمه عن سعيد ثم حمه عن حنظلة ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية معتمر بن سليمان عن معمر عن سعيد المقبري به لكن في هذه الرواية انقطاع عن علي ابن حبان فقد رويناها في « مسند مسدد » عن معتمر عن معمر عن رجل من بني غفار عن المقبري ، وكذلك أخرجه عبد الرزاق في جامعه عن معمر ، وهذا الرجل هو معن بن محمد الغفاري فيما أظن لاشتهار الحديث من طريقه ، قال ابن التين : الطاعم هو الحسن الخالد في المطعم ، وقال ابن بطال : هذا من تفضل الله على عباده أن جعل للطاعم إذا شكر ربه على ما أنعم به عليه ثواب الصائم الصابر . وقال الكرماني : التشبيه هنا في أصل الثواب لافي الكمية ولا الكيفية ، والتشبيه لا يستلزم المماثلة من جميع الأوجه . وقال الطبري : ربما توم متوهم أن ثواب الشكر بقصر عن ثواب الصبر فأزيل توهمه ، أو وجه التشبه اشتراكهما في حبس النفس ، فالصابر يحبس نفسه على طاعة المنعم والشاكر يحبس نفسه على محبته له . وفي الحديث الحديث الحديث على شكر الله على جميع نعمه إذا لم يقتصر ذلك بالأكل . وفيه رفع الاختلاف المشهور في اللغة الشاكر والفقيه الصابر وأنهما سواء ، كذا قيل ، ومساق الحديث يقتضي تفضيل الفقير الصابر لأن الأصل أن المشبه به أعلى درجة من المشبه ، والتحقق عند أهل الحديث أن لا يوجب في ذلك مجواب كلي ، بل يختلف الحال باختلاف الأشخاص والأحوال . نعم عند الاستواء من كل جهة ، وفرض رفع العوارض بأسرها ، فالفقير أسلم حافية في الدار الآخرة ، ولا ينبغي أن يعدل بالسلامة شيء ، وإقاه أعلم . وسيكون لنا عودة إلى السلام على هذه المسألة في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . وقد تقدم القول فيها في أواخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة في السلام على حديث ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى »

### ٥٧ - باب الرجل يُدعى إلى طعام فيقول : وهذا مني

وقال أسيد إذا دخلت على مسلم لايتهم فكل من طعامه ، واشرب من شرابه

٥٤٦١ - حَرَّشَ هَذَا اللَّهُ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ حَدَّثَنَا الْأَمْشَرُ حَدَّثَنَا شَقِيقٌ حَدَّثَنَا أَبُو

مَسْمُودُ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ « كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُسَكِّنِي أَبَا شُعَيْبٍ ، وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ ، أَنَّى لَدَيْهِ هُوَ فِي أَهْلِهِ ، فَعَرَفَ الْجُوعُ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَذَهَبَ إِلَى غُلَامِهِ الْعَامِ فَقَالَ : اصْنَعْ لِي عَطِيمًا يَسْكُنِي خَمْسَةَ لَيْلٍ أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَمْسَ خَمْسَ . فَصَنَعَ لَهُ عَطِيمًا ، ثُمَّ أَنَا قَدَمَاهُ فَنَقِمَهُمْ رَجُلٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : يَا أَبَا شُعَيْبٍ ، إِنَّ رَجُلًا نِمْنَا ، فَإِنْ شِئْتَ أَذِنْتُ لَهُ وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ . قَالَ : لَا بَلْ ، أَذِنْتُ لَهُ ،

قوله ( باب الرجل يدعى الى طعام فيقول : وهذا معي ) ذكر فيه حديث أبي منعود في قصة الغلام اللحام ، وقد مضى شرحه مستوفى قبل أكثر من عشرين بابا ، واعترضه الاسماعيلي فقال : ترجم الباب بالطعام الشاكر ولم يذكر فيه شيئا وقال : وهذا معي ، ثم نازعه في أن القصة ليس فيها ما ذكر ، وأن الرجل تبعهم من تلقاء نفسه . قلت : أما الجواب عن الاول فسكانه سقط من روايته قول البخاري وفيه عن أبي هريرة ، وأما الثاني فأشار به البخاري الى حديث أنس في قصة الخياط الذي دعا النبي ﷺ فقال : وهذا ، يعني عائشة ، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى ، وإنما عدل البخاري عن إيراد حديث أنس هنا الى حديث أبي مسعود إشارة منه الى تباين القصةين واختلاف الحالين . قوله ( وقال أنس اذا دخلت على مسلم لا يتهم فسل من طعامه واشرب من شرابه ) وصله ابن أبي شيبة من طريق عمير الانصاري وسميت أنسا بقول مثله ، لكن قال : هل رجل لا اتهام ، وجاء نحو ذلك عن أبي هريرة مرفوعا أخرجه أحد الحاكم والطبراني من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بانفرد ، اذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فأطعمه طعاما فليأكل من طعامه ولا يسأله عنه ، قال الطبراني : تفرد به مسلم بن خالد . قلت : وفيه مقال لكن أخرج له الحاكم شاهدا من رواية ابن جحان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رواية بنحوه ، وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه موقوفا ، ومطابقة الاثر للحديث من جهة كون اللحام لم يكن منهما ، وأكل النبي ﷺ من طعامه ولم يسأله ، وعلى هذا التقييد يحمل مطلق حديث أبي هريرة ، والله أعلم

#### ٥٨ - باب إذا حضر العشاء فلا يجلس عن عشاءه

٥٤٦٢ - **حديث** أبو اليمان أخيرنا شبيب عن الزهري . وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية « أن أباه عمرو بن أمية أخبره أنه رأى رسول الله ﷺ يجزئ من كيف شاة في يده ، فدعى إلى الصلاة فأتاها والسكين التي كان يجزئ بها ، ثم قام فصلى ولم يتوضأ »

٥٤٦٣ - **حديث** مسلم بن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن أنس بن مالك رضي الله عنه « عن النبي ﷺ قال : إذا وضع للعشاء وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء » وعن أبي حنيفة عن ابن عمر عن النبي ﷺ . . نحوه

٥٤٦٤ - وعن أبي حنيفة عن ابن عمر أنه سمع مرة وهو يسمع قراءة الإمام «

٥٤٦٥ - **حديث** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ قال « إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء فابدأوا بالعشاء »

قال ومهيب بن عيسى عن سعيد بن هشام « إذا وضع للعشاء »

قوله ( باب اذا حضر العشاء فلا يجلس عن عشاءه ) قال الكرماني العشاء في الترجمة يحتمل أن يراد به ضد النداء وهو بالفتح ، ويحتمل أن يراد به صلاة العشاء وهي بالكسر ولفظ « عن عشاءه » بالفتح لا غير . قلت :

الرواية عندنا بالفتح ، وإنما في الترجمة جدول عن المضمر الى المظهر لمعنى فصد ، ويبعد الكسر أن الحديث إنما ورد في صلاة المغرب ، وقد ورد النهي عن تسميتها عشاء ، ولفظ هذه الترجمة وقع معنا في حديث أورده المصنف في الصلاة في أوائل صلاة الجماعة من طريق ابن شهاب عن أنس بلفظ : « إذا قدم العشاء فابدؤا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ، ولا تجعلوا عن عشاءكم » ، وأورده فيه من حديث ابن عمر بلفظ : « إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا يهمل حتى يفرغ منه » . قوله ( وقال الليث حدثني يونس ) أى ابن يزيد ( عن ابن شهاب ) وصله الذهبي في الزهريات عن أبي صالح عن الليث ، وأخرجه الاسماعيلي من رواية أبي حمزة عن يونس . قوله ( فألقاها ) أى القطعة اللحم التي كان أحزمها ، وقال الكرمانى : الضمير للكشف ، وأنت باعتبار أنه اكتسب التأنيث من المضاف اليه أو هو مؤنث سمعى ، قال : ودلائله على الترجمة من جهة أنه استنبط من اشتغاله عليه السلام بالأكمل وقت الصلاة . قلت : ويظهر لى أن البخارى أراد بتقديم هذا الحديث بيان أن الأمر في حديث ابن عمر وعائشة بترك المبادرة الى الصلاة قبل تناول الطعام ليس على الوجوب . قوله ( وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ) هو معطوف على السند الذى قبله ، وهو من رواية وهيب عن أيوب ، وكذا أثر ابن عمر أنه تمشى مرة وهو يسمع قراءة الإمام ، وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن سهل بن عسكر عن معلى بن أسد شيخ البخارى فيه هذا الاستاد الثانى ولفظه « إذا وضع العشاء » الحديث ، وأخرج أثر ابن عمر من طريق عبد الوارث عن أيوب ولفظه « قال تمشى ابن عمر ليلة وهو يسمع قراءة الإمام » . قوله في الطريق الاخرى من رواية عائشة ( قال وهيب ويحيى بن سعيد عن هشام ) يعنى ابن عروة ( إذا وضع العشاء ) يعنى أن هذين روياه عن هشام بلفظ : « إذا وضع » بدل « إذا حضر » ، وهى التي وصلها في الباب من رواية سفيان وهو الثوري عن هشام ، فأما رواية وهيب فوصلها الاسماعيلي من رواية يحيى بن حسان ومعلى بن أسد قالوا حدثنا وهيب بلفظه « إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء » ، وأما رواية يحيى بن سعيد وهو القطان فوصلها أحمد عنه بهذا اللفظ أيضا ، وقد أخرجه المصنف بلفظ « إذا حضر » وفي بعض الروايات عنه « وضع » وأخرجه الاسماعيلي من رواية حمزة بن علي الفلاس عن يحيى بن سعيد بلفظ « إذا أقيمت الصلاة وقرب العشاء فكلوا ثم صلوا » وذكر الاسماعيلي أن أكثر أصحاب هشام روه عنه بلفظ « إذا وضع » وأن بعضهم قال « إذا حضر » وجاء عن شعبة وضع وحضر ، وقال ابن اسحق « إذا قدم » . قلت : قدم وقرب ووضع متقاربات المعنى ، فيحمل حضر عليها ، وإن كان معناها في الأصل أهم ، والله أعلم

### ٥٩ - باب قول الله تعالى ﴿ فَإِذَا طُمِئِنْتُمْ فَأَنْشُرُوا ﴾

٥٤٦٦ - **حدثني** عبد الله بن محمد حدثنا يعقوب بن إبراهيم **حدثني** أبي عن صالح عن ابن شهاب « أن أنسا قال : أنا أعلم الناس بالحجاب ، كان أبي بن كعب يسأني عنه ، أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسا بزَيْنَب بنت جَحْش - وكان تزوجها بالمدينة - فدعا الناس للطعام بعد ارتفاع النهار ، فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس معه رجال بعد ما قام القوم ، حتى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ففى « وَكَيْتَ » معه ، حتى بلغ « بَابِ حُجْرَةِ عائشة » ثم

٢ - ج ٧ ٥٩ - فتح الباري

ظانهم خرّجوا، فرجّع فرجعتُ معه، فاذا هم جُلوسٌ مكّاتهم، فرجّع ورجعتُ معه الثانية حتى ابلغ باب حُجرة عائشة، فرجّع ورجعتُ معه فاذا هم قد قاموا، ففَرَبَ يَيني وبينه سِرّاً. وأُزيلَ الحجاب،

قوله (باب قول الله تعالى: فاذا طعمتم فانقشروا) ذكر فيه حديث أنس في قصة زينب بنت جحش والبناء عليها ونزول آية الحجاب وقوله: أصبح رسول الله ﷺ عروساً بزينب، العروس نعت يستوى فيه الرجل والمرأة والمرس مدة بناء الرجل بالمرأة وأصله اللزوم، وقد تقدم بيان الاختلاف في الأمر بالانتشار بعد صلاة الجمعة في أول الميع في قوله تعالى (فاذا قضيت الصلاة فانقشروا في الأرض) وأما الانتشار هنا بعد الأكل فالمراد به التوجه من مكان الطعام لتخفيف عن صاحب المنزل كما هو مقتضى الآية، وقد مر مستوفى في تفسير سورة الاحزاب (عائشة): اشتمل كتاب الأاطعمة من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وإثنى عشر حديثاً، المعلق منها أربعة عشر طريقاً والباقي موصول، المكرر منه فيه وفيما مضى تسعون حديثاً والخاص اثنا عشر وعشرون حديثاً، وافته مسلم على تخرجهما سوى حديث أبي هريرة في استقرائه عمر الآية، وحديث أنس: ما رأى شاة سميها، وحديث أبي جعفر: لا آكل متكثراً، وحديث سهل: ما رأى النقي، وحديث جابر في وقاه دينه لما تقرر أنها قصة له غير قصته في وقاه دين أبيه، وحديث أنس: اذا حضر الطعام والصلاة، وحديث جابر في المناديل، وحديث أبي أمامة في الدعا بعد الأكل، وحديث أبي هريرة في الطاعم الشاكر. وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة آثار. وافته أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧١- كتاب الحقيقة

(بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الحقيقة) بفتح العين المهملة، وهو اسم لما يذبح عن المولود. واختلف في اشتقاقها، فقال أبو عبيد والأصمعي: أصلها الشعر الذي يخرج من رأس المولود، وتبعه الزمخشري وغيره. وسميت القاة التي تذب عن هذه في تلك الحالة حقيقة لأنه يخلق منه ذلك الشعر عند الذبح. وعن أحمد أنها مأخوذة من العنق وهو الشق والقطع، ورجحه ابن عبد البر وطائفة. قال الخطابي: الحقيقة اسم القاة المذبوسة عن الولد، سميت بذلك لأنها تمنع مذبأبها أي تنق وتقطع. قال: وقيل هي الشعر الذي يخلق. وقال ابن فارس: الشاة التي تذب عن الشعر كل منهما يسمى حقيقة، يقال عن يعن اذا حلق عن ابنه حقيقته وذبح للساكنين شاة. وقال القزاز: أصل العنق الشق، فكأنها قيل لها حقيقة بمعنى مقنونة، وسمى شعر المولود حقيقة باسم ما ينع عنه، وقيل باسم المكان الذي انق منه فيه، وكل مولود من البهائم فشمه حقيقة، فاذا سقط وبر البعير ذهب عنه. ويقال: أحقت الحامل بنت حقيقة ولداً في بطنها. قلت: وما ورد في تسمية القاة حقيقة ما أخرجه البزار من طريق عطاء عن ابن عباس رفعه، واللام حقيقتان والجارية حقيقة، قال: لا نعلم بهذا اللفظ الا بهذا الاسناد. ووقع في هذه أحاديث: من الغلام شاتان ومن الجارية شاة.

## ١ - باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يلق به، وتحيته

٥٤٦٧ - **حدثني** إسحاق بن نصر حدثنا أبو أسامة قال حدثني **بريد بن أبي بردة** عن **أبي موسى** رضي الله عنه قال «وُلِدَ لِي غُلَامٌ، فَأَنْتَبْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَدَعَاهُ إِبْرَاهِيمُ، فَحَنَكَهُ بِقَمْرَةٍ، وَدَعَا لَهُ بِالْبُرْكَ؛ وَدَفَعَهُ إِلَيَّ. وَكَانَ أَكْبَرَ وَلَدِي أَبِي مُوسَى»

[ الحديث ٥٤٦٧ - طرفه في : ٦١٩٨ ]

٥٤٦٨ - **عمر بن شراحيل** حدثنا يحيى عن **هشام بن أبيه** عن عائشة رضي الله عنها قالت «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِصَبِيٍّ يُحَنِّكُهُ، فَجَالَ عَلَيْهِ، فَأَنْتَبَهُ الْمَاءُ»

٥٤٦٩ - **عمر بن إسحاق** بن نصر حدثنا أبو أسامة، حدثنا **هشام بن عروة** عن **أبيه**، عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أنها سمعت **بشير بن الزبير** بمكة، قالت: فخرجت وأنا ممت، فأنت اللدينة، فنزلت قها، فولدت بقها، ثم أتيت به رسول الله ﷺ فوضه في حجره، ثم دعا بشيرة فضمها ثم قفل في فيه، فمكنا أول شئ دخل جوفه ريق رسول الله ﷺ، ثم حنكه بالتمر، ثم دعا له بفرك عليه، وكان أول مولود ولد في الإسلام. ففرحوا به فرحا شديدا، لأنهم قيل لهم: إن اليهود قد سحرتم فلا يولد لكم.

٥٤٧٠ - **حدثني** **مطر بن الفضل** حدثنا **يزيد بن هارون** أخبرنا **عبد الله بن عون** عن **أنس بن سيرين**

عن **أنس بن مالك** رضي الله عنه قال «كَانَ ابْنُ الْأَبِيِّ طَلْحَةَ يَشْتَكِي، فَخَرَجَ أَبُو طَلْحَةَ، فَفِيضُ الصَّبِيِّ. فَلَمَّا رَجَعَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: مَا قُلْتُ ابْنِي؟ قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: هُوَ اسْكَنُ مَا كَانَ. فَفَرَّبْتُ إِلَيْهِ اللَّشَاءَ فَتَمَشَّى، ثُمَّ أَصَابَ مِنْهَا، فَلَمَّا فَرَّغَ قَالَتْ: وَارِ الصَّبِيَّ. فَلَمَّا أَصْبَحَ أَبُو طَلْحَةَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ: أَعَرَسَمَ الْبَوْلُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهَا فِي لَيْلَتِهَا. فَوُلِدَتْ غُلَامًا. قَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ أَحْقَظُهُ حَقِّي فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ وَأَرْسَلَتْ مَعَهُ بِقَمْرَاتٍ، فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: أُمُّهُ شَيْءٌ؟ قَالُوا: نَعَمْ، تَمْرَاتٌ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَضَمَّهَا ثُمَّ أَخَذَ مِنْ فِيهِ لُحْمًا فِي فِي الصَّبِيِّ وَحَنَكَهُ بِوَسْمَاءِ عَهْدِ اللَّهِ»

حدثنا **محمد بن الثقي** حدثنا **ابن أبي عدي** عن **ابن عون** عن **محمد بن أنس** . . وساق الحديث

**قوله** (باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يلق به) كذا في رواية أبي زر عن **الكشميني** . وسقط لفظة **وهو**، **الجمهور**، و**اللساني** **وراه** لم يلق به، بدل **لمن لم يلق به**، ورواية **الفربري** أولى لأن قضية رواية **اللساني** تعيين التسمية غداة الولادة سواء حصلت الحقيقة عن ذلك المولود أم لا، وهذا يعارضه الأخبار الواردة في التسمية يوم السابع كما



فيه تعجيل تسمية المولود ولا ينتظر بها الى السابع . وأما ما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث الحسن بن سمرة في حديث المقيقة وتذبح عنه يوم السابع ويسمى ، فقد اختلف في هذه اللفظة هل هي ديسى ، أو ديسى ، بالدال بدل السين ؟ وسأأتى البحث في ذلك في الباب الذى يليه . وبدل على ان التسمية لا تختص بالسابع ما تقدم في الشكاح من حديث أبى أسيد أنه دأتى النبي ﷺ بأبنته حين ولد فسماه المندر ، وما أخرجه مسلم من حديث ثابت عن أنس رفعه قال د ولد لى البيلة غلام فسميته باسم أبى إبراهيم ، ثم دفعه الى أم سيف ، الحديث . قال البيهقي : تسمية المولود حين يولد أصح من الأحاديث في تسميته يوم السابع . قلت : قد ورد فيه غير ما ذكر ، ففي البراء وصحبه ابن حبان والحاكم بسند صحيح عن عائشة قالت د عن رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين يوم السابع وسامهما ، ولقرمذى من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده د أمرنى رسول الله ﷺ بتسمية المولود لسابمه ، وهذا من الأحاديث التى يتمين فيها أن الجد هو الذى يسمى لا جد عمرو الخفافى محمد بن عبد الله بن عمرو . وفي الباب عن ابن عباس قال د سبعة من السنة فى الصبي : يوم السابع يسمى ويحتمن ويمسح عنه الأذى وتغيب أذنه ويقع عنه ويحلق رأسه ويلطخ من عقيقته ويتصدق بوزن شعر رأسه ذهباً أو فضة ، أخرجه الطبرانى فى د الأوسط ، وفى سنده ضعف ، وفيه أيضاً عن ابن عمر رفعه وإذا كان يوم السابع للمولود فأمره بقراءته دما وأميطوا عنه الأذى وسموه ، وسنده حسن . الحديث الثانى ، قوله ( يعنى ) هو المظايف وهشام هو ابن عروة . قوله ( أن النبي ﷺ بصبي يحنكه ) تقدم فى العلامه من وجه آخر عن هشام بن عروة ليس فيه ذكر التحنيك ، ويثبت هناك ما قيل فى اسمه . الحديث الثالث حديث أسماء فى ولادة عبد الله بن الزبير ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى باب هجرة النبي ﷺ الى المدينة ، وبيان الاختلاف فى سنده . ووقع فى آخره هنا من الزيادة د ففرحوا به فرحاً شديداً ، لأنهم قبل لم يولد لهم اليهود بعد هجرته فلا يولد لهم ، وهذا يدل على ما قدمته أن ولادته كانت بعد استقرارهم بالمدينة ، وما وقع فى أول الحديث أنه ولدته بقباء ثم أتت به النبي ﷺ لم يرد أنها أحضرته له بقباء ، وإنما حملته من قباء الى المدينة . وقد أخرج د ابن سعد فى الطبقات ، من رواية أبى الأسود محمد بن عبد الرحمن قال د لما قدم المهاجرون المدينة أقاموا لا يولد لهم ، فقالوا : سمعنا يهود ، حتى كثرت فى ذلك القالة ، فكان أول مولود بعد الهجرة عبد الله بن الزبير ، فكبر المسلمون تكبيراً واحدة حتى ارتجت المدينة تكبيراً ، وقوله د وأنا ممت ، بكسر المشاء أى شارفت تمام الحبل ، وقوله د قل ، بمشاة ثم قال د وبرك ، بالتشديد أى دعا له بالبركة . الحديث الرابع حديث انس فى قصة ابن أبى طلحة واسمه عبد الله وهو والد إسحق ، وقد تقدم شرحه فى الجنائز وفى الوفاة . قوله ( أهرستم ) ؟ هو استفهام عنحذف الاداة والعين ساكنة ، أعرض الرجل اذا بنى بامرأته ، ويطلق أيضاً على الوطء لانه يتبع البناء غالباً ، ووقع فى رواية الأصيل د أهرستم ، ؟ ففتح العين وتشديد الراء فقال عياض : هو غلط لان التمرس النزل ، وأثبت غيره أنها لغة ، يقال أعرس وأعرس اذا دخل بأمرأته والأفصح أعرس قاله ابن اتيسى فى كتاب التحرير فى شرح مسلم له . قوله ( قال لى أبو طلحة أحفظه ) فى رواية الكشميين د أحفظيه ، والأول أولى . قوله ( حدثني محمد بن المثنى - الى ان قال - وسألت الحديث ) هذا يوم أنه يريد الحديث الذى قبله وليس كذلك لان لفظها مختلف ، ومما حديثان عند ابن عرون : أحدهما عنده عن أنس بن سيرين وهو المذكور هنا ، والثانى عنده عن محمد بن سيرين عن أنس ، وقد ساقه المصنف فى اللباس بهذا الاسناد ولفظه د ان أم سليم قالت لى : يا أنس ، انظر هذا الغلام

فلا تصيب شيئا حتى تغدو به الى النبي ﷺ ، فغدوت به فاذا هو في حائط له وعليه خيمصة وهو يدم الظهر الذي قدم عليه في الفتح، ثم وجدت في نسخة الصفاي بعد قوله وساق الحديث وقال أبو عبد الله اختلغا في أنس بن سيرين ومحمد بن سيرين أي أن ابن أبي عدي وي زيد بن هارون اختلغا في شيخ عبد الله بن عون وهذا يتعين أنهما عنده حديث اختلغت ألفاظه . وذكر المزي أن حماد بن سعد وافق ابن أبي عدي أخرجه مسلم من طريقه لكنني لم أره في كتاب مسلم سوى بل قال « عن ابن سيرين » ويؤيد رواية ابن أبي عدي أن أحد أخرج الحديث مطولا من طريق حماد عن محمد بن سيرين

## ٢ - باب إمامة الأدي عن الصبي في العقيدة

٥٤٧١ - حدثنا أبو الثعلب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سلمان بن عاصم قال « مع الثعلام عقيدة » . وقال حجاج حدثنا حماد أخبرنا أيوب وقتادة وهشام وحبيب عن ابن سيرين عن سلمان بن أبي النبي ﷺ . وقال غير واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عاصم الصبي عن النبي ﷺ . ورواه يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين عن سلمان . . . قوله [ الحديث ٥٤٧١ - طريقه في : ٥١٧٢ ]

٥٤٧٢ - وقال أصبغ أخبرني ابن وهب عن جبر بن حازم عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين حدثنا سلمان بن عاصم الصبي قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « مع الثعلام عقيدة ، فأهريقوا عنه دما ، وأميطوا عنه الأذى » . حدثني عبد الله بن أبي الأسود حدثنا قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد قال « أمرني ابن سيرين أن أسأل الحسن : ممن سمع حديث العقيدة ، فأنشأ فقال : من ثمرة بن جندب »

قوله ( باب إمامة الأدي عن الصبي في العقيدة ) الإمامة الإزالة . قوله ( عن محمد ) هو ابن سيرين . قوله ( عن سلمان بن عاصم ) هو الصبي ، وهو صحابي سكن البصرة ، ما له في البخاري غير هذا الحديث ، وقد أخرجه من هذه طرق موقوفة ومرفوعة موصولة من الطريق الأولى لكنه لم يصرح برفعه فيها ؛ ونمطنا من الطرق الأخرى صرح في طريق منها برفعه وما عداها مرفوع . قال الاسماعيل لم يخرج البخاري في الباب حديثا صحيحا على شرطه ، أما حديث حماد بن زيد يعني الذي أورده موصولا لجاء به موقوفة وليس فيه ذكر إمامة الأدي الذي ترجم به ، وأما حديث جبر بن حازم فذكره بلا خبر ، وأما حديث حماد بن سلة فليس من شرطه في الاحتجاج . قلت : أما حديث حماد بن زيد فهو المعتمد عليه عند البخاري ، لكنه أورده مختصرا ، فكانه سمعه كذلك من شيخه أبي الثعلبان ، واكتفى به كعادته في الإشارة الى ما ورده في بعض طرق الحديث الذي يورده ، وقد أخرجه أحمد بن يونس بن محمد بن حماد بن زيد ن زاد في المتن فأهريقوا عنه دما ، وأميطوا عنه الأذى ، ولم يصرح برفعه ، وأخرجه أيضا بن يونس بن محمد بن حماد بن زيد عن هشام عن محمد بن سيرين فصرح برفعه ، وأخرجه أيضا بن عبد الوهاب بن ابن هرون وسعيد بن محمد بن سيرين عن سلمان مرفوعة ، وأخرجه الاسماعيل من طريق سليمان بن حرب بن حماد



ابن زيد عن أيوب فقال فيه د رفته ، وأما حديث جرير بن حازم وقوله أنه ذكره بلا خبر ، يعني لم يقل في أول الاسناد أنبأنا أصبح بل قل د قال أصبح ، لكن أصبح من شيخ البخاري قد أكره عنه في الصحيح ، فعلى قول الأكثر هو موصول كما فرده ابن الصلاح في علوم الحديث ، وعلى قول ابن حزم هو منقطع وهذا كلام الاسماعيليين يفسر الى موافقته ، وقد زيف الناس كلام ابن حزم في ذلك ، وأما كون حماد بن سلمة على شرطه في الاحتجاج فسلم ، لكن لا يضره إيراد الاستشهاد كما دته . قوله ( وقال حجاج ) هو ابن منهل ، وحماد هو ابن سلمة ، وقد وصله الطحاوي وابن عبد البر والبيهقي من طريق اسماعيل بن إسماعيل القاضي عن حجاج بن منهل حدثنا حماد بن سلمة ، وقد أخرجه النسائي من رواية صفوان والاسماعيلي من طريق حبان بن هلال وعبد الأعلى بن حماد وإبراهيم بن الحجاج كلهم عن حماد بن سلمة فزادوا مع الأربعة الذين ذكرهم البخاري - وهم أيوب وقتادة وهشام وهو ابن حسان وحبيب وهو ابن الشهيد - يونس وهو ابن عبيد ويعني بن عتيق ، لكن ذكر بعضهم عن حماد ما لم يذكر الآخر ، وساق المتن كله على لفظ حبان ، وصرح برفعه ولفظه د في الغلام عتيقة فأهريقوا عنه الدم ، وأبسطوا عنه الأذى ، قال الاسماعيليون : وقد رواه الثوري موصولاً مجرداً ثم ساقه من طريق أبي حذيفة عن سفيان عن أيوب كذلك ، فاتفق هؤلاء على أنه من حديث سلمان بن عمار ، وغالغهم وهيب فقال د عن أيوب عن محمد بن أم دطية قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول مع الغلام ، فذكر مثله سواء ، أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من رواية حوثة بن محمد عن أبي هشام عن وهيب ، وهيب من رجال الصحيحين وأبو هشام اسمه المذيرة بن سلمة احتج به مسلم وأخرج له البخاري تعليقا ووثقه ابن المدائني والنسائي وغيرهما ، وحوثة بجاء مهمل ومثلثة وزن جوهرة بصرى يكفى أبا الأزهري احتج به ابن خزيمة في صحيحه ، وأخرج عنه من السنة ابن ماجه ، وذكر أبو علي الجبائي أن أبا داود روى عنه في كتاب بدء الوحى خارج السنن ، وذكره ابن حبان في الثقات ، فالاستناد قوى إلا أنه شاذ ، والمخفوف عن محمد بن سيرين عن سلمان بن عمار ، فلعن بعض رواته دخل عليه حديث في حديث . قوله ( وقال غير واحد عن عاصم وهشام بن حفصة بنت سيرين عن الرباب بن سلمان بن عمار الضبي عن النبي ﷺ ) قلت من الذين أبهمهم عن عاصم سفيان بن عيينة أخرجه أحمد عنه هذا الاسناد فصرح برفعه ، وذكر المتن المذكور وحديثين آخرين : أحدهما في القطر على التمر ، والثاني في الصدقة على ذى القرباة ، وأخرجه الترمذي من طريق عبد الرزاق والنسائي عن عبد الله بن محمد الزهري كلاهما عن ابن عيينة بقصة الحقيقة حسب ، وقال النسائي في روايته عن الرباب بن عمار سلمان بن عمار ، والرباب بفتح الراء وبوحدين عفيفا ما لما في البخاري غير هذا الحديث ، ومن رواه عن هشام بن حسان عبد الرزاق أخرجه أحمد عنه عن هشام بالاحاديد الثلاثة ، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق عبد الرزاق ، ومنهم عبد الله بن نمير أخرجه ابن ماجه من طريقه عن هشام ، وأخرجه أحمد أيضا عن يحيى القطان ومحمد بن جعفر كلاهما عن هشام لكن لم يذكر الرباب في إسناده ، وكذا أخرجه الدارمي عن سعيد بن عمار والحارث بن أبي أسامة عن عبد الله بن بكير السهمي كلاهما عن هشام . قوله ( ورواه يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين عن سلمان قوله ) قلت : وصله الطحاوي في بيان المشكل ، فقال د حدثنا محمد بن خزيمة حدثنا حجاج بن منهل حدثنا يزيد بن إبراهيم ب موقفاً . قوله ( وقال أصبح أخبرني ابن وهب الخ ) وصله الطحاوي عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب به قال الاسماعيليون : ذكر البخاري حديث ابن وهب بلا خبر ، وقد قال أحمد بن حنبل : حديث جرير بن حازم

كانه على الزوم أو كما قال . قلت : لفظ الأثر من أحد حدث بالوم بهر ولم يكن يحفظ ، وكذا ذكر الساجي  
 اه وهذا ما حدث به جرير بمصر ، لكن قد وافقه غيره على رفعه عن أيوب ، نعم قوله عن محمد وحدثنا سليمان بن  
 عامر ، هو الذي تفرد به ، وبالجملة فهذه الطرق يقوى بعضها بعضا ، والحديث مرفوع لا يضره رواية من وقفه .  
 قوله (مع الغلام عقيقة) تسمك بمفهومه الحسن وقناة فقلا : يعنى عن الصبي ولا يعنى عن الجارية ، وغانهم الجمهور  
 فقالوا : يعنى عن الجارية أيضا ، وحديثهم الاحاديث المصرحة بذكر الجارية ، وسأذكرها بعد هذا ، فلو ولد اثنان في  
 بطن استحب عن كل واحد عقيقة ، ذكره ابن عبد البر عن الليث وقال : لا أعلم من أحد من العلماء خلافه . قوله  
 ( فأمر بقوا عنه دما ) كذا أبيهم ما يهراق في هذا الحديث وكذا في حديث سمرة الآتى بعده ، وفسر ذلك في عدة  
 أحاديث منها حديث عائشة أخرجه الترمذى وصححه من رواية يوسف بن ماهك د انهم دخلوا على حفصة بنت  
 عبد الرحمن - أى ابن أبى بكر الصديق - فسألوها عن العقيقة ، فأخبرتهم أن النبي ﷺ أمرهم عن الغلام شاتان  
 مكافئتان ، وعن الجارية شاة ، وأخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث أم كرز أنها سألت النبي ﷺ عن العقيقة  
 فقال من الغلام شاتان وعن الجارية شاة واحدة ، ولا يضركم ذكرانا كن أو إنا ، قال الترمذى صحيح ، وأخرجه  
 أبو داود والنسائى من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وقفه أثناء حديث قال د من أحب أن ينسك عن  
 ولده فليفعل : عن الغلام شاتان مكافئتان ، وعن الجارية شاة ، قال داود بن قيس راويه عن عمرو د سألت  
 زيد بن أسلم عن قوله مكافئتان فقال : مقتضاهما تذهبان جميعا أى لا يؤخر ذبح إحداهما عن الأخرى ، وحكى أبو  
 داود عن أحمد المسكافئتان المقاربتان ، قال الخطابي : أى فى السن . وقال الزعفراني : معناه متعادلتان لما يجزى في  
 الزكاة وفى الاضحية ، وأولى من ذلك كله ما وقع في رواية سعيد بن منصور في حديث أم كرز من وجه آخر عن  
 عبيد الله بن أبى يزيد بلفظ د شاتان مثلان ، ووقع عند الطبراني في حديث آخر د قيل : ما المسكافئتان ؟ قال  
 المثلان ، وما أشار إليه زيد بن أسلم من ذبح إحداهما عقب الأخرى حسن ، ويحتمل الحمل على المعنيين معا ، وروى  
 البزار وأبو الشيخ من حديث أبى هريرة رفعه ، د ان اليهود تعق عن الغلام كبشا ولا تعق عن الجارية ، فسقوا عن  
 الغلام كبشين وعن الجارية كبشا ، وعند أحمد من حديث أسماء بنت يزيد عن النبي ﷺ د العقيقة حق عن الغلام  
 شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة ، وعن أبى سعيد نحو حديث عمرو بن شعيب أخرجه أبو الشيخ ، وتقدم حديث  
 ابن عباس أول الباب ، وهذه الاحاديث حجة للجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية ، وعن مالك هما سواء فيحق  
 عن كل واحد منهما شاة ، واحتج له بما جاء د ان النبي ﷺ عن الحسن والحسين كبشا كبشا ، أخرجه أبو داود  
 ولا حجة فيه فقد أخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ د كبشين كبشين ، وأخرج أيضا  
 من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله ، وعلى تقدير ثبوت رواية أبى داود فليس في الحديث ما يرد به  
 الاحاديث المتواردة في التنصيص على التثنية للغلام ، بل غاية أن يدل على جواز الاقتصاد ، وهو كذلك ، فان  
 العدد ليس شرطا بل مستحب . وذكر الحلبي أن الحكمة في كون الأنثى على النصف من الذكر ان المقصود استبقاء  
 النفس فأشبهت الذية ، وقواه ابن القيم بالحديث الوارد في أن من أعتق ذكرا أعتق كل عضو منه ، ومن أعتق  
 جلوبتين كذلك ، الى غير ذلك مما ورد . ويحتمل أن يكون في ذلك الوقت ما نيسر العدد . واستدل باطلاق القاء  
 والياتين على أنه لا يشترط في العقيقة ما يشترط في الاضحية ، وفيه وجهان للشافعية ، وأصحهما يشترط وهو بالقياس

لا بالخبر ، وبذكر الشاة والكبش على أنه يتعين الغنم للعقيقة ، وبه ترجم أبو الشيخ الاصهباني ونقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر ، وقال الهندنجي من الشافعية : لا نص للشافعي في ذلك ، وعندي أنه لا يجوز ههنا ، والجمهور على إجزاء الإبل والبقر أيضا ، وفيه حديث عند الطبراني وأبي الشيخ عن أنس رفته ويقع عنه من الإبل والبقر والغنم ، ونص أحمد على اشتراط كاملة ، وذكر الرافعي بحثا أنها تتأدى بالسبع كما في الاصحمة والله أعلم . **قوله** ( وأصيلوا ) أي أزيلوا وزنا ومعنى . **قوله** ( الأذى ) وقصع عند أبي داود من طريق سعيد بن أبي عروبة وابن عون عن محمد بن سيرين قال : إن لم يكن الأذى حلق الرأس فلا أدري ما هو ، وأخرج الطحاوي من طريق يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين قال : لم أجد من يخبرني عن تفسير الأذى ، اه . وقد جزم الاصمعي بأنه حلق الرأس ، وأخرجه أبو داود بسند صحيح عن الحسن كذلك ، ووقع في حديث عائشة عند الحاكم وأمر أن يماط عن رءوسهما الأذى ، ولكن لا يتعين ذلك في حلق الرأس ، فقد وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني ويماط عنه الأذى ويحلق رأسه ، فقطعه عليه ، فالأولى حمل الأذى على ما هو أعم من حلق الرأس ، ويؤيد ذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب د ويماط عنه أقذاره ، رواه أبو الشيخ . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن أبي الأسود ) هو عبد الله بن محمد بن حميد بن الأسود بن أبي الأسود - نسب لجند جمده - وربما ينسب لجند أبيه فقيل عبد الله بن الأسود معروف من شيوخ البخاري ، وشيخه قريش بن أنس بصري ثقة يكنى أبا أنس ، كان قد تغير سنة ثلاث ومائتين ، واستمر على ذلك ست سنين ، فن سمع منه قبل ذلك فسماعه صحيح ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد أخرجه الترمذي عن البخاري عن علي بن المديني عنه ، ولم أره في نسخ الجامع إلا عن عبد الله بن أبي الأسود ، فمكان له فيه شيخين . وقد توقف البرزنجي في صحة هذا الحديث من أجل اختلاط قريش ، وزعم أنه تفرد به وأنه وهم ، وكانت تبع في ذلك ما حكاه الأثرم عن أحمد أنه ضعف حديث قريش هذا وقال : ما أراه بشيء لكن وجدنا له متابعا أخرجه أبو الشيخ والبرار عن أبي هريرة كما سأذكره ، وأيضا فباع علي بن المديني وأفرانه من قريش كان قبل اختلاطه ، فلعل أحد إنما ضعفه لأنه ظن أنه إنما حدث به بعد الاختلاط . **قوله** ( حديث العقيقة ) لم يقع في البخاري بيان الحديث المذكور وكأنه اكتفى عن إيراد بثبرته ، وقد أخرجه أصحاب السنن من رواية قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ قال : الغلام مرتين بعقيقته ، تذبح عنه يوم السابع ، ويحلق رأسه ، ويسمى ، قال الترمذي : حسن صحيح ، وقد جاء مثله عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أخرجه البرار وأبو الشيخ في كتاب العقيقة من رواية إسرائيل بن عبد الله بن الخثار عنه ورجاله ثقات ، فكان ابن سيرين لما كان الحديث عنده عن أبي هريرة وبلغه أن الحسن يحدث به احتمل عنده أن يكون يرويه عن أبي هريرة أيضا وعن غيره فسأل فأخبر الحسن أنه سمعه من سمرة فتوى الحديث برواية هذين التابعين الجليلين عن الصحابيين ، ولم تقع في حديث أبي هريرة هذه السكامة الأخيرة وهي د ويسمى ، وقد اختلف فيها أصحاب قتادة فقال أكثرهم د يسمى ، بالسين ، وقال ممام عن قتادة د يدى ، بالهال . قال أبو داود : خولف ممام وهو وهم منه ولا يؤخذ به ، قال : ويسمى أصح . ثم ذكره من رواية غير قتادة بلفظ د ويسمى ، واستشكل ما قاله أبو داود بما في بقية رواية ممام عنده أنهم سألوا قتادة عن العلم كيف يصنع به فقال إذا ذبحت العقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت به أرداجها ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الحيط ثم يغسل رأسه بعد ويحلق . فيبعد مع هذا الضبط أن يقال إن مماما وهم عن

قنادة في قوله ، ويدعى ، إلا أن يقال إن أصل الحديث ، ويسمى ، وإن قنادة ذكر الدم حاكيا عما كان أهل الجاهلية يصنعونه ، ومن ثم قال ابن عبد البر : لا يَحْتَمِلُ هُما في هذا الذي انفرد به ، فإن كان حفظه فهو منسوخ اهـ . وقد رجح ابن حزم رواية همام وحمل بعض المتأخرين قوله « ويسمى » على التسمية عند الذبح ، لما أخرج ابن أبي شبة من طريق هشام عن قتادة قال « يسمى دلى العقيدة كما يسمى على الاخوية » بسم الله عقيدة فلان ، ومن طريق سعيد عن قتادة نحوه وزاد « اللهم منك ولك ، عقيدة فلان ، بسم الله والله أكبر . ثم يذبح ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : يسمى يوم يلقى عنه ثم يلقى ، وكان يقول : يطلو رأسه بالدم . وقد ورد ما يدل على النسخ في عدة أحاديث ، منها ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن عائشة قالت « كانوا في الجاهلية إذا عقروا عن الصبي خضبوا قطنة بدم العقيدة ، فاذا حللوا رأس الصبي وضعوها على رأسه ، فقال النبي ﷺ اجعلوا مكان الدم خلوقا ، زاد أبو الشيخ « ونهى أن يمس رأس المولود بدم » . وأخرج ابن ماجه من رواية أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله المزني أن النبي ﷺ قال « يلقى عن الغلام ، ولا يمس رأسه بدم ، وهذا مرسل » . فإن يزيد لا صحبة له ، وقد أخرجه البرار من هذا الوجه فقال « عن يزيد بن عبد الله المزني عن أبيه عن النبي ﷺ ، ومع ذلك فقالوا إنه مرسل ، ولأبي داود والحاكم من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال « كنا في الجاهلية ، فنذكر نحو حديث عائشة ولم يصرح برفعه . قال « فلما جاء الله بالاسلام كنا نذبح شاة ونحلق رأسه ونطبخه بزعفران ، وهذا شاهد لحديث عائشة ، ولهذا كره الجمهور التدمية . وتقل ابن حزم استحباب التدمية عن ابن عمر وعطاء ولم ينقل ابن المنذر استحبابها إلا عن الحسن وقنادة ، بل عند ابن أبي شبة بسند صحيح عن الحسن أنه كره التدمية ، وسيأتي ما يتعلق بالقسمية وآدابها في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . واختلف في معنى قوله « مرتهن بعقيدته » ، قال الخطابي : اختلف الناس في هذا ، وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد بن حنبل قال : هذا في الشفاعة ، يريد أنه إذا لم يلقى عنه فأت طافلا لم يشفع في أبيه ، وقيل معناه أن العقيدة لازمة لأبيه منها ، فشبه المولود في لزومها وعدم انفكاكها بالمرتهن في يد المرتهن ، وهذا يقوى قول من قال بالوجوب ، وقيل المعنى أنه مرهون بأذى شره ، ولذلك جاء « فأما بطاؤه الذي » اهـ والذي نقل عن أحمد قاله عطاء الخراساني أسنده عنه البيهقي ، وأخرج ابن حزم عن بريدة الأسلمي قال : إن الناس يعرضون يوم القيامة على العقيدة كما يعرضون على الصلوات الحسن ، وهذا لو ثبت لسكان قول آخر يتمسك به من قال بوجوب العقيدة ، قال ابن حزم : ومثله عن فاطمة بنت الحسين . وقوله « يذبح عنه يوم السابع » ، تمسك به من قال إن العقيدة مؤقتة باليوم السابع ، وإن من ذبح قبله لم يقع الموقع ، وإنما تفوت بعده ، وهو قول مالك . وقال أيضا : إن مات قبل السابع سقطت العقيدة . وفي رواية ابن وهب عن مالك : إن من لم يلقى عنه في السابع الأول حق عنه في السابع الثاني ، قال ابن وهب : ولا بأس أن يلقى عنه في السابع الثالث . ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن تذبح العقيدة يوم السابع ، فإن لم يتهيا فيوم الرابع عشر ، فإن لم يتهيا حق عنه يوم أحد وعشرين ولم أر هذا صريحا إلا عن أبي عبد الله البوشنجي ، ونقله صالح بن أحمد عن أبيه . وورد فيه حديث أخرجه الطبراني من رواية اسماعيل بن مسلم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ، واسماعيل ضعيف ، وذكر الطبراني أنه انفرد به . وعند الحنابلة في اعتبار الأسابيع بعد ذلك روايتان ، وعند الشافعية أن ذكر الأسابيع الاختيار لا لتمييز ، فنقل الرازي أنه يدخل رقتها بالولادة ، قال : وذكر السابع في الخبر بمعنى أن لا تؤخر عنه اختيارا ، ثم قال :

والاختيار أن لا يؤخر عن البلوغ فإن أخرت عن البلوغ سقطت عن كان يريد أن يعق عنه ، لكن إن أراد أن يعق عن نفسه فعل . وأخرج ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين قال : لو أعلم أني لم يعق عنى لعققت عن نفسي . واختاره الثعالبي . ونقل عن نص الثانبي في البويطي أنه لا يعق عن كبير ، وليس هذا نصا في منع أن يعق الشخص عن نفسه ، بل يحتمل أن يريد أن لا يعق عن غيره إذا كبر ، وكأنه أشار بذلك إلى أن الحديث الذي ورد أن النبي ﷺ عفى عن نفسه بعد النبوة لا يثبت . وهو كذلك ، فقد أخرجه البزار من رواية عبد الله بن عمر - وهو مجهول - عن قتادة عن أنس ، قال البزار : تفرد به عبد الله وهو ضعيف اهـ . وأخرجه أبو الشيخ من وجهين آخرين : أحدهما من رواية اسماعيل بن مسلم عن قتادة واسماعيل ضعيف أيضا ، وقد قال عبد الرزاق : إنهم تركوا حديث عبد الله بن عمر من أجل هذا الحديث ، فاعل اسماعيل سرقه منه . ثانيهما من رواية أبي بكر المستملي عن الهيثم بن جميل وداود بن المغيرة قالوا حدثنا عبد الله بن المغيرة عن ثمامة عن أنس ، وداود ضعيف لكن الهيثم ثقة ، وعبد الله من رجال البخاري ، فالحديث قوي الاستناد ، وقد أخرجه محمد بن عبد الملك بن أبين عن إبراهيم بن إسحق المراج عن عمرو الثناقي ، وأخرجه الطبراني في الأوسط ، عن أحمد بن مسعود كلاهما عن الهيثم بن جميل وحده به ، فلو لا ما في عبد الله بن المغيرة من المقال لكان هذا الحديث صحيحا ، لكن قد قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال النسائي : ليس بقوي ، وقال أبو داود : لا أخرج حديثه ، وقال الساجي : فيه ضعف لم يكن من أهل الحديث روى مثاكير ، وقال العقيلي : لا يتابع على أكثر حديثه ، قال ابن حبان في الثقات : ربما أخطأ ، وثقه العجلي والترمذي وغيرهما ، فهما من الشيوخ الذين إذا انفرد أحسدهم بالحديث لم يكن حجة ، وقد مضى الحافظ الضياء على ظاهر الاستناد فأخرج هذا الحديث في الأحاديث المختارة بما ليس في الصحيحين ، ويحتمل أن يقال : إن صح هذا الخبر كان من خصائصه ﷺ كما قالوا في تضعيفه عن لم يضح من أمته ، وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : من لم يعق عنه أجراته أخفيته ، وعند ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين والحسن بن مجزي عن الغلام الأحمدي عن العقيقة ، وقوله يوم السابع ، أي من يوم الولادة ، وهل يحسب يوم الولادة ؟ قال ابن عبيد البر نص مالك على أن أول السبعة اليوم الذي يلى يوم الولادة ، إلا إن ولد قبل طلوع الفجر ، وكذا نقله البويطي عن الثانبي ، ونقل الرافعي وجهين ورجح الحسين ، واختلاف ترجيح النووي . وقوله يذبح ، بالضم على البناء للجهر ، فيه أنه لا يتعين الذابح ، وعند الشافعية يتعين من تلزمه نفقة المولود ، وعن الحنابلة يتعين الأب إلا أن تعذر يموت أو امتناع ، قال الرافعي : وكان الحديث أنه ﷺ عفى عن الحسن والحسين مؤول ، قال النووي : يحتمل أن يكون أبواه حينئذ كانا مصرين أو تبرع بأبى الأب ، أو قوله عفى ، أي أمر ، أو هو من خصائصه ﷺ كما خفي عن لم يضح من أمته ، وقد هذه بعضهم من خصائصه ، ونص مالك على أنه يعق عن البقي من ماله ، ومنه الشافعية ، وقوله ويحلق رأسه ، أي جميعه لثبوت إثمى عن الفزع كما سيأتى في القباس ، وحكى الماوردي كراهة حلق رأس الجارية ، وعن بعض الحنابلة يحلق ، وفي حديث على عند الترمذي والحاكم في حديث العقيقة عن الحسن والحسين ، بإضافة حلق رأسه وأصدق بركة شعره ، قال فوزان فكان درهما أو بعض درهم ، وأخرج أحمد من حديث أبي رافع : لما ولدت فاطمة حسنا قالت : يا رسول الله ألا أعق عن ابني بدم ؟ قال : لا ولكن احلق رأسه وتصدق بوزن شعره فضة ، ففعلت ، فلما ولدت حسينا فعلت مثل ذلك ، قال شيخنا في شرح الترمذي ، يحمل على أنه ﷺ كان عفى عنه ثم استأذنته فاطمة

أن تمق هي عنه أيضا فمنها ، قلت : ويحتمل أن يكون منها اضيغ ما عندهم حينئذ فأرشدوا الى نوع من الصدقة اخف ، ثم تيسر له عن قرب ما عني به عنه ، وعلى هذا فقد يقال يختص ذلك بمن لم يعق عنه ، لكن أخرج سعيد ابن منصور من مرسل أبي جعفر الباقر صحابا دان فاطمة كانت إذا ولدت ولدا حلقت شعره وتصدق بزيته ورواه واستدل بقوله « بذبح ويحلق ويسمي » بالوارى على أنه لا يشترط الترتيب في ذلك ، وقد وقع في رواية لأبي الشيخ في حديث سمرة « بذبح يوم سابعه ثم يحلق » وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج يبدأ بالذبح قبل الحلق ، وحكى عن طاه عكه ، ونقله الروياني عن نص الشافعي ، وقال البغوي في « التهذيب » يستحب الذبح قبل الحلق ، وصححه النووي في « شرح المذهب » واه أعلم

### ٣ - باب الفرع ،

٥٤٧٣ - حدثنا عبد الله أخبرنا مَعْمَرُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَا فَرْعَ وَلَا عَتِيرَةَ ،

وَالْفَرْعُ أَوَّلُ الْبُتَّاجِ ، كَانُوا يَذْبَحُونَهُ لَطَوِغِهِمْ . وَالْعَتِيرَةُ فِي رَجَبِ

[ الحديث ٥٤٧٣ - طريقه : ٥٤٧٤ ]

قوله ( باب الفرع ) يفتح الفاء والراء بعدها مهمل ، ذكر فيه حديث أبي هريرة « لا فرع ولا عتيرة » من رواية عبد الله - وهو ابن المبارك - عن معمر حدثنا الزهري ، وفيه تفسير الفرع والعتيرة ، وظاهره الرفع . ووقع في « المحكم » أن الفرع أول نتاج الأبل والغنم ، كان أهل الجاهلية يذبحونه لأصنامهم ، والفرع ذبح كانوا إذا بلغت الأبل ما تنماه صاحبها ذبحوه ، وكذلك إذا بلغت الأبل مائة يعتر منها بعيرا كل عام ولا يأكل منه هو ولا أهل بيته ، والفرع أيضا طعام يصنع لنتاج الأبل كالحرس للولادة ، وسيأتي القول في العتيرة آخر الباب الذي يليه ، ويؤخذ من هذا مناسبة ذكر البخاري حديث الفرع مع العقيدة

### ٤ - باب العتيرة ،

٥٤٧٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنَا عَنْ سَعْدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي

هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَا فَرْعَ وَلَا عَتِيرَةَ ،

قَالَ : وَالْفَرْعُ أَوَّلُ الْبُتَّاجِ كَانَ يَذْبَحُونَهُ لَطَوِغِهِمْ . وَالْعَتِيرَةُ فِي رَجَبِ

ثم قال : ( باب العتيرة ) ، وذكر فيه الحديث بعينه من رواية سفيان وهو ابن عيينة عن الزهري ، ووقع في رواية الحميدي عن سفيان حدثنا الزهري ، وأخرجه أبو نعيم من طريقه ، وشذ ابن أبي هريرة عن سفيان عن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر أخرجه ابن ماجه وقال إنه من فرائد ابن أبي عمر . قوله ( ولا عتيرة ) يفتح المهملة وكسر المثناة بوزن عظيمة ، قال القزاز سميت عتيرة بما يفعل من الذبح وهو العتر ، فهي فعيلة بمعنى مفعولة هكذا جاء بلفظ النبي والمراد به النبي ، وقد ورد بصيغة النبي في رواية للنسائي وللإمام أبي بلفظ « نبي رسول الله

ﷺ ، ووقع في رواية لأحمد ، لأفرح ولا عتيدة في الإسلام ، . قوله ( قال والفرح ) لم يمتين هذا القائل هنا ، ووقع في رواية مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر موصولا بالتفسير بالحديث ، ولأبي داود من رواية عبيد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال ، الفرع أول النتائج ، الحديث جملة موقوفا على سعيد بن المسيب ، وقال الخطابي : أحسب التفسير فيه من قول الزهري . قلت : قد أخرج أبو فرقة في « السنن » الحديث عن عبد المجيد بن أبي داود عن معمر ، وصرح في روايته أن تفسير الفرع والعتيدة من قول الزهري والله أعلم . قوله ( أول النتائج ) في رواية السكشميني « نتائج » ، بغير ألف ولام ، وهو بكسر النون بعدها مثناة خفيفة وآخره جيم . قوله ( كان ينتج لهم ) بضم أوله وفتح ثالثه ، يقال : نتجت الناقة بضم النون وكسر المثناة إذا ولدت ، ولا يستعمل هذا الفعل إلا مكثرا وإن كان مبنيًا للفاعل . قوله ( كانوا يذبحونه لطرأغيتهم ) زاد أبو داود عن بعضهم « ثم يأكلونه ويلقي جلده على الشجرة » فيه إشارة إلى هلة النسي ، واستنبط الشافعي منه الجواز إذا كان الذبح لله جمعا بينه وبين حديث « الفرع حق » ، وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من رواية داود بن قيس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبيد الله بن عمرو ، كذا في رواية الحاكم « سئل رسول الله ﷺ عن الفرع قال : الفرع حق ، وأن تركه حتى يكون بذت مخاض أو ابن لبون فتحمل عليه في سبيل الله أو تعطيه أرملة خير من أن تذبحه يلصق لحمه ببره وتوله ناقتك » ، وللحاكم من طريق حماد بن أبي عمار عن أبي هريرة من قوله « الفرع حق » ولا تذبحها وهي تلصق في يدك ، ولكن أمكنها من اللبن حتى إذا كانت من خيار المال فأذبحها ، قال الشافعي فأما قتله البعير من طريق المزني عنه : الفرع شيء كان أهل الجاهلية يذبحونه يطلبون به البركة في أموالهم ، فكان أحدهم يذبح بكر ناقته أو شاة رجاء البركة فيما يأتي بعده ، فسألوا النبي ﷺ عن حكمها فأعلمهم أنه لا كراهة عليهم فيه ، وأمرهم استحبابا أن يتركوه حتى يحمل عليه في سبيل الله . وقوله « حتى » أي : ليس بباطل ، وهو كلام خرج على جواب السائل ، ولا مخالفة بينه وبين حديث الآخر « لا فرع ولا عتيدة » ، فإن معناه لا فرع واجب ولا عتيدة واجبة . وقال غيره معنى قوله « لا فرع ولا عتيدة » ، أي : ليس في تأكيد الاستحباب كالأضحية ، والأول أولى . وقال النووي : نص الشافعي في حرمة على أن الفرع والعتيدة مستحبان ، ويؤيده ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم وابن المنذر عن نبیشة - بنون وموحدة ومجمة - مصغر - قال « نادى رجل رسول الله ﷺ : إنا كنا نعتد عتيدة في الجاهلية في رجب ، فما تأمرنا ؟ قال : اذبحوا لله في أي شهر كان . قال : إنا كنا نفرح في الجاهلية . قال : في كل ساعة فرع تذودوه ما شئتم حتى إذا استحمل ذبحته فتصدق بلحمه ، فإن ذلك خير ، وفي رواية أبي داود عن أبي قتادة « السائمة مائة » ، ففي هذا الحديث أنه ﷺ لم يبطل الفرع والعتيدة من أصنامها ، وإنما أبطل صفة من كل منهما ، فمن الفرع كونه يذبح أول ما يولد ، ومن العتيدة خصوص الذبح في شهر رجب . وأما الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق أبي رملة عن مخنف بن محمد بن سليم قال « كننا وقوفا مع النبي ﷺ بصرى ، فسمعته يقول : يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيدة ، هل تدرون ما العتيدة ؟ هي التي يسمونها الرجبية ، فقد ضمعه الخطابي ، لكن حسنه الترمذي . وجاء من وجه آخر عن عبيد الرزاق عن مخنف بن سليم . ويمكن رده إلى ما حمل عليه حديث نبیشة . وروى النسائي وصححه الحاكم من حديث الحارث بن عمرو أنه « لقي رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، فقال نجل : يا رسول الله العتائر والفرائح ؟ قال : من شاء حر ومن شاء لم يضتر

ومن شاء فرع ومن شاء لم يفرع ، وهذا صريح في عدم الوجوب لكن لا ينفى الاستحباب ولا يثبت ، فوخـذ الاستحباب من حديث آخر . وقد أخرج أبو داود من حديث أبي العشاء عن أبيه ع أن النبي ﷺ سئل عن العتيرة لحسنها ، وأخرج أبو داود والسنائي وصححه ابن حبان من طريق وكيع بن عديس عن عمه أبي رزين العقيلي قال قلت يا رسول الله إنا كنا نذبح ذبائح في رجب ففأكل ونظم من جاءنا ، فقال : لا بأس به . قال وكيع بن عديس : فلا أدعه ، وجرم أبو عبيد بأن العتيرة تستحب ، وفي هذا تمقب على من قال : إن ابن سيرين تفرد بذلك . ونقل الطحاوي عن ابن عون أنه كان يفعله ، ومال ابن المنذر إلى هذا وقال : كانت العرب تفعلها وتفعلها بعض أهل الإسلام بالاذن ، ثم نهى عنها ، والنهي لا يكون إلا عن شيء كان يفعل . وما قال أحد أنه نهى عنها ثم أذن في فعلها ثم نقل عن العلماء تركها إلا ابن سيرين ، وكذا ذكر عياض أن الجمهور على النسخ ، وبه جرم الحازمي ، وما تقدم نقله من الشافعي يرد عليهم . وقد أخرج أبو داود والحاكم والبيهقي - واللفظ له - بسند صحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ بالفرعة في كل خمين واحدة ، قوله ( والعتيرة في رجب ) في رواية الحميدي والعتيرة الشاة تذبح عن أهل بيت في رجب ، وقال أبو عبيد : العتيرة هي الرجيبة ذبيحة كانوا يذبحونها في الجاهلية في رجب يتقربون بها لأصنامهم ، وقال غيره : العتيرة الذر كانوا يذبحونه ، من بلغ ماله كذا أن يذبح من كل عشرة منها رأسا في رجب . وذكر ابن سيده أن العتيرة أن الرجل كان يقول في الجاهلية إن بلغ إلى مائة عترة منها عتيرة ، زاد في الصحاح في رجب . ونقل أبو داود تقييدها بال عشر الأول من رجب ، ونقل النووي الاتفاق عليه ، وفيه نظر

( خاتمة ) : اشتمل كتاب العقيدة وما معه من الفرع والعتيرة على اثني عشر حديثا ، المعلق منها ثلاثة والبقية موصولة ، المتكرر منها فيه وفيها معنى ثمانية والخاص أربعة ، وافقه مسلم على تخريج حديث أنس وأبي هريرة واختص بتخريج حديث سلمان وسيرة . وفيه من الآثار قول سلمان في العقيدة ، وتفسير الفرع والعتيرة . وافته أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٢ - كتاب الذبائح والصيد

قوله ( كتاب الذبائح والصيد ) كذا للكرمة والاصلي ودرواية عن أبي ذر ، وفي أخرى له ولأبي الوقت باب ، وسقط للنسائي ، وثبت له بالجملة لاحقة ، ولأبي الوقت سابقة

١ - باب التسمية على الصيد ، وقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتُوا لِيَبْلُغْكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تِلْكَ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ، وقوله جل ذكره ﴿ أَهْلَتْ لَكُمْ بِهِمُ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُبْتَلَىٰ عَلَيْكُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي ﴾ وقال ابن عباس رضي الله عنهما : للبهود ، ما أحل وحرم . إلا ما يبتلى عليكم ، الغنزير ، بجر منكم ، يحملك . ثمان : عداوة ، المنفقة : تفتق فتموت . الموقودة : تُفرب بالخشب ، يوقدها فتموت . والمردية : تتردى من الجبل . والنطحة : تُنطح الشاة ، فما أدركته يتركه بذنه أو



بَعْنَهُ قَدْ بَحِجَّ وَكَلَّ .

٥٤٧٥ - **عمر بن أبي نعيم** حدثنا **زكرياء** عن **عاصم** عن **عدي** بن **حاتم** رضي الله عنه قال : سألت النبي ﷺ عن صيد المراض قال : ما أصاب بجدية فسكته ، وما أصاب برضه فهو وقيد . وسأته عن صيد الكلب فقال : ما أمسك عليك فسكل ، فإن أخذ الكلب ذكاة . وإن وجدت مع كلبك - أو كلابك - كلها غيره ، فخشيت أن يكون أحدهم معه - وقد قذله - فلا تأكل ، فإنما ذكرت اسم الله على كلبك ، ولم تذكره على غيره .

**قوله** ( باب التسمية على الصيد ) سقط د باب ، لكريمة والأصيل وأبي ذر ، وثبت للبايعين . والصيد في الأصل مصدر صاد يصيد صيدا ، وعومل معاملة الاسماء فأرفع على الحيوان المصاد . **قوله** وقول الله تعالى ( حرمت عليكم الميتة - إلى قوله - فلا تخشوم واخشون ) وقول الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد ) كذا في أبي ذر ، وقدم وأخر في رواية كريمة والأصيل ، وزاد بعد قوله « الصيد » : ( تناله أيديكم ورماحكم - الآية إلى قوله - هذاب إليهم ) وعند النسفي من قوله ( أحلت لكم جيفة الأنعام ) الآيتين ، وكذا في أبي الوقت لكن قال د إلى قوله : فلا تخشوم واخشون ، وفرقهما في رواية كريمة والأصيل ، **قوله** ( قال ابن عباس : العقود العمود ، ما أحل وحرم ) وصله ابن أبي حاتم أمم منه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ) : يعني بالعهد ، ما أحل الله وما حرم وما فرض وما حد في القرآن ، ولا تقربوا ولا تنكحوا . وأخرجه الطبري من هذا الوجه مفرقا ، ونقل مثله عن مجاهد والسدي وجاعة ، ونقل عن قتادة : المراد ما كان في الجاهلية من الحلف . ونقل عن غيره : هي العقود التي يتعاقدها الناس . قال : والأول أولى ، لأن الله أتبع ذلك البيان عما أحل وحرم ، قال : والعقود جمع عقد ، وأصل عقد الشيء بضمير وصله به كما يعقد الحبل بالحبل . **قوله** ( إلا ما يتلى عليكم الخنزير ) وصله أيضا ابن أبي حاتم عنه من هذا الوجه بلفظ : إلا ما يتلى عليكم يعني الميتة والدم ولحم الخنزير . **قوله** ( يجرمنكم : يحملنكم ) يعني قوله تعالى ( ولا يجرمنكم شنآن قوم ) أي لا يحملنكم بغض قوم على العدوان ، وقد وصله ابن أبي حاتم أيضا من الوجه المذكور إلى ابن عباس ، وحكي الطبري عن غيره غير ذلك لكنه راجع إلى معناه . **قوله** ( المنخنقة الخ ) وصله البيهقي بتمامه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وقال في آخره : فما أدركته من هذا يتحرك له ذنب أو تطرف له عين فأذبح وأذكر اسم الله عليه فهو حلال ، وأخرجه الطبري من هذا الوجه بلفظ : المنخنقة التي تخنق فتتموت ، والموقودة التي تضرب بالحطب حتى يوقد فتتموت ، والمتردة التي تردى من الجبل ، والنطيحة الشاة تنطح الشاة ، وما أكل السبع ما أخذ السبع ، إلا ما ذكيت إلا ما أدركتم ذكاته من هذا كله يتحرك له ذنب أو تطرف له عين فأذبح وأذكر اسم الله عليه فهو حلال ، ومن وجه آخر عن ابن عباس أنه قرأ : وأكيل السبع ، ومن طريق قتادة : كل ما ذكر غير الخنزير إذا أدركت منه عينا تطرف أو ذنبا يتحرك أو قائمة ترتكض فذكيت فقد أحل لك ، ومن طريق علي نحو قول ابن عباس ، ومن طريق قتادة : كان أهل الجاهلية يضربون الشاة بالمصاح حتى إذا ماتت أكلوها

قال : والتردية التي تتردى في البئر . قوله ( حدثنا زكريا ) هو ابن أبي زائدة ، وعاصم هو الشعبي ، وهذا الحديث كوفيون . قوله ( عن عدى بن حاتم ) هو الطائي ، في رواية الاسماعيل من طريق عيسى بن يونس عن زكريا حدثنا عاصم حدثنا عدى قال الاسماعيل ذكرته بقوله وحدثنا عاصم حدثنا عدى ، يشير إلى أن زكريا مدلس وقد علمته . قلت : وسيأتي في رواية عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي سمعت عدى بن حاتم ، وفي رواية سعيد بن مسروق ، حدثني الشعبي سمعت عدى بن حاتم وكان لنا جارا ودخيليا وريطا بالتمرين ، أخرجه مسلم ، وأبوه حاتم هو المشهور بالجلود ، وكان هو أيضا جوادا ، وكان إسلامه سنة الفتح ، وثبت هو وقومه على الإسلام ، وشهد الفتوح بالعراق ، ثم كان مع علي وعاش إلى سنة ثمان وستين . قوله ( المراض ) بكسر الميم وسكون الميملة وآخره معجمة ، قال الخليل ونبيه جماعة : سهم لا ريش له ولا فصل . وقال ابن دريد ونبيه ابن سيده : سهم طويل له أربع قذذ رفاق ، فإذا رمى به اعترض . وقال الخطابي : المراض نصل عريض له ثقل ووزانة ، وقيل عود رقيق الطرين عريض الوسط وهو المسمى بالحذافة ، وقيل خشبة ثنية آخرها عصا محدد رأسها وقد لا يحدد ؛ وقوى هذا الأخير النورى تبعها لمياض ، وقال القرطبي : انه المشهور . وقال ابن التين : المراض عصا في طرفها حديدة يرى الصائد بها الصيد ، فما أصاب بحده فهو ذكي فيؤكل ، وما أصاب بغير حده فهو وقيد . قوله ( وما أصاب بمرضه فهو وقيد ) في رواية ابن أبي السفر عن الشعبي في الباب الذي يليه ، بمرضه فقتل فله وقيد فلا تأكل ، وقيد بالقاف وآخره ذال معجمة وزن عظيم ، فمیل بمعنى مفعول ، وهو ما قتل بهما أو حجر أو ما لا حد له ، والموقوذة تقدم تفسيرها وأنها التي تضرب بالخشب حتى تموت . ووقع في رواية همام بن الحارث عن عدى الآتية بعد باب « قلت إنا نرى بالمراض قال : كل ما خرق » وهو بفتح المعجمة والواو يمدحها قاف أي نفذ ، يقال سهم خازق أي نافذ ، ويقال بالسهم الميملة بدل الواو ، وقيل الخرق - بالزاي وقيل تبدل سيننا - الخدش ولا يثبت فيه ، فان قيل بالراء فهو أن يثقبه . وحاصله أن السهم وما في معناه إذا أصاب الصيد بحده حل وكانت تلك ذكاته ، وإذا أصابه بمرضه لم يحل لانه في معنى الخشب الثقبه والحجر ونحو ذلك من المثقل ، وقوله « بمرضه » بفتح العين أي بغير طرفه المحدد ، وهو حجة للجمهور في التفصيل المذكور ، وعن الاوزاعي وغيره من فقهاء الشام حل ذلك ، وسيأتي في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . قوله ( وسأنته عن صيد الكلب فقال : ما أمسك عليك فكل ، فان أخذ الكلب ذكاة ) في رواية ابن أبي السفر ، إذا أرسلت كلبك فسميت فكل ، وفي رواية بيان بن عمرو عن الشعبي الآتية بعد أبواب « إذا أرسلت كلابك المعلقة وذكرته اسم الله فكل ما أمسكن عليك ، والمراد بالمعلقة التي إذا أفرأها صاحبها حل الصيد طلبته ، وإذا أفرأها لا تجرت وإذا أخذت الصيد حبسته حل صاحبها . وهذا الثالث يختلف في اشتراطه ، واختلف متى يعلم ذلك منها فقال البيهقي في « التهذيب » : أقله ثلاث مرات ، وعن أبي حنيفة وأحمد يكنى مرتين ، وقال الرافعي : لم يقدره المظلم لاضطراب العرف واختلاف طباع الجوارح فصار المرجع إلى العرف . ووقع في رواية مجاهد عن الشعبي عن عدى في هذا الحديث عند أبي دأود والترمذي أما الترمذي فلفظه وسأنت رسول الله ﷺ عن صيد البازي فقال : ما أمسك عليك فكل ، وأما أبو داود فلفظه « ما علمت من كلب أو باز ثم أرسلته وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك . قلت : وان قتل ؟ قال : إذا قتل ولم يأكل منه ، قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون يصيد الباز والعقور بأسا له . وفي معنى الباز الصقر والمقاب والباشق والفاهين ، وقد قهر مجاهد الجوارح في الآية

بالكلاب والطيور ، وهو قول الجمهور إلا ما روى عن ابن عمر وابن عباس من التفارقة بين صيد الكلب والطير . قوله ( إذا أرسلت كلابك المعللة فإن وجدت مع كلبك كلبا غيره ) في رواية بيان ، وإن غلطها كلاب من غيرها فلا تأكل ، وزاد في روايته بعد قوله بما أمكن عليك ، وإن قتلن ، إلا أن يأكل الكلب فاني أعاف أن يكون إنما أمسك على نفسه ، وفي رواية ابن أبي السفر ، قلت ، فإن أكل ؟ قال : فلا تأكل ، فإنه لم يمسك عليك إنما أمسك على نفسه ، وسيأتي بعد أبواب زيادة في رواية عاصم عن الشعبي في رى الصيد إذا غاب عنه ووجده بعد يوم أو أكثر . وفي الحديث اشتراط التسمية عند الصيد ، وقد وقع في حديث أبي ثعلبة كما سيأتي بعد أبواب ، وما صدت بكلبك الملم فذكرت اسم الله فكل ، وقد أجمعوا على مشروعيتهما إلا أنهم اختلفوا في كونها شرطا في حل الأكل فذهب الشافعي وطائفة - وهي رواية عن مالك - وأحد - أنها سنة ، فمن تركها عدا أو سهوا لم يقدح في حل الأكل . وذهب أحمد في الأرجح عنه وأبو ثور وطائفة إلى أنها واجبة لجمعها شرطا في حديث عدى ، ولا يقاب الأذن في الأكل عليها في حديث أبي ثعلبة ، والمعلق بالوصف يقتضي عند انتفائه عند من يقول بالمفهوم ، والشرط أقوى من الوصف ، وبما أكد القول بالوجوب بأن الأصل تحريم الميتة ، وما أذن فيه منها تراعى صفته ، فالسمي عليها وافق الوصف وغير المسمى باق على أصل التحريم . وذهب أبو حنيفة ومالك والثوري وجمهور العلماء إلى الجواز لمن تركها ساهيا لأعدا ، لكن اختلف عن المالكية : هل محرم أو تركه ؟ وعند الحنفية تحريم ، وعند الشافعية في العمدة ثلاثة أوجه : أحدها يكره الأكل ، وقيل خلاف الأولى ، وقيل يأثم بالترك ولا يحرم الأكل . والمشهور عن أحد التفارقة بين الصيد والذبيحة ، فذهب في الذبيحة إلى هذا القول الثالث ، وسيأتي حجة من لم يشترطه فيها في الذبائح مفصلة ، وفيه إباحة الاصطياد بالكلاب المعللة ، واستثنى أحد وإسحق الكلب الأسود وقال : لا يصلح الصيد به لأنه شيطان ونقل عن الحسن وإبراهيم وقتادة نحو ذلك . وفيه جواز أكل ما أمسكه الكلب بالشرط المتقدمة ولو لم يذبح لقوله ، إن أخذ الكلب ذكاة ، فلو قتل الصيد بظفره أو نابيه حل ، وكذا يشقه على أحد القولين للشافعي وهو الأرجح عندهم ، وكذا لو لم يقتله الكلب لكن حركه برة رمق ولم يبق زمن يمكن صاحبه فيه لحاقه وذبحه فله حل ، لعدم قوله ، فإن أخذ الكلب ذكاة ، وهذا في الملم ، ولو وجده حيا حياة مستقرة وأدرك ذكاته لم يحل إلا بالندكية ، فلو لم يذبحه مع الإمكان حرم ، سواء كان عدم الذبح اختيارا أو اضطرارا كعدم حضور آلة الذبح ، فإن كان الكلب غير معلم اشترط إدراك ندكيته ، فلو أدركه ميتا لم يحل . وفيه أنه لا يحل أكل ما شاركه فيه كلب آخر في اصطاده ، ومعه ما إذا استرسل بنفسه أو أرسله من ليس من أهل الذكاة ، فإن تحقق أنه أرسله من هومن أهل الذكاة حل ، ثم يظهر فإن أرسله ما فهو لها وإلا فلا كحل ، ويؤخذ ذلك من التعليل في قوله ، فإنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره ، فإنه يفهم منه أن المرسل لو سمى على الكلب لحل . ووقع في رواية بيان عن الشعبي ، وإن غلطها كلاب من غيرها فلا تأكل ، فيؤخذ منه أنه لو وجده حيا وفيه حياة مستقرة فذكاه حل ، لأن الاعتناء في الإباحة على التذكية لا على إمساك الكلب . وفيه تحريم أكل الصيد الذي أكل الكلب منه ولو كان الكلب معلما ، وقد هلل في الحديث بالحرف من أنه ، إنما أمسك على نفسه ، وهذا قول الجمهور ، وهو الأرجح من قول الشافعي ، وقال في القديم - وهو قول مالك وقتل عن بعض الصحابة - يحل ، واحتجوا بما ورد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، إن أهرابيا يقال له أبو ثعلبة قال : يا رسول الله ، إن لي كلابا مكلبة ، فأنتني في صيدها . قال : كل مما

أمسكن عليكم . قال : وإن أكل منه ؟ قال : وإن أكل منه ، أخرجه أبو داود . ولا بأس بسنده . وسلك الساس في  
الجمع بين الحديثين طرقاً : منها للقاتلين بالتحريم حل حديث أبي ثعلبة هل ما إذا قتله وخلاه ثم عاد فأكل منه ،  
ومنها الترجيع فرواية عدى في الصحيحين متفق على صحتها ، ورواية أبي ثعلبة المذكورة في غير الصحيحين تختلف في  
تضعيفها ، وأيضاً فرواية عدى صريحة مقررة بالتمليل المناسب للتحريم وهو خوف الإمساك على نفسه متأيدة بأن  
الأصل في الميتة التحريم ، فإذا شككنا في السبب المبيح رجعنا إلى الأصل وظاهر القرآن أيضاً وهو قوله تعالى ﴿ فكلوا مما  
أسكن عليكم ﴾ فإن مقتضاها أن الذي أمسكه من غير إرسال لايح ، ويتمى أيضاً بالشاهد من حديث ابن  
عباس عند أحمد ، إذا أرسلت الكلب فأكل الصيد فلا تأكل ، فأنما أمسك على نفسه . وإذا أرسلته فقتل ولم يأكل  
فكل ، فأنما أمسك على صاحبه ، وأخرجه الزوار من وجه آخر عن ابن عباس وابن أبي شبة من حديث أبي رافع  
بعنه ، ولو كان مجرد الإمساك كافياً لما احتيج إلى زيادة ﴿ عليكم ﴾ . ومنها للقاتلين بالإباحة حل حديث عدى على  
كرهية التنزيه ، وحديث أبي ثعلبة على بيان الجواز . قال بعضهم : ومناسبة ذلك أن عبداً كان موسراً فاعتبر له  
الحل على الأولى ، بخلاف أبي ثعلبة فإنه كان بكسه . ولا يخفى ضعف هذا التمسك مع التصريح بالتمليل في الحديث  
بخوف الإمساك على نفسه . وقال ابن التين : قال بعض أصحابنا هو عام فيعمل على الذي أدركه ميتاً من شدة العدو  
أو من الصدمة فأكل منه ، لأنه صار على صفة لا يتعلق بها الإرسال ولا الإمساك على صاحبه ، قال : ويحتمل أن  
يكون معنى قوله « فإن أكل فلا تأكل » أي لا يوجد منه غير مجرد الأكل دون إرسال الصائد له ، وتكون هذه الجملة  
مقطوعة عما قبلها . ولا يخفى تمسك هذا وبهده . وقال ابن القصار : مجرد إرسالنا الكلب إمساك علينا ، لأن الكلب  
لأنه لا يصح منه مزها ، وإنما يتصيد بالتعليم ، فإذا كان الاعتبار بأن يمسك علينا أو على نفسه واختلف  
الحكم في ذلك وجب أن يتبين ذلك بنية من له نية وهو مرسله ، فإذا أرسله فقد أمسك عليه وإذا لم يرسله لم يمسك  
عليه ، كذا قال ، ولا يخفى بعده أيضاً ومصادمته لسياق الحديث . وقد قال الجمهور : إن معنى قوله ﴿ أمسكن  
عليكم ﴾ صدق لكم ، وقد جعل الشارع أكله منه علامة على أنه أمسك لنفسه لا لصاحبه فلا يعدل عن ذلك ، وقد  
وقع في رواية لابن أبي شبة « أن شرب من دمه فلا تأكل فإنه لم يعلم ما علمته ، وفي هذا إشارة إلى أنه إذا شرع في  
أكله دل على أنه ليس بمعلم التعليم المشترك . وسلك بعض المالكية الترجيع فقال : هذه اللفظة ذكرها الشعبي ولم  
يذكرها همام ، وعارضها حديث أبي ثعلبة ، وهذا ترجيع مردود لما تقدم . وتمسك بعضهم بالإجماع على جواز أكله  
إذا أخذه الكلب بفيه ولم يأكله فأدرك قبل أن يأكل ، قال فلوكأن أكله منه دالاً على أنه أمسك على نفسه لكن تناوله  
بفيه وشروعه في أكله كذلك ، ولكن يشترط أن يقف الصائد حتى ينظر هل يأكل أولاً واقه أم لم . وفيه إباحة  
الاصطياد للانتفاع بالصيد للأكل والبيع وكذا اللزوم ، بشرط قصد التذكية والانتفاع ، وكرهه مالك ، وخالفه  
الجمهور . قال القيس : لا أعلم حقاً أشبه بباطل منه ، فلم يقصد الانتفاع به حرم لأنه من الفساد في الأرض  
بأنفاس نفس حيوان ، وينتقد أن يقال : يباح ، فإن لازمه وأكثر منه كره ، لأنه قد يشغله عن بعض الواجبات  
وكثير من المندوبات . وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس وفه « من سكن البادية جفا ، ومن اتبع الصيد  
فهل ، وله شاهد عن أبي هريرة عند الترمذي أيضاً وآخر عند الدارقطني في « الأفراد » من حديث البراء بن  
عازب وقال : تفرد به شريك . وفيه جواز اقتناء الكلب المعلم للصيد ، وسيأتي البحث فيه في حديث « من اقتنى

كلها ، واستدل به على جواز بيع كلب الصيد للاضافة في قوله « كلبك » ، وأجاب من منع بأنها اضافة اختصاص ، واستدل به على طهارة سؤركب الصيد دون غيره من السكلاب الإذن في الأكل من الموضع الذي أكل منه ، ولم يذكر الفضل ولو كان واجبا لبينه لأنه وقت الحاجة الى البيان . وقال بعض العلماء : يدعى عن بعض الكلب ولو كان نجسا لهذا الحديث ، وأجاب من قال بنجاسته بأن وجوب الفضل كان قد اشتهر عندهم وعلم فاستغنى عن ذكره ، وفيه نظر ، وقد يتقوى القول بالعفو لأنه بشدة الجرى يحذف ويقتضيه ما يخشى من إصابة لعابة موضع البص ، واستدل بقوله « كل ما أمسك عليك » ، بأنه لو أرسل كلبه على صيد فاصطاد غيره حل ، للعموم الذي في قوله « ما أمسك » وهذا قول الجمهور ، وقال مالك : لا يحل ، وهو رواية البويطى عن الشافعى . ( تنبيه ) : قال ابن المنبر ليس في جميع ما ذكر من الآي والاحاديث تعرض للتسمية المزجج عليها إلا آخر حديث عدى ، فكأنه عده بما لا يجعله الأدلة من التسمية ، وعند الأصوليين خلاف في الجمل إذا اقترنت به قرينة لفظية مبيضة هل يكون ذلك الدليل الجمل معها أو إلباما خاصة ؟ انتهى . وقوله « الأحاديث » يوم أن في الباب عدة أحاديث ، وليس كذلك لأنه لم يذكر فيه الاحديث عدى ، نعم ذكر فيه تفاسير ابن عباس فكأنه عندها أحاديث ، ويحتمل في التسمية المذكورة في آخر حديث عدى مردود ، وليس ذلك مراد البخارى ، وإنما جرى على عادته في الإشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذى يورده ، وقد أورد البخارى بعده بقليل من طريق ابن أبى السفر عن الشعبي « إذا أرسلت كلبك وسيت فكل » ، ومن رواية بيان عن الشعبي « إذا أرسلت كلابك المعلة وذكرت اسم الله فكل » ، فلما كان الأخذ بقيد العلم ، متفقا عليه وإن لم يذكر في الطريق الأولى كانت التسمية كذلك ، والله أعلم

### ٢ - باب صيد المراض

وقال ابن عمر في المقتولة بالبندقة : تلك الموقودة . وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وإبراهيم وعطاء والحسن وكره الحسن روى بالبندقة في القورى والأهصار ، ولا يرى به بأسا فيما سواه

٥٤٧٦ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السقر عن الشعبي قال : سمعت عدى ابن حاتم رضى الله عنه قال سألت رسول الله ﷺ عن المراض فقال : إذا أصبت بمدة فكل ، فإذا أصاب بمرضه فقتل فإنه وقيد فلا تأكل . قلت : أرسل كلبى . قال : إذا أرسلت كلبك وسيت فكل . قلت : كان أكل ؟ قال : فلا تأكل ، فإنه لم يمسك عليك ، إنما أمسك على نفسه . قلت : أرسل كلبى فأجده معه كلها آخر . قال : لا تأكل ، فإنك إنما سئمت على كلبك ، ولم تُسم على الآخر

قوله ( باب صيد المراض ) تقدم تفسيره في الذى قبله . قوله ( وقال ابن عمر في المقتولة بالبندقة : تلك الموقودة ، وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وإبراهيم وعطاء والحسن ) . أما أثر ابن عمر فوصله اليبقى من طريق أبى طاهر المقدى عن زهير هو ابن محمد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر أنه كان يقول « المقتولة بالبندقة تلك الموقودة » ، وأخرج ابن أبى شيبة عن طريق نافع عن ابن عمر أنه « كان لا يأكل ما أصاب البندقة ، ومالك في الموطأ »

نافع ورميت طائرين بمجر فأصبتما ، فاما أحدهما فمات فطرحه ابن عمر ، . وأما سالم وهو ابن عبد الله بن عمر والقاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق فأخرج ابن أبي شيبة عن الثقفى عن عبيد الله بن عمر عنهما ، انهما كانا يكرهان البندقة ، إلا ما أدركت ذكاته . . والملك في الموطأ ، انه ، بلغه أن القاسم بن محمد كان يكره ما قتل بالمراض والبندقة . . وأما مجاهد فأخرج ابن أبي شيبة من وجهين أنه كرهه ، زاد في أحدهما ولا تأكل إلا أن يذكى . . وأما إبراهيم وهو النخعي فأخرج ابن أبي شيبة من رواية الأعمش عنه ولا تأكل ما أصبت بالبندقة إلا أن يذكى . . وأما عطاء فقال عبد الرزاق عن ابن جريج ، قال عطاء : ان رميت صيدا ببندقة فأدركت ذكاته فكله ، وإلا فلا تأكله . . وأما الحسن وهو البصري فقال ابن أبي شيبة ، حدثنا عبد الأعلى عن هشام عن الحسن : إذا رمى الرجل الصيد بالجلاهقة فلا تأكل ، إلا أن يدرك ذكاته . . والجلاهقة بضم الجيم وتشديد اللام وكسر الهاء بعدها قاف هي البندقة بالفارسية والجمع جلاهي . قوله ( وكره الحسن رمي البندقة في القرى والأبصار ، ولا يرى به بأسا فيما سواه ) وصله (١) ثم ذكر حديث عدى بن حاتم عن طريق عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الباب الذي قبله

### ٣ - باب ما أصاب للمراض بمرضه

٥٤٧٧ - **حدثنا** قبيصة **حدثنا** سفيان عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحارث عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال « قلت : يا رسول الله ، إنا نرسل الكلاب للعلمة . قال : كل ما أمسكن عليك . قلت : وإن قتلن ؟ قال : وإن قتلن . قلت : وإنا نرمي بالمراض . قال : كل ما خرقي ، وما أصاب بمرضه فلا تأكل » . قوله ( باب ما أصاب للمراض بمرضه ) ذكر فيه حديث عدى بن حاتم عن طريق همام بن الحارث هذه مختصرا وقد بينت ما فيه في الباب الأول

٤ - **باب** صيد القوس : وقال الحسن وإبراهيم : إذا ضرب صيدا فبان منه يذ أو رجل فلا تأكل الذي بان ، وكل سائر . وقال إبراهيم : إذا ضربت عذقة أو وسطه فكله . وقال الأعمش عن زيد : استعصى على رجل من آل عبد الله حمار ، فأمرهم أن يضربوه حيث تيمس ، دثوا ماسقط منه وكأوه

٥٤٧٨ - **حدثنا** عبد الله بن يزيد **حدثنا** حيوة قال أخبرني ربيعة بن يزيد التميمي عن أبي إدريس عن أبي قطبة الخثعمي قال : قلت : يا أباي الله ، إنا بأرض قوم أهل كتاب ، أفأأكل في آياتهم ؟ وأرض صيد أصيد بقوم وبكلبي الذي ليس بمعلم ، وبكلبي المعلم ، فأبصلي لي ؟ قال : أما ما ذكرت من أهل الكتاب ، فإن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها ، وإن لم تجدوا فافسوها وكأوها . وما عذبت بقوسك فذكرت

اسم الله فكل ؛ وما صدت بكلبك للملم فذكرت اسم الله فكل ، وما صدت بكلبك غير ملم فأدركت ذكاته فكل ،

( الحديث ٥٤٧٨ - طرأه في : ٤٨٨ ، ٤٩٦ )

**قوله** ( باب صيد القوس ) القوس معروفة ، وهي مركبة وغير مركبة ، ويطلق لفظ القوس أيضا على النثر الذي يبقى في أسفل النخلة <sup>(١)</sup> وليس مرادا هنا . **قوله** ( وقال الحسن و ابراهيم : اذا ضرب صيدا فبان منه يد أو رجل لا تأكل الذي بان وكل سائر ) في رواية الكشميني د وبأكل سائر ، أما أمر الحسن فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن قال في رجل ضرب صيدا فأبان منه يد أو رجلا وهو حي ثم مات قال : لا تأكله ولا تأكل ما بان منه إلا أن تضربه فتطمه فيموت من ساعته ، فإذا كان كذلك فليأكله . وقوله في الاصل د سائر ، يعني بانيه . وأما أمر ابراهيم فرويانه من روايته لا من رأيه ، لكنه لم يتمعه فكأنه رضي . وقال ابن أبي شيبة وحدنا أبو بكر بن عياش عن الاعمش عن ابراهيم عن عقمة قال : إذا ضرب الرجل الصيد فبان منه عضو ترك ما سقط وأكل ما بقي ، قال ابن المنذر : اختلغا في هذه المسألة فقال ابن عباس وعطاء : لا تأكل العضو منه ، وذلك الصيد وكله . وقال عكرمة إن هذا حيا بعد سقوط العضو منه فلا تأكل العضو وذلك الصيد وكله ، وإن مات حين ضربه فكله كله وبه قال الشافعي وقال : لا فرق أن ينقطع قطعتين أو أقل إذا مات من تلك الضربة وعن الثوري وأبي حنيفة أن قطعه نصفين أكل جميعا ، وإن قطع الثلث عاى إلى الرأس فكل ذلك ، وبما يلى العجز أكل الشئين عاى إلى الرأس ولا يأكل الثلث الذى يلى العجز . **قوله** ( وقال ابراهيم ) هو النخعي (إذا ضربت ضفة أو وسطه) هو بفتح المهملة ، وأما الوسط بالسكون فهو المكان . **قوله** ( وقال الاعمش عن زيد : استصمى على رجل من آل عبد الله حمار الخ ) وصلة ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن الاعمش عن زيد بن وهب قال : سئل ابن مسعود عن رجل ضرب رجلا حمار وحشى فقطعهما فقال : دعوا ما سقط وذكوا ما بقي وكلوه . فيستفاد منه نسبة زيد وأنه ابن وهب التابعى الكبير وأن صيد الله هو ابن مسعود وأن الحمار كان حمار وحش . وأما الرجل الذى من آل ابن مسعود فلم أعرف اسمه . وقد ردد ابن التين في شرحه النظر هل هو حمار وحشى أو أمل ؟ وشرح في حكاية الخلاف عن المالكية في الحمار الأهل ومطابقة هذه الآثار لحديث الباب من جهة اشتراط الذكاة في قوله ، فأدركت ذكاته فكل ، فإن مفهوما أن الصيد إذا مات بالصدمة من قبل أن يدرك ذكاته لا يؤكل ، قال ابن بطال : أجموا على أن السهم إذا أصاب الصيد فجرحه جازأكله ولو لم يدرك هل مات بالجرح أو من سقوطه في الهواء أو من وقوعه على الأرض ، وأجموا على أنه لو وقع على جبل مثلا فتردى منه فأت لا يؤكل ، وأن السهم إذا لم ينفذ مقاتله لا يؤكل إلا إذا أدركت ذكاته . وقال ابن التين إذا قطع من الصيد ما لا يقوم حياته بعده فكأنه أنفذه بتلك الضربة فقامت مقام التذكية ، وهذا مشهور مذهب مالك وغيره . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن يزيد ) هو المقرئ ، وحيدة هو ابن شريح . **قوله** ( عن أبي ثعلبة الخشني ) بضم الحاء وفتح الشين المعجمتين ثم نون ، نسبة إلى بني خشين بطن من النمر بن وبرة بن تغلب بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام بعدها موحدة ابن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة . **قوله** ( قلت يابى الله إنا بأرض قوم أهل

كتاب) يعني بالشام ، وكان جماعة من قبائل العرب قد سكنوا الشام وتنصروا منهم آل غسان وتنوخ وهز ويطون من قضاة منهم بنو خشين آل أبي ثعلبة ، واختلف في اسم أبي ثعلبة فقبل جرثوم وهو قول الأكثر وقيل جرم وقيل ناشب وقيل جرثم وهو كالاول لكن بغير اشباع وقيل جرثومة وهو كالاول لكن بزيادة هاء وقيل غرثوق وقيل ناشر وقيل لاشر وقيل لاشن وقيل لاشثومة ، واختلف في اسم أبيه فقبل عمرو وقيل ناشب وقيل ناسب بمهمله وقيل بهجمة وقيل ناشر وقيل لاشر وقيل لاشن وقيل لاشث وقيل لاشثم وقيل لاشم وقيل لاسم وقيل جاهم وقيل حمير وقيل جرم وقيل جرثوم ، ويجمع هن اسمه واسم أبيه بالتركيب أقرال كثيرة جدا ، وكان اسلامه قبل خيبر وشهد بيعة الرضوان وتوجه الى قومه فأسلوا ، وله أخ يقال له عمرو أسلم أيضا . قوله ( في آيتهم ) جمع إناة والآيات جمع آية ، وقد وقع الجواب عنه ، فان وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها ، فتعسك بهذا الامر من رأى أن استعمال آية أهل الكتاب تترقب على الفضل لكثرة استعمالهم النجاسة . ومنهم من يتدين بعبادتها ، قال ابن دقيق العيد : وقد اختلف الفقهاء في ذلك بناء على تعارض الأصل والغالب . واحتج من قال بما دل عليه هذا الحديث بأن الظن المستفاد من الغالب راجع على الظن المستفاد من الاصل ، وأجاب من قال بأن الحكم للأصل حتى تتحقق النجاسة بجوابين : أحدهما أن الامر بالفضل محمول على الاستحباب احتياطاً جماً بينه وبين ما دل على التسكك بالأصل ، والثاني أن المراد بحديث أبي ثعلبة كان من يتحقق النجاسة فيه ، ويؤيده ذكر المحوس لأن أوانهم نجسة لكونهم لا تحل ذبائحهم . وقال النووي : المراد بالآية في حديث أبي ثعلبة آية من يطبخ فيها لحم الخنزير ويشرب فيها الخمر كما وقع التصريح به في رواية أبي داود . انا نجاد أهل الكتاب ، وهم يطبخون في قصورهم الخنزير ويشربون في آيتهم الخمر فقال ، ذكر الجواب . وأما الفقهاء فرادى مطلق آية الكفار التي ليست مستعملة في النجاسة فانه يجوز استعمالها ولو لم تغسل عندهم ، وان كان الاول الفضل للخروج من الخلاف لا لثبوت الكرامة في ذلك ، ويحتمل أن يكون استعمالها بلا غسل مكروها بناء على الجواب الاول وهو الظاهر من الحديث ، وأن استعمالها مع الفضل رخصة اذا وجد غيرها فان لم يجد جاز بلا كراهة انتهى عن الاكل فيها مطلقاً وتعليق الاذن على عدم غيرها مع غسلها ، وتمسك بهذا المالكية لقولهم انه يتعين كسر آية الخمر على كل حال بناء على أنها لا تطهر بالغسل ، واستدل بالتفصيل المذكور لأن الفضل لو كان مطهراً لها لما كان لتفصيل معنى ، وتمسك بأنه لم ينحصر في كون المدين تصير نجسة بحيث لا تطهر أصلاً بل يحتمل أن يكون التفصيل للاخذ بالاولى ، فان الاناء الذي يطبخ فيه الخنزير يستقدر ولو غسل كما بكرة الشرب في المحجمة ولو غسلت استقدرا ، ومشى ابن حزم على ظاهره فقال : لا يجوز استعمال آية أهل الكتاب إلا بشرطين أحدهما أن لا يجد غيرها والثاني غسلها وأجيب بما تقدم من أن امره بالفضل عند فقد غيرها دال على طهارتها بالغسل ، والامر باجتنابها عند وجود غيرها للبينة في التغير عنها كما في حديث سلة الآتي بعد في الامر بكسر القدور التي طبخت فيها الميتة ، فقال رجل أو اغسلها؟ فقال : أو ذاك . فأمر بالأكبر للبينة في التغير عنها ثم اذن في الغسل ترخيصاً ، فكذلك يتجه هذا والله أعلم . قوله ( وبأرض صيد أسيد بقوس ) فقال في جوابه ، وما صيد بقوسك وذكرت اسم الله فكل ، تمسك به من أوجب التسمية على الصيد وعلى الذبيحة ، وقد تقدمت مباحث في الحديث الذي قبله ، وكذا تقدمت مباحث السؤال الثالث وهو الصيد بالكلب ، وقوله ، فكل ، وقع مفسراً في رواية أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن



جده وان اعرابيا يقال له أبو ثعلبة قال : يا رسول الله إن لي كلابا مكلبة - الحديث وفيه - وأتني في قومي ؛ قال : كل ما ردت عليك فركك ذكيا وغير ذكي . قال وان تنيب عني ؟ قال وان تنيب عنك ما لم يصل أو تجد فيه أثرا غير سهمك ، وقوله يصل بصاد ماملة مكسورة ولام ثقيلة أى ينتن ، وسيأتى مباحث هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب في باب الصيد إذا غاب يرمين أو ثلاثة ، وفي الحديث من القوائد جمع المسائل وإيرادها دفعة واحدة وتفصيل الجواب عنها واحدة واحدة بلفظ أما وأما

### ٥ - إسب الخذف والبندقة

٥٤٧٩ - حدثني يوسف بن راشد حدثنا وكيع وزيد بن هارون - واللفظ ليزيد - عن كهس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل أنه رأى رجلا يحذف فقال له لا تحذف ، قال رسول الله ﷺ نهى عن الخذف - أو كان يكره الخذف - وقال : إنه لا يصاد به صيد ولا ينسكا به عدو ، ولكنك قد تكسر الحسن ، وتفقأ العين . ثم رآه بعد ذلك يحذف فقال له : أهدئك من رسول الله ﷺ أنه نهى عن الخذف - أو كره الخذف - وأنت تحذف ؟ لا أكذلك كذا وكذا

قوله (باب الخذف والبندقة) أما الخذف فسيأتى تفسيره في الباب ، وأما البندقة معروفة تتخذ من طين وتببس فبرى بها ، وقد تقدمت أشياء تتعلق بها في باب صيد المراض . قوله (حدثني يوسف بن راشد) وهو يوسف ابن موسى بن راشد بن بلال القطان الرازي نزبل بغداد ، نسبة البخاري الى جده ، وفي طبقته يوسف بن موسى القسري نزبل الرى . فلعن البخاري كان بمعنى أن يبتس به . قوله (واللفظ ليزيد) قلت قد أخرج أحمد الحديث عن وكيع مقتصرا على المتن دون القصة ، وأخرجه الاسماعيل من رواية يحيى القطان ووكيع كلاهما عن كهس مقرونا وقال : إن السياق ليحيى والمعنى واحد . قوله (أنه رأى رجلا) لم أقف على اسمه ، ووقع في رواية مسلم من رواية معاذ بن معاذ عن كهس ، رأى رجلا من أصحابه ، وله من رواية سعيد بن جبهر عن عبد الله بن مغفل أنه قريب لعبد الله بن مغفل . قوله (يحذف) بجاء معجمة وآخره فاء أى يرى بحصاة أو نواة بين سبابتيه أو بين الإبهام والسبابة أو على ظاهر الوسطى وباطن الإبهام ، وقال ابن فارس : غذفت الحصاة رميتها بين أصبعيك ، وقيل في حصى الخذف : أن يجعل الحصاة بين السبابة من اليمنى والإبهام من اليسرى ثم يقذفها بالسبابة من اليمنى ، وقال ابن سيده : خذف بالثى . يحذف فارسى وخص بعضهم به الحصى ، قال : والخدعة التى يوضع فيها الحجر ويرى بها الطير ويطلق على المفلح أيضا قاله في الصحاح . قوله (نهى عن الخذف ، أو كان يكره الخذف) في رواية أحمد عن وكيع نهى عن الخذف ، ولم يذك ، وأخرجه عن محمد بن جعفر عن كهس بالثك وبين أن الشك من كهس . قوله (أنه لا يصاد به صيد) قال الملب : أباح الله الصيد على صفة فقال (تثاله أيديكم ورماحكم) وليس الرى بالبندقة ونحوها من ذلك وانما هو وقيد ، وأطلق الشارع أن الخذف لا يصاد به لأنه ليس من المجرورات ، وقد اتفق العلماء - إلا من شذ منهم - على تحريم أكل ما قتلته البندقة والحجر انتهى وأما كل كذلك لأنه يقتل الصيد بقوة رامية لا بجمده . قوله (ولا ينسكا به عدو) قال عياض : الرواية بفتح الكاف وهمزة في آخره وهى لغة ،

والأشهر بكسر الكاف بغير همز ، وقال في شرح مسلم : لا ينسأ بفتح الكاف مهموز ، وروى لا ينسأ بكسر الكاف وسكون التحتانية ، وهو أوجه لأن المهموز إنما هو من نسأت القرحة وليس هذا موضعه فانه من النكابة ، لكن قال في العين ، نسأت لغة في نكيت ، فعلى هذا تتوجه هذه الرواية قال : ومعناه المبالغة في الأذى . وقال ابن سيده ، نسأ العدو نكابة أصاب منه ، ثم قال : نسأت العدو أنكؤم لغة في نكيتهم ، فظهر أن الرواية صحيحة المعنى ولا معنى لتخطئتها . وأغرب ابن التين فلم يعرج على الرواية التي بالهمز أصلا بل شرحه على التي بكسر الكاف بنهر همز ، ثم قال : ونسأت القرحة بالهمز . قوله ( ولكنها قد تكسر السن ) أى الزمية ، وأطلق السن فيشمل سن المرمى وغيره من آدمى وغيره . قوله ( لا أكلمك كذا وكذا ) في رواية معاذ ومحمد بن جعفر ولا أكلك كذا وكذا وكلمة بالنصب والتنوين ، كذا وكذا أهم الزمان ، ووقع في رواية سعيد بن جبيرة عند مسلم « لا أكلك أبدا » وفي الحديث جواز هجران من خالف السنة وترك كلامه ، ولا يدخل ذلك في النهى عن المهر فوق ثلاث فانه يتعلق بمن هجر لحظ نفسه ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأدب ، وفيه تعبير المنسك ومنع الرمي بالبندقية لأنه اذا نفي الشارع أنه لا يصيد فلا معنى للرماية بل فيه تعريض للحياة بالتلف لغير ماله وقد ورد النهى عن ذلك ، نعم قد يدرك ذكاة مرمى بالبندقية فيجوز أكله ، ومن ثم اختلف في جوازه فصرح بجلى في الذخائر ، بمنعه وبه أفتى ابن عبد السلام ، وجزم النووي بحله لأنه طريق الى الاصطلياد ، والتحقيق التفصيل : فان كان الأغلب من حال الرمي ما ذكر في الحديث امتنع ، وان كان حكمه جاز ولا سيما ان كان الرمي بما لا يصل اليه الرمي الا بذلك ثم لا يقتله غالبا ، وقد تقدم قبل بابين من هذا الباب قول الحسن في كراهية رمي البندقية في القرى والأبصار ، ومفهومه أنه لا يكره في الغلاة ، لجعل مدار النهى على خشية ادخال الضرر على أحد من الناس والله أعلم

#### ٦ - باب . من أفتى 'كلها ليس بكلب صيد أو ماشية

٥٤٨٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد العزيز بن مسلم **حدثنا** عبد الله بن دينار قال « سمعت ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : من أفتى 'كلها ليس بكلب ماشية أو ضاربة نقص كل يوم من عمله فيرطان » [ الحديث ٥٤٨٠ - طرفه في : ٥٤٨١ ، ٥٤٨٢ ]

٥٤٨١ - **حدثنا** المسك بن إبراهيم أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان قال سمعت سائما يقول سمعت عبد الله بن عمر يقول سمعت النبي ﷺ يقول « من أفتى 'كلها - إلا كلبا ضاربا يصيد أو كلب ماشية - فانه ينقص من أجره كل يوم فيرطان »

٥٤٨٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن نافع عن عبد الله بن عمر قال « قال رسول الله ﷺ : من أفتى 'كلها - إلا كلبا ماشية أو ضاربا - نقص من عمله كل يوم فيرطان »

قوله ( باب من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية ) يقال اقتنى الشيء إذا اتخذته للاعجار ، ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك من ثلاثة طرق عنه ، ووقع في الرواية الأولى ، ليس بكلب ماشية أو ضاربة ، وفي الثانية ، والا كلبا ضاربا لصيد أو كلب ماشية ، وفي الثالثة ، والا كلب ماشية أو ضاربا ، فالرواية الثانية تفسر الأولى والثالثة ، فالأولى إما للاستعارة على أن ضاربيا صفة للجماعة الضارون أصحاب الكلاب المعتادة الضاربة على الصيد ، يقال ضرا على الصيد ضراوة أى تعود ذلك واستمر عليه ، وضرا الكلب وأضره صاحبه أى حوده وأغراه بالصيد ، والجمع ضوار ، وإما لتناسب لفظ ماشية مثل لا ديت ولا تلث والاصل تلوث ، والرواية الثالثة فيها حذف تقديره أو كلبا ضاربا ، ووقع في الرواية الثانية في غير رواية أبي ذر ، والا كلب ضارى ، بالاضافة وهو من إضافة الموصوف الى صفته ، أو لفظ ضارى صفة للرجل الصائد أى الا كلب رجل معتاد للصيد ، وثبت الباء في الاسم المنقوص مع حذف الالف واللام منه لغة . وقد أورد المصنف حديث الباب من حديث أبي هريرة في المزارعة وفي بدء الخلق ، وأورده فيهما أيضا من حديث سفيان بن أبي زهير ، وتقديم شرح المتن مستوفى في كتاب المزارعة ، وفيه التنبيه على زيادة أبي هريرة وسفيان بن أبي زهير في الحديث ، أو كلب زرع ، وفي لفظ « حرث » وكذا وقعت الزيادة في حديث عبد الله بن مغفل عنه الترمذى

٧ - **باب إذا أكل الكلبُ** . وقوله تعالى ( **بِأَلْوَنِكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ** ) مكملين : الكوااسب . اجتروا : اكتسبوا ، ( **تَعْلَمُوهُمْ** ) مما عامكم الله ، فكلوا مما أمسكن عليكم - الى قوله - **سَرِيعُ الْحِمَابِ** ) وقال ابن عباس : إن أكل الكلب فقد أفسده ، إنما أمسك على نفسه ، والله يقول ( **تَعْلَمُوهُمْ** ) مما علمكم الله ) فتضرّب وتعلم حتى تترك . وكرهه ابن عمر . وقال عطية : لأن شرب الدم ولم يأكل فكل .

٥٤٨٣ - **حَرْشُ قُتَيْبَةَ** بن سعيد حدثنا محمد بن فضيل عن بيان عن الشَّيْءِ عن عدي بن حاتم قال « سألت رسول الله ﷺ قلت : إنا قوم نصيّد بهذه الكلاب ، قال : لماذا أرسات كلابك للعالية وذكر اسم الله فكل مما أمسكن عليك وإن قتان ، إلا أن يأكل الكلب ، فاني أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه ، وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل »

قوله ( باب إذا أكل الكلب ) ذكر فيه حديث عدي بن حاتم من رواية بيان بن عمرو عن الشعبي عنه ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الباب الأول . قوله ( وقوله تعالى ( **بِأَلْوَنِكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ** ) الآية . مكملين : الكوااسب ) في رواية الكشميني « **الصوائد** » وجمعها في نسخة الصفاي ، وهو صفة محذوف تقديره الكلاب الصوائد أو الكوااسب ، وقوله « مكملين » أى مؤدبين أو معودين ، قيل وليس هو تفعل من الكلب الحيوان المعروف وإنما هو من الكلب بفتح اللام وهو الحرص ، لعم هو راجع الى الأول لأنه أصل فيه لما طبع عليه من شدة الحرص ، ولأن الصيد غالبا إنما يكون بالكلاب ، فمن علم الصيد من غيرها كان في معناها . وقال أبو عبيدة في قوله « مكملين » أى أصحاب كلاب ، وقال الراغب : الكلاب والمكلب الذى يعلم الكلاب . قوله ( اجتروا اكتسبوا ) هو تقدير

أبي عبيدة ، وليست هذه الآية في هذا الموضوع وإنما ذكرها استطرادا لبيان أن الاجتراح يطلق على الاكتساب وأن المراد بالمكبلين المملكين ، وهو وإن كان أصل المادة الكلاب لكن ليس الكلب شرطا فيصحب الصيد بغير الكلب من أنواع الجوارح ، ولفظ أبي عبيدة : وما علمت من الجوارح أي الصوائد ، ويقال فلان جارحة أهله أي كاسهم ، وفي رواية أخرى : ومن يجترح أي يكتسب ، وفي رواية أخرى : الذين اجترحوها السيأت اكتسبوا . ( تلييه ) : اعترض بعض الشراح على قوله د الكواصب والجوارح ، فانه قال في تفسير براءة في الموالك ما تقدم ذكره فالزمه التناقض ، وليس كما قال ، بل الذي معنا على الأصل في جمع المؤنث . قوله ( وقال ابن عباس : إن أكل الكلب فقد أفسده ، إنما أسك على نفسه ، والله يقول ( تعلمونن عما علمكم الله ) فتضرب وتعلم حتى ترك ) وصلة سعيد بن منصور مختصرا من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس قال : إذا أكل الكلب فلا تأكل ، إنما أسك على نفسه . وأخرج أيضا من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : إذا أرسلت كلبك المعلم فسميت فأكل فلا تأكل ، وإذا أكل قبل أن يأتي صاحبه فليس يعلم أقول الله عز وجل ( مكلمين تعلمونن مما علمكم الله ) ويذهب إذا فعل ذلك أن يضربه حتى يدع ذلك الخلق ، فعرف بهذا المراد بقوله ( حتى يترك ) أي يترك خلقه في الشرة ويتمرن على الصيد عن تناول الصيد حتى يحى صاحبه . قوله ( وكرهه ابن عمر ) وصلة ابن أبي شيبة من طريق مجاهد عن ابن عمر قال : إذا أكل الكلب من صيده فانه ليس بمعلم . وأخرج من وجه آخر عن ابن عمر الرخصة فيه . وكذا أخرج سعيد بن منصور وعبد الرزاق . قوله ( وقال عطاء إن شرب الدم ولم يأكل فكل ) وصلة ابن أبي شيبة من طريق ابن جريج عنه بلفظ ( إن أكل فلا تأكل وإن شرب فلا ، وتقدمت مباحث هذه المسألة في الباب الاول

#### أ - باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة

٥٤٨٤ - حريش موسى بن اسماعيل حدثنا ثابت بن يزيد حدثنا عاصم بن الشعمي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال ( إذا أرسلت كلبك وسميت فأمسك وقتل فكل وإن أكل فلا تأكل ، وإنما أمسك على نفسه . وإذا خالط كلابا لم يذكر اسم الله عليها فأمسكن فقتان فلا تأكل ، فانك لا تدري أيها قتل . وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أنرسمك فكل ، وإن وقع في الماء فلا تأكل » ٥٤٨٥ - وقال عبد الأعلى عن داود عن عامر « من عدى أنه قال للبي ﷺ : يرعى الصيد فيقتير أثره اليومين والثلاثة ثم يجدته ميتا وفيه سهمه ، قال : يأكل إن شاء »

قوله ( باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة ) أي عن الصائد . قوله ( ثابت بن يزيد ) هو أبو زيد البصري الاحول وحكي الكلاباذي أنه قيل فيه ثابت بن زيد قال والاول أصح . قلت : زيد كنتجه لا اسم أبيه ، وشيخه عاصم هو ابن سليمان الاحول وقد زاد عن الشعبي في حديث عدي قصة السهم . قوله ( وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أنرسمك فكل ) ومفهومه أنه إن وجد فيه أثر غير سهمه لا يأكل ، وهو نظير ما تقدم في الكلب من التفصيل فيما إذا خالط الكلب الذي أرسله الصائد كلب آخر ، لكن التفصيل في مسألة الكلب فيما إذا

شارك الكلب في قتله كلب آخر ، وهنا الأمر الذي يوجد فيه من غير سهم الرامي أهم من أن يكون أثر سهم رامي آخر أو غير ذلك من الأسباب الفاتكة فلا يحل أكله مع التردد ، وقد جاءت فيه زيادة من رواية سعيد بن جبير عن هدى بن حاتم هذه الترمذي والنسائي والطحاوي بلفظ « إذا وجدت سهمك فيه ولم تجد به أثر سمع وعلمت أن سهمك قتله فكل منه » قال الرافعي : يؤخذ منه أنه لو جرحه ثم غاب ثم جاء فوجده ميتا أنه لا يحل ، وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر . وقال النووي : الحل أصح دليلا . وحكى البيهقي في المعرفة ، عن الشافعي أنه قال في قول ابن عباس « كل ما أصميت ودع ما أنميت » : معنى « ما أصميت » ما قتله الكلب وأنت تراه ، وما « أنميت » ما غاب عنك مقتله . قال وهذا لا يجوز عندى غيره إلا أن يكون جاء عن النبي ﷺ فيه شيء فيسقط كل شيء خالف أمر النبي ﷺ ولا يقوم معه رأى ولا قياس ، قال البيهقي : وقد ثبت الخبر بمعنى حديث الباب فينبغي أن يكون هو قول الشافعي . قوله ( وإن وقع في الماء فلا تأكل ) يؤخذ سبب منع أكله من الذي قتله ، لأنه حينئذ يقع التردد هل قتله السهم أو الغرق في الماء ؟ فلو تحقق أن السهم أصابه فأت فلم يقع في الماء إلا بعد أن قتله السهم فهذا يحل أكله ، قال النووي في شرح مسلم ، إذا وجد الصيد في الماء غريقا حرم بالاتفاق اه ، وقد صرح الرافعي بأن عمله ما لم ينه الصيد بتلك الجراحة إلى حركة المذبوح ، فإن انتهى إليها بقطع الحلقوم مثلا فقد تمت زكاته ، ويؤيده قوله في رواية مسلم « فأنك لا تدري الماء قتله أو سهمك » فدل على أنه إذا علم أن سهمه هو الذي قتله أنه يحل . قوله ( وقال هبدا الأجل ) يعني ابن عبد الأجل السامي بالمهمل البصري ، وداود هو ابن أبي هند ، وعاصم هو الشعبي ، وهذا التعليق وصله أبو داود عن الحسين بن معاذ عن هبدا الأجل به . قوله ( فيفتنر ) بقاء ثم مشاة ثم قاف أى يتبع فقاده حتى يتمكن منه ، وهى هذه الرواية اقتصر ابن بطل ، وفي رواية الكشي عن فيقتنى أى يتبع ، وكذا لمسلم والاصبلي وفي رواية « فيفتنر » وهى أوجه . قوله ( اليرمين والثلاثة ) فيه زيادة على رواية طاسم بن سليمان « بعد يرم أو يرمين » ووقع في رواية سعيد بن جبير « فيغيب عنه القيلة والبلتين » ووقع عند مسلم في حديث أبي ثعلبة بسند فيه معاوية بن صالح « إذا رميت سهمك فغاب عنك فأدركته فكل ما لم يمتن » وفي لفظ في الذي يدرك الصيد بعد ثلاث « كله ما لم يمتن » ونحوه عند أبي داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن كاهن « تقدم التنبيه عليه فربما ، فجعل الغاية أن يمتن الصيد فلما وجدته مثلا بعد ثلاث ولم يمتن حل ، وإن وجدته بدونها وقد أمتن فلا ، هذا ظاهر الحديث ، وأجاب النووي بأن النهي عن أكله إذا أمتن للتنبيه ، وسأذكر في ذلك بحثا في « باب صيد البحر » واستدل به على أن الرامي لو أخر الصيد عقب الرمي إلى أن يجده أنه يحل بالشرط المقدمة ولا يحتاج إلى استئصال من سبب غيبته أنه كان مع الطلب أو عدمه ، لكن يستدل للطلب بما وقع في الرواية الأخيرة حيث قال « فيقتنى أثره » فدل على أن الجواب خرج على حسب السؤال ، فاختصر بعض الرواة السؤال ، فلا يتمسك فيه بترك الاستئصال . واختلف في صفة الطلب : فمن أبي حنيفة إن أخر ساعة فلم يطلب لم يحل ، وإن أنهه عقب الرمي فوجده ميتا حل . وعن الشافعية لا بد أن يتبهم . وفي اشتراط المدز وجهان أظهرهما يكفي المشي على عادته حتى لو أسرع وجمده حيا حل ، وقال امام الحرمين : لا بد من الإسراع قليلا ليحقق صورة الطلب ، وعند الحنفية يحرم هذا الاختلاف

٥٤٨٦ - **حديث** آدمُ حدثنا شُعبةٌ عن عبد الله بن أبي السَّفر عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال : قلت يا رسول الله ، إني أرسلُ كلبي وأُسمى ، فقال النبي ﷺ : إذا أرسلتَ كلبكَ وسَمِيتَ فاخذْ فقتلْ فأكل فلا تأكل ، فإنما أَمْسَكَ على نفسه . قلت : إني أرسلُ كلبي أجِدُه معه كلباً آخر لا أدري أيُّهما أخذه ، فقال : لا تأكل ، فإنما سَمِيتَ على كلبك ولم تُسمَ على غيره . وسألتهُ عن صيدِ المراضِ فقال : إذا أصبتَ بمجدم فكل وإذا أصبتَ بمرضٍ فقتلْ فإنه وقيدٌ فلا تأكل »

**قوله** (باب إذا وجد مع الصيد كلباً آخر) ذكر فيه حديث عدي بن حاتم من رواية عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي ، وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الأول

### ١٠ - باب ما جاء في التَّصِيدِ

٥٤٨٧ - **حديث** محمد بن أبي خزيمة عن ابن فضال عن يونس عن عاصم عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال : سألتُ رسولَ الله ﷺ فقلت : إنا قومٌ نتَصِيدُ بهذه السُّكَّاب . فقال : إذا أرسلتَ كلابكَ للمُتَمَّةِ وذكرتَ اسمَ الله فكل ما أمسكنَ عليك ، إلا أن يأكلَ السُّكَّابُ فلا تأكل ، فإن أخاف أن يكونَ إنما أمسكَ على نفسه ، وإن خالطها كلبٌ من غيرها فلا تأكلُ ،

٥٤٨٨ - **حديث** أبو عاصم عن حيوة بن شريح . وحدثني أحمد بن أبي رَجاء حدثنا سلمة بن صليان عن ابن المبارك عن حيوة بن شريح قال سمعتُ ربيعة بن يزيد اللدثي قال أخبرني أبو ادريس هانئُ الله قال سمعتُ أبا ثعلبة الخشني رضي الله عنه يقول : أتيتُ رسولَ الله ﷺ فقلتُ : يا رسول الله إنا بأرض قوم أهلِ السُّكَّابِ نأكلُ في آيتهم ، وأرض صيدٍ أصيدُ بقوسى ، وأصيدُ بكلبي اللحمَ والذى ليس معلماً ، فأخبرني ما الذى يحلُّ لنا من ذلك ؟ فقال : أما ما ذكرتَ من أنك بأرض قوم أهلِ السُّكَّابِ تأكلُ في آيتهم فإن وجدتم غيرَ آيتهم فلا تأكلوا فيها ، وإن لم تجدوا فافسحوا لهم كلوا فيها . وأما ما ذكرتَ من أنك بأرض صيد ، فأصيدْ بقوسيك فاذا ذكر اسمَ الله ثم كل ، وما صيدتَ بكلبكَ اللحمَ فاذا ذكر اسمَ الله ثم كل . وما صيدتَ بكلبكَ الذى ليس معلماً فادركتَ ذكاته فكل »

٥٤٨٩ - **حديث** مسددٌ حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثني هشام بن زيد عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « أنفجنا أرنباً بجر الظهران ، فسَمَوْا عليها حتى آتَينوا ، فسَمِيتُ عليها حتى أخذتها ، فبُغِثَ بها إلى أبي طلحة ، فبِغِثَ إلى النبي ﷺ بورِكها أو فخذَها ، فقِيلَ »

٥٤٩٠ - **حَرْشُ إِسْمَاعِيلَ** قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعِ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُمْ حَرَمِينَ - وَهُوَ غَيْرُ حَرَمٍ - فَرَأَى حَارًّا وَحْشِيًّا ، فَاسْتَوَى عَلَى فَرْسِهِ ، ثُمَّ سَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُبَاوِلُوهُ سَوْطًا فَأَبَوْا ، فَسَأَلَهُمْ رَحْمَةً فَأَبَوْا ، فَأَخَذَهُ ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْحَارِّ فَقَتَلَهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبَى بَعْضُهُمْ ، فَلَمَّا أَدْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُهَا اللَّهُ ،

٥٤٩١ - **حَرْشُ إِسْمَاعِيلَ** قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ إِسْرَارٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ . . . مِثْلَهُ . إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : « هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمٍ شَيْءٌ » ؟

قَوْلُهُ ( بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّصْيِيدِ ) . قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ مَقْصُودُهُ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ التَّنْبِيهُ ، عَلَى أَنْ لَا يَشْتَغَالَ بِالصَّيْدِ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ بِهِ مَشْرُوعٌ ، وَلَنْ يَرْضَى لَهُ ذَلِكَ وَعَيْشُهُ بِغَيْرِهِ مَبَاحٌ ، وَأَمَّا التَّصْيِيدُ فَجَرْدُ الْهَوَى فَوَعْلُ الْخِلَافِ . قُلْتُ : وَقَدْ قَدَّمَ الْبَاحِثُ فِي ذَلِكَ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ . وَذَكَرَ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ : الْأَوَّلُ حَدِيثُ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ مِنْ رِوَايَةِ بِيَانِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ الضَّعْفِيِّ عَنْهُ ، وَقَدْ قَدَّمَ مَا فِيهِ . الثَّانِي حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ أَخْرَجَهُ عَلِيًّا عَنْ أَبِي حَاصِمٍ عَنْ حَبِيرة ، وَنَازِلًا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ حَبِيرة وَهُوَ ابْنُ شَرِيحٍ ، وَسَاقَهُ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَسَيَأْتِي لَفْظُ أَبِي حَاصِمٍ حَيْثُ أُنْفَرَدَ بِهِ ثَلَاثَةُ أَرْبَابٍ ، وَقَدْ قَدَّمَ قَبْلَ خَمْسَةِ أَرْبَابٍ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَلِيًّا . الثَّلَاثُ حَدِيثُ أَنَسٍ وَأَنْفَجْنَا أَرْبَابًا ، يَأْتِي شَرْحُهُ فِي أَوَاخِرِ الذَّبَائِحِ حَيْثُ عَقَّدَ الْأَرْبَابُ تَرْجُمَةً مَقْرَدَةً ، وَمَعْنَى « أَنْفَجْنَا » أَثَرْنَا . وَقَوْلُهُ هُنَا « لَغَبُوا » ، بِذَيْنِ مَعْجَمَةٍ بَعْدَ التَّلَامِ أَيْ تَعَبُوا وَزَنَهُ وَمَعْنَاهُ ، وَبَدَتْ بِالْفِعْلِ تَعَبُوا فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ ، وَقَوْلُهُ « وَبُرَكَا » كَذَا الْأَكْثَرُ بِالْأَفْرَادِ ، وَالْكَشْمِيرِيُّ « وَبُرَكَا » بِالتَّثْنِيَةِ . الرَّابِعُ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ فِي قِصَّةِ الْحَارِّ الْوَحْشِيِّ ، وَتَقَدَّمَ شَرْحُهَا مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الْمَجِ

## ١١ - بَابُ التَّصْيِيدِ عَلَى الْجِبَالِ

٥٤٩٢ - **حَرْشُ يَحْيَى بْنِ سَابَانَ الْجُعْفِيِّ** قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو وَهَبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ نَافِعِ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي صَالِحٍ مَوْلَى الْقَتَوَامَةِ سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ « كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَهُمْ مَحْرِمُونَ وَأَنَا رَجُلٌ حِلٌّ عَلَى فَرْسِي ، وَكُنْتُ رُفَاءً عَلَى الْجِبَالِ ، فَبَيْنَا أَنَا عَلَى ذَلِكَ إِذْ رَأَيْتُ الْفُلَّاسَ مُتَشَوِّبِينَ لَشَيْءٍ ، فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ فَإِذَا هُوَ حَارٌّ وَحْشٍ ، فَقُلْتُ لَهُمْ : مَا هَذَا ؟ قَالُوا : لَا نَدْرِي ، قُلْتُ : هُوَ حَارٌّ وَحْشِيٌّ ، قَالُوا : هُوَ مَا رَأَيْتَ . وَكُنْتُ نَسِيتُ سَوْطِي ، فَقُلْتُ لَهُمْ : نَاوِلُونِي سَوْطِي ، قَالُوا : لَا نَمْلِكُكَ عَلَيْهِ ، فَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُ ، ثُمَّ ضَرَبْتُ فِي أَثَرِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا ذَاكَ حَتَّى حَقَرْتُهُ ، فَأَتَيْتُ إِلَيْهِمْ فَقُلْتُ لَهُمْ : قَوْمُوا فَاحْتَبِلُوا ، قَالُوا : لَا مَعُدَّةَ . فَعَلَقْتُهُ حَتَّى جَفَّتْهُمْ بِهِ ، فَأَبَى بَعْضُهُمْ وَأَكَلَ بَعْضُهُمْ ، فَقُلْتُ : أَنَا أَسْقُوفٌ لَكُمْ

الذي صلى الله عليه وسلم ، فأدرَ كنهه ، فغذَّته الحديث ، فقال لي : أتقى معكم شيء منه ؟ قلت : نعم . فقال : كلوا ، فهو طعم أطعمكموه الله .

قوله ( باب التصيد على الجبال ) هو بالجمع جمع جبل بالتحريك . أورد فيه حديث أبي قتادة في قصة الخبر الزحشي لقوله فيه : كنت رقاء على الجبال ، وهو بتشديد القاف مبهوز أى كثير الصمود عليها . قوله ( أخبرنا عمرو ) هو ابن الحارث المصري ، وأبو النضر هو الملقب واسمه سالم . قوله ( وأبي صالح ) هو مولى التوأمة واسمه نيهان ، ليس له في البخاري إلا هذا الحديث ، وقرنه بنافع مولى أبي قتادة . وغفل الداردي فظن أن أبا صالح هذا هو ولده صالح مولى التوأمة فقال : إنه تغير بأخرة ، فنأخذ عنه قديماً مثل ابن أبي ذئب وعمرو بن الحارث فهو صحيح ، وذكر أبو علي الجياني أن أبا أحمد كتب على حاشية نسخته مقابل : وأبي صالح ، : هذا خطأ ، يعني أن الصواب عن نافع وصالح ، قال : وليس هو كما ظن ، فإن الحديث مخوِّط لنيهان لا لابنه صالح ، وقد نبه على ذلك عبد الغني بن سعيد الحافظ فانه سئل عن روى هذا الحديث فقال : عن صالح مولى التوأمة ، : فقال : هذا خطأ إنما هو عن نافع وأبي صالح وهو ولده صالح ، ولم يأت عنه غير هذا الحديث فلذلك غلط فيه . والتوأمة ضبطت في بعض النسخ بضم المثناة ككاه عياض عن المحدثين قال : والصواب بفتح أوله ، قال : ومنهم من ينقل حركة المدة فيفتح بها الواو ، وحكى ابن التين التومة بوزن المخطئة ولعل هذه العنمة أصل ما حكى عن المحدثين ، وقوله وقاء على الجبال ، في رواية أبي صالح دون نافع مولى أبي قتادة ، قال ابن المنير : نبه بهذه الترجمة على جواز ارتكاب المضاف لمن له غرض لنفسه أو لدايته إذا كان الغرض مباحاً ، وأن التصيد في الجبال كهو في السبل ، وأن إجراء الخيل في الوعر جائز للحاجة وليس هو من تعذيب الحيوان

## ١٢ - باب قول الله تعالى ﴿ أُولَئِكَ صِيدُ الْبَحْرِ ﴾

وقال عمر : صيده ما اصطيد ، وطعامه ما رمى به . وقال أبو بصير : للطاق حلال

وقال ابن عباس : طعامه ميتته ، إلا ما قذرت منها . والجريمى لا تأكله اليهود ، ونحن نأكله وقال شريح صاحب النبي صلى الله عليه وسلم : كل شيء في البحر مذبح . وقال عطاء : أما الطهر فأرى أن نذبحه وقال ابن جريج : قلت لطعام صيد الأنهار وفلات السهل أصيد بجره هو ؟ قال : نعم . ثم تلا : ﴿ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٍ ، وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ سَائِغٌ شَرَابِهِ ، وَمَنْ كَلَّ تَأْكُلُونَ لِمَا ظَرَفْتُمْ ﴾

وركب الحسن على سرج من جلود كلاب للماء

وقال الشعبي : لو أن أهل أكلوا الضفادع لأطعمتهم . ولم ير الحسن بالشحاذ بأساً

وقال ابن عباس : كل من صيد البحر ، نمراتى أو يهودى أو مجوسى

وقال أبو الدرداء : في للرعى ذبح الخمر قتيبان والشمس



٥٤٩٣ - **حَرْشُ** مسدّدٌ حدثنا يحيى عن ابن جُرَيْجٍ قال أخبرني عمرو أنه سمع جابرًا رضي الله عنه يقول «غزونا جيشَ الخَلْبِطِ، وأمر أبو عبيدة، فُجِنّا جوعاً شديداً، فأتى البحرُ حوتاً ميتاً لم ير مثله يُقال له العُتْبَرُ، فأكلنا منه نصفَ شهر، فأخذ أبو عبيدة عظماً من عظامه فرأى الرّاكِبَ تحته»

٥٤٩٤ - **حَرْشُ** عبدُ الله بن محمد أخبرنا سفیانُ عن عمرو قال سمعتُ جابرًا يقول «بَعَثَنَا النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ رَاكِبٍ وَأَمَرَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ تَرْصُدُ مِيرَا الْقَرَشِ، فَأَصَابَنَا جُوعٌ شَدِيدٌ حَتَّى أَكَلْنَا الْخَلْبِطَ، فَسُئِلَ جَيْشُ الْخَلْبِطِ، وَأُنْفَى الْبَحْرُ حُوتًا يُقَالُ لَهُ الْعُتْبَرُ، فَأَكَلْنَا نِصْفَ شَهْرٍ، وَأَدْهَنًا بَوْدَكَ حَتَّى صَلَّحَتْ أَجْسَامُنَا، قَالَ فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضِلْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ فَتَنَصَّبَهُ فَرَأَى الرَّاكِبَ تحته. وَكَانَ فُونَا رَجُلٌ، فَلَمَّا اشْتَدَّ الْجُوعُ نَحَرَ ثَلَاثَ جَزَائِرَ، ثُمَّ ثَلَاثَ جَزَائِرَ، ثُمَّ نَهَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ»

**قوله** (باب قول الله تعالى: أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم) كذا للنفسي، واقتصر الباقون على (أحل لكم صيد البحر). **قوله** (وقال عمر) هو ابن الخطاب (صيده ما اصطيد، وطعامه ما رمى به) وصله المصنف في التاريخ، وعبد بن حميد من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال: لما قدمت البحرين سألت أهلها عما قذف البحر فأمرتهم أن يأكلوه، فلما قدمت على عمر - فذكر قصة - قال فقال عمر قال الله هو وحل في كتابه (أحل لكم صيد البحر وطعامه) فصيده ما صيد، وطعامه ما قذف به. **قوله** (وقال أبو بكر) هو الصدوق (الطائي حلال) وصله أبو بكر بن أبي شيبة والطحاوي والدارقطني من رواية عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال: أشهد على أبي بكر أنه قال: السمكة الطافية حلال، زاد الطحاوي: ولما أراد أكله وأخرجه الدارقطني وكذا عبد بن حميد والطبري ثم أوفى بعضها: أشهد على أبي بكر أنه أكل السمك الطافي حل الماء. اه والطافي بغير هـ من طفا يطفو إذا علا الماء ولم يرسب، والدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس عن أبي بكر: إن الله ذبح لكم ما في البحر، فأكلوه كله فإنه ذكي. **قوله** (وقال ابن عباس: طعامه ميتته إلا ما قذرت منها) وصله الطبري من طريق أبي بكر بن حفص عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى (أحل لكم صيد البحر وطعامه) قال طعامه ميتته. وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس وذكر صيد البحر: لا تأكل منه طافياً. في سنده الأجلح وهو ابن، ويوهنه حديث ابن عباس الماضي قبله. **قوله** (والجري لا تأكله اليهود ونحن نأكله) وصله عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الكريم الجوري عن عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن الجري فقال: لا بأس به، إنما هو شيء كرهته اليهود، وأخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري به، وقال في روايته: سألت ابن عباس عن الجري فقال: لا بأس به، إنما تحرمه اليهود ونحن نأكله. وهذا حل شرط الصحيح. وأخرج عن حل وطائفة نحوه. والجري بفتح الجيم قال ابن التين: وفي نسخة بالكسر وهو ضبط الصحاح وكسر الراء التبعة قال: ويقال له أيضاً الجريت وهو مالا قشر له. قال وقال ابن حبيب من المالكية: أنا أكرمه لأنه يقال أنه من المسوخ. وقال الأزهري: الجريت نوع من السمك يشبه الحيات، وقيل سمك لا قشر له، ويقال له أيضاً المرامى والسلور مثله. وقال الخطابي: هو ضرب من السمك يشبه الحيات. وقال غيره: نوع عريض الوسط دقيق الطرفين. **قوله** (وقال

شرح صاحب النبي ﷺ : كل شيء في البحر مذبح . وقال عطاء : أما الطير فأرى أن تذبحه ( وصله المصنف في التاريخ ، وابن منده في المعرفة ، من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار وأبي الزبير أنهما سمعا شريحا صاحب النبي ﷺ يقول كل شيء في البحر مذبح . قال : فذكرت ذلك لمطاء فقال : أما الطير فأرى أن تذبحه . وأخرجه الدارقطني وأبو نعيم في الصحابة ، مرفوعا من حديث شريح ، والموقوف أصح . وأخرجه ابن أبي عاصم في الإطعمة من طريق عمرو بن دينار سمعت شيئا كبيرا يحلف بالله ما في البحر ذابة إلا قد ذبحها الله لبي آدم . وأخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن سرجس رفعه : إن الله قد ذبح كل ما في البحر لبي آدم ، وفي منده ضعف . والطبراني من حديث ابن عمر رفعه نحوه وسنده ضعيف أيضا . وأخرج عبد الرزاق بسندين جيدين عن عمر بن عبد الله عن علي : الحوت ذكي كله . ( تنبيه ) : سقط هذا التعليق من رواية أبي زيد وابن السكن والجرجاني ، ووقع في رواية الأصمعي . وقل أبو شريح ، وهو وهم نبه على ذلك أبو علي الجبائي وبقه عياض وزاد : وهو شريح بن هاني . أبو هاني كذا قال ، والصراب أنه غيره وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع ، وشريح بن هاني : لأبيه محبة ، وأما هو فله إدراك ولم يثبت له سماع ولا لقاء . وأما شريح المذكور فذكره البخاري في التاريخ ، وقال : له محبة . وكذا قال أبو حاتم الرازي وغيره . قوله ( وقال ابن جريج : قلت لمطاء صيد الأنهار وقلات السيل أصيد بحر هو ؟ قال : نعم ، ثم تلا ( هذا عذب فرات سائغ شرابه ، وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طريبا ) وصله عبد الرزاق في التفسير عن ابن جريج بهذا سواء ، وأخرجه الفاكهي في كتاب مكة ، من رواية عبد المجيد بن أبي داود عن ابن جريج أمم من هذا وفيه : وسألته عن حيتان بركة التشديري . وهي بئر عظيمة في الحرم - أفتصاد ؟ قال : نعم . وسألته عن ابن الماء وأشياحه أصيد بحر أم صيد بر ؟ فقال حديث يكون أكثر فهو صيد . وفلات بكسر اللام وتخفيف اللام وآخره مثانة ، ووقع في رواية الأصمعي مثلة والصواب الأول : جمع قلت بفتح أوله مثل بحر وبحار هو التثرة في الصخرة ينشق فيها الماء . قوله ( وركب الحسن إلى سرج من جلود كلاب الماء ، وقال الشعبي : لو أن أهل أكلوا الضفادع لأطعمتهم ، ولم ير الحسن بالسحفاة بأسا ) أما قول الحسن الأول فقليل لأنه ابن علي وقيل البصري ؛ ويؤيد الأول أنه وقع في رواية د وركب الحسن عليه السلام ، وقوله د على سرج من جلود ، أي اتخذ من جلود كلاب الماء ، وأما قول الشعبي فالضفادع جمع ضفدع بكسر أوله وفتح الهال وبكرها أيضا ، وحكى ضم أوله مع فتح الدال ، والضفادع بغير عين لغة فيه ، قال ابن التين . لم يبين الشعبي هل تذكي أم لا ؟ ومذهب مالك أنها تؤكل بغير تذكية ، ومنهم من فصل بين ما مأواه الماء وغيره ، وعن الحنفية ورواية عن الشافعي لابد من التذكية ، وأما قول الحسن في السحفاة فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن طائوس عن أبيه أنه كان لا يرى بأكل السحفاة بأسا ، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن قال : لا بأس بها . كلها . والسحفاة بضم المهملة وفتح اللام وسكون المهملة بعدها قاف ثم ألف ثم هاء ، ويجوز بدل الهاء مرة حكاية ابن سيده وهي رواية عبدوس ، وحكى أيضا في المحكم ، سكون اللام وفتح الهاء ، وحكى أيضا سلحفاة كالاول لكن بكسر الفاء بعدها تحتانية مفتوحة ، قوله ( وقال ابن عباس : كل من صيد البحر نصراي أو يهودي أو مجوسي ) قال الكرماني : كذا في النسخ القديمة وفي بعضها د ما صاده ، قيل لفظ نصراي ، قلت : وهذا التعليق وصله البيهقي من طريق سمالك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : كل ما ألقى البحر وما صيد منه صاده يهودي أو نصراي

أو مجموعي ، قال ابن النين : مفهومه أن صيد البحر لا يؤكل إن صاده غير هؤلاء ، وهو كذلك عند قوم ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن عطاء وسعيد بن جبير ، وبسند آخر عن علي كرامية صيد المجوسى السمك . قوله (وقال أبو الدرداء في المرى ذبح الخمر الثينان والشمس) قال البيضاوى : ذبح بصيغة الفعل الماضى ونصب راء الخمر على أنه المفعول ، قال : ويرى بكون الموحدة على الإضافة والخمر بالانكسر أى تطهيرها . قلت : والاول هو المشهور وهذا الاثر سقط من رواية النسقى ، وقد وصله إبراهيم الحزنى في « غريب الحديث » له من طريق أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء فذكره حواء ، قال الحزنى : هذا مرى يعمل بالشم : يؤخذ الخمر فيجعل فيه الملح والسمك ويوضع في الشمس فيتغير عن طعم الخمر . وأخرج أبو بشر الدولابى في « السكنى » من طريق يونس بن ميسرة عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه قال في مرى الثينان : غيرته الشمس . ولابن أبي شيبة من طريق مكحول عن أبي الدرداء : لا بأس بالمرى ذبحته النار والمالح . وهذا منقطع ، وعليه اقتصر مغلطائى ومن تبعه ، واعترضا على جرم البخارى به وما عثروا على كلام الحزنى ، وهو مراد البخارى جزما ، وله طرق أخرى أخرجهما الطحاوى من طريق بشر بن عبيد الله عن أبي إدريس الخولاني : أن أبا الدرداء كان يأكل المرى الذى يجعل فيه الخمر ويقول ذبحته الشمس والمالح . وأخرجه عبد الرزاق من طريق سعيد بن عبد العزيز عن عطية بن قيس قال : مر رجل من أصحاب أبي الدرداء بآخر - فذكر قصة في اختلاطهم في المرى - فأنيا أبا الدرداء فسأله فقال : ذبحت خمرها الشمس والمالح والخيتان . ورويناه في جزء إسحق بن الفيز من طريق عطاء الخراسانى قال : سئل أبو الدرداء عن أكل المرى فقال : ذبحت الشمس سكر الخمر ، فنعن نأكل ، لا نرى به بأسا . قال أبو موسى في « ذيل الغريب » : عبر عن قوة الملح والشمس وغلبتهما على الخمر وإزالتهما طعما ورائحتها بالذبح ، وإنما ذكر الثينان دون الملح لأن المقصود من ذلك يحصل بدونه ، ولم يرد أن الثينان وحدها هى التى خللته . قال : وكان أبو الدرداء ممن يفتى بجواز تحليل الخمر فقال : أن السمك بالآلة التى أضيفت اليه يغلب على ضراوة الخمر ويروى شدتها ، والشمس تؤمر في تحليلها فتصير حللا . قال : وكان أهل الرف من الشام يهجنون المرى بالخمر وربما يجعلون فيه أيضا السمك الذى يربى بالمالح والابرار ما يسمونه الصحناء ، والقصد من المرى هضم الطعام فيضيقون اليه كل قفيف أو حريف ليزيد في جلاء المعدة واستدعاء الطعام بجماعته . وكان أبو الدرداء وجماعة من الصحابة يأكلون هذا المرى المعمول بالخمر وأدخله البخارى في طهارة صيد البحر يريد أن السمك طاهر حلال وأن طهارته وحله يتعدى الى غيره كالملح حتى يصير الحرام النجس بإضافتها اليه طاهرا حللا ، وهذا رأى من يجوز تحليل الخمر ، وهو قول أبي الدرداء وجماعة . وقال ابن الاثير في « النهاية » : استعار الذبح للاحلال فكأنه يقول : كما أن الذبح يحل أكل المذبوحة دون الميتة فكذلك هذه الأشياء إذا وضعت في الخمر قامت مقام الذبح فاحلها . وقال البيضاوى : يريد أنها حلت بالحوث المطروح فيها وطبخها بالشمس ، فكان ذلك كالدابة للحيوان ، وقال غيره معنى ذبحتها أبطلت فعلها . وذكر الحاكم في النوع العشرين من « علوم الحديث » من حديث ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع عثمان بن عفان يقول : اجتمعوا الخمر فأنها أم الخبائث . قال ابن شهاب : في هذا الحديث أن لا خير في الخمر ، وأنها إذا أفسدت لا خير فيها حتى يكون الله هو الذى يفسدها فيطيب حينئذ الخمر . قال ابن وهب : وسمعت طالكا يقول سمعت ابن شهاب يستل عن عمر جعلت في قلة وجعل معها ملح وأخلطت كثيرة ثم يجم على الشمس حتى

نعود مرثيا ، فقال ابن شهاب : شهدت قبصة بنى أن يجعل الخمر مرثيا إذا أخذ وهو خمر . قلت : وقبصة من كبار التابعين وأبوه صحابي وولده هو في حياة النبي ﷺ . فذكر في الصحابة لذلك ، وهذا يعارض أثر أبي الدرداء المذكور ويفسر المراد به . والثيذان بنو تين الأولى مكورة بينهما تحتانية ساكنة جمع تون وهو الحوت ، والمرى بضم الميم وسكون الراء بعدهما تحتانية ، وضبط في الثانية ، تبعا للصحيح بتشديد الراء نسبة الى المر وهو الطعم المشهور ، وجزم الشيخ يحيى الدين بالاول ، ونقل الجواليقي في دخن العامة ، أنهم يحركون الراء ولاصل بسكونها . ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة جيش الحبط من طريقين : إحداهما رواية ابن جريج : أخبرني عمرو وهو ابن دينار أنه سمع جابرا ، وقد قدم بسنده ومثته في المغازي ، وزاد هناك عن أبي الزبير عن جابر ، وتقدمت مشروحة مع شرح سائر الحديث . الطريق الثانية رواية سفيان عن عمرو بن دينار أيضا ، وفيه من الزيادة وكان فينا رجل يمر ثلاث جزائر ثم ثلاث جزائر ثم نهاء أبو عبيدة ، وهذا الرجل هو قيس بن سعد بن عبادة كما تقدم إيضاحه في المغازي ، وكان اشترى الجزر من أمراء بني حمير كل جزور بوسق من تمر يوفيه إياه بالمدينة ، فلما رأى عمر ذلك - وكان في ذلك الجيش - سأل أبا عبيدة أن ينهي قيسا عن البحر ، فعزم عليه أبو عبيدة أن ينتهي عن ذلك فأطاعه ، وقد تقدمت الإشارة الى ذلك هناك أيضا . والمراد بقوله دجرائر جمع جزور ، وفيه نظر فان جزائر جمع جزيرة والجزور إنما يجمع على جزر بضمهتين ، فلعله جمع الجمع ، والفرض من إرادته هنا قصة الحوت فانه يستفاد منها جواز أكل ميتة البحر لتصرجه في الحديث بقوله فالتى البحر حوتا ميتا لم ير مثله يقال له الميتة وتقدم في المغازي أن في بعض ماركه في الصحيح أن النبي ﷺ أكل منه ، وبهذا تم الدلالة ، والا فجرد أكل الصحابة منه وهم في حالة المجاعة قد يقال إنه للاضطراب ، ولا سيما وفيه قول أبي عبيدة وميتة . ثم قال : لا بل نحن نرى رسول الله ﷺ وفي سبيل الله وقد اضطررهم فاكلوا ، وهذه رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم ، وتقدمت للمصنف في المغازي من هذا الوجه ، لكن قال : قال أبو عبيدة كرا ، ولم يذكر بقبته . وحاصل قول أبي عبيدة أنه بناء أولا على حرم تحريم الميتة ، ثم تذكر تخصيص المضطر بأباجة أكلها إذا كان غير باغ ولا عاد ، وهم بهذه الصفة لأنهم في سبيل الله وفي غاة رسول الله وقد تبين من آخر الحديث أن جهة كونها حلالا ليست بسبب الاضطراب بل كونها من صيد البحر ، ففي آخره هذها جمعا فلبا قدمنا المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : كانوا رزقا أخرجه الله ، اطعمونا ان كان معكم قاتاه بعضهم بعض فأكله ، فتبين لهم أنه حلال مطلقا . وبالغ في البيان بأكله منها لأنه لم يكن مضطرا ، فيستفاد منه إباحة ميتة البحر سواء مات بنفسه أو مات بالاصطياد ، وهو قول الجمهور . وعن الحنفية يكره ، وفرقوا بين ما لفظه فات وبين ما مات فيه من غير آفة ، وتمسكوا بحديث أبي الزبير عن جابر : ما ألفاه البحر أو جزر عنه فكلوه ، وما مات فيه فلبا فلا تأكلوه ، أخرجه أبو داود مرفوعا من رواية يحيى بن سليم الطائفي عن أبي الزبير عن جابر ثم قال : رواه الثوري وأبو وغيرهما عن أبي الزبير هذا الحديث موقوفا . وقد أسند من وجه ضعيف عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا ، وقال الترمذي : سألت البخاري عنه فقال ليس يحفظ ، وروى عن جابر خلافا . ويحيى بن سليم صدوق وصفوه بسوء الحفظ . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال يعقوب بن سفيان : إذا حدث من كتابه لحديثه حسن ، وإذا حدث حفظا يعرف ويشكر . وقال أبو حازم : لم يكن بالحافظ . وقال ابن حبان في الثقات : كان يخطئ ، وقد ترويع على رفقه . وأخرجه الدارقطني من رواية أبي أحمد الزبيري عن

الثوري مرفوعا لكن قال : خالفه وكيع وغيره فوقفوه عن الثوري وهو الصواب ، وروى عن ابن أبي ذئب وإسماعيل بن أمية مرفوعا ولا يصح والصحيح موقوف ، وإذا لم يصح إلا موقوفا فقد عارضه قول أبي بكر وخيه ، والقياس يقتضي حله ، لأنه سمسك لو مات في البر لا كل بفير تذكية ، ولو نصب عنه الماء أو قتله سمكه أخرى فأت لا كل ، فكذلك إذا مات وهو في البحر . وبإقدام من قوله « أكلنا منه نصف شهر » جواز أكل اللحم ولو أفن ، لأن النبي ﷺ قد أكل منه بعد ذلك ، واللحم لا يبقى غالبا يلا تثن في هذه المدة لاسيما في الحجاز مع شدة الحر ، لكن يحتمل أن يكونوا ملحوه وقدوه فلم يدخله نهن ، وقد تقدم قريبا قول النووي : إن انتهى عن أكل اللحم إذا أتت للتزينة إلا إن خيف منه الضرر فيحرم ، وهذا الجواب على منعه ، ولكن المالكية حلوه على التحريم مطلقا . وهو الظاهر وأما أعلم . ويأتى في الطائفة فظير ما قاله في النتن إذا خشى منه الضرر ، وفيه جواز أكل حيوان البحر مطلقا لأنه لم يكن عند الصحابة نص يخص العنبر وقد أكلوا منه ، كذا قال بعضهم ، ويحدث فيه أنهم أولا إنما أقدموا عليه بطريق الاضطرار ، ويجب بأنهم أقدموا عليه مطلقا من حيث كونه صيد البحر ثم توقفوا من حيث كونه ميتة ، فدل على إباحة الأقدام على أكل ما صيد من البحر ، وبين لهم الشارع آخر أن ميتة أيضا حلال ، ولم يفرق بين طاف ولا غيره . واحتج بعض المالكية بأنهم أقاموا يأكلون منه إياها ، فلو كانوا أكلوا منه على أنه ميتة بطريق الاضطرار ما دأبوا عليه ، لأن المضطر إذا أكل الميتة يأكل منها بحسب الحاجة ثم ينتقل لطلب المباح غيرها ، وجمع بعض العلماء بين مختلف الأخبار في ذلك بحمل النهي على كراهة التزينة وما هذا ذلك على الجواز ، ولا خلاف بين العلماء في حل السمك على اختلاف أنواعه ، وأما اختلاف فيما كان على صورة حيوان البر كالأسد والكلب والخنزير والثعبان ، فمذهب الحنفية - وهو قول الشافعية - يحرم ما عدا السمك ، واحتجوا عليه بهذا الحديث ، فإن الحوت المذكور لا يسمى سمكا . وفيه نظر ، فإن الخبر ورد في الحوت نصا ، وعن الشافعية الحل مطلقا على الأصح المنصوص . وهو مذهب المالكية إلا الخنزير في رواية ، وحجتهم قوله تعالى ﴿ أحل لكم صيد البحر ﴾ وحديث « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » أخرجه مالك وأصحاب الدين وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم ، وعن الشافعية ما يؤكل فظيره في البر حلال وما لا فلا ، واستثنوا على الأصح ما يعيش في البحر والبر وهو نوعان : النوع الأول ما ورد في متع أكله شيء يخصه كالضفدع ، وكذا استثناه أحمد للنهي عن قتله ورد ذلك من حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخرجه أبو داود والنسائي وصححه والحاكم ، وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن أبي عاصم ، وآخر عن عبد الله بن عمر ، وأخرجه الطبراني في الأوسط ، وزاد : فإن قتيها تسبيح . وذكر الأطباء أن الضفدع نوعان برى وبحرى ، فالبرى يقتل أكله والبحرى يضره . ومن المستثنى أيضا الصقاح . لكونه يمدو بنبابة . وعند أحمد فيه رواية ، ومثله القرش في البحر الملح خلافا لما أفتى به الحب الطبري ، والثعبان والعقرب والسرطان والسمكة للاستخبات والضرر اللاحق من السم ، ودينلس قيل إن أصله السرطان فإن ثبت حرم . النوع الثاني ما لم يرد فيه مانع فيحل لكن بشرط التذكية ، كالبط وطير الماء وأما أعلم . ( تنبيه ) : وقع في أواخر صحيح مسلم في الحديث الطويل من طريق الوليد بن عباد بن الصامت أنهم « دخلوا على جابر فأروه يصلي في ثوب » الحديث وفيه قصة النخامة في المسجد ، وفيه أنهم خرجوا في غزاة بطن بواط ، وفيه قصة الحوض ، وفيه قيام المؤمنين خلف الإمام كل ذلك مطول ، وفيه قال « سرنا مع رسول الله ﷺ وكان قوت كل رجل مناة مرة »

كل يوم فسكان يهجمها وكنا نختبئ بقسنا ونأكل ، ومررنا مع رسول الله ﷺ حتى نزلنا واديا أفيح ، فذكر قصة الشجرةين اللتين التفتتا بأمر النبي ﷺ حتى أسترهما عند قضاء الحاجة ، وفيه قصة القبرين اللذين غرس في كل منهما غصنا ، وفيه د فأتينا المعسكر فقال : يا جابر ناد الوضوء ، فذكر القصة بطولها في نبع الماء من بين أصابعه ، وفيه وشكا الناس الى رسول الله ﷺ الجريح . فقال : عسى الله أن يطعمكم . فأتينا سيف البحر ، فخرج البحر زجرة فألقى دابة فأوربنا على شقها النار فأطبخنا واشتبونا وأكلنا وشبعنا . وذكر أنه دخل هو وجماعة في عينها ، وذكر قصة الذي دخل تحت ضلعها ما يطأه رأسه وهو أعظم رجل في الركب على أعظم جبل ، وظاهر سياق هذه القصة يقتضى مقابلة القصة المذكورة في هذا الباب وهي من رواية جابر أيضا ، حتى قال عبد الحق في «الجمع بين الصحيحين» : هذه واقعة أخرى غير تلك ، فإن هذه كانت محضرة النبي ﷺ . وما ذكره ليس بنص في ذلك لاحتمال أن تكون الفاء في قول جابر د فأتينا سيف البحر ، هي الفصحية وهي مقبولة لحذوف تقديره فأرسلنا النبي ﷺ مع أبي عبيدة فأتينا سيف البحر فتتحد الفستان ، وهذا هو الراجح عندى ، والأصل عدم التعدد . وعما ننبه عليه هنا أيضا أن الواقدي زعم أن قصة بعث أبي عبيدة كانت في رجب سنة ثمان ، وهو عندى خطأ لأن في نفس الخبر الصحيح أنهم خرجوا يرصدون عير قريش وقريش في سنة ثمان كانوا مع النبي ﷺ في هذلة ، وقد نبهت على ذلك في المغازي ، ووردت أن يكون ذلك قبل الهدنة في سنة ست أو قبلها ، ثم ظهر لي الآن تقوية ذلك بقول جابر في رواية مسلم هذه أنهم خرجوا في غزاة بواط وغزاة بواط كانت في السنة الثانية من الهجرة قبل وقعة بدر ، وكان النبي ﷺ خرج في مائتين من أصحابه يعترض عيرا لقريش فيها أمية بن خلف فبلغ بواط ، وهي بضم الواحدة جبال الجبهة ، إلى الشام ، بينها وبين المدينة أربعة برد ، فلم يلق أحدا فرجع ، فكأنه أفرد أبا عبيدة فبعث معه يرصدون العير المذكورة . ويؤيد تقدم أمرها ما ذكر فيها من القلة والمجد ، والواقع أنهم في سنة ثمان كان حالمهم اتسع بفتح خبير وغيرها ، والجهد المذكور في القصة يناسب ابتداء الأمر فيرجع ما ذكرته ، والله أعلم

### ١٣ - باب أكل الجراد ،

٥٤٩٥ - حريش أبو الوليد حدثنا شعبة عن أبي يعفور قال سمعت ابن أبي أوفى رضي الله عنهما قال « غزونا مع النبي ﷺ سبع غزوات - أو سبعا - كنا نأكل معه الجراد »

قال سفيان وأبو عوانة وإسرائيل عن أبي يعفور عن ابن أبي أوفى « سبع غزوات »

قوله ( باب أكل الجراد ) بفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة والذكر والانثى سواء كالخامة ويقال انه مشتق من الجرد لانه لا ينزل على شيء إلا جرده ، وخلفه الجراد بحجة فيها عشرة من الحيرانات ذكر بعضها ابن الشهرزوري في قوله :

لها غذا بكر وسافا فعامه      وقادمتا نسر وجوجو ضيفم  
حببتها أفاعى الرمل بطنا وأصمت      عليها جباد الخيل بالراس والفم

قيل وقاته حين الفيل وحتى الثور وقرن الاعميل وذنب الحية . وهو صنفان طيار ووثاب ، ويبيض في الصخر

فتركه حتى يبس وينشر فلا يمر بزرع الا اجتاحه ، وقيل  
 إنه نثره حوت فلذلك كان أكله بغير ذكاة ، وهذا ورد في حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه عن أنس رفته د أن  
 الجراد نثره حوت من البحر ، ومن حديث أبي هريرة د خرجنا مع رسول الله ﷺ في حج أو عمرة فاستقبلنا  
 رجل من جراد ، فجعلنا نضرب بدمائنا وأسواطنا ، فقال : كلوه فإنه من صيد البحر ، أخرجه أبو داود والترمذي  
 وابن ماجه وسنده ضعيف ، ولو صح لكان فيه حجة لمن قال لأجزاء فيه إذا قتله المحرم ، وجمهور العلماء على خلافه ،  
 قال ابن المنذر : لم يقل لأجزاء فيه غير أبي سعيد الخدري وعروة بن الزبير ، واختلاف عن كعب الاحبار ، وإذا  
 ثبت فيه الجزاء دل على أنه بري . وقد أجمع العلماء على جواز أكله بغير تذكية إلا أن المشهور عند المالكية اشتراط  
 تذكيته . واختلفوا في صفتها فتيل بقطع رأسه وقيل إن وقع في قدر أو نار حل ، وقال ابن وهب أخذه ذكاته ،  
 ووافق مطرف منهم الجمهور في أنه لا يقتصر الى ذكاته لحديث ابن عمر د أحلت لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد  
 والسكبد والطحال ، أخرجه أحمد والدارقطني مرفوعا وقال ان الموقوف أصح ، ورجح البيهقي أيضا الموقوف إلا  
 أنه قال إن له حكم الرفع . قوله ( عن أبي يعفور ) بفتح الهمزة وسكون المهملة وضمة الفاء هو العبدى ، واسمه  
 وقبان وقين واق ، وقال مسلم اسمه واقد واليه وقسان ، وهو الأكبر ، وأبو يعفور الأصغر اسمه عبد الرحمن بن  
 عبيد ، وكلاهما ثقة من أهل الكوفة ، وأيسر للأكبر في البخارى سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الصلاة في أبواب  
 الركوع من صفة الصلاة ، وقد ذكرت كلام النووي فيه وجزءه بأنه الأصغر وأن الصواب أنه الأكبر ، وبذلك  
 جزم الكلاباذى وغيره والنووى تبع في ذلك ابن العربي وغيره ، والذي يرجع كلام الكلاباذى جزم الترمذي  
 بعد تحريجه بأن روى حديث الجراد هو الذى اسمه واقـ وبقال وقدان وهذا هو الأكبر ، ويؤيده أيضا أن ابن  
 أبي حاتم جزم في ترجمة الأصغر بأنه لم يسمع من عبد الله بن أبي أوفى . قوله ( سبع غزوات أو ستا ) كذا للأكثر  
 ولا إشكال فيه ، ووقع في رواية النسفى د أو ست بغير تنوين ، ووقع في د توضيح ابن مالك : سبع غزوات أو  
 ثمانى ، وتكلم عليه فقال : الأجود أن يقال سبع غزوات أو ثمانية بالتثنية لان لفظ ثمان وإن كان كلفظ جوار  
 في أن ثالث حروفه ألب بعدها حرفان ثانيهما ياء فهو يخالفه في أن جوارى جمع وثمانية ليس بجمع واللفظ بهما  
 في الرفع والجر سواء ، ولكن تنوين ثمان تنوين صرف وتنوين جوار تنوين عوض ، وإنما يفترقان بالنصب .  
 واستمر يتكلم على ذلك ثم قال : وفي ذكره له بلا تنوين ثلاثة أوجه أجودها أن يكون حذف المضاف اليه وأبقى  
 المضاف على ما كان عليه قبل الحذف ، ومثله قول الشاعر د خمس ذود أو ست عوضت منها ، البيت . الوجه الثانى  
 أن يكون المنصوب كتب بغير ألف على لغة ربيعة ، وذكر وجهها آخر يخص بالثان ، ولم أره فى شيء من طرق  
 الحديث لا فى البخارى ولا فى غيره بلفظ ثمان ، فإحدى كيف وقع هذا . وهذا الشك فى عدد الغزوات من  
 شعبة ، وقد أخرجه مسلم من رواية شعبة بالثك أيضا ؛ والنسائى من روايته بلفظ الست من غير شك ، والترمذي  
 من طريق غندر عن شعبة فقال د غزوات ، ولم يذكر عددا . قوله ( وكنا ناكل معه الجراد ) يحتمل أن يريد بالمصيبة  
 مجرد الفوز دون ما تبعه من أكل الجراد ، ويحتمل أن يريد مع أكله ، ويدل على الثانى أنه وقع فى رواية ابن نعيم

في الطب ويأكل معنا ، وهذا إن صح يرد على الصيمري من الشافعية في زعمه أنه عليه السلام حاه كما عاف الضب . ثم وقفت على مسند الصيمري وهو ما أخرجه أبو داود من حديث سلمان رضي الله عنه عن الجرادة فقال : لا آكله ولا أحرمه ، والصواب مرسل ، ولابن عدي في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر أنه عليه السلام سئل عن الضب فقال : لا آكله ولا أحرمه ، وسئل عن الجرادة فقال مثل ذلك ، وهذا ليس ناجية لأن ثابته قال فيه النسائي ليس بثقة ، ونقل النووي الإجماع على حل أكل الجرادة ، لكن فصل ابن العربي في شرح الترمذي بين جرادة الحجاز وجرادة الاندلس فقال في جرادة الاندلس : لا يؤكل لانه ضرر محض . وهذا إن ثبت أنه يضر أكاه بأن يكون فيه سمية تخصه دون غيره من جرادة البلاد تعين استثنائه وأما أعلم عليه السلام قوله ( وقال سفيان ) هو الثوري وقد وصله الهاربي عن محمد بن يوسف وهو القرباني عن سفيان وهو الثوري ولفظه دعوا مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوات فأكل الجرادة ، وكذا أخرجه الترمذي من وجه آخر عن الثوري وأما أن سفيان بن عيينة روى هذا الحديث أيضا عن أبي يعفور لكن قال د ست غزوات . قلت : وكذا أخرجه أحمد بن حنبل عن ابن عيينة جازما بالست ، وقال الترمذي : كذا قال ابن عيينة ست وقال غيره سبع . قلت : وذلك رواية شعبة عن أبي شيخيم كان يشك فيحمل على أنه جرم مرة بال سبع ثم لما طرأ عليه الشك صار يحزم بالست لأنه المتيقن ، ويؤيد هذا الحل أن سماح سفيان بن عيينة هذه متأخر دون الثوري ومن ذكر معه ، ولكن وقع عند ابن حبان من رواية أبي الوليد شيخ البخاري فيه د سبعا أو ستا ، يشك شعبة ، قوله ( وأبو عروانة ) وصله مسلم عن أبي كابل عنه ولفظه مثل الثوري ، وذكره البزار من رواية يحيى بن حماد عن أبي عروانة فقال مرة عن أبي يعفور ومرة عن الشيباني ، وأشار الى ترجيح كونه عن أبي يعفور ، وهو كذلك كما تقدم صريحا أنه عند أبي داود . قوله ( واسرائيل ) وصله الطبراني من طريق عبد الله بن رجاء عنه ولفظه د سبع غزوات فكنا نأكل معه الجرادة .

#### ١٤ - باب آنية الجوس ، والهيئة

٥٤٩٦ - حدثني أبو عاصم عن حنيفة بن شريح قال حدثني ربيعة بن يزيد الدمشقي حدثني أبو إدريس الخولاني قال حدثني أبو ثعلبة الخشني قال : أنبت النبي صلى الله عليه وسلم قلت : يا رسول الله إنما بأرض أهل الكتاب فأنأكل في آنيهم ، وبأرض صيد أصيد بقوسي ، وأصيد بكلبي العلم ، وبكلبي الذي ليس بعلم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أما ما ذكرت أنك بأرض أهل كتاب فلا تأكلوا في آنيهم إلا أن لا يجدوا بدأ ، فإن لم يجدوا بدأ فأنأكلوها وكلوا فيها . وأما ما ذكرت أنكم بأرض صيد ، فأنأكلوا بقوسكم فأنأكلوا باسم الله وكل . وما أصيد بكلبك العلم فأنأكل باسم الله وكل . وما أصيد بكلبك الذي ليس بعلم فأنأكل . ذكرته فأنأكله .

٥٤٩٧ - حدثني السكوني بن إبراهيم قال حدثني يزيد بن أبي عبيد عن سدة بن الأكوخ قال د لما أمسا يوم فتحوا خيبر - أوقدوا النيران ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : هلام أوقدتم هذه النيران ؟ قالوا : لحوم الخمر الإنسانية قال : أهريقوا ما فيها ، واكثروا قدورها . فقام رجل من القوم فقال : مهريق ما فيها ، وتسلها . فقال



النبي ﷺ : أو ذاك ،

**قوله** ( باب آية المجوس ) قال ابن التين : كذا ترجم وأتى بحديث أبي ثعلبة وفيه ذكر أهل الكتاب فلهذا يرى أنهم أهل كتاب ، وقال ابن المنير : ترجم للمجوس والاحاديث في أهل الكتاب لأنه بنى على أن المحدثين منهما واحد وهو عدم توريثهم النجاسات . وقال الكرماني : أو حكمه على أحدهما بالقياس على الآخر ، أو باعتبار أن المجوس يزعمون أنهم أهل كتاب . قلت : وأحسن من ذلك أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث منصوصا على المجوس ، فعند الزمزمي من طريق أخرى عن أبي ثعلبة : سئل رسول الله ﷺ عن قدور المجوس ، فقال : أنقروها غسلًا وطبخوا فيها ، وفي لفظ من وجه آخر عن أبي ثعلبة : قلت إنا نمر بهذا اليهود والنصارى والمجوس فلا نجد غير آيتهم ، الحديث . وهذه طريقة يكثر منها البخاري فإكان في سنده مقال يترجم به ثم يورد في الباب ما يؤخذ الحكم منه بطريق الإلحاق ونحوه ، والحكم في آية المجوس لا يختلف مع الحكم في آية أهل الكتاب لأن العلة أن كانت لمكونهم تحمل ذنوبهم كآهن الكتاب فلا إشكال ، أو لا تحمل كما سيأتي البحث فيه بعد أبواب فتكون الآنية أن يطبخون فيها ذنوبهم ويفرون قد تنجست بملاقاة الميتة ، فأهل الكتاب كذلك باعتبار أنهم لا يتدينون باجتناب النجاسة وبأنهم يطبخون فيها الخنزير ويضعون فيها الخمر وغيرها ، ويؤيد الثاني ما أخرجه أبو داود والبراد عن جابر : كنا نغزو مع رسول الله ﷺ فنصيب من آنية المشركين فنستمتع بها فلا يصب ذلك علينا ، لفظ أبي داود ، وفي رواية البراد : فنغسلها ونأكل فيها . **قوله** ( والميتة ) قال ابن المنير : فيه بذكر الميتة على أن الحبر لما كانت محرمة لم تؤثر فيها الذكاة فكانت ميتة ، ولذلك أمر بفصل الآنية منها . ثم أورد حديث أبي ثعلبة عن أبي عاصم عاليا وساقه على لفظه ، وقد تقدم شرحه قبل ، ثم حديث سلمة بن الأكوع في الحر الأهلية أورده عاليا وهو من ثلاثياته ، وسيأتي شرحه بعد ثلاثة عشر بابا .

#### ٥ - باب التسمية على الذبيحة ، ومن ترك مُتَعَدًّا

وقال ابن عباس : من نسى فلا بأس . وقال الله تعالى ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق ) والناسي لا يسمى فاسقًا . وقوله تعالى ( وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوك ، وإن اعتصمتم إنكم لمشركون ) ٥٤٩٨ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** أبو عوانة عن - حيدر بن مسروق عن عبيدة بن رفاع عن جده رافع بن خديج قال : « كنا مع النبي ﷺ بذي الحليفة ، فأصاب الناس جوع ، فأصبنا إبلًا رغما - وكان النبي ﷺ في أخريات لباس - فمجلوا فنصبوا القدور ، فدفع النبي ﷺ إليهم ، فأمر بالقدور فأكفنت ، ثم قسم ففعل : عشرة من فقم بيمير ، ففد منها بيمير ، وكان في القوم خيل بيميرة ، فطلبوه فأهياهم ، فاهوى إليه رجل بسهم فخبسه الله ، فقل النبي ﷺ : إن لهذا البهائم أوأيد كأوأيد الوحش ، فاندت عليكم منها فاصنوا به هكذا . قال قال جدتي : إنا نلجرج - أو نخاف - أن تأتي الدود غداً وليست معنا مدى ، فنذبح بالقصب ؟ فقال : ما أنهر الدم وذكر اسم الله ففعل ، ليس للسن والظنر . وسأعيركم عنه : أما السن فمظلم ، وأما

الظفر فُذِي الحُبْشَة هـ

قوله ( باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمدا ) كذا للجميع ووقع في بعض الشروح هنا وكتاب الذبايح ، وهو خطأ لأنه ترجم أولا كتاب الصيد والذبايح أو كتاب الذبايح والصيد فلا يحتاج أنى تكرار ، وأشار بقوله متعمدا الى ترجيح التفرقة بين المتعمد وترك التسمية فلا تحل تذكيته ومن نسي فتحل ، لأنه استظهر لذلك بقول ابن عباس وبما ذكر بعده من قوله تعالى ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) ثم قال د والناسي لا يسمى فاسقا ، يشير الى قوله تعالى في الآية ( وانه لفسق ) فاستنبط منها أن الوصف للعائد فيختص بالحكم به ، والتفرقة بين الناسي والعائد في الذبيحة قول أحد وطائفة وقواه الغزالي في الاحياء ، محتجا بان ظاهر الآية الاجاب مطلقا وكذلك الاخبار ، وان الاخبار الدالة على الرخصة تحتل التعميم وتحتمل الاختصاص بالناسي فكان حله عليه أول لتجرى الأدلة كلها على ظاهرها ويذهب الناسي دون العائد . قوله ( وقال ابن عباس : من نسي فلا بأس ) وصله الدارقطني من طريق شعبة عن مغيرة عن ابراهيم في المسلم يذبح وينسى التسمية قال : لا بأس به . وبه عن شعبة عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء حدثني ( ع ) عن ابن عباس أنه لم ير به بأس ، وأخرج سعيد ابن منصور عن ابن عيينة بهذا الاسناد فقال في سننه عن ( ع ) يعني عكرمة عن ابن عباس فيمن ذبح ونسى التسمية فقال : المسلم فيه اسم الله وان لم يذكر التسمية ، وسنده صحيح ، وهو موقوف . وذكره مالك بلاغا عن ابن عباس ، وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعا . ولما قول المصنف وقوله تعالى ( وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ) فكأنه يشير بذلك الى الوجه عن الاحتجاج لجواز ترك التسمية بتأويل الآية وحلها على غير ظاهرها لثلاث يكون ذلك من وسوسة الشيطان ليصد عن ذكر الله تعالى ، وكأنه لمع بما أخرجه أبو داود وابن ماجه والطبري بسند صحيح عن ابن عباس في قوله ( وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوك ) قال كانوا يقولون ما ذكر عليه اسم الله فلا تأكلوه وما لم يذكر عليه اسم الله فكلوه ، قال الله تعالى : ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه . وأخرج أبو داود والطبري أيضا من وجه آخر عن ابن عباس قال جاءت اليهود الى رسول الله ﷺ فقالوا : تأكل مما قتلنا ولا تأكل مما قتل الله ؟ فزلت : ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه الى آخر الآية . وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه وساق الى قوله ( لمشركون ) ان أطعمتهم فيما نهيتكم عنه ، ومن طريق معمر عن قتادة في هذه الآية ( وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوك ) قال جادلهم المشركون في الذبيحة فذكر نحوه ، ومن طريق أسباط عن السدي نحوه ، ومن طريق ابن جريج قلت لعطاء : ما قوله ( فكلوا مما ذكر اسم الله عليه ) ؟ قال : يامر بك بذكر اسمه على الطعام والشراب والنزج ، قلت : فما قوله ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) قال يعني من ذبايح كانت في الجاهلية على الأوثان . قال الطبري : من قال إن ما ذبحه المسلم ففسق أن يذكر اسم الله عليه لا يحل فهو قول بعيد من الصواب لهذا وهو خروجه عما عليه الجماعة ، قال : وأما قوله ( وانه لفسق ) فانه يعني أن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه من الميتة وما أهل به لغير الله فسق ، ولم يحك الطبري عن أحد خلاف ذلك . وقد استشكل بعض المتأخرين كون قوله ( وانه لفسق ) منسوقا على ما قبله ، لأن الجملة الأولى طلبية وهذه خبرية وهذا غير سائغ ، ورد هذا القول بأن سيبره ومن تبعه من المحققين يجيزون ذلك ، ولهم شواهد كثيرة ، وادعى المانع أن الجملة مستأنفة ، وهنهم من قال الجملة حالية أى لا تأكلوه والحال أنه فسق

أى لا تأكلوه في حال كونه فسقا ، والمراد بالفسق قد بين في قوله تعالى في الآية الأخرى ﴿ أو فسقا أهل لغير الله به ﴾ فراجع الزجر الى النهي عن أكل ما ذبح لغير الله . فليست الآية صريحة في فسق من أكل ما ذبح بغير تسمية اه ، ولعل هذا القدر هو الذى حذرت منه الآية ، وقد نوزع المذكور فيما حمل عليه الآية وضع ما ادعاه من كون الآية بحملة والاخرى مبينة لان ثم شروطا ليست هذا قوله ( عن سعيد بن مسروق ) هو الثوري والدسفيان ومدار هذا الحديث في الصحيحين هـ . قوله ( عن عباية ) بهتمج المهمله وتخفيف الموحدة وبعد الألف تحتانية . قوله ( عن جده رافع بن خديج ) كذا قال أكثر اصحاب سعيد بن مسروق عنه كما سيأتي في آخر كتاب الصيد والذباح . وقال أبو الاحوص د عن سعيد عن عباية عن أبيه عن جده ، وليس لرفاعة بن رافع ذكر في كتب الأقدمين من منصف في الرجال ، وانما ذكروا ولده عباية بن رفاعة . نعم ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال : انه يكنى أبا خديج ، وتابع أبا الاحوص على زيادته في الاسناد حسان بن ابراهيم الكرماني عن سعيد بن مسروق أخرجه البيهقي من طريقه ، وهكذا رواه ليث بن أبي سليم عن أبي سالم عن عباية عن أبيه عن جده ، قاله الدارقطني في الملل ، قال : وكذا قال مبارك بن سعيد الثوري عن أبيه ، ونعقب بأن الطبراني أخرجه من طريق مبارك فلم يقل في الاسناد عن أبيه ، فلمله باختلاف على المبارك فيه فان الدارقطني لا يكلم في هذا الفن جوافا ، ورواية ليث بن أبي سليم عند الطبراني ، وقد أغفل الدارقطني ذكر طريق حسان بن ابراهيم ، قال الجياني : روى البخاري حديث رافع من طريق أبي الاحوص فقال د عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رافع عن أبيه عن جده ، هكذا عند أكثر الرواة ، وسقط قوله د عن أبيه ، في رواية أبي هل بن السكن عند الفربري وحده وأظنه من اصلاح ابن السكن فان ابن أبي شعبة أخرجه عن أبي الاحوص باثبات قوله د عن أبيه ، ثم قال أبو بكر : لم يقل أحد في هذا السند عن أبيه غير أبي الاحوص اه . وقد قدمت في د باب التسمية على الذبيحة ، ذكر من تابع أبا الاحوص على ذلك . ثم نقل الجياني عن عبد الغني بن سعيد حافظ مصر أنه قال : خرج البخاري هذا الحديث عن مسدد عن أبي الاحوص على الصواب ، يعنى بإسقاط د عن أبيه ، قال : وهو أصل يعمل به من بعد البخاري اذا وقع في الحديث خطأ لا يعول عليه ، قاله : وانما يحسن هذا في النقص دون الزيادة فيحذف الخطأ ، قال الجياني : وانما تكلم عبد الغني على ما وقع في رواية ابن السكن ظنا منه أنه من عمل البخاري ، وليس كذلك لما بينا أن الأكثر روجه عن البخاري باثبات قوله د عن أبيه . قوله ( كنا مع النبي ﷺ بنى الخليفة ) زادسفيان الثوري عن أبيه د من تمامة د قدمت في الشركة ، وذو الخليفة هذا مكان غير ميقات المدينة ، لان الميقات في طريق القادم من المدينة ومن الشام الى مكة ، وهذه بالقرب من ذات عرق بين الطائف ومكة ، كذا جزم به أبو بكر الحازمي وياقوت ، ووقع للفايبي أنها الميقات المشهور وكذا ذكر النووي قالوا : وكان ذلك عند رجوعهم من الطائف سنة ثمان . وتامة اسم لكل ما نزل من بلاد الحجاز ، سميت بذلك من لثمت بفتح المثناة والماء وهو شدة الحر وركود الريح وقيل تغير الهواء . قوله ( فأصاب الناس جوع ) كأن الصحابي قال هذا عمدا لعذرهم في ذبحهم الابل والغنم التي أصابوا . قوله ( فأصبنا إبلا وغنما ) في رواية أبي الاحوص د وتقدم سرعان الناس فأصابوا من المغنم ، ووقع في رواية الثوري الآتية بعد أبواب فاصبنا نهب إبل وغنم . قوله ( وكان النبي ﷺ في أنربات الناس ) أخريات جمع أخرى ، وفي رواية أبي الاحوص د في آخر الناس ، وكان ﷺ يفعل ذلك صونا للمسك

وحفظا ، لأنه لو تقدمهم لحشى أن ينقطع الضعيف منهم دونه ، وكان حرصهم على مرافقته شديدا فيلزم من سيره في مقام المباقة صون الضمما . لوجود من يتأخر معه قصدا من الأقرباء . قوله ( فمجلوا فنصبوا القدور ) يعنى من المجموع الذى كان بهم ، فاستمجلوا فذبحوا الذى غنموه ووضعوه فى القدور ، ووقع فى رواية داود بن موسى عن سميد بن مسروق ، قاضيان ناس من سرعان الناس فذبحوا ونصبوا قدورهم قبل أن يقسم ، وقد تضمن فى الشربة من رواية علي بن الحكم عن أبي هريرة ، فمجلوا وذبحوا ونصبوا القدور ، وفى رواية الثوري ، فأغلقوا القدور ، أى أوقدوا النار تحتها حتى غلب ، وفى رواية زائدة عن عمر بن سميد عند أبي نعيم فى « المستخرج على مسلم » ، وساق مسلم أساندها ، فمجل أولهم فذبحوا ونصبوا القدور ، . قوله ( فدفع النبي ﷺ إليهم ) دفع بضم أوله على البناء ففهمول ، والمعنى أنه وصل إليهم ، ووقع فى رواية زائدة عن سميد بن مسروق ، فأتى بهم ، أخرجه الطبراني . قوله ( فأمر بالقدور فأكفشت ) بضم الهمة وسكون الكاف أى قلبت وأفرغ ما فيها ، وقد اختلف فى هذا المكان فى شيئين : أحدهما سبب الازالة ، والثاني ١٠ : أتأتى اللحم أم لا ؟ فأما الأول فقال عياض : كانوا اتهموا إلى دار الإسلام والمحل الذى لا يجوز فيه الأكل من مال الغنيمة المشتركة إلا بعد القسمة ، وأن محل جواز ذلك قبل القسمة إنما هو ما داموا فى دار الحرب ، قال : ويحتمل أن سبب ذلك كونهم اتهموها ، ولم يأخذوها باعتدال . وعلى قدر الحاجة . قال : وقد وقع فى حديث آخر ما يدل لذلك ، يشير إلى ما أخرجه أبو داود من طريق عاصم بن كليب عن أبيه أنه سمع عن رجل من الانصار قال : أصاب الناس جماعة شديدة وجهد فأصابوا غنا فاتهموها . قال قدورنا لتلبي بها اذ جاء رسول الله ﷺ على فرسه فأكفأ قدورنا بقوسه ، ثم جعل يرمل اللحم بالقراب ، ثم قال : إن التهمة ليست بأهل من الميتة . وهذا يدل على أنه حاملهم من أجل استمجالهم بقبض قصدهم كما هو عمل القاتل بمنع الميراث . وأما الثاني فقال الثوري : المأمور به من إزالة القدور إنما هو إتلاف المرق حقوة لهم ، وأما اللحم فلم يتلفوه بل يحمل على أنه جمع وود إلى المنعم ، ولا يظن أنه أمر بالتفاهة مع أنه ﷺ نهى عن إضاعة المال وهذا من مال الفاتحين . وأيضا فلجناية بطيخه لم تقع من جميع مستحق الغنيمة فإن منهم من لم يطبخ ومنهم المستحقون للخمس فإن قيل لم ينقل أنهم حملوا اللحم إلى المنعم قلنا : ولم ينقل أنهم أحرقوه أو ألقوه . فيجب تأويله على وفق القواعد . اهـ . ويرد عليه حديث أبي داود أنه جدد الأسناد وترك تسمية الصحابي لا يضرب ، ورجال الأسناد على شرط مسلم ، ولا يقال لا يلزم من تقريب اللحم إتلافه لا مكان تداركه بالفصل ، لأن السياق يشعر بأنه أريد المبالغة فى الزجر عن ذلك الفعل ، ولو كان بصد أن يتفجع به بعد ذلك لم يكن فيه كبير زجر ، لأن الذى يخص الواحد منهم نذر يسير فكان إصداها عليهم مع تعلق قلوبهم بها وحاجتهم إليها وشهوتهم لها أبلغ فى الزجر . وأبعد الملب فقال : إنما طابهم لأنهم استمجلوا وتركوه فى آخر القوم مترضا لمن يقصده من عدو ونحوه ، وتقرب بأنه ﷺ كان عتارا لذلك كما تقدم تفرره ، ولا معنى للحمل على الظن مع ورود النص بالسبب . وقال الاسماعيل : أمره ﷺ باكفأ القدور يجوز أن يكون من أجل أن ذبح من لا يملك الشيء كله لا يكون مذكيا ، ويجوز أن يكون من أجل أنهم تسجلوا إلى الاختصاص بالشيء دون بقية من يستحقه من قبل أن يقسم ويخرج منه الحس ، فعاقبهم بالمنع من تناول ما سبقوا إليه زجرا لهم عن معاودة مثله ، ثم وجع الثاني وزيف الأول بأنه لو كان كذلك لم يحمل أكل البحر الناد الذى رماه أحدهم بهم ، إذ لم يأذن لهم الكل فى رديه ، مع أن رديه ذكاة له كما نص عليه فى نفس حديث الباب اهـ ملخصا .

وقد جنح البخاري الى المعنى الاول وترجم عليه كما سيأتي في اواخر أبواب الاضاحي ، ويمكن الجواب عما أزمه به الاسماعيلي من قصة البعير بان يكون الراي رى بحضرة النبي ﷺ والجامعة فأفروه ، فدل سكوتهم على رضاهم بخلاف ما ذكره أولئك قبل أن يأتي النبي ﷺ ومن معه ، فافترقا ، والله أعلم . قوله ( ثم قسم فعدل عشرة من الغنم ببعير ) في رواية (١) وهذا محمول على أن هذا كان قيمة الغنم اذ ذاك ، فقلل الابل كانت قليلة أو نفيسة والغنم كانت كثيرة أو موبلة بحيث كانت قيمة البعير عشر شياء ، ولا يخالف ذلك القاعدة في الاضاحي من أن البعير يحوز من سبع شياء ، لأن ذلك هو الغالب في قيمة الشاة والبعير المعتدلين ، وأما هذه القصة فكانت واقعة عين فيجتمعل أن يكون التعديل لما ذكر من نفاسة الابل دون الغنم ، وحديث جابر عند مسلم صريح في الحكم حيث قال فيه «أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الابل والبقر كل سبعة منا في بدنة ، والبدنة تعطى على الناقة والبقرة ، وأما حديث ابن عباس «كنا مع النبي ﷺ في سفر فغضر الأضحي فاشتركتنا في البقرة تسعة وفي البدنة عشرة ، فحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وهشدة بحديث رافع بن خديج هذا . والذي يتحور في هذا أن الاصل أن البعير بسبعة مالم يعرض عارض من نفاسة ونحوها فينتغير الحكم بحسب ذلك ، وهذا يجتمع الاخبار الواردة في ذلك . ثم الذي يظهر من القصة المذكورة أنها وقعت فيما عدا ما طبخ وأريق من الابل والغنم التي كانوا غنموها ، ويشتمل - إن كانت الواقعة تعددت - أن تكون القصة التي ذكرها ابن عباس أنلف فيها اللحم لكونه كان قطعاً لطبخ والقصة التي في حديث رافع طبخت الشياه صحاحاً مثلاً فلما أريق مرقها ضمت الى الغنم لتقديم ثم يطبخها من وقعت في سهمه ، ولعل هذا هو الذكوة في انحطاط قيمة الشياه عن المادة ، والله أعلم . قوله ( ففتح النون وتشديد الدال أي هرب فافرا . قوله ( منها ) أي من الابل المقسومة . قوله ( ركان في القوم خبل بسيرة ) فيه تهديد لعذرهم في كون البعير الذي نذ أنهم ولم يقدموا على تحصيله ، فكانه يقول : لو كان فهم خيول كثيرة لامكنهم أن يحيطوا به فيأخذوه . ووقع في رواية أبي الاحوص «ولم يكن معهم خيل ، أي كثيرة أو شديدة الجري ، فيسكون التي لصفة في الخيل لا لاصل الخيل جميعاً بين الروايتين . قوله ( فطلبوه فأعيام ) أي أنهم ولم يقدموا على تحصيله . قوله ( فاهوى اليه رجل ) أي قصد نحوه ورماء ، ولم أوف على اسم هذا الراي . قوله ( فحبسه الله ) أي أصابه السهم فوقف . قوله ( إن هذه الهائم ) في رواية الثوري وشعبة المذكورين بعد أن لهذه الابل ، قال بعض شراح المصابيح : هذه واللام ، تفيد معنى « من » ، لأن البهضية استمداد من اسم إن لكونه نكرة . قوله ( أوباد ) جمع أبدة بالمد وكسر الموحدة أي غريبة ، يقال جاء فلان بأبدة أي بكلمة أو فعلة مثيرة ، يقال أبدت بفتح الموحدة تأبد بعضها ويجوز الكسر أبودا ، ويقال تأبدت أي توحشت . والمراد أن لها توحشاً . قوله ( فإنا ند فليسكن منها فاصنعوا به هكذا ) في رواية الثوري « فإنا غلبكم منها ، وفي رواية أبي الاحوص « فإنا فعل منها هذا فاصنعوا مثل هذا زاد عمر بن سعيد بن مسروق عن أبيه « فاصنعوا به ذلك وكلوه ، أخرجه الطبراني ، وفيه جواز أكل ما رى بالسهم لجرح في أي موضع كان من جسده ، بشرط أن يكون وحشياً أو متوحشاً ، وسيأتي البحث فيه بعد ثمانية أبواب . قوله ( وقال حمدي ) زاد عبد الزقاق عن الثوري في روايته « يا رسول الله » وهذا صورته مرسل : فان

عبارة بن رفاعه لم يدرك زمان القول ، وظاهر سائر الروايات أن عبادة نقل ذلك عن جده ، في رواية شعبة عن جده أنه قال : يا رسول الله ، وفي رواية عمر بن عبيد الآتية أيضا : قال قلت يا رسول الله ، وفي رواية أبي الأحوص : قلت يا رسول الله . **قوله** ( إنا لنرجو أو نخاف ) هو شك من الراوى ، وفي التعبير بالرجاء إشارة الى حرصهم على لقاء العدو لما يرجونه من فضل الشهادة أو الغنيمة ، وبالخوف إشارة الى أنهم لا يحبون أن يهجم عليهم العدو بفتنة ، ووقع في رواية أبي الأحوص : إنا لنلقى العدو غدا ، بالجزم ، ولعله عرف ذلك بخبر من صدقه أو بالقرائن ، وفي رواية يزيد بن هارون عن الثوري عند أبي نعيم في المستخرج على مسلم : إنا لنلقى العدو غدا وإنا نرجو ، كذا بحذف متعلق الرجاء ، ولعل مراده الغنيمة . **قوله** ( وليست معنا مدى ) يعنى أوله - مخفف مقصور - جمع مدية بسكون الدال بعدها تحتانية وهي السكين ، سميت بذلك لأنها تقطع مدى الحيوان أى حمرة ، والرايط بين قوله : نلقى العدو وليست معنا مدى ، يحتمل أن يكون مراده أنهم إذا لقوا العدو صاروا يصدون أن يقتلوا منهم ما يذبحونه ، ويحتمل أن يكون مراده أنهم يحتاجون الى ذبح ما يأكلونه ليتقوا به هل العدو إذا لقوه ، ويؤيده ما تقدم من قسمة الغنم والابل بينهم فكان معهم ما يذبحونه ، وكرهوا أن يذبحوا بسببهم لئلا يضر ذلك بعدهما والحاجة ماسة له . فسأل عن الذى يحرق في الذبح غير السكين والسيف ، وهذا وجه الحصر في المدية والقصب ونحوه مع إمكان ما في معنى المدية وهو السيف . وقد وقع في حديث غير هذا : أنكم لا تقرون العدو غدا والفطر أقوى لكم ، فذهبهم الى الفطر ليتقوا . **قوله** ( أنذبح بالقصب ) : بآى البحث فيه بعد ما بين . **قوله** ( ما أنهر الدم ) أى أسأله وصيه بكثرة ، شبه بحرق الماء في الذبح . قال عياض : هذا هو المشهور في الروايات بالراء ، وذكره أبو ذر الحاشي بالزاي وقال : التبر بمعنى الرفع وهو غريب ، وما ، موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها فكلوا ، والتقدير ما أنهر الدم فهو حلال فكلوا ، ويحتمل أن تكون شرطية ، ووقع في رواية أبي أصحق عن الثوري : كل ما أنهر الدم ذكاة ، وما ، في هذا موصوفة . **قوله** ( وذكر اسم الله ) هكذا وقع هنا ، وكذا هو عند مسلم بحذف قوله : عليه ، وثبتت هذه اللفظة في هذا الحديث عند المصنف في الشركة ، وكلام الثوري في شرح مسلم ، يوم أنها ليست في البخارى إذ قال : هكذا هو في النسخ كلها يعنى من مسلم وفيه محذوف أى ذكر اسم الله عليه أو معه ، ووقع في رواية أبي داود وغيره . وذكر اسم الله عليه ، اه فكأنه لما لم يرها في الذبايح من البخارى أيضا عن أباى داود ، اذ لو استحضرها من البخارى ما عدل عن التصريح بذكرها فيه اشتراط التسمية ، لأنه علق الإذن بمجموع الأمرين وهما الإنهار والتسمية ، والمعلق على شيئين لا يكتفى فيه الا باجتماعهما ويلتزم بانتفاء أحدهما ، وقد تقدم البحث في اشتراط التسمية أول الباب ، ويأتى أيضا قريبا . **قوله** ( ليس السن والظفر ) بالنصب على الاستثناء بليس ، ويجوز الرفع أى ليس السن والظفر مباحا أو جزئا . ووقع في رواية أبي الأحوص : ما لم يكن سن أو ظفر ، وفي رواية عمر بن عبيد : غير السن والظفر ، وفي رواية داود بن عيسى : إلا سنا أو ظفرا . **قوله** ( وسأحدثكم من ذلك ) في رواية غير أبي ذر : وسأخبركم ، وسيأتى البحث فيه وهل هو من جملة المرفوع أو مدرج في باب اذا أساب قوم غنيمة ، قيل كتاب الإصاحي . **قوله** ( أما السن فمظم ) قال البيضاوى : هو قياس حذفته منه المقدمة الثانية لشربها عندهم ، والتقدير أما السن فمظم ، وكل عظم لا يحمل الذبح به ، وطوى النتيجة لدلالة الاستثناء عليها . وقال ابن الصلاح في

«مشكل الوسيط» هذا يدل على أنه عليه الصلاة والسلام كان قد قرر كون الذكاة لا تحصل بالعظم فلذلك اقتصر على قوله «فمعظم»، قال: ولم أر بعد البحث من نقسل المنع من الذبح بالعظم معنى يعقل، وكذا وقع في كلام ابن عبد السلام. وقال النووي: معنى الحديث لا تذبحوا العظام فإنها تنجس بالدم وقد نهيتكم عن تنجيسها لأنها زاد إخوانكم من الجن اه. وهو محتمل ولا يقال كان يمكن تطهيرها بعد الذبح بها لأن الاستنجاء بها كذلك، وقد تقرروا أنه لا يجوز. وقال ابن الجوزي في المشكل: هذا يدل على أن الذبح بالعظم كان معهودا عديم أنه لا يجوز، وقرره الشارع على ذلك وأشار إليه هنا. قلت: وسأذكر بعد ما بين من حديث حذيفة ما يصلح أن يكون مستندا لذلك إن ثبت. قوله (وأما الظفر فدى الحبيطة) أى وم كفار وقد نهيت عن التشبه بهم، قاله ابن الصلاح وتبعه النووي: وقيل نهى عنهم لأن الذبح بهما تعذيب للحيوان، ولا يقع به غالبا إلا الخنق الذى ليس هو على صورة الذبح، وقد قالوا: إن الحبيطة تدعى مذايح الشاة بالظفر حتى تزحف نفسها خنقا. واعترض على التعليل الأول بأنه لو كان كذلك لامتنع الذبح بالسكين وسائر ما يذبح به الكفار، وأجيب بأن الذبح بالسكين هو الأصل وأما ما يلتحق بها فهو الذى يعتبر فيه التشبيه لضعفها، ومن ثم كانوا يسألون عن جواز الذبح بغير السكين وشبهها كسياتى وأظفار، ثم وجدت في «المعرفة للبيهقي» من رواية حرمة عن الشافعى أنه حل الظفر في هذا الحديث على النوع الذى يدخل في البخور فقال: معقول في الحديث أن السن إنما يذكر بها إذا كانت متزعة، فأما وهي ثابتة فلو ذبح بها لكانت منخقة، يعنى فدل على أن المراد بالسن السن المنزعة وهذا بخلاف ما نقل عن الحنفية من جوازه بالسن المنفصلة قال: وأما الظفر فلو كان المراد به ظفر الإنسان لقال فيه ما قال في السن، لكن الظاهر أنه أراد به الظفر الذى هو طيب من بلاد الحبشة وهو لا يفرى فيكون في معنى الخنق. وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم تحريم التصرف في الأموال المشتركة من غير إذن ولو قلت ولو وقع الاحتياج إليها، وفيه اقتداء بالصعابة لأمر النبي ﷺ حتى في ترك ما بهم إليه الحاجة الشديدة. وفيه أن للإمام عقوبة الرعية بما فيه لإتلاف منفعة ونحوها إذا غلبت المصلحة الشرعية، وأن قسمة الغنيمة يجوز فيها التمديد والتقسيم، ولا يشترط قسمة كل شيء منها على حدة، وأن ما توحش من المستأنس يعطى حكم المتوحش وبالعكس، وجواز الذبح بما يحصل المقصود سواء كان حديدا أم لا، وجواز حق الحيوان النادل من عجز عن ذبحه كالصيد البرى والمتوحش من الأنس ويكون جميع أجزائه مذبحا فإذا أصيب فوات من الإصابة حل، أما المقدور عليه فلا يباح إلا بالذبح أو النحر إجماعا. وفيه التنبيه على أن تحريم الميتة لبقاء دمها فيها. وفيه منع الذبح بالسن والظفر متصلا كان أو منفصلا طاهرا كان أو متنجسا، وفرق الحنفية بين السن والظفر المتصلين فغصرا المنع بهما وأجازوه بالمنفصلين، وفرقوا بأن المتصل يصير في معنى الخنق والمنفصل في معنى الحجر، وجزم ابن دقيق العيد بحمل الحديث على المتصلين ثم قال: واستدل به قوم على منع الذبح بالعظم مطلقا لقوله «أما السن فمعظم»، فمطل منع الذبح به لكونه عظما، والحكم يعم بعموم علة، وقد جاء عن مالك في هذه المسألة أربع روايات نالها يجوز بالعظم دون السن مطلقا رابعا يجوز بها مطلقا حكاهما ابن المنذر، وحكى الطحاوى الجواز مطلقا عن قوم، واحتجوا بقوله في حديث عدى بن حاتم «أمر الدم بما شئت» أخرجه أبو داود، لكن عومه مخصوص بالنهي الوارد صحيحا في حديث رافع عملا بالحديثين، وسلك الطحاوى طريقا آخر فاحتج مذهبه بعموم حديث عدى قال: والاستثناء في حديث رافع يقتضى تخصيص هذا العموم، لكنه في المزووجين غير محقق وفي غير

المزروعين بحق من حيث الظر ، وأيضا فالذبح بالمتصين يشبه الحق وبالمزوعين يشبه الآلة المستقلة من حجر وخشب . والله أعلم

### ١٦ - باب ما ذبح على النُصب والأصنام

٥٤٩٩ - **حَدَّثَنَا** مُعَلُّ بْنُ أَبِي حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ الْخُثَارِ - أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ بِأَسْقَلٍ بِالْجَدِ وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْوَحْيُ فَقَدَّمَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُفْرَةَ لَحْمٍ ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا ، ثُمَّ قَالَ : إِنْ لَا أَكُلُ مَا تَذْبَحُونَ عَلَى أَنْصَابِكُمْ ، وَلَا آكُلُ إِلَّا مَا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ۝

قوله ( باب ما ذبح على النصب والأصنام ) النصب بضم أوله وبفتحه واحد الأَنْصَاب ، وهي حجارة كانت تنصب حول البيت يذبح عليها باسم الأصنام ، وقيل النصب ما يعبد من دون الله ، فعل هذا فمطف الأصنام عطف تفسيري ، والاول هو المشهور وهو اللاتق بمحدث الباب . ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة زيد بن عمرو بن نفيل ووقع فيه من الاختلاف نظير ما وقع في الرواية التي في أواخر المناقب ، وهو أنه وقع للأكثر وقدم اليه رسول الله ﷺ سفرة ، ولكنهم بنى وقدم اليه رسول الله ﷺ سفرة ، وجمع ابن المنير بين هذا الاختلاف بأن القوم الذين كانوا هناك قدموا السفرة للنبي ﷺ فقدمها لزيد ، فقال زيد مخاطبا لأولئك القوم ما قال ، وقوله وسفرة لحم ، في رواية ابن ذر وسفرة فيها لحم ، وقد سبق شرح الحديث مستوفى في أواخر المناقب

### ١٧ - باب قول النبي ﷺ « فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ »

٥٥٠٠ - **حَدَّثَنَا** نُفَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو حَوَاثَةَ عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ جَنْدَبِ بْنِ سَفْيَانَ الْجَلِّيَّ قَالَ دَخَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَضْحَاءَ ذَاتِ يَوْمٍ ، فَإِذَا أَنَا سَاقِدٌ قَدْ ذَبَحُوا ضَحَايَاهُمْ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ ذَبَحُوا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَقَالَ : مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى ، وَمَنْ كَانَ لَمْ يَذْبَحْ حَتَّى صَلَّيْنَا فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ ۝

قوله ( باب قول النبي ﷺ فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ ) ذكر فيه حديث جندب بن عبد الله في ذبح الضحايا قبل صلاة العيد ، وفيه اللفظ المذكور وهو يحتمل أن يكون المراد به الأذن في الذبيحة حينئذ ، أو المراد به الأمر بالتسمية على الذبيحة ، وسياق شرح الحديث مستوفى في كتاب الأضاحي إن شاء الله تعالى . وقد استدل به ابن المنير على اشتراط تسمية العائد دون النامي ، وبأن تقريره هناك إن شاء الله تعالى . ووقع في هذه الرواية « وَحِينَئِذٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَضْحَاءَ » بفتح أوله بمعنى الأضحية

### ١٨ - باب ما أنهر الله من النصب والمروة والحديد

٥٥٠١ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْقُدْسِيُّ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ سَمِعَ ابْنَ كَعْبٍ



مالك بن أنس عن ابن عمر أن أباه أخبره أن جارية لهم كانت ترمي غنما بسلع ، فأبصرت بشاة من غنمها موتا ، فكسرت حجرا فذبحتها به . قال لأهلها : لا تأكلوا حتى آتى النبي ﷺ فأسأله ، أو حتى أرسل الله من يسأله ، فأتى النبي ﷺ - أو بثت إليه - فأمر النبي ﷺ بأكملها »

٥٥٠٢ - حدثنا موسى حدثنا جويرية عن نافع عن رجل من بني سلة أخبرنا عبد الله أن جارية لسكيب ابن مالك ترمي غنما له بألبليل الذي بالسوق وهو بسلع ، فاصيبت بشاة ، فكسرت حجرا فذبحتها به ، فذكروا النبي ﷺ فأمرهم بأكملها »

٥٥٠٣ - حدثنا عبد الله قال أخبرني أبي عن شعبة عن سعد بن مسروق عن عتبة بن رفاعه عن جدّه أنه قال : يا رسول الله ، ليس لنا مدي . قال : ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ، ليس للظفر والسن ، أما للظفر فمدي الحبيسة ، وأما السن فظم . وقد سمعته من شعبة ، فقال : إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوحش ، فاعلمكم منها فاصنعوا به هكذا »

قوله ( باب ما أنهر الدم من القصب والمروة والحديد ) أنهر أي أسال ، والمروة حجر أبيض ، وقيل هو الذي يقدح منه النار . وأشار المصنف بذكرها إلى ما ورد في بعض طرق حديث رافع ، فإن في رواية حبيب بن حبيب عن سعيد بن مسروق عند الطبراني دأفنديج بالقصب والمروة ، وفي رواية ليث بن أبي سليم عن عتبة دأفنديج بالمروة وشقة العصا ، ووقع ذكر الذبح بالمروة في حديث أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وابن ماجه من طريق الشعبي عن محمد بن صفوان ، وفي رواية عن محمد بن صبيح قال : ذهبت أرزبين بمروة ، فأمرني النبي ﷺ بأكملها ، وصححه ابن حبان والحاكم ، وأخرج الطبراني في الأوسط ، من حديث حذيفة رفعه دأفنديج بكل شيء فمرى الأوداج ما خلا السن والظفر ، وفي سنده عبد الله بن خراش يختلف فيه ، وله شاهد من حديث أبي أمامة نحوه ، والأشهر في رواية غير من ذكر دأفنديج بالقصب ، وأما الحديد فن قوله دأفنديج معنى مدي ، فإن فيه إشارة إلى أن الذبح بالحديد كان مقررا عندهم جوازه ، والمراد بالسؤال عن الذبح بالمروة جنس الأحجار لا خصوص المروة ، ولذلك ذكر في الباب حديث كعب بن مالك وفيه التنصيص على الذبح بالحجر . قوله ( ممتنع ) هو ابن سليمان التيمي وعبيد الله هو ابن عمر العمري . قوله ( عن نافع سمع ابن كعب بن مالك ) جزم المروي في الأطراف ، بأنه عبد الله بن كعب ، وقد سبق ما فيه في الوكاة ، وأن الذي يترجح أنه عبد الرحمن بن كعب ، وقد اختلف في هذا الحديث على نافع كما سألني في الباب الذي بعده . قوله ( أن جارية لهم ) لم أقف على اسمها . قوله ( بسلع ) بفتح السين المهملة وسكون اللام وحكى قسما وآخره مهملة : جبل معروف بالمدينة . قوله ( فأبصرت بشاة ) في رواية غير أبي ذر دأفنديج شاة من غنمها ، . قوله ( موتا ) في رواية السرخسي والمستمل د موتها . قوله ( فذبحتها به ) في رواية الكشمي فذكتها ، وسقط لغير أبي ذر دة . قوله ( أو حتى أرسل الله ) هو شك من الراوي . قوله ( عن سعيد بن مسروق ) هكذا جزم به عبد الله بن أبيه عن شعبة ، ووقع في رواية غندم عن شعبة أكبر على أن

سمعه من سعيد بن مسروق وحديثه به سفيان بن الثوري عنه ، أخرجه النسائي ، وأخرجه أحمد عن غندر فبين أن القدر الذي كان يشك شعبة في سماعه له من سعيد بن مسروق هو قوله « وجعل عشرة من الشام بيعير » . قلت : ولهذا الفتحة انتصر البخاري من الحديث من رواية شعبة هذه على ما عدا قصة تعديل العشر شياء بالبيعير ، إذ هو المحقق من السماع ، وقد تقدمت سباحة الحديث قريبا . قوله ( عن هبابة بن رفاع ) في رواية غير أبي ذر ، عن عباية بن رافع ، ورافع جده عباية وأبوه رفاع فثبت في هذه الرواية إلى جده ولو أخذ بظاهرها لكان الحديث عن خديج والد رافع وليس كذلك ، وقوله في هذه الرواية « وند بيعير لحبسه » فيه اختصار ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق معاذ عن شعبة بلفظ « وند بيعير منها فسمعوا له » فرماه رجل بضم لحبسه ،

### ١٩ - باب ذبيحة المرأة والأمة

٥٥٠٤ - **حَرْشٌ** صدقة أخبرنا عبدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن السكبر بن مالك عن أبيه « إن امرأة ذبحت شاة بحجر ، فُسِّلَ النبي ﷺ عن ذلك ، فأمر بأكلها . وقال الليث : حدثنا نافع أنه سمع رجلا من الأنصار يُخبرُ عبد الله عن النبي ﷺ أن جارية لسكبر . بهذا

٥٥٠٥ - **حَرْشٌ** إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد - أو سعد بن معاذ - أخبره « أن جارية لسكبر بن مالك كانت تُرعى غنما يساع فاصيبت شاة منها ، فادركتها فذبحتها بحجر ، فُسِّلَ النبي ﷺ فقال : كلوها »

قوله ( باب ذبيحة الأمة والمرأة ) كأنه يشير إلى الرد على من منع ذلك ، وقد نقل محمد بن عبد الحكم عن مالك كراهته ، وفي المدونة ، جوارزه ، وفي ربه للشافعية بكرة ذبح المرأة الأجنبية ، وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم النخعي أنه قال في ذبيحة المرأة والصبي : لا بأس إذا أطلق الذبيحة وحفظ التسمية ، وهو قول الجمهور . قوله ( عبدة ) هو ابن سليمان السكابي السكوني واتفق معتمر بن سليمان التيمي البصري على روايته عن عبيد الله بن عمر ، وذكر الدارقطني أن غيرهما رواه عن عبيد الله فقال « عن نافع أن رجلا من الأنصار » . قلت : وكذا تقدم في الباب الذي قبله من رواية جويرية عن نافع ، وكذا علقه هنا من رواية الليث عن نافع ، ووصله الاسماعيل من رواية أحمد بن حنبل عن الليث به ، قال الدارقطني ، وكذا قال محمد بن إسحق عن نافع ، وهو أشبه ، وسلك الجماعة قوم منهم يزيد بن هارون فقال عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر ، وكذا قال مرحوم الطاهر عن داود الطائفي عن نافع ، وذكر الدارقطني عن غيرهم أنهم روه كذلك ، قال : ومنهم من أرسله عن نافع وهو أشبه بالصواب ، وأفضل ما ذكره البخاري أو آخر الباب من رواية مالك عن نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ « أن جارية لسكبر ، وقد أوردته في الموطأ ، له كذلك من حديث جماعة عن مالك ، منهم محمد بن الحسن ، وقال في روايته عن رجل من الأنصار معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ ، وأشار إلى تفرد محمد بذلك ، وقال الباقر عن رجل عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ ، ومنهم ابن وهب أخرجه من طريقه كالجماعة قال : وأخرجه ابن وهب في غير الموطأ فقال « أخبرني مالك وغيره من أهل العلم عن نافع عن رجل من الأنصار أن جارية لسكبر بن مالك ، فذكره وقال : الصواب ما في الموطأ يعني عن مالك ، وأما عن غيره فيحتمل أن يكون ابن وهب أراد الليث ورجل

رواية مالك على روايته ، وأغرب ابن التين فقال : فيه رواية صحابي عن تابعي لأن ابن كعب تابعي وابن عمر صحابي قلت : لكن ليس في شيء من طرقه أن ابن عمر رواه عنه ، وإنما فيها أن ابن كعب حدث ابن عمر بذلك لحمله عنه نافع ، وأما الرواية التي بها عن ابن عمر فقال راويها عنها عن النبي ﷺ ولم يذكر ابن كعب ، وقد تقدم أنها شاذة والله أعلم . وقال الكرماني الشك من الراوي في ما ذكره ابن سعد ، أو سعد بن معاذ لا يقدر لأن الصحابة كلهم عدول ، وهو كما قال ، لكن الراوي الذي لم يسم يصدق في صحة الخبر إلا أنه قد تبين بالطريق الأخرى أن له أصلاً ، قوله (جارية) وفي لفظ أمة ، لا ينافي قوله في الرواية الأخرى ، امرأة ، لأنها أعم ، فيؤخذ بقول من زاده في روايته صفة وهي كونها أمة . قوله (فذهبنا) في رواية الكشميهني ، فذهبنا ، ووقع في رواية معن بن عيسى عن مالك في المطاوعة فأدرت ذكاتها بحجر . قوله (فسل النبي ﷺ) في رواية الليث ، فكسرت حجراً فذهبنا به فأقن النبي ﷺ فأخبره فقال : كلوها ، فيستفاد من روايته تعيين الذي سأل النبي ﷺ عن ذلك ، وقد سبق في الباب الذي قبله من رواية جويرية عن نافع فذكروا النبي ﷺ ، وقد تقدم من رواية عبيد الله بن عمر فيه على الشك والله أعلم . وفي الحديث تصديق الأجير الأمين فيما أئتمن عليه حتى يظهر عليه دليل الحياة . وفيه جواز نصرته الأمين كالودع بغير إذن المالك بالمصلحة ، وقد تقدمت ترجمة المصنف بذلك في كتاب الوكالة ، وقال ابن القاسم : إذا ذبح الراعي شاة بغير إذن المالك وقال غشيت عليها الموت لم يضمن على ظاهر هذا الحديث ، وتنبه بأن الجارية كانت أمة لصاحب الغنم فلا يتصور تضمينها ، وعلى تقدير أن تكون غير مملوكة فلم ينقل في الحديث أنه أراد تضمينها ، وكذا لو أنزى على الأثاث خلا بغير إذن فملك ، قال ابن القاسم لا يضمن لأنه من صلاح المال ، وقد أوما البخاري في كتاب الوكالة إلى موافقته حيث قدم الجواز بقصد الإصلاح ، وقد تقدم بيان ذلك ، وفيه جواز أكل ما ذبح بغير إذن ماله ولو ضمن الذابح ، وخالف في ذلك طائوس وعكرمة كما سيأتي في أواخر كتاب الذابح ، وهو قول إسحق وأهل الظاهر ، واليه جرح البخاري لأنه أورد في الباب المذكور حديث رافع بن خديج في الأمر بإكفاء القدور وقد سبق ما فيه ، وهو حديث حديث الباب ، وبما أخرجه أحمد وأبو داود بسند قوي من طريق عاصم بن كليب عن أبيه في قصة الشاة التي ذبحها المرأة بغير إذن صاحبها فامتنع النبي ﷺ من أكلها لكنه قال «أطعموها الأسارى» فلم تكن ذكية ما أمر بأطعامها الأسارى . وفيه جواز أكل ما ذبحته المرأة سواء كانت حرة أو أمة كبيرة أو صغيرة مسلمة أو كنانية طاهرة أو غير طاهرة ، لأنه ﷺ أمر بأكل ما ذبحته ولم يستفصل ، نص على ذلك الشافعي ، وهو قول الجمهور ، وقد تقدم في صدر الباب

#### ٢٠ - باب لا يذكي بالسنن والعظم والظفر

٥٥٠٦ - حديثنا سفيان عن أبيه عن عبيدة بن رفاع عن رافع بن خديج قال «قال النبي ﷺ

كل - يعني ما أنهر اللحم - إلا السنن والعظم والظفر»

قوله (باب لا يذكي بالسنن والعظم والظفر) قال الكرماني : السن عظم خاص وكذلك الظفر ولكنهما في المعروف ليسا بعضمين ، وكذا عند الأطباء ، وعلى الأول فذكر العظم من عطف العام على الخاص ثم الخاص على العام ، ذكره طرقاً من حديث رافع بن خديج وقد تقدمت مباحثه ، وسفيان هو الثوري ، قال الكرماني : ترجمه ٢ - ٨٠ ج ٩ ص ٤٧٧

بالعظم ولم يذكره في الحديث ولكن حكاه يعلم منه . قلت : والبخارى في هذا ما شاع على عادته في الإشارة الى ما يتضمنه أصل الحديث ، فإن فيه ، أما السنن فعظم ، وإن كانت هذه الجملة لم تذكر هنا لكنها ثابتة مشهورة في نفس الحديث . قوله ( قال النبي ﷺ كل يعني ما أنهر الدم إلا السنن والظفر ) كذا عند الجميع ، ولم أره عند أحد من رواه عن الثوري بهذا اللفظ ، وكل ، قل امر بالاكل ولفظ د يعني ، تفسير ، كأن الزاوي قال كلاما هذا معناه ، وقد أخرجه البيهقي من طريق الباغندي عن قبيصة شيخ البخارى فيه بلفظ : كذا مع النبي ﷺ بذى الخليفة فأصاب الناس إبلا وغنا ، قال وذكر الحديث بنحوه وزاد في آخره : قال عباية : ثم إن ناسا تردى بالمدينة فذبح من قبل شاكلته . فأخذ منه ابن عمر شعيرا بدمعين ، وسبأى الحديث بعد قليل من طريق يحيى القطان عن الثوري مطولا

### ٣٩ - باب ذبيحة الأعراب ونحوهم

٥٥٧ - حدثنا محمد بن عبيد الله حدثنا أسامة بن حفص المدني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن قوما قالوا للنبي ﷺ : إن قوما يأتوننا بلحم لا ندري أذكركم اسم الله عليه أم لا ، فقال : سموا عليه أنتم وكلوه . قالت : وكانوا حديثي عهد بالكفر . تابعه عن علي الدارودى . وتابعه أبو خالد والطفاوى

قوله ( باب ذبيحة الأعراب ونحوهم ) كذا الأكثر بالواو والضمين ، بالراء بدل الواو وكذا هو عند النسفي ولسلك وجه . قوله ( أسامة بن حفص المدني ) هو شيخ لم يرد البخارى في التاريخ في تعريفه على ما في هذا الاسناد ، وذكر غيره أنه روى عنه أيضا يحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة باللفظ والمثناة مصغر . ولم يصح البخارى بأسامة هذا لأنه قد أخرج هذا الحديث من رواية الطفاوى وغيره كما سأبينه . قوله ( تابعه على عن الدارودى ) هو على بن عبد الله بن المدينى شيخ البخارى والدارودى هو عبد العزيز بن محمد ، وانما يخرج له البخارى في المتابعات ، ومراد البخارى أن الدارودى رواه عن هشام بن عروة مرفوعا كما رواه أسامة بن حفص ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق يعقوب بن حميد عن الدارودى به . قوله ( وتابعه أبو خالد والطفاوى ) يعني عن هشام بن عروة وفيه أيضا ، فاما رواية أبي خالد - وهو سليمان بن حبان الأحر - فقد وصلها عنه المصنف في كتاب التوحيد وقال عقبه : وتابعه محمد بن عبد الرحمن والدارودى وأسامة بن حفص ، وأما رواية الطفاوى وهو محمد بن عبد الرحمن فقد وصلها عنه المصنف في كتاب البيوع ، وغالطهم مالك فرواه عن هشام عن أبيه مرسل لا يس فيه عائشة ، قال الدارقطنى في «العلل» : رواه عبد الرحمن بن سليمان ومحاضر بن المورع والنضر بن شميل وآخرون عن هشام موصولا ورواه مالك مرسلا عن هشام ، ووافق مالك على إرساله الحاداد وابن عينة والقطان عن هشام ، وهو أشبه بالصواب ، وذكر أيضا أن يحيى بن أبي طالب رواه عن عبد الوهاب بن عطاء عن مالك موصولا . قلت : رواية عبد الرحمن عند ابن ماجه ورواية النضر عند النسائي ورواية محاضر عند أبي داود ، وقد أخرجه البيهقي من رواية جعفر بن عون عن هشام مرسلا ، ويستفاد من صحيح البخارى أن الحديث إذا اختلف في وصله وإرساله حكم لواصل بشرطين : أحدهما أن يزيد عدد من وصله على من أرسله ، والآخر أن يختلف بقرينة أقوى

الرواية بالموصلة ، لان هروء معروف بالرواية عن عائشة مشهور بالأخذ عنها ، في ذلك إشعار بحفظ من وصله عن هشام دون من أرسله . ويؤخذ من صنيمه أيضا أنه وان اشترط في الصحيح أن يكون راويه من أهل الضبط والاحتان أنه إن كان في الراوي قصور عن ذلك ووافقه على رواية ذلك الخبر من هو مثله انجر ذلك القصور بذلك وصح الحديث على شرطه . قوله ( ان قوما قالوا لأبي بن حنبل ) لم أقف على تعيينهم ، ووقع في رواية مالك د ستل رسول الله ﷺ . . قوله ( ان قوما يأتوننا بلحم ) في رواية أبي خالد « يأتونا بلحمان » وفي رواية النضر بن شميل عن هشام عند النسائي « ان ناسا من الأعراب » وفي رواية مالك « من البادية » . قوله ( لا ندى أذكر اسم الله عليه ) كذا هنا بضم الدال على البناء للجهول ، وفي رواية الطفاوى الماضية في البيوع « أذكروا » وفي رواية أبي خالد « لا ندى يذكرون » زاد أبو داود في روايته « أم لم يذكروا » ، أننا كل منها ؟ . قوله ( سموا عليه أتم وكلا ) في رواية الطفاوى « سموا الله » وفي رواية النضر وأبي خالد « أذكروا اسم الله » زاد أبو خالد « أنتم » . قوله ( قالت وكأنا حديثي صيد بالكفر ) وفي لفظ « حديث عديم » وحى جملة اسمية قدم خبرها ووقعت صفة لقوله « أقراما » ويحتمل أن يكون خبرا ثانيا بعد الخبر الاول وهو قوله « يأتوننا بلحم » . قوله ( بالكفر ) وفي لفظ « بكفر » وفي رواية أبي خالد « بشرك » وفي رواية أبي داود « بمجاهلية » زاد مالك في آخره « وذلك في أول الاسلام » وقد تعلق بهذه الزيادة قوم ففهموا أن هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى ( ولا تأكل مما لم يذكر اسم الله عليه ) قال ابن عبد البر : وهو تعلق ضعيف ، وفي الحديث نفسه ما برده لآه أمرهم فيه بالتسمية عند الأكل فدل على أن الآية كانت نزلت بالامر بالتسمية عند الأكل ، وأيضا فقد اتفقوا على أن الأنام مكية وأن هذه القصة جرت بالمدينة ، وأن الأعراب المشار اليهم في الحديث هم بادية أهل المدينة . وزاد ابن عيينة في روايته « اجتهدوا إيمانهم وكلا » أى حلفوهم على أنهم سموا حين ذبحوا ، وهذه الزيادة غريبة في هذا الحديث ، وابن عيينة ثقة لكن روايته هذه مرسة ، نعم أخرج الطبراني من حديث أبي سعيد نحوه لكن قال « اجتهدوا إيمانهم أنهم ذبحوها » ورجله ثقات ، ولطحاوى في « المشكل » : « د - آل ناس من الصحابة رسول الله ﷺ فقالوا : أطرب يأتوننا بلحمان وجبن ومن ما ندى ما كنه اسلامهم . قال : انظروا ما حرم الله عليكم فأمسكوا عنه ، وما سكك عنه فقد حقا لكم عنه ، وما كمن ربك نسيا ، أذكروا اسم الله عليه » قال المذهب : هذا الحديث أصل في أن التسمية على الذبيحة لا تجب ، اذ لو كانت واجبة لاشتطت على كل حال . وقد أجمعوا على أن التسمية على الأكل ليست فرضا ، فلا نابت عن التسمية على الذبح دل على أنها سنة لان السنة لا تنوب عن الفرض ، ودل هذا على أن الأمر في حديث عدى وأبي ثعلبة محمول على التزبه من أهل أنهما كانا يصيدان على مذهب المجاهلية فعلهما النبي ﷺ أمر الصيد والذبح فرضه ومنذوبه لثلا يوافقا شيعة من ذلك ، وليأخذنا بأكل الامور قيا يستقبلان ، وأما الذين سألوا عن هذه الذبايح فاتهم سألوها عن أمر قد وقع ونضع لنفهم ليس فيه قدرة على الأخذ بالأكل ، ففهم بأصل الحل فيه . وقال ابن التين : يحتمل أن يراد بالتسمية هنا عند الأكل ، وبذلك جزم النووي ، قال ابن التين : وأما التسمية على ذبح تولاة غيرهم من غير علمهم فلا تكليف عليهم فيه ، وإنما يحمل على غير الصحة اذا تبين خلافها ، ويحتمل أن يريد أن تسميتكم الآن تستريحون بها أكل ما لم تعلموا أذكر اسم الله عليه أم لا اذا كان الذبايح عن تصح ذبيحته اذا سمى . ويستفاد منه أن كل ما يوجد في أسواق المسلمين محمول على الصحة ، وكذا ما ذكروه أعراب المسلمين ، لأن الغالب أنهم عرفوا التسمية ،

وهذا الأخير جزم ابن عبد البر فقال : فيه أن مذبحة المسلم يؤكل ويحمل على أنه سبي ، لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك ، وعكس هذا الخطأ يقال : فيه دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة لأنها لو كانت شرطا لم تسبغ الذبيحة بالأسر المشكوك فيه ، كما لو عرض الشك في نفس الذبح فلم يعلم هل وقعت الذكاة المعتبرة أم لا ، وهذا هو المتبادر من سياق الحديث حيث وقع الجواب فيه وفسدوا أتم وكلا ، كأنه قيل لهم لا تهتموا بذلك بل الذي يهمكم أنتم أن تذكروا اسم الله وتأكلوا ، وهذا من أسلوب الحكميم كما نبه عليه الطيبي . وما يدل على عدم الاشتراط قوله تعالى ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حلosكم ) فأباح الأكل من ذبائحهم مع وجود الشك في أنهم سموا أم لا . ( تنكلة ) : قال الفزالي في ( الاحياء ، في مراتب الشبهات : المرتبة الأولى ما يتأكد الاستصحاب في التورع عنه ، وهو ما يتقوى فيه دليل الخلف ، فنه التورع عن أكل متوك التسمية ، فإن الآية ظاهرة في الإيجاب ، والأخبار متواترة بالأسرها ، ولكن لما صح قوله عليه السلام المؤمن يذبح على اسم الله سمى أو لم يسم ، احتمل أن يكون عاما موجبا لهراف الآية والأخبار عن ظاهر الأمر ، واحتمل أن يخص بالنامي ويقتضي من صده على الظاهر ، وهذا الاحتمال الثاني أولى والله أعلم . قلت : الحديث الذي اعتمد عليه وحكم بصحته بالغ النووي في إنكاره فقال : هو يجمع على ضعفه ، قال : وقد أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة : منكر لا يمتنع به ، وأخرج أبو داود في ( الراسيل ، عن الصلت أن النبي عليه السلام قال : ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر . قلت : الصلت يقال له السدوسي ذكره ابن حبان في الثقات ، وهو مرسل جيد ، وحديث أبي هريرة فيه مروان بن سالم وهو مقروك ، ولكن ثبت ذلك عن ابن عباس كما تقدم في أول ( باب التسمية على الذبيحة ، واختلف في رفعه ووقفه ، فاذا انضم إلى المرسل المذكور قوي ، أما كونه يبلغ درجة الصحة فلا . والله أعلم

### ٣٣ - باب ذبائح أهل الكتاب وشعوبها من أهل الحرب وغيرهم

وقوله تعالى ( أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب حلوسكم وطعامكم حلوسهم )

وقال الزهري : لا بأس بذيبة نصارى العرب ، وإن سمته بسمى لنهر الله فلا بأس

وإن لم تسمه فقد أحله الله وعلم كفرهم . ويذكر عن علي نحوه

وقال الحسن وإبراهيم : لا بأس بذيبة الأكلية . وقال ابن عباس : طعامهم ذبائحهم

٥٥٠٨ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن محمد بن هلال ، عن عبد الله بن مفضل رضى الله عنه قال :

كنا محاصرين قصر خيبر ، فرمى إنسان بحراب فيه شحم ، فزوت لأخذة ، فالتفت فإذا النبي عليه السلام ، فاستحييت منه .

قوله ( باب ذبائح أهل الكتاب وشعوبها ، من أهل الحرب وغيرهم ) أشار إلى جواز ذلك ، وهو قول الجمهور وعن مالك وأحمد نهيهم ما حرم الله على أهل الكتاب كالشحم . وقال ابن القاسم : لأن الذي أباحه الله طعامهم ، وليس الشحم من طعامهم ولا قصدونها عند الذكاة . وتمقب بأن ابن عباس فسر طعامهم بذبائحهم كما ساق آخر

الباب ، وإذا أبيحت ذبائحهم لم يحتج الى قصدم أجزاء المذبح ، والتذكية لا تقع على بعض أجزاء المذبح دون بعض ، وان كانت التذكية شائعة في جميعها دخل الشحم لأعالة ، وأيضا فان الله سبحانه وتعالى نص بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر ، فكان يلزم على قول هذا القائل أن اليهودى إذا ذبح ما له ظفر لا يحمل للسل أكله ، وأهل الكتاب أيضا يحرمون أكل الأبل فيقع الإزام كذلك . **قوله** ( وقوله تعالى أحل لكم الطيبات ) كذا لا يدرى ، وساق غيره الى قوله ( حل لهم ) ، وهذه الزيادة يبين مراده من الاستدلال على الحل لأنه لم يخص ذبياً من حربي ولا خص لحماً من شحم ، وكون الشحوم محرمة على أهل الكتاب لا يضر ، لأنها محرمة عليهم لا علينا ، وغايته بعد أن يتقرر أن ذبائحهم لنا حلال أن الذى حرم عليهم منها مسكوت في شرعنا عن تحريره علينا فيكون على أصل الإباحة . **قوله** ( وقال الزهرى : لا بأس بذبيحة نصارى العرب . وان سمعته يهل لغير الله فلا تأكل ، وان لم تسمعه فقد أحله الله لك وعلم كفرهم ) وصلة عبد الرزاق عن معمر قال : سألت الزهرى عن ذبائح نصارى العرب فذكر بحجوه وزاد في آخره قال : وإملاؤه أن يقول : باسم المسيح ، وكذا قال الشافعى إن كان لهم ذبح يسعون عليه غير اسم الله مثل اسم المسيح لم يحمل ، وان ذكر المسيح على معنى الصلاة عليه لم يحرم ، وحكى البيهقي عن الحلبي بحثاً أن أهل الكتاب إنما يذبحون لله تعالى ، وهم في أصل دينهم لا يقصدون بعبادتهم إلا الله ، فإذا كان قصدم في الأصل ذلك اعتبرت ذبيحتهم ولم يضر قول من قال منهم مثلاً باسم المسيح لأنه لا يريد بذلك إلا الله وإن كان قد كفر بذلك للاعتقاد . **قوله** ( ويذكر عن علي بن نحوه ) لم أفهم على من وصله ، وكأنه لا يصح عنه ، ولذلك ذكره بصيغة التثنية . بل قد جاء عن علي بن من وجه آخر صحيح المنع من ذبائح بعض نصارى العرب أخرجه الشافعى وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة . عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي قال : لا تأكلوا ذبائح نصارى بنى قنبل ، فانهم لم يتمسكوا من دينهم إلا بشرب الخمر ، ولا تعارض بين الروايتين عن علي لأن منع الذى منه فيه أحسن من الذى نقل فيه عنه الجواز . **قوله** ( وقال الحسن وأبراهيم لا بأس بذبيحة الأقف ) بالقاف ثم الفاء : هو الذى لم يحتج ، والقلفة بالقاف ويقال بالثنية للمعجمة الغرفة وهى الجلدة التى تستر الحشفة ، وأمر الحسن أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال : كان الحسن يرخص في الرجل إذا أسلم بعد ما يكبر يخاف على نفسه إن اختبئ أن لا يحتج . وكان لا يرى بأكل ذبيحته بأساً . وأما أثر إبراهيم فأخرجه أبو بكر الخلال من طريق سعيد بن أبي عروبة عن مغيرة عن إبراهيم النخعي قال : لا بأس بذبيحة الأقف . وقد ورد ما يخالفه فأخرج ابن المنذر عن ابن عباس : الأقف لا تؤكل ذبيحته ولا تقبل صلاته ولا شهادته . وقال ابن المنذر : قال جمهور أهل العلم تجوز ذبيحته لأن الله سبحانه أباح ذبائح أهل الكتاب ومنهم من لا يحتج . **قوله** ( وقال ابن عباس طعامهم ذبائحهم ) كذا ثبت هذا التعليق هنا عند المستمل ، وثبت عند السرخسى والحاوى في آخر الباب عقب الحديث المرفوع ، وهو موصول عند البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم ) قال : ذبائحهم . وقائل هذا يلزمه أن يبيد ذبيحة الأقف لأن كثيراً من أهل الكتاب لا يحتجئون ، وقد خاطب النبي ﷺ هرقل وقومه بقوله يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ، وهرقل وقومه من لا يحتجئون وقد سموا أهل الكتاب . ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مقفل : كنا محاصرين قصر خيبر ، فرمى انسان بحراب فيه شحم فزوت ، بنون وزاى أى وثبت ، وفي رواية الكشميني « فبدت ، أى سارت ، وقد تقدمت مباحته في فرض الخس ، وفيه حجة على من منع ما حرم

عليهم كالشحوم لأن النبي ﷺ أمر ابن مغفل على الانتفاع بالجرباء المذكور، وفيه جواز أكل الشحوم بما ذبحه أهل الكتاب ولو كانوا أهل حرب

٢٣ - باب ما نذعن البهائم فهو بمنزلة الوحش . وأجازه ابن مسعود

وقال ابن عباس : ما أعجزك من البهائم مما في يدك فهو كالصيد

وفي بعير تردى في بئر من حيث قدرت عليه فذكته . ورأى ذلك علي وابن عمر وعائشة

٥٥٠٩ - حزن عمر بن الخطاب رضي الله عنه على حديثي حدثنا سفيان حدثنا أبي عن حبة بن رفاعه بن خديج

عن رافع بن خديج قال : قلت : يا رسول الله ، إنا لأفوق العدو غداً وليست معنا مدى . فقال : اهتجل -

أو أرين - ما أهر الدم وذكر اسم الله فكل ، ليس السن والظفر . وسأحدثك : أما السن فمظم ، وأما

الظفر فمدى الحبشة . وأصبتنا نهب إبل وغنم ، فذم منها بعير ، فرماه رجل بسمه فبسته ، فقال رسول الله ﷺ :

إن لهذه الإبل أو البعير كأوابد الوحش ، فإذا غلبكم فيها فليأفطوا به هكذا .

قوله ( باب ما نذع من البهائم ) أي الإنسانية ( فهو بمنزلة الوحش ) أي في جواز عقره على أي صفة

اقتضت ، وهو مستفاد من قوله في الخبر : فإذا غلبكم منها شيء فافطوا به هكذا ، وأما قوله : إن لهذه الإبل أو البعير

كأوابد الوحش ، فالظاهر أن تقديم ذكر هذا التشبيه كالصيد لكونها تشارك في الحكم . وقال ابن الزبير :

بل المراد أنها تتفرق كاليفر الوحش لا أنها تملأ حكمها ، كذا قال ، وآخر الحديث يرد عليه . قوله ( وأجازه ابن

مسعود ) يشير إلى ما تقدم في ( باب صيد القوس ) من ابن مسعود ، وأخرج الباقين من طريق أبي العباس عن

خضيان بن يزيد البجلي عن أبيه قال : أعرض رجل من الحنظلي فاشترى جزوراً فذنت فصرقها وذكر اسم الله ، فأمرهم

عبد الله - يعني ابن مسعود - أن يأكلوا ، فاطابت أنقصهم حتى جعلوا له منها بضعة ثم أتوه بها فأكل ، قوله ( وقال

ابن عباس : ما أعجزك من البهائم مما في يدك فهو كالصيد ، وفي بعير تردى في بئر فذكه من حيث قدرت ) في

رواية كريمة ، من حيث قدرت عليه فذكه . أما الأثر الأول فوصله ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عنه بهذا قال :

فهو بمنزلة الصيد ، وأما الثاني فوصله عبد الرزاق من وجه آخر عن عكرمة عنه قال : إذا وقع البعير في البئر فاطعنه

من قبل خاضعته واذكر اسم الله وكل . قوله ( ورأى ذلك علي وابن عمر وعائشة ) أما أثر علي فوصله ابن أبي شيبة

من طريق أبي راشد السلمي قال : كنت أرى منائح لأهل بطن الكوفة ، تردى منها بعير ، تخففت أن يسبقني

بذكاته ، فأخذت حديدة فوجأت بها في جنبه أو سنامه ، ثم قطعت أعضاء ورفقته على أهلي ، فأبوا أن يأكلوه ،

فأقيمت علياً فقصت على باب قصره فقلت : يا أمير المؤمنين يا أبا عبد الله المؤمنين ، فقال : يا أبا بكاء يا أبا بكاء ، فأخبرته خبره ،

فقال : كل وأطعموه . وأما أثر ابن عمر فوصله عبد الرزاق في أثر حديث رافع بن خديج من رواية سفيان عن أبيه

عن حبة بن رفاعه ، وقد تقدم في ( باب لا يذكي بالسن والعظم ) وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن حبة

بلهظ وتروى بغير في ركية ، فزل رجل لينحره فقال : لا أقدر على نحره ، فقال له ابن عمر : اذكر اسم الله ثم اقتل



شاكلته - يعني خاصرته - ففعل ، وأخرج مقطعا ، فآخذ منه ابن عمر عشرين أو أربعة ، وأما امر عائشة فلم أقف عليه بعد موصولا ؛ وقد نقله ابن المنذر وغيره عن الجمهور ، وخالفهم مالك والليث ، ونقل أيضا عن سعيد بن المسيب وربيعة فقالوا : لا يميل أكل الإنسى إذا توحش إلا بتذكيته في حلقه أو لبته ، وحجة الجمهور حديث رافع ، ثم ذكر حديث رافع بن خديج من رواية يحيى القطان عن سفيان الثوري ، ولم يذكر فيه قصة نصب القدور وإكفائها وذكر سائر الحديث ، قوله فيه ( عن عصابة بن رقادة بن خديج ) كذا فيه نسب رقادة الى جده ، ووقع في رواية كريمة ورفاعة بن رافع بن خديج ، بغير نقص فيه . قوله ( فقال اجعل أوأرن ) في رواية كريمة بفتح الهزة وكسر الراء وسكون النون ، وكذا ضبطه الخطاط في سنن أبي داود ، وفي رواية أبي ذر يسكون الراء وكسر النون ، ووقع في رواية الاسماعيلى من هذا الوجه الذى هنا وأرنى ، بآليات الياء آخره ، قال الخطاط : هذا حرف طالما استثبت فيه الزواة ، وسألت عنه أهل اللغة فلم أجد عندهم ما يقطع بصحته ، وقد طلبت له مخرجا . فذكر أوجها : أحدها أن يكون على الرواية بكسر الراء من أرن القوم اذا هلكت مواشيهم فيكون المعنى أهلكتها ذبحا . ثانيها أن يكون على الرواية يسكون الراء بوزن أعطى يعنى انظروا انظروا تنظروا بمعنى ، قال الله تعالى حكاية عن قال ( انظرونا نقبس من نوركم ) أى انظرونا ، أو هو بضم الهزة بمعنى أدم الخنز من قولك رنوت اذا أدمت النظر الى الشيء ، وأراد أدم النظر اليه وراعه بصرك . ثالثها أن يكون مهموزاً من قولك أرنى برن اذا انشط وخف ، كانه فعل أمر بالاسراع لثلاث موت خفقا ورجح في « شرح السنن » هذا الوجه الأخير فقال : صوابه أرنى مهمزة ومعناه خف واجعل لثلاث خفقا ، فان الذبح اذا كان بغير الحداد احتاج صاحبه الى خفة يد وسرعة في إسرار تلك الآلة والإتيان على الحلقوم والأوداج كلها قبل أن تهلك للذبيحة بما ينالها من ألم الضبط قبل قطع مذايحها . ثم قال : وقد ذكرت هذا الحرف في « غريب الحديث » وذكرت فيه وجهها يحتملها التأويل وكل قال فيه يجوز أن تكون السكلة تصحفت . وسكان في الأصل أرن بالزاي من قولك أرن الرجل لإصبعه اذا جعلها في الشيء ، وأرنت الجرادة أرن اذا أدخلت ذنبها في الأرض ، والمعنى شدد يدك على النحر . وزعم أن هذا الوجه أقرب الجميع . قال ابن بطال هرقت كلام الخطاط على بعض أهل النقد فقال : أما أخذه من أرن القوم فمعرض لان أرن لا يتعدى وإنما يقال أرن هو ولا يقال أرن الرجل غنمه . وأما الوجه الذى صوبه ففقيه نظر . وكأنه من جهة أن الرواية لا تساعد . وأما الوجه الذى جعله أقرب الجميع فهو أبعدا لعدم الرواية به . وقال عياض : ضبطه الاصيل أرنى فعل أمر من الرزية ، ومثله في مسلم لكن الراء ساكنة قال : وأقادنى بعضهم أنه وقف على هذه اللفظة في مستند على بن عبد العزيز ، مضبوطة هكذا أرنى أو اجعل . فكان الراوى شك في أحد اللفظين وهما بمعنى واحد ، والمقصود الذبح بما يسرع القطع ويجرى الدم ، ورجح النورى أن أرن بمعنى اجعل وأنه شك من الراوى ، وضبط اجعل بكسر الجيم ، وبعضهم قال في رواية لمسلم أرنى يسكون الراء وبعد النون ياء أى أحضرنى الآلة التى تذبح بها لأراها ثم أضرب عن ذلك فقال : أو اجعل ، وأرجحى . للاضراب فكأنه قال قد لا يسير احضار الآلة فيتأخر البيان لفرف الحكم فقال اجعل ما أهر الدم الخ ، قال وهذا أولى من حله على الشك . وقال المنذرى : اختلف في هذه اللفظة هل هي بوزن أعطى أو بوزن أطع أو هي فعل أمر من الرزية ؟ فعل الارل المعنى أدم الخنز من رنوت اذا أدمت النظر ، وهل الثانى أهلكتها ذبحا من أرن القوم اذا هلكت مواشيهم ، وتعقب بأنه لا يتعدى ، وأجيب بأن المعنى كن ذا

شاة هالكة اذا أزمعت نفسها بكل ما أنهر الدم . قلت : ولا يخفى تسكفه . وأما على أنه بصيغة فعل الأمر فعناه أدنى سيلان الدم ، ومن سكن الرأه اختلس الحركة ، ومن حذف الياء جاز . وقوله واجعل بهمة وصل وفتح الجيم وسكون اللام فعل أمر من العجلة أى اجعل لا تموت النتيجة خنقا قال : ورواه بعضهم بصيغة أفعل التفضيل أى ليسكن الذبح اجعل ما أنهر الدم ، قلت : وهذا وإن تمنى على رواية أبى داود بتقديم لفظ أدنى على أجل لم يستقم على رواية البخارى بتأخيرها ، ويجوز بعضهم فى رواية أدنى يسكون الرأه أن يكون من أدناى حسن ما رأيت أى حملنى على الرئوالية ، والمعنى على هذا أحسن الذبح حتى تحب أن نظار إليك ، ويؤيده حديث واذا دبحتم فأحسنوا ، أخرجه مسلم . وقد سبق مباحث هذا الحديث مسترفة قبل ، وسيألفه هالك أتم ما هنا . والله أعلم

٢٤ - باب النحر والذبح . وقال ابن جريج عن عطاء : لا ذبح ولا نحر إلا فى الذبح والنحر . قلت : أيجزى ما يذبح أن انحره ؟ قال : نعم . ذكر الله ذبح البقرة ، فان دبحت شيئا ينحر جاز ، والنحر أحب إلى ، والذبح قطع الأوداج . قلت : فيخلف الأوداج حتى يقطع النخاع ؟ قال : لا إخال . وأخبرنى نافع أن ابن عمر سمى عن النخاع ، يقول : يقطع ما دون العظم ، ثم يدع حتى يموت . وقول الله تعالى ( وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة - إلى - فذبحوها وما كادوا يفعلون ) وقال سعيد بن جبيرة عن ابن عباس : الذكاة فى الحلق والنبه . وقال ابن عمر وابن عباس وأنس : إذا قطع الرأس فلا بأس

٥٥١٠ - حدثنا خلاؤد بن يحيى حدثنا سفيان عن هشام بن عروة قال أخبرتنى فاطمة بنت المنذر امرأتى عن أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنهما قالت « نحرنا على عهد النبي ﷺ فرسا فأكلناه » [ الحديث ٥٥١٠ - أطرافه فى : ٥٥١١ ، ٥٥١٢ ، ٥٥١٣ ]

٥٥١١ - حدثنا إسحاق سمع عبدة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت « ذبحنا على عهد رسول الله ﷺ فرسا - ونحن بالمدينة - فأكلناه ،

٥٥١٢ - حدثنا قتيبة حدثنا جبر عن هشام عن فاطمة بنت المنذر أن أسماء بنت أبى بكر قالت « نحرنا على عهد رسول الله ﷺ فرسا فأكلناه » . تابعه وكيع وابن هبيرة عن هشام فى النحر

قوله ( باب النحر والذبح ) فى رواية أبى ذر « والذبايح » بصيغة الجمع ، وكأنه جمع باعتبار أنه الأكثر فالنحر فى الأبل خاصة ، وأما غير الأبل فيذبح ، وقد جاءت أحاديث فى ذبح الإبل وفى نحر غيرها . وقال ابن التين الأصل فى الإبل للنحر ، وفى الشاة ونحوها الذبح . وأما البقر فجاء فى القرآن ذكر ذبحها وفى السنة ذكر نحرها ، واختلف فى ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح فأجازه الجمهور ومنع ابن القاسم . قوله ( وقال ابن جريج عن عطاء الخ ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج مقطعا ، وقوله والذبح قطع الأوداج جمع وفتح الدال المهمة والجيم وهو العرق الذى فى الأضلاع ، وهما عرقان متقابلان ، قيل ليس لكل بهيمة غير ودجين فقط وهما محيطان

بالخقوم ، في الاتيان بصيغة الجمع نظر ، ويمكن أن يكون أصناف كل ودجين الى الانواع كلها ، هكذا اقتصر عليه بعض الشراح ، وبقي وجه آخر وهو أنه أطلق على مايقطع في العادة ودجا تعانيا ، فقد قال أكثر الخنفية في كتبهم : اذا قطع من الوداج الاربعة ثلاثة حصلت التذكية ، وهما الخقوم والمرى . وعرقان من كل جانب ، وحكى ابن المنذر عن محمد بن الحسن : اذا قطع الخقوم والمرى ، وأكثر من نصف الوداج أجزا ، فان قطع أقل فلا خير فيها . وقال الشافعي يكتفى ولو لم يقطع من الودجين شيئا ، لانها قد يسلان من الانسان وغيره فيعيش . وعن الثوري إن قطع الودجين أجزاء ولو لم يقطع الخقوم والمرى ، وعن مالك والليث يشترط قطع الودجين والخقوم فقط ، واحتج له بما في حديث رافع ، ما أنهر الدم ، وإناره إجراره ، وذلك يكون بقطع الوداج لانها تجري الدم ، وأما المرى فهو يجري الطعام وليس به من الدم ما يحصل به إجاره ، كذا قال . وقوله : فأخبرني نافع ، القائل هو ابن جريج ، وقوله : النخع يفتح الذن وسكون الخاء المعجمة فسمه في الخبر بأنه قطع مادون العظم ، والنخاع عرق أبيض في فئار الظهر الى القلب ، يقال له خيط الرقبة . وقال الشافعي : النخع أن تذبح الشاة ثم بكسر قفاها من موضع المذبح ، أو تضرب ليميل قطع حركتها . وأخرج أبو عبيد في «الغريب» عن عمر أنه سمى من الفرس في الذبيحة ، ثم حكى عن أبي عبيدة أن الفرس هو النخع ، يقال فرست الشاة ونخعتها ، وذلك أن ينتهي بالنخع الى النخاع وهو عظم في الرقبة ، قال : ويقال أيضا هو الذي يكون في فئار الصلب شيئا بالبخ وهو متصل باللفظ ، نهى أن ينتهي بالنخع الى ذلك . قال أبو عبيد أما النخع فهو على ما قال ، وأما الفرس فيقال هو الكسر ، وإنما نهى أن يكسر رقبة الذبيحة قبل أن تبرد ، وبين ذلك أن في الحديث «ولا تعجلوا الانفس قبل أن تزعم» قلت يعني في حديث عمر المذكور ، وكذا ذكره الشافعي عن عمر . **قوله** (واذا قال موسى لقومه ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة - الى - فذبحوها وما كادوا يفعلون) زاد في رواية كريمة «وقول الله تعالى : واذا قال موسى لقومه ، وهذا من تمام الترجمة ، وأراد أن يفسر به قول ابن جريج في الاثر المذكور ذكر الله ذبح البقرة ، وفي هذا إشارة منه الى اختصاص البقر بالذبح ، وقد روى شيخه اسماعيل بن أبي أويس عن مالك «من نحر البقر فبئس ما صنع» ثم تلا هذه الآية ، وعن أشهب إن ذبح بعيرا من غير ضرورة لم يؤكل . **قوله** (وقال سعيد عن ابن عباس : الذكاة في الحلق واللبة) وصله سعيد بن منصور والبيهقي من طريق أبيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال : الذكاة في الحلق واللبة ، وهذا اسناد صحيح ، وأخرجه سفيان الثوري في جماعته عن عمر مثله ، وجاء مرفوعا من وجه واحد . واللبة يفتح اللام وتشديد الموحدة هي موضع القلادة من الصدر وهي المنخر ، وكان المصنف لم يصف الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من رواية حماد بن سلمة عن أبي الهيثم الداري عن أبيه قال «قلت يا رسول الله ما تكون الذكاة الا في الحلق واللبة» قال لو طنفت في غنهما لأجراك» لكن من قواه حله على الوحش والتموش . **قوله** (وقال ابن عمر وابن عباس وأنس : اذا قطع الرأس فلا بأس) أما أمر ابن عمر فوصله أبو موسى الزمن من رواية أبي مجلز «سألت ابن عمر عن ذبيحة قطع رأسها ، فأمر ابن عمر بأكلها ، وأما أمر ابن عباس فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح «ان ابن عباس سئل عن ذبح دجاجة نظير رأسها فقال ذكاة ذكاة وحية يفتح الواو وكسر الخاء المهملة بعدها تحتانية ثقيلة أى سريمة ، منسوبة الى الوعاء وهو الاسراع والمجلة . وأما

أثر أنس فوصله ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس ، أن جزارا لانس ذبح دجاجة فاضطربت فذبحها من قفاهما فأطار رأسها ، فأردوا طرحها ، فأمرهم أنس بأكلها . ثم ذكر المصنف في الباب حديث أسماء بنت أبي بكر في أكل الفرس ، وأورده من رواية سفيان الثوري ومن رواية جرير كلامها عن هشام بن عروة موصولا بلفظ « نحرنا » وقال في آخره « تابعه وكيع وابن عيينة عن هشام في النحر » ، وأورده أيضا من رواية عبيدة وهو ابن سليمان عن هشام بلفظ « ذبحنا » ورواية ابن عيينة التي أشار إليها ستأتي موصولة بمد يابيين من رواية الحيدى عن سفيان وهو ابن عيينة به وقال « نحرنا » . ورواية وكيع أخرجه أحمد عنه بلفظ « نحرنا » ، وأخرجه مسلم عن محمد بن عبد الله بن نمير « حدثنا أبي وحفص بن غياث وكيع ثلاثهم عن هشام ، بلفظ « نحرنا » ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر والثوري جميعا عن هشام بلفظ « نحرنا » ، وقال الاسماعيل : قال هشام وعيسى بن يونس وعلي بن مسهر عن هشام بلفظ « نحرنا » ، واختلف على حماد بن زيد وابن عيينة فقال أكثر أصحابهما « نحرنا » ، وقال بعضهم « ذبحنا » ، وأخرجه الدارقطني من رواية مؤمل بن اسماعيل عن الثوري ووهيب ابن خالد ومن رواية ابن ثوبان وهو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ومن رواية يحيى القطان كلهم عن هشام بلفظ « ذبحنا » ومن رواية أبي معاوية عن هشام « انتحرننا » وكذا أخرجه مسلم من رواية أبي معاوية وأبي أسامة ولم يسق لفظه ، وساقه أبو عروبة عنهما بلفظ « نحرنا » وهذا الاختلاف كله عن هشام ، وقيل لإشمار بأنه كان تارة يرويه بلفظ « ذبحنا » وتارة بلفظ « نحرنا » ، وهو مصير منه إلى استواء القفظين في المعنى ، وأن النحر يطلق عليه ذبح والذبح يطلق عليه نحر ولا يتعين مع هذا الاختلاف ما هو الحقيقة في ذلك من الجواز إلا إن رجح أحد الطرفين ، وأما أنه يستفاد من هذا الاختلاف جواز نحر المذبح وذبح المنحور كما قاله بعض الشراح فبعيد ، لأنه يستلزم أن يكون الأمر في ذلك وقع مرتين ، والأصل عدم التعدد مع انعاد المخرج ، وقد جرى الثوري على عادته في الحمل على التعدد فقال بعد أن ذكر اختلاف الرواة في قولها « نحرنا » و« ذبحنا » : يجمع بين الروايتين بأنهما قضيتان ، فمرة نحرهما ومرة ذبحهما : ثم قال : ويجوز أن تكون قصة واحدة وأحد القفظين مجاز والآخر أصح ، كذا قال والله أعلم

### ٣٥ - باب ما يكره من المشقة والصبر والتجشنة

٥٥١٣ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة عن هشام بن زيد قال « دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب فرأى غلاما - أو فتيانا - تصبوا دجاجة يرموها ، فقال أنس « نهى الله **ﷺ** أن تصبر بهمائم »

٥٥١٤ - **حدثنا** أحمد بن يعقوب أخبرنا إسحاق بن سعيد بن عروة عن أبيه أنه سمعه يحدث « عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه دخل على يحيى بن سعيد وغلام من بني يحيى رابطة دجاجة يرميها ، ففشي إليها ابن عمر حتى حلتها ، ثم أقبل بها وبالغلام معه فقال : انجزوا غلامكم عن أن يصبر هذا الطير فقتل ، فأنى سمعت النبي **ﷺ** نهى أن تصبر بهيمة أو غيرها فقتل ،

٥٥١٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو الثَّمَانِ** حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بِشْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَمْرٍ ، فَرَأَوُا بَيْتَةً - أَوْ بَيْتَر - نَصَبُوا دِجَاجَةً يَرْمُونَهَا ، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عَمْرٍ تَقَرَّقُوا عَنْهَا ، وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍ : مَنْ فَعَلَ هَذَا ؟ إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ أَمَنَ مَنْ فَعَلَ هَذَا . تَابَعَهُ سَابِغَانُ عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنَا الْمُنْهَالُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ : كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَثَلٍ بِالْحَيَوَانِ . وَقَالَ عَدِيُّ بْنُ سَعِيدٍ : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٥٥١٦ - **حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ يَمِينٍ** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الثَّيْبَةِ وَالْمَثَقَرِ

قَوْلُهُ ( بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْمَثَلِ ) بَعْضُ الْمِمِّ وَسُكُونُ الْمَثَلَةِ هِيَ قِطْعُ أَطْرَافِ الْحَيَوَانِ أَوْ بَعْضُهَا وَهُوَ حَيٌّ ، يُقَالُ مَثَلْتُ بِهِ أَشْثَلَ بِالْقَتْلِ لِلْبَاقَةِ . قَوْلُهُ ( وَالْمَصْبُورَةُ ) إِصَادُ مَهْمَلَةٍ حَاكِتَةٍ وَمَوْحِدَةٌ مَضْمُومَةٌ ، ( وَالْمُجْشِمَةُ ) بِالْجِيمِ وَالْمَثَلَةُ الْمَفْرُوعَةُ : الَّتِي تَرْتَبِطُ وَتُجْعَلُ غَرْضًا لِلرَّيِّ ، قَالُوا مَاتَ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَحِلْ أَكْلُهَا ، وَالْجُشُومُ لِلطَّيْرِ وَنَحْوِهَا بِمِزَلَةِ الْبُرُوكِ لِلْأَبْلِ ، فَلَوْ جُشِمَتْ بِنَفْسِهَا فَهِيَ جَائِعَةٌ وَبِجُشْمَةِ بِكَسْرِ الْمَثَلَةِ ، وَتِلْكَ إِذَا صِيدَتْ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ فَذُبِحَتْ جَارَ أَكْلُهَا ، وَإِنْ رَمِيتْ فَاتَتْ لَمْ يَحِلَّ لِأَنَّهَا تُصِيرُ مَوْقِدَةً . ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ : الْأَوَّلُ حَدِيثُ أَنَسٍ ، قَوْلُهُ ( عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ ) يَعْنِي ابْنَ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ . قَوْلُهُ ( دَخَلَ مَعَ أَنَسٍ عَلَى الْحَكَمِ بْنِ أَيُّوبَ ) يَعْنِي ( ابْنَ أَبِي عَقِيلٍ الثَّقَفِيُّ ) ابْنُ هَمِّ الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ وَتَابِعَهُ عَلَى الْبَصْرَةِ وَزَوْجُ أُخْتِهِ زَيْنَبُ بِنْتُ يَوْسُفَ ، وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ جَرِيرٌ يَمْدَحُهُ :

حَتَّى اخْتَنَاهَا عَلَى بَابِ الْحَكَمِ خَلِيفَةُ الْحَجَّاجِ غَيْرِ الْمَتَمِّ

وَقَعَ ذِكْرُهُ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ ، وَكَانَ يَضَاهِي فِي الْجُورِ ابْنَ عَمْرٍ ، وَيَزِيدُ الضَّيْعُ مَعَهُ قِصَّةَ طَائِلَةٍ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَوْرَدَهَا أَبُو بَعْلَى الْمُوَصَّلِيُّ فِي مُسْنَدِ أَنَسٍ لَهُ ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَسْمَاعِيلِيِّ بِإِلْفِ خُرُوجَتْ مَعَ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ مِنْ دَارِ الْحَكَمِ ابْنِ أَيُّوبَ أَمِيرَ الْبَصْرَةِ . قَوْلُهُ ( فَرَأَى خَلْدَانًا أَوْ قَتَبَانًا ) شَكٌّ مِنَ الرَّوَايَةِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى أَسْمَائِهِمْ ، وَظَاهِرُ السِّيَاقِ أَنَّهُمْ مِنْ أَتْبَاعِ الْحَكَمِ بْنِ أَيُّوبَ الْمَذْكُورِ . قَوْلُهُ ( أَنَّ تَصَبَّرَ ) بَعْضُ أَوَّلِهِ أَيْ تَحْبِيسُ لَتَرْمِي حَتَّى تَمُوتَ ، وَفِي رِوَايَةِ الْأَسْمَاعِيلِيِّ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ بِإِلْفِ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَبْرِ الرُّوحِ ، وَأَصْلُ الصَّوْرِ الْحَبِيسِ ، وَأَخْرَجَ الْعَقِيلِيُّ فِي « الضَّعْفَاءِ » مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ عَنْ سَمِيرَةَ قَالَتْ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَصْبَرَ الْبَهِيمَةُ ، وَأَنْ يُوَكَّلَ لَهَا إِذَا صَبِرَتْ ، قَالَ الْعَقِيلِيُّ : جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْبَهِيمَةِ أَحَادِيثُ جَيَادٍ ، وَأَمَّا النَّهْيُ عَنْ أَكْلِهَا فَلَا يَعْرِفُ إِلَّا فِي هَذَا . قُلْتُ : إِنْ تَبَيَّنَ فَمِنْ مَحْمُولٍ عَلَى أَهْلِهَا مَاتَ بِذَلِكَ بِغَيْرِ تَذَكُّعٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَقْتُولِ بِالْبَنْدَقَةِ . الْحَدِيثُ الثَّانِي حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍ ، قَوْلُهُ ( أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ) أَيْ ابْنُ الْعَاصِ وَهُوَ أَخُو عَمْرِو الْمُعَرُوفِ بِالْأَشْدَقِ ابْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ وَالِدِ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو رَاوِيَهُ مِنْ ابْنِ عَمْرٍ . قَوْلُهُ ( وَغُلَامٌ مِنْ بَنِي يَحْيَى ) أَيْ ابْنُ سَعِيدِ الْمَذْكُورِ لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ ، وَكَانَ لِيَحْيَى مِنَ الذَّكُورِ عَيْنَانِ وَهَنْسَةٌ وَأَبَانٌ وَإِسْمَاعِيلٌ وَسَعِيدٌ وَمُحَمَّدٌ وَهَشَامٌ وَعَمْرُو ، وَكَانَ يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ قَدَوَلِي أَمْرَةَ الْمَدِينَةِ وَكَذَا أَخُوهُ عَمْرُو . قَوْلُهُ ( فَشَى إِلَيْهَا ابْنُ عَمْرٍ حَتَّى حَالَهَا ) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ ، فِي رِوَايَةِ الرَّمْضِيِّ وَالْمُسْتَمَلِّ « حَالَهَا » وَرِوَايَةُ الْكَشْمِينِيِّ أَوْضَحَ لِقَوْلِهِ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ « رَابِطٌ دِجَاجَةٌ » ، وَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَسْمَاعِيلِيِّ وَأَبِي نَعِيمٍ فِي « الْمُسْتَخْرَجِ » : لَحْلُ الدِّجَاجَةِ . قَوْلُهُ ( إِذْ جَرَوْا غُلَامَكُمْ ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِينِيِّ « غُلَامَكُمْ » .

(عن أن يصبر) في رواية الكشميحي «أن يصبروا» بصيغة الجمع وهو على نسق الذي قبله، وزاد أبو نعيم في آخر الحديث «وان أردتم ذبحها فاذبحوها» . قوله (هذا الطير) قال الكرماني: هذا على لغة قليلة وهي إطلاق الطير على الواحد، واللغة المشهورة في الواحد طائر والجمع الطير . قلت: وهو هنا محتمل لإرادة الجمع، بل الأولى أنه لإرادة الجنس . قوله (أن تصبر بهيمة أو غيرها فقتل) «أو» للتنويع لا للترك، وهو زائد على حديث أنس فيدخل فيه الهائم والطيور وغيرهما، ونحوه حديث أبي أيوب قال والذي نفس بيده لو كانت دجاجة ماصبرتها، سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن قتل الصبر «أخرجه أبو داود بسند قوى، وجميع ذلك حديث شداد بن أوس هند مسلم رفته، وإذا قتلتم فأحسنوا القتل، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، ولا يرح ذبيحته» قال ابن أبي جرة: فيه رحمة الله لعباده حتى في حال القتل، فأمر بالقتل، وأمر بالرفق فيه . ويؤخذ منه قهره بجمع عياده لأنه لم يترك لأحد التصرف في شيء إلا وقد حذله فيه كيفية . قوله (عن أبي بشر) هو جعفر بن أبي وحشية . قوله (فروا بقتية أو بشر) شك من الراوى، وفي رواية الاسماعيلى «فاذا قتيه اصبروا دجاجة يوموتها وله كل خاطئة» يعنى أن الذى يصيها يأخذ السهم الذى ترمى به إذ لم يصبا . قوله (وقال ابن عمر: من فعل هذا) زاد في رواية الاسماعيلى «فقتلوا» . قوله (إن النبي ﷺ لعن من فعل هذا) في رواية مسلم «لعن من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا» بمجمعتين والفتح أى منصوبا للرأى، وفي رواية الاسماعيلى «لعن رسول الله ﷺ من مثل الخيوان» وفي رواية له «بأنهم» وفي رواية له «من يجهنم» واللعن من دلائل التحريم، ولأحد من وجه آخر عن أبي صالح الحنفي عن رجل من الصحابة أراه عن ابن عمر رفته «من مثل يذى روح ثم لم يقب مثل الله به يوم القيامة» وجاهة ثبات . قوله (تابعه سليمان) هو ابن حرب . قوله (لعن النبي ﷺ من مثل الخيوان) أى صيره مثله بضم الميم وبالمثناة، وهذه المتابعة وصلها البيهقي من طريق اسماعيل بن إسحق القاضي عن سليمان بن حرب، وزاد فيه أيضا قصة أن ابن عمر خرج في طريق من طرق المدينة فرأى غلاما، فذكر مثل رواية أبي بشر، وفيه «فلما رأوه فروا فغضب» الحديث . وهم مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن وغيره فجزموا بأن سليمان هذا هو أبو داود الطيالسى، واستند إلى أن أبا نعيم أخرجه في مستخرجه من طريق أبي خليفة عن الطيالسى . قلت: وهو غلط ظاهر، فإن الطيالسى الذى يروى عنه أبو خليفة هو أبو الوليد واسمه هشام بن عبد الملك، ولم يدرك أبو خليفة أبا داود الطيالسى فإن مولده بعد وفاته بستين، مات أبو داود سنة أربع ومائتين هل الصحيح، وولد أبو خليفة سنة ست ومائتين، والمنهال المذكور في السند هو ابن عمرو، يعنى أنه تابع أبا بشر في روايته لهذا الحديث عن سعيد بن جبير وخالفها عدى بن ثابت فرواه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس كما بينته في الطريق التى بعدها . الحديث الثالث والرابع، قوله (وقال عدى) هو ابن ثابت (عن سعيد) هو ابن جبير (عن ابن عباس) هو موصول بالاسناد الذى ساقه إلى عدى بن ثابت عن عبد الله بن يزيد، وقد ساقه البخارى في تاريخه عن حجاج ابن منهال الذى ساق حديث عبد الله بن يزيد به، ولكن لفظه عن النبي ﷺ «لا تأخذوا شيئا فيه الروح غرضا» . قوله (سمعت عبد الله بن يزيد) هو الخطأى بفتح المعجمة وسكون الهمزة، تقدم ذكره في الاستسقاء . قوله (نهى عن التبي) بضم التاء وسكون الهاء ثم بالموحدة مقصور، أى أخذ مال المسلم قهرا جهرا، ومنه أخذ مال النخيلة قبل القسمة اختطافا بغير تسوية . قوله (والمثناة) تقدم ضبطها وتفسيرها، وتقدم في المغازى في

و باب قصة عكل وعربنة ، لهذا الحديث طريق أخرى ، وذكر الاسماعيل الاختلاف على شعبة فيه ، وبين أن يعقوب الحضرمي رواه عن شعبة كما قال حماد بن منهل ، لكن أدخل بين عبد الله بن يزيد والنبي ﷺ أبا أيوب ، ورواية يعقوب بن اسحاق المذكورة وصلها الطبراني . وفي هذه الاحاديث تحريم تعذيب الحيوان الآدمي وغيره ، وفي الحديث الاول قوة أنس على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع معرفته بشدة الأمير المذكور ، لكن كان الخليفة عبد الملك بن مروان نهى الحجاج عن التعرض له بعد أن كان صدر من الحجاج في حقه خشونة ، فشكا لعبد الملك فأغلظ للحجاج وأمره باكرامه

## ٢٦ - باب لم الدجاج

٥٥١٧ - حدثنا يحيى بن حمزة عن سفيان عن أبي يونس عن أبي ثعلبة عن زهيد الجرمي عن

أبي موسى - يعني الأشعري - رضي الله عنه قال « رأيت للنبي ﷺ يأكل دجاجاً »

٥٥١٨ - حدثنا أبو ميمون حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب بن أبي تميمة عن القاسم عن زهيد قال

« كفا عبد أبي موسى الأشعري - وكان بيننا وبين هذا الحثي من جرم إصا - فأني بطعام فيه لم دجاج . وفي القوم رجل جالس أحر لم يذن من طعامه ، قل : اذن ، فقد رأيت رسول الله ﷺ يأكل منه . قال : إني رأيته يأكل شيئاً فذريته ، غلفت أن لا آكله . فقال ادن ، أخبرك - أو أهدئك - أني أثبت رسول الله ﷺ في نفر من الأشعريين ؛ فوافقه وهو غضبان ، وهو يقسم نعماً من نعم الصادقة : فاستحسنناه فغلف أن لا يحملنا ، قال : ما عندي ما أحلكم عليه . ثم أتى رسول الله ﷺ بنهب من إبل ، قال : أين الأشعريون ابن الأشعريون ؟ قال فاعطانا خمس ذود غر الذرى ، فلبثنا غير بعيد ، قلت لأصحابي : نسي رسول الله ﷺ يمينه ، فوالله لن نغفلنا رسول الله ﷺ يمينه لا نبلغ أبداً . فرجعنا إلى النبي ﷺ قلنا : يا رسول الله إنما استحسنناك فغلفت أن لا تحملنا ، فظنننا أنك نسيت يمينك . فقال : إن الله هو حاكم ، إني والله - إن شاء الله - لا لأحلف على يمين فأرى غيرها خير أمنا إلا أثبت الذي هو خير وتسلطنا »

قوله ( باب لحم الدجاج ) هو اسم جنس مثلك الدال ، ذكره المنذرى في الحاشية وابن مالك وغيرهما ، ولم يحك الثوري الضم ، والواحدة دجاجة مثلك أيضا ، وقبل أن الضم فيه ضعيف ، قال الجوهرى دخلتها الماء للوحدة مثل الحمامة ، وأقاد إبراهيم الحرقى في « غريب الحديث » أن الدجاج بالكسر اسم للذكران دون الاناث والواحد منها ديك ، وبالفتح الاناث دون الذكران والواحدة دجاجة بالفتح أيضا ، قال : وسمى لاسراعه في الاقبال والادبار من دج يدج إذا أسرع . قلت : ودجاجة اسم امرأة وهي بالفتح فقط ، ويسمى بها الكلبة من الغزل قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن موسى البلخي ، نسب أبو علي بن السكن ، وجرم الكلاباذى وأبو نعيم بأه

ابن جعفر . قوله ( عن أيوب ) في الرواية الثانية : ابن أبي تيمية ، وهو السخيتاني ، وعند أحمد عن عبد الله بن الوليد عن سفيان ، حدثنا أيوب حدثني أبو قلابة ، . قوله ( عن أبي قلابة ) كذا رواه سفيان الثوري عن أيوب ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب عن مسلم ، وهكذا قال عبد السلام بن حرب عن أيوب كما مضى في المغازي ، وقال عبد الوارث كما في الحديث الذي يليه : عن أيوب عن القاسم ، يدل أبي قلابة ، وكذا قال ابن علية عن أيوب كما يأتي في الإيمان والتذور أيضا ، وقال حماد بن زيد : عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم ، قال : وأنا لحديث قاسم أحفظ ، أخرجه في فرض الخمس ، وكذا قال وهيب عن أيوب عنهما عنده مسلم . قوله ( عن زهدم ) بفتح الزاي هو ابن مضرب بضم أوله وفتح الصاد المعجمة وتشديد الراء المسكوسة بعدها موحدة ( الجرمي ) بفتح الجيم ، بصري قفة ، ليس له في البخاري سوى حديثين : هذا الحديث وقد أخرجه في مواضع له ، وحديث آخر أخرجه عن عمران بن حصين تقدم في المناقب وذكره في مواضع أخرى أيضا . قوله ( رأيت النبي ﷺ يأكل دجاجا ) كذا أورده مختصرا ، وكذا ساقه أحمد عن وكيع ، وأخرجه عن أبي أحمد الزبيري عن سفيان أتم منه ، وساقه الترمذي في الشمائل ، من وجه آخر مطولا ، كما ذكره المصنف من طريق عبد الوارث عن أيوب عن القاسم وهو ابن عاصم النعمي ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، فقد أورده عنه في مواضع مقرونا ومفردا مختصرا ومطولا مشتملا على قصة الرجل الذي امتنع من أكل الدجاج وحلف على ذلك ، وفتوى أبي موسى له بأن يكفر من عينه وبأكل ، وقص له الحديث في ذلك وسببه ، وهو طلبه من النبي ﷺ أن يصليهم ، وقد أورده المصنف قصة الاستحجال وما يليها من حكم الجبين وكفارته دون قصة الدجاج أيضا من رواية خيلان بن جرير عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه في كفارة الإيمان ، وأوردها أيضا في المغازي من طريق يزيد بن عبد الله ابن أبي بردة عن جده أبي بردة أتم سياقا منه في قصة الاستحجال ، وليس فيه ذكر كفارة الإيمان ، وقد أحلت في فرض الخمس وفي المغازي بشرحه على كتاب الإيمان والتذور ، فأذكر هنا ما يتعلق بالدجاج . قوله ( كنا عند أبي موسى الأشعري وكان بيننا وبينه هذا الحي ) بالخفض يدل من الضمير في بينه ، كذا قال ابن التين ، وليس بجيد لأنه يصير تقدير الكلام أن زهدم الجرمي قال كان بيننا وبين هذا الحي من جرم إخوانه ، وليس ذلك المراد ، وإنما المراد أن أبا موسى وقومه الأشعريين كانوا أهل مودة وإخاء لقوم زهدم وهم بنو جرم ، وقد وقع هنا في رواية الكشميني وكان بيننا وبين هذا الحي ، وكذا وقع في رواية اسماعيل عن أيوب عن القاسم وأبي قلابة كما سيأتي في كفارة الإيمان ، وهو يؤيد ما قال ابن التين إلا أن المعنى لا يصح ، وقد أخرجه في أواخر كتاب التوحيد من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم كلاهما عن زهدم قال : كان بين هذا الحي من جرم وبين الأشعريين ود أو إخوانه ، وهذه الرواية هي المعتدة . قوله ( إخوانه ) بكسر أوله والمد قال ابن التين ضبط بعضهم بالقصر وهو خطأ . قوله ( وفي القوم رجل جالس أحر ) أي اللون ، وفي رواية حماد بن زيد ورجل من بني تيم الله أحر كأنه من الموالي أي العجم ، وهذا الرجل هو زهدم الرازي أجهم نفسه ، فقد أخرج الترمذي من طريق قتادة عن زهدم قال : دخلت على أبي موسى وهو يأكل دجاجا فقال : ادن فكل ، فاني رأيت رسول الله ﷺ يأكله ، مختصرا . وقد أنكل هذا لكونه وصف الرجل في رواية الباب بأنه من بني تيم الله وزهدم من بني جرم ، فقال بعض الناس : الظاهر أنهما امتنعا معا زهدم والرجل التيمي ، وحمله على دعوى التمدد استبعاد أن يكون



الشخص الواحد ينسب إلى تيم الله وإلى جرم ، ولا بعد في ذلك بل قد أخرج أحمد الحديث المذكور عن عبد الله بن الوليد هو العدي بن سفيان هو الثوري فقال في روايته وهو رجل من بني تيم الله يقال له زهدم قال : كنا عند أبي موسى ، فأتى بلحم دجاج ، ففعل هذا ففعل زهدم ما كان تارة ينسب إلى بني جرم وتارة إلى بني تيم الله ، وجرم قبيلة في قضاة ينسبون إلى جرم بن زبان بن زبدي وموحدة قبيلة ابن عمران بن الحاف بن قضاة ، وتيم الله بطن من بني كلب وهم قبيلة في قضاة أيضا ينسبون إلى تيم الله بن ربيعة - براء وقاه مصفرا - ابن ثور بن كلب بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاة ، لخلوان عم جرم ، قال الرشاشي في الانساب : وكثيرا ما ينسبون الرجل إلى أعمامه . قلت : وربما أجهل الرجل نفسه كما تقدم في عدة مواضع ، فلا بعد في أن يكون زهدم صاحب القصة والأصل عدم التعمد ، وقد أخرج البيهقي عن طريق الثوري بسنده المذكور في هذا الباب إلى زهدم قال : رأيت أبا موسى يأكل الدجاج فعداني فقلت : اني رأيته يأكل ثننا ، قال ادنه فشكل ، فذكر الحديث المرفوع . ومن طريق الصحيح بن حزن عن مطر الوراق عن زهدم قال : دخلت على أبي موسى وهو يأكل لحم دجاج فقال : ادن فشكل ، فقلت اني حلفض لا آكله ، الحديث ، وقد أخرجه موسى عن شيان بن فروخ عن الصنع لكن لم يسق لفظه ، وكذا أخرجه أبو هريرة في صحيحه من وجه آخر عن زهدم نحوه وقال فيه : فقال لي : ادن فشكل ، فقلت : اني لا أريد ، الحديث . فهذه عدة طرق صرح زهدم فيها بأنه صاحب القصة فهو المعتمد ، ولا يترك عليه إلا ما رجع في الصحيحين مما ظاهره المفارقة بين زهدم والمتعمد من أكل الدجاج ، في رواية عن زهدم « كنا عند أبي موسى فدخل رجل من بني تيم الله آخر شبيه بالموالي قال : هلم ، قتلنا الحديث ، فان ظاهره أن الداخل دخل وزهدم جالس عند أبي موسى ، لكن يجوز أن يكون مراد زهدم بقوله « كنا » فومه الذين دخلوا ففعل على أبي موسى ، وهذا مجاز قد استعمل غيره مثله كقول ثابت البناني « خطبنا عمران بن حصين ، أي خطب أهل البصرة ، ولم يدرك ثابت خطبة عمران المذكورة ، فيحتمل أن يكون زهدم دخل لجرى له ما ذكر ، وغاية ما فيه أنه أجهل نفسه ، ولا يجب فيه واقفه أعلم . قوله ( اني رأيته يأكل شيئا فقنرت ) بكسر الهمزة المعجمة ، وفي رواية أبي عوانة « اني رأيته يأكل قنرا » وكأنه ظن أنها أكثر من ذلك بحيث صادت جلالة ، فبين له أبو موسى أنها ليست كذلك أو أنه لا يلزم من كون ذلك الدجاجة التي رآها كذلك أن يكون كل الدجاج كذلك . قوله ( فقال ادن ) كذلك الأكثر فعلم أمر من الدنو ، ووقع عند المستمل والمرغى « اذا » بكسر الهمزة وبذال المعجمة مع التنوين حرف نصب ، وعلى الاول فقوله « أخبرك » مجزوم ، وعلى الثاني هو منصوب ، وقوله « أو أحذرك » شك من الراوي . قوله ( اني أتيت رسول الله ﷺ ) سيأتي شرحه في الإيمان والتذور ، وقوله « فأعطانا خمس ذود هر الذرى » الفر بضم المعجمة جمع أغر والأغر الأبيض ، والذرى بضم المعجمة والتعصر جمع ذروة وذروة كل شيء أهله ، والمراد هنا أسنمة الإبل ولعلها كانت بيضاء حنيفة ، أو أراد وصفها بأنها لا علة فيها ولا دبر ، وبجوز في هر النصب والجهر ، وقوله « خمس ذود » وكذا وقع بالاضافة ، واستنكره أبو البقاء في غريبة قال : والصواب تنوين خمس وأن يكون ذود بدلا من خمس ، فانه لو كان بغير تنوين لتغير المعنى ، لأن العدد المضاف غير المضاف إليه فيلزم أن يكون خمس ذود خمسة عشر بعيرا لأن الابل الذود ثلاثة انتهى ، وما أدري كيف يحكم بفساد المعنى إذا كثر العدد وكذا ؛ وليكن عدد الإبل خمسة عشر بعيرا فما الذي يضرك ؟ وقد ثبت في بعض طرقه « غلب هذين

القرنين والقرنين ، الى ان عدست مرات ، والذي قاله إنما يتم أن لو جاءت رواية صريحة أنه لم يعطهم سوى خمسة أبرة ، وعلى تقدير ذلك فأطلق لفظ ذود على الواحد مجازاً كإبل ، وهذه الرواية الصحيحة لا تمتنع إمكان التصور .  
 وفي الحديث دخول المرء على صديقه في حال أكله ، واستئذناه صاحب الطعام الداخل ومعه الطعام عليه ولو كان قليلاً ، لأن اجتماع الجماعة على الطعام سبب للبركة فيه كما تقدم . وفيه جواز أكل الدجاج أنسيه ووحشيه ، وهو بالاتفاق إلا عن بعض المتعمقين على سبيل الورع ، إلا أن بعضهم استثنى الجلالة وهي ما تأكل الاقذار ، وظاهر صنيع أبي موسى أنه لم يبال بذلك ، والجلالة عبارة عن الدابة التي تأكل الجمل بكسر الجيم والتضديد وهي البعير ، وإدعى ابن حزم اختصاص الجلالة بذوات الأربع ، والمعروف التعميم . وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثاً ، وقال مالك والليث : لأبأس بأكل الجلالة من الدجاج وغيره ، وإنما جاء انتهى عنها لثقتهم ، وقد ورد النهي عن أكل الجلالة من طرق أصحابها ما أخرجه الترمذي وصححه وأبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس « أن النبي ﷺ نهى عن الجمجمة ، وعن ابن الجلالة ، وعن الشرب من في السقاء » وهو على شرط البخاري في رجاله ، إلا أن أيوب رواه عن عكرمة فقال « عن أبي هريرة » وأخرجه البيهقي والزياد من وجه آخر عن أبي هريرة « نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة وعن شرب ألبانها وأكلها وركوبها » ولأن أبي شيبة بسند حسن عن جابر « نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة أن يؤكل لحمها أو يشرب لبنها ، ولأن داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « نهى رسول الله ﷺ يوم غدير عن لحوم الحمر الأهلية ، وعن الجلالة ، عن ركوبها وأكل لحمها ، وسنده حسن . وقد أطلق الشافعية كراهة أكل الجلالة إذا تغير لحمها بأكل النجاسة ، وفي وجه إذا أكثر من ذلك ، ورجح أكثرهم أنها كراهة تنزيه ، وهو قضية صنيع أبي موسى ، ومن حجته أن العلف الطاهر إذا صار في كرشها تنجس فلا تنفذ إلا بالنجاسة ، ومع ذلك فلا يحكم على اللحم واللين بالنجاسة . فكذلك هذا . وتعقب بأن العلف الطاهر إذا تنجس بالمجاورة جاز إطعامه للدابة لأنها إذا أكلته لا تنفذ بالنجاسة وإنما تنفذ بالعلف ، بخلاف الجلالة . وذهب جماعة من الشافعية وهو قول الحنابلة إلى أن النهي للتحريم ، وبه جزم ابن دقيق العيد عن الفقهاء ، وهو الذي صححه أبو اسحاق المروزي والقفال وإمام الحرمين والبخاري والقرافي وألحقوا بلبنها ولحمها بيضها ، وفي معنى الجلالة ما يتنذى بالنجس كاللحمة توضع من كلبة ، والمعتبر في جواز أكل الجلالة زوال رائحة النجاسة بعد أن تماثل بالشم الطاهر على الصحيح ، وجاء عن السلف فيه توقيت فعذر ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثاً ، كما تقدم . وأخرج البيهقي بسند فيه نظر عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً أنها لا تؤكل حتى تعلق أربعين يوماً

#### ٢٧ - باب لحوم الخيل

٥٥١٩ - **حدثنا** الجهمي **حدثنا** سفيان **حدثنا** هشام **عن** قاطمة **عن** أسماء قالت « نحرنا فرساً على عهد رسول الله ﷺ فاكناه »

٥٥٢٠ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** حماد بن زيد **عن** عمرو بن دينار **عن** محمد بن علي **عن** جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال « نهى النبي ﷺ يوم غدير عن لحوم الحمر ، وخص في لحوم الخيل ،

قوله (باب لحوم الخيل) قال ابن المنير: لم يذكر الحكم لتعارض الأدلة. كذا قال، ودليل الجواز ظاهر القوة كما سيأتي. قوله (سفيان) هو ابن عيينة، وهشام هو ابن عروة. وفاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وهي ابنة عم هشام المذكور وزوجته، وقد تقدم ذلك صريحا في باب النحر والذبح. وقد اختلف في سنده على هشام فقال أبو يرب من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبيه عن أسماء، وكذا قال ابن ثوبان من رواية عتبة بن حماد عنه عن هشام بن عروة، وقال المغيرة بن مسلم عن هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام أخرجه البزار، وذكر الدارقطني الاختلاف ثم رجح رواية ابن عيينة ومن وافقه. قوله (نحرنّا فرسا على عهد رسول الله ﷺ فأكلناه) زاد عبدة بن سليمان عن هشام ونحن بالمدينة، وقد تقدم ذلك قبل بابين، وفي رواية للدارقطني: فأكلناه نحن وأهل بيت رسول الله ﷺ، وتقدم الاختلاف في قولنا: ونحرنّا، ردحنا، واختلف الدارقطني في توجيهه فقيل يحمل النحر على الذبح مجازا. وقبل وقع ذلك سرقي، وإلى جمع الثوري، وفيه نظر لأن الأصل عدم التعمد والمخرج متعمد. والاختلاف فيه على هشام: فبعض الرواة قال عنه نحرنّا وبعضهم قال دحنا، والمستفاد من ذلك جواز الأربن عندهم وقيام أحدهما في التذكية مقام الآخر، والأما ساغ لهم الاتيان بهذا موضع هذا، وأما الذي وقع بمبينة فلا يتحرر لوقوع التساوي بين الرواة المختلفين في ذلك، ويستفاد من قولنا ونحن بالمدينة، أن ذلك بعد فرض الجهاد، فيرد على من استند إلى منع أكلها بعلّة أنها من آلات الجهاد. ومن قولنا ونحن وأهل بيت النبي ﷺ، الرد على من ذهب أنه ليس فيه أن النبي ﷺ أطلع على ذلك، مع أن ذلك لو لم يرد لم يظن بآل أبي بكر أنهم يقدمون على فعل شيء في زعم النبي ﷺ إلا وعندهم العلم بجوازه، لصدّة اختلاطهم بالنبي ﷺ وعدم مفارقتهم له، هذا مع توفر داهية الصحابة إلى سؤاله عن الأحكام، ومن ثم كان الرجوع أن الصحابي إذا قال وكذا فعل كذا على عهد النبي ﷺ، كان له حكم الرفع، لأن الظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك وتقريره، وإذا كان ذلك في مطلق الصحابي فكيف بآل أبي بكر الصديق. الحديث الثاني: قوله (حماد) هو ابن زيد، وعمرو هو ابن دينار، ومحمد بن علي أي ابن الحسين بن علي وهو الباقر أبو جعفر، كذا أدخل حماد بن زيد بين عمرو بن دينار وبين جابر في هذا الحديث محمد بن علي، ولما أخرجه النسائي قال: لأهل أحداهن حمادا على ذلك، وأخرجه من طريق حسين بن راشد، وأخرجه هو والترمذي من رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو بن دينار عن جابر ليس فيه محمد بن علي، ومال الترمذي أيضا إلى ترجيح رواية ابن عيينة وقال: سمعت عمدا يقول ابن عيينة احتفظ من حماد. قلت: لكن اقتصر البخاري ومسلم على ترجيح طريق حماد بن زيد، وقد وافقه ابن جرير عن عمرو على ادخال الوسطة بين عمرو وجابر لكونه لم يسمه، أخرجه أبو داود من طريق ابن جرير، وله طريق أخرى عن جابر أخرجه مسلم من طريق ابن جرير، وأبو داود من طريق حماد، والنسائي من طريق حسين بن راشد كلهم عن أبي الزبير عنه، وأخرجه النسائي صحيحا عن عطاء بن جابر أيضا، وأغرب البيهقي لحزم بأن عمرو بن دينار لم يسمه من جابر، واستغرب بعض الفقهاء دعوى الترمذي أن رواية ابن عيينة أصح مع إشارة البيهقي إلى أنها منقطعة، وهو ذموم فإن كلام الترمذي محمول على أنه صح عنه اتصاله، ولا يلزم من دعوى البيهقي انقطاعه كون الترمذي يقول بذلك، والحق أنه إن وجدت رواية فيها تصريح عمرو بالسماح من جابر فتكون رواية حماد من المزيّد في متصل الاسانيد وإلا فرواية حماد بن زيد هي المتصلة وعلى تقدير وجود التعارض

من كل جهة فلحديث طرق أخرى من جابر غير هذه ، فهو صحيح على كل حال . قوله ( يوم غيبر عن احوم الحر ) زاد مسلم في روايته « الاهلية » . قوله ( ورخص في لحوم الخيل ) في رواية مسلم « واذن ، بدل « رخص » ، وله في رواية ابن جريج ، « أكلنا زمن غيبر الخيل وحر الوحش » ، وثانها التي يروي عن احوار الامل « وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني « أمر » . قال الطحاوي : وذهب أبو حنيفة الى كراهة أكل الخيل وعالقه صاحباه وغيرهما ، واحتجوا بالأخبار المتواترة في حلها ، ولو كان ذلك مأخوذا من طريق النظر لما كان بين الخيل والحر الاهلية فرق ، ولكن الآثار إذا صححت عن رسول الله ﷺ أول أن يقال بها عما يوجهه النظر ، ولا سيما وقد أخبر جابر أنه ﷺ أباح لحم لحوم الخيل في الوقت الذي منعمهم فيه من لحوم الحر ، فدل ذلك على اختلاف حكمهما . قلت : وقد نقل الحل بعض التابعين عن الصحابة من غير استثناء أحد ، فأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بسندين ضعيفين على شرط الشيخين عن عطاء قال « لم يزل سلفك يأكلونه » . قال ابن جريج : قلت له أصحاب رسول الله ﷺ ؟ فقال : نعم . وأما ما نقل في ذلك عن ابن عباس من كراهتها فأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بسندين ضعيفين ، ويدل على ضعف ذلك عنه ما سيأتي في الباب الذي بعده صحيحا عنه أنه استدلل لباحة الحر للاهلية بقوله تعالى ﴿ قل لا أجد فيها أوحى الى عرما ﴾ فان هذا إن صلح مستمسكا لحل الحر صلح للخيل ولا فرق . وسيأتي فيه أيضا أنه توقف في سبب المنع من أكل الحر هل كان تحرما مؤبدا أو بسبب كونها كانت حمولة الناس ؟ وهذا يأتي مثله في الخيل أيضا فيبعد أن يثبت عنه القول بتحريم الخيل والقول بالتوقف في الحر الاهلية ، بل أخرج الدارقطني بسند قوى عن ابن عباس مرفوعا مثل حديث جابر ولفظه « نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحر الاهلية وأمر بالحموم الخيل » ، وصح القول بالكراهة عن الحكم بن عيينة ومالك وبعض الحنفية ، وعن بعض المالكية والحنفية التحريم ، وقال الفاكهي : المشهور عند المالكية الكراهة ، والصحيح عند المحققين منهم التحريم . وقال أبو حنيفة في « الجامع الصغير » : أكره لحم الخيل لحمله أبو بكر الرازي على التنزيه وقال : لم يطلق أبو حنيفة فيه التحريم وليس هو عنه كالحمار الاهلي ، وصح عنه أصحاب المحيط والهداية والذخيرة التحريم ، وهو قول أكثرهم ، وعن بعضهم يأثم آكله ولا يسمى حراما . وروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك المنع وأنه احتج بالآية الآت ذكرها ، وأخرج محمد بن الحسن في « الآثار » عن أبي حنيفة بسند له عن ابن عباس نحو ذلك ، وقال القرطبي في « شرح مسلم » : مذهب مالك الكراهة ، واستدل له ابن بطال بالآية . وقال ابن المنير : الشبه الحلقى بينها وبين البغال والحمير مما يؤكد القول بالمنع . فن ذلك حيثها وزهومة لحما وغلظه وصفة أروائها وأنها لا تجتر ، قال : وإذا تأكد الشبه الحلقى التحق بنفي الفارق وبعد الشبه بالانعام المتفق على أكلها . وقد تقدم من كلام الطحاوي ما يؤخذ منه الجواب عن هذا ، وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : الدليل في الجوارح مطلقة واضح ، لكن سبب كراهة مالك لا كلها لكونها تستعمل غالبا في الجهاد ، فلو انتفتت الكراهة لكثرة استعماله ولو كثرت لأدى الى فلتانها فيفضي الى فلتانها فيقتول الى التقص من إرهاب العدو الذي وقع الأمر به في قوله تعالى ﴿ ومن رباط الخيل ﴾ . قلت : فعل هذا بالكراهة لسبب خارج . راس البحث فيه ، فارتب الحيوان المتفق على إباحته لو حدث أمر يقتضي أن لو ذبح لافضى الى ارتكاب محذور لامتنع ، ولا يلزم من ذلك القول بشريمه ، وكذا قوله إن وقوع أكلها في الزمن النبوي كان نادرا ، فإذا قيل بالكراهة قل استعماله فيوافق ما وقع قبل انتهى . وهذا لا ينهض دليلا لكراهة بل غاية أن يكون خلاف الاولى ، ولا يلزم من كون أصل

الحيوان حل أكله فأنه بالآكل . وأما قول بعض المأمنين لو كانت حلالا لجازت الاضحية بها فتقتض بحیوان البرقائه ما كول ولم تشرع الاضحية به ، ولعل السبب في كون الحبل لا تشرع الاضحية بها استبقاؤها لانه لو شرع فيها جميع ما جاز في غيرها لفات المنة بها في أم الاشياء منها وهو الجماد . وذكر الطحاوي وأبو بكر الرازي وأبو محمد بن حزم من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة عن جابر قال : نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحر والخيول والبغال ، قال الطحاوي : وأهل الحديث بعضهم عكرمة بن عمار . قلت : لا سيما في يحيى بن أبي كثير ، فان عكرمة وإن كان مختلفا في توثيقه فقد أخرجه له مسلم ، لكن انما أخرجه له من غير روايته عن يحيى بن أبي كثير ، وقد قال يحيى بن سعيد القطان : أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير ضعيفة . وقال البخاري حديثه عن يحيى مضطرب . وقال النسائي : ليس به بأس إلا في يحيى . وقال أحمد : حديثه عن غير إياس بن سلة مضطرب ، وهذا أشد مما قبله ، ودخل في محرمه يحيى بن أبي كثير أيضا ، وعلى تقدير صحة هذه الطريق فقد اختلف عن عكرمة فيها ، فان الحديث عند أحمد والترمذي من طريقه ليس فيه الخيل ذكر ، وعلى تقدير أن يكون الذي زلده حفظه قاروايات المتنوعة عن جابر المفصلة بين لحوم الخيل والحر في الحكم أظهر انصالا وأقن رجالا وأكثر عددا ، وأعل بعض الحنفية حديث جابر بما نقله عن ابن اسحق أنه لم يشهد خيبر ، وليس بعلة لان غاية أن يكون مرسل صحابي ، ومن حجج من منع أكل الخيل حديث خالد بن الوليد المخرج في السنن وان النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الخيل ، وتمقب بأنه شاذ منكر ، لأن في سياقه أنه شهد خيبر ، وهو خطأ فانه لم يسلم الا بعدها على الصحيح ، والذي جزم به الأكثر أن إسلامه كان سنة الفتح ، والعملة في ذلك على ما قال مصعب الزبيري وهو أعلم الناس بقريش قال : كتب الوليد بن الوليد الى خالد حين فر من مكة في عمرة القضية حتى لا يرى النبي ﷺ بمكة فذكر القصة في سبب اسلام خالد ، وكانت عمرة القضية بعد خيبر جزمًا ، وأهل أيضا بأن في السند رأوا يجهولا ، لكن قد أخرج الطبري من طريق يحيى بن أبي كثير عن رجل من أهل حمص قال : كنا مع خالد ، فذكر أن رسول الله ﷺ حرم لحوم الحر الأهلية وخيماهم وبغالها ، وأعل بتدليس يحيى وإيهام الرجل ، وادعى أبو داود أن حديث خالد بن الوليد منسوخ ولم يبين ناسخه ، وكذا قال النسائي : الأحاديث في الإباحة أصح ، وهذا إن صح كل منسوخا ، وكما لما تناوض عنه الخبران ورأى في حديث خالد نهى ، وفي حديث جابر : « أذن » حل الاذن على نسخ التحريم وفيه نظر لانه لا يلزم من كون النهي سابقا على الاذن أن يكون إسلام خالد سابقا على فتح خيبر ، والاكثر حل خلافة والنسخ لا يثبت بالاحتال ، وقد قرر الحازمي النسخ بعد أن ذكر حديث خالد وقال : هو شاذ المخرج ، جاء من غير وجه بما ورد في حديث جابر من « رخص » و « أذن » ، لانه من ذلك يظهر أن المنع كان سابقا والاذن متاخرا فيتمتعين المصير اليه ، قال : ولو لم ترد هذه اللفظة لكانت دعوى النسخ مردودة اعدم معرفة التاريخ اء . وليس في لفظ رخص واذن ما يتعين منه المصير الى النسخ ، بل الذي يظهر أن الحكم في الخيل والبغال والحمير كان على البراءة الأصلية ، فلما ناهى الفارح يوم خيبر عن الحر والبغال خشي أن يظنوا أن الخيل كذلك لشبهها بها فأذن في أكلها دون الحمير والبغال ، والراجح أن الاشياء قبل بيان حكمها في الشرع لا توصف لا بحل ولا حرمة فلا يثبت النسخ في هذا . ونقل الحازمي أيضا تقرير النسخ بطريق أخرى فقال : ان النهي عن أكل الخيل والحمير كان عاما من أجل اغضام لما قبل القصة والتنميم ، ولذلك أمر بأكفاء القدور ، ثم بين بنداثة بأن لحوم الحر رجس أن تحريمها

لذاتها ، وأن النهى عن الخيل إنما كان بسبب ترك القسمة خاصة . ويعكر عليه أن الأمر يكفاه القدور إنما كانت يطبخهم فيها الحرم كما هو مصرح به في الصحيح لا الخيل فلا يتم مراده ، والحق أن حديث خالد ولو سلم أنه ثابت لا ينقض معارضا لحديث جابر الدال على الجواز ، وقد وافقه حديث أسماء ، وقد ضعف حديث خالد أحمد والبخاري وموسى بن هارون والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق وآخرون ، وجمع بعضهم بين حديث جابر وخالد بأن حديث جابر دال على الجواز في الجلة وحديث خالد دال على المنع في حالة دون حالة ، لأن الخيل في خير كانت عزيزة وكانوا محتاجين إليها للجهاد ، فلا يعارض النهى المذكور ، ولا يلزم وصف أكل الخيل بالكراهة المطلقة فضلا عن التحريم . وقد وقع عند الدارقطني في حديث أسماء : كانت لنا فرس على عهد رسول الله ﷺ فأرادت أن تموت فذبحناها فأكلناها ، وأجلب عن حديث أسماء : إنها واقعة عين فقل تلك الفرس كانت كبرت بحيث صارت لا يتنفع بها في الجهاد فيكون النهى عن الخيل لمضى خارج لا لذاتها ، وهو جمع جيد ، وزعم بعضهم أن حديث جابر في الباب دال على التحريم لقوله : رخص ، لأن الرخصة استباحة المحظور مع قيام المانع ، فدل على أنه رخص لهم فيها بسبب الضميمة التي أساءتهم بخير ، فلا يدل ذلك على الحل المطلق . وأجيب بأن أكثر الروايات جاء بلفظ الأذن وبعضها بالأمر فدل على أن المراد بقوله رخص إذن لا خصوص الرخصة باصطلاح من تأخر عن عهد الصحابة . وثوقنا أيضا بأن الأذن في أكل الخيل لو كان رخصة لأجل الضميمة لكانت الحرم الإلهية أولى بذلك لكثرة ما وهدة الخيل حينئذ ، ولأن الخيل يتنفع بها فيما يتنفع بالخير من الحل وغيره ، والجمهر لا يتنفع بها فيما يتنفع بالخيل من اقتتال عليها ، والواقع كما سيأتى في الباب الذي يليه أنه ﷺ أمر باراقة القدور التي طبخت فيها الحرم مع ما كان بهم من الحاجة فدل ذلك على أن الأذن في أكل الخيل إنما كان للاباحة العامة لا لخصوص الضرورة ، وأما ما نقل عن ابن عباس ومالك وغيرهما من الاحتجاج بالمنع بقوله تعالى ( والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ) فقد تمسك بها أكثر القائلين بالتحريم ، وقرروا ذلك بأوجه : أحدها أن اللام للتعليل فدل على أنها لم تخلق لغير ذلك ، لأن العلة المنصوفة تفيد الحصر فإباحة أكلها تقتضي خلاف ظاهر الآية . ثانيها عطف البغال والحمير فدل على اشتراكها معها في حكم التحريم فيحتاج من أفرد حكمها عن حكم ما عطف عليها الى دليل . ثالثها أن الآية سبقت مساق الامتنان ، فلو كانت ينتفع بها في الأكل لكان الامتنان به أعظم لأنه يشمل به بقاء البنية بنير واحطة ، والحكيم لا يمن بأذى النعم ويترك أعلاها ، ولا سيما وقد وقع الامتنان بالأكل في المذكورات قبلها . رابعا لو أبيع أكلها لغابت المنفعة بها فيما وقع به الامتنان من الركوب والزينة ، هذا ملخص ما تمسكوا به من هذه الآية ، والجواب على سبيل الاجمال أن آية النحل مكية اتفاقا والإذن في أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين ، فلو فهم النبي ﷺ من الآية المنع لما أذن في الأكل . وأيضا فآية النحل ليست نصا في منع الأكل ، والحديث مصرح في جوازها . وأيضا على سبيل التنزيل قائما بما ذكر على ترك الأكل ، والترك أعم من أن يكون للتحريم أو للتنزيه أو خلاف الأولى ، وإذا لم يمتن واحد منها بقى التمسك بالأداة المصروفة بالجواز وعلى سبيل التفصيل ، أما أولا فلا سلطنا أن اللام للتعليل لم نسلم إعادة الحصر في الركوب والزينة ، فانه يتنفع بالخيل في غيرهما وفي غير الأكل اتفاقا ، وانما ذكر الركوب والزينة لكونهما أغلب ما تطلب له الخيل ، ونظيره حديث البقرة المذكور في الصحيحين حين خاطبت رابها فقالت وأنا لم تخلق لهذا إنما خلقنا للحرث ، فانه مع كونه أمروح في الحصر لم يقصد به الأغلب ،

ولأنه يتركز ويتفتح بها في أشياء غير الحرث اتفاقا ، وأيضا فلوسم الاستدلال لازم منع حل الانتقال على الخيل والبغال والخيول ، ولا قاتل به . وأما ثانيا فدلالة العطف إنما هي دلالة اقتران . وهي ضعيفة . وأما ثالثا فالامتنان إنما قصد به غالبا ما كان يقع به انتفاعهم بالخيل فخرطبوها بما ألفوا وعرفوا ، ولم يكونوا يصفون أكل الخيل لغزتها في بلادهم ، بخلاف الانعام فإن أكثر انتفاعهم بها كان لحل الانتقال ولأكل فانهضت في كل من الصنفين على الامتنان باغاب ما ينتفع به ، فلوزم من ذلك الحصر في هذا الشق الزم مثله في الشق الآخر . وأما رابعا فلوزم من الإذن في أكلها أن تفتى لزوم مثله في البقر وغيره مما أبيع أكله ووقع الامتنان بمنفعة له أخرى ، والله أعلم

## ٢٨ - باب لحوم الحمر الإنسية . فيه عن سلمة عن النبي ﷺ

٥٥٢١ - **حدثنا** حذيفة أخبرنا عبدة عن عبيد الله عن سالم ونافع عن ابن عمر رضي الله عنهما : نهى

النبي ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية يوم تنخير ،

٥٥٢٢ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله حدثني نافع عن عبد الله قال : نهى النبي ﷺ

عن لحوم الحمر الأهلية . تابعة ابن المبارك عن عبيد الله عن نافع . وقال أبو أسامة : عن عبيد الله عن سالم

٥٥٢٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد

ابن علي عن أبيهما عن علي رضي الله عنهم قال : نهى رسول الله ﷺ عن المتعة عام تنخير ولحوم حمر الإنسية ،

٥٥٢٤ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن عمرو عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله قال

: نهى النبي ﷺ يوم تنخير عن لحوم الحمر ، ورخص في لحوم الخيل ،

٥٥٢٥ ، ٥٥٢٦ - **حدثنا** مسدد حدثنا يعقوب عن شعبة قال حدثني عدي عن البراء وابن أبي أوفى

رضي الله عنهم قالا : نهى النبي ﷺ عن لحوم الحمر ،

٥٥٢٧ - **حدثنا** إسحاق أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب أن أبا

إدريس أخبره أن أبا ثعلبة قال : « حرّم رسول الله ﷺ لحوم الحمر الأهلية » . تابعة الزبيدي ومقبل عن

ابن شهاب . وقال مالك وميمر والمجاهدون ويونس وابن إسحاق عن الزهري : نهى النبي ﷺ عن كل ذي

ناب من السباع ،

٥٥٢٨ - **حدثنا** محمد بن سلام أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أنس بن مالك رضي

الله عنه : أن رسول الله ﷺ جاءه فجاه فقال : أركلت الحمر . ثم جاءه فجاه فقال : أركلت الحمر . ثم جاءه

فجاه فقال : أفديت الحمر . فأمر مباديا فنادى في الناس : إن الله ورسوله ينهايانكم من لحوم الحمر الأهلية ،

فإنها رجس . فأُكْفِتَ القُدُورُ ، وإنها لَتَشَوَّرُ بالحكم »

٥٥٢٩ - **عُرْشَانُ** عَلَى عَهْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ هَرُورٌ قُلْتُ لَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ : يَزْهَوْنَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ هَرَمِ الْأَهْلِيَّةِ ، فَقَالَ : قَدْ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ الْحَكَمُ بْنُ هَرِيرٍ وَالْفَارِيُّ هَذَا بِالْهَمْزَةِ . وَلَكِنْ أَبِي ذَلِكَ لِلْبَحْرِ بْنِ مَعْسُورٍ وَقُرَأَ ( قُلْ لَا أَجِدُ فِياً أُوحِيَ إِلَيَّ هَرُمًا ) »

**قَوْلُهُ** ( بَابُ لَحْمِ الْحَرِّ الْإِنْسِيَّةِ ) الْقَوْلُ فِي عَدَمِ جُزْمِهِ بِالْحَكَمِ فِي هَذَا كَالْقَوْلِ فِي الَّذِي قَبْلَهُ ، لَكِنْ الرَّاجِحُ فِي الْحَرِّ الْمَنْعُ بِخِلَافِ الْغَبْلِ ، وَالْإِنْسِيَّةُ بِكُمُ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ النَّوْنِ مَذْمُومَةٌ إِلَى الْإِنْسِ ، وَيُقَالُ فِيهِ أَنْسِيَّةٌ بَفَتْحَتَيْنِ ، وَزَعَمَ ابْنُ الْأَثِيرِ أَنَّ كَلَامَ أَبِي مُوسَى الْمَدِينِيِّ مَا يَفْتَعِي أَنَّهَا بِالضَّمِّ ثُمَّ السُّكُونُ قَوْلُهُ الْإِنْسِيَّةُ هِيَ الَّتِي تَأْتِي الْيَبُوتَ ، وَالْإِنْسُ عِنْدَ الْوَحْشَةِ ، وَلَا حَاجَةَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ أَبَا مُوسَى عِنَّمَا قَالَهُ بَفَتْحَتَيْنِ ، وَقَدْ صَرَحَ الْجَوْهَرِيُّ أَنَّ الْإِنْسَ بَفَتْحَتَيْنِ عِنْدَ الْوَحْشَةِ ، وَلَمْ يَقَعْ فِي شَيْءٍ مِنْ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ بَعْضُهُمْ ثُمَّ سُكُونٌ مَعَ احْتِطَالِ جَوَازِهِ ، نَعَمْ زَيْفٌ أَبُو مُوسَى الرَّوَاةُ بِكُمُ أَوَّلُهُ ثُمَّ السُّكُونُ ، فَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : إِنْ أَرَادَ مِنْ جِهَةِ الرَّوَاةِ فَصِي ، وَإِلَّا لَهِيَ تَابِتٌ فِي الْفَتْحَةِ وَنُسَبَتْ إِلَى الْإِنْسِ ، وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ وَغَيْرِهِ دَ الْأَهْلِيَّةِ ، بَدَلُ الْإِنْسِيَّةِ ، وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّمْيِيزِ بِهَا جَوَازُ أَكْلِ الْحَرِّ الْوَحْشِيَّةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ صَرِيحُهَا فِي حَدِيثِ ابْنِ قَتَادَةَ فِي الْحَجِّ . **قَوْلُهُ** ( فِيهِ سَلَمَةٌ ) هُوَ ابْنُ الْأَكْوَعِ وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُهُ مَوْصُولًا فِي الْمَغَازِي مَطُولًا . ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ أَحَادِيثَ : الْأَوَّلُ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو **قَوْلُهُ** ( هَبْدَةٌ ) هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ وَهَبْدَةُ اللَّهِ هُوَ الْعَمْرَى ، **قَوْلُهُ** ( عَنْ سَالِمٍ وَنَافِعٍ ) كَذَا قَالَ هَبْدَةُ اللَّهِ بْنُ نَجِيرٍ عَنْ هَبْدَةَ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْهُ كَمَا سَبَقَ فِي الْمَغَازِي ، ثُمَّ سَأَلَ الْمُصَنِّفُ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى الْقَطَّانِ عَنْ هَبْدَةَ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ وَحْدَهُ ، وَقَوْلُهُ دَ تَابِتُهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَصَلَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الْمَغَازِي . **قَوْلُهُ** ( وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هَبْدَةَ اللَّهِ عَنْ سَالِمٍ ) وَصَلَهُ فِي الْمَغَازِي مِنْ طَرِيقِهِ وَفُصِّلَ فِي دَوَائِهِ بَيْنَ أَكْلِ الشُّومِ وَالْحَرِّ ، فَبَيَّنَ أَنَّ النَّبِيَّ عَنْ الشُّومِ مِنْ رَوَاةٍ نَافِعٍ فَقَطْ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ عَنْ الْحَرِّ عَنْ سَالِمٍ فَقَطْ ، وَهُوَ تَفْصِيلٌ بَالِغٌ ، لَكِنْ يَحْيَى الْقَطَّانُ حَافِظٌ فَلَمْ يَحْبِثْ هَبْدَةَ اللَّهِ لَمْ يَفْصِلْ إِلَّا لِأَبِي أُسَامَةَ ، وَكَانَ يَصْنَعُ بِهِ عَنْ سَالِمٍ وَنَافِعٍ مَعًا مَدْبُجًا فَاقْتَصَرَ بَعْضُ الرُّوَاةِ عَنْهُ عَلَى اخْتِزَانِ شَيْخِهِ تَمَسُّكًا بِظَاهِرِ الْأَخْلَاقِ ، الثَّانِي حَدِيثُ عَلِيٍّ ، ذَكَرَهُ مُحْتَصَرًا وَتَقَدَّمَ مَطُولًا فِي كِتَابِ التَّنَاقُحِ . الثَّلَاثُ حَدِيثُ جَابِرٍ ، وَقَدْ سَبَقَ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ . الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ حَدِيثُ الْبَرَاءِ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى أَوْفَى أَوْفَدَهُ مُحْتَصَرًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْهُمَا أَمَّ سِياقًا مِنْ هَذَا فِي الْمَغَازِي ، وَأَفْرَدَهُ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى هُنَا وَفِي فَرْضِ الْخَمْسِ وَفِيهِ زِيَادَةُ اخْتِلَافِهِمْ فِي السَّبَبِ . السَّادِسُ حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ ، **قَوْلُهُ** ( حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ) هُوَ ابْنُ دَاوُدَ ، وَبِعُقُوبِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَيْ ابْنِ سَعِيدٍ ، وَصَالِحٌ هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ ، **قَوْلُهُ** ( حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ الْحَرِّ الْأَهْلِيَّةِ ) تَابِعُهُ الرَّبِيعِيُّ وَحَقِيلُ بْنُ الزُّهْرِيِّ ، فَرَوَاةُ الرَّبِيعِيِّ وَصَلَهَا النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقٍ بَقِيَّةُ قَالَ دَ حَدَّثَنِي الرَّبِيعِيُّ - وَلَفْظُهُ - نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاحِ ، وَهِيَ لَحْمُ الْحَرِّ الْأَهْلِيَّةِ ، وَرَوَاةُ حَقِيلٍ وَصَلَهَا أَحَدُ بَلَفُظِ الْبَابِ وَزَادَ دَ وَلَحْمَ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاحِ ، وَسَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهِ بَعْدَ هَذَا . وَوَقَعَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ فِيهِ قِصَّةٌ وَلَفْظُهُ دَ عَزَّوَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ خَيْرٌ مِنَ النَّاسِ جَبَابِ ، فَرَجَدُوا حَرًّا أَنْسِيَّةً فَذَبَحُوا مِنْهَا ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ هَرَمٍ فَنَادَى : أَلَا إِنَّ لَحْمَ الْحَرِّ الْإِنْسِيَّةِ لَا تَحَلُّ . **قَوْلُهُ** ( وَقَالَ مَالِكٌ وَمَعْمَرُ وَالْمُاجِدُونَ وَرُوَيْسُ وَابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ الزُّهْرِيِّ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاحِ ) يَعْنِي لَمْ يَتَرَعَّضُوا فِيهِ لِذِكْرِ الْحَرِّ ، فَأَمَّا حَدِيثُ مَالِكٍ



فسيأتي موصولا في الباب الذي يليه ، وأما حديث معمر ويونس فوصلهما الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن المبارك عنهما ، وأما حديث الماجشون وهو يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة فوصله مسلم عن يحيى بن يحيى عنه ، وأما حديث ابن إسحاق فوصله إسحاق بن راهويه عن عبيدة بن ساجان ومحمد بن عبيد كلاهما عنه . الحديث السابع حديث أنس في الغداء بالنبي عن لحوم الخمر ، وقع عند مسلم أن الذي نادى بذلك هو أبو طلحة وعزاه الزهري لرواية أبي يعلى فنسب إلى التفسير ، ووقع عند مسلم أيضا أن بلالا نادى بذلك ، وقد تقدم قريبا عند القسائي أن المنادى بذلك عبد الرحمن بن عوف ، وأهل عبد الرحمن نادى أولا بالنبي . مطلقا ، ثم نادى أبو طلحة وللال بزيادة على ذلك وهو قوله وفاتنارجس ، فأكفشت القدور وأنها لتنفور بالحم ، ووقع في الشرح الكبير لأرافعي ، أن المنادى بذلك خالد ابن الوليد وهو غلط فإنه لم يشهد خبيب وإنما أسلم بعد فتحها . **قوله** ( جاءه جاء فقال : أكلت الخمر ) لم أهرف اسم هذا الرجل ولا الذين بعده ، ويحتمل أن يكونوا واحداً فإنه قال أولا : أكلت ، فاما لم يسمعه النبي ﷺ وإما لم يكن أمر فيها بشيء ، وكذا في الثانية ، فلما قال الثالثة : أفنيت الخمر ، أي لكثرة ما ذبح منها لتطبخ صادف زول الأمر بتحريمها ، وأهل هذا مستند من قال : إنما نهى عنها لكونها كانت حيلة الناس كما سيأتي . الحديث الثامن ، **قوله** ( سفيان ) هو ابن عيينة وعمره هو ابن دينار **قوله** ( قلت لجابر بن زيد ) هو أبو الشعثاء بمجعية ومثله البصري . **قوله** ( يزعمون ) لم أقف على تسمية أحد منهم ، وقد تقدم في الباب الذي قبله أن عمرو بن دينار روى ذلك عن محمد ابن علي عن جابر بن عبد الله ، وإن من الرواة من قال عنه عن جابر بلا واسطة . **قوله** ( قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عدونا بالهجرة ) زاد الحيدري في مسنده عن سفيان بهذا السند قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو عن رسول الله ﷺ ، وأخرجه أبو داود من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار مضموما إلى حديث جابر بن عبد الله في النبي عن لحوم الخمر مرفوعا . ولم يصرح برفع حديث الحكم . **قوله** ( ولكن أبي ذلك البحر ابن عباس ) وأبي من الإيابة أي امتنع ، والبحر صفة لابن عباس قيل له أسعة عنه ، وهو من تقديم الصفة على الموصوف مبالغة في تعظيم الموصوف كأنه صار علما عليه ، وإنما ذكر لشهرته بعد ذلك لاحتمال خفائه على بعض الناس ، ووقع في رواية ابن جريج : وأبي ذلك البحر يريد ابن عباس ، وهذا يشمر بأن في رواية ابن عيينة إدراجا . **قوله** ( وقرأ قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما ) في رواية ابن مردويه وصححه الحاكم من طريق محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال : « كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء . ويتركون أشياء تفننوا » فبسم الله نبي وأزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه ، فأحل فيه فهو حلال ، وما حرم فيه فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو . وثلاثة : قل لا أجد إلى آخرها ، والاستدلال بهذا للحل إنما يتم فيما لم يأت فيه نص عن النبي ﷺ بتحريمه ، وقد تواردت الأخبار بذلك والتنصيص على التحريم مقدم على عموم التحليل وعلى القياس ، وقد تقدم في المغازي عن ابن عباس أنه توقف في النبي عن الخمر : هل كان لمعنى خاص ، أو لتأنيد ؟ ففيه عن الشعبي عنه أنه قال : لا أدري أنهي عنه رسول الله ﷺ من أجل أنه كان حيلة الناس فكره أن تذهب حولتهم ، أو حرما البتة يوم خير ؟ وهذا التردد أصح من الخبر الذي جاء عنه بالجزم بالعلة المذكورة ، وكذا فيما أخرجه الطبراني وابن ماجه من طريق شقيق بن سلمة عن ابن عباس قال : « إنما حرم رسول الله ﷺ الخمر الإهلية عالة قلة الظاهر ، وسنده ضعيف ، وتقدم في المغازي في حديث ابن أبي أوفى : فتحدثنا أنه إنما نهى عنها لأنها لم تخمس ، وقال بعضهم نهي

عنها لأنها كانت تأكل العذرة . قلت : وقد أزال هذه الاحتمالات من كونها لم تخمس أو كانت جملالة أو كانت انتهت حديث أنس المذكور قبل هذا حيث جاء فيه « فأنها رجس » وكذا الأرسنيسل الإفاء في حديث سائلة ، قال القرطبي : قوله « فأنها رجس » ظاهر في عرد الضمير على الحر لأنها المتحدث عنها المأمور بكفائها من القصور وغسلها ، وهذا حكم المتنس ، فيستفاد منه تحريم أكلها ، وهو دال على تحريمها لعينها لا لعني خارج . وقال ابن دقيق العيد : الأمر بكفائها التقدير ظاهر أنه سبب تحريم لحم الحر ، وقد وردت علل أخرى إن صح رفع شيء منها وجب المصير إليه ، لكن لا مانع أن يبطل الحكم بأكثر من علة ، وحديث أبي نطبة صريح في التحريم فلا معدل عنه . وأما التعليل بحسبة قلة « ظهر فاجلب عنه الطحواى بالمعارضة بالخيل ، فإن في حديث جابر النهي عن الحر والإذن في الخيل مقرون ، فلو كانت العلة لأجل الحيلة لكأن الخيل أولى بالمنع لفاتها عندهم وعزتها وشدة حاجتهم إليها . والجواب عن آية الأنعام أنها مكية وخبر التحريم متأخر جدا فهو مقدم ، وأيضا فنص الآية خبر عن الحكم الموجود عند نزولها ، فانه حينئذ لم يكن نزل في تحريم المأكول إلا ما ذكر فيها ، وليس فيها ما يمنع أن ينزل بعد ذلك غير ما فيها ، وقد نزل بعدها في المدينة أحكام بتحريم أشياء غير ما ذكر فيها كالخمر في آية المائدة ، وفيها أيضا تحريم ما أهمل لعن الله به والمنخفضة إلى آخره ، وكتحريم السباع والحشرات ، قال النووي : قال بتحريم الحر الأهلية أكثر العلماء من قهصبة فن بعدم ، ولم نجد عن أحد من الصحابة في ذلك خلافا لهم إلا عن ابن عباس ، وعند المالكية ثلاث روايات ثالثها الكراهة ، وأما الحديث الذي أخرجه أبو داود عن غالب بن الحر قال « أصابتنا سنة ، فلم يكن في مال ما أطعم أهل إلا سنان حر ، فأثبت رسول الله ﷺ قلت : انك حرمت لحوم الحر الأهلية وقد أصابتنا سنة » قال : أطعم أهلك من مدين حرك ، فأما حرمتها من أجل حوالى القرية ، يعنى الجلالة ، وإسناده ضعيف ، والمثل شاذ يخالف للإسناد الصحيحة ، فالاعتد عليها . وأما الحديث الذي أخرجه الطبراني عن أم نصر المحاربة « أن رجلا سأل رسول الله ﷺ عن الحر الأهلية فقال : أليس ترعى الكلا وتأكل الشجر ؟ قال : نعم ، قال فأصعب من لحومها » وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق رجل من بني مرة قال « سألت ، فذكر نحوه ، ففي السندين مقال ، ولو ثبتا احتمل أن يكون قبل التحريم . قال الطحاوى : لو تواتر الحديث عن رسول الله ﷺ بتحريم الحر الأهلية لكان النظر يقتضى حلها لأن كل ما حرم من الأهل أجمع حل بتحريمه إذا كان وحشيا كالخنزير ، وقد أجمع العلماء حل حل الحمار الوحشى فكان النظر يقتضى حل الحمار الأهل . قلت : ما ادعاء من الإجماع مردود ، فإن كثيرا من الحيوان الأهل يختلف في نظيره من الحيوان الوحشى كالمر ، وفي الحديث أن الذكاة لا تطهر ما لا يحل أكله ، وإن كل شيء تنجس بملائة النجاسة يكفي غسله مرة واحدة لإطلاق الأمر بالنفسل فانه يصدق بالامثال بالارة . والأصل أن لا زيادة عليها ، وأن الأصل في الأشياء الإباحة لكون الصحابة أقدموا على ذبحها وطبخها كسائر الحيوان من قبل أن يستأثروا مع توفر دواعيهم حل الدوال مما يشكل ، وأنه ينبغي لأمير الجيش تفقد أحوال وجهته ، ومن رآه فعل ما لا يمدوخ في الشرع أشاع منه إما بنفسه كأن يحاط بهم ولما يغيره بأن يأمر مناديا فينادي لتلا يفتقر به من رآه فيظنه جائزا

٥٥٢٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي ثَلَبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ »  
 تَابِعَهُ يُونُسُ وَمَعْمَرُ بْنُ نُعَيْنَةَ وَالْمَاجِشُونُ مِنَ الزُّهْرِيِّ

**قوله** (باب أكل كل ذي ناب من السباع) لم يثبت القول بالحكم للاختلاف فيه أو للتفصيل كما سأبينه . **قوله** (من السباع) يأتي في الطب بلفظ « من السبع » وليس المراد حقيقة الافراد بل هو اسم جنس ، وفي رواية ابن عيينة في الطب أيضا عن الزهري « قال ولم أسمعه حتى أتيت الشام » ، ولمسلم من رواية يونس عن الزهري « ولم أسمع ذلك من علاننا بالحجاز حتى حدثني أبو إدريس وكان من فقهاء أهل الشام ، وكان الزهري لم يبلغه حديث عبيدة ابن سفیان وهو مدني عن أبي هريرة ، وهو صحيح أخرجه مسلم من طريقه ولفظه « كل ذي ناب من السباع فأكله حرام ، ولمسلم أيضا من طريق ميمون بن مهران عن ابن عباس « نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من الطير » ، والمذهب بكسر الميم وسكون المجرمة وفتح اللام بعدها واحدة وهو الطير كالظفر لغيره لكنه أشد منه وأغلظ وأحد فهو له كالناب السبع ، وأخرج الترمذي من حديث جابر بسند لا بأس به قال « حرم رسول الله ﷺ أكل الإنسان واللحم البغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من الطير » ، ومن حديث الرباض بن سارية مثله وزاد « يوم خيبر » . **قوله** (تابعه يونس ومعمر وابن عيينة والماجشون عن الزهري) تقدم بيان من وصل أحاديثهم في الباب قبله ، إلا ابن عيينة فقد أشرت إليه في هذا الباب قريبا ، قال الترمذي : العمل هل هذا عند أكثر أهل العلم ، وعن بعضهم لا يحرم ، وحكى ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك كالجمهور ، وقال ابن العربي : المشهور عنه الكراهة ، وقال ابن عبد البر : اختلف فيه على ابن عباس وعائشة وجابر عن ابن عمر من وجه ضعيف ، وهو قول الشعبي وسعيد بن جبير ، واحتجوا بعموم (قل لا أجد) ، والجواب أنها مكية وحديث التحريم بعد الهجرة . ثم ذكر نحوه ما تقدم من أن نص الآية عدم تحريم غير ما ذكرنا ، فليس فيها نفي ما سياتي . وعن بعضهم أن آية الانعام عامة بهيمة الانعام لأنه تقدم قبلها حكاية عن الجاهلية أنهم كانوا يحرمون أشياء من الأزواج الثمانية بأزواجهم فنزلت الآية (قل لا أجد في أوحى إلى محرما) أي من المذكورات إلا الميتة منها والدم المسفوح ، ولا يرد كون لحم الخنزير ذكر معها لأنها قرئت به علة « ربه وهو كونه رجسا » ونقل إمام الحرمين عن الشافعي أنه يقول بخصوص السبب إذا ورد في مثل هذه القصة لأنه لم يجعل الآية حاصرة لما يحرم من المأكولات مع ورود صيغة العموم فيها ، وذلك أنها وردت في الكفار الذين يحملون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل غير الله به ويحرمون كثيرا مما أباحه الشرع ، فكان الغرض من الآية إبانة حالهم وأنها يضادون الحق ، فكانت قيل لأحرام إلا ما حلتهم مباحة في الرد عليهم ، وحكى القرطبي عن قوم أن آية الانعام المذكورة نزلت في حجة الوداع فتسكون ناسخة ، وود بأنها مكية كما صرح به كثير من العلماء ، ويؤيده ما تقدم قبلها من الآيات من الرد على مشركي العرب في تحريمهم ما حرمه من الانعام وتخصيصهم بعض ذلك بأنهم إلى غير ذلك مما سبق للرد عليهم ، وذلك كله قبل الهجرة إلى المدينة . واختلف القائلون بالتحريم في المراد بما له ناب فقيل : أنه ما يتقوى به ويصول على غيره ويصطاد ويمد بطبعه غالبا كالأسد والفهد والعنبر والمقاب ، وأما ألا يعدو كالضبع والكلب فلا . وإلى

هذا ذهب الشافعي والبيهقي ومن تبعهما ، وقد ورد في حل الضيق أحاديث لا بأس بها ، وأما الثعلب فورد في تحريمه حديث خزيمة بن جرد عند الترمذي وابن ماجه ، ولكن سنده ضعيف [ الحديث ٥٥٢٠ - طرفاه في : ٥٧٨٠ ، ٥٧٨١ ]

### ٣٠ - باب جلود الميتة

٥٥٣١ - **عز بن زهير** بن حرب حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح قال حدثني ابن شهاب أن عبيد الله بن عبد الله أخبره أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبره « أن رسول الله ﷺ مر بشاة ميتة فقال : هلا استنقتم بإهابها ؟ قالوا إنها ميتة . قال : إنما حرم أكلها ،

٥٥٣٢ - **عز بن خباب** بن عتيق حدثنا محمد بن حبيب عن ثابت بن جابر عن جبير بن سميد قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول « سرّ النبي ﷺ بمنز ميتة فقال : ما على أهلها لو انتفعوا بإهابها ؟ قوله ( باب جلود الميتة ) زاد في البيوع « قبل أن تدبغ » فقيده هناك بالدباغ وأطلق هنا ، فيحمل مطلقه على مقيده . قوله ( من صالح ) هو ابن كيسان . قوله ( سر بشاة ) كذا للأكثر عن الزهري ، وزاد في بعض الرواة عن الزهري « من ابن عباس عن ميمونة » أخرجه مسلم وغيره من رواية ابن عيينة ، والراجح عند الحفاظ في حديث الزهري ليس فيه ميمونة ، نعم أخرج مسلم واللساني عن طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس « أن ميمونة أخبرته » . قوله ( بإهابها ) بكسر الهمزة وتخفيف الهاء هو الجلد قبل أن يدبغ ، وقيل هو الجلد دبغ أو لم يدبغ ، وجمعه أهاب بفتحين ويجوز بضمين ، زاد مسلم عن طريق ابن عيينة « هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به » وأخرج مسلم أيضا عن طريق ابن عيينة أيضا عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس نحوه قال « لا أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به » وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني وقال حسن . قوله ( قالوا إنها ميتة ) لم أقف على تعيين القائل . قوله ( قال إنما حرم أكلها ) قال ابن أبي جرد : فيه مراجعة الامام فيما لا يفهم السامع معنى ما أمره ، كأنهم قالوا كيف تأمرنا بالانتفاع بها وقد حرمت علينا ؟ فبين له وجه التحريم . ويؤخذ منه جواز تخصيص الكتاب بالسنة ، لأن لفظ القرآن ( حرمت عليكم الميتة ) وهو شامل لجميع أجزائها في كل حال ، غفست السنة ذلك بالاكل ، وفيه حسن مراجعتهم وبلاغتهم في الخطاب لأنهم جمعوا معاني كثيرة في كلمة واحدة وهي قولهم « إنها ميتة » واستدل به الزهري بجواز الانتفاع بجلد الميتة مطلقا سواء دبغ أم لم يدبغ ، لكن صح التقيد من طرق أخرى بالدباغ ، وهي حجة الجمهور ، واستثنى الشافعي من الميتات الكلب والخنزير وما توله منهما النجاسة حينئذ عنده ، ولم يستثن أبو يوسف ودأود شيئا أخذنا بعموم الخبر ، وهي رواية عن مالك ، وقد أخرج مسلم من حديث ابن عباس رحمه « إذا دبغ الإهاب فقد طهر » ولفظ الشافعي والترمذي وغيرهما من هذا الوجه « أما إهاب دبغ فقد طهر » وأخرج مسلم إسنادهما ولم يسق لفظها ، فأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من هذا الوجه باللفظ المذكور ، وفي لفظ مسلم من هذا الوجه عن ابن عباس « سألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : دباغه طهره » وفي رواية للبخاري من وجه آخر قال « دباغ الأديم طهره » وجزم الرافعي وبعض أهل الأصول أن هذا اللفظ ورد في شاة ميمونة ، ولكن لم أقف على ذلك صريحا مع قوة الاحتمال فيه لكون الجميع من رواية

ابن عباس ، وقد تمسك بعضهم بخصوص هذا السبب فنصر الجواز على المأكول لورود الخبر في الشاة ، ويتقوى ذلك من حيث النظر بأن الدباغ لا يزيد في التطهير على الذكاة ، وغير المأكول لو ذك لم يطهر بالذكاة عند الأكثر فكذلك الدباغ ، وأجاب من عم بالتسك بعموم اللفظ فهو أولى من خصوص السبب وبعموم الأذن بالمنفعة ، ولأن الحيوان طاهر يلتصق به قبل الموت فمكان الدباغ بعد الموت قائما له مقام الحياة واقه أعلم . وذهب قوم الى أنه لا ينتفع من الميتة بشيء سواء دبح الجلد أم لم يدبغ ، وتسكروا بحديث عبد الله بن عكيم قال : ألقانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته ، أن لا نتنفسوا من الميتة بأهاب ولا عصب ، أخرجه الشافعي وأحمد والأربعة وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي ، وفي رواية للشافعي وأحمد ولأبي داود : قبل موته بشهر ، قال الترمذي : كان أحمد يذهب اليه ويقول : هذا آخر الأمر ، ثم تركه لما اضطربوا في إسناده ، وكذا قال الخلال نحوه ، ورد ابن حبان على من ادعى فيه الاضطراب وقال : سمع ابن عكيم الكتاب يقرأ وسمعه من مشايخ من جهة عن النبي ﷺ فلا اضطراب . وأعله بعضهم بالانقطاع وهو مردود ، وبعضهم بكونه كتابا وليس بجلد قاذرة ؛ وبعضهم بأن ابن أبي ليلى راويه عن ابن عكيم لم يسمعه منه لما وقع عند أبي داود عنه أنه د انطلق وناس معه الى عبد الله بن عكيم قال : فدخلوا وقعدت على الباب ، فخرجوا الى فاضلوني ، فهذا يقتضى أن في السند من لم يسم ، ولكن صح تصريح عبد الرحمن بن أبي ليلى بسماعه من ابن عكيم فلا أثر لهذه الالة أيضا ، وأقوى ما تمسك به من لم يأخذ بظواهره معارضة الأحاديث الصحيحة له وأنها عن سماع وهذا عن كتابة وأنها أصح غرض ، وأقوى من ذلك الجمع بين الحديثين بحمل الاحاب على الجلد قبل الدباغ وأنه بعد الدباغ لا يسمى إهابا إنما يسمى قرية وغير ذلك ، وقد نقل ذلك عن أئمة الفقه كالنضر بن شبل ، وهذه طريقة ابن شاهين وابن عبد البر والبيهقي ، وأبعد من جمع بينهما بحمل انتهى على جلد الكلب والخنزير لكونهما لا يدبغان ، وكذا من حمل انتهى على باطن الجلد والإذن على ظاهره ، وحكى الماوردي عن بعضهم أن النبي ﷺ لما مات كان لعبد الله بن عكيم سنة ، وهو كلام باطل فإنه كان رجلا : قوله ( حدثنا خطاب بن هثان ) هو الفوزي بفتح الفاء وسكون الواو بعدها زاي ، ومحمد بن حوير بكسر المهملة وسكون الميم وفتح التحتانية ، وأخطأ من قاله بالتصغير ، وهو قضاعي حمصي ، وكذا شيخه والزواي عنه حمصيون مالم في البخاري سوى هذا الحديث ، إلا محمد بن حوير وله آخر سبق في الهجرة الى المدينة ، فأما ثابت فوثقه ابن معين ورحم ، وقال أحمد : أنا أتوقف فيه ، وساق له ابن عدى ثلاثة أحاديث غرائب وقال المعقل : لا يتابع في حديثه ، وأما محمد بن حوير فوثقه أيضا ابن معين ورحم ، وقال أبو حاتم لا يحتج به ، وأما خطاب فوثقه الدارقطني وابن حبان لكن قال ربما أخطأ ، فهذا الحديث من أجل هؤلاء من المتابعات لا من الأصول ، والأصل فيه الذي قبله ، ويستفاد منه خروج الحديث عن الغرابة ، وقد ادعى الخطيب تفرد هؤلاء الرواة به ، فقال بعد أن أخرجه من طريق عمر بن يحيى بن الحارث الحرقاني : حدثنا جدى خطاب بن هثان به هذا حديث عوز ضيق الخرج ، انتهى . وقد وجدت لمحمد بن حوير فيه متابعا أخرجه الطبراني من رواية عبد الملك بن محمد الصفاني عن ثابت بن عجلان ، ووجدت لخطاب فيه متابعا أخرجه الاسماعيلي من رواية علي بن بحر عن محمد بن حوير ، ولابن عباس حديث آخر في المعنى سيأتي في الإيمان والندور من طريق حكيم عنه عن سودة قالت : ماتت لنا شاة فذبحناها مسكها ، الحديث ، والمسك بفتح الميم وسكون المهملة المجلد ، وهذا غير حديث الباب جوما ، وهو بما يتأيد به من زد ذكر الدباغ في الحديث ؛ وقد أخرجه أحمد مطولا من

طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت : يا رسول الله ماتت ثلاثة ، فقال : فلولا أخذتم مسكها ، فقالت : نأخذ مسك شاة قد ماتت ؟ فقال : إنما قال الله ( قل لا أجد فيها أوصى إلى عمر ما حل طاعم بطعمه إلا أن يكون ميتة ) الآية وانكم لا تطعمونه ، إذن تدبغوه فتتفخروا به ، قال فأرسلت إليها فسلخت مسكها فدبغته فاعتنفت منه قربة . الحديث ، قوله ( يعتز ) بفتح المهملة وسكون التون بعدها زاي هي الماهرة وهي الاتي من المعز ، ولا ينافي رواية سماك : ماتت شاة ، لأنه يطلق عليها شاة كالضأن

### ٣١ - باب المسك

٥٥٣٣ - **حَرْشُ** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا هُدُ الْوَاحِدُ حَدَّثَنَا مُهَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا مِنْ مَسْكُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَلِمَةُ يَدِي ، الْأَوَّلُ نُونٌ دَمٌ ، وَالرَّابِعُ دِيمٌ مَسْكٌ »

٥٥٣٤ - **حَرْشُ** مُعَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْمَرْءِ كَحَامِلِ الْمَسْكِ وَنَافِعِ الْكَبِيرِ ، غَامِلُ الْمَسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْبِذَكَ ، وَإِمَّا أَنْ يُجَاهَكَ مِنْهُ ، وَإِمَّا أَنْ يُعَذِّبَكَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً . وَنَافِعُ الْكَبِيرِ إِمَّا أَنْ يُحَيِّرَكَ فَيُهْلِكَ ، وَإِمَّا أَنْ يُعَذِّبَكَ رِيحًا خَبِيثَةً ،

**قوله** ( باب المسك ) بكسر الميم الطيب المعروف ، قال الكرماني مناسبة ذكره في الذبايح أنه فضلة من الظبي . قلت : ومناسبتة الباب الذي قبله وهو جله الميتة إذا دبغ تطهر بما سأذكره ، قال الجاحظ : هو من دويبة تكون في الصين تصاد لتواجلها وسرورها ، فإذا صيدت شددت بمصابب وهي مدلية يجتمع فيها دمها ، فإذا دبغت قورت السرة التي صلبت ودفت في الفم حتى يستحيل ذلك الدم المختق الجاهد مسكا ذكيا بعد أن كان لا يرام من النتن ، ومن ثم قال الفضال : أنها تدبغ بما فيها من المسك فتطهر كما يطهر غيرها من المدبوغات ، والمشمور أن يزال المسك كالظبي لكن لونه أسود وله نابان لطيفان أبيضان في فكه الأسفل ، وإن المسك دم يجتمع في سرته وفي وقت معلوم من السنة فإذا اجتمع ورم الموضع فرض الغزال إلى أن يسقط منه ، ويقال إن أهل تلك البلاد يحملون لها أو نادا في البرية تحمك بها ليستقط . ونقل ابن الصلاح في « مشكل الوسيط » أن النالفة في جوف الظبية كالنافعة في جوف الخنثى ، وعن علي بن مهدي الطبري الشافعي أنها تلقى من جوفها ما تلقى الدجاجة البيضاء ، ويمكن الجمع بأنها تلقىها من صرتها فتتعلق بها إلى أن تحمك ، قال النووي : أجمعوا على أن المسك ظاهر يجوز استعماله في البدن والثوب ، ويجوز يسه . ونقل أصحابنا عن الشيعة فيه مذهبا باطلا وهو مستثنى من القاعدة : ما أبين من حتى فهو ميت اه ، وحكى ابن التين عن ابن شعبان من المالكية أن فرة المسك إنما تؤخذ في حال الحياة أو بذكاة من لا تصح ذكاته من الكفرة ، وهي مع ذلك محكوم بطهارتها لأنها تستحيل عن كونها دما حتى تصير مسكا كما يستحيل الدم إلى اللحم فيظهر ويحل أكله ، وليس بحيوان حتى يقال نجست بالموت ، وإنما هي شيء يحدث بالحيوان كالبيض ، وقد أجمع

المسلمون على طهارة المسك إلا ما حكي عن عمر من كراهته ، وكذا حكي ابن المنذر عن جماعة ثم قال : ولا يصح المنع فيه إلا عن عطاء بناء هل أنه جزء منفصل ، وقد أخرج مسلم في أثناء حديثه عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : « المسك أطيب الطيب ، وأخرجه أبو داود مقتصرًا منه على هذا القدر . قوله ( ما من مكروم ) أي مجروح ( وكله ) بفتح الكاف وسكون اللام ( يدى ) بفتح أوله وثالثه ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الجهاد ، قال النووي : ظاهر قوله « في سبيل الله » اختصاصه بمن وقع له ذلك في قتال الكفار ، لكن يلتحق به من قتل في حرب البغاة وقطاع الطريق وإقامة المعروف لاشتراك الجميع في كونهم شهداء ، وقال ابن عبد البر أصل الحديث في الكفار ويلتحق هؤلاء بهم بالمعنى ، لقوله ﷺ « من قتل دون ماله فهو شهيد » وتوقف بعض المتأخرين في دخول من قاتل دون ماله لأنه يقصد صون ماله بداعية الطمع ، وقد أشار في الحديث إلى اختصاص ذلك بالخص حيث قال : « والله أعلم بمن يكلم في سبيله » والجواب أنه يمكن فيه الإخلاص مع إرادة صون المال ، كأن يقصد بقتال من أراد أخذه منه صون الذي بقائه عن ارتكاب المعصية وأمثال أمر الشارع بالدفع ، ولا يحصى القصد لصون المال ، فهو كمن قاتل لتسكون كلمة الله هي العليا مع تشوفه إلى الغنيمة . قال ابن المنير : وجه استدلال البخاري بهذا الحديث على طهارة المسك وكذا بالذي بعده وقوع تشبيه دم الشهيد به ، لأنه في سياق التكريم والتعظيم ، فلو كان نجسًا لكان من الجائز ولم يحسن التمثيل به في هذا المقام ، وقد تقدم شرح حديث أبي موسى في المجلس الصالح في أوائل الليبر ، وقوله فيه « يحديك » بضم أوله ومهملة ساكنة وذال معجمة مكسورة أي يطيعك وذنا ومعنى

### ٣٢ - باب الأرنب

٥٥٢٥ - عزى أبو الوليد حدثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس رضي الله عنه قال « أفنَجنا أرنبًا ونحن بـمرِّ الكوفة فلنَبِّها ، فأسَمِ القومُ فلَنَبِّها ، فأخذتها فجئتُ بها إلى أبي طلحة فذبحها فبَهِتَ بورِكها - أو قال بَشَيْدَها - إلى النبي ﷺ ، فقبَّلها »

قوله ( باب الأرنب ) هو دويبة مرفوقة تشبه العناق لكن في رجلها طول بخلاف يديها ، والأرنب اسم جنس للذكر والأنثى ، ويقال للذكر أيضًا الحُرْز ووزن عمر بمجمعات ، ولأنثى حكرشة ، والصغير خرقن بكسر المعجمة وسكون الراء وفتح النون بعدما قاف ، هذا هو المشهور . وقال الجاهظ : لا يقال أرنب إلا لأنثى ، ويقال إن الأرنب شديدة اللبج كثيرة الشبق وأنها تكون سنة ذكرا وسنة أنثى وأنها تحيض ، وسأذكر من خرجها ، ويقال إنها تام مفتوحة العين . قوله ( أفنَجنا ) بقاء مفتوحة وجيم ساكنة أي أئزنا ، وفي رواية مسلم « استنفجنا » وهو استفعال منه ، يقال قَبِج الأرنب إذا ثار وعدا ، وانتفج كذلك ، وأنفجته إذا أمرته من موضعه ، ويقال إن الانتفاج الإقصرار فكان المعنى جعلناها بطلبنا لها تنفج ، والانتفاج أيضا ارتفاع الشعر وانتفاشه . ووقع في شرح مسلم ، للآزدي « بَحِينا » بجرحة وعين مفتوحة ، وفسره بالشق من بَج بطنه إذا شق ، وتمتبه بياض بأنه تصحيف ، وبأنه لا يصح مناه من سياق الخبر لأن فيه أنهم سموا في طلبها بعد ذلك ، فلو كانوا شقوا بطنها كيف كانوا يحتاجون إلى السعي خلفها . قوله ( بمرِّ الظهران ) مر بفتح الميم وتشديد الراء ، والظهران بفتح المعجمة بلفظ ثنية الظهر ، اسم موضع على مرحلة من مكة . وقد يسمى بأحدى الكلمتين تخفيفا ، وهو المكان الذي

تسميه عرام المصربين بطن مرو والصواب مر بتعديده الزام . قوله ( فسمى القوم فلغبوا ) بمجمة وموحدة أى تمبوا وزنه ومعناه ، ووقع بلفظ ، تعبوا ، فى رواية الكشميهنى ، وتقدم فى الهبة بيان ما وقع الداودى فيه من غلط . قوله ( فأخفتها ) زاد فى الهبة ، فأدركتها فأخذتها ، ولمسلم ، فسميت حتى أدركتها ، ولابى داود من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن زيد ، وكشف غلاما حنوزا ، وهو يفتح الهمة والزوى والواو المشددة بعدها راء ويجوز سكون الزاى وتخفيف الواو وهو المراق . قوله ( الى أبى طلحة ) وهو زوج أمه . قوله ( فذبحها ) زاد فى رواية الطيالسى ومجبرة . وزاد فى رواية حماد المذكورة وفشوتها . قوله ( فبعث بوركها أو قال بفخذها ) هو شك من الزاوى ، وقد تقدم بيان ذلك فى كتاب الهبة ، ووقع فى رواية حماد وبهجها . قوله ( فقبلها ) أى الهدية ، وتقدم فى الهبة من هذا الوجه ، قلت وأكل منه ؟ قال : وأكل منه ، ثم قال : فقبله ، وللمزمذى من طريق أبى داود الطيالسى فيه ، فأكله ، قلت : أكله ؟ قال قبله ، وهذا الزديد لهشام بن زيد وقف جده أنسا على قوله ، أكله ، فكانه توقف فى الجزم به وجزم بالقبول ، وقد أخرج الدارقطنى من حديث عاتقة ، أهدى الى رسول الله ﷺ أرنب وأنا نائمة غلبا لى منها المعجز ، فلذا قلت أعلمنى ، وهذا لو صح لأشعر بأنه أكل منها ، لكن سنده ضعيف . ووقع فى الهداية ، للحنفية أن النبى ﷺ أكل من الأرنب حين أهدى اليه مشويا وأمر أصحابه بالأكل منه ، وكأنه تلقاه من حديثين : فأوله من حديث الباب وقد ظهر ما فيه ، والآخر من حديث أخرجه النسائى من طريق موسى بن طلحة عن أبى هريرة ، جاء إعرابى الى النبى ﷺ بأرنب فدشواها فوضعا بين يديه ، فأمسك وأمر أصحابه أن يأكلوا ، ورجاله قنات ، إلا أنه اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافا كثيرا . وفى الحديث جواز أكل الأرنب وهو قول العلماء كافة إلا ما جاء فى كراهتها عن عبد الله بن عمر من الصحابة وعن حكيم بن ثابت عن عائشة وعن محمد بن أبى ليل من الفقهاء ، واحتج بحديث خزيمة بن جزة ، قلت يا رسول الله ، ما تقول فى الأرنب ؟ قال لا آكله ولا أحرمه . قلت فأنى آكل ما لا تحرمه . ولم يارسول الله ؟ قال نبئت أنها ندى ، وسنده ضعيف ، ولو صح لم يكن فيه دلالة على الكرامة كما سيأتى تقريره فى الباب الذى بعده ، وأنه شاهد عن عبد الله بن عمرو بلفظ ، دجى بها الى النبى ﷺ فلم يأكلها ولم يذمه عنها ، دجى أنها نحيض ، أخرجه أبو داود ، وله شاهد عن عمر عند إسحق بن راهويه فى مسنده ، وحكى الرافعى عن أبى حنيفة أنه حرمها ، وغلطه النووى فى النقل عن أبى حنيفة . وفى الحديث أيضا جواز استئثار الصيد والخدق فى طلبه ، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائى من حديث ابن عباس رفعه ، من اتبع الصيد غفل ، فهو محمول على من واظب على ذلك حتى يشغله عن غيره من المصالح الدينية وغيرها . وفيه أن أخذ الصيد يملكه بأخذه ولا يشاركونه أنثاءه معه . وفيه هدية الصيد وقبولها من الصائد وإهداء الشيء اليه . فكبير القدر إذا علم من حاله الرضا بذلك . وفيه أن والى الصبي يتصرف فيما يملكه الصبي بالمصلحة . وفيه استئثار الطالب شيخه عما يقع فى حديثه عما يحتمل أنه يضبطه كما وقع لهشام بن زيد مع أنس رضى الله عنه

### ٣٣ - باب الضب

٤٤٧ - ٥٥٣٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل ، حدثنا عبد العزيز بن مسلم ، حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول ، قال النبى ﷺ : الضب لست آكله ولا أحرمه ،



٥٥٣٧ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما « عن خالد بن الوليد أنه دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة ، فأتى بضرب محنوق ، فاهوى إليه رسول الله ﷺ بيده ، قال بضرب القنوة : أخبروا رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل ، فقالوا : هو ضرب يارسول الله ، فرفع يده ، فقلت أحرام هو يارسول الله ؟ قال : لا ، ولكن لم يكن بارض قومى فاجدنى أعافه . قال خالد : فاجترأته فأكلفه ، ورسول الله ﷺ ينظر »

قوله ( باب الضب ) هو دويبة تشبه الجرذون ، لكنه أكبر من الجرذون ، ويكنى أباحسل بمهملتين مكسورة ثم ساكنة ، ويقال للآثى ضبة ، وبه سميت القمبية ، وبالخفيف من مئى جبل يقال له ضب ، والضب داء في خف البعير ، ويقال إن لأصل ذكر الضب فرعين ، ولهذا يقال له ذكران . وذكر ابن عابيه أن الضب يعيش سبعمئة سنة ، وأنه لا يشرب الماء ، ويول في كل أربعين يوما فطرة ، ولا يسقط له سن ، ويقال بل أسنانه قطعة واحدة ، وحكى غيره أن أكل لحمه يذهب العطش ، ومن الأمثال « لا أفعل كذا حتى يرد الضب » يقوله من أراد أن لا يفعل الشيء لأن الضب لا يرد بل يكتنى بالنسب ويرد الهواء ، ولا يخرج من جحره في الشتاء . وذكر المصنف في الباب حديثين : الأول حديث ابن عمر ، قوله ( الضب لست آكله ولا أحرمه ) كذا أورده مختصرا ، وقد أخرجه مسلم من طريق اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار بلفظ « سئل النبي ﷺ عن الضب ، فقال : لا آكله ولا أحرمه ، ومن طريق نافع عن ابن عمر « سألت رجلا رسول الله ﷺ ، زادني رواية عن نافع أيضا « وهو على المنبر ، وهذا السائل يحتمل أن يكون خزيمة بن جوء ، فقد أخرج ابن ماجه من حديثه « قلت يارسول الله ما تقول ؟ فقال : لا آكله ولا أحرمه ، قال : قلت فأتى آكل ما لم تحرم ، وسنده ضعيف . وعند مسلم والنسائي من حديث أبي سعيد « قال رجل : يارسول الله أنا بأرض مضية ، فأتأمرنا ؟ قال : ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت ، فلم يأمر ولم ينه ، وقوله « مضية » بضم أوله وكسر المعجمة أى كثيرة الضباب ، وهذا يمكن أن يفسر بثابت بن دليمه ، فقد أخرج أبو داود والنسائي من حديثه قال « أصبت ضبابا فشويت منها ضبا ، فأنيت به رسول الله ﷺ فأخذ عودا فعد به أصابعه ثم قال : ان أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض ، واتى لا أدري أى الدواب هى ، فلم يأكل ولم ينه ، وسنده صحيح . الحديث الثانى ، قوله ( عن أبي أمامة بن سهل ) أى ابن حنيفة الانصاري ، له رؤية ولأبيه محبة ، وتقدم الحديث في أوائل الاطلمة : من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال « أخبرني أبو أمامة » . قوله ( عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد ) في رواية يونس المذكورة « أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد الذى يقال له سيف الله أخبره ، وهذا الحديث مما اختلف فيه على الزهري هل هو من مسند ابن عباس أو من مسند خالد ، وكذا اختلف فيه على مالك فقال الأكثر عن ابن عباس عن خالد ، وقال يحيى بن بكير في الموطأ ، وطائفة عن مالك بسنده عن ابن عباس وعالمهما دخلا ، وقال يحيى بن يحيى التميمي عن مالك بلفظ « عن ابن عباس قال : دخلت أنا وعالم على النبي ﷺ ، أخرجه مسلم عنه وكذا أخرجه من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري بلفظ « عن ابن عباس قال : أتى النبي ﷺ ونحن في بيت ميمونة بضبين مشويين



قال ابن العربي : فان كان أراد تكذيب الخبر فقد كذب هو ، فانه ليس بأرض الحجاز منها شيء ، أو ذكرته له  
بغير اسمها أو حدثت بعد ذلك . وكذا أنكر ابن عبد البر ومن تبعه أن يكون ببلاد الحجاز شيء من الضباب .  
قلت : ولا يحتاج الى شيء من هذا بل المراد بقوله عليه السلام : « بأرض قوسى » ، قريباً فقط فيختص النبي بمكة  
وما حولها ، ولا يمنع ذلك أن تكون موجودة بسائر بلاد الحجاز ، وقد وقع في رواية يزيد بن الاصم عند مسلم  
« دعانا محروس بالمدينة فغرب البينا ثلاثة عشر ضبا ، فأكل وتوارك » الحديث ، فهذا يدل على كثرة وجدانها بتلك  
الديار . قوله ( فأجدهى أعافه ) يعني مهلة زفا خفيفة أى أنكره أكله ، يقال عفت الشيء أعافه ، ووقع في رواية  
سعيد بن جبيرة فتركه النبي عليه السلام كالتقذر لمن ، ولو كن حراما لما أكلن على ما قد أنبى عليه السلام ولما أمر بأكلهن ، كذا  
أطلق الاسم وكأنه تلقاه من الإذن المستفاد من التقرير ، فانه لم يقع في شيء من طرق حديث ابن عباس بصيغة  
الامر إلا في رواية يزيد بن الاصم عند مسلم فان فيها « فقال لهم كلوا ، فأكل الفضل وخالد والمرأة » وكذا في رواية  
القاسم بن ابن عمر « فقال النبي عليه السلام كلوا وأطعموا فانه حلال . أو قال لا بأس به . ولكنك ليس طعماى » ، وفي  
هذا كله بيان سبب ترك النبي عليه السلام وأنه بسبب أنه ما اعتاده ، وقد ورد لذلك سبب آخر أخرجه مالك من مرسل  
سليمان بن يسار فذكر معنى حديث ابن عباس وفي آخره « فقال النبي عليه السلام : كلا - يعنى لحال وابن عباس - فاني  
يحضرني من الله حاضرة ، قال المازري يعنى الملائكة ، وكان لحوم الضب وبها فترك أكله لأجل ريبه ، كما ترك أكل  
الثوم مع كونه حلالا . قلت : وهذا إن صح يمكن ضمه الى الأول ويكون انزكه الأكل من الضب سببا . قوله ( قال  
خالد فاجترته ) بجم وراين ، هذا هو المعروف في كتب الحديث ، وضبطه بعض شراح والمذهب « زاي قبل  
الراء وقد غلطه النووي . قوله ( ينظر ) زاد يونس في روايته الى « . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز أكل  
الضب ، وحكي عياض عن قوم تحريمه وعن الحنفية كراهته وأنكر ذلك النووي وقال : لا أظنه يصح عن أحد ،  
فان صح فهو محجوج بالنصوص وبإجماع من قبله . قلت : قد قلنا ابن المنذر عن علي ، قال إجماع يكون مع مخالفته ؟  
وقتل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم ، وقال الطحاوى في « معاني الآثار » : كره قوم أكل الضب ، منهم أبو  
حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن ، قال : واحتج محمد بحديث عائشة « ان النبي عليه السلام أهدى له ضب فلم يأكله ،  
فقام طهيم سائل ، فأرادت عائشة أن تطبخه ، فقال لها رسول الله عليه السلام : « أتعطينه مالا تأكلين ؟ » قال  
الطحاوى : ما في هذا دليل على الكراهة لاحتمال أن تكون عاقته ، فأراد النبي عليه السلام أن لا يكون ما يتقرب به الى  
الله إلا من خير الطعام ، كما نهى أن يتصدق بالتمر الذي « اه » . وقد جاء عن النبي عليه السلام أنه نهى عن الضب  
أخرجه أبو داود بسند حسن ، فانه من رواية اسماعيل بن عياش عن ضخم بن زرعة عن شريح بن عتبة عن  
أبي راشد الجبراني عن عبد الرحمن بن شبل ، وحديث ابن عياش عن الشاميين قوسى ، وهؤلاء شاميون فقات ،  
ولا يفتقر بقول الخطابي : ليس إسناده بذلك . وقول ابن حزم : فيه ضعف ومجهولون ، وقول البيهقي : تفرد به  
اسماعيل بن عياش وليس بحجة ، وقول ابن الجوزى : لا يصح . ففي كل ذلك تساهل لا يخفى ، فانه رواية ، لإسماعيل  
عن الشاميين قوية عند البخارى وقد صحح الترمذي بعضها ، وقد أخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن حسنة  
« نزلنا أرضا كثيرة الضباب ، الحديث ، وفيه انهم « طبخوا منها فقال النبي عليه السلام : « ان أمه من بني إسرائيل صنعت  
دواب في الأرض فاعشى أن تكون هذه . فأكثروها » أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والطحاوى وسنده على شرط



وَأَهْدَى إِلَيْنِي ﷺ فَرَأَى كَلَهُ ، فَقَامَ عَلَيْهِمْ سَاعِلٌ ، فَارَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَطْعِمَهُ فَقَالَ لَهَا : أَعْطِيهِ مَا لَا تَأْكُلِينَ ، قَالَ عُمَرُ : دَلَّ ذَلِكَ عَلَى كَرَاهَتِهِ لِنَفْسِهِ وَلِفِرْعِهِ وَتَعَقُّبِهِ الطَّعَاوِي بِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ جِنْسِ مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (وَلَسْتُمْ بِأَعْدِيهِ إِلَّا أَنْ تَنفَعُوهُ فِيهِ) ثُمَّ سَأَلَ الْأَحَادِيثَ الدَّالَّةَ عَلَى كَرَاهَةِ الصَّدَقِ بِحُفِّ الْقَمَرِ ، وَقَدْ مَرَّ ذِكْرُهَا فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ فِي د . بَابِ تَطْلِيقِ الْقَنَوِيِّ الْمَسْجِدَ وَبِحَدِيثِ الْبَرَاءِ وَكَأَوَّلِ بَحْوَنِ الصَّدَقَةِ بِأَرْدِ تَحْرِمِ ، فَتَزَلَّتْ (أَنْتَقِرُوا مِنْ طِبْيَاتِ مَا كَسَبْتُمْ) الْآيَةَ . قَالَ : لِذَا الْمَعْنَى كَرَاهَةُ لِعَائِشَةَ الصَّدَقَةَ بِالضَّبِّ لَا لِكَوْنِهِ حَرَامًا أَوْ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فُهِمَ مِنْ عُمَرَ أَنَّ الْكَرَاهَةَ فِيهِ لِلتَّحْرِيمِ ، وَالْمَعْرُوفُ عَنْ أَكْثَرِ الْحَنَفِيَّةِ فِيهِ كَرَاهَةُ التَّزْيِينِ . وَجَنَحَ بَعْضُهُمْ إِلَى التَّحْرِيمِ وَقَالَ : اخْتَلَفَتْ الْأَحَادِيثُ وَتَعَدَّتْ مَعْرِفَةُ الْمُتَقَدِّمِ فَرَجَعْنَا جَانِبَ التَّحْرِيمِ تَقْلِيلًا لِلْفَسَادِ . وَدَعَاؤُهُ التَّمَتُّعُ مَعْنُوهُ لَمَّا تَقَدَّمَ وَاقِعُ أَهْلٍ . وَيَتِمَّجِبُ مِنْ ابْنِ الْعَرَبِيِّ حَيْثُ قَالَ : قَوْلُهُمْ إِنْ الْمَسْخُوحَ لَا يَسْلُفُ دَعْوَى ، فَإِنَّهُ أَمْرٌ لَا يَرْفَعُ بِالْعَقْلِ وَإِنَّمَا طَرِيقُهُ التَّنْقِيلُ وَلَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ بِمَعْنَى عَلَيْهِ ، كَذَا قَالَ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَحْضِرْهُ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَهَلْ تَقْدِيرُ ثُبُوتِ كَوْنِ الضَّبِّ مَسْخُوحًا فَذَلِكَ لَا يَفْتَعِضُ تَحْرِيمَ أَكْلِهِ لِأَنَّهُ كَوْنُهُ أَهْمًا قَدْ زَالَ حُكْمُهُ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ أَثَرٌ أَصْلًا ، وَإِنَّمَا كَرِهَ ﷺ الْأَكْلَ مِنْهُ لَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ كَمَا كَرِهَ الشَّرْبَ مِنْ مِيَاهِ بُحْرَةِ أَوْ . وَمَسْأَلَةُ جَوَازِ أَكْلِ الْأَدَمِيِّ إِذَا مَسَخَّ جَبُونًا مَا حَسَرَ لَمْ أَرَاهُ فِي كُتُبِ قَهَّانَا . وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا الْإِعْلَامُ بِمَا شَاكَ فِيهِ لَا يَبْضَاحُ حُكْمَهُ ، وَأَنْ مَطْلُوقِ التَّنْفِرَةِ وَعَدَمِ الْإِسْطِطَاعِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّحْرِيمَ ، وَأَنْ الْمَقُولَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ لَا يَسْبِغُ الطَّعَامَ إِنَّمَا هُوَ فِيهَا صِنْعُهُ الْأَدَمِيِّ لِمَا يَنْسَكِرُ خَاطِرُهُ وَيَنْسَبُ إِلَى التَّخْصِيرِ فِيهِ ؛ وَأَمَّا الَّذِي خُلِقَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ يَقُورُ الطَّبْعُ مِنْهُ بِمَنْعَةٍ . وَفِيهِ أَنْ وَقُوعُ مِثْلِ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَجْبِبٍ مِنْ يَقَعُ مِنْهُ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُنْتَظَمَةِ . وَفِيهِ أَنْ الطَّبَاعَ تَخْتَلِفُ فِي التَّنْفُورِ عَنْ بَعْضِ الْمَأْكُولَاتِ ، وَقَدْ يَسْتَبْطِئُ مِنْهُ أَنْ الْحَمَّ إِذَا أُتِنَ لَمْ يَحْرَمِ لِأَنَّ بَعْضَ الطَّبَاعِ لَا تَمَاقَهُ . وَفِيهِ دُخُولُ أَكْثَرِ الزَّوْجَةِ بَيْتِهَا إِذَا كَانَ يَأْذَنُ الزَّوْجُ أَوْ رِضَاهُ ، وَذَمُّ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ هُنَا ذَمُّهُ لَا حَاشَا فَقَالَ : كَانَ دُخُولُ عَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ قَبْلَ تَزَوُّلِ الْحِجَابِ ، وَغُفِّلَ عَمَّا ذَكَرَهُ هُوَ أَنَّ إِسْلَامَ عَالِدِ كُنَّ بَيْنَ عِمْرَةَ الْقُضْبَةِ وَالْفَتْحِ ، وَكُنَّ الْحِجَابَ قَبْلَ ذَلِكَ أَتَقَاتَا . وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ د . قَالَ عَالِدُ : أَحْرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ؟ فَوَكَانَتِ الْقِصَّةُ قَبْلَ الْحِجَابِ لَكَانَتْ قَبْلَ إِسْلَامِ عَالِدِ ، وَلَوْ كَانَتْ قَبْلَ إِسْلَامِهِ لَمْ يَسْأَلْ عَنْ حِلَالٍ وَلَا أَحْرَامٍ ، وَلَا خَاطَبَ بِقَوْلِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ . وَفِيهِ جَوَازُ الْأَكْلِ مِنْ بَيْتِ الْقَرِيبِ وَالصَّبْرِ وَالصَّدِيقِ ، وَكَانَ عَالِدًا وَمِنْ وَاقِفِهِ فِي الْأَكْلِ أَرَادُوا جَبْرَ قَلْبِ الَّذِي أَهْدَتْهُ ، أَوْ لَتَحَقُّقِ حُكْمِ الْحِلِّ ، أَوْ لِمَتَشَاوَلِ قَوْلُهُ ﷺ وَكَأَنَّكَ لَا يَسْلُمُ مِنْ الْمُنْيَاتِ إِلَّا مَا عَطَى اللَّهُ تَعَالَى . وَفِيهِ وَفُورُ عَقْلِ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَعَظِيمُ نَفْسِيَّتِهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ ، لِأَنَّهَا فَهِمَتْ مِثْلَهُ فَنَوَّهَ عَنْ أَكْلِهِ بِمَا اسْتَقَرَّتْ مِنْهُ ، غَضِبَتْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَيَتَأَنَّى بِأَكْلِهِ لَا اسْتِقْدَارَهُ لَمْ تُصَدِّقْ فَرَأَتْهَا . وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ مَنْ خَشِيَ أَنْ يَقْتَدِرَ شَيْئًا لَا يَفِيضُ أَنْ يَدُلَّ لَهُ لِمَا يَنْتَضِرُ بِهِ ، وَقَدْ شَوَّهَ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ

٣٤ - بَابُ إِذَا وَقَّتِ الْقَارَةُ فِي السَّمَنِ الْجَامِدِ أَوْ الْقَاتِبِ

٥٥٣٨ - حَرْشُ الْحَجْدِيِّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عنه أنه سمع ابن عباس يحدثه عن ميمونة أن فأرة وقعت في سمن فأتت ، فسلَّ النبي ﷺ عنها فقال : ألقوها وما حوَّلها ، واكلوه . قيل لسفيان : فإنَّ معمرًا يحدثه عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة : قال : ما سمعتُ الزهري يقول إلا « من عبَّيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ ، ولقد سمعتهُ منه مراراً »

٥٥٣٩ - **حدثنا** عبدُ الله بنُ عمر بنُ ميمونة عن الزهري عن يونس عن الدابة ثبوتُ في الزيت والسمن ، وهو جامد أو غيرُ جامد ، الفأرة أو غيرها ، قال : بلغنا أنَّ رسولَ الله ﷺ أمرُ بفأرة ماتت في سمن فاصم بما قُربَ منها فطرح ، ثم أكل . عن حديثِ عبَّيد الله بن عبدِ الله

٥٥٤٠ - **حدثنا** عبدُ العزيز بنُ عبد الله حدثنا مالكٌ عن ابنِ شهاب عن عبَّيد الله بن عبد الله عن ابنِ عباس عن ميمونة رضي اللهُ عنهم قالت « سئلَ النبي ﷺ عن فأرة سقطت في سمن ، فقال : ألقوها وما حوَّلها ، واكلوه »

**قوله** ( ياب اذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب ) أى هل يفترق الحكم أو لا ؟ وكأنه ترك الجزم بذلك لقوة الاختلاف ، وقد تقدم في الطهارة ما يدل على أنه يختار أنه لا ينجس إلا بالتميز ، ولعل هذا هو السر في إيراد طريق يونس المشعة بالتفصيل . **قوله** ( عن ميمونة ) تقدم في أو آخر كتاب الوضوء بيان الاختلاف فيه على الزهري في إثبات ميمونة في الاسناد وعلمه ، وأن الراجح إثباتها فيه ، وتقدم هناك الاختلاف على مالك في وصله وانقطاعه . **قوله** ( فقال ألقوها وما حوَّلها ) هكذا أورده أكثر أصحاب ابن عيينة عنه ووقع في مسند إسحق بن راهويه ومن طريقه أخرجه ابن حبان بلفظه ان كان جامدا فألقوها وما حوَّلها واكلوه ، وإن كان ذائبا فلا تقربوه ، وهذه الزيادة في رواية ابن عيينة غريبة وسيأتي القول فيها . **قوله** ( قيل لسفيان ) القائل لسفيان ذلك هو على ابن المدني شيخ البخاري ، كذلك ذكره في علله . **قوله** ( فإن معمرًا يحدث به الخ ) طريق معمر هذه وصلها أبو داود عن الحسن بن علي الحلواني وأحمد بن صالح كلاهما عن عبد الرزاق عن معمر بأسناده المذكور إلى أبي هريرة ، ونقل الترمذي عن البخاري أن هذه الطريق خطأ والمحموظ رواية الزهري من طريق ميمونة ، وجزم التمهلي بأن الطريقين صحيحان ، وقد قال أبو داود في رايته عن الحسن بن علي قال الحسن : وربما حدث به معمر عن الزهري عن عبَّيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة ، وأخرجه أبو داود أيضا عن أحمد بن صالح عن عبَّيد الزقاق عن عبد الرحمن بن بوزوية عن معمر كذلك من طريق ميمونة ، وكذا أخرجه النسائي عن خشيش بن أصرم عن عبد الرزاق ، وذكر الاسماعيلي أن الليث رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال « بلغنا أن النبي ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن جامد ، الحديث ، وهذا يدل على أن رواية الزهري عن سعيد أصلا ، وكون سفيان بن عيينة لم يحفظه عن الزهري إلا من طريق ميمونة لا يقتضي أن لا يكون له عنده إسناد آخر ، وقد جاء عن الزهري فيه إسناد ثالث أخرجه الدارقطني من طريق عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر به ، وعبَّيد

الجبار مختلف فيه . قال البيهقي : وجاء من رواية ابن جريج عن الزهري كذلك ، لكن السند الى ابن جريج ضعيف والمحمول أنه من قول ابن عمر . **قوله** ( قال ما سمعت الزهري ) القائل هو سفيان ، وقوله ولقد سمعت منه مرارا ، أي من طريق ميمونة قط ، ووقع في رواية الاسماعيل عن جعفر الفرياني عن هلى بن المديني شيخ البخاري فيه قال سفيان : كم سمعناه من الزهري بعينه ويده . **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك ، ويوس هو ابن يزيد . **قوله** ( عن الزهري عن الدابة ) أي في حكم الدابة ( تموت في الزيت والسمن الخ ) ظاهر في أن الزهري كان في هذا الحكم لا يفرق بين السمن وغيره ولا بين الجامد منه والذائب ، لأنه ذكر ذلك في السؤال ثم استدل بالحديث في السمن ، فأما غير السمن فالخافه به في القياس عليه واضح ، وأما عدم الفرق بين الذائب والجامد فلأنه لم يذكر في اللفظ الذي استدلل به ، وهذا يقتضيه من زاد في هذا الحديث عن الزهري التفرقة بين الجامد والذائب كما ذكر قبل عن إسحق ، وهو مشهور من رواية معمر عن الزهري أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن حبان وغيره ، على أنه اختلف عن معمر فيه ، فأخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر بغير تفصيل ، نعم وقع عند النسائي من رواية ابن القاسم عن مالك وصف السمن في الحديث بأنه جامد ، وتقدم التنبيه عليه في الطهارة وكذا وقع عند أحد من رواية الأوزاعي عن الوهري ، وكذا عند البيهقي من رواية حجاج بن منهال عن ابن عيينة ، وكذا أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن سفيان وثقه ، تقدم التنبيه على الزيادة التي وقعت في رواية إسحق ابن راهويه عن سفيان وأنه تفرد بالتفصيل عن سفيان دون حفاظ أصحابه مثل أحمد والحديث ومسدد وغيره ، ووقع التفصيل فيه أيضا في رواية عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن أبيه ، وقد تقدم أن الصواب في هذا الاسناد أنه موقوف ، وهذا الذي ينفصل به الحكم فيما يظهر لي بأن التقييد عن الزهري عن سالم عن أبيه من قوله ، والأخلاق من روايته مرفوعا ، لأنه لو كان عنده مرفوعا ما سوى في قتواه بين الجامد وغير الجامد ، وليس الزهري ممن يقال في حقه لعله نسى الطريق المفصلة المرفوعة لأنه كان أحفظ الناس في عصره لخواص ذلك منه في غاية البعد . **قوله** ( عن حديث عبيد الله بن عبد الله ) يعني بسنده لكن لم يظهر لنا هل فيه ميمونة أو لا ؟ وقد أخرجه الاسماعيل من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك فقال فيه : عن عبيد الله بن عبد الله عن النبي ﷺ ، فذكره مسلا وأغرب أبو نعيم في المستخرج ، فساقه من طريق القريري عن البخاري عن عبيدان موصولا بذكر ابن عباس وميمونة بالمرفوع دون الموقوف وقال : أخرجه البخاري عن عبيدان ، وذكر فيه كلاما ، واستدل بهذا الحديث لاحدى الروايتين عن أحمد أن المانع إذا حلت فيه النجاسة لا ينجز إلا بالتغير ، وهو اختيار البخاري وقول ابن نافع من المالكية وحكى عن مالك ، وقد أخرج أحمد عن اسماعيل بن عمار عن أبي حفصة عن حكومة : أن ابن عباس سئل عن فارة ماتت في سمن قال : تؤخذ الفارة وما حولها ، فقلت إن أفرها كان في السمن كله ، قال إنما كان وهي حية وإنما ماتت حيث وجدت ، ورجله وجمالها الصحيح . وأخرجه أحمد من وجه آخر وقال فيه من جر فيه زيت وقع فيه جرد وفيه : أليس جال في الجر كله ؟ قال : إنما جال وفيه الروح ، ثم استقر حيث مات ، وفرق الجمهور بين المانع والجامد عملا بالتفصيل المتقدم ذكره ، وقد تمسك ابن العربي بقوله : وما حولها ، على أنه كان جامدا . قال : لأنه لو كان مائلا لم يكن له حول ، لأنه لو نقل من أي جانب مهما تنقل لخلته غيره في الحال فيصير عما حولها فيحتاج الى إقامته كله ، كذا قال ، وأما ذكر السمن والفارة فلا عمل بمفهومها ، وجد ابن حرم

على عادته يخص التفرقة بالهواة ، فلو رفع غير جنس الفأر من الدواب في مائع لم ينحس الا بالتغير ، وضابط المائع عند الجمهور أن يتراد بسرعة اذا أخذ منه شيء . واستدل بقوله « فانت » على أن تأثيرها في المائع إنما يكون بموتها فيه فلو وقعت فيه وخرجت بلا موت لم يضره ، ولم يقع في رواية مالك التقييد بالموت ، فيلزم من لا يقول بحمل المائع على التقيد أن يقول بالتأثير ولو خرجت وهي في الحياة ، وقد التزمه ابن حزم مخالف الجمهور أيضا . قوله ( أنفوها وما حولها ) لم يرد في طريق صحة تحديد ما يلقي ، لكن أخرجه ابن أبي شيبة عن مسرسل هطاء بن يسار أنه يكون قدر الكف وسنده جيد لولا إرساله ، وقد وقع عند الدارقطني من رواية يحيى القطان عن مالك في هذا الحديث « فأمر أن يقور ما حولها فيرى به » وهذا أظهر في كونه جامدا من قوله « وما حولها » فيقوى ما تمسك به ابن العربي ، وأما ما أخرجه الطبراني عن أبي الدرداء مرفوعا من التقييد في الماخوذ منه ثلاث غرفات بالكسفين فسنده ضعيف ، ولو ثبت إمكان ظاهرا في المائع . واستدل بقوله في الرواية المفصلة « وإن كان مائما فلا قربوه ، على أنه لا يجوز الانتفاع به في شيء » فيحتاج من أجاز الانتفاع به في غير الأكل كالشافعية وأجاز يمه كالحنفية الى الجواب - أنه الحديث - فأنهم احتجوا به في التفرقة بين الجامد والمائع ، وقد احتج بعضهم بما وقع في رواية عبد الجبار بن عمر عند البيهقي في حديث ابن عمر « أن كان السمن مائما انتفعوا به ولا تأكلوه » ، وهذه في رواية ابن جريج مثله ، وقد تقدم أن الصحيح رقبته . وعنده من طريق الثوري عن أيوب عن نافع عن ابن عمر في فارة وقعت في زيت قال « استصبحوا به وادهنوا به أدمكم » وهذا السند على شرط الشيخين إلا أنه موقوف ، واستدل به على أن الفارة طاهرة العين ، وأغرب ابن العربي حكى عن الشافعي وأبي حنيفة أنها نجسة . قوله في رواية مالك ( سئل رسول الله ﷺ ) هو لذلك في أكثر الروايات باهام السائل ، ووقع في رواية الأوزاعي عن أحمد تعيين من سأل ، ولفظه من ميمونة « أنها استفتت رسول الله ﷺ عن فارة » الحديث ، ومثله في رواية يحيى القطان عن مالك عند الدارقطني بلفظ « عن ابن عباس أن ميمونة استفتت ، رآه أعلم

### ٣٥ - باب الوشم والتلم في الصورة

٥٥٤١ - **عز**نا عبيد الله بن موسى عن حنظلة عن سالم « عن ابن عمر أنه كره أن تلم الصورة » .

وقال ابن عمر : نهى النبي ﷺ أن تضرب

ناهية فقتية قال حدثنا المعتمر عن حنظلة وقال « تضرب الصورة »

٥٥٤٢ - **عز**نا أبو الوليد حدثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس قال « دخلت على النبي ﷺ بأخ

لي يمشك وهو في صريره فأبته يسمة شاة ، حينئذ قال : في آذانها »

قوله ( باب العلم ) بفتحين ( - الروم ) بفتح أوله وسكون المهملة ، وفي بعض النسخ بالمعجمة فقبل هو بمعنى الذي بالمهملة وقبل بالمهملة في الوجه ، وبالمعجمة في سائر الجسد ، فلي هذا فالصواب هنا بالمهملة لقوله في الصورة ، والمراد بالوشم أن يعل الشيء بشئ يؤثر فيه تأثيرا بالغا ، وأصله أن يحمل في الهيئة علامة ليزها من غيرها . قوله ( عن حنظلة ) هو ابن أبي سفيان الجمعي ، وسالم هو ابن عبد الله بن عمر . قوله ( أن تلم ) بضم أوله أى تجعل فيها



علامة . قوله ( الصورة ) في رواية الكشميني في الموضعين و الصور ، بفتح الواو بلاهاء جمع صورة والمراد بالصورة الوجه . قوله ( وقال ابن عمر : نهى النبي ﷺ أن تضرب ) هو موصول بالسند المذكور ، بدأ بالموقوف ونهى بالمرفوع مستدلا به على ما ذكر من الكرامة ، لأنه إذا ثبت النهي عن الضرب كان منع الرسم أولى ، ويحتمل أن يكون أشار إلى ما أخرجه مسلم من حديث جابر ، نهى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه وعن الرسم في الوجه ، وفي لفظه « مر عليه النبي ﷺ بجار قد رسم في وجهه ، فقال : لعن الله من رسمه » . قوله تأبهه قتيبة قال حدثنا المنقري ( بفتح المهملة والقاف بينهما نون ساكنة وبعد القاف زاي ، منسوب إلى المنقر وهو نبت طيب الريح ، ويقال هو المرزنجوش بفتح الميم وسكون الراء ثم فتح الزاي وسكوى النون بعدها جيم مضومة وآخره معجمة ، وهذا تفسير لثني بمثله في الخفاء ، والمرزنجوش هو الشمار أو الشذاب ، وقيل العنقز الريحان ، وقيل النصب الفص ، واسم المنقري ضرير بن محمد الكوفي وثقه أحمد والنسائي وغيرهما . وقال ابن حبان في الثقات كان يبيع المنقر . وهذه المتابعة لما حكم الوصل عند ابن الصلاح لأن قتيبة من شيوخ البخاري ، وإنما ذكرها لزيادة المحذوف في رواية عبيد الله بن موسى حيث قال « أن تضرب » فان الضمير في روايته للصورة لكونها ذكرت أولا وأفصح المنقري في روايته بذلك ، وقوله عن حنظلة يريد بالسند المذكور وهو عن سالم عن أبيه ، وقد أخرج الإسماعيلي الحديث من طريق بشر بن السري ومحمد بن عدي فرقهما كلاهما عن حنظلة بالسند المذكور واللفظ المذكور ، لكن لفظ رواية بشر بن السري « عن الصورة تضرب » وأخرجه من طريق وكيع عن حنظلة بلفظ « أن تضرب وجهه البهايم ، ومن وجه آخر عنه « أن تضرب الصورة » يعني الوجه ، وأخرجه أيضا من طريق محمد بن بكر يعني البرساني وإسحق بن سليمان الرازي كلاهما عن حنظلة قال سمعت ، سالما يسأل عن العلم في الصورة فقال : كان ابن عمر يكره أن تمل الصورة ، وبلغنا أن النبي ﷺ نهى أن تضرب الصورة ، يعني بالصورة الوجه . قال الإسماعيلي المسند منه على اضطراب فيه ضرب للصورة ، وأما العلم فانه من قول ابن عمر وكان المعنى فيه الحك ، قلت وهذه الرواية الأخيرة هي المطابقة للفظ الترجمة ، وعطفه الوسم عليها إما عطف تفسيري وإما من عطف الأعم على الأنخص . وأشار الإسماعيلي بالاضطراب إلى الرواية الأخيرة حيث قال فيها « وبلغنا » فان الظاهر أنه من قول سالم فيكون مرسلًا بخلاف الروايات الأخرى أنها ظاهرة الاتصال لكن اجتناع العدد الكثير أولى من قصير به والحكم لهم . ومثل هذا لا يسمى اضطرابا في الاصطلاح لأن شرط الاضطراب أن يتعدى الترجيح بعد تعدد الجمع وليس الأمر هنا كذلك . وجاء في ذكر الوسم في الوجه صريحا حديث جابر قال « مر النبي ﷺ بجار قد رسم في وجهه فقال : لعن الله من فعل هذا . لا يسم أحد الوجه ولا يضرب أحد الوجه » أخرجه عبد الرزاق ومسلم والترمذي . وهو شاهد جيد لحديث ابن عمر . وتقدم البحث في ضرب وجه الآدمي في كتاب الجهاد في الكلام على حديث أبي هريرة ، وتقدم قبل أبواب النهي عن صبر البهيمة وعن المثلة . قوله ( عن هشام بن زيد ) أي ابن أنس ابن مالك . قوله ( عن أنس ) هو حمده . قوله ( بأخ لي بحنكة ) هو أخوه من أمه وهو عبيد الله بن أبي طلحة ، وسيأتي مطولا في لباس من وجهه آخر . قوله ( في مرصد ) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الموحدة بعدها مهملة مكان الأبل وكان الغنم أدخلت فيه مع الإبل . قوله ( وهو يسم شاة ) في رواية الكشميني « شاء » بالهمز وهو جمع شاة مثل شياه ، وسيأتي في الرواية التي في لباس بلفظ « وهو يسم الظئر الذي قدم عليه » وفيه ما يدل على أن

ذلك بعد رجوعهم من غزوة الفتح وحزن ، والمراد بالظفر الايل ، وكأنه كان يسم الايل والظفر فصادف اول دخول أنس وهو يسم شاة ، ورآه يسم غير ذلك ، وقد تقدم في الحقيقة بيان شيء من هذا . قوله ( حسبته ) القائل شعبة ، والصغير لشام بن زيد وقع مبيناً في رواية مسلم . قوله ( في آذانها ) هذا عمل الترجمة وهو المدول عن الوسم في الوجه الى الوسم في الاذن ، فيستفاد منه أن الاذن ليست من الوجه ، وفيه حجة للجمهور في جواز وسم البهائم بالكي ، وخالف فيه الخنفية تمسكاً بصوم النبي عن التعذيب بالنار ، ومنهم من ادعى بنسخ وسم البهائم وجعله المجهور خصوصاً من عوم النبي . والله أعلم

٣٦ - باب إذا أصاب قوم غنيمة ، فذبح بعضهم قنناً أو إبلاً بغير أمر أصحابها ، لم تؤكل

لحديث رافع عن النبي ﷺ . وقال طاووس وعكرمة في ذبيحة السارق : « طرحوه »

٥٥٤٣ - حديثاً ممدداً حدثنا أبو الأخوص حدثنا سعيد بن مسروق عن هبة بن رقاعة عن أبيه

عن جد رافع بن خديج قال : قلت للنبي ﷺ : إنا نلقى العدو غداً وليس معنا مدى ، قال : ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكلوه ، ما يمكن من ولا ظفر ، وأحدتكم عن ذلك : أما السن فظلم ، وأما للظفر فذبي الحبيشة . وتقدم سرعان الناس فأصابوا من الغنائم والنبي ﷺ في آخر الناس ، فنصبوا قدوراً . فأمر بها فأكفنت ، وقسم بينهم ، وعدل بغيراً بغير شهاده . ثم نذ منها بغير من أوائل القوم ، ولم يكن معهم نخل ، فرماه رجل بسهم فغيبه الله ، فقال : إن لهذه البهائم أو بدها أو بده الوحش . فأقبل منها هذا فاقبلوا مثل هذا »

قوله ( باب إذا أصاب قوم غنيمة ) بفتح أوله ورن عظيمة . قوله ( فذبح بعضهم غنماً أو إبلاً بغير أمر أصحابها ) لم يؤكل لحديث رافع ( هذا مصير من البخاري الى أن سبب منع الأكل من الغنم التي طبخت في القصة التي ذكرها رافع بن خديج كونها لم تقسم ، وقد تقدم البحث في ذلك في باب التسمية على الذبيحة ، وقوله فيه « وأحدتكم عن ذلك » جزم النووي بأنه من جملة المرفوح وهو من كلام النبي ﷺ ، وهو الظاهر من السياق ، وحزم أبو الحسن بن القطن في كتاب بيان الوهم والايهام بأنه مدرج من قول رافع بن خديج راوى الخبر ، وذكر ما حاصله أن أكثر الرواة عن سعيد ومسروق أو رددوه على ظاهر الرفع ، وأن أبا الاخوص قال في روايته عنه بعد قوله « أو ظفرو » : وقال رافع وأحدتكم عن ذلك ، ونسبت ذلك لرواية أبي داود وهو عجيب فإن أبا داود أخرجه عن مسدد وليس في شيء من نسخ السنن قوله « قال رافع » وإنما فيه كما عند المصنف هنا بدرتها ، وشيخ أبي داود فيه مسدد هو شيخ البخاري فيه هنا ، وقد أورده البخاري في الباب الذي بعد هذا بلفظ « غير السن والظفر فان السن عظم الخ » وهو ظاهر جداً في أن الجميع مرفوح . قوله ( وقال طاووس وعكرمة في ذبيحة السارق : طرحوه ) وصله عبد الرزاق من حديثهما بلفظ « انهما سئلا عن ذلك فذكرها ما رويها عنهما ، وتقدم بيان الحكم في ذلك في ذبيحة المرأة . ثم ذكر المصنف حديث رافع بن خديج وقد تقدم شرحه بمستوف قبل

٣٧ - باب إذا نذ بغير قوم ، فرماه بعضهم بسهم فقتل ، فأراد إصلاحهم ، فهو جائز

عليه رافع من النبي ﷺ

٥٥٤٤ - حدثني محمد بن سلام أخبرنا عمر بن حبيد الطنافسي عن سميد بن مسروق عن حبة بن رفاع عن جده رافع بن خديج رضي الله عنه قال «كنا مع النبي ﷺ في سفر، فندب بغير من الإبل، قال فرماه رجل بسهم فخبسه، قال ثم قال: إن لها أوأيد حكا أريد الوحش، فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا. قال قلت يا رسول الله، إنا نكون في الغزى والأسفار، فنريد أن نذبح فلا يكون مدي. قال: أرن. ما نهر - أو أنهر - اللهم وذكرا اسم الله فكل، غير السن والظفر، فإن السن عظم، والظفر مدي الحبشة»

قوله (باب إذا ندب بغير لقوم فرماه بعضهم بسهم فقتله فأراد إصلاحهم فهو جائز) في رواية الكشميني وإصلاحه، ولكن في صلاحه، وغير ألف بالأفراد أي البعير وخمير أجمع القوم. ثم ذكر المصنف حديث رافع بن خديج، وقد تقدم التنبيه عليه في الذي قبله، ومضى في «باب ذبحة المرأة» بحث في خصوص هذه الترجمة، وقوله في هذه الرواية «ما أنهر اللهم أو نهر» شك من الراوي والصواب «أنهر» بالهمز، وقد ألزمه الإسماعيلي التناقض في هذه الترجمة والتي قبلها. وأشار إلى عدم الفرق بين الصورتين، والجامع أن كلا منهما شتم بالتذكية، وأجيب بأن الذين ذبحوا في القصة الأولى ذبحوا ما لم يقسم ليختصوا به فعوقبوا بحرمانه إذ ذاك حتى يقسم، والذي روى البعير أراد إبقاء منفعة المالك فافترقا. وقال ابن المنير: نبه هذه الترجمة على أن ذبح غير المالك إذا كان بطريق التمدى كأي القصة الأولى فاسد. وأن ذبح غير المالك إذا كان بطريق الإصلاح للمالك خفية أن تفوت عليه المنفعة ليس بقاسد

٣٨ - باب أكل المضطر؛ لقوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون. إنما حرم عليكم اللبنة والدهم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله، فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾ وقال ﴿فمن اضطر في مَحْصَةٍ غير متجانف لإثم﴾ وقوله ﴿فكلوا مما ذكركم اسم الله عليه إن كنتم بآيات مؤمنين. وما لكم أن لا تأكلوا مما ذكركم اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه، وإن كنتم تهملون بما هو آثم بغير علم، إن ربك هو أعلم بالمعتدين﴾ وقوله «جل» وعلا ﴿قل لا أجد فينا أوحى إلى محمد ما على طاعم يطعمه، إلا أن يكون هبة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به، فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم﴾ وقال ﴿فكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا، واشكروا نعمة الله إن كنتم إياه تعبدون. إنما حرم عليكم اللبنة والدهم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به، فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن الله غفور رحيم﴾

قوله (باب إذا أكل المضطر) أي من الميتة، وكأته أشار إلى الخلاف في ذلك وهو في موضعين: أحدهما

في الحالة التي يصح الوصف بالاضطرار فيها لبياح الأكل ، والثاني في مقدار ما يؤكل . فاما الاول فهو أن يصل به الجوع الى حد الهلاك أو الى مرض يفضي اليه ، هذا قول الجمهور . وعن بعض المالكية تحديد ذلك بثلاثة أيام ، قال ابن أبي جرة : الحكمة في ذلك أن في الميتة سمية شديدة ولو أكلها ابتداء لامتنعته ، فشرع له أن يجوع ليصور في بدنه بالجوع سمية أشد من سمية الميتة فإذا أكل منها حينئذ لا يتضرر به ، وهذا ان ثبت حسن بالغ في غاية الحسن ، واما الثاني فذكره في تفسير قوله تعالى ﴿ متجانف لإثم ﴾ ، قد فرغ قتادة بالمتعدى وهو تفسير معنوي ، وقال غيره الإثم أن يأكل فوق سد الرقي ، وقيل فوق العادة وهو الراجح لاطلاق الآية . ثم محل جواز الشيع أن لا يتوقع غير الميتة عن قرب ، فان توقع امتنع إن قوى على الجوع إلا أن يعمده ، وذكر إمام الحرمين أن المراد بالبيع ما يتبقى الجوع لا الامتلاء حتى لا يبقى لطعام آخر مساغ قال ذلك حرام . واستشكل بما في حديث جابر في قصة العنبر حيث قال أبو عبيدة : وقد اضطررتم فكلوا ، قال فأكلنا حتى سئنا ، وقد تقدم البحث فيه مبسوطا . قوله ( لقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم - الى قوله - فلا إثم عليه ) كذا لاين ذر ، وساق في رواية كريمة ما حذف . وقوله ( غير باغ ) أي في أكل الميتة ، وجعل الجمهور من البغي العصيان فنصوا العامي بسفوره أن يأكل الميتة وقالوا : طريقه أن يتوب ثم يأكل ، وجوزوه بعضهم مطلقا . قوله ( وقال فن اضطر في نخعة ) أي جماعة ( غير متجانف ) أي مائل . قوله ( وقوله - فكلوا بما ذكر اسم الله عليه ان كنتم بآياته مؤمنين ) زاد في رواية كريمة الآية التي بعدها الى قوله ( ما اضطررتم اليه ) وفي نسخة : الى بالمعتدين ، وبه تظهر مناسبة ذكر ذلك هنا ، واطلاق الاضطرار هنا تتسمك به من أجاز أكل الميتة للعامي وحل الجمهور المطلق على المقيد في الآيتين الأخيرتين . قوله ( وقوله جل وهلا : قل لا أجد فيما أوحى الى حرما ) ساق في رواية كريمة الى آخر الآية وهي قوله ( غفور رحيم ) وبذلك يظهر أيضا وجه المناسبة وهو قوله ( فن اضطر ) . قوله ( قال ابن عباس : مبرقا ) أي فسر ابن عباس المصفوح بالمهرق ، وهو موصول عند الطبراني من طريق علي بن أبي طلحة عنه . قوله ( وقوله : فكلوا بما رزقكم الله حلالا طيبا ) كذا ثبت هنا لكريمة والأصلي وسقط الباقيين ، وساق في نسخة الصفاي الى قوله ( خنزير ) ثم قال الى قوله ( فان الله غفور رحيم ) قال الكرماني وغيره : عقد البخاري هذه للرجعة ولم يذكر فيها حديثا اشارة الى أن الذي ورد فيها ليس فيه شيء على شرطه . فاكثرت بما ساق فيها من الآيات ، ويحتمل أن يكون بعض قاضيه بعض ذلك الى بعض عند تبييض الكتاب . قلت : والثاني أوجه ، واللائق بهذا الباب على شرطه حديث جابر في قصة العنبر ، قلعله قصد أن يذكر له طريقا أخرى

( حاشية ) : اشتمل كتاب الذبايح والصيد من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وتسعين حديثا ، المعلق منها أحد وعشرون حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة وسبعون حديثا ، والمخالص أربعة عشر حديثا وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عمر في النهي عن أن تصبر البهيمة ، وحديث ابن عباس فيه ، وحديث عبد الله بن زيد في النهي عن المتلة ، وحديث ابن عباس والحكم بن عمرو في الجح الأهلية ، وحديث ابن عمر في النهي عن ضرب الصورة . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أربعة وأربعون أثرا ، والله سبحانه وتعالى أعلم

تم الجزء التاسع

وبالله إن شاء الله الجزء العاشر وأوله ( كتاب الاضاحي ) والحمد لله أولا وآخرا

# فهرس

الجزء التاسع من فتح الباری

## ( ٦٦ - كتاب فضائل القرآن )

ولم ٤٩٧٤ - ٥٠٦٧

الباب	صفحة
القراءة عن ظهر القلب	٧٨ ٢٢
استذكار القرآن وتعاونه	٧٩ ٢٣
القراءة على الدابة	٨٣ ٢٤
تعليم الصبيان القرآن	٨٣ ٢٥
نسيان القرآن ، وهل يقول نسييت آية كما وكذا؟	٨٤ ٢٦
من لم ير بأساً ان يقول سورة البقرة وسور كذا وكذا	٨٧ ٢٧
الترتيل في القراءة	٨٨ ٢٨
مد القراءة	٩٠ ٢٩
الترجيع	٩٢ ٣٠
حسن الصوت بالقراءة	٩٢ ٣١
من أحب أن يسمع القرآن من غيره	٩٣ ٣٢
قول المقرئ للقارئ : حسبك	٩٤ ٣٣
في كم يقرأ القرآن ؟	٩٤ ٣٤
البكاء عند قراءة القرآن	٩٨ ٣٥
لثم من رابا بقراءة القرآن ، أو ناكل به أو غيره به	٩٩ ٣٦
اقرأوا القرآن ما اتلفت عليه قلوبكم	١٠١ ٣٧

## ( ٦٧ - كتاب النكاح )

رقم ٥٠٦٣ - ٥١٠٠

الترغيب في النكاح	١٠٤ ١
من استطاع منكم الباءة فليتزوج	١٠٦ ٢

الباب	صفحة
١ كيف نزل الوحي ؟ وأول ما نزل	٣
٢ نزل القرآن بلسان قريش والعرب	٨
٣ جمع القرآن	١٠
٤ كاتب النبي ﷺ	٢٢
٥ أنزل القرآن على سبعة أحرف	٢٣
٦ تأليف القرآن	٢٨
٧ كان جبريل يمرض القرآن على النبي ﷺ	٤٣
٨ القراء من أصحاب النبي ﷺ	٤٦
٩ فضل فاتحة الكتاب	٥٤
١٠ فضل سورة البقرة	٥٥
١١ فضل سورة الكهف	٥٧
١٢ فضل سورة الفتح	٥٨
١٣ فضل قل هو الله أحد	٥٨
١٤ فضل المعوذات	٦٢
١٥ نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن	٦٣
١٦ من قال لم يترك ﷺ إلا ما بين الدفتين	٦٤
١٧ فضل القرآن على سائر الكلام	٦٥
١٨ الوصاة بكتاب الله عز وجل	٦٧
١٩ من لم يتغن بالقرآن	٦٨
٢٠ اغتباط صاحب القرآن	٧٣
٢١ نههم من تعلم القرآن وحبه	٧٤

صفحة	الباب	صفحة	الباب		
١١٢	٣	من لم يستطع منكم الباءة فليصم	١٦٢	٢٨	الشغار
١١٢	٤	كثرة النساء	١٦٤	٢٩	هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد ؟
١١٥	٥	من ماهر أو عمل خيراً لتزويج امرأة ،	١٦٥	٣٠	نكاح المحرم
		فله ما نوى	١٦٦	٣١	نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة آخر
١١٦	٦	تزوج الممسرة الذى هو القرآن والاسلام	١٧٤	٣٢	عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح
١١٦	٧	قول الرجل لأخيه انظر أى زوجتى شئت	١٧٥	٣٣	عرض الانسان ابنته أو أخته على أهل
		حتى أمزل لك عنها			الخير
١١٧	٨	ما يكره من التبتل والخصاء	١٧٨	٣٤	ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من
١٢٠	٩	نكاح الأبكار			خطبة النساء
١٢١	١٠	تزوج الثيبات	١٨٠	٣٥	النظر إلى المرأة قبل الزواج
١٢٣	١١	تزوج الصفار من الكفار	١٨٢	٣٦	من قال لا نكاح إلا بولي
١٢٤	١٢	إلى من ينسكح وأى النساء خير	١٨٨	٣٧	إذا كان الولي هو المحاطب
١٢٦	١٣	اتخاذ الرراى ، ومن اعتق جاريته ثم	١٨٩	٣٨	إنكاح الرجل ولده الصفار
		تزوجها	١٩٠	٣٩	تزوج الأب ابنته من الامام
١٢٩	١٤	من جعل عتق الأمة صداقها	١٩٠	٤٠	السلطان ولى
١٣١	١٥	تزوج الممسرة	١٩١	٤١	لا ينسكح البكر والثيب إلا برضاها
١٣١	١٥	الأكفاء فى الدين	١٩٤	٤٢	إذا زوج ابنته وهى كارهة فنسكاحه
١٣٦	١٦	الأكفاء فى المال وتزوج اقل المثرية			مردود
١٣٧	١٧	ما يتنى من شوم المرأة	١٩٧	٤٣	تزوج القيمة
١٣٨	١٨	الحرمة تحت العبد	١٩٨	٤٤	إذا قال المحاطب لولى زوجتى فلانة
١٣٩	١٩	لا يتزوج أكثر من أربع	١٩٨	٤٥	لا يخطب على خطبة أخيه
١٣٩	٢٠	( وأما نسكح اللاتى أرضعنكم )	٢٠١	٤٦	تفسير ترك الخطبة
١٤٦	٢١	من قال لا رضاع بعد حولين	٢٠١	٤٧	الخطبة
١٥٠	٢٢	بين الفعل	٢٠٢	٤٨	ضرب النكاح فى النكاح والولاية
١٥٢	٢٣	شهادة المرضعة	٢٠٤	٤٩	وأقوا النساء صدقاتهن نحلة
١٥٣	٢٤	ما يحل من النساء وما يحرم	٢٠٥	٥٠	التزويج على القرآن وبغير صداق
١٥٧	٢٥	وربائبكم اللاتى فى جواركم	٢١٦	٥١	المهر بالعروض وغاتم من حديد
١٥٩	٢٦	وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف	٢١٧	٥٢	الشروط فى النكاح
١٦٠	٢٧	لا تنسكح المرأة على عمتها	٢١٩	٥٣	الشروط التى لا تحمل فى النكاح

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٥٤	٨٢	٢٢١	٥٤
حسن المعاشرة مع الأهل : حديث أم زرع		٢٢١	٥٥
٢٧٨	٨٣	٢٢١	٥٦
مواظبة الرجل ابنته لحال زوجها		٢٢٢	٥٧
٢٩٣	٨٤		
صوم المرأة بأذن زوجها تطوعا		٢٢٣	٥٨
٢٩٣	٨٥	٢٢٤	٥٩
إذا ماتت المرأة مهاجرة فرائس زوجها		٢٢٤	٦٠
٢٩٥	٨٦	٢٢٤	٦١
لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بأذنه		٢٢٥	٦٢
٢٩٨	٨٧	٢٢٦	٦٣
الجمعة عامة من دخلها المساكين ، والنار عامة من دخلها النساء		٢٢٨	٦٤
٢٩٨	٨٨	٢٢٨	٦٥
كفران العشير وهو الزوج		٢٢٩	٦٦
٢٩٩	٨٩	٢٣١	٦٧
لزوجك طيبك حق		٢٣٧	٦٨
٢٩٩	٩٠	٢٣٨	٧٠
المرأة راعية في بيت زوجها		٢٤٠	٧١
٣٠٠	٩١	٢٤٤	٧٢
الرجال قوامون على النساء		٢٤٥	٧٣
٣٠٠	٩٢	٢٤٦	٧٤
هجرة النبي ﷺ نساء في غير بيوتهن		٢٤٨	٧٥
٣٠٢	٩٣	٢٤٩	٧٦
ما يكره من ضرب النساء		٢٥١	٧٧
٣٠٤	٩٤	٢٥١	٧٨
لا تطيع المرأة زوجها في مصيبة		٢٥٢	٧٩
٣٠٤	٩٥	٢٥٢	٨٠
وإن امرأة غافت من عليها فتشوا		٢٥٤	٨١
٣٠٥	٩٦		
التمول			
٣١٠	٩٧		
القرعة بين النساء إذا أراد سفرا			
٣١٢	٩٨		
المرأة تهب يومها من زوجها اضرتها			
٣١٣	٩٩		
العدل بين النساء			
٣١٣	١٠٠		
إذا تزوج البكر على الثيب			
٣١٤	١٠١		
إذا تزوج الثيب على البكر			
٣١٦	١٠٢		
من طاف على نساءه في فصل واحد			
٣١٦	١٠٣		
دخول الرجل على نساءه في اليوم			
٣١٧	١٠٤		
إذا استأذن الرجل نساءه في أن يمرض في بيت بعضهن فأذن له			
٣١٧	١٠٥		
حب الرجل بعض نساءه أفضل من بعض			
٣١٧	١٠٦		
المتشبع بما لم ينل ؛ وما ينهى من الفتناء			

٢٢١	٥٤	الصفرة للزوج
٢٢١	٥٥	وليمة النبي ﷺ بزينب
٢٢١	٥٦	كيف يدعى النكاح ؟
٢٢٢	٥٧	الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس والعروس
٢٢٣	٥٨	من أحب البناء قبل الفزو
٢٢٤	٥٩	من بنى بامرأة وهي بنت أسح ستين
٢٢٤	٦٠	البناء في السفر
٢٢٤	٦١	البناء بالثمار بغير مركب ولا نيران
٢٢٥	٦٢	الأنماط ونحوها للنساء
٢٢٥	٦٣	النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها
٢٢٦	٦٤	المدينة للعروس
٢٢٨	٦٥	استعارة الثياب للعروس وغيرها
٢٢٨	٦٦	ما يقول الرجل إذا أتى أهله
٢٢٩	٦٧	الوليمة حق
٢٣١	٦٨	الوليمة ولو بشاة
٢٣٧	٦٩	من أولم على بعض نساءه أكثر من بعض
٢٣٨	٧٠	من أولم بأقل من شاة
٢٤٠	٧١	حق لإجابة الوليمة والدعوة
٢٤٤	٧٢	من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله
٢٤٥	٧٣	من أجاب إلى كراح
٢٤٦	٧٤	لإجابة الداعي في العرس وغيره
٢٤٨	٧٥	ذهاب النساء والصبيان إلى العرس
٢٤٩	٧٦	هل يرجع إذا رأى مشكراً في الدعوة ؟
٢٥١	٧٧	قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم
٢٥١	٧٨	التقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس
٢٥٢	٧٩	المداواة مع النساء
٢٥٢	٨٠	الوصاة بالنساء
٢٥٤	٨١	قوا أنفسكم وأهليكم نارا

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٣١٩	١٠٧ الغيرة	٣٦١	٤ من أجاز طلاق الثلاث
٣٢٥	١٠٨ غيرة النساء ووجدهن	٣٦٧	٥ من خير نساءه
٣٢٧	١٠٩ ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والانصاف	٣٦٩	٦ إذا قال قارقتك أو سرحتك أو الحلية أو البرية أو ما عني به الطلاق فهو هل ينه
٣٣٠	١١٠ يقل الرجال ويكثر النساء	٣٧١	٧ من قال لاسرائه أنت على حرام
٣٣٠	١١١ لا يظنون رجل بامرأة إلا ذو محرم	٣٧٤	٨ (لم تحرم ما أحل الله لك)
٣٣٢	١١٢ ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عنه الناس	٣٨١	٩ لا طلاق قبل التكاح
٣٣٣	١١٣ دخول المتشبهين بالنساء على المرأة	٣٨٧	١٠ إذا قال لاسرائه وهو مكروه هذه أختي فلا شيء عليه
٣٣٦	١١٤ نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير ربة	٣٨٨	١١ الطلاق في الاعلاق والكره والسكران والمجنون وأمرها والقط والنسيان
٣٣٧	١١٥ خروج النساء لحوائهن		١٢ في الطلاق والشرك وغيره
٣٣٧	١١٦ استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد	٣٩٤	١٣ الخلع وكيف الطلاق فيه
٣٣٨	١١٧ ما يصل من الدخول والنظر إلى النساء في الرضاع	٤٠٣	١٤ اتفاق وهل يشترط بالخلع عند الضرورة
٣٣٨	١١٨ لا تبشر المرأة المرأة فتنتها لزوجها	٤٠٤	١٥ لا يكون بيع الأمة طلاقاً
٣٣٩	١١٩ قول الرجل لأطوفن الليلة على نساءه	٤٠٦	١٦ خيار الأمة تنصحب العبد
٣٣٩	١٢٠ لا يطرق أهله ليلاً إذا أطال الغيبة مخافة أن يتوهم أو يلتصق حراتهم	٤٠٨	١٧ شفاعته التي يملك في زوج بريرة
٣٤١	١٢١ طلب الولد	٤١٠	١٨ اتما الولاء لمن أعتق
٣٤٢	١٢٢ تستعد المنيعة وتمشط الشمة	٤١٦	١٩ (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن)
٣٤٣	١٢٣ (ولا يبدن زيتون إلا لبعواتهن)	٤١٧	٢٠ نكاح من أسلم من المشركات وهن
٣٤٤	١٢٤ (والذين لم يلبعوا الحلم منكم)	٤٢٠	٢١ إذا أسلمت المشركة أو النصرانية تحت الذي أو الحرب
٣٤٤	١٢٥ قول الرجل لصاحبه هل أعزست البلة	٤٢٥	٢٢ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر
	(٦٨ - كتاب الطلاق)		
	رقم ٥٢٥١ - ٥٢٥٠		
٣٤٥	١ (بأيا النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعنتن وأحصوا المدة)	٤٢٩	٢٣ حكم المفقود في أهله وماله
٣٥١	٢ إذا طلق الحائض تعتد بذلك الطلاق	٤٣٢	٢٤ الظهار وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها
٣٥٥	٣ من طلق وهل يراجع الرجل لمرأته	٤٣٥	٢٥ الاشارة في الطلاق والأموار
		٤٣٨	٢٦ الثمان وقول الله تعالى والذين يرمون







صفحة الباب	باب	صفحة الباب
٥٩٠	٢ إماعة الأذى عن الصبي في الحقيقة	٥٦٦ ٤١
٥٩٦	٣ الفرغ	إليك مجذع النخلة تساقط عليك رطباً
٥٩٦	٤ المتبرة	جنياً
	( ٧٢ - كتاب الذبائح والصيد )	أكل الجوار
رقم ٥٤٧٥ - ٥٤٤٤		المجوة
٥٩٨	١ التسمية على الصيد	القران في القتر
٦٠٣	٢ صيد المراض	القناء
٦٠٤	٣ ما أصاب المراض بهرضه	بركة النخل
٦٠٤	٤ صيد القوس	جمع اللونين أو الطعامين بمرة
٦٠٧	٥ الحذف والبندقة	من أدخل الضيفان عشرة عشرة والجلوس
٦٠٨	٦ من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية	على الطعام عشرة عشرة
٦٠٩	٧ إذا أكل الكلب	ما يكره من الثوم والبقول
٦١٠	٨ الصيد إذا غلب منه يومين أو ثلاثة	الكباش وهو ثمرة الأراك
٦١١	٩ إذا وجد مع الصيد كلباً آخر	المضمضة بعد الطعام
٦١٢	١٠ ما جله في التصيد	لعق الأصابع ومصها قبل أن تمسح
٦١٣	١١ التصيد على الجبال	بالمنديل
٦١٤	١٢ ( أحل لكم صيد البحر )	المنديل
٦٢٠	١٣ أكل الجراد	ما يقول إذا فرغ من طعامه
٦٢٢	١٤ آنية الجوس والمينة	الأكل مع الخادم
٦٢٣	١٥ التسمية على الأديعة ، ومن ترك متعمداً	الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر
٦٣٠	١٦ ما ذبح على النصب والاصنام	الرجل يدهى إلى طعام فية قول وهذا مسمى
٦٣٠	١٧ قول النبي ﷺ فليذبح على اسم الله	إذا حضر المشاء فلا يعجل عن مشائه
٦٣٠	١٨ ما أنهرس الدم من القصب والمسروة	( فإذا طعمتم فانتشروا )
	والحاديد	( ٧١ - كتاب الحقيقة )
		رقم ٥٤٦٧ - ٥٤٧٤
		تسمية المولود خداة يولد لمن لم يعق وتحنيكه

صفحة	الفصل	صفحة	الفصل
٢٣٢	ذبيحة المرأة والامة	٢٥٨	جلود الميتة
٢٣٣	لا يذكر بالسن والعظم والظفر	٢٦٠	المسك
٢٣٤	ذبيحة الاحرار ونحوهم	٢٦١	الارنب
٢٣٦	ذبايح أهل الكتاب وشيوخها من أهل	٢٦٢	الضب
	الحرب وغيرهم	٢٦٧	إذا وقعت الفأدة في السمن الجامد
٢٣٨	ما ند من البهائم فهو بمنزلة الوحش		أو الذائب
٢٤٠	النحر والذبح	٢٧٠	الوسم والعلم في الصورة
٢٤٢	ما يسكره من الخمر ، والمصبرة ،	٢٧٢	إذا أصاب قوم غنيمه فذبح بعضهم منها
	والجيشة		أو إبلا بنير أمر اصحابهم لم تؤكل
٢٤٥	لحم الدجاج	٢٧٢	إذا ند بعير لقوم فرماه بعضهم
٢٤٨	لحوم الخيل		فقتله
٢٥٣	لحوم الحر الانسية	٢٧٣	أكل المضطر
٢٥٦	أكل كل ذي ناب من السباع		